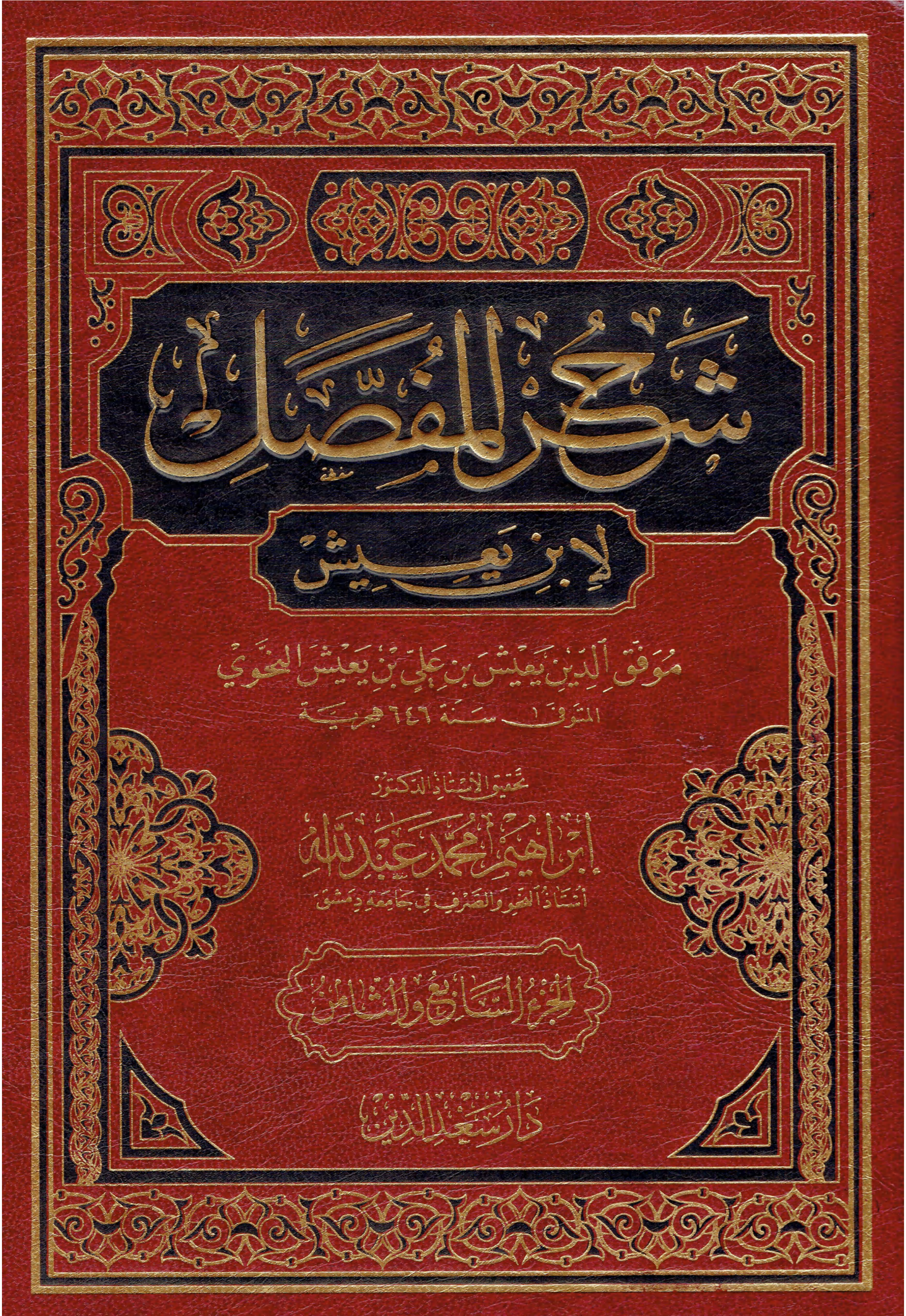

شرح المفصل
لابن يعيش
موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي
المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية
تحقيق الأستاذ الدكتور
إبراهيم محمد عبد الله
أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق
الجزء السابع والثامن
دار سعد الدين


دار
سعد الدين


شرح المفصل
لابن يعيش







للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - شارع 29 أيار - عين الكرش
جادة كرجية حداد - ص.ب 3143

هاتف 2319694 11 963+
فاكس 2326380 11 963+
جوال 484915 944 963+
486016 944 963+
darsaadaldeen@hotmail.com
www.facebook.com/dar.saadaldeen

العنوان : شرح المفصل

تأليف : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

تحقيق : أ. د. ابراهيم محمد عبد الله

عدد الأجزاء : 11

عدد المجلدات : 6

عدد الصفحات : 3264

قياس الصفحة : 17 × 24

عدد النسخ : 1000

رقم دولي معياري للكتاب (ردمك) :
ISBN 978-9933-473-09-9



لابن يعيش

موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية

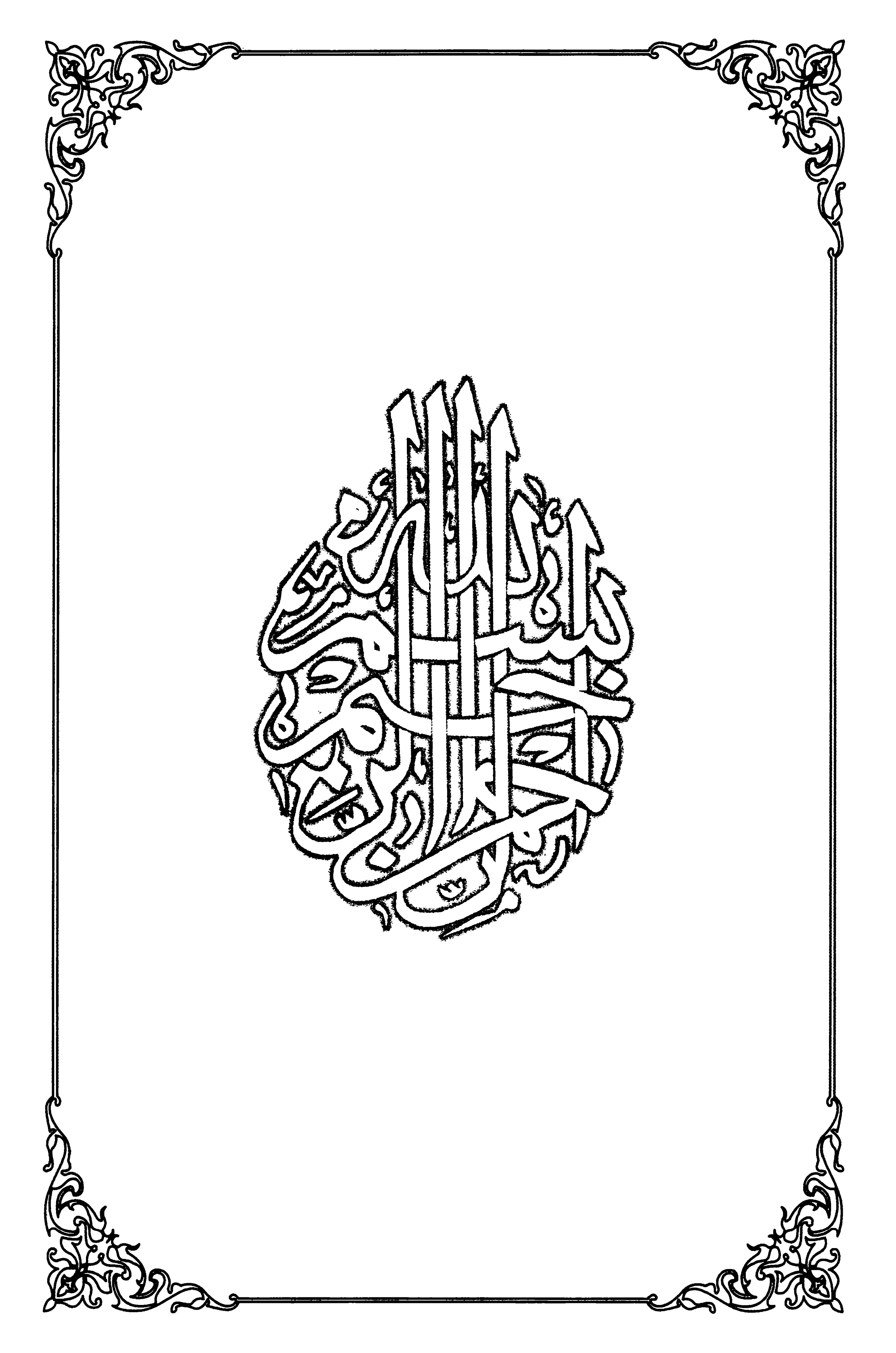
تحقيق الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء السابع

دار سعد الدين


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (الفعلُ ما دلَّ على اقترانِ حَدَثٍ بزمان، ومن خصائصه صحَّةُ دخولِ «قد» وحَرفَي الاستقبال والجوازمِ ولُحوقِ المتَّصل البارزِ من الضمائر وتاءِ التأنيثِ ساكنةً، نحوُ قولك: قد فعلَ، وقد يفعلُ، وسيفعلُ، وسوفَ يفعلُ، ولم يفعلْ، وفعلتُ، ويفعلْنَ، وافعَلي، وفعلْتِ).

قال الشارح: لـمَّا فرَغَ من الكلام على القسم الأَول في الأَسماء وجبَ أَن ينتقلَ إِلى الكلام على القسم الثاني في الأَفعال، وهذا الفصلُ يشتملُ منه على شيئَين ما هو في نفسِه وما علاماتُه.

فأَما الفعلُ فكلٌّ[1] كلمة تدلُّ على معنى في نفسِها مقترنةٍ بزمان، وقد يضيفُ قومٌ إِلى هذا الحدِّ زيادةَ قيدٍ، فيقولون: بزمان محصَّلٍ[2]، ويَرومون بذلك الفرقَ بينه وبين المصدر، وذلك أَن المصدرَ يدلُّ على زمان، إِذ الحَدثُ لا يكونُ إِلا في زمان، لكنَّ زمانَه غيرُ متعيِّنٍ كما كان في الفعل.

والحقُّ أَنه لا يُحتاجُ إِلى هذا القيدِ، وذلك من قِبلِ أَن الفعلَ وُضعَ للدلالة على الحدَث وزمانِ وجوده، ولولا ذلك لكان المصدرُ كافياً، فدلالتُه عليهما من جهة اللفظ، وهي

---

(١) من أجل إلحاق كلمة «كل» في حد الفعل والخلاف فيه انظر التذييل والتكميل ١/ ٤٦-٤٨.

(٢) وردت هذه الزيادة في أسرار العربية: ١١، وانظر حد الفعل في الكتاب: ١/ ١٢، والأصول: ١/ ٣٨، والإيضاح في علل النحو: ٥٢-٥٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٥٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٩٥- ٩٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٢٣، والتذييل والتكميل: ١/ ٤٨.

دلالةُ مطابَقةٍ.

وقولُنا: مقترِن بزمان [٢١٩/ ب] إشارةٌ إلى أن اللفظَ وُضعَ بإزائهما دُفعةً واحدةً، وليستْ دلالةُ المصدر على الزمان كذلك، بل هي من خارجٍ لأَن المصدرَ تُعقلُ حقيقتُه بدون الزمان، وإنما الزمانُ من لوازمه، وليس من مقوِّماته بخلاف الفعل، فصارت دلالةُ المصدر على الزمان التزاماً، وليستْ من اللفظ، فلا اعتدادَ بها، فلذلك لا يُحتاجُ إلى الاحتراز عنه[1].

وقول [٧/ ٣] صاحبِ الكتاب في حدِّه: «ما دلَّ على اقترانِ حَدثٍ بزمان» رديءٌ[2] من وجهين:

أَحدُهما: أَن الحدَّ ينبغي أَن يُؤتَى فيه بالجنس القريب، ثمَّ بالفصل الذاتيِّ وقولُه: «ما دلَّ» فما من أَلفاظ العموم، فهو جنسٌ بعيدٌ، والجيدُ أَن يقال: كلمةٌ أَو لفظةٌ أَو نحوُهما لأَنهما أَقربُ إلى الفعل من ما.

فإن قلت: «ما» ههنا وإن كان عاماً فالمرادُ به الخصوصُ، ووضعُ العامِّ مَوضِعَ الخاصِّ جائزٌ.

قيل: حاصلُ ما ذكرتمُ المجَازُ، والحدُّ المطلوبُ به إثباتُ حقيقةِ الشيءِ، فلا يُستعملُ فيه مجازٌ ولا استعارةٌ.

والآخر قولُه: **«على اقترانِ حَدَثٍ بزمانٍ»** لأَن الفعلَ لم يوضَعْ دليلاً على الاقتران نفسِه، وإنما وُضِعَ دليلاً على الحدَث المقترِنِ بالزمان، والاقترانُ وُجدَ تَبعاً، فلا يؤخذُ في الحدِّ على ما تقدَّمَ.

ثمَّ هذا يَبطُلُ بقولهم: القتالُ اليومَ، فهذا حَدثٌ مقترِنٌ بزمان، وليس فعلاً، فوجبَ أَن يؤخذَ في الحدِّ «كلمةٌ» حتى يندفعَ هذا الإشكالُ.

وأَما خصائصُه فجمعُ خَصِيصةٍ، وهي لوازمُه المختصَّةُ به دون غيره، فهي لذلك من

---

(١) الصواب: «من»، انظر اللسان (حرز).
(٢) انتقد ابن الحاجب قول الزمخشري في هذا الموضع، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٧

علاماته، والفرقُ بين العلامة والحدِّ أَن العلامةَ تكونُ بالأُمور اللَّازمة، والحدُّ بالذاتيَّة، والفرقُ بين الذاتيِّ واللَّازم أَن الذاتيَّ لا تُفهمُ حقيقةُ الشيءِ بدونه، ولو قدَّرْنا انعدامَه في الذهن بطَلَتْ حقيقةُ ذلك الشيء، وليس اللازمُ كذلك، أَلا ترى أَنَّا لو قدَّرْنا انتفاءَ الحدَثِ أَو الزمانِ لبطَلَتْ حقيقةُ الفعل؟ وليس كذلك العلاماتُ من نحو قد والسِّينِ وسوف.

فإِنَّ عدَمَ صحَّةِ جوازِ دخولِ هذه الأَشياءِ عليها لا يقدحُ في فعليَّتها، أَلا ترى أَن فعلَ الأَمر والنهيِ لا يَحسنُ دخولُ شيءٍ ممَّا ذكرْنا عليهما، وهما مع ذلك أَفعالٌ؟.

فمن خصائص الفعل صحَّةُ دخول «قد» عليه، نحوُ قد قامَ، وقد قعدَ، وقد يقومُ، وقد يقعدُ، وحَرْفَي الاستقبال، وهما السِّينُ وسوف، نحوُ سيقومُ، وسوف يقومُ.

وإِنما اختصَّتْ هذه الأَشياءُ بالأَفعال لأَن معانيها في الأَفعال، فقَدْ لتقريب الماضي من الحال، والسِّينُ وسوف لتخليص الفعل للمستقبَلِ بعينه، فهي في الأَفعال بمنزلة الأَلف واللام في الأَسماء، وكذلك حروفُ الجزاء نحوَ إِن تَقمْ أَقمْ، لأَن معنى تعليق الشيء على شرطٍ إِنما هو وقوفُ دخولِه في الوجود على دخول غيره في الوجود، والأَسماءُ ثابتةٌ موجودةٌ، فلا يصحُّ هذا المعنى فيها لأَنها موجودةٌ، ولذلك لا يكونُ الشرطُ إِلا بالمستقبَل من الأَفعال، ولا يكونُ بالماضي ولا الحاضرِ لأَنهما موجودان.

وقولُه: «**ولُحوقُ المتَّصلِ البارز من الضمائر**» إِنما قيَّدَ بالبارز تحرُّزاً من الصفات نحوَ ضارِب ومضروب وحَسَنٍ وشَديد، فإِن هذه الأَسماءَ تتحمَّلُ الضمائرَ كتحمُّل الأَفعال، إِلَّا أَن الضميرَ لا تبرزُ له صوررةٌ كما يكون في الأَفعال نحوَ ضربتُ، فالتاءُ فاعلةٌ، وهو ضميرُ المتكلِّم، ويَفعلْنَ ضميرُ جماعةِ المؤنثِ، وافْعلي ضميرُ المؤنَّثةِ المخاطَبةِ، وهو بارزٌ غيرُ مستترٍ كما يكونُ في ضارِب من قولك: زيدٌ ضارِبٌ، أَلا ترى أَن في ضارِبٍ ضميراً يرجعُ إِلى زيد، إِلا أَنه ليس له صورةٌ بارزةٌ، وذلك لقُوة الأَفعال في اتصالها بالفاعِلينَ، وكونِها الأَصلَ في تحمُّل الضمير؟ وهذه الأَسماءُ إِنما تحمَّلتْ الضميرَ بحكم جَريانها على الأَفعال وكونِها من لفظها.

وأما تاءُ التأنيث فنحوُ قامتْ وضربَتْ، وإنما قيَّدَ ذلك بكونها ساكنةً للفرق بين التاء اللَّاحقةِ للأَفعال وبين التاء اللَّاحقةِ للأَسماء، وذلك أَن التاءَ إِذا لحقتْ الفعلَ فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل، فهي في حكم المنفصِلة من الفعل، ولذلك كانتْ ساكنةً، وبناءُ الفعلِ قبلَها على ما كان، والتاءُ اللَّاحقةُ بالأَسماء لتأنيثها في نفسها، فهي كحرفٍ من حروف الاسم، فلذلك امتزجتْ بها، وصارتْ حرفَ إِعرابِ الاسمِ، تَتحرَّكُ بحركات الإِعراب، فلذلك جعلَها إِذا كانت ساكنةً من خصائص الأَفعال.

فإِن قيل[1]: ولِمَ لُقبَ هذا النوعُ فعلاً وقد علمْنا أَن الأَشياءَ كلَّها أَفعالُ الله تعالى.

قيل: إِنما لُقبَ هذا القبيلُ [٧/ ٤] من الكَلِم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف، وخُصَّ بهذا اللَّقبِ لأَنه دالٌّ على المصدر، والمصدرُ هو الفعلُ الحقيقيُّ، فلُقبَ بما دلَّ عليه.

فإِن قيل: فإِنه يدلُّ على الزمان أَيضاً، فهلَّا لُقبَ به قيل: الفعلُ مشتقٌّ من لفظ المصدر، وليس مشتقّاً من لفظ الزمان، فلمَّا اجتمعَ فيه الدلالةُ على المصدر، وأَنَّه من لفظِه كان أَخَصَّ به من الزمان.

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عليه في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٥٤.

من أصناف الفعل الماضي

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (وهو الدالُّ على اقترانِ حَدثٍ بزمان قبلَ زمانِك، وهو مبنيٌّ على الفتح، إلا أن يَعترضَه ما يُوجِبُ سكونَه أو ضَمَّه، فالسكونُ عند الإعلال ولُحوقِ بعضِ الضمائر، والضمُّ مع واو الضمير).

قال الشارح: لـمَّا كانتْ الأَفعالُ مُساوِقةً للزمان، والزمانُ من مقوِّمات الأَفعالِ تُوجَدُ عند وجوده، وتَنعدمُ عند عدمِه انقسمتْ بأَقسام الزمان، ولـمَّا كان الزمانُ ثلاثةً ماضٍ وحاضرٌ ومستقبَلٌ، وذلك من قِبل أَن الأَزمنة [٢٢٠/ أ] حركاتُ الفَلَك[١]، فمنها حركةٌ مضتْ، ومنها حركةٌ لم تأْتِ بعدُ، ومنها حركةٌ تَفصلُ بين الماضية والآتية كانت الأَفعالُ كذلك، ماضٍ ومستقبلٌ وحاضرٌ، فالماضي ما عُدِمَ بعد وجوده، فيقعُ الإِخبارُ عنه في زمان بعد زمان وجودِه[٢]، وهو المرادُ بقوله: «**الدالُّ على اقترانِ حَدَثٍ بزمان قبل زمانِك**»، أَي قبلَ زمانِ إِخبارِك، ويريدُ بالاقتران وقتَ وجودِ الحدَثِ لا وقتَ الحديث عنه، ولولا ذلك لكان الحدُّ فاسداً.

والمستقبَلُ ما لم يكنْ له وجودٌ بعدُ، بل يكونُ زمانُ الإِخبارِ عنه قبلَ زمانِ وجودِه، وأَما الحاضرُ فهو الذي يصلُ إِليه المستقبَلُ ويَسْري منه الماضي، فيكونُ زمانُ الإِخبارِ عنه هو زمانَ وجودِه.

وقد أَنكرَ بعضُ المتكلِّمين فِعلَ الحال، وقال: إِنْ كان قد وُجِدَ فيكونُ ماضياً، وإِلا فهو مستقبَلٌ[٣]، وليس ثَمَّ ثالثٌ، والحقُّ ما ذكرناه وإِن لَطُفَ زمانُ الحال لَمَا ذكرناه.

---

(١) قاله السهيلي في نتائج الفكر: ٦٦.

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو: ٨٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٥٨.

(٣) انظر هذا القول والردَّ عليه في الإيضاح في علل النحو: ٨٦-٨٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٥٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١٣، ونسبه ابن عصفور إلى الكوفيين وردَّه في شرح الجمل: ١/ ١٢٧-١٢٩، ووافقهم الزجاج، وذهب الجمهور إلى أَن المضارع يكون للحال والاستقبال، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٧-٢٠، والارتشاف: ٢٠٢٩،=

وقال: «**وهو مبنيٌّ على الفتح**»، وللسائل[١] أن يسألَ فيقولَ: ثُمَّ لِمَ بُنِيَ الفعلُ الماضي على الفتح؟ والجوابُ[٢] أن أصلَ الأَفعال كلِّها أن تكونَ ساكنةَ الآخِر، وذلك من قِبل أَن العلَّةَ التي من أَجلها وجبَ إِعرابُ الأَسماء غيرُ موجودة فيها، لأَن العِلَّةَ الموجِبةَ لإِعراب الأَسماء الفصلُ بين فاعلها ومفعولها، وليس ذلك في الأَفعال، إِلا أَن الأَفعالَ انقسمتْ ثلاثةَ أَقسام.

قسمٌ ضارَعَ الأَسماءَ مضارَعةً تامةً، فاستحقَّ بها[٣] أَن يكونَ مُعرَباً، وهو الفعلُ المضارعُ الذي في أَوله الزوائدُ الأَربعُ، وسيوضَّحُ أَمرُ ذلك.

والضربُ الثاني من الأَفعال ما ضارَعَ الأَسماءَ مضارَعةً ناقصةً، وهو الفعلُ الماضي.

والضربُ الثالثُ ما لم يضارِعْ الأَسماءَ بوجه من الوجوه، وهو فعلُ الأَمر، فإِذاً قد تَرَتَّبَتْ الأَفعالُ ثلاثَ مراتبَ، أَولُها الفعلُ المضارِعُ، وحقُّه أَن يكونَ معرَباً، وآخِرُها فعلُ الأَمر الذي ليس في أَوله حرفُ المضارَعةِ الذي لم يُضارِعْ الاسمَ أَلبتَّةَ، فبقي على أَصله، ومقتضَى القياسِ فيه السكونُ، وتوسَّطَ حالُ[٤] الماضي، فنقَصَ عن درجة الفعل المضارع، وزادَ على فعل الأَمر لأَن فيه بعضَ ما في المضارع[٥]، وذلك أَنه يقعُ موضعَ الاسم، فيكونُ خبراً نحوَ قولك: زيدٌ قامَ، فيقعُ موقِعَ قائم، ويكونُ صفةً نحوَ مررتُ برجل قامَ، فيقعُ موضعَ مررتُ برجل قائم، وقد وقع أَيضاً موقعَ[٦] الفعل المضارع في

=والتذيل والتكميل: ١/ ٨١، ١/ ٨٤.

(١) هذا السؤال والجواب عليه قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٤٤، وانظر تعليل ذلك في أسرار العربية: ٣١٦-٣١٧.

(٢) في ط: «فالجواب».

(٣) في ط، ر: «به». تحريف، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٤٤.

(٤) في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٤٤: «الفعل».

(٥) من قوله: «الأفعال انقسمت..» إلى قوله: «المضارع» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٤٤-١٤٥ بخلاف يسير.

(٦) في ط: «موضع».

الجزاء نحوَ قولك: إنْ قمتَ قمتُ، والمرادُ إنْ تَقمْ أَقمْ، فلمَّا كان فيه ما ذكرْنا من المضارَعة للأَسماء والأَفعال المضارِعةِ مُيزَ بالحركة [٧/ ٥] على فعل الأَمر لفضله عليه إِذْ كان المتحرِّكُ أَمكنَ من الساكن، ولم يُعربْ كالمضارِع لقُصوره عن مَرتبته(١)، فصار له حكمٌ بين حكمِ المضارِعِ وحكمِ الأَمر.

فإن قيل: ولمَ كانت الحركةُ فتحةً فالجوابُ أَن الغرضَ بتحرُّكه أَن يُجعلَ له مَزيةٌ على فعل الأَمر، وبالفتح تصلُ إِلى هذا الغرضِ كما تصلُ بالضمِّ والكسرِ، والفتحُ أَخفُّ، فوجبَ استعمالُه.

ووجهٌ ثانٍ(٢) وهو أَن الجرَّ لـمَّا مُنعَ من الفعل وهو كسرٌ عارضٌ فالكسرُ اللازمُ أَولى أَن يُمنعَ، فلهذا لم يَجزْ أَن يُبنَى على الكسر، ولم يجزْ أَن يُبنَى على الضمِّ لأَن بعضَ العرب يَجتزئُ بالضمَّة عن الواو، فيقولُ في قاموا: قامُ كما قال(٣):

فلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلي ... وكانَ معَ الأَطباءِ الأُسَاةُ

فلو بُني على الضمِّ لالتبسَ بالجمع في بعض اللغات، فعُدِلَ عن الضمِّ مخافةَ الإِلباس، والكسرُ لَما ذكرْناه، فلم يبقَ إِلا الفتحُ، فبُني عليه.

وقولُه: «**إِلَّا أَن يَعترضَه ما يُوجبُ سكونَه أَو ضَمَّه، فالسكونُ عند الإِعلال أَو لحوقِ**

---

(١) هو تعليل السيرافي ولفظه، انظر شرح الكتاب له: ١/ ١٤٤- ١٤٥.

(٢) ذكر العكبري وابن عصفور هذين الوجهين، انظر اللباب: ٢/ ١٥-١٦، وشرح الجمل: ٢/ ٣٤٠، وزاد عليهما السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٤٥ وجهين آخرين، وانظر الأصول: ٢/ ١٤٥، وأسرار العربية: ٣١٥-٣١٦.

(٣) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٩١، والحيوان: ٥/ ٢٩٧، ومجالس ثعلب: ٨٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٤٥، والإنصاف: ٣٨٥، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٣٧- ١٣٨، والعيني: ٤/ ٥٥١، والأشباه والنظائر: ٣/ ٦٦٧، والخزانة: ٢/ ٣٨٥.
وحذف واو الجماعة والاجتزاء عنها بالضمة لغة هوازن وعليا قيس كما في معاني القرآن للفراء: ١/ ٩١، ومجالس ثعلب: ٨٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٧٩، وهو ضرورة، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٤٨، وضرائر الشعر: ١٢٧.

بعضِ الضمائرِ». أَما عند الإِعلال فنحوُ غَزَاورَمَى، ونحوُهما مِمَّا اعتلَّتْ لامُه من الأَفعال الماضية، والأَصلُ غَزَوَورَمَيَ، فتحرَّكتْ الواوُ والياءُ وقبلَهما مفتوحٌ، فقُلبتا أَلفينِ، والأَلفُ لا تكونُ إِلا ساكنةً، فهذا معنى قوله: «**عندَ الإِعلال**».

وأَما لحوقُ بعض الضمائر فيريدُ ضميرَ الفاعل البارزَ نحوَ ضربتُ وضربْنا وضربتِ وضربْتُما وضربْتُم، فإِن لامَ الفعلِ تُسكَّنُ عند اتصاله به، وذلك لئلَّا يتَوالَى في الكلمة الواحدة أَربعُ حركات لوازمُ نحوَ قولك: [٧/ ٦] ضربَتُ لو لم تُسكَّنْ، وقولُنا: لوازمَ تَحرُّزٌ من ضمير المفعول نحوَ ضربَكَ وضَربَه لأَن ضميرَ المفعول يقعُ كالمنفصل من الفعل، وقد تقدَّمَ الكلامُ على ذلك، وعلَّةُ اختصاصِ السكون بالآخر.

وأَما ضمُّه فعند اتصاله بالواو التي هي ضميرُ جماعةِ الفاعِلينَ المذكَّرينَ نحوَ ضربُوا وكتبُوا، لأَن الواو هنا حرفُ مَدٍّ لا يكونُ ما قبلَها إِلا مضموماً.

فإِن قيل: فقد يقال: رَمَوَا وغَزَوَا فيكونُ ما قبلَها مفتوحاً قيل: الأَصلُ رمَيُوا وغَزَوُوا، فتحرَّكتْ الياءُ والواوُ وانفتحَ ما قبلهما فقُلِبا أَلفين، ثمَّ وقعتْ الواوُ التي هي ضميرُ الفاعلِ بعدها، فحُذِفتْ الأَلفُ لالتقاء الساكنَين، وبقيتْ الفتحةُ قبلها تدلُّ على الأَلف المحذوفة، فالفتحُ في الأَفعال الماضيةِ هو الأَصلُ، والإِسكانُ والضمُّ عارضٌ فيها لِمَا ذكرنا، فاعرفْه.

ومن أصنافِ الفعلِ المضارعُ

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (وهو ما يَعقُبُ في صدرِه الهمزةُ والنونُ والتاءُ والياءُ، وذلك قولُك للمخاطَب أو الغائبة: تفعلُ، وللغائب يفعلُ، وللمتكلِّم أَفعلُ، وله إِذا كان معه غيرُه واحداً أَو جماعةً: نفعلُ، وتُسمَّى الزوائدَ الأَربعَ، ويشتركُ فيه الحاضرُ والمستقبَلُ، واللَّامُ في قولك: إِنَّ زيداً لَيفعلُ مُخْلِصةٌ للحال كالسين أَو سوفَ للاستقبال، وبدخولهما عليه قد ضارَعَ الاسمَ، فأُعربَ بالرفع والنصب والجزم مكانَ الجرِّ).

قال الشارح: هذا القَبيلُ من الأَفعال يُسمِّيه النحويون المضارِعَ، ومعنى المضارِع المُشابِهُ، يقال: ضارعتُه وشابهتُه وشاكلتُه [٢٢٠/ ب] وحاكيتُه إِذا صِرتُ مثلَه، وأَصلُ المُضارَعةِ تَقابُلُ السَّخلَين على ضَرْع الشاة عند الرَّضَاع، يقالُ: تَضارَعَ السَّخلان إِذا أَخذَ كلُّ واحدٍ بحَلَمةٍ من الضَّرْع، ثم اتُّسعَ فقيل لكل مشتَبهينِ: مُتضارِعان.

فاشتقاقُه إِذاً من الضَّرْع[1]، لا مِن الرَّضع، والمرادُ أَنه ضارَعَ الأَسماءَ، أَي شابَهَا بما في أَوله من الزوائد الأَربع، وهي الهمزةُ والنونُ والتاءُ والياءُ، نحوُ أَقومُ ونقومُ وتقومُ ويقومُ، فأُعربَ لذلك[2]، وليستْ الزوائدُ هي التي أَوجبتْ له الإِعرابَ، وإِنما لـمَّا دخلتْ عليه جعلتْه على صيغةٍ صار بها مُشابِهاً للاسم، والمشابَهةُ أَوجبتْ له الإِعرابَ.

فإِن قيل: فمِن أَين أَشبَهَ الاسمَ فالجوابُ من جهات[3]:

أَحدُها: أَنَّا إِذا قلنا: زيدٌ يقومُ فهو يَصلُحُ لزمانَي الحالِ والاستقبال، وهو مبهَمٌ فيهما

---

(١) كذا في أسرار العربية: ٢٥، وانظر الصحاح (ضرع)، والمقتصد: ١١٨، والتذييل والتكميل: ١/ ٦٧.

(٢) هو قول المبرد في المقتضب: ٢/ ١، وانظر الأصول: ١/ ٣٩، ١/ ٤٨.

(٣) انظر هذه الجهات في المقتضب: ٤/ ٨٠-٨١، والإيضاح في علل النحو: ٨٠، ٨٦-٨٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٧٣-٧٤، والبغداديات: ١٠٣-١٠٥، وأسرار العربية: ٢٥، والإنصاف: ٥٤٩-٥٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٠، والتبيين عن مذاهب النحويين: ١٥٩.

كما أنك إذا قلت: رأَيتُ رجلاً فهو لواحدٍ من هذا الجنس مبهَمٌ فيهم، ثمَّ يدخلُ على الفعل ما يُخلِّصُه لواحد بعينه، ويَقْصُرُه عليه، نحوُ قولك: زيدٌ سيقومُ، وسوف يقومُ[١]، فيصيرُ مستقبَلاً لا غيرُ بدخول السين وسوف، كما أنك إذا قلت: رأَيتُ الرجَل، فأَدخلتَ على الواحد المبهم من الأَسماء الأَلفَ واللّامَ قَصَراه على واحد بعينه، فاشْتَبها بتعيينهما ما دخلَ عليهما من الحروف بعد وقوعهما أولاً مبهمَينِ.

ومنها أَنه يقعُ في مواقعِ الأَسماء ويؤَدِّي معانيها، نحوُ قولك: زيدٌ يَضربُ كما تقول: زيدٌ ضاربٌ، وتقول في الصفة: هذا رجلٌ يَضربُ كما تقول: هذا رجلٌ ضاربٌ، فقد وقع الفعلُ هنا موقِعَ الاسم والمعنى فيهما واحدٌ.

والثالثُ: أَنها تدخلُ عليه لامُ التأكيد التي هي في الأَصل للاسم لأَنها في الحقيقة لامُ الابتداء، نحوُ قولك: إِنَّ زيداً لَيقومُ كما تقول: إِن زيداً لَقائمٌ، ولا يجوزُ دخولُها على الماضي لبُعدِ ما بينَه وبين الاسم، فلا يقالُ: إِنَّ زيداً لَقامَ على معنى هذه اللام، فلما ضارَعَ الاسمَ من هذه الأَوجُهِ أُعربَ لمضارَعةِ المعرَبِ، وإِعرابُه بالرفع والنصب والجزم، ولا جَرَّ فيه كما لا جَزمَ في الأَسماء، وهذا معنى قوله: «**والجزمِ مكانَ الجرِّ**» وسنذكر علة ذلك بعدُ، فاعرفْه. [٧/ ٧]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهو إِذا كان فاعلُه ضميرَ اثنَين أَو جماعة أَو مخاطَبٍ مؤنَّثٍ لحقتْه معه في حال الرفع نونٌ مكسورةٌ بعد الأَلف مفتوحةٌ بعد أُختَيها، كقولك: هما يفعلانِ، وأَنتما تفعلانِ، وهم يفعلونَ، وأَنتم تفعلونَ وأَنتِ تفعلينَ، وجُعلَ في حال النصب كغيرِ المتحرِّك، فقيل: لن يفعلا، ولن يفعلوا كما قيل: لم يفعلا، ولم يفعلوا).

قال الشارح: اعلمْ أَن هذه الأَمثلةَ ـ أَعني يَفعلان وتَفعلان ويَفعلون وتَفعلون وتَفعلين ـ ليستْ تثنيةً للفعل ولا جمعاً له في الحقيقة، لأَن الأَفعالَ لا تثنَّى ولا تُجمعُ، لأَن الغرضَ من التثنية والجمعِ الدلالةُ على الكثرة، ولفظُ الفعلِ يُعبَّرُ به عن القليل

---

(١) من قوله: «أحدها: أنا..» إلى قوله: «يقوم» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٧٣-٧٤ بخلاف يسير.

والكثير[١]، فلم تكن حاجةٌ إِلى التثنية والجمع، وذلك نحوُ قولك: قامَ زيدٌ، وضَربَ زيدٌ عمراً، فيجوزُ أَن يكونَ قد قامَ مرَّةً، ويجوزُ أَن يكونَ قد قامَ مِراراً[٢]، وكذلك الضربُ.

ولو وجبَتْ تثنيةُ الفعل أَو جمعُه إِذا أُسندَ إِلى فاعلَينِ أَو جماعةٍ لجازتْ تثنيتُه إِذا أُسندَ إِلى واحد، وتَكرَّرَ الفعلُ منه، فكان يقال: قاما زيدٌ وقاموا زيدٌ[٣]، وذلك فاسدٌ فإِذا كان الفعلُ نفسُه لا يثنَّى ولا يُجمَعُ فالتثنيةُ في قولك: يفعلان، والجمعُ في قولك: يفعلون إِنما هي للفاعل لا للفعل، والأَلفُ في قولك: يضربان اسمٌ، وهي ضميرُ الفاعل، وليستْ كالأَلف في الزيدان لأَن الأَلفَ في الزيدان حرفٌ، وهي في يضربان اسمٌ، وكذلك الواوُ في يضربون ونحوِه، إِنما هي ضميرُ الفاعل، وليستْ كالواو في الزيدون لأَن الواوَ في الزيديون حرفٌ، وهي في يضربون اسمٌ، وكذلك الياءُ في تَضربين.

وكان سيبويه يذهبُ إِلى أَن هذه الحروفَ لها حالتان، حالٌ تكونُ فيها أَسماءً، وذلك إِذا تقدَّمَها ظاهرٌ نحوَ قولك: الزيدان قاما والزيدون قاموا، فالأَلفُ في قاما اسمٌ، وهو ضميرٌ، والواوُ في قاموا اسمٌ، وهو ضميرٌ، وإِذا قلت قاما الزيدان فالأَلفُ في قاما علامةٌ مؤْذنةٌ بأَن الفعل لاثنين، وكذلك الواوُ في الزيدون قاموا اسمٌ لأَنه ضميرُ الفاعل، وإِذا قلتَ: قاموا الزيدون فالواوُ حرفٌ وعلامةٌ مؤذِنةٌ بأَن الفعلَ لجماعة، وعلى ذلك يُحمَلُ قولُهم: أَكَلوني البراغيثُ[٤]، ومنه قولُه[٥]:

يَلُومونَني في اشْتِراءِ النَّخِيـ ... ـلِ قَومي فكلُّهمُ يَعْذِلُ

ونظيرُ ذلك نونُ جماعةِ المؤنث إِذا قلتَ: الهنداتُ قُمْنَ، فالنونُ ضميرٌ، فإِذا قلت: قُمْنَ الهنداتُ فالنونُ حرفٌ مؤذِنٌ بأَن الفعلَ لمؤنَّث بمنزلة التاء في قامتْ هندٌ، ومنه قولُ

---

(١) هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٨، والأعلم في النكت: ١٢٣.

(٢) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٨.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٨.

(٤) انظر هذه اللغة فيما سلف: ٣/ ١٦٠، وزد الكتاب: ١/ ١٩، ٢/ ٤٠، وسر الصناعة: ٦٢٩، والنكت: ١٢٣-١٢٤.

(٥) سلف البيت: ٣/ ١٦٠.

الفرزدق[١]:

ولكِـــنْ دِيَـــافِيٌّ أَبـــوه وأُمُّـــه ... بحَـوْرانَ يَـعصِرْنَ السَّـلِيطَ أَقارِبُـهْ

وكان أَبو عثمان المازِنيُّ[٢] وجماعةٌ من النحويين يذهبون إِلى أَن الأَلفَ في قاما ويقومان حرفٌ مؤذِنٌ بأَن الفعلَ لاثنَين، والواوُ في قاموا ويقومون حرفٌ مؤذِنٌ بأَن الفعلَ لجماعة، وأَنك إِذا قلت: الزيدان قاما والزيدون قاموا فالفاعلُ ضميرٌ مستترٌ في الفعل كما كان كذلك في الواحد من نحوِ زيدٌ قامَ، إِلَّا أَنه[٣] مع الواحد لا يَحتاجُ إِلى علامة، إِذ قد عُلمَ أَن الفعلَ لا يخلوا من فاعل، فأَما إِذا كان لاثنين أَو جماعةٍ افتقَرَ إِلى علامة، إِذ ليس من الضرورة أَن يكونَ الفعلُ لأَكثر من واحد.

والصحيحُ المذهبُ الأَولُ، وهو رأيُ سيبويه[٤] لأَنك إِذا قلت: الزيدان قاما فقد حَلَّتْ هذه الأَلفُ مَحَلَّ غلامِهما إِذا قلت: الزيدان قامَ غلامُهما، [٧/ ٨] فلَّما حَلَّتْ مَحَلَّ [٢٢١/ أ] ما لا يكونُ إِلا اسماً قُضِيَ بأَنها اسمٌ[٥].

فأَما الياءُ في اضْربي واخْرُجي ونحوِ ذلك فإِنها اسمٌ أَيضاً، وهو ضميرُ فاعلٍ مؤنثٍ، وكثيرٌ من النحويين[٦] يذهبون إِلى أَنها حرفٌ علامةُ تأنيثٍ، والفاعلُ مُستِكنٌّ كما كان في المذكر كذلك، نحوُ قُمْ واذهبْ.

والصحيحُ المذهبُ الأَولُ لأَنها تسقطُ في حال التثنية نحوَ اضرِبا واخْرُجا، ولو كانت علامةً لم تسقطْ بضمير التثنية كما لم تسقطْ في قامَتا وضرَبَتا.

---

(١) سلف البيت: ٣/ ١٦٠.

(٢) وهو قول الأخفش، انظر ما سلف: ٣/ ١٦٠.

(٣) في ط، ر: «أن» تحريف.

(٤) كذا قال السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٧.

(٥) هو استدلال السيرافي ولفظه، انظر شرح الكتاب له: ٢/ ١١، وما سلف: ٣/ ١٦١.

(٦) ممَّن قال بهذا الأخفش والمازني، انظر ردَّ هذا القول في شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٤، ورصف المباني: ٥٠٦، والجنى الداني: ١٨١، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٤٢-١٤٣. وانظر أيضاً الكتاب: ١/ ١٨-٢٠، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٩، والبغداديات: ٥٨١-٥٨٢.

والنونُ لحقتْ علامةً للرفع في هذه الأَمثلة الخمسة، وجعلوا سقوطَها علامةً للجزم، والنصبُ محمولٌ عليه كما حُمِلَ النصبُ على الجرِّ في تثنية الأَسماءِ وجمعِها، لأَن الجرَّ والجزمَ نظيران، وهذا معنى قوله: «**وجُعِلَ في حال النصب كغيرِ المتحرِّك**»، يريدُ بغير المتحرِّك المجزومَ.

فإِن قيل: ولِمَ كان إِعرابُ هذه الأَفعال بالحروف[1].

قيل: المقتضِي لإِعراب هذه الأَفعال قبلَ اتصال هذه الضمائرِ بها موجودٌ قائمٌ، فوجب إِعرابُها لذلك، وكان حرفُ الإِعراب من هذه الأَفعالِ قد تعذَّرَ تحمُّلُه حركاتِ الإِعراب لاشتغاله بالحركات التي يقتضيها ما بعدَه، أَلا ترى أَن الأَلفَ في نحو يضربان لا يكونُ ما قبلَها إِلا مفتوحاً، فلا يمكنُ إِعرابُه لأَنك لو أَعربتَه ومن جُملة الإِعراب الجزمُ الذي هو سكونٌ فكان يلتقي ساكنان، فكان يؤَدِّي إِلى حذف الأَلف التي هي ضميرُ الفاعل، فكانت الأَلفُ أَيضاً تَنقلبُ واواً في حال الرفع لانضمام ما قبلها، وكذلك الواوُ كان يلزمُ أَن تسقطَ في الجزم.

فلمَّا نَبا حرفُ الإِعراب عن تحمُّل حركاتِ الإِعراب، ولم يُمكنْ أَن تكونَ في هذه الحروفِ التي هي ضمائرُ لأَنها أَجنبيةٌ في الحقيقة من الفعل فجُعلَ[2] ما بعدها، وهو النونُ إِذ كان الفاعلُ يتنزَّلُ منزلةَ الجزء من الفعل، وإِذا كان ضميراً متصلاً اشتدَّ اتصالُه بالفعل وامتزاجُه به فلم يُعتدَّ به فاصلاً، وإِنما خُصَّتْ النونُ بذلك لأَنها أَقربُ الحروف إِلى حروف المدِّ واللِّين.

وكانت مكسورةً مع ضمير الاثنين نحو يضربانِ وتضربانِ وذلك لالتقاء الساكنين[3] كما كان كذلك في تثنية الأَسماء، لا فرقَ بينها، وكانت مع الواو والياء في مثل يضربونَ

---

(١) انظر الجواب عن هذا الاعتراض في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٤-١٥، وأسرار العربية: ٣٢٤.

(٢) الصواب: «جعل».

(٣) هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ١٧.

وتضربينَ مفتوحةً لِثِقلِ الكسرة بعد الياء والواو كما كان كذلك في الجمع نحوَ الزيدونَ والعُمرينَ، فإذا قلت: يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين كان مرفوعاً لا مَحالةَ، ولا تُحذف هذه النونُ إلا لجزمٍ أو نصبٍ[١]، ولا تثبتُ إلا لرفعٍ، فأَما ما أَنشده أَبو الحسن من قول الشاعر[٢]:

لــولا فَــوارِسُ مِــنْ نُعْــمٍ وأُسْرتُهــمْ   يَــومَ الصُّـلَيْعاءِ لمْ يُوفُـونَ بالجـارِ[٧/ ٩]

فشاذٌّ، فسبيلُه عندنا على تشبيه لم بلا، ومثلُه قولُ الآخر[٣]:

أَنْ تَهبِطِــــينَ بــــلادَ قَــــوْ   مٍ يَرْتَعــــونَ مــــن الطِّـــلاحِ

فهذا على تشبيه أَنْ بما المصدريةِ، وهـذا طريقُ الكوفيين، فأَما البصريـون فيحملونـه وأَشباهَه على أَنها المخفَّفةُ من الثقيلة[٤]، وتخفيفُها ضرورةٌ، والضميرُ فيها ضميرُ الشأن

---

(١) في ط، ر: «ونصب».

(٢) البيت من إنشاد أبي الحسن في الخصائص: ١/ ٣٨٨، وسر الصناعة: ٤٤٨، والمحتسب: ٢/ ٤٢، وهو بلا نسبة في التذييل والتكميل: ١/ ١٠٣-١٠٤، والعيني: ٤/ ٤٤٦، والخزانة: ٣/ ٦٢٦، وشرح أبيات المغني: ٥/ ١٣١.
والرواية في العيني والخزانة: «من ذهل»، وفي المحتسب: «من قيس»، وخطأ البغدادي رواية «من نعم»، ورآها محرفة من «من ذهل».
والرواية في مصادر البيت «الصليفاء» بالفاء، والصليعاء، بالعين: اسم موضع، انظر معجم البلدان (صلعاء)، (الصليعاء).

(٣) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ١٣٦، وسر الصناعة: ٤٤٨، والخصائص: ١/ ٣٨٩، والأزهية: ٦٥، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٥٧، وضرائر الشعر: ١٦٣، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٦٦.

(٤) اختلف في نسبة القولين السالفين إلى البصريين والكوفيين، وما ذكره الشارح من نسبتهما هو ما نسبه إليهم الفارسي وابن جني، وصحَّحه البغدادي، انظر سر الصناعة: ٤٤٨-٤٤٩، ٥٤٩، والخصائص: ١/ ٣٩٠، والمنصف: ١/ ٢٧٨، وشرح أبيات المغني: ١/ ١٣٥.
ونسب ابن عصفور إلى الفارسي وابن جني القول بأن «أنْ» هي المخففة من الثقيلة.
ونسب ابن مالك وأبو حيان والمرادي وابن هشام القولَ بأَن «أن» هي المخففة من الثقيلة إلى=

والحديث، والمرادُ أَنه تَهبطين[1]، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا اتصلتْ به نونُ جماعةِ المؤنَّثِ رجعَ مبنيًّاً، فلم تعملْ فيه العواملُ لفظاً، ولم تسقطْ كما لا تسقطُ الألفُ والواوُ والياءُ التي هي ضمائرُ لأَنها منها، وذلك قولك: لم يضربْنَ، ولن يضربْنَ، ويُبنى أَيضاً مع [٧/ ١٠] النون المؤكِّدة كقولك: لا تضربَنَّ ولا تضربْنَ).

قال الشارح: اعلمْ أَن هذه النونَ تلحقُ آخِرَ الفعل علامةً للجمع والضميرِ في نحو قولك: الهنداتُ قُمْنَ ويَقمْنَ، وعلامةً للجمع مجرَّدةً من الضمير في نحو قُمْنَ الهنداتُ على ما تقدَّم شرحُه[2]، فإِذا تَقدَّمَ الظاهرُ كانت النونُ اسماً وضميراً، وإِذا تَقدَّمَ الفعلُ كانت حرفاً مؤْذناً بأَنه لجماعةٍ مؤنثةٍ.

إِلا أَنها إِذا اتصلتْ بفعلٍ مضارِع أَعادتْه مبنيًّاً على حاله الأَولِ من البناء على السكون ـ وإِنْ كانت العِلةُ الموجِبةُ للإِعراب وهي المضارَعةُ قائمةً موجودةً ـ حملاً له على الفعل الماضي من نحو جلستُ وضربتُ، فكما أُسكِنَ ما قبل الضمير وهو لامُ الفعل كذلك أُسكِنَ في المضارع تشبيهاً له به لأَنه فعلٌ كما أَنه فعلٌ، وآخِرُه متحرِّكٌ كما أَن آخِرَ فَعَلَ متحرِّكٌ.

قال سيبويه: «وليس ذلك فيها بأَبْعدَ إِذ كانتْ هي وفَعَلَ شيئاً واحداً مِن يَفعلُ إِذ جازَ فيها الإِعرابُ حين ضارعَتْ الأَسماءَ، وليستْ بأَسماءٍ[3]» يعني أَنه ليس حملُ

=الكوفيين، والقولَ بأنها ترك إعمالها حملاً على «ما» أختها إلى البصريين، وصَوَّب ابنُ مالك قول الكوفيين، وابنُ هشام قول البصريين، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٤-٤٥، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٦٧، والجنى الداني: ٢٢٠، والمغني: ٢٨، ٧٧٩، والمساعد: ٣/ ٦١. وصرح ثعلب أن «أن» لغة تشبَّه بـ ما، انظر مجالس ثعلب: ٣٢٢.

(١) من قوله: «ولا تحذف هذه النون..» إلى قوله: «تهبطين» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٤٤٧-٤٤٨ بخلاف يسير.

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ١٥.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٠، بتصرف.

المضارِع في تسكين آخِره على الماضي وهما حقيقةٌ واحدةٌ من جهة الفعليَّة بأَبعدَ من حمل الأَفعال المضارِعة على الأَسماء في الإِعراب[١]، وهما حقيقتان مختلفتان.

وتُفتَحُ هذه النونُ لأَنها نونُ جمعٍ كما تُفتحُ نونُ الجمع في قولك: الزيدونَ والعُمرونَ[٢]، فإِذا قلت: هُنَّ يضربْنَ كان الفعلُ في محلِّ رفع، وإِذا قلت: لن يضربْن كان في موضعِ نصبٍ، وإِذا قلت: لم يضربْنَ كان في محلِّ مجزوم، وذلك لأَن مُوجِبَ الإِعراب موجودٌ، وذلك لأَن المضارَعةَ قائمةٌ، وإِنما وُجدَ مانعٌ منه، فحُكمَ على محلِّه بالإِعراب.

ولا تسقطُ هذه النونُ لجزمٍ ولا لنصبٍ كما سقطتْ تلك النونُ، لأَنها ضميرٌ كالواو في يضربون والأَلفِ في يضربان، فكما لا تسقطُ الواوُ والأَلفُ هناك كذلك لا تسقطُ ههنا، قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[٣]، فأَثبتَ النونَ لأَنها ضميرٌ، وليستْ علامةَ رفعٍ كالتي في لم يضربوا ولن يضربوا.

ونظيرُ هذه النونِ في بناء الفعلِ عند اتصالها به نونُ التأكيدِ الخفيفةُ والثقيلةُ في نحو والله لَيقومَنَّ ولَيضربَنَّ ولَيقومَنْ ولَيضربَنْ، وذلك من قِبلِ أَن الأَصلَ في الأَفعال أَن تكونَ مبنيَّةً، وإِنما أُعربَ منها ما أُعربَ للشَّبه بالاسم، فإِذا دخلتْ عليها نونُ التأكيد أَكدتْ معنى الفعليَّةِ ومكَّنتْه، فغَلَبَ جانبُ الفعلِ، وبَعُدَ من الاسم [٢٢١/ ب] فعاد إِلى أَصله.

ونحوُه مالا ينصرفُ، إِنما مُنِعَ من الصرف لشَبه الفعلِ، فإِذا دخلتْ عليه الأَلفُ واللَّامُ أَو أُضيفَ بَعُدَ من الفعل، وتمكَّنتْ فيه الاسميَّةُ، فعاد إِلى أَصله من دخول الجرِّ والتنوينِ اللَّذين كانا له في الأَصل، هذا مع ما في التركيب من الخروج عن التمكُّن، وسيوضَّحُ أَمرُ ذلك في الحروف، إِن شاءَ اللهُ.

---

(١) هو تفسير السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٢٦، والأعلم في النكت: ١٢٥.

(٢) هو ما علل به السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٢٦-٢٧، وذكر علة أخرى.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٣٧.

ذكرُ وجوهِ إعرابِ المضارِعِ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هي الرفعُ والنصبُ والجزمُ، وليستْ هذه الوجوهُ بأَعلامٍ على معانٍ كوجوه إِعرابِ الاسمِ، لأَن الفعلَ في الإِعراب غيرُ أَصيلٍ، بل هو فيه من الاسم بمنزلة الأَلفِ والنونِ من الأَلفَينِ في منع الصرف، وما ارتفعَ به الفعلُ وانتصبَ وانجزمَ غيرُ ما استَوجبَ به الإِعرابَ، وهذا بيانُ ذلك).

قال الشارح: لـمَّا وجبَ للأَفعال المضارِعةِ أَن تكونَ معرَبةً بالحمل على الأَسماء والشَّبهِ لها، وكان الإِعرابُ جِنساً تحتَه أَنواعٌ كان القياسُ أَن يدخلَها جميعُ أَنواعه من الرفع والنصب والجرِّ، كما كان في الاسم كذلك، إِلا أَن الجرَّ امتنعَ من الأَفعال لأَمرَين[1]:

أَحدُهما: أَن الجرَّ يكون بأَدوات يَستحيلُ دخولُها على الفعل، وهي حروفُ [٧/ ١١] الجرِّ والإِضافةُ، فحروفُ الجرِّ لها معانٍ من التبعيض والغايةِ والمُلكِ، وغيرُ ذلك ممَّا لا معنى له في الأَفعال.

وأَما الإِضافةُ فالغرضُ بها التعريفُ أَو التخصيصُ، والأَفعالُ في غاية الإِبهام والتنكير، فلا يَحصلُ بالإِضافة إِليها تعريفٌ ولا تخصيصٌ، فلم يكن في الإِضافة إِليها فائدةٌ.

الأَمرُ الثاني: أَن الفعلَ يلزمُه الفاعلُ ولا يفارقُه، والمضافُ إِليه داخلٌ في المضاف ومن تمامه وواقعٌ موقعَ التنوين منه، ولا يبلغُ من قُوة التنوين أَن يقومَ مَقامَه شيئان[2] قَويَّان.

---

(١) ذكرهما السيرافي، وزاد عليهما ثلاثة أوجه، انظر تعليل هذه المسألة في الكتاب: ١/ ١٤، والإيضاح في علل النحو: ١٠٦-١١٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٩٥-٩٦، والنكت: ١٠٩، والمقتصد: ١٧١.
ونقل أبو حيان عن بعض النحويين أن «التعرُّض لامتناع الجر من المضارع المعرب.. تعرضٌ للسؤال عن مبادئ اللغات، والسؤال عن مبادئ اللغات لا سبيل إليه..»، التذييل والتكميل: ١/ ١٣٩.

(٢) هو ما علل به الأخفش، ولفظه، انظر شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٩٦.

فإن قيل: على الوجه الأولِ كما أَن الجرَّ لا يكونُ إلا بأدوات يستحيلُ دخولُها على الأَفعال فكذلك الرفعُ والنصبُ في الأَسماء إنما هما للفاعل والمفعول، ولا يكونان إلا بأفعال[1] وحروفٍ يستحيلُ دخولُها على الأَفعال، ومع ذلك فقد دخلَا الأَفعالَ على غير ذَينكَ الحدَّين بأَدوات غيرِ أَدواتِهما في الأَسماء، فهلّا كان الجرُّ كذلك يدخلُ الأَفعالَ على غير مِنْهاجه في الأَسماء وبأَدواتٍ غيرِ أَدواتِه في الأَسماء.

فالجوابُ أَن الرفعَ والنصبَ في الأَسماء الأَصلُ فيهما أَن يكونا للفاعِلينَ والمفعولينَ، وقد يكونان لغيرهما على سبيل الشَّبهِ بهما، ويكونُ لهما أَدواتٌ مجازيةٌ، ولا يصيرُ المرفوعُ بها فاعلاً حقيقةً ولا المنصوبُ مفعولاً حقيقةً، وذلك في نحو كان زيدٌ قائماً، أَلا ترى أَن زيداً ههنا ليس بفاعلٍ وقعَ منه فعلٌ، ولا قائماً مفعولٌ وقعَ به فعلٌ، وإنما ذلك على سبيل التشبيه اللفظيِّ، وكذلك إن زيداً قائمٌ مشبَّهان بالفاعل والمفعول، وكذلك المبتدأُ والخبرُ يُرفعان على التشبيه بالفاعل، وعاملُهما معنىً غيرُ لفظٍ، وليس كذلك الجرُّ، فإنه لا يكونُ إلا بحروف الجرِّأَو بالإضافة.

فلمَّا كان الرفعُ والنصبُ قد تُوسِّعَ فيهما في الأَسماء وجاءا على غير منهاجِ الفاعل والمفعولِ على سبيل التشبيه جاز أَن يكونا في الأَفعال المشابِهةِ للأَسماء، وجُعلَ لهما أَدواتٌ غيرُ أَدوات الأَسماء، ولم يكنْ الجرُّ كذلك لأَن أَدواتِه في الأَسماء على منهاج واحدٍ لا تختلفُ.

فلمَّا لم يتَّسعوا فيه اتسَّاعَهم في الرفع والنصب امتنعَ دخولُه في الأَفعال، ولم يُجعلْ له أَدواتٌ غيرُ تلك الأَدوات، فجُعلَ الجزمُ فيها مكانَه، وساغَ دخولُه عليها إذ كان حذفاً وتخفيفاً إذ الأَفعالُ ثقيلةٌ، فلذلك صار إعرابُ الأَفعال ثلاثةً رفعاً ونصباً وجزماً.

وقولُه: «**وليستْ هذه الوجوهُ بأَعلامٍ على معانٍ كوجوهِ إعراب الاسمِ**» يعني أَن الإعرابَ في الاسم إنما كان للفصل بين المعاني، فكلُّ واحدٍ من أَنواعه أَمارةٌ على معنى،

---

(١) في ط، ر: «بالأفعال».

فالرفع علَمُ الفاعليَّة، والنصبُ علَمُ المفعولية، والجرُّ علَمُ الإضافةِ وليس في الأَفعال كذلك، وإنما دخلَ فيها لضربٍ من الاستحسان ومضارَعَةِ الاسم، ولم يدلَّ الرفعُ فيها على معنى الفاعليةِ، ولا النصبُ على معنى المفعولية، كما كان في الأَسماء كذلك.

وقولُه: «**بل هو فيه من الاسم بمنزلة الأَلفِ والنون من الأَلفَين في منع الصرف**»، يعني أَن منزلةَ دخول الإعراب في الأفعال المضارعةِ بمنزلة الألف والنون في سَكران وعَطشان، لأَن الأَلفَ والنونَ إنما مَنعتَا الصرفَ لشَبهِهما بأَلفَي التأنيث في نحو بيضاء وحمراء، وإن كان منعُ الصرف في أَلفَي التأنيثِ إنما هو للتأنيث ولزومِه، وليس منعُ الصرف في نحو سَكرانَ وعَطشانَ كذلك، بل بالحمل على أَلفَي التأنيثِ كما كان دخولُ الإعراب في الأَسماء لحاجةِ الأَسماءِ إليه في الفصل بين المعاني، وفي الأَفعال على غير هذا المنهاج.

وقولُه: «**وما ارتفعَ به الفعلُ وانتصبَ وانجزمَ غيرُ ما استوجبَ به الإعرابَ**» يريدُ أَن الرفعَ فيه بعاملٍ، وهو وقوعُه موقع[1] الاسم، والنصبُ بالنواصب والجزمُ بالجوازم.

فأَما الإعرابُ فيه وهو استحقاقُه لدخول هذه الأَنواعِ عليه فبالمضارَعةِ، فاعرفْ الفرقَ بين مُوجِب الرفع وغيره من أنواع الإعراب وبين مُوجِبِ الإعراب نفسِه، ولا تغلطْ، وسيوضَّح أَمرُ العوامل بعدُ إن شاء الله تعالى. [٧/ ١٢]

---

(١) في ط، ر: «مع». تحريف.

المرفوع

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هو في الارتفاع بعاملٍ معنويٍّ نظيرُ المبتدأ وخبرِه، وذلك المعنى وقوعُه بحيث يصحُّ وقوعُ الاسمِ، كقولك: زيدٌ يضربُ، رفعتَه لأَن ما بعد المبتدأ من مَظانِّ صحَّةِ وقوعِ الأَسماء، وكذلك إِذا قلت: يضربُ الزيدان، لأَن مَن ابتدأ كلاماً منتقِلاً إِلى النطق عن الصَّمت لم يلزمْه أَن يكونَ أَولُ كلمةٍ يَفوهُ بها اسماً أَو فعلاً، بل مَبْدأُ كلامِه موضعُ خِيرَةٍ في أَيِّ قَبيلٍ شاءَ).

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إِن عاملَ الرفع في الفعل المضارع المرفوعِ إِنما هو وقوعُه موقعَ الاسم، ومُوجِبُ الإِعرابِ مضارَعةُ [٢٢٢/ أ] الاسمِ[١]، فهما[٢] غيرانِ، والمعنيُّ بوقوعه موقعَ الاسمِ أنه يقعُ حيث يصحُّ وقوعُ الاسمِ، ألا ترى أَنه يجوزُ أَن تقولَ: يَضربُ زيدٌ، فترفعَ الفعلَ إِذ يجوزُ أَن تقولَ: أَخوك زيدٌ لأَنه موضعُ ابتداءِ كلامٍ؟ وليس مِن شرطِ مَن أَرادَ كلاماً أَن يكونَ أَولُ ما ينطقُ به فعلاً أَو اسماً، بل يجوزُ أَن يأْتيَ فيه بأَيِّهما شاءَ، ولذلك قال: «هو موضعُ خِيَرَةٍ» أَي كان المتكلِّمُ بالخِيار، إِنْ شاءَ أَتى بالاسم، وإِنْ شاءَ أَتى بالفعل، هذا مذهبُ سيبويه[٣].

وقد توهَّمَ أَبو العباس أَحمدُ بن يحيى ثعلبٌ أَن مذهبَ سيبويه أَن ارتفاعَه بمضارَعة الاسم، ولم يعرفْ حقيقةَ مذهبِه، وتبعَه على ذلك جماعةٌ من أَصحابه[٤].

والصحيحُ مِن مذهبِه أَن إِعرابَه بالمضارَعَة، ورفعُه بوقوعه موقعَ الاسم على ما ذكرنا.

---

(١) قاله الفارسي في الإغفال: ٢/ ١٧١، والجرجاني في المقتصد: ١٦٨.

(٢) في ط: «فيهما». تحريف.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٩-١١، والمقتضب: ٢/ ٥، والأصول: ٢/ ١٤٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٧٦، ٩، ١٧٢، والبغداديات: ١٠٣-١٠٨، والنكت: ٦٩٦.

(٤) من قوله: «وقد توهم أبو العباس..» إلى قوله: «أصحابه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٧١، وانظر المقتصد: ١٢٢-١٢٣، والهمع: ١/ ١٦٤.

وذهب جماعةٌ من البصريين إِلى أَن العاملَ في الفعل المضارع الرفعَ إِنما هو تَعرِّيه من العوامل اللفظية مطلقاً[١]، وذلك ضعيفٌ لأَن التعرِّي عَدمُ العامل، والعاملُ ينبغي أَن يكونَ له اختصاصٌ بالمعمول، والعَدمُ نسبتُه إِلى الأَشياء كلِّها نسبةٌ واحدةٌ، لا اختصاصَ له بشيءٍ دون شيءٍ، فلا يصحُّ أَن يكونَ عاملاً.

وزعمَ الفراء من الكوفيين أَن العاملَ فيه الرفعَ إِنما هو تَجرُّدُه من النواصب والجوازمِ خاصَّةً، وهو أَيضاً ضعيفٌ لأَمرَين:

أَحدُهما: أَنه تعليلٌ بالعَدم المحض، وقد أَفسدْناه.

والثاني: أَن ما قاله يَقضي بأَن أَولَ أَحوالِ الفعل المضارِع النصبُ والجزمُ، والأَمرُ بعكسه.

وذهب الكسائيُّ منهم أَيضاً إِلى أَن العاملَ فيه الرفعَ ما في أَوله من الزوائد الأَربعِ، قال: لأَنه قبلَها كان مبنيّاً، وبها صارَ مرفوعاً، فأُضيفَ العملُ إِليها ضرورةً، إِذ لا حادثَ سواها.

وهو قولٌ واهٍ أَيضاً لأَن حرفَ المضارَعَة إِذا دخلَ الفعلَ صار من نفْس الفعل كحرفٍ من حروفه، وجزءُ الشيءِ لا يعملُ في باقيه، لأَنه يكونُ عاملاً في نفسه.

ووجهٌ ثانٍ أَن الناصبَ يدخلُ عليه فينصبُه، والجازمُ يجزمُه، وحروفُ المضارَعَةِ موجودةٌ فيه، فلو كانت هي العاملةَ الرفعَ لم يَجزْ أَن يدخلَ عليها عاملٌ آخرُ كما لم يدخلْ ناصبٌ على جازم ولا جازمٌ على ناصب[٢].

---

(١) منهم الأخفش، وعزي هذا القول إلى الفراء، انظر المساعد: ٣/ ٥٩، والهمع: ١/ ١٦٤، والأشباه والنظائر: ١/ ٥١٨.

(٢) ما دفع به الشارح مذهبي الكسائي والفراء قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٧٢، والأنباري في أسرار العربية: ٢٨-٢٩، والإنصاف: ٥٥٣- ٥٥٥، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٥-٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٥-٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٣١.

فإن قيل: فأَنت قد تقولُ: إِنْ لم يفعلْ فلانٌ كذا وكذا فعلتُ كذا وكذا[1]، فتُدخلُ حرفَ الشرط على «لم» وهي جازمةٌ مثلَه، وغَلَبَ أَحدُهما على الآخر، فكذلك حرفُ المضارَعةِ يعملُ الرفعَ في الفعل، فإِذا دخلَ عليه ناصبٌ أَو جازمٌ غَلَبَ فصار العملُ له.

فالجوابُ أَن الفرقَ بينهما أَن «إِنْ» الشرطيةَ بَطَلَ عملُها بعامل بعدَها لقُربه من المعمول، وفيما نحن فيه يَبطُلُ العملُ بعامل قبلَه، وكلاهما لفظيٌّ، فبان الفرقُ بينهما.

فإِن قيل: فإذا قلتُم: إِنه يرتفعُ بوقوعه موقعَ الاسم فما بالُكم ترفعونه بوقوعه موقعَ مرفوعٍ ومنصوبٍ ومخفوضٍ في قولك: زيدٌ يضربُ، وظننتُ زيداً يضربُ، ومررتُ بزيد يضربُ، وهلَّا اختلفَ إِعرابُ الفعلِ بحسَب اختلافِ إِعراب الاسم الواقعِ موقعَه.

فالجوابُ أَن عاملَ الرفع في الفعل إِنما هو وقوعُه بحيث يصحُّ وقوعُ الاسم، وذلك شيءٌ واحدٌ لا يختلفُ، وأَما اختلافُ إِعرابِ الاسم فبحَسبِ اختلافِ عوامله، وعواملُ الاسم لا تأثيرَ لها في الفعل، فلا يختلفُ إِعرابُ الفعل باختلافها.

فإِن قيل: ولمَ كان وقوعُه موقعَ الاسم [٧/ ١٣] يُوجبُ له الرفعَ دون غيره من نصبٍ أَو جزم قيل: من قِبَل أَن وقوعَه موقعَ الاسم ليس عاملاً لفظياً، فأَشبَهَ الابتداءَ الذي ليس بعامل لفظيٍّ فعملَ مثلَ عملِه، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقولُهم: كاد زيدٌ يقومُ، وجَعلَ يضربُ، وطَفِقَ يأكلُ، الأَصلُ فيه أَن يقالَ: قائماً وضارباً وآكِلاً، ولكنْ عُدلَ عن الاسم إِلى الفعل لغرضٍ، وقد استُعملَ الأَصلُ فيمَن رَوى بيتَ الحماسة:

فأُبْتُ إِلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبا)

قال الشارح: كأَنَّ صاحبَ الكتاب لـمَّا قرَّرَ أَن الفعلَ يرتفعُ بوقوعه موقعَ الاسم اعترَضَ على نفْسه بقولهم: كاد زيدٌ يقومُ، وجعَلَ يضربُ، وطَفِقَ يأكلُ، فإِن هذه

---

(١) ذهب الفارسي إلى أن «إن» عملت في «لم يفعل»، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٠٠، والإغفال: ١/ ١١٧- ١٢٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٤٨، ٢/ ٥٢، والأشباه والنظائر: ٣/ ٣٢٠-٣٢١ وانظر ما سيأتي: ٨/ ٢٨٥.

الأَفعالَ مرتفِعةٌ في هذه المواضعِ، ولا يُستعملُ الاسمُ فيها، فلا يقالُ: كاد زيد قائماً، ولا[1] طَفِقَ آكِلاً، ولا جَعلَ ضارباً، ثمَّ أَجابَ عن ذلك بأَن قال: «**الأَصلُ في كاد زيدٌ يقومُ أَن يقالَ: قائماً، وفي جَعلَ يضربُ ضارباً، وفي طَفِقَ يأكلُ آكِلاً، وإنما عُدِلَ عن الاسم إلى لفظ الفعل لغرضٍ**».

وذلك الغرضُ إِرادةُ الدِّلالة على قُرب زمنِ وقوعِه والالتباسِ به، فإذا قلت: كِدْتُ أَفعلُ كأَنك قلتَ: مقارِباً لفعِله آخِذاً في أَسباب الوقوع فيه، ولستُ بمنزلةِ مَن لم يتَعاطَه، بل قَرُبتُ من زمنِه، حتى لم يبقَ بينك وبينه شيءٌ إلا مواقَعتُه، وهذا معنىً لا يستفادُ من لفظ الاسم، والذي يدلُّ على صحَّة ذلك أَنك تحكمُ على موضع هذه الأَفعال بالإِعراب، فتقولُ: هي في محلِّ نصبٍ، والمرادُ أَنها واقعةٌ موقعَ مفردٍ حقُّه أَن يكونَ منصوباً، ونظيرُ ذلك «عَسى» نحوَ قولك: عَسى زيدٌ أَن يقومَ، والتقديرُ عَسى زيدٌ القيامَ، وإِن كان المصدرُ غيرَ مستعمَلٍ، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ، فأَما بيتُ الحماسة[2]:

فأُبْتُ إِلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِباً ... وكَمْ مِثْلِها فارقْتُها وهْيَ تَصْفِرُ

[٧/ ١٤] فالبيتُ لتأَبَّطَ شرَّاً، ويُروَى «ولم أَكُ آيباً»، فمَن قال: «ولم أَكُ آيباً[3]» لم يكنْ فيه شاهدٌ ولا شذوذٌ، والمرادُ ولم أَكُ آيِباً في نظرِهم لأَنهم كانوا قد أَحاطوا به، ومَن رَوى «وما كِدْتُ آيِباً» وهي الروايةُ الصحيحةُ المختارةُ[4] [٢٢٢/ ب] فالشاهدُ أَنه استعملَ الاسمَ الذي هو الأَصلُ المرفوضُ الاستعمالِ موضعَ الفعلِ الذي هو فرعٌ، وذلك أَن قولَك: كِدْتُ أَقومُ أَصلُه كِدْتُ قائماً، والمعنى وما كِدْتُ أَؤوبُ إلى أَهلي، وهم بنو فَهْمٍ، لأَنه أُحيطَ بي وأَشفَيتُ على التَّلف، وقاربْتُ أَن لا أَرجعَ إِليهم، ومثلُه في مراجَعة

(١) سقط من ط، ر: «لا». خطأ.
(٢) قائله تأبط شراً كما سيذكر الشارح، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٤، وزد التنبيه لابن جني: ٥٠.
(٣) الرواية في مصادر البيت «وما كدت آئباً».
(٤) وصحَّحها ابن جني أيضاً في التنبيه: ٥١.

الأَصل المرفوضِ قولُه[١]:

أَكثَـرْتَ في العَـذْلِ مُلِحًّـاً دائـماً ... لا تُكْثِـرَنْ إِنِّي عَسَـيْتُ صـائما

ومن ذلك «عَسى الغُوَيرُ أَبْؤساً[٢]» فاستُعملَ الاسمُ موضعَ الفعل[٣].

ووجهٌ ثانٍ[٤] في ارتفاع الفعل بعد «كاد» أَنَّ الأَصلَ في كاد زيدٌ يقومُ زيدٌ يقومُ، فارتفعَ الفعلُ بوقوعه موقعَ الاسم في خبر المبتدأ، ثم دخلتْ «كادَ» لمقاربة الفعل، ولم يكن لها عملٌ في الفعل فبقي على حاله من الرفع. [٧/ ١٥]

---

(١) حكى العيني: ٢/ ١٦١، والبغدادي في الخزانة: ٤/ ٧٩ نسبة الرجز إلى رؤبة بصيغة التمريض، وهو في ملحقات ديوانه: ١٨٥، وورد بلا نسبة في الحلبيات: ٢٥٠-٢٥١، والعضديات: ٦٥، والخصائص: ١/ ٩٨، والتذييل والتكميل: ٣/ ٩، ٤/ ٣٤٣.
وكلام ابن يعيش هنا قاله ابن جني في الخصائص: ١/ ٣٩١، والتنبيه: ٥٠، وانظر الخزانة: ٣/ ٥٤٠-٥٤١.

(٢) سلف المثل: ٣/ ٢١٩.

(٣) أبؤس عند البصريين خبر «عسى» على تقدير مضاف محذوف، أي ذا أبؤس، وذهب الكسائي إلى أن «أبؤسا» خبر يكون محذوفة، ورأى ابن كيسان أن «أبؤسا» مصدر، والتقدير «أن يبأس»، انظر الكتاب: ١/ ٥١، ١/ ١٥٩، ٣/ ١٥٨، والمقتضب: ٣/ ٧٠، ومجالس ثعلب: ٣٠٧، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٤٣.

(٤) ذكره السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٧٨، واللفظ متقارب، وانظر ٢/ ٣٩٠ منه أيضاً.

المنصوب

(فصل) قال صاحب الكتاب: (انتصابُه بأَنْ وأَخواتِه كقولك: أَرجو أَنْ يغفرَ اللهُ لي، و«لن أَبرحَ الأَرضَ»، وجئتُ كي تُعطيَني، وإذن أُكرمَك).

قال الشارح: قد تقدَّمَ الكلامُ في إِعراب الفعل، وأَنه يدخلُه الرفعُ والنصبُ والجزمُ، وقد استوفيتُ الكلامَ على رفعِه.

فأَما النصبُ فيه فبعواملَ لفظيَّةٍ، وهي أَنْ ولن وكَي وإِذنْ، هذه الأَربعةُ تنصبُ الفعلَ بأَنفُسها، وما عداها فبإِضمار «أَنْ» معها على ما سيأتي بيانُه.

والأَصلُ من هذه الأَربعة «أَنْ»، وسائرُ النواصب محمولةٌ عليها، وإِنما عملتْ لاختصاصها بالأَفعال كما عملتْ حروفُ الجرِّ في الأَسماء لاختصاصها بها.

وأَما عملُ النصب خاصَّةً فلشَبه «أَنْ» الخفيفةِ بأَنَّ الثقيلةِ الناصبةِ للاسم[1]، ووجهُ المشابَهة من وجهَين[2] من جهةِ اللفظ والمعنى.

فأَما اللفظُ فهما مِثلان، وإِنْ كان لفظُ هذه أَنقصَ من تلك، ولذلك يَستقبحون الجمعَ بينهما كما يستقبحون الجمعَ بين الثقيلتَين، فلا يَحسنُ عندهم إِنَّ أَنْ تقومَ خيرٌ لك، كما يَستقبحون إِنَّ أَنَّ زيداً قائمٌ يُعجبُني في معنى إِنَّ قيامَ زيدٍ يُعجبُني.

وأَما المعنى[3] فمِن قِبل أَنَّ «أَنْ» وما بعدَها من الفعل في تأويل المصدر كما أَنَّ «أَنَّ» المشدَّدةَ وما بعدَها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحدٍ، فكما كانتْ المشدَّدةُ ناصبةً للاسم جُعلتْ هذه ناصبةً للفعل.

فإِن قيل[4]: فهلَّا ينصبون بما المصدريَّةِ في قولك: يُعجبُني ما تصنعُ، وهي مع ما

---

(١) كذا في الإنصاف: ٥٦٣، وأسرار العربية: ٣٢٨.

(٢) انظر هذين الوجهين وغيرهما في أسرار العربية: ٣٢٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٣٠.

(٣) التعليل من جهة المعنى قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٧٨ بخلاف يسير.

(٤) هذا الاعتراض والجواب عليه والاستشهاد له قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٧٩-٨٠ بخلاف يسير.

بعدَها مصدرٌ كما كانت «أَنْ» كذلك، فالجوابُ أَن الفرقَ بينهما من وجهين:

أَحدُهما: أَنَّ «أَنْ» إِنما نَصبتْ لمشابَهة أَنَّ الثقيلةِ بعد استحقاقِ العملِ بالاختصاص، فأَما «ما» فلم تستحقَّ به العملَ لأَنه لا اختصاصَ لها بالفعل، أَلا ترى أَنه يقعُ بعدها الفعلُ والاسمُ، فكما يقالُ: يُعجبُني ما تصنعُ بمعنى صنيعِك فكذلك يقال: يُعجبُني ما أَنت صانِعٌ في معنى صنيعك أَيضاً، فلمّا لم يكن لها اختصاصٌ واستحقاقٌ لنفس العمل لم يؤثِّر فيها شَبهُ «أَنَّ».

والوجهُ الثاني: أَن «أَنْ» المخفَّفةَ أَشبهتْ «أَنَّ» الثقيلةَ من وجهين من جهة اللفظ ومن جهة المعنى على ما تقدَّم، وأَما «ما» فإِنها أَشبهتْ من جهة واحدة، وهي كونُها مع ما بعدَها مصدراً كما أَن تلك كذلك، فلم تستحقَّ العملَ من جهة واحدة، على أَنَّ من العرب مَن يُلغي عمل أَنْ تشبيهاً بما[1]، وعلى هذا قرأَ بعضُهم ﴿أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[2] بالرفع، ومنه قولُه[3]:

أَنْ تَقْرآنِ على أَسماءَ وَيْحَكُما ... مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرا أَحدا

والذي يُلغي «أَنْ» عن العمل لمشابَهة «ما» فإِنه لا يُعملُ «ما» لمشابَهة أَن لعدم اختصاصها فاعرفْه.

وأَما «لَنْ» فحرفٌ ناصبٌ عند سيبويه[4]، وهو نقيضُ سوف، وذلك أَن القائلَ إِذا

---

(١) المصدرية، وهو قول الكوفيين، انظر ما سلف: ٧/ ١٨.

(٢) البقرة: ٢/ ٢٣٣، قرأ مجاهد «يتم» بضم الياء وكسر التاء وضم الميم، انظر مختصر ابن خالويه: ١٤، والبحر المحيط: ٢/ ٢١٣، وحذف واو الجماعة والاجتزاء عنها بالضمة لغة هوازن وعليا قيس، انظر ما سلف: ٧/ ١١.

(٣) لم يعرف قائل البيت، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٢٧، وزد عليه الأضداد لأبي بكر الأنباري: ١٢٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٨٠، والإنصاف: ٥٦٣، وضرائر الشعر: ١٦٣، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٦٦.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٥، وشرحه للسيرافي: ١/ ٨، ٩/ ١٧٣، والنكت: ٦٩٢.

قال: سوف يقومُ زيدٌ فنفْيُ هذا لن يقومَ زيد، ويجوزُ أَن يتقدَّمَ عليها ما عملتْ فيه من الفعل المنصوب نحوَ قولك: زيداً لن أَضربَ، بخلاف «أَنْ» لأَن «أَنْ» وما بعدها مصدرٌ، فلا يتقدَّمُ عليه ما كان في حيِّزه، وليس كذلك «لن» لأَنها إِنما تنصبُ لشَبهها بأَنْ، ووجهُ الشَّبه بينهما اختصاصُها بالأَفعال ونقلُها إِيَّاها إِلى المستقبَل كما كانت «أَنْ» كذلك.

وكان الخليلُ يذهبُ في إِحدى الروايتَين[1] عنه إِلى أَن الأَصلَ في «لن» لا أَنْ، ثمَّ خُففتْ لكثرة الاستعمال[2] كما قالوا: أَيْشٍ، والأَصلُ أَيُّ شيءٍ، فخفُفتْ، [٧/ ١٦] وكما قالوا كَيْنونة، والأَصلُ كَيِّنونة، وهو قولٌ يضعُفُ إِذ لا دليلَ يدلُّ عليه، والحرفُ إِذا كان مجموعُه يدلُّ على معنى فإِذا لم يدلَّ دليلٌ على التركيب وجبَ أَن يُعتقدَ فيه الإِفرادُ، إِذ التركيبُ على خلاف الأَصل.

ورَدَّ سيبويه هذه المقالَة لجواز تقدُّمِ معموله عليه، ولو كانت مركَّبةً من لا أَنْ لكان ذلك ممتنِعاً كامتناع زيداً لا أَنْ أَضربْ، وللخليل أَن يقولَ[3]: إِنهما لـمَّا رُكِّبا زالَ حكمُهما عن حال الإِفراد.

وكان الفراءُ يذهب إِلى أَن الأَصلَ في لن ولم «لا»، وإِنما أُبدِلَ من أَلف «لا» النونُ في

---

(١) ذكر الزجاج والسيرافي روايتين عن الخليل في «لن» إحداهما أنها تنصب كما نصبت «أنْ»، وثانيتهما ما رواه سيبويه عنه من أن أصلها لا أن، ولعلَّ مَردَّ الرواية الثانية أن الخليل يرى أنه لا ينتصب فعل إلا بأن مضمرة. انظر الكتاب: ٣/ ٥-٦، والمقتضب: ٢/ ٦-٨، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٦٠-١٦٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٨١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٢٠.

(٢) وهو قول الكسائي أيضاً، انظر الردَّ عليه في الكتاب: ٣/ ٥، والمقتضب: ٢/ ٨، والأصول: ٢/ ١٤٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٦٠-١٦١، والحلبيات: ٤٥، والخصائص: ٣/ ١٥١، والنكت: ٦٩٢، والمقتصد: ١٠٥٠، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ١٥، ورصف المباني: ٣٥٥-٣٥٦، والجنى الداني: ٢٧١.

(٣) ما وجه به الشارح قول الخليل توجيه السيرافي ولفظه، انظر شرح الكتاب له: ١/ ٨١-٨٢، والحلبيات: ٤٦، ومصادر الحاشية السالفة.

«لن»، والميمُ في لم، ولا أَدري كيف اطَّلَعَ على ذلك، إِذ ذلك شيءٌ لا يُطَّلَعُ عليه إلا بنصٍّ من الواضع[١].

وأَما إِذنْ فحرفٌ ناصبٌ[٢] أَيضاً لاختصاصه ونقلِه الفعلَ إِلى الاستقبال كلَنْ، وهي جوابٌ وجزاءٌ، فيقولُ القائلُ: أَنا أَزورُك، فتقولُ: إِذنْ أُكرمَك، فإِنما أَردتَ إِكراماً توقعُه في المستقبَل[٣]، وهو جوابٌ لكلامه وجزاءُ زيارتِه، ولها ثلاثة أَحوال:

أَحدُها: أَن تَدخلَ في الفعل في ابتداء الجوابِ، فهذه يجبُ إِعمالُها لا غيرُ، نحوُ قولك: [٢٢٣/ أ] إِذنْ أُكرمَك في جواب أَنا أَزورُك، قال الشاعر، وهو عبدُ الله بن محمد الضبِّي[٤]:

أُرْدُدْ حِمارَكَ لا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنا إِذَنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْروبُ

والثاني: أَن يكونَ ما قبلَها واواً أَو فاءً، فيجوزُ إِعمالُها وإِلغاؤُها، وذلك قولُك: زيدٌ يقومُ وإِذنْ يذهب، فيجوزُ ههنا الرفعُ والنصبُ باعتبارَين مختلفين، وذلك أَنك إِن عطفتَ «وإِذنْ يذهبُ» على «يقومُ» الذي هو الخبرُ أَلغيتَ إِذن من العمل، وصار بمنزلة الخبرِ، لأَن ما عُطِفَ على شيءٍ صار واقعاً موقعَه، فكأَنك قلتَ: زيدٌ إِذنْ يذهبُ، فيكونُ

---

(١) انظر قول الفراء والردَّ عليه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٠٨-٢٠٩، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٨٣، ورصف المباني: ٣٥٥-٣٥٧.

(٢) هو قول سيبويه، وهو الذي «سمعه هو من الخليل، وذكر عن غيره عن الخليل أَن «أَنْ» بعدها مضمرة» شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٩٣، وانظر الكتاب: ٣/ ١٦، وممن رأى إِضمار «أن» بعد «إِذن» الزجاج، ونُسب إِلى الفارسي، وردَّه السيرافي، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٦٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٩٤، والارتشاف: ١٦٥٠.

وانظر في كتابة: «إِذن» سر الصناعة: ٦٧٩-٦٨٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٩٣، والجنى الداني: ٣٦٥، والمغني: ١٦-١٧.

(٣) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٨٤.

(٤) البيت له في المفضليات: ٣٨٣، والكتاب: ٣/ ١٤، والمقتضب: ٢/ ١٠، والأصول: ٢/ ١٤٨، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٥٨٦، والنكت: ٦٩٩، والخزانة: ٣/ ٥٧٦، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٨٤.

قد اعتمَدَ ما بعدَها على ما قبلها لأَنه خبرُ المبتدأ.

وإِن عطفتَه على الجملة الأُولى كانت الواوُ كالمستأْنِفة، وصار في حُكم ابتداءِ كلام، فأُعمِلَ لذلك ونُصبَ به، قال الله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1] وفي قراءة ابن مسعود «وإِذا لا يلبثُوا» بالنصب على ما ذكرْنا[2]، وقال تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[3].

وأَما الحالةُ الثالثةُ فأَنْ تقعَ متوسِّطةً لا مَحالةَ معتمِداً ما بعدَها على ما قبلَها، أَو كان الفعلُ فعلَ حالٍ غيرَ مستقبَلٍ، وذلك في جواب مَنْ قال: أَنا أَزورك أَنا إِذنْ أُكرمُك، فترفعُ هنا لأَن الفعلَ معتمِدٌ على المبتدأ الذي هو أَنا، وكذلك لو قلت: إِنْ تُكرمْني إِذنْ أَكرمْك، فتجزمُ لأَن الفعلَ بعد إِذنْ معتمِدٌ على حرف الشرط.

وإِنما أُلغيتْ في هذه الأَحوال لأَن ما بعدَ [٧/ ١٧] إِذن معتمِدٌ على ما قبلها، وما قبلَها محتاجٌ إِلى ما بعدَها[4]، وهي لا تَعملُ إِلا مبتدَأةً، ولا يصحُّ أَن تقدَّرَ مبتدَأةً لاعتماد ما بعدَها على ما قبلها، وكانت ممَّا قد يُلغَى في حال، فأُلغيتْ هنا، فأَما قولُ الشاعر[5]:

لا تَتْرُكَنِّي فيهِمُ شَطِيرا ... إِنِّي إِذاً أَهْلِكَ أَو أَطِيرا

فإِنه شاذٌّ، وإِن صحَّتْ الروايةُ فهو محمولٌ على أَن يكونَ الخبرُ محذوفاً، وابتدأَ إِذنْ بعد تمام الأَول بخبره، وساغ حذفُ الخبر لدِلالة ما بعده عليه، كأَنه قال: لا تتركنِّي فيهم

---

(١) الإسراء: ١٧/ ٧٦.

(٢) ذكر سيبويه هذه القراءة ونسبها إلى بعض العرب، وهي منسوبة إلى ابن مسعود في المقتضب: ٢/ ١٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٨٤، ونسبها ابن خالويه في الشواذ: ٧٧ إلى أُبي بن كعب.

(٣) النساء: ٤/ ٥٣.

(٤) هو تعليل السيرافي ولفظه، وانظر أحوال إذن الثلاث في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٨٥-٨٦.

(٥) لم يعرف قائل الرجز، انظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٧٥، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٨٦، والارتشاف: ١٦٥٣.

غريباً بعيداً، إِنِّي أَذِلُّ[١]، إذاً أَهلِكَ أَو أَطيرَ، أَو يكونُ شبَّه إِذن هنا بلَنْ[٢]، فلم يُلغِها لأَنهما جميعاً من نواصب الأَفعال المستقبَلةِ.

ويُشبَّه إِذن من عوامل الأَفعال بأَفعال الشكِّ واليقين، لأَنها أَيضاً تُعمَلُ وتُلغَى، إلا أَن أَفعالَ الشكِّ إذا تأَخرتْ أَو توسَّطتْ يجوزُ أَن تعملَ، وإِذن إِذا توسَّطتْ بين كلامَين أَحدُهما محتاجٌ إِلى الآخر لم يَجُزْ أَن تَعملَ لأَنها حرفٌ، والحروفُ أَضعفُ في العمل من الأَفعال، فلذلك جاز في أَفعال اليقين والشكِّ الإِعمالُ إِذا توسَّطتْ أَو تأَخَّرتْ، ولم يَجُزْ إِعمال إِذن في الموضع الذي ذكرْناه.

وأَما «كَيْ» فللعرب فيها مذهبان:

أَحدُهما: أَن تكونَ ناصبةً للفعل بنفسها بمنزلة «أَنْ»، وتكونَ مع ما بعدها بمنزلة اسمٍ كما كانت «أَنْ» كذلك.

والآخرُ: أَن تكونَ حرفَ جرٍّ بمنزلة اللَّام، فينتصبَ الفعلُ بعدها بإِضمار «أَنْ» كما ينتصبُ بعد اللام[٣].

فإِذا كانت بمنزلة أَنْ جاز دخولُ اللام عليها، قال الله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[٤] و﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾[٥]، وقياسُ «كَي» هذه أَن تكونَ

---

(١) هو تأويل السيرافي ولفظه، وتأويل ابن الحاجب والأندلسي، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٨٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٧٦.

(٢) هو تخريج السيرافي كما في شرح الكتاب له: ١/ ٨٦، والخزانة: ٣/ ٥٧٤، ونقل الفراء أن النصب في البيت لغة، انظر معاني القرآن له: ١/ ٢٧٤، ٢/ ٣٣٨.

(٣) مذهب سيبويه والأكثرين أن «كي» تجيء جارة بمعنى اللام، أو ناصبة للمضارع، ومذهب الخليل والأخفش أن النصب بعدها بأَن مضمرة، ويرى الكوفيون أنها ناصبة مختصة بالفعل، ولا تكون جارة، انظر الكتاب: ٣/ ٦-٧، ٣/ ١٦، والمقتضب: ٢/ ٩، والأصول: ٢/ ١٤٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٨٣، ٩/ ١٧٣، والبغداديات: ١٩٥، والإنصاف: ٥٧٠-٥٧٤، وأسرار العربية: ٣٣١.

(٤) الحديد: ٥٧/ ٢٣.

(٥) النحل: ١٦/ ٧٠.

بمنزلة «أَنْ»، ولولا ذلك لم يجزْ دخولُ اللام عليها لأَن حرفَ الجرِّ لا يدخلُ على مِثله، فأَما قول الشاعر[1]:

فـــلا والله لا يُلْفَـــى لِمَـــا بِيْ ... ولا لِلِـــمَا بهـــم أَبـــداً دَوَاءُ

[٧/ ١٨] فشاذٌّ لا يُحملُ عليه غيرُه ممَّا كَثُرَ وفَشَا.

وإذا كانت حرفَ جرٍّ جازَ دخولُها على الأَسماء كدخول حرف الجرِّ[2]، من ذلك قولُ بعض العرب: كَيْمَهْ، فأَدخلَ كَيْ على ما في الاستفهام كما يدخلُ عليها حروفُ الجرِّ نحوَ لِمَ وبِمَ وعَمَّ، فحذفَ الأَلفَ كما يحذفُها مع حروف الجرِّ، وأَدخلَ عليها هاءَ السَّكت في الوقف، فقال: كَيْمَهْ كما يقال: فِيمَهْ وعَمَّه.

فإذا قلت: جئتُ لكي تُكرمَني لم تكن إلَّا الناصبةَ بنفسها لدخول اللام عليها، وإذا قلت: جئت كي تُكرمَني من نحو قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[3] جاز فيه الأَمران جميعاً، على أَنه قد حُكيَ عن الخليل أَنه لا ينتصبُ بشيءٍ، إلا بأَنْ[4]، إما أَن تكونَ ظاهرةً أَو مقدَّرةً، وهذا يقتضي أَن يكونَ النصبُ بعد كَي وإِذنْ بإِضمار أَنْ، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وينتصبُ بأَنْ مضمَرةً بعد خمسةِ أَحرُفٍ، وهي حتَّى واللامُ وأَوْ بمعنى إلى وواوُ الجمع والفاءُ في جواب الأَشياء الستَّةِ الأَمرِ والنَّهي والنفيِ

---

(١) هو مسلم بن معبد الوالبي، كما في الخزانة: ١/ ٣٦٤، ونسب البيت إلى بعض بني أسد في معاني القرآن للفراء: ١/ ٦٨، وليس في ديوان بني أسد، وهو بلا نسبة في سر الصناعة: ٢٨٢، والخصائص: ٢/ ٢٨٢، والارتشاف: ٢٤٠٠، والتذييل والتكميل: ٥/ ٩٦.

(٢) بهذا استدل سيبويه ومن رأى رأيه على أن كي تأتي حرف جر، انظر الكتاب: ٣/ ٦، وشرحه للسيرافي: ١/ ٨٣، ٩/ ١٧٦-١٧٧، والمقتضب: ٢/ ٩، والأصول: ٢/ ١٤٧، والنكت: ٦٩٣، والإنصاف: ٥٧٠-٥٧٤.

(٣) الحشر: ٥٩/ ٧.

(٤) وهو قول الأخفش أيضاً، انظر الكتاب: ٣/ ١٦، والمقتضب: ٢/ ٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٩٣، والنكت: ٦٩٨، وأسرار العربية: ٣٢٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٢٠، وما سلف: ٧/ ٣٢.

والاستفهامِ والتمنِّي والعرضِ، وذلك قولُك: [٧/ ١٩] سِرتُ حتى أَدخلَها، وجئتُك لِتكرِمَني، ولَأَلزمنَّكَ أَوْ تعطِيَني حقِّي، ولا تأكلْ السمكَ وتشربَ اللَّبنَ، وائْتِني فأُكرِمَكَ، «ولا تَطْغَوْا فيه فيَحِلَّ عليكم غضبي»، وما تأْتينا فتحدِّثَنا، و«هل لنا مِنْ شُفعاءَ فيَشفعوا لنا»، و«يا لَيتني كنتُ معهم فأَفوزَ»، وأَلَا تنزلُ فتُصيبَ خيراً).

قال الشارح: اعلمْ أَن الفعلَ ينتصبُ بعد هذه الأَحرفِ التي ذكَرها، وهي خمسةٌ، منها اثنان من حروف الجرِّ، وثلاثةٌ من حروف العطف، وهما حتى واللَّامُ، وذلك قولُك: سِرتُ حتى أَدخلَها وجئتُكَ لِتُكرِمَني، فالفعلُ بعد هذه الحروفِ ينتصبُ بإِضمار أَن لا بِها نفسِها.

فإِن قيل[1]: ولِمَ قلتُم: إِنَّ «أَنْ» مقدَّرةٌ بعد هذه الحروفِ، ولم تكنْ مقدَّرةً بعد إِذن ولن وكي.

قيل: إِنَّ إِذن ولن وكي في أَحد وجهَيها تلزمُ الأَفعالَ، وتُحْدثُ فيها معاني، فصارت كأَنْ في لزومها الفعلَ، فحُملتْ عليها، وعملتْ عملَها لمشاركَتها إِيَّاها على ما وصفْنا.

فأَما اللَّامُ وحتى فهما حرفا جرٍّ، وعواملُ الأَسماءِ لا تَعملُ في الأَفعال[2]، فإِذا وُجِدَ الفعلُ بعدهما منصوباً كان بغيرِهما، فإِذا قدَّرتَ أَنْ صارت اللامُ وحتى عاملتَين في اسم على أَصلهما لأَنَّ أَنْ والفعلَ في تأويل الاسم، وإِنما ساغَ حذفُ أَنْ والنصبُ بها[3] لأَن حتى واللامَ صارتا عِوضينِ منها، فكانت كالموجودة لوجود العِوضِ منها.

وقال [٢٢٣/ ب] الكوفيون: النصبُ في قولك: جئتُ لِأُكرِمَك، وسِرتُ حتى أَدخلَ المدينةَ إِنما هو باللَّام وحتى[4]، فاللامُ هي الناصبةُ لأُكرِمَك، وهي بمنزلة «أَنْ»،

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عليه في أسرار العربية: ٣٣٢.
(٢) بهذا علل المبرد في المقتضب: ٢/ ٧.
(٣) في ط، ر: «بهما». تحريف.
(٤) انظر قولهم في معاني القرآن للفراء: ١/ ١٣٢، ١/ ٢٢٠-٢٢١، ١/ ٢٦١-٢٦٢، ١/ ٣١٢، وشرح السبع الطوال: ٧٥، ٢٩٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٧٦-١٧٧، والإنصاف:=

وليستْ هي لامَ الخفض التي في الأَسماء، ولكنَّها لامٌ تفيدُ الشرطَ، وتشتملُ[1] على معنى كي، وإِذا أَتتْ اللامُ مع «كي» فالنصبُ باللَّام، وكي مؤكِّدةٌ لها، وإِذا انفردتْ كي فالعملُ بها، وإِن جاءت أَنْ مظهَرةً بعد كي فهو جائزٌ عندهم، وصحيحٌ أَن يقالَ: جئتُكَ لكي أَنْ تُكرمَني، ولا موضعَ لِأَنْ لأَنها توكيدٌ لكي كما أُكدَ بها[2] في قوله[3]:

أَردْتَ لِكيما أَنْ تَطيرَ بِقُرْبَتي فتَتْرُكَها شَنّاً بِبيْداءَ بَلْقَعِ

[٧/ ٢٠] ولذلك أَجازوا ظهورَها بعد «حتى» كظهورها بعد «كي»، والنصبُ عندهم بحتى كالنصب بأَنْ، فإِذا قلت: لأَسيرَنَّ حتى أَن أُصبِّحَ القادسيَّةَ فهو جائزٌ، والنصبُ بحتى، وأَنْ توكيدٌ لحتى كما كانت توكيداً لكي.

وقال ثعلب قولاً خالفَ فيه أَصحابه والبصريين، وذلك أَنه قال في جئتُ لِأُكرمَك، وسِرتُ حتى أَدخلَ المدينةَ: إِن المستقبلَ منصوبٌ باللام وحتى لقيامهما مَقامَ أَنْ[4]، فخالَفَ أَصحابَه لأَنهم يقولون: إِن النصبَ بهما بطريق الأَصالة، ولم يوافقْ البصريين لأَنه يقول: إِن النصبَ بهما لا بمضمَر بعدَهما.

=٥٧٥ فما بعدها، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٣٨، ٢/ ٤٤، وضرائر الشعر: ٦٠، ورصف المباني: ٢٩١، والجنى الداني: ١١٥، والمغني: ٢٣١، والمساعد: ٣/ ٧٧، ٣/ ١٠٨.

(١) في ط، ر: «تستعمل». تحريف.

(٢) في ط، ر: «أكدتها». تحريف.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٧٦، والإنصاف: ٥٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٢٤، ٤/ ١٧، والارتشاف: ١٦٤٧، والجنى الداني: ٢٦٥، والمساعد: ٣/ ٦٩، والخزانة: ٣/ ٥٨٥، وشرح أبيات المغني: ٤/ ١٥٤.
والشن: القربة الخلق، والبلقع: القفر، وفي ط، ر: «وتتركها».

(٤) كلام الشارح وتمثيله يشيران إلى أن اللام التي أرادها ثعلب لام التعليل، وهو ما نسب إليه في الجنى الداني: ١١٥، والمغني: ٢٣١، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٧٦ غير أن أبا حيان والسيوطي ذكرا أن مذهب ثعلب ينسحب على لامي التعليل والجحود، وهو ظاهر كلام الأشموني، انظر الارتشاف: ١٦٥٦، ١٦٦٠، والأشموني: ٣/ ٢٩٢، والهمع: ٢/ ٧، ٢/ ١٧، وانظر أيضاً اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٤٦.

وما احتجَّ به الكوفيون أَنهم قالوا: لو كانت اللَّامُ الداخلةُ على الفعل هي اللَّامَ الخافضةَ لجاز أَن تقولَ: أَمرتُ بتُكرمَ على معنى أَمرتُ بأَنْ تُكرمَ.

والجوابُ أَن حروفَ الجرِّ لا تتساوَى في ذلك، لأَن اللامَ قد تدخلُ على المصادر التي هي أَغراضُ الفاعلينَ في أَفعالهم، وهي شاملةٌ يجوزُ أَن يُسأَلَ بها عن كلِّ فعلٍ، فيقالَ: لمَ فعلتَ؟ فيقالَ: لكذا، لأَن لكلِّ فاعلٍ غرضاً في فعلِه، وباللَّام يُخبَرُ عن جميع ذلك، وكي وحتى في معناها[١]، فكأَنها دخلتْ على أَنْ والفعلِ لأَنهما مصدرٌ لإِفادة أَن ذلك الغرضَ من إِيقاع الفعل المتقدِّم، ثم حُذفتْ أَنْ تخفيفاً، فصارت هذه الحروفُ كالعوض منها، ولذلك لا يجوزُ ظهورُها، وليس ذلك بأَولِ ما حُذفَ لكثرة الاستعمال.

فإِن قيل[٢]: ولمَ كانت أَنْ أَولَى بالإِضمار من سائر الحروف قيل: لأَمرَين:

أَحدُهما: أَنَّ أَنْ هي الأَصلُ في العمل لمَا ذكرناه من شَبهها بأَنَّ المشدَّدةِ، فوجبَ أَن يكونَ المضمَرُ أَنْ لقُوتِها في بابها، وأَن يكونَ ما حُمِلَ عليها يلزمُ موضعاً واحداً ولا يتصرَّفُ.

والأَمرُ الآخرُ: أَنَّ لها من القُوة والتصرُّفِ ما ليس لغيرها، أَلا ترى أَنَّ «أَنْ» يَليها الماضي والمستقبلُ بخلاف أَخواتها، فإِنها لا يليها إِلا المستقبَلُ، فلمَّا كان لها من التصرُّف ما ذُكرَ جُعلتْ لها مزيَّةٌ على أَخواتها بالإِضمار، فاعرفْه.

وأَما «حتى» فإِذا نصبتَ الفعلَ بعدَها فهي فيه حرفُ جرٍّ على ما ذكرنا، فإِذا قلتَ: سِرتُ حتى أَدخلَها فالفعلُ منتصبٌ بأَنْ مضمرةٍ، وأَنْ والفعلُ في تأويل مصدر، والمصدرُ في محلِّ مخفوضٍ بحتى، وحتى وما بعدَها من المصدر في موضعِ نصبٍ بالفعل،

---

(١) من قوله: «وقال الكوفيون: النصب..» إلى قوله: «معناها» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/١٧٦-١٧٧ بخلاف يسير.

ومن قوله: «قالوا: لو كانت..» إلى قوله: «معناها» قاله ابن الأنباري في الإنصاف: ٥٧٦ بخلاف يسير أيضاً.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه في أسرار العربية: ٣٣٢.

كما أن الجارَّ والمجرورَ كذلك في قولك: مررتُ بزيدٍ، ونزلتُ على عمرو.

ولها في النصب معنيان(١):

أَحدُهما: أَن تكونَ غايةً بمعنى إِلى أَنْ، والمرادُ بالغاية أَن يكونَ ما قبلها من الفعل متَّصلاً بها حتى يقعَ الفعلُ الذي بعدها في مُنتهاه، كقولك: سِرتُ حتى أَدخلَها، فيكونُ السَّيرُ والدخولُ جميعاً قد وقَعا، كأَنك قلت: سِرتُ إِلى دخولها، فالدخولُ غايةٌ لسَيرِك، والسَّيرُ هو الذي يؤدِّي إِلى الدخول، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾(٢) بالنصب(٣)، أَي زُلزِلوا إِلى أَنْ قال الرسول.

والثاني: أَن تكونَ بمعنى كي، فيكونَ الفعلُ الأَولُ في زمان، [٧/ ٢١] والثاني في زمان آخرَ غيرِ متَّصل بالأَول، وذلك نحوُ قولك: كلَّمتُه حتى يَأمرَ لي بشيءٍ(٤)، والمرادُ كلَّمتُه كي يَأْمرَ لي بشيءٍ، وكذلك أَسلمتُ حتى أَدخلَ الجنةَ، ولِحتَّى مواضعُ أُخرُ قد ذُكرَ بعضُها في العطف، وسيُذكرُ الباقي في موضعه إِن شاء الله.

وأَما اللَّامُ فهي من حروف الجرِّ، ومعناها الغَرضُ، وأَنَّ ما قبلها من الفعل عِلةٌ لوجود الفعل بعدها، كما كانت كي كذلك، وقد تقدَّم الكلامُ عليها(٥).

وأَما حروفُ العطف فأَوْ والواوُ والفاءُ، فهذه الحروفُ أَيضاً ينتصبُ الفعلُ بعدها بإِضمار أَنْ، وليستْ هي الناصبةَ عند سيبويه(٦)، وذلك من قِبلِ أَنها حروفُ عطفٍ،

---

(١) انظرهما في الكتاب: ٣/ ١٦-١٧، والمقتضب: ٢/ ٣٨، والأصول: ٢/ ١٥١.

(٢) البقرة: ٢/ ٢١٤.

(٣) قرأ السبعة بنصب لام يقول إلا نافعاً قرأ برفعها، انظر السبعة: ١٨١، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٢٨٩، والنشر: ٢/ ٢٢٧.

(٤) بهذا مثل سيبويه: ٣/ ١٧.

(٥) انظر ما سلف: ٧/ ٣٦.

(٦) وهو مذهب البصريين، انظر الكتاب: ٣/ ٢٨، ٣/ ٤١، ٣/ ٤٦، والمقتضب: ٢/ ٧، ٢/ ١٤، ٢/ ٢٥-٢٦، ٢/ ٢٨، والأصول: ٢/ ١٥٣-١٥٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٣٢، والإنصاف: ٥٥٥-٥٥٩، ٥٩٣-٦٠٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٣٧، ٢/ ٤٠، ٢/ ٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٢٥-٢٧.

وحروفُ العطفِ تدخلُ على الأَسماء والأَفعال، وكلُّ حرفٍ يدخلُ على الأَسماء والأَفعال فلا يعملُ في أَحدهما، فلذلك وجبَ أَن يقدَّرَ «أَنْ» بعدها ليصحَّ نصبُ الفعلِ، إِذ كانت هذه الحروفُ ممَّا لا يجوزُ أَن يعملَ في الأَفعال.

وذهب الجرميُّ إِلى أَنها هي الناصبةُ بأَنفُسها(١)، وذهب الفراءُ من الكوفيين(٢) إِلى أَن النصبَ في هذه الأَفعال لا بهذه الحروف، بل هي منتصِبةٌ على الخلاف(٣) لأَنها عَطفتْ ما بعدها على غير شَكْله، وذلك أَنه لـمَّا قال: لا تَظلمْني فتندمَ دخلَ النهيُ على الظُّلم، ولم يدخلْ على الندم، فحين عطفتَ فعلاً على فعلٍ لا يشاكِلُه [٢٢٤/ أ] في معناه، ولا يدخلُ عليه حرفُ النهي كما دخلَ على الذي قبله استَحقَّ النصبَ بالخلاف، كما استحقَّ ذلك الاسمُ المعطوفُ على ما لا يشاكِلُه(٤) في قولهم: لو تُركتَ والأَسدَ لأَكلَك.

قال(٥): وذلك من قِبل أَن الأَفعالَ فروعٌ للأَسماء، فإِذا كان الخلافُ في الأَصل ناصِباً وجبَ أَن يكونَ في الفرع كذلك.

والخلافُ الموجِبُ للنصب في الأَسماء عندهم في أَشياءَ منها نصبُ الظروفِ بعد الأَسماء نحوَ زيدٌ عندَك، وزيدٌ خلفَك، لـمَّا خالفتْ هذه الظروفُ ما قبلها نُصبتْ على الخلاف، والمذهبُ الأَولُ.

---

(١) وهو مذهب الكسائي أيضاً، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢١٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٣٢، والإنصاف: ٥٥٥، ٥٥٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٣٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٤١، والارتشاف: ١٦٦٨، والمساعد: ٣/ ٨٤.

(٢) ونسب إلى الكوفيين، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٤، ١/ ٢٣٥-٢٣٦، ٢/ ٢٦٣، ٢/ ٢٧٦، والإنصاف: ٥٥٥، ٥٥٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٤١.

(٣) وهو الصرف، انظر شرح معلقة عمرو بن كلثوم لابن كيسان: ٢٩-٣٠، والإنصاف: ٥٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٤٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٤١.

(٤) كذا في معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٧-٢٨، وانظر معنى الصرف في معاني القرآن أيضاً: ١/ ٣٣-٣٤، ١/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٥) أي الفراء انظر معاني القرآن له: ١/ ٢٧-٢٨، ١/ ٣٣-٣٤، ١/ ٢٣٥-٢٣٦، وشرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ٣٢.

فأَما قولُ الجرميِّ: إِنها هي الناصبةُ فقد أَبطلَه المبرِّدُ بأَنها لو كانت ناصبةً بأَنفسِها لكانت كأَنْ، وكان يجوزُ أَن تدخلَ عليها حروفُ العطفِ كما تدخلُ على أَنْ، فكان يلزمُ أَن يجوز عنده أَن يقالَ: ما أَنت بصاحبي فأُحدثَك وفأُكرمَك لأَن الفاءَ هي الناصبةُ، وكان يجوزُ أَن يقالَ: لا تأكلْ السَّمكَ وتَشربَ اللَّبنَ لأَن الواوَ هي الناصبةُ، أَلا ترى أَن الواوَ في القَسم لـمَّا كانت هي العاملةَ للخفض مكانَ الباء ساغَ دخولُ حرفِ العطف عليها، وجاز أَن يقال: والله ووالله، ولـمَّا كانت واوُ رُبَّ أَصلُها العطفُ لم يَجزْ دخولُ حرف العطف عليها[1]، فلا يقالُ في مثل[2]:

وبَلْدةٍ ليس بها أَنِيسُ

وَوَبلدةٍ، كذلك ههنا، لو كانت هذه الحروفُ هي الناصبةَ أَنفُسُها لجازَ دخولُ حرفِ العطف عليها كما جاز دخولُه على واو القسم، ولـمَّا امتنعَ منها ذلك دَلَّ على أَن أَصلَها العطفُ كواو رُبَّ، وبذلك احتجَّ سيبويه في دفع هذه المقالةِ[3].

فأَما أَوْ فأَصلُها العطفُ حيث كانتْ، وتُستعملُ في النصب على وجهين[4]:

أَحدُهما: أَن يتقدَّمَ فعلٌ منصوبٌ بناصبٍ من الحروف، ثم يُعطفَ عليه بأَوْ كما يُعطفُ بسائر الحروف، وذلك نحوُ مدحتُ الأَميرَ كي يَهبَ لي ديناراً أَوْ يَحملَني على دابَّة، ومعناها أَحدُ الشيئين، وهذا الوجهُ يقعُ فيه المرفوعُ والمجزومُ إِذا تقدَّمَ مرفوعٌ أو مجزومٌ، وليس بحتمٍ أَن يقعَ فيه منصوبٌ، فتقولُ في المرفوع: أَنا أُكرمُك أَوْ أَخرجُ، وتقولُ في المجزوم: لِيخرجْ زيدٌ إِلى البصرة أَوْ يُقِمْ في مكانه.

---

(١) من قوله: «وذهب الجرمي...» إلى قوله: «عليها» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٣٢-٣٣ ببعض خلاف، وانظر الإنصاف: ٥٥٩.

(٢) سلف البيت: ٣/ ٤٧، وفي ط، ر: «لها».

(٣) قال سيبويه: «ولو كانت الفاء والواو وأَو ينصبن لأَدخلت عليهن الفاء والواو للعطف، ولكنها كحتى في الإضمار..»، الكتاب: ٣/ ٤١، وانظر شرحه للسيرافي: ١٠/ ٣٣، والخصائص: ١/ ٢٦٤.

(٤) هما في الكتاب: ٣/ ٤٧، والمقتضب: ٢/ ٢٨.

والوجهُ الآخرُ ما نحن بصدَده، وهو أَن يخالِفَ ما بعدها ما قبلها، ويكونَ معناها إِلَّا أَنْ.

والفرقُ بين هذا الوجه والأَولِ أَن الأَولَ لا تعلُّقَ فيه [٧/ ٢٢] بين ما قبلَ أَوْ وبين ما بعدَها، وإِنما هي لأَحد الأَمرَين، وليس بينهما ملابَسةٌ، إِنما هو إِخبارٌ بوجود أَحدِهما، أَلا ترى أَنه لا ملابَسةَ بين قوله: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ﴾ وبين ﴿يُسۡلِمُونَ﴾[1]، فهو كعطف الاسم على الاسم بأَوْ نحوَ قولك: جاءَني زيدٌ أَو عمرو.

والوجه الثاني: أَن يكونَ الفعلُ الأَولُ[2] كالعامِّ في كلِّ زمان، والثاني كالمُخرِج له من[3] عمومه، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: لأَلزمنَّك أَنَّ ذلك عامٌّ في كلِّ الأَزمنة، فإِذا قلت: أَوْ تقضيَني حقِّي فقد أَخرجتَ بعضَ الأَزمنة المستقبَلة من ذلك[4]، وجعلتَه ممتدًّا في جميع الأَوقات سوى وقتِ القضاء، ففي الأَول كان مطلَقاً، وبالثاني صار مقيَّداً، وهو في الوجه الأَول عطفٌ ظاهرٌ، وفي الثاني عطفٌ متأَوَّلٌ لأَنك في الأَول تعطفُ ما بعدها على ما قبلها، وتُشركُه في إِعرابه وظاهرِ معناه.

والنصبُ بعد أَوْ هذه ليس بإِضمار أَنْ، إِنما هو بالناصب الذي نصبَ ما قبلَها، ثمَّ عُطفَ عليه بحرف العطف المُشْرِكِ بينهما في العامل، وأَما العطفُ المتأَوَّلُ فنحوُ لأَلزمنَّك أَو تُعطيَني حقِّي، فهذا لا يريدُ فيه العطفَ الظاهرَ، لأَنه لم يُردْ إِيجابَ أَحدِهما، إِنما يريدُ إِيجابَ اللُّزوم ممتدًّا إِلى وقت الإِعطاء.

فلمَّا لم يُردْ فيه العطفَ الظاهرَ تأَوَّلوه بأَنْ، وتوهَّموا المصدرَ في الأَول لأَن الفعلَ يدلُّ على المصدر، ونصَبوا الثاني بإِضمار أَنْ، لأَنَّ أَنْ والفعلَ مصدرٌ، وصارتْ أَوْقد عَطفتْ

---

(١) الفتح: ٤٨/ ١٦.

(٢) في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٥١ «والوجه الثاني الفعل الأول...» وأراد بقوله: «والفرق بين هذا الوجه والأول أن الأول...» الوجهَ الأول.

(٣) في ط، ر: «عن»، وما أثبت أحسن.

(٤) من قوله: «فأما أو فأصلها العطف...» إلى قوله: «ذلك» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٥١ بخلاف يسير، وقال الأعلم بعضه في النكت: ٧٢٠.

مصدراً في التأويل على مصدر في التأويل، ولذلك لا يجوزُ إظهارُ أَنْ لئلَّا يصيرَ المصدرُ ملفوظاً به[1]، فيؤدِّيَ إلى عطف اسم على فعل، وذلك لا يجوزُ.

ومِمَّا يؤكِّدُ عندك الفرقَ بينهما أنك إذا قلتَ: ستُكلِّمُ زيداً أَوْ يقضيَ حاجتَك، فتنصبُ «يقضي» على معنى إِلَّا أَنْ يقضيَ، فقد جعلتَ قضاءَ حاجتِك سبباً لكلامه، وإذا عطفتَ فإنما تُخبرُ بأنه سيقعُ أحدُ الأمرين من غير أن يدخلَه هذا المعنى.

ويوضِّحُ ذلك لك أن الفعلَين اللَّذين في العطف نظيرانِ أيَّهما شئتَ قدَّمتَه، فيصحُّ به المعنى، فتقولُ: سيَقضي حاجتَك زيدٌ أَوْ تكلِّمه، إذا عطفتَ فأيَّهما قدَّمتَ كان المعنى واحداً، وإذا نصبت اختلفَ المعنى، فدلَّ على السبب كما بينتُ لك، ولا يصحُّ على هذا سيَقضي حاجتَك زيدٌ أَوْ تُكلِّمَه، إلَّا أن تريدَ أَن تجعلَ الكلامَ سبباً لإبطال قضاءِ حاجتِه، فيجوزُ حينئذٍ، كأنه يكرهُ كلامَه، فهو يقضي حاجتَه إنْ سكتَ، وإن كلَّمه لم يقضِها.

فإن قيل: وأَيُّ مناسَبةٍ بين أَوْ وإِلَّا أَنْ حتى كانت في معناها؟.

قيل: بينهما مناسبةٌ ظاهرةٌ، وهو العدولُ عمَّا أَوجبه اللفظُ الأَولُ، وذلك أَنَّا إذا قلنا: جاءني القومُ إلا زيداً فاللفظُ الأَولُ قد أَوجبَ دخولَ زيد فيما دخلَ فيه القومُ لأَنه منهم، فإذا قلت: إلَّا فقد أَبطلتَ ما أَوجبَه الأَولُ، وإذا قلت: جاءني زيدٌ أَوْ عمرو فقد أَوجبتَ المجيءَ لزيد في اللفظ [٢٢٤/ ب] قبل دخول أَوْ، فلمَّا دخلتْ بطَلَ ذلك الوجوبُ، ولأَجل هذه المخالَفةِ احتيجَ إلى تقدير الفعل الأَول مصدراً، وعطفِ الثاني عليه على التقدير الذي مضى[2].

ومن النحويين مَنْ يقدِّر أَوْ هذه بإلى، ويجعلُ ما بعد أَوْ غايةً لِمَا قبلها، وإيَّاه اختار صاحبُ هذا الكتابِ، والوجهُ الأَولُ، وهو اختيارُ سيبويه[3] لأَن قولَه: لألزمنَّك يقتضي

---

(١) انظر تعليل حذف «أن» في سر الصناعة: ٢٧٦.

(٢) من قوله: «العدول عمَّا أوجبه....» إلى قوله: «مضى» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٥٢، والأعلم في النكت: ٧٢١.

(٣) والمبرد وابن السراج، انظر الكتاب ٣/ ٤٧، والمقتضب: ٢/ ٢٨، والأصول: ٢/ ١٥٥.

التأبيدَ في جميع الأَوقات، فوجبَ أَن يَستثنيَ الوقتَ الذي يقعُ فيه انتهاؤه، فلذلك قدَّروه بإِلَّا، فيكونُ المعنى أَن الفعلَ الأَولَ يقعُ، ثم يرتفعُ بوجود الفعل الواقعِ بعد أَوْ، فيكونُ سبباً لارتفاعه، وعلى قِيلهم يكونُ ممتدَّاً إِلى غاية وقوع الثاني، فمن ذلك قولُ امرئ القيس[1]:

فقلتُ لـهُ لا تَبْـكِ عَيْنُـكَ إِنَّما نُحاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَموتَ فنُعْذَرا

[٧/ ٢٣] والقوافي منصوبةٌ، والتقديرُ فيه ما قدَّمناه، ولو رَفعَ لجاز على تقديرَين:

أَحدُهما: على الوجه الأَول، وهو أَن يكونَ معطوفاً على نُحاولُ، أَوْ يكونَ مستأنفاً، كأَنه قال: أَو نحن نموتُ فنُعذَرُ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[2] بالرفع على الاشتراك بين الثاني والأَول، أَو على الاستئناف، كأَنه قال: أَو هُم يُسْلمون[3].

وقد وُجِدَ في بعض المصاحف[4] «أَوْ يُسْلِموا» بحذف النون للنصب على الوجه الثاني، والفرقُ بينهما أَنَّ مَن رفعَ كان المرادُ أَن الواقعَ أَحدُ الأَمرين، إِما القتالُ وإِما الإِسلامُ، وعلى الوجه الثاني يجوزُ أَن يقعَ القتالُ ثمَّ يرتفعَ بالإِسلام[5].

وأَما الواوُ فتنصِبُ الأَفعالَ المستقبَلَةَ إِذا كانت بمعنى الجمع نحوَ قولهم: لا تأكلْ السَّمكَ وتشربَ اللَّبنَ، أَي لا تجمعْ بينهما، ومنه قولُ الأَخطل[6]:[٧/ ٢٤]

---

(١) البيت في ديوانه: ٦٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٣-٢٤.

(٢) الفتح: ٤٨/ ١٦.

(٣) من قوله: «والقوافي منصوبة..» إلى قوله: «يسلمون» قاله سيبويه ٣/ ٤٧ بخلاف يسير، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٥٢.

(٤) هو مصحف أُبيّ كما في المقتضب: ٢/ ٢٨، وبها قرأ أُبي وعبد الله، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٦٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٢٠٠، والشواذ لابن خالويه: ٤٢، والقرطبي: ١٩/ ٣١٢.

(٥) كذا قال السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٥٢.

(٦) نسب إليه في الكتاب:٣/ ٤١، والنكت:٧١٧، وليس في ديوانه[حاوي، وصنعة السكري]=

لا تَنْـهَ عـن خُلُـقٍ وتـأْتيَ مِثْلَـه عـارٌ عليـكَ إذا فعلْـتَ عَظـيمُ

فالمرادُ لا تَجْمعْ بين أَكلِ السمكِ وشُربِ اللَّبن، ولا تَجمعْ بين نَهيكَ عن شيءٍ وإِتيانِك مثلَه، والنصبُ في ذلك كلِّه بإِضمار أَنْ بعد الواو عندنا[١] كما كان بعد أَوْ وحملِه على الفعل الأَول، أَلا ترى أَنهم لم يريدوا بقولهم: لا تأكلْ السَّمكَ وتشربَ اللَّبنَ النهيَ عن أَكلِ السمكِ منفرِداً وشُربِ اللَّبنِ منفرِداً، وإِنما المرادُ أَن يَنْهاه عن الجمع بينهما لِمَا في ذلك من الفساد والضرر؟.

ولو جزَمه بالعطف على ما تقدَّمَ لكان داخلاً في حكم الأَول، وكان التقديرُ لا تَنْهَ عن خُلقٍ ولا تأْتِ مِثلَه[٢]، ولو كان قال ذلك لَكان قد نَهاه أَن يَنْهَى عن شيءٍ، ونهاه أَن يأتيَ شيئاً من الأَشياء[٣]، وهو مُحالٌ.

فلمَّا استحالَ حُملَ الثاني على الأَول، كأَنه تخيَّلَ مصدرَ الأَولِ إِذ كان الفعلُ دالّاً عليه مع موافَقةِ المعنى المراد، فصار كأَنه قال: لا يكنْ منك نهيٌ، ثم أَضمرَ «أَنْ» مع الثاني، فصار مصدراً في الحكم، ثم عطفَ مصدراً متأَوَّلاً على مصدر متأَوَّلٍ، ولذلك لا يجوزُ إِظهارُ «أَنْ» فيه لئلَّا يصيرَ المصدرُ مصرَّحاً به، [٧/ ٢٥] ثم تَعطفَه، فتكونَ قد عطفتَ

=ونسب إلى المتوكل الليثي في المسائل المنثورة: ١٤٧، والمؤتلف والمختلف: ٢٧٢-٢٧٣، والمستقصى: ٢/ ٢٦٠، وهو في ديوانه: ٢٨٤ [فيما ينسب إليه وإلى غيره]، وحكى البغدادي في الخزانة: ٣/ ٦١٧-٦١٨ نسبة البيت إلى الطرماح، وليس في ديوانه، وإلى أبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه: ٤٠٤، وإلى سابق البربري.

وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٢٦، والأصول: ٢/ ١٥٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٤٤.

(١) انظر ما سلف: ٧/ ٤١.

(٢) أجاز الفراء الجزم، قال: «والجزم في هذا البيت جائز، أي لا تفعلن واحداً من هذين»، معاني القرآن: ١/ ١١٥، ومنعه سيبويه: ٣/ ٤٢، والمبرد وابن السراج، انظر المقتضب: ٢/ ٢٦، والأصول: ٢/ ١٥٥.

(٣) من قوله: «وكان التقدير...» إلى قوله: «الأشياء» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٤٤، والأعلم في النكت: ٧١٧.

اسماً صريحاً على فعل صريحٍ، فلو كان الأَولُ مصدراً صريحاً لجازَ لك أن تُظهرَ «أَنْ» في الثاني، نحوُ قوله[١]:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيْني ... أَحَبُّ إِليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ولو قال: وأَنْ تَقرَّ عيني لجازَ، لأَن الأَولَ مصدرٌ، فلُبْسُ عباءة مبتدأٌ، «وتقرَّ عيني» في موضع رفعٍ بالعطف عليه، «وأَحَبُّ إِليَّ» الخبرُ عنهما، والمعنى أَنَّ لُبسَ الخشنِ من الثياب مع قُرةِ العينِ أَحبُّ إِليَّ من لُبس الشُّفوف، وهو الرقيقُ من الملبوس، فالتفضيلُ لهما مجتمعَينِ على لُبسِ الشفوفِ، ولو انفردَ أَحدُهما بَطَلَ المعنى الذي أَرادَه، إِذ لم يكن مُرادُه أَن لُبسَ عباءةٍ أَحبُّ إِليه من لُبسِ الشفوف، فلمّا كان المعنى يعودُ إِلى ضمِّ «تقرَّ عيني» إِلى لُبسِ عباءةٍ اضطُرَّ إِلى إِضمار أَنْ والنصبِ[٢].

وقد حُكيَ عن الأَصمعي أَنه قال: لم أَسمعْه إِلّا «وتأتيْ مثلَه[٣]» بإِسكان الياء، يجعلُه مرفوعاً على الاستئناف، أَو يجعلُه حالاً، أَي لا تنهَ عن خُلق وأَنتَ تأتي[٤] مثلَه، أَي في حال إِتيانك مثلَه، وهذا قريبٌ من معنى النصب[٥].

فأَما قولُه تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[٦] فقد قُرئتْ على وجهَين برفع الفعلين الآخرين، وهما لا نكذبُ ونكونُ وبنصبهما[٧].

---

(١) البيت لميسون بنت بَحْدَل كما في المحتسب: ١/ ٣٢٦، وسر الصناعة: ٢٧٣، والحماسة الشجرية: ٥٧٣، والعيني: ٤/ ٣٩٧، والخزانة: ٣/ ٥٩٢، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٤٥، والمقتضب: ٢/ ٢٧، والأصول: ٢/ ١٥٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٤٣، والنكت: ٧١٨-٧١٩.

(٢) كلامه على البيت السالف قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٤٦-٤٧، والأعلم في النكت: ٧١٩ بخلاف يسير.

(٣) من البيت: «لا تنه عن خلق...».

(٤) في ط: «تأت». تحريف.

(٥) انظر ما حكي عن الأصمعي في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٤٥، والنكت: ٧١٧.

(٦) الأنعام: ٦/ ٢٧.

(٧) «قرأ ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص: «ولا نكذبَ.. ونكونَ» بنصبهما، وكان ابن=

وأما الرفعُ فكان عيسى بنُ عمرَ يجعلُهما متمنَّيينِ معطوفَينِ على نُردُّ، ويقول: إن اللهَ تعالى أكذَبَهم في تمنِّيهم على قول مَنْ يَرى التمنِّي خبراً. [٧/ ٢٦]

وكان أبو عمرو بنُ العلاء يرفعُهما لا على هذا الوجه، بل على سبيل الاستئنافِ وتأويلِ ونحن لا نكذبُ بآيات ربِّنا ونكونُ من المؤمنين إنْ رُدِدْنا[١]، فالفعلان الأَخيران خبران غيرُ متمنَّيينِ، ولذلك أَكْذبَهم اللهُ، ولم يكن يرى التمنِّي خبراً.

فأَما النصبُ ـ وهو قراءةُ حمزة وابن عامر وحفصٍ ـ فعلى معنى الجمع، والتقديرُ يا ليتَنا يُجمعُ لنا الردُّ وتركُ التكذيبِ والكونُ من المؤمنين، ويكونُ المعنى كالوجه الأَول في دخولهما في التمنِّي، ويكونُ التكذيبُ على رأْي مَن يرى التمنِّي خبراً[٢]، فاعرفه.

فأَما الفاءُ فينتصبُ الفعلُ بعدَها على تقدير أَنْ أيضاً، وذلك إذا وقعتْ جواباً للأَشياء التي ذكرْناها، وهي الأَمرُ والنهيُ [٢٢٥/ أ] والنفيُ والاستفهامُ والتمنِّي والعرضُ، ومنهم مَن يضيفُ إليها الدعاءَ[٣]، ويجعلُها سبعةً، ومنهم مَنْ يجتزئُ عن كلِّ ذلك بالأَمر وحدَه لأَن اللفظَ واحدٌ، فالأَمر نحوُ قوله: ائتِني فأُكرمَك، ومنه[٤]:

=أبي إسحاق ينصب، وقرأ ابن عامر برفع نكذب، ونصب نكون، وقرأ الباقون برفعهما، انظر الكتاب: ٣/ ٤٤، والسبعة ٢٥٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٢٧-٤٢٨، والنشر: ٢/ ٢٥٧.

(١) انظر توجيه القولين السالفين في الكتاب: ٣/ ٤٤، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ٤٦، والحجة للفارسي: ٣/ ٢٩٣- ٢٩٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٢٧-٤٢٨، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٦٢- ٢٦٣، والقرطبي: ٨/ ٣٥٢-٣٥٣.

(٢) من أجل دخول التمني في الخبر انظر الصاحبي: ٣٠٣-٣٠٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤٢٦، والإتقان: ٨٩٤.

(٣) أَضافه المبرد وابنا جني ومالك، وأجاز الكسائي والفراء نصب جواب الدعاء بلفظ الخبر، وذكر الرضي أن الدعاء داخل في باب الأَمر والنهي عند النحاة، انظر المقتضب: ٢/ ٤٤، والأصول: ٢/ ١٨٦، وسر الصناعة: ٢٧٠، وشرح التسهيل: ٤/ ٢٦-٢٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٤٤، والارتشاف: ١٦٧٠، والمساعد: ٣/ ٩٨.

(٤) الرجز لأبي النجم، وهو في ديوانه: ١٢٣، والكتاب: ٣/ ٣٤-٣٥، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ٢٧، والنكت: ٧١٤، والعيني: ٤/ ٣٨٧، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٤،=

يـا نـاقُ سِـيري عَنَقـاً فَسِـيحَا إلى سُـليمانَ فنَسْـتريحا

ومثالُ النهي لا تأتِ زيداً فيُهينَكَ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (١) وقال تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ (٢)، ومثال النفي ما تأتيني فتحدِّثني، قال زياد(٣):

ومـا أُصاحِبُ مِـنْ قـومٍ فـأَذْكُرَهُمْ إلَّا يَزيـدُهُمُ حُبّـاً إليَّ هُـمُ

[٧/ ٢٧] وأما الاستفهامُ فنحوُ قولك: أين بيتُكَ فأَزورَك، قال الله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ (٤)، وقال الشاعر(٥):

هـلْ مِـنْ سَبيلٍ إلى خَمْـرٍ فأشرَبَهـا أَمْ هـلْ سـبيلٌ إلى نَصْرِ بـنِ حَجَّـاجِ

والتمنِّي ليتَ لي مالاً فأُنفقَه، قال الله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٦)، والعرضُ أَلا تَنزلُ فنتحدَّثَ(٧).

=والأصول: ٢/ ١٨٣، وسر الصناعة: ٢٧٠.

العنق: نوع من السير.

(١) طه: ٢٠/ ٨١.

(٢) طه: ٢٠/ ٦١.

(٣) هو زياد بن منقذ كما في سر الصناعة: ٢٧١، ومعجم البلدان (أشيّ)، (صنعاء)، والخزانة: ٢/ ٣٩٣-٣٩٤، وذكر البغدادي أنه يسمى أيضاً المرار بن منقذ، وانظر المؤتلف والمختلف: ٢٦٨، ونسب البيت في الشعر والشعراء: ٦٩٧ إلى المرار العدوي، وهو اسم آخر لزياد بن منقذ، انظر الخزانة: ٢/ ٣٩٣-٣٩٤ ونسب إلى زياد بن حمل أو إلى زياد بن منقذ في شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٢، والعيني: ١/ ٢٥٦.

وهو بلا نسبة في الارتشاف: ١٦٧٤، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٤٨.

(٤) الأعراف: ٧/ ٥٣.

(٥) هو فُريعة بن همام والدة الحجاج، انظر الخزانة: ٢/ ١٠٨، والبيت بلا نسبة في سر الصناعة: ٢٧١.

(٦) النساء: ٤/ ٧٣.

(٧) في ط: «فتحدث»، وما أثبت موافق لما جاء في سر الصناعة: ٢٧٢.

فهذه الأَفعالُ تُنصَبُ بعد هذه الفاءِ بإِضمار «أَنْ» إذا كانت جواباً، وإنما أُضمرتْ «أَنْ» ههنا ونُصبَ بها من قِبل أَنهم تخيَّلوا في أَول الكلام معنى المصدر، فإذا قال: زُرْني فأَزورَك فكأَنه قال: لِتكنْ منك زيارةٌ [فزيارةٌ منِّي[1]]، فلـمَّا كان الفعلُ الأَولُ في تقدير المصدر والمصدرُ اسم لم يَسغْ عطفُ الفعل الذي بعده عليه لأَن الفعلَ لا يُعطفُ على الاسم، فإذا أَضمَروا «أَنْ» قبل الفعل صارا معاً في تقدير المصدر[2]، فجازَ لذلك عطفُه على ما قبلَه، وكان من قَبيلِ عطفِ الاسمِ على الاسم.

وإنما تخيَّلوا في الأَول مصدراً لمخالَفةِ الفعلِ الثاني الفعلَ الأَولَ في المعنى، ولذلك إذا قلتَ: ما تزورُني فتحدِّثني لم تُردْ أَن تنفيَهما جميعاً، إذ لو أَردتَ ذلك لرفعتَ الفعلين معاً، ولكنَّك تريدُ ما تزورُني محدِّثاً، أَي قد تزورُني ولا حديثَ، فأَثبتَّ له الزيارةَ، ونفيتَ الحديثَ، فلـمَّا اختلفَ الفعلان، ولم يَجزْ العطفُ على ظاهر الفعل الأَولِ عَدَلوا عن الظاهر، وأَضمَروا مصدرَه، إذ الفعلُ يدلُّ على المصدر[3]، فاضطرُّوا لذلك إلى إضمار «أَنْ» لِمَا ذكرتُ لك[4].

وأَما مجيئُه بعد غير الفعلِ فهو أَسهلُ في اعتقاد المصدر، لأَنه ليس هناك فعلٌ يجوزُ عطفُ هذا الفعلِ المتأَخِّرِ عليه، أَلا ترى أَنك إذا قلت: أَين بيتُك؟ ليس هناك فعلٌ يُعطفُ عليه أَزورُك، فحُملَ على المعنى، لأَن معناه لِيكنْ تعريفُ بيتِك منكَ فزيارةٌ منِّي لأَن معنى أَينَ بيتُك عَرِّفْني[5].

واعلمْ أَن هذه الفاءَ التي يُجابُ بها تَعقدُ الجملةَ الأَخيرةَ بالأُولى، فتجعلُهما جملةً واحدةً كما يفعلُ حرفُ الشرط، ولو قلت: ما تزورُني فتُحدِّثني، فرفعتَ تحدِّثني لم يكنْ

---

(١) زيادة عن سر الصناعة: ٢٧٢.

(٢) في د، ط، ر: «قبل الفعل صار مصدراً»، وما أثبت عن سر الصناعة: ٢٧٢.

(٣) كذا في الأصول: ٢/ ١٨٠.

(٤) من بيت الرجز «يا ناق...» إلى قوله: «لك» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٢٧١-٢٧٢ بخلاف يسير.

(٥) من قوله: «وأما مجيئه..» إلى قوله: «عرفني» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٢٧٣.

الكلامُ كلُّه[١] جملةً واحدةً، بل جملتان[٢]، لأَن التقديرَ ما تزورُني وما تحدِّثُني، فقولُك ما تزورُني جملةٌ على حِيالها، وما تحدِّثُني جملةٌ ثانيةٌ كذلك[٣].

والكوفيون يقولون في مِثل هذا وأشباهِه: إنه منصوبٌ على الصَّرف، وهذا الكلامُ إن كان المرادُ به أنه لـمَّا لم يُرَدْ فيه عطفُ الثاني على لفظ الفعل الأَول صُرِفَ عن الفعليَّة إلى معنى الاسميَّة بأَنْ أَضمَروا «أَنْ»، ونصبُوا بها فهو كلامٌ صحيحٌ، وإن كان المرادُ أَن نفسَ الصَّرف الذي هو المعنى عاملٌ فهو باطلٌ لأَن المعاني لا تعملُ في الأَفعال النصبَ، إنما المعنى يَعملُ فيها الرفعَ، وهو وقوعُه موقعَ الاسم كما كان الابتداءُ الذي هو معنىً عاملاً في الاسم[٤]، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولقولك: ما تأْتينا فتحدِّثنا معنيان:

أَحدُهما: ما تأْتينا فكيفَ تُحدِّثنا؟ أَي لو أَتيتَنا لحدَّثْتنا.

والآخرُ: ما تأْتينا أَبداً إِلَّا لم تُحدِّثْنا، أَي منك إِتيانٌ كثيرٌ، ولا حديثَ منك، وهذا تفسيرُ سيبويه).

قال الشارح: إذا قلت: ما تأْتينا فتُحدِّثنا فيجوزُ في الفعل الثاني النصبُ والرفعُ، فالنصبُ يشتملُ [٧/ ٢٨] على معنيين يجمعُهما أَن الثاني مخالِفٌ للأَول.

فأَحدُ المعنيين ما تأْتينا محدِّثاً، أَي ما تأَتينا إِلَّا لم تُحدِّثْنا، أَي قد يكونُ منك إِتيانٌ، ولا يكونُ منك حديثٌ.

والوجهُ الآخرُ ما تأْتينا فكيف تحدِّثُنا؟ فهذا معنىً غيرُ المعنى الأَولِ، لأَن معناه لو زُرتَنا لحدَّثْتَنا، فأَنتَ الآنَ نافٍ للزيارة، ومُعْلِمٌ أَن الزيارةَ لو كانت لكان الحديثُ.

---

(١) سقط من ط، ر: «كله».

(٢) في ط، ر: «جملتين»، تحريف.

(٣) من قوله: «واعلم أن هذه الفاء..» إلى قوله: «كذلك» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٢٧٢ بخلاف يسير.

(٤) من قوله: «والكوفيون...» إلى قوله: «الاسم» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٢٧٥ بخلاف يسير، وانظر المقتصد: ١٠٧٤، وما سلف: ٧/ ٤٠.

وأَما الرفعُ فعلى وجهين أَيضاً:

أَحدُهما: أَن يكونَ الفعلُ الآخَرُ شريكاً للأَول داخلاً معه في النفي، كأَنك قلت: ما تأتينا وما تحدِّثُنا، فهما جملتان منفيَّتان.

والوجهُ الثاني: أَن يكونَ معنى ما تأْتينا فتحدِّثنا أَي ما تأتينا، فأَنتَ تحدِّثُنا، كقولك: ما تُعطيني فأَشكرُك، أَي ما تُعطيني، فأَنا أَشكرُك على كلِّ حالٍ، ومثلُه في الجزم لم تُعطِني فأَشكرُك، أَرادَ لم تُعطِني فيكونَ شكرٌ، فإِن أَرادَ العطفَ على الأَول قال: لم أُعطِك فتَشكرْني بالجزم.

فأَما قولُه تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [1] فهو على قولك: لا تأْتيني فأُعْطيَك على أَن تكونَ لا نافيةً، أَي لو أَتيتَني لأَعطيتُك، فأَماَ قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [2] فالرفعُ[3] لا غيرُ لأَنه لم يَجعلْ «فيكونُ» جواباً من هذا الباب لأَنه ليس ههنا شرطٌ[4].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويمتنعُ إِظهارُ أَنْ مع هذه الأَحرف إِلا اللَّامَ إِذا كانت لامَ كَيْ، فإِن الإِظهارَ جائزٌ معها، وواجبٌ إِن كان الفعلُ الذي تدخلُ عليه داخلةً عليه «لا» كقولك: لئلَّا تُعطيَني، وأَما المؤكِّدةُ فليس معها إِلا التزامُ الإِضمارِ).

قال الشارح: قد تقدَّمَ الكلامُ على هذه الحروفِ، وأَنَّها ليستْ الناصبةَ بأَنفُسها، وإِنما النصبُ بإِضمارِ أَنْ بعدها، وأَتيْنا على العلَّة في امتناع ظهور «أَنْ» بعدها[5].

فأَما اللَّامُ فإِن الفعلَ ينتصبُ بعدَها [٢٢٥/ ب] بإِضمار «أَنْ» كقوله تعالى: ﴿لِّيَعْلَمَ

---

(١) فاطر: ٣٥/ ٣٦.

(٢) البقرة: ٢/ ١١٧، وفي غير ما سورة.

(٣) على الاستئناف، انظر الكتاب: ٣/ ٣٩، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ٣٠، ١٠/ ٣٩.

(٤) من قوله: «فالنصب يشتمل..» إلى قوله: «شرط» قاله المبرد في المقتضب: ٢/ ١٦-١٨.
وانظر في مراتب وجهي الرفع والنصب الأصول: ٢/ ١٨٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٢٥-٢٦، ١٠/ ٣٦-٣٨، والنكت: ٧١٠-٧١١.

(٥) انظر ما سلف: ٧/ ٣٦- ٣٨.

أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ ﴾[(١)]، ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ﴾[(٢)]، ويجوزُ ظهورُ أَنْ بعدها فتقولُ: جئتُك لأَنْ تُكرمَني، وقصدتُك لأَنْ تزورَني، ولا خلافَ بين أَصحابنا في صحَّة استعمال ذلك، ولا أَعلمُه جاء في التنزيل[(٣)]، وإنما جاز ظهورُ «أَنْ» بعد اللَّام في الموجَب لأَنَّ أَنْ والفعلَ مصدرٌ، واللَّامُ تدخلُ على المصادر التي هي أَغراضُ الفاعلينَ، وهي قابلةٌ أَنْ يُسأَلَ بها عن كلِّ فعل، فيقالَ: لِمَ فعلتَ؟ فتقولُ: لكذا لأَن لكلِّ فاعل غرضاً في فِعله، وباللَّام يُتوصَّلُ إِلى ذلك[(٤)]، ولذلك كنتَ مخيَّراً بين حذفها وإِظهارها.

فأَما مع «لا» النافيةِ فيجبُ ظهورُ أَنْ، ولا يحسنُ حذفُها، كقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[(٥)]، والعلَّةُ في ذلك أَن هذه اللَّامَ هي اللام في قوله: ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾[(٦)]، لكنَّها في الموجَب باشرتْ لفظَ الفعلِ، وأَصلُها أَن تدخلَ على الاسم، إِذ كانت حرفَ جرٍّ، وحروفُ الجرِّ مختصَّةٌ بالاسم، فباشَروا باللَّام هنا لفظَ الفعلِ لأَن أَنْ حاجزٌ مقدَّرٌ بينهما مع أَن الفعلَ مشابِهٌ للاسم وخصوصاً المضارعُ وتالٍ له في المرتبة، فلم يُجيزوا دخولَه على الحرف لبُعده من الاسم بخلاف لفظِ الفعل.

ووجهٌ ثانٍ، وهو أَنهم كرهوا أَن يُباشِروا باللَّام لفظَ «لا»، فيتوالَى لامان، وذلك مستثقَلٌ، فأَظهَروا «أَنْ» ليزولَ ذلك الثقلُ، لأَن حذفَ «أَنْ» إِنما كان لضربٍ من التخفيف، فلمَّا أَدَّى إِلى ثِقلٍ من جهة أُخرى عادوا إِلى الأَصل، وكان احتمالُ الثِّقل مع موافقةِ الأَصل أَولَى من احتمال الثقلِ مع مخالَفة الأَصل بحذف «أَنْ» الناصبةِ.

---

(١) الجن: ٧٣/ ٢٨.

(٢) نوح: ٧١/ ٧.

(٣) قال تعالى: «وأُمِرتُ لأَن أكون أول المسلمين»، الزمر: ٣٩/ ١٢، وانظر الكتاب: ٣/ ١٦١.

(٤) من قوله: «واللام تدخل على المصادر..» إلى قوله: «ذلك» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٧٧ بخلاف يسير، وانظر ما سلف: ٧/ ٣٩.

(٥) الحديد: ٥٧/ ٢٩.

(٦) يوسف: ١٢/ ٥٢.

وأما المؤكِّدةُ وهي لامُ الجحود فهي تكونُ مع النفي في باب «كان» الناقصةِ، كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ (١)، وهذه اللَّامُ هي اللَّامُ في قولك: جئتُ لِتُعطِيَني، وهي التي أَجازوا معها إِظهارَ أَنْ، فلمَّا اعترَضَ الكلامَ النفيُ، وطالَ شيئاً لزمَ الإِضمارُ مع النفي، لأَنه جوابٌ ونفيٌ لإِيجابٍ فيه حرفٌ غيرُ [٧/ ٢٩] عاملٍ في الفعل، فوجبَ أَن يكونَ بإِزائه حرفٌ غيرُ عاملٍ، فقولك: سيفعلُ زيدٌ أَوْ سوفَ يفعلُ فإِنَّ نفيَه ما كان زيدٌ لِيفعلَ (٢)، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ (٣) فيُباشِرُ الفعلَ في حال النفي حرفٌ غيرُ عاملٍ فيه كما كان كذلك في حال الإِيجاب.

ووجهٌ ثانٍ وهو أَنه إِنما قَبُحَ ظهورُ أَنْ بعد لام الجَحْد لأَنه نقيضُ فعلٍ ليس تقديرُه تقديرَ اسمٍ ولا لفظُه لفظَ اسمٍ، وذلك أَنَّا إِذا قلنا: ما كان زيدٌ لِيَخرجَ فهو قبل الجَحد كان زيدٌ سيخرجُ أَو سوف (٤) يخرجُ، فلو قلنا: ما كان زيدٌ لأَنْ يخرجَ بإِظهار أَنْ لكنَّا قد جعلْنا مُقابِلَ سوف يخرجُ وسيخرجُ اسماً، فكرهوا إِظهارَ أَنْ لذلك لأَن النفيَ يكونَ على حسَب الإِثبات.

وقال الكوفيون: لامُ الجحْدِ هي العاملةُ بنفسها، وأَجازوا تقديمَ المفعولِ على الفعل المنتصبِ بعد اللامِ نحوَ قولك: ما كنتُ زيداً لأَضربَ، وأَنشدوا (٥):

لقد وعَدَتْني أُمُّ عَمرو ولم أَكُنْ ... مَقَالَتَها ما كُنتُ حَيَّاً لِأَسْمَعا

---

(١) آل عمران: ٣/ ١٧٩.

(٢) هو لفظ سيبويه وتعليله، انظر الكتاب: ٣/ ٧، والمقتضب: ٢/ ٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٧٨-١٧٩، والنكت: ٦٩٣.

(٣) الأنفال: ٨/ ٣٣.

(٤) في ط: «وسوف».

(٥) البيت بلا نسبة في النكت: ٦٩٤، والإنصاف: ٥٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٤٢، والخزانة: ٣/ ٦٢٢.
ومن قول الشارح: «قبح ظهور..» إلى البيت قاله الأعلم في النكت: ٦٩٤.

ولا دليلَ في ذلك لأَنَّا نقول: إِنه منصوبٌ بإِضمار فعلٍ، كأَنه قال: ولم أَكنْ لِأَسمعَ مَقالتَها، ثمَّ بيَّنَ ما أَضمرَ بقوله: لأَسمعَ كما في قوله[1]:

أَبَتْ لِلأَعادي أَنْ تَذِلَّ رِقابُها

التقديرُ أَبتْ أَن تَذلَّ رقابُها للأَعادي، ثم كرَّرَ الفعلَ بياناً للمضمَر، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وليس بحتْمٍ أَن يُنصبَ الفعلُ في هذه المواضعِ، بل للعُدولِ به إِلى غيرِ ذلك من معنىً وجِهةٍ من الإِعراب مَساغٌ.

فله بعدَ حتى حالتان، هو في إِحداهما مستقبَلٌ أَو في حكم المستقبَلِ، فيُنصَبُ، وفي الأُخرى حالٌ أَو في حُكم الحالِ فيُرفعُ، وذلك قولُك: سِرتُ حتى أَدخلَها، وحتى أَدخلُها، تَنصبُ [٧/ ٣٠] إِذا كان دخولُك مترقَّباً لـمَّا يُوجدْ، كأَنك قلت: سِرتُ كي أَدخلَها، ومنه قولُهم: أَسلمتُ حتى أَدخلَ الجنَّةَ، وكلَّمتُه حتى يَأمرَ لي بشيءٍ، أَو كان مُتقضِّياً، إِلَّا أَنه في حكم المستقبَلِ من حيث إِنه في وقتِ وجودِ السَّيرِ المفعولُ من أَجله كان مُترقَّباً).

قال الشارح: ليس النصبُ لازماً في هذه الأَشياءِ بحيث لا يجوزُ غيرُه، بل يجوزُ فيها العطفُ على ظاهر الفعل المتقدِّم، فيشاركُه في إِعرابه إِنْ رفعاً وإِنْ جزماً، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: لا تأكلْ السَّمكَ وتَشربْ اللَّبنَ بجزم الثاني كنتَ قد عطفتَ الثاني على الأَول، ويكونُ المعنى أَنك نهيتَه عن كلِّ واحد على الانفراد؟ حتى لو أَكلَ السَّمكَ وحدَه كان

---

(١) صدر البيت:

وإِني امرؤٌ من عصبة خِندفيَّةٍ

وقائله عُمارة كما في المقتضب: ٤/ ١٩٩، والبيت بلا نسبة في المنصف: ١/ ١٣٠-١٣١، والإِنصاف: ٥٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ١٢، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٧٦.

وانظر قول الكوفيين في مصادر الحاشيتين السالفتين والارتشاف: ١٦٥٨.

ومن قوله: «لأنه نقيض فعل ليس..» إلى هذا البيت قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٧٨-١٨٠ بخلاف يسير.

عاصياً، ولو شربَ اللَّبنَ وحدَه كان عاصياً.

فإذا أُريدَ النهيُ عن الجمع لا عن كلٍّ واحد منهما عُدِلَ إلى النصب، فهذا معنى قوله: «**بل للعُدول به إلى غير ذلك من معنى وجهةٍ من الإعرابِ مَساغٌ**»، أي إذا أُريدَ غيرُ معنى العطفِ الصريحِ، وكان له مَساغٌ عَدَلوا إليه، فمن ذلك «حتى»، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها والخلافُ فيها[1]، وهي إذا دخلتْ على الفعل كانت على مذهَبين:

أَحدُهما: أَن يقعَ الفعلُ بعدها منصوباً.

والآخرُ: أَن يكونَ مرفوعاً، وذلك على تقديرَين، فإذا نصبتَ الفعلَ بعدها كان بإضمار أَنْ، وكانت «حتى» هي الجارَّةَ للاسم من نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[2] كما أَن اللَّامَ كذلك.

وظاهرُ أَمرِها الغايةُ، وأَصلُ معنى الغاية لإلى، و«حتى» محمولةٌ في ذلك عليها، فهي حرفُ جرٍّ مثلَها، ولذلك جَرَّتْ كما جَرَّتْ تلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[3]، وكلاهما غايةٌ كما ترى، إلَّا أَن «حتى» تُدخلُ الثاني فيما دخلَ فيه الأَولُ من المعنى، فمعناها إذا خَفضتْ كمعناها إذا نُسقَ بها، فلذلك خالفتْ «إلى»، فإذا قلت: أَكلتُ السمكةَ حتى رأْسِها بالخفض كان المعنى أَنني لم أُبقِ منها شيئاً[4]، كما لو كانت العاطفةَ.

وإذا كانت الجارَّةَ على ما قرَّرنا فجارُّ الاسمِ ليس بناصبٍ للفعل، فإذا انتصبَ الفعلُ بعدها فيكونُ بإضمار «أَنْ»، و«أَنْ» والفعلُ مصدرٌ مجرورٌ بحتى[5]، و«حتى» وما عملتْ فيه في موضع نصبٍ بالفعل المتقدِّم أَو ما هو في [٢٢٦/ أ] حكم الفعلِ ممَّا يتعلَّقُ به «حتى»، ويكونُ النصبُ بحتى هذه على وجهين[6]:

---

(١) انظر ما سلف: ٧/ ٣٨- ٣٩.

(٢) القدر: ٩٧/ ٥.

(٣) البقرة: ٢/ ١٨٧.

(٤) كذا في المقتضب: ٢/ ٣٨.

(٥) كذا في المقتضب: ٢/ ٣٨.

(٦) انظرهما في الكتاب: ٣/ ١٦-١٧، والمقتضب: ٢/ ٣٨، والأصول: ٢/ ١٥١.

ضربٌ يكونُ الفعلُ الأَولُ سبباً للثاني، فتكونُ حتى بمنزلة كي، وذلك قولُك: أَطِعْ اللهَ حتى يُدخلَك الجنةَ، وكلَّمتُه حتى يَأْمَرَ لي بشيءٍ، فالصلاةُ والكلامُ سببان لدخول الجنة والأَمرِ له بالشيء، ولا يلزمُ امتدادُ السببِ إِلى وجود المسبَّبِ.

والثاني: أَن لا يكونَ سبباً للثاني، فيكونَ التقديرُ إِلى أَنْ، وذلك قولُك: سرتُ حتى تَطلعَ الشمسُ، فهذه لا تكونُ إِلا بمعنى إِلى أَنْ، لأَن طلوعَ الشمس لا يؤدِّيه فعلُك، ومثلُه لَأَنتظرنَّه حتى يَقْدُمَ، فالانتظارُ متَّصلٌ بالقدوم لأَن المعنى إِلى أَن يَقْدُمَ، فكلُّ ما اعْتورَه هذان المعنيان فالنصبُ له لازمٌ[1].

وقولُ صاحب الكتاب: «**هو في إِحداهما مستقبَلٌ، أَو في حكم المستقبَل، فيُنصَبُ**» يريدُ أَن العواملَ الظاهرةَ لا تعملُ في فعل الحال لأَنه يُشْبهُ الأَسماءَ لدوامِه، فلم تعملْ فيه عواملُ الأَفعال الظاهرةُ كما لم تعملْ في الأَسماء، ولا تعملُ إِلا في المستقبَل، فإِذا رأَيتَ الفعلَ منصوباً كان مستقبَلاً أَو في حكم المستقبَل، مثالُ الأَول أَطِعْ اللهَ حتى يُدخلَك الجنةَ، فالسببُ والمسبَّبُ معاً مستقبَلان لأَن الطاعةَ لم تُوجَدْ بعدُ، ودخولُ الجنة لم يَتحقَّقْ بعدُ، وإِنما هو منتظَر مترقَّبٌ.

وقولُه: «**كلَّمتُه حتى يَأْمُرَ لي بشيءٍ**» فالسببُ قد وُجدَ، والمسبَّبُ لم يتحقَّقْ بعدُ، إِذ قد تحقَّقَ منه الكلامُ، والأَمرُ بشيءٍ مترقَّبٌ.

ومثالُ الثاني سِرتُ حتى أَدخلَها، فالسببُ والمسبَّبُ جميعاً وإِن كانا قد وُجدا إِلَّا أَن الأَولَ هو المفعولُ من أَجل وجود الثاني، وهو السببُ، وكان مترقَّباً منتظَراً، فهو في حكم [٧/ ٣١] المستقبَلِ الآنَ، فالسببُ في كلا الوجهَين مستقبَلٌ إِما حقيقةً وإِما حُكماً.

قال صاحب الكتاب: (وتَرفعُ إِذا كان الدخولُ يُوجَدُ في الحال، كأَنك قلت: حتى أَنا أَدخلُها الآنَ، ومنه قولُهم: مرضَ حتى لا يَرجُونه، وشربَتْ الإِبلُ حتى يجيءُ البعيرُ يجرُّ بطنَه، أَو تَقضَّى، إِلَّا أَنك تحكي الحالَ الماضيةَ، وقُرئَ قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ

---

(١) كذا في المقتضب: ٢/ ٣٨.

ٱلرَّسُولُ﴾ منصوباً ومرفوعاً).

قال الشارح: اعلمْ أَن «حتى» يرتفعُ الفعلُ بعدها، وهي التي تكونُ حرفَ ابتداء، فيرتفعُ الاسمُ بعدها على الابتداءَ والخبرِ من نحو قولِه[1]:

وحتى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ

فهي فيه بمنزلة أَمَّا وإِنَّما وإِذا، وليستْ الخافضةَ كما كانت إِذا انتصبَ الفعلُ بعدها، فالرفعُ بعدها على وجهَين يَرجعان إِلى وجه واحد، وإِن اختلفتْ مواضعُها، وذلك أَن يكونَ ما قبلَها مُوجِباً لِمَا بعدَها، ولكنْ ما يُوجبُه قد يجوزُ أَن يكونَ عَقِيباً له ومتَّصلاً به، وقد يجوزُ أَن لا يكونَ متَّصلاً به، ولكنْ يكونُ موطَّأً مُسهَّلاً بالفعل الأَولِ، وذلك نحوُ سِرتُ حتى أَدخلُها[2]، أَي كان منِّي سيرٌ فدخولٌ، فليس في هذا معنى «كي» ولا معنى إِلى أَنْ، وإِنما أَخبرتَ بأَن هذا كذا وقعَ منك، فالسببُ والمسبَّبُ جميعاً قد مضَيا.

والوجهُ الآخرُ أَن يكونَ السببُ[3] متقدِّماً غيرَ متَّصلٍ بما تُخبرُ عنه، ثم يكونَ مؤدِّياً إِلى هذا كقولك: مَرِضَ حتى لا يَرجونه، أَي هو الآنَ كذلك، وقالوا: شَربتْ الإِبلُ حتى يجيءُ البعيرُ يَجرُّ بطنَه، أَي وُجدَ الشربُ فيما مضى، وهو الآن يَجرُّ بطنَه، فهو منقطِعٌ من الأَول، ووجودُه إِنما هو في الحال كما ذكرتُ لك بأَنهما يَرجعان إِلى شيءٍ واحد[4].

فإِن قيل: وكيف يَرجعان إِلى شيءٍ واحد، والفعلُ الواقعُ بعد «حتى» في الوجه الأَول ماضٍ، وفي الثاني حالٌ.

قيل: وإِن كان ماضياً متقضِّياً إِلا أَنك تحكي الحالَ التي كان عليها، فصار وإِن كان

---

(١) سلف البيت: ٥/ ١٤١.

(٢) من قوله: «فالرفع بعدها على..» إلى قوله: «أدخلها» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٢٠١، والأعلم في النكت: ٧٠١.

(٣) في د، ط، ر: «السير» تحريف، وما أثبت عن المقتضب: ٢/ ٤٠.

(٤) من قوله: «فالرفع بعدها على وجهين..» إلى قوله: «واحد» قاله المبرد في المقتضب: ٢/ ٣٩-٤٠ بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٣/ ١٧-١٨، وشرحه للسيرافي: ٩/ ٢٠١.

قد تقضَّى في حكم الحال.

وقولُنا: إنهما يَرجعان إلى شيءٍ واحد نَعني به أَن الفعلَ الذي قبل «حتى» موجِبٌ ما بعدَها، والفعلُ الذي بعدَها حالٌ، أَو في حكم الحال على ما بيَّنا، فإذا نصبتَ كانت بمعنى الغاية أَو بمعنى «كي»، وإذا رفعتَ كان ما قبلها مُوجباً لمَا بعدها.

فأَما قولُه تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ (١) فقد قُرِىءَ برفع الفعل الذي هو «يقولُ» ونصبِه(٢)، فالنصبُ على وجهين.

وهو أَن يكونَ القولُ غايةً للزِّلزال، والمعنى وزُلزِلوا [٧/ ٣٢]، فإذا الرسولُ في حال قولٍ(٣).

والآخر: أَن تكونَ «حتى» بمعنى «كي»، فتكونَ الزَّلزلةُ عِلةً للقول، كأَنه لـمَّا آلَ إلى ذلك صار كأَنه عِلةٌ له.

والرفعُ على وجهين أَيضاً:

أَحدُهما: أَن يكونَ الزِّلزالُ اتصلَ بالقول بلا مُهلةٍ بينهما، لأَن القولَ إنما كان عن الزَّلزلة غيرَ منقطعٍ.

والآخر: أَن يكونَ الزِّلزالُ قد مضى، والقولُ واقعٌ الآن وقد انقطعَ الزِّلزالُ.

قال صاحب الكتاب: (وتقولُ: كان سَيري حتى أَدخلَها بالنصب ليس إلَّا، فإن زدتَ «أَمسِ» وعلَّقتَه بكان، أَو قلتَ: سَيراً مُتعباً، أَو أَردتَ «كان» التامَّةَ جازَ فيه الوجهان، وتقولُ: أَسِرتَ حتى تدخلَها؟ بالنصب، وأَيُّهم سارَ حتى يدخلَها؟ بالنصب والرفع).

---

(١) البقرة: ٢/ ٢١٤.

(٢) قرأ نافع وحده برفع «يقول»، وقرأ الباقون بالنصب، انظر السبعة: ١٨١، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٢٨٩، والنشر: ٢/ ٢٢٧.

(٣) ذكر المبرد هذا التأويل في حال الرفع، انظر المقتضب: ٢/ ٤٣، والحجة للفارسي: ٢/ ٣٠٦-٣٠٧، والإغفال: ٢/ ٧١-٧٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢١.

قال الشارح: إِذا قلت: كان سَيري حتى أَدخلَها لم يَحسنْ[١] فيه إِلّا النصبُ، ولا يَسوغُ الرفعُ لأَنك إِذا رفعتَ ما بعد «حتى» كانت حرفَ ابتداء كإِذا[٢] وأَمَّا، يقعُ بعدها الجملةُ، والجملةُ إِذا لم يكن فيها عائدٌ إِلى الأُولى وقعتْ منقطعةً منها أَجنبيةً، فلا يَسوغُ أَن يكونَ خبراً كما لو قلت: كان سَيري فإِذا أَنا أَدخلُها لم يَجزْ لأَنك لم تأتِ لكان بخبر، وإِذا نصبتَ كانتْ حرفَ جرٍّ في موضعِ الخبر كما تقولُ: كان زيدٌ من الكِرام.

فإِن زدتَ «أَمسِ» وقلتَ: كان سَيري أَمسِ حتى أَدخلَها جاز النصبُ والرفعُ، وذلك على تقديرَين، إِن جعلتَ أَمسِ خبراً جاز الرفعُ لحصول الخبر، وهذا معنى قوله: «وعلَّقتَه بكان» أَي جعلتَه خبراً، وإِنما حقيقةُ تعليقه بمحذوف إِذا وقعَ خبراً، وإِن علَّقتَه بالمصدر الذي هو السَّيرُ وجب النصبُ، ولم يجزْ الرفعُ لأَنك لم تأتِ بخبر[٣].

وكذلك لو قلت: كان سَيري سيراً مُتعَباً حتى أَدخلَها جاز الرفعُ لأَنك جئتَ لكان بخبر، وهو قولُك: سَيراً مُتعَباً[٤]، وكذلك إِن جعلتَ كان التامَّةَ [٢٢٦/ ب] جاز الرفعُ والنصبُ لأَنها لا تفتقرُ إِلى خبر إِذ كانت المكتفِيةَ بفاعلها.

وأَما قولُهم: أَسِرتَ حتى تدخلَها فلا يجوزُ فيه إِلا النصبُ[٥] لأَنه قد تقدَّمَ من قولنا: إِن الرفعَ بعد «حتى» يُوجبُ أَن يكونَ ما قبلها سبباً لِما بعدها وموجِباً له، فلا بدَّ أَن يكونَ واجِباً، وأَنتَ إِذا استفهمتَ كنتَ غيرَ موجِبٍ، فلا يصلحُ أَن يكونَ سبباً، فبطَلَ الرفعُ، وتعيَّنَ النصبُ لأَن النصبَ قد يكونُ الثاني فيه غايةً للأَول غيرَ مسبَّبٍ عنه، وإِن كان السببُ والغايةُ يتقاربان في اشتراكهما في اتصال ما قبلهما بما بعدهما.

---

(١) عبارة المبرد وابن السراج «لم يجز»، انظر المقتضب: ٢/ ٤٣، والأصول: ٢/ ١٥٣.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ١٧.

(٣) كذا خرَّج المبرد هذين الوجهين، انظر المقتضب: ٢/ ٤٣، وانظر أيضاً الكتاب: ٣/ ٢٣، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ١٦.

(٤) هو تعليل سيبويه ولفظه، انظر الكتاب: ٣/ ٢٣، والمقتضب: ٢/ ٤٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٦.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٢٥، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ١٨.

فأَما إِذا قلتَ: أَيُّهم سار حتى يدخلها فإِنه يجوزُ معه الأَمران، لأَن السؤالَ إِنما وقعَ عن فاعلِ السَّير(١) وتعيينهِ، فأَما السيرُ فمتحقِّقٌ، فجاز أَن يكونَ سبباً وموجِباً، فحينئذٍ يجوز الرفعُ لأَنه سببٌ، والنصبُ على الغاية أَو معنى كي.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقُرِئَ قولُه تعالى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾ بالنصب على إِضمار أَنْ، والرفعِ على الاشتراك بين يُسْلِمون وتُقاتلونهم، أَو على الابتداء، كأَنه قيل: أَو هم يُسْلِمون).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إِن أَصلَ أَوْ العطفُ(٢)، ومعناها أَحدُ الأَمرَين، وهي تكونُ على ضربين:

أَحدُهما: أَن تجريَ على مقتضَى العطف، فإِن كان ما قبلها مرفوعاً رفعتَ ما بعدها، نحوُ قولك: أَنا أُكرمَك أَوْ أَخرجُ معك، أَي يكونُ منِّي أَحدُ الأَمرَين، وكذلك إِن كان ما قبلَها فعلاً منصوباً أَو مجزوماً، فمثالُ النصب قولُك: أُريد أَن تُعطيَني ديناراً أَو عشرةَ دراهم، وتقولُ في الجزم: لِيخرجْ زيدٌ أَو يُقِمْ عندنا.

والثاني: أَن يُخالفَ ما قبلها ما بعدها ويكونَ معناها إِلَّا أَنْ.

والفرقُ بين الوجه الأَول والثاني أَن الأَولَ لا يُعلِّقُ بين ما قبل أَوْ وبين ما بعدها، وإِنما هو دلالةٌ على أَحد الأَمرَين كعطف الاسم على الاسم بأَوْ نحوَ قولك: جاءني زيدٌ أَو عمرو، [٧/ ٣٣] وعلى الثاني الفعلُ الأَولُ كالعامِّ في كلِّ زمان، والثاني كالمُخرِج له من(٣) عمومه، ولذلك صار معناه إِلَّا أَنْ.

فأَما قولُه تعالى: ﴿سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ﴾(٤) فالثاني فيه عُطفَ على الأَول، والذي يقعُ من ذلك أَحدُ الأَمرَين، إِما القتالُ وإِما الإِسلامُ، فهو

---

(١) كذا في الكتاب: ٣/ ٢٤-٢٥، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ١٢.

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ٤١.

(٣) في ط: «عن».

(٤) الفتح: ٤٨/ ١٦.

خبرٌ بوجود أَحدهما من غير تعيين، وقال الزجّاج: هو استئنافٌ، أي هو خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه أَو هم يُسلمون[١]، فهو عطفُ جملة على جملة.

وحكَى سيبويه أَنه رأَى في بعض المصاحف «أَو يُسْلِموا[٢]»، وقيل: هي قراءةٌ لأُبيّ[٣]، فيُسْلموا هذا ينتصبُ على معنى إِلّا أَنْ، فيجوزُ أَن يقعَ القتالُ ثمَّ يرتفعَ بالإِسلام[٤]، وقال الكسائيُّ: معناه حتى يُسْلِموا[٥]، وعلى هذا يكونُ خبراً بوقوع القتال والإِسلام، ويكونُ القتالُ سبباً للإِسلام، أَوْ يكونُ الإِسلامُ غايةً ينتهي القتالُ عند وجودِه.

قال صاحب الكتاب: (وتقولُ: هو قاتِلي أَو أَفتديَ منه، وإِن شئتَ ابتدأْتَه على أَوْ أَنا أَفْتدي، وقال سيبويه في قول امرئ القيس:

فقلتُ لهُ لا تَبْكِ عَينُكَ إِنَّما ... نُحاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَموتَ فنُعذَرا

ولو رفعتَ لكان عربياً جائزاً على وجهين، على أَنْ تُشْرِكَ بين الأَول والآخر، كأَنك قلت: إِنما نُحاولُ، أَوْ إِنما نموتُ، وعلى أَن يكونَ مبتدأً مقطوعاً من الأَول بمعنى أَو نحن ممَّن يموتُ).

قال الشارح: اعلمْ أَن هذه المسأَلة على منهاج الآيةِ، يجوزُ فيها النصبُ والرفعُ،

---

(١) هكذا نقل أبو جعفر النحاس ومكي عن الزجاج، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٢٠٠، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٠.
قال الزجاج: «وقد قرئت {أَو يُسْلموا}، فالمعنى تقاتلونهم حتى يُسْلموا، وإِلّا أَنْ يُسْلموا»، معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٤.
وأجاز سيبويه في الآية وجهين، قال: «إن شئت كان على الإشراك، وإِن شئتَ كان على أو هم يسلمون» الكتاب: ٣/ ٤٧، وانظر شرحه للسيرافي: ١٠/ ٥٢.
(٢) الذي ذكر «أو يُسْلِموا» في بعض المصاحف السيرافي، ولم يذكر سيبويه ذلك، انظر الكتاب: ٣/ ٤٧، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ٥٢.
(٣) انظر ما سلف: ٧/ ٤٤.
(٤) قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٥٢.
(٥) قوله في إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٢٠٠.

فالنصبُ على معنى إِلَّا أَنْ، والمعنى يقتلُني أَو أَفتديَ، والمرادُ أَن القتلَ قد يكونُ ويرتفعُ بالفِدْية، ولو رفعتَ جاز على معنى أَوْ أَنا ممَّن يَفتدي، ومثلُه بيتُ امرئ القيس[1]:

فقلتُ له لا تَبكِ إِلخ

يجوزُ فيه الوجهان النصبُ على معنى إِلَّا أَنْ نموتَ فنُعذَرا، ويجوزُ أَن يكونَ «أَوْ» ههنا بمعنى «حتى»، كأَنه قال: حتى نموتَ فنُعذَرا، ويكونَ المرادُ بالمحاوَلة على هذا طلبَه قبل الظَّفرِ به وسياستَه بعد بلوغِه، فيكونَ المعنى أَننا نَجدُّ في الطلب حتى إِذا مِتْنا على طلب معالي الأُمور كنَّا معذورين.

والرفعُ على الاشتراك بين الثاني والأَول، قال سيبويه: «هو عربيٌّ جيِّدٌ[2]» والمرادُ لا تَبكِ عَينُك، فإِنه لا بدَّ من أَحد هذين الأَمرين، ويجوزُ أَن يكونَ على القطع والاستئناف بمعنى أَو نحن ممَّن يموتُ فنُعذرُ، إِلَّا أن القوافي منصوبةٌ[3]، ويُروى فنُعذِرا بكسر الذال[4]، أَي نبلغُ العُذرَ، يقالُ: أَعذَرَ الرجلُ إِذا أَتى بعُذر[5]، قال هذا لِعَمْرو بن قَميئة اليَشكريّ حين استصحَبه في سَيره إِلى قيصر[6].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويجوزُ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾ أَن يكونَ «تكتموا» منصوباً ومجزوماً كقوله:

ولا تَشْتُمِ المَولَى وتَبْلُغْ أَذاتَهُ

وتقول: زُرْني وأَزورَك بالنصب، تعني لِتجتمعْ الزيارتان كقول ربيعةَ بن جُشَم:

---

(١) سلف البيت: ٧/ ٤٤.

(٢) قال سيبويه بعد أن أنشد البيت: «ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين..» الكتاب: ٣/ ٤٧.

(٣) قاله سيبويه: ٣/ ٤٧.

(٤) أشار البغدادي إلى هذه الرواية في الخزانة: ٣/ ٦٠٩.

(٥) انظر اللسان (عذر).

(٦) انظر خبره هذا في الشعر والشعراء: ١١٨.

فقلــتُ ادْعِـــي وأَدْعُــوَ إنَّ أَنْـدَى لِصَــوتٍ أَنْ يُنَــادِيَ داعيــانِ

وبالرفع تعني زيارتُك عليَّ[1] على كلِّ حالٍ، فلتكنْ منكَ زيارةٌ كقولهم: دَعْني ولا أَعودُ، وإن أَردتَ الأَمرَ أَدخلتَ اللَّامَ فقلتَ: ولْأَزرْك، وإلا فلا تَحْملَ لأَنْ تقولَ: زُرْني وأَزرْك لأَن الأَولَ موقوفٌ). [٧/ ٣٤]

قال الشارح: أَما قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾[2] فيجوزُ أَن يكونَ تكتُموا مجزوماً بالعطف على لفظ لا تَلْبسوا، فيُشارَكه في إِعرابه، ويكونَ النهيُ عن كلِّ واحد منهما، وتقديرُه ولا تَلْبسوا الحقَّ بالباطل ولا تَكتموا الحقَّ، ويجوزُ اَن يكونَ منصوباً، وحذفُ النون من تَكتموا علامةُ النصب، ويكونَ النهيُ عن الجمع بينهما على حدِّ لا تأْكلِ السَّمكَ وتَشربَ اللبنَ، أَي لا تَجمعْ بينهما[3].

وجرَتْ هذه المسأَلةُ يوماً في مجلس قاضي القضاة بحلب، فقال أَبو الحَرْم[4] الموصليُّ: لا يجوزُ النصبُ في الآية، لأنه لو كان منصوباً لكان من قَبيل لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللَّبن، وكان مثلَه في الحكم، يجوزُ تناوُلُ كلِّ واحدٍ منهما كما يجوزُ ذلك في لا تأْكلْ السَّمكَ وتشربُ اللَّبنَ، فقلت: يجوزُ أَن يكونَ منصوباً، ويكونَ النهيُ عن الجمع بينهما، ويكونَ كلُّ واحد منهما مَنهيّاً عنه بدليل آخرَ، ونحن إنما قلنا في قولهم: لا تأكلْ السَّمكَ وتَشربَ اللَّبنَ: إنه يجوزُ تناولُ كلِّ واحد منهما لأَنه لا دليلَ إلا هذا، ولو قدَّرْنا ثَمَّ دليلاً

(١) سقط من ط، المفصل: ٢٤٩ «علي».

(٢) البقرة: ٢/ ٤٢.

(٣) أجاز سيبويه هذين الوجهين، انظر الكتاب: ٣/ ٤٤، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٣٣-٣٤، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٢٤، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢١٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٤٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٤.

(٤) في ط، ر: «الجرم»، تصحيف، وهو مكي بن ريان الماكسيني المولد الموصلي الدار، المقرئ النحوي الضرير، قدم حلب، ورجع إلى الموصل وتوفي فيها عام ٦٠٣هـ، انظر إنباه الرواة: ٣/ ٣٢٠، ووفيات الأعيان: ٥/ ٢٧٨.

آخرَ للنهي عن كلِّ [٢٢٧/ أ] واحدٍ منهما منفرِداً لكان كالآية، فانقطع الكلامُ عند ذلك، وأما قولُ الشاعر(١):

ولا تَشْتُمْ المَوْلَى وتَبلُغ أذاتَه فإنَّك إنْ تفعلْ تُسَفَّهْ وتَجْهلِ

البيتُ لجرير، والشاهدُ فيه جزمُ تَبلغْ لدخوله في النهي، والمعنى لا تَشتمْه ولا تبلغْ أذاتَه، والمولَى هنا ابنُ العمِّ(٢).

وتقولُ: زُرْني وأَزورَك بالنصب، ولا يجوزُ الجزمُ، لأنه لم يتقدَّم ما تحملُه عليه، لأن الذي تقدَّمَ فعلُ أَمرٍ مبنيٌّ على السكون، فلا يصحُّ عطفُ المضارِع المعرَبِ عليه، لأن حرفَ العطفِ يُشْرِكُ في العامل، والأَولُ بلا عاملٍ، فلم يُمكنْ حملُه عليه، ولا يصحُّ إرادةُ الأَمر في الثاني، لأن المتكلِّمَ إذا أَمرَ نفسَه لم يكنْ ذلك إلا باللَّام، لأن أَمْرَ المتكلِّمِ نفسَه كأَمر الغائب، لا يكونُ إلا باللَّام، ولو جاز أن يكونَ معطوفاً على الأَمر بغير لامٍ لجاز أن تقولَ مبتدئاً: أَزرْك وتريدُ الأمرَ، وذلك ممَّا لا يجوزُ إلا في ضرورةِ الشِّعر كقوله(٣):[٧/ ٣٥]

مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبالَا

وإذا امتنعَ الجزمُ نُصبَ على تقدير أَنْ، ويكونُ المرادُ الجمعَ، أَي لِتجتمعْ الزيارتان،

---

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٤، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٤١-٤٢، والنكت: ٧١٧.

(٢) قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٤٢٥.

(٣) هو أبو طالب، والبيت في ديوانه: ٦١، وشرح شذور الذهب: ٢١١، وحكى البغدادي في الخزانة: ٣/ ٦٣٠ نسبة البيت إلى حسان، وليس في ديوانه، وإلى الأعشى، وهو له في الصبح المنير في شعر أبي بصير: ٢٥٢ [طبعة جاير ـ فينا ١٩٢٧]، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٨، والمقتضب: ٢/ ١٣٢، والأصول: ٢/ ١٧٥، وكتاب الشعر ٥٢، والنكت: ٦٩٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٥٠، وضرائر الشعر: ١٤٩، وهو من إنشاد الأخفش في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٩٢.

زيارةٌ منك وزيارةٌ منِّي، فيصحُّ المعنى واللفظُ، ويجوزُ الرفعُ، فيكونُ المعنى إِنَّ زيارتَك عليَّ واجبةٌ على كلِّ حالٍ، فلتكنْ منك زيارةٌ[١]، ولم يُردَ معنى الجمع، وأَما قولُه[٢]:

فقلْـــــتُ ادْعِــــي إِلـــخ

فالبيتُ أَنشدَه صاحبُ الكتاب[٣] وعَزاه إِلى ربيعةَ بن جُشَم، وقيل: هو للأَعشى[٤]، وقيل: للحطيئة[٥]، والشاهدُ فيه أَنه كالمسأَلة المتقدِّمةِ، لـمَّا امتنعَ عطفُ الثاني على[٦] الأَول لِمَا ذكرناه نصبَه بإِضمار أَنْ، والمعنى لِيكنْ منَّا أَن تَدْعِي وأَدعُوَ، ويُروَى وأَدْعُ على الأَمر بحذف اللام[٧]، وأَندَى: أَبعدُ صوتاً، والنَّدى: بُعدُ الصوت.

قال صاحب الكتاب: (وذكَر سيبويه في قول كعب الغَنويِّ[٨]: [٧/ ٣٦]

ومـا أَنـا لـلشَّيءِ الـذي لـيس نـافِعي ... ويَغضَـبُ منـه صـاحبي بقَـؤُولِ

النصبَ والرفعَ، وقال الله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾، أَي ونحن نُقِرُّ).

قال الشارح: رَوى سيبويه هذا البيتَ منصوباً ومرفوعاً[٩]، فالنصبُ بإِضمار أَنْ عطفاً

---

(١) انظر المقتضب: ٢/ ٢٦.

(٢) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٥، ونسبه صاحب الأغاني: ٢/ ١٨٣، إلى دثار بن شيبان.

(٣) أي الزمخشري، انظر ما سلف: ٧/ ٦٢.

(٤) نسبه إليه السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٤٣، والأعلم في النكت: ٧١٨، وليس في ديوانه.

(٥) نسبه إليه السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٨٢، وليس في ديوانه.

(٦) في ط، ر: «إلى».

(٧) هي رواية مجالس ثعلب: ٤٥٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٨٣، والنكت: ٦٩٥، والإنصاف: ٥٣١.

(٨) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٤٤، ١٠/ ٤٧، وكتاب الشعر: ٤٢٦، والنكت: ٧١٩، والأمالي لابن الحاجب: ٣٠٤.

(٩) انظر الكتاب: ٣/ ٤٦.

على قوله: «للشيء الذي ليس نافعي[١]»، وتقديرُه وما أَنا بقؤولٍ للشيءِ غيرِ النافعي ولا لغضبِ صاحبي بقؤول، والمرادُ بقؤول لِمَا يكونُ سبباً لغضبِه، لأَنه لا يقولُ الغضبَ[٢].

وأَما الرفعُ فبالعطف على موضع «ليس» لأَنها من صِلة الذي[٣]، و«الذي» تُوصَلُ بالجمل الابتدائية، ولا يكونُ لها موضعٌ من الإِعراب، فإِذا عطفتَ عليها فعلاً مضارعاً كان في حكم المبتدأ به، فلا يكونُ إِلا مرفوعاً، والرفعُ هنا أَوجَهُ الوجهين لأَنه ظاهرُ الإِعراب صحيحُ المعنى.

والنصبُ على ظاهره غيرُ صحيح لأَنك تعطفُه على الشيءِ، وليس بمصدرٍ فيَسهلَ عطفُه عليه، وإِذا عطفتَه عليه كان في حكم المخفوض باللَّام لأَنه معطوفٌ على ما خُفِضَ باللام، فيصيرُ التقديرُ وما أَنا لغضب صاحبي بقؤولٍ، والغضبُ ليس مَقُولاً، فيفتقرَ إِلى التأويل الذي قدَّرناه.

وقد ردَّ أَبو العباس المبرِّد على سيبويه تقديمَه النصبَ على الرفع هنا[٤]، وسيبويه لم يقدِّمْ النصبَ لأَنه أَحسنُ من الرفع، وإِنما قدَّمه لِمَا بُني عليه البابُ من النصب بإِضمار أَنْ[٥].

وقولُه تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾[٦] لم يأتِ «ونُقِرُّ» إِلا مرفوعاً على الابتداء والاستئنافِ، كأَنه قال: ونحن نُقِرُّ في الأَرحام[٧]، ولو نَصبَ

---

(١) هو جائز، لكنه بعيد عند المبرد في المقتضب: ٢/ ١٩.

(٢) كذا أَوَّله المبرد في المقتضب: ٢/ ١٩.

(٣) هو توجيه السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٤٧، ولفظه، والرفع عنده أجود.

(٤) انظر المقتضب: ٢/ ١٩.

(٥) من قوله: «والنصب على ظاهره..» إلى قوله: «أن» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٤٧، والأعلم في النكت: ٧١٩-٧٢٠ بخلاف يسير، وانظر تحصيل عين الذهب: ١/ ٤٢٧.

(٦) الحج: ٢٢/ ٥.

(٧) هو تقدير سيبويه والمبرد والفارسي، انظر الكتاب: ٣/ ٥٣، والمقتضب: ٢/ ٣٥، والمسائل المنثورة: ١٦١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٥٨.

وروى أبو حاتم عن أبي زيد عن المفضل عن عاصم نصب «نقرّ» بالعطف على «نبيّن»، ولم يجزه الزجاج، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٤١٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٨٧،=

لاختلَّ المعنى إِذ كان بَعدَ إِذ ذلك لِنبيِّنَ لكم القُدرةَ على البعث، لأَنه إِذا كان قادراً على ابتداع هذه الأَشياءِ بعدَ أَنْ لم تكن كان أَقدرَ على إِعادتها إِلى ما كانت عليه من الحياة لأَن الإِعادةَ أَسهلُ من الابتداع.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويجوزُ في ما تأْتينا فتحدِّثنا الرفعُ على الاشتراك، كأَنك قلت: ما تأتين فما تحدِّثُنا، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾، وعلى الابتداء، كأنك قلت: ما تأْتينا فأَنت تجهلُ أَمرَنا، ومثله قولُ العنبريّ:

غَيرَ أَنَّا لم تأْتِنا بِيَقينِ ... فنُرجِّي ونُكْثِرُ التأْمِيلا

أَي فنحن نُرجِّي، وقال:

أَلَمْ تَسأَلِ الرَّبْعَ القِوَاءَ فيَنطِقُ ... وهل يُخبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

قال سيبويه: «لم يجعلْ الأَولَ سببَ الآخرِ، ولكنَّه جعلَه يَنطقُ على كلِّ حالٍ، كأَنه قال: فهو ممَّا يَنطقُ كما تقولُ: ائْتِني فأُحدِّثَك»، أَي فأَنا ممَّن يُحدِّثُك على كلِّ حالٍ، وتقولُ: وَدَّ لو تأتيه فتُحدِّثه، والرفعُ جيِّدٌ كقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾، وفي بعض المصاحف «فيُدْهِنوا»، وقال ابنُ أَحمرَ:

يُعالِجُ عاقِراً أَعْيَتْ عليهِ ... لِيُلْقِحَها فيَنْتِجُها حُوَارَا

كأَنه قال: يُعالجُ فيَنتجُها، وإِن شئتَ على الابتداء).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ في نحو ما تأتينا فتُحدِّثنا أَنه يجوزُ في الثاني النصبُ والرفعُ، فالنصبُ من وجهَين، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما[1].

والرفعُ أَيضاً من وجهَين:

أَحدُهما: أَن تريدَ بالثاني ما أَردتَ بالأَول، وتُشرِكَ بينهما، فتعطفَ تُحدِّثني على

=وشواذ ابن خالويه: ٩٤، والمحرر الوجيز: ٤/ ١٠٨، والقرطبي: ١٤/ ٣٢١، ومعجم القراءات: ٦/ ٨٠.

(١) انظر ما سلف: ٧/ ٥٠.

تأتيني[1]، ويكونَ النفيُ قد شملَهما، كأَنه قال: ما تأتينا وما تُحدِّثُنا، [٧/ ٣٧] فهو عطفُ فعلٍ على فعل، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾، ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[2]، أَي فلا يَعتذِرون.

والوجهُ الثاني: أَن يكونَ الإتيانُ منفيَّاً والحديثُ مُوجَباً، ويكونَ فيه عطفُ جملةٍ على جملة، كأَنه قال: ما تأتيني فأَنت تُحدِّثُني على كلِّ حال، وليس أَحدُهما متعلِّقاً بالآخَر، ولا هو شرطٌ فيه، ومثلُه قولُ الشاعر[3]:

غَـــــيرَ أَنَّـــــا لم إلـــــخ

البيتُ لبعض الحارثيِّين، والشاهدُ فيه قطعُ ما بعد الفاء ورفعُه، ولو أَمكَنه النصبُ على الجواب لكان أَحسنَ[4]، فهذا لا يكونُ إلا على الوجه الثاني، كأَنه قال: فنحن نُرجِّي[5] ونُكْثِرُ التأْميلا، فهو خبرُ مبتدأ، ولم يَجزْ الوجهُ الأَولُ لأَن الأَولَ مجزومٌ، ومنه قولُ الآخَر، وهو جميلُ بنُ مَعْمر[6]:

أَلم تَســـــأَلْ الرَّبْـــــعَ إلـــــخ

فالشاهدُ فيه قطعُ يَنطقُ ممَّا بعده ورفعُه على الاستئناف، أَي [٧/ ٣٨] فهو يَنطقُ على كلِّ حال[7]، ولا يجوزُ الوجه الأَولُ لأَن الفعلَ الأَولَ مجزومٌ، ولو أَمكَنه النصبُ لكان أَحسنَ، لكنَّ القوافي مرفوعةٌ، والقِواء: القَفر، وجعلَه ناطقاً للاعتبار، أَي يُجيبُ اعتباراً

---

(١) سلف المثال بصيغة الجمع.

(٢) المرسلات: ٧٧/ ٣٥-٣٦.

(٣) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٩، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٢٥، والنكت: ٧١٢، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٥٩.

(٤) قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٤٢٠.

(٥) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٢٥.

(٦) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٩، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٢٩، والنكت: ٧١٤.

(٧) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٢٩.

لا حِواراً لدروسه[1] [٢٢٧/ ب] وتغيُّرِه، ثم يُراجِعُ كالمنكِرِ على نفسه بأَن الرَّبْعَ لا يجيبُ حقيقةً، فقال: «وهل يُخبرَنْك اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ»، والبَيداءُ: القَفرُ، والسَّمْلَق: التي لا شيءَ فيها، قال سيبويه: «لم يَجعلِ الأَولَ سبباً للآخِرِ»، أي لو أَرادَ ذلك لَنصبَ، قال: «ولكنَّه جعلَه يَنطقُ على كلِّ حال[2]» على ما ذكرْنا.

ومثلُه ائتِني فأُحدِّثُك، ترفعُ[3]، قال الخليل: «لم تُرِدْ أَن تَجعلَ الإِتيانَ سبباً للحديث، ولكنَّك أَردتَ ائتِني، فإِنَّني ممَّن يُحدِّثُك أَلبَتَّةَ جئتَ أَوْ لم تجِئْ[4]».

وتقولُ: وَدَّ لو تأْتينا وتُحدِّثنا بالنصب والرفع، فالنصبُ على معنى التمنِّي، لأَن معناه ليتَكَ تأْتينا فتحدِّثَنا، فتنصبُ مع وَدِدتُ كما تنصبُ مع «ليتَ» لأَنها في معناها، والرفعُ جيِّدٌ أَيضاً بالعطف على لفظ تأْتينا لأَنه مرفوعٌ، ويكونُ التقديرُ وَدِدتُ لو تأْتينا، ووَدِدتُ لو تحدِّثُنا.

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[5]، الثاني مرفوعٌ بالعطف على لفظ الأَول لأَنه شريكُه في معناه، وحكَى سيبويه أَنها في بعض المصاحف «فيُدْهِنوا» بالنصب على معنى التمنِّي[6]، وأَنشدَ[7]:

يُعــــالِج عــــاقِراً إِلــــخ

البيتُ لابن أَحْمر، والشاهدُ فيه رفعُه فيَنتِجُها[8] إِما بالعطف على يُعالِجُ، كأَنه قال:

(١) في تحصيل عين الذهب: ١/ ٤٢٢ «بدروسه».
(٢) الكتاب: ٣/ ٣٧، وانظر شرحه للسيرافي: ١٠/ ٢٩.
(٣) في ط، ر: «برفع».
(٤) الكتاب: ٣/ ٣٦ بتصرف، وانظر شرحه للسيرافي: ١٠/ ٢٨-٢٩.
(٥) القلم: ٦٨/ ٩.
(٦) هي كذلك في مصحف ابن مسعود كما في الكامل للمبرد: ٣/ ٢٤٩، وانظر الكتاب: ٣/ ٣٦، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٣٣، والقرطبي: ٢١/ ١٤٨.
(٧) سلف البيت: ٧/ ٦٧، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٠، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٥٩، والنكت: ٧٢٥.
(٨) خطَّأَ السيرافي وجه الرفع، ولم يُجز في «ينتجها» إلا النصب، ولم يذكر سيبويه وجه النصب،=

يُعالجُ فَينتجُ، أَو على القطعِ عمَّا قبله والابتداءِ به، كذا الروايةُ، ولو نصبتَ لجاز بالعطف على المنصوب قبله، وهو أَجودُ، لأَنه إِذا رفعَ فقد أَوجبَ وجودَه ونِتاجَ العاقِر، والمعنى أَن هذا يُحاولُ مَضرَّتَه ولا يقدِرُ على ذلك، فهو بمنزلة مَن يُحاول نتاجَ ما لا يَلْقَحُ، والحُوار: ولدُ الناقةِ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقولُ: أُريد أَن تأْتيَني ثمَّ تُحدِّثَني، ويجوزُ الرفعُ، وخيَّرَ الخليلُ في قول عُروةَ العذريِّ:

وما هو إِلَّا أَنْ أَراها فُجَاءةً ... فأَبْهَتُ حتَّى ما أَكادُ أُجِيبُ

بين النصب والرفع في «فأَبْهت»، وممَّا جاءَ منقطِعاً قولُ أَبي اللحَّام التغلبيِّ:

علَى الحَكَمِ المَأْتيِّ يوماً إِذا قَضَى ... قضيَّتَه أَنْ لا يَجُورَ ويَقْصِدُ

أَي عليه غيرُ الجَوْرِ، وهو يَقصِدُ، كما تقولُ: عليه أَنْ لا يَجورَ وينبغي له كذا، قال سيبويه: «ويجوزُ الرفعُ في جميع هذه الحروفِ التي تُشْرِكُ على هذا المثالِ»). [٧/ ٣٩]

قال الشارح: اعلمْ أَن هذه الحروفَ من حروف العطفِ، أَعني الواوَ والفاءَ وثُمَّ إِذا عطفتْ أَدخلتْ الثاني في حكم الأَول، وأَشركَته في معناه.

فإِذا قلت: أُريدُ أَن تأْتيني ثمَّ تُحدِّثني جازَ النصبُ بالعطف على الأَول، ويكونُ الثاني داخلاً في الإِرادة كالأَول، كأَنك قلت: أُريدُ أَن تأْتيني، ثمَّ أُريدُ أَن تُحدِّثَني، ويجوزُ الرفعُ على القطع والاستئناف، كأَنك قلت: أُريدُ أَن تأتيني، ثمَّ أَنتَ تحدِّثُني، قال سيبويه: «وسأَلتُ الخليل عن قول الشاعر[1]:

وما هُوَ إِلَّا أَنْ أَراها إِلخ

=انظر الكتاب: ٣/ ٥٥- ٥٦، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ٥٩-٦٠، والنكت: ٧٢٥، وتحصيل عين الذهب: ٢/ ٤٣١، ووجه ابن الحاجب الرفع على قصد الهزء.

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣١، وزد شعر عروة بن حزام: ٢٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٥٦، ١٠/ ٥٩، والنكت: ٧٢٤.

فقال: أَنت في فأَبْهتُ بالخيار، إِن شئتَ حملتَها على أَنْ، وإِنْ شئتَ لم تحملْها عليها فرفعتَ[1]».

البيتُ لعُروةَ العُذريِّ، وقيل: هو لبعض الحارِثيين والشاهدُ فيه جوازُ الرفع والنصب، فالنصبُ بالعطف على أَن المرادَ المصدرُ، والتقديرُ فما هو إِلَّا الرؤيةُ، فأَبهتَ، على نحو قوله[2]:

فإِنَّ المُندِّى رِحْلةٌ فرُكوبُ

والرفعُ على القطع والاستئناف، والمعنى فإِذا أَنا مَبْهوتٌ[3]، وأَما قولُ الآخَر[4]:

علـى الحَكَمِ المَأْتيِّ يوماً إِذا قَضَى ... قَضيَّتَه أَنْ لا يَجُورَ ويَقْصِدُ[٧/ ٤٠]

البيتُ لعبد الرحمن بن أُمِّ الحكم، وقيل: هو لأَبي اللَّحَّام التغلبي، وقبلَه[5]:

عَمِرْتُ وأَكثَرْتُ التفكُّرَ خالِياً ... وساءلْتُ حتَّى كادَ عُمْرِيَ يَنْفَدُ

فأَضحَتْ أُمورُ الناسِ يَغْشَيْنَ عالِماً ... بما يَتَّقي مِنْها وما يَتعمَّدُ

جَديرٌ بأَنْ لا أَسْتكِينَ ولا أُرَى ... إِذا حَلَّ أَمرٌ ساحَتيْ أَتبَلَّدُ

والشاهدُ فيه رفعُ يَقْصدُ وقطعُه عمَّا قبلَه، فههنا لا يصحُّ النصبُ بالعطف على الأَول، لأَنه يَفسُدُ المعنى، لأَنه يصيرُ عليه غيرُ الجورِ وغيرُ القصدِ، وذلك فاسدٌ.

والوجهُ الرفعُ على الابتداء، والمرادُ عليه غيرُ الجور[6] وهو يَقصدُ، والقصدُ: العَدْلُ، فهو خبرٌ، ومعناه الأَمرُ على حدِّ قولِه تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٤.

(٢) سلف البيت: ٦/ ٧٥- ٧٦.

(٣) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٥٩.

(٤) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣١، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٥٧، ١٠/ ٦١.

(٥) الأبيات لأبي اللحام في الخزانة: ٣/ ٦١٤، وشرح أبيات المغني: ٦/ ١٠٨.

(٦) كذا في الكتاب: ٣/ ٥٦.

كَامِلَيْنِ ﴾[1]، أَي يَنبغي لهنَّ ذلك[2]، فَلْيَفعلْنَ ذلك، ومثلُه أُريدُ أَن تأتيني فتشتمُني، لا يجوزُ النصبُ ههنا لأَنك لم تُردْ الشتيمةَ، ولكنَّ المرادَ كلَّما أَردتُ إِتيانَك تشتمُني[3]، فهو منقطِعٌ مِن أَنْ، ونحوُه قولُ الراجز[4]:

يُرِيـــــدُ أَنْ يُعْرِبَـــــه فيُعْجِمُـــــهْ

فإنه رفعَ على الاستئناف وإرادةِ فهو يُعجِمُه لأَنه لو نصبَه لكان داخلاً في الإِرادة، وليس المعنى عليه، قال سيبويه: «ويجوزُ الرفعُ في جميع هذه الحروفِ التي تشتركُ على هذا المثال[5]»، والمرادُ أَن الرفعَ جائزٌ في كلِّ ما يجوزُ أَن يَشْرَكَه الأَولُ من نصبٍ أَو جزمٍ إِذا تقدَّمَ ناصبٌ أَو جازمٌ على القطع والاستئناف، ويكونُ واجباً فيما لا يجوزُ حملُه على الأَول نحوَ ما ذكرناه.

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٣٣، وانظر الإغفال: ٢/ ٥٧، والنكت: ٧٢٦، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٩٣، والقرطبي: ٤/ ١٠٧.

(٢) هو قول السيرافي وتنظيره، انظر شرح الكتاب له: ١٠/ ٦١.

(٣) كذا قال سيبويه: ٣/ ٥٢، ومثَّل.

(٤) هو رؤبة، والبيت في ملحقات ديوانه: ١٨٦، والكتاب: ٣/ ٥٢-٥٣، ونسب إلى الحطيئة في تحصيل عين الذهب: ١/ ٤٣٠، وصحح البغدادي هذه النسبة في شرح أبيات المغني: ٤/ ٥٩، والبيت في ديوانه: ٢٩١، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٣٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٥٥، والمسائل المنثورة: ١٦١.

(٥) الكتاب: ٣/ ٥٢.

المجزوم

(فصل) قال صاحب الكتاب: (تعملُ فيه حروفٌ وأَسماءٌ، نحوُ قولك: لم يَخرجْ ولـمّا يَحضرْ، ولْـيضربْ ولا تفعـلْ، وإِن تُكرمْني أُكرمْـك، ومـا تَصـنعْ أَصـنعْ، وأَيّـاً تضربْ أَضربْ، وبمَنْ تَمرزْ أَمرزْ به).

قال الشارح: اعلمْ أَن عوامل الجزم على ضربَين: حروفٌ وأَسماءٌ كما ذكَرَ، فالحروفُ خمسةٌ، وهي إِنْ ولمْ ولـمّا ولامُ الأَمر ولا في النهي، فهذه الأُصولُ في عمل الجزم.

وإِنما عملتْ لاختصاصها بالأَفعال دون الأَسماء، والحرفُ إِذا اختصَّ عملَ فيما يَختصُّ به(١).

وهذه الحروفُ قد أَثَّرتْ في الأَفعال تأثيرَين، وذلك أَنَّ «إِنْ» [٧/ ٤١] نقلتْ الفعلَ إِلى الاستقبال والشرطِ، و«لم» نقلتْه إِلى الماضي والنفي، و«لـمّا» كذلك، إِلَّا أَنَّ «لـمّا» لنفي فعلٍ معه «قد»، و«لم» لنفي فعلٍ ليس معه «قد»(٢)، فإِذا قال القائل: قامَ زيدٌ قلتَ في نفيه: لم يَقمْ، وإِذا قال: قد قامَ قلتَ في نفيه: لـمّا يقُمْ، ولامُ الأَمر نقلتْه إِلى الاستقبال، والأَمرُ والنهيُ كذلك.

فإِن قيل: ولمَ كان عملُ بعضِ الحروف المختصَّةِ بالأَفعال الجزمَ، وبعضُها النصبَ فالجوابُ عن ذلك أَنَّ ما نقلَه إِلى معنىً لا يكونُ في الاسم عملَ فيه إِعراباً لا يكونُ في الاسم، ولـمّا كان [٢٢٨/ أ] الشرطُ والأَمرُ والنهيُ لا يكونُ إِلا في الأَفعال عملتْ أَدواتُه فيها الجزمَ الذي لا يكونُ إِلا في الأَفعال.

وأَما لم ولـمّا فإِنهما ينقُلان الفعلَ الحاضرَ إِلى الماضي على حدٍّ لا يكونُ في الاسم لأَن الحدَّ الذي يكونُ في الاسم إِنما يكونُ بقرينةِ الوقتِ، كقولك: زيدٌ ضاربٌ أَمسِ، ولا

---

(١) انظر أسرار العربية: ٣٣٣.

(٢) انظر الأصول: ٢/ ١٥٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٨٣، والنكت: ٦٩٥، وما سيأتي: ٨/ ٢٠٠.

يجوزُ زيدٌ يضربُ أَمسِ، فتنقلُ الفعلَ المضارعَ إِلى المُضيِّ بقرينة كما فعلتَ في الاسم، ويجوزُ لم يضربْ أَمسِ، فلمَّا نقلتَه على حدٍّ لا يجوزُ في الاسم عملتْ فيه إِعراباً لا يكونُ في الاسم، فلذلك كانت جازِمةً.

فإِن قيل: فالحروفُ الناصبةُ نحوَ أَنْ ولن وإِذنْ وكَي قد أَحدثتْ في الفعل مالا يكونُ في الأَسماء فهلَّا كانت جازِمةً.

قيل: لَعَمري لقد كان القياسُ فيها ما ذكرتَ، غيرَ أَنه عَرَضَ فيها شبهٌ من «أَنَّ» الثقيلةِ، فعملتْ عملَها على ما سبقَ، فلذلك تقولُ: لم يخرجْ زيدٌ، فتُدخلُها على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي[1]، أَلا ترى أَنك تقولُ: لم يَقمْ زيدٌ أَمسِ، ولو كان المعنى كاللفظ لم يَجزْ هذا كما لم يَجزْ يقومُ زيدٌ أَمسِ.

وكذلك «لـمَّا» بمنزلة «لم» في الجزم، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾[2]، فجزمتْ كما تجزمُ «لم»، إِلا أَن الفرقَ بينهما أَنَّ «لم» لا تكتفي بها في الجواب، لو قال قائل: قامَ زيدٌ لم يَجزْ أَن تقولَ في جوابه: لم حتى تقولَ: لم يَقمْ، وإِذا قال: قد قامَ جاز أَن تقولَ: لـمَّا، لأَنها بزيادةِ «ما» عليها والتركيبِ قد خرجتْ إِلى شَبهِ الأَسماء، فجاز أَن تكتفيَ بها في الجواب كما تكتفي بالأَسماء، ولذلك وقعَ بعدَها مثالُ الماضي في قولك: لَّما جئتَ جئتُ.

وأَما لامُ الأَمر فنحوُ قولك: لِيضربْ زيدٌ عمرواً إِذا كان للغائب، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾[3]، وأَما إِذا كان المأمورُ حاضراً لم يُحتجْ إِلى اللام من قِبلِ أَنَّ المواجَهةَ تُغْني عنها، وربَّما جاءتْ اللَّامُ مع فعل المخاطَبِ نحوَ قوله تعالى في قراءة أُبيّ: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتفْرحوا﴾[4]، وقد جاء في بعض كلام النبي ﷺ في غَزاة «لِتأخذُوا

---

(١) انظر ما سيأتي: ٨/ ٢٠٠.

(٢) آل عمران: ٣/ ١٤٢.

(٣) الحج: ٢٢/ ٢٩.

(٤) يونس: ١٠/ ٥٨، وهي قراءة عثمان بن عفان والحسن وابن سيرين وآخرين، انظر=

مَصَافَّكم[١]»، وتقولُ في النهي: لا تَضربْ، فهذه الحروفُ هي الجازمةُ لِما بعدَها بلا خلاف.

وأَما «إِنْ» الشرطيَّةُ فتجزمُ ما بعدها، وهي أُمُّ حروف الشرط[٢]، ولها من التصرُّف ما ليس لغيرها، أَلَا تراها تُستعملُ ظاهرةً ومضمرةً مقدَّرةً، ويُحذفُ بعدها الشرطُ، ويقومُ غيرُه مَقامَه، وتَليها الأَسماءُ على الإِضمار؟ فأَما عملُها ظاهرةً فنحوُ قولك: إِن تُكرمْني أُكرمْك، قال الله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾[٣]، وأَما عملُها مقدَّرةً فبعدَ خمسة أَشياءَ، الأَمرُ والنهيُ والاستفهامُ والعَرضُ والتمنِّي، وهو كالجواب بالفاء إِلَّا الجَحْدَ، فإِنه لا يجابُ بالجزم، وسيوضَّحُ ذلك إِن شاء الله تعالى.

واعلمْ أَنك إِذا قلت في الشرط: إِن تُكرمْني أُكرمْك مثلاً فالفعلُ الأَولُ مجزومٌ بإِنْ بلا خلاف فيما أَعلمُ، وهو الشرطُ، ومعنى الشرط العلامةُ والأَمارةُ، فكان وجودُ الشرط علامةً لوجود جوابِه، ومنه أَشراطُ الساعة، أَي علاماتُها، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[٤].

وأَما الجزاءُ فمختلَفٌ[٥] فيه، فذهب أَبو العباس المبرِّدُ إِلى أَن الجازَم للشرط إِنْ، و«إِنْ» وفعلُ الشرط جميعاً عَمِلا في الجزاء، فهو عنده كالمبتدأ والخبر، فالعاملُ في المبتدأ الرافعُ له الابتداءُ، والابتداءُ والمبتدأُ جميعاً عَمِلا في الخبر[٦]، وكذلك «إِنْ» هي العاملةُ

=المقتضب: ٢/ ١٣١، والمحتسب: ١/ ٣١٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦٧.

(١) الحديث بهذا اللفظ في معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٧٠، وانظر مصادر أخرى في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦٧.

(٢) هو قول الخليل، انظر الكتاب: ٣/ ٦٣، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ٧٦.

(٣) محمد: ٤٧/ ٧.

(٤) محمد: ٤٧/ ١٨.

(٥) في ط، ر: «فيختلف».

(٦) وهو قول الخليل، انظر الكتاب: ٣/ ٦٢-٦٣، والمقتضب: ٢/ ٤٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٨٨، ١٠/ ٦٧.

فيما بعدَها من فعل الشرط، وفعلُ الشرط وحرفُ الشرط جميعاً عَمِلا في الجزاء، لأَن الجزاءَ يفتقرُ إِلى [٧/ ٤٢] تقدُّمهما افتقاراً واحداً، وهما المقتضِيان لوجود الجوابِ، فليس نسبةُ العملِ إِلى أَحدهما بأَولَى من نسبته إِلى الآخر.

وهذا القولُ وإِنْ كان عليه جماعةٌ من حُذَّاق أَصحابنا فإِنه لا ينفكُّ من ضعْفٍ، وذلك لأَن «إِنْ» عاملةٌ في الشرط لا مَحالَةَ، وقد ظهرَ أَثرُ عملها فيه، وأَما الشرطُ فليس بعاملٍ هنا لأَنه فعلٌ، والجزاءُ فعلٌ، وليس عملُ أَحدهما في الآخر بأَولَى من العكس، وإِذا ثبتَ أَنه لا أَثرَ له في العمل فإِضافةُ مالا أَثرَ له إِلى ما له أَثرٌ لا أَثرَ له[١]، ويمكنُ أَن يقالَ: إِن الشيءَ قد يؤثِّرُ بانفراده أَثراً، فإِذا انضافَ إِلى غيره ورُكِّبَ معه حصلَ له بالتركيب حكمٌ لم يكنْ له قبلُ.

والذي عليه الأَكثرُ أَنَّ «إِنْ» هي العاملةُ في الشرط وجوابِه لأَنه قد ثبتَ عملُها في الشرطِ[٢]، فكانت هي العاملةَ في الجزاء، إِلا أَن عملَها في الشرط بلا واسطةٍ، وفي الجزاء بواسطةِ الشرط، فكان فعلُ الشرط شرطاً في العمل لا جُزءاً من العامل، وكذلك تقولُ في المبتدأ والخبر: إِن الابتداءَ عاملٌ في المبتدأ بلا واسطةٍ، وفي الخبر بواسطة المبتدأ.

وقد شبَّه بعضُ النحويين ذلك بالماء والنارِ[٣]، فقال: إِذا وضعتَ الماءَ في قِدْرٍ

---

(١) كذا في الإنصاف: ٦٠٨.

(٢) هو قول السيرافي وابن جني، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٨٩، ١٠/ ٧٨، والخصائص: ٢/ ٣٨٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٥٤.

وذهب ابن مالك إلى أن جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط، وذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم على الجوار، انظر الإيضاح في علل النحو: ١٤٠، وأسرار العربية: ٣٣٦- ٣٤٠، والإنصاف: ٦٠٢-٦١٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٥١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٤١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٧٩-٨٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٥٤، وحكى السيوطي عن ابن النحاس عن ابن جني أن فعل الشرط وجواب الشرط يتجازمان، انظر الأشباه والنظائر: ١/ ٥٣٤.

(٣) حكى السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٨٩ هذا التشبيه عن بعض أصحابه، وانظره في الإنصاف: ٦٠٨.

وسخَّنَتَه بالنار فالنارُ هي المؤثِّرةُ في القدر والماءِ والإِسْخانِ، إلا أَن تأثيرَها في القدر بلا واسطة وفي الماء بواسطة القدر.

ويُحكَى عن أَبي عثمان أنه كان يقولُ: إِن فعلَ الشرط وجوابَه ليسا مجزومَين مُعرَبين، وإنما هما مبنيَّان لأَنهما لـمَّا وقَعا بعدَ حرف الشرط فقد وقعا مَوقِعاً لا يصلحُ فيه الأَسماءُ، فبَعِدا من شَبهها، فعادا إلى البناء الذي كان يجبُ للأَفعال.

وهذا القولُ ظاهرُ الفساد، وبأَدنى تأَمُّل يَضِحُ، وذلك لأَنه لو وَجب له البناءُ بدخول إِنْ عليه لوجب له البناءُ بدخول النواصب وبقيةِ الجوازمِ لأَن الأَسماءَ لا تقعُ فيها فاعرفْه[1].

وأَما الأَسماءُ فأَحدَ عشَرَ اسماً فيها معنى [٢٢٨/ ب] إِنْ، ولذلك بُنيتْ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على بنائها في المبنيات من فصل الاسم، وهي على ضربَين، أَسماءٌ وظروفٌ، فالأَسماءُ مَنْ وما ومهما وأَيٌّ، والظروفُ أَنَّى وأَينَ ومتَى وحَيثما وإِذْما وإِذا ما، فجميعُها يجَزمُ ما بعده[2] من الأَفعال المستقبَلة كما تجزمُ إِنْ.

وإِنما عملتْ من أَجل تضمُّنها معنى «إِنْ»، أَلا ترى أَنها إِذا خرجتْ عن معنى «إِنْ» إلى الاستفهام أَو معنى «الذي» لم تجزمْ، نحوُ قولك في الاستفهام: مَنْ يقومُ؟ وأَعجبَني مَنْ تُكرمُه إِذا أَردتَ معنى الذي تُكرمُه.

فأَما مَنْ فهو لِـمَنْ يعقلُ من الثَّقلَين والملائكةِ، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا﴾[3].

وأَما «ما» فلِـمَا لا يعقلُ، قال الله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[4]، فالفعلُ الذي بعد «ما» وهو «يفتح» فعلُ الشرط، و«ما» اسمٌ ناب مَنابَ

---

(١) شكَّك السيرافي في نسبة هذا القول إلى المازني، انظر شرح الكتاب له: ١/ ٨٩، والإنصاف: ٦٠٨-٦٠٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٥٠، والأشباه والنظائر: ٣/ ٢٣.

(٢) في ط، ر: «بعدها».

(٣) الشورى: ٤٢/ ٢٣.

(٤) فاطر: ٣٥/ ٢.

حرف الشرط، وقوله: ﴿فَلا مُمْسِكَ لَهَا﴾ الجوابُ[١]، وإذا كان الجوابُ بالفاء فما بعدَه جملةٌ مستقلةٌ، والفاءُ ربطتْها بالأَول.

وأَما «مهما» فمِن أَدوات الشرط، تُستعملُ فيه استعمالَ «ما»، تقولُ: مهما تفعلْ أَفعلْ مثلَه، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[٢].

وقد اختلفوا فيها، فذهب قومٌ إِلى أَنها اسمٌ بكمالها يُجازَى به، قالوا: لأَن التركيبَ على خلاف الأَصل، فلا يُقدَمُ عليه إِلا بدليل، فلو وُزنَتْ لكانت فَعْلَى، وقد أَفادتْ معنى الشرط فيما بعدها، والغالبُ في إِفادة المعاني إِنما هي الحروفُ، فكانت متضمِّنةً لمعنى الحرف، وعَودُ الضمير إِليها يدلُّ على اسمِّيتها.

وقال الخليلُ: هي مركَّبةٌ، كان الأَصلُ «ما» الشرطيةَ التي في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[٣]، زِيدتْ عليها «ما» أُخرى توكيداً، و«ما» تُزادُ كثيراً مع أَدوات الشرط.

أَلا ترى أَنها قد زِيدتْ مع «إِنْ» وأُدغمتْ النونُ في الميم لسكونها لأَن النونَ الساكنةَ تُدغَمُ في الميم، فقالوا: إِمَّا تأْتِني آتِك، قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٤] وزادوها أَيضاً مع متى وأَين، فقالوا: متى ما تأْتِني آتِك، وأَينما تكنْ أَكنْ، فصار اللفظُ بها ماما، وكرهوا تَوالي لفظَين حروفُهما واحدةٌ، فأَبدَلوا من أَلف «ما» الأُولى هاءً لقُرب الهاء من الأَلف في المخرج، وكانت أَلفُ [٧/ ٤٣] «ما» الأُولى أَجدرَ بالتغيير من الثانية لأَنها اسمٌ، والأَسماءُ أَقْبَلُ للتغيير والتصرُّفِ من الحروف لقُربها من الأَفعال.

وقال قومٌ: هي مركَّبةٌ مِن مَهْ بمعنى اكْفف و«ما»، فاللفظُ على هذا لم يدخلْه تغييرٌ،

---

(١) من «فالفعل الذي...» إلى «الجواب» سقط من ط، ر.

(٢) الأعراف: ٧/ ١٣٢.

(٣) البقرة: ٢/ ١٩٧.

(٤) مريم: ١٩/ ٢٦.

لكنَّه مركَّبٌ من كلمتين بَقيتا على لفظهما[١].

وحكَى الكوفيون في أَدوات الشرط مَهْمَنْ[٢]، وهذا يُقوِّي القولَ الثالثَ لأَن هذه مَهْ ضُمَّتْ إِلى مَنْ، كما أَن تلك مَهْ ضُمَّتْ إِلى «ما»، فاعرفه.

والوجهُ قولُ الخليل لأَنه به يَلزمُ أَن يكونَ كلُّ موضع جاء فيه «مهما» أُريدَ فيه معنى الكَفِّ، وما أَظنُّ القائلَ[٣]:

وأَنَّــــكِ مهـــــما تـــــأْمُري القلــــبَ يَفْعـــــلِ

أَراد وأَنَّكِ اكْفُفي ما تأْمري القلبَ يفعلْ[٤]، ولذلك تُكتبُ بالأَلف، ولو كانت كلمةً واحدةً لكُتبتْ بالياء، لأَن الأَلف إِذا وقعتْ رابعةً كُتبتْ ياءً، والدليلُ على أَنَّ «مهما» فيها معنى «ما» أَنه يجوزُ أَن يعودَ إِليها[٥] الضميرُ، والضميرُ لا يعودُ إِلا إِلى الاسم[٦] كقولك: مهما تعملْ مِن صالحٍ تُجازَ عليه، فالهاءُ في عليه تعودُ إِلى مهما، وقال الشاعر[٧]:

إِذا سُــــدْتَه سُــــدْتَ مِطْواعــــةً ... ومَهْــــما وَكَلْــــتَ إِليــــهِ كَفَــــاهْ

---

(١) انظر الأقوال السالفة: ٤/ ١٣.

(٢) ولم يحمل الجزم بها عن فصيح كما قال قطرب، انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٩٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٥٣، والارتشاف: ١٨٦٤، والجنى الداني: ٦١٣.

(٣) صدر البيت:

أَغــــرَّك منِّــــي أَنَّ حبَّــــكِ قــــاتلي

وقائله امرؤ القيس، وهو في ديوانه: ١٣، والكتاب: ٤/ ٢١٥، وورد بلا نسبة في الخصائص: ٣/ ١٣٠.

(٤) من قوله: «والوجه قول الخليل» إلى قوله: «يفعل» قاله الفارسي في البغداديات: ٣١٣-٣١٤.

(٥) في ط، ر: «إليه».

(٦) بهذا استدل السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٧٢، واللفظ لفظه.

(٧) هو المتنخل الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ١٢٧٧، والشعر والشعراء: ٦٦٠، والأغاني: ٢٤/ ٩٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٧٢، والخزانة: ٣/ ٦٣٥، ونسبه أبو تمام في «مختار أشعار العرب» إلى ذي الإصبع العدواني، انظر الخزانة: ٢/ ١٣٦، ٣/ ٦٣٥.

فالهاءُ في «كفاه» تعود إلى «مهما» كما تعود إلى «ما»[١]، ومِمَّا يؤَيدُ قولَ الخليل أنه قد استُفْهِمَ بمهما كما يُستفهمُ بها، نحوُ قول الشاعر ـ أَنشدَه أَبو زيد في نوادره[٢]:[٧/ ٤٤]

مَهْما ليَ اللَّيلةَ مَهْما لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْليَّ وسِرْباليَهْ

يريدُ مالي:

وأما أَيّ فإنها اسمٌ مبهَمٌ منكورٌ، وهي بعضُ ما تضافُ إليه، إن أَضفتَها إلى الزمان فهي زمانٌ، وإن أَضفتَها إلى المكان فهي مكانٌ، إلى أَيِّ شيء أَضفتَها كانت منه.

ويُجازَى بها كأَخواتها مضافةً ومفرَدةً، تقول: أَيُّهم يأتِني آتِه، وأَيُّهم يُحسنْ إليَّ أُحسنْ إليه، ترفعُ أَيّاً بالابتداء، وما بعدَها من الشرط والجزاء الخبرُ، لأَن أَيّاً هنا الفاعلُ في المعنى، لأَن المبتدأَ إذا تَقدَّمَ امتنعَ أَن يكونَ فاعلاً صناعيّاً، وارتفعَ بالابتداء، وأُسندَ فعلُ الشرط إلى ضميره، وتقولُ: أَيُّهم تضربْ أَضربْ، تنصبُ أَيّاً بتَضرب، لأَنه واقعٌ عليه في المعنى، والمفعولُ [٧/ ٤٥] يجوزُ تقديمُه على الفعل بخلاف الفاعلِ، والفعلُ في باب الجزاء ليس بصِلةٍ لِما قبله كما أَنَّ ما بعدَ الاستفهام ليس بصِلةٍ لما قبله، فجاز أَن يتقدَّمَ معمولُه، والفعلُ إذا كان مجزوماً يعملُ عملَه غيرَ مجزوم، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٣] فأَيّاً منصوبٌ بتَدْعوا، وكذلك حُكمُ مَنْ و«ما» في العمل.

وأما الظروفُ فمنها أَنّى، وأَصلُها الاستفهامُ، تأتي تارةً بمعنى مِنْ أَينَ، وتارةً بمعنى كيف[٤] [٢٢٩/ أ] قال الله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[٥]، أَي مِنْ أَين لَكِ هذا، وقال

---

(١) كذا قال السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٧٢.

(٢) هو عمرو بن مِلْقَط كما في نوادر أبي زيد: ٢٦٧، وأمالي ابن الحاجب: ٦٥٧-٦٥٨، والخزانة: ٣/ ٦٣١.

ومن قوله: «ومما يؤيد...» إلى البيت قاله الفارسي في البغداديات: ٣١٤.

(٣) الإسراء: ١٧/ ١١٠.

(٤) انظر ما سلف: ٤/ ١٧٧.

(٥) آل عمران: ٣/ ٣٧.

تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾[١]، وقال: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾[٢]، وقال: ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[٣]، ويُجازَى بها، فيقالُ: أَنَّى تكنْ أَكنْ، قال الشاعر[٤]:

فأَصبحْتَ أَنَّى تأْتِها تَلْتَبِسْ بها ... كِلَا مَرْكَبَيْها تحتَ رِجْلَيْكَ شاجِرُ

جزمتَ تأتي بأَنَّى، وهو شرطٌ، وتَلْتبس لأَنه جزاءٌ، والمعنى أَنه يخاطِبُ رجلاً قد وقعَ في مُعْضلةٍ وقضيَّة صعبةٍ، فقال: كيف أَتيتَ هذه المُعضلةَ من قُدَّامٍ أَو من خلفٍ [تَلْتبسْ بها، ولا تخْلَصَ[٥]]، وشاجِر: داخلٌ تحتَ الرِّجلِ، ويُروى رَحْلك بالحاء[٦]، ورِجْلك بالجيم، وكلُّ شيءٍ دخلَ بين شيئين ففَرَجَهما فقد شَجَرَهما، ومَرْكَبيْها يعني المُعضلة[٧].

وأَما «أَينَ» فاسمٌ من أَسماء الأَمكنة مبهَمٌ يقعُ على الجهات الستِّ وكلِّ مكانٍ يُستفهمُ بها عنه، فيقالُ: أَين بيتُك؟ أَين زيدٌ؟ وتُنقلُ إِلى الجزاء، فيقال: أَين تكنْ أَكنْ، والمرادُ إِن تكنْ في مكان كذا أَكنْ فيه، والأَكثرُ في استعمالها أَن تكونَ مضمومةً إِليها «ما» نحوَ قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[٨]، وليس ذلك فيها بلازم، بل أَنت مخيَّرٌ فيها، قال الشاعر[٩]:

أَينَ تَصْرِفْ بها العُداةَ تَجِدْنا ... نَصْرِفُ العِيْسَ نَحْوَها للتَّلاقي

---

(١) مريم: ١٩/ ٢٠.
(٢) آل عمران: ٣/ ٤٧.
(٣) المائدة: ٥/ ٧٥، وفي غير ما سورة.
(٤) سلف البيت: ٤/ ١٧٧.
(٥) سقط من د، ط، ر، وأثبته عن شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٧١.
(٦) أشار السيرافي والأعلم والبغدادي إلى هذه الرواية، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٧٠، والنكت: ٧٢٨، والخزانة: ٣/ ١٩٢، وانظرها في ديوان لبيد: ٢٢١.
(٧) من قوله: «جزمت تأتي...» إلى قوله: «المعضلة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٧٠-٧١، والأعلم في النكت: ٧٢٨.
(٨) النساء: ٤/ ٧٨.
(٩) سلف البيت: ٤/ ١٦٧- ١٦٨.

وأَما متَى فاسمٌ من أَسماء الزمان، يُستفهمُ به عن جميعها، نحوُ قولك: متَى تقومُ؟ متى تخرجُ، قال الله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[1]، فهي في الزمان بمنزلة أَينَ في المكان، وتُنقلُ إِلى الجزاء كأَينَ، قال الشاعر[2]:

متى تَأْتِه تَعْشُو إِلى ضَوْءِ نارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندَها خيْرُ مُوْقِدِ

[٧/ ٤٦] وقال طرفة[3]:

متَى تَأْتِنا أَصْبَحْكَ كأَساً رَوِيَّةً وإِنْ كُنتَ عنها غانِياً فاغْنَ وازْدَدِ

ولكَ استعمالُها في الجزاء مضموماً إِليها «ما» وغيرَ مضموم إِليها، إِن شئتَ قلتَ: متى تذهبْ أَذهبْ، ومتى ما تذهبْ أَذهبْ.

وأَما حيثُ وإِذْ وإِذا فظروفٌ أَيضاً، فحيثُ ظرفٌ من ظروف الأَمكنة مبهَمٌ يقعُ على الجهات الستِّ، وإِذْ وإِذا ظرفا زمانٍ، فإِذْ لِمَا مضى، وإِذا لِمَا يُستقبلُ، وكلُّ الظروف التي يُجازَى بها يجوزُ أَن يُجازَى بها من غير أَن يُضمَّ إِليها «ما» ما خلا حيثما وأُختَيها، وذلك لأَنها مبهَمةٌ تفتقرُ إِلى جملة بعدها توضِّحُها وتُبيِّنُها[4]، فتنزَّلت الجملةُ منها منزلةَ الصِّلة من الموصول، فكانت في موضع جرٍّ بإِضافتها إِليها متنزِّلةً منها منزلةَ الجزءِ من الكلمة، فلمَّا أَرادوا المجازاةَ بها لزمَهم إِبهامُها وإِسقاطُ ما يوضِّحُها، فأَلزَموها «ما»، كما أَلزَموا إِنَّما وكأَنَّما[5] ورُبَّما.

وجعلوا لزومَ «ما» دلالةً على إِبطال مَذهبها الأَولِ، فجعلوا حيثما بمنزلة أَين في الجزاء، ولم تَزُلْ عن معناها الأَولِ، فتقولُ: حيثما تكنْ أَكنْ، كما تقول: أَين تكنْ أَكنْ،

---

(١) يونس: ١٠/ ٤٨، وفي غير ما سورة.

(٢) سلف البيت: ٤/ ٢٤٣.

(٣) البيت في ديوانه: ٢٩، والكتاب: ٤/ ٢١٥، والمقتضب: ٢/ ٤٩، والأصول: ٢/ ٣٩٢، والنكت: ١١٢٥.

(٤) انظر تعليل دخول ما على حيث في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٧٠.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٥٧، والمقتضب: ٢/ ٤٧، والأصول: ٢/ ١٥٩.

وحيثما تُقِمْ يُحِبْكَ أَهلُها، قال الله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾[١]، فكنتُم في موضعِ مجزومٍ، ولذلك أَجابه بالفاء، وجعلوا إِذْ ما وإِذا ما بمنزلة متى[٢]، فقالوا: إِذْ ما تأتِني آتِك، وإِذا ما تُحسنْ إِليَّ أَشكرْك، قال العباسُ بن مِرْداس[٣]:

إِذْ ما أَتيْتَ على الرسولِ فقُلْ له حَقّاً عليكَ إِذا اطْمأَنَّ المَجْلِسُ

وقال عبد الله السلوليُّ[٤]: [٧/ ٤٧]

إِذْ ما تَرَيْني اليومَ أُزجِي مَطِيَّتي أُصَعِّدُ سَيْراً في البلادِ وأُفْرِعُ

فأَتيتَ في موضع جزم بإِذْ ما، إِلَّا أَنه مبنيٌّ إِذ كان ماضياً، فلا يظهرُ فيه الإِعرابُ، وتقولُ في إِذ ما: إِذا ما تأْتِني أُحسنْ إِليك، قال ذو الرمة[٥]:

تُصْغي إِذا شَدَّها للرَّحْلِ جانِحةً حتَّى إِذا ما اسْتَوى في غَرْزِها تَثِبُ

وربَّما جُوزيَ بإِذا من غير ما، وهو قليلٌ لا يكونُ إِلا في الشعر، قال قيسُ بن الخطيم[٦]:

إِذا قَصَّرتْ أَسيافُنا كان وَصْلُها خُطَانا إِلى أَعدائنا فنُضارِبُ

وقال الفرزدق[٧]:

---

(١) البقرة: ٢/ ١٤٤.

(٢) انظر ما سلف: ٤/ ١٥٥- ١٥٦.

(٣) سلف البيت: ٤/ ١٥٥- ١٥٦.

(٤) البيت في ديوانه: ٧٥، والكتاب: ٣/ ٥٧، والأزهية: ٩٨، والنكت: ٧٢٨، وهو بلا نسبة في الأصول: ٢/ ١٥٩- ١٦٠، والبغداديات: ٢٩٣-٢٩٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٦٨، ووقع في البيت خرم.
أُفرع: أَصعد وأَرتفع.

(٥) سلف البيت: ٤/ ١٥٥.

(٦) سلف البيت: ٤/ ١٥٥.

(٧) البيت في ديوانه: ٢١٦ [صاوي]، والكتاب: ٣/ ٦١-٦٢، والنكت: ٧٣٠، وضرائر الشعر: ٢٩٨، والخزانة: ٣/ ١٦٢، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٥٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٨٢.

تَرْفَعُ لِيْ خِنْدِفٌ واللهُ يَرفعُ لِيْ نـاراً إِذا خَمَدتْ نِيرانُهم تَقِدِ

فإِن قيل: إِذْ ظرفُ زمان ماضٍ، والشرطُ لا يكونُ إِلَّا بالمستقبَل، فكيف تصحُّ المجازاةُ بها فالجوابُ من وجهين.

أَحدُهما: أَن «إِذْ» هذه التي تُستعملُ في الجزاء مع «ما» ليستْ الظرفيةَ، وإِنما هي حرفٌ غيرُها، ضُمتْ إِليها «ما» فرُكِّبا للدلالة على هذا المعنى كإِنَّما.

والثاني: أَنها الظرفُ، إِلَّا أَنها بالعقد والتركيبِ غُيِّرتْ ونُقلتْ عن معناها بلزوم «ما» إِيَّاها إِلى المستقبَل، وخرجتْ بذلك إِلى حَيِّز الحروف، ولذلك قال سيبويه: «ولا يكونُ الجزاءُ في حيثُ ولا في إِذ حتى يُضمَّ إِلى كلِّ واحدٍ منهما «ما»، فتصيرُ إِذْ مع «ما» بمنزلة إِنَّما وكأَنَّما، وليستْ «ما» فيهما بلغْوٍ، ولكنَّ كلَّ واحد منهما مع «ما» بمنزلة حرفٍ واحد(١)».

فأَما «إِذا ما» فإِن سيبويه لم يذكرها في الحروف(٢)، والقياسُ أَن تكونَ حرفاً كإِذْ ما، ولذلك لا يعودُ إِليها ضميرٌ ممَّا بعدها كما يعودُ إِلى غيرها ممَّا يُجازَى به من نحو مَنْ وما ومهما، فاعرفْ ذلك إِن شاء اللهُ تعالى.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويُجزَمُ بإِنْ مضمَرةً إِذا وقعَ جواباً لأَمر أَو نَهيٍ أَو استفهام أَو تَمنٍّ أَو عَرضٍ، نحوُ قولك: أَكرِمْني أُكرمْك، ولا تفعلْ يكنْ خيراً لك، وإِلَّا تأتِني أُحدثْك، وأَين بيتُك أَزرْك، وأَلَا ماءَ أَشربْه، وليتَه عندنا يحدِّثْنا، وإِلَّا تنزلْ تُصِبْ خيراً، وجوازُ إِضمارِها لدلالة هذه الأَشياءِ عليها، قال [٧/ ٤٨] الخليل: «إِن هذه الأَوائلَ كلَّها فيها معنى إِنْ، فلذلك انجزمَ الجوابُ»).

قال الشارح: اعلمْ أَن الأَمرَ والنهيَ والاستفهامَ والتمنِّي والعرضَ يكونُ جوابُها مجزوماً، وعند النحويين أَنَّ جزمَه بتقدير المُجازاةِ(٣)، وأَنَّ جوابَ الأَمر والأَشياءِ التي

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٦-٥٧.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٥٦-٥٧، ٣/ ٦٠-٦١، والمقتضب: ٢/ ٥٥- ٥٦، وما سلف: ٤/ ٩٢، ح:٤، ومن أجل المجازاة بإذا انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٧٤.

(٣) عبارة المبرد: «وإنما انجزمت بمعنى الجزاء» المقتضب: ٢/ ٨٢، ٢/ ١٣٥، ومذهب سيبويه=

ذكَرناها معه هو جوابُ الشرط المحذوفِ في الحقيقة لأَن هذه الأشياءَ غيرُ [٢٢٩/ ب] مفتقرةٍ إلى الجواب، والكلامُ بها تامٌّ، أَلا ترى أَنك إذا أَمرتَ فإنما تطلبُ من المأمور فعلاً، وكذلك النهيُ، وهذا لا يقتضي جواباً لأَنك لا تريدُ وقوفَ وجودِ غيرِه على وجوده، ولكنْ متى أَتيتَ بجوابٍ كان على هذا الطريق.

فإذا قلتَ في الأَمر: ائْتِني أُكرمْك وأَحسنْ إِليَّ أَشكرْك فتقديرُه بعد قولك: ائْتِني إِنْ تأتِني أُكرمْك، كأَنك ضَمِنْتَ الإِكرامَ عند وجود الإِتيانِ، ووعدتَ بإِيجاد الإِكرامِ عند وجود الإِتيان، وليس ذلك ضماناً مطلقاً ولا وعداً واجباً، إنما معناه إِنْ لم يوجدْ لم يَجِبْ، وهذه طريقةُ الشرط والجزاء[١].

والنهيُ قولك: لا تَزرْ زيداً يُهنْكَ على تقدير إِنْ لا تَزرْه يُهنْكَ، ولذلك قال النحويون: إِنه لا يجوزُ أَن تقولَ: لا تَدْنُ من الأَسد يأكلْك لأَن التقديرَ لا تَدنُ من الأَسد إِنْ لا تَدْنُ من الأَسد يأكلْك، وهذا مُحالٌ لأَن تباعُدَه لا يكونُ سبباً لأَكلِه[٢]، لأَنه يُعادُ لفظُ الأَمر والنهي ويُجعلُ شرطاً، وجوابُه ما ذُكرَ بعد الأَمر والنهي.

وإِذا قلنا: أَكرمْ زيداً يُكرمْك فالذي تُضمرُه من الشرط إِن تُكرمْ زيداً، ولو قلتَ: لا تَدنُ من الأَسد يأْكلُك بالرفع جازَ لأَن معناه يأكلُك إِنْ دنوتَ منه، وكذلك لو قلتَ: لا تَدنُ من الأَسد فيأكلَك بالفاءِ والنصبِ لأَنه يكونُ تقديرُه لا يكنْ دنوٌّ فأَكلٌ[٣].

والاستفهامُ أَين بيتُكَ أَزرْك، كأَنه قال: أَين بيتُك إِن أَعلمْ مكانَ بيتِك أَزرْك، وتقولُ:

=والسيرافي والأعلم أن الفعل مجزوم بـ إِن الشرطية المقدرة، ومذهب الخليل أن الفعل مجزوم بالطلب نفسه، انظر الكتاب: ٣/ ٩٣-٩٤، وشرحه للسيرافي ١٠/ ١٢٢، والنكت: ٧٤٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٦٥- ٢٦٦.

(١) هو معنى كلام السيرافي والأعلم، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٢٢، والنكت: ٧٤٧.

(٢) قاله المبرد في المقتضب: ٢/ ٨٣.

(٣) هو تقدير السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ١٢٧، والأعلم في النكت: ٧٤٨، وانظر الكتاب: ٣/ ٩٧، والمقتضب: ٢/ ٨٣، والأصول: ٢/ ١٨٠، ٢/ ١٨٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٥.

أَأَتَيْتنا أَمسِ نُعْطِكَ اليومَ؟ معناه أَأَتيتَنا أَمسِ إِنْ كنتَ أَتيتَنا أَمسِ أَعطيناك اليومَ، وإِن كان قولُك: أَأَتيتَنا أَمسِ تقريراً ولم يكنْ استفهاماً لم يجزْ الجزمُ، لأَنه إِذا كان تقريراً فقد وقعَ الإِتيانُ، وإِنما الجزاءُ في غير الواجب، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ ولما انقضى ذِكرُها قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[1]، جَزمَ لأَنه جوابُ «هل[2]».

وقال الزجّاج: «يغفرْ لكم» جوابُ قوله: «تُؤمنون بالله ورسوله»، الآية، فهو أَمرٌ بلفظ الخبر[3]، وليس جواب «هل»، لأن المغفرةَ لاتحصُلُ بالدلالة على الإيمان، إنما تحصُلُ بنفس الإيمان والجهادِ، ويؤيد ذلك قراءة ابن مسعود: «آمِنوا بالله» مكان «تؤمنون»[4].

والأَظهرُ الوجهُ الأَولُ، وهو أَن يكونَ جوابَ «هل[5]» لأَن «تؤمنون» إِنما هو تفسيرٌ للتجارة على معناها لا على لفظها[6]، ولو فسَّرها على لفظها لقال: أَنْ تُؤمنوا لأَن «أَن تُؤمنوا» اسمٌ، و«تجارة» اسمٌ، والاسمُ يُبدَلُ من الاسم ويقعُ موقعَه، وقولُه: «تؤمنون» كلامٌ تامٌّ قائمٌ بنفسه، وفيه دلالةٌ على المعنى المرادِ، فمن حيث كان تفسيراً للتجارة فهو من جملةِ ما وقعَ عليه الاستفهامُ بهَلْ، والاعتمادُ في الجواب على «هل» وهل في معنى الأَمر لأَنه لم يقصدْ إِلى الاستفهام عن الدلالة على التجارة المُنجِية هل يَدلُّون أَوْلا يَدلُّون

---

(١) الصف: ٦١/ ١٠- ١١.

(٢) ممن ذهب إلى هذا الفراء والمبرد وابن السراج، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٥٤، والمقضب: ٢/ ٨٢، والأصول: ٢/ ١٧٦-١٧٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٢٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٩٦.

(٣) وهو قول الفارسي أيضاً، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١٦٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٢٤، والمسائل المنثورة: ١٥٥.

(٤) قراءته في معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٥٤، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١٦٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٢٤، وشواذ ابن خالويه: ١٥٦.

(٥) وهو ما رجحه السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ١٢٤.

(٦) في ط، ر: «لفظه». تحريف.

عليها، وإنما المرادُ الأَمرُ والدعاءُ والحثُّ على ما يُنجيهم[(١)].

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[(٢)]، فإنِ المرادَ انتهُوا لا نفْسُ الاستفهام.

وأَما التمنِّي فقولك: ليت زيداً عندنا يحدِّثْنا، فيحدِّثْنا جُزِمَ لأَنه جوابٌ، والتقديرُ إِن يكنْ عندنا، ومنه قولُهم: أَلَا ماءَ أَشربْه[(٣)]، فهذا أَيضاً معناه التمنِّي، وهي «لا» النافيةُ دخلتْ عليها همزةُ الاستفهام، وقد عملتْ في النكرة، فأَحدثَ دخولُها معنى التمنِّي، فلا مع ما بعدَها في موضع نصبٍ بما دلَّ عليه أَلَا من معنى التمنِّي.

وقال [٧/ ٤٩] أبو العباس المبرِّدُ: هو على ما كان، ويُحكَمُ على موضعه بالرفع على الابتداء، وثمرةُ الخلاف تظهرُ في الصفة، فتقولُ على مذهب سيبويه: ألا ماءَ بارداً بنصب الصفةِ، لأن موضعَها نصبٌ، وأبو العباس يرفعُ النعتَ ويقولُ: ألا ماءَ باردٌ[(٤)]، وإذا كان قد حدثَ بدخول همزة الاستفهام معنى التمنِّي جاز أن يُجابَ بالجزم، فيقالَ: أشربْه كما لو صرّحتَ بالتمنِّي وقلت: ليتَ لي ماءً أشربْه.

وأما العرضُ فقولك: ألا تنزلُ عندنا تُصبْ خيراً، فقولُك: ألا تنزلُ هو العرضُ، يقولُ الرجلُ للآخرَ: ألا تفعلُ كذا وكذا يعرضُه عليه، و«تُصِبْ خيراً» جوابه، وهو داخلٌ في جواب الاستفهام، إلا أنه لَّما كان القصدُ فيه إلى العرض وإن كان لفظُه استفهاماً سمَّاه عرضاً، وتقديرُه إن تَنزلْ عندنا تُصِبْ خيراً.

---

(١) من قوله: «والاعتماد في الجواب..» إلى قوله: «ينجيهم» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ١٢٤.

(٢) المائدة: ٥/ ٩١.

(٣) انظر المثالين السالفين في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٢٢.

(٤) الذي خالف سيبويه المازني، أما المبرد فإنه عرض أدلة كلٍّ منهما دون ترجيح، وجرى على كلام ابن يعيش في نسبة مخالفة المبرد لسيبويه في هذه المسألة الرضي وأبو حيان والسيوطي، انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٦-٣٠٧، والمقتضب: ٤/ ٣٨٢-٣٨٦، والأصول: ١/ ٣٩٦، ١/ ٤٠٧، والانتصار: ١٥٨-١٦٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٦٠، والمسائل المنثورة: ١٠٥، والنكت: ٦١٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٧، ٢/ ٥٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٧١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٦٢، والارتشاف: ١٣١٧-١٣١٨، والهمع: ١/ ١٤٧.

وهذه الأشياءُ إنما أُضمرَ حرفُ الشرط بعدَها لأنها تُغني عن ذكره، وتكتفي بذكرِها عن ذكره، إذ كانت غيرَ واجبة، وصار الثاني مضمونَ الوجود إذا وُجدَ الأولُ، فلذلك قال الخليل: «هذه الأوائلُ كلُّها فيها معنى «إنْ»، ولذلك انجزمَ الجوابُ»[1].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزلتهما في ذلك، تقول: اتقَّى اللهَ امرؤٌ، وفعلَ خيراً يُثَبْ عليه، معناه ليتَّقِ اللهَ، وليفعلْ خيراً، وحَسْبُكَ ينمْ الناسُ).

قال الشارح: قد تقدَّمَ من كلامنا أن الأمرَ والنهيَ قد يُجابان بالجزم على تقدير إضمارِ حرف الشرطِ بعدهما لِمَا بينهما من المشاكَلة، فكذلك ما كان في معنى الأمر والنهي إذا أُجيبَ يكونُ مجزوماً، لأن العِلةَ في جزم جواب الأمرِ إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، وإذا كان من جهة المعنى لزمَ في كلِّ ما كان معناه [٢٣٠/ أ] معنى الأمرِ، فمن ذلك قولُهم: اتَّقى اللهَ امرؤٌ وفعلَ خيراً يُثَبْ عليه[2]، لأن المعنى لِيتَّقِ اللهَ وليفعلْ خيراً، وليس المرادُ الإخبارَ بأن إنساناً قد اتقَّى الله، وإنما يقوله مثلاً الواعظُ حاثَّاً على التُّقى والعمل الصالحِ، ويُقدَّر بعده حرفُ الشرط كما كان يُقدَّرُ بعد الأمر الصريح.

والخبرُ قد يُستعملُ بمعنى الأمر، نحوُ قوله تعالى ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[3] أي لِيُرضِعْن، ومن ذلك قولهم في الدعاء: رحمَه اللهُ، لفظُه لفظُ الخبر ومعناه الأمرُ، ومن ذلك قولُهم: حسْبُك يَنَمْ الناسُ، معنى حَسبُك هنا الأمرُ، أي اكْتفِ واقْطَعْ، ومثلُه كَفْيُكَ[4] وشرْعُك، كلُّها بمعنى واحد، وكذلك قدْك وقَطْك، كلُّه بمعنى حَسْبُ.

---

(١) الكتاب: ٣/ ٩٤.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ١٠٠، والأصول: ٢/ ١٦٣، والعسكريات: ١٢٧، ونسب هذا القول إلى الحارث بن هشام في نتائج الفكر: ١٤٦، وهو حديث كما في روح المعاني: ١٥/ ٣٤٢.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٣٣.

(٤) في ط: «كيفك» تحريف.

وقولُهم: حَسْبُكَ يَنَمْ الناسُ كأنَّ إنساناً قد كان يُكثِرُ الكلامَ ليلاً، ويصيحُ بحيث يَقلقُ مَنْ يَسمعُه، فقيل له ذلك، أي اكْتفِ واقطعْ من هذا الحديث، فإنْ تَفعلْ يَنَمْ الناسُ ولا يَسهروا، وحَسْبُك هنا مرفوعٌ بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ لعلمِ المخاطَب به، وذلك أنه لا يقالُ شيءٌ من ذلك إلا لِمَنْ كان في أمر قد بلغَ منه مَبلغاً فيه كفايةٌ، فيقالُ له هذا ليكفَّ ويكتفيَ بما قد علمَه المخاطَبُ، وتقديرُ الخبر حَسْبُك هذا، أَو حَسْبُكَ ما قد علمتَه ونحوُ ذلك[1]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وحقُّ المضمَرِ أن يكونَ من جنس المُظهَر، فلا يجوزُ أن تقولَ: لا تَدْنُ من الأسد يَأكلْك بالجزم، لأن النفيَ لا يدلُّ على الإثبات، ولذلك امتنعَ الإضمارُ في النفي، فلم يُقلْ: ما تأتينا تحدِّثْنا، ولكنك ترفعُ على القطع، كأنك قلت: لا تَدْنُ منه، فإنه يأكلُك، وإن أدخلتَ الفاءَ ونصبتَ فحسنٌ).

قال الشارح: اعلمْ أن المعنى إذا كان مُراداً لم يجزْ حذفُ اللفظِ الدالِّ عليه، لأنه يكونُ إخلالاً بالمقصود، اللَّهمَّ إلا أن يكونَ ثَمَّ ما يدلُّ على المعنى، أو على اللفظ الموضوع بإزاء ذلك المعنى، فيحصُلُ العلمُ [٧/ ٥٠] بالمعنى ضرورةَ العلمِ بلفظه.

وههنا إنما ساغَ حذفُ الشرط وأداتِه لتقدُّم ما يدلُّ عليه من الأمر والنهي والاستفهام والتمنِّي والعرضِ، فيلزمُ أن يكونَ المضمَرُ من جنس الظاهر، إذ لو خالفَه لَما دلَّ عليه، فإذا كان الظاهرُ مُوجَباً كان المضمَرُ مُوجَباً، وإذا كان نفياً كان المضمَرُ مثلَه، والأمرُ كالموجَب من حيث كان طَلَبَ إيجابٍ، والنهيُ كالنفي من حيث كان طلَبَ نفيٍ.

فلذلك كان حكمُ الأمرِ كحكم الموجَب، فكما يكونُ الموجَبُ بأداة وبغير أداة نحوَ إنَّ زيداً قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ كذلك يكونُ الأمرُ بأداة وبغير أداة نحوَ لِيقمْ زيدٌ، وقُمْ يا زيدُ، وكما لا يكونُ النفيُ إلا بأداة كان النهيُ كذلك نحوَ لا تَقُمْ، فإذا كان الظاهرُ أمراً كان

---

(١) من قوله «وحسبك هنا مرفوع ...» إلى قوله: «ذلك» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ١٣٢-١٣٣، والأعلم في النكت: ٧٥٢ بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٣/ ١٠٠، والعسكريات: ١٢٧، والشيرازيات: ٢١٧.

المضمَرُ فعلاً موجَباً، وذلك إذا قلت: أكرِمْني أُكرِمْك كان التقدير إنْ تُكرِمْني أُكرِمْك، وإذا قلت: لا تَعْصِ اللهَ يُدخلْكَ الجنةَ كان المعنى إنْ لا تَعْصِه يُدخلْك الجنةَ.

قال النحويون: إنه لا يجوزُ أن تقولَ: لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك بالجزم لأن التقديرَ عندهم أن يُعادَ لفظُ الأمر والنهي[1]، فيُجعلَ شرطاً جوابُه ما ذُكرَ بعد الأمر والنهي، فيصيرُ التقديرُ إن لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك، وهذا مُحالٌ.

قال[2]: «**ولذلك امتنعَ ما تأتينا تحدِّثْنا بالجزم**» يشيرُ إلى أن المانع من جواز الجزم مع النفي من حيث امتنعَ مع النهي لأنه يصيرُ التقديرُ ما تأتينا إنْ لا تأتِنا تحدِّثْنا، وذلك مُحالٌ، وليس الأمرُ على ما ظَنَّ لأن النهيَ يجوزُ في موضع ويمتنعُ في آخر، ألا ترى أنك إذا قلت: لا تَعْصِ اللهَ يُدخلْك الجنةَ كان صحيحاً لأن التقديرَ إنْ لا تَعصِه، وهذا كلامٌ سديدٌ.

ولو قلت: لا تَعْصِ اللهَ يُدخلْك النارَ كان مُحالاً، لأن عدمَ المعصيةِ لا يوجِبُ النارَ، وأنتَ في طَرف النفي لا تُجوِّزُ الجوابَ بالجزم بحال، فعُلمَ أن العِلةَ المانعةَ في طرف النفي غيرُ العِلة المانعةِ في طَرف النهي.

وإنما لم يَجزْ الجوابُ مع النفي بالجزم لأنه ليس فيه معنى الشرطِ، إذ كان النفيُ فيه يقعُ على القطعِ، نحوُ قولك: ما يقومُ زيدٌ، فقد قطعَ بأنه ليس يقومُ، فأما الأمرُ[3] والنهيُ والاستفهام والتمنِّي والعرض فليس فيه قطعٌ بوقوع الفعل، فمن هنا تضمَّنَ معنى الشرط.

قال: «**ولكنك تَرفعُ على القطع**» يريدُ إذا رفعتَ الفعلَ في جواب النهي جاز على الاستئناف، لا على أنه جوابٌ، كأنك قلت: لا تَدْنُ من الأسد، إنه ممَّا يأكلُك[4] فاحذرْه، ومثلُه لا تذهب به تُغلبْ عليه[5]، الجزمُ فاسدٌ، والرفعُ جيِّدٌ، فإن جئت بالفاء ونصبتَ

---

(١) انظر ما سلف: ٧/ ٨٥.

(٢) أي الزمخشري.

(٣) في ط،ر: «فالأمر» تحريف.

(٤) كذا التقدير في المقتضب: ٢/ ٨٣.

(٥) سمعه سيبويه من موثوق به، انظر الكتاب: ٣/ ٩٨، ومن قوله: «جاز على الاستئناف ...» إلى قوله «عليه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ١٢٧.

كان حسناً، لأن الجوابَ بالفاء مع النصب تقديرُه تقديرُ العطفِ، فكأنه قال: لا يكنْ منك دنوٌّ فأكلٌ [١]، وكذلك الرفعُ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإن لم تقصدْ الجزاءَ فرفعتَ كان المرفوعُ على أحد ثلاثةِ أوجهٍ: إما صفةً كقوله عز وجل: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ أو حالاً كقوله: {فَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}، أو قَطْعاً واستئنافاً كقولك: لا تَذهَبْ به تُغْلبُ عليه، وقُمْ يدعوك، ومنه بيت الكتاب:

وقـــالَ رائِـــدُهم أَرْسُـــوا نُزاوِلُهـــا

ومِمَّا يَحتملُ الأمرَين الحالَ والقطعَ قولُهم: ذَرْه يقولُ ذاك، ومُرْه يَحفرها، وقولُ الأخطل:

كُـــرُّوا إلى حَـــرَّتَيْكُمْ تَعْمـــرونَهما

وقولُه عز وجل: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾.

قال الشارح: يريدُ أن هذه الأشياءَ التي تُجزمُ على الجواب في الأمر والنهي وأخواتِها إذا لم تقصدْ الجوابَ والجزاءَ رفعتَ، والرفعُ على أحد ثلاثة أشياءَ، إما الصفة، إن كان قبلَه ما يصحُّ وصفُه به، وإما حالاً إن كان قبلَه معرفةً، وإما على القطع والاستئنافِ.

مثالُ الأول قولُك: أَعطِني درهماً أُنفقُه إذا لم تقصدْ الجزاءَ [٧/ ٥١] رفعتَ على الصفة، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ [٢]، فقُرئَ بالجزم والرفع [٣]، فالجزمُ على الجواب، والرفعُ على الصفة، أي هَبْ لي من لَدُنك وليّاً وارثاً،

---

(١) من قوله: «فإن جئت بالفاء ...» إلى قوله: «فأكل» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ١٢٧، وانظر الكتاب: ٣/ ٩٧، والمقتضب: ٢/ ٨٣.

(٢) مريم: ١٩/ ٥-٦.

(٣) قراءة الجزم لأبي عمرو والكسائي، وقرأ سائر السبعة بالرفع، انظر السبعة: ٤٠٧، والمحتسب: ٢/ ٣٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٨٤، والنشر: ٢/ ٣١٧.

والرفعُ هنا أحسنُ من الجزم[١]، وذلك من جهة المعنى والإعرابِ، أما المعنى فلأنه إذا رفعَ فقد سألَ وليًّا وارثاً لأن من الأولياء مَن لا يرثُ، وإذا جزمَ كان المعنى إن وهبتَه لي ورِثَني، فكيف يُخبرُ اللهُ سبحانه بما هو أعلمُ به منه[٢]، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ﴾[٣] بالرفع والجزم[٤]. [٢٣٠/ ب]

ومثالُ الثاني خَلِّ زيداً يمزحُ، أي مازِحاً، لأنه لا يصلُحُ أن يكونَ وصفاً لما قبله لكونه معرفةً والفعلُ نكرةٌ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[٥]، فهو حالٌ من المفعول في «ذَرْهم»، ولا يكونُ حالاً من المضمر في خَوضهم لأنه مضافٌ، والحالُ لا يكونُ من المضاف إليه[٦].

والثالثُ أن يكون مقطوعاً عمَّا قبلَه مُستأنَفاً، كقولك: لا تذهبْ به تُغلَبُ عليه، وذلك أن الجزمَ ههنا على الجواب لا يصحُّ لفساد المعنى، إذ يصيرُ التقدير إن لا تذهبْ به تُغلب عليه، فيصيرُ عدمُ الذهابِ به سببَ الغَلَبِ عليه، وليس المعنى عليه، فكان مُستأنَفاً، كأنك أخبرتَ أنه ممَّن يُغلَبُ عليه على كلِّ حال، وكذلك قُمْ يَدعُوك[٧]، أي أنه يدعوك، فأمرتَه بالقيام، وأخبرتَه أنه يدعوه ألبتَّةَ، ولم تُرِدْ الجوابَ على أنه إن قام دعاه، وأَما بيتُ الكتاب وهو[٨]:

---

(١) هو قول أبي جعفر الطبري، انظر تفسيره: ١٦/ ٤٩.
(٢) هذا قول أبي عبيد واحتجاجه، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٦.
والجزم هو الوجه عند الفراء في معانيه: ٢/ ١٦١، وانظر إعراب القراءات وعللها: ٢/ ١٠، والحجة للفارسي: ٥/ ١٩١.
(٣) القصص: ٢٨/ ٣٤.
(٤) ضمُّ القاف في «يصدقني» قراءة عاصم وحمزة، وقرأ الباقون بجزمها، انظر السبعة: ٤٩٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١٧٣-١٧٤، والنشر: ٢/ ٣٤١.
(٥) الأنعام: ٦/ ٩١.
(٦) إلا بشروط، انظرها في بحث الحال في مظانها، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٢٦.
(٧) انظر الكتاب: ٣/ ٩٨.
(٨) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٦، وزد النكت: ٧٥٠.

وقـالَ رائـدُهمْ أَرسُـوا نُزَاوِلُها ... فكـلُّ حَتْـفِ امـرِئٍ يُـقْضَى بِمقـدارِ

البيتُ للأخطل، والشاهدُ فيه رفعُ «نُزاوِلُها» على القطع والاستئناف، ولو أمكنَه الجزمُ على الجواب لجازَ، يصفُ [٧/ ٥٢] شَرْباً ذهبَ رائدُهم في طلب الخمرِ فظَفِرَ بها، فقال لهم: أرْسُوا، أي انزِلُوا نَشربُها نُزاوِلُها، أي نُخاتِلُ صاحبَها عنها، فكلُّ حَتْفِ امرئٍ يَمضي[1] بمقدار، أي الموتُ لا بدَّ منه، فلنحصَلْ على لذَّةِ النفس قبل الموت[2].

قال: **ومِمَّا يَحتملُ الأَمرَين الحالَ والقطعَ «ذَرْهُ يقولُ ذاك[3]»** يجوزُ الرفعُ في «يقولُ» على الحال، أي ذَرْهُ قائلاً، ويجوزُ أن يكونَ مستأنَفاً، كأنه قال: ذَرْه فإنه مِمَّن يقولُ ذاك.

وأما قولُهم: مُرْه يَحفِرها فيجوزُ فيه الجزمُ والرفعُ، فالجزمُ من وجه واحد، وهو الجوابُ كأنه قال: إنْ أمرتَه يَحفرْها، وأما الرفعُ فعلى ثلاثة أوجهٍ:

أحدُها: أن يكونَ يحفرُها على معنى فإنه مِمَّن يحفرُها كما كان في لا تَدنُ من الأسد يأكلُك.

والثاني: أن يكون على الحال، كأنه قال: مُرْه في حال حفرِها، ولو كان اسماً لظهرَ النصبُ فيه، فكنتَ تقولُ: مُرْه حافراً لها.

والثالث: أقلُّها، وذلك أن تريدَ مُرْه أن يحفرَها، فتحذفُ «أنْ» وترفع الفعلَ لأن عاملَه لا يضمَرُ، وقد أجاز بعض الكوفيين[4] النصبَ على تقدير أنْ، وعليه قولُه[5]:

---

(١) في ط، ر: «يقضى». وما أثبت موافق لتحصيل عين الذهب: ١/ ٤٥٠.

(٢) من قوله: «والشاهد» إلى قوله: «الموت» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٤٥٠.

(٣) انظر في ذلك شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٢٧-١٢٨، والنكت: ٧٤٨.

(٤) منهم الفراء وأبو بكر الأنباري، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٦٥، وشرح السبع الطوال: ١٩٣، وحمل ثعلب النصب وأن محذوفة على الشذوذ، والرفع عنده هو القياس، انظر مجالس ثعلب: ٣١٧، وظاهر كلام الفارسي موافقة الفراء، انظر الأصول: ٢/ ١٧٦، وكتاب الشعر: ٤٠٣-٤٠٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٢٤، والإنصاف: ٥٥٩-٥٧٠، وأشار المبرد إلى هذا القول بقوله: «وبعض النحويين من غير البصريين»، المقتضب: ٢/ ٨٥.

(٥) سلف البيت: ٤/ ٤٠، ومن قول الشارح: «مره يحفرها» إلى البيت قاله المبرد في المقتضب:=

ألا أيُّهذا الزَّاجِري أَحضُرَ الوَغَى وأنْ أشْهدَ اللَّذَّاتِ هلْ أنتَ مُخْلِدِي

والجزمُ أظهرُ، ومنه قولُ الأخطل[١]:

كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكمْ تَعْمُرونَهما كما تكُرُّ إلى أوطانِها البَقَرُ

الشاهدُ فيه رفعُ «تعْمرونها» إما على الاستئناف وقطعهِ عمَّا قبله، وإما على الحال، كأنه قال: عامِرينَ، أي مُقدِّرين ذلك وصائرين إليه، ولو أمْكَنه الجزمُ على الجواب لجاز، الحَرَّة: أرضٌ ذاتُ حجارة سُودٍ، وكأنه يُعيِّرهم بنزولهم في الحَرَّة لحصَانتها، وهي حرَّةُ بني سُليَم، وثنَّاها لحَرَّةٍ أخرى تجاورُها[٢].

وأما قوله تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[٣] فيجوزُ أن يكونَ رفعُ «لا تخافُ» «ولا تخشى» على الحال من الفاعل في اضربْ لهم طريقاً في البحر غيرَ خائفٍ دَرَكاً ولا خاشياً[٤]، ويقوِّي رفعَ «لا تخافُ» إجماعُ القُراء على رفع «ولا تخشى»[٥]، وهو معطوفٌ على الأول، ويجوزُ أن يكونَ رفعُه على القطع والاستئناف[٦]، أي أنت لا تخافُ [٧/ ٥٣] دَرَكاً، ويجوزُ أن يكونَ صفةً لطريق[٧]، والتقديرُ لا تخافُ فيه دَرَكاً، ثم حُذفَ حرفُ الجرِّ، فوصل الفعلُ، فنُصبَ الضميرُ الذي

=٢/ ٨٤-٨٥ بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٣/ ٩٨- ٩٩، والأصول: ٢/ ١٦٢.

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٧، وزد النكت: ٧٥١.

(٢) كلامه على الشاهد في البيت قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٤٥١-٤٥٢.

(٣) طه: ٢٠/ ٧٧.

(٤) هو تأول سيبويه والفارسي، انظر الكتاب: ٣/ ٩٨، والحجة: ٥/ ٢٣٩.

(٥) انظر إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٥٠.

(٦) أجاز الوجهين سيبويه والفراء وأبو جعفر النحاس والفارسي، انظر الكتاب: ٣/ ٩٨، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ١٨٧، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٥٠، والحجة للفارسي: ٥/ ٢٣٩- ٢٤٠.

(٧) أجاز الأخفش وأبو جعفر النحاس هذا الوجه، انظر معاني القرآن للأخفش: ٦٣٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٥٠.

كان مجروراً، ثُم حُذفَ المفعولُ اتساعاً كقولـه تعالى: ﴿وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ﴾[١]، والتقديرُ لا يَجزي فيه، ومَن جزمَ «لا تخاف»[٢] جعلَه جواباً لقوله: واضربْ لهم على تقدير إنْ تَضربْ لا تَخفْ دَرَكاً ممَّن خلفَكَ، ويُرفعُ «تَخْشى» على القطع، أي وأنتَ غيرُ خاشٍ[٣]، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقولُ: إنْ تأتِني تسألُني أُعطِكَ، وإنْ تأتِني تمشي أَمشِ معكَ، ترفع المتوسِّطَ، ومنه قول الحطيئة:

مَتَى تَأْتِهِ تَعشُو إلى ضوءِ نارِهِ ... تَجِدْ خَيرَ نارٍ عنْدَها خَيرُ مُوْقِدِ

وقال عُبيد الله بن الحُرِّ:

متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيارِنا ... تَجِدْ حَطباً جَزْلاً وناراً تأَجَّجَا

فجزمَه على البدل).

قال الشارح: اعلمْ أنه قد دخلَ الفعلُ المضارعُ بين الشرط والجزاء، ويكونُ على ضربين[٤]:

أحدهما: مرفوعٌ لا غيرُ.

والآخر: يدخلُ بين المجزومَين، وتكونُ أنتَ مخيَّراً بين الجزمِ على البدل من الأول وبين الرفعِ على الحال.

فأما ما يكونُ رفعاً لا غيرُ فأنْ يكونَ الفعلُ الداخلُ بين المجزومَين ليس في معنى الفعل، فلا يكونُ بدلاً منه، وذلك إن تأتِنا تسألُنا نُعطِك، وإنْ يأتِني زيدٌ يضحكُ أُكرمْه،

---

(١) لقمان: ٣١/ ٣٣.

(٢) قرأ بالجزم حمزة وحده، والباقون بالرفع، انظر كتاب السبعة: ٤٢١، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١٠٢.

(٣) انظر هذا الوجه في إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٥٠-٥١، والحجة للفارسي: ٥/ ٢٣٩.

(٤) هذا التقسيم بمضمونه في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١١٠-١١١، والنكت: ٧٤٣-٧٤٤.

لا يَحسنُ في ذلك غيرُ الرفعِ، لأن يضحكُ وتسألُ ليس من الإتيان في شيءٍ، فهو في موضعِ الحال، كأنه قال: إنْ يأتِني زيدٌ ضاحكاً، وإن تأتِني سائلاً، فإن أبدلتَه منه على أنه بدلُ غلطٍ لم يمتنعْ، كأنك أردتَ الثاني، فسبقَ لسانُك إلى الأول فأبدلتَه منه، وجعلتَ الأولَ كاللَّغو على حَدِّ مررتُ برجلٍ حمارٍ، ولا يكونُ في الفعل من البدل إلا بدلُ الكُلِّ وبدلُ الغلط، ولا يكونُ فيه بدلُ بعضٍ ولا اشتمالٍ.

ولو قلت: إنْ تأتِني تَمشي أَمْشِ معك جازَ أن ترفعَ تَمشي، فيكونَ معناه إن تأتِني ماشياً أمْشِ معك، وجاز أن تَجزمَ على البدل من الأول لأن تأتِني في معنى تمشي لأن المشيَ ضربٌ من الإتيان، والضحكُ والسؤالُ ليسا من جنس الإتيان، فأما قولُه[1]:

مَتى تأتِه تَعْشُو إلخ

البيت للحطيئة[2]، الشاهدُ فيه رفعُ تَعشو على أنه حالٌ، والمرادُ متى تأتِه عاشياً، أي قاصداً في الظلام، يقال: عَشَوْتُه، أي قصدتُه ليلاً، ثم اتُّسعَ فقيل لكلِّ قاصدٍ: عاشٍ، وعَشوتُ النارَ أعشو إليها إذا استدللتُ عليها ببصَرٍ ضعيفٍ[3]، تَجِدْ خيرَ نارٍ أي تجدْها مُعدَّةً للضيفِ الطارقِ، وأما قولُ الآخر[4]:

متى تأتِنا تُلْمِمْ إلخ

فالبيتُ لعُبَيد الله بن الحُرِّ[5] [٢٣١/ أ]، والشاهد فيه الجزمُ لأنه بدلٌ من قوله: تأتِنا، لأن الإلمام ضربٌ [٧/ ٥٤] من الإتيان، فهو على حدِّ قولك في الأسماء: مررتُ برجلٍ

---

(١) سلف البيت: ٧/ ٨٢.

(٢) سقط من ط، ر: «البيت للحطيئة».

(٣) كذا في إصلاح المنطق: ١٩٨، ٢٩٤، والصحاح (عشا).

(٤) تخريج البيت في الإيضاح: ٢/ ٣٨، وزد شعر عبد الله بن الحر: ٩٨ [عن النكت: ٧٤٤] وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١١١.

(٥) سقط من ط، ر: «فالبيت لعُبَيد الله بن الحر».

عبدِ الله، فسَّر الإتيانَ بالإلمام كما فسَّر الاسمَ الأولَ بالاسم الثاني، ولو رفَعَ على الحال لجازَ في العربية، لولا انكسارُ وزن البيتِ.

وقولُه: تأجَّجا يجوز أن يكونَ تثنيةً على الصفة للحطبِ والنارِ، وذكَّرَ الراجعَ لأن الحطبَ مذكَّر، فغلَّبَ جانبَه، ويجوزُ أن يكونَ مفرداً من صفة الحطب لأنه أهمُّ إذ النارُ به تكونُ، ويجوزُ أن يكونَ من صفة النارِ، وذكَّرَ على معنى شهابٍ أو على إرادة النونِ الخفيفةِ، وأبدلَ منها ألفاً في الوقف[1]، يمدحُ في هذا البيت بَغِيضاً، وهو من بني سعد بنِ زيد مَناة، وبعد هذا البيت[2]:

إذا خَرَجوا مِنْ غَمْرةٍ رجَعُوا لها ... بأسْيافِهمْ والطَّعْنُ حِينَ تَفرَّجَا

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقولُ: إنْ تأتِني آتِك فأحدِّثْك بالجزم، ويجوزُ الرفعُ على الابتداء،[٧/ ٥٥] **وكذلك الواوُ وثُم، قال الله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ وقُرئَ ويذرُهم، وقال: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا أَمْثَٰلَكُم﴾، وقال: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾.**

قال الشارح: اعلمْ أنك إذا عطفتَ فعلاً على الجواب المجزومِ فلك فيه، وجهان الجزمُ بالعطف على المجزوم على إشراك الثاني مع الأول في الجواب، والرفعُ على القطع والاستئنافِ، وذلك قولُك: إنْ تأتِني آتِك فأُحدِّثْك، كأنه وعدَه إن أتاه فإنه يأتيه فيحدِّثُه عَقِيبَه، ويجوزُ الرفعُ بالقطع واستئنافِ ما بعدَه كما قال[3]:

يُريدُ أنْ يُعْرِبَهُ فيُعجِمُهْ

أي فهو يُعْجمُه على كلِّ حال، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ

---

(١) ذكرت هذه الأوجه في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١١١، والنكت: ٧٤٤، وانظر الكتاب: ٣/ ٨٥-٨٧، والمقتضب: ٢/ ٦٥-٦٦.

(٢) انظر مصادر البيت السالف.

(٣) سلف البيت: ٧/ ٩٧.

﴿تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾[١] قُرئ فيغفرْ جزماً ورفعاً[٢] على ما تقدَّمَ، ولا فرقَ في ذلك بين الفاء والواو وثُمَّ من حروف العطف، حُكمُ الجميع واحدٌ في ذلك.

وأما قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾[٣] فقد قُرئَ ويذرهم جزماً ورفعاً[٤]، فالجزمُ بالعطف على الجزاء، وهو ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ لأن موضعه جزمٌ، والمرادُ بالموضع أنه لو كان الجوابُ فعلاً لكان مجزوماً، والرفعُ على القطع والاستئنافِ على معنى وهو يذرُهم في طغيانهم، فعطَفَ هنا بالواو كما عطفَ في الآية قبلها بالفاء.

وأما قولُه تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾[٥] وقولُه: ﴿وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[٦] ففيهما شاهدٌ على العطف بثُمَّ كما عطفَ بالفاءِ، إلا أنه جزَم في الأُولى، ورفع في الثانية، وكلٌّ جائزٌ صحيحٌ، وحكمُ الجميع واحدٌ، إلا الفاءَ، فإنه قد أجازَ بعضُهم فيه النصبَ، وقرأَ الزعفرانيُّ ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَن يَشَاءُ﴾، وقد استضعفه سيبويه لأنه

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٨٤.

(٢) قرأ بجزم «يغفر» ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي، والباقون بالرفع، انظر السبعة: ١٩٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٢٣، والنشر: ٢/ ٢٣٧، وأشار سيبويه إلى قراءة النصب ولم ينسبها، وهي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة.
وأجود هذه القراءات الجزم ثم الرفع ثم النصب، انظر الكتاب: ٣/ ٩٠، والمقتضب: ٢/ ٢٢، ٢/ ٦٧، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٥٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١١٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ١٢١، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٠، والقرطبي: ٤/ ٩٠.

(٣) الأعراف: ٧/ ١٨٦، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١١٦، وما سيأتي: ٩/ ٣.

(٤) قرأ حمزة والكسائي «ويذرهم» بالياء مع الجزم، وقرأ أبو عمرو وعاصم بالياء مع الرفع، وقرأ سائر السبعة بالنون مع الرفع، انظر كتاب السبعة: ٢٩٨-٢٩٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٨٥، والنشر: ٢/ ٢٧٣.

(٥) محمد: ٤٧/ ٣٨.

(٦) آل عمران: ٣/ ١١١.

موجَبٌ[1]، فصار من قَبيل[2]:

وأَلْحَـــقَ بالحجـــازِ فأسْـــتَريحا

والذي حسَّنه قليلاً كونُه معطوفاً على الجزاء، والجزاءُ لا يجبُ إلا بوجوب الشرطِ، وقد يتحقَّقُ وقد لا يتحقَّقُ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وسأَلَ سيبويهِ الخليلَ عن قوله عز وجل: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، فقال: هذا كقول عمرو بن مَعدِ يْكَرِب: [٧/ ٥٦]

دَعْنِـــيْ فأَذهَـــبَ جانِبـــا يَومـــاً وأَكْفِـــكَ جانِبـــا

وكقوله:

بَـدَا لِيَ أنِّي لسـتُ مُـدْرِكَ مـا مَضَى ولا سـابق شـيئاً إذا كـان جائيـا

أي كما جَرُّوا الثاني لأن الأولَ قد تدخلُه الباءُ، فكأنها ثابتةٌ فيه، فكذلك جَزَموا الثاني لأن الأولَ يكونُ مجزوماً ولا فاءَ فيه، فكأنه مجزوم).

قال الشارح: «لولا» معناه الطلب والتحضيضُ، فإذا قلت: لولا تُعطيني فمعناه أعطِني، فإذا أُتي لها بجواب كان حكمُه حكمَ جواب الأمرِ إذ كان في معناه، وكان مجزوماً بتقدير حرف الشرط على ما تقدَّم، وإذا جئتَ بالفاء كان منصوباً بتقدير أَنْ، فإذا

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٩٠، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ١١٤.

(٢) صدر البيت:

سـأتركُ منـزلي لبنـي تمـيمٍ

والبيت للمغيرة بن عمرو الحنظلي كما في شعراء أمويون: ٣/ ٨٣، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥١، والعيني: ٤/ ٣٩٠، وذكر البغدادي أنه لم يجد البيت في ديوان المغيرة، انظر الخزانة: ٣/ ٦٠١.

وهو بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣٩، والمقتضب: ٢/ ٢٣-٢٤، والأصول: ٢/ ١٨٢، ٣/ ٤٧١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٤٠، ١٠/ ١١٤، والمسائل المنثورة: ١٤٦، والبغداديات: ٣٤٢، والمحتسب: ٢/ ١٩٧، والنكت: ١٥٢، ٧١٥، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤٢٧.

عطفتَ عليه فعلاً آخَرَ جاز فيه وجهان النصبُ بالعطف على ما بعد الفاء، والجزمُ على موضع الفاء لو لم[1] تدخلْ وتقديرِ سقوطها، ونظيرُ ذلك في الاسم إن زيداً قائمٌ وعمرو وعمراً، إنْ نصبتَ فبالعطف على مابعد إنَّ، وإنْ رفعتَ فبالعطف على موضع إنَّ قبل دخولها، وهو الابتداء، فأما قولُ عمرو بن مَعْد يْكرب[2]:

دَعْني فأَذْهبَ إلخ

فالشاهدُ فيه أنه عطفَ على جواب الأمر واعتقدَ سقوطَ الفاء، فجزمَ على المعنى لأنه لو لم تدخل الفاءُ لكان مجزوماً، وقد شبَّهه[3] الخليلُ بقول الآخر[4]:

بَدَا ليَ أنِّ إلخ

البيتُ لصِرْمةَ الأنصاريِّ، وقيل: لزهير، والشاهدُ فيه أنه خفَضَ «سابق» [٧/ ٥٧] بالعطف على خبر «ليس» على توهُّم الباءِ، لأن الباءَ تدخلُ في خبر «ليس» كثيراً، فلمَّا كان خبرُها مَظَنَّةَ الباءِ اعتقدَ وجودَها فخفضَ المعطوفَ عليه، وهو قوله: ولا سابق، ومثلُه[5]:

مَشَائِيمُ لَيْسوا مُصْلِحينَ عَشيرةً ولا ناعِبٍ إلَّا ببَيْنٍ غُرابُها

بجرِّ ناعبٍ على توهُّم الباء في الخبر الذي هو مُصلحينَ، وقريبٌ من ذلك قولُه[6]:

---

(١) في ط، ر: «لا»، تحريف.

(٢) لم ينشده سيبويه -كما ذكر الزمخشري، وأشار البغدادي في الخزانة: ٣/ ٦٦٥، إلى أنه تصفح ديوان عمرو مراراً ولم يرَ البيت فيه، وهو في ديوانه: ١٩٧، وورد بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: ٤٤٠.

(٣) أي شبه قوله تعالى: {فأَصَّدَّقَ وأكُنْ من الصالحين} [المنافقون: ٦٣/ ١٠] بهذا البيت، انظر الكتاب: ٣/ ١٠٠.

(٤) سلف البيت: ٢/ ١٢٦.

(٥) سلف البيت: ٥/ ١٢١.

(٦) سلف الرجز: ٣/ ٢٣٤- ٢٣٥.

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرضَى من اللَّحْمِ بعَظْمِ الرَّقَبهْ

فإنه توهَّمَ «إنَّ» فأدخلَ اللامَ في الخبر، حتى كأنه قال: إنَّ أُمَّ الحُلَيْسِ، إذ كان ذلك مما يُستعملُ كثيراً، وعكسُ ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[١]، قدَّرَ حذْفَ إنْ عند سيبويه[٢]، ثُمَّ أدخلَ الفاءَ في خبر الذين، وحاصلُه أنه غلطٌ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقولُ: واللهِ إنْ أَتيتَني لا أفعلُ بالرفع، وأنا واللهِ إنْ تأتِني لا آتِكَ بالجزم، لأن الأولَ لليمين، والثاني للشرط).

قال الشارح: اعلمْ أن اليمينَ لا بدَّ لها من جوابٍ، لأن القَسَم جملةٌ تؤكدُ بها جملةً أُخرى، فإذا أقسمتَ على المُجازاة فالقَسَمُ إنما يقعُ على الجواب لأن جوابَ المجازاة خبرٌ يقع فيه التصديقُ والتكذيبُ، والقَسَمُ إنما يؤكِّد الأخبارَ، ألا ترى أنك لا تقولُ: واللهِ هل تقومُ، ولا واللهِ قُمْ لأن ذلك ليس بخبرٍ.

فلمَّا كان القَسَمُ معتمَداً به الجوابُ بطَلَ الجزمُ، وصار لفظُه كلفظه لو كان في غير مُجازاة، فتقول: واللهِ إنْ أَتيتَني لا أفعلُ [٧/ ٥٨] بالرفع لأنه جوابُ القَسم، والشرطُ مُلغَىً، كأنك قلت: واللهِ لا أفعلُ إن أَتيتَني، وصار الشرطُ معلَّقاً على جواب اليمين كما كان معلَّقاً عليه الظرفُ من نحو [٢٣١/ ب] إذا قلت: واللهِ لا أفعلُ يومَ الجمعة.

وتقولُ: واللهِ إن أتيتَني آتيك والمراد لا آتيك[٣]، «فلا» تُحذفُ من القَسم في الجحد للعلم بموضعها، إذ لو كان إيجاباً لزمتْه اللامُ والنونُ نحوَ واللهِ لآتِينَّك، ومنه قولُه تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٤]، أي لا تفْتأُ.

---

(١) الأحقاف: ٤٦/ ١٣.

(٢) لم يستشهد سيبويه بالآية السالفة، وما ذكره الشارح قياس مذهبه، انظر الكتاب: ٣/ ١٠٢-١٠٣، وما سلف: ١/ ٢٣٤، ٢/ ٩.

(٣) في ط: «لآتيك»، تحريف.

(٤) يوسف: ١٢/ ٨٥.

ولو جزمتَ الشرط[١] وقلت: والله إنْ تأتِني آتِك[٢] لم يَحسنْ لأن حرفَ الشرط لا يَجزمُ ما لا جوابَ له، والجوابُ هنا للقَسم، فإنْ تقدَّمَ القَسمَ شيءٌ ثمَّ أتى بعده المجازاةُ اعتمدتْ المجازاةُ على ذلك الشيءِ، وأُلغي القسمُ نحوَ قولك: أنا والله إن تأتِني لا آتِك[٣]، اعتمدَ الشرطُ والجزاءُ على «أنا»، وصار القسمُ حَشواً مُلغىً، كأنه ليس في اللفظ، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ والله منطلقٌ، ولو قدَّمتَ القسمَ لزمَك أن تأتيَ باللام، فتقول: والله لَزيدٌ منطلقٌ، فبانَ الفرقُ أنَّ القسمَ إذا وقعَ حَشْواً أُلغيَ، وكان من قَبيل الجمل المعترِضةِ في الكلام، فأنا مبتدأٌ، والشرطُ وجوابُه خبرُ المبتدأ، والقسمُ اعترضَ بين المبتدأ وخبره، لا حُكمَ له، فاعرفْه.

---

(١) كذا في د، ط، ر، لعله عبر بالشرط عن جواب الشرط.

(٢) في د، ط، ر،: «لا آتيك» تحريف، والصواب ما أثبت.

(٣) في ط: «لآتك»، تحريف.

ومن أصناف الفعلِ مثالُ الأمرِ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهو الذي على طريقةِ المضارِع للفاعل المخاطَبِ، لا يُخالِفُ بصيغته صيغتَه إلا أن تَنزعَ الزائدةَ، فتقولَ في تَضعُ: ضَعْ وفي تُضارِبُ: ضارِبْ وفي تُدحرِجُ: دَحرِجْ، ونحوُها ممَّا أولُه متحرِّكٌ، فإن سَكنَ زدتَ لئلا تَبتدئَ بالساكن همزةَ وصلٍ، فتقولُ في تَضربُ: اِضرِبْ، وفي تَنطلقُ وتَستخرجُ: اِنطلِقْ واستَخرِجْ، والأصلُ في تُكرم تُؤَكْرِم كتُدحْرِجُ، فعلى ذلك خَرج أَكرِمْ).

قال الشارح: اعلمْ أن الأمرَ معناه طلبُ الفعل بصيغة مخصوصةٍ، وله ولصيغته أسماءٌ بحَسب إضافاته، فإن كان من الأعلى إلى مَن دونه قيل له: أمرٌ، وإن كان من النَّظير إلى النَّظير قيل له: طلبٌ، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له: دعاءٌ، وأما قولُ عمرو بن العاص لمعاوية[1]:

أَمرْتُكَ أمراً جازِماً فعصَيتَني

فيَحتملُ أن يكونَ عمرو يَرى نفسَه فوقَ معاويةَ من جهة الرأي والإصابةِ في المَشُورة، مع أن الشِّعرَ موضعُ ضرورةٍ، فجازَ أن يستعيرَ فيه لفظَ الأمر في موضع الطلب والدعاء.

وأما صيغتُه فمِن لفظ المضارع يُنزَعُ منه حرفُ المضارَعةِ، فإن كان ما بعدَ حرف المضارَعةِ متحرِّكاً أبقيتَه على حركته، نحوُ قولك في تُدحرِجُ: دَحرِجْ، وفي تُسَرْهِفُ: سَرْهِفْ، وفي تَردُّ: رُدَّ وفي تقومُ: قُمْ.

وإن كان ساكناً أتيتَ بهمزةِ الوصل ضرورةَ امتناعِ النطقِ بالساكن، وتلك الهمزةُ تكونُ مكسورةً لالتقاء الساكنَين، إلا أن يكونَ الثالثُ منه مضموماً[2]، فإنه يُضمُّ إتْباعاً

---

(١) عجز البيت:

وكان من التوفيق قتلُ ابن هاشمِ

وسلف: ٢/ ٨٩.

(٢) قاله سيبويه، وهو مذهب البصريين، انظر الكتاب: ٤/ ١٤٦، والمقتضب: ١/ ٨١،=

لضمَّته وكراهيةَ الخروجِ من كسرٍ إلى ضمٍّ والحاجزُ بينهما ساكنٌ غيرُ حصين، فهو كَلا حاجزٍ.

والكوفيون يذهبون إلى أن همزةَ الوصل في الأمر تابعةٌ لثالثِ المستقبَل(١)، إن كان مضموماً ضممْتَها، وإن كان مكسوراً كسَرتَها، ولا يفعلون ذلك في المفتوحة لئلا يَلتبسَ الأمرُ بإخبار المتكلِّم عن نفسه، نحوُ أعلمُ واعلَمْ.

فإن قيل: [٧/ ٥٩] ولِمَ حذفتَ حرفَ المضارَعةِ من أمرِ الحاضرِ؟.

قيل: لكثرته في كلامهم، فآثَروا تخفيفَه لأن الغرضَ من حرف المضارَعةِ الدلالةُ على الخطاب، وحضورُ المأمور وحاضِرُ الحالِ يدلّان على أن المأمورَ هو المخاطَبُ، ولأنه ربَّما الْتبسَ الأمرُ بالخبر لو تُركَ حرفُ الخطاب على حاله.

فإن قيل: ولِمَ كان لفظُ الأمرِ من المضارِع دون غيره؟.

قيل: لَّما كان زمنُ الأمر المستقبَلَ أُخذَ من اللفظ الذي يدلُّ عليه، وهو المضارِعُ.

وقولُه: «**والأصلُ في تُكْرِمُ تُؤَكْرِمُ كتُدَحْرِجُ**» كأنه جوابُ دَخَلٍ مقدَّرٍ، كأنه قيل: لِمَ قالوا في الأمر من تُكرِمُ وتُخرِجُ ونظائرِهما: أَكرِمْ وأَخرِجْ بهمزة مفتوحة مقطوعةٍ، وهلّا جاؤوا فيه بهمزةِ الوصل لسكون ما بعد حرفِ المضارَعة كما فعلُوا في تَضربُ وتُخْرجُ حين سكَنَ ما بعد حرف المضارَعة.

فالجواب أن الأصلَ تُؤكْرِمُ بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارَعة، وذلك أن الماضي أكرمَ وأَخرجَ بهمزة التعدية على وِزَان دَحْرَجَ، فالهمزةُ بإزاء الدال، فإذا رددْتَه إلى المضارع زدتَ في أوله حرفَ المضارَعة، وكان القياسُ تُؤَكْرِمُ، نحوُ تُدحْرِجُ لأن حرفَ المضارَعة إنما يُزادُ على لفظ الماضي من غير حذفِ شيءٍ منه.

إلا أنهم حذَفوا الهمزة من أَوله كراهيةَ اجتماع همزتين في فعل المخبِرِ عن نفسه، نحوُ أُأَكرم، ثمَّ حَملوا عليه سائرَ المضارَعةِ ليجريَ البابُ على منهاجٍ واحدٍ في الحذف ولا

=والتكملة: ١٧، وسر الصناعة: ١١٦، والمنصف: ١/ ٥٤.

(١) قولهم في أسرار العربية: ٤٠٢، والإنصاف: ٧٣٧-٧٤١.

يختلفَ، كما فعلوا ذلك في يَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ، وإن لم تقعْ الواوُ بين ياء وكسرةٍ، وإذا أمرتَ منه حذفتَ حرفَ المضارَعة، وإذا زالَ حرفُ المضارَعة عادت الهمزةُ، فقلت: أَكرمْ وأَخرجْ[1]، وذلك لأمرين:

أحدُهما: أن المُوجِبَ لحذفها قد زال، وهو حرفُ المضارَعة.

والآخرُ: أنه لمَّا حُذفَ حرفُ المضارَعة وكان ما بعدَه ساكناً احْتِيجَ إلى همزة الوصل، وكان ردُّ ما حُذفَ منه أولَى، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وأما ما ليس للفاعل فإنه يُؤَمرُ بالحرف داخلاً على المضارع دخولَ لا ولم، كقولك: لِتضربْ أنتَ، ولِيضربْ زيدٌ ولأُضرَبْ أنا، وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطَب كقولك: لِيضربْ زيدٌ، ولأضربْ أنا).

قال الشارح: الأصلُ في الأمر أن تَدخلَ عليه اللامُ وتَلزمَ لإفادةِ معنى الأمر، إذ الحروفُ هي الموضوعةُ لإفادة المعاني كَلَا في النهي ولمْ في النفي، إلا أنهم في أَمر المخاطَب حذفوا حرفَ المضارَعة لِمَا ذكرناه من الغُنْية عنه بدلالة الحالِ وتخفيفاً لكثرةِ الاستعمالِ، ولمَّا حذفوه لم يأْتوا بلامِ الأمر لأنها عاملةٌ، والفعلُ بزَوال حرف المضارَعة منه خرجَ عن أن يكونَ مُعرَباً، فلم يدخلْ عليه العاملُ.

وما عدا المخاطَبَ من الأفعال المأمورِ بها تلزمُها اللامُ، لأنه لم يَجزْ حذفُ المضارَعة منه لِئلَّا يُلْبِسَ [٢٣٢/ أ] ولعدم الدليل عليه.

فمن ذلك ما ليس للفاعل، وهو فعلُ ما لم يُسمَّ فاعلُه إذا أَمرتَ به لزمتْه اللام نحوَ لِتُعْنَ بحاجتي، ولِتُوضَعْ في تجارتك، ولِتُنْزَه علينا يا رجلُ[2]، فهذا القَبيلُ لا بدَّ فيه من اللام، وإن كان مخاطَباً حاضراً لأن هذا الفعلَ قد لحقَه التغييرُ بحذف فاعلِه وتغييرِ بُنْيته، فلم تُحذفْ منه اللامُ أيضاً وحرفُ المضارَعة لِئلَّا يكونَ إجحافاً به، وإذا لم يَجزْ الحذفُ مع المخاطَب فأن لا يجوزَ مع الغائب أَولَى، فلذلك تقولُ: لِتُضْرَبْ يا زيدُ ولِيُضرَبْ هو،

---

(١) انظر في هذا سر الصناعة: ١١٢، ٣٨٥.

(٢) «سقى إبله ثم نزهها نَزهاً: باعدها عن الماء»، اللسان (نزه).

وكذلك لو كان الأمرُ لغائب أو متكلِّمٍ لم يكن بُدٌّ من اللام، نحوُ لِيقُمْ ولِيَخرجْ بكرٌ، ولأَقُمْ ولأَخرُجْ، وذلك من قِبلِ أَن حرفَ المضارَعَةِ يلزمُ هنا للدلالة على المقصود منه، وإذا لزمَ حرفُ المضارَعةِ وجبَ الإتيانُ بلام الأمر لإفادة معنى الأمر، وكان المحلُّ قابلاً من حيث كان معرَباً لِما فيه من حروف المضارَعة، وربَّما حذَفوا هذه اللامَ في الشِّعر وجزَموا بها، أنشدَ أبو زيد[1]:

فتُضْحِي صَريعاً لا تَقومُ لحاجةٍ ولا تُسْمِعُ الدَّاعي ويُسْمِعْكَ مَنْ دَعَا

وأنشدَ سيبويه[2]:

على مِثْلِ أصحابِ البَعُوضةِ فاخْمُشِي -لكِ الوَيلُ- حُرَّ الوَجْهِ أوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

وأنشد أيضاً[3]:

مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِن شيءٍ تَبالا

أي لِتَفْدِ، وهو قليلٌ.

فإن قيل: ولِمَ زعمتُم أن أمْرَ الحاضر أكثرُ من أمرِ الغائب حتى دعت الحالُ إلى تخفيفه؟.

قيل: لأن الغائبَ لبُعدِه عنك إذا أردتَ أن تأمرَه أمرتَ الحاضرَ أن يودِّي إليه أنك تأمرُه، نحوُ قولك: يا زيدُ قُلْ لعَمرو: قُمْ، ولا تحتاجُ في أمر الحاضر إلى مثل ذلك، فكان أكثرَ لأنك تحتاجُ في أمر الغائب إلى أمر الحاضر، ولا يلزمُ من أمرِ الحاضر أمرُ الغائب.

---

(١) البيت من إنشاد أبي زيد في البغداديات: ٤٦٩، والإغفال: ١/ ٦٣، وسر الصناعة: ٣٩٠، والمخصص: ١٧/ ١٤٧، وليس في نوادره، ونسبه أبو علي في البغداديات: ٤٦٩ إلى عمران بن حطان، وليس في شعره [شعر الخوارج].

(٢) قائل البيت متمم بن نويرة، وهو في ديوانه: ٨٤، والكتاب: ٣/ ٨، والمقتضب: ٢/ ١٣٢، والأصول: ٢/ ١٥٧، ٢/ ١٧٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٨١-١٨٢، والنكت: ٦٩٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٥١، وورد بلا نسبة في البغداديات: ٤٦٧، ٤٦٩، وسر الصناعة: ٣٩١.

(٣) سلف البيت: ٧/ ٦٤.

ومِمَّا يؤكِّدُ عندك قُوةَ الحاضر وغَلبتَه الغائبَ أنك لا تأمرُ الغائبَ بالأسماء المسمَّى بها الفعلُ في الأمر، نحوُ صَهْ ومَهْ وإيْهِ وإيهاً ودُونَك وعندَك، لا تقولُ: دونَه زيداً ولا علَيه بكراً، ولهذا المعنى غلَبَ ضميرُ الحاضر ضميرَ الغائب، فتقولُ: أنتَ وهو فعلتَها، ولا تقول: فَعَلا، وإذا صاغوا لهما اسماً كالتثنية صارَ على لفظ الحضور، نحوُ قولك: أنتما فعلتُما، ولا تقولُ: هما فَعَلا، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد جاء قليلاً أن يُؤمَرَ الفاعلُ المخاطَبُ بالحرف، ومنه قراءة النبيِّ ﷺ: «فبذلك فَلْتفْرحوا».

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إن أصلَ الأمر أن يكونَ بحرف الأمر، وهو اللامُ، فإذا قلت: اضربْ فأصلُه لِتضربْ، وقُمْ أصلُه لِتقُمْ، كما تقولُ للغائب: لِيضربْ زيدٌ، ولِتذهبْ هندٌ، غيرَ أنها حُذفتْ منه تخفيفاً ولدلالةِ الحالِ عليه.

وقد جاءت على أصلها شاذَّةً، فمن ذلك القراءةُ المعزوَّةُ إلى النبيِّ ﷺ وهي قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾[1] وقرأ بها أيضاً عثمانُ بنُ عفَّانَ وأُبيُّ بن كعب وأنسُ بنُ مالك، ورُويَ عنه في بعض غَزواته «لِتأْخذُوا مَصَافَّكم»[2]، أي خذُوا مَصافَّكم، وإنما أُدخلَ اللامُ مراعاةً للأصل.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهو مبنيٌّ على الوقف عند أصحابنا البصريِّين، وقال الكوفيون: هو مجزومٌ باللام مضمَرةً، وهذا خَلْفٌ من القول).

قال الشارح: اعلمْ أن فعلَ الأمر على ضربين مبنيٍّ ومعرَبٍ، فإذا كان للحاضر مجرَّداً من الزيادة في أوَّلِه كان مبنيّاً عندنا خلافاً للكوفيين[3].

وإنما قلنا ذلك لأن أصلَ الأفعال كلِّها أن تكونَ مبنيَّةً موقوفةَ الآخِر، وإنما أُعربَ

---

(١) يونس: ١٠/ ٥٨، وسلفت القراءة: ٤/ ٧٩.

(٢) سلف الحديث: ٧/ ٧٥.

(٣) انظر هذه المسألة: ٤/ ٤٦.

الفعلُ المضارعُ منها بما في أولِه من الزوائد الأَربع وكينونتِه على صيغةٍ ضارَعَ بها الأسماءَ[1]، فإذا أمرْنا منه ونزعْنا حرفَ المضارَعة من أوله فقلْنا: اضربْ اذهبْ فتتغيَّرُ الصورةُ والبُنْيةُ التي ضارَعَ بها الاسمَ[2]، فعادَ إلى أصله من البناء استصحاباً للحال الأولى.

وذهب الكوفيون إلى أنه معرَبٌ مجزومٌ بلام محذوفةٍ، وهي لامُ الأمر، فإذا قلت: اذهبْ فأصلُه لِتذهبْ، وإنما حُذفتْ اللام تخفيفاً، وما حُذفَ للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به، فكان معرَباً مجزوماً بذلك الحرفِ المقدَّرِ، ويؤَيدُ عندك أنه مجزومٌ أنك إذا أمرْتَ من الأفعال المعتلَّة نحوَ يرمي ويغزو ويخشى حذفتَ لاماتِها كما تفعلُ في المجزوم من نحوِ لِيغزُ وليَرْمِ ولِيَخْشَ[3]، والبناء لا يُوجبُ حذفاً.

والجوابُ عن كلام الكوفيين[4] أما قولُهم: إنه معرَبٌ فقد تقدَّمَ القولُ: إن أصلَ الأفعالِ البناءُ، وسببُ إعراب المضارع ما في أوله من الزوائد، وقد فُقدتْ هنا.

وقولُهم: إنه مجزومٌ بلامٍ محذوفةٍ فاسدٌ لأن عواملَ الأفعال ضعيفةٌ، فلا يجوزُ حذفُها وإعمالُها كما لم يَجزْ ذلك في لم ولن ونظائرِهما.

وذلك لأن عواملَ الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء لأن الأفعالَ محمولةٌ على الأسماء في الإعراب، فكانت الأسماءُ أمْكنَ، وعواملُ الأصلِ أقوى من عوامل الفرع، وعواملُ الأسماء على ضربين أفعالٌ وحروفٌ، فما كان من الأفعال فقد يجوزُ حذفُه وتبقيةُ عملِه، نحوُ لولا زيدٌ، وهلَّا عمرو، ويجوزُ زيداً ضربتُه، [٧/ ٦٢] وأشباهُ ذلك، وما كان من الحروف نحوَ إنَّ وأخواتِها وحروفِ الجرِّ فإنه لا يجوزُ حذفُ شيءٍ من ذلك

---

(١) انظر ما سلف: ٧/ ١٣.

(٢) بهذا علل السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٩٠.

(٣) كذا في الإنصاف: ٥٢٨.

(٤) ما أجاب به الشارح قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٩٠-٩٢ بخلاف في الصياغة.

وتبقيةُ عملِه، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعفُ أَولَى بالامتناع مع أَنَّا نقولُ: لو كان فعلُ الأمر مجزوماً بلامٍ محذوفةٍ لبقي حرفُ المضارَعةِ كما بقي في قوله[١]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَك كُلُّ نَفْسٍ

وكما قال[٢]:

أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

فلماَّ حُذفَ حرفُ المضارَعة وتغيَّرتْ بُنيةُ الفعل دلَّ على ما قلناه.

وأما حذفُ حرف العِلَّة من نحو ارْمِ واغْزُ واخْشَ فلأنه لَمَّا استوَى لفظُ المجزوم والمبنيِّ في الصحيح نحوَ لم تذهبْ واذهبْ أرادوا [٢٣٢/ ب] أن يكونَ مثلُ ذلك في المعتلِّ، فحَذفوا آخرَه في البناء ليوافقَ آخرُه أخرَ المجزوم[٣]، فاعرفْه.

---

(١) سلف البيت: ٧/ ١٠٦.

(٢) سلف البيت: ٧/ ١٠٦.

(٣) هو تعليل المازني لخصه عنه السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٩٤.

ومن أصناف الفعلِ المتعدِّي وغيرُ المتعدِّي

(فصل) قال صاحب الكتاب: (فالمتعدِّي على ثلاثة أضرُبٍ، متعدٍّ إلى مفعول به، وإلى اثنين وإلى ثلاثة، فالأولُ نحوَ قولك: ضربتُ زيداً، والثاني نحوَ كسوتُ زيداً جُبةً، وعلمتُ زيداً فاضلاً، والثالثُ نحوَ أعلمتُ زيداً عَمراً فاضلاً، وغيرُ المتعدِّي ضربٌ واحدٌ، وهو ما تخصَّصَ بالفاعل كذهبَ زيدٌ ومكثَ وخرجَ ونحوِ ذلك).

قال الشارح: اعلمْ أن الأفعالَ على ضربَين متعدٍّ وغيرُ متعدٍّ، فالمتعدِّي ما يفتقرُ وجودُه إلى محلٍّ غيرِ الفاعلِ.

والتعدِّي: التجاوزُ، يقالُ: عَدا طَورَه، أي تجاوزَ حدَّه[1]، أي أن الفعلَ تجاوزَ الفاعلَ إلى محلٍّ غيرِه، وذلك المحلُّ هو المفعولُ به، وهو الذي يَحسنُ أن يقعَ في جواب بمَنْ فعلتَ، فيقالَ: فعلتُ بفلانٍ.

فكلُّ ما أنبأَ لفظُه عن حُلوله في حيِّزِ غيرِ الفاعلِ، فهو متعدٍّ، نحوُ ضربَ وقتلَ، ألا ترى أن الضربَ والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً، وما لم يُنبئْ لفظُه عن ذلك فهو لازمٌ غيرُ متعدٍّ، نحوُ قام وذهبَ؟ ألا ترى أن القيامَ لا يتجاوزُ الفاعلَ، وكذلك الذهابُ؟ ولذلك لا يقالُ: هذا الذهابُ بمَنْ وقع؟ وكذلك القيامُ بخلاف ضَربَ وأَشباهِه، فإنه لا يكونُ ضرباً حتى يُوقِعَه فاعلُه بشخصٍ.

والمتعدِّي على ثلاثة أضربٍ، متعدٍّ إلى مفعول واحد يكونُ عِلاجاً وغيرَ عِلاج، فالعلاجُ ما يُفتقرُ في إيجاده إلى استعمالِ جارِحةٍ أو نحوِها، نحوُ ضربتُ زيداً، وقتلتُ بكراً، وغيرُ العلاج ما لم يفتقرْ إلى ذلك، بل يكون ممَّا يتعلقُ بالقلب، نحوُ ذكرتُ زيداً، وفهمتُ الحديثَ، وذلك على حَسب ما يقتضيه ذلك الفعلُ، نحوُ كرَّمتُ زيداً، وشربتُ الماءَ، وأَرْوَى أَخاكَ الماءُ.

ومن المتعدِّي إلى مفعول واحد أفعالُ الحواسِّ، كلُّها يتعدَّى إلى مفعول واحد، نحوُ

---

(١) انظر الصحاح (عدا)، والتذييل والتكميل: ٧/ ٥.

أبصرْتُه وشَمَمْتُه وذُقتُه ولَمَستُه وسمعتُه، وكلُّ واحد من أفعال الحواسِّ يقتضي مفعولاً مِمَّا تقتضيه تلك الحاسَّةُ، فالبصرُ يقتضي مبصَراً، والشَّمُّ يقتضي مَشموماً، واللمسُ يقتضي ملموساً[^1]، والسمعُ يقتضي مسموعاً، فكلُّ واحدٍ من أفعال هذه الحواسِّ يتعدَّى إلى مفعولٍ مِمَّا تقتضيه تلك الحاسَّةُ، تقولُ: أبصرتُ زيداً لأنه مِمَّا يُبصَرُ، ولو قلت: أبصرتُ الحديثَ أو القيامَ لم يجزْ لأن ذلك مِمَّا ليس يُدرَكُ بحاسَّة، وكذلك سائرُها.

وذهب أبو علي الفارسيُّ إلى أنَّ «سمعتُ» خاصةً يتعدَّى إلى مفعولين، ولا يكونُ الثاني إلا مِمَّا يُسمَعُ[^2]، كقولك: سمعتُ زيداً يقولُ ذاك، ولو قلت: سمعتُ زيداً يضربُ لم يجزْ لأن الضربَ ليس مِمَّا يُسمَعُ، فإن اقتصرتَ على أحد المفعولَين لم يكن إلا مِمَّا يُسمَعُ، نحوُ سمعتُ الحديثَ والكلامَ.

ولا أراه صحيحاً لأن الثاني من قولنا: سمعتُ زيداً يقولُ جملةٌ، والجملُ لا تقعُ مفعولةً إلا في الأفعال الداخلةِ على المبتدأ والخبر، نحوُ ظننتُ وعلمتُ وأخواتِها، و«سمعت» ليس منها.

والحقُّ أنه يتعدَّى إلى مفعول واحد كأخواته، ولا يكونُ ذلك المفعولُ إلا مِمَّا يُسمَعُ، فإن عدَّيته إلى غير مسموعٍ فلا بدَّ من قرينة بعدَه من حالٍ [٧/ ٦٣] أو غيرِه تدلُّ على أن المرادَ ما يُسمَعُ منه، فإذا قلت: سمعتُ زيداً يقولُ فزيدٌ المفعولُ على تقدير حذف مضافٍ، أي قولَ زيدٍ، ويقولُ في موضع الحال، وبه عُلمَ أن المرادَ قولُه.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾[^3]، فالمفعولُ الضميرُ المتصلُ به، وهو ضميرُ المخاطَبين، وحَسُنَ ذلك بقوله: ﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾ لأنَّ به عُلمَ أن المرادَ دعاؤهم،

---

[^1]: سقط من ط، ر: «واللمس يقتضي ملموساً».
[^2]: وهو قول الأخفش والجرجاني، والجمهور على أن الفعل «سمع» يتعدى إلى واحد، وأن الجملة بعده حال، انظر الإيضاح العضدي: ١٠٧، والمقتصد: ٥٩٧-٥٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٠٨-٣٠٩، والارتشاف: ٢١٠٦، والتذييل والتكميل: ٦/ ٤٦-٥٠.
[^3]: الشعراء: ٢٦/ ٧٢.

فأما قولُه تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَآءَكُمْ﴾[1] فلا إشكالَ فيه لأن الدعاءَ مِمَّا يُسمَعُ.

فأما «دخلتُ البيتَ» فقد اختلفَ العلماءُ فيه، هل هو من قَبيلِ ما يتعدَّى إلى مفعول واحدٍ، أو من اللازم؟ وسببُ الخلاف فيه استعمالُه تارةً بحرف جرٍّ وتارةً بغيره، نحوُ دخلتُ البيتَ، ودخلتُ إلى البيت.

والصوابُ عندي أنه من قَبيل الأفعال اللازمة[2]، وإنما يتعدَّى بحرف الجرِّ نحوَ دخلتُ إلى البيت، وإنما حُذفَ منه حرفُ الجرِّ توسُّعاً لكثرة الاستعمال، والذي يدلُّ على ذلك أن مصدرَه يأتي على فُعُول نحوَ الدُّخُول، وفُعُول في الغالب إنما يأتي من اللازم، نحوُ القُعُود والجُلُوس[3]، وأنَّ مِثلَه وخِلافَه غيرُ متعدٍّ[4]، فدخلتُ مثلُ غَبرْتُ، فكما أنَّ غَبرتُ غيرُ متعدٍّ، فكذلك دخلتُ، وخِلافُه خرجتُ، وهو لازمٌ أيضاً.

وقلَّما نجدُ فعلاً متعدِّياً إلا وخِلافُه ومُضادُّه كذلك، ألا ترى أن تَحرَّكَ لازمٌ وضدُّه سَكَنَ، وهو كذلك، واسْوَدَّ وابْيَضَّ كذلك، ومثلُ دخلتُ البيتَ، ذهبتُ الشامَ، أمرُهما واحدٌ، ولا يُقاس عليهما غيرُهما لقلَّة ما جاء من ذلك.

واعلمْ أنه يجوزُ تقديمُ المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسِه، نحوُ قولك: ضربَ زيداً عَمرو، وعمراً ضربَ زيدٌ، كلُّ ذلك عربيٌّ جيِّدٌ، وذلك إذا لم يَلتبسْ، لأن الإعراب يفصلُ بين الفاعل والمفعول، فإن لزمَ من ذلك لَبْسٌ بأن يكونَ الاسمان مَبنيَّين، أو لا يظهرُ فيهما الإعرابُ لاعتلالِ لامَيْهما، نحوُ ضربَ هذا ذاكَ، وأكرمَ عيسى موسى، فحينئذ يلزمُ حفظُ المرتبةِ ليُعرفَ الفاعلُ بتقدُّمه والمفعولُ بتأخُّره.

---

(١) فاطر: ٣٥/ ١٤.

(٢) سلف الكلام على هذه المسألة: ٢/ ١٠٤.

(٣) بهذا اعتلَّ ابن ولاد في الانتصار: ٤٦.

(٤) بهذا وبالذي قبله اعتلَّ الفارسي، واللفظ لفظه، انظر المقتصد: ٥٩٩-٦٠٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٣٨، وانظر نقد الجرجاني في المقتصد: ٦٠١.

وأما ما يتعدَّى إلى مفعولين، فهو على ضربين:

أحدُهما: ما يتعدَّى إلى مفعولينَ، ويكونُ المفعولُ الأولُ منهما غيرَ الثاني.

والآخرُ: أن يتعدَّى إلى مفعولينَ، ويكونَ الثاني هو الأولَ في المعنى.

فأما الضربُ الأول فهي أفعالٌ مؤَثِّرةٌ تَنفُذُ من الفاعل إلى المفعول، وتُؤثِّرُ فيه، نحوُ قولك: أعطَى زيدٌ عبدَ الله درهماً، وكسا محمدٌ [٢٣٣/ أ] جعفراً جُبَّةً، فهذه الأفعالُ قد أثَّرتْ إعطاءَ الدرهم في عبد الله وكِسْوةَ الجُبَّةِ في جعفر، ولا بدَّ أن يكونَ المفعولُ الأولُ فاعلاً بالثاني، ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيتُ زيداً درهماً فزيدٌ فاعلٌ في المعنى لأنه آخِذٌ الدرهم، وكذلك كَسوتُ زيداً جُبةً، فزيدٌ هو اللابسُ للجُبة؟.

ومن هذا الباب ما كان يتعدَّى إلى مفعولَين، إلا أنه يتعدَّى إلى الأول بنفسه من غير واسطة وإلى الثاني بواسطة حرف الجرِّ، ثم اتُّسعَ فيه، فحُذفَ حرفُ الجرِّ، فصار لك فيه وجهان، وذلك نحوُ قولك: اخترتُ الرجالَ بَكراً، وأصلُه من الرجال، قال الله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾[1]، أي مِن قومِه، ومنه استغفرتُ الله ذَنباً، أي مِن ذَنْب، قال الشاعر[2]:

أَسْتَغفِرُ اللهَ ذَنْباً لسْتُ مُحْصِيَه

ومن ذلك [٧/ ٦٤] سمَّيتُه بزيدٍ وكنَّيتُه بأبي بكر، فإنه يجوزُ التوسُّعُ فيه بحذف حرف الجرِّ، كقولك[3]: سميَّتُه زيداً، وكنيَّتُه أبا بكر.

---

(١) الأعراف: ٧/ ١٥٥.

(٢) عجز البيت:

ربَّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

والبيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٣٧، والمقتضب: ٢/ ٣٢١، والأصول: ١/ ١٧٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٠٤، وكتاب الشعر: ٥١٦، والخصائص: ٣/ ٢٤٧، والمخصص: ١٤/ ٧١، والتذييل والتكميل: ٧/ ١٩.

(٣) في ط، ر: «بقولك».

وكلُّ ما كان من ذلك فإنه يجوزُ فيه التقديمُ والتأخيرُ، نحوُ أعطيتُ زيداً درهماً، وأعطيتُ درهماً زيداً، وزيداً أعطيتُ درهماً، كلُّ ذلك جائزٌ لأنه لا لَبْسَ فيه من حيث كان الدرهمُ لا يأخذُ زيداً، فإن كان الثاني ممَّا يصحُّ منه الأخذُ نحو أعطيتُ زيداً عمرواً وجب حفظُ المرتبةِ لأن كلَّ واحد منهما يصحُّ منه الأخذُ.

وأما الثاني وهو[1] ما يتعدَّى إلى مفعولَين، ويكونُ الثاني هو الأولَ في المعنى، وهذا الصنفُ من الأفعال لا يكونُ من الأفعال التي تَنفُذُ منك إلى غيرك، ولا يكونُ من الأفعال المؤثِّرةِ، إنما هي أفعالٌ تدخلُ على المبتدأ والخبر، فتجعلُ الخبرَ يقيناً أوْ شكّاً[2]، وتلك سبعةُ أفعال، وهي حَسِبتُ وظننتُ وخِلْتُ وعلمتُ ورأيتُ ووجدتُ وزعمتُ، فحسبتُ وظننتُ وخِلْتُ مُتواخيةٌ لأنها بمعنىً واحدٍ، وهو الظَّنُّ، وعلمتُ ورأيتُ ووجدتُ مُتواخِيةٌ لأنها بمعنىً واحدٍ، وهو اليقينُ، وزعمتُ مفرَدٌ لأنه يكونُ عن عِلم وظنٍّ، وذلك قولك: حسِبتُ زيداً أخاكَ، وظنَّ زيدٌ محمداً عالماً، وخِلْتُ بكراً ذا مال، وعلمتُ جعفراً ذا حِفاظٍ، ووجدتُ اللهَ غالِباً، وزعمتُ الأميرَ عادلاً.

فهذه الأفعالُ المفعولُ الثاني من مفعولَيها هو الأولُ في المعنى، ألا ترى أن زيداً هو الأخُ في قولك حَسِبتُ زيداً أخاك؟ وكذلك سائرُها، وإنما كان كذلك لأنها داخلةٌ على المبتدأ والخبر، وخبرُ المبتدأ إذا كان مفرَداً كان هو المبتدأَ في المعنى، والذي يدلُّ أنها داخلةٌ على المبتدأ والخبر أنك لو أسقطتَ الفعلَ والفاعلَ لعاد الكلامُ إلى المبتدأ والخبر، نحوُ قولك: زيدٌ أخوك، ومحمدٌ عالمٌ، بخلاف أعطيتُ زيداً درهماً لأن المفعولَ الثاني في أعطيتُ غيرُ الأول، فلا يكون خبراً.

ولكونها داخلةً على المبتدأ والخبر لم يجزْ الاقتصارُ على أحدهما دون الآخر، وذلك أنك إذا قلت: ظننتُ زيداً منطلقاً فإنما شككتَ في انطلاق زيدٍ، لا فيه لأن المخاطَبَ يعرفُ زيداً كما يعرفه المخاطِبُ، فالمخاطَبُ والمخاطِبُ في المفعول الأول سَواءٌ، وإنما

---

(١) الصواب: «فهو».

(٢) هي عبارة سيبويه: ١/ ٤٠.

الفائدةُ في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدةُ في الخبر، ولذلك من المعنى لم يجزْ الاقتصارُ على أحد المفعولَين دون الآخرَ، فلا تقولُ: زيداً حتى تقولَ: قائماً، ولا تقولُ: قائماً حتى تقولَ: زيداً لأن الظنَّ يتعلقُ بالقيام ونحوِه، إلا أنك لو اقتصرتَ عليه لم يُعلَمْ القيامُ لَمَنْ هو، فاحتجتَ إلى ذِكر المخبَرِ عنه ليُعلمَ أن القيامَ له، فصار بمنزلة قولك: قائمٌ في أنه لا فائدةَ فيه إلا بعد تقدُّم المبتدأ، وبانَ بما ذكرْنا تعلُّقُ هذه الأفعالِ بالمبتدأ والخبر[1].

وأما ما يتعدَّى إلى ثلاثةٍ فهو أفعالٌ منقولةٌ مما كان يتعدَّى إلى مفعولَين، نحوُ أعلمتُ زيداً عَمراً فاضلاً، وأريتُ محمداً خالداً ذا حِفاظٍ، فأَعْلَمَ منقولٌ من عَلِمَ، وقد كان ممَّا يتعدَّى إلى مفعولَين الثاني منهما هو الأولُ، وصار بعد نقلِه بالهمزة يتعدَّى إلى ثلاثة، وكذلك أرى، وسيأتي الكلامُ على هذا الفصل بأوضحَ من هذا بعدُ، إنْ شاء الله.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وللتعديةِ أسبابٌ ثلاثةٌ، وهي الهمزةُ، وتثقيلُ الحَشْوِ، وحرفُ الجرِّ، تتَّصلُ ثلاثتُها بغير المتعدِّي، فتصيِّرُه متعدِّياً، وبالمتعدِّي إلى مفعول واحدٍ فتصيِّرُه ذا مفعولَين، نحوُ قولك: أذهبتُه وفرَّحتُه وخرجتُ به، وأحفرْتُه بئراً، وعلَّمتُه القرآنَ، وغضَّبتُ عليه الضيعةَ، وتتَّصلُ الهمزةُ بالمتعدِّي إلى اثنين فتنقلُه إلى ثلاثةٍ نحوَ أعلمْتُ).

---

(١) حذف المفعولين على نحوين، أولهما حذف اختصار لدليل، وحذف اقتصار لغير دليل، وفيه أربعة آراء:
أولها: المنع، وهو مذهب الأخفش والجرمي، والثاني: إجازة حذف مفعولي ظننت وما في معناها، ونسب إلى الأعلم، والثالث: جواز حذفهما مطلقاً، وهو قول ابن السراج والسيرافي وابن عصفور، والرابع: المنع مطلقاً، وهو ظاهر كلام سيبويه والمبرد.
انظر الكتاب: ١/ ٣٩، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٣٠، والمقتضب: ٢/ ٣٤٠، والأصول: ١/ ١٨١، ٢/ ٢٨٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣١٦، ٣/ ٢٢٨، والنكت: ١٧٤، وأسرار العربية: ١٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٧٣-٧٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٩-٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣١٧، والتذييل والتكميل: ٦/ ٩-١٣، والارتشاف: ٢٠٩٧.

قال الشارح: قد ذكرنا أن الأفعالَ على ضربَين:

منها ما هو لازمٌ للفاعلِ غيرُ متجاوِزٍ له إلى مفعول، ويقالُ [٧/ ٦٥] له: غيرُ متعدٍّ.

ومنها ما يتجاوزُ الفاعلَ إلى مفعول به، ويقالُ له: المتعدِّي.

فإذا أردتَ أن تُعدِّيَ ما كان لازماً غيرَ متعدٍّ إلى مفعول كان ذلك بزيادة أحدِ هذه الأشياءِ الثلاثةِ، وهي الهمزةُ وتضعيفُ العين وحرفُ الجرِّ.

فأما الأولُ وهو زيادةُ الهمزة في أوله فنحوُ ذهبَ وأذهبتُه، وخرجَ وأخرجتُه، قال الله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾[(١)] وقال: ﴿كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾[(٢)]، ألا ترى أنه حدثَ بدخول الهمزة تَعدٍّ لم يكن قبلُ؟ ولهذا البناءِ معانٍ أُخرُ تُذكرُ بعدُ، إلا أن الغالبَ عليه التعديةُ[(٣)].

وأما التضعيفُ فنحوُ قولك: فَرِحَ زيدٌ وفرَّحتُه، وغَرِمَ وغرَّمتُه، ونَبُلَ ونبَّلتُه، ونَزلَ ونزَّلتُه، والمرادُ حملتُه على ذلك وجعلتُه يفعلُه، ولذلك صار متعدِّياً بعدَ أن لم يكن كذلك، وهذا البناءُ يشاركُ أفعلَ في أكثرِ معانيها، إلا أن أحدَهما قد يكثُرُ في معنىً، ويقلُّ

---

(١) الأحقاف: ٤٦/ ٢٠.

(٢) الأعراف: ٧/ ٢٧.

(٣) في تعدية اللازم والمتعدي بالهمزة أربعة أقوال:

١- أنها سماعية في اللازم والمتعدي إلى واحد، ونسب هذا القول إلى المبرد.

٢- أَنها قياسية فيهما، ونسب هذا القول إلى أبي الحسن، وهو ظاهر كلام الفارسي.

٣- أنها قياسية في اللازم سماعية في المتعدي.

٤- أنها قياسية في كل فعل فعل إلا في باب علمت، ونسب هذا القول إلى أبي عمرو.

وقياس التعدية بالهمزة في غير الأفعال التي أغنى التضعيف فيها مذهب ابن مالك.

ونسب إلى سيبويه أن ظاهر كلامه أن التعدية بالهمزة قياسية في اللازم، سماعية في المتعدي، وصحَّح السهيلي أن مذهبه عدم طردها في جميع الأفعال، وهو ظاهر كلامه، انظر الكتاب: ٤/ ٥٥، والمقتضب: ٤/ ١٧٨، ٤/ ١٨١، والبغداديات: ١١٧-١١٨، والإيضاح العضدي: ٩١، والمقتصد: ٣٧٣، والنكت: ١٠٥٢، ونتائج الفكر: ٣٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٨-٣٩، والتذييل والتكميل: ٧/ ٥٨-٥٩، والارتشاف: ٢٠٩٣، والمساعد: ١/ ٤٤٦.

في معنى آخر على ما سنذكرُ.

وأما حروف الجرِّ فنحوُ قولك: مررتُ بزيدٍ، ونزلتُ على عمرو، فهذه الحروفُ إنما دخلتْ الاسمَ للتعدية وإيصالِ [٢٣٣/ ب] معنى الفعل إلى الاسم، لأن الفعلَ قبلها لا يصلُ إلى الاسم بنفسه، لأنها أفعالٌ ضَعُفتْ عُرفاً واستعمالاً، فوجبَ تَقويتُها بالحروف الجارَّة، فيكونُ لفظُه مجروراً وموضعُه نصباً بأنه مفعولٌ.

ولذلك يجوزُ فيما عُطفَ عليه وجهان، الجرُّ والنصبُ، نحوُ قولك: مررتُ بزيدٍ[١] وعمروٍ وعمراً، فالجرُّ على اللفظ، والنصبُ على الموضع، وذلك من قِبل أن الحرفَ يتنزَّلُ منزلةَ الجزء من الفعل من جهة أنه به وصلَ إلى الاسم، فكان كالهمزة في أذهبتُه والتضعيفِ في فرَّحتُه، وتارةً يتنزَّلُ منزلةَ الجزء من الاسم المجرور به، ولذلك جاز أن يُعطفَ عليهما بالنصب[٢]، فالجرُّ على الاسم وحدَه، والنصبُ على موضع الحرف والاسمِ معاً.

وكما تُعدِّي هذه الأشياءُ الثلاثةُ غيرَ المتعدِّي إلى مفعول نحوَ قولك: أذهبتُ زيداً فكذلك تزيدُ في تعدية ما كان متعدِّياً منها، فإذا كان يتعدَّى إلى مفعول واحدٍ، وأتيتَ بالهمزة أو أُختَيها صار يتعدَّى إلى مفعولَين، نحوُ أَضربْتُ زيداً عَمراً، أَي حَملتُه على الضرب، فصار الفاعلُ مفعولاً، وإن كان يتعدَّى إلى مفعولين صار يتعدَّى إلى ثلاثة، نحوُ قولك في علمتُ زيداً قائماً، ورأيتُ عمراً عالماً: أعلَمني بكرٌ زيداً قائماً، وأَراني عبدُ الله عمراً عالماً، كان المتكلِّمُ قبل النقل فاعلاً، فصار بعد النقل بالهمزة مفعولاً، وليس وراء الثلاثة متعدَّىً[٣] إليه.

---

(١) الباء في «بزيد» معاقبة لهمزة النقل في «أمررت زيداً»، انظر الخصائص: ١/ ١٠٦.

(٢) أجازه سيبويه والمبرد والفارسي وابن جني، انظر الكتاب: ١/ ٩٤، والمقتضب: ٤/ ١٥٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٣٢، والمسائل المنثورة: ١٦٥، والخصائص: ١/ ١٠٢، ١/ ١٠٦، ١/ ٣٤٢، والنكت: ٢٢٦.

(٣) في ط، ر: «متعد»، لها وجه.

واعلمْ أنه متى عدَّيتَ الفعلَ بالهمزة أو التضعيفِ لم تَجمعْ بين واحد منهما وحرفِ الجرِّ لأن الغرضَ تعديةُ الفعل، فبأيِّ شيءٍ حصلَ أغنَى عن الآخَر، ولا حاجةَ إلى الجمع بينهما، فتقولُ: أدخلتُ زيداً الدارَ، وأذهبتُ خالداً، ودخلتُ بزيد الدارَ، وذهبتُ به، قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾(١) ولا يجوزُ أدخلتُ بزيدٍ الدارَ، ولا أذهبتُ به، فتَجمعُ بين الهمزة والباء لما ذكرتُ لك، فاعرفْه.

(فصل): قال صاحب الكتاب: (والأفعالُ المتعدِّيةُ على ثلاثة أضرُبٍ:(٢)

ضربٌ منقولٌ بالهمزة عن المتعدِّي إلى مفعولَين، وهو فعلانِ أعلمتُ وأَريتُ، وقد أجازَ الأخفشُ أظننتُ وأحسبتُ وأخَلْتُ وأزعمْتُ.

وضربٌ متعدٍّ إلى مفعول واحد قد أُجريَ مُجْرَى أعلمتُ لموافقته له في معناه، فعدِّيَ تعديتَه، وهو خمسةُ أفعال أنبأْتُ ونبَّأْتُ وأخبرتُ وخَبَّرتُ وحدَّثتُ، قال الحارثُ بنُ حِلِّزة:

.... فمَنْ حُدِّثْتُموهُ له علينا العَلاءُ

وضربٌ متعدٍّ إلى مفعولَين وإلى الظرفِ المتَّسَع فيه، كقولك: أعطيتُ عبدَ الله ثوباً اليومَ، وسرقَ زيدٌ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ، ومن النحويين مَن أَبَى الاتِّساع في الأفعال ذاتِ المفعولين). [٧/ ٦٦]

قال الشارح: اعلمْ أن هذا البابَ منقولٌ من باب ظننتُ وأخواتِها، نحوُ أَعْلَمَ وأَرَى(٣)، فهذان الفعلان منقولان من علِمتُ ورأيتُ، وهما من الأفعال المتعدِّية إلى مفعولَين لا يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما.

كان الأصلُ قبلَ النقل عَلِمَ زيدٌ عمراً قائماً، ورأى بكرٌ محمداً ذا مالٍ، فلمَّا نقلتَه من فَعَلَ إلى أفْعَلَ صار الفاعلُ مفعولاً، فاجتمعَ معك ثلاثةُ مفاعيلَ، نحوُ قولك: أعلمتُ

---

(١) النور: ٢٤/ ٤٣.

(٢) ذكرها السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٢٧-٣٢٨.

(٣) في ط: «ورأى»، تحريف.

زيداً عمراً قائماً، وأَرَيتُ بكراً محمداً ذا مالٍ، فالمفعولُ الأولُ هنا كان فاعلاً قبل النقلِ، وذلك أنك إذا قلت: عَلِمَ زيدٌ عمراً قائماً جاز أن يكونَ ذلك العِلمُ بمُعْلِمٍ[١]، فإذا ذكرتَه صار هو الفاعلَ من حيث كان مُعْلِماً، وزيدٌ الذي كان فاعلاً عالِماً مفعولٌ من حيث كان مُعْلَماً[٢].

وهذا النقلُ مقصورٌ على هذَين الفعلَين دون أخواتِهما، وهو المسموعُ من العرب، فبعضُهم يقفُ عند المسموع، ولا يتجاوزُه إلى غيره، وكان أبو الحسن الأخفشُ يقيسُ عليهما سائرَ أخواتهما، فيُجيزُ أظَنَّ زيدٌ عمراً أخاك قائماً، وأزْعَمَ بكرٌ محمداً جعفراً منطلقاً[٣]، والمذهب الأولُ لقلَّة ذلك.

وأما الضربُ الثاني فما كان في معنى العِلم، وهي خمسةُ أفعال أخْبرَ وأنبأ وخبَّرَ ونبَّأَ وحَدَّثَ[٤].

فهذه الأفعالُ الخمسةُ معناها الإخبارُ والحديثُ، والإخبارُ إعلامٌ، فلمَّا كانت في معنى الإِعلام، تعدَّتْ إلى ثلاثة مفاعيلَ[٥] كما يتعدَّى أعْلَمَ، فتقولُ: أخبرتُ زيداً عمراً ذا مال، وأنبأْتُ محمداً جعفراً مُقيماً، ونبَّأْتُ أباك أخاكَ منطلقاً، وخبَّرتُ زيداً الأميرَ كريماً،

---

(١) من قوله: «اعلم أن هذا الباب .. » إلى قوله: «بمعلم» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٢٧ بخلاف يسير.

(٢) انظر المقتضب: ٣/ ١٨٩.

(٣) قول الأخفش في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٢٧، والخصائص: ١/ ٢٧١، والمقتصد: ٦٢٩، والنكت: ١٧٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٠٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٧٤، والارتشاف: ٢١٣٣، والتذييل والتكميل: ٦/ ١٦٨.

(٤) زاد سيبويه والمبرد نبَّأ، وزاد الفراء والكوفيون أَخبر، خبَّر، حدَّث، وزاد الفارسي والجرجاني نبَّأ وأنبأ، وذكر السيرافي الخمسة، انظر الكتاب: ١/ ٤١، والمقتضب: ٣/ ١٢١-١٢٢، ٤/ ٣٣٨-٣٣٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٣١، والمقتصد: ٦٢١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٨، والارتشاف: ٢١٣٤، والتذييل والتكميل: ٦/ ١٦٢.

(٥) هو تعليل الفارسي، انظر المقتصد: ٦٢١، وانظر أيضاً شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٣١.

وحدَّثتُ محمداً أخاه عالماً، فأما قولُ الحارث بن حِلِّزة اليشكريِّ(١):

إنْ مَنَعتُمْ ما تُسأَلونَ فمَنْ حُدْ دِثْتُمُوهُ لَهُ علينا العَلاءُ

[٧/ ٦٧] فأنشدَه شاهداً على صحَّة الاستعمالِ وأنه متعدٍّ إلى ثلاثة مفعولين، فالتاءُ والميمُ المفعولُ الأولُ، وقد أُقيمَ مُقامَ الفاعل، والهاءُ المفعولُ الثاني، و«له علينا العلاءُ» جملةٌ في موضع المفعول الثالث(٢)، والمعنى إن منعتُم ما تُسأَلون من الإنصاف فمَن حُدِّثتُم عنه أنَّه قهرَنا؟.

وحقيقةُ تعدِّي هذه الأفعالِ بتقدير حرف الجرِّ، فإذا قلت: أنبأْتُ زيداً خالداً مُقيماً فالتقديرُ «عن خالد»(٣) لأن أنبأْتُ في معنى أخبرتُ، والخبرُ يقتضي «عن» في المعنى، فهو بمنزلة(٤):

أَمَرْتُكَ الخيرَ

والمرادُ بالخير، لأن الفعلَ في كلِّ واحدٍ منهما لا يتعدَّى إلا بحرف جرٍّ، فإذا ظهرَ حرفُ الجرِّ كان الأصلَ، وإذا لم يُذكَرْ كان على تقدير وجودِه واللفظِ به لأن المعنى عليه، واللَّفظُ مُحْوِجٌ إليه، وليس ذلك كالباء ولا كمِنْ في قولك: ليس زيدٌ بقائمٍ، وما جاءني مِنْ أحدٍ، لأن اللفظَ مُستغْنٍ عنهما، فأدخَلوهما زائدتَين لضربٍ من التأكيد، فإذا لم يُذكرا لم يكونا في نِيَّةِ الثبوت، وليس كذلك «عن» في قولك: أخبرتُ زيداً عن عمرو، لأن حرفَ الجرِّ هنا دخلَ لأن اللَّفظَ مُحْوِجٌ إليه، فإذا حذفتَه كان في تقدير الثبوت، إذ لا يصحُّ اللَّفظُ إلا به مع أن «عن» لم يَرِدْ قَطُّ إلا بمعنىً يُحْوِجُ الكلامُ إليه، فإذا وجدْناها في شيءٍ

---

(١) البيت في ديوانه: ٨٥، وشرح السبع الطوال: ٤٦٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٣٠، والعيني: ٢/ ٤٤٥.

(٢) من قوله: «فالتاء والميم ..» إلى قوله: «الثالث» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٣٠.

(٣) هو تقدير سيبويه والمبرد وغيرهما، انظر الكتاب: ١/ ٣٨، والمقتضب: ٣/ ١٢٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٣٠، والنكت: ١٧٥.

(٤) سلف البيت: ٢/ ١٠٤.

ثم فقدْناها منه علمْنا أنها مقدَّرةٌ.

واعلم أن هذه الأفعالَ لا يجوزُ إلغاؤُها كما جاز فيما نُقلت عنه[١] [٢٣٤/ أ] لأنك إذا قلت: علمتُ أو ظننتُ ونحوَهما فهي أفعالٌ ليستْ واصلةً ولا مؤثِّرةً، إنما ذلك شيءٌ وقعَ في نفسك لا شيءٌ فعلتَه، وإذا قلت: أعلمتُ فقد أثَّرتَ أثراً أوقعتَه في نفْس غيرِك، ومع ذلك فإنَّ علمتُ وظننتُ من الأفعال الداخلةِ على المبتدأ والخبر.

فإذا أُلغيتْ عادَ الكلامُ إلى أصله من المبتدأ والخبر، لأن الملغَى نظيرُ المحذوفِ، فلا يجوزُ أن يُلغَى من الكلام ما إذا حذفتَه بقيَ الكلامُ غيرَ تامٍّ، وأنتَ إذا قلت: زيدٌ ظننتُ منطلقٌ بإلغاء ظننتُ كان التقديرُ زيدٌ منطلقٌ، فدخل الظنُّ والكلام تامٌّ، ولو أخذتَ تُلغي أعلمتُ وأَريتُ ونحوَهما في قولك: أعلمتُ بِشراً خالداً خيرَ الناس لبقيَ بِشرٌ خالدٌ خيرُ [٧/ ٦٨] الناسِ، وهو كلامٌ غيرُ تامٍّ ولا منتظمٍ لأن زيداً يَبقى بغير خبر.

واعلمْ أنه يجوزُ الاقتصار في هذه الأفعالِ المتعدِّيةِ إلى ثلاثة مفعولينَ على المفعول الأول، وأنْ لا يُذكَرَ الثاني ولا الثالثُ، لأن المفعولَ الأولَ كان فاعلاً في باب «علمتُ» قبل النقل، فكما يجوزُ الاقتصارُ على الفاعل في بابِ « علمتُ» كذلك يجوزُ الاقتصار على المفعول الأول في باب «أعلمتُ»[٢]، ولا يجوزُ على الثاني ولا الثالثِ كما لا يجوزُ الاقتصارُ على المفعول الأول دون الثاني وعلى الثاني في باب علمتُ ورأيتُ، وهذا لا

---

(١) صحح ابن مالك جواز إلغائها مطلقاً، ومنعه مطلقاً الوراق وابن أبي الربيع وابن إياز، وذهب الجزولي إلى أن هذه الأفعال يجوز إلغاؤها إذا كانت مبنية للمفعول.
انظر العلل في النحو: ١٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٠٣-١٠٤، والارتشاف: ٢١٣٥-٢١٣٦، والتذييل والتكميل: ٦/ ١٥٧-١٥٩، وشرح التصريح: ١/ ٢٦٦، والأشباه والنظائر: ٢/ ٤٣٠.

(٢) ممن قال بهذا الجرمي وابن السراج وابن كيسان، وصحَّحه ابن مالك، ومنعه المبرد، وهو قياسُ قول الأخفش، انظر المقتضب: ٣/ ١٢٢، والأصول: ٢/ ٢٨٤-٢٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٠٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٧٦، والارتشاف: ٢١٣٥، والتذييل والتكميل: ٦/ ١٥٤-١٥٧.

خلافَ فيه.

والظاهرُ منه كلام سيبويه أن لا يجوزُ الاقتصارُ على المفعول الأول، والصوابُ ما ذكرناه، ويُحملُ كلامُ سيبويه على القُبح[1] لا على عدم الجواز.

وأما الضرب الثالثُ فما كان من الأفعال متعدِّياً إلى مفعولَين ثم تَعدَّى إلى الظرف، ويُجعلُ الظرفُ مفعولاً على سَعةِ الكلام، وقولُك: أعطيتُ عبدَ الله ثوباً اليومَ، وسَرقَ زيدٌ عبدَ الله الثوبَ اللَّيلةَ، فأعطيتُ فعلٌ وفاعلٌ، وعبدَ الله مفعولٌ أولُ، وثوباً مفعولٌ ثانٍ، واليومَ مفعولٌ ثالثٌ، لا تجعلُه ظرفاً، كأنَّ الفعلَ وقعَ به لا فيهِ.

وأما سَرقَ زيدٌ عبدَ الله الثوبَ اللَّيلةَ فأصلُه أن يتعدَّى إلى مفعول واحد، وهو الثوب مثلاً، وعبدُ الله منصوبٌ على تقديرِ حرفِ الجرِّ، والأصلُ مِن عبدِ الله[2]، والليلةُ ظرفٌ جُعلَ مفعولاً على الاتِّساع.

وأما قولُه: «**ومن النحويين مَن يأبى الاتِّساعَ في الظروفِ في الأفعال ذاتِ المفعولَين**» فذلك من قِبل أن الفعلَ إذا كان لازماً وعدَّيتَه إلى الظرف نحوَ قمتُ اليومَ فتَنصبُ اليومَ على أنه مفعولٌ به اتِّساعاً، وتُشبِّهه من الأفعال بما يتعدَّى إلى مفعول، وإذا كان الفعلُ

---

(١) قال سيبويه: «ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة» في الكتاب (بولاق: ١/ ٩، و(هارون): ١/ ٤١: «على مفعول منهم واحد» وما أثبت عن شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٣١، وفسر السيرافي كلام سيبويه فقال: «فإن معناه لا يحسن، ألا ترى إلى قوله: لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله»، ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله.
وكثير من مفسري كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين ربما قالوا: لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة تلقُّناً من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل، والصحيح ما خبرتك به، شرح الكتاب: ٢/ ٣٣١.
ونسب إلى سيبويه منع الاقتصار على المفعول غير ما واحد من النحويين، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٢) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٢٨، وانظر الكتاب: ١/ ٤١، والأصول: ١/ ١٨٨، والنكت: ١٧٦، والفعل «سرق» يتعدى إلى مفعولين، انظر أدب الكاتب: ٥٢٤، والصحاح والمصباح (سرق).

يتعدَّى إلى مفعول واحد وجئتَ بالظرف وجعلتَه مفعولاً به على السَّعة صار كالأفعال المتعدِّيةِ إلى مفعولَين، وإذا كان الفعلُ يتعدَّى إلى مفعولَين، وجئتَ بالظرف، وجعلتَه مفعولاً به صار كالأَفعال المتعدِّية إلى ثلاثة، فإذا كان الفعلُ يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين ثم جئتَ بالظرف فمن النحويين مَن يأْبى الاتِّساع في الظرف حينئذٍ لأن الثلاثةَ نهايةُ التعدِّي[1]، وليس وراءها ما يُلحَقُ به، ومنهم مَن أجازَ ذلك لأنه لا يَخْرجُ عن حُكم الظرفية بدليل جوازِ تعدِّي الفعل اللازمِ والمنتهِي في التعدِّي إليه، فاعرفْ ذلك.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والمتعدِّي وغيرُ المتعدِّي سِيَّانِ في نصب ما عدَا المفعولَ به من المفاعيل الأربعة وما يُنصَبُ بالفعل من الملحَقات بهنَّ كما تَنْصبُ ذلك بنحو ضربَ وكسَا وأَعلمَ تنصبُه بنحو ذهب وقَرُبَ).

قال الشارح: يريدُ أن الفعلَ الذي لا يتعدَّى الفاعلَ والذي يتعدَّاه جميعاً يشتركان في التعدِّي إلى المفاعيل الأربعة، وهي المصدرُ والظرفُ من الزمان والظرفُ من المكان والحالُ[2]، نحوُ قولك في اللازم: قامَ زيدٌ قياماً يومَ الجمعة عندَك ضاحكاً، وتقولُ في المتعدِّي: أكرمَ زيدٌ عمراً اليومَ خلفَكَ مستبشِراً.

وإنما اشتركا في التعدِّي إلى هذه الأربعةِ لأن المتعدِّي إذا انتهى في التعدِّي واستوفَى ما يقتضيه من المفاعيل صار بمنزلة ما لا يتعدَّى، وكلُّ ما لا يتعدَّى يعملُ في هذه الأشياء

---

(١) هو لفظ السيرافي وتعليله، انظر شرح الكتاب له: ٢/ ٣٢٨، وجواز التوسع في تعدية الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل إلى الظرف ظاهر كلام سيبويه، ومذهب الأخفش، وجوازه في اللازم والمتعدي إلى واحد وإلى اثنين اختيار ابن مالك، ونسب هذا القول إلى المبرد، ومنع الاتساع فيما يتعدى إلى اثنين أو ثلاثة صحَّحه ابن عصفور قياساً وسماعاً.
انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٨٦، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٢٨-٣٢٩، والنكت: ١٧٦، والمقصد: ٦٢٨-٦٢٩، والتذييل والتكميل: ٨/ ٩٢-٩٥، والمساعد: ١/ ٥٣٧-٥٣٨.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٤-٣٥، ١/ ٤١، والمقتضب: ٣/ ١٨٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٧٥، ٢/ ٢٧٧، والمقتصد: ٦٢٨-٦٢٩.

لدلالته عليها واقتضائه إيَّاها، وما يدلُّ عليه صيغةُ الفعل أقوَى ممَّا لا يدلُّ عليه الصيغةُ، فتَعدِّيه إلى المصدر أقوَى من ظرف الزمان لأن الفاعلَ قد فعلَه وأحدثَه، ولم يفعلْ الزمانَ، إنما فعلَ فيه[1]، والزمانُ أقوى من المكان لأن دلالةَ الفعل على الزمان دلالةٌ لفظية، ولذلك يختلفُ الزمانُ باختلاف اللَّفظ، فدلالتُه عليه تضمينٌ، ودلالتُه على المكان ليستْ من اللَّفظ، وإنما هي من [٧/ ٦٩] خارج، فهي التزامٌ، ودلالةُ التضمينِ أقوى، فأنت إذا قلت: ذهبَ فهذا اللفظُ بُنيَ ليدلَّ على حصول الذهاب في زمن ماضٍ، وإذا قلتَ: يذهبُ فهو موضوعٌ للذهاب في زمنٍ غيرِ ماضٍ[2].

وليس كذلك المكانُ، فإن لفظَ الفعل لا يدلُّ عليه ولا يحصِّلُ لك مكاناً دون مكان، ولذلك يعملُ الفعلُ في كلِّ شيءٍ من الزمان عملَه، ولا يعملُ في كلِّ شيءٍ من المكان هذا العملَ، ثمَّ المكانُ أقوى من الحال لأنهما وإن كانت دلالةُ الفعلِ عليهما من خارج إلا أن الحالَ محمولٌ على المكان وفي تأويله، ألا ترى أنك إذا قلت: جاء زيدٌ ضاحكاً معناه في هذه الحال؟ ولتقارُبهما في المعنى جازَ عطفُ أحدهما على الآخر في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِالَّيْلِ﴾[3]، فعُطفَ «وبالليل» على الحال لأن المعنى في الصباح وفي الليل.

وقولُه: «**وما يُنصبُ بالفعل من المُلحَقات بهنَّ**» يريد الملحَقَ بهذه الأشياءِ الأربعةِ من نحو المفعول معه والمفعول له.

وإنما قلْنا: [٢٣٤/ ب] إن المفعولَ له والمفعولَ معه محمولان على هذه الأشياءِ الأربعةِ، وليسا منها، وإن كان أكثرُ النحويين لا يفصلُهما عن هذه الأربعةِ لأن الفعلَ قد يخلُو من المفعول له والمفعول معه بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال، ألا ترى أنَّ

---

(١) من قوله: «ومما يدلُّ عليه....» إلى قوله: «فيه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٢٧٨-٢٧٩ بخلاف يسير.

(٢) هو مضمون كلام سيبويه: ١/ ٣٥-٣٦.

(٣) الصافات: ٣٧/ ١٣٧-١٣٨.

إنساناً قد يتكلَّم بكلام مفيدٍ، وربَّما فعلَ أفعالاً منتظَمةً وهو نائمٌ أو ساهٍ، فلم يكنْ له فيه غرضٌ، فلم يكنْ في فعله دلالةٌ على مفعول له؟ وكذلك قد يفعلُ فعلاً لم يشارِكْه فيه غيرُه، فلم يكنْ فيه مفعولٌ معه[1]، والمفعول له أقوى من المفعول معه لأن الفعلَ أَدَلُّ عليه، إذ الغالبُ من العاقل أن لا يفعلَ فعلاً إلا لغرضٍ ما لم يكن ساهياً أو ناسياً، وليس كذلك المفعولُ معه لأنه ليس من الغالب أن يكونَ للفاعل مشارِكٌ في الفعل، ولَمَّا ذكرْنا من قُوة المفعول له تَعدَّى إلى المفعول له تارةً بحرف الجرِّ، وتارة بغير حرف جرٍّ، ولم يتعدَّ إلى المفعول معه إلا بواسطة حرفٍ لا غيرُ، فاعرفْه.

---

(١) من قوله: «وإن كان أكثر النحويين ..» إلى قوله «معه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٢٧٧ بخلاف يسير.

ومن أصناف الفعل المبنيّ للمفعول

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هو ما استُغنيَ عن فاعله فأُقيمَ المفعولُ مُقامَه، وأُسندَ إليه معدولاً عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ، ويسمَّى فعلَ ما لم يُسمَّ فاعلُه، والمفاعيلُ سواءٌ في صحَّة بنائه لها إلا المفعولَ الثاني في باب علمتُ، والثالثَ في باب أَعلمتُ، والمفعولَ له والمفعولَ معه، تقولُ: ضُربَ زيدٌ، وسِيرَ سيرٌ شديدٌ، وسِيرَ يومُ الجمعةِ، وسِيرَ فَرْسخان).

قال الشارح: اعلمْ أن المفعولَ الذي لم يُسمَّ فاعلُه يَجري مَجْرى الفاعل في أنه بُنيَ على فعلٍ صيغَ له على طريقة فُعِلَ كما يُبنَى الفاعلُ على فعلٍ صِيغَ له على طريقة فَعَلَ، ويُجعلُ الفعلُ حديثاً عنه كما كان حديثاً عن الفاعل في أنه يصحُّ به وبفعله الفائدةُ، ويَحسنُ السكوتُ عليه كما يحسنُ السكوتُ على الفاعل.

ويُصاغُ لَمِنْ وقعَ منه، ويقالُ له: فعلُ ما لم يُسمَّ فاعلُه، فـ«ما» ههنا موصولةٌ بمعنى الذي، والتقديرُ فعلُ المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعلُه، لأن الذي صيغَ له قد كان مفعولاً، وكان له فاعلٌ مذكورٌ، فكلُّ فعلٍ يُبنَى لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه فلا بدَّ فيه من عملِ ثلاثةِ أشياءَ، حذفُ الفاعل، وإقامةُ المفعولِ مُقامَه، وتغييرُ الفعل إلى صيغة فُعِلَ.

أما حذفُ الفاعل فلأُمور:

منها الخوفُ عليه، نحوُ قولك: قُتلَ زيدٌ، ولم تَذكرْ فاعلَه خوفاً من أن يؤخذَ قولُك شهادةً عليه.

أو لجلالته، نحوُ قولك: قُطِعَ اللصُّ، وقُتِلَ القاتلُ، ولم تقلْ قُطِعَ الأميرُ، ولا قُتِلَ السلطانُ، ونحوُ ذلك تُركَ ذِكرُه لجلالته، قال الله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾[1]، والمرادُ قَتلَ اللهُ الخرَّاصين.

وقد لا يُذكَرُ الفاعلُ لدناءته، نحوُ قولك: عُمِلَ الكنيفُ، وكُنِسَ [٧/ ٧٠] السُّوقُ.

(١) الذاريات: ٥١/ ١٠.

وقد يكونُ للجهالة به، وقد يُتركُ الفاعلُ إيجازاً واختصاراً، لأنْ يكونَ غرضُ المتكلِّم الإخبارَ عن المفعول لا غيرُ، فتُركَ الفاعلُ إيجازاً للاستغناء عنه[١].

فإذا حُذفَ الفاعلُ وجبَ رفعُ المفعولِ وإقامتُه مُقامَ الفاعل، وذلك من قِبل أن الفعلَ لا يخلو من فاعل حقيقةً، فإذا حُذفَ فاعلُه من اللفظ استُقبحَ أن يخلوَ من لفظ الفاعل، فلهذا وجبَ أن يُقام مُقامَه اسمٌ آخرُ مرفوعٌ، ألا ترى أنهم قالوا: مات زيدٌ، وسقطَ الحائطُ، فرفَعوا هذين الاسمَين، وإن لم يكونا فاعلَين في الحقيقة[٢].

وشيءٌ آخرُ، وهو أن المفعولَ إذا لم يُذكَرْ مَن فَعلَ صار الفعلُ حديثاً عنه كما كان حديثاً عن الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: ضُربَ زيدٌ فالمحدَّثُ عنه هو المفعولُ[٣] كما أنك إذا قلت: قامَ زيدٌ؟

فالمحدَّثُ عنه هو الفاعلُ لاكتفاء الفعل بهما عن غيرهما، فلَمَّا شارَكَ هذا المفعولُ الفاعلَ في الحديث عنه رُفعَ كما رُفعَ، ولا يلزمُ إذا حُذفَ المفعولُ أن يُقامَ غيرُه مُقامَه لأنه فضلةٌ لا يُحْوِج انعقادُ الكلام إليه.

وأما تغيُّره فبنقله من فَعَلَ إلى فُعِلَ، وجملةُ الأمر أن الفعلَ إذا بُنيَ لَمَا لم يُسمَّ فاعلُه فلا يخلو من أن يكون ماضياً أَوْ مضارعاً.

فإن كان ماضياً ضُمَّ أولُه، وكُسِرَ ما قبل آخرِه ثلاثياً كان أو زائداً عليه، نحوُ قولك: ضُرِبَ زيدٌ، ودُحْرِجَ الحجرُ، واستُخرِجَ المالُ، وإن كان مضارعاً ضُمَّ أَولهُ وفتِحَ ما قبل آخرِه، نحوُ قولك: يُضْرَبُ زيدٌ، ويُدحرَجُ الحجرُ، ويُستَخْرَجُ المالُ.

---

(١) انظر أسباب حذف الفاعل في أسرار العربية: ٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٢٤-١٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٤٥، والارتشاف: ١٣٢٥، وذكر هذه الأسباب عند ابن الضائع هذيان، وتطفُّلٌ على صناعة البيان عند ابن هشام، انظر التذييل والتكميل: ٦/ ٢٢٧، والمغني: ٧٢٥.

(٢) من قوله: «استقبح أن ...» إلى قوله: «الحقيقة» قاله الوراق في العلل في النحو: ١٤٦.

(٣) هو تعليل ابن الأنباري في أسرار العربية: ٨٨، والعكبري في اللباب: ١/ ١٥٨، وانظر العلل في النحو: ١٤٧.

هذا إذا كان الفعلُ صحيحاً، فإن كان معتلاً، نحوُ قال وباع فما كان من ذلك من ذوات الواو فإن واوَه تصيرُ ياءً في أعلى اللغات، فتقولُ قِيلَ[١] القولُ وصِيغَ الخاتمُ، وكان الأصلُ قُوِلَ بضمِّ القاف وكسرِ الواو على قياس الصحيح، فأرادوا إعلالَه حملاً على ما سُمِّي فاعلُه، فنقَلوا كسرةَ الواو إلى القاف بعد إسكانها، ثم قلَبوا الواوَ لسكونها وانكسارِ ما قبلها ياءً، فصار اللَّفظُ بها قِيلَ بكسرة خالصةٍ وياءٍ خالصة، فاستوى فيه ذوات الواو والياء.

وتقولُ في اللغة الثانية: قُيِلَ بإشمام القاف[٢] شيئاً من الضمة حرصاً على بيان الأصل.

وتقولُ في اللغة الثالثة: قُوْلَ[٣] القولُ، فتُبقي ضمَّةَ القافِ حرصاً على بناء الكلمة، فعلى هذا تكونُ قد حذفتَ كسرةَ الواو حذفاً من غير نقلٍ.

وما كان من ذوات الياء ففيه ثلاثةُ أوجهٍ أيضاً:

أحدُها بِيْعَ المتاعُ، والأصلُ بُيِعَ بضم الباءِ وكسرِ الياء، فنُقِلَتْ الكسرةُ من الياء إلى الباء من غير قلبٍ.

وتقولُ في الوجه الثاني: بُيعَ بإشمام الباءِ شيئاً من الضمَّة، وقرأ الكسائيُّ ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾[٤] بالإشمام، وقرأ غيرُه من القُراء بإخلاص الكسرة على الوجه الأول[٥].

---

(١) هي الأقيس والأكثر والأعرف كما في الكتاب: ٤/ ٤٢٣، وانظر: ٤/ ٣٤٣ منه، وهي اللغة الجيدة كما في المنصف: ١/ ٢٤٨، والأصل كما في الأصول: ٣/ ٢٨٠، والأقوى كما في المحتسب: ١/ ٣٤٥.

(٢) هي لغة كثير من قيس وعقيل، انظر شرح اللمع لابن برهان: ٧٢٨، والارتشاف: ١٣٤١، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٧٠.

(٣) هي لغة هذيل وبني فقعس وبني دَبير، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٨٨، وشرح اللمع لابن برهان: ٧٢٨، والارتشاف: ١٣٤٢، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٧١، وهي لغة لبني ضبة كما في المحتسب: ١/ ٣٤٥-٣٤٦، وانظر اللغات الثلاث في معاني القرآن للأخفش: ١٩٧-١٩٨، والأصول: ٣/ ٢٧٩-٢٨٠، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٤٠-٤٤١، والارتشاف: ١٣٤١-١٣٤٢، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٦٩-٢٧٣.

(٤) هود: ١١/ ٤٤.

(٥) انظر كتاب السبعة: ١٤٣-١٤٤، والتيسير: ٧٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع:=

وفي الوجه الثالث بُوْعَ المتاعُ، كأنك أبقيتَ ضمَّةَ القاف إشعاراً بالأصل ومحافَظةً على البناء، وحذفتَ كسرةَ الياءِ على ما ذكرنا في الواو، فصار اللفظُ بُوْعَ المتاعُ، فتستوي ذواتُ الياء والواو، وأنشدَ ابنُ الأعرابيِّ(١):

لَيْتَ وما يَنْفَعُ شَيئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شَباباً بُوْعَ فاشْتَرَيْتُ

[٧/ ٧١] فإن قيل: ولمَ وجبَ تغييرُ الفعل إذا لم يُسمَّ فاعلُه قيل: لأن المفعولَ [٢٣٥/ أ] يصحُّ أن يكونَ فاعلاً للفعل، فلو لم يُغيَّرْ الفعلُ لم يُعلَمْ هل هو فاعلٌ حقيقيٌّ أو مفعولٌ أُقيم مُقامَ الفاعل، ولهذا وجب تغييرُه(٢).

فإن قيل: ولمَ وجبَ التغييرُ إلى هذا البناءِ المضمومِ الأولِ المكسورِ ما قبلَ الآخِرِ قيل: لأن الفعلَ لَمَّا حُذفَ فاعلُه الذي لا يخلو منه جُعلَ لفظُ الفعل على بناءٍ لا يَشْرَكُه فيه بناءٌ آخرُ من أبنية الأسماء والأفعالِ التي قد سُمِّي فاعلُوها(٣) خوفَ الإشكال.

وقيل: إنما ضُمَّ أولُه لأن الضمَّ من علامات الفاعل، فكان هذا الفعلُ دالَّاً على فاعله، فوجب أن يُحرَّكَ بحركةٍ ما يدلُّ عليه.

فإن قيل(٤): على الوجه الأول هَلَّا عُدِلَ إلى فِعُلَ بكسر الأول وضمِّ الثاني لأنه أيضاً

=١/ ٢٢٩، والنشر: ٢/ ٢٠٨.

(١) الرجز منسوب في العيني: ٢/ ٥٢٤ إلى رؤبة، وهو في ملحقات ديوانه: ١٧١، وحكى صاحب الدرر: ١/ ٢٠٦ نسبته إليه، وورد بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٣١، ٣/ ٣٠٤، وأسرار العربية: ٩٢، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٧١، وشرح أبيات المغني: ٦/ ٢١٩-٢٢٠.

(٢) انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٥٧.

(٣) من قوله «لما حذف فاعله ...» إلى قوله: «فاعلوها» قاله الوراق في العلل في النحو: ١٤٧ بخلاف يسير، وانظر تعليل ذلك في أسرار العربية: ٩١، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٥٧.

(٤) هذا الاعتراض والجواب عليه في أسرار العربية: ٩١، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٥٧-١٥٨.

بناءٌ لا نظيرَ له قيل: كِلا البناءينِ وإن كان لا نظيرَ له إلّا أن الأول أولى لأنه أخفُّ عندهم، لأن الخروج من ضمٍّ إلى كسرٍ أخفُ من الخروج من الكسر إلى الضمِّ، لأنه إذا بُدئَ بالأخفِّ وثُنيَ بالأثقل كانت الكُلفةُ فيه أثقلَ من الابتداء بالأثقل، ثمَّ يؤتى بالأخفِّ، فلذلك بُني على هذه الصيغةِ، ألا ترى أنه لو فُتحَ ثانية أو سُكنَ أو ضُمَّ لم يَخرجْ عن الأمثلة التي تقع في الاستعمال؟

وأما قوله: «**معدولاً عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ**» إشارةٌ[1] إلى أن هذه الصيغةَ مُنشأةٌ ومركَّبةٌ من باب الفاعل، وعليه الأكثرُ من النحويين[2]، ومنهم مَن يقولُ: إن هذا البابَ أصلٌ قائمٌ بنفسه[3]، وليس معدولاً من غيره، واحتجَّ بأن ثَمَّ أفعالاً لم يُنطقْ بفاعِليها، مثلُ جُنَّ زيدٌ، وحُمَّ بكرٌ.

والمذهبُ الأولُ لقولهم: بُويعَ زيدٌ وسُوْيِرَ خالدٌ، وموضعُ الدليل أنه قد عُلمَ أنه متى اجتمعتْ الواوُ والياءُ وقد سبق الأولُ منهما بالسكون فإن الواوَ تُقلبُ ياءً، ويُدغمُ الأولُ في الثاني، نحوُ طويته طيّاً وشَويتُه شيّاً، وههنا قد اجتمعتا على ما ترَى، ومع ذلك لم تُقلبْ وتُدغمْ لأن الواوَ مدَّةٌ منقلبةٌ من ألف سايَرَ وبايَعَ، فكما لا يصحُّ الإدغامُ في سايَرَ وبايَعَ فكذلك لا يصحُّ في فُوْعِلَ منه مراعاةً للأصل وإيذاناً بأنه منه[4].

وأما إقامةُ المفعولِ مُقامَ الفاعلِ في هذا الباب فلأَنْ لا يبقَى الفعلُ حديثاً من غيرِ محدَّثٍ عنه، فإذا كان الفعلُ يتعدَّى إلى مفعول واحدٍ نحوَ ضربَ زيدٌ عمراً حذفتَ

---

(١) الصواب: «فإشارة».

(٢) نسب هذا القول إلى جمهور البصريين، وصحَّحه ابن عصفور، وهو ظاهر كلام سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٢، وما سيأتي.

(٣) نسب هذا القول إلى الكوفيين والمبرد وابن الطراوة، وانظر مناقشة القولين السالفين في شرح الجمل لابن أبي الربيع: ٩٥١-٩٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٥١-٥٥٢، والارتشاف: ١٣٤٠، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٧٦.

(٤) انظر ما احتج به الفريقان في شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٥١-٥٥٢، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٧٦-٢٧٨.

الفاعلَ، وأقمتَ المفعولَ مُقامَه، فقلتَ: ضُربَ عَمرو، فصار المفعولُ يقومُ مَقامَ الفاعل إذ كان الكلامُ يتمُّ، وبقيَ بلا منصوب لأن الذي كان منصوباً قد ارتَفعَ.

وإن كان الفعلُ يتعدَّى إلى مفعولَين نحوَ أعطيتُ زيداً درهماً فرددْتَه إلى ما لم يُسمَّ فاعلُه قلت: أُعطيَ زيدٌ درهماً، فقام أحدُ المفعولَين مَقامَ الفاعل، وبقيَ منصوبٌ واحدٌ تعدَّى إليه هذا الفعلُ، لأن الفعلَ إذا رفعَ فاعلاً في اللفظ فجميعُ ما يتعلَّقُ بالفعل سِواه يكونُ منصوباً، فلذلك نصبتَ الدرهمَ هنا، وصار منصوباً بفعل المفعول [٧/ ٧٢] كما كان المفعولان منصوبَين بفعل الفاعل.

وكذلك إن كان يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولينَ نحوَ أعلمَ اللهُ زيداً عمراً خيرَ الناس، فإن لم يُسمَّ الفاعلُ قلت: أُعلِمَ زيدٌ عمراً خيرَ الناس، فقامَ أحدُ المفاعيل مَقامَ الفاعل، وبقيَ معك مفعولان.

فهذا حكمُ الباب إن كان الفعلُ يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، وردْدتَه إلى ما لم يُسمَّ فاعلُه صار من قَبيل الأفعال اللَّازمةِ، وإن كان يتعدَّى إلى مفعولَين ورددْتَه إلى ما لم يُسمَّ فاعلُه صار من قبيل ما يتعدَّى إلى مفعول واحد، وكذلك إن كان يتعدَّى إلى ثلاثة وبنيتَه لَمَا لم يُسمَّ فاعلُه صار يتعدَّى إلى مفعولَين.

فهذا عكسُ ما تقدَّم من نقلِ فَعَلَ إلى أفْعَلَ لأنك في ذلك تزيدُ واحداً واحداً، وفي هذا الباب تَنْقُصُ واحداً واحداً.

وقولُه: «**والمفاعيلُ سَواءٌ في صحَّة بنائه لها**» يريد أن المفاعيلَ متساويةٌ في صحَّة بناء الفعلِ لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه وإقامةِ أيَّ المفاعيلِ شئتَ مُقام الفاعل، سَواءٌ كان مفعولاً به من نحو ضُربَ زيدٌ، وأُعطيَ عمرٌ درهماً، وأُعطيَ درهمٌ عمرواً، وأُعلِمَ زيدٌ عَمراً خيرَ الناس، أو مصدَراً من نحو سِيرَ بزيدٍ سَيْرٌ شديدٌ إذا لم يكن معه مفعولٌ به أو ظرفُ زمانٍ أو ظرفُ مكانٍ من نحو سِيرَ به يومُ الجمعة وسِيْرَ به فَرسخان إلا ما استثْناه، وهو المفعولُ الثاني في باب علمتُ والثالثُ في باب أعلمتُ، لأن المفعولَ الثاني في باب علمتُ قد يكونُ جملةً من حيث كان في الأصل خبرَ المبتدأ، لأن هذه الأفعالَ داخلةٌ على

المبتدأ والخبر، فالمفعولُ الأولُ كان مبتدأً، والمفعولُ الثاني كان خبراً للمبتدأ، فلذلك كلُّ ما جاز أن يكونَ خبراً جاز أن يكونَ مفعولاً ثانياً من نحوِ المفرد والجملةِ والظرفِ، فالمفردُ نحوُ ظننتُ زيداً قائماً، والجملةُ نحوُ ظننتُ زيداً قامَ، وظننتُ زيداً أبوه قائمٌ، والظرفُ ظننتُ زيداً في الدار.

والفاعلُ لا يكونُ جملةً[1]، فكذلك ما وقعَ موقعَه لأن ما وقعَ موقعَ الفاعل يَجري مَجْراه في جواز إضمارِه وتعريفِه، والجملُ لا تكونُ إلا نكراتٍ[2]، ولذلك لا يصحُّ إضمارُها مع أنه ربَّما تَغيَّرَ المعنى بإقامة الثاني مُقامَ الفاعل.

ألا ترى أنك إذا قلت: ظننتُ زيداً أخاكَ فالشكُّ إنما وقع في الأُخوة لا في زيد، كما أنك إذا قلت: ظننتُ زيداً قائماً، فالشكُّ إنما وقع في قيام زيدٍ، فلو قدَّمتَ الأخَ وأخرتَ زيداً لصارت الأُخوةُ معلومةً، والشكُّ [٢٣٥/ ب] واقعٌ في التسمية.

فإذا كان الفعلُ يتغيَّرُ بالتقديم فبإِسناد الفعل إليه أولَى، لأَنه يكونُ في الحكم مقدَّماً، وكذلك المفعولُ الثالثُ لايُبنَى الفعلُ له لأنه المفعولُ الثاني في باب علمتُ، وقد تقدَّمَ القولُ في المنع من إقامته مُقامَ الفاعل، وكذلك الحالُ والتمييزُ والمفعولُ له والمفعولُ معه لا يقامُ شيءٌ منها مُقامَ الفاعل.

فأما الحالُ والتمييزُ فلا يجوزُ أن يُجعلَ شيءٌ منهما في موضع الفاعل[3]، فإذا قلت: سِيْرَ بزيدٍ قائماً، وتَصبَّبَ بَدَنُ عمرو عَرقاً فلا يجوزُ أن تُقيمَ قائماً أو عَرقاً مُقامَ الفاعل لأنهما

---

(١) أجاز هشام وثعلب وقوع الفاعل جملة مطلقاً، وقيده الفراء وابن هشام بكون الفعل قلبياً وتصدُّرِ جملة الفاعل باستفهام، انظر كتاب الشعر: ٥٢١، والخصائص: ٢/ ٤٣٥، والتذييل والتكميل: ٦/ ٥٦، والارتشاف: ١٣٢٠، والمغني: ٤٧٨.

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ٩٨، ٣/ ٢٥٤.

(٣) انظر تعليل ذلك في العلل في النحو: ١٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٦٢-١٦٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢، وأجاز الكسائي وهشام أن ينوب التمييز عن الفاعل، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٣٠، والارتشاف: ١٣٣٨، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٦٠-٢٦٢، والمساعد: ١/ ٤٠٠.

لا يكونـان إلا نكـرتَين، والفاعـلُ ومـا قـامَ مَقامَـه يُضـمرُ كـما يُظهَـرُ، والمضـمَرُ لا يكـونُ إلا معرفةً.

وكذلك المفعولُ له لا يجوزُ أن تَردَّه إلى ما لم يُسمَّ فاعلُه[1]، لا يَجوز غُفِرَ لزيدٍ ادَّخارُه على معنى لادِّخاره، لأنك لَمَّا حذفتَ اللامَ على الاتِّساع لم يجزْ أن تنقلَه إلى مفعول به، فتتصرَّفَ في المَجاز تصرُّفاً بعد تصرُّفٍ لأنه يَبطُلُ المعنى بتباعُدِه عن الأصل.

وأما المفعولُ معه فلا يجوزُ أيضاً أن يقومَ مَقامَ الفاعل في ما لم يُسمَّ فاعلُه، لأنهم قد توسَّعوا فيه[2]، وأقاموا واوَ العطف فيه مُقامَ مع، فلو توسَّعوا فيه وأقاموه مُقامَ الفاعل لبَعُدَ عن الأصل، وبَطَلَتْ الدلالةُ على المصاحَبة، ويكونُ تراجُعاً عمَّا اعتزَموه ونقضاً للغرض الذي قصدوه.

فإن كان الفعلُ غيرَ متعدٍّ إلى مفعول به نحوَ قام وسارَ لم يَجزْ ردُّه إلى مـا لم يُسـمَّ فاعلُـه لأنه إذا حُذفَ الفاعـلُ يُصـاغُ الفعـلُ للمفعـول، ولـيس لهـذا الفعـل مفعـولٌ يقـومُ مَقـامَ الفاعل، [٧/ ٧٣] فأيُّ شيءٍ يقومُ مَقامَ الفاعل في ما لم يُسمَّ فاعلُه؟

فإن كان معه حرفُ جرٍّ من الحروف المتصلة بالفعل أو ظـرفٌ مـن الظروف المتمكِّنةِ زماناً كان أو مكاناً أو مصدرٌ مخصوصٌ فحينئذٍ يجوزُ أن تبنيَه لِمَا لم يُسـمَّ فاعلُـه لأن معـك ما يقومُ مَقامَ الفاعل، فتقولُ: سِرتُ بزيدٍ فرسخَيْن يومَين سَيراً شديداً.

فإن بنيتَه لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه جاز أن تُقيمَ أيَّ هـذه المفاعيـلِ شئتَ مُقامَ الفاعـل، وهـي مستويةٌ في ذلـك، فتقـولُ: سِـيْرَ بزيـدٍ فرسـخَيْن يـومَيْن سـيراً شـديداً[3]، فتُقـيمُ الجـارَّ

---

(١) هـو قـول الفـارسي وابـن جنـي والجمهـور، انظـر الارتشـاف: ١٣٣٧، والتـذييل والتكميـل: ٦/ ٢٣٢، وانظـر تعليـل ذلـك في اللبـاب في علـل البنـاء والإعـراب: ١/ ١٦٣، والتـذييل والتكميل في الموضع السالف.

(٢) انظر تعليل ذلك في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٥٢، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٨٤.

(٣) انظر في ذلك الكتاب: ١/ ٢٢٣، والمقتضب: ٣/ ١٠٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٣٦، والنكت: ٣٢٢.

والمجرورَ مُقامَ الفاعل لأنه في تقدير المفعول به لأن الباءَ في تعدية الفعل بمنزلة الهمزة، فقولُك: قامَ زيدٌ وأقمتُه بمنزلة قمتُ به، وذهبَ زيدٌ وأذهبتُه بمنزلة ذهبتُ به، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾[1] والمعنى لَأذهبَ سمعَهم وأبصارَهم، فلما كانت الباءُ بمنزلة الهمزة في تعدية الفعل تعدَّى إلى ما تعلَّقتْ به الباءُ، فيجوزُ على هذا قِيْمَ بزيدٍ، وذُهِبَ بعَمرو كما تقولُ أُذهِبَ زيدٌ وأُقيمَ عمرو.

ولا يجوزُ على هذا أن تقدِّمَ «بزيد» على «سِيْرَ» لأنه فاعلٌ[2]، ويجوزُ أن تقولَ: سِيْرَ بزيدٍ فرسخان يومَيْن سَيراً شديداً، فتُقيمَ الفرسخَين مُقامَ الفاعل، ولذلك رفعتَه، فإن أقمتَ اليومَين مُقام الفاعل جاز أيضاً ورفعتَه، فتقولُ: سِيْرَ بزيدٍ فرسخَين يومان سَيراً شديداً، فإن أقمتَ المصدرَ مُقامَ الفاعل قلت: سِيْرَ بزيدٍ فرسخَين يومَيْن سَيرٌ شديدٌ، ترفعُ الذي تُقيمُه مُقامَ الفاعل، وتَنصبُ سائرَ أخواته.

واعلمْ أن المصادرَ والظروفَ من الزمان والمكان لا يُجعلُ شيءٌ منها مرفوعاً في هذا الباب حتى تقدِّر فيه أنه إذا كان الفاعلُ معه أنه مفعولٌ صحيحٌ، كأنَّ الفعلَ وقع به كما يقعُ بالمفعول الصحيح، فحينئذٍ يجوزُ أن يُقامَ مُقامَ الفاعل إذا لم يُذكرْ الفاعلُ.

فإذا كان كذلك فالمصادرُ تجيءُ على ضربَيْن: منها ما يرادُ به تأكيدُ الفعل من غير زيادةِ فائدةٍ، ومنها ما يرادُ به إبانةُ فائدةٍ.

فما أُريدَ به تأكيدُ الفعل فقط لم تجعلْه مفعولاً على سَعة الكلام، ولا يقامُ مُقامَ الفاعل.

وما كان فيه فائدةٌ جاز أن تجعلَه مفعولاً على السَّعة وأن تُقيمَه مُقامَ الفاعل، فتقولَ: قمتُ القيامَ وقِيْمَ القيامُ، إلا أن لا يكونَ متمكِّناً، فإذا لم يكن متمكِّناً لم يُقَمْ مُقامَ الفاعل، نحوُ سُبحانَ اللهِ، فتقولُ: سُبِّحَ في هذه الدار تسبيحٌ للهِ كثيرٌ[3]، ولا يجوزُ أن تقول: سُبِّحَ

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٠.

(٢) المرفوع فيما لم يُسمَّ فاعله فاعلٌ عند الزمخشري، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٢٤، ٢/ ٥١.

(٣) في ط، ر: «تسبيح كثير لله».

في هذه الدار سُبْحانُ الله، وإن كان معناه معنى التسبيح، وكذلك لا يجوزُ أن تُقيمَ من الظروف مُقامَ الفاعل إلا ما يجوزُ أن تجعلَه مفعولاً على السَّعة، نحوُ اليومِ والليلة والمكان والفرسخ وما أشبهَها من المتمكِّنة، فأما غيرُ المتمكِّنة نحوَ إذ وإذا وعند ومنذُ فلا يجوزُ التوسُّعُ فيها وجعلُها مفعولاً على السَّعة، فلا يجوزُ إقامتُها مُقامَ الفاعل، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإذا كان للفعل غيرُ مفعولٍ فبُنيَ لواحدٍ بقي ما بقي على انتصابه، كقولك: أُعطيَ زيدٌ درهماً، وعُلمَ أخوك منطلقاً، وأُعلمَ زيدٌ عمراً خيرَ الناس).

قال الشارح: يريدُ أن الفعلَ إذا كان يتعدَّى إلى مفعولَين أو أكثرَ، ثمَّ رددتَه إلى ما لم يُسمَّ فاعلُه أقمتَ المفعولَ الأولَ مُقامَ الفاعل، ورفعتَه، وتركتَ ما بقي منها منصوباً على حدِّ انتصابه قبل البناءِ لِمَا لم يسمَّ فاعلُه، وذلك أن الفعلَ إذا ارتفعَ به فاعلٌ ظاهرٌ فجميعُ ما يتعلَّقُ به بعدُ سِوَى ذلك الفاعلِ منصوبٌ، وكذلك إذا صُغتَه للمفعول فرفعتَه به فجميعُ ما يتعلَّقُ به سِواه منصوبٌ.

فلذلك وجبَ في قولك: أُعطيَ عبدُ الله المالَ، وعُلمَ أخوك منطلقاً، نصبُ المال ومنطلقاً لأن عبدَ الله وأخاك قد ارتفعا بالفعلين وصِيغا له، وتعلَّقَ المالُ والانطلاقُ بالفعلَين، فوجب نصبُهما، فصار فعلُ المفعولِ يتعدَّى إلى مفعول واحدٍ كما كان فعلُ [٤/ ٧٤] الفاعلِ فيهما يتعدَّى إلى مفعولَين.

وكذلك لو كان الفعلُ يتعدَّى إلى ثلاثة ونقلتَه لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه [٢٣٦/ أ] صار فعلُ المفعولِ يتعدَّى إلى اثنين كقولك: أُعلِمَ زيدٌ عمرواً خيرَ الناس، وقد كان أعلمَ اللهُ زيداً عمرواً خيرَ الناس.

ومن النحويين مَن يقولُ: إن هذا مبنيٌّ على الخلاف الذي ذكرناه، فمَن قال: إن فِعلَ ما لم يسمَّ فاعلُه منقولٌ من الفعل المبنيِّ للفاعل[1] قال: إن الدرهمَ في قولك: أُعطيَ زيدٌ درهماً منصوبٌ بذلك الفعل، بقيَ على حاله، ومَن قال: إنه بابٌ قائمٌ بنفسه غيرُ منقولٍ

---

(١) انظر ما سلف: ٧/ ١٣٠.

من غيره كان منصوباً بهذا الفعل نفسِه، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وللمفعولِ به المتعدَّى إليه بغير حرفٍ من الفضل على سائر ما بُنيَ له أنه متى ظُفِرَ به في الكلام فممتنِعٌ أن يُسنَدَ إلى غيره، تقولُ: دُفعَ المالُ إلى زيد، وبُلغَ بعطَائك خمسُ مائةٍ، برفعِ المال وخمسِ المائة، ولو ذهبتَ تنصبُهما مُسْنِداً إلى زيد وبعطائك قائلاً: دُفعَ إلى زيد المالَ وبُلغَ بعطائك خمسَ مائة كما تقولُ: مُنحَ زيدٌ المالَ وبُلغَ عطاؤك خمسَ مائةٍ خرجتَ عن كلام العرب).

قال الشارح: الفعلُ المتعدِّي إنما جيءَ به للحديث عن الفاعل والمفعول، فهو حديثٌ عن الفاعل بأن الفعلَ صدرَ عنه، وعن المفعول بأن الفعلَ وقعَ به، إلا أنه حديثٌ عن الفاعل على سبيل اللُّزوم وعدمِ الاستغناءِ عنه، وعن المفعول على سبيل الفضلة، فإذا أُريدَ الاقتصارُ على الفاعل منه حُذفَ المفعولُ لأنه فضلةٌ، فلم يُحتَجْ إلى إقامة شيءٍ مُقامه، ومتى أُريدَ الاقتصارُ على المفعول حُذفَ الفاعل، وبقي الفعلُ حديثاً عن المفعول به لا غيرُ، فوجبَ تغييرُه وإقامتُه مُقامَ الفاعل لئلا يخلوَ الفعلُ من لفظِ فاعلٍ على ما تقدَّم.

فلكَون الفعل حديثاً عن المفعول به في الأصل متى ظُفرَ به وكان موجوداً في الكلام لم يُقَمْ مُقامَ الفاعل سواه ممَّا يجوزُ أن يقوم مَقامَ الفاعل عند عدمِه من نحو المصدر والظرف من الزمان والمكان لأن الفعلَ صِيغَ له، وما تقيمُه مُقامَ الفاعل غيرَه فإنما ذلك على جعله مفعولاً به على السَّعة على ما تقدَّم.

وقولُه: «**المتعدَّى إليه بغير حرف**»[1] تحَرَّزَ به ممَّا يتعدَّى إليه بحرف الجرِّ نحو سِرتُ بزيدٍ، فإن الجارَّ والمجرور هنا متعلِّقٌ بالفعل تعلُّقَ المفعول به بالفعل، فإذا انفرد أُقيمَ مُقامَ الفاعل على ما ذكرنا، فإن اجتمعَ معه مفعولٌ صحيحٌ لم يُقَمْ مُقامَ الفاعل سواه لأن الفعلَ وصل إليه بغير واسطة، فكان تعدِّي الفعل إليه أقوى، فإذا قلت: دفعتُ المالَ إلى زيد فالمالُ مفعولٌ به صحيحٌ، والجارُّ والمجرورُ في موضع المفعول به أيضاً، فلذلك تلزمُ

---

(١) بعدها في ط، ر: «جر» وليست في المفصل.

إقامةُ المفعول الصحيحِ مُقامَ الفاعل، فتقولُ: دُفعَ المالُ إلى زيد، فترفعُ المالَ لإقامتِك إيَّاه مُقامَ الفاعل، والجارُّ والمجرورُ في موضع نصبٍ، فبقيَ على حاله، وكذلك تقولُ: بلغَ الأميرُ بعطائك خمسَ مائةٍ، فخمسُ مائةٍ مفعولٌ صحيحٌ، والجارُّ والمجرورُ متأَوَّلٌ، فإذا بنيتَه لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه لم يُقَمْ مُقامَ الفاعل إلا المفعولُ الصحيحُ، فتقولُ: بُلغَ بعطائكَ خمسُ مائةٍ برفعِ خمسِ مائة لا غيرُ، ولو عكستَ وأقمتَ الجارَّ والمجرورَ مُقامَ الفاعل ونصبتَ المفعولَ الصحيحَ فقلت: دُفعَ إلى زيدٍ المالَ بنصب المال وإقامةِ الجارِّ والمجرور مُقامَ الفاعل لم يَجُزْ، وكنتَ قد خرجتَ عن كلام العرب، والغرضُ بالنحو أن يَنحوَ المتكلِّمُ به كلامَ العرب.

وسبيلُ ما يجيءُ من ذلك أن يُتأوَّلَ ويُحملَ على الشذوذ، فمن ذلك قولُه تعالى في قراءة أبي جعفر يزيدَ بن القعقاع ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾[1] فليس على إقامة الجارِّ والمجرور مُقامَ الفاعل ونصبِ الكتاب على أنه مفعولٌ به، وإنما الذي أُقيمَ مُقامَ الفاعل مفعولٌ به مضمرٌ في الفعل يعودُ على الطائر في قوله: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ وكتابٌ [٧/ ٧٥] منصوبٌ على الحال، والتقديرُ ويُخرَجُ له يومَ القيامة طائرُه أي عملُه كتاباً أي مكتوباً، وهو محذوفٌ في قراءة الجماعة: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا﴾[2]، أي ونُخرِجُ له طائرَه أي عملَه كتاباً، ويؤَيدُ ذلك قراءةُ يعقوبَ (ويَخْرجُ)[3] أي يَخْرجُ عملُه كتاباً.

فأما قولُه تعالى: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[4] ففيه إشكالٌ، وذلك أنه أقام

---

(١) الإسراء: ١٧/ ١٣، قرأ أبو جعفر «يخرج» بالبناء للمفعول، انظر شواذ ابن خالويه: ٧٥، والقرطبي: ١٣/ ٤٠، والنشر: ٢/ ٣٠٦، وانظر أيضاً معاني القرآن للفراء: ٢/ ١١٨.

(٢) انظر السبعة: ٣٧٨، والنشر: ٢/ ٣٠٦.

(٣) بفتح الياء وضم الراء في «يخرج»، انظر المقتضب: ٣/ ٢٦١، والقرطبي: ١٣/ ٤٠، ومعجم القراءات: ٥/ ٢٧.

(٤) الجاثية: ٤٥/ ١٤، قرأ «يُجْزَى» بضم الياء وسكون الجيم وفتح الزاي أبو جعفر القعقاع=

المصدرَ مُقامَ الفاعلِ لدلالة الفعل عليه، وتقديرُه ليُجْزَى الجزاءُ قوماً بما كانوا يَكْسبون، وهو شاذٌّ قليلٌ[١].

فأما قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٢] فقال قومٌ: إنه كالآية المتقدِّمة، والتقديرُ نُجِّي النَّجاءُ المؤمنين[٣]، والصوابُ أن يكونَ «نُجِّي» فعلاً مضارعاً، والأَصلُ نُنْجي بنونين، فأُخفيتْ النونُ الثانيةُ عند الجيم[٤]، فظنَّها قومٌ إدغاماً[٥]، وليس به، ويؤَيدُ ذلك إسكانُ الياء، وأما قول الشاعر[٦]:

فلَوْ وَلَدتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بذلك الجَرْوِ الكِلابا

=والأعرج وشيبة، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٤٣، والقرطبي: ١٩/ ١٥٢، والنشر: ٢/ ٣٧٢.

(١) قال الفراء معقباً على القراءة السالفة: «وهو في الظاهر لحن، فإن كان أضمر في »يجزى «فعلاً يقع به الرفع كما تقول: أُعطيَ ثوباً ليُجزى ذلك الجزاء قوماً فهو وجه» معاني القرآن: ٣/ ٤٦، ودفع أبو جعفر النحاس مقالة الفراء هذه، انظر إعراب القرآن له: ٤/ ١٤٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٦٠، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٤٦.

(٢) الأنبياء: ٢١/ ٨٨.
قرأ عاصم وابن عامر بضم النون وتشديد الجيم مكسورة، انظر السبعة: ٤٣٠، والتيسير: ١٥٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١١٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥١٧-٥١٨، والنشر: ٢/ ٣٢٤.

(٣) هو تخريج الفراء، ودفعه الزجاج والفارسي وابن جني، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢١٠، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٦، والبغداديات: ٣٦٩، والخصائص: ١/ ٣٩٨.

(٤) هو تخريج الباقولي ولفظه، انظر كشف المشكلات: ٨٧٦، والكلام في أصله للفارسي، انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥١٧.

(٥) منهم ابن جني، انظر الخصائص: ١/ ٣٩٨، وانظر دفع الإدغام في الآية في كتاب السبعة: ٤٣٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥١٧-٥١٩.

(٦) هو جرير كما في اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٦٠، والخزانة: ١/ ١٦٣، وليس البيت في ديوانه، وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٤٤، والخصائص: ١/ ٣٩٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥١٨، وأمالي ابن الحاجب: ٦٧٨، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٤٤.
قفيرة: والدة الفرزدق.

[٧/ ٧٦] فقد حمله بعضُهم على الشذوذ من إقامة المصدر مُقامَ الفاعل مع وجود المفعول به، وهو الكلاب[1]، وقد تأوَّله بعضُهم بأن جعلَ الكلاب منصوباً بوَلدتْ ونصَبَ جَرْوَ كلبٍ على النداء[2]، وحينئذٍ يخلو الفعلُ من مفعول به، فحَسُنَ إقامةُ المصدر مُقامَ الفاعل، ويكونُ التقديرُ فلو وَلَدتْ قُفيرة الكلابَ يا جَرْوَ كَلبٍ لَسُبَّ السَّبُّ بذلك.

قال صاحب الكتاب: (ولكنْ إن قصدتَ الاقتصارَ على ذِكر المدفوع إليه والمبلوغ به قلت: دُفعَ إلى زيد، وبُلغَ بعطائك، وكذلك لا تقولُ: ضُرِبَ زيداً ضربٌ شديدٌ، ولا يومُ الجمعةِ، ولا أَمامُ الأميرِ، بل ترفعُه وتنصبُها).

قال الشارح: يريدُ أَن الفعلَ المتعدِّي إلى مفعول أو أكثرَ إذا كان معه جارٌّ ومجرورٌ جاز أن تَقتصرَ على المجرور، ولا تذكرَ المفعولَ الصحيحَ، نحوُ قولك: دَفعَ عمرو إلى زيد، فإذا بنيتَه لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه جازَ أن تُقيمَ الجارَّ والمجرورَ مُقامَ الفاعل، نحوُ قولك: دُفعَ إلى زيد، وبُلغ بعطائك، وكذلك لو كان معك ظرفٌ أو مصدرٌ جاز أن تُقيمَ كلَّ واحد منهما مُقامَ الفاعل، نحوُ ضُربَ اليومُ وضُربَ الضربُ الشديدُ، لأنك إذا لم تَذكرْ المفعولَ كان

---

(١) هو من أقبح الضرورة عند ابن جني، انظر الخصائص: ١/ ٣٩٧.

(٢) منهم الزجاج، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٤٤، وأمالي ابن الحاجب: ٦٧٨، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٤٦.

وبعدُ فالفعل إذا بني لِما لم يسمَّ فاعله فإذا كان في الكلام مفعول به صريح لم يُنَبْ عن الفاعل غيره، وإنْ كان معه ما جُعلَ مفعولاً على السعة من نحو ظرفي الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور، ذلك لأولوية الفعل بالمفعول به الصريح.

إلى هذا ذهب البصريون، وخالفهم الكوفيون إلى جواز إنابة المفعول غير الصريح [أي الذي جعل مفعولاً على السعة] عن الفاعل مع ذكر المفعول الصريح، وأجاز قولهم الأخفش قياساً، وإن لم يرد به سماع.

انظر الكتاب: ١/ ٤١-٤٢، والمقتضب: ٤/ ٥٠-٥١، والأصول: ١/ ٧٩-٨٠، والخصائص: ١/ ٣٩٧، والمقتصد: ٣٥٢-٣٥٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٥٩-١٦٠، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٤١-٢٤٦، والارتشاف: ١٣٣٨-١٣٣٩.

بمنزلة الفعل اللازم.

قال صاحب الكتاب: (وأما سائرُ المفاعيلِ فمستويةُ الأقدامِ لا تفاضُلَ بينها إذا اجتمعتْ في الكلام في أن البناءَ لأيِّها شئتَ صحيحٌ غيرُ ممتنعٍ، تقولُ: استُخفَّ بزيدٍ استخفافاً شديداً يومَ الجمعة أمامَ الأمير، إنْ أسندتَ إلى الجارِّ مع المجرور، ولك أن تُسنِدَ إلى يوم الجمعة، أو إلى غيره، وتتركَ ما عداه منصوباً).

قال الشارح: يريد أنَّ ما عدا المفعولَ به ممَّا ذكرْنا من الجارِّ والمجرور والمصدر والظرفِ من الزمان والظرفِ من المكان متساوِيةٌ في جوازِ إقامة أَيِّها شئتَ مُقامَ الفاعل إذا بنيتَ الفعلَ لَمَا لم يُسمَّ فاعلُه، لا يمتنعُ إقامةُ شيءٍ منها مُقامَ الفاعل كما كان ذلك مع المفعول به، فهذا ما لا خلافَ فيه لأن فيه [٢٣٦/ ب] فائدةً، إنما الخلافُ في الأَولى منها.

فذهب قومٌ إلى أن الاختيارَ إقامةُ الجارِّ والمجرور[١] لأنه في مَذهب المفعول به، فإذا قلت: سِرتُ بزيد، فالسيرُ وقعَ به[٢].

وقال قومٌ: الظرفُ أَولى لظهور الإعراب فيه[٣].

---

(١) ظاهر كلام المبرد أن المجرور هو الذي ينوب عن الفاعل، وذكر ابن السراج أن «بزيد» في سِير بزيد أقيما مقام الفاعل، إلا أنه ذكر بعد ذلك أن المجرور يقام مقام الفاعل، وصرح الفارسي بأن الجار والمجرور يقعان في موضع رفع بإسناد الفعل الذي لم يسم فاعله إليهما، ووافقه الجرجاني وابن مالك، وانتقد أبو حيان هذا القول وبسط في المسألة الكلام.
انظر المقتضب: ٤/ ٥٢، والأصول: ١/ ٧٨-٧٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٣٧، والمقتصد: ٣٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٢٦، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٢٨ فما بعدها.

(٢) اختاره ابن معط، انظر الفصول الخمسون: ١٧٧، والارتشاف: ١٣٣٩، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٤٧، والهمع: ١/ ١٦٣.

(٣) اختار أبو حيان ظرف المكان، واختار ابن عصفور إقامة المصدر، ورجح بعضهم المفعول المطلق، والأَولى اختيار ما يهتم به المتكلم ويعتني كما في شرح الكافية للرضي: ١/ ٨٥، وانظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٥٠، والمقرب: ١/ ٨١، والارتشاف: ١٣٣٩، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٤٨، والهمع: ١/ ١٦٣.

فإن قيل: فالإعرابُ أيضاً يظهرُ في المصدر كما يظهرُ في الظرف قيل: ذاك صحيحٌ إلا أن الظرفَ فيه زيادةُ فائدةٍ لأن الفعل دالٌّ على المصدر، وليس بدالٍّ على الظرف، وقولُنا: مستويةُ الأقدام يُحملُ على التساوي في الجواز، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (ولك في المفعولَين المتغايرَين أن تُسنِدَ إلى أيِّهما شئتَ، تقول: أُعطيَ زيدٌ درهماً، وكُسيَ عمروٌ جبةً، وأُعطيَ درهمٌ زيداً، وكُسيتْ جُبةٌ عمراً، إلا أن الإسنادَ إلى ما هو في المعنى فاعلٌ أحسنُ، وهو زيدٌ لأنه عَاطٍ، وعمرو، لأنه مُكْتَسٍ).

قال الشارح: اعلمْ أن الفعلَ الذي يتعدَّى إلى مفعولَين على ضربَين:

أحدُهما: ما كان داخلاً على المبتدأ والخبر بعد استِيفاء فاعله، فيَنصبُهما[1] جميعاً، واعتبارُ ذلك بأن يكونَ المفعولُ الثاني هو الأولَ في المعنى، نحوُ [٧/ ٧٧] ظننتُ وأخواتِها، تقولُ: ظننتُ زيداً قائماً، فتجدُ القائمَ هو زيدٌ، وزيدٌ هو القائم.

والثاني ما كان المفعولُ الثاني فيه غيرَ الأولِ، نحوُ أَعطيتُ زيداً درهماً، وكسوتُ بكراً جُبةً.

فما كان من الضرب الثاني وبُنيَ لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه كان لك أن تُقيمَ أيَّهما شئتَ مُقامَ الفاعل، فتقول: أُعطيَ زيدٌ درهماً، إذا أقمتَ الأولَ مُقامَ الفاعل، فإن شئتَ قلتَ: أُعطيَ درهمٌ زيداً، فتُقيمُ الثاني مُقامَ الفاعل، لأن تعلُّقَهما بالفعل تعلُّقٌ واحدٌ، فكان حكمُهما واحداً، إلا أن الأَولى إقامةُ الأول منهما مُقامَ الفاعل[2] من حيث كان فاعلاً في المعنى لأنه هو الآخِذُ للدرهم، فلمَّا اضطُرْنا إلى إقامة أحدِهما مُقامَ الفاعل كان إقامةُ ما هو فاعلٌ مُقامَ الفاعل أولَى، وهذا معنى قوله «**لأنه عاطٍ**»، أي آخِذٌ، من عَطَا يَعْطُو إذا تناولَ.

---

(١) في ط، ر: «فنصبهما»، وذهب الفراء إلى أن المفعول الثاني نصب لأنه حال، ونسب هذا القول إلى الكوفيين، انظر الإنصاف: ٨٢١، والتذييل والتكميل: ٦/ ٦، والارتشاف: ٢٠٩٧، والمساعد: ١/ ٣٥٢.

(٢) هو الجيد ووجه الكلام عند المبرد وابن السراج، انظر المقتضب: ٤/ ٥١، والأصول: ١/ ٧٩، والمقتصد: ٣٥١، وانظر أيضاً الكتاب: ١/ ٤٣، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٣٣٥-٣٣٧.

واعلمْ أن صاحبَ الكتاب قد أطلقَ العبارةَ من غير تقييدٍ، والصوابُ أن يقال: ما لم يكن هناك لَبْسٌ أو إشكالٌ[١]، فإن عَرَضَ في الكلام لَبسٌ أو إشكالٌ امتنعَ إقامةُ الثاني مُقامَ الفاعل، وذلك إذا قلت: أَعطَى زيدٌ محمداً عبدَه أو نحوَه ممَّا يصحُّ أَخذُه، فإن هذا ونحوَه ممَّا يصحُّ منه الأَخذُ إذا بنيتَه لَما لم يُسمَّ فاعلُه لم تُقِمْ مُقامَ الفاعل إلا المفعولَ الأولَ، فتقولُ: أُعطِيَ محمدٌ عبداً، ولا يجوزُ إقامةُ العبدِ مُقامَ الفاعل، فتقولُ أُعطِيَ عبدٌ محمداً لأن العبدَ يجوزُ أن يأخذ محمداً كما يجوزُ لمحمد أن يأخذَ العبدَ، فيصيرُ الآخِذُ مأخوذاً.

فأما أُعطِيَ درهمٌ زيداً فحسنٌ لأن الدرهمَ لا يأخذُ زيداً، فإن رُفعَ فلا تتوهمُ فيه أنه آخذٌ لزيد.

وما كان من الضرب الأولِ وهو ما كان داخلاً على المبتدأ والخبر، نحوُ ظننتُ وأخواتِها فإنك إذا بنيتَ من ذلك فعلَ ما لم يُسمَّ فاعلُه لم تُقِمْ مُقامَ الفاعل إلا المفعولَ الأولَ، نحوُ ظُنَّ زيدٌ قائماً، ولا تقيمُ المفعولَ الثاني مُقامَ الفاعل لأن المفعولَ هنا قد يكونُ جملةً من حيث كان في الأصل خبراً لمبتدأ، نحوُ قولك: علمتُ زيداً أبوه قائمٌ، والفاعلُ لا يكونُ جملةً[٢]، فكذلك ما يقعُ موقعَه، ولأنه قد يتغيَّرُ المعنى بإقامة الثاني مُقامَ الفاعلِ، ألا ترى أنك إذا قلت: ظننتُ زيداً أخاك فالشكُّ واقعٌ في الأُخوَّة لا في زيد؟ كما أنك إذا قلت: ظننتُ زيداً قائماً فالشكُّ إنما وقع في قيام زيدٍ، فلو قدَّمتَ الأخَ وأخرَّتَ زيداً لصارتْ الأُخوَّةُ معلومةً، والشكُّ واقع في التسمية، فلذلك لا يجوزُ إقامةُ المفعولِ الثاني مُقامَ الفاعل لتغيُّرِ المعنى.

وقد أجاز ابنُ دُرُسْتَويه ظُنَّ خارجٌ زيداً، فيقيمُ المفعولَ الثاني من مفعولَي ظننتُ مُقامَ

---

(١) انظر تقييد المسألة بأمن اللبس في الأصول: ١/ ٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٢٩، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٨٤، والارتشاف: ١٣٢٩، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٤٩، والمساعد: ١/ ٣٩٩.

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ١٣٢.

الفاعلِ إذا كان نكرةً مفرداً، وذلك لزوالِ الإشكال، قال: لأن هذه الأفعالَ داخلةٌ على المبتدأ والخبر، والمبتدأُ لا يكون نكرةً، وكذلك المفعولُ الأولُ لا يكونُ نكرةً[1].

وأما ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين فيلزمُ إقامةُ المفعول الأولِ مُقامَ الفاعل إذا بُنيَ لِـمَا لم يُسمَّ فاعلُه لأنه فاعلٌ في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: عَلمَ زيدٌ عمرواً خيرَ الناس أن زيداً هو العالمُ بحال عمرو، ثـمَّ قلت: أعلـمَ اللهُ زيـداً عمـرواً خيرَ النـاس، فيصيرُ زيـدٌ مفعولاً، فإذا لم يُسمَّ الفاعلُ وجبَ أن يقامَ مَن هـو فاعـلٌ في المعنى مُقامَ الفاعـل، وهـو المفعـولُ الأولُ، ولـو أقمتَ الثاني لَتغيَّر، ولم يُعلمْ أنـه الفاعـلُ في الأصل أو المفعـولُ، فلذلك لم تكنْ بالخيار، ولا يجوزُ إقامةُ المفعول الثالث مُقامَ الفاعل لَما تقدَّم ذِكرُه من أنـه قد يكونُ جملةً، وربَّما أشكلَ على ما وصفْنا في باب ظننتُ، فاعرفْه.

---

(١) صحح ابن مالك إنابة المفعول الثاني إذا لم يكن جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وأجازها ابن عصفور، واشترطا أمن اللبس، وأجازها ابن الحاجب والرضي سواء أكان المفعول الثاني معرفة أم نكرة إذا ارتفع اللبس، ومنعها المتقدمون، وأجازها بعضهم إذا لم يكن المفعو الثاني نكرة.

انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٤٩، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٨٤، والارتشاف: ١٣٢٩، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٥١-٢٥٢، وأوضح المسالك: ١/ ٣٨٣، والأشباه والنظائر: ٢/ ١٥٦-١٥٧، ٢/ ٣٧٥.

ومن أصناف الفعلِ أفعالُ القلوبِ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي سبعةٌ ظننتُ وحَسِبتُ وخِلتُ[١] وزعمتُ وعلمتُ ورأيتُ ووجدتُ إذا كُنَّ بمعنى معرفةِ الشيءِ على صفةٍ، كقولك: علمتُ أخاك كريماً، ورأيتُه جواداً، ووجدتُ زيداً [٧/ ٧٨] ذا الحِفاظ، تدخلُ على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قُصدَ إمضاؤُها على الشكِّ واليقينِ، فتنصبُ الجزأَين على المفعوليَّة، وهما على شرائطهما وأَحوالِهما في أصلهما).

قال الشارح: اعلمْ أن هذه الأفعالَ أفعالٌ غيرُ مؤثِّرةٍ ولا واصلةٍ منك إلى غيرك[٢]، وإنما هي أُمورٌ تقعُ في النفْس، وتلك الأُمور عِلمٌ وظنٌّ وشكٌّ.

فالعِلمُ هو القطعُ على شيءٍ بنفْيٍ أو إيجابٍ، وهذا القطعُ يكونُ ضروريّاً وعقليّاً، فالضروريُّ كالمدرَك بالحواسِّ الخمسِ، نحوُ علمْنا بأن السماءَ فوقَنا والأرضَ تحتَنا وأن الاثنينِ أكثرُ من واحد وأقلُّ من الثلاثة، ويَقْرُبُ من ذلك الأمورُ الوجدانيةُ كالعِلم بالألم واللَّذةِ ونحوِهما.

وأمَّا العقليُّ فما كان عن دليل من غيرِ مُعارِضٍ، فإن وُجِدَ مُعارِضٌ من دليل آخرَ وتردَّدَ النظرُ بينهما على سَواءٍ فهو شكٌّ، وإن رَجَحَ أحدُهما فالراجحُ ظنٌّ، والمرجوحُ وهمٌ.

والأفعالُ الدالَّةُ على هذه الأمورِ سبعةٌ علمتُ ورأيت ووجدتُ وظننتُ وحَسِبتُ وخِلتُ وزعمتُ، فالثلاثةُ الأُولُ [٢٣٧/ أ] متواخيةٌ لأنها بمعنى العِلم، والثلاثةُ التي تَليها متواخيةٌ لأنها بمعنى الظنِّ، و«زعمتُ» مفردٌ لأنه يكونُ عن غيرِ عِلمٍ وظنٍّ، والغالبُ عليه القولُ عن اعتقاد[٣].

---

(١) في ط: «وعلت»، تحريف.
(٢) كذا في المقتضب: ٣/ ٩٥.
(٣) انظر النكت: ٢٥٢.

والاعتمادُ بهذه الأفعالِ على المفعول الثاني الذي كان خبراً للمبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: علمتُ زيداً منطلقاً فإنما وقعَ عِلمُك بانطلاقه إذْ كنتَ عالماً به من قبلُ، فالمخاطَبُ والمخاطِبُ في المفعول الأول سَواءٌ، وإنما الفائدةُ في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبرِ الفائدةُ في الخبر لا في المبتدأ(١)، وهذا معنى قوله: «**إذا كُنَّ بمعنى معرفةِ شيءٍ على صفةٍ**»، يعني أن المخاطَبَ قد كان يعرفُه لا متَّصِفاً بهذه الصفةِ، وفائدةُ الإخبارِ الآن اتِّصافُه بصفةٍ كان يجهلُها، وذلك متعلِّقٌ بالخبر.

والضميرُ في قوله: «**إذا كُنَّ**» يعودُ إلى الثلاثة الأَواخِر، وهي رأيتُ وعلمتُ ووجدتُ، لأنها بمعنى العِلم والمعرفةِ، وسائرُ أَخواتها شكٌّ وظنٌّ.

ولمَّا كانت هذه الأفعالُ داخلةً على المبتدأ والخبر ومعناها متعلِّقٌ بهما جميعاً لا بأحدهما، أما تعلُّقُها بالخبر فلأنه موضعُ الفائدة، وبالمبتدأ فللإيذان بصاحب القصَّة المشكوكِ فيها أو المتيقَّنةِ، وجبَ أن تنصبَهما جميعاً لأن الفعلَ إذا اشتغلَ بفاعلٍ ورفَعَه فجميعُ ما يتعلَّقُ به غيرُه يكونُ منصوباً لأنه يصيرُ فضلةً(٢).

وقولُه: «**إذا قُصِدَ إمضاؤها على الشكِّ واليقين**» تحرُّزٌ ممَّا إذا قُصِدَ إلغاؤها، فإنها لا تَعملُ شيئاً.

وقولُه: «**وهما على شرائطِهما وأحوالِهما في أصلهما**» يعني شرائطَ المبتدأ والخبر وأحوالَه، لا يتغيَّرُ(٣) ذلك بدخول هذه الأفعال عليهما.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويُستعملُ أُرِيْتُ استعمالَ ظننتُ، فيقال: أُرِيتُ زيداً منطلقاً، وأُرَى عمرواً ذاهباً، وأين تُرَى بِشراً جالساً، ويقولون في الاستفهام خاصةً: متى تقولُ زيداً منطلقاً، وأتقولُ عمراً ذاهباً، وأَكُلَّ يومٍ تقولُ عمرواً منطلقاً بمعنى تَظنُّ،

---

(١) انظر المقتضب: ٣/ ١١٣-١١٤.

(٢) انظر علة نصب مفعولي ظننت وأخواتها في العلل في النحو: ١٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٤٧.

(٣) في ط: «تتغير»، تصحيف.

قال:

أَجُهَّالاً تقولُ بَني لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيكَ أمْ مُتَجاهِلينا

وقال عمر بن أبي ربيعة:

أمَّا الرَّحِيلُ فدُونَ بَعْدِ غَدٍ فمتَى تقولُ الدَّارَ تَجْمعُنا

وبنو سُلَيْم يجعلون بابَ «قلتُ» أجمعَ مثلَ «ظننتُ»).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إن «أَرَى» ممَّا يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولينَ، وهو منقولٌ من «رأيتُ»، وأَرَى إذا [٧/ ٧٩] كان من رُؤْيةِ القلبِ له معنيان: أحدُهما العِلمُ، والآخرُ: الحُسْبانُ والظنُّ، فإذا بُنِيَ لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه أُقيمَ المفعولُ الأولُ مُقامَ الفاعل، ونُصبَ ما بقي من المفاعيل، فتقولُ: أُرِيتُ عمرواً منطلقاً، أي ظننتُ عمرواً منطلقاً، فإذا أَظنَّه غيرُه فقد ظَنَّ، فلذلك تقولُ: أُرَى زيداً منطلقاً بمعنى ظننتُ، وأين تُرَى بِشراً جالساً؟ والمرادُ أين تظنُّ، لأنه ظانٌّ إذا أظنَّه غيرُه، وأكثرُ ما يُستعملُ ذلك مع المتكلِّم.

وقد يُجْرون القولَ مُجرَى الظنِّ، فيُعملونه عملَه، فإذا دخلَ على المبتدأ والخبر نصبَهما لأن القولَ يدخلُ على جملة مفيدةٍ، فيتصوَّرُها القلبُ ويترجَّحُ عنده، وذلك هو الظنُّ والاعتقادُ، والعبارةُ باللِّسان عنه هو القولُ(١)، فأجرَوا العبارة على حَسب المعبَّر عنه، ألا ترى أنه يقالُ: هذا قولُ فلانٍ ومَذهبُ فلانٍ، وما تقولُ في مسألة كذا، ومعناه ما ظَنُّكَ وما اعتقادُك؟

فمنهم مَن يُعملُه عمَلَ الظنِّ مطلقاً نحوَ قالَ زيدٌ عمرواً منطلقاً، ويقولُ زيدٌ عمرواً منطلقاً من غير اشتراطِ شيءٍ كما أن الظنَّ كذلك، وهي لغةُ بَني سُلَيم(٢).

ومنهم مَن يشترطُ أن يكونَ معه استفهامٌ، وأن يكونَ القولُ فعلاً للمخاطَب(٣)، وأن

---

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٤٠، والنكت: ٢٥٤.

(٢) انظر لغتهم في الكتاب: ١/ ١٢٤، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢٤٠، والنكت: ٢٥٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٧، والتذييل والتكميل: ٦/ ١٣٥.

(٣) انظر في ذلك شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٤٠، والتذييل والتكميل: ٦/ ١٣٥.

لا يُفصَلَ بين أداة الاستفهام والفعلِ بغير الظرفِ.

فأما اشتراطُ الاستفهام فلأن بابَه أن يقعَ مَحكيّاً، ولا يدخلُ في باب الظنِّ إلا مع الاستفهام لأن الغالبَ أن الإنسانَ لا يُسألُ عن قوله، إذ ذاك ظاهرٌ، إنما يُسألُ عمّا يُجنُّه ويَعتقدُه لخفائه.

وأما اشتراطُ الخطاب[1] فلأن الإنسانَ لا يُسألُ عن ظنِّ غيرِه، إنما يُسألُ عن ظنِّ نفسِه، فلذلك تقولُ: متى قلتَ زيداً منطلقاً؟ وأَتقولُ زيداً قائماً؟ ولا يجوزُ بياءِ الغِيبة، فلا تقولُ متى يقولُ زيداً قائماً؟ ولا يُفصَلُ بينه وبين أداة الاستفهام بغير الظرف، فلا يجوزُ أأنتَ تقولُ زيداً قائماً؟ لأنك تَفصلُ بالاسم المبتدأ بين أداة الاستفهام والفعل، فخرجتْ «تقولُ» عن الاستفهام، وعادت إلى حكمها من الحكاية كما تقولُ أأنتَ زيدٌ مررتَ به[2]؟ فتَرفعُ، والاختيارُ النصبُ لأن الاستفهام لم يقعْ على الفعل، فأما قولُه[3]:

أَجُهّـــــــالاً تقـــــــولُ إلـــــــخ

فإن البيتَ للكُميت، والشاهدُ فيه إعمالُ تقولُ عملَ تظنُّ لأنها بمعناها، ولم يُرِدْ [٧/ ٨٠] قولَ اللِّسان، وإنما أرادَ اعتقادَ القلبِ، ولم يَفصلْ الاسمَ هنا لأنه مفعولٌ مؤخَّرٌ في الحكم، والتقديرُ أَتقولُ بَني لُؤيٍّ جُهالاً؟ أي أتظنُّهم كذلك؟ وأرادَ ببني لُؤيٍّ قُريشاً لأنها تنتمي إلى لؤي بن غالب بن فِهْر بن مالك بنِ النَّضْر بن كِنانة، والنَّضْرُ أبو قُريش.

وهذا البيتُ من قصيدة يَفخرُ بها على اليمن، ويَذكرُ فضلَ مُضرَ عليهم، فيقولُ: أتظنُّ قُريشاً جاهلينَ أو متجاهِلينَ حين استَعملُوا اليمانيِّين على ولايتهم، وآثَروهم على

---

(١) انظر تعليل ذلك في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٤٠، والنكت: ٢٥٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٥٢.

(٢) من قوله «فخرجت تقول ...» إلى قوله «به» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٢٤٢.

(٣) سلف البيت تاماً، وقائله الكميت كما سيذكر الشارح، وهو في ديوانه: ٢/ ٣٩ مفرد، والكتاب: ١/ ١٢٣، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢٤٢-٢٤٣، والنكت: ٢٥٤، والعيني: ٢/ ٤٢٩، والخزانة: ٤/ ٢٤، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٣٤٩.

المُضريِّين مع فضْلهم عليهم؟ والمتجاهِلُ الذي يَستعملُ الجهلَ وإن لم يكنْ من أهله[١]، ألا ترى إلى قول الآخر[٢]:

إذا تَخَازَرْتُ وما بي مِنْ خَزَرْ

وأما قولُ الآخر[٣]:

أمَّا الرَّحِيلُ إلخ

فالبيتُ لعُمر بن أبي ربيعة [٧/ ٨١] المخزوميِّ، والشاهدُ فيه نصبُ الدارِ بتقولُ لِمَا ذكرْناه من خروجها إلى معنى الظنِّ كما تقدَّمَ، يقولُ: قد حانَ رحيلُنا عمَّنْ نحبُّ ومفارَقتُنا في غَدٍ، وعبَّر عنه بقوله: دُونَ بَعْدِ غَدٍ، فمتى تجمعُنا الدارُ بعد هذا الافتراقِ فيما تَظنُّ وتعتقدُ[٤]؟

---

(١) من قوله: «والشاهد ...» إلى قوله: «أهله» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٦٣.

(٢) هو أرطاة بن سُهَيَّة كما في سمط اللآلي: ٢٩٩، ونسب الرجز إليه وإلى عمرو بن العاص في الاقتضاب: ٤٠٩، وإلى عمرو بن العاص في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٣٩٤-٣٩٥، ووفيات الأعيان: ٦/ ٨٣، وزاد ابن السيرافي أنه يُروى للنجاشي الحارثي ولغيرهما، ونسب أيضاً إلى مساور بن هند في فرحة الأديب: ١٦٠، وإلى طفيل الغنوي في جمهرة اللغة [حيدر آباد]: ٢/ ٢٠٥-٢٠٦، وهو مع أبيات أخرى في ديوانه: ١٠٠، وانظر تخريجها فيه، وإلى العجاج في التكملة (مرر)، ورأى أستاذنا محقق ديوان العجاج: ٢/ ٢٩١ أن الرجز للأغلب العجلي، أو لأرطاة بن سُهيَّة، وهو للأغلب في شعراء أمويون: ١٧٢، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ٦٩، وأدب الكاتب: ٤٦٥، والمقتضب: ١/ ٧٨-٧٩، وجمهرة اللغة: ٥٨٣، والشيرازيات: ١٤٥-١٤٦، والمحتسب: ١/ ١٢٧، والنكت: ١٠٥٧، وشرح الملوكي: ٧٨، والممتع ١٨٣.

تخازر: نظر بمؤخر عينه، اللسان (خزر).

(٣) سلف البيت تاماً، وقائله عمر بن أبي ربيعة على ما سيذكر الشارح، وهو في ديوانه: ٢/ ٢٨٦، والكتاب: ١/ ١٢٤، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢٤٣، والنكت: ٢٥٥، والعيني: ٢/ ٤٣٤، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٣٤٩، والتذييل والتكميل: ٦/ ١٣٧.

(٤) في ط: «وتعتقده».

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولها ما خَلا حسبتُ وخِلتُ وزعمتُ معانٍ أُخَرُ لا تتجاوَزُ عليها مفعولاً واحداً، وذلك قولُك: ظننتُه من الظِّنَّة، وهي التُّهمة، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾، وعلِمتُه بمعنى عرَفتُه).

قال الشارح: اعلمْ أنه قد تُوجَّهُ بعضُ هذه الأفعالِ إلى معانٍ أُخرَ، فلا تفتقرُ إلى مفعولَين، وتكتفي بمفعولٍ واحد، فمن ذلك ظننتُ، وهي تُستعمل على ثلاثة أضرُب:

ضربٌ على بابها، وهو بإزاء ترجُّحِ [٢٣٧/ ب] أحدِ الدليلَين المتعارِضَين على الآخرَ، وذلك هو الظَّنُّ، وهي إذا كانت كذلك تدخلُ على المبتدأ والخبر، ومعناها متعلِّقٌ بالجملة على ما تقدَّم.

وقد يَقْوى[١] الراجحُ في نظر المتكلِّم فيَذهبُ بها مَذهبَ اليقين، فتَجري مَجرى علمتُ، فتقتضي مفعولَين أيضاً، من ذلك قولُه تعالى: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾[٢]، فالظَّنُّ ههنا يقينٌ[٣]، لأن ذلك الحينَ ليس حينَ شكٍّ، ومنه قولُ[٤] الشاعر[٥]:

فقلْتُ لَهمْ ظُنُّوا بألفَيْ مُدَجَّجٍ ... سَرَاتُهمُ في الفارِسيِّ المُسرَّدِ

والمرادُ اعْلَموا ذلك وتيقَّنوه[٦]، لأنه أخرجَه مُخْرَجَ الوعيدِ، ولا يحصُلُ ذلك إلا

---

(١) هو الضرب الثاني.

(٢) الكهف: ١٨/ ٥٣.

(٣) هو قول ابن عباس والفراء والزجاج وأبي بكر الأنباري، وأبي البركات الأنباري، والظن على بابه عند أبي حيان، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٤٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٩٥، والأضداد لأبي بكر الأنباري: ١٤، وأسرار العربية: ١٥٦، والقرطبي: ٢/ ٧٢، ١٣/ ٣٠٨، والتذييل والتكميل: ٦/ ٣٤.

(٤) في ط: «قوله».

(٥) هو دريد بن الصمة، والبيت في ديوانه: ٤٧، والأصمعيات: ١٠٧، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٨١٢، والقرطبي: ٢/ ٧٢، وورد بلا نسبة في الأضداد لأبي بكر الأنباري: ١٤، وأسرار العربية: ١٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣١٥، والتذييل والتكميل: ٦/ ٣٤-٣٥.

(٦) حمل ابن عصفور وأبو حيان الظن في البيت على بابه، وأجاز المرزوقي الوجهين، الحمل على=

مع اليقين.

وقدْ يَقْوَى[١] الشكُّ بالنظر إلى المرجوح، فتصيرُ في معنى الوهم، فتقولُ: ظننتُ زيداً في معنى اتَّهمتُه، أي اتَّخذتُه مكاناً لوَهْمي، فهي لذلك تكتفي بمفعول واحدٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾[٢] أي بمتَّهَمٍ[٣]، وظَنين هنا بمعنى مظنون، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ كان مفعولاً، فأُقيمَ مُقامَ الفاعل، وأما مَن قرأ بضَنين فإنه أرادَ ببخيلٍ[٤]، وفَعِيل ههنا بمعنى فاعِل، أي باخِل لأنه لازمٌ لا يُبنَى منه مفعولٌ، فلذلك لا يصحُّ أن يقدَّرَ ضَنين به.

ومن ذلك «علمتُ» إذا أُريدَ به معرفةُ ذاتِ الاسم، ولم يكن عارفاً به قبلُ، ولا بدَّ فيه من شيءٍ من إدراك الحاسَّة، فتقولُ: علمتُ زيداً، أي عرَفتُه شخصَه، ولم تكن عرفتَه قبلُ، وليس بمنزلة قولك: علمتُ زيداً عالماً إذا أَخبرتَ أنك علِمتَه متَّصفاً بهذه الصفة، ولم تكن عرفتَه قبلُ بذلك، وإن كنتَ عارفاً بذاته مجرَّدةً من هذه الصفة.

قال صاحب الكتاب: (ورأَيتُه بمعنى أبصرتُه، ووجدتُ الضالَّةَ إذا أصبتُها، وكذلك أُرِيتُ الشيءَ، بمعنى بُصِّرْتُه أو عُرِّفتُه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾، وأَتقولُ: إنَّ زيداً منطلقٌ، أي أَتفُوه بذلك).

=الظن، وعلى اليقين، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(١) هو الضرب الثالث.

(٢) التكوير: ٨١/ ٢٤، قراءة الظاء لابن كثير وأبي عمرو والكسائي، والباقون قرؤوا بالضاد، انظر السبعة: ٦٧٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٣٦٤، والنشر: ٢/ ٣٩٨-٣٩٩.

(٣) هو تفسير أبي بكر الأنباري في الأضداد: ١٦، والسيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٢٣٠، والفارسي في الحجة: ٦/ ٣٨٠، وابن الأنباري في أسرار العربية: ١٥٧، والقرطبي: ٢٢/ ١١٦.

(٤) بهذا فسر الفارسي في الحجة: ٦/ ٣٨١، والقرطبي: ٢٢/ ١١٧.
وفي ط: «بخيل».

قال الشارح: «رأيتُ» يجيء[١] على ضربين:

أحدهما: بمعنى إدراك الحاسَّة، تقولُ: رأيتُ زيداً، أي أبصرْتُه، فيتعدَّى[٢] إلى مفعول واحدٍ، ولا يكونُ ذلك المفعولُ إلا ممَّا يُبْصَرُ، قال الله تعالى: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾[٣] فترَى ههنا بمعنى بَصَرِ العينِ، والهاءُ والميمُ مفعولٌ به، و«ينظرون إليكَ» في موضع الحال[٤].

والثاني: أن يكونَ من رؤْيةِ القلبِ، فيتعدَّى إلى مفعولَين، وله معنيان الحِسْبانُ والعِلمُ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[٥]، أي يَحسَبونه بعيداً، ونراه قريباً، أي نعلمُه[٦]، لأن القديمَ سبحانه عالمٌ بالأشياء من غير شكٍّ [٧/ ٨٢] ولا حِسْبانٍ.

ومن ذلك «وجدتُ» فلها أيضاً معنيان:

أحدُهما: وجودُ القلبِ بمعنى العِلمِ، فتتعدَّى إلى مفعولَين كما يتعدَّى العِلمُ إليهما، فتقولُ: وجدتُ زيداً عالماً، أي علمتُ ذلك منه.

وتكونُ بمعنى الإصابة، فتكتفي بمفعول واحدٍ، كقولك: وجدَ زيدٌ ضالَّتَه، أي أصابَها[٧].

وأما رأَيتُ[٨] فقد تقدَّم[٩] مِن قولنا: إنها تُستعملُ على ضربَين: أحدُهما: أن تكونَ من

---

(١) في ط، ر: «تجيء»، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٣٠.

(٢) في ط، ر: «فتتعدى».

(٣) الأعراف: ٧/ ١٩٨.

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٧٠، والقرطبي: ٩/ ٤١٨.

(٥) المعارج: ٧٠/ ٦-٧.

(٦) انظر القرطبي: ٢١/ ٢٢٧.

(٧) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٣٠.

(٨) في ط، ر: «أُريت»، تحريف.

(٩) انظر ما سلف: ٧/ ١٤٦.

رؤْية القلب فتتعدَّى إلى مفعولَين.

والثاني: أن تكون من رؤْية العين، فتكتفيَ بمفعولٍ واحدٍ، فعلى هذا الثاني إذا نقلتَها بالهمزة صارت تتعدَّى إلى مفعولَين، نحوُ قولك: أَرَيتُ زيداً عمرواً، أي جعلتُه يراه، قال الله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾[1]، فعدَّاها إلى مفعولَين، فإذا بنيتَها لِمَا لم يُسمَّ فاعُله فقلت: أُرِيتُ الشيءَ أَقمتَ المفعولَ الأَولَ مُقامَ الفاعل، فرفعتَه، وهو التاءُ، وتركتَ الثاني على حاله، منصوباً، فقد صارتْ «أُرِيتُ» لها معنيان:

أحدُهما: أن تكونَ من رؤْية القلب، فتتعدَّى إلى مفعولَين، وأصلُها قبل بنائَها لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه أن تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل.

والثاني: أن تكونَ من رؤْية العين، فتكتفيَ بمفعول واحدٍ، وأصلُها قبلَ بنائها لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه أن تتعدَّى إلى مفعولَين، ولذلك ذكرَها ههنا لأنها على معنيَين.

وأما «أَتقولُ إنَّ زيداً منطلقٌ» فإنه يجوزُ في إنَّ الكسرُ والفتحُ، لكنْ على تقديرَين، إن جعلتَ القولَ على بابه من الحكاية كانت إنَّ بعد الفعل مكسورةً، نحوُ قولك: قال زيد: إنَّ عمرواً منطلقٌ، لأنك إنما تحكي قولَه ولفظَه مبتدئاً بكسر إنَّ، ولذلك قال[2]: «**أتفوُه بذلك**»، يريد أنه من عملِ اللِّسان لا من فعلِ القلبِ.

وإن اعتقدتَ أنه بمعنى الظنِّ فتحتَ «أنَّ» وقلتَ: أَتقولُ أنَّ زيداً منطلقٌ كما تقولُ: أتظنُّ أنَّ زيداً منطلقٌ، ويكونُ من فعلِ القلب ليس للِّسانِ فيه حظٌّ، وتكونُ «أنَّ» واسمُها وخبرُها قد سدَّتْ مَسدَّ مفعوليه.

وأما على رأي بَني سُلَيم فيجوزُ فتحُ «أنَّ» بعد جميع أفعال القول لأنهم يُجْرون باب القول أجمعَ مُجْرى الظنِّ[3].

فأما خالَ وحَسِبَ وزعمَ فليس لها إلا قسمٌ واحدٌ، وهو معنى الشكِّ، ولذلك

---

(١) البقرة: ٢/ ١٢٨.

(٢) أي الزمخشري.

(٣) انظر ما سلف: ٧/ ١٤٦.

استثْناها في أول الفصل.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومن خصائصها أنَّ الاقتصارَ على أحد المفعولَين في نحو كَسوتُ وأعطيتُ ممَّا تَغايرَ مفعولاه غيرُ مُمتنعٍ، تقولُ: أَعطيتُ درهماً، ولا تذكرُ مَن أَعطيتَه، وأعطيتُ زيداً، ولا تذكرُ ما أعطيتَه، وليس لك أن تقول: حَسِبتُ زيداً ولا منطلقاً وتسكتَ لفقْدِ ما عقدتَ عليه حديثَك).

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إن الأفعالَ المتعدِّيَةَ إلى مفعولَين على ضربين[1]:

ضربٌ لا يكونُ الفعلُ فيها من أفعال الشكِّ واليقين، ولا تدخلُ على مبتدأ وخبرٍ، نحوُ أَعطيتُ وكسوتُ، تقول: كسوتُ زيداً ثوباً، وأعطيتُه درهماً، فالمفعولُ الأولُ مغايِرٌ للمفعول الثاني من طريق المعنى، وهو فاعلٌ.

ألا ترى أن زيداً يَكتسي الثوبَ وأنه آخِذٌ للدرهم، وليس الدرهمُ بزيدٍ ولا زيدٌ بالثوبِ؟ ألا ترى أنك لو أسقطتَ الفعلَ والفاعلَ لم يجزْ أن تقول: زيدٌ ثوبٌ ولا زيدٌ درهمٌ، لأن الثاني ليس الأولَ؟ فلذلك [٢٣٨/ أ] قال: «**ممَّا تَغايرَ فيه المفعولان**»، وإذا كان ذلك كذلك جاز في هذه المسألة ثلاثةُ أوجُه:

منها: الاكتفاءُ بالفاعل مع الفعل، فتقولُ: أَعطيتُ وكسوتُ، لأن الفعلَ والفاعلَ جملةٌ يَحسنُ السكوتُ عليها، ويحصُلُ بها فائدةٌ للمخاطَب، وذكرُ المفعولِ فائدةٌ أُخرى تزيدُ على إفادة الجملة، فإن ذكرتَ المفعولَين كان تَناهياً في البيان والفائدةِ بذِكرِ المُعْطِي، وهو الفاعلُ، ومَن أُعطيَ وهو المفعول الأولُ، وما أُعطيَ، وهو المفعول الثاني.

ولك أن تقتصر على أحد المفعولَين، ويكونَ توسُّطاً في البيان والفائدة، فتقولَ: أَعطيتُ درهماً، فأَفدتَ المخاطَب جنسَ ما أَعطيتَ من غير تعيينِ مَن [٧/ ٨٣] أعطيتَ[2].

---

(١) انظر ما سلف: ٧/ ١١٣.

(٢) والوجه الثالث ذكر المفعولين، وانظر الكتاب: ١/ ٣٧، والمقتضب: ٣/ ٩٣، ٣/ ١٨٨، والأصول: ٢/ ٢٨٢-٢٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣١٦.

وأما الضربُ الآخرُ فإنه يتعدَّى إلى مفعولَين، وهو من أفعال الشكِّ واليقين، وتدخلُ على المبتدأ والخبر، نحوُ ظننتُ زيداً قائماً، وحَسِبتُ بكراً منطلقاً، وقد تقدَّمَ ذِكرُها قبلُ، فما كان من هذه الأفعالِ فليس لك أن تقتصرَ على أحد المفعولَين فيها دون الآخرَ، وذلك لأنها تدخلُ على المبتدأ والخبر، ولا بدَّ لكلِّ واحدٍ منهما مِن صاحبه لأنَّ بمجموعها تتمُّ الفائدةُ للمخاطَب، فالمفعولُ الثاني معتمَدُ الفائدة، والمفعولُ الأولُ معتمَدُ البيان.

ألا ترى أنك إذا قلت: ظننتُ زيداً قائماً فالشكُّ إنما وقعَ في قيام زيد لا في ذاته، وإنما ذكرتَ المفعولَ الأولَ لبيان مَن أُسندَ إليه هذا الخبرُ، فلمّا كانت الفائدةُ مرتبطةً بهما جميعاً لم يَجُزْ إلا أن تذكُرَهما معاً، فلو قلت: ظننتُ زيداً وسكتَّ، أو ظننتُ قائماً لم يجُزْ كما جاز في أعطيتُ لَما ذكرناه، وهذا معنى قوله: «لفقْدِ ما عَقدْتَ عليه حديثَك» فاعرفْه[1].

قال صاحب الكتاب: (فأما المفعولان معاً فلا عليكَ أن تسكتَ عنهما في البابَين، قال الله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ وفي أمثالهم: «مَنْ يَسمعْ يَخَلْ» وأما قولُ العرب: «ظننتُ ذاكَ» فذاكَ إشارةٌ إلى الظَّنِّ، كأنهم قالوا: ظننتُ، فاقتصَروا، وتقولُ: ظننتُ به إذا جعلتَه موضعَ ظنِّك، كما تقولُ: ظننتُ في الدار، فإن جعلتَ الباءَ زائدةً بمنزلتها في «ألقَى بيدِه» لم يَجزْ السكوتُ عليه).

قال الشارح: أما بابُ أعطَى وكسَا فقد تقدَّمَ الكلامُ عليه في جواز السكوت على الفاعل لأنه[2] جملةٌ من فعلٍ وفاعل يحصُلُ للمخاطَب منها فائدةٌ، وهو وجودُ الإعطاء والكِسْوةِ، إذ قد يجوزُ أن يوجَدَ منه ذلك.

وأما أفعالُ القلوبِ وهي بابُ ظننتُ وأخواتِها فقد اختلفَ النحويون في جواز السكوتِ على الفاعل، فامتنعَ قومٌ من جواز ذلك، وقالوا: لأنه لا فائدةَ فيه لأنه قد عُلمَ أن العاقلَ لا يخلو من ظنٍّ أو عِلم، فإذا[3] قلت: ظننتُ أو علمتُ لم يَجُزْ لأنك أخبرتَه بما

---

(١) سلفت هذه المسألة: ٧/ ١١٥.

(٢) لعله أعاد الضمير على الأفعال في هذا الباب.

(٣) في ط: «فإذ»، تحريف.

هو معلومٌ عنده.

والوجهُ جوازُه لأنك إذا قلت: ظننتُ فقد أفدتَ المخاطَب أنه ليس عندك يقينٌ، وإذا قلت: علمتُ فقد أخبرتَ أنه ليس عندك شكٌّ، وكذلك سائرُها، وهذا فيه من الفائدة ما لا خفاءَ فيه، وعليه أكثرُ النحويين[1]، قال الله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾[2] فأتى بالمصدر المؤكِّد، وكأنه قال: وظننْتُم لأن التأكيدَ كالتكرير.

ومن أمثال العرب «مَنْ يَسمعْ يَخَلْ»[3] ففي «يخَلْ» ضميرٌ فاعلٌ، ولم يَجِئْ بالمفعولَين، فعلى هذا تقول: ظننتُ ظنًّا، وظننتُ يومَ الجمعة، وظننتُ خلفَك، كلُّ ذلك جائزٌ، وإن لم تذكرْ المفعولَين.

وأما قولُ العرب: ظننتُ ذاكَ فإنما يَعنون ذلك الظنَّ، فيكونُ «ذا» إشارةً إلى المصدر[4] لدلالة الفعل عليه، وقد جاز أن تقولَ ظننتُ من غير مفعولَين، وإذا جئتَ بذاك وأنتَ تعني المصدرَ فإنما أكدَّتَ الفعلَ، ولم تأتِ بمفعول يُحْوِجُ إلى مفعول آخر[5]، فظننت ههنا يعمل في «ذاك» عمله في الظنِّ كما يعملُ ذهبتُ في الذهاب.

وتقول: ظننتُ به إذا جعلتَه موضعَ ظَنِّكَ كما تقولُ: نزلتُ به، ونزلتُ عليه[6]، مجْراه ههنا مَجْرى الظرف، فلا يُحْوِجُ إلى ذِكر مفعول آخرَ، فإن جعلتَ الباء زائدةً كان الضميرُ

---

(١) انظر المذهبين السالفين: ٧/ ١١٥.

(٢) الفتح: ٤٨/ ١٢.

(٣) المثل في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٢٩، ٢/ ٣١٦، وجمهرة الأمثال: ٢/ ٢٦٣، ومجمع الأمثال: ٢/ ٦٠.

(٤) هو مذهب سيبويه والفارسي وسائر البصريين، وذهب الفراء والمازني وابن كيسان وجماعة من الكوفيين إلى أن «ذاك» إشارة إلى المفعولين، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٦٠، وزد معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٥، والأصول: ١/ ١٨١، والإغفال: ١/ ٢٦١-٢٦٢، ١/ ٢٦٥-٢٦٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٧٨، والتذييل والتكميل: ٦/ ١٩-٢٠، والارتشاف: ٢٠٩٨.

(٥) من قوله: «وإذا جئت بذاك ...» إلى قوله: «آخر» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٢٣.

(٦) هو قول سيبويه: ١/ ٤١، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٢٤-٣٢٥، والنكت: ١٧٤.

مفعولاً، ولم يكن بدٌّ من ذِكر المفعول الثاني لأنك ذكرتَ المفعولَ الأولَ، وصار التقديرُ ظننتُ زيداً[١]، كما كان التقديرُ في ألقَى بيده ألقَى يدَه، والباءُ تُزادُ مع المفعول كثيراً، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٢] و﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾[٣]، ولو لم تكن الباءُ زائدةً لَمَا جاز أن يكونَ الاسمُ معها فاعلاً في نحوِ قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[٤] والتقديرُ كفَى اللهُ، والذي يدلُّ على زيادتها أنها إذا حُذفتْ يَرتفعُ الاسمُ بفعلٍ نحوَ قولِ [٧/ ٨٤] الشاعر[٥]:

كفَى الشَّيبُ والإسلامُ للمَرءِ ناهِيا

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومنها أنها إذا تقدَّمتْ أُعملتْ، ويجوزُ فيها الإعمالُ والإلغاءُ متوسِّطةً ومتأخِّرةً، قال:

أَبِالأَراجيزِ يا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُني وفي الأَراجيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ

ويُلغَى المصدرُ إلغاءَ الفعلِ، فيقالُ: متى زيدٌ ظنُّكَ ذاهبٌ، وزيدٌ ظنِّي مقيمٌ، وزيدٌ أخوك ظنِّي، وليس ذلك في سائر الأفعالِ).

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ عن ضعفِ إعمالِ هذه الأفعالِ في المفعولَين لكونها غيرَ مؤثِّرةٍ ولا نافذةٍ منك إلى غيرك، وإنما هي أشياءُ تَهْجِسُ في النفْس من يقين أو شكٍّ من غير تأثيرٍ فيما تعلَّقَ بها، وإنما أُعملتْ لأن فاعلَها قد تعلَّقَ ظنُّه أو عِلمُه بمظنون أو معلومٍ كما أن قولَك: ذكَرتُ زيداً يتعدَّى إلى زيد لأن الذِّكرَ اختصَّ به، وإن لم يكن مؤثِّراً فيه،

---

(١) هو تقدير السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٢٥.

(٢) البقرة: ٢/ ١٩٥.

زيادة الباء في الآية قول الأخفش وابن جني، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٩٢، وسر الصناعة: ١٣٦، والتنبيه لابن جني: ١٩٥، والقرطبي: ٣/ ٢٥٩، والمغني: ١١٥.

(٣) العلق: ٩٦/ ١٤.

(٤) النساء: ٤/ ٧٩، وفي غير ما سورة، وبهذه الآية استدل سيبويه، وهذا لفظه، انظر الكتاب: ١/ ٤١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٦١.

(٥) سلف البيت: ٢/ ٢٦٥.

فلذلك تعدَّتْ هذه الأفعالُ وإن لم تكن مؤثِّرةً لتعلُّقها بما ذكرْنا واختصاصِها به، ولأجل كونِها ضعيفةً في العمل جازَ أن تُلغَى عن العمل(١)، وهذه الأفعالُ لها أحوالٌ ثلاثةٌ، تكونُ متقدِّمةً [٧/ ٨٥] على المبتدأ والخبر، وتكونُ متوسِّطةً بينهما، وتكونُ متأخِّرةً عنهما.

فإذا تقدَّمتْ لم يكنْ بدٌّ من إعمالها(٢)، لأن المقتضي لإعمالها قائمٌ لم يُوجَدْ ما يُوْهي الفعلَ ويُسوِّغُ إبطالَ عمله، فوردَ الاسمُ وقد تقدَّم الشكُّ في خبره، فمنعَه ذلك التقدُّمُ من أن يَجري على لفظه قبلَ دخول الشكِّ.

فأما إذا توسَّطتْ أو تأخرتْ فإنه يجوزُ إلغاؤها لأنها دخلتْ على جملة قائمةٍ بنفسها، فإذا تقدَّمتْ الجملةُ أو شيءٌ منها جرتْ على منهاجِها ولفظِها قبل دخول الشكِّ، وصُيِّرَ الفعلُ في تقدير ظرفٍ له، كأنك قلت: زيدٌ منطلقٌ في ظنِّي مع أن الفعلَ يَضعُفُ عملُه [٢٣٨/ ب] إذا تقدَّمَه معمولُه بإبعاده عن الصدر.

ألا ترى أن قولك: ضربتُ زيداً أقوى في العمل من قولك: زيداً ضربتُ؟ ولذلك يجوزُ تقويةُ الفعل بحرف الجرِّ إذا تقدَّمَ معمولُه عليه فتقولُ: لِزيدٍ ضربتُ(٣)، ولا يَحسنُ ذلك مع تأخُّره، فكذلك إذا قلت: زيدٌ أظنُّ منطلقٌ، يجوزُ الإعمالُ والإلغاءُ نحوَ قولك: زيدٌ حسبتُ منطلقٌ، وزيداً حسبتُ منطلقاً، وزيدٌ منطلقٌ حسبتُ، فإذا ألغيتَ كان الفعلُ في تقدير ظرفٍ متعلِّقٍ بالخبر، كأنك قلت: زيدٌ منطلقٌ في حُسباني وظنِّي(٤)، وإذا أعملتَ كان الفعلُ في حكم الأفعال المؤثِّرة نحوَ أبصرتُ وضربتُ وأعطيتُ.

---

(١) بهذا علل الوراق وأبو البركات الأنباري، انظر العلل في النحو: ١٥٦، وأسرار العربية: ١٦١، وانظر أيضاً شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٣٢.

(٢) الإلغاء في هذه الحالة ممتنعٌ عند البصريين، جائز عند الكوفيين والأخفش وابن الحاجب، انظر الكتاب: ١/ ١١٩، ١/ ١٢٤، والمقتضب: ٢/ ١١، والأصول: ١/ ١٨١، والمقتصد: ٤٩٥-٤٩٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٦٢-٦٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٨٠، والمساعد: ١/ ٣٦٤.

(٣) بهذا مثَّل ابن الحاجب وعلل في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٢.

(٤) هو تقدير ابن السراج في الأصول: ١/ ١٨١، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٣٥.

واعلمْ أنه كلَّما تَباعدَ الفعلُ عن الصدرِ ضَعُفَ عملُه، فإذاً قولُك: زيداً حسبتُ قائماً أقوى من قولك: زيداً قائماً حسبتُ، وزيداً قائماً حسبتُ أقوى من قولك: زيداً قائماً اليومَ حسبتُ، كلَّما طال الكلامُ ضَعُفَ الإعمالُ مع التأَخُّر[١]، فأما قولُه[٢]:

أبالأَراجيزِ ....

البيتُ للَّعِين المِنْقَريِّ، يهجو العجَّاجَ، والشاهدُ [٧/ ٨٦] فيه إلغاءُ «خِلْتُ»[٣] حين قُدمَ الخبرُ، وهو الجارُّ والمجرورُ، وتوسَّطَ الفعلُ، فاللُّؤْمُ مبتدأٌ والخَورُ معطوفٌ عليه، و«في الأراجيزِ» الخبرُ، و«خِلْتُ» مُلغَىً لتوسُّطِه، والمعنى: أتَهدِّدُني بالهجاء والأراجيزِ؟ وذلك من أفعال اللُّؤماء والنَّوْكَى[٤] ومَنْ لا قُدرةَ له.

وكذلك المصدرُ حكمُه حكمُ الفعل، فيجوزُ إلغاؤه حيث جازَ إلغاءُ الفعل، ومعنى إلغائه إبطالُ عملِه، لا إبطالُ إعرابِه، فتقولُ: متى زيدٌ ظنَّك ذاهبٌ، وزيدٌ ذاهبٌ ظنِّي، فزيدٌ مرتفعٌ بالابتداء، وخبرُه ذاهبٌ، ومتى ظرفٌ للذهاب[٥]، وظنَّك مصدرٌ منصوبٌ

---

(١) هو ما قاله سيبويه: ١/ ١١٩-١٢٠.

(٢) سلف البيت تاماً، وسينسبه الشارح إلى اللَّعين المِنْقري، وهو له في الكتاب: ١/ ١١٩-١٢٠، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢٣٣، وفرحة الأديب: ٩٣، والنكت: ٢٥٢، وشرح اللمع لابن برهان: ١١١، والخزانة: ١/ ١٢٤.
والبيت في ديوان جرير: ١٠٢٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٤٠٧، واللسان (خيل)، ودفع الغندجاني هذه النسبة في فرحة الأديب: ٩٣.
وورد بلا نسبة في الانتصار: ٧٥، والمقتصد: ٤٩٥-٤٩٦، والتذييل والتكميل: ٦/ ٥٥، والارتشاف: ٢١٠٧.
والرواية في شرح اللمع «والفشل» وصحح البغدادي هذه الرواية، ورواية سائر المصادر «والخور».

(٣) في ط: «خلل»، تحريف.

(٤) في د، ط، ر: «والنوكة»، ولم أجدها، وما أثبت عن العين: ٥/ ٤١١، والكتاب: ٣/ ٦٤٩، والصحاح واللسان (نوك)، والارتشاف: ٤٤٣، وانظر التاج (نوك).

(٥) بهذا مثَّل سيبويه: ١/ ١٢٤، وكذا قال السيرافي والأعلم، وردَّ المبرد على سيبويه في هذه المسألة، انظر الانتصار: ٧٣-٧٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٤٥، والنكت: ٢٥٦.

بفعلٍ مضمَرٍ مُلْغَى، كأنك قلت: متى زيدٌ تظنُّ ظنَّك منطلقٌ.

وهذا تمثيلٌ لأنه قبيحٌ أن يؤكِّدَ الفعلُ الملغَى، وإنما جازَ مع المصدر إذا كان منفرداً لأنه قد صار كالبدل من الفعل، فلمَّا كان في تقدير الفعل جاز إلغاؤه كما يُلغَى الفعلُ إذا توسَّطَ بين المبتدأ والخبر.

وكذلك إذا تأخَّرَ نحوَ قولك: زيدٌ ذاهبٌ ظنِّي، أو في ظنِّي أو ظنّاً منِّي، والإلغاءُ هنا أحسنُ إذ كان متأخِّراً كما كان الفعلُ كذلك.

فإن بدأْتَ بالمصدر وقلت: : ظنِّي زيدٌ ذاهبٌ اليومَ كان الإلغاءُ قبيحاً ممتنعاً كما كان في الفعل كذلك إذا قلت: أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ[1]، لأن تقديرَه تقديرُ الفعل، فإن تقدَّمه ظرفٌ أو نحوُه من الكلام نحوَ قولك: متى ظنِّي زيدٌ ذاهبٌ، وأين ظنِّي زيدٌ ذاهبٌ جاز الإلغاءُ لأن قبله كلاماً، فصار الفعلُ كأنه حَشوٌ، فإن نصبتَ الاسمَين وقلت: متى ظنُّك زيداً ذاهباً رفعتَ المصدرَ على الابتداء، والظرفُ خبرُه لأن ظروفَ الزمان تقعُ أَخباراً عن الأحداث وقد أعملتَ المصدرَ إعمالَ فعلِه، وهو أحسنُ هنا من الإلغاء.

وقوله[2]: «**وليس ذلك في سائر**[3] **الأفعال**» يريدُ في باقي أخوات «ظننتُ»، لا يجوزُ «زيدٌ حُسْباني ذاهبٌ»، وذلك لكثرة استعمال «ظننتُ»، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومنها أنها تُعلَّقُ، وذلك عند حرف الابتداء والاستفهامِ والنفي، كقولك: ظننتُ لَزيدٌ منطلقٌ، وعلمتُ أزيدٌ عندَك أم عمرو، وأيُّهم في الدار، وعلمتُ ما زيدٌ بمنطلقٍ، ولا يكونُ التعليقُ في غيرها).

قال الشارح: اعلمْ أن التعليقَ ضربٌ من الإلغاء، والفرقُ بينهما أن الإلغاءَ إبطالُ عملِ العامل لفظاً وتقديراً، والتعليقُ إبطالُ عملِه لفظاً لا تقديراً[4]، فكلُّ تعليقٍ إلغاءٌ،

---

(١) قاله سيبويه: ١/ ١٢٤.

(٢) أي الزمخشري.

(٣) في ط، ر: «بسائر» وهو مخالف للمفصل.

(٤) انظر تعليل قوله «لا تقديراً» في التذييل والتكميل: ٦/ ٧٨.

وليس كلُّ إلغاءٍ تعليقاً.

ولَمَّا كان التعليقُ نوعاً من الإلغاء لم يَجزْ أن يُعلَّقَ من الأفعال إلا ما جاز إلغاؤه[1]، وهي أفعالُ القلب، وهي علمتُ وأخواتُه، وإنما تُعلَّقُ إذا وَلِيَها حروفُ الابتداء، نحوُ الاستفهام وجواباتِ القسم، فيَبطُلُ عملُها في اللفظ وتعملُ في الموضع، فتقولُ: قد علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرو، وعلمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ، وإخالُ لَعمروٌ أخوك، وأَحسِبُ لَيقومنَّ زيدٌ[2]، قال الله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[3] وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[4].

ومن النحويين مَن يجعلُ «ما» و«لا» كإنَّ واللامِ، فيقول: أظنُّ ما زيدٌ منطلقٌ، وأحسِبُ لا يقومُ زيدٌ[5]، فلا يُعملُ في اللفظ شيئاً، بل يحكمُ على الموضع بالنصب لأن «ما» و«لا» يُجابُ بهما في القسم، فتقولُ: والله ما زيدٌ منطلقٌ، وتالله لا يقومُ زيدٌ.

وإنما عَلَّقتْ هذه الأشياءُ العاملَ لأن لها صدرَ الكلام، فلو أُعمِلَ ما قبلها فيها أو فيما بعدَها لخرجتْ عن أن يكونَ لها صدر الكلام.

---

(١) وهو المتعدي إلى مفعولين، وهذا قول الفارسي في الإغفال: ٢/ ٤٤٥، وانظر تعليله ثمة، وانظر أيضاً المقتضب: ٣/ ٢٩٧.

(٢) عدَّ ابن مالك اللام الواقعة في جواب القسم من المعلِّقات، ولم يذكرها أكثر البصريين فيها، انظر الإغفال: ١/ ٤٠٠-٤٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٨٨-٨٩، والارتشاف: ٢١١٤، والتذييل والتكميل: ٦/ ٨٢، والمساعد: ١/ ٣٦٨، والهمع: ١/ ١٥٤.

(٣) الكهف: ١٨/ ١٢.

(٤) المنافقون: ٦٣/ ١.

(٥) من قوله: «ومن النحويين» إلى قوله: «زيد» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ١٨٢.

ونسب إلى الخليل وجماعة إجازة التعليق بـ: ما، وأجازه ابن مالك، وزاد هو والنحاس «لا»، ومن المعلِّقات عند الصفار لام جواب القسم، وما ولا في جواب القسم، انظر البغداديات: ١٨٤، والإغفال: ١/ ٤٠١-٤٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٨٨-٨٩، والارتشاف: ٢١١٤، والتذييل والتكميل: ٦/ ٨٢-٨٣.

وأما [٧/ ٨٧] حروفُ الجرِّ فيجوزُ أن تعملَ فيها نحوَ قولك: بمَنْ مررتَ؟ وإلى أيِّهم ذهبتَ؟ وذلك من قِبل أن الجارَّ والمجرورَ بمنزلة الشيء الواحد.

فأما قولُه تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾(١) فأيُّ هنا منصوبٌ بالفعل بعدَه(٢)، وهو «يَنقلبون»، لا بسيَعْلَم.

وقولُه: «ولا يكون التعليقُ في غيرها» أي لا يكونُ إلا في الأفعال التي تُلغَى نحوَ ظننتُ وعلمتُ لأن التعليقَ نوعٌ من الإلغاء على ما ذكرنا، فلذلك لا تقولُ: لأَضربَنَّ أيُّهم قامَ لأنه فعلٌ مؤثِّرٌ لا يجوزُ إلغاؤه، فلا يجوزُ تعليقُه.

وأما قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾(٣) فإن الخليلَ كان يحملُ ذلك على الحكاية وإضمارِ قولٍ، تقديرُه لَننزعِنَّ من كلِّ شِيعةٍ الذي يقالُ فيه: أيُّهم أشدُّ، فأيُّهم هنا عندَه استفهامٌ مرفوعٌ بالابتداء رَفْعَ إعرابٍ و«أشدُّ على الرحمن عِتيًّا» الخبرُ على حدِّ قوله(٤):

فأَبِيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحْرومٌ

أي بالذي يقال فيه ذلك.

وأما [٢٣٩/ أ] سيبويه فكان يذهبُ إلى أنه اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي، وقد حُذفَ العائدُ من صِلته، وأصلُه أيُّهم هو أشدُّ، فحُذفَ «هو» العائد المرفوعُ، ومثلُه قراءةُ مَن قرأ ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾(٥)، والمرادُ الذي هو أحسنُ، وحين حُذفَ العائدُ من صِلته أشبهَ الغاياتِ من نحوِ قبلُ وبعدُ، فإنه لَمَّا حُذفَ منها المضافُ إليه بُنِيتْ على الضمِّ، كذلك أيُّهم لَمَّا حُذفَ من صِلتها العائدُ الذي هو من تمامها وبه إيضاحُها صار كحذفِ

---

(١) الشعراء: ٢٦/ ٢٢٧.

(٢) أي على المصدر بالفعل «ينقلبون».

(٣) مريم: ١٩/ ٦٩.

(٤) سلف البيت: ٣/ ٢٦٥- ٢٦٦.

(٥) الأنعام: ٦/ ١٥٤، وسلفت القراءة: ٢/ ٢٠٨، ٣/ ٢٧٦.

المضاف إليه، فبُنيتْ على الضمِّ لذلك[١]، وموضعُها نصبٌ بالفعل الذي هو «لَننزِعنَّ» ومثلُه «اضربْ أيُّهم أفضلُ» ، أنشدَ الخليلُ[٢]:

إذا ما أَتيتَ بَني مالكٍ فسَلِّمْ على أيُّهمْ أَفْضَلُ

والكوفيون لا يَعرفون هذا الأصلَ، ويُجْرون أيّاً مُجْرى مَن وما في الاستفهام والجزاءِ، فإذا وقعَ الفعلُ عليها وهي بمعنى الذي نَصبوها لا مَحالةَ، فيقولون: اضربْ أيَّهم أفضلُ، ولا فرقَ عندهم بين أيُّهم هو أفضلُ وبين أيَّهم أفضلُ، وحكى هارون عنهم أنهم قرؤوا الآية بالنصب[٣]، ويؤَيدُ ذلك ما حكاه الجرميُّ، قال: خرجتُ من الخندقِ - يعني خندقَ البصرة- حتى صُرتُ إلى مكة، فلم أسمعْ أحداً يقولُ: اضربْ أيَّهم أفضلُ، أي كلُّهم ينصبُ، ولم يذكر الكوفيون أيُّهم أفضلُ، وحكاه البصريون[٤].

فأما الآيةُ ورفعُها فلهم فيها أقوالٌ:

أحدُها: -وهو قولُ الكسائيِّ- والفراء أن الفعلَ اكتفَى بالجارِّ والمجرور عن مفعولٍ صريح كما يقال: قتلتُ من كلِّ قَبيل، وأكلتُ من كلِّ طعام، فكذلك وقعتْ الكفايةُ بقوله: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ وابتدأ بقوله: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[٥].

الثاني: وهو أن العاملَ في الجملة فعلٌ دلَّ عليه شيعةٌ لأن الشيعةَ الأعوانُ، والمعنى ثُمَّ لَننزِعنَّ من كلِّ قومٍ تَشايَعوا لينظروا أيُّهم أشدُّ، والنظرُ والعِلمُ من أفعال القلب، يجوزُ تعليقُهما وإسقاطُ عملهما إذا وَليَهما استفهامٌ.

وكان يونس يرى تعليقَ «لَننزِعنَّ» وما كان نحوَه من غير أفعال القلوب، نحوُ

---

(١) وهو قول المازني أيضاً، انظر الكتاب: ٢/ ٣٩٨-٤٠١، والأصول: ٢/ ٣٢٥، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٤١، وانظر بناء أيّ فيما سلف: ٣/ ٢٦٣- ٢٦٤.

(٢) سلف البيت: ٤/ ٣١.

(٣) سلفت القراءة: ٣/ ٢٦٥.

(٤) ذكر الشارح خبر الجرمي وما حكاه البصريون فيما سلف: ٣/ ١٤٦.

(٥) وزاد الفراء وجهاً ثالثاً على الابتداء، انظر ما سلف: ٣/ ٢٦٥.

اضربْ أيُّهم أفضلُ على تعليق العامل، وشبَّهه بأشهدُ إنك لَرسولُ الله، وقد تقدَّمَ إفسادُ ذلك وأنه لا يكونُ إلا في أفعال القلب(١).

والوجه ما ذهب إليه سيبويه لأن نظيرَ أيُّهم مَن وما، وهما مبنيَّان، وكان حقُّ أيُّهم أن يكونَ مبنيَّاً كأخواته لوقوعه موقعَ حرفِ الاستفهام أو الجزاءِ أو موقعَ الذي، فلمَّا سقطَ أحدُ جزأَي الجملة من الصِّلة وهو العائدُ نَقَصَ، فعادَ إلى الأصلِ، وهو البناءُ(٢).

وأما مذهبُ الخليل وإرادةُ الحكايةِ وإضمارُ القول فهو شيءٌ بابُه الضرورةُ، [٧/ ٨٨] والشعرُ أجملُ به، فلا يُصارُ إليه وعنه مندوحةٌ، قال سيبويه: «ولو اتَّسعَ هذا في الأسماء لقِيلَ: اضربْ الفاسقُ الخبيثُ، على الذي يقالُ له: الفاسقُ الخبيثُ»(٣).

وأما قولُ يونسَ وتشبيهُه إيَّاه بأشهدُ إنك لَرسولُ الله فلا يُشْبهُه لأن ما بعد أشهدُ كلامٌ مستقلٌ قائمٌ بنفسه، وليس كذلك أيُّهم أفضل(٤).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومنها أنك تَجمعُ فيها بين ضميرَي الفاعل والمفعول، فتقولُ: علمتُني منطلقاً، ووجدتَك فعلتَ كذا، ورآه عظيماً).

قال الشارح: اعلمْ أن الأفعالَ المؤثِّرةَ إذا أوقعَها الفاعلُ بنفسه لم يجزْ أن يتعدَّى فعلُ ضميرِه المتصلِ إلى ضميره المتصلِ، فلا يقالُ: ضربْتُني، ويكونُ الضميران للمتكلِّم، ولا ضربْتَك، ويكونُ الضميران للمخاطَب ولا نحوُ ذلك، فإذا أرادوا شيئاً من ذلك قالوا: ضربتُ نفْسي، وأكرمتُ نفْسي ونحوَ ذلك.

وإنما امتنعَ ذلك لأن الغالبَ من الفاعِلينَ إيقاعُ الفعلِ بغيرهم، وأفعالُ النفْس هي

---

(١) انظر ما سلف: ٣/ ٢٦٥.

(٢) من قوله: «والوجه ما ذهب .. » إلى قوله: «البناء» قاله الأعلم في النكت: ٦٧٨ بخلاف يسير.

(٣) الكتاب: ٢/ ٤٠١، بخلاف يسير.

(٤) انظر الأقوال السالفة في الآية وتوجيهها في الأصول: ٢/ ٣٢٣-٣٢٦، ومجالس العلماء: ٢٣١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٢٨-١٣٠، والنكت: ٦٧٨-٦٧٩، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٤١-٤٢، وما سلف: ٣/ ٢٦٤- ٢٦٥.

الأفعالُ التي لا تتعدَّى، نحوُ قام زيدٌ، وجلس بكرٌ، وظَرُفَ محمدٌ، ونحوُ ذلك، فإذا اتَّحدَ الضميران فقد اتَّحدَ الفاعلُ والمفعولُ من كلِّ وجه.

وكان أبو العباس[١] يحتجُّ لذلك بأن الفاعلَ بالكُلِّيَّة لا يكونُ المفعولَ بالكليَّة، وهذا معنى قولنا: لأنه لا بدَّ من مُغايَرةٍ ما، ألا ترى أنه يجوزُ ما ضربَني إلا أنا؟ لأن الضميرين قد اختلَفا من جهة أن أحدَهما متَّصلٌ، والآخرُ منفصلٌ، فلم يتَّحدا من كلِّ وجه.

قال الزجاجُ[٢]: استغنَوا عن ضربْتُني بضربْتُ نفسي كما استغنَوا بكِلَيهما عن تثنية أجمع، فلم يقولوا: قام الزيدان أجمعان، وإن كانوا قد جمعَوه فقالوا: قام القومُ أجمعون، كذلك لم يقولوا: ضربتُني، استغنَوا عنه بضربتُ نفسي لأن النفْسَ كغيره، ألا ترى أن الإنسانَ قد يُخاطِبُ نفْسَه فيقولُ: يا نفْسُ لمَ[٣] تفعلين كما يخاطبُ الأجنبيِّ؟ فكان قولُه: ضربتُ نفْسي بمنزلة ضربتُ غلامي.

وأما أفعالُ القلب التي هي ظننتُ وأَخواتُها فإنه يجوزُ ذلك فيها ويَحسنُ، فيتعدَّى ضميرُ الفاعل فيها إلى ضمير المفعول الأولِ دون الثاني، فتقولُ: ظننتُني عالماً وحسبتَك غنيّاً، وذلك لأن تأثيرَ هذه الأفعال إنما هو في المفعول الثاني[٤]، ألا ترى أن الظنَّ والعِلمَ إنما يتعلَّقان بالثاني لأن الشكَّ وقعَ فيه، والأولُ كان معروفاً عنده؟ فصار ذِكرُه كاللَّغو، فلذلك جاز أن يتعدَّى ضميرَ الأول إلى الثاني لأن الأولَ كالمعدوم، والتعدِّي في الحقيقة إلى الثاني.

وقولُه: «ورآه عظيماً» في المثال يريدُ إذا كان المفعولُ الأولُ هو الفاعلَ المضمَرَ في

---

(١) المبرد، وانظر احتجاجه ورَدَّ السيرافي والأعلم عليه، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٦٨، والنكت: ٦٦٠، ونقلت أقوال أخرى عن المبرد في تعليل منع «ضربتُني»، انظر التذييل والتكميل: ٦/ ١١٢، وانظر أيضاً المقتضب: ٣/ ٢٧٧، وعلَّل سيبويه امتناعهم من «ضربتُني» بأنهم «استغنوا بقولهم: اقتلْ نَفْسَك» الكتاب: ٢/ ٣٦٦، والمسائل المنثورة: ١٠٩.

(٢) قوله في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٨٣، ولفظ الشارح لفظ السيرافي بخلاف يسير.

(٣) في ط، ر: «لا» تحريف.

(٤) بهذا علل السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٧٠.

رأى، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (وقد أجرتْ العربُ عَدِمتُ وفقدتُ مُجْراها، فقالوا عَدمْتُني وفقدْتُني، قال جِرَان العَود:

لقد كان ليْ عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُني وعمَّا أُلاقِي مِنْهما مُتَزَحْزَحُ

ولا يجوزُ ذلك في غيرها، فلا تقولُ: شتمتُني ولا ضربْتَك، ولكن شتمتُ نفسي، وضربتَ نفْسَك).

قال الشارحُ: قد أجرتْ العربُ عَدمْتُ وفقدْتُ مُجْرى ظننتُ ونحوِه من الأفعال التي يجوزُ إلغاؤها فيما حكاه الفراءُ[1]، فيقولون: عَدمْتُني وفقدْتُني [٢٣٩/ ب]، وذلك لأن معناهما يَؤول في التحصيل إلى معناها، ألا ترى أن معنى عَدِمتُ الشيءَ علمتُه غيرَ موجود؟ وإذ كانا في معنى العِلم أُجْرِيا مُجراها مع أن النظرَ يُحِيلُ عَدمْتُني، ألا ترى أنك إذا قلت: عدمْتُني فمعناه علمْتُني غيرَ موجود، ومُحالٌ أن تَعلمَ شيئاً وأنتُ غيرُ موجودٍ، لأنك إذا علمتَ كنتَ موجوداً، وصحَّتُه على الاستعارة، وأصلُه عَدِمَني غيري[2]، وإنما أُستُعيرَ إلى المتكلِّم، وأما قولُه[3]:[٧/ ٨٩]

لقد كان ليْ عن ضَرَّتَيْنِ إلخ

---

(١) وحكى أيضاً «وجدتني»، قال: «والعرب يقولون: عدمتُني ووجدتُني وفقدتُني، وليس بوجه الكلام» معاني القرآن: ١/ ٣٣٤، وحمله على الضرورة فقال: «وربما اضطر الشاعر فقال: عدمتُني وفقدتُني، فهو جائز، وإن كان قليلاً»، معاني القرآن: ٢/ ١٠٦، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٨٣، ٩/ ٧٠.

(٢) من قوله: «ومحال أن ...» إلى قوله: «غيري» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٧٠-٧١، والأعلم في النكت: ٦٦٢ بخلاف يسير.

(٣) هو جران العود، والبيت في ديوانه: ٤، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ١٠٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٧١، والنكت: ٦٦٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٥٧-٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٩٣، والتذييل والتكميل: ٦/ ١١٤.

وبعده[١]:

هُمــا الغُــولُ والسِّــعْلاةُ حَلْقــيَ مِــنْهما مُخَــدَّشُ مــا بَــيْنَ التَّراقِــي مُكَــدَّحُ

الشاهدُ فيه عَدمْتُني باتِّحاد الضميرَين المتصلينِ، والمعنى أنه كان له امرأتان ضرَبَهما، فخدَّشَتا وجهَه، والضَّرَّتان: المرأتان، فاعرفْه.

(١) البيت في ديوانه: ٤، وقافيته «مُجَرَّحُ»، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٧١، والقافية فيه «مكدح».

ومن أصناف الفعل الأفعالُ الناقصةُ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي كان وصار وأصبحَ وأمسَى وأضحَى وظَلَّ وباتَ وما زالَ وما بَرِحَ وما انْفكَّ وما فَتِئَ وما دامَ وليسَ، يدخلْنَ دخولَ أفعالِ القلوبِ على المبتدأ والخبر، إلا أنهنَّ يرفعْنَ المبتدأَ ويَنصبْنَ الخبرَ، ويُسمَّى المرفوعُ اسماً والمنصوبُ خبراً، ونقصانُهنَّ من حيث إنَّ نحوَ ضربَ وقتلَ كلامٌ متى أخذَ مرفوعَه، وهؤلاء ما لم يأخذْنَ المنصوبَ مع المرفوع لم يكنَّ كلاماً).

قال الشارح: اعلمْ أن هذه الأفعالَ من العوامل الداخلةِ على المبتدأ والخبر، ومَجْراها في ذلك مَجْرى ظننتُ وأخواتِها وإنَّ وأخواتِها في كونها من عوامل المبتدأ والخبر، إلا أن شَبهَها بأفعال القلوب كظننتُ وأخواتِها أخصُّ من حيث كانت أفعالُ القلوب تفيدُ اليقينَ أو الشكَّ في الخبر، و«كان» تفيدُ زمانَ وجودِ الخبر، فاشترَكا في دخولهما على المبتدأ والخبر وتعلُّقِهما بالخبر.

ولذلك قال سيبويه في التمثيل: تقولُ: «كان عبدُ الله أخاك، فإنما أردتَ أن تُخْبرَ عن الأُخوَّة، وأدخلتَ «كان» لتجعلَ ذاك فيما مضى، وذكرتَ الأولَ كما ذكرتَ الأولَ في «ظننتُ» »[1]، وهذا معنى قول صاحب الكتاب[2]: «**يدخلن دخولَ أفعالِ القلوب**».

وتُسمَّى أفعالاً ناقصةً، وأفعالَ عبارةٍ، فأما كونُها أفعالاً فلتصرُّفِها بالماضي والمضارع والأَمر والنهي والفاعلِ، نحوُ قولك: كان يكون كنْ لا تكنْ، وهو كائنٌ.

وأما كونُها ناقصةً فإن الفعلَ الحقيقيَّ يدلُّ على معنىً وزمانٍ، نحوُ قولك: ضَربَ، فإنه يدلُّ على ما مضَى من الزمان وعلى معنى الضَّرب، و«كان» إنما تدلُّ على ما مضى من الزمان فقط، و«يكون» تدلُّ على ما أنتَ فيه أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدلُّ على

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٥.

(٢) أي الزمخشري.

زمان فقط[١]، فلما نَقصتْ دِلالتُها كانت ناقصةً.

وقيل: أفعالُ عبارةٍ[٢]، أي هي أفعالٌ لفظيَّةٌ لا حقيقيَّةٌ لأن الفعلَ في الحقيقة ما دلَّ على حَدَثٍ، والحدَثُ الفعلُ الحقيقيُّ، فكأنَّه سُمِّي باسمِ مدلوله، فلمَّا كانت هذه الأشياءُ لا تدلُّ على حدَث[٣] لم تكن أفعالاً إلا من جهةِ اللَّفظ والتصرُّفِ، [٧/ ٩٠] فلذلك قيل: أفعالُ عبارةٍ.

إلا أنها لَّما دخلتْ على المبتدأ والخبر، وأفادتْ الزمانَ في الخبر صار الخبرُ كالعِوضِ من الحدَث[٤]، فلذلك لا تتمُّ الفائدةُ بمرفوعها حتى تأتيَ بالمنصوب، وحيث كانت داخلةً على المبتدأ والخبر وكانت مُشْبهةً للفعل من جهة اللَّفظ وجبَ لها أن ترفعَ المبتدأ وتنصبَ الخبرَ تشبيهاً بالفعل، إذ كان الفعلُ يرفعُ الفاعلَ وينصبُ المفعولَ، فقالوا: كان زيدٌ قائماً، وأصبحَ البَردُ شديداً.

وحيث كان المرفوعُ ههنا والمنصوبُ لحقيقة واحدةٍ ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقييَّنِ اللذين هما لحقيقتَين مختلفتَين أُفرِدَ الكلامُ عليه في باب منفردٍ، ولم يُذكَرْ في باب

---

(١) من قوله: «الفعل الحقيقي ...» إلى قوله: «فقط» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٨٢، وانظر البغداديات: ١١٤-١١٥.

(٢) انظر العلل في النحو: ١٢٠.

(٣) هو ظاهر كلام سيبويه ومفهوم كلام المبرد وابن السراج، ومذهب الفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان، وأبطل ابن مالك هذا القول من عشرة أوجه، وصحَّح ابن عصفور أن هذه الأفعال مشتقة من أحداث لم ينطق بها، وممن قال بدلالتها على الحدث الرضي وأبو حيان وابن هشام.
انظر الكتاب: ١/ ٤٥-٤٧، ١/ ٢٦٤، والمقتضب: ٣/ ٩٧، ٤/ ٨٦-٨٩، والأصول: ١/ ٨٢-٨٣، والبغداديات: ١١٣-١١٦، والعسكريات: ٩٦، والبصريات: ٢٣٢، والتمام: ١٧١، والمقتصد: ٣٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٩٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٩٠، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٣٣، والمغني: ٤٨٨.
إلا أن الفارسي علق الجار والمجرور بـ كان، انظر الشيرازيات: ٢٢، والحجة: ٥/ ٣٩٧، ولا يعلق بها إلا إذا دلت على الحدث كالأفعال.

(٤) هو قول الفارسي في البغداديات: ١١٣.

الفاعل والمفعول، ولذلك قيل لمرفوعها: اسمٌ، ولمنصوبها: خبرٌ، فرَّقوا بينهما وبين الفاعل والمفعول، والذي يدلُّ أن أصلَها المبتدأ والخبرُ أنك لو أسقطتَ هذه الأفعالَ عادَ الكلامُ إلى المبتدأ والخبر، نحوُ قولك في كان زيدٌ قائماً إذا أسقطتَ «كان»: زيدٌ قائمٌ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولم يذكرْ سيبويه منها إلا كان وصار وما دامَ وليس، ثمَّ قال: «وما كان نحوَهنَّ من الفعل ممَّا لا يَستغني عن الخبر»، وممَّا يجوزُ أن يُلحقَ بها آضَ وعادَ وغَدا وراحَ، وقد جاء «جاءَ» بمعنى «صار» في قول العرب: ما جاءت حاجتَك، ونظيرُه «قعد» في قول الأعرابيِّ: أرهفَ شَفْرتَه حتى قَعَدتْ كأنها حَرْبةٌ).

قال الشارح: سيبويه لم يأْتِ على عِدَّتها، وإنما ذكرَ بعضَها، ثم نبَّه على سائرها بأنْ قال: «وما كان نحوَهنَّ من الفعل ممَّا لا يَستغني عن الخبر[١]»، يريدُ ما كان مجرَّداً من الحدَث، فلا يَستغني عن منصوب يقومُ مَقامَ الحدَث.

وهي على ما ذكر[٢] كان وأمسَى وأصبحَ وظَلَّ وأضحَى وما دامَ وما زالَ وصارَ وباتَ وليس، فـ«كان» مقدَّمةٌ لأنها أمُّ الأفعالِ لكثرةِ دَوْرِها وتَشعُّبِ مواضعِها، وأصبحَ وأمسَى أُختان لأنهما متقابلان في طرفَي النهار، وظَلَّ وأضحَى أُختان لاتفاقِهما في المعنى إذ كانا لصدرِ النهار، وما دامَ وما زال وما انفكَّ وما فَتِئَ وما بَرِحَ أخواتٌ لانعقادِها بما في أوَّلها، وبات وصار أُختان لاشتراكهما في الاعتلال، و«ليس» منفردةٌ لأنها وحدَها من بين سائر أخواتها لا تتصرَّفُ، وأما آضَ وعادَ فقد يجوزُ أن يَلحقا بها ويَعملا عملَها، وذلك أن آضَ يَئيضُ بمعنى عادَ يعودُ[٣]، ومنه قولُهم: وقال أيضاً، وقد يُستعملُ بمعنى صار، قال زهيرٌ يذكرُ أرضاً قطَعَها[٤]:

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٥، وانظر شرحه للسيرافي: ٢/ ٣٦٠.

(٢) أي الزمخشري.

(٣) ألحق ابنا مالك وعصفور آض بصار، وأوجب ابن الحاجب إلحاقها بها، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٦٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٤٤، والارتشاف: ١١٤٧، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٦١، والمساعد: ١/ ٢٥٧.

(٤) البيت في ديوانه: ١٧٧.

قَطَعْــتُ إذا مــا الآلُ آضَ كأنَّــه سُـيوفٌ تَنَحَّـى سـاعةً ثُـمَّ تَلْتَقـي

وأما غَدا وراحَ[١] فقد يَجريان هذا المَجْرى، فيقالُ: غدا زيدٌ ماشياً، وراحَ محمدٌ راكباً، تريدُ الإخبارَ عنهما بهذه الأحوالِ في هذه الأزمنةِ، فالغُدْوةُ من حين صلاة الغَداةِ إلى طلوع الشمس، والرَّواحُ نقيضُ الغُدوِّ، وهو اسمٌ للوقت من بعد الزَّوال إلى الليل، والذي يدلُّ أن المنصوبَ بهما في مَذهب الخبر وليس بحالٍ وقوعُ المعرفة فيه نحوَ قولك: غدا زيدٌ أخاك، وراح محمدٌ صديقَك، كما تقولُ: كان زيدٌ أخاك.

وأما قولُهم: ما جاءت حاجتَك، فـ«جاء» فعلٌ استُعملَ على ضربَين[٢] [٢٤٠/ أ]: متعدٍّ وغيرُ متعدٍّ، تقولُ: جاء زيدٌ إلى عمرو، وجاء زيدٌ عمرواً كما يقال: لَقيَ زيدٌ عمرواً، ويكونُ الفاعلُ فيه غيرَ المفعولِ كسائر الأفعال.

وقد قالتْ العرب: ما جاءت حاجتَك [٧/ ٩١] بتأنيث «جاءَ»، وإلحاقِه التاءَ ونصبِ حاجتك، وأولُ مَن تكلَّمَ به الخوارجُ حين أتاهم ابنُ العبَّاس يدعوهم إلى الحقِّ من قِبل عليٍّ عليه السلام[٣]، فأجرَوا «جاء» ههنا مُجْرى «صار»، وجعلوا لها اسماً وخبراً، ويكونُ المنصوبُ هو المرفوعَ كما يكونُ ذلك في «كان» لِمَا بينهما من الشَّبه، وذلك أن قولَك: جاء زيدٌ إلى عمرو كقولك: صار زيدٌ إلى عمرو، لأن في «جاء» من الانتقال مثلَ ما في «صار»[٤]، فلمَّا كانت في معناها أُجريتْ مُجْراها، فما اسمٌ مبتدأٌ مرفوعُ الموضع، وجاءت:

---

(١) ألحقهما بأخوات «كان» الزمخشري والجزولي وابن عصفور وأبو البقاء، وصحَّح ابن مالك عدم إلحاقهنَّ.
انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٨٣، والارتشاف: ١١٤٧-١١٤٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٦٥.

(٢) ذكرهما السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٨٧.

(٣) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٨٨، والنكت: ١٨٧، وساق سيبويه تلك العبارة على أنها من قول العرب، انظر الكتاب: ١/ ٥٠، ٢/ ١٧٩، ٣/ ٢٤٨، وحكى عن يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك برفع «حاجتك»، انظر الكتاب: ١/ ٥١، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٦٣.

(٤) من قوله: «وذلك أن ....» إلى قوله: «صار» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٨٨.

فعلٌ ماضٍ فيه ضميرٌ مرفوعٌ يعودُ إلى ما، وأُنثَ حملاً على المعنى لأن «ما» هـو الحاجـةُ في المعنى، والتقديرُ أيُّ حاجةٍ جاءتْ حاجتَك[1]، وحاجتَك منصوبةٌ لأنها الخبرُ، والجملةُ خبرُ «ما»، ونظيرُ ذلك مَنْ كانتْ أُمَّك؟ فالضميرُ في كانتْ وإن عاد إلى «مَن» إلا أنه أُنثَ حملاً على المعنى إذ التقديرُ أُيُّ امرأَةٍ كانتْ أُمَّك؟ ولم يُسمَعْ هذا المثلُ[2] إلا بالتأنيث، ولا عهدَ لنا بجاء في معنى صار إلا في هذا المثلِ.

قال: «**ونظيرُه قَعدَ في قول الأعرابيِّ: أرهفَ شَفْرتَه حتى قَعدَتْ كأنها حَرْبةٌ**[3]» ففي قَعدَتْ ضميرٌ يعودُ إلى الشَّفرة، وكأنَّ واسمُها وخبرُها في موضع نصبٍ خبرَ قَعدَتْ، وليس المرادُ القعودَ الذي هو في معنى الجلوس، وإنما المرادُ الصَّيرورةُ والانتقالُ، فلذلك ضاهَتْ «صار»، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وحالُ الاسمِ والخبرِ مثلُها في باب الابتداءِ من أنَّ كونَ المعرفةِ اسماً والنكرةِ خبراً حدُّ الكلامِ، ونحوُ قولِ القَطاميِّ:

ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا

وقولِ حسان:

يكونُ مِزاجَها عَسلٌ وماءُ

وبيتِ الكتاب:

أَظَبْيٌ كانَ أُمَّكَ أمْ حِمارُ

---

(١) كذا قدَّر السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٨٨.

(٢) كذا جعل السيرافي قول العرب مثلاً من أمثالهم، وكلام ابن يعيش مقارب لما قاله في شرح الكتاب: ٢/ ٣٨٨، ٢/ ٣٩٢ والأعلم، في النكت: ١٨٧.

ومن أجل استعمال «جاء» بمعنى صار، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٦٨، وزد الشيرازيات: ٢٨٥، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٦٤.

(٣) إلحاق قعد بصار نادر يقتصر فيه على السماع، وجعله الفراء مطرداً، وحكاه الكسائي، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٤٧-٣٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٨٣، ١/ ٣٩٣، والارتشاف: ١١٦٥، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٦٤.

من القلبِ الذي يُشجِّعُ عليه أمنُ الإلباس، ويجيئان معرفتَين معاً ونكرتَين، والخبرُ مفرداً وجملةً بتقاسيمِهما).

قال الشارح: اعلمْ أنه إذا اجتمعَ في هذا الباب معرفةٌ ونكرةٌ فالذي يُجعلُ اسمَ كان المعرفةُ، لأن المعنى على ذلك، لأنه بمنزلة الابتداءِ والخبرِ، ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيدٌ قائماً فقائمٌ هنا خبرٌ عن الاسم الذي هو زيدٌ كما كان في الابتداء كذلك؟

وقولُ النحويين: خبرُ كان إنما هو تقريبٌ وتيسيرٌ على المبتدئ، لأن الأفعالَ لا يُخبَرُ عنها، ولو قلت: كان رجلٌ قائماً أو كان إنسانٌ قائماً لم تُفِدْ المخاطَبَ شيئاً، لأن هذا معلومٌ عنده أنه قد كان أو قد يكونُ، والخبرُ موضوعٌ للفائدة، فإذا قلت: كان عبدُ الله فقد ذكرتَ له اسماً يعرفُه، فهو يتوقَّعُ الفائدةَ فيما تُخبرُ به عنه.

ولذلك لو قرَّبتَ النكرةَ من المعرفة بالأوصاف لجازَ أن تُخبرَ عنها لأن فيها فائدةً، وذلك نحوُ قولك: كان رجلٌ من بني تميم عندي، لأن هذا ممَّا يجوزُ أن لا يكونَ، فيجوزُ ههنا كما يجوزُ في الابتداء نحوَ قولك: رجلٌ من بني تميمٍ عندي، لأنه بالصفةِ قد تخصَّصَ فقَرُبَ من المعرفة.

وربَّما اضطُرَّ شاعرٌ فقلَبَ، وجعلَ الاسمَ نكرةً والخبرَ معرفةً، وإنما حملَهم على ذلك معرفتُهم أن الاسمَ والخبرَ يرجعان إلى شيءٍ واحد، فأيُّهما عرَّفتَ تعرَّفَ الآخرُ، وهذا معنى قول صاحب الكتاب: «**الذي شجَّعَهم على ذلك أَمنُ الإلباس**»، فأما الأبياتُ التي أنشدَها شاهدةً على صحَّة الاستعمال فمِن ذلك قولُه[1]:

قِفِي قَبلَ التَّفرُّقِ يا ضُباعاً ولا يَكُ مَوقِفٌ مِنْكِ الوَداعا

[٧/ ٩٢] البيتُ للقَطاميِّ، واسمُه عُمَيرُ بن شُيَيم، والشاهدُ فيه رفعُ الموقفِ، وهو نكرةٌ، ونصبُ الوداع، وهو معرفةٌ، وحسَّنَ ذلك وصفُ الموقفِ بالجارِّ والمجرورِ الذي

---

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٦٩، وزد الأصول: ١/ ٨٣، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٨٨، ٤/ ١٨٥.

هو «منكِ»، والتقديرُ موقفٌ كائنٌ منكِ، والنكرةُ إذا وُصفتْ قَرُبَتْ من المعرفة، وقد رُويَ «ولا يَكُ مَوقفي» بالإضافة، وهذا لا نظَرَ فيه إذ لا ضرورةَ، وضُبَاعا ترخيمُ ضُبَاعةَ اسمَ امرأة، وهي ضُباعةُ بنتُ زُفَرَ بنِ الحارثِ الكلابِي، ومن ذلك قولُ حسَّانَ بنِ ثابتٍ الأنصاريِّ(١):[٧/ ٩٣]

كأَنَّ سَبيئةً مِنْ بَيْتِ رَأسٍ يكونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وماءُ

[٧/ ٩٤] الشاهدُ فيه نصبُ المِزاج بأنه خبرُ يكونُ، وهو معرفةٌ، ورفعُ العسلِ والماءِ بأنه اسمُها، وهو نكرةٌ ضرورةَ كونِ القافيةِ مرفوعةً، وهو في هذا البيتِ أسهلُ من الذي قبله من حيث كان المِزاجُ مضافاً إلى ضمير سَبيئة، وهي نكرةٌ، وضميرُ النكرة لا يفيدُ المخاطَبَ أكثرَ ممَّا يفيدُه ظاهرُها، وإن كان المضمَرُ معرفةً من حيث يعلمُ المخاطَبُ أنه عائدٌ إلى المذكور، إلا أن المذكورَ غيرُ متميِّزٍ، فكان حكمُه حكمَ النكرة مع أن عسلاً وماءً جنسان، ولا فرقَ بين تعريفِ الجنس وتنكيرِه من حيث لم يكن لأجزائه لفظٌ يخصُّه، بل يُعبَّرُ عنه بلفظِ الجنس.

فإذاً لا فرقَ بين قولك: عسلٌ والعسلُ إذا أُريدَ الجنسُ، ألا ترى أنك تقولُ: عندي عسلٌ، وعندك درهمٌ منه، وعندي عسلٌ، وعندك كثيرٌ؟

وقد رواه أبو عثمانَ المازنيُّ «يكون مزاجُها عسلاً وماءُ» برفْع المِزاج على أنه اسمُ يكونُ، وهو معرفةٌ، وعسلاً الخبرُ، وهو نكرةٌ على شرط الباب، وماءٌ مرفوعٌ حملاً على المعنى لأن كلَّ شيءٍ مازَجَ شيئاً فقد مازَجَه الآخَرُ، فصار التقديرُ ومازَجَه ماءٌ، أي خالَطَه(٢).

---

(١) البيت في ديوانه: ٥٩، والكتاب: ١/ ٤٩، والمقتضب: ٤/ ٩١-٩٢، والأصول: ١/ ٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٧٦، والمحتسب: ١/ ٢٧٩، وضرائر الشعر: ٢٩٥-٢٩٦، وورد بلا نسبة في الأصول: ١/ ٦٧، والنكت: ١٨٦.

(٢) كلامه على البيت ومذهب المازني فيه قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٧٩- ٣٨٠، والأعلم في النكت: ١٨٥- ١٨٦، وانظر رواية المازني في المقتضب: ٤/ ٩٢، والمقتصد: ٤٠٤.

والسَّبيئة: الخمر، سُميِّتْ بذلك لأنها تُسْبأُ أي تُشْتَرى[١]، ويُروى «سُلافة»[٢] والسُّلافةُ من الخمر ما جرى من غير اعتصارٍ، واشتقاقُها من سَلَفَ إذا تقدَّمَ[٣]، وبيتُ رأس: موضعٌ بعينه بالشام[٤]، وقيل: رَأْس: اسمُ خَمَّارٍ معروفٍ بجُودة الخمر[٥]، ووصفَها بالمِزاج لأنها شاميَّةٌ، إن لم تُمزجْ قَتلتْ، وأما بيتُ الكتاب[٦]:

فإنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كانَ أُمَّكَ أمْ حِمارُ

[٧/ ٩٥] فإن الشِّعرَ لِخَدَاش بن زهير[٧]، والشاهدُ فيه جعلُ اسمِ «كان» نكرةً والخبرِ معرفةً، لأنها أفعالٌ مُشبَّهةٌ بالأفعال الحقيقيَّةِ، وفي الأفعال الحقيقيَّةِ يجوزُ أن يكونَ الفاعلُ نكرةً والمفعولُ معرفةً، فأُجْرِيَتْ [٢٤٠/ ب] هذه الأفعالُ مُجْراها في ذلك عند الاضطرار، قال سيبويه: «وهو ضعيفٌ مع ما تقدَّمَ لأَنهما لِعَينٍ واحدةٍ»[٨] فإذا عُرفَ أحدُهما عُرِفَ[٩] الآخَرُ لأنه هو في المعنى، فإذا ذكرتَ زيداً وجعلتَه خبراً عُلِمَ أنه صاحبُ الصفة.

وقد ردَّ أبو العباس المبرِّدُ على سيبويه الاستشهادَ بهذا البيتِ، وقال: اسمُ «كان» هنا مضمَرٌ في «كان» يعود إلى الظَّبي[١٠]، والمضمَراتُ كلُّها معارفُ، وأمُّك الخبرُ، فحصلَ

---

(١) كذا في إصلاح المنطق: ١٥٢، والصحاح (سبأ).

(٢) انظر مصادر البيت.

(٣) انظر إصلاح المنطق: ٦٧، والصحاح (سلف).

(٤) انظر معجم البلدان (بيت رأس).

(٥) ذكر هذا المعنى السيرافي في شرح الكتاب:٢/ ٣٨٠، والأعلم في تحصيل عين الذهب:١/ ٢٣.

(٦) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٧٠، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٧٦-٣٧٨، والمسائل المنثورة: ٢٠٩- ٢١٠، والنكت: ١٨٤.

(٧) ونسب إلى غيره، انظر مصادر البيت فيما سلف.

(٨) الكتاب: ١/ ٤٨، بتصرف.

(٩) في ط، ر: «يعرف»، هو خلاف القاعدة.

(١٠) ذكر مضمون هذا الرد في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٧٧، والنكت: ١٨٥، ولم ينسب إلى المبرد، ونقل البغدادي في شرح أبيات المغني: ٧/ ٢٤٢-٢٤٣، عن ابن خلف أن المبرد قال=

من ذلك أن الاسمَ والخبرَ معرفتان، وذلك جائزٌ نحوَ كان عبدُ الله أخاك، وسيبويهِ كأنه نظر إلى المعنى من كون ضميرِ النكرةِ في التحصيل لا يزيدُ على ظاهره، إذ لا يُميِّزُ واحداً من واحد، وإن كان من حيث عِلمُ المخاطَبِ بأنه يعودُ على المذكور معرفةً، وقد تقدَّم نحوُ ذلك[١].

وقد ذهب بعضُهم إلى أن ظَبياً في قولك: أَظبيٌ كان أُمَّكَ أم حمارٌ مرتفعٌ بكان مضمرةً تفسِّرُها «كان» هذه الظاهرةُ لأن الاستفهامَ يقتضي الفعلَ، فعلى هذا يكونُ الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً[٢]، ولا يحسُنُ ذلك عندي لأنَ/الاسمَ إذا وقع بعد همزة الاستفهام وإن كان خبرُه فعلاً فارتفاعُه بالابتداء، ولا يحسُنُ ارتفاعُه بفعلٍ محذوف إلا مع «هل»، وقد تقدَّم نحوُ ذلك.

والمعنى أنه يصفُ إضرابَ الناسِ عن الشَّرفِ بالأنساب، وأنه إذا حصلَ للإنسان الاستغناءُ بنفسه لم يُبالِ إلى مَن انتسبَ من الأمَّهات، وضَربَ الظَّبيَ والحمارَ مثلاً لفضل الظَّبي ونقْصِ الحمار، وذكرَ الحَولَ لذِكرِ الظَّبي والحمارِ لأنهما بعد الحول يَستغنيان بأنفُسهما[٣].

فتقرَّرَ بما ذكرْناه أن بابَ «كان» القياسُ فيه أن يكونَ اسمُها معرفةً والخبرُ نكرةً، ولا يحسُنُ عكسُ ذلك إلا عند الاضطرار.

وقد يجوزُ أن يكونَ الاسمُ والخبرُ معرفتَين، نحوُ قولك: كان زيدٌ أخاك، وإن شئتَ

=في كتابه «الجامع»: «والأجود في هذه الأبيات [أي الأبيات التي سلف الاستشهاد بها على هذه المسألة] نصب الأخبار المقدمة ورفع المعارف وقطع القواقي على قطع وابتداء» ا.هـ

وممن نسب هذا الردَّ إلى المبرد الرضي في شرح الكافية: ٢/ ٣٠٠، وأبو حيان في التذييل والتكميل: ٤/ ١٩٣، والمبرد حمل البيت على الضرورة، انظر المقتضب: ٤/ ٩١-٩٤.

(١) انظر ما سلف: ٣/ ١٥٤.

(٢) ممن ذكر هذا الوجه السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٧٨، والأعلم في النكت: ١٨٥.

(٣) مضمون كلامه على معنى البيت قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٧٨، والأعلم، في النكت: ١٨٥.

قلت: كان أخوكَ زيداً، أنت في ذلك مخيَّرٌ، وعليه قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[1] و﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾[2]، وإن شئتَ رفعتَ الأولَ، وإذا نصبتَ الأولَ كان «أنْ» مع الفعل في تأويل اسمٍ مرفوعٍ، وإذا رفعتَ الأولَ كان في تأويل اسمٍ منصوبٍ، لأن «أنْ» والفعلَ في تأويلِ معرفةٍ، إذ «أنْ» والفعلَ في تأويل مصدرٍ مضافٍ إلى فاعل ذلك الفعلِ، والتقديرُ إلا قولَهم، ولذلك يحسُنُ الابتداءُ به، فتقولُ: أنْ ذهبتَ خيرٌ لك، على معنى [٧/ ٩٦] ذهابُكَ خيرٌ لك، ومثلُه قوله[3]:

لقد عَلِمَ الأقوامُ ما كان داءَها بِثَهْلانَ إلا الخِزْيَ مِمَّنْ يَقودُها

لك في الخِزي الرفعُ والنصبُ على ما تقدَّمَ[4]، وممَّا يدلُّك أنَّ «أنْ» والفعلَ مصدرٌ معرفةٌ امتناعُ دخولِ لام التعريف عليه.

وقد يكونان نكرتَين نحوَ قولك: ما كان أحدٌ مِثلَك، وما كان أحدٌ مُجترِئاً[5] عليك، وإنما جاز الإخبارُ عن نكرةٍ هنا لأن أحداً في موضع الناس، والمرادُ أن يُعرِّفَه أنه فوق

---

(١) النمل: ٢٧/ ٥٦، العنكبوت: ٢٩/ ٢٤، ٢٩،
قرأ الحسن وابن أبي إسحاق برفع الباء في «جواب»، والنصب أقوى عند ابن جني، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢١٧، والمحتسب: ٢/ ١١٥، ٢/ ١٤١، وانظر أيضاً الكتاب: ١/ ٥٠، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٣٨٣-٣٨٤، وشرح اللمع لابن برهان: ٦٠٤، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٥٢.

(٢) الجاثية: ٤٥/ ٢٥،
قرأ بفتح التاء من «حجتهم» الحسن وأبو حيوة وابن أبي إسحاق وغيرهما، انظر شواذ ابن خالويه: ١٣٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٨٤، وانظر أيضاً الكتاب: ١/ ٥٠، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٤٩، وشرح اللمع لابن برهان: ٦٠٤-٦٠٥.

(٣) هو مغلِّس بن لَقيط الأسدي، انظر ديوان بني أسد: ٤٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢٧٨، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٥٠، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٣٨٤، والحلبيات: ١٦٤، والمحتسب: ٢/ ١١٥-١١٦، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٨٨، والأشباه والنظائر: ٣/ ١٧٥

(٤) انظر تعليل اختيار رفع «الخزي» في المحتسب: ٢/ ١١٦.

(٥) انظر المثالين في الكتاب: ١/ ٥٤.

الناس كلِّهم حتى لا يوجَدَ له مِثلٌ، أو دونَهم حتى لا يوجَدَ له في الصِّفة مِثلٌ، وهذا معنىً يجوزُ أن يُجْهلَ مثلُه، فيكونَ في الإخبار فائدةٌ[١]، وكذلك إذا قلت: ما كان أحدٌ مُجترِئاً عليك، فالمرادُ أنه ليس في الناس واحدٌ فما فوقَه مُجترِئٌ عليه، فقد صار فيه فائدةٌ لِما دخلَه مِن العموم.

وتقولُ: ما كان فيها أحدٌ مُجترِئاً عليك، فيجوزُ فيه وجهان:

أحدُهما: رفعُ مُجترئ على أنه صفةُ أحد، و«فيها» الخبرُ، وقد تقدَّم.

والآخرُ: نصبُه على الخبر، ويكونُ الظرفُ مُلغىً من متعلَّقات الخبر.

واعلمْ أن الظرفَ إذا كان خبراً فالأحسنُ تقديمُه، وإذا كان لَغْواً فالأحسنُ تأخيرُه مع أنَّ كُلاً جائزٌ، وهما عربيَّان، ومنه قولُه تعالى في: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[٢]، فله لَغوٌ هنا، والخبرُ كُفواً.

فإن قلت[٣]: فالقرآنُ يُتخيَّرُ له لا عليه قيل له: الظرفُ هنا وإن لم يكنْ خبراً فإنَّ سقوطَه يُخلُّ بمعنى الكلام الأولِ، ألا تراكَ لو قلت: ولم يكنْ كُفُواً أحدٌ لم يصحَّ الكلامُ، إذ كان معطوفاً على الخبر الذي هو «لم يَلِدْ»، والخبر إذا كان جملةً افتقرَ إلى عائد، فلـمَّا لزمَ الإتيانُ به، ولم يَجزْ سقوطُه صار كالخبر الذي يتوقَّفُ المعنى عليه، فقُدِّمَ لذلك، فأما قولُ الشاعر[٤]:

لَتَقْرُبِنَّ قَرَباً جُلْذِيَّا
ما دامَ فيهنَّ فَصيلٌ حَيَّا

---

(١) من قوله: «وإنما جاز الإخبار» إلى قوله: «فائدة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٥، وانظر النكت: ١٩١-١٩٢.

(٢) الإخلاص: ١١٢/ ٤.

(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٣، والنكت: ١٩٢-١٩٣، وانظر الكتاب: ١/ ٥٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨٣.

(٤) سلف الرجز: ٤/ ٤٩.

وقـــــد دَجَـــا اللَّيْـــلُ فهيَّـــا هيَّـــا

فإنه قدَّمَ الجارَ والمجرورَ مع أنه لغْوٌ لأنـه شِعرٌ، والشاعرُ لـه أن يـأتيَ بالجائز، وإن لم يكنْ المختارَ مع أنه قد أفادَ بقوله: فيهنَّ المعنى المرادَ، ولو حذفَ فيهنَّ لكان على معنىً آخرَ، وهو التأبيدُ، كقولك: لا أُكلِّمكَ ما طارَ طائرٌ وما طلعتْ الشمسُ[١]، فلمَّا كان المعنى يقتضي وجودَ «فيهنَّ» - إذ المعنى عليه - ولو أُسقطَ لَتغيَّرَ المعنى - صار[٢] في لُزومه ومَسيس الحاجة إليه كالخبر، فلذلك قدَّمه.

فإذا كان نكرتَين جازَ الإخبارُ بأحدهما عن الآخر لأنهما قد تكافآ كما لو كانا معرفتَين.

وأما إذا كان أحدُهما معرفةً والآخرُ نكرة لم يجزْ الإخبارُ فيه عن النكرة [٧/ ٩٧] لأنه قلبُ القاعدة[٣].

وأما قولُه: «**والخبرُ مفرداً وجملةً بتقاسِيمهما**» فإنه يريدُ أنَّ خبرَ هذه الأفعالِ كأخبار المبتدأ والخبر من المفرد والجملة، وقولُه: «**بتقاسِيمهما**» يريدُ تقاسيمَ المفرد والجملة، لأَن الخبرَ إذا كان مفرداً ينقسمُ إلى قسمَين: قسمٌ خالٍ من الضمير نحوَ زيدٌ أخوك، وقسمٌ يَتحمَّلُ الضميرَ، نحوُ زيدٌ منطلقٌ، وهو في خبر «كان» كذلك نحوَ كان زيدٌ أخاك، وكان زيدٌ منطلقاً.

وأما الجملةُ فعلى أربعة أضرُبٍ، فعليةٌ نحو زيدٌ ذهبَ، واسميةٌ نحو زيدٌ ذاهبٌ، وشرطيةٌ نحوَ زيدٌ إنْ تُحسنْ إليه يَشكرْك، وظرفيةٌ نحو زيدٌ عندَك، وكذلك تقعُ هذه الأشياءُ أخباراً عن هذه الأفعالِ، فتقولُ: كان زيدٌ يخرجُ، إلا أنه لا يَحسنُ وقوعُ الفعل الماضي في أخبار «كان» وأخواتِها[٤] لأن أحدَ [٢٤١/ أ] اللفظَين يُغني عن الآخر،

---

(١) من قوله: «فإنه قدم الجار ...» إلى قوله: «الشمس» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٤، بخلاف يسير، وانظر النكت: ١٩٣.

(٢) في ط، ر: «فصار»، تحريف.

(٣) في ط، ر: «الفائدة».

(٤) في ط، ر: «وأخواته».

وتقولُ في الاسمية: كان زيدٌ قائماً[١]، وفي الشرطية: كان زيدٌ إن تُحسنْ إليه يَشكرْك، وفي الظرف: كان زيدٌ من الكرام، فاعرفْ ذلك.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (و«كان» على أربعة أوجُه، ناقصةٌ كما ذكرَ، وتامَّةٌ بمعنى وقعَ ووُجِدَ كقولهم: كانت الكائنةُ، والمقدورُ كائنٌ وقوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾).

قال الشارح: اعلمْ أنَّ «كان» أمُّ هذا البابِ وأكثرُها تصرُّفاً، فلها أربعةُ مواضعَ[٢] كما ذكرَ:

أحدُها: أن تكونَ ناقصةً، فتفتقرَ إلى الخبر، ولا تَستغني عنه لأنها لا تدلُّ على حدَث[٣]، بل تفيدُ الزمانَ مجرَّداً من معنى الحدَث، فتدخلُ على المبتدأ والخبر لإفادة زمانِ الخبرِ، فيصيرُ الخبرُ عِوضاً من الحدَث فيها[٤]، فإذا قلت: كان زيدٌ قائماً فهو بمنزلة قولك: قامَ زيدٌ في إفادة الحدَث والزَّمنِ.

واعلمْ أن «كان» قد اجتمعَ فيها أمران كلُّ واحد منهما يقتضي جوازَ حذفِ الخبر، ومع ذلك فإن حذفَه لا يجوزُ، وذلك أن هذه الأفعالَ داخلةٌ على المبتدأ والخبر، وحذفُ خبرِ المبتدأ يجوزُ من اللَّفظ إذا كان عليه دليلٌ من لفظٍ أو غيرِه، نحوُ قولك: زيدٌ قائمٌ وعمروٌ، والمرادُ وعمرو قائمٌ، وكذلك تقولُ لِمَنْ قال: مَن عندك: زيدٌ، والمرادُ زيدٌ عندي، ولا يجوزُ مثلُ ذلك مع «كان».

والآخرُ[٥]: أن هذه الأفعالَ جاريةٌ مَجْرى الأفعالِ الحقيقيةِ وفاعلِها ومفعولِها، والمفعولُ يجوزُ إسقاطُه وأن لا تأتيَ به، ولا يجوزُ ذلك في خبر هذه الأفعالِ، وإنْ كانتْ مُشبَّهةً بتلك.

---

(١) الصواب: «كان زيد أبوه قائم».

(٢) انظر هذه المواضع في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٥٣-٣٥٥، وانظر أيضاً المقتضب: ٤/ ٩٥-٩٦، والأصول: ١/ ٩١-٩٢، وأسرار العربية: ١٣٣-١٣٦.

(٣) انظر ما سلف: ٧/ ١٦٨.

(٤) هو قول الفارسي، انظر ما سلف: ٧/ ١٦٨.

(٥) الأول قوله: «أن هذه الأفعال داخلة ...».

والعلَّةُ في ذلك ما ذكرْناه من أن الخبرَ قد صار كالعِوض من الحدَث، والفائدةُ مَنوطةٌ به، فكما لا يجوزُ إسقاطُ الفعل في قامَ زيدٌ، فكذلك لا يجوزُ حذفُ الخبر لأنه مثلُه.

واعلمْ أن هذه الأفعالَ لَمَّا كانت متصرِّفةً تصرُّفَ الأفعالِ الحقيقيةِ ومشبَّهةً بها جاز في خبرها ما هو جائزٌ في المفعول من التقديم والتأخير، فتقولُ: كان زيدٌ قائماً، وكان قائماً زيدٌ، وقائماً كان زيدٌ، كلُّ ذلك حسنٌ، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1]، فحقّاً خبرٌ مقدَّمٌ، وتقولُ: مَنْ كان أخوك؟ ومَن كان أخاك؟ إن رفعتَ الأخَ فمَن في موضع منصوبٍ بأنه الخبرُ، وقد تقدَّمَ، وإن نصبتَه فمَن في موضعِ رفعٍ بالابتداء.

فأما قولُه تعالى: ﴿وبـاطِـلًا مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[2] في قراءة مَن نصبَ ففيها دلالةٌ على جواز تقديمِ خبر «كان» عليها، لأنك قدَّمتَ معمولَ الخبر لأن «ما» زائدةٌ للتأكيد على حدِّها في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[3] و«باطلاً» منصوبٌ بيعملون، وقد قدَّمَه، وتقديمُ المعمول يُؤذِنُ بجواز تقديم العامل لأن مرتبةَ العامل قبلَ المعمول، فلا يجوزُ تقديمُ المعمول حيث لا يجوزُ تقديمُ العامل، وكذلك سائرُ أخواتِها، يجوزُ فيها التقديمُ والتأخير.

الموضعُ الثاني: أن تكون تامَّةً بمعنى الحدوث، وقيل لها: تامةٌ لدلالتها على الحدَث، نحوُ قولك: كان الأمرُ بمعنى حدَثَ ووقعَ، ويقال: كانتْ الكائنةُ، أي حَدثَتْ الحادثةُ، ومنه قولُهم: المقدورُ كائنٌ، المرادُ ما يقضيه اللهُ ويقدِّرُه كائنٌ، [٧/ ٩٨] أي حادثٌ وواقعٌ لا رادَّ له، ومنه قولُه تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[4]، أي احدُثْ فيحدثُ، وكذلك قولُه تعالى

---

(١) الروم: ٣٠/ ٤٧.

(٢) هود: ١١/ ١٦، وهي قراءة أُبي وابن مسعود، انظر شواذ ابن خالويه: ٥٩، والمحتسب: ١/ ٣٢٠، والقرطبي: ١١/ ٨٧.

(٣) آل عمران: ٣/ ١٥٩.

(٤) البقرة: ٢/ ١١٧، وانظر ما سلف: ٧/ ٥١.

﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً﴾[1] أي تقعُ تجارةٌ، ومنه بيتُ الكتاب، وهو لَمَقَّاس[2]:

فِـدَىً لِبنـي ذُهْـلِ بـنِ شَـيْبان نـاقَتِي ... إذا كـان يـومٌ ذو كَواكِـبَ أشْـهَبُ

أي إذا حدَثَ، وتسمَّى هذه التامَّةَ لدلالتها على الحدَث واستغنائها بمرفوعها، فهي في عِداد الأفعال اللازمةِ، وتسمَّى الأُولى ناقصةً لافتقارِها إلى منصوبها.

قال صاحب الكتاب: (وزائدةٌ في قولهم: إنَّ مِن أفضلِهم -كان- زيداً، وقال:

جِيَـادُ بَنـي أبي بَكْـرٍ تَسَـامَى ... عـلى كـانَ المُسَـوَّمةِ العِـرَابِ

ومن كلام العرب: ولدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِ الكَمَلةَ من بَني عَبْسٍ، لم يُوجَدْ -كان- مِثلُهم، والتي فيها ضميرُ الشأن).

قال الشارح: الوجهُ الثالثُ من وجوه «كان» أن تكونَ زائدةً، دخولُها كخروجها، لا عملَ لها في [٧/ ٩٩] اسم ولا خبرٍ.

وذهب السيرافيُّ إلى أن معنى قولنا: «زائدةٌ» أن لا يكونَ لها اسمٌ ولا خبرٌ، ولا هي لوقوع شيءٍ مذكورٍ، ولكنَّها دالَّةٌ على الزمان، وفاعلُها مصدرُها[3]، وشبَّهها بظننتُ إذا أُلغيتْ، نحوُ قولك: زيدٌ ظننتُ منطلقٌ، فالظنُّ مُلغَىً هنا، لم تُعمِلْها، ومع ذلك فقد أخرجتْ الكلامَ من اليقين إلى الشكِّ، كأنك قلت: زيدٌ منطلقٌ في ظنِّي[4].

---

(١) النساء: ٤/ ٢٩.

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر برفع «تجارة»، وقرأ الباقون بنصبها، انظر كتاب السبعة: ٢٣١، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٨٦، والنشر: ٢/ ٢٤٩، والقرطبي: ٦/ ٢٤٩.

(٢) واسمه مُسْهِر بن النعمان، والبيت له في الكتاب: ١/ ٤٦، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٣٦٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢٥٢، والنكت: ١٨٣، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٩٥-٩٦.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٥٥.

(٤) من قوله: «زيد ظننت منطلق ...» إلى قوله: «ظني» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٥٥ بخلاف يسير.

والذي أراه الأولُ، وإليه كان يذهبُ ابنُ السَّرَّاج، قال في أُصوله: «وحقُّ الزائدِ أن لا يكونَ عاملاً ولا معمولاً، ولا يُحْدِثَ معنىً سوى التأكيد»[١]، ويؤَيدُ ذلك قولُ الأئمة في قوله سبحانه وتعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[٢]: إن «كان» في الآية زائدةُ[٣]، وليست الناقصةَ، إذ لو كانتْ الناقصةَ لأَفادتْ الزمانَ، ولو أفادتْ الزمانَ لم يكنْ لعيسى عليه السلام في ذلك مُعجزةٌ لأن الناسَ كلَّهم في ذلك سواءٌ، فلو كانتْ الزائدةُ تفيدُ معنى الزمان لكانت كالناقصة، ولم يكنْ للعدول إلى جعلِها زائدةً فائدةٌ.

فمِن مواضعِ زيادتها قولُهم: إنَّ مِن أفضلِهم كان زيداً[٤]، والمرادُ إن مِن أفضلِهم زيداً، و«كان» مَزيدةٌ لضربٍ من التأكيد، إذ المعنى أنه في الحال أفضلُهم، وليس المرادُ أنه كان فيما مضى، إذ لا مدْحَ في ذلك، ولأنك لو جعلتَ لها اسماً وخبراً لكان التقديرُ إنَّ زيداً كان مِن أفضلِهم[٥]، وكنتَ قد قدَّمتَ الخبرَ على الاسم، وليس بظرفٍ، وذلك لا يجوزُ لأن زيداً يكونُ اسمَ إنَّ، و«كان» وما تعلَّقَ بها الخبرُ، فلذلك قيل: إن «كان» هنا زائدةٌ، فأما قولُ الشاعر[٦]:

سَرَاةُ بنـــي أبي بَكْـــرٍ تَسَـــامَى إلـــخ

فالشاهدُ فيه زيادةُ «كان»، والمرادُ على المُسَوَّمةِ العِرَابِ، وقال قومٌ: [٧/ ١٠٠] إنَّ

---

(١) الأصول: ٢/ ٢٥٩ بخلاف يسير.

(٢) مريم: ١٩/ ٢٩.

(٣) هو قول المبرد وأبي جعفر النحاس والفارسي، وذكرت أقوال أخرى، انظر مجاز القرآن: ٢/ ٧-٨، والمقتضب: ٤/ ١١٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٢٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٤-١٥، والبصريات: ٨٧٥، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥٦، والقرطبي: ١٣/ ٤٤٥.

(٤) انظر الكتاب: ٢/ ١٥٣، والمقتضب: ٤/ ١١٦-١١٧، والنكت: ٥٢٢-٥٢٣.

(٥) أجاز المبرد والرماني أن يكون لها اسم وخبر في الجملة السالفة، وخطأهما أبو حيان، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٩٤، والتذييل والتكميل: ٤/ ٢١٣.

(٦) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٧٣، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٥٥، وسر الصناعة: ٢٩٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤١٥، وضرائر الشعر: ٧٨.

«كان» إذا زِيدتْ كانت على وجهين:

أحدُهما: أن تُلغَى عن العمل [٢٤١/ ب] مع بقاء معناها.

والآخرُ: أن تُلغَى عن العمل والمعنى معاً، وإنما تدخلُ لضربٍ من التأكيد(١).

فالأولُ نحوُ قولهم: ما كان أحسنَ زيداً، المرادُ أن ذلك كان فيما مضى مع إلغائها عن العمل، والمعنى ما أحسنَ زيداً أمسِ، وهي في ذلك بمنزلة ظننتُ إذا أُلغيتْ بطَلَ عملُها لا غيرُ، نحوُ قولك: زيدٌ ظننتُ منطلقٌ، ألا ترى أن المراد في ظنِّي(٢)؟ وأما الثاني فنحوُ قوله(٣):

عـــلى كـــان المُســـوَّمةِ العِـــرَابِ

ومنه قولُه تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾(٤)، والمرادُ كيف نكلِّمُ مَن في المهد صبيًّا؟ ولو أُريد فيها معنى المُضيِّ لم يكنْ لعيسى عليه السلامُ في ذلك معجزةٌ، لأنه لا اختصاصَ له بهذا الحكمِ دون سائرِ الناس.

وأما قولُهم: وَلدتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُب الكَمَلةَ لم يوجدْ كان مثلُهم(٥) فالمرادُ بالكَمَلة الجماعةُ، وهو جمعُ كامِلٍ كحافِد وحَفَدَة وخائن وخَوَنَة، والمرادُ أن هذه المرأةَ ولدتْ الجماعةَ المشهورينَ بالكمال الذين لم يوجَدْ مثلُهم في الكمال والفضل، و«كان»

---

(١) ذكر السيرافي أنها إذا زيدت دالة على الزمان، وفاعلها مصدرها، وهو قول الصيمري، وذهب الفارسي إلى أنها لا فاعل لها، وعكس ابن عصفور نسبة هذين الرأيين إلى السيرافي والفارسي، انظر نسبة الرأيين ومناقشتهما في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٥٥، والتبصرة والتذكرة: ١٩١-١٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤١٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٩٤، والتذييل والتكميل: ٤/ ٢١٣.

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ١٨١

(٣) سلف البيت: ٧/ ١٨٢.

(٤) سلفت الآية: ٧/ ١٨٢.

نقل البغدادي كلام ابن يعيش على «كان» الزائدة في الخزانة: ٤/ ٣٤.

(٥) القول في المقتضب: ٤/ ١١٦، والكامل للمبرد: ١/ ٢٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤١٥، والخزانة: ٤/ ٣٥، وانظر شرح السبع الطوال: ٥٠٥.

زائدةٌ، وهؤلاء الكَمَلَةُ هم بنو زياد العبسيِّ، وأُمُّهم فاطمةُ بنتُ الخُرْشُب الأنمارِيَّةُ، وهي إحدى المُنْجِباتِ، وَلدتْ ربيعاً وعُمارةَ وأَنساً، وكلُّ واحدٍ منهم أبو قبيلة.

وقيل لها يوماً: أيُّ بنيك أفضلُ؟ فقالت: ربيعُ الواقعة، بل عُمارةُ الواهِب، بل أنسُ الفوارس، ثَكِلْتُهم إن كنتُ أدري أيُّهم أفضلُ، وكانت رأتْ في مَنامها أن قائلاً قال لها: أعشرةٌ هَذَرَةٌ أَحبُّ إليكِ أَم ثلاثةٌ كعشرة؟ فلما انتبهت قصَّتْ رُؤْياها على زوجها، فقال لها: إن عاوَدَكِ فقولي: ثلاثةٌ كعشرةٍ، فوَلدتْ بنين ثلاثةً، وفيهم يقولُ قيسُ بنُ زهير[(١)]:

لَعَمْـــرُكَ مـــا أضـــاعَ بَنـــو زيـــادٍ ذِمَـــارَ أبـــيهِمُ فـــيْمَنْ يَضـــيعُ

والوجهُ الرابعُ: أن تكونَ بمعنى الشأن والحديثِ، وذلك قولُك: كان زيدٌ قائمٌ[(٢)]، ترفعُ الاسمَين معاً، قال الشاعر[(٣)]:

إذا مُـتُّ كـان النَّـاسُ نَصْـفانِ شـامِتٌ وآخَـرُ مُـثْنٍ بالـذي كنـتُ أصْـنَعُ

[٧/ ١٠١] يُروَى نصفان ونصفَين، فمَن نصبَ جعلَها الناقصةَ، ومَن رفعَ جعلَها بمعنى الشأن والحديثِ، وعادةُ العرب أن تُصدِّرَ قبل الجملة بضميرٍ مرفوعٍ، ويقعَ بعدَه جملةٌ تفسِّرُه، وتكونُ في موضعِ الخبر عن ذلك المضمَرِ، نحوُ قولك: هو زيدٌ قائمٌ، أي الأمرُ زيدٌ قائمٌ.

وإنما يفعلون ذلك عند تفخيم الأمر وتعظيمِه، وأكثرُ ما يقعُ ذلك في الخُطَب والمواعظ لِمَا فيها من الوعد والوَعِيد، ثمَّ تدخلُ العوامل على تلك القضيَّةِ، فإن كان العاملُ ناصباً نحوَ إنَّ وأخواتِها، وظننتُ وأخواتِها كان الضميرُ منصوباً، وكانت علامتُه بارزةً نحوَ قولك: إنَّه زيدٌ قائمٌ، فتكونُ الهاءُ ضميرَ الشأن والحديثِ، وبرزَ لفظُها لأنها

---

(١) البيت له في شرح الحماسة للمرزوقي: ٤٦٩.

(٢) أنكر الفراء سماع مثل هذا، ونسب إلى الكسائي قوله بإلغاء عمل «كان»، وذهب ابن الطراوة إلى أنها حرف، وجمهور النحويين على أن اسمها ضمير الشأن، انظر البسيط لابن أبي الربيع: ٧٤٠، ٧٥٥-٧٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤١٨، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٨٢-٢٨٣.

(٣) سلف البيت: ٣/ ٢٠٩.

منصوبةٌ، والمنصوبُ يبرزُ لفظُه ولا يستترُ، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[١]، وربَّما جعلُوا مكانَ الأمر والحديثِ القِصةَ، فأنَّثوا، فيقولون: إنَّها قامتْ جاريتُك، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٢]، وأكثرُ ما يجيءُ إضمارُ القِصة مع المؤنَّث، وإضمارُها مع المذكَّر جائزٌ في القياس، وتقولُ: ظننتُه زيدٌ قائمٌ، والمرادُ ظننتُ الأمرَ والحديثَ زيدٌ قائمٌ، فالهاءُ المفعولُ الأولُ، والجملةُ المفعولُ الثاني[٣]، فإذا دخلتْ «كان» عليه صار الضميرُ فاعلاً واستترَ لأن الفاعلَ متى كان مضمَراً واحداً لغائبٍ لم تظهرْ له صورةٌ، وتقعُ الجملةُ بعدَه للخبر، وهي كالمفسِّرة لذلك الضميرِ.

ويسمِّيه[٤] الكوفيون الضميرَ المجهولَ لأنه لا يعودُ إلى مذكور، وكان الفرَّاءُ يُجيزُ كان قائماً زيدٌ، وكان قائماً الزيدان، وكان قائماً الزيدون، فيَجعلُ قائماً خبرَ ذلك الضميرِ، وما بعدَه مرتفعٌ به، والبصريون لا يُجيزون أن يكونَ الخبرُ عنه إلا جملةً من الجمل الخبريَّةِ[٥].

وهذا القسمُ من أقسام «كان» يؤولُ إلى القسم الأول، وهي الناقصةُ من حيث كانت مفتقِرةً إلى اسم وخبرٍ، وإنَّما أفرَدوها بالذِّكر، وجعلوها قسماً قائماً بنفسه لأن لها أحكاماً تنفردُ بها، وتخالفُ فيها الناقصةَ، وذلك أن اسمَ هذه لا يكونُ إلا مضمَراً، وتلك يكونُ اسمُها ظاهراً ومضمَراً، والمضمَرُ هنا لا يعودُ إلى مذكور، وفي[٦] تلك يعودُ إلى مذكور، ولا يُعطَفُ على هذا الضميرِ، ولا يؤكَّدُ ولا يُبدَلُ منه بخلاف تلك، ولا يكونُ الخبرُ هٰهنا إلا جملةً على المذهب[٧]، وتلك يكونُ خبرُها جملةً ومفرداً، والجملةُ في خبر هذه لا

---

(١) الجن: ٧٢/ ١٩.

(٢) الحج: ٢٢/ ٤٦.

(٣) من قوله: «وربما جعلوا مكان ..» إلى قوله: «الثاني» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٥٩ بخلاف يسير، وانظر ما سلف: ٣/ ١١٦.

(٤) في ط: «وتسميه».

(٥) انظر ما سلف: ٣/ ٢٠٦- ٢٠٧ من أجل مصطلح ضمير المجهول وما أجازه الفراء.

(٦) في ط، ر: «ومن»، تحريف.

(٧) أي مذهب البصريين في أن خبر هذا الضمير لا يكون إلا جملة، خلافاً للكوفيين فإنهم=

تفتقِرُ إلى عائد يعود منها إلى المخبَرِ عنه، وفي تلك يجبُ أن يكونَ فيها عائدٌ، فلمّا خالفتْها في هذه الأحكامِ جُعلتْ قسماً قائماً بنفسه.

وقد كان ابنُ دُرُسْتَوَيه يذهبُ إلى أن هذا القسمَ من قَبيل التامَّةِ[1] التي ليس لها خبرٌ ولا تفتقرُ إلى مرفوع، قال: لأن هذه الجملةَ التي بعدَها مفسِّرةٌ لذلك المضمَرِ، فإذا كانت مفسِّرةً للاسم كانت إيَّاه، فيكونُ حكمُها كحكمِه، ولا يصحُّ أن تكونَ خبراً مع كونها مفسِّرةً.

والقولُ الأولُ، وهو المذهبُ، لأنَّا لا نقولُ: إنها مفسِّرةٌ على حدِّ تفسير «زيداً ضربتُه»، وإنما هي خبرٌ عن ذلك الضميرِ على حدِّ الإخبارِ بالمفرد عن المفرد من حيث كانت [٧/ ١٠٢] الجملةُ هي ذلك الضميرَ في المعنى، لأنك إذا قلت: كان زيدٌ قائمٌ فالمعنى كان الحديثُ زيدٌ قائمٌ، فالحديثُ هو زيدٌ قائمٌ كما أنك إذا قلت: كان زيدٌ أخاك، فالأخُ هو زيدٌ، فلمَّا كانت الجملةُ هي الضميرَ [٢٤٢/ أ] فسَّرتْه وأوضحتْه، لا أنها أُنيبتْ مُنابَه، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وقولُه عزَّ وعَلا: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ يتوجَّهُ على الأربعة، وقيل في قوله:

بتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطيُّ كأنَّها قَطَا الحَزْنِ قدْ كانتْ فِراخاً بيُوضُها

إنَّ «كان» فيه بمعنى صار).

قال الشارح: أما قولُه تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾[2] فيجوزُ أن تكونَ الناقصةَ الناصبةَ للخبر، ويكونَ قلبٌ هو الاسمَ، والجارُّ والمجرورُ هو الخبرَ، وقد تقدَّم، والنكرةُ يجوزُ الإخبارُ عنها إذا كان الخبرُ جارًّا ومجروراً وتقدَّمَ على النكرة، نحوُ قولك: كان فيها

=أجازوا أن يفسر ضمير الشأن بالمفرد، انظر ما سلف: ٣/ ٢٠٧.

(١) وهو قول الغزني أيضاً، ودفع ابنا الخباز وهشام هذا القول، ونسبه الرضي إلى قوم، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٩٣، والارتشاف: ١١٥٣، والمغني: ٣٤٠.

(٢) ق: ٥٠/ ٣٧.

رجلٌ، وكان تحتَ رأْسي سَرجٌ.

ويجوزُ أن تكونَ التامَّةَ التي تكتفي بالاسم، ولا تحتاجُ إلى خبر، ويكونَ «قلبٌ» اسمَها[١]، والجارُّ والمجرور في موضع الحال، كأنه[٢] كان صفةَ النكرة وقد تقدَّمَ عليها.

الوجه الثالث[٣]: أن تكونَ زائدةً، دخولُها كخروجها، والمرادُ لِمَنْ له قلبٌ، ويكونَ «له قلبٌ» جملةً في موضع الصِّلة، أي لِمَنْ له قلبٌ.

الوجهُ الرابعُ: أن تكونَ بمعنى صار، أي لِمَنْ صار له قلبٌ، وأما قولُه[٤]:

بتَيْهاءَ قَفْرٍ........

البيتُ، فإنه لابن كَنْزَة، والشاهدُ فيه استعمالُ «كان» بمعنى صار، والعربُ تستعيرُ هذه الأفعالَ، فتُوقعُ بعضَها مكانَ بعض، فأوقَعوا «كان» هنا موقعَ «صار» لِما بينهما من التقارُبِ في المعنى، لأن «كان» لِمَا انقطعَ وانتقلَ من حال إلى حال، ألا تراكَ تقولُ: قد كنتُ غائباً وأنا الآنَ حاضرٌ؟ فـ«صار» كذلك تفيدُ الانتقالَ من حال إلى حال، نحوُ قولك: صارَ زيدٌ غنيّاً، أي انتقلَ من حال إلى هذه الحال، كما استعمَلوا «جاء» في معنى صار في قولهم: ما جاءتْ حاجتَك[٥]، لأن «جاء» تفيدُ الحركةَ والانتقالَ كما كانت «صار» كذلك.

يصفُ سَيرَه في فَلاة مُوحِشةٍ أَعْيَتْ المَطيُّ فيها وهَزَلَتْ، شبَّه مطيَّتَه لسرعةِ مَشيِها

---

(١) قوله: «اسمها» تسمُّح، انظر كشف المشكلات: ٢٠٠.

(٢) الصواب «لأنه».

(٣) أجاز ابن الحاجب هذه الأوجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٧٤.

(٤) هو ابن أحمر، والبيت في ديوانه: ١١٩، والخزانة: ٤/ ٣١-٣٣، وسينسبه الشارح إلى ابن كنزة، ونسب إليه في شرح شواهد الإيضاح: ٥٢٥ عن الفارسي، وصحَّح ابن بري نسبته إلى ابن أحمر.
ووَرد بلا نسبة في التكملة: ١٥٨، والحجة للفارسي: ٢/ ٤٣٦، والتنبيه لابن جني: ٢٢٦، والمقتصد: ٤٠٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٧٤، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٥٦.

(٥) انظر ما سلف: ٧/ ١٧٠.

وعدم لَبِنها بالقَطَا لأنها إذا فرّختْ لا تستقرُّ، بل تُسرعُ الطيرانَ لطلبِ النُّجْعة، والتَّيهاءُ: [٧/ ١٠٣] القَفْرُ المَضِلَّةُ ليس بها عَلَمٌ يُهتدَى به، كأنه يُتاهُ فيها، والقَفْرُ: الخاليةُ، والحَزن: ما غَلُظَ من الأرض.

وقد حَمَلَ بعضُهم «كان» في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[١] على أنها بمعنى «صار»[٢]، ومنه قولُ العجَّاج[٣]:

والـــرَّأْسُ قـــد كـــانَ لَـــهُ شَـــكِيرُ

أي قد صار، والشَّكِيرُ: ما يَنبُتُ حولَ الشجرةِ من أصلِها، قال الشاعر[٤]:

ومِـــنْ عِضَـــةٍ مـــا يَنبُـــتَنَّ شَـــكِيرُها

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومعنى «صار» الانتقالُ، وهو في ذلك على استعمالَين: أحدُهما: قولُك: صار الفقيرُ غنيّاً والطِّينُ خزَفاً.

---

(١) مريم: ١٩/ ٢٩.

(٢) ممن قال به الباقولي والعكبري وأبو حيان، انظر كشف المشكلات: ٧٩١، والتبيان/ ٨٧٣، والبحر: ٧/ ٢٥٨، وانظر أيضاً الطبري: ١٦/ ٧٩، وما سلف: ٧/ ٩٩.

(٣) البيت في ملحقات ديوانه: ٢/ ٢٨٤، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٢٦، وهو في ملحقات ديوان رؤبة: ١٧٤، وورد بلا نسبة في الاشتقاق لابن دريد: ٣٣٩- ٣٤٠، وجمهرة اللغة: ٣٩٤، ٧٣٢، والتنبيه لابن جني: ٢٢٦، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٥٦.

(٤) هو عجز بيت صدره:

إذا مـــات مـــنهمْ مَيِّـــتٌ سُرِقَ ابنُـــه

كما في الأشموني: ٣/ ٢١٧، والخزانة: ٢/ ٨٣، وشرح أبيات المغني: ٦/ ٤٤.

وروى البغدادي البيت على هذا النحو:

ومـــن عِضَـــةٍ مـــا ينبـــتنَّ شـــكيرها   قـــديماً ويُقْـــتَطُّ الزِّنـــادُ مـــع الزَّنْـــدِ

وروي ذلك العجز على أنه مثل في الكتاب: ٣/ ٥١٧، والنكت: ٩٥٩، ومجمع الأمثال: ١/ ١٠٧، والمستقصى: ٢/ ٣٨٢، وانظر كتاب الشعر: ٥٨، والشيرازيات: ٢٧٠، ٤٠٧، والارتشاف: ٦٥٩، والعِضة: شجر، شكيرها: شوكها، القَطُّ: قطع الشيء الصلب، اللسان (قطط).

والثاني: صار زيدٌ إلى عمرو، ومنه «كلُّ حيٍّ صائرٌ إلى الزَّوالِ»).

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إن «صار» معناها الانتقالُ والتحوُّلُ من حال إلى حال، فهي تدخلُ على الجملة الابتدائية، فتفيدُ ذلك المعنى فيها بعد أن لم يكن، نحوُ قولك: صار زيدٌ عالماً، أي انتقلَ إلى هذه الحالِ، وصار الطِّينُ خَزَفاً، أي اسْتحالَ إلى ذلك، وانتقلَ إليه.

وقد تُستعملُ بمعنى «جاء» فتتعدَّى بحرف الجرِّ، وتفيدُ معنى الانتقالِ أيضاً كقولك: صار زيدٌ إلى عمرو[1]، وكلُّ حيٍّ صائرٌ للزَّوال، فهذه ليستْ داخلةً على جملة، ألا تراك لو قلت: زيدٌ إلى عمرو لم يكن كلاماً؟ وإنما استعمالُها هنا بمعنى «جاء» كما استعملوا «جاء» بمعنى «صار» في قولهم: ما جاءتْ حاجتَك[2]، أي ما صارت، ولذلك جاء مصدرُها المَصيرَ كما قالوا: المَجيء، قال الله تعالى: ﴿وَإِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾[3].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وأصبحَ وأمسَى وأضحَى على ثلاثة معانٍ: أحدُها: أن تَقْرِنَ مضمونَ الجملة بالأوقات الخاصَّةِ التي هي الصباحُ والمساءُ والضُّحَى على طريقةِ «كان».

والثاني: أن تُفيدَ معنى الدخول في هذه الأوقاتِ كأظْهَرَ وأعْتَم، وهي في هذا الوجه تامَّةٌ، يُسكَتُ على مرفوعها، قال عبد الواسع بنُ أُسامةَ:

ومِنْ فَعَلاتي أنَّني حَسَنُ القِرَى ... إذا اللَّيلةُ الشَّهباءُ أضْحَى جَلِيدُها)

قال الشارح: قد استُعملتْ هذه الأفعالُ على ثلاثة معانٍ كما ذكَر.

أحدُها: أن تدخلَ على المبتدأ والخبر لإفادة زمانِها في الخبر، فإذا قلت: أصبحَ زيدٌ عالماً[4]، وأمسَى الأميرُ عادلاً، وأضحَى أخوك مسروراً فالمرادُ أن عِلمَ زيدٍ اقترنَ

---

(١) قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٥٦، والأعلم في النكت: ١٨١ بخلاف يسير.

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ١٧٠.

(٣) الحج: ٢٢/ ٤٨.

(٤) قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٥٦، والأعلم في النكت: ١٨١.

بالصباح، وعَدْلَ الأميرِ اقترنَ بالمساء، وسُرورَ الأخ اقترن بالضُّحَى، فهي ككان في دخولها على المبتدأ وإفادةِ زمانها للخبر، إلا أن أزمنةَ هذه الأشياءِ خاصةٌ، وزمانُ «كان» يَعمُّ هذه الأوقاتَ وغيرَها، إلا أنَّ «كان» لِمَا انقطعَ، وهذه الأفعالُ زمانُها غيرُ منقطعٍ، ألا ترى أنك تقولُ: أصبحَ زيدٌ غنيّاً، وهو غنيٌّ وقتَ إخبارِكَ غيرُ منقطعٍ.

الثاني: أن تكونَ تامَّةً تَجتزئ بمرفوعٍ لا غيرُ، ولا تحتاجُ إلى منصوب، [٧/ ١٠٤] كقولك: أصبحْنا وأمسيْنا وأضحَينا، أي دخلْنا في هذه الأوقاتِ، وصِرْنا فيها، ومنه قولُهم: أَفْجَرْنا، أي دخلْنا في وقت الفَجْر، قال الشاعر[(١)]:

فَمَا أَفْجَرَتْ حتَّى أَهبَّ بسُحْرَةٍ عَلاجِيمُ عِيْنِ ابنَيْ صُبَاحٍ نُثيرُها

ومثلُه قولُ الآخر[(٢)]:

فأصْبَحوا والنَّوَى عاليْ مُعَرَّسِهِمْ وليس كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ

أي أصبَحوا وهذه حالُهم، ومنه أَشْمَلْنا وأَجْنَبْنا وأَصْبَيْنا، أي دخلْنا في أوقات هذه الرياح، وكذلك يقالُ: أَدْنَفَ، كأنه دخلَ في وقت الدَّنَف[(٣)]، وأكثرُ ما يُستعملُ ذلك في وقت الأحيان.

فأما قولُه[(٤)]:

---

(١) هو ذو الرمة، والبيت في شرح ديوانه: ٢٤٦، والشيرازيات: ٣٤٤، وشرح شواهد الإيضاح: ٦١٣، وورد بلا نسبة في إبدال أبي الطيب: ١/ ١٥٧، والتكملة: ٢١٦،

أفجرت: صارت في الفجر، العلاجيم: الضفادع، واحدها عُلْجُوم، سحرة: قطعة من آخر الليل، صُباح: رجل من بني ضبة، شرح الديوان.

(٢) هو حميد الأرقط كما في الكتاب: ١/ ٧٠، ١/ ١٤٧، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٦٢-٦٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ١٧٥، والنكت: ٢٠٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٩٧، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ١٠٠، والأصول: ١/ ٨٦، والحلبيات: ٢٥٧، وانظر الأشباه والنظائر: ٣/ ٤٠٠.

(٣) «دنفت الشمس وأدنفتْ إذا دنت للمغيب واصفرَّت»، اللسان (دنف).

(٤) سلف البيت، وسيذكر الشارح قائله، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٧٦، وزد=

ومِـــــن فَعَـــــلاتي إلــــخ

البيتُ لعبد الواسع بنِ أُسامةَ، والشاهدُ فيه قولُه: أضحَى جَلِيدُها، والاكتفاءُ بالمرفوع، أي صار جليدُها في وقت الضُّحى، يصفُ نفْسَه بالكرم وأنه حَسَنُ القِرَى للأضياف حتى عند عِزَّة الطعام والجَدْبِ، وأرادَ باللَّيلة الشَّهباءِ المُجْدِبةَ الباردةَ التي أضحَى جليدُها، أي دخلَ جَليدُها في وقت الضُّحى، يريدُ أنه طالَ مُكثُه لشدَّة البردِ، ولم يَذُبْ عند ارتفاع النهار، والجليدُ: ما جَمَدَ من النَّدى[1].

قال صاحب الكتاب: (والثالثُ: أن تكونَ بمعنى صار، كقولك: أصبحَ زيدٌ غنيًّا، وأمسَى فقيراً، وقال عَديٌّ:

ثُــمَّ أضْــحَوا كــأنَّهُمْ وَرَقٌ جَفْــ ... ــفَ فــأَلْوَتْ بــهِ الصَّــبَا والــدَّبُورُ)

قال الشارح: الوجهُ الثالثُ: أن تُستعملَ بمعنى كان وصارَ مِن غيرِ أن يُقصدَ بها إلى وقت مخصوصٍ، نحوُ قولك: أصبحَ زيدٌ فقيراً، وأمسَى غنيًّا، تريدُ به أنه صارَ كذلك مع قطعِ النظرِ عن وقتٍ مخصوصٍ، [٧/ ١٠٥] ومنه قولُ عديِّ بن زيد[2]:

ثُــمَّ أَضــحَوا كــأَنَّهُمْ وَرَقٌ إلــخ

يريدُ أنهم صاروا إلى هذه الحال، شبَّهَ أحبَّاءَه وانْقراضَهم بوَرَقِ الشجر وتغيُّرِه وجَفافِه، وذَكَرَ الصَّبَا والدَّبُورَ، وهما رِيحانِ لأن لهما [٢٤٢/ ب] تأثيراً في الأشجار، ومثلُه قولُ الآخر[3]:

=شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٤٢، وأمالي ابن الحاجب: ٢٩٥، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٣٩.

(١) في ط: «الندا» تحريف، انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٦٣.

(٢) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٧٦، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٥٧، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٥٧.

(٣) هو الربيع بن ضبع الفزاري كما في الكتاب: ١/ ٨٩، ونوادر أبي زيد: ٤٤٦، والمعمرون والوصايا: ٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٢٣، والنكت: ٢٢٣، والخزانة: ٣/ ٣٠٨، والبيت بلا نسبة في العضديات: ٧٧.

أَصبحْتُ لا أَحمِلُ السِّلاحَ ولا أَمْلِكُ رَأْسَ البَعيرِ إنْ نَفَرا

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وظَلَّ وباتَ على معنيَين:

أحدُهما: اقترانُ مضمونِ الجملة بالوقتَين الخاصَّينِ على طريقة «كان».

والثاني: كَينونتُهما بمعنى «صار»، ومنه قولُه عزَّ اسمُه: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾).

قال الشارح: حكمُ هذين الفعلَين كحُكم أصبحَ وأضحَى، يكونان ناقصَين، فيدخلان على المبتدأ والخبر لإفادة الوقتِ الخاصِّ في الخبر، فتقولُ: ظَلَّ زيدٌ يفعلُ كذا، إذا فعلَه في النهار دونَ اللَّيل، وباتَ خالدٌ يفعلُ كذا، إذا فعلَه ليلاً، والجملةُ بعدَه في موضعِ الخبرِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[١] و«ظَلْتَ» مخفَّفٌ من ظَلِلْتَ [٧/ ١٠٦] بكسر اللام، كأنه حذفَ منه اللَّامَ المكسورةَ، يقال: ظَلِلْتُ أفعلُ كذا أظَلُّ ظُلُولاً، قال الشاعر[٢]:

ولقدْ أبِيتُ على الطَّوى وأَظَلُّه حتَّى أنالَ بهِ كَريمَ المأْكَلِ

وقد يُستعملان استعمالَ كان وصار[٣] مع قطعِ النظرِ عن الأوقات الخاصَّة، فيقالُ: ظَلَّ كئيباً، وبات حزيناً، وإنْ كان ذلك في النهار، لأنه لا يُرادُ به زمانٌ دون زمانٍ، ومنه قولُه سبحانه: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾[٤]، والمرادُ أنه يَحْدثُ به ذلك، ويصيرُ إليه عند البِشارة، وإن كان ليلاً، وقد تُستعملُ «باتَ» تامَّةً تجتزئ

---

(١) الواقعة: ٥٦/ ٦٥.

(٢) هو عنترة، والبيت في ديوانه: ٢٤٩، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٧٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٥١.

(٣) لم يجز لُكْذة الأصبهاني والمَهابذي مجيء «ظل» بمعنى صار، ولم يجز السيرافي مجيئها تامة، وردَّ أبو حيان هذين القولين، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٥٦، ٢/ ٣٥٩، والارتشاف: ١١٥٥، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٥٨.

(٤) النحل: ١٦/ ٥٨.

بالمرفوع، فيقال: بات زيدٌ بمعنى أنه دخلَ في المَبِيت، يقال منه: بات يَبيتُ ويَبَاتُ بَيْتوتةً[١].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والتي في أوائلها الحرفُ النافي في معنىً واحدٍ، وهو استمرارُ الفعل بفاعلِه في زمانه، ولدخولِ النفي فيها على النفي جرَتْ مَجْرى «كان» في كونها للإيجاب، ومن ثَمَّ لم يَجُزْ ما زال زيدٌ إلا مُقيماً، وخُطِّئَ ذو الرمَّة في قوله:

حَـــــرَاجِيجُ لا تَنفـــــكُّ إلا مُناخَـــــةً)

قال الشارح: أما ما في أَوله منها حرفُ نفيٍ نحوَ ما زال وما بَرِحَ وما انْفكَّ وما فَتِئَ فهي أيضاً كأَخواتها، تدخلُ على المبتدأ والخبر، فترفعُ المبتدأ وتنصبُ الخبرَ كما أن «كان» كذلك، فيقالُ: ما زال زيدٌ يفعلُ، قال الله تعالى: ﴿فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ﴾[٢]، وكذلك أخواتُها.

ومعناها على الإيجاب، وإن كان في أولها حرفُ النفي، وذلك أن هذه الأفعالَ معناها النفيُ، فزالَ وبَرِحَ وانْفكَّ وفَتِئَ كلُّها معناها خلافُ الثَّباتِ، ألا ترى أن معنى زالَ بَرِحَ؟ فإذا دخلَ حرفُ النفي نفَى البَراحَ، فعادَ إلى الثَّبات وخلافِ الزَّوال، فإذا قلت: ما زالَ زيدٌ قائماً فهو كلامٌ معناه الإثباتُ، أي هو قائمٌ، وقيامُه استمرَّ فيما مضَى من الزمان، فهو كلامٌ معناه الإثباتُ.

ولهذا المعنى لم تدخلْ إلا على الخبر، فلا يجوزُ لم يَزلْ زيدٌ إلا قائماً[٣] كما لم يَجزْ ثبتَ زيدٌ إلا قائماً لأن معنى ما زال ثبتَ، فأما قولُ ذي الرمَّة[٤]:

حَـــرَاجِيجُ مـــا تَنْفَـــكُّ إِلَّا مُناخَـــةً ... علىٰ الخَسْـفِ أوْ نَرْمِـيْ بها بَلَـداً قَفْـرا

---

(١) انظر الصحاح (بيت)، والأفعال لابن القطاع: ٦٤.

(٢) غافر: ٤٠/ ٣٤.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٥٨.

(٤) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٧٨، وزد المصادر الآتي ذكرها في الكلام على البيت.

[٧/ ١٠٧] فإن الأصمعيَّ والجرميَّ قالا: أخطأَ ذو الرمَّة[١]، ووجهُ تخطئتِه أن يكونَ «مُناخةً» الخبرَ، وتكونَ «إِلَّا» داخلةً عليه[٢]، وذلك خطأٌ على ما تقدَّم، قال المازنيُّ: «إلا» فيه زائدةٌ، والمرادُ ما تَنفكُّ مُناخةً[٣]، وقيل: الخبرُ «على الخَسف»، ومُناخة حالٌ، والمرادُ ما تَنفكُّ على الخَسفِ إلا مُناخةً ، فما تكونُ «إلا» قد دخلتْ على الخبر[٤]، وقيل: إن «إلا» واقعةٌ في غير موقعها، والنيَّةُ بها التأخيرُ، والمرادُ ما تَنفكُّ مناخةً إلا على الخَسف[٥].

ومثلُه في وقوع «إِلَّا» في غير موقعها قولُه تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[٦]، وقولُ الشاعر[٧]:

وما اغْتَرَّه الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرارا

ألا ترى أنك لو حملتَ الكلامَ على هذا الظاهرِ الذي هو عليه لم يكنْ فيه فائدةٌ لأنه لا يُظَنُّ إلا الظَّنُّ، ولا يغترُّه الشَّيبُ إلا اغتِراراً؟ فإذا[٨] كان كذلك علمتَ أن المعنى

---

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٥٢.

(٢) هو ما قاله الفارسي في تفسير قول الأصمعي، انظر الحلبيات: ٢٧٨، والنكت: ٧٢١.

(٣) هو قول النحويين كما في المحتسب: ١/ ٣٢٩، ونسب إلى الأصمعي وابن جني في الجنى الداني: ٥١٠، ٥٢٠، والمغني: ٧٦.

(٤) ممن قال بهذا الفراء والأخفش والزجاج والفارسي، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٧٨.

(٥) انظر التخريجات السالفة في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٥٢-٥٣، والموشح: ٢٨٦-٢٨٧، ٢٩٠، والنكت: ٧٢١-٧٢٢، والخزانة: ٤/ ٤٩-٥٣.

(٦) الجاثية: ٤٥/ ٣٢.
قيل في الآية تقديران أولهما: إن نحن إلا نظن ظناً، قاله الفارسي في الحلبيات: ٢٢٩، وثانيهما: إن نظن إلا أنكم تظنون ظناً، قاله النحاس في إعراب القرآن، ٤/ ١٥٥، وانظر كشف المشكلات: ١٢٣٣.

(٧) صدر البيت:

أَحَلَّ بهِ الشَّيبُ أَثقالَه

وقائله الأعشى، وهو في ديوانه: ٤٥، والحلبيات: ٢٢٩، والخزانة: ٢/ ٣٠-٣١، والبيت بلا نسبة في التذييل والتكميل: ٤/ ٣٠١.

(٨) في ط، ر: «فإذ».

والتقديرَ إنْ نحن إلا نَظنُّ ظَناً، وما اغْترَّه إلا الشَّيبُ اغتِراراً.

فإن قيل[1]: [١٠٨/٧] ما ذكرتَه من وقوع إلَّا في غير موضعها إنما أُخِّرتْ عن موضعها، ومعناه التقديمُ، وما ذكَرتَه «إلا» فيه مقدَّمةٌ وأنتَ تَنوي بها التأخير، وذلك خلافُ ما ذكَرتَه فالجوابُ أنه إذا جازَ التأخيرُ جازَ التقديمُ لأنه مثلُه في أنه واقعٌ في غير موقعِه، ويجوزُ أن يكونَ الشاعرُ راعَى اللَّفظَ لأنه مَنفيٌّ، ولم ينظرْ إلى المعنى، فأدخلَ إلا لذلك، ومثلُه كثيرٌ، قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[2] فأَدخلَ الباءَ في الخبر لوجود لفظِ النفي لأن الباءَ إنما تُزادُ لتأكيد النفي، والمعنى فيها على الإيجاب، ومثلُه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[3] في قول بعضهم: إنَّ «إنَّ» هنا بمعنى نَعَمْ[4]، ودخلتْ اللامُ لوجود لفظِ إنَّ، وإنْ لم يكنْ المعنى معناها.

واعلمْ أنَّ «زال» من قولهم: ما زالَ يفعلُ وزنُه فَعِلَ بكسر العين، وإنما قلتُ ذلك لقولهم في المضارع: يَزالُ على يَفْعَل بالفتح، ويَفْعَلُ مفتوحُ العينِ إنما يأتي من فَعِلَ بكسر العين دون غيره، إلا أن تكونَ العينُ أو اللَّامُ حرفاً حلقيّاً نحوَ سأل يسألُ وقرأَ يقرأُ، وعينُه من الياء، وليس من لفظ زالَ يزولُ لقولهم: زيَّلتُه فزالَ، وزايَلْتُه، وهذه دلالةٌ قاطعةٌ تشهدُ أنه من الياء.

فإن قيل: يجوزُ أن يكونَ زيَّلتُه فَيْعَلْتُه مثلُ بَيْطَرْتُه، وإذا جاز أن يكونَ كذلك فلا يكونُ فيه دليلٌ.

قيل: لو كان فَيْعَلْتُه لجاءَ مصدرُه زَيَّلَةً على وزن فَيْعَلة، وحيث لم يَجِئْ دلَّ ذلك على أنه فَعَّلَ لا فَيْعَل، وممَّا يدلُّ على ذلك قولُهم: لم يَزَلْ بالفتح، ولو كان من زالَ يَزول لقيل: لم

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله الفارسي في الحلبيات: ٢٧٩، وانظر التذييل والتكميل: ٤/ ٣٠١-٣٠٢.

(٢) القيامة: ٧٥/ ٤٠.

(٣) طه: ٢٠/ ٦٣.

(٤) انظر ما سلف: ٣/ ٢٣٣.

يَزُلْ بالضمِّ، وأصلُ زالَ ههنا أن يكونَ لازماً غيرَ متعدٍّ، نحوُ قولك: زالَ الشيءُ أي فاتَ وبَرِحَ، إلا أنه جُرِّدَ من الحدَث لدلالته على الزمان، وأُدخلَ على المبتدأ والخبر كما كانت «كان» كذلك[١].

وأما بَرِحَ من قولهم: ما بَرِحَ فهو بمعنى زالَ وجاوَزَ، ومنه قيل لِلَّيلة الخالية: البارحةُ، وكذلك قيل[٢]:

أَبْرَحْتَ رَبّاً وأَبْرَحْتَ جاراً

أي جاوَزْتَ ما يكونُ عليه أمثالُك من الخِلال المرضيَّةِ، فقالوا: ما بَرِحَ يفعلُ بمعنى ما زالَ.

وقد فَرَّقَ بعضُهم بين ما زالَ وما بَرِحَ، فقال: بَرِحَ لا يُستعملُ في الكلام إلا ويُراد به البَراحُ من المكان، فلا بدَّ من ذكرِ المكان معه أو تقديرِه، وذلك ضعيفٌ لأنه قد جاء في غير المكان، قال الله تعالى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ [٢٤٣/ أ] مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾[٣]، فلا أبْرحُ هذه لا يجوزُ أن يُرادَ بها البَراحُ من المكان لأنه من المُحال أن يَبلغَ مَجمعَ البحرين وهو في مكانه لم يَبْرَحْ منه، وإذا لم يَجزْ حملُه على البَراح تعيَّنَ أن يكونَ بمعنى لا أزالُ[٤].

وأما «انفكَّ» من قولهم: ما انْفكَّ يفعلُ فهي أيضاً بمعنى زالَ، من قولك: فكَكْتُ

---

(١) كلامه على الفعل «زال» واستدلاله قالهما الفارسي في الحلبيات: ٢٧١-٢٧٤، وابن جني في المنصف: ٢/ ١٩-٢١، وانظر الكتاب: ٤/ ٣٦٧، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٢٢.

(٢) هذا عجز بيت، هو:

تقولُ ابْنتي حين جدَّ الرَّحيـ ـلُ أَبرَحْتَ ربّاً وأَبرحتَ جارَا

وقائله الأعشى، وهو في ديوانه: ٤٩، والكتاب: ٢/ ١٧٥، ونوادر أبي زيد: ٢٥٢، والنكت: ٥٣٥، والخزانة: ١/ ٥٧٥.

(٣) الكهف: ١٨/ ٦٠.

(٤) من قوله: «وقد فرق بعضهم..» إلى قوله: «لا أزال» قاله الفارسي في الحلبيات: ٢٧١-٢٧٢، بخلاف يسير، ونقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل: ٤/ ١٢٤، وذكره ابن عصفور في شرح الجمل: ١/ ٤٢٥ دون عزو.

الشيءَ من الشيء إذا خلَّصتُه منه، وكلُّ مشتبِكَين فصَلتَ أحدَهما من الآخر فقد فكَكْتَهما، وفكَّ الرقَبَةَ أعتقَها[1]، [٧/ ١٠٩] ثُمَّ جُردتْ من الدلالة على الحدَث، ثمَّ أُدخلتْ على المبتدأ والخبر كما فُعل بكانَ.

وأما فَتِئَ من قولهم: ما فَتِئَ يفعلُ فهو أيضاً بمعنى زالَ، يقال منه: فَتِئَ وفَتَأَ بالكسر والفتح، ويقالُ منه: ما أَفْتأْتَ تفعلُ[2]، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (وتَجيءُ محذوفاً منها حرفُ النفي، قالت امرأةُ سالم بنِ قُحْفان:

تَزالُ حِبالٌ مُبْرَماتٌ أُعِدُّها

وقال امرؤ القيس:

فقلتُ لها واللهِ أَبْرحُ قاعداً

وقال:

تَنْفكُّ تَسْمعُ ما حَيِيْـ ـتَ بهالِكٍ حتَّى تكونَهْ

وفي التنزيل: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾).

قال الشارح: قد ذكرْنا أن هذه الأفعالَ لا تُستعملُ إلا ومعها حرفُ الجَحْدِ، نحوُ ما زال ولم يَزَلْ ولا يَزالُ، وذلك من قِبلِ أن الغرضَ بها إثباتُ الخبر واستمرارُه، وذلك إنما يكونُ مع مقارَنةِ حرفِ النفي، لأن استعمالَها مجردَّةً من حرف النفي يُنافي[3] هذا الغرضَ، لأنها إذا عَرِيَتْ من حرف النفي لم تُفِدْ الإثباتَ، والغرضُ منها إثباتُ الخبرِ، ولا يكونُ الإيجابُ إلا مع حرفِ النفي على ما تقدَّمَ، إلا أن حرفَ النفي قد يُحذفُ في بعض المواضع وهو مرادٌ، وإنما يسوغُ حذفُه إذا وقعَ في جواب القَسم، وذلك لأَمْن

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٨١، والحلبيات: ٢٧٩، والصحاح (فكك).

(٢) هي لغة تميمية كما في اللسان (فتأ)، وحكاها الجوهري في الصحاح (فتأ) عن أبي زيد، وانظر اللغات السالفة في الصحاح واللسان (فتأ)، والأفعال لابن القطاع: ٣٩١، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٢٣.

(٣) في ط: «تنافي» تصحيف.

اللَّبْسِ وزوالِ الإشكال، فمن ذلك[١]:

تَــزَالُ حِبَــالٌ مُبْرَمَــاتٌ أُعِــدُّها لها ما مَشَى يوماً على خُفِّهِ الجَمَلْ

والمرادُ والله لا تزالُ، فحذفَ «لا»، والحبالُ: العهودُ، والمُبرَماتُ: المُحكَماتُ، أعدَّها لها، أي للمحبوبة[٢] مدَّةَ مَشْيِ الجملِ على خُفِّه، كما يقالُ: ما طارَ طائرٌ وما حَنَّتْ النِّيبُ، ودلَّ على إرادة القَسم حفُ حرفِ النفي، فلولا القَسمُ لَـمَا ساغَ الحذفُ.

ولا يجوزُ أن يُحذفَ من هذه الحروفِ غيرُ «لا»، نحوُ والله أقومُ، والمرادُ لا أقومُ، وإنما لم يجزْ حذفُ غيرها لأنه لا يجوزُ حذفُ لم وما لأن لم عاملةٌ فيما بعدَها، والحرفُ لا يجوزُ أن يُحذفَ ويَعملَ، وكذلك «ما» قد تكون عاملةً في لغة أهل الحجاز[٣]، ولا يكونُ هذا الحذف إلا في القَسم[٤]، لأنه لا يُلْبِسُ بالمُوجَب، إذ لو أُريدَ [٧/ ١١٠] الموجَبُ لأُتيَ بإنَّ واللام والنونِ، وهو كثيرٌ، قال امرؤ القيس[٥]:

فقلْــتُ لهــا تَــالله أبْــرَحُ قاعِــداً ولــو قطَعُــوا رأْسِيْ لَــديكِ وأَوْصــالي

أي لا أبْرحُ، وقال أيضاً[٦]:

---

(١) قائلة البيت امرأة سالم بن قُحْفان العنبري كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ١٧٢٧، والخزانة: ٤/ ٤٨، وورد بلا نسبة في التذييل والتكميل: ٤/ ١٢٠.

(٢) أعاد المرزوقي والبغدادي الضمير في «لها» إلى الإبل.

(٣) نقل البغدادي في الخزانة: ٤/ ٤٧ قول ابن يعيش من «إن حرف النفي...» إلى قوله: «الحجاز».

(٤) أي في جواب القسم، واشترط بعض البصريين شرطاً آخر هو أن يكون الفعل مضارعاً، وقاسه المرادي، انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٩٤، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٢٠، وشرح التسهيل للمرادي: ٢٨٥.

(٥) البيت في ديوانه: ٣٢، والكتاب: ٣/ ٥٠٣-٥٠٤، والأصول: ١/ ٤٣٤، والخصائص: ٢/ ٢٨٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٤٠، والخزانة: ٤/ ٢٠٩، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٣٢٦، والشيرازيات: ٩٥.

(٦) سلف البيت تاماً، وقائله خليفة بن براز كما في العيني: ٢/ ٧٥، والخزانة: ٤/ ٤٧-٤٨، وورد بلا نسبة في الإنصاف: ٨٢٤، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٤٦، ٤/ ١١٩.

تَنفـــــكُّ تَســــــــمعُ إلـــــخ

وقال[١]: [٧/ ١١١]

تَــاللهِ يَبْقَـى عــلى الأيَّـامِ مُبْتَقِــلٌ جَــوْنُ السَّراةِ رَبَــاعٍ سِـنُّهُ غَــرِدُ

ومنه قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾[٢]، أي لا تزالُ تذكرُ يوسفَ حتى تكونَ حَرضاً، أي ذا حَرَضٍ، وهو الحُزنُ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وما دامَ توقيتٌ للفعل في قولك: أَجلسُ ما دمتَ جالساً، كأنك قلت: أَجلسُ دوامَ جلوسِك، نحوُ قولهم: آتيكَ خُفوقَ النَّجمِ ومَقْدَمَ الحاجِّ، ولذلك كان مفتقِراً إلى أن يُشفعَ بكلامٍ لأنه ظرفٌ لا بدَّ له ممَّا يقعُ فيه).

قال الشارح: أما «ما دام» من قولك: ما دامَ زيدٌ جالساً فليستْ «ما» في أولها حرفَ نفْيٍ على حدِّها في ما زالَ وما بَرِحَ، إنما «ما» ههنا مع الفعل بتأويل المصدر، والمرادُ به الزمانُ، فإذا قلت: لا أُكلِّمُكَ ما دام زيدٌ قاعداً فالمرادُ دوامُ قعودِه، أي زمنُ دوامِه كما يقالُ: خُفوقَ النَّجمِ ومَقْدَمَ الحاجِّ، والمرادُ زمنُ خُفوقِ النجمِ وزمنُ مَقْدَمِ الحاجِّ.

وممَّا يدلُّ على أن «ما» مع ما بعدها زمانٌ أنها لا تقعُ أولاً، فلا يقالُ: ما دام زيدٌ قائماً، ويكونُ كلاماً تامَّاً، ولا بدَّ أن يتقدَّمَه ما يكونُ مظروفاً، وليس كذلك «ما زال» وأخواتُها، فإنك تقولُ: ما زالَ زيدٌ قائماً، ويكونُ كلاماً مفيداً تامَّاً[٣]، و«ما» من قولك: ما دام تقعُ لازمةً لا بدَّ منها، ولا يكونُ الفعلُ معها إلا ماضياً، وليس كذلك «ما زال»، فإنه يجوزُ أن يقعَ موقعَ «ما» غيرُها من حروف النفي، ويكونَ الفعلُ مع النافي ماضياً ومضارعاً نحوَ ما زال ولم يَزَلْ ولا يَزالُ[٤].

---

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ٥٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٣٧، وورد بلا نسبة في المقتصد: ٨٦٦.

(٢) يوسف: ١٢/ ٨٥.

(٣) هذا استدلال السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٥٩.

(٤) انظر كلام الجرجاني في المقتصد: ٤٠٠.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (و«ليس» معناه نفيُ مضمونِ الجملةِ في الحال، تقولُ: ليس زيدٌ قائماً الآن، ولا تقولُ: ليس زيدٌ قائماً غداً، والذي يُصدِّقُ أنه فعلٌ لحوقُ الضمائرِ وتاءِ التأنيث ساكنةً به، وأصلُه لَيِسَ كصَيِدَ البعيرُ).

قال الشارح: اعلمْ أن «ليس» فعلٌ يدخلُ على جملة ابتدائيَّةٍ، فيَنفيها في الحال، وذلك أنك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، ففيه إيجابُ قيامِه في الحال، وإذا قلت: ليس زيدٌ قائماً فقد نفيت هذا المعنى[1].

فإن قيل[2]: فمن أينَ زعمتُم أنها فعلٌ وليس لها تصرُّفُ الأفعالِ بالمضارع واسمِ الفاعل كما كان ذلك في «كان» وأخواتِها، وإنما هي بمنزلة «ما» في دلالتها على نفي الحاضر[3]؟

قيل: الدليلُ على أنها فعلٌ اتصالُ الضمير الذي لا يكونُ إلا في الأفعال بها على حدِّ اتِّصالِه بالأفعال، وهو الضميرُ المرفوعُ نحوَ قولك: لستُ ولسْنا ولسْتَ ولسْتُما ولسْتُم ولسْتِ ولسْتُنَّ، ولأن آخِرَها مفتوحٌ كما في أواخرِ الأفعال الماضية، وتلحقُها تاءُ التأنيث ساكنةً وصْلاً ووقفاً نحوَ ليستْ هندٌ قائمةً كما تقولُ: كانتْ هندٌ قائمةً، وليس كذلك التاءُ اللاحقةُ للأسماء، فإنها تكونُ متحرِّكةً بحركات [٧/ ١١٢] الإعراب نحوَ قائمة وقاعدة، فلمَّا وُجدَ فيها ما لا يكونُ إلا في الأفعال دلَّ على أنها فعلٌ.

---

(١) من قوله: «يدخل على جملة ..» إلى قوله: «المعنى» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٣٥٧.
(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله المبرد في المقتضب: ٤/ ٨٧.
(٣) ذهب إلى فعلية ليس سيبويه والفراء والمبرد وابن السراج والسيرافي وابن جني، وقال بحرفيتها ابن شقير والفارسي.
انظر الكتاب: ٢/ ٣٧، ٢/ ٤٠٠، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٣، ٣/ ٦٢، والمقتضب: ٤/ ٨٧، والأصول: ١/ ٨٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٥٨، والحلبيات: ٢١٠، والمسائل المنثورة: ٢٠٨، والحجة للفارسي: ٢/ ٢٧٠، ٣/ ٢٥٠، ٥/ ٣١٦، والمنصف: ١/ ٢٥٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨١، والتذييل والتكميل: ٤/ ١١٧-١١٨، والجنى الداني: ٤٩٤.

فإن قيل[١]: الأفعالُ بابُها التصرُّفُ، و«ليس» غيرُ متصرِّفةٍ، فهلا دلَّكم ذلك على كونها حرفاً؟

قيل: عدمُ التصرُّفِ لا يدلُّ على أنها ليستْ فعلاً، إذ ليس كلُّ الأفعالِ متصرِّفةً، ألا ترى أن نِعْمَ وبِئْسَ وعَسى وفِعلَ التعجُّب كلُّها أفعالٌ، وإن لم تكنْ متصرِّفةً[٢]؟

وأما كونُها بمنزلة «ما» في النفي فلا يُخرجُها أيضاً عن كونها فعلاً، لأنه يدلُّ على مشابَهةٍ بينهما، وهو الذي أوجبَ جمودَها وعدمَ تصرُّفِها، وأما أن يدلَّ [٢٤٣/ ب] أنها حرفٌ فلا، إذ الدلالةُ قد قامتْ على أَنها فعلٌ.

وممَّا يدلُّ أنها فعلٌ وليستْ حرفاً أنها تتحمَّلُ الضميرَ كما أنه يتحمَّلُ الضميرَ، فتقولُ: زيدٌ ليس قائماً، فيَستكنُّ في «ليس» ضميرٌ من زيدٍ، ولا يكونُ مثلُ ذلك في «ما»، فلا يقالُ: زيدٌ ما قائماً، فيُجعلُ في «ما» ضميرُ زيدٍ، وأيضاً فإن «ليس» لا يُبطلُ عملَها دخولُ إلا في خبرها، فتقولُ: ليس زيدٌ إلا قائماً، ولا يكونُ مثلُ ذلك في «ما»، لا تقولُ: ما زيدٌ إلا قائماً.

ومن المانع «ليس» من التصرُّف أنك تقولُ: كان زيدٌ فتفيدُ المضيَّ، وتقولُ: يكونُ زيدٌ فتُفيدُ الاستقبالَ، وأنت إذا قلت: ليس زيدٌ قائماً الآن فقد أدَّتْ «ليس» المعنى الذي يكونُ في المضارع بلفظ الماضي، واستُغنيَ عن زيادة حرفِ مضارَعةٍ فيها.

وقولُه: «**لا تقول: ليس زيدٌ قائماً غداً**» يريدُ أنها لا تكونُ إلا لنفي الحاضرِ لا غيرُ، ولا يُنفَى بها في المستقبَل، وقد أجازه أبو العباس المبرِّدُ وابنُ دُرُسْتَويه[٣].

فإن قيل: وزنُه فَعْل ساكنَ العين كلَيْتَ، وليس في الأفعال الماضيةِ ما هو على هذه الزِّنةِ، فهلا دلَّكم ذلك على أنها حرفٌ.

---

(١) انظر الجواب على هذا الاعتراض في المقتضب: ٤/ ٨٧، والأصول: ١/ ٨٣.

(٢) انظر استدلال ابن الشجري في أماليه: ٢/ ٣٨٢.

(٣) والصيمري أيضاً، انظر المقتضب: ٤/ ٨٧، والتبصرة والتذكرة: ١/ ١٨٨، والارتشاف: ١١٥٧.

قيل: لـمّا مُنعَ التصرُّفَ لِمَا ذكرْناه ولم يُبْنَ بناءَ الأفعالِ من بنات الياء نحوَ باع وسارَ مُنعَ ما للأفعال من الإعلال والتغيير، لأن الإعلالَ والتغييرَ ضربٌ من التصرُّف.

والأصلُ في لَيسَ لَيِسَ على زنة جَزِعَ[1] وصَعِدَ، وإنما قلنا ذلك لأنه قد قامتْ الدلالةُ على أنه فعلٌ، والأفعالُ[2] الماضيةُ الثلاثيةُ على ثلاثة أضرُب، فَعَلَ كضَرَبَ وقَتَلَ، وفَعِلَ كعَلِمَ وسَلِمَ، وفَعُلَ كظَرُفَ وشَرُفَ، وليس فيها ما هو على زِنة فَعْل بسكون العين، وإذا كان كذلك وجب أن لا يَخرجَ عن أبنية الأفعال.

فلذلك قلنا: إن أصلَه لَيِسَ على فَعِلَ بكسر العين، فيكونُ من قَبيلِ صَيِدَ البعيرُ، إذا رفعَ رأْسَه من داءٍ، وكان قياسُه أن تُقلبَ الياءُ فيه ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها على حدِّ باع وسار، إلا أنهم لَمَّا لم يُريدوا تصرُّفَ الكلمة أبقَوها على حالها، ثم خفَّفوها بالإسكان على حدِّ قولهم في كَتِف: كَتْف وفي فَخِذ: فَخْذ، وألزَموها التخفيفَ لعدم تصرُّفها ولزومِ حالةٍ واحدةٍ.

وإنما قلنا: إن أصلَه فَعِل بالكسر لأنه لا يخلو من أن يكونَ على فَعَل أَو فَعُل أَو فَعِل على ما ذكرنا، فلا يجوزُ أن يكونَ على فَعَل بالفتح لأنه لو كان مفتوحاً لم يَجزْ إسكانُه لأن الفتحةَ خفيفةٌ، ألا ترى أنهم لا يخفِّفون نحوَ قَلَم وجَبَل بالسكون؟

ولا يجوزُ أن يكونَ على فَعُل بالضمِّ لأن هذا البناءَ لم يأتِ من بنات الياء، فلَمّا امتنع أن يكونَ على فَعَل وفَعُل تعيَّنَ أن يكونَ فَعِلَ بالكسر، وصُحِّحَ كما صُحِّحَ صَيِدَ البعيرُ، وليس المرادُ أن العِلةَ واحدةٌ، وإنما ذلك لإبداءِ النظيرِ، وذلك لأن العِلةَ في تصحيح «ليس» إرادةُ عدمِ التصرُّفِ، والعِلةُ في تصحيح صَيِدَ إنما هو لأنه في معنى أَصْيَد كعَوِرَ وحَوِلَ إذ كانا في معنى اعْوَرَّ واحْوَلَّ[3].

---

(١) في ط، ر: «حرج».

(٢) في ط، ر: «فالأفعال»، وما أثبت أحسن.

(٣) صحَّتْ العين في عور وحول لأنه في معنى ما يلزم فيه تصحيح العين، انظر الكتاب: ٤/ ٣٤٤، والمقتضب: ١/ ٩٩، والأصول: ٣/ ٣١٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٥٧، والتكملة: ٢٥٣، والعضديات: ١٨٨، وكلامه على وزن «ليس» قاله ابن جني في المنصف:=

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهذه الأفعالُ في تقديم خبرِها على ضربَين، فالتي في أوائلها «ما» يتقدَّمُ خبرُها على اسمها لا عليها، وما عدَاها يتقدَّمُ خبرُها على اسمها و عليها، وقد خُولفَ في «ليس»، فجُعلَ من الضرَّب الأول، والأولُ هو الصحيحُ). [٧/ ١١٣]

قال الشارح: قد تقدَّمَ أن هذه الأشياءَ لَّما كانت داخلةً على المبتدأ والخبر، وكانت مقتضِيةً لهما جميعاً، وجبَ من حيث كانت أفعالاً بالدلائل المذكورةِ أن يكونَ حكمُ ما بعدَها كحُكم الأفعال الحقيقيةِ، وكانت الأفعالُ الحقيقةُ ترفعُ فاعلاً وتنصبُ مفعولاً، فرفعتْ هذه الاسمَ، ونصبتْ الخبرَ ليصيرَ المرفوعُ كالفاعل والمنصوبُ كالمفعول من نحوِ كان زيدٌ قائماً، كما تقولُ ضربَ زيدٌ عَمراً.

ولَّما كان المرفوعُ فيها كالفاعل، والفاعلُ لا يجوزُ تقديمُه على الفعل لم يَجُزْ تقديمُ أسماءِ هذه الأفعال عليها، ولَّما كان المفعولُ يجوزُ تقديمُه على الفاعل وعلى الفعل نفسِه جاز تقديمُ أخبارِ هذه الأفعالِ على أسمائها وعليها أنفُسِها ما لم يَمنعْ من ذلك مانعٌ، فلذلك تقولُ: كان زيدٌ قائماً، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[1]، وقال: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[2]، وتقولُ: كان قائماً زيدٌ، فتقدِّمُ الخبرَ على الاسم، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3]، وقال: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾[4].

فقولُه: حَقّاً خبرٌ، وقد تقدَّمَ على الاسم الذي هو «نصرُ المؤمنين»، و«عَجَباً» خبرٌ أيضاً، وقد تقدَّمَ على الاسم الذي هو «أن أوْحَينا»، لأن «أنْ» والفعلَ في تأويل المصدر، وذلك المصدرُ مرفوعٌ بأنه اسمُ «كان»، وتقولُ: قائماً كان زيدٌ، فتقدِّمُ الخبرَ على الفعل

=١/ ٢٥٨ – ٢٥٩.

(١) في غير ما آية.

(٢) الفرقان: ٢٥/ ٥٤.

(٣) الروم: ٣٠/ ٤٧.

(٤) يونس: ١٠/ ٢.

نفسِه، قال الله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[١]، فلولا جوازُ تقديمِ الخبر على نفْس الفعل لَمَا جازَ تقديمُ معموله عليه، وذلك أن «أنفُسَهم» معمولُ «يظلمون»، وهو الخبرُ، وقد تقدَّمَ أنه لا يُقدَّمُ المعمولُ حيث لا يتقدَّمُ العاملُ، ألا ترى أنه لا يجوز «القتالُ زيداً حين نأتي[٢]» حيث لم يجزْ تقديمُ عامله الذي هو «نأتي[٣]» لأن المضاف إليه لا يتقدَّمُ المضافَ، وكذلك باقي أخواتها.

فأما ما في أوله حرفُ النفي ـ وحروفُ النفي أربعةٌ ما ولم ولن ولا ـ فإنْ كان النفيُ بما نحوَ ما زالَ وما انفكَّ وما فَتِئَ وما بَرِحَ فمذهبُ سيبويه والبصريين أنه لا يجوزُ تقديمُ أخبارِها عليها، فلا يقال: قائماً ما زالَ زيدٌ، وإليه ذهب أبو زكريا يَحْيى بنُ زيادٍ الفرَّاءُ[٤].

وذلك أن «ما» للنفي، وأنَّه يُستأنَفُ بها النفيُ، ولذلك يُتلقَّى بها القَسمُ كما يُتلقَّى بإنَّ واللامِ في الإيجاب، فجرتْ في ذلك مَجْرى حرفِ الاستفهام، فكان له صدرُ الكلام[٥]، وإنما صار للاستفهام صدرُ الكلام لأنه جاء لإفادة معنىً في الاسم والفعل، فوجبَ أن يأتي قبلَهما لا بعدَهما [٢٤٤/ أ] وكما[٦] أن حروفَ الاستفهام لا يعملُ ما بعدَها فيما قبلها كذلك ههنا[٧]، ألا ترى أنك لو قلت في الاستفهام: زيداً أضربتَ لم يجزْ؟ كذلك ههنا لو قلتَ: قائماً ما زالَ زيدٌ لم يجزْ، لأنك تقدِّمُ ما هو متعلِّقٌ بما بعد حرف النفي عليه، ويجوزُ ذلك مع لم ولن ولا، فتقولُ: قائماً لم يَزلْ زيدٌ، ومنطلقاً لن يَبْرحَ بكرٌ، وخارجاً لا يزالُ خالدٌ.

---

(١) الأعراف: ٧/ ١٧٧.

(٢) في ط، ر: «يأتي» تصحيف، انظر الشيرازيات: ٢٢١، والمقتصد: ٤٠٦.

(٣) في ط، ر: «يأتي» تصحيف.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٦٢، والإنصاف: ١٥٥-١٦٠، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٠٢-٣٠٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٦٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨١، والارتشاف: ١١٧٠، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٧٥-١٧٧.

(٥) بهذا علل الجرجاني في المقتصد: ٤٠٧، وانظر مصادر الحاشية السالفة.

(٦) في ط، ر: «كما».

(٧) في ط، ر: «هنا».

وإنما ساغَ ذلك مع ولم ولن ولا، ولم يَسُغْ مع «ما» لأنَّ لم ولن لَمَّا اختَصَّتا بالدخول على الأفعال صارتَا كالجزء منها، فكما يجوزُ تقديمُ منصوب الفعل عليه كذلك يجوزُ التقديمُ مع ولم ولن لأنهما: كأَحدِ حروفه، وأيضاً فإنَّ «لم أفعلْ» نفيُ فعلتُ، و«لن أفعلَ» نفيُ سأفعلُ، وحكمُ النفي حكم إيجابِه، فكما يَسوغُ في الإيجاب التقديمُ فكذلك مع النفي، فجرَى النفيُ هنا مَجْرى الإيجاب كما جرَى مَجْراه في «لن» إذ لم يُتلَقَّ به القَسمُ، ألا ترى أنك لا تقولُ: واللهِ لن أضربَ كما لا تقولُ: واللهِ سأضربُ؟ وكذلك لا تقولُ: واللهِ لم أضرِبْ كما لا تقولُ: واللهِ ضربتُ.

وأما «لا» وإن كانت قد يُتلقَّى بها القَسمُ وتدخلُ على الأسماء والأفعال فإنها تصرَّفتْ تصرُّفاً ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة، وأنَّه يتخطَّاها العاملُ، فيعملُ فيما بعدَها، نحوُ قولك: خرجتُ بلا زادٍ، وعُوقبتُ بلا جُرمٍ، فكما يعملُ ما قبلها فيما بعدَها فكذلك يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها.

وأجازَ ذلك الكوفيون، وإليه ذهب أبو الحسن بنُ كَيسان، فيقولون: [٧/ ١١٤] قائماً ما زالَ زيدٌ، وكذلك ما كان في معناها من أخواتها، فإنهم يُشبِّهونها[١] بلم.

وأما «ما دام» فإنها لا تُستعملُ إلا بلفْظ الماضي كما كانت «ليس» كذلك، ولا يتقدَّمُها إلا فعلٌ مضارعٌ، نحوُ لا أُكلِّمُك ما دام زيدٌ قائماً، ولا يتقدَّمُ عليها نفْسِها لأن «ما» فيها مصدريَّةٌ لا نافيةٌ، وذلك المصدرُ بمعنى ظرفِ الزمان، ألا ترى أنك إذا قلت: لا أفعلُ هذا ما دامَ زيدٌ قائماً كان التقديرُ فيه زمنَ[٢] دَوام قيامِ زيدٍ؟ كقولك: جئتُك مَقْدَمَ الحاجِّ وخُفوقَ النَّجمِ، أي زمنَ خُفوقِ النَّجم وزمنَ مَقْدَمِ الحاجِّ، إلا أنه حُذفَ المضافُ الذي هو الزمانُ للعِلم به، وأُقيمَ المصدرُ المضافُ إليه مُقامَه، وإذا كانت «ما» في «ما دام» بمنزلة المصدر كان ما يتعلَّقُ بها من صِلتها وتمامِها، فلا يتقدَّمُ عليها.

---

(١) انظر تلك الإجازة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٦٢، وشرح اللمع لابن برهان: ٥٤، والإنصاف: ١٥٥، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٧٦.

(٢) في ط: «من» تحريف.

وأما تقديمُ أخبارها على أسمائها فجائزٌ بلا خلافٍ، لأن المقتضي لجواز ذلك موجودٌ، وهو كونُ العاملِ فعلاً، ولا مانعَ هناك، فلذلك جاز أن تقولَ: ما زال قائماً زيدٌ، وما انْفكَّ عالماً بكرٌ.

وأما «ليس» ففيها خلافٌ، فمنهم مَن يُغلبُ عليها جانبَ الحرفيَّةِ، فيُجريها مُجْرَى «ما» النافية، فلا يُجيزُ تقديمَ خبرِها على اسمها ولا عليها، لا يقولون: ليس قائماً زيدٌ، ولا قائماً ليس زيدٌ، وعليه حَمَلَ سيبويه قولَهم: ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ، وليس خَلَقَ اللهُ أشْعرَ منه[1]، أجراها مُجْرى «ما».

ومنهم مَن أجازَ تقديمَ خبرها عليها نفسِها، نحوُ قائماً ليس زيدٌ، وهو قولُ سيبويه والمتقدِّمين من البصريين وجماعةٍ من المتأخِّرين كالسيرافي وأبي عليٍّ، وإليه ذهب الفرَّاءُ من الكوفيين[2]، واحتجُّوا لذلك بالنصِّ والمعنى.

أما النصُّ فقولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[3]، ووجهُ الدليل أنه قدَّمَ معمولَ الخبر عليها، وذلك أن «يومَ» معمولُ «مصروفاً» الذي هو الخبرُ، وتقديمُ المعمول يُؤْذنُ بجواز تقديم العامل، لأنه لا يجوزُ أن يقعَ المعمولُ حيث لا يقعُ العاملُ، لأن رتبةَ العاملِ قبلَ المعمول.

وأما المعنى فإنه فعلٌ في نفسه، وإنما مُنعَ المضارعَ للاستغناء عنه بلفظ الماضي، وهذا المعنى لا يَنقصُ حكمَها، وصار كَيدَعُ ويَذَرُ، لَمَّا منعْنا لفظَ الماضي منهما استغناءً عنه بتَرَكَ

---

(١) انظر ما سلف: ٢/ ٢٢٦، ٤/ ٧٠.

(٢) والأخفش وابن برهان، وهو ظاهر كلام سيبويه، وما فهم منه، وما نسبه إليه السيرافي وابن مالك، وذكر الجرجاني أنه ليس لسيبويه نصٌّ في هذه المسألة.
انظر الكتاب: ١/ ١٠٢-١٠٣، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٣٦٣، ٣/ ١٦٥، والحلبيات: ٢٨٠، والخصائص: ١/ ١٨٨، والمقتصد: ٤٠٨-٤٠٩، وشرح اللمع لابن برهان: ٥٨-٥٩، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٥١، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٧٨-١٧٩، والارتشاف: ١١٧١-١١٧٢.

(٣) هود: ١١/ ٨.

لم نَنْقُصْ من حكم عملها.

ومنهم مَن منعَ من تقديم خبرِها عليها مع جواز تقديمِه على اسمها، وهو مذهبُ الكوفيين وأبي العباس المبرِّد[١]، وقال السيرافيُّ وأبو عليٍّ: لا خلافَ في تقديم الخبر على اسمها، إنما الخلافُ في تقديم الخبر عليها[٢]، وحكَى ابن دُرُسْتَويه في كتاب «الإرشاد»[٣] أن فيه خلافاً على ما تقدَّمَ.

وقولُه: «**وقد خُولفَ في «ليس» فجُعلَ من الضَّربِ الأول**» يريدُ الذي لا يجوزُ تقديمُ خبرِه عليه، وهو ما كان في أوله «ما»، فيه إشارةٌ إلى أن مِن مذهبِه جوازَ تقديم خبرها عليها.

وقولُه: «**والأولُ هو الصحيحُ**» يريدُ الأولَ من القولَين، وهو جوازُ تقديم خبرها عليها، وهو الذي أَفْتى به، والثاني ما حكاه من قول المخالِف، وهو عدمُ جواز تقديمه[٤].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وفصَلَ سيبويه في تقديم الظرف وتأخيرِه بين اللَّغْوِ منه والمستقرِّ، فاستحسنَ تقديمَه إذا كان مستقَرّاً، نحوُ قولك: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وتأخيرَه إذا كان لَغْواً، نحوُ قولك: ما كان أحدٌ خيراً منك فيها، ثم قال: وأهلُ الجفاء يقرؤون ﴿ولم يكنْ كفواً له أحدٌ﴾).

قال الشارح: سيبويه كان يسمِّي الظرفَ والجارَّ والمجرورَ متى وقع واحدٌ منهما خبراً مستقَرّاً، لأنه يقدَّرُ باستقرَّ، ومتى لم يكنْ خبراً سمَّاه لَغْواً، وذلك نحوُ قولك: زيدٌ فيها

---

(١) أجاز المبرد تقديم الخبر على الاسم، انظر المقتضب: ٤/ ١٩٤، ٤/ ٤٠٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٦٣، والحلبيات: ٢٨٠، والخصائص: ١/ ١٨٨-١٨٩، وما سلف قبل قليل.

(٢) قولهما في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٦٣، والإيضاح العضدي: ١٠١، والمقتصد: ٤٠٧.

(٣) ذكره القفطي في إنباه الرواة: ٢/ ١١٣.

(٤) نسب إلى الزمخشري جواز تقديم الخبر على «ليس» في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٥١، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٧٩.

قائماً، الظرفُ ههنا مستقَرٌّ لأنه الخبرُ، والتقديرُ زيدٌ استقرَّ فيها، و«قائماً» حالٌ، فإن رفعتَ قائماً وجعلتَه الخبرَ فقلتَ: زيدٌ فيها قائمٌ كان الظرفُ لَغْواً لأنه ليس بخبرٍ، إنما الخبرُ قائمٌ، والظرفُ من متعلَّقات الخبر الذي هو قائم، ومتى جعلتَه خبراً كان ظرفاً [٧/ ١١٥] ووعاءً للاستقرار، ومتى جعلتَه لَغْواً كان ظرفاً للقيام[1].

فإذا فُهمت القاعدةُ فسيبويه يختارُ تقديمَ الظرف إذا كان مستقَرّاً لأنه مضطرٌّ إليه، وتأخيرَه إذا كان لَغْواً لأنه فضلةٌ، وذلك نحوُ قولك: ما كان فيها أحدٌ خَيرٌ منك[2]، فأحدٌ اسمُ كان و«خيرٌ منك» صفتُه، والظرفُ الخبرُ، ولذلك قدَّمه، فإن نصبتَ خيراً وجعلتَه الخبرَ أخَّرتَ الظرفَ لأنه مُلغىً [٢٤٤/ ب]، نحوُ قولك: ما كان أحدٌ خيراً منك فيها[3]، فأحدٌ الاسمُ، و«خيراً منك» الخبرُ، و«فيها» لَغوٌ من متعلَّقات الخبر، وتقديمُ الظرف وتأخيرُه إذا كان مستقَرّاً جائزٌ، قال سيبويه: «كلٌّ عربيٌّ جيِّدٌ كثيرٌ»[4]، وإنما اختارَ تقديمَه إذا كان مستقَرّاً، ولا كلامَ في جواز تأخيرِه[5].

فإن قيل: فما تصنعُ بقوله سبحانه: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[6] فقُدمَ الجارُّ والمجرورُ مع أنه لَغوٌ؟

قيل: لَمَّا كانتْ الحاجةُ ماسَّةً، والكلامُ غيرُ مُستغْنٍ عنه صارَ كأنه خبرٌ، فقُدِّمَ لذلك،

---

(١) كذا فسر السيرافي والأعلم تسمية الظرف والجار والمجرور عند سيبويه، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١١-١٢، والشيرازيات: ١٠٠، والنكت: ١٩٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨٣.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٥٥، وشرحه للسيرافي: ٣/ ١١-١٢، والنكت: ١٩٢.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٥٦، وشرحه للسيرافي: ٣/ ١٢.

(٤) عبارة سيبويه: «والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير»، الكتاب: ١/ ٥٦.

(٥) قال السيرافي: «وقولك: ما كان فيها أَحدٌ خيرٌ منك أحسنُ من قولك: ما كان أحدٌ خيرٌ منك فيها لأن «فيها» خبر»، شرح الكتاب: ٣/ ١٢.

(٦) الإخلاص: ١١٢/ ٤.

ألا تـرى أن قولـه تعـالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[1] مبتـدأٌ وخـبرٌ، وقولـه: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[2] خبرٌ ثانٍ، وقولُـه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ معطوفٌ عليـه، ومـا عُطفَ على الخبر كان في حكم الخبر؟ فلذلك لم يكن بُدٌّ من العائد في قولـه: «لـه» لأن الجملةَ إذا وقعتْ خبراً افتقرتْ إلى العائد، قال: وأهلُ الجفاءِ يقرؤون ﴿ولم يكنْ كُفُواً له أحدٌ﴾[3] فيؤخِّرون الجارَّ والمجرورَ لقُوة التأخير في الملغَى عندهم، والمرادُ بأهل الجفاءِ الأعرابُ الذين لم يُبالوا بخطِّ المصحَف، أو لم يَعلموا كيف هو، فأما قولُ الشاعر[4]:

لَتَقْرُبِنَّ قَرَباً جُلْذِيَّا ... ما دامَ فيهنَّ فَصِيلٌ حَيَّا

فإنه قدَّمَ الظرفَ هنا، وإن لم يكنْ مستقَرّاً، وذلك أنَّ «فَصِيل» اسمُ «ما دام»، و«حيّاً» الخبرُ، و«فيهنَّ» ظرفٌ للخبر، وذلك لجواز التقديمِ عنده، مع أنه قد تدعو الحاجةُ إليه، ولا يَسوغُ حذفُه إذ لو حُذِفَ لَتغيَّرَ المعنى، ويَصيرُ بمعنى الأبد كما يقالُ: ما طلعتْ الشمسُ، وما حنَّتْ النِّيبُ، فلمَّا كان المعنى متعلِّقاً به صار كالمستقَرِّ فقَدَّمه لذلك، والجُلْذيُّ: السيرُ الشديدُ، ويجوزُ أن يكونَ اسمَ ناقة، ثم ناداها مُرخَّماً، فاعرفْه[5].

---

(١) الإخلاص: ١١٢/ ٢.

(٢) الإخلاص: ١١٢/ ٣، وما علَّل به الشارح علَّل به السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٣.

(٣) الكتاب: ١/ ٥٦، وانظر السبعة: ٧٠١-٧٠٢، والنشر: ٢/ ٤٠٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨٣.

(٤) سلف الرجز: ٧/ ١٧٧.

(٥) تفسيره المرادَ بأهل الجفاء والرجزَ قالهما السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٣-١٤، والأعلم في النكت: ١٩٢-١٩٣.

ومن أصنافِ الفعلِ أفعالُ المُقارَبة

(فصل) قال صاحب الكتاب: (منها عسى ولها مذهبان:

أحدُهما: أن تكونَ بمنزلة قارَبَ، فيكونَ لها مرفوعٌ ومنصوبٌ، إلا أن منصوبَها مشروطٌ فيه أن يكونَ «أنْ» مع الفعل مُتأَوَّلاً بالمصدر، كقولك: عسى زيدٌ أن يخرجَ في معنى قارَبَ زيدٌ الخروجَ، قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾.

والثاني: أن تكونَ بمنزلة قَرُبَ، فلا يكونَ لها إلا مرفوعٌ، إلا أن مرفوعَها «أنْ» مع الفعل في تأويل المصدر، كقولك: عسى أن يخرجَ زيدٌ في معنى قَرُبَ خروجُه، قال الله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾).

قال الشارح: معنى قولهم: أفعالُ المُقارَبة أي تفيدُ مُقارَبةَ وقوعِ الفعل الكائنِ في أخبارها، ولهذا المعنى كانت محمولةً على باب «كان» في رفع الاسم ونصبِ الخبر، والجامعُ بينهما دخولُهما على المبتدأ والخبر وإفادةُ المعنى في الخبر، ألا ترى أن «كان» وأخواتِها إنما دخلتْ لإفادةِ معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعالَ دخلتْ لإفادة معنى القُرب في الخبر؟ فمن ذلك عسَى، وهو فعلٌ غيرُ متصرِّفٍ، ومعناه المُقارَبةُ على سبيل الترجِّي، قال سيبويه «معناه الطَّمعُ والإشفاقُ»(١)، أي طمعٌ فيما يُستقبلُ وإشفاقٌ أن لا يكونَ.

واعلمْ أن أصلَ الأفعالِ [٧/ ١١٦] أن تكونَ متصرِّفةً من حيث كانت منقسِمةً بأقسام الزمان، ولولا ذلك لأَغنتْ المصادرُ عنها، ولهذا قال سيبويه: «فأما الأفعالُ فأمثِلةٌ أُخِذتْ من لفظِ أَحداثِ الأسماء، وبُنيتْ لِمَا مضَى ولِمَا يكونُ ولِمَا هو كائنٌ لم ينقطعْ»(٢)، وهذه «عسى» قد خالفتْ غيرَها من الأفعال، ومُنعتْ من التصرُّف، وذلك لأُمور:

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٣٣.

(٢) الكتاب: ١/ ١٢، وفيه: «فأما الفعل ...»، وانظر شرحه للسيرافي: ١/ ٥٤.

منها: أنهم أجرَوها مُجْرى «ليس»، إذ كان لفظُها لفظَ الماضي ومعناها المستقبلُ، لأنَّ الرَّاجي إنما يرجو في المستقبَل لا في الماضي، فصارت كليسَ في أنها بلفظ الماضي، ويُنفى بها الحالُ، فمُنعتْ لذلك من التصرُّف، كما مُنعتْ «ليس».

الثاني: أنها تَرجٍّ، فشابهتْ «لعلَّ».

وقد استَضعفَ بعضُهم هذا الوجهَ من التعليل، قال: وذلك أن شَبهَ الحرف معنىً مضعِّفٌ للاسم لا للفعل، ألا ترى أن أكثرَ الأسماءِ المبنيَّةِ نحوَ كم ومَنْ إنما كان بشبَهِ الحروف، فأما الفعلُ فإنه إذا أَشبَه بمعناه الحرفَ فإنه لا يُمنعُ التصرُّفَ، وذلك لأن معاني هذه الحروف مستفادةٌ ومكتسَبةٌ من الأفعال، ألا ترى أن «إلا» في الاستثناء نائبةٌ عن أستثني، والهمزةُ في الاستفهام نائبةٌ عن أَستفهِمُ، و«ما» النافيةُ نائبةٌ عن أَنفي؟

والشيءُ إنما يُعطَى حكماً بالشَّبه إذا أَشبَهه في معناه، وأما إذا أَشبَهه في معنىً هو له أو يُساويه فيه فلا، ولو جاز أن يُمنعَ التصرُّفَ «عسى» لأنها في معنى «لعلَّ» لجاز أن يُمنعَ «أستثني» التصرُّفَ لمشاركةِ «إلا»، ولجازَ أن يُمنعَ «أنفي» التصرُّفَ لمشارَكةِ«ما»، وذلك قولُ مَن قال: إن «ليس» ممنوعةُ التصرُّفَ لمشارَكة «ما» في معناها.

والآخر(١): أنها لَمَّا دلَّتْ على قُربِ الفعلِ الواقعِ في خبرها جرَتْ مَجْرى الحروفِ لدلالتها على معنىً في غيرها، إذ الأفعالُ تدلُّ على معنىً في نفْسها لا في غيرها، فجمَدتْ لذلك جُمودَ الحروفِ.

فإن قيل: ما الدليلُ على أنها أفعالٌ مع جُمودِها جمودَ الحروف وعدمِ تصرُّفها فالجوابُ أنه يتَّصلُ بها ضميرُ الفاعل على حدِّ اتصاله بالأفعال، نحوُ قولك: عَسَيتُ أن أفعلَ كذا،

(١) ذكره الفارسي وأبو البركات الأنباري والرضي، انظر المسائل المنثورة: ٢٣٠-٢٣١، وأسرار العربية: ١٢٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٠٢، وذكر العكبري الأمرين الثاني والثالث في اللباب: ١/ ١٩١، وذكر أبو حيان تعليلات أخرى في جمود عسى ثم قال: «وهذه العلل كلها تلفيقات لشيء وضعي، والوضعيات لا تُعلَّل، ولو قيل: إن «عسى» لَمَّا كانت مشاركةً لـ«لعلَّ» في الرجاء أُلزمت عدم التصرف لكان قولاً»، التذييل والتكميل: ٤/ ٣٣٤، وانظر الهمع: ١/ ٢٩.

وعَسِيتُ بالكسر أيضاً، وهما لغتان، قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾[١]، وقُرِئَ بالكسر[٢]، والمؤنَّثُ عَسَتْ، فتُؤنِّثُه بالتاء الساكنةِ وصْلاً ووقفاً على ما يكونُ عليه الأفعال.

ولَمَّا كانت فعلاً افتقرتْ إلى فاعل ضرورةَ انعقادِ الكلام، وهي في ذلك على ضربَين:

أحدُهما: أن تكونَ بمنزلة «كان» الناقصةِ، فتفتقِرَ إلى منصوب ومرفوع، ويكونَ معناها قارَبَ.

والضربُ الثاني: أن تكون بمنزلة «كان» التامَّةِ فتكتفيَ بمرفوع، ولا تفتقِرَ إلى منصوب، وتكونَ بمعنى قَرُبَ، فالأولُ نحوُ قولك: عسَى زيدٌ أن يقومَ، ولا يكونُ الخبرُ إلا فعلاً مستقبَلاً مشفوعاً بأنْ الناصبةِ للفعل، قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[٣]، فزيدٌ اسمُ «عسَى»، وموضعُ «أنْ» مع الفعل نصبٌ لأنه خبرٌ، والذي يدلُّ على ذلك قولُهم في المثل: عسى الغُوَيرُ أَبْؤُساً[٤]، والمرادُ أن يَبْأَسَ، فقد انكشفَ الأصلُ كما انكشفَ أصلُ أقامَ وأطالَ بقوله[٥]: [٢٤٥/ أ]

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّما ... وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

[٧/ ١١٧] وأَبؤُس في المثل[٦] جمعُ بَأْس لأن فَعْلاً يُجمعُ على أَفْعُل، نحوُ كَلْب

---

(١) محمد: ٤٧/ ٢٢.

(٢) هي قراءة نافع وحده، انظر السبعة: ١٨٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٠٣، والنشر: ٢/ ٢٣٠.

والأجود فتح السين، انظر أدب الكاتب: ٤٢٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٨٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١٣، وكسر السين لغة أهل الحجاز، انظر المساعد: ١/ ٣٠٠-٣٠١، والارتشاف: ١٢٣٢.

(٣) المائدة: ٥/ ٥٢.

(٤) سلف المثل: ٧/ ٢٨.

(٥) سلف البيت: ٤/ ٦٨.

(٦) في ط، ر: «البيت» تحريف، وفي د: «المثال» تحريف.

وأَكْلُب، ومما يدلُّ أنَّ خبرَها في موضعِ اسمٍ منصوبٍ وإنْ لم يُنطَقْ به أن الفعلَ في خبرها إذا تَجرَّدَ من «أنْ» كان مرفوعاً، والفعلُ إنما يُرفعُ بوقوعه موقعَ الاسم، نحوُ قوله[1]:

عسَى اللهُ يُغْنِي عنْ بلادِ ابْنِ قادِرٍ ... بمُنْهمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ

وقولِ الآخر[2]:

عسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيهِ ... يكونُ وراءَه فَرَجٌ قَريبُ

فارتفاعُ «يُغْني» و«يكونُ» عند تجرُّدهما من الناصب دليلٌ على ما قلناه.

فإن قيل: فلِمَ لزمَ أن يكونَ الخبرُ «أن» والفعلَ؟

قيل: أما لزومُ الفعلِ فلأنه لَمَّا مُنعَ لفظَ المضارع واجتُزِئَ[3] عنه بلفظ الماضي عُوضَ المضارعَ في الخبر، وأيضاً فإنه لَمَّا كانتْ «عسى» طمَعاً ـ وذلك لا يكونُ إلا فيما يُستقبلُ من الزمان ـ جعلوا الخبرَ مثالاً يفيدُ الاستقبالَ، إذ لفظُ المصدرِ لا يدلُّ على زمان مخصوصٍ.

وأما لزومُ «أنْ» الخبرَ فلِمَا أُريدَ من الدلالةِ على الاستقبال وصرفِ الكلام إليه، لأن الفعلَ المجرَّدَ من «أنْ» يصلُحُ للحال والاستقبال، و«أنْ» تخلِّصُه للاستقبال[4]، والذي

---

(١) هو هدبة بن الخشرم، والبيت في ديوانه: ٧٦، والكتاب: ٤/ ١٣٩، والأصول: ٣/ ١٦٨، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ١٥٩، والكامل للمبرد: ١/ ١٩٦، والمقتضب: ٣/ ٤٨، ٣/ ٦٩، والإغفال: ١/ ١٨١-١٨٢، ١/ ١٨٦، والنكت: ٧٩١، ١٠٨٧، وضرائر الشعر: ١٥٣، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٤٠، ونسب إلى رجل من باهلة، وإلى سماعة بن الأشول النعماني من بني أسد في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ١٤١، وشرح شواهد الإيضاح: ٦٢٠، وليس في ديوان بني أسد.

وحذف «أن» من خبر «عسى» لا يجيء إلا في الضرورة، انظر المصادر السالفة.

(٢) هو هدبة بن الخشرم، والبيت في ديوانه: ٥٤، والكتاب ٣/ ١٥٨-١٥٩، والنكت: ٧٩٠، وشرح شواهد الإيضاح: ٩٧، وضرائر الشعر: ١٥٣، وورد بلا نسبة في الكامل للمبرد: ١/ ١٩٦، والمقتضب: ٣/ ٧٠، والمقتصد: ٣٥٩-٣٦٠.

(٣) في ط، ر: «واجتزأ»، وما أثبت أحسن.

(٤) هو ما علل به أبو البركات الأنباري والعكبري، انظر أسرار العربية: ١٢٧، واللباب:=

يؤَيدُ ذلك أن الغرضَ بأنْ الدلالةُ على الاستقبال لا غيرُ، وأما قولُ الشاعر[١]:

عسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بعْدَ هذه ستُطْفِئُ غُلَّاتِ الكُلَى والجَوانِحِ

لَمَّا كانتْ السينُ كأنْ في الدلالة على الاستقبال وضعَها مَوضعَها، وإنْ اختلفتْ من حيث إنَّ الفعلَ لا يكونُ معها في تأويل المصدر.

والضربُ الثاني[٢]: أن تكتفيَ بالمرفوع من غيرِ افتقارٍ إلى منصوب، وتكونَ «عسى» بمعنى قرُبَ، إلا أن مرفوعَها لا يكونُ إلا «أنْ» والفعلَ، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[٣]، فأنْ تكرهوا في موضعٍ[٤] رفعٍ بأنه فاعلٌ، ووقعتْ الكفايةُ به لتضمُّنه معنى الحدَث الذي كان في الخبر.

ويجوزُ في قولك: عسى أن يقومَ زيدٌ أن يكونَ زيدٌ مرفوعاً بعسى و«أنْ يقومَ» في موضعِ نصبٍ بأنه خبرٌ مقدَّمٌ، ويكونَ في الفعل على هذا التقدير ضميرٌ من زيد يظهرُ في التثنية والجمع، نحوُ قولك: عسى أن يقوما[٥] الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون لأن التقديرَ عسى الزيدان أن يقوما، وعسى الزيدون أن يقوموا، فيجوزُ لك في ذلك وما كان نحوَه وجهان أبداً:

أحدُهما: أن يكونَ «أنْ والفعل» في موضع مرفوعٍ[٦]، وأنْ[٧] يكونَ في موضعِ

=١/ ١٩٣، وانظر أيضاً العلل في النحو: ١٢٩، والمقتصد: ٣٥٧.

(١) هو قسام بن رواحة السنبسي كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ٩٦٠، والخزانة: ٤/ ٨٧، والبيت بلا نسبة في المقتصد: ٣٥٧، والارتشاف: ١٢٢٧، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٤٢. والغُلات جمع غُلَّة، وهي حرارة الجوف، والجوانح جمع جانحة، وهي الضلع.

(٢) من ضربَي «عسى»، انظر: ٧/ ٢١٢.

(٣) البقرة: ٢/ ٢١٦.

(٤) في ط، ر: «بموضع».

(٥) في ط: «يقوم» تحريف.

(٦) أجازه الجرجاني في المقتصد: ٣٥٨، وظاهر كلام سيبويه أن «عسى» هنا تامة، وهو ما ذهب إليه المبرد والفارسي، انظر الكتاب: ٣/ ١٥٨، والمقتضب: ٣/ ٧٠، والعضديات: ٦٦.

(٧) هو الوجه الثاني، وأجاز الرضي في شرح الكافية: ٢/ ٣٠٣ الوجهين.

منصوبٌ بأنه خبرٌ مقدَّمٌ[١]، فأما قولُه تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[٢] فلا يجوزُ فيه إلا وجهٌ واحدٌ، وهو أن يكونَ ربُّك فاعلَ يبعثُ، و«أنْ» مع ما بعدها في موضع رفعٍ بعسَى، ولا يجوزُ أن يكونَ «أنْ» في موضع نصب على الوجه الآخر، لأنه يؤدِّي إلى الفصل بين الصِّلة والموصول بالأجنبيِّ لأن مَقاماً محموداً منصوبٌ[٣] بيَبعث، فلا يكونُ الرَّبُّ مرتفعاً إلا به، وإلا كان أجنبياً إذ لم يكنْ عاملاً فيه. [٧/ ١١٩]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومنها «كاد»، ولها اسمٌ وخبرٌ، وخبرُها مشروطٌ فيه أن يكون فعلاً مضارعاً متأوَّلاً باسمِ فاعلٍ، كقولك: كادَ زيدٌ يخرجُ، وقد جاء على الأصل:

وما كِدْتُ آئباً

كما جاء «عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً»)

قال الشارح: قولُه[٤]: «**ومنها**» يعني من أفعال المقارَبةِ «كاد»، تقولُ: كادَ زيدٌ يفعلُ، أي قارَبَ الفعلَ ولم يفعلْ، إلا أنَّ «كاد» أبلغُ في المقارَبة من «عسَى»، فإذا قلت: كادَ زيدٌ يفعلُ فالمرادُ قَرُبَ وقوعُه في الحال، إلا أنه لم يقع بعدُ لأنك لا تقولُه إلا لِمَنْ هو على حدِّ الفعل كالداخلِ فيه لا زمانَ بينه وبين دخوله فيه[٥]، قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾[٦] ومن كلام العرب «كادَ النَّعامُ يطيرُ[٧]».

وهي ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ حملاً لها على «كان» لدخولها على المبتدأ والخبر وإفادةِ

---

(١) انظر الخلاف في جواز توسط خبر عسى في الارتشاف: ١٢٣٠، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٥١-٣٥٢.

(٢) الإسراء: ١٧/ ٧٩.

(٣) في ط، ر: «منصوبة».

(٤) أُقحم قبلها في ط، ر: «ومن».

(٥) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٨٨-١٨٩.

(٦) النور: ٢٤/ ٤٣.

(٧) مثل يُضرب لقرب الشيء مما يُتوقع منه لظهور بعض أماراته، مجمع الأمثال: ٢/ ١٦٢.

معناها في الخبر، واشتَرطوا أن يكونَ الخبرُ فعلاً، لأنهم أرادوا قُربَ وقوعِ الفعل، فأَتَوا بلفظ الفعل ليكونَ أَدلَّ على الغرض، وجُردَ ذلك الفعلُ من «أنْ» لأنهم أرادوا قُربَ وقوعِه في الحال، «وأَنْ» تَصرِفُ الكلامَ إلى الاستقبال، فلم يأْتوا بها لتدافعُ المعنيَين.

ولَمَّا كان الخبرُ فعلاً مَحْضاً مجرَّداً من «أنْ» قدَّروه باسم الفاعل لأن الفعلَ يقعُ في الخبر موقعَ اسم الفاعل نحوَ زيدٌ يقومُ، والمرادُ قائمٌ، ودلَّ على أنه منصوبٌ قولُ الشاعر[١]:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئباً

كما دلَّ قولُهم[٢]: عسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً على أن موضعَ «أنْ يَيْأَسَ» نصبٌ.

فأما البيتُ فهو لتأَبَّطَ شرَّاً، ويُروَى «ولم أكُ آئباً» فلا يكونُ فيه شاهدٌ، والروايةُ الأُولى أَقيَسُ من جهة المعنى، لأن المرادَ رجعتُ إلى فَهْمٍ، وهي قبيلةٌ، وكِدْتُ لا أَؤُوبُ لمُشارَفَتي التَّلفَ، قال ابنُ الأعرابيِّ: الروايةُ «ما كِدْتُ آئباً»، وروايةُ مَن روَى «ولم أكُ آئباً» خطأٌ، وأَرى أنها جائزة[٣]، والمعنى ولم أكُ في نظَري واعتقادي أنني أَسْلَمُ، وقصَّتُه معروفةٌ.

وأما قولُهم في المَثل: عسَى الغُويْرُ أبْؤُساً، قال الأصمعيُّ: إنه كان غارٌ فيه ناسٌ فانْهارَ عليهم، أو أتاهم فيه عدوٌّ فقَتلوهم، فصار مَثلاً لكلِّ شيءٍ يُخافُ أن يأتيَ منه شرٌّ، قال ابنُ الكَلْبيِّ: الغُويرُ: ماءٌ لكَلبٍ[٤]، وهذا المثلُ تكلمتْ به الزَّباءُ لَمَّا تنكَّبَ قَصيرٌ اللَّخميُّ بالأَجمال الطريقَ المَهْيَع، وأخذَ على [٧/ ١٢٠] الغُويْر.

فإن قيل: فهلَّا مَنعتُم «كاد» من التصرُّف كما فعلتُم ذلك بعسَى إذ معناهما واحدٌ، قيل: له جوابان:

---

(١) سلف البيت: ٧/ ٢٧.

(٢) سلف المثل: ٧/ ٢٨.

(٣) انظر كلام ابن جني على رواية البيت في التنبيه: ٥٠، وكان الشارح قد صحَّح الرواية الأولى، انظر: ٧/ ٢٧.

(٤) انظر معجم البلدان (الغوير).

أحدُهما(١): أنَّ كاد قد يُخبَرُ بها عن المقارَبة فيما مضى وفيما يُستقبَلُ نحوَ قولك: كادَ زيدٌ يقومُ [٢٤٥/ ب] أمسِ، ويكادُ يَخرجُ غداً، فلمَّا أُريد بها معنى المضيِّ والاستقبالِ أُتيَ لها بالأَمثلة التي تدلُّ على الأزمنة، وهو بناءُ الماضي والمضارع، ولمَّا كانت «عسى» طمعاً ـ والطَّمعُ يختصُّ بالمستقبَل فقط ـ اختِيرَ له أَخفُّ الأَبنية، وهو مثالُ الماضي، ولم تكن حاجةٌ إلى تكلُّفِ زيادةِ المضارع.

والجوابُ الثاني(٢): أنهم قد غالَوا في «عسَى» فاستعمَلوها مُوجَبة، ولم تأتِ في الكتاب العزيز إلا مُوجَبة إلا في موضع واحد، وهو قولُه تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾(٣)، قال: ومنه قولُ الشاعر(٤):

ظَنِّي بهِمْ كَعسَى وهُمْ بتَنُوفَةٍ ... يَتَنازَعُونَ جَوائزَ الأَمثالِ

والمرادُ ظَنِّي بهم كاليقين(٥)، فلما تَنَاهتْ «عسَى» في بابها وكان فيها ما ليس في «كاد» أُخرجتْ عن بابها وبابِ الفعل إلى حيِّز الحروف وجمودِها، وأما قولُ حسان(٦):

وتَكادُ تَكْسَلُ أنْ تَجيءَ فِراشَها ... في جِسْمِ خَرْعَبَةٍ وحُسْنِ قَوامِ

[٧/ ١٢١] فإنه قد قيل: إن «تكادُ» فيه زائدةٌ(٧)، والمرادُ أَنها تَكْسَلُ أنْ تجيءَ فراشَها

---

(١) في ط: «إحداهما» تحريف.

(٢) نقله أبو حيان عن ابن جني، انظر التذييل والتكميل: ٤/ ٣٣٢.

(٣) التحريم: ٦٦/ ٥.

(٤) هو ابن مقبل، والبيت في ديوانه: ٢٦١، ومجاز القرآن: ١/ ١٣٤، والأضداد لأبي بكر الأنباري: ٢٣، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٣٢، والخزانة: ٤/ ٧٦.

(٥) مجيء «عسَى» بمعنى اليقين قول أبي عبيدة، وردَّ عليه الرضي في شرح الكافية: ٢/ ٣٠٢، وقال الجوهري: «عسى من الله واجبة»، الصحاح (عسى).
وعدَّ أبو بكر الأنباري «عسى» من المتضادات، فمرة تأتي للطمع والإشفاق، ومرة لليقين، انظر الأضداد: ٢٢-٢٣.

(٦) البيت في ديوانه: ٤١٨، والأضداد لأبي بكر الأنباري: ٩٨، وسر الصناعة: ٥٧٥، والمحتسب: ٢/ ٤٨، خَرعبة: دقيقة العظام ناعمة، الصحاح (خرعب).

(٧) ممن قال بزيادة «كاد» الأخفش وأبو بكر الأنباري، وهو ظاهر كلام الفراء، انظر معاني=

لدَلالِها.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد شَبَّه عسَى بكاد مَن قال:

عسَى الكَرْبُ الذي أمسَيْتَ فيهِ يكونُ وراءَه فَرَجٌ قَريبُ

وكادَ بعسَى مَن قال:

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا)

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إنَّ الأصلَ في «عسَى» أن يكونَ في خبرها «أنْ» لِما فيها من الطَّمع والإشفاق، وهما معنَيانِ يقتضيان الاستقبالَ، و«أنْ» مؤْذِنةٌ بالاستقبال، وأصلُ «كاد» أن لا يكونَ في خبرها «أنْ» لأن المرادَ بها قربُ حصول الفعل في الحال[١]، إلا أنه قد تُشبَّهُ عسَى بكادَ، فيُنزعُ من خبرها «أنْ»، فأما قولُه[٢]

عسَى الهمُّ الذي أمسَيْتَ فيه إلخ

فالبيتُ لهُدْبَةَ بنِ الخَشْرم، والشاهدُ فيه إسقاطُ أنْ من الخبر ورفعُ الفعل على التشبيه بكادَ، يقولُ هذا لرجُلٍ[٣] مِن قومه أُسِرَ.

وقد تُشبَّهُ كادَ بعسَى فيُشفَعُ خبرُها بأنْ، فيُقال: كاد زيدٌ أنْ يقومَ، وقد جاء في الحديث «كادَ الفَقْرُ أنْ يكونَ كُفراً[٤]»، فأما قولُهم[٥]:

=القرآن له: ٢/ ٧٢، والأضداد لأبي بكر: ٩٨، والمحتسب: ٢/ ٤٨، والقرطبي: ١٤/ ٣٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٧٠، والمساعد: ١/ ٣٠٣.

(١) انظر الشيرازيات: ٦٢٠.

(٢) سلف البيت: ٧/ ٢١٣.

(٣) في د، ط: «الرجل». تحريف.

(٤) الحديث في تفسير الرازي: ٨/ ٤٠٠، والدر المنثور: ١٠/ ٦٩٢، وساقه الزمخشري على أنه مثل، انظر المستقصى: ٢/ ٢٠٣.

(٥) سيذكر الشارح أن البيت لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه: ١٧٢، والكتاب: ٣/ ١٦٠، والكامل للمبرد: ١/ ١٩٥، والنكت: ٧٩١، وضرائر الشعر: ٦١، والعيني: ٢/ ٢١٥، والخزانة: ٤/ ٩٠، وورد بلا نسبة في أدب الكاتب: ٤١٩، والمقتضب: ٣/ ٧٥، والحلبيات: ٢١٥.

قـــد كـــادَ مِـــنْ طُـــولِ الـــبِلَى أنْ يَمْصَـــحَا

فالبيتُ لرؤْبة، وقبله[١]:

رَبْـــعٌ عَفَـــاهُ الـــدَّهْرُ طُـــولاً فـــانْمَحَى

[٧/ ١٢٢] والشاهد فيه دخولُ «أنْ» على «كاد» تشبيهاً لها بعسَى، والوجهُ سقوطُها، وصفَ منزلاً بالقِدَم وعَفْوِ الأثر، ويَمْصَحُ في معنى يَذهبُ، يقال: مَصَحَ الظِّلُّ إذا انْتَعَلَه الشَّخصُ عند قيام الظَّهيرة[٢]، فحَملوا كلَّ واحدٍ من الفعلَين على الآخر لتقارُبِ معنيَيْهما، وطريقُ الحملِ والمقارَبةِ أنَّ عسَى معناها الاستقبالُ، وقد يكونُ بعضُ المستقبَل أقربَ إلى الحال من بعض، فإذا قال: عسَى زيدٌ يقومُ فكأنه قَرُبَ حتى أشْبهَ قُربَ كادَ، وإذا أدخَلوا أنْ في خبر كادَ فكأنه بَعُدَ عن الحال حتى أشبهَ عسَى، ومَن قال: عسَى زيدٌ يفعلُ فقد أَجرَى عسَى مُجْرى «كان»، ويجعلُ الفعلَ في موضع الخبر، كأنه قال: عسَى زيدٌ فاعلاً، وقد صرَّحَ الراجزُ عند الضرورة بذلك فقال[٣]:

أكثَـــرْتَ في العَـــذْلِ مُلِحَّـــاً دائـــمَا لا تُكْثِـــرَنْ إنِّي عَسَـــيْتُ صـــائِما

كما صرَّحوا في المثَل فقالوا: عسَى الغُوَيرُ أَبْؤُساً[٤].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وللعربِ في عسَى ثلاثةُ مذاهبَ:

أحدُها: أن يقولوا: عَسَيتَ أنْ تفعلَ، وعسَيتُما إلى عَسَيتُنَّ، وعسَى زيدٌ أنْ يفعلَ وعَسيَا إلى عسَيْنَ وعَسيْتُ وعسيْنَا.

والثاني: ألا يتجاوزوا عسَى أنْ يفعلَ، وعسَى أنْ يفعلا، وعسَى أنْ يفعلوا.

والثالثُ: أن يقولوا: عسَاكَ أنْ تفعلَ إلى عساكُنَّ وعسَاه أنْ يفعلَ إلى عساهُنَّ وعسَاني أن أفعل وعسَانا).

---

(١) انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٢) انظر جمهرة اللغة: ٥٤٣، وانتعل الظل: سافر فيه حافياً، انظر اللسان (نعل).

(٣) سلف الرجز: ٧/ ٢٨.

(٤) سلف المثل: ٧/ ٢١٢.

قال الشارح: اعلمْ أنَّ عسَى في اتصال الضمير بها على ثلاثة مذاهبَ:

أحدُها: أن تكونَ كلَيسَ في اتصال الضميرِ بها واستتارِه فيها، فتقولَ: عسَيتَ أن تفعلَ كذا يا هذا، فالتاءُ ضميرُ المخاطَبِ، وهو الفاعل[1]، والياءُ قبلَها بدلٌ من الألَف التي كانت في عسَى لأنها في موضعِ متحرِّكٍ، ولمَّا اتصلَ الضميرُ بها سَكَنَ، فعادتْ [٧/ ١٢٣] الياءُ إلى أصلها كما كانت.

وتقولُ في التثنية: عسَيتُما وفي الجمع: عسَيتُم كما تقولُ لستَ ولستُما ولستُم، وتقولُ في المتكلِّم: عسَيتُ أنْ أَفعلَ، وفي التثنية والجمع: عسَيْنا، وتقولُ في الغائب: زيدٌ عسى أن يفعلَ، فزيدٌ مبتدأٌ، وعسَى وما بعدَها الخبرُ، وفي عسى ضميرٌ يَرجعُ إلى زيد، ويظهرُ ذلك الضمير في التثنية والجمع، فتقولُ: الزيدان عسَيَا أن يقوما، وفي الجمع: الزيدونَ عَسَوْا أن يقوموا، وفي المؤنث: عَسَتْ، وفي التثنية عسَتَا، وفي الجمع: عسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ.

الثاني: أن تكونَ في موضعِ رُفعٍ فاعلُه، فتقولَ: زيدٌ عسى أنْ يفعلَ، فأنْ يفعلَ في موضعِ رفعٍ بأنه الفاعلُ، والجملةُ في موضعِ خبرِ المبتدأ، وتقولُ في التثنية: الزيدان عسَى أنْ يفعلا، وفي الجمع: الزيدون عسى أن يفعلوا، وتقولُ في المؤنَّث: هندٌ عسى أن تقومَ، والهندانِ عسى أن تقوما، والهنداتُ عسى أن يَقُمْنَ.

فعسَى في هذا الوجهِ منحطَّةٌ عن درجة «ليس»، ألا ترى أنَّ «ليس» تتحمَّلُ الضميرَ ويظهرُ في التثنية والجمع؟ فتقول: زيدٌ ليس قائماً، والزيدان ليسا قائمين، والزيدون ليسوا قِياماً، وليستْ «عسى» في هذا الوجهِ كذلك، فإنها لا تتحمَلُ الضميرَ، ولذلك لا يظهرُ في تثنيةٍ ولا جمعٍ، وذلك لغلَبة الحرفيَّة عليها وجمودِها وعدم تصرُّفِها لفظاً وحُكماً.

أما اللَّفظُ فظاهرٌ، وأما الحكمُ فإنها لزمتْ طريقةً واحدةً بأنْ لا يكونَ منصوبُها إلا فعلاً، ولا يقعَ اسماً إلا ضرورةً، فتقولُ: عسى زيدٌ أنْ يفعلَ، ولا تقولُ: عسَى زيدٌ

---

(١) سمَّى سيبويه اسم «كان» فاعلاً، انظر الكتاب: ١/ ٤٩-٥٠، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٣٨٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٧٧.

الفعلَ، وليستْ «ليس» كذلك، فإنه يقعُ خبرُها فعلاً واسماً، نحوُ ليس زيدٌ قائماً، وإن شئتَ يقومُ، فلمّا انحطَّتْ عنها مع الظاهر انحطَّتْ عنها مع المضمَر.

وأما الوجهُ الثالثُ وهو قولُهم: عساكَ أنْ تفعلَ، وعساكُما أنْ تفعلا، وعساكُم أنْ تفعلوا، ومنه قولُ رؤبة[١]:

يـــا أَبَتَـــا عَلَّـــكَ أَو عسَـــاكا

فذهبَ سيبويه إلى أن الكافَ في موضعِ نصبٍ، وأنَّ خبرَ «عسى» هنا مرفوعٌ محذوفٌ، والكافُ في موضعِ نصبٍ، وأنَّ «عسَى» هنا بمنزلة لعلَّ[٢]، تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، والخبرُ محذوفٌ كما أنَّ علَّكَ في قولك: علَّكَ [٢٤٦/ أ] أو عساكَ خبرُه محذوفٌ مرفوعٌ، والكافُ اسمُها، وهي منصوبةٌ، والذي يدلُّ على ذلك أنك إذا ردَدْتَ الفعلَ إلى نفْسك قلتَ: عسَاني، قال عِمْرانُ بن حِطَّان الخارجيُّ[٣]:

ولِيْ نَفْـــسٌ أقـــولُ لهـــا إذا مـــا   تُنـــازِعُني لَعَـــلِّي أوْ عسَـــاني

فالنونُ والياءُ فيما آخِرُه ألفٌ لا يكونُ إلا نَصْباً، وكان لِعَسَى في الإضمار هذه الحالُ كما كان لِلَولا في قولهم: لولايَ ولولاكَ حالٌ ليستْ لها مع الظاهر، وكما كان لِلَدُنْ مع غُدوة حالٌ ليستْ لها مع غيرها من الأسماء.

وذهب أبو الحسن الأخفشُ إلى أن الكافَ والياءَ والنونَ في موضع رفع، وحجَّتُه أن لفظَ النصبِ استُعيرَ للرفع في هذا الموضعِ كما استُعيرَ لفظُ الجرِّ في لولاي ولولاك[٤].

والقولُ الثالثُ قولُ أبي العبَّاس المبرِّد: إنَّ الكافَ والنونَ والياء في عساكَ وعساني في موضعِ نصبٍ بأنه خبرُ عسى، واسمُها مضمَرٌ فيها مرفوعٌ، وجعلَه من الشاذِّ الذي جاء

---

(١) سلف الرجز: ٣/ ٢١٦.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ٣٧٤-٣٧٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٨٣.

(٣) في ر: «بن خطاب» تحريف، وسلف البيت: ٣/ ٢١٥.

(٤) ساق المبرد مذهبي سيبويه والأخفش في المقتضب: ٣/ ٧١-٧٣، والكامل: ٣/ ٣٤٥-٣٤٦، ودفعهما، وانظر ما سلف: ٣/ ٢١٩.

الخبرُ فيه اسماً غيرَ فعلٍ كقولهم: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤساً[١]، وحُكِيَ عنه أيضاً أنه قُدِّمَ الخبرُ لأنه فعلٌ وحُذِفَ الفاعلُ لِعلم المخاطَب كما قالوا: ليس إِلَّا[٢]، فاعرفْه. [٧/ ١٢٤]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقولُ: كادَ يفعلُ إلى كِدْنَ، وكِدْتَ تفعلُ إلى كِدْتُنَّ، وكِدْتُ أفعلُ وكِدْنا، وبعضُ العرب يقول: كُدْتُ بالضمِّ).

قال الشارح: يشيرُ بذلك إلى الفرق بين كادَ وعسَى، وإنْ كان تصرُّفُهما يجري على منهاجٍ واحدٍ كسائر الأفعال المتصرِّفة، فتقولُ: زيدٌ كادَ يفعلُ، فيكونُ في «كاد» ضميرٌ مرفوعٌ يعود إلى زيد، كما كان ذلك في «كان» من قولك: زيدٌ كان قائماً، والزيدان كادا يقومان، والزيدون كادُوا يقومون كما تقولُ ذلك في «كان»، وتقولُ في المؤنَّث: هندٌ كادتْ تقومُ كما تقول: كانتْ، وفي التثنية: كادَتَا، وفي الجمع كِدْنَ، لَمَّا سكَنَتْ اللامُ لاتصال ضمير الفاعل به سقطتْ الألفُ لالتقاءِ الساكنَين، وكذلك مع المخاطَب والمتكلِّم.

واعلمْ أنهم قد اختلفوا في ألف كادَ أَمِنَ الواوِ هي أم من الياء[٣]، والأمثلُ أن تكونَ من الواو، وأن تكونَ من باب فَعِلَ يَفْعَلُ مثلَ عَلِمَ يَعْلَم، ونظيرُه من المعتلِّ خِفْتُ أخافُ، وإنما قلتُ: إنها من الواو لأُمور:

منها: أن انقلابَ الألفِ إذا كانت عيناً عن الواو أضعافُ انقلابها عن الياء، والعملُ

---

(١) انظر المقتضب: ٣/ ٧١-٧٢، وسلف المثل: ٧/ ٢١٩.

(٢) من قوله: «عسى هنا بمنزلة لعل ...» إلى قوله: «ليس إلا» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٨٦، والأعلم في النكت: ٦٦٦، وانظر توجيه الأقوال السالفة في كتاب الشعر: ٤٩٤-٤٩٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٧٦-٢٧٩، ونظر أيضاً الأزهية: ١٧١-١٧٢، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٥٨-٣٦٢، والجنى الداني: ٦٠٣، والمغني: ٣٠٣، ٤٩٢.

(٣) حكى قطرب اللغتين، وأجازهما ابن جني، انظر المنصف: ٢/ ٢٥٧-٢٥٨، والارتشاف: ١٢٣٥-١٢٣٦، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٧٢، وذكر صاحبا الصحاح واللسان «كاد» واوياً ويائياً، وانظر الهمع: ١/ ١٢٩.

ولغة ضم الكاف في كدت لبني عدي كما في العين: ٥/ ٣٩٥.

إنما هو على الأكثر.

الثاني: قولُهم في مصدره: كَوْد، زعم الأصمعيُّ أنه سمعَ من العرب مَن يقول: لا أفعلُ ذلك ولا كَوداً[١]، فقولُهم: كَوْد في المصدر دليلُ أنه من الواو[٢] كما أن القولَ دليلُ أن ألفَ قال من الواو، وقولُهم في المضارع: يكادُ دليلُ أن ماضيه فَعِل بالكسر، نحوُ خافَ يخافُ ونامَ ينامُ.

فإذا اتصلَ ضميرُ المتكلِّم أو المخاطَبِ قلتَ: كِدْتَ بكسر الفاء لأنهم نقلوا كسرةَ العين إلى الفاء ليكونَ ذلك أمارةً على تصرُّفه ودليلاً على المحذوف، ألا ترى أنهم لَمَّا لم يريدوا في «ليس» التصرُّفَ لم يغيِّروا حركةَ الفاء؟ بل أبقَوها مفتوحةً على ما كانت، وليس في كسرِ الفاء دليلُ أنه من الياء كما لم يكنْ في خِفْتُ ونِمْتُ دلالةُ أنه من الياء، وتقولُ: كِدْنا، فيَستوي لفظُ الاثنَين والجمع، وحكَى سيبويه عن بعض العرب «كُدْتُ» بالضمِّ[٣]، كأنه جعلَه فعَل يَفعَل بالفتح في الماضي والمستقبَل مثلَ رَكَن يَرْكَن وأَبَى يَأْبَى، وفي ذلك دلالةُ أنه من الواو أيضاً لأن النقلَ إلى فَعُل بالضمِّ إنما يكونُ من الواو لا من الياء، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: **(والفصلُ بين معنَيي عسَى وكادَ أَنَّ «عسَى» لمقارَبةِ الأمرِ على سبيل الرجاء والطَّمعِ، تقولُ: عسى اللهُ أنْ يَشْفيَ مريضَك، تريدُ أن قُربَ شِفائه مرجوٌّ من عند الله مطموعٌ فيه، و«كاد» لمقارَبتِه على سبيل الوجود والحصول، تقولُ: كادتْ الشمسُ تَغْرُبُ، تريدُ أن قُربَها من الغروب قد حصلَ).**

قال الشارح: قد تقدَّم الكلامُ على الفرق بين عسَى وكادَ[٤] بما أغنَى عن إعادته.

---

(١) حكاية الأصمعي في المنصف: ١/ ٢٥٧، والصحاح (كود)، والارتشاف: ١٢٣٥، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٧٢.

(٢) قال ابن جني معقباً على حكاية الأصمعي: «هذه الحكاية تصلح أن تكون على اللغتين جميعاً كُدت وكِدت»، المنصف: ١/ ٢٥٧.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ١١، ٤/ ٤٠، ٤/ ٣٤٣، وشرحه للسيرافي: ٩/ ١٨٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨٦.

(٤) في ط، ر: «وكان» تحريف، وانظر ما سلف: ٧/ ٢١٥.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقولُه تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾ على نفي مقارَبةِ الرؤْية، وهو أبلغُ من نفي نفسِ الرؤية، ونظيرُه قولُ ذي الرمة:

إذا غَيَّرَ الهَجْرُ المُحِبِّينَ لم يَكَدْ ... رَسِيْسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ)

قال الشارح: قد اضطَربتْ آراءُ الجماعة في هذه الآية[1]، فمنهم مَن نظرَ إلى المعنى وأعرضَ عن اللَّفظ، وذلك أنه حمَلَ الكلامَ على نفي المقارَبةِ لأن «كاد» معناها قارَبَ، فصار التقديرُ لم يُقارِبْ رُؤْيتَها، وهو اختيارُ الزمخشري[2]، والذي شجَّعهم على ذلك ما تضمَّنَتْه الآيةُ من المبالغة بقوله: ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾.

ومنهم مَن قال: التقديرُ لم يَرَها ولم يَكَدْ[3]، وهو ضعيفٌ لأن «لم يَكَدْ» إن كانت على بابها فقد نُقِضَ أولُ كلامه بآخرِه، وذلك أن قولَه: لم يَرَها يتضمَّنُ نفْيَ الرؤية، وقولُه: ولم يَكد فيه دليلٌ على حصول الرؤيةِ، وهما متناقِضان. [٧/ ١٢٥]

ومنهم مَن قال: إنَّ «يَكدْ» زائدة، والمرادُ لم يَرَها، وعليه أكثرُ الكوفيين[4]، والذي أراه أن المعنى أنه يَراها بعد اجتهاد ويأْسٍ من رؤيتها[5]، والذي يدلُّ على ذلك قولُ

---

(١) أي قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾، [النور: ٢٤/ ٤٠].

(٢) قاله في الكشاف: ٣/ ٧٨، وهو ظاهر كلام الأخفش في معاني القرآن له: ٥٢٥،

(٣) هو قول أبي عبيدة والمبرد والزجاج، انظر مجاز القرآن: ٢/ ٦٦، والكامل للمبرد: ١/ ١٩٥، والمقتضب: ٣/ ٧٥، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٤٨، ومعاني القرآن للنحاس: ٤/ ٥٤٢، والتبيان: ٩٧٣.

(٤) ذكر الفراء ذلك عن بعض المفسرين وقال: «وهو المعنى»، ثم ذكر عن بعضهم أنه «يراها ولكنه لا يراها إلا بطيئاً، كما تقول: ما كدت أبلغ إليك وأنت قد بلغت»، وعقب فقال: «وهو وجه العربية»، معاني القرآن: ٢/ ٢٥٥، وقال أيضاً: «فهذا عندنا –والله أعلم– أنه لا يراها»، معاني القرآن: ٢/ ٧٢.

ونسب القرطبي: ١٥/ ٣٠٣ إليه القول بزيادة «كاد»، وعقب ثعلب في مجالسه: ١٤٢ على الآية فقال: «رآها بعد بطء».

(٥) نسب هذا القول في القرطبي: ١٥/ ٣٠٣ إلى المبرد، وسلفت الإشارة إلى قوله في الآية، وانظر الأقوال السالفة في القرطبي: ١٥/ ٣٠٣، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٦٧-٣٦٨، والمغني: ٧٣٨.

تأَبطَّ شرّاً[1]:

فأُبْـــتُ إلى فَهْــمٍ ومــا كِــدْتُ آئبــاً

والمرادُ ما كِدتُ أؤوب كما يقال: سَلِمتُ وما كِدْتُ أسْلمُ[2]، ألا ترى أن المعنى أنه آبَ إلى فَهْمٍ، وهي قبيلةٌ، ثمَّ أخبرَ أن ذلك بعد أن كادَ لا يؤوبُ؟ وعِلةُ ذلك أنَّ «كاد» دخلتْ لإفادة معنى المقارَبةِ في الخبر كما دخلتْ «كان» لإفادة الزمانِ في الخبر، فإذا دخلَ النفيُ على «كاد» قبلَها كان أوْ بعدَها لم يكنْ إلا لنفيِ الخبرِ[3]، كأنك قلت: إذا أخرج يدَه يكادُ لا يَراها، فكادَ هذه إذا استُعملتْ بلفظ الإيجاب كان الفعلُ غيرَ واقعٍ، وإذا اقترنَ بها حرفُ النفي كان الفعلُ الذي بعدَها قد وقعَ، هذا مقتضَى اللَّفظِ فيها، وعليه المعنى، والقاطعُ في هذا قولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[4]، وقد فَعلوا الذَّبحَ بلا ريبٍ، فأما قولُ ذي الرمَّة[5]: [٢٤٦/ب]

إذا غَــيَّرَ النَّــأْيُ المُحبِّــينَ إلــخ [١٢٦/٧]

فقد قيل: إنه لَمَّا أنشدَه أُنكرَ عليه وقيل له: فقد بَرِحَ حُبُّها، فغيَّره إلى قوله[6]:

لم أجِــــدْ رَســــيسَ الهــــوَى

وعليه أكثرُ الرُّواة، وإنْ صحَّتْ الروايةُ الأُولى فصحَّتُها محملُها على زيادة «يكاد»، والمعنى لم يَبرَحْ رَسيسُ الهوَى مِن حُبِّ مَيَّةَ، فهذا عليه أكثرُ الكوفيين[7]، والشاعرُ لا

---

(١) سلف البيت: ٧/ ٢١٦.

(٢) قاله ابن جني في التنبيه: ٥٠-٥١.

(٣) من أجل معنى «كاد» في الإثبات والنفي انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨٦، وزد دلائل الإعجاز: ٢١٣-٢١٤، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٤) البقرة: ٢/ ٧١.

(٥) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨٦، وزد دلائل الإعجاز: ٢١٢، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٦٨.

(٦) انظر هذه الحكاية في دلائل الإعجاز: ٢١٢، ومصادر البيت في الحاشية السالفة.

(٧) والأخفش، انظر الأضداد لأبي بكر الأنباري: ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٤٠٠،=

يتقيَّدُ بمذهب دون مَذهب، ومثلُه قولُه[١]:

وتَكـــادُ تَكْسَـــلُ أنْ تَجـــيءَ فِراشَـــها

«تكادُ» فيه زائدةٌ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومنها أوشَكَ، يُستعملُ استعمالَ عسَى في مذهبَيها واستعمالَ كادَ، تقولُ: يُوشِكُ زيدٌ أن يَجيءَ، ويُوشِكُ أن يجيءَ زيدٌ، ويُوشِكُ زيدٌ يجيءُ، وقال:

يُوشِـــكُ مَـــنْ فَـــرَّ مِـــنْ مَنِيَّتِـــه فِي بَعْـــضِ غِرَّاتِـــه يُوافِقُهـــا)

قال الشارح: اعلمْ أن «أوشَكَ» يُستعملُ استعمالَ عسَى في المقارَبة، فيقالُ: أوشَكَ زيدٌ أن يقومَ، فزيدٌ فاعلٌ وأنْ يقومَ في موضع المفعولِ، والمرادُ قارَبَ زيدٌ القيامَ، ويقال: أوشَكَ أنْ يقومَ زيدٌ، فتكونُ «أن» وما بعدَها في موضع مرفوعٍ كما كانت عسَى كذلك، وقد أُسقِطَ من خبرِها «أنْ» تشبيهاً بكادَ، نحوُ قولك: أوشَكَ زيدٌ يقومُ، قال الشاعر[٢]:

يُوشِـــكُ مَـــن فَـــرَّ إلـــخ

البيتُ لأُميةَ بن أبي الصَّلت، والشاهدُ فيه إسقاطُ «أنْ» بعد يُوشِكُ تشبيهاً بكادَ كما أُسقطتْ بعد عسَى تشبيهاً بكاد.

ومعنى يُوشِكُ يُقارِبُ، يقال: أوشكَ فلانٌ أن يفعلَ كذا إذا قارَبَه، وهو من السُّرعة من قولهم: خرجَ وَشيكاً، أي سريعاً، ومنه وَشْكُ البَينِ، أي سُرعةُ الفراق[٣]، فقولُهم:

=وضرائر الشعر: ٧٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٠٧، والارتشاف: ٢٤٠٣، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٧٠، والمساعد: ١/ ٣٠٣.

(١) سلف البيت: ٧/ ٢١٧.

(٢) هو أمية بن أبي الصلت كما سيذكر الشارح، والبيت في ديوانه: ٤٢١، والكتاب ٣/ ١٦٠-١٦١، وبعض نسخ كامل المبرد: ١/ ٧٠-٧١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ١٦٧، والنكت: ٧٩١، وهو لعمران بن حطان في شعر الخوارج: ١٨٩، وورد بلا نسبة في التذييل والتكميل: ٤/ ٣٣٩.

(٣) انظر الصحاح واللسان(وشك).

يُوشِكُ أن يفعلَ أي يُسرعُ، وضدُّه يُبطئُ، أي يُبعِدُ، ومعنى «أنْ» فيه صحيحٌ لأنه في معنى يَقْرُبُ أن يفعلَ، والغِرَّةُ: الغفلةُ عن الدهر ووقوعِ صُروفِه، أي لا يُنْجي من المنيَّة شيءٌ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومنها كَرَبَ وأخذَ وجَعلَ وطَفِقَ يُستعملْنَ استعمالَ كادَ، تقول: كَرَبَ يفعلُ، وجعلَ يقولُ ذاك، وأخذَ يقولُ، قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾)

قال الشارح: اعلمْ أن هذه الأفعالَ تُستعملُ بمعنى المقارَبةِ استعمالَ كادَ، تقولُ: كَرَبَ يفعلُ كما تقولُ: كادَ يفعل بمعنى قَرُبَ، ولا يكونُ الخبرُ إلا فعلاً صريحاً، ولا يقعُ الاسمُ فيه كما لا يقعُ في خبر كادَ، ولم يُسمَعْ فيه [٧/ ١٢٧] «أنْ»، ولا يمتنعُ معناه من ذلك إذ كان معناه قَرُبَ، وأنت لو قلت: قَرُبَ أن يفعلَ لكان صحيحاً على معنى قَرُبَ فعلُه، وهو من قولهم: كَرَبَ الشيءُ أي دَنا، وإناءٌ كَرْبانُ إذا قارَبَ الامتلاءَ، ومنه كَرَبَتْ الشمسُ أي دَنتْ للغروب[1].

وأخذَ وجعلَ وطَفِقَ كلُّها بمعنى واحدٍ، وهو مُقارَبةُ الشيءِ والدخولُ فيه، ولا يكونُ الخبرُ فيها إلا فعلاً مَحْضاً، ولا يَحسنُ دخولُ «أنْ» عليه، لأنهم أخرَجوا الفعلَ فيه مُخْرَجَ اسمِ الفاعل، ولم يذهبوا به مَذْهبَ المصدر، فإذا قلت: أخذَ يفعلُ أو جَعلَ يفعلُ كان المعنى أنه داخلٌ في الفعل، فهو بمنزلةِ زيدٌ يفعلُ إذا كان في حال فعلٍ، وأخذَ وجعلَ لتحقيق الدخول فيه، يقالُ: طَفِقَ يفعلُ كذا بمعنى أخذَ في فعله، قال الأَخفش: وبعضُهم يقولُ: طَفَقَ بالفتح[2]، فاعرفْه.

---

(١) انظر الصحاح واللسان (كرب).

(٢) حكاه الأخفش في معاني القرآن: ٥١٤-٥١٥، وعنه في إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١١٩، والصحاح (طفق)، وحكاه ابن القطاع في الأفعال: ٣١٤.

ومن أصناف الفعل فعْلا المدحِ والذمِّ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هما نِعْمَ وبِئْسَ، وُضِعا للمدح العامِّ والذمِّ العامِّ، وفيهما أربعُ لغات، فَعِلَ بوزن حَمِدَ، وهو أصلُهما قال[1]:

نَعِمَ السَّاعُونَ في الأمْرِ المُبِرّ

وفَعْل وفِعْل بفتح الفاء وكسرِها وسكونِ العين وفِعِل بكسرهما، وكذلك كلُّ فعلٍ أو اسمٍ على فَعِل ثانيه حرفُ حلقٍ كشَهِد وفَخِذ، ويُستعمل ساءَ استعمالَ بِئْسَ، قال الله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾)

قال الشارح: اعلمْ أنَّ نِعْمَ وبِئْسَ فعلان ماضيان، فنِعمَ للمدح العامِّ، وبِئْس للذمِّ العامِّ[2]، والذي يدلُّ أنهما فعلان أنك تُضمِرُ فيهما، وذلك إذا[3] قلت: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، ونِعْمَ غلاماً غلامُك، ولا[4] تُضمِرُ إلا في الفعل، وربَّما برزَ ذلك الضميرُ واتصلَ بالفعل على حدِّ اتصاله بالأفعال، قالوا: نِعْما رجلَين، ونِعْمُوا رجالاً كما تقولُ: ضَرَبا وضَرَبوا، حكَى ذلك الكسائيُّ عن العرب[5].

---

(١) صدر البيت:

خالَتِي والنفْسُ قِدْماً إنَّهمْ

وقائله طرفة بن العبد، وهو في ديوانه: ٧٢، والكتاب: ٤/ ٤٤٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٤، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٤٠، ورواية البيت في الديوان «نعم الساعون في القوم»، وانظر تخريجه والاختلاف في روايته المصادر السالفة والديوان: ٢٢٢.

خرَّجت البيت في هذا الموضع لأن الشارح لم يتكلم عليه.

(٢) قاله السيرافي كما في حاشية الكتاب: ٢/ ١٧٥، وسقط كلامه من شرحه للكتاب، وموضعه بين الجزأين السابع والثامن. وانظر النكت: ٥٣٦.

(٣) في ط، ر: «وذلك أنه إذا»، مقحمة.

(٤) في ط، ر: «لا».

(٥) ما حكاه الكسائي عنه في الإنصاف: ١٠٤، وانظر أسرار العربية: ٩٦، والمصادر التي ستذكر في هذه المسألة.

ومن ذلك أنه تَلحَقُها تاءُ التأنيث الساكنةُ وصلاً ووقفاً كما تلحقُ الأفعالَ، نحوُ نِعْمتْ الجاريةُ هندٌ، وبِئْستْ الجاريةُ جاريتُك، كما تقولُ: قامت هندٌ وقعدتْ.

وأيضاً فإن آخِرَهما مبنيٌّ على الفتح من غير عارضٍ عرضَ لهما كما تكونُ الأفعالُ الماضيةُ كذلك، إلا أنهما لا يتصرَّفان، فلا يكونُ منهما مضارعٌ ولا اسمُ فاعلٍ، والعِلَّةُ في ذلك أنهما تضمَّنا ما ليس لهما في الأصل، وذلك أنهما نُقِلا من الخبر إلى نفْس المدح والذمِّ، والأصلُ في إفادة المعاني إنما هي الحروفُ، فلمّا أفادتْ فائدةَ الحروف خرجتْ عن بابها ومُنعتْ التصرُّفَ كليس وعسَى[1].

هذا مَذهبُ البصريِّين والكسائيِّ من الكوفيين، وذهب سائرُ الكوفيِّين إلى أنهما اسمان مبتَدآن، واحتجُّوا لذلك بمفارقَتهما الأفعالَ بعدم التصرُّف، فإنه قد تدخلُ عليهما حروفُ الجرِّ، وحكَوا ما زيدٌ بِنِعْمَ الرجلُ، وأنشَدوا لحسَّان بن ثابت[2]:

ألَسْتُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَه ... أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا

[٧/ ١٢٨] وحكَى الفرَّاء أن أعرابيّاً بُشِّرَ بمولودة فقيل له: نِعْمَ المولودةُ مولودتُك، فقال: واللهِ ما هي بنِعْمَ المولودةُ[3]، وحكَوا يا نِعْمَ المولَى ونِعْمَ النصيرُ[4]، فنداؤهم إيَّاه

(١) انظر تعليل منع تصرف نعم وبئس في التنبيه لابن جني: ١٦٥، والمرتجل: ١٣٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٨٣.

(٢) البيت في ديوانه: ٤٢٥، وعجزه فيه:

لِذي العُرْفِ ذا مالٍ كثيرٍ ومُعْدِما

وهو لحسان في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٠٥، والإنصاف: ٩٧، وورد بلا نسبة في أسرار العربية: ٩٧، وروايته في هذه المصادر كرواية ابن يعيش.

وانظر حجج البصريين والكوفيين في معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٦٨، ٢/ ١٤١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٠٤-٤١١، والإنصاف: ٩٧ فما بعدها، وأسرار العربية: ٩٧، والتبيين عن مذهب النحويين: ٢٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٥-٦.

(٣) حكاه عن الفراء ثعلب وأبو بكر الأنباري، انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٠٥، وانظر أيضاً معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٦٨، ٢/ ١٤١، وأسرار العربية: ٩٩، والإنصاف: ١١٢.

(٤) حكاه أبو بكر الأنباري في كتابه «الواسط» كما في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٠٥، وانظر=

دليلٌ على أنه اسمٌ.

والحقُّ ما ذكرْناه، وأما دخولُ حرف الجرِّ فعلى معنى الحكاية، والمرادُ ألستَ بجارٍ مَقُولٍ فيه نِعمَ الجارُ[1]، وكذلك البواقي، وأما النداءُ فعلى تقدير حذفِ المنادَى، والمعنى يا مَن هو نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصيرُ، كما قال سبحانه: ﴿أَلَا يا اسْجُدُوا﴾[2]، والمرادُ أَلَا يا قومِ اسجُدوا، أو يا هؤلاءِ اسجُدوا[3].

وفيها أربعُ لغاتٍ[4]، نَعِمَ على زِنة حَمِدَ وعَلِمَ، وهو الأصلُ[5]، ونِعِم بكسر الفاء والعين[6]، ونَعْم بفتح الفاءِ وسكون العين، ونِعْم بكسر الفاء وسكون العين، وليس ذلك شيئاً يختصُّ هذين الفعلَين، وإنما هو عملٌ في كلِّ ما كان على فَعِلَ ممَّا عينُه حرفُ حلقٍ اسماً أو فعلاً، نحوُ فَخِذ وشَهِد، فإنه يَسوغُ فيهما وفي كلِّ ما كان مثلَهما أَربعةُ أوجُه[7].

والعِلَّةُ في ذلك أن حرفَ الحلق يُستثقلُ إذا كان مستقِلَّاً، [٢٤٧/ أ] وإخراجُه كالتَّهوُّع، فلذلك آثَروا التخفيفَ فيه، وكلُّ ما كان أشدَّ تَسفُّلاً كان أكثرَ استثقالاً، فمَن قال: نَعِمَ وبَئِسَ بكسر العين وفتْح الفاءِ فقد أتى بهما على الأصل، وقد قرأ «فنَعِمَّا هي»[8] ابنُ عامر

=مصادر الحاشية السالفة.

(١) بهذا وجه ابن الشجري بيت حسان السالف، انظر الأمالي: ٢/ ٤٠٦.

(٢) النمل: ٢٧/ ٢٥، قرأ الكسائي وحده «ألا» مخففة اللام، والباقون بتشديدها، انظر السبعة: ٤٨٠، وما سلف: ٢/ ٥٩، ٩٦.

(٣) بهذا وجه ابن الشجري ونظَّر، انظر الأمالي: ٢/ ٤١٠.

(٤) انظر هذه اللغات في الكتاب: ٢/ ١٧٩، ٤/ ١٠٧، ٤/ ٤٣٩-٤٤٠، والمقتضب: ٢/ ١٤٠، والأصول: ١/ ١١١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٧٢، والعلل في النحو: ١٥٩، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٩٠.

(٥) قاله سيبويه: ٢/ ١٧٩، والمبرد في المقتضب: ٢/ ١٤٠، وابن السراج في الأصول: ١/ ١١١، وابن جني في المحتسب: ١/ ٣٥٦.

(٦) هي لغة هذيل، عن أبي الخطاب، انظر الكتاب: ٤/ ٤٤٠، والحجة للفارسي: ٢/ ٣٩٨.

(٧) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ١٠٧-١٠٨، والمقتضب: ١/ ١١٧، ٢/ ٢٦٠، والمحتسب: ١/ ٣٥٦.

(٨) البقرة: ٢/ ٢٧١.

وحمزةُ والكسائيُّ[١].

والذي يدلُّ أن هذا البناءَ هو الأصلُ أنه يجوزُ فيه أربعةُ أَوجُهٍ، وذلك إنما يكونُ فيما كان على فَعِل مما عينُه حرفُ حلقٍ، وأيضاً فإنه لا يخلو من أن يكونَ فَعَل أو فَعِل أو فَعُل، فلا يكونُ فَعَل بالفتح إذ لو كان مفتوحَ العين لم يَجزْ إسكانُه لِخفَّة الفتحة، ألا ترى أنهم لم يقولوا في نحو جَبَل وحَمَل: جَبْل وحَمْل كما قالوا: كَتْف وعَضْد في كَتِف وعَضُد، وكسرُ أولِها دليلٌ على أنه فَعِل دون فَعُل بالضمِّ، لأن الثاني لو كان مضموماً لم يَجزْ كسرُ الأولِ لأنه لا كسرةَ بعدَه فيُكسَرَ الأولُ للكسرة التي بعدَه، وليس في أبنية الثلاثيِّ من الأفعال الماضية التي سُمِّي فاعلُها[٢] إلا هذه الأقسامُ الثلاثةُ، فصحَّ بما ذكرْناه أنه فَعِل مثلُ عَلِم.

ومَن قال: نِعِم بكسر الفاء والعين أتبعَ الكسرَ الكسرَ، لأن الخروجُ من الشيء إلى مثلِه أخفُّ من الخروج إلى ما يُخالفُه، [٧/ ١٢٩] ومن ذلك مِنْتِن ومِنْخِر بكسْر الميم إتباعاً لِمَا بعدَها، وعليه قراءةُ زيد بنِ عليٍّ والحسنِ ورؤبةَ «الحمدِ لله»[٣] بكسر الدال، ومَن قال: نَعْم بفتح النون وسكونِ العين فإنه أسكنَ العينَ تخفيفاً كما قالوا في كَتِف: كَتْف وفي فَخِذ: فَخْذ، وقد قرأ يحيى بنُ وَثَّاب: ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾[٤]، ومنه قولُ

---

(١) انظر هذه القراءة في السبعة: ١٩٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٠٦، والنشر: ٢/ ٢٣٥.

(٢) في ط، ر: «تسمى فاعلوها».

(٣) الفاتحة: ١/ ١، وقرأ رؤبة أيضاً «الحمدَ» بنصب الدال، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٦٩-١٧٠، وشواذ ابن خالويه: ٧، والمحتسب: ١/ ٣٧، وانظر أيضاً: معاني القرآن للفراء: ١/ ٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٦٨.

(٤) الرعد: ١٣/ ٢٤ بفتح النون وسكون العين، وهي قراءة الكسائي وحمزة والأشمس أيضاً، ونص الزجاج على أنها بفتح النون وكسر العين، انظر معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٥٣-٣٥٤، وشواذ ابن خالويه: ٦٦، والمحتسب: ١/ ٣٥٦.

الشاعر[1]:

فـإنْ أَهْجُـه يَضْـجَرْ كـما ضَـجْرَ بـازِلٌ ... مِـن الأُدْمِ دَبْـرَتْ صَـفْحتاهُ وغارِبُـهْ

أرادَ ضَجِرَ ودَبِرَتْ، فأَسكنَ تخفيفاً، ومَن قال: نِعْم بكسر النون وسكون العين ـ وهي اللُّغةُ الفاشيةُ ـ فإنه أَسكنَ بعد الإِتباع كما قالوا في إبلٍ: إبْل، وعليه أكثرُ القُراء[2].

وقد يُستعملُ «ساءَ» استعمالَ بِئْسَ بمعنى الذمِّ، فيقالُ: ساءَ رجلاً زيدٌ كما تقولُ: بِئْسَ رجلاً زيدٌ، فيكونُ في «ساءَ» ضميرٌ مستترٌ يفسِّرُه الظاهرُ كما يكونُ في بِئْس، وهو مِن ساءَه الشيءُ يَسوؤه، ضدُّ سرَّه، فإذا نقلتَه إلى معنى «بِئْسَ» نقلتَه إلى فَعُل بضمِّ العين، وصار لازماً بعد أن كان متعدِّياً، فيصيرُ تقديرُه سَوُءَ مِثْلُ فَقُه وشَرُفَ، وإنما قُلبتْ الواوُ أَلفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلَها على حدِّ طالَ، قال الله تعالى: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾[3].

وقال قومٌ: لك أن تَذهبَ بسائر الأفعال إلى مَذْهَب نِعْم وبِئْس، فتحوِّلَها إلى فَعُل، فتقولَ: عَلُمَ الرجلُ زيدٌ، وجادَ الثوبُ ثوبُه، وطابَ الطعامُ طعامُه، وإذا تعجَّبتَ فهو مثلُ نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، تمدحُ وأنت متعجِّبٌ[4].

وحُكيَ عن الكسائيِّ أنه كان يقولُ في هذا: قَضُوَ الرجلُ، ودَعُوَ الرجلُ إذا أَجادَ

---

(١) هو الأخطل كما في الكامل للمبرد: ٣/ ١٧٧، والحلبيات: ٨٨-٨٩، وليس البيت في ديوانه، ونسبه العيني: ٣/ ٣٧٣ إلى أبي الجراح، وورد بلا نسبة في الحلبيات: ١٢٦، والمنصف: ١/ ٢١، والإنصاف: ١٢٣، وشرح الملوكي: ٣١، وللبيت رواية أخرى هي «وكاهله».

(٢) انظر السبعة: ١٩٠-١٩١، والتيسير: ٨٤، والنشر: ٢/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٣) الأعراف: ٧/ ١٧٧، وانظر معاني القرآن للأخفش: ٥٣٧-٥٣٨، والمقتضب: ٢/ ١٥٠، والمقتصد: ٣٧٠-٣٧١.

(٤) هو مطرد عند ابن مالك: ٣/ ٢١، جائزٌ عند ابن عصفور والرضي، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦٢٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣١٨.
وإذا استُعمل: (فَعُل) لمدح أو ذم فأكثر النحويين يلحقه بباب نعم وبئس، وأجاز الأخفش والمبرد إلحاقه بباب التعجب، وحكى الأخفش الاستعمالين، انظر المقتصد: ٣٧٨، والارتشاف: ٢٠٥٧، وانظر أيضاً الخصائص: ٢/ ٢٢٥.

القضاءَ وأَحسنَ الدعاءَ[١]، قال الله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[٢]، وقال: ﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾[٣].

وكلُّ ما كان من ذلك بمعنى نِعْمَ وبِئْسَ يجوزُ نقلُ حركةِ وسَطِه إلى أَوله، وإن شئتَ تركتَ أولَه على حاله، وسكَّنتَ وسَطَه، فتقولُ: ظُرْفَ الرجلُ زيدٌ، وظَرْفَ الرجلُ زيدٌ، فمَن قال: ظُرْفَ فأصلُه ظَرُفَ، فنقلَ الضمَّةَ إلى الظاء للإيذان بالمراد والأصلِ، ومَن قال: ظَرْفَ بفتح الظاءِ لم ينقلْ وتركَها على حالِها ثِقةً بدليل الحال، كما قال[٤]:

فقلْتُ اقْتُلوها عَنْكُمُ بِمزاجِها ... وحُبَّ بها مَقْتولةً حينَ تُقْتَلُ

[٧/ ١٣٠] يُروَى بفتح الحاء وضمِّها، ولا تَنتقلُ حركةُ وسَطِه إلى أوَّلِه إلا إذا كان بمعنى نِعْم وبِئْس[٥].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وفاعلُهما إما مُظهَرٌ مُعرَّفٌ باللام أو مضافٌ إلى المعرَّف به، وإما[٦] مضمَرٌ مميَّزٌ بنكرة منصوبةٍ، وبعد ذلك اسمٌ مرفوعٌ هو المخصوصُ بالمدح أو الذمِّ، وذلك قولُك: نِعْمَ الصاحبُ، أو نِعْمَ صاحبُ القومِ زيدٌ، وبِئْسَ الغلامُ، أو بِئْسَ غلامُ الرجلِ بِشرٌ، ونِعْمَ صاحباً زيدٌ، وبِئْسَ غلاماً بِشْرٌ).

قال الشارح: قد ثبتَ بما ذكرْناه كونُ نِعْم وبِئْس فعلَين، وإذا كانا فعلَين فلا بدَّ لكلِّ واحدٍ منهما من فاعل ضرورةَ انعقادِ الكلامِ واستقلالِ الفائدة.

---

(١) انظر ذلك في المقتصد: ٣٧٨، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٧٦، والارتشاف: ٢٠٥٧-٢٠٥٨، وعقب ابن السراج على ذلك فقال: «وهو عندي قياس»، الأصول: ١/ ١١٦، وحكى صاحب التاج «قضي» قضو الرجل دون نسبة.

(٢) الكهف: ١٨/ ٥.

(٣) النساء: ٤/ ٦٩.

(٤) هو الأخطل، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٩٧، وزد الأصول: ١/ ١١٦.

(٥) من قوله: «وقال قوم ...» إلى قوله: «وبئس» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ١١٥-١١٦ ببعض خلاف، ونظر الارتشاف: ٢٠٥٧.

(٦) في ط: «وأما» تحريف.

وفاعلاهما على ضربَين:

أحدُهما: أن يكونَ الفاعلُ اسماً مُظهَراً فيه الألفُ واللامُ أو مضافاً إلى ما فيه الألفُ واللامُ.

والضربُ الآخرُ: أن يكونَ مضمَراً، فيفسَّرَ بنكرة منصوبةٍ.

مثالُ الأول نِعْمَ الرجلُ عبدُ الله، وبِئْستْ المرأةُ هندٌ، والمضافُ إلى ما فيه الألفُ واللامُ، نحوُ نِعْمَ غلامُ الرجلِ عمرو، وبِئْسَ صاحبُ المرأةِ بِشرٌ، فالألفُ واللامُ هنا لتعريف الجنسِ، وليستْ للعهد، إنما هي على حدِّ قولك: أهلكَ الناسَ الدرهمُ والدينارُ، وأخافُ الأسدَ والدبَّ، ولستَ تعني واحداً من هذا الجنس بعَينه، إنما تريدُ مطلقَ هذا الجنس من نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[1]، ألا ترى أنه لو أراد مُعيَّناً لَـمَا جازَ الاستثناءُ منه بقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[2]؟ ولو كانا للعهد لم يَجزْ وقوعُه فاعلاً لنِعْمَ أو بِئْس، لو قلتَ: نِعمَ الرجلُ الذي كان عندنا، أو نِعمَ الذي في الدار لم يجزْ[3].

وقولُ صاحبِ الكتاب: «وفاعلُهما إمَّا[4] مُظهَرٌ معرَّفٌ باللام، أو مضافٌ إلى المعرَّف به» يريدُ تعريفَ الجنسِ لا غيرُ، وأما إطلاقُه فليس بالجيِّد.

---

(١) العصر: ١٠٣/ ٢، وانظر الشيرازيات: ٤٨٨.

(٢) العصر: ١٠٣/ ٣.

(٣) الجمهور على أن «ال» التي في فاعل نعم وبئس للجنس، ومنهم من قال: للجنس حقيقة، وهو ظاهر كلام سيبويه، ومنهم من قال: للجنس مجازاً، وخالف بعض النحويين وذهبوا إلى أنها للعهد، وهو ما استظهره الشيخ عضيمة، ودفعه الجرجاني، واحتج بوجوب وقوع سائر المعارف فاعلاً لنعم وبئس، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٩١، وزد الأصول: ١/ ١١١، والإغفال: ١/ ٣٥٠، والمقتصد: ٣٦٣، وشرح شواهد الإيضاح: ١٠٠-١٠١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦١٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣١٢، والمساعد: ٢/ ١٢٦.

(٤) في ط: «أما» تحريف.

فإن قيل[1]: ولِمَ لا يكونُ الفاعلُ إذا كان ظاهراً إلا جنساً قيل: لوجهَين:

أحدُهما: ما يُحكَى عن الزَّجاج أنهما لَمَّا وُضِعا للمدح العامِّ والذمِّ العامِّ جُعلَ فاعلُهما عامًّا ليُطابِقَ معناهما، إذ لو جُعلَ خاصًّا لكان نقضاً للغرض، لأن الفعلَ إذا أُسندَ إلى عامٍّ عَمَّ، وإذا أُسندَ إلى خاصٍّ خَصَّ، وقد تقدَّمَ نحوُ ذلك في الخُطبة.

الوجهُ الثاني: أنهم جعلوه جنساً ليدلَّ أن الممدوحَ والمذمومَ مستحِقٌّ للمدح والذمِّ في ذلك الجنس، فإذا قلت: نِعمَ الرجلُ زيدٌ أعلمتَ أن زيداً الممدوحُ في الرجال من أجل الرُّجوليَّة، وكذلك حكمُ الذمِّ، وإذا قلت: نِعمَ الظريفُ زيدٌ دَلَلْتَ بذكرِ الظريفِ أن زيداً ممدوحٌ [٢٤٧/ ب] في الظِّراف من أجل الظَّرْف، ولو قلت: نِعمَ زيدٌ لم يكنْ في اللَّفظ ما يدلُّ على المعنى الذي استَحقَّ به زيدٌ المدحَ، لأن لفظَ «نِعمَ» لا يختصُّ بنوعٍ من المدح دون نوع، ولفظُ [٧/ ١٣١] زيدٍ أيضاً لا يدلُّ إذ كان اسماً عَلَماً وُضعَ للتفرقة بينه وبين غيرِه، فأُسندَ إلى اسم الجنس ليدلَّ أنه ممدوحٌ أو مذمومٌ في نوعٍ من الأنواع.

والمضافُ إلى ما فيه الألفُ واللامُ بمنزلة ما فيه الألفُ واللامُ، يعملُ نِعْمَ وبِئْسَ فيه كما يعملُ في الأَول، وإنما ذكرْنا اسمَ الجنس على عادة النحويِّين، إذ كانوا لا يفرِّقون بين الجنس والنوعِ لأنهم يقصُدون بهما الاحتواءَ على الأشخاص، وهما في الحكمِ واحدٌ.

الثاني: وهو ما كان فاعلُه مضمَراً قبل الذِّكر، فيفسَّرُ بنكرة منصوبة، نحوُ قولك: نِعمَ رجلاً زيدٌ، وبِئْسَ غلاماً عمرو، ففي كلِّ واحد من نِعْمَ وبِئْسَ فاعلٌ أُضمرَ قبل أن يتقدَّمَه ظاهرٌ[2]، فلزم تفسيرُه بالنكرة ليكونَ هذا التفسيرُ في تبيينه بمنزلة تقدُّمِ الذِّكرِ له، والأصلُ في كلِّ مضمَرٍ أن يكونَ بعد الذِّكر، والمضمَرُ ههنا الرجلُ في نِعمَ رجلاً، والغلامُ في بِئْسَ غلاماً، استُغنيَ عنه بالنكرة المنصوبةِ التي فسَّرتْه لأن كلَّ مبهَمٍ من

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عليه من وجهين قالهما الوراق في العلل في النحو: ١٥٩، وهذان الوجهان مضمون كلام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٧٢، وانظر: ١/ ٣٥٣ منه.

(٢) انظر الإغفال: ٢/ ٣٣٢-٣٣٣.

الأعداد إنما يفسَّرُ بالنكرة المنصوبة[١]، ونصبُ النكرةِ هنا على التميز، وقيل: على التشبيه بالمفعول لأن الفعلَ فيه ضميرُ فاعلٍ، وإنما خَصُّوا بهذا أبواباً معيَّنةً[٢].

فإن قيل: فلِمَ خُصَّتْ نِعْمَ وبِئْسَ بهذا الإضمارِ فيهما قيل: لأن المضمَرَ قبل الذِّكرِ على شريطة التفسير فيه شَبهٌ من النكرة، إذ كان لا يُفهَمُ إلى مَن يرجعُ حتى يفسَّرَ، وقد بينَّا أن نِعْمَ وبِئْسَ لا تَليهما معرفةٌ محضةٌ، فضارَعَ المضمَرُ هنا ما فيه الألفُ واللامُ من أسماء الأجناس.

فإن قيل: فما الفائدةُ في هذا الإضمار، وهلَّا اقتَصروا على قولهم: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ؟

قيل: فيه فائدتان: إحداهما التوسُّعُ في اللُّغة، والأُخرى التخفيفُ، فإن لفْظَ النكرةِ أخفُّ ممَّا فيه الألفُ واللامُ.

وقد جاء فاعلُ نِعمَ وبِئسَ على غير هذين المَذهبين، قالوا: نِعمَ غلامُ رجلٍ زيدٌ، فرفَعوا بنِعمَ النكرةَ المضافة إلى ما لا أَلفَ ولا لامَ فيه، زعمَ الأخفشُ أن بعضَ العرب يقولُ ذلك[٣]، وأنشدَ لحسَّان بن ثابت، وقيل: هو لكُثير بن عبد الله النَّهشلي[٤]:

---

(١) من قوله: «ففي كل واحد ..» إلى قوله: «المنصوبة» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ١١٤ بخلاف يسير.

(٢) انظر في ذلك العلل في النحو: ١٦١.

(٣) ذكره في كتابه «الأوسط» وأجازه الفراء والكوفيون، ونسب إلى ابن السراج، وكلامه لا يشي بذلك، ومنعه البصريون، انظر الكتاب: ٢/ ١٧٦-١٧٧، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٥٧، والمقتضب: ٢/ ١٤١-١٤٢، والأصول: ١/ ١١٩-١٢٠، والمقتصد: ٣٦٥، وشرح شواهد الإيضاح: ١٠١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٠، والارتشاف: ٢٠٤٧، والمساعد: ٢/ ١٢٩.

(٤) البيت ليس في ديوان حسان، ونسبه ابن بري في شرح شواهد الإيضاح: ١٠٠ إلى كثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة، والغريرة أُمه، انظر الأغاني: ١١/ ٢٧٨، وذكر العيني: ٤/ ١٧ نسبته إلى كثير بن عبد الله وأوس بن مغراء، وذكر البغدادي في الخزانة: ٤/ ١١٨ نسبته إلى حسان وأنه لم يجده في ديوانه، وإلى كثير، وإلى أوس بن مغراء، والبيت بلا نسبة في البصريات: ٦٤٠، والمقتصد: ٣٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦١٣.

فـنِعْمَ صـاحِبُ قَـوْمٍ لا سِـلاحَ لَهُـمْ وصـاحِبُ الرَّكْـبِ عُـثمانُ بـنُ عَفَّانـا

[٧/ ١٣٢] قال: أبو عليٍّ: «وذلك ليس بالشائع»(١)، ولا يجوزُ ذلك على مذهب سيبويه لأن المرفوعَ بنِعْم وبِئْسَ لا يكونُ إلا دالًّا على الجنس(٢)، لو قلت: أهلكَ الناسَ شاةٌ وبعيرٌ لم يدلَّ على الجنس كما يدلُّ عليه الشاةُ والبعيرُ(٣)، ولـو نصبتَ «صاحبَ قـوم» في غـير هـذا البيتِ على التفسير لجاز(٤) كما تنصبُ النكرةَ المفردةَ في نحو قولك: نِعْمَ رجلاً، لكنَّه ضعيفٌ ههنا لعطفِك في قولك: «وصاحبُ الرَّكبِ عُثمان»، والمرفوعُ لا يُعطفُ على المنصوب(٥)، وكأن الذي حسَّنَ ذلك في البيت قولُه: «وصاحبُ الرَّكبِ» لَّما عَطفَ عليه ما فيه الألـفُ واللامُ دلَّ على أنهما في المعطوف عليه مرادُه لأن المعنى واحدٌ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُجمَعُ بين الفاعل الظاهرِ وبين المميِّزِ تأكيداً، فيقالُ: نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ، قال جرير:

تَـزوَّدْ مِثْـلَ زادِ أَبِيـكَ فِيْنـا فـنِعْمَ الـزَّادُ زادُ أَبِيـكَ زادا)

قال الشارح: قد اختلفَ الأئمَّةُ في هذه المسألةِ، فمنعَ سيبويه من ذلك وأنه لا يقالُ: نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ، وكذلك السيرافيُّ وأبو بكر بنُ السراج، وأجازَ ذلك المبرِّدُ وأبو علي الفارسيُّ، واحتجَّ في ذلك سيبويه بأن المقصودَ من المنصوب والمرفوع الدلالةُ على الجنس، وأَحدُهما كافٍ عن الآخَر، وأيضاً فإن ذلك ربَّما أَوهمَ أن الفعلَ الواحدَ له فاعلان، وذلك أَنك رفعتَ اسمَ الجنس بأنه فاعلٌ، وإذا نصبتَ النكرةَ بعد ذلك آذنْتَ بأن الفعلَ فيه ضميرٌ فاعلٌ لأن النكرةَ المنصوبةَ لا تأتي إلا كذلك.

وحُجَّةُ المبرِّد في الجواز الغُلوُّ في البيان والتأكيدِ، والأولُ أَظهرُ، وهو الذي أراه لِما

---

(١) المقتصد: ٣٦٥ عن الإيضاح للفارسي: ٨٥.
(٢) انظر ما سلف: ٧/ ٢٣٤.
(٣) من قوله: «وذلك ليس بالشائع ..» إلى قوله: «والبعير» حكاه ابن بري في شرح شواهد الإيضاح: ١٠١ عن الفارسي.
(٤) عبارة الجرجاني: «كان حسناً»، المقتصد: ٣٦٥.
(٥) قاله الفارسي في البصريات: ٦٤٢، وانظر شرح شواهد الإيضاح: ١٠١.

ذكَرْناه[١]، فأما بيتُ جرير[٢]، وهو:

تَـــــزَوَّدْ مِثْـــــلَ إلـــــخ

فإنه أنشدَه شاهداً على ما ادَّعى من جوازِ ذلك، فإنه رُفعَ الزَّادُ المعرَّفُ [٧/ ١٣٣] بالألف واللام بأنه فاعلُ نِعْمَ، وزادُ أبيكَ هو المخصوصُ بالمدح، وزاداً تمييزٌ وتفسيرٌ.

والقولُ عليه أنَّا لا نُسلِّمُ أن زاداً منصوبٌ بنِعْمَ، وإنما هو مفعولٌ به لتزَوَّدْ، والتقديرُ تَزوَّدْ زاداً مثلَ زادِ أبيكَ فِينا، فلمَّا قدَّمَ صفتَه عليه نصبَها على الحال.

ويجوزُ أن يكونَ مصدراً مؤكِّداً محذوفَ الزوائدِ، والمرادُ تَزوَّدْ تَزوُّداً، وهو قولُ الفرَّاء[٣]، ويجوزُ أن يكونَ الزادُ تمييزاً لقوله: مِثلَ زادِ أبيك فينا، كما يقال: لي مِثلُه رجلاً[٤]، وعلى تقدير أن يكونَ العاملُ فيه نِعْمَ فإن ذلك من ضرورةِ الشعرِ، هكذا قال أبو بكر بنُ السراج[٥]، وما ثَبتَ للضرورة يَتقدَّرُ بقدرِ الضرورة، ولا يُجعلُ قياساً[٦]، ومثلُه قولُ الأَسودِ بنِ شَعُوب[٧]:

---

(١) الكلام على آراء النحويين في هذه المسألة تراه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٩٣، وزد المقتصد: ٣٧٢، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٩-١١٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦١٩، والارتشاف: ٢٠٥٠-٢٠٥١، والمغني: ٥١٦.

(٢) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٩٣، وزد البصريات: ٨٤٦، والحلبيات: ٢٣٤-٢٣٥، والمقتصد: ٣٧٢، وشرح شواهد الإيضاح: ١٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦١٩.

(٣) حكاه عنه المرادي في شرح التسهيل: ٦٣٠.

(٤) من قوله: «هو مفعول به ...» إلى قوله: «رجلاً» قاله ابن بري في شرح شواهد الإيضاح: ١١٠-١١١.

(٥) تعرض ابن السراج للمسألة التي نحن بصددها في الأصول: ١/ ١١٧-١١٨، ولم ينشد البيت الشاهد.

(٦) من قوله: «اختلف الأئمة ..» إلى قوله: «قياساً» نقله البغدادي عن ابن يعيش في الخزانة: ٤/ ١٠٨-١٠٩، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٢٨.

والملاحظ أن قول ابن يعيش فيما نقله عنه البغدادي: «وهو قول الفراء» لم يرد!

(٧) نسب البيتان إلى أبي بكر بن الأسود بن شعوب ـ وشعوب أُمه ـ في شرح شواهد الإيضاح:=

ذَرَاني أَصْطَبِحْ يا بَكْرُ إنِّي رأَيتُ الموتَ نَقَّبَ عن هِشامِ
تَخَيَّرَهُ ولمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ ونِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهامِ

فقولُه: مِن رجُلٍ تَهامٍ كقوله: رجُلاً لأن «مِنْ» تدخلُ على التمييز[1]، وذلك كلُّه من ضرورة الشعر، فاعرفْه. [٧/ ١٣٤]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقولُه تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ نِعْمَ فيه مسنَدٌ إلى الفاعل المضمَر، ومميِّزُه «ما»، وهي نكرةٌ لا موصولةٌ ولا موصوفةٌ، والتقديرُ فنِعْمَ شيئاً هي).

قال الشارح: اعلمْ أن «ما» قد تُستعملُ نكرةً تامَّةً غيرَ موصوفةٍ ولا موصولةٍ على حدِّ دخولها في التعجُّب[2]، نحوُ ما أحسنَ زيداً، والمرادُ شيءٌ أَحْسنَه، ولذلك من الاستعمالِ قد يُفسَّرُ بها المضمَرُ في باب نِعْمَ كما يفسَّرُ بالنكرة المحضة [٢٤٨/ أ] فيقالُ: نِعْمَ ما زيدٌ، أي نِعْمَ الشيءُ شيئاً زيدٌ.

وقولُه تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾[3]، فما هنا بمعنى شيءٍ، وهي نكرةٌ في موضع نصبٍ على التمييز مُبيِّنةٌ للضمير المرتفعِ بنِعْمَ، والتقديرُ نِعْمَ شيئاً هي، أي نِعْمَ الشيءُ شيئاً هي، فهي ضميرُ الصَّدقات، وهو المقصودُ بالمدح.

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[4]، فما في موضعِ نصبِ تمييزٍ للمضمَر،

=١١٠، وشرح أبيات المغني: ٤/ ١٧١، ونسب الثاني إلى أبي بكر وإلى بحير بن عبد الله في العيني: ٣/ ٢٢٧.

ونسب الأول إلى بحير بن عبد الله في الاشتقاق لابن دريد: ١٠١، والوحشيات: ٢٥٧، ولم ينسب في الكامل للمبرد: ١/ ١٤٣، وورد الثاني بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦١٩.

(١) جعل ابن بري «من» متصلة بمحذوف يكون حالاً، انظر شرح شواهد الإيضاح: ١١١.

(٢) انظر استعمالات «ما» في البغداديات: ٢٤٩ فما بعدها.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٧١، وانظر ما سلف: ٧/ ٢٣٠.

(٤) النساء: ٤/ ٥٨، وانظر معاني القرآن للأخفش: ١٩٢.

و﴿يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ صفةٌ للمخصوص بالمدح، وهو محذوفٌ، والتقديرُ نِعْمَ الشيءُ شيئاً يَعظُكم به، أي نِعْمَ الوعظُ وَعظاً يَعظُكم به، وحُذِفَ الموصوفُ على حدِّ قوله: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[1] والمعنى قومٌ يُحرِّفون[2]، ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾[3] أي قومٌ.

وكان الكسائيُّ يُجيزُ نِعْمَ الرجلُ يقومُ وقامَ وعندك[4]، والمرادُ رجلٌ يقومُ، ورجلٌ قام، ورجلٌ عندك[5]، ومنعَ ابنُ السرَّاج من ذلك وأَباه، واحتجَّ بأن «الفعلَ لا يقومُ مَقامَ الاسم، وإنما تقامُ الصفاتُ مُقامَ الأسماءِ لأنها أَسماءٌ يدخلُ عليها ما يدخلُ على الأسماء، وإن جاءَ من ذلك شيءٌ فهو شاذٌّ عن القياس، فسبيلُه أن يُحفظَ ولا يقاسَ عليه»[6].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وفي ارتفاع المخصوصِ مذهبان:

أحدُهما: أن يكونَ مبتدأً خبرُه ما تقدَّمَه من الجملة، كأنَّ الأصلَ زيدٌ نِعْمَ الرجلُ.

والثاني: أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه نِعْمَ الرجلُ هو زيدٌ، فالأولُ على كلام، والثاني على كلامَين).

---

(١) النساء: ٤/ ٤٦.

(٢) ممن قال بهذا الأخفش والفارسي في قول من أقواله، والمحذوف عند الفراء مقدَّر بـ«مَنْ» وفي الآية أقوال أخرى، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٧١، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٤٧-٤٤٨، والبغداديات: ٥٦٥، والبصريات: ٢٤٧، والمغني: ٤٤٠.

(٣) التوبة: ٩/ ١٠١.

(٤) في الأصول: ١/ ١١٨: «وقام عندك» تحريف، وفي الحاشية «في الأصل: وعندك، تحريف»، بل هو الصواب.

(٥) من قوله: «وكان الكسائي» إلى قوله: «عندك» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ١١٨، وانظر قول الكسائي في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٩، والارتشاف: ٢٠٥٦، والمساعد: ٢/ ١٣٦.

(٦) من قوله: «الفعل لا يقوم.. » إلى قوله: «عليه» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ١١٨-١١٩ بخلاف يسير.

قال الشارح: اعلمْ أن المخصوصَ بالمدح أو الذمِّ عبدُ الله مثلاً من قولك: نِعْمَ الرجلُ عبدُ الله، وفي ارتفاعه وجهان:

أحدُهما: أن يكونَ مبتدأً، وما تقدَّمَ من قولك: نِعْمَ الرجلُ هو الخبرُ، وإنما أُخِّرَ المبتدأُ، والأصلُ عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ، كما تقولُ: مررتُ به المسكينُ تريدُ المسكينُ مررتُ به، وأما الراجعُ إلى المبتدأ فإن الرجلَ لمَّا كان شائعاً ينتظمُ الجنسَ كان عبدُ الله داخلاً تحتَه، إذ كان واحداً منه، فارتبطَ به، والقصدُ بالعائد ربطُ الجملة التي هي خبرٌ بالمبتدأ ليُعلَمَ أنها حديثٌ عنه، فصارَ دخولُه تحتَ الجنس بمنزلة الذِّكرِ الذي يعودُ عليه[1]، فأجرَوا الذِّكرَ المعنويَّ مُجْرى الذِّكرِ اللفظيِّ[2]، ومثلُه قولُ الشاعر[3]:

فأمَّا صُدُورٌ لا صُدُورٌ لجَعْفَرٍ ولكنَّ أَعجازاً شديداً ضَرِيرُها

فالصُّدورُ مبتدأٌ، وقولُه: لا صدورٌ لجعفرٍ جملةٌ في موضع الخبر، ولمَّا كان النفيُ عامَّاً شَمَلَ الصُّدورَ الأُولَ، ودخلَ الأولُ تحتَه، فصار لذلك بمنزلة الذِّكر العائدِ، ونحوُه قولُ الآخَر[4]:

فأمَّا القِتالُ لا قِتالَ لَديْكُمُ ولكنَّ سَيْراً في عِراضِ المَواكِبِ

---

(١) من قوله: «اعلم ..» إلى قوله: «عليه» قاله الفارسي في الإيضاح، وعنه في المقتصد: ٣٦٥-٣٦٦، وانظر المقتصد: ٣٦٧.

(٢) كذا في المقتصد: ٣٦٨.

(٣) هو رجل من الضباب بكسر الضاد، كما في شرح شواهد الإيضاح: ١٠٢، والخزانة: ٤/ ٥٥١، ورجح البغدادي نسبة البيت إلى شاعر إسلامي، ونسب في إيضاح شواهد الإيضاح: ١٢٣ إلى توبة بن الحمير، وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في التنبيه لابن جني: ١٢٣، وسر الصناعة: ٢٦٥، والمقتصد: ٣٦٦.
وفي ط: «صريرها» تصحيف.

(٤) هو الحارث بن خالد المخزومي، والبيت في ديوانه: ٤٥، والخزانة: ١/ ٢١٧، والدرر: ١/ ٨٥، وورد بلا نسبة في كتاب الشعر: ٦٤، ٨٤، والتنبيه لابن جني: ١٢٣، وسر الصناعة: ٢٦٥، والمنصف: ٣/ ١١٨، والمقتصد: ٣٦٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣، وشرح شواهد الإيضاح: ١٠٧، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٢، ٤/ ٩٥.

[٧/ ١٣٥] وإنما أُخِّرَ المبتدأُ وحقُّه أن يكونَ مقدَّماً لأمرَين:

أحدُهما: أنه لَمَّا تضمَّنَ المدحَ العامَّ أَو الذمَّ جرَى مجْرى حروفِ الاستفهام في دخولها لمعنىً زائدٍ، فكما أن حروفَ الاستفهام متقدِّمةٌ فكذلك ما أَشْبهها.

الأمرُ الثاني: أنه كلامٌ يجري مجْرى المثَل، والأمثالُ لا تغيَّرُ، وتُحمَلُ على ألفاظها، وإن قاربتْ اللَّحْنَ.

والوجه الثاني من وجهَيْ رفع المخصوص أن يكونَ عبدُ الله في قولك: نِعْمَ الرجلُ عبدُ الله خبرَ مبتدأ محذوفٍ، كأنه لَمَّا قيل: نِعْمَ الرجلُ فُهِمَ منه ثناءٌ على واحد من هذا الجنسِ، فقيل: مَن هذا الذي أُثنيَ عليه؟ فقال: عبدُ الله، أي هو عبدُ الله[1]، وهذا من المبتدآت التي تقدَّرُ ولا تظهرُ، فعلى الوجه الأَولِ يكونُ «نِعْمَ الرجلُ» له موضعٌ من الإعراب، وهو الرفعُ بأنه خبرٌ عن عبد الله، ويكونُ الكلامُ جملةً واحدةً من مبتدأ وخبر، وعلى الوجه الآخَر يكونُ جملتَين، جملةٌ أُولَى فعليَّةٌ لا موضعَ لها من الإعراب، وجملةٌ ثانيةٌ اسميَّةٌ كالمفسِّرة للجملة الأُولى، وليستْ إحداهما متعلِّقةً بالأُخرى تعلُّقَ الخبرِ كما كانتْ الأُولى كذلك، فالأُولى على كلام واحد، والثانيةُ على كلامَين.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُحذَفُ المخصوصُ إذا كان معلوماً كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾، أي نِعْمَ العَبْدُ أيوبُ، وقولِه: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ أي فنِعْمَ الماهدون نحنُ).

قال الشارح: الأَصلُ أن يُذكَرَ المخصوصُ بالمدح أو الذمِّ للبيان، إلا أنه قد يجوزُ إسقاطُه وحذفُه إذا تقدَّمَ ذِكرُه، أو كان في اللَّفظ ما يدلُّ عليه، وأَكثرُ ما جاء في الكتاب العزيز محذوفاً، قال الله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[2]، والمرادُ أَيوبُ عليه السلامُ، ولم يَذكرْه لتقدُّم قصَّته، وقال: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَـٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾[3]، أي فنِعْمَ

---

(١) من قوله: «والوجه الثاني» إلى قوله: «عبد الله» قاله الجرجاني في المقتصد: ٣٦٧.

(٢) ص: ٣٨/ ٣٠.

(٣) الذاريات: ٥١/ ٤٨.

الماهدونَ نحنُ، وقال تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾[1]، أي نحنُ، وقال تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[2]، أي دارُهم، وقال: ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾[3]، أي عُقْباهم، وقد جاء مذكوراً، قال ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟﴾[4]، فأَنْ يكفروا في موضعِ رفعٍ بأنه المخصوصُ بالذمِّ، أي كُفرُهم، وفي جواز حذفه دلالةٌ على قوة مَن اعتقدَ أنه [٧/ ١٣٦] مرفوعٌ بالابتداء، وما تقدَّمَ الخبرُ، لأن المبتدأ قد يُحذفُ كثيراً إذا كان في اللَّفظ ما يدلُّ عليه، وأما حذفُ المبتدأ والخبرِ جميعاً فبعيدٌ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: **(ويؤنَّثُ الفعلُ، ويُثنَّى الاسمان ويُجمعان، نحوُ قولك: نِعْمتْ المرأةُ هندٌ، وإن شئتَ قلت: نِعْمَ المرأةُ، وقالوا: هذه الدارُ نِعْمَتْ البَلَدُ لَمَّا كان البلدُ الدارَ كقولهم: مَن كانتْ أُمَّك، وقال ذو الرمَّة:**

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَعَائمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ

وتقولُ: نِعْمَ الرجلان أخواكَ، ونِعْمَ الرجالُ إخوتُك، ونِعْمَتْ المرأتان هندٌ ودعدٌ، ونِعْمَتْ النساءُ بناتُ عمِّك).

قال الشارح: اعلمْ أن نِعْمَ وبِئْسَ إذا وَلِيَهما مؤنَّثٌ كنتَ مخيَّراً في إلحاق علامةِ التأنيث بهما وتركِها، فتقول: نِعْمَتْ الجاريةُ هندٌ، وبِئْستْ الأَمَةُ جاريتُك، وإن شئتَ قلت: نِعْمَ الجاريةُ هندٌ، وبِئْسَ الأَمةُ جاريتُك.

فإن قيل: فمِن أين حَسُنَ إسقاطُ علامةِ التأنيث من نِعْمَ وبِئْسَ إذا وَلِيَهما مؤنَّثٌ، ولم يَحسُنْ ذلك في غيرهما من الأفعال؟

قيل: أمَّا مَن أَلحقَ علامةَ التأنيث فأمرُه ظاهرٌ، وهو الإيذانُ بأنه مسنَدٌ إلى مؤنَّث قبل الوصول إليه كما يكونُ في سائر الأفعال كذلك من نحو قامتْ هندٌ.

---

(١) المرسلات: ٧٧/ ٢٣.

(٢) النحل: ١٦/ ٣٠.

(٣) الرعد: ١٣/ ٢٤.

(٤) البقرة: ٢/ ٩٠.

ومَن أَسقطَها فعِلَّةُ ذلك أن الفاعلَ هنا جنسٌ، والجنسُ مذكَّرٌ، فإذا أُنِّثَ اعتُبرَ اللَّفظُ، وإذا ذُكِّرَ حُمِلَ على المعنى، وعلى هذا تقولُ: هذه الدارُ نِعْمتْ البلدُ، فتؤنِّثُ لأنك تعني داراً، فهو من الحمل على المعنى [٢٤٨/ ب]، ومثلُه قولُه: مَن كانتْ أُمَّك[1]، فتؤنِّثُ ضميرَ «مَنْ» لأنه في معنى الأُمِّ، فأما قولُه[2]:

أَوْ حُـــــرَّةٌ عَيْطَـــــلٌ إلـــــخ

فالشاهدُ فيه قولُه: نِعْمَتْ زَوْرقُ البلدِ، أَنَّثَ [٧/ ١٣٧] الفعلَ مع أنه مسنَدٌ إلى مذكَّر، وهو زَورقُ البلدِ لأنه يريدُ به الناقةَ، فأَنَّثَ على المعنى كما أَنَّثَ مع البلد في قوله: نِعْمَتْ البلدُ حين أرادَ به الدارَ.

والحُرَّةُ: الكريمةُ، والعَيْطَلُ: الطويلةُ العنق، وثَبْجاءُ: عظيمةُ السَّنامِ، والمُجْفَرَةُ: العظيمةُ الجَنْبِ، يقال: فَرسٌ مُجْفَرٌ وناقةٌ مُجْفَرَةٌ إذا كانت عريضةَ[3] المَحْزِم[4]، ودعائمُ الزَّوْر: قوائمُها، وصفَها بأنها عظيمةُ القوائم، وكَنَّى عن ذلك بدعائم الزَّوْر، والزَّوْر: أعلى الصَّدر، وانتصبَ «دعائمَ الزَّوْر» على التشبيه بالمفعول به، فهو من باب «الحسنُ الوجْهَ»، وقيل: انتصابُه على التمييز[5]، وهو ضعيفٌ لأنه معرفةٌ، والتمييزُ لا يكونُ معرفةً.

وقيل: إنما حَسُنَ إسقاطُ علامةِ التأنيثِ من نِعْمَ وبِئْسَ إذا وَلِيَهما المؤنَّثُ من قِبلِ أن المرفوعَ بهما جنسٌ شاملٌ، فجرَى مَجْرَى الجمع[6]، والفعلُ إذا وقعَ بعده جماعةُ المؤنَّثِ

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ١٧٩، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٣٨٩، وانظر ما سلف: ٧/ ١٧١.

(٢) سلف البيت، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٩٦، وزد شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦٢٠، والتذييل والتكميل: ٦/ ١٨٨.

(٣) في ط: «عظيمة» وما أثبت موافق لما نقله البغدادي في الخزانة: ٤/ ١١٩ عن ابن يعيش.

(٤) انظر الصحاح واللسان (جفر).

(٥) ضعَّف البغدادي هذا الوجه، انظر الخزانة: ٤/ ١١٩.

(٦) هو قول الوراق وتعليله في العلل في النحو: ١٦٣.

جازَ تذكيرُ الفعل كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾[(١)]، فصار قولُك: نِعْمَ المرأةُ بمنزلة نِعْمَ النساءُ، فلهذا حَسُنَ التذكيرُ في هذين الفعلَين، ولم يَحسنْ في غيرهما من الأفعال.

وتقولُ: نِعْمَ الرجلانِ[(٢)] أَخواكَ، ونِعْمَ الرجالُ إِخوتُك، فالرجلان فاعلُ نِعْمَ، وهو جنسٌ، وليست الألفُ واللامُ للعهد، والمرادُ نِعْمَ هذا الجنسُ إذا مُيِّزوا اثنَين اثنَين، ونِعْمَ هذا الجنسُ إذا مُيِّزوا جماعةً جماعةً.

وكذلك تقولُ: نِعْمَتْ المرأتان هندٌ ودعدٌ، ونِعْمَتْ النساءُ بناتُ عمِّك، وإذا قلت: نِعْمَ رجلَين أو نِعْمَ رجالاً كان منصوباً على التمييز، والفاعلُ مضمَرٌ كقولك: نِعْمَ رجلاً، وهذا إنما يُصْلحُه ويُفسدُه التقديرُ والاعتقادُ، فإن اعتُقدَ في الألف واللام العهدُ امتنعَ ذلك، لأن فاعلَ نِعْمَ وبِئْسَ لا يكونُ خاصّاً، وإن اعتُقدَ فيهما الجنسُ والشُّمولُ جازَ، وعلى ذلك تقولُ: نِعْمَ العُمرُ عمرُ بنُ الخطَّاب، وبِئْسَ الحَجَّاجُ حَجَّاجُ بن يوسفَ، تجعلُ العُمرَ جنساً لكلِّ مَن له هذا الاسمُ، وكذلك الحَجَّاجُ[(٣)]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومن حَقِّ المخصوص أن يُجانِسَ الفاعلَ، وقولُه عزَّ وجلَّ: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ على حذف المضافِ، أي ساءَ مثلاً مَثلُ القومِ، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾، أي مَثَلُ الذين كذَّبوا، ورُئي أن يكونَ محلُّ الذين مجروراً صفةً للقوم، ويكونَ لمخصوصُ بالذمِّ محذوفاً، أي بِئْسَ مَثلُ القوم المكذِّبين مَثلُهم).

قال الشارح: حَقُّ المخصوص بالمدح أو الذمِّ أن يكونَ من جنس فاعله، لأنه إذا لم يكنْ من جنسه لم يكن به تعلُّقٌ، والمخصوصُ إما أن يكونَ مبتدأً، وما قبلَه الخبرُ، فيلزمَ

---

(١) يوسف: ١٢/ ٣٠.
(٢) في ط: «الرجال»، تحريف.
(٣) من قوله: «تقول: نعم العمر ..» إلى قوله: «الحجاج» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ١٢٠ بخلاف يسير.

أن يكونَ من جنسه ليدلَّ عليه بعمومه، ويكونَ دخولُه تحتَه بمنزلة الذِّكرِ الراجعِ إليه، وإما أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ فيكونَ كالتفسير للفاعل، وإذا لم يكنْ من جنسه لم يصحَّ أن يكونَ تفسيراً له مع أن المرادَ بنِعْمَ الرجلُ زيدٌ أنه محمودٌ في جنسه، وإذا قلت: بِئْسَ الرجلُ خالدٌ كان المرادُ به أنه مذمومٌ في جنسه.

وإذا كان كذلك لم يكنْ بدٌّ من حذف المضاف في قوله: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾[(١)]، أي مَثَلُ القومِ، فحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه، وذلك أنَّ «ساء» ههنا بمعنى بِئْسَ، وفيها ضميرٌ فسَّرَه «مثَلاً»، فيلزمُ أن يكونَ المخصوصُ بالذمِّ من الأمثال، وليس القومُ بمَثَلٍ، فوجبَ أن [٧/ ١٣٨] يكونَ هناك مضافٌ محذوفٌ، والتقديرُ ساءَ مَثَلاً مَثَلُ القومِ، فيكونَ المخصوصُ من جنس المرفوع.

فأما قولُه تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾[(٢)] فيجوزُ أن يكونَ الذين هو المخصوصَ بالذمِّ، وأن يكونَ في موضع رفعٍ، ولا بدَّ من تقديرِ مضافٍ محذوفٍ معناه مَثَلُ الذين كذَّبوا، ثم حُذفَ المضافُ كما تقدَّمَ في الآية المتقدِّمة[(٣)]، ويجوزُ أن يكونَ الذين صفةً للقوم، ويكونَ في موضعِ خفضٍ، والمخصوصُ محذوفٌ تقديرُه بِئْسَ مَثَلُ القوم المكذِّبين مَثَلُهم[(٤)].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وحَبَّذا ممَّا يناسِبُ هذا الباب، ومعنى حَبَّ صارَ محبوباً جدّاً، وفيه لغتان فتحُ الحاءِ وضمُّها، وعليهما رُويَ قولُه:

وحُـــبَّ بهـــا مَقتولـــةً حـــينَ تُقْتَـــلُ

وأصلُه حَبَبَ، وهو مسنَدٌ إلى اسم الإشارة، إلا أنهما جَرَيا بعد التركيبِ مَجْرى الأمثال التي لا تغيَّرُ، فلم يُضمَّ أولُ الفعل، ولا وُضِعَ مَوضِعَ «ذا» غيرُه من أسماء الإشارة، بل

---

(١) الأعراف: ٧/ ١٧٧، وانظر ما سلف: ٧/ ٢٣٢.

(٢) الجمعة: ٦٢/ ٥.

(٣) ممن قال بهذا أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن: ٤/ ٤٢٧.

(٤) ذكر الفارسي هذين الوجهين، ووجههما الجرجاني في المقتصد: ٣٧٠-٣٧١.

التُزمتْ فيهما طريقةٌ واحدةٌ).

قال الشارح: اعلمْ أن حَبَّذا تُقارِبُ في المعنى نِعْمَ لأنها للمدح كما أن نِعْمَ كذلك، إلا أنَّ حَبَّذا تَفضُلُها بأنَّ فيها تقريباً للمذكور من القلب[١]، وليس كذلك نِعْمَ.

وحَبَّذا مركَّبةٌ من فعلٍ وفاعل[٢]، فالفعلُ حبَّ، وهو من المضاعَف الذي عينُه ولامُه من وادٍ واحدٍ، وفيه لغتان حَبَبْتُ وأحْبَبْتُ، وأحْببتُ أكثرُ في الاستعمال[٣]، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[٤]، فهذا مِن أَحَبَّ، وقال سبحانه: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾[٥]، وقال عليه السلام: «مَنْ أَحبَّ لقاءَ الله أحبَّ اللهُ لقاءَه»[٦]، وقال: «أَحْبِبْ حبيبَك هَوْناً ما»[٧]، فأما حَبَبْتُ فمتعدٍّ في الأَصل، ووزنُه فَعَل بفتح العين، قال الشاعر[٨]:

---

(١) قاله النحاس، انظر الأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ٤٧٠.

(٢) هذا ظاهر مذهب الخليل وسيبويه، وهو ما حمل الأعلم كلامه عليه، وخطَّأ ابن خروف مَنْ نسب إليه القول باسمية حبذا، ورأى أن مذهبه على أن حبَّ فعل وذا فاعل، وهو أيضاً مذهب ابن درستويه وابن كيسان والفارسي وابن برهان وابن خروف وابن مالك.
وذهب المبرد وابن السراج إلى أن حب وذا جعلا اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء، ونسب هذا القول إلى السيرافي، وذهب الأخفش والماردي إلى أنهما ركبا وصارا فعلاً.
انظر الكتاب: ٢/ ١٨٠، والمقتضب: ٢/ ١٤٥، والأصول: ١/ ١١٤-١١٥، وكتاب الشعر: ٩٧، والبغداديات: ٢٠١-٢٠٤، والشيرازيات: ١٨٩، والإغفال: ١/ ٢٥٦، وسر الصناعة: ٢٢٢-٢٢٣، والنكت: ٥٣٧، وشرح اللمع لابن برهان: ٤٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣١٨، والارتشاف: ٢٠٥٩، والمساعد: ٢/ ١٤٠-١٤٠.

(٣) كذا في الصحاح واللسان (حبب)، وانظر إصلاح المنطق: ٨٥، وأدب الكاتب: ٦١٣.

(٤) آل عمران: ٣/ ٣١.

(٥) آل عمران: ٣/ ١١٩.

(٦) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الرق، رقم ٦٥٠٧، وفي صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء، رقم ٦٧٦٥.

(٧) الحديث في الكشاف: ٣/ ١٠٣، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ٩٢٠.

(٨) هو عيلان بن شجاع النهشلي كما في اللسان (حبب)، وشرح أبيات المغني: ٦/ ١١٨، والبيت بلا نسبة في الكامل للمبرد: ١/ ٣٣٩، وتهذيب اللغة: ٤/ ٨، والخصائص: ٢/ ٢٢٠، ومجمع=

فَــوَاللهِ لَــوْلا تَمْــرُهُ مَــا حَبَبْتُــهُ ... وَلَــوْ كَــانَ أَدْنَـى مِـنْ عُبَيْـدٍ وَمُشْرِقِ

فإذا أُرِيدَ به المدحُ نُقلَ إلى فَعُل على ما تقدَّمَ، فتقولُ: حُبَّ زيدٌ، أي صار محبوباً، ومنه قوله[1]:

وحُـــبَّ بهـــا مقتولـــةً حـــينَ تُقْتَـــلُ

فضمُّ الفاءِ منه دليلٌ على ما قلناه، وكذلك قولُ الآخر[2]:

هَجَـرَتْ غَضُـوبُ وحُـبَّ مَـنْ يتَجَنَّـبُ

وقد ذهب الفراءُ إلى أن حبَّ أصلُه حَبُبَ على وزن فَعُل مضمومُ العين ككَرُم، واستدلَّ بقولهم: حَبِيْب، وفَعِيل بابُه فَعُل كظَرِيف مِن ظَرُفَ وكَريم من كَرُمَ[3]، والصوابُ ما ذكَرْناه لأنه قد جاء متعدِّياً، وفَعُل لا يكونُ متعدِّياً.

فأما قولُهم: حَبيب فلا دليلَ فيه لأنه هنا مفعولٌ، فحَبيبٌ [٧/ ١٣٩] ومحبوبٌ واحدٌ، فهو كجريح وقَتيل بمعنى مجروح ومقتولٍ، وحَبيبٌ من حَبَّ [٢٤٩/ أ] إذا أُرِيدَ به المدحُ فاعلٌ كظَرِيف، وحبَّ فعلٌ متصرِّفٌ، تقولُ[4] منه: حَبَّه يُحِبُّه بالكسر، وهو من الشاذِّ[5] لأن فَعَل إذا كان مضاعَفاً متعدِّياً فمضارِعُه يَفْعُل بالضمِّ، نحوُ ردَّه يردُّه وشدَّه

=الأمثال: ١/ ٣٩٧، والأشباه والنظائر: ١/ ٦٦٠، وكسر القاف في «مشرق» أحدث إقواء، وللبيت روايات أخرى تخرجه من الإقواء، انظر المصادر السالفة.

(١) سلف البيت: ٧/ ٢٣٣.

(٢) عجز البيت:

وعَـــدَتْ عَـــوادٍ دون وَلْيِـــكَ تَشْـــعَبُ

وقائله ساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين: ١٠٩٧، والبيت بلا نسبة في الارتشاف: ٢٠٥٩، والمساعد: ٢/ ١٤٠.

(٣) ذكر صاحبا الصحاح واللسان (حبب) هذا القول منسوباً إلى الفراء، وذكره الوراق في العلل في النحو: ١٦٤، والعكبري في اللباب: ١/ ١٨٨ دون نسبة، واحتجَّا بما احتجَّ به الفراء.

(٤) في ط، ر: «لقوله».

(٥) قاله الجوهري في الصحاح وصاحب اللسان (حبب).

يشدُّه، وقالوا في المفعول: محبوبٌ وقلَّ حابٌّ، وكثُرَ مُحِبٌّ في اسم الفاعل، وقلَّ مُحَبٌّ، ولمَّا نُقلَ إلى فَعُل لأجل المدح والمبالَغة كما قالوا: قَضُوَ الرجلُ ورَمُوَ إذا حَذَقَ[1] القضاءَ وأجاد الرَّميَ مُنعَ التصرُّفَ لمضارَعته بما فيه من المبالَغة والمدح بابَ التعجُّب ونِعْمَ وبِئْسَ.

وحَبَّذا لزمَ طريقةً واحدةً، وهو لفظُ الماضي، وفاعلُه «ذا» وهو من أسماء الإشارةِ، يُستعملُ هنا مجرَّداً من حرف التنبيه، وذلك لأنهم لمَّا ركَّبوا الفعلَ والفاعلَ، وجعلوهما شيئاً واحداً لم يأْتوا بحرف التنبيه لئلَّا تصيرَ ثلاثةُ أشياءَ بمنزلة شيءٍ واحدٍ، وليس ذلك من كلامهم، وجعلوا ذلك الاسمَ مفرَداً مذكَّراً إذ كان المفردُ أَخفَّ، والمذكَّرُ قبلَ المؤنَّث، فهو كالأصل له، فلذلك تقولُ: حَبَّذا زيدٌ، وحبَّذا هندٌ، وحبَّذا الزيدان، وحبَّذا الزيدون، ولا يقالُ: حبَّذَه[2] في المؤنَّث ولا حبَّذِي، قال الشاعر[3]:

يا حبَّذا القَمْراءُ واللَّيلُ السَّاجْ وطُرُقٌ مِثْلُ مُلاءِ النَّسَّاجْ

وقال آخر[4]:

لا حَبَّذا أنتِ يا صَنْعاءُ مِنْ بَلَدٍ ولا شَعُوبُ هَوىً مِنِّيْ ولا نُقُمُ

[٧/ ١٤٠] وذلك من قِبل أن حبَّذا لمَّا رُكِّب الفعلُ فيه مع الفاعل لم يَجزْ تأنيثُ الفعل

(١) في ط: «أحذق» تحريف، انظر أدب الكاتب: ٤٢١، ٥٢٨، والأفعال لابن القطاع: ١٢١، واللسان (حذق)، وما سلف: ٧/ ٢٣٢.

(٢) بهذا استدلال الجوهري في الصحاح (حبب).

(٣) هو الحارثي كما في اللسان (سجا)، والرجز بلا نسبة في العين: ٦/ ١٦١، ومجاز القرآن: ٢/ ٣٠٢، والكامل للمبرد: ١/ ٢٨٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٣٣٩، والخصائص: ٢/ ١١٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٢.

(٤) هو زياد بن منقذ، والبيت له في معجم البلدان (نقم)، والدرر: ٢/ ١١٧، والخزانة: ٢/ ٣٩٣، ونسبه المرزوقي في شرح الحماسة: ١٣٨٩ إلى زياد بن حمل، وقال: وقيل زياد بن منقذ، والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦٢٤، وانظر تخريج القصيدة التي منها البيت في سمط اللآلئ: ١/ ٧٠.

ولا تثنيتُه ولا جمعُه لأنه قد صار في منزلة بعض الكلمة، وبعضُ الكلمة لا يجوزُ فيه شيءٌ من ذلك، والذي يدلُّ أنهما بُنيا وجُعلا شيئاً واحداً أنه لا يجوزُ أن يُفصَلَ بين الفعل فيه وبين «ذا» بشيء، ولا يقالُ: حبَّ في الدار ذا، ولا حبَّ اليومَ ذا.

فإن قيل[١]: لِمَ خُصَّ «حبَّ» بالتركيب مع «ذا» من بين سائر الأسماء؟

قيل: لأن «ذا» اسمٌ مبهَمٌ يُنعتُ بالأجناس، وحكمُ «حبَّ» هنا كحُكم نِعْمَ، فركَّبوه مع «ذا» لينوبَ عن أسماء الأجناس، إذ لا يُنعَتُ إلا بها، والنعتُ والمنعوتُ شيءٌ واحدٌ، وأيضاً[٢]، فإن «ذا» مبهَمٌ، فصار بمنزلة المضمَر في نِعْمَ، ولذلك فُسِّرَ بالنكرة كما يفسَّرُ في نِعْمَ، فتقولُ: حبَّذا رجلاً كما تقولُ نِعْمَ رجلاً، فقياسُهما واحدٌ، فلمَّا صار حبَّذا في الحكم كلمةً واحدةً غلَّبَ عليها بعضُهم جانبَ الاسميَّةِ، واعتقدوا أنه اسمٌ له موضعٌ من الإعراب، وموضعُه هنا رفعٌ بالابتداء[٣]، وما بعدَه من الاسم المرفوعِ الخبرُ، وليس في العربية فعلٌ وفاعلٌ جُعلا في موضع مبتدأ إلا حبَّذا لا غيرُ.

فإن قيل[٤]: لمَ غلَّبَ هؤلاء معنى الاسميَّة فيه قيل: لأن الاسمَ أَقوى من الفعل، والفعلُ أَضعفُ، فلمَّا رُكِّبا وجُعلا شيئاً واحداً غُلبَ جانبُ الاسم لقُوته وضعفِ الفعل، واستدلُّوا على اسميَّته بكثرة ندائه نحوَ قولهم: يا حبَّذا، قال الشاعر[٥]:

يا حبَّذا جبلُ الرَّيَّانِ مِنْ جبلٍ ... وحبَّذا ساكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كانا

[٧/ ١٤١] وقال آخر[٦]:

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله الوراق في العلل في النحو: ١٦٥.

(٢) في ط، ر: «وأَيضاً».

(٣) انظر ما سلف: ٧/ ٢٤٧.

(٤) ساق الوراق هذا الاعتراض، وأجاب عنه بجوابين، أحدهما ما ذكره الشارح، انظر العلل في النحو: ١٦٥.

(٥) هو جرير، والبيت في ديوانه: ١٦٥، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦١٣، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٢٦.

(٦) سلف الرجز: ٧/ ٢٤٩.

يـا حبَّـذا القَمْـراءُ واللَّيـلُ السَّـاجْ   وطُـرُقٌ مِثْـلُ مُـلَاءِ النَّسَّـاجْ

وهو كثيرٌ، ومنهم مَن غلَّبَ جانبَ الفعل، ويجعلُ الاسمَ كالملغَى، ويرفعُ الاسمَ بعدَه رفْعَ الفاعل، فإذا قلت: حبَّذا زيدٌ فحبَّذا فعلٌ، وزيدٌ فاعلٌ، و«ذا» لغوٌ[1]، وإنما غلَّبوا جانبَ الفعل هنا لأنه أَسبَقُ لفظاً، ويدلُّ على ذلك أنهم قد صرَّفوه، فقالوا: لا يُحبِّذُه بما لا ينفعُه[2]، والأولُ أمثلُ، وقولُهم: لا يُحبِّذُه كأنهم اشتقُّوا فعلاً من لفظ الجملة، كقولهم: حَمْدَلَ في حكاية الحمدُ لله، وسَبْحَلَ في حكاية سُبْحان الله، فهذان وجهان عربيان كما ترى.

ومنهم مَنْ لا يغلِّبُ أحدَهما على الآخر، ويُجريهما على ظاهرهما، وهو المذهبُ المشهورُ، فيُجريهما مُجْرى نِعْمَ وبِئْسَ، ويكونُ حبَّ فعلاً ماضياً، و«ذا» فاعلٌ في موضع رفع، والاسمُ الأخيرُ يرتفعُ من حيث يرتفعُ بعد نِعْمَ من الوجهين المذكورَين، فيكونُ زيدٌ مثلاً من قولك: حبَّذا زيدٌ إما مبتدأً، و«حبَّذا» الخبرُ كما كانت في نِعْمَ كذلك، وإما أن يكونَ في موضع خبرِ مبتدأ محذوفٍ، أي هو زيدٌ، ويضافُ إليه الوجوهُ التي ذكرناها، وهو أن يكونَ خبرَ «حبَّذا» على رأي مَن يجعلُ حبَّذا مبتدأً، وأن يكونَ فاعلاً على رأي مَن يجعلُ «حبَّذا» فعلاً، ويُلغي الاسمَ الذي هو «ذا»، وأن يكونَ بدلاً من «ذا»، فقد صار ارتفاعُ زيد في قولك: حبَّذا زيدٌ من خمسة أوجُه.

وقولُه: و«**حبَّذا ممَّا يُناسِبُ هذا البابَ**» يعني بابَ نِعمَ وبِئْسَ لِمَا فيها من معنى المدح والمبالَغة، وقولُه: «**وفيه لغتان فتحُ الفاءِ وضمُّها**» يعني حبَّ إذا أُريدَ بها المدحُ من غير

---

(١) ممن ذهب هذا المذهب الربعي ودُريود، ونسبه ابن مالك إلى قوم، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣١٩، والارتشاف: ٢٠٦٠، والمساعد: ٢/ ١٤١-١٤٢.

ودريود هو عبد الله بن سليمان بن المنذر الأندلسي القرطبي النحوي، ودريود لقب له، ويقال له أيضاً درود، كان أعمَى، عرف بالنحو والأدب، توفي ٣٢٥هـ، انظر بغية الوعاة: ٢/ ٤٤-٤٥.

(٢) انظر هذا القول في المقتضب: ٢/ ١٤٥، وسر الصناعة: ٢٢٣، والأشباه والنظائر: ١/ ٢١٥.

إسنادها إلى «ذا»، وذلك أنك إذا قلت: حبَّ رجلاً فمعناه صار محبوباً جدًّا، وأصلُه حَبُبَ مضمومُ الباء لأنه منقولٌ من حَبَبَ مفتوحِ الباء لِمَا أُريدَ فيه من المبالَغة على ما ذكَرْناه في قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا﴾[١] حين أُريدَ به المبالَغةُ في الذمِّ وإجراؤه[٢] مُجْرى بِئْسَ، إلا أنَّ منهم مَن ينقلُ حركةَ العين إلى الفاء عند الإدغام إيذاناً بالأصل، ومنهم مَن يحذفُ الضمَّ حذفاً، ويُبقي الفاءَ مفتوحةً بحالِها، وعليه قولُه[٣]:

فقلْتُ اقْتُلوها عَنْكُمُ بِمزاجِها وحَبَّ بها[٤] مَقْتولةً حينَ تُقْتَلُ

البيتُ لحسَّان، والشاهدُ فيه قولُه: وحبَّ بها مقتولةً، فإنه قد رُوِيَ بفتح الحاء وضمِّها لِمَا ذكَرْناه، يصفُ الخمرَ.

فأما إذا رُكِّبَتْ مع «ذا» فإن الحاءَ لا تكونُ إلا مفتوحةً، لأنه لَمَّا أُسندَ إلى «ذا» ولزِمَ المعنى جَرى مَجْرى الأمثال، فلم تغيَّرْ الأمثالُ، بل يُؤتَى بها على لفظِها، وإن قارَبتْ اللَّحنَ، نحوُ قولِهم: الصَّيفَ ضيَّعتِ اللَّبنَ[٥]، تقولُه للمذكَّر بكسر التاء على التأنيث لأن أصلَه للمؤنَّث[٦]، فاعرفْه. [٧/ ١٤٢]

قال صاحب الكتاب: (وهذا الاسمُ في مِثلِ إبهام الضميرِ في نِعْمَ، ومِن ثَمَّ فُسرَ به، فقيل: حبَّذا رجلاً زيدٌ كما يقال: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، غيرَ أن الظاهرَ فُضلَ على المضمَر بأن استغنَوا معه عن المفسِّر، فقيل: حبَّذا زيدٌ، ولم يقولوا: نِعْمَ زيدٌ، ولأنه كان لا ينفصلُ المخصوصُ عن الفاعل في نِعْمَ وينفصلُ في حبَّذا).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ [٢٤٩/ ب]: إن «ذا» من حبَّذا تَجري مَجْرى الجنسِ من حيث إنها اسمٌ ظاهرٌ يكونُ وُصْلةً إلى أسماء الأجناس، ولذلك لا يوصَفُ إلا بها،

---

(١) الأعراف: ٧/ ١٧٧، وانظر ما سلف: ٧/ ٢٤٦.
(٢) رسمت في د، ط، ر: «وإجرائه»، تحريف.
(٣) سلف البيت: ٧/ ٢٤٨.
(٤) في ط: «منها»، تحريف.
(٥) سلف المثل: ٢/ ٦٨.
(٦) انظر المقتضب: ٢/ ١٤٥، والأصول: ١/ ١١٥.

ومَجْرى المضمَر في «نِعْمَ» من جهة إبهامه ووقوعِه على كلِّ شيءٍ كما كان المضمَرُ على شريطة التفسير كذلك، ولذلك فُسرَ بالنكرة، فقيل: حبَّذا رجلاً كما تقولُ: نِعْمَ رجلاً، إلا أنه في «حبَّذا» يجوزُ أن لا تأتيَ بالمفسِّر، وتقولَ: حبَّذا زيدٌ، ولا يجوزُ ذلك في نِعْمَ، فلا تقولُ: نِعْمَ زيدٌ.

وذلك لأن «ذا» اسمٌ ظاهرٌ يجري مَجْرى ما فيه الألفُ واللامُ من أسماء الأجناس على ما ذكرْنا، فاستغنَى عن المفسِّر لذلك، فكما تقولُ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، ولا تأتي بمفسِّر كذلك تقولُ: حبَّذا زيدٌ، ولا تقولُ: نِعْمَ زيدٌ، وأيضاً فإنه رُبَّما أَلبسَ في نِعْمَ لو فُعِلَ، ولا يُلْبِسُ في حبَّذا.

وذلك أن «حبَّ» فعلٌ عمِلَ في «ذا»، واستوفَى ما يقتضيه، فإذا وقعَ بعدَه المخصوصُ بالمدح مرفوعاً لا يُشكلُ بأن يُتوهمَ أنه فاعلٌ، لأن الفعلَ لا يكونُ له فاعلان، وليستْ «نِعْمَ» كذلك لأن فاعلها مستترٌ لا يظهرُ، فافتقَر إلى تفسير، فلو لم تأْتِ بالمفسِّر وأَوليتَه المخصوصَ بالمدح مرفوعاً لجاز أن يَظنَّ ظانٌّ أنه فاعلُ «نِعْمَ»، وأنه ليس في نِعْمَ فاعلٌ، وهذا معنى قوله: «**ولأنه كان لا ينفصلُ المخصوصُ عن الفاعل**» يعني في نِعْمَ، فاعرفْه.

ومن أصناف الفعل فعلا التعجُّب

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هما نحوُ قولك: ما أَكرَمَ زيداً، وأَكرِمْ بزيدٍ، ولا يُبنَيان إلا مِمَّا يُبنَى منه أفعلُ التفضيل، ويُتوصَّلُ إلى التعجُّب ممَّا لا يجوزُ بناؤهما منه بمِثلِ ما يُتوصَّلُ به إلى التفضيل، إلا ما شذَّ من نحوِ ما أَعْطاه وما أَوْلاه للمعروف، ومن نحوِ ما أَشْهاها وما أَمْقتَه، وذكر سيبويه أنهم لا يقولون: ما أَقْيلَه استغناءً عنه بما أكثرَ قائلتَه كما استغنَوا بتَركتُ عن وذَرتُ).

قال الشارح: اعلمْ أن التعجُّبَ معنىً يحصُلُ عند المتعجِّب عند مشاهَدةِ ما يجهلُ سببَه[١]، ويقلُّ في العادة وجودُ مِثله، وذلك المعنى كالدَّهش والحَيْرة، مثالُ ذلك أنَّا لو رأينا طائراً يطيرُ لم نتعجَّبْ منه لجَرْيِ العادةِ بذلك، ولو طار غيرُ ذي جناحٍ لوقعَ التعجُّبُ منه، لأنه خرجَ عن العادة، وخَفيَ سببُ الطَّيران، ولهذا المعنى لا يصحُّ التعجُّبُ من القديم سبحانه لأنه عالمٌ لا يَخفَى عليه شيءٌ، فأما قراءةُ مَن قرأَ ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾[٢] بضم التاء[٣] فمتأَوَّلةٌ[٤] على ردِّ الضمير إلى النبيِّ عليه الصلاةُ والسلام، أَي «قُلْ»: بل عجِبتُ ويَسخرون[٥]، أو أنه أُخرجَ مُخْرَجَ العادةِ في استعمال المخلوقينَ تعظيماً لأَمره وتفخيماً له[٦].

---

(١) كذا في اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٩٦، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٦٨.

(٢) الصافات: ٣٧/ ١٢.

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي وعلي وابن مسعود، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٨٤، والسبعة: ٥٤٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٢٢٣، والنشر: ٢/ ٣٥٦.

(٤) في ط، ر: «فتأوله»، لها وُجيه.

(٥) هو قول علي بن سليمان كما في إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤١٣، وانظر كشف المشكلات: ١١٢٥.

(٦) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٤٨، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٢٩٩-٣٠٠، والقرطبي: ١٨/ ١٨-١٩.

وإنما قال: «**فِعْلا التعجُّب**» بلفظ التثنية ـ والتعجُّبُ معنىً واحدٌ ـ لأنه[١] يكونُ بلفظَين:

أحدُهما: أَفْعَلَ، ويُبنَى على الفتح لأنه ماضٍ نحوَ أَكْرمَ وأَخْرجَ.

والثاني: أَفْعِلْ، ويُبنى على الوقف لأنه على لفظُ الأَمر.

فأما الضربُ الأولُ ـ وهو أَفْعَلَ ـ فلا بدَّ أن يلزَمَه «ما» من أولِه، فتقولُ: ما أَحسنَ زيداً، وما أَجملَ خالداً، وهي جملةٌ مركَّبةٌ من مبتدأ وخبرٍ، فما اسمٌ مبتدأٌ في موضع رفع، وهي هنا اسمٌ غيرُ موصول ولا موصوفٍ، بمعنى شيء، كأنك قلت: شيءٌ أَحسنَ زيداً، ولم تُرِدْ شيئاً بعينه، إنما هي مبهمَةٌ كما قالوا: شيءٌ جاءَ بك، أي ما جاءَ بك إلا شيءٌ، ونحوُ قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[٢] أي نِعْمَ شيئاً هي، ولَمَّا أُريدَ بها [٧/ ١٤٣] الإبهام جُعلتْ بغير صلةٍ ولا صفةٍ، إذ لو وُصفتْ أو وُصِلتْ لكانَ الأَمرُ معلوماً.

فإن قيل[٣]: ولِمَ خَصُّوا التعجُّبَ بها دون غيرِها من الأسماء قيل: لإبهامها، والشيءُ إذا أُبهِمَ كان أَفخمَ لمعناه، وكانت النفسُ متشوِّقةً إليه لاحتماله أُموراً.

فإن قيل[٤]: فإذا قلتُم: إن تقديرَ «ما أحسنَ زيداً» شيءٌ أَحسنَه وأَصارَه إلى الحُسْن فهلَّا استُعملَ الأَصلُ الذي هو شيءٌ؟ فالجوابُ أنه لو قيل: شيءٌ أحسنَ لم يُفتَهمْ منه التعجُّبُ، لأن شيئاً وإن كان فيه إبهامٌ إلَّا أنَّ «ما» أَشدُّ إبهاماً، والمتعجِّبُ معظِّمٌ للأمر، فإذا قال: ما أَحسنَ زيداً فقد جعَلَ الأشياءَ التي يقعُ بها الحُسنُ متكاملةً فيه، ولو قال: شيءٌ أَحسنَ زيداً كان قد قصَرَ حُسنَه على جهة دون سائر جهات الحُسنِ لأن الشيءَ قد يُستعملُ للقليل.

وأما أَفْعَلَ في التعجُّب ففعلٌ ماضٍ غيرُ متصرِّف، لا يُستعملُ إلا بلفظ الماضي، ولا

---

(١) في ر: «لا أنه»، تحريف.

(٢) البقرة: ٢/ ٢٧١، وسلفت الآية: ٧/ ٢٣٩.

(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله ابن الأنباري في أسرار العربية: ١١٢.

(٤) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله الوراق في العلل في النحو: ١٨٦.

يكونُ منه مضارعٌ ولا أمرٌ ولا اسمُ فاعل، فلا تقولُ في «ما أحسنَ زيداً»، ما يُحسِنُ زيداً، ولا نحوَه من أنواع التصرُّف.

وقد خالفَ الكوفيون في ذلك، وزعموا أن أَفْعَلَ في التعجُّب بمنزلة أَفْعَلَ في التفضيل، واحتجُّوا بجواز تصغيره، نحوُ قوله[1]:

يا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا مِن هؤُلَيَّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

والأفعالُ لا يُصغَّرُ شيءٌ منها، قالوا: وأيضاً فإنه تصحُّ عينُه في التعجُّب، نحوُ ما أقْوَلَه وما أَبْيَعَه، وهذا التصحيحُ إنما يكونُ في الأسماء، نحوُ زيدٌ أَقْومُ من عمرو وأَبْيعُ منه، ولو كان فعلاً لاعتلَّ بقلبِ عينِه ألفاً، نحوُ أَقالَ وأَباعَ.

والحقُّ ما ذهب إليه البصريون، وذلك لأُمور:

منها: أنه قد يدخلُ عليها نونُ الوقاية نحوَ ما أَحْسنَني عندك، وما أَظْرفَني في عينك، وما أَعْلَمني في ظنِّك، ونونُ الوقاية إنما تدخلُ على الفعل لا على الاسم، فتقولُ: أَعلَمني، ولا تقول: مُعلِمني، وتقول: ضربَني، ولا تقولُ: ضارِبُني.

فإن قلت: فقد جاء نحوُ[2] ضارِبني، قال[3]:

وليس حامِلُني إلَّا ابنُ حَمَّالِ

فقليلٌ من الشاذِّ الذي لم يُلتفتْ إليه مع أن الروايةَ الصحيحةَ[4] «وليس يَحملُني».

وأما قولُهم: قَدْني وقَطْني فشاذٌّ أيضاً مع أنهم قد قالوا: قَدِي من غير نون، قال[5]:

---

(١) سلف البيت: ٥/ ٢٤٤.

(٢) سقط من ط، ر: «نحو».

(٣) صدر البيت:

أَلَا فتىً مِن بني ذُبيانَ يَحملني

وهو بلا نسبة في الكامل للمبرد: ١/ ٣٦٣، والخزانة: ٢/ ١٨٥، وعجزه بلا نسبة أيضاً في الإنصاف: ١٢٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٩٧.

(٤) أشار البغدادي في الخزانة: ٢/ ١٨٥ إلى هذه الرواية.

(٥) سلف الرجز: ٣/ ٢٢٣.

قَـــدْنيَ مِـــــنْ نَصْرِ الخُبَيبَـــــيْنِ قَـــدِي

ولم يقولوا في التعجُّب: ما أَحْسَني، فافترقَ الحالُ فيهما، والذي حسَّنَ دخولَ نونِ الوقاية في قَدْني وقَطْني كونُهما أمراً في معنى اكْتفِ واقطَعْ.

الأمر الثاني: أنه يَنصبُ المعارفَ والنكراتِ، نحوُ قولك ما أحسنَ زيداً، وما أجملَ غلاماً اشتريتُه، وأَفْعلُ إذا كان اسماً لا ينصبُ إلا نكرةً على التمييز، نحوُ زيدٌ أكثرُ منك مالاً وأكرمُ منك أباً، ولو قلت: زيدٌ أكثرُ منكَ المالَ والعِلْمَ لم يَجزْ، ولمَّا جازَ «ما أكثر عِلمَه» و«ما أكبرَ سِنَّه» دلَّ على ما قلنا من أنه فعلٌ.

الأَمرُ الثالثُ: أنه مبنيٌّ على الفتح من غير مُوجِبٍ، دلَّ على ما قلناه.

وأما الجوابُ [٢٥٠/ أ] عمَّا تعلَّقَ به الكوفيون أما عدمُ التصرُّفِ فلا يدلُّ على اسميَّته لأنَّ ثَمَّ أفعالاً لا ريبَ فيها، وهي غيرُ متصرِّفةٍ، نحوُ عسَى وليس، والذي منعَ فعلَ التعجُّبُ من التصرُّف أنه تضمَّنَ ما ليس له في الأصل، وهو الدلالةُ على معنىً زائدٍ على معنى الفعل، وهو التعجُّبُ، والأصلُ في إفادة المعاني إنما هو الحروفُ، فلمَّا أفادَ فائدةَ الحروف جَمَدَ جُمودَها، وجَرى في امتناع التصرُّف مجْراها.

ووجهٌ ثانٍ[1] أن المضارعَ يَحتملُ زمانَين الحالَ والاستقبالَ، والتعجُّبُ إنما يكونُ ممَّا هو موجودٌ مشاهَدٌ، والماضي قد يُتعجَّبُ منه لأنه شيءٌ قد وُجِدَ، وقد يتصلُ آخرُه [٧/ ١٤٤] بأوَّلِ الحال، ولذلك جازَ أن يقعَ حالاً إن قترنَ به «قد[2]»، فلو استُعملَ لفظُ المضارع لم يُعلمْ التعجُّبُ ممَّا[3] وقعَ من الزمانَين، فيصيرُ اليقينُ شكَّاً.

وأما التصغيرُ فإنما دخلَه وإن كانت الأفعالُ لا تُصغَّرُ من قِبل أنه مشابِهٌ للاسم من حيث لزمَ طريقةً واحدةً، وامتنعَ من التصرُّف، وكان في المعنى زيدٌ أحسنُ من غيره،

---

(١) ذكر ابن الشجري هذين الوجهين في أماليه: ٢/ ٣٨٢، واللفظ متشابه.

(٢) سقط من ط، ر: «قد»، خطأ.

(٣) في ط، ر: «مما» تحريف.

فلذلك من الشَّبه حُمِلَ عليه في التصغير[(١)].

فإن قيل[(٢)]: ولِمَ اختصَّ هذا الفعلُ ببناءِ أَفْعَلَ فالجوابُ لأنه منقولٌ من الفعل الثلاثيِّ للتعدية، فهو بمنزلة ذهبَ وأَذهبتُه، فإذا قلت: ما أحسنَ زيداً فأَصلُه حَسُنَ زيدٌ، فأردتَ الإخبارَ بأنَّ شيئاً جعلَه حَسناً، فنقلتَه بالهمزة كما تقولُ في غير التعجُّب: زيدٌ أحسنَ عَمراً إذا أخبرتَ أنه فَعلَ به ذلك.

ولا يكونُ هذا الفعلُ إلا من الأفعال الثلاثيَّةِ، نحوَ ضربَ وعَلمَ وظَرُفَ، فإذا تعجَّبتَ منها قلت: ما أضربَه وما أعلمَه وما أظْرَفه، لا يكونُ الفعلُ إلا من الثلاثة[(٣)].

فإن قيل: إذا زعمتُم أن هذه همزةُ التعديةِ، وهمزةُ التعديةِ أبداً تزيدُ مفعولاً، وأنت في التعجُّب إذا قلت: ما أَضربَ زيداً فما زادَ تعديةً لأنه بعد النقل يتعدَّى إلى مفعول واحد على ما كان عليه قبل النقل، بل إذا قلت: ما أعلمَ زيداً فإنه يَنقُصُ بهذا التعدِّي، لأنه قبلَ التعجُّبِ قد كان ممَّا يتعدَّى إلى مفعولَين، وفي التعجُّب صار يتعدَّى إلى مفعول واحدٍ لا غيرُ، فما بالُ ذلك كذلك؟

فالجوابُ أن التعجُّبَ بابُ مبالَغةِ مدحٍ أو ذمٍّ، وذلك لا يكونُ إلا بعد تكرُّرِ ذلك الفعلِ منه حتى يصيرَ كالطبيعة والغريزة[(٤)]، فحينئذٍ تنقلُه في التقدير إلى فَعُلَ بالضمِّ، فيصيرُ ضَرُبَ وعَلُمَ كما قالوا: قَضُوَ الرجلُ[(٥)] ورمُوَ حين أرادوا المدحَ والمبالَغةَ، وهذا البناءُ لا يكونُ متعدِّياً، فإذا أُريدَ التعجُّبُ منه نَقلُوه بالهمزة، فيتعدَّى حينئذٍ إلى مفعول

---

(١) هذا ما علل به ابن السراج في الأصول: ١/ ١٠٠، وانظر مذهبي الكوفيين والبصريين وعللهما ومناقشتها في الكتاب: ١/ ٧٢، والمقتضب: ٤/ ١٧٣، والأصول: ١/ ٩٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٦٨-٧١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٨١-٤٠٢، وأسرار العربية: ١١٣-١١٩، والإنصاف: ١٢٦، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٨٥.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه قالهما الوراق في العلل في النحو: ١٨٧.

(٣) انظر تعليل ذلك في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٧٥، والعلل في النحو: ١٨٧.

(٤) كذا في البغداديات: ١١٧.

(٥) انظر ما سلف: ٧/ ٢٣٢.

واحدٍ لأنه قبل النقل كان غيرَ متعدٍّ.

فإن قيل: ولِمَ لا يكونُ هذا النقلُ إلا من فعل ثلاثيٍّ، ولا يكونُ ممَّا زاد على الثلاثيِّ؟

قيل: النقلُ في التعجُّب كالنقل في غير التعجُّب بزيادة الهمزة في أول الثلاثيِّ، نحوُ دخلَ زيدٌ الدارَ، وأدخلَه غيرُه، وحَسُنَ زيدٌ، وأحسنَه اللهُ، فجرَوا في ذلك على عادة استعمالِهم، وأيضاً فإن فعلَ التعجُّب محمولٌ على أَفْعَلَ في التفضيل، لأن مَجْراهما واحدٌ في المبالَغة والتفضيل، وأفْعلُ هذا لا يكونُ إلا من الثلاثة، نحوُ قولك: زيدٌ أفضلُ وأكرمُ وأعلمُ، ولذلك قال صاحب الكتاب[1]: «**لا يُبنَى إلا ممَّا يُبنَى منه أفعلُ التفضيل**»، وجملةُ الأمرِ أن الأفعالَ التي لا يجوزُ أن تُستعملَ في التعجُّب على ضربَين:

أحدُهما ما زادَ، وسَواءٌ كانت الزيادةُ على الثلاثة أصلاً أو غيرَ أَصلٍ.

والآخرُ: الأفعالُ المشتقَّةُ من الألوان والعيوب، لأن فعلَها زائدٌ على الثلاثة[2]، فلو زدتَ عليه همزةَ التعدِّي لخرجَ عن بناء أفعَلَ، وقد قالوا: ما أَعْطاه للدرهم[3] وأَوْلاه للخير، فهذا ونحوُه مقصورٌ على السماع عند سيبويه، لا يُجيزُ منه إلا ما تكلَّمتْ به العربُ، فالتعجُّبُ من فَعَلَ قياسٌ مطَّردٌ، ومن أفْعلَ مسموعٌ لا يُجاوِزُ ما وردَ عن العرب[4].

---

(١) أي الزمخشري.

(٢) بعدها في ط، ر: «أَصلاً وغير أَصل».

(٣) في ط، ر: «الدرهم» تحريف.

(٤) ظاهر كلام سيبويه أن فعل التعجب يبنى من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفْعل على السواء، وأنه لا فرق عنده في كون الهمزة في أفعل للتعدية أو لغير التعدية، قال: «وبناؤه أبداً من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفْعل، هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه، فشبه هذا بما ليس من الفعل، نحو لات وما، وإن كان من حَسُنَ وكَرُم وأعطى»، الكتاب: ١/ ٧٣ فهو «لم يفرق بين أعطى وبين حَسُنَ وكَرُم، مع العلم بأن همزة أعطى معدية» شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٤٧

وانظر الكتاب: ٤/ ٩٩، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٧٤-٧٥، والنكت: ١٠٦٩، وشرح الكافية=

وزعم الأخفشُ أن ذلك في كلِّ فعل ثلاثيٍّ دخلتْه زوائدُ كاسْتَفْعَل وأَفْعَلَ وانْفَعَلَ لأن أَصلَها ثلاثةُ أحرف، وقاسَه على ما أعْطاه وما أَوْلاه، كأنه يحذفُ الزوائدَ ويَردُّه إلى[1] الثلاثة[2]، وتابعه أبو العبَّاس المبرِّدُ على ذلك، وأجازَه[3]، وذلك ضعيفٌ لأن العرب لم تقُلْ: ما أعْطاه إلا والفعلُ للمُعْطِي لأنه منقولٌ من عَطَوْتُ، وعَطَوْتُ للآخِذِ، قال امرؤ القيس[4]:

وتَعْطُو برَخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ كأنَّه أَسَارِيعُ ظَبْيٍ أوْ مَسَاوِيكُ إِسْحِلِ

[٧/ ١٤٥] وكذلك ما أَوْلاه، إنما هو للمَوْلَى لا لِمَنْ وَلِيَ شيئاً، وإنما ساغ ذلك في أَفْعَلَ عند سيبويه دون غيره من الأَبنية المزيدِ فيها لأن أَفْعَلَ أمرُه ظاهرٌ، فلولا ظهورُ المعنى وعدمُ اللَّبْس لَمَا ساغَ التعجُّبُ منه[5]، وأما غيرُه من الأفعال المزيدِ فيها من نحوِ اقْتطعَ وانْقطعَ واستَقطعَ فلو تعجَّبنا بشيءٍ منها بحذفِ الزيادة لم يُعلَمْ أَيَّ المعاني تريدُ؟ وكذلك لو وقعَ التعجُّبُ من اضطربَ، وقيل: ما أَضْربَه لم يُعلَمْ أضاربٌ هو أم مُضطرِبٌ في نفْسه.

=للرضي: ٢/ ٢١٣، وشرح التسهيل للمرادي: ٦٥١، والمساعد: ٢/ ١٦٤.

(١) في ط، ر: «على».

(٢) اختلف النقل عن الأخفش، فقد نسب إليه أبو جعفر النحاس وأبو حيان والمرادي عدم جواز بناء أفعل التعجب من أَفعل، ونسب إليه الرضي وأبو حيان أيضاً الجواز مطلقاً، ونسب إليه ابن عقيل أنه يقول بقول سيبويه السالف، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٣٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٠٨، والارتشاف: ٢٠٧٨، وشرح التسهيل للمرادي: ٦٥٢.

(٣) نسب الرضي إلى المبرد أنه يجيز التعجب من جميع الثلاثي المزيد فيه، ونسب إليه أبو حيان وابن عقيل أنه لا يجيزه مطلقاً، وظاهر كلامه أن يكتفى بالمسموع منه، انظر المقتضب: ٤/ ١٧٨-١٨٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٠٨، والارتشاف: ٢٠٧٨، والمساعد: ٢/ ١٦٤ وانظر أيضاً: شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٧٥.

(٤) سلف البيت: ٦/ ١٤٢.

(٥) انظر تعليل ذلك في المقتضب: ٤/ ١٧٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٧٥.

وأما الألوانُ والعيوبُ فنحوُ الأَبيض والأَصفر والأَحْولِ والأَعْورِ، فلا يقالُ: ما أَبيضَ هذا الطائرَ ولا ما أصفرَه إذا أُريدَ البياضُ والصُّفرةُ، فإن أُريدَ كثرةُ البَيض والصَّفير جازَ، وكذلك لا تقولُ: ما أَسْودَ فلاناً من السَّواد الذي هو اللَّونُ، فإن أردتَ السُّودَدَ[1] جاز، وكذلك ما أَحْمرَه إن أردتَ الحُمْرةَ لم يَجزْ، وإن أردتَ البَلادةَ جاز، وذلك لأن [٧/ ١٤٦] أفعالَها تزيدُ على الثلاثة من نحوِ ابْيضَّ واصْفرَّ واحْمرَّ واسْودَّ وابْياضَّ واصْفارَّ واحْمارَّ واسْوادَّ، وكذلك العيوبُ الخَلْقيَّةُ، لا يقالُ في شيء منها: ما أعْورَه ولا ما أحْولَه لِمَا ذكرْناه من أن أفعالَها زائدةٌ على الثلاثة، فهي كالألوان[2]، نحوُ اعْورَّ واحْولَّ واعْوارَّ [٢٥٠/ ب] واحْوالَّ.

فإن قيل: فقد يقال: عَوِرَ وحَوِلَ، فقُلْ على هذا: ما أحْولَه وما أعْورَه، فالجوابُ أن هذا غيرُ جائزٍ لأنه منقولٌ من افْعَلَّ، والدليلُ على أنه منقولٌ منه صحَّةُ عيْنه، إذ لو كان أصلاً غيرَ منقولٍ من غيره لاعتلَّتْ عينُه[3]، فكنتَ تقولُ: عارَت وحالَتْ كقالتْ وقامتْ، وقال الخليلُ: إنه ما كان من هذا لوناً أو عَيباً فقد ضارَعَ الأسماءَ وصار خِلْقةً كاليدِ والرِّجْل ونحوِهما، فلا تقولُ فيه: ما أفْعلَه كما لم تقلْ: ما أيْداه وما أرْجَلَه[4].

فإن قيل: فقد جاءَ في الكتاب العزيز: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾[5].

قيل: يَحتملُ ذلك أمرَين[6]:

---

(١) في ط، ر: «السود» تحريف، انظر أسرار العربية: ١٢٢.

(٢) انظر تعليل امتناع أفعل التعجب من الألوان والعيوب في المقتضب: ٤/ ١٨١-١٨٢، وأسرار العربية: ١٢١-١٢٢.

(٣) انظر العلل في النحو: ١٩١-١٩٢.

(٤) الكتاب: ٤/ ٩٨ بتصرف.

(٥) الإسراء: ١٧/ ٧٢.

(٦) قالها المبرد في المقتضب: ٤/ ١٨٢، وابن السراج في الأصول: ١/ ١٠٥ بلفظهما، وانظر معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٥٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٣٤-٤٣٥.

أحدُهما: أن يكونَ مِن عَمَى القلبِ، وإليه يُنسبُ أكثرُ الضُّلّال.

والثاني: أن يكونَ مِن عَمَى العينِ، ولا يرادَ به التفضيلُ، ولكنَّه أعْمى كما كان في الدنيا كذلك، وهو في الآخرة أضلُّ سبيلاً.

فإذا أُريدَ التعجُّبُ من شيءٍ من ذلك فحكمُه في التعجُّب أن تَبنيَ أفْعلَ من الكثرة أو القِلَّة أو الشدَّةِ أو نحوِ ذلك، ثم تُوقِعَ الفعلَ على مصادر هذه الأفعالِ، كقولك: ما أكْثرَ دَحْرجةَ زيدٍ، وما أشدَّ حُمرةَ عمرو، وما أقلَّ حَوَلَه، وإنما بنيتَ أفْعلَ من هذه الأشياء خاصَّة من أجل أن المتعجَّبَ منه لا يخلو من كَثرةٍ أو قِلَّةٍ أو شدَّةٍ خارجةٍ عمَّا عليه العادةُ، ولذلك وجبَ التعجُّبُ، فتكونُ هذه الأشياءُ ونحوُها عبارةً عمَّا لا يُمكنُ التعجُّبُ منه من الأفعال، إذ كانت الأفعالُ كلُّها غيرَ مُنفكَّةٍ من هذه المعاني كما عُبِّرَ بكانَ عن الأحداث كلِّها.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومعنى ما أَكْرمَ زيداً شيءٌ جعلَه كريماً، كقولك: أمرٌ أَقْعدَه عن الخروج، ومُهِمٌّ أشْخَصَه عن مكانه تريدُ أن قُعودَه وشُخوصَه لم يكونا إلا لأمرٍ، إلا أن هذا النقلَ من كلِّ فعلٍ خَلا ما استُثْنيَ منه مختصٌّ بباب التعجُّب، وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبوابِ شأناً ليس لغيره لمعنىً).

قال الشارح: معنى ما أَكْرمَ زيداً شيءٌ جعلَه كريماً[١]، فما ههنا بمعنى شيءٍ، وهو اسمٌ منكورٌ في موضع رفعٍ بالابتداء، وقد تقدَّمَ الكلامُ على «ما» والخلافُ فيها بما فيه مُقْنِعٌ[٢]، والمرادُ ههنا إبداءُ النظير لجوازِ الابتداء بالنكرة، وإنما جاز الابتداءُ هنا لأنه في تقدير النفْي، وذلك أن المعنى في قولك: ما أَحسنَ زيداً شيءٌ جعلَه حَسناً، والمرادُ ما جعلَه حَسناً إِلّا شيءٌ كما قالوا: شَرٌّ أَهرَّ ذا نابٍ، أي ما أَهرَّه إلا شَرٌّ[٣]، ومنه أمرٌ أَقْعدَه

---

(١) هو قول الخليل، انظر الكتاب: ١/ ٧٢، وتوجيهه في المقتضب: ٤/ ١٧٥-١٧٦، والأصول: ١/ ٩٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٦٨-٦٩.

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ٢٥٥.

(٣) كذلك وجه ابن السراج ونظَّر، انظر الأصول: ١/ ٩٩، وسلف المثل: ١/ ٢٠١.

عن الخروج، ومُهِمٌّ أشْخَصه عن مكانه، والمرادُ أن قعودَه وشُخوصَه لم يكونا إلا لأمرٍ، فساغَ الكلامُ لأنه في معنى النفي، والنكرةُ في تأويل الفاعل، فلذلك جاز الابتداءُ به.

وأما قولُه: «**إلا أن هذا النقلَ من كلِّ فعلٍ خلا ما استُثنيَ منه**» فالغرضُ من ذلك أن نقْلَ الفعلِ الثلاثيِّ بالهمزة في غير التعجُّب موقوفٌ على السماع غيرُ مطَّردٍ في القياس، لأنه قد يكونُ بتشديد العَينِ، ألا ترى أنك تقولُ: عرَفَ زيدٌ الأمرَ وعرَّفتُه[1] إيَّاه، ولم يقولوا: أَعرفتُه، وقالوا: غَرِمَ زيدٌ وغرَّمتُه، ولم يقولوا: أَغرمتُه، فلا يسوغُ النقلُ بالهمزة إلا فيما استعملتْه العربُ[2].

وهو في باب التعجُّبِ قياسٌ مطَّردٌ بالهمزة في جميع الأفعال الثلاثية إلا ما استُثْنيَ، وهو ما كان من الألوان والعيوب، والألوانُ نحوُ سَمِرَ من السُّمْرة وحَمِرَ من الحُمْرة وشَهِبَ من الشُّهْبة وسَوِدَ من السَّواد، والعيوبُ نحوُ عَوِرَ وحَوِلَ، كلُّ ذلك لا يُنقلُ بالهمزة في التعجُّب ولا غيرِه، فلا تقولُ في شيءٍ منها: أَفْعَلَ، فلا يقالُ: ما أَسْمَرَه ولا ما أَحْمَرَه ونحوُهما من الألوان، ولا ما أَعْورَه ولا ما أَحْولَه ونحوُهما من العيوب.

والكوفيون يُجيزون التعجُّبَ من البيَاض والسَّواد خاصَّةً[3]، [٧/ ١٤٧] ويَحتجُّون بقول الشاعر[4]:

جارِيَــةٌ في دِرْعِهــا الفَضْــفاضِ ... أَبْــيَضُ مِــنْ أُخْــتِ بَنــي إِبَــاضِ

ووجهُ الاستدلالِ به أنه قال: أَبيَضُ مِن أُختِ بَني إِباضٍ، وأَفعلُ من كذا وما أفعلَه مَجْراهما واحدٌ في أنْ لا يُستعملَ أحدُهما إلا حيث استُعملَ الآخرُ.

---

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٧٦.

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ١١٦- ١١٧.

(٣) أجاز بعض الكوفيون التعجب من البياض والسواد من بين سائر الألوان، وأجازه الكسائي وهشام مطلقاً، انظر الإنصاف: ١٤٨-١٥٥، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٩٢-٢٩٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢١٣، والارتشاف: ٢٠٨٢-٢٠٨٣، والمساعد: ٢/ ١٦٢.

(٤) سلف البيتان: ٦/ ١٤٢.

والجوابُ عنه أنه شاذٌّ معمولٌ على فساد[1] للضرورة، فلا يُجعلُ أصلاً يقاسُ عليه، مع أنه يَحتملُ أن تكونَ أَفْعَلَ ههنا التي مؤنَّثُها فَعْلاء، نحوُ حمراء وأَحْمر، وليس الكلامُ في ذلك، إنما الكلامُ في أَفْعَلَ التي معناها التفضيلُ، وتكونُ من صفة متعلِّقةٍ بمحذوف، وتقديرُه كائنةٌ من أُخت بَني إِباضٍ كما قال[2]:

بأَبْيضَ مِنْ ماءِ الحديدِ صَقِيلِ

أي كائنٌ من ماء الحديد.

فإن قيل: لو كان الأمرُ كما قلتُم لقيل: بيضاء لأنه من صفة الجارية.

قيل: إنما قال: أَبْيض لأنه أرادَ في دِرْعِها الفَضْفاضِ جَسدٌ أَبيضُ، فارتفاعُه بالابتداء، والجارُّ والمجرورُ قبلَه الخبرُ، والجملةُ من صفة الجارية.

وإنما اختاروا النقلَ بالهمزة في التعجُّب لأنها أكثرُ في النقل، ولزمَ هذا اللَّفظُ الواحدَ، ولم يتجاوزوا إلى غيره، وإن كان غيرُه مستعمَلاً في باب النقل، وذلك حين مُنعَ فعلُه من التصرُّف، وإن كان أصلُه التصرُّفَ، وهذا معنى قوله: «**وفي لسانهم أنْ يَجعلوا لبعض الأبوابِ شأناً ليس لغيرِه لمعنىً**»، وذلك نحوُ ما ولا ولات[3].

ألا ترى أنَّ ما ولا ولات تُشبَّهُ بليس، فتعملُ عملَها من رفع الاسم ونصبِ الخبر كما أنَّ «ليس» كذلك؟ فلم يتصرَّفوا في «ما» كتصرُّفهم في «ليس»، فمنعوا من تقديم الخبر على الاسم فيها ومن دخول إلَّا على الخبر، وقصَروا «لا» على العمل في النكرة دون المعرفةِ، وقصَروا «لات» على العمل في الأحيان دون غيرِها، وإن كان مَجْرى الجميع في الشَّبه واحداً، فاعرفْه.

---

(١) قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ١٠٥، عن المبرد.

(٢) صدر البيت:

لَمَّا دعاني السمهريُّ أَجبتُه

وبذا دخله خرم، وقائله الأحدب كما في الأغاني: ١/ ٢٤٢، وورد بلا نسبة في الإنصاف: ١٥٤، والسمهري بن بشر العكلي.

(٣) هو تشبيه سيبويه، انظر الكتاب: ١/ ٧٣، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٧٦.

قال صاحب الكتاب: (وأما أَكْرِمْ بزيدٍ فقيل: أَصلُه أَكْرمَ زيدٌ، أي صار ذا كرم، كأَغَدَّ البعيرُ، أي صار ذا غُدَّةٍ، إلا أنه أُخرجَ على لفظ الأمرِ ما معناه الخبرُ، كما أُخرِجَ على لفظ الخبرِ ما معناه الدعاءُ في قولهم: رحمَه اللهُ، والباءُ مثلُها في «كفى بالله»، وفي هذا ضربٌ من التعسُّف، وعندي أنَّ أسهلَ منه مأخذاً أَنْ يقالَ: إنه أمرٌ لكلِّ أحدٍ بأن يجعلَ زيداً كريماً، أي بأن يَصفَه بالكرم، والباءُ مزيدةٌ مثلَها في ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾ للتأكيد والاختصاص، أو بأنْ يُصيِّرَه ذا كرمٍ، والباءُ للتعدية،هذا أصلُه، ثمَّ جرَى مَجْرى المَثلِ، فلم يُغيَّرْ عن لفظ الواحد في قولك: يا رجُلان أكْرِم بزيدٍ، ويا رجالُ أكْرِمْ بزيدٍ).

قال الشارح: اعلمْ أن هذا الفعلَ منقولٌ من أفْعلَ التي للصَّيرورة حين أرادوا المبالغةَ والمدحَ بذلك الفعلِ مِن قولهم: أَنْحزَ الرجلُ إذا صار ذا مال فيها[1] النُّحَازُ[2]، وأَجْربَ إذا كان ذا إبِلٍ فيها الجربُ، وأغَدَّ البعيرُ إذا صار ذا غُدَّةٍ، فكذلك لمَّا أرادوا التعجُّبَ من الكرم والحُسنِ نَقلوه إلى أَكْرمَ وأَحْسنَ، ثمَّ تَعجَّبوا منه بصيغة الأمر، فقالوا: أكرِمْ وأَحسِن [٢٥١/ أ] اللَّفظُ لفظُ الأمرِ في قطعِ همزته وإسكانِ آخِره، ومعناه الخبرُ، فالنقلُ هنا نظيرُ النقل في «ما أكْرمَ زيداً».

ألا ترى أنك ما عدَّيتَه بالهمزة إلا بعد أن نقلتَه إلى أَفْعَلَ التي معناها المبالغةُ، لأن التعجُّبَ لا يكونُ إلا فيما قد ثبتَ واستقرَّ حتى فاقَ أشكالَه وخرجَ عن العادة، فلا يقالُ لِمَنْ أنفقَ درهماً: ما أكْرمَه ولا لِمَنْ ضربَ مرَّةً: ما أضربَه، إنما يقالُ ذلك لمَنْ قَدُمَ تكرُّرُ الفعل منه حتى صار كالطبيعة والغريزة، [٧/ ١٤٨] وذلك قولُك: يا زيدُ أَكْرِمْ بعمرو، ويا هندُ أَكْرِمْ بعمرو، ويا رجلان أَكْرِم بعمرو، وكذلك جماعةُ الرجال والنساء، قال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[3]، والمعنى ما أَسْمعَهم وما أَبصرَهم[4]، وحَّدتَ لفظَ

---

(١) لعله حمل على معنى الإبل لأن المال «أكثر ما يطلق عند العرب على الإبل لأنها كانت أكثر أموالهم»، اللسان (مول).

(٢) «داء يأخذ الدواب والإبل في رئاتها فتَسعل سعالاً شديداً» اللسان (نحز).

(٣) مريم: ١٩/ ٣٨.

(٤) من قوله: «يا زيد أكرم بعمرو ..» إلى قوله: «أبصرهم» قاله ابن السراج في الأصول:=

الفعل، وذكَّرتَه لأنك لستَ تأمرُ المخاطَبين[١] الذين تحدِّثُهم، ولا تسأَلُهم أن يُكرموا أحداً، إنما تُخْبِرُهم أنَّ عمرواً كريمٌ، وقولُك: يا زيدُ إنما هو تنبيهٌ له على استماع كلامِك وحديثِك، والفعلُ الذي هو أَكرِمْ ليس لزيد فيتأنَّث بتأنيثه ويتذكَّر بتذكيره ويُثنَّى له ويُجمعَ، وإنما هو لعمرو، والمجرور بالباء فموضعُه[٢] رفعٌ، والباءُ زائدةٌ على حدِّ زيادتها في «وكفى بالله»[٣]، والمرادُ وكفَى اللهُ، والذي يدلُّ على ذلك أنك إذا أسقطتَ الباءَ ارتفعَ الاسمُ، قال[٤]:

كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمَرْءِ ناهِيا

وإنما قلنا: إن المجرورَ في «أَحْسِنْ بزيدٍ» هو الفاعلُ لأنه لا فِعلَ إلا بفاعل، وليس معَنا ما يصلحُ أن يكونَ فاعلاً إلا المجرورُ بالباء، وهو الذي قد كَرُمَ وحَسُنَ، فاللَّفظُ محتمِلٌ، والمعنى عليه.

ولزمتْ الباءُ هنا لتؤذِنَ بمعنى التعجُّب بمخالَفة سائرِ الأَخبار.

فإن قيل: فكيف صار هنا المتعجَّبُ منه فاعلاً، وهو في قولك: ما أكرمَ زيداً مفعولٌ؟ فالجوابُ أن الفاعل هنا ليس شيئاً غيرَ المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أحسنَ زيداً فتقديرُه شيءٌ حسَّنَ زيداً. وذلك الشيءُ ليس غيرَ زيدٍ، فإن الحُسنَ لو حلَّ في غيره لم يَحسُنْ هو، فكأنَّ ذلك الشيءَ مثلاً عينُه أو وجهُه[٥]، وليسا غيرَه، فلذلك جازَ أن يكونَ مفعولاً في ذلك اللَّفظِ وفاعلاً في هذا اللَّفظِ إذ المعنى واحدٌ.

=١/ ١٠١، وانظر: ١/ ٥١ منه، والمقتضب: ٤/ ١٨٣.

(١) كذا في المقتضب: ٤/ ١٨٣، وانظر البغداديات: ١٧١، والعلل في النحو: ١٩٣.

(٢) كذا في د، ط، ر، وفي الأصول: ١/ ١٠١ «في موضع»، وهو أحسن.

(٣) النساء: ٤/ ٧٩، وفي غير ما سورة، وانظر الأصول: ١/ ١٠١.

(٤) سلف البيت: ٧/ ١٥٦.

(٥) من قوله: «فإن قيل: فكيف صار ...» إلى قوله: «وجهه» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ١٠١-١٠٢، بخلاف يسير، وانظر أسرار العربية: ١٢٣.

فإن قيل[١]: فما وجهُ استعمالِ التعجُّبِ على لفظ الأمرِ وإدخالِ الباء معه.

قيل: أرادوا بذلك التوسُّعَ في العبارة والمبالَغةَ في المعنى، أما التوسُّعُ فظاهرٌ لأن تأدية المعنى بلفظَين أوسعُ من قصرِه على لفظٍ واحدٍ، وأما دخولُ الباء فلِمَا ذكرْناه من إرادة الدلالةِ على التعجُّبِ، إذ لو أُريدَ الأمرُ لكان كسائر الأفعال ويتعدَّى بما يتعدَّى إليه[٢] تلك الأفعالُ، فكنتَ تقولُ في أحسِنْ بزيدٍ: أحسِنْ إلى زيد لأنك تقول: أحسنتُ إلى زيد، ولا تقولُ: أحسنتُ بزيدٍ[٣].

فأما قولُ صاحب الكتاب: «**وفي هذا ضربٌ من التعسُّفِ، وعندي أنَّ أسهلَ مأخذاً منه أن يقالَ: إنه أمرٌ لكلِّ أحدٍ بأن يجعلَ زيداً كريماً**» إلى آخر الفصل، فإن المذهبَ الأولَ مذهبُ سيبويه والجماعةِ، وهذا الذي زعمَ أنه أسهلُ مأخذاً وعَزاه إلى نفسِه فهو شيءٌ يُحكَى عن أبي إسحقَ الزجَّاج[٤]، وذكَر[٥] في الباب وجهَين:

أحدُهما: أن تكونَ مزيدةً للتأكيد على حدِّها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[٦]، والمرادُ أيديكم.

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عليه في العلل في النحو: ١٩٣، وانظر أسرار العربية: ١٢٢.

(٢) سقط من ط، ر: «إليه».

(٣) قال الجوهري: «وأَحسنتُ إليه وبه»، الصحاح (حسن)، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ .. ﴾ [يوسف: ١٢/ ١٠٠]، وقاله أيضاً: ﴿..وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ... ﴾، [القصص: ٢٨/ ٧٧].

(٤) أي أن الأمر حقيقة، وهو قول الفراء والكوفيين، وابن خروف، ونسب ابن جني هذا القول إلى متأخري أَصحابه، ويرى البصريون أن الأمر خبر في المعنى، وصورته صورة الأمر، انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٠١، وزد الأصول: ١/ ١٠١، والمنصف: ١/ ٣١٦-٣١٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٠٣، والتذييل والتكميل: ١٠/ ٢٠٥، والمساعد: ٢/ ١٤٩-١٥٠، والمساعد: ٢/ ١٤٩-١٥٠، والأشباه والنظائر: ٢/ ٣٨٠.

(٥) أي الزمخشري.

(٦) البقرة: ٢/ ١٩٥، وانظر ما سلف: ٧/ ١٥٦.

والوجهُ الثاني: أن تكون للتعدية، ويكونَ معنى أكرِمْ بزيدٍ صَيِّرْ الكرمَ في زيد كما يقال: نزلتُ بالجبل، أي في الجبل، وذلك بعيدٌ من الصواب، وذلك لأُمور:

منها: أنه إن كان بلفظ الأمر فليس بأمرٍ، وإنما هو خبرٌ محتمِلٌ للصدق والكذب، فيصحُّ أن يقالَ في جوابه: صدقتَ أو كذبتَ لأنه في معنى حَسُنَ زيدٌ جدّاً.

ومنها[1]: أنه لو كان أمراً لكان فيه ضميرُ المأمور، فكان يلزمُ تثنيتُه وجمعُه وتأنيثُه على حسَب أحوال المخاطَبين.

ومنها: أنه كان يصحُّ أن يُجابَ بالفاء كما يصحُّ ذلك في كلِّ أمرٍ، نحوُ أكْرِمْ بعمرو فيشكرَك، وأجمِلْ بخالد فيُعطيَك على حدِّ قولك: أعطِني فأشكرَك، فلمَّا لم يجزْ شيءٌ من ذلك دلَّ على ما ذكرناه، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (واختلَفوا في «ما»، فهي عند سيبويه غيرُ موصولةٍ ولا موصوفةٍ، وهي [٧/ ١٤٩] مبتدأٌ ما بعدَه خبرُه، وعند الأخفش موصولةٌ صلتُها ما بعدَها، وهي مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام، كأنه قيل: أيُّ شيءٍ أَكرمَه).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ في «ما» هذه التي للتعجُّب، وأنَّ مذهبَ سيبويه والخليل فيها أنها اسمٌ تامٌ غيرُ موصولٍ ولا موصوفٍ، وتقديرُها بشيءٍ[2]، والمعنى فيها شيءٌ حسَّنَ زيداً، أي جعلَه حَسناً، وهي في موضعِ مرفوعٍ بالابتداء، وأَحسنَ فعلٌ ماضٍ غيرُ متصرِّفٍ، وفيه ضميرٌ يرجعُ إلى «ما»، وزيداً مفعولٌ به، والجملةُ في موضع الخبر، كما تقولُ: عبدُ الله أَحسنَ زيداً.

وأما الأَخفش فإنه استبعدَ أن تكونَ اسماً تامّاً غيرَ استفهام ولا جزاءٍ، فاضطربَ

---

(١) ذكر الفارسي الأمرين السالفين في البغداديات: ١٦٥-١٦٦، والعكبري في اللباب: ١/ ٢٠٣، وانظر أسرار العربية: ١٢٢.

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ٢٥٥.

مذهبُه فيها، فقال ـ وهو المشهورُ من مذهبه: إنها اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي، وما بعدَها من قولك: أحسنَ زيداً الصِّلةُ، والخبرُ محذوفٌ، وتقديرُه الذي أحسنَ زيداً شيءٌ، وعليه جماعةٌ من الكوفيين[١]، واحتجَّ من يقولُ ذلك بقولهم: حَسبُك، فهو اسمٌ مبتدأٌ لم يُؤْتَ له بخبر، لأن فيه معنى النهي، فكانت «ما» كذلك[٢].

وحكَى ابنُ دُرُسْتَويه أن الأخفش كان يقولُ مرَّةً: «ما» في التعجُّب بمعنى الذي، إلا أنه لم يؤْتَ لها بصِلة، ومرَّةً يقول: هي الموصوفةُ إلا أنه لم يؤْتَ لها بصفة، وذلك لِما أُريدَ فيها من الإبهام، والفعلُ بعدَها وما اتصلَ به في موضع الخبر، وهذا قريبٌ من مذهب الجماعة[٣].

وأما الأولُ فضعيفٌ جدًّا [٢٥١/ ب] وذلك لأمور:

منها: أنه يَعتقدُ أن الخبرَ محذوفٌ، والخبرُ إنما ساغَ حذفُه إذا كان في اللَّفظ ما يدلُّ عليه[٤]، ولا دليلَ ههنا، فلا لا يسوغُ الحذفُ.

ومنها: أنهم يقدِّرون المحذوفَ بشيءٍ، والخبرُ ينبغي أن يكونَ فيه زيادةُ فائدةٍ، وهذا

---

(١) هو مانسب إليه في حاشية الكتاب: ١/ ٧٣ عن نسخة الأصل، وفي الأصول: ١/ ١٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٧٢، ٣/ ٧٧، والمقتصد: ٣٧٥، والنكت: ٢١٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٩٨، ٢/ ٥٥٣، والمرتجل: ١٤٧، وكلامه لا يحتمل ذلك، انظر معاني القرآن له: ٣٤٧، ٧٣٠.

وذكر هذا القول دون نسبة في المقتضب: ٤/ ١٧٧، والبغداديات: ١٦٩، وأسرار العربية: ١١٢، ورُدَّ عليه، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٠١، والارتشاف: ٢٠٦٥، والمساعد: ٢/ ١٤٨-١٤٩.

(٢) من قوله «واحتج ....» إلى قوله: «كذلك» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ١٠٠.

(٣) نسب إلى الأخفش هذه الأقوال، انظر المصادر السالفة المتعلقة بالمسألة، وزد شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١، ٣٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٠٩-٣١٠، والارتشاف: ٢٠٦٥، والجنى الداني: ٣٣٧، والمغني: ٣٢٩، وكلام الأخفش محتمل، انظر الحاشية السالفة.

(٤) بهذا ردَّ المبرد في المقتضب: ٤/ ١٧٧، وابن السراج في الأصول: ١/ ١٠٠.

لا فائدةَ فيه لأنه معلومٌ أن الحُسنَ ونحوَه إنما يكونُ بشيءٍ أوْجبَه، فقد أَضمرَ ما هو معلومٌ، فلم يكنْ فيه فائدةٌ.

الثالث: أن بابَ التعجُّب بابُ إبهامٍ، والصِّلةُ موضِّحةٌ للموصول[١]، ففيه نقضٌ لِمَا اعتَزموه في باب التعجُّب من إرادة الإبهام.

وكان ابنُ دُرُسْتَويه يذهبُ في «ما» هذه إلى أنها التي يُستفهمُ بها في قولك: ما تصنعُ، وما عندك؟ فهي بمنزلة مَن وأيّ في الإبهام، قال: وإنما وُضعَ هذا في التعجُّب لأَجل أن التعجُّبَ فيه إبهامٌ، وذلك أن التعجُّبَ إنما يكونُ فيما جاوزَ الحدَّ المعروفَ، وخرجَ عن العادة، وصار كأنه لا يُبلَغُ وصفُه ولا يوقَفُ على كُنْهه، فقولُك: ما أحسنَ زيداً في المعنى كقولك: أيُّ رجلٍ زيدٌ إذا عنيتَ أنه رجلٌ عظيمٌ أو جليلٌ، ونحوُ ذلك.

وهو مذهبُ الفرَّاء من الكوفيين، إلا أن الفرَّاء كان يذهب إلى أن: أَفْعَلَ بعدها اسمٌ حقُّه أن يكونَ مضافاً إلى ما بعده[٢].

والمذهبُ الأولُ، وما ذكَره من أن «ما» استفهامٌ فبعيدٌ جدّاً، لأن التعجُّبَ خبرٌ محْضٌ يحسنُ في جوابه صدقٌ أو كذبٌ، والمتكلِّمُ لا يَسألُ المخاطَبَ عن الشيء الذي جعلَه حَسناً، وإنما يُخبرُه بأنه حسنٌ، ولو كانت «ما» استفهاماً لم يَسُغْ فيها صدقٌ أو كذبٌ لأن الاستفهامَ ليس بخبرٍ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولا يُتصرَّفُ في الجملة التعجُّبية بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ولا فصلٍ، فلا يقالُ: عبدَ الله ما أَحسنَ، ولا ما عبدَ الله أَحْسنَ، ولا بزيدٍ أَكرِمْ، ولا ما أَحسنَ في الدار زيداً، ولا أَكرِمْ اليومَ بزيدٍ، وقد أجاز الجرميُّ الفصلَ وغيرُه من أصحابنا، ويَنصرُهم قولُ القائل: ما أَحسنَ بالرجلِ أنْ يَصدُقَ).

قال الشارح: صيغةُ التعجُّبِ تجري على منهاج واحدٍ لا يختلفُ، فلا يجوزُ تقديمُ

---

(١) بهذا ردَّ الجرجاني وابن الشجري والعكبري، انظر المقتصد: ٣٧٥-٣٧٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٥٣، واللباب: ١/ ١٩٦، وانظر أيضاً ردَّ الفارسي في البغداديات: ١٦٩.

(٢) انظر قوليهما في شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣١٠، والمساعد ٢/ ١٤٨.

المفعول به(١) على «ما» ولا على الفعل، فلا يجوزُ زيداً ما أحْسنَ، ولا ما زيداً أحسنَ كما يجوزُ ذلك في غير التعجُّب من نحو زيداً عبدُ الله أَكرمَ، وعبدُ الله زيداً أكرمَ، وذلك لضعف فعل التعجُّب وغَلبةِ شَبهِ الاسم عليه لجواز تصغيره وتصحيحِ المعتلِّ منه من نحو ما أُمَيْلِحَه، وما أَقْومَه.

فأما الفصلُ بين فعل التعجُّب والمتعجَّبِ منه بظرفٍ أو نحوِه [٧/ ١٥٠] فمُختلَفٌ(٢) فيه، فذهب جماعةٌ من النحويين المتقدِّمين وغيرِهم كالأخفش والمبرِّد إلى المنع من ذلك، واحتجُّوا بأن التعجُّبَ يَجري مَجْرى الأمثالِ للزومه طريقةً واحدةً، والأمثالُ الألفاظُ فيها مقصورةٌ على السماع، نحوُ قولهم: الصَّيفَ ضيَّعْتِ اللَّبنَ(٣)، يقال ذلك بلفظ التأنيث، وإن كان المخاطَبُ مذكَّراً.

وذهب آخَرون كالجرميِّ وغيرِه إلى جواز الفصل بالظرف، نحوُ قولك: ما أحسنَ اليومَ زيداً، وما أجملَ في الدار بكراً، واحتجُّوا بأن فعلَ التعجُّبِ وإنْ كان ضعيفاً فلا ينحطُّ عن درجة «إنَّ» في الحروف، وأنت تجيزُ الفصلَ في «إنَّ» بالظرف من نحو إنَّ في الدار زيداً، وليت لي مِثلَكَ صديقاً، وإذا جازَ ذلك في الحروف كان في الفعل أجْوزَ، وإن ضَعُفَ لأنه لا يتقاصَرُ عن الحروف(٤).

فأما سيبويه فلم يصرِّحْ في الفصل بشيء، وإنما صرَّحَ بمنعِ التقديم، فقال: «ولا يجوزُ أن تقدِّمَ عبدَ الله وتؤخِّرَ «ما»، ولا أنْ تُزيلَ شيئاً عن موضعِه»(٥)، فظاهرُ اللَّفظِ أنه أراد

---

(١) في د، ط، ر: «فيه» تحريف.

(٢) في ط: «فيختلف».

(٣) سلف المثل: ٧/ ٢٥٢.

(٤) من قوله: «كالأخفش والمبرد ... » إلى قوله: «الحروف» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٧٣- ٧٤ بخلاف يسير، وانظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٠٣، وزد الأصول: ١/ ١٠٦، والعلل في النحو: ١٩٤-١٩٥، والارتشاف: ٢٠٧٠-٢٠٧٢، والمساعد: ٢/ ١٥٧-١٥٨.

(٥) الكتاب: ١/ ٧٣، وانظر شرحه للسيرافي: ٣/ ٧٣-٧٤.

تقديمَ «ما» في أول الكلام وإيلاءَ الفعل وتأخيرَ المتعجَّبِ منه بعد الفعل، ولم يتعرَّضْ للفصل بالظرف.

وقولُهم: ما أَحسنَ بالرجل أن يَصْدَقَ فشاهدٌ على جواز الفصل، لأن «أن يَصدُقَ» في موضع المفعول المتعجَّبِ منه، وقد فُصلَ بالجارِّ والمجرور الذي هو «بالرجل» بينه وبين الفعل.

والجواب[1] عنه أن هذا وإن كان قد وردَ عن العرب فقد فارَقَ ما نحن فيه، وذلك أن التعجُّبَ وإن كان واقعاً في اللفظ على «أن» وصلتِها فيرجعُ التعجُّبُ في المعنى إلى الرجل المجرور، وذلك أنَّ «أنْ» وصِلتَها مصدرٌ، والمصادرُ واقعةٌ من فاعِليها، والمدحُ والذمُّ إنما يَلحقان الفاعِلينَ، فلمَّا كان يرجعُ التعجُّب إلى الرجل لم يَقْبُحْ الفصلُ به، إذ كان المستحِقَّ أن يَلِيَ فعلَ التعجُّبِ في الحقيقة، وإنما اختصَّ التعجُّبُ بلفظ الماضي لأن التعجُّبَ مدحٌ، ولا يُمدحُ الإنسانُ إلا بما ثبتَ فيه وعُرفَ به، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويقالُ: ما كان أحْسنَ زيداً للدلالة على المضيِّ، وقد حُكيَ ما أَصْبحَ أَبْردَها، وما أَمْسَى أدْفأَها، والضميرُ للغَداةِ).

قال الشارح: اعلمْ أنه قد تدخلُ «كان» في باب التعجُّب زائدةً على معنى إلغائها عن العمل وإرادةِ معناها، وهو الدلالةُ على الزمان، وذلك نحوُ قولك: ما كان أَحسنَ زيداً، إذا أُريدَ أن الحُسنَ كان فيما مضى، فما مبتدأَةٌ على ما كانت عليه، «وأَحسَن زيداً» الخبرُ، و«كان» ملغاةٌ عن العمل مفيدةٌ للزمان الماضي، كما تقولُ: مَن كان ضربَ زيداً؟ تريدُ مَن ضربَ زيداً، ومَن كان يكلِّمُك؟ تريدُ مَن يكلِّمُك؟ «فكان» تدخلُ في هذه المواضع، وإن أُلغيتْ من الإعراب فمعناها باقٍ[2].

---

(١) هو جواب الوراق في العلل في النحو: ١٩٤-١٩٥، وانظر جواب المبرد في المقتضب: ٤/ ١٨٧، وانظر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٠٣.

(٢) من قوله: «كما تقول من ... » إلى قوله: «باقٍ» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ١٠٦ بخلاف يسير.

وهي ههنا نظيرةُ «ظننتُ» إذا أُلغيتْ، فإنه يَبطُلُ عملُها ومعنى الظنِّ باقٍ، وذلك أن الزيادةَ على ضربَين: زيادةٌ مُبطِلةٌ العملَ مع بقاء المعنى على ما ذكرنا، وزيادةٌ لا يرادُ بها أكثرُ من التأكيد في المعنى، وإن كان العملُ باقياً، نحوُ ما جاءني مِن أحدٍ، والمرادُ ما جاءني أحدٌ، ومثلُه قولُهم بحَسْبك زيدٌ، والمرادُ حَسْبُك، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾(١) والمرادُ كفى اللهُ، وكان السيرافيُّ يذهبُ إلى جواز أن تكونَ «كان» ههنا غيرَ زائدة، وتكونَ خبرَ «ما» وفيها ضميرٌ من «ما»، و«أحسنَ زيداً» خبرُ «كان»(٢)، وقد حكاه الزجاجيُّ(٣)، وفيه بعدٌ لأن فعلَ التعجُّب لا يكونُ إلا أفْعَلَ [٢٥٢/ ب] منقولاً من فَعُلَ، فجعلُه على غير هذا البناء عديمُ النظيرِ(٤).

وقد قالوا: ما أَحسنَ ما كان زيدٌ، ترفعُ زيداً هنا لا غيرُ، و«كان» تامَّةٌ هنا، وزيدٌ فاعلٌ، و«ما» مع الفعل مصدرٌ، والتقديرُ ما أحسنَ كَوْنَ زيدٍ، وجازَ التعجُّبُ من الكَون، وهو في الحقيقة لزيدٍ لأن كونَه مُلتَبِسٌ به، ألا ترى إلى قول الشاعر(٥): [٧/ ١٥١]

كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

كيف أُنثَ الفعلُ وهو للصَّدر، إذ كان صدرُ القناة مُلتبِساً بالقناة، ولا يجوزُ نصبُ

---

(١) النساء: ٤/ ٧٩، وفي غير ما آية.

(٢) ونسبه الفارسي إلى أبي عمر، وأبو حيان إلى الصيمري، وهو أحد قولي السيرافي، والقول الآخر أن تكون «كان» زائدة، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٧٧، والبصريات: ٢٩٤، والتبصرة والتذكرة: ١٩١-١٩٢، والتذييل والتكميل: ٤/ ٢١٣، وحكاه الفارسي في البغداديات: ١٦٧-١٦٨ دون نسبة ودفعه.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٩٧.

(٤) هذا قريب مما دفع به الفارسي هذا القول، وله أقوال أخرى انظرها في البغداديات: ١٦٧-١٦٩.

(٥) صدر البيت:

وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أَذعْتَه

وقائله الأعشى، وهو في ديوانه: ١٢٣، وانظر مصادر أخرى في الأشباه والنظائر: ٣/ ٢٦٣-٢٦٤.

زيدٍ هنا لأنه إذا نُصبَ كان خبراً لكان، ويكونُ اسمُها مضمَراً فيها، وذلك المضمَرُ هو زيدٌ في المعنى لأنه مفرَدٌ، والخبرُ إذا كان مفرَداً كان هو الأولَ في المعنى، وذلك الضميرُ راجعٌ إلى «ما»، و«ما» لا يعقلُ، وزيدٌ يعقلُ، فكان يتنافَى المعنيان، فاعرفْه.

ولا يُزادُ في باب التعجُّب إلا «كان» وحدَها دون غيرها من أخواتها، وذلك لأنها أُمُّ الأفعال، لا ينفكُّ فعلٌ من معناها، وقد قالوا: ما أَصْبحَ أبْردَها، وما أَمْسَى أدْفأَها، حكَى ذلك [٧/ ١٥٢] الأخفشُ، ولم يَحْكِه سيبويه[١]، وأنَّثَ الضميرَ لأنه أراد الغَداةَ، والعشيَّةَ، وفي ذلك بعدٌ، لأنهم جعلوا أصبحَ وأمسَى بمنزلة «كان»، وليسا مثلَها، لأنهما لا يكونان زائدَين بخلاف «كان»، ومن الفُرقان بينهما أن «كان» لا تدلُّ على شيء في الحال، وإنما تدلُّ على ماضٍ، نحوُ قولك: كان زيدٌ قائماً، وليس كذلك أصبحَ وأمسَى، فإنهما يدلّان على وجود الأمر في الحال، نحوُ قولك: أصبحَ زيدٌ غنيَّاً، أي هو في الحال كذلك[٢].

واعلمْ أن «كان» في حال زيادتها لا اسمَ لها ولا خبرَ ولا فاعلَ لأنها ملغاةٌ عن العمل، هذا مذهب المحقِّقين كابن السراج وأبي عليٍّ[٣]، وكان السيرافيُّ يذهبُ إلى أنه لا بدَّ لها من فاعل بحُكم الفعلية، وذلك الفاعلُ معنويٌّ يقدَّرُ بالمصدر[٤]، ولفظُ «كان» يدلُّ عليه على حدِّ قولهم: مَن كذبَ كان شرَّاً له، أي كان الكذبُ، فاعرفْه.

---

(١) هذا ما أكده ما جاء في الحاشية (١) من الكتاب: ١/ ٧٣، وما جاء في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٧٧.
وحكاه عن الأخفش ابن عصفور في ضرائر الشعر: ٧٩، والرضي في شرح الكافية: ٢/ ٢٩٥، وحكاه أبو حيان عنه وعن الكسائي والفراء في الارتشاف: ٢٠٧٤.
وذكره ابن السراج والسيرافي والأعلم بلا نسبة ودفعوه، انظر الأصول: ١/ ١٠٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٧٣، والنكت: ٢١١.
وذكر ابن مالك وأبو حيان أن الفارسي أجاز زيادة أصبح وأمسى في غير أسلوب التعجب، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٦٢، والتذييل والتكميل: ٤/ ٢١٦.
(٢) هذا ما ذكره السيرافي في الفرق بين كان وأصبح وأمسى، انظر شرح الكتاب له: ٣/ ٧٧.
(٣) انظر الأصول: ١/ ١٠٦، والبغداديات: ١٦٧-١٦٩.
(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٧٧.

ومن أصناف الفعل الثلاثيِّ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (للمجرَّ منه ثلاثةُ أبنيةٍ فَعَل وفَعِل وفَعُل، وكلُّ واحدٍ من الأولَينِ على وجهين: متعدٍّ وغيرُ متعدٍّ، ومضارعُه على بناءين، مضارعُ فَعَل على يَفْعِل ويَفْعُل، ومضارعُ فَعِل على يَفْعَل ويَفْعِل، والثالثُ على وجه واحدٍ غيرِ متعدٍّ، ومضارعُه على بناء واحد، وهو يَفْعُل، فمثالُ فَعَلَ ضَرَبَه يَضرِبُه وجَلَسَ يَجْلِسُ وقَتَلَه يَقتُلُه وقَعَد يَقْعُد، ومثالُ فَعِلَ شَرِبَه يَشْرَبُه، وفَرِحَ يَفْرَحُ ووَمِقَه يَمِقُه ووَثِقَ يَثِقُ، ومثالُ فَعُلَ كَرُمَ يَكْرُمُ).

قال الشارح: اعلمْ أن الأفعالَ على ضربَين: ثلاثيةٌ ورباعيةٌ لا غيرُ، كأنها نقَصتْ عن درجة الأسماء لقُوة الأسماء واستغنائها عن الأفعال وحاجةِ الأفعال إليها، ففَضُلتْ الأسماءُ بأن جُعلتْ ثلاثيةً ورباعيةً وخماسيةً، والأفعالُ لا تكونُ إلا ثلاثيةً ورباعيةً.

فأما الثلاثيُّ فيكونُ مجرَّداً من الزيادة وغيرَ مجرَّدٍ منها، فالمجرَّدُ ثلاثةُ أبنيةٍ فَعَل بفتح العين وفَعِل بالكسر وفَعُل بالضمِّ[1]، وأما فُعِل بضمِّ الفاء وكسرِ العين فبناءُ ما لم يسمَّ فاعلُه، وليس بأصلٍ في الأبنية، إنما هو منقولٌ من فَعَل أو فَعِل، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه والخلافُ فيه مستقصىً[2]، وليس في الثلاثيِّ فَعْلٌ ساكنُ العين، إنما ذلك من أبنية الأسماء، نحوُ فَلْس وكَعْب، فأما قولُ الشاعر[3]:

فإنْ أَهْجُه يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ ... مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحتاهُ وغارِبُه

فإنه أراد ضَجِرَ بالكسر ودَبِرتْ، وإنما أسكنَ تخفيفاً[4] كما قالوا في عَلِمَ: عَلْمَ[5] وفي

---

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ٣٨، والمقتضب: ١/ ٧١، ٢/ ١١٠، والسيرافي: ١٢٢، والحلبيات: ١٢٠، والمنصف: ١/ ٢٠.

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ١٣٠.

(٣) سلف البيت: ٧/ ٢٣٢.

(٤) كذا في المنصف: ١/ ٢١.

(٥) تحريك الثاني لغة الحجازيين، وتسكينه لغة بني تميم، انظر المحتسب: ١/ ٢٦١.

شَهِد: شَهْدَ، وقالوا في الاسم: كَتْف في كَتِف وفَخْذ في فَخِذ، فأما قولُ الآخر[١]:

وما كان مُبْتاعٌ ولو سَلْفَ صَفْقُه[٢] يُراجِعُ ما قدْ فاتَه بِرَدَادِ

فإنه أرادَ سَلَفَ بالفتح، وإنما أَسكنَ ضرورةً[٣]، فإسكانُ المفتوح ضرورةٌ، وإسكانُ المضموم والمكسورِ لغةٌ[٤]، فما كان من الأفعال فَعَل بفتح العين فإنه يجيءُ على ضربَين متعدٍّ وغيرِ متعدٍّ، فالمتعدِّي ضَرَبَه وقتَلَه، وغيرُ المتعدِّي قَعَدَ وجَلَسَ، والمضارعُ منه يجيءُ على يَفْعِل ويَفْعُل بالكسر والضمِّ، ويكثران فيه حتى قال بعضُهم: إنه ليس أحدُهما[٥] أَولَى من الآخر، وقد يكثُرُ أحدُهما في عادةِ ألفاظِ الناسِ حتى يُطْرَحَ الآخرُ ويَقبُحَ استعمالُه.

وقال بعضُهم: إذا عُرِفَ أن الماضي فَعَل بفتح العين ولم يُعرفْ المستقبَلُ فالوجهُ أن يكونَ يَفْعِل بالكسر لأنه أكثرُ، والكسرُ أخفُّ من الضمِّ، وقيل: هما سَواء فيما لا يُعرفُ، وقيل: إن الأَصلَ في مضارع [٧/ ١٥٣] المتعدِّي الكسرُ، نحوُ يَضرِبُ، وإن[٦] الأصلَ في مضارع غيرِ المتعدِّي الضمُّ، نحوُ سكَتَ يَسكُتُ وقعَدَ يقعُدُ، فإن[٧] هذا مقتضَى القياس، إلا أنهما قد يتداخلان، فيجيءُ هذا في هذا، وربَّما تعاقبَا على الفعل الواحد، نحوُ عَرَشَ يَعْرِشُ ويَعرُشُ، وعَكَفَ يَعكُفُ ويَعكِفُ، وقد قُرِئَ بهما[٨].

---

(١) هو الأخطل، والبيت في ديوانه ٥٢٨، وأدب الكاتب: ٥٣٨، والمنصف: ١/ ٢١، والاقتضاب: ٤٦٢، وشرح شواهد الشافية: ١٨، وهو بلا نسبة في المحتسب: ١/ ٥٣، ١/ ٢٤٩، ١/ ٢٧٤، والخصائص: ٢/ ٣٣٨، وشرح الملوكي: ٣١-٣٢، وضرائر الشعر: ٨٤.

(٢) في ط: «صعقه» تحريف.

(٣) وهو من الشاذ، انظر أدب الكاتب: ٥٣٨، والمنصف: ١/ ٢١، وانظر شرح شواهد الشافية: ١٨.

(٤) قاله في شرح الملوكي: ٣٢، وانظر الخصائص: ٢/ ٣٣٨.

(٥) في ط، ر: «لأحدهما» تحريف، وانظر شرح الملوكي: ٣٨.

(٦) في ط، ر: «وأن» تحريف.

(٧) في ط، ر: «يقال»، وفي شرح الملوكي: ٣٩: «قال».

(٨) من قوله: «فما كان من الأفعال ..» إلى قوله: «بهما» قاله في شرح الملوكي: ٣٨-٣٩، وانظر=

وما كان فَعِلَ بكسر العين فإنه على ضربَين متعدٍّ وغيرِ متعدٍّ، فالمتعدِّي نحوُ شَرِبَه ولَقِمَه، وغيرُ المتعدِّي نحوُ سَكِرَ وفَرِقَ، والمضارعُ منهما على يفعَل بالفتح، نحوُ يشرَبُ ويَلْقَم ويَسْكَر ويَفْرَق، وقد شذَّ من ذلك أربعةُ أفعال جاءت على فَعِل يَفعِل بالكسر في المضارع والماضي وبالفتح في المضارع أيضاً، قالوا: حَسِب يَحسَب ويَحسِبُ ويَئِس ويَيْئِس ويَيْأَسُ ونَعِم يَنْعَم ويَنْعِم وبِئْس يَبْئِس ويَبْأَس[1]، قال سيبويه: سمعْنا من العرب مَن يقول[2]:

=إعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ٢٠٤، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١١٧-١١٨، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر بضم الراء من {يعرشون} [الأعراف: ٧/ ١٣٧] والباقون بكسرها، وقرأ حمزة والكسائي بكسر الكاف من {يعكفون} [الأعراف: ٧/ ١٣٨]، ورُويت هذه القراءة عن أبي عمرو، انظر السبعة: ٢٩٢، وإعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ٢٠٤، والضم والكسر لغتان، انظر معاني القرآن للأخفش: ٥٣٠، والحجة للفارسي: ٤/ ٧٤-٧٥، ولغة الكسر لبني تميم، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٤٧.

(١) فتح عين المضارع جيد، وهو أقيس، كما قال سيبويه: ٤/ ٣٩، وهو [أي الفتح] لغة سفلى مضر، والكسر لغة عليا مضر، انظر نوادر أبي زيد: ٥٥٧، وأدب الكاتب: ٤٨٣، ولغةُ قريش كما في الأضداد لأبي بكر الأنباري: ١٢.
وزاد ابن سيده وابن القطاع بضعة أفعال على ما ذكره الشارح، انظر المخصص: ٤/ ١٥٤، والأفعال لابن القطاع: ٢٠
وانظر الأفعال الأربعة في الكتاب: ٤/ ٣٨، وإصلاح المنطق: ٢١٦، والأصول: ٣/ ٨٧، وليس في كلام العرب: ١٨-١٩، والسيرافي: ١٢٢، والحلبيات: ١٢٤، والمنصف: ٢/ ٢٠٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٥٦، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٣٥.

(٢) صدر البيت:

أَلا عِمْ صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالي

وقائله امرؤ القيس، وهو في ديوانه: ٢٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤١٩، والعيني: ١/ ٤٣٣، وعجز البيت بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ٣٨-٣٩، والسيرافي: ١٢٣، والمخصص: ١٤/ ١٥٣، ورواية الديوان «يَعمَنْ»
ومن قوله: «وما كان على فَعِل ..» إلى البيت قاله الفارسي في الحلبيات: ١٢٤.

فهـــلْ يَـــنْعِمَنْ مَـــنْ كـــان في الـــعُصُرِ الخـــالي

والفتحُ في هذا كلِّه هو الأصلُ، والكسرُ على التشبيه بظَرُف يَظرُف[١]، وقد يكثرُ في المعتلِّ فَعِل يَفْعِلُ بكسر العين في الماضي والمضارع على قلَّته في الصحيح، نحوُ وَرِث يَرِثُ ووَلِي يَلي ووَرِم يَرِمُ[٢]، والعِلةُ في ذلك كراهيتُهم الجمعَ بين واو وياءٍ لو قالوا: يَوْلي ويَوْرِث، فحمَلوا المضارعَ على بناءٍ يسقطُ الواوُ فيه.

وربَّما جاء منه شيءٌ على فَعِل يَفعُل بكسر العين في الماضي وضمِّها في المستقبَل، قالوا: فَضِل يَفْضُل، وهو قليلٌ شاذٌّ[٣] على ما سيوضَّح أمرُه بعدُ إن شاء الله[٤].

وأما البناءُ الثالثُ وهو فَعُل مضمومُ العين فلا يكونُ إلا غيرَ متعدٍّ، نحوُ كَرُم وظَرُف، قال سيبويه: «وليس في الكلام فَعُلْتُه متعدِّياً[٥]»، ولا يكونُ مضارعُه إلا مضموماً، نحوُ يَكرُم ويَظرُف لأنه موضوعٌ للغرائز والهيئة من غير أن يَفْعلَ بغيره شيئاً بخلاف فَعَل وفَعِل اللذين يكونان لازمَين ومتعدِّيين، ولم يشذَّ منه شيءٌ إلا ما حكاه سيبويه من أن بعضَهم قال: كُدْتُ وأَكادُ[٦]، والقياسُ أَكُودُ[٧].

قال صاحب الكتاب: (وأما فَعَل يَفعَل فليس [٢٥٢/ ب] بأصلٍ، ومن ثَمَّ لم يَجِئْ إلا مشروطاً فيه أن يكونَ عينُه أَو لامُه أحدَ حروفِ الحلق الهمزةِ والهاءِ والحاءِ والعينِ والخاءِ والغينِ إلا ما شذَّ من نحو أَبَى يأبَى ورَكَنَ يَرْكَن).

---

(١) أي لا تختلف حركة عينه في الماضي والمضارع، انظر المنصف: ١/ ٢٠٩، ومن قوله: «وما كان على فعل ...» إلى قوله: «يظرف» قاله في شرح الملوكي: ٤٢-٤٣.

(٢) تمام هذه الأفعال خمسة أُخر، انظرها في إصلاح المنطق: ٢١٦، وأدب الكاتب: ٤٨٣، والحلبيات: ١٢٧-١٢٨، والمخصص: ١٤/ ١٦٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٥٦.

(٣) من قوله: «وربما جاء...» إلى قوله: «شاذ» قاله في شرح الملوكي: ٤٣.

(٤) انظر ما سيأتي: ٧/ ٢٨١، ١٠/ ١٢٨.

(٥) الكتاب: ٤/ ٣٨.

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٤٠، وأدب الكاتب: ٤٨٤، والسيرافي: ١٢٤، والمنصف: ١/ ١٨٩.

(٧) من قوله: «وأما البناء الثالث... » إلى قوله: «أكود» قاله في شرح الملوكي: ٤٤.

قال الشارحُ أَدامَ الله أَيامَه: أما فَعَل يَفْعَل فلم يأْتِ عنهم إلا أن تكونَ العينُ أو اللامُ أحدَ حروف الحلق، وليس ذلك بالأصل، إنما هو لضربٍ من التخفيف بتجانُسِ الأصوات، وحروفُ الحلق ستةٌ الهمزةُ والهاءُ والعينُ والحاءُ والغينُ والخاءُ، هذا ترتيبُها[1]، فالهمزةُ والهاءُ من أولِ مَخارجِ الحلق ممَّا يلي الصدرَ، فأقصاه الهمزةُ، ثمَّ يَليه الهاءُ والحاءُ والعينُ من وسط الحلق، والحاءُ قبلَ العين والغين، والخاءُ من الجانب الآخَر ممَّا يقْرُبُ من الفَم، والغينُ قبل الخاء لا على ما رتَّبَها صاحبُ الكتاب، وذلك نحوُ قرأَ يقْرأُ وجَبَه يَجْبَه وقَلَعَ يَقْلَعُ وذَبَحَ يَذْبَحُ.

وقالوا فيما كان فيه هذه الحروفُ عيناً: سأَل يسأَلُ وبعَثَ يَبعَثُ ونَغَر يَنْغَر[2] وفَخَر يَفْخَر، وإنما فعلوا ذلك لأن هذه الحروفَ الستةَ حلقيةٌ مُسْتَفِلَةٌ، والضمةُ والكسرةُ مرتفعتان من الطَّرف الآخَر من الفم، فلمَّا كان بينهما هذا التباعدُ في المَخْرج ضارَعوا بالفتحة حروفَ الحلق لأن الفتحةَ من الألف، والألفُ أقربُ إلى حروف الحلق لتناسُبِ الأصوات، ويكونُ العملُ من وجه واحدٍ.

وقد جاء شيءٌ من هذا النحوِ على الأَصل، قالوا: بَرأَ يَبْرُؤُ وهَنَأَ يَهْنُؤ وزَأَر يَزْئِر ونَأَم يَنْئِمُ ونَهَق يَنْهِق، والأصلُ في الهمزة والهاءِ أقلُّ لأنهما أَدخَلُ في [٧/ ١٥٤] الحلق، وكلَّما سَفَلَ الحرفُ كان الفتحُ له أَلزمَ، وقالوا: نَزَع يَنْزِعُ ورَجَع يَرْجِعُ ونَطَحَ يَنْطِحُ وجَنَحَ يَجْنِحُ، والأصلُ في العين أقلُّ منه في الحاء، لأنها أقربُ إلى الهمزة من الحاء، والأصلُ في العين والحاء والغين والخاء أحسنُ من الفتح لأنها أشدُّ ارتفاعاً إلى الفم، وذلك نحوُ نَزَع يَنْزِع وصَبَغ يَصْبُغُ ونَفَخ يَنْفُخ وطَبَخ يطْبُخ.

---

(١) هو ترتيب أكثر النحويين، غير أن بعضهم قدم الحاء على العين والخاء على الغين، انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٩٦، وزد المقتضب: ١/ ١٩٢، ٢/ ١٤٠، والأصول: ٣/ ١٠٢، والحلبيات: ١٢١، وسر الصناعة: ٨١٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع/ ١/ ١٣٩، والنشر: ١/ ١٩٩.

(٢) نغر الدم: انفجر، اللسان (نغر).

فإن كانت هذه الحروفُ فاآتٍ نحوَ أَمرَ يأْمُر لم يلزمْ الفتحُ فيه لسكون حرف الحلق[١] في المضارع، والساكنُ لا يُوجبُ فتحَ ما بعده لضعفِه بالسكون، وقالوا: أَبى يأْبى وقَلَى يَقْلَى وغَسَا الليلُ يَغْسَى[٢] وسَلا يَسْلا، وقالوا: رَكَن يَرْكَن[٣] وهَلَك يَهْلَكُ، وقرأ الحسنُ ﴿وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾[٤]، وكان[٥] محمدُ بن السِّري يذهبُ في ذلك كلِّه إلى أنها لغاتٌ تداخلَتْ[٦]، وهو فيما آخِرُه أَلفٌ أسهلُ لأن الألفَ تقارِبُ الهمزة[٧]، ولذلك شبَّه سيبويه أَبى يَأْبى بقَرأَ يقْرأُ[٨]، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وأما فَعِل يَفعُل نحوُ فَضِل يَفْضُل ومِتَّ تَموتُ فمِن تداخُل اللغَتين، وكذلك فَعُلَ يَفعَل نحوُ كُدْتَ تَكادُ، وللمزيد فيه خمسةٌ وعشرون بناءً تمرُّ في أثناء التقاسيم بعون الله، والزيادةُ لا تخلو إما أن تكونَ من جنس حروفِ الكلمة أو من غير جنسها كما ذُكِر في أبنية الأسماء).

---

(١) من قوله: «وقد جاء شيء من هذا النحو ... » إلى قوله: «الحلق» قاله ابن السراج في الأصول: ٣/ ١٠٢-١٠٤ ببعض خلاف، وانظر الحلبيات: ١٢٢.

(٢) هو فعل واوي يائي، انظر إصلاح المنطق: ٢١٤، وأدب الكاتب: ٤٣٥، والصحاح (غسا).

(٣) زاده أبو عمرو، والبصريون والكوفيون يقولون: رَكِن يركَن، ورَكَن يركُن انظر إصلاح المنطق: ٢١١، ٢١٧-٢١٨، وأدب الكاتب: ٤٨٣، قال الفارسي بعد أن حكى ما زاده أبو عمرو: «وليس بثبت»، الحلبيات: ١٢٣، ووجَّه الجوهري ما زاده أبو عمرو على أنه من الجمع بين اللغتين، انظر الصحاح (ركن).

(٤) البقرة: ٢/ ٢٠٥، بفتح الياء واللام ورفع الكاف في «يهلك»، وهي قراءة ابن أبي إسحاق وابن محيصن، ورُويت عن ابن كثير، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٩٩، وشواذ ابن خالويه: ١٣، والمحتسب: ١/ ١٢١، والقرطبي: ٣/ ٣٨٥.

(٥) في ط، ر: «فكان».

(٦) انظر الأصول: ٣/ ١٠٠-١٠١.

(٧) من قوله: «قلى يقلى ..» إلى قوله: «الهمزة» قاله ابن جني في المحتسب: ١/ ١٢١ بخلاف يسير.

(٨) انظر الكتاب: ٤/ ١٠٥.

ومن قوله: «أما فَعِل يفعَل... » إلى قوله: «يقرأ» قاله في شرح الملوكي: ٣٩-٤١.

قال الشارح: لم يأتِ عنهم فَعِل يَفعُل بكسر العينِ في الماضي وضمِّها في المستقبَل إلا أحرفٌ يسيرةٌ لا اعتدادَ بها لقلَّتها ونُدْرتِها، قال أبو عثمان: أنشدَني الأصمعيُّ[1]:

ذَكرتُ ابنَ عَبَّاسٍ ببابِ ابنِ عامرٍ ... وما مَرَّ مِن يَوْمِي ذكرتُ وما فَضِلْ

وقد منعَ من ذلك أبو زيد وأبو الحسن[2]، وقد جاء عن غير سيبويه حَضِر يحضُرُ[3]، وقالوا في المعتلِّ: مِتَّ تموتُ ودِمْتَ تَدُومُ[4]، وذلك كلُّه من لغات تَداخلَتْ[5]، والمرادُ بتداخُل اللغاتِ[6] أنَّ قوماً يقولون: فضَلَ بالفتح يفضُلُ بالضمِّ، وقوماً يقولون: فَضِلَ بالكسر يَفضَلُ بالفتح، ثم كثُرَ ذلك حتى استُعملَ مضارعُ هذه اللغة مع ماضي اللغة الأُخرى، لا أن ذلك أصلٌ في اللغة.

---

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه: ١٠٠، وانظر: ٢٥٣ منه، والأصول: ٣/ ٣٤٤، والمنصف: ١/ ٢٥٦، وشرح الملوكي: ٤٣، وهو من حكاية أبي عثمان عن الأصمعي إنشاداً في الحلبيات: ١٢٤-١٢٥.

(٢) ذكر الفارسي أنهما حُكي عنهما فَضِلَ يَفضَلُ، انظر الحلبيات: ١٢٥، وما حكي عنهما ورد بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٢١٢، وحكى ابن قتيبة عن أبي عبيدة فَضَلَ يَفْضُلُ، انظر أدب الكاتب: ٤٨٣-٤٨٤، والصحاح واللسان (فضل).

(٣) هذه اللغة من حكاية أبي زيد كما في شرح الشافية للرضي: ١/ ١٣٦، وحكاها أبو يوسف عن بعض النحويين كما في إصلاح المنطق: ٢١٢، وهي لغة مدنية كما في الأفعال لابن القطاع: ١١٤، ولم يحكها ابن خالويه في ليس في كلام العرب: ١٣، وهي شاذة كما في اللسان (حضر). وحكى سيبويه: ٤/ ٤٠ «فَضِلَ يَفضُلُ»
والعبارة في شرح الملوكي: ٤٣ «وقد جاء عن سيبويه حضر يحضر» خطأ، انظر السيرافي: ١٥٤، والمنصف: ١/ ٢٥٦، والصحاح (حضر)، والمخصص: ١٤/ ١٥٤، والنكت: ١٠٤٦.

(٤) وضم الميم والدال في الماضي أجود، انظر إصلاح المنطق: ٢١٢، وأدب الكاتب: ٤٨٤، والحلبيات: ١٢٥، والمنصف: ١/ ٢٥٦، والصحاح (حضر)، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٣٦.

(٥) كذا في الحلبيات: ١٢٥، والمنصف: ١/ ٢٥٦، ومن قوله: «لم يأت عنهم ..» إلى قوله: «تداخلت» قاله في شرح الملوكي: ٤٣.

(٦) انظر في ذلك الخصائص: ١/ ٣٧٦، والمنصف: ١/ ٢٥٦.

وأما فَعُل مضمومُ العين في الماضي فبناءٌ لا يكونُ إلا لازماً غيرَ متعدٍّ، لأنه بناءٌ موضوعٌ للغرائز والهيئةِ التي يكونُ الإنسانُ عليها مِن غير أن يَفعلَ بغيره شيئاً، ولا يكونُ مضارِعُه إلا مضموماً بخلاف فَعَل وفَعِل اللذين يكونان لازمَين ومتعدِّيَين، ولم يشذَّ منه شيءٌ إلا ما حكاه سيبويه من أن بعضَهم قال: كُدتُ بضمِّ الكاف أَكادُ[١]، وهو من تداخُلِ اللغات[٢]، فهذه جملةُ الأفعال الثلاثيةِ المجردَّةِ من الزيادة.

فأما ذواتُ الزيادة فمعنى الزيادة إلحاقُ الكلمةِ ما ليس منها إما لإفادةِ معنىً، وإما لضربٍ من التوسُّعِ في اللغة، فهي نيِّفٌ وعشرون بناءً على ما سيأتي الكلامُ عليها شيئاً فشيئاً.

والزيادةُ اللاحقةُ للأفعال ضربان:

أحدُهما: ما يكونُ بتكرير حرفٍ من أصلِ الفعل، نحوُ قولهم: جَلْبَبَ وشَمْلَل، كُررتْ اللامُ فيها لتلحَقَ ببناء دَحْرَج، كما فعلوا ذلك في الاسم من نحو مَهْدَد وقَرْدَد، وذلك قياسٌ مطَّردٌ، لك أن تقولَ من ضَربَ: ضَرْبَب ومن خَرجَ: خَرْجَج إذا أردتَ إلحاقَه بدَحْرَج كما فعلوا ذلك بجَلْبَب وشَمْلَل.

الضربُ الثاني: أن تكونَ الزيادةُ من جُملة حروفِ الزيادة التي يجمعُها «اليومَ تَنْساه» من نحو جَهْوَر[٣] وبَيْقَر[٤]، زِيدَ فيهما الواوُ والياءُ لتُلحَقا بدَحْرَج، وذلك مسموعٌ يوقَفُ عند ما قالوه من غير مجاوزَةٍ له إلى غيره، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وأَبنيةُ المَزيدِ فيه على ثلاثة أضرُب، مُوازِنٌ للرباعيِّ على سبيل الإلحاق، ومُوازِنٌ له على غير سبيلِ الإلحاق، وغيرُ مُوازِنٍ له.

فالأولُ على ثلاثة أوجُه: ملحَقٌ بدَحْرَج، نحوُ [٧/ ١٥٥] شَمْلَل وحَوْقَل وبَيْطَر

---

(١) انظر ما سلف: ٧/ ٢٧٨.

(٢) كذا في الحلبيات: ١٢٥.

(٣) «جهور في كلامه إذا أعلاه» المنصف: ٣/ ٨، وانظر شرح الشافية للرضي: ١/ ٦٨.

(٤) أفسد، انظر اللسان(بقر).

وجَهْوَر وقَلْنَس وقَلْسَى، وملحَقٌ بتَدَحْرَجَ، نحوُ تَجَلْبَب وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ وتَمَسْكَنَ وتَغَافَلَ وتَكَلَّمَ، وملحَقٌ باحْر نْجَمَ، نحوُ اقْعَنْسَس واسْلَنْقَى، ومصداقُ الإلحاقِ اتحادُ المصدرَين.

والثاني نحوُ أَخْرجَ وجَرَّبَ وقاتَلَ يُوازِنُ دَحْرجَ، غيرَ أن مصدرَه مخالِفٌ لمصدره.

والثالث نحوُ انْطلقَ واقْتدَر واستَخْرجَ واشْهابَّ واشْهَبَّ واغْدَودَنَ واعْلَوَّطَ).

قال الشارح: اعلمْ أَن أَبنيةَ المزيدِ فيه من الثلاثيِّ على ثلاثة أضرُب:

مُوازِنٌ للرباعيِّ على طريق الإلحاق، وذلك أن يكونَ الغرضُ من الزيادة تكثيرَ الكلمة لتلحَقَ بالرباعيِّ لا لإفادة معنى توسُّعاً في اللغة.

والثاني: مُوازِنٌ له لا على سبيل الإلحاق، وذلك أن الموازَنةَ لم تكن الغرضَ، وإنما الزيادةُ لمعنىً آخرَ، والموازَنةُ حصلتْ بحكم الاتفاق.

وغيرُ مُوازِنٍ.

فالأَولُ: يكونُ على ضربَين، ضربٌ بتكرير حرفٍ من نفس الكلمة لتلحَقَ بغيرها، والآخرُ يكونُ بزيادة حرفٍ من غير جنسِ حروفها، وهذا إنما يكونُ من حروف الزيادة، وذلك نحو شَمْلَل وجَلْبَب، إحدى اللامَين فيه زائدةٌ، لأنه من الجَلْب والشَّمْل، وإنما كُررتْ اللامُ للإلحاق بدَحْرَجَ وسَرْهَفَ، فصار مُوازِناً له في حركاته وسكناتِه ومثلَه في عدد الحروف، ولا يُدغَمُ المِثلان فيه كما أُدغما في شَدَّ ومدَّ لئلَّا تَبطُلَ الموازَنةُ، فيكونَ نقضاً للغرض من الإلحاق.

وهذا القبيلُ من الإلحاق مطَّردٌ ومَقِيسٌ، حتى لو اضطُرَّ ساجعٌ أو شاعرٌ إلى مثل ضَرْبَب[1] وخَرْجَج [٢٥٣/ أ] جازَ له استعمالُه، وإن لم يَسمعْه من العرب لكثرة ما جاء عنهم من ذلك.

وأما الثاني وهو ما أُلحقَ بزيادةٍ من حروف الزيادة التي هي «اليومَ تَنْساه» فنحوُ الواوِ

---

(١) قاله ابن جني في المنصف: ١/ ٤٣ ببعض خلاف، وابن يعيش في شرح الملوكي: ٦٤-٦٥، وانظر المنصف: ١/ ٤٤.

في جَهْوَر وحَوْقَلَ، ونحوُ الياء في شَيْطَن وبَيْطَر، والألفِ في نحو سَلْقَى وقَلْسَى، والنونِ في قَلْنَسَ، فهذا كلُّه أيضاً مُلحَقٌ بدَحْرَج وسَرْهَف، ويكونُ متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ، فالمتعدِّي نحوُ صَومعْتُه وبيطرتُه، وغيرُ المتعدِّي نحوُ حَوْقَل وبَيْقَرَ، يقالُ: حَوْقَلَ الشيخُ إذا أَدْبرَ عن النساء، وبَيْقَر إذا هاجَرَ من موضعٍ إلى موضع، وهذا القَبيلُ مقصورٌ على السماع لقلَّته.

ومضارعُ هذه الأفعال كمضارِع الرباعيِّ نحوَ يُشَمْلِلُ ويُجَلْبِبُ ويُحَوْقِلُ ويُبَيْطِرُ، ومصدرُه الشَّمْللةُ والجَلْببةُ والحَوْقَلةُ والبَيْطَرةُ كمصدر الرباعيِّ نحوَ الدَّحْرَجة والزَّلْزلة والقَلْقَلة، وربَّما جاء على فِيْعَال نحوَ حِيْقال، قال الشاعر[1]:

يا قومُ قدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوتُ ... وشَرُّ حِيْقالِ الرِّجالِ المَوتُ

فَفِيْعال هنا ملحَقٌ بِفِعْلال، نحوُ السِّرْهاف، وقالوا: سَلْقَيتُه سِلْقاءً، فهو فِعْلاءٌ ملحَقٌ بفِعْلال كالسِّرْهاف والزِّلْزال.

واعتبارُ الإلحاق بالمصدر الأولِ، لأنه أَغلبُ في الرباعيِّ وأَلزمُ، وربَّما لم يأْتِ منه فِعْلالٌ، قالوا: دَحرجتُه دَحْرجَةً، ولم يُسمَعْ الدِّحْراج، ولذلك قال سيبويه: «تقولُ دَحْرجتُه دَحْرَجةً واحدةً، وزلزلْتُه زَلْزلةً واحدةً، تجيءُ بالواحد على المصدر لأَنه الأَغلبُ الأَكثرُ»[2].

فأما قولُه[3] في تَجَلْبَب وتَجَوْربَ وتَشيْطَن وتَرَهْوَك: إنها ملحَقاتٌ بتَدَحْرَجَ فكلامٌ فيه تسامحٌ، لأنه يُوهمُ أن التاءَ مزيدةٌ فيها للإلحاق، وليس الأمرُ كذلك، لأن حقيقةَ

---

(١) نسب الرجز في العيني: ٣/ ٥٧٣ إلى رؤبة بصيغة التمريض، وهو مما نسب إليه، انظر ديوانه: ١٧٠، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٩٦، والمخصص: ١/ ٤٤، وسفر السعادة: ٢٤٠، وهو من إنشاد الأصمعي في المنصف: ١/ ٣٩، ٣/ ٧، والمحتسب: ٢/ ٣٥٨، والثاني منه في الأصول: ٣/ ١١٤.

(٢) الكتاب: ٤/ ٨٧، ومن قوله: «وأما الثاني وهو الملحقُ..» إلى قوله: «الأكثر» قاله في شرح الملوكي: ٦٥-٦٦.

(٣) أي الزمخشري.

الإلحاق في تَجَلْبَبَ [٧/ ١٥٦] إنما هي بتكرير الباءِ، أَلحقتَ جَلْبَب بدَحْرجَ، والتاءُ دخلتْ لمعنى المطاوَعةِ كما كانت كذلك في تَدحْرجَ، لأَن الإِلحاقَ لا يكونُ من أول الكلمة، إِنما يكونُ حَشواً أَو آخِراً، وكذلك تَجَوْربَ وتَشَيْطَن وتَرَهْوَك، الإلحاقُ بالواو والياء لا بالتاء على ما ذكرنا.

وأما تَمَسْكنَ وتَغافلَ وتكلَّمَ فليستْ الزيادةُ فيها للإلحاق، وإن كان على عِدَّة الأربعةِ، فقولُهم: تَمَسْكَن شاذٌّ من قَبيل الغلط، ومثلُه قولُهم: تَمَدْرَعَ وتَمَنْدلَ، والصوابُ تَسكَّنَ وتَدَرَّع وتَنَدَّلَ، وكذلك تَغافَلَ ليست الألفُ للإلحاق، لأَن الأَلفَ لا تكونُ حَشواً مُلحِقةً لأَنها مَدَّةٌ محضةٌ، فلا تقعُ موقعَ غيرِها من الحروف، إِنما تكونُ للإِلحاق إذا وقعتْ آخِراً لنقْصِ المدِّ فيها، مع أن حقيقةَ الإلحاقِ إذا وقعَ آخِراً إنما هو بالياء، لكنَّها صارت ألفاً لوقوعها موقعَ متحرِّكٍ وقبلَها فتحةٌ، وتكلَّمَ كذلك، تضعيفُ العين لا يكونُ مُلحِقاً، فإطلاقُه لفظَ الإلحاقِ هنا سهوٌ.

وأما احْرنْجمَ ففعلٌ رباعيٌّ، والنونُ فيه للمطاوَعَة، فهو في الرباعيِّ بمنزلة انْفَعَلَ في الثلاثيِّ، نحوُ حَسَرتُه فانْحسَرَ، وكسَرتُه فانْكسَرَ، واسْحَنْكَكَ واقْعَنْسَس ثلاثيٌّ ملحَقٌ باحْرنْجمَ، وحقيقةُ الإلحاقِ بتكرير اللام، ولذلك لا يُدغَمُ المِثلان فيه، والنونُ مزيدةٌ لمعنى المطاوَعة، ولذلك لا يتعدَّى.

وأما الضربُ الثاني وهو المُوازِنُ من غير إلحاق [١] ثلاثةُ أبنيةٍ، أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفاعَلَ، نحوُ أَخرجَ وأَكْرمَ وجَرَّبَ وكسَّرَ وقاتَلَ وحارَبَ، فهذه الأبنيةُ وإن كانت على وزن دَحْرجَ في حركاته وسكناته فذلك شيءٌ كان بحكمِ الاتفاق، وليستْ المُوازَنةُ فيها مقصودةً، والذي يدلُّ على ذلك أنك تقولُ: أَكرمَ إِكراماً، وكسرَّ تكسيراً، وقاتلَ مُقاتَلةً وقِتالاً، فلم تأْتِ مصادرُها على نحوِ الدَّحْرجة والزَّلْزلة، فلمَّا خالفتْ مصادرَ الرباعيِّ عُلمَ أنها ليستْ للإلحاق، وإن اتفقتْ في المضارع، لأن الاعتبارَ بالمصادر التي هي أصلُها.

---

(١) في د، ط، ر: «فهي» تحريف، وما أثبت عن شرح الملوكي: ٦٧.

وأمرٌ آخرُ يدلُّ على ما ذكرنا أنَّ ما زِيدَ للإلحاق ليس الغرضُ منه إلا إتْباعَ لفظٍ للفظٍ لا غيرُ، نحوُ واوِ جَوْهَر وجَهْوَر، دخلتْ لإلحاق هذا البناءِ الثلاثيِّ ببناءِ دَحْرَجَ الرباعيِّ، فهو شيءٌ يَخُصُّ اللفظَ من غير أن يُحدِثَ معنى[١]. وهكذا الأبنيةُ الثلاثةُ التي هي أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفاعَلَ، فالزيادةُ في كلِّ واحدٍ منها أفادتْ معنىً لم يكنْ قبلُ، وقد استقصيتُ معانيها في كتابي في شرح الملوكيِّ في التصريف[٢].

وأما غيرُ المُوازِنِ فهو سبعةُ أبنيةٍ على ما ذَكَر، وذلك نحوُ انْطلَق واقْتدَرَ واسْتخرجَ واشْهابَّ واشْهبَّ واغْدَوْدَنَ واعْلَوَّطَ، فهذه الأبنيةُ قد لزِمَ أولَها همزةُ الوصل، وذلك لسكون أَولها، وإنما سُكنَ كراهيةَ أن يتوالَى فيها أكثرُ من ثلاث متحرِّكات، ألا ترى أنّا لو حرَّكنا النونَ من انْطلقَ والطاءُ واللامُ والقافُ متحركاتٌ لَتَوالَى فيها أربعُ متحركاتٍ، وذلك مفقودٌ في كلامهم، وكذلك افْتعَلَ نحوَ اقْتدَرَ، وسائرُها محمولٌ على ما ذكَرْنا.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (فما كان على فَعَلَ فهو على معانٍ لا تُضبَطُ كثرةً وسَعةً، وبابُ المغالَبةِ مختصٌّ بفَعَلَ يَفْعُل، كقولك: كارَمني فكَرَمْتُه أَكْرُمُه، وكاثَرَني فكَثَرْتُه أَكْثُره، وكذلك عازَّني فعَزَزْتُه، وخاصَمَني فخَصمْتُه، وهاجاني فهجَوْتُه، إلا ما كان معتلَّ الفاءِ كوعدْتُ، أَو معتلَّ العينِ أَو اللامِ من بنات الياء كبِعْتُ ورَميتُ، فإنك تقولُ فيه: أَفعِلُه بالكسر، كقولك: خايَرْتُه فخِرْتُه أَخِيرُه، وعن الكسائي أَنه استثنى أَيضاً ما فيه أَحدُ حروف الحلق، وأنه يقالُ فيه: أَفعَلُه بالفتح، وحكى أبو زيد شاعَرْتُه أَشْعُرُه، وفاخَرْتُه أَفْخُره بالضمِّ، قال سيبويه: «وليس في كلِّ شيءٍ يكونُ هذا، ألا ترى أنك لا تقولُ: نازَعَني فنَزعْتُه، استُغْنيَ عنه بغلَبْتُه»).

قال الشارح: يريدُ أنَّ فَعَلَ مفتوحَ العين يقعُ على معانٍ كثيرةٍ لا تكادُ تنحصرُ توسُّعاً فيه لخِفَّة البناءِ [٧/ ١٥٧] واللَّفظِ، واللَّفظُ إذا خَفَّ كثُرَ استعمالُه واتَّسعَ التصرُّفُ فيه،

---

(١) من قوله: «وأما الضرب الثاني .. » إلى قوله: «معنى» قاله في شرح الملوكي: ٦٧-٦٨.

(٢) انظر شرح الملوكي: ٦٨ فما بعدها.

فهو يقعُ على ما كان عملاً مَرْئيًّا، والمرادُ بالمَرْئيِّ ما كان متعدِّياً فيه علاجٌ مِن الذي يُوقعُه بالذي يُوقَعُ به، فيشاهَدُ ويُرَى، وذلك نحوُ ضربَ وقَتَلَ ونحوِهما ممَّا كان علاجاً مَرْئياً، وقالوا في غير المَرْئيِّ: شَكَر ومَدَحَ، وقالوا في اللَّازم: قَعَدَ وجَلَسَ وثَبَتَ وذَهَبَ، وقالوا: نَطَقَ الإنسانُ، وهَدَلَ الحمامُ، وصَهَلَ الفرسُ وضَبَحَ[1]، ونحوَ ذلك ممَّا معناه الصوتُ، وقالوا في خِلافه: سكَتَ وهَمَسَ وصَمَتَ، وقالوا في القطْع: جَدَعَ أنْفَه، وصَرَبَ النباتَ[2]، وصَرَمَ الصَّديقَ، وقالوا: نَعَس وهَجَعَ ورَقَدَ وهَجَدَ ونحوَ ذلك ممَّا معناه النومُ، وقالوا: أَكلَ الإنسانُ، ورَتَعَ الفرسُ ورَعَى، كلُّه أكلٌ، وقالوا: نَكَحَ، وضَرَبَها الفَحلُ وقَرَعَها، كلُّه بمعنى الجِماع.

وممَّا لا يكونُ إلا فَعَلَ إذا كان الفعلُ بين اثنين كقاتَلتُه وشاتَمْتُه، فإذا غَلَبَ أحدُهما كان فعلُه على فَعَلَ يَفْعُل بفتح العين في الماضي والضمِّ في المستقبَل، نحوُ كارَمَني فكَرَمْتُه أكْرُمُه، وخاصَمَني فخَصمْتُه أَخْصُمُه، وهاجاني فهجَوتُه أَهْجُوه.

وإنما كان كذلك لأن فَعَلَ أخفُّ الأبنيةِ، ولأن الكسرَ يَغلبُ عليه الأَدواءُ والأحزانُ، والمغالَبةُ موضوعةٌ للفَلْج والظَّفَرِ، فتحامَوْه لذلك.

ولم يُبْنَ على فَعُل بالضمِّ لأنه بناءٌ لازمٌ لا يكونُ منه فعلتُه، وفعلُ المغالَبةِ متعدٍّ، فلم يأتِ عليه، ومضارعُه مضمومٌ لأنه يَجْري مَجْرى الغرائزِ، إذ كان موضوعاً للغالِب، فصار كالخَصْلة له، إلا أن يكونَ لامُه أو عينُه ياءً أو فاؤه واواً، فإنه يلزمُ مضارعُه الكسرَ، نحوُ خايَرني فخِرْتُه أَخِيرُه، وراماني فرمَيتُه أَرميه، وواعدَني فوعَدتُه أَعِدُه، وواحَلَني فوحَلتُه أَحِلُه[3]، لأن الكسرَ له في الأصل قياساً مستمراً لا ينكسرُ، فجاؤوا به هنا على منهاجه، وليس كذلك ما تقدَّمَ من الأبنية، لأن مضارعَها مختلفٌ.

---

(١) أي صَهَل، انظر اللسان (ضبح).

(٢) «قال بعضهم: يجعل الصرب من الصرم، وهو القطع»، تهذيب اللغة: ١٢/ ١٧٩، وانظر اللسان (صرب).

(٣) الوَحَل: الطين.

وحُكيَ عن الكسائيِّ[١] أنه استثنى ما فيه أحدُ حروف الحلق، وأنه يقالُ فيه: أَفعَلُه[٢]، والحقُّ غيرُه لأن ما فيه حرفُ الحلق قد لا يلزمُ طريقةً واحدةً، ويأتي على الأصل، نحوُ بَرَأَ يَبْرَأُ وهَنَأَ يَهْنَأُ ونَهَقَ يَنْهَقُ ونَزَعَ يَنْزَعُ[٣] على ما سيأتي بيانُه بعدُ، «وليس» كما ذكرناه ممَّا يلزمُ فيه الكسرُ لا غيرُ.

وقد حَكَى أبو زيد شاعَرْتُه أَشْعُره، أي غلبتُه في الشِّعر، وفاخرْتُه أفخرُه بالضمِّ[٤]، وهذا نصٌّ على أنه لا يلزمُ فيه الفتحُ، ولا يكونُ ذلك في كلِّ شيءٍ، ألا ترى أنه لا يقال: نازَعني فنزعتُه، كأنهم استغنَوا عنه بغلبتُه كما استغنَوا عن وَدعْتُه ووذَرتُه بتركتُه، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وفَعِل يكثرُ فيه الأعراضُ من العِلَل والأحزان وأضدادِها كَسَقِمَ ومَرِضَ وحَزِنَ وفَرِحَ وجَذِلَ وأَشِرَ، والألوانِ كأَدِمَ وشَهِبَ وسَوِدَ، وفَعُل للخِصال التي تكونُ في الأشياء كحَسُنَ وقَبُحَ وصَغُرَ وكَبُرَ).

قال الشارح: وأما فَعِلَ بالكسر فقد استُعملَ أَيضاً في معانٍ متَّسعةٍ نحوَ شَرِبَ الدواءَ، وسَمِعَ الحديثَ، وحَذِرَ العدوَّ، وعَلِمَ العلمَ، ورَحِمَ المسكينَ، ويكثرُ فيما كان داءً نحوَ مَرِضَ وسَقِمَ وحَبِطَ البعيرُ وحَبِجَ، وهو أن ينتفخَ بطنُه من أكلِ العَرْفَج[٥].

---

(١) نسب ابن سيده هذا القول إلى أبي عبيد، انظر المخصص: ١٤/ ١٧٨.

(٢) أي ما عينه أو لامه أحد أحرف الحلق، وساق ابن جني مذهب الكسائي على أنه ممَّا حكاه حكايةً، وذكر أبو حيان عن بعض الأصحاب أن الكسائي يجعل عين المضارع بالفتح إلا ما سُمع فيه الضم، ولعل في هاتين الإشارتين أمارة على أن الفتح عند الكسائي يكتفى بما سمع منه، انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١١٠، وزد الارتشاف: ١٥٧، والمساعد ٢/ ٥٩٦، والمزهر: ٢/ ٣٨.

(٣) هو ما دفع به الرضي قول الكسائي بلفظه، وردَّ ابن الحاجب مذهب الكسائي من جهتي النقل والمعنى، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١١٠، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٧١، وأيضاً الكتاب: ٤/ ٦٨.

(٤) انظر نوادر أبي زيد: ٥٥٧، وإصلاح المنطق: ٢٤٤، والصحاح واللسان (فخر).

(٥) انظر الصحاح (حبط) (حبج).

وقالوا: غَرِثَ[1] وعَطِشَ وظَمِئَ لأنها أَدواءٌ، وقالوا: فَزِعَ وفَرِقَ ووَجِلَ لأنه داءٌ وصلَ إلى فؤاده، وقالوا: حَزِنَ وغَضِبَ وحَرِدَ وسَخِطَ لأنها أحزانٌ وأدواءٌ في القلب، وقالوا فيما يضادُّ ذلك، فَرِحَ وبَطِرَ وأَشِرَ وجَذِلَ.

وقد جاءَ في الألوان، قالوا: أَدِمَ الرجلُ أُدْمَةً، وهي الشُّقْرةُ، وشَهِبَ الشيءُ شُهْبَةً، وهو بياضٌ غَلَبَ على السَّواد، يقالُ منه: اشْهَبَّ الرأْسُ، أي كثُرَ بياضُ شَعرِه، وقالوا: سَوِدَ الرجلُ بمعنى اسْودَّ، قال نصيب[2]:

سَـــوِدْتُ ولم أَمْلِـــكْ سَـــوَادي....

وأما فَعُل بالضمِّ فبناؤه موضوعٌ للغرائز والخِصال التي يكونُ عليها [٧/ ١٥٨] الإنسانُ من حُسْن وقُبح ونحوِهما، فمن ذلك حَسُنَ الشيءُ يَحْسُنُ، ومَلُحَ يَمْلُحُ، ووَسُمَ يَوْسُمُ، وجَمُلَ يَجْمُلُ وقَبُحَ يَقْبُحُ وسَهُمَ وجهُه يَسْهُمُ، وقالوا في معناه: شَنُعَ يَشْنُعُ، فهو شَنيعٌ، وجَهُمَ وجهُه جُهومةً، وقالوا: شَرُفَ وظَرُفَ وسَهُلَ سُهولةً وصَعُبَ صُعوبةً، وقالوا: عَظُمَ الشيءُ وضَعُفَ إلى غير ذلك ممَّا لا يكادُ ينحصرُ، وبابُه ما ذكرناه، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتَفعْلَل يجيءُ مطاوِعَ فَعْلَل كجَوْرَبَه فتجَوْرَبَ، وجَلْبَبَه فتَجَلْبَبَ، وبناءً مقتضباً كتَسَهْوكَ وتَرَهْوَكَ).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتَفعَّلَ يجيءُ مُطاوِعَ فَعَّل، نحوُ كسَّرتُه فتكسَّر،

---

(١) أي جاع، انظر الصحاح (غرث).

(٢) البيت بتمامه:

سَـوِدْتُ ولم أَملـكْ سَـوادي وتحتَـه قمـيصٌ مـن القُـوهيِّ بِـيضٌ بنائِقُـهْ

والبيت في ديوانه: ١١٠، والكتاب: ٤/ ٧٥، والخصائص: ١/ ٢١٦، والنكت: ١٠٥٢، وشرح الملوكي: ٨٥، وزهر الآداب: ٢/ ٤٤، وسمط اللآلى: ٧٢٠، ورواية الديوان وزهر الآداب والسمط: «كسيت»، والبنائق جمع بَنِيقة، وهي رقعة تكون في الثوب، والقوهي: ضرب من الثياب.

ومن أجل «فَعِلَ» انظر الكتاب: ٤/ ١٧، والسيرافي: ٨٥، والنكت: ١٠٤٠، وشرح الملوكي: ٨٥، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٧٢.

وقطَّعتُه فتقطَّع، وبمعنى التكلُّف نحوَ تَشجَّعَ وتَصبَّرَ وتَحلَّم وتمرَّأَ، قال حاتم(١):

تَحَلَّمْ عنِ الأَدْنَيْنَ واسْتَبْقِ وُدَّهُمْ ولَنْ تَستطيعَ الحِلْمَ حتَّى تَحلَّما

قال سيبويه: «وليس هذا مثلَ تجاهَلَ لأن هذا يَطلبُ أن يصيرَ حليماً(٢)، ومنه تَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ، وبمعنى استَفْعَلَ كتكَبَّرَ وتَعظَّمَ وتَعجَّلَ الشيءَ وتَيقَّنَه وتَقصَّاه وتَثَبَّته وتَبيَّنَه، وللعمل بعد العمل في مُهلة كقولك: تَجرَّعَه وتَحسَّاه وتَعرَّقَه وتَفوَّقَه، ومنه تَفَهَّمَ وتَبصَّرَ وتَسَمَّعَ، وبمعنى اتِّخاذ الشيءِ نحوَ تَديَّرتُ المكانَ، وتوسَّدتُ الترابَ، ومنه تَبنَّاه، وبمعنى التجنُّب كقولك: تَحوَّبَ وتَأَثَّمَ وتَهجَّدَ وتَحرَّجَ، أي تَجنَّبَ الحُوبَ والإثمَ والهُجودَ والحَرَجَ».

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتَفاعَلَ لِمَا يكونُ من اثنين فصاعداً، نحوُ تَضارَبا وتَضارَبوا، ولا يَخلو من أن يكونَ من فاعَلَ المتعدِّي إلى مفعول، أو المتعدِّي إلى مفعولَين، فإن كان من المتعدِّي إلى مفعول كضارَبَ لم يتعدَّ، وإن كان من المتعدِّي إلى مفعولَين نحوَ نازعتُه الحديثَ، وجاذبتُه الثوبَ، وناسَيْتُه [٧/ ١٥٩] البغضاءَ تعدَّى إلى واحد كقولك: تَنازَعْنا الحديثَ، وتَجاذَبْنا الثوبَ، وتَناسَيْنا البَغضاءَ، ويجيءُ ليُريَك الفاعلَ(٣) أنه في حالٍ ليس فيها، نحوُ تَغافلتُ وتَعاميتُ وتَجاهلتُ قال(٤):

إذا تَخازَرْتُ وما بِيْ مِنْ خَزَرْ

وبمنزلة فعَلْتُ كقولك: تَوانَيتُ في الأمر، وتقاضيْتُه، وتَجاوَزَ الغايةَ، ومُطاوِعَ فاعلْتُ

---

(١) البيت في ديوانه: ٨٢، والكتاب: ٤/ ٧١، ونوادر أبي زيد: ٣٥٥، وأدب الكاتب: ٤٦٦، والنكت: ١٠٥٩، وشرح أبيات المغني: ٨/ ٣٩، ونسبه ابن هشام في المغني: ٧٤٧ إلى الأحنف بن قيس، وانظر ديوان المثقب العبدي: ٢٩،٣١٢، والبيت بلا نسبة في المحتسب: ١/ ١٢٧.

(٢) الكتاب: ٤/ ٧١.

(٣) ضعف ابن الحاجب رفع هذه الكلمة ونصبها، ورأى أن العبارة ينبغي أن تكون «جاء ليُريَ غيرُ الفاعلِ أن الفاعل على حال...» ا.هـ وللنصب وجهٌ على أن يكون فاعل «يجيء» محذوفاً عائداً إلى البناء المذكور، والمصدر المؤول بدل من «الفاعل». انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١١٥-١١٦.

(٤) سلف البيت: ٧/ ١٤٨.

نحوَ باعدْتُه فتبَاعَدَ).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وأَفْعَلَ للتعدية في الأكثرِ، نحوُ أَجلسْتُه وأَمكنْتُه، وللتعريضِ للشيء، وأن يُجعلَ بسببٍ منه، نحوُ أَقتَلْتُه وأَبعْتُه إذا عرَّضتَه للقتل والبيع، ومنه أَقبرتُه وأَشْفيتُه وأَسْقيتُه إذا جعلتَ له قبراً وشِفاءً وسُقْيا، وجَعلْتَه بسببٍ منه من قِبَل الهِبَةِ أو نحوِها.

ولصَيرورةِ الشيءِ ذا كذا، نحوُ أَغَدَّ البعيرُ إذا صار ذا غُدَّة، وأَجْربَ الرجلُ، وأَنْحزَ وأحالَ، صار ذا جربٍ ونُحَاز وحِيَال في ماله، ومنه أَلامَ وأَرَابَ، وأَصْرمَ النخلُ، وأَحْصدَ الزرعُ وأَجَزَّ، ومنه أَبْشرَ وأَفطرَ وأَكَبَّ وأَقْشَعَ الغَيمُ.

ولوجود الشيءِ على صفة، نحوُ أَحمَدْتُه، أَي وجدتُه محموداً، وأَحْيَيتُ الأَرضَ، وجدتُها حيَّةَ النباتِ، وفي كلام عمرو بن مَعدِيْكَرِب لمُجاشِع السُّلَميِّ: لله دَرُّكم يا بَني سُلَيْم قاتلْناكم فما أَجبنَّاكم، وسأَلناكم فما أَبْخلْناكم، وهاجَيْناكم فما أَفْحمْناكم[1].

وللسَّلْبِ نحوَ أَشْكيتُه وأَعْجمتُ الكتابَ، إذا أَزلتُ الشِّكايةَ والعُجمةَ، ويجيءُ بمعنى فَعلتُ، تقول: قِلْتُ البيع[2] وأَقلتُه وشَغلْتُه وأَشْغلْتُه وبَكَرَ وأَبْكَرَ).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وفَعَّل يُؤاخي أَفعلَ في التعدية، نحوُ فرَّحتُه وغَرَّمتُه، ومنه خطَّأْتُه وفسَّقْتُه وزنَّيتُه وجدَّعتُه وعقَّرتُه، وفي السَّلْب، نحوُ فزَّعتُه وقذَّيتُ عينَه، وجَلَّدتُ البعيرَ وقَرَّدتُه، أَي أَزلتُ الفزعَ والقَذَى والجِلْدَ والقُرادَ.

وفي كونه بمعنى فَعَل كقولك: زِلْتُه وزيَّلتُه وعِضْتُه وعوَّضتُه ومِزْتُه وميَّزتُه، ومجيئُه للتكثير هو الغالبُ عليه كقولك: قطَّعتُ الثيابَ، وغلَّقتُ الأبوابَ، وهو يُجوِّلُ ويُطوِّفُ، أي يُكثرُ الجَولانَ والطَّوافَ، وبَرَّكَ النَّعَمُ، وربَّضَ الشَّاءُ، ومَوَّتَ المالُ، ولا يقالُ للواحد).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وفاعَلَ لِأَن يكونَ من غيرِك إليك ما كان منك إليه، كقولك: ضارَبتُه وقاتَلتُه، فإذا كنتَ الغالبَ قلتَ: فاعَلَني ففعَلْتُه، ويجيءُ مَجيءَ فعَلْتُ

---

(١) انظر كلام عمرو في إصلاح المنطق: ٢٥٠، وأدب الكاتب: ٤٤٧.

(٢) هي لغة قليلة، والمعنى «فسختُ البيع»، الصحاح (قيل).

كقولك: سافرتُ، وبمعنى أَفعلتُ نحوَ عافاكَ اللهُ، وطارقتُ النعلَ، وبمعنى فعَّلتُ نحوَ ضاعَفتُ وناعَمتُ)[١].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وانْفَعَلَ لا يكونُ إلا مطاوِعَ فَعَلَ كقولك: كسَرتُه فانْكسرَ، وحطَمتُه فانْحطَمَ، إلا ما شذَّ من قولهم: أَقْحمتُه فانْقحمَ، وأَغْلقتُه فانْغلقَ، وأَسْفقتُه فانْسفَقَ، وأَزعجتُه فانْزعَجَ، ولا يقعُ إلا حيث يكونُ علاجٌ وتأثيرٌ، ولهذا كان قولُهم: انْعدمَ خطأً، وقالوا: قُلتُه فانْقالَ لأن القائلَ يَعملُ في تحريك لسانه)[٢].

قال الشارح: فأما انْفَعَلَ فهو بناءٌ مطاوِعٌ لا يكونُ متعدِّياً ألبتَّة[٣]، وأصلُه الثلاثةُ، ثم تدخلُ الزيادةُ عليه من أولِه، نحوُ قطَعتُه فانْقطَعَ، وشرَحتُه فانْشرحَ، وحسَرتُه فانْحسَرَ، وقالوا: طرَدتُه فذهبَ، ولم يقولوا: انْطَردَ، استغنَوا عنه بذهبَ[٤].

فأما انْطلقَ فإنه لم يُستعمَلْ فعلُه الذي هو مُطاوِعُه، ومِثلُه أزعجتُه فانْزعجَ، وأغلقتُ البابَ فانْغلقَ، كأنهم طاوَعُوا به أفْعلَ، ومنه قوله[٥]:

ولا يَدِيْ في حَمِيْتِ السَّكْنِ تَنْدَخِلُ

جاء به على أَدخلتُه فانْدخلَ، وهذا شاذٌّ، ولا يكونُ فَعَلَ الذي انْفعلَ مطاوِعٌ له إلا متعدِّياً [٢٥٣/ ب] نحوُ كسَرتُه فانْكسرَ، فأما قولُ الشاعر[٦]:

---

(١) لم يشرح ابن يعيش الفصول السالفة.

(٢) من قوله «فصل، قال صاحب الكتاب: فما كان عل فَعَل فهو على معان ...» إلى قوله: «لسانه» سقط من د في هذا الموضع، وجاء بعد قوله: «وهنا الواو الزائدة» ص٧/ ١٦٢.

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٧٦، والمقتضب: ٢/ ١٠٤، والسيرافي: ١٨٣، والمنصف: ١/ ٧١.

(٤) كذا في الأصول: ٣/ ١٢٦.

(٥) صدر البيت:

لا خُطْوَتي تَتَعاطَى غيرَ موضِعِها

وقائله: الكميت، وهو في ديوانه: ٢/ ٣٣٠، وأدب الكاتب: ٤٥٦، والاقتضاب: ٤٠٨، وورد بلا نسبة في المنصف: ١/ ٧٢، والممتع: ١٩٠-١٩١.

الحميت: المتين.

(٦) سلف البيت: ٣/ ٢١٤.

وكَـمْ مَنْـزِلٍ لـوْلايَ طِحْـتَ كـما هَـوَى   بأَجْرامِــه مِــنْ قُلَّــةِ النَّيْــقِ مُنْهَــوِي

[٧/ ١٦٠] فإنه استعملَه مِن هَوَى يَهْوِي وهو غيرُ متعدٍّ كما ترى ضرورةً، مع أن هذا البيتَ من قصيدة وقعَ فيها اضطرابٌ(١).

واعلمْ أنه لا يُستعمَلُ انْفعَلَ إلا حيث يكونُ علاجٌ وعملٌ، فلذلك اسْتُضعفَ انْعدمَ الشيءُ، وقالوا: قلتُ الكلامَ فانْقالَ، لأن القولَ له تأثير في إعمال اللسان وتحريكِه(٢).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وافْتَعَلَ يُشارِكُ انْفعَل في المطاوَعة، كقولك غمَمْتُه فاغْتَمَّ وشَويتُه فاشْتَوى، ويقالُ: انْغمَّ وانْشَوَى، ويكونُ بمعنى تَفاعَل نحوَ اجْتَوروا واخْتَصموا والْتقَوا، وبمعنى الاتِّخاذ نحوَ اذَّبحَ واطَّبَخ واشْتَوى إذا اتَّخذَ ذَبيحةً وطَبيخاً وشِواءً لنفسه، ومنه اكْتَال واتَّزنَ.

وبمنزلة فَعِلَ نحوَ قرأتُ واقْترأتُ وخَطِفَ واخْتَطف، وللزيادة على معناه كقولك: اكْتَسبَ في كَسَبَ، واعْتَمل في عَمِلَ قال سيبويه: «أما كسَبْتُ فإنه يقولُ: أَصبْتُ، وأما اكْتَسبتُ فهو التصرُّفُ والطلبُ والاعْتِمالُ بمنزلة الاضطراب(٣)».

قال الشارح: أما افْتَعل فهو بمنزلة انْفَعل في العِدَّة، ومثلُه في حركاته وسكَنَاته، وله معانٍ أَغلبُها الاتخاذُ، يقال: اشْتَوى القومُ اللَّحمَ إذا اتَّخذوه شِواءً، وأما شَوَيتُ فكقولك: أَنْضجتُ، وكذلك اخْتبزَ العجينَ وخَبزَه.

وله معانٍ أُخرُ:

أحدُها: أن يُستعملَ بمعنى المطاوَعةِ، فيُشارِكَ انْفعَل ولا يتعدَّى، كقولك: غمَمتُه فانْغمَّ واغْتَمَّ، وشَوَيتُه فانْشَوَى واشْتَوى(٤)، وهو قليلٌ.

---

(١) انظر مصادر البيت.

(٢) من قوله: «فأما انفعل فهو ...» إلى قوله «وتحريكه» قاله في شرح الملوكي: ٧٩-٨٠.

(٣) الكتاب: ٤/ ٧٤، ومثله في أدب الكاتب: ٤٦٩.

(٤) حكاها سيبويه عن بعضهم، وذكر ابن قتيبة أن غيره منع أن يقال: اشتوى، ومن هؤلاء الجوهري، وهي لغة رديئة على ما ذكر ابن الشجري، انظر الكتاب: ٤/ ٦٥، ٤/ ٧٣،=

الثاني: أن يكونَ بمعنى تَفاعَل نحوَ اضْطَربوا، والمرادُ تَضارَبوا، واقْتتلوا [٧/ ١٦١] في معنى تَقاتَلوا، ومنه اعْتَونوا واجْتَوروا في معنى تَعاوَنوا وتَجاوَروا.

الثالثُ: أن يجيءَ بمعنى فَعُل لا يرادُ به زيادةُ معنى[١]، وتلزمُه الزيادةُ، نحوُ افْتَقَرَ[٢] في معنى فقُرَ، ولذلك تقولُ في الفاعل منه: فَقير[٣]، جاؤوا به على المعنى، ومن ذلك اشْتدَّ فهو شديدٌ، واسْتَلَمَ الحجرَ، ولا يُستعملُ سَلَمَ ولا سلُمُ[٤].

وأما قولُهم: كَسَبَ واكْتَسبَ فإن[٥] سيبويه فرَّقَ بينَهما [فقال][٦]: «كَسَبَ بمعنى أصابَ مالاً، واكتَسبَ تَصرَّفَ واجتهدَ، فهو بمنزلة الاضطراب»[٧]، وقال غيرُه: لا فرقَ بينهما[٨]، قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[٩]، والمعنى واحدٌ[١٠].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (واسْتفْعَلَ لطلَبِ الفعل، تقول: اسْتَخفَّه واستَعْمله واستَعْجَله إذا طلبَ خِفَّته وعَملَه وعجلتَه، ومرَّ مُستعجِلاً، أي مرَّ طالباً ذلك مِن نفْسه مُكلِّفَها إيَّاه، ومنه استخَرجتُه، أي لم أَزَلْ أَتلطَّفُ وأَطلبُ حتى خرجَ، وللتحوُّل نحوَ

=وإصلاح المنطق: ٣٧٥، وأدب الكاتب: ٤٥٨، والسيرافي: ٢٠٢، والصحاح (شوى)، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٧٤.

(١) كذا في الكتاب: ٤/ ٧٤، وأدب الكاتب: ٤٦٩.

(٢) في ط، «افتقل» تحريف.

(٣) في ط: «فقيراً».

(٤) في ط، ر: «يسلُم»، وما أثبت موافق لما في شرح الملوكي: ٨٢، وانظر السيرافي: ٢٠٢.

(٥) في د، ط، ر: «قال» تحريف، وما أثبت عن شرح الملوكي: ٨٢.

(٦) زيادة عن شرح الملوكي: ٨٢.

(٧) الكتاب: ٤/ ٧٤، بتصرف، وممن ذهب مذهب سيبويه ابنا قتيبة والسراج، انظر أدب الكاتب: ٤٦٩، والأصول: ٣/ ١٢٧.

(٨) ورد هذا القول بلا عزو في السيرافي: ٢٠٣، والمخصص: ١٤/ ١٨٣، والنكت: ١٠٥٨-١٠٥٩، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١١٠، وانظر الخصائص: ٣/ ٢٦٥-٢٦٦، والقرطبي: ٤/ ٥٠٠.

(٩) البقرة: ٢/ ٢٨٦.

(١٠) من قوله: «أن يجيء بمعنى فعل» إلى قوله: «واحد» قاله في شرح الملوكي: ٨١-٨٢.

اسْتَيستْ الشاةُ، واسْتَنْوقَ الجملُ، واسْتَحْجَر الطِّينُ، وإنَّ البُغاثَ بأرضِنا يَستَنْسِرُ، وللإصابة على صفةٍ نحوَ اسْتعظَمتُه واسْتَسْمنْتُه واسْتَجدْتُه، أي أَصبْتُه عظيماً وسَميناً وجيِّداً، وبمنزلة فَعَلَ نحوَ قرَّ واسْتقرَّ وعَلا قَرْنَه واسْتَعْلا).

قال الشارح: أما اسْتَفعَلَ فهو على ضربَين: متعدٍّ وغيرِ متعدٍّ، فالمتعدِّي قولُهم: استَحقَّه واسْتقْبحَه، وغيرُ المتعدِّي اسْتقدَمَ واسْتأْخَر، ويكونُ فَعَلَ منه متعدِّياً وغيرَ متعدٍّ، فالمتعدِّي نحوُ عَلمَ واسْتعلَمَ، وفَهمَ واسْتفهمَ، وغيرُ المتعدِّي نحوُ قَبُحَ واسْتَقبحَ وحَسُنَ واسْتحسَنَ، وله معانٍ.

أحدُها: الطلبُ والاستدِعاءُ كقولك: اسْتَعطيتُ، أي طلبتُ العَطيةَ، واسْتَعتَبتُه، أي طلبتُ إليه العُتْبَى، ومنه اسْتفهمتُ واسْتخبرتُ.

الثاني: أن يكونَ للإصابة كقولك: اسْتَجدتُه واسْتكرمتُه، أي وجدتُه جيِّداً وكريماً.

وقد يكونُ بمعنى الانتقالِ والتحوُّلِ من حال إلى حال، نحوُ قولهم: اسْتَنْوقَ الجملُ إذا صار على خُلقِ الناقة، واسْتَتْيستْ الشاةُ إذا أَشبهتْ التَّيسَ، ومنه اسْتَحْجرَ الطِّينُ إذا تحوَّلَ إلى طَبعِ الحجر في الصَّلابة.

وقد يكونُ بمعنى تَفَعَّلَ لتكلُّفِ الشيء وتَعاطِيه، نحوُ اسْتَعظمَ بمعنى تَعظَّمَ، واسْتكبرَ بمعنى تَكبَّرَ، كقولهم: تَشجَّعَ وتَجلَّدَ.

وربَّما عاقَبَ فَعَلَ، قالوا: قرَّ في المكان واسْتقرَّ، وعلا قِرنَه واسْتَعلاه، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾[1] أي يَسْخرون، ويستَهزئون أي يَهزؤون[2]، والغالبُ على هذا البناءِ الطلبُ والإصابةُ، وما عدا ذَينك فإنه يُحفظُ حِفظاً ولا يقاسُ عليه[3].

---

(١) الصافات: ٣٧/ ١٤.

(٢) في ط، ر: «ويسترؤون أي يرؤون» تحريف.

(٣) من قوله: «أما استفعل ...» إلى قوله: «عليه» قاله في شرح الملوكي: ٨٣-٨٤، وانظر معاني استفعل في الكتاب: ٤/ ٧٠، وأدب الكاتب: ٤٦٧-٤٦٨، والأصول: ٣/ ١٢٧، والسيرافي: ١٩٥، والتكملة: ٢١٧-٢١٨، والمنصف: ١/ ٧٨.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وافْعَوْعَلَ بناءُ مبالَغةٍ وتوكيدٍ، فاخْشَوشَن واعْشَوشبتْ الأرضُ واحْلَولَى الشيءُ مبالَغاتٌ في خَشُنَ وأَعشَبتْ وحَلَا، قال الخليل في اعْشَوشبتْ: إنما يريدُ أن يجعلَ ذلك عامًّاً قد بالَغَ).

قال الشارح: أما افْعالَّ فأكثرُ ما يكونُ في الألوان نحوَ اشْهابَّ وابْياضَّ، ولا يكونُ متعدِّياً، وهو إذا لم يُدغَمْ بزِنةِ اسْتَفعلَ في حركاته وسَكناتِه، وقد يُقصَرُ افعالَّ لطُوله فيرجعُ إلى افْعَلَّ.

قال سيبويه: «وليس شيءٌ يقال فيه افْعالَّ إلا ويقالُ فيه افْعَلَّ، إلا أنه قد تَقلُّ إحدى اللغتَين في الكلمة وتكثرُ في الأُخرى»[1]، فقولُهم: ابْيضَّ واحْمرَّ واصْفرَّ واخْضرَّ أكثرُ من ابْياضَّ واحْمارَّ واصْفارَّ واخْضارَّ، وقولُهم، اشْهابَّ وادْهامَّ أكثرُ من اشْهبَّ وادْهمَّ، وقد يأتي افْعالَّ في غير الألوان، قالوا: اقْطارَّ النبتُ إذا وَلَّى وأَخذَ يجفُّ، وابْهارَّ الليلُ إذا أَظلمَ[2]، وقد يأتي الألوانُ على فَعِلَ قالوا[3]: أَدِم يأدَمُ وشَهِبَ يَشْهَبُ وقَهِبَ يَقْهَبُ، وهو سَوادٌ يضربُ إلى حُمرة، وقالوا: كَهِبَ يَكْهَبُ وسِوَدَ يَسْوَد، قال نصيب[4]: [٧/ ١٦٢]

سَوِدْتُ ولم أَمْلِكْ سَوادِي وتحتَه قَميصٌ مِن القُوهِيِّ بِيضٌ بَنائقُهْ

وربَّما ضمُّوا ذلك جميعَه، وذكَر بعضُ أصحابنا[5] أن فَعِلَ مخفَّفٌ من[6] افْعالَّ، واستدلَّ على ذلك بتصحيح العين نحوَ عَوِرَ وحَوِلَ، قال: صحَّتْ الواوُ هنا حيث صحَّتْ في اعْوارَّ إذ كان هو الأصلَ[7].

---

(١) هو معنى كلام سيبويه: ٤/ ٢٦، وانظر العين: ٣/ ٢٢٦-٢٢٧، والمحتسب: ٢/ ٢٥، والمنصف: ١/ ٨٠، ومصادر الحاشية السالفة.

(٢) كذا في الكتاب: ٤/ ٧٦.

(٣) في ط، ر: «قال» وما أثبت موافق لما في شرح الملوكي: ٨٥.

(٤) سلف البيت: ٧/ ٢٨٩.

(٥) في ط، ر: «النحويين»، وما أثبت موافق لشرح الملوكي: ٨٥.

(٦) في ط، ر: «عن»، وما أثبت موافق لشرح الملوكي: ٨٥.

(٧) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ٣٤٤، والمقتضب: ١/ ١١٤، ٢/ ١٩٤، والعضديات: ١٨٨،=

وأما افْعَوْعَلَ فبناءٌ موضوعٌ للمبالَغة، قالوا: خَشُنَ المكانُ إذا حَزُنَ، فإذا أرادوا المبالَغة والتوكيدَ قالوا: اخْشَوشَن، وقالوا: أَعْشَبتْ الأرضُ، فإذا أرادوا العمومَ والكثرةَ قالوا: اعْشَوشَبتْ لِمَا فيه من تكرير العينِ وزيادةِ الواو، فمعنى خَشُنَ وأَعْشبَ دون معنى اخْشَوشنَ واعْشَوشبَ، وقُوةُ اللَّفظ مؤذِنةٌ بقُوةِ المعنى، إذ الألفاظُ قوالبُ المعاني، وقد جاءَ متعدِّياً قالوا: احْلَولَيتُه أي اسْتَطْبتُه[١]، قال حُميد[٢]:

فلـمَّا مضَى عامـان بعْـدَ انْفِصـالِه عـن الضَّرْعِ واحْلَـولَى دِمَاثـاً يَرُودُهـا

وربَّما بُنيَ الفعلُ على الزيادة ولم تُفارقْه، نحوُ اعْرَوْرَيتُ الفَلُوَّ إذا ركبتُه عُرْياً، وهو مخالفٌ لِمَا قبله من افْعالَّ لأن المكرَّرَ هنا العينُ، وما قبله المكرَّرُ فيه اللامُ، فزيادةُ الواوِ هنا كزيادة الألف فيما قبله، وقالوا: اذْلَوْلَى الرجلُ إذا أَسرعَ، أَلحقوه باعْرَوْرَى وبنَوه على الزيادة، ولم تفارِقْه.

وأما افْعَوَّلَ نحوَ اجْلوَّذَ إذا أسرعَ واخْرَوَّط السَّيرُ إذا امتدَّ، واعْلَوَّطَ البعيرَ إذا رَكبَ عُنقَه فمعناه[٣] المبالَغةُ كافْعَوعَل لأنه على زِنته، إلا أن المكرَّرَ هناك العينُ وهنا الواوُ الزائدةُ[٤].

=والحلبيات: ٣٤٢، والمنصف: ١/ ٢٥٩، وشرح الملوكي: ٢٢٣، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٩٨.

(١) في ط، ر: «استطيبته» تحريف، وما أثبت موافق لشرح الملوكي: ٨٦.

(٢) هو ابن ثور، والبيت في ديوانه: ٧٣ [راجكوتي]، ٢٦٨ [د. بيطار]، والكتاب: ٤/ ٧٧، والأصول: ٣/ ١٣٨، وورد بلا نسبة في أدب الكاتب: ٤٧٠، والمنصف: ١/ ٨١، والممتع: ١٩٦.
دماثاً: ليناً.

(٣) في ط، ر: «ومعناه» تحريف.

(٤) من قوله: «وأما افعوعل ...» إلى قوله: «الزائدة» قاله في شرح الملوكي: ٨٦-٨٧.

ومن أصناف الفعل الرباعيّ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (للمجرَّدِ منه بناءٌ واحدٌ فَعْلَلَ، ويكونُ متعدِّياً نحوَ دَحْرَجَ الحجرَ، وسَرْهَفَ الصبيَّ، وغيرَ متعدٍّ، نحو دربَخَ وَبرْهَم، وللمزيدِ فيه بناآن افْعَنْلَلَ، نحو احْرنْجمَ، وافْعَلَلَّ نحوُ اقْشَعَرَّ).

قال الشارح: اعلمْ أن الرباعيَّ له بناءٌ واحدٌ، وهو فَعْلَل، وهو على ضربَين متعدٍّ وغيرُ متعدٍّ، فالمتعدِّي نحوُ سَرْهَفتُه إذا أَصلحْتُ غذاءه ودَحْرجتُه، وغيرُ المتعدِّي نحوُ دَرْبختْ الحمامةُ إذا خضَعتْ لذَكَرِها، وبَرْهَم، أَي أَدامَ، النظرَ، وأَسكنَ طَرْفَه.

وللمزيد فيه بناآن افْعَنْلَل نحوَ احْرنْجمَ بمعنى الازدِحام والتجمُّع، والمرادُ به هنا المطاوَعةُ، فهو في الرباعيِّ كانْفَعلَ في الثلاثيِّ.

والثاني افْعَلَلَّ كاقْشَعرَّ واطْمأَنَّ، وهو كاحْمَرَّ واصْفرَّ في الثلاثيِّ، ولذلك لا يتعدَّى، واسْحَنكَك واقْعَنْسسَ واحْرَنْبأَ، كلُّ ذلك ملحَقٌ باحْرنْجمَ، وأَصلُه الثلاثةُ، والكافُ الثانيةُ والسينُ الثانيةُ مكرَّرتان، ولذلك لا يُدغَمُ المِثْلان فيه كما لا يُدغَمُ نحوُ جَلْبَبَ وشَمْلَل[1].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وكِلا بناءَي المزيدِ فيه غيرُ متعدٍّ، وهما في الرباعيِّ نظيرُ انْفَعلَ وافْعَلَّ في الثلاثيِّ، قال سيبويه: «وليس في الكلام احْرنَجمتُه لأنه نظيرُ انْفعلتُ في بنات الثلاثة، زادوا نوناً وأَلفَ وصلٍ كما زادوهما في هذا»[2]، وقال: «وليس في الكلام افْعلَلْتُه ولا افعالَلْتُه، وذلك نحوُ احْمررْتُ واشهابَبْتُ، ونظيرُ ذلك من بنات الأربعة اطْمأننْتُ واشْمأَزَزْتُ»[3].

---

(١) انظر شرح الملوكي: ٨٩-٩٠.

(٢) الكتاب: ٤/ ٧٧.

(٣) الكتاب: ٤/ ٧٧.

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ على هذين البناءين، وأنَّ بناءَ احْرنْجمَ بناءُ مطاوَعةٍ، فهو بمنزلة انْفَعلَ في الثلاثيِّ، ولذلك لا يتعدَّى لأنه إذا طاوَعَ لا يَفعلُ بغيره شيئاً، وكذلك افْعلَلتُ وافْعالَلتُ لا يتعدَّى شيءٌ من ذلك، فلا يقالُ: احْرنجمتُه ولا احْمررتُه ولا اشْهابَبتُه لأنها مختصَّةٌ بالألوان، فهي جاريةٌ مَجْرى الخُلق، فلا تتجاوزُ الفاعلَ، فاعرفْه.

تمَّ الفعل بحمد الله ومنِّه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلَّم تسليماً كثيراً.

محتويات الجزء السابع

القسم الثاني ـ الأفعال


دار
سعد الدين


شرح المفصل
لابن يعيش



لابن يعيش

موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية

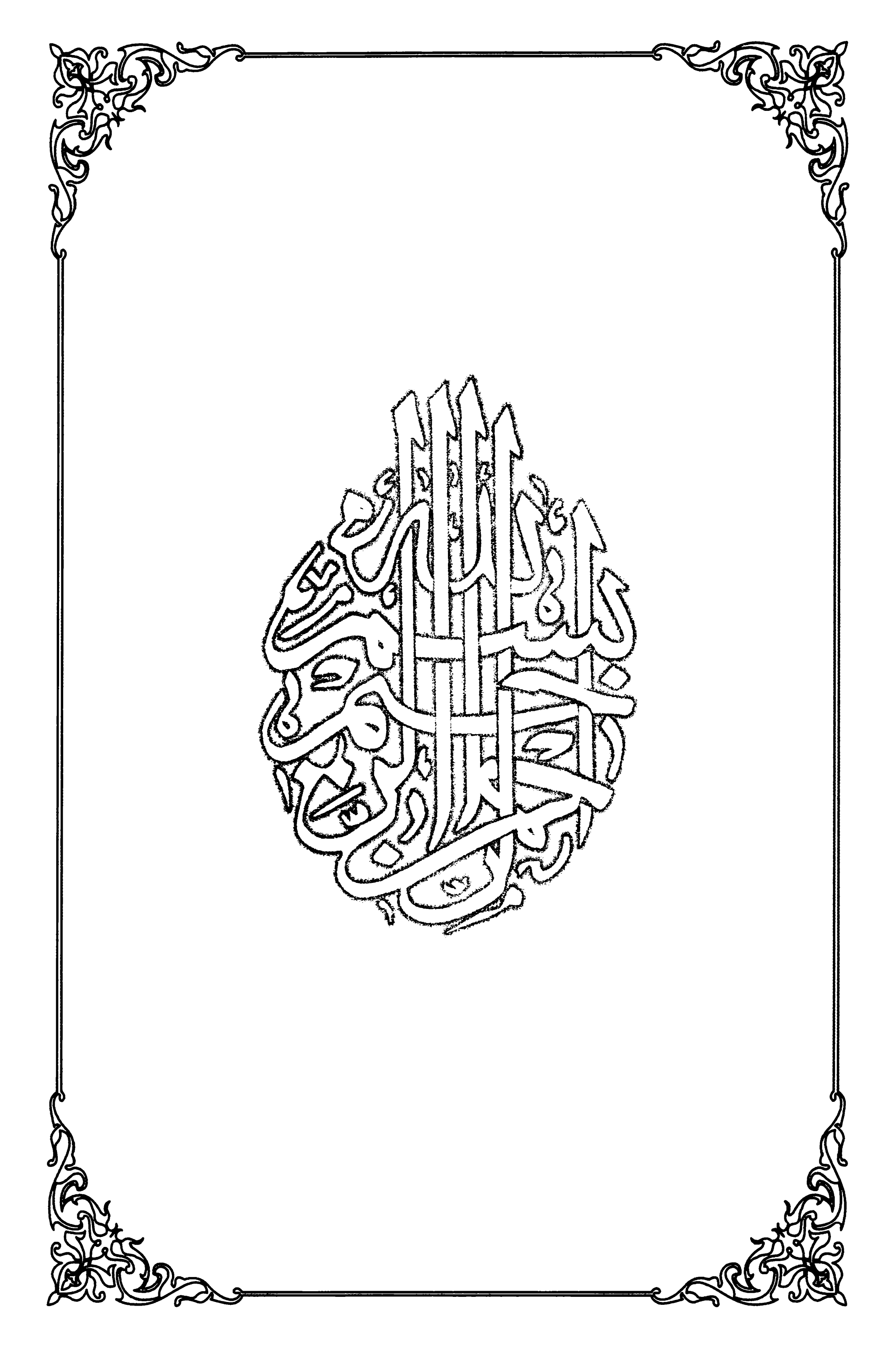
تحقيق الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء الثامن

دار سعد الدين


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

القسمُ الثالثُ في الحروف

(فصل) قال صاحب الكتاب: (الحرفُ ما دلَّ على معنىً في غيره، ومِن ثَمَّ لم ينفكَّ مِن اسمٍ أَو فعلٍ يَصْحبُه).

قال الشارح: لَمَّا فَرَغَ من الكلام على قسمَي الاسم والفعلِ، انتَقلَ إلى الكلام على الحرف، والحرفُ كلمةٌ دلَّتْ على معنىً في غيرها، فقولُنا: كلمةٌ جنسٌ عامٌّ يشملُ الاسمَ والفعلَ والحرفَ، وقولُنا: دلَّت على معنىً في غيرها فصلٌ ميَّزَه من الاسم والفعل، إذ معنى الاسم والفعلِ في أنفُسهما، ومعنى الحرف في غيره، ألا تراك إذا قلت: الغلام فُهِمَ منه المعرفةُ، ولو قلت: أل مفردةً لم يُفهم منه معنىً، فإذا قُرِنَ بما بعدَه من الاسم أفادَ التعريفَ في الاسم، فهذا معنى دلالتِه في غيره.

وقولُهم: ما دلَّ على معنىً في غيره[1] أَمثلُ من قول مَن يقولُ: ما جاء لمعنى في غيره[2] لأن في قولهم: ما جاء لمعنى في غيره إشارةً إلى العلَّة[3]، والمرادُ من الحدِّ الدلالةُ على الذات لا على العلَّة التي وُضع لأجلها إذ عِلةُ الشيءِ غيرُه.

---

(١) هو تعريف الزجاجي في الإيضاح في علل النحو: ٥٤، والفارسي في العسكريات: ١٠٣، والوراق في العلل في النحو: ٢٨، والعكبري في اللباب: ١/ ٥٠، وانظر الصاحبي: ٩٥.

(٢) هو حدُّ ابن الأنباري في أسرار العربية: ١٢، وعبارة سيبويه «وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» الكتاب: ١/ ١٢، وانظر شرحه للسيرافي: ١/ ٥٢-٥٣، والنكت: ١٠٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٢٩.

(٣) هو تعليل العكبري ولفظه في اللباب، ١/ ٥٠، وانظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٠١.

وقولُنا: كلمةٌ أَسَدُّ من قوله: «ما دلَّ» لأن الكلمة أقربُ إلى[(١)] الحرف، فهي أدلُّ على الحقيقة[(٢)].

وقد زعم بعضُهم أن هذا الحدَّ يفسُدُ بأَين وكيفَ ونحوِهما من أسماءِ الاستفهام ومَن وما ونحوِهما من أسماء الجزاء، فإن هذه الأسماءَ تفيدُ الاستفهامَ فيما بعدَها، وتفيدُ الجزاءَ، فتعلِّقُ وجودَ الفعلِ بعدها على وجود غيره، وهذا معنى الحروف[(٣)].

والجوابُ عن هذا الإشكالِ أن هذه [٨/ ٣] الأسماءَ دلَّتْ على معنىً في نفسها بحُكم الاسميَّةِ، فأينَ دلَّتْ على المكان، وكيفَ دلَّتْ على الحال، وكذلك أسماءُ الجزاء، فمَنْ دلَّتْ على مَن يعقلُ، و«ما» دلَّت على ما لا يعقلُ، وأما دلالتُهما على الاستفهام والجزاء فعلى تقدير حرفَيْهما، فهما شيئان دَلَّا على شيئَين، فالاسمُ دلَّ على مسمَّاه، والحرفُ أفادَ في غيره معناه.

ويؤيِّدُ ذلك بناؤها لتضمُّنها معنى الحرف، وإنما يلزمُ أنْ لو كانت هذه الأسماءُ باقيةً على بابها من الاسميَّة والتمكُّنِ، وقد دلَّتْ على هاتين الدلالتَين ليكونَ كاسِراً للحدِّ[(٤)].

وربَّما احترزَ بعضُهم من ذلك فقال: ما دلَّ على معنى في غيره فقط[(٥)]، فيَفصلُ بقوله: فقط بين هذه الأسماءِ والحروفِ، إذ هذه الأسماءُ قد دلَّتْ دلالتَين دلالةُ الأسماء ودلالةُ الحروف.

ومنهم مَن يضيفُ إلى هذا الحدِّ «ولم يكن أحدَ جزأَي الجملة»[(٦)]، كأنه يفصلُ بذلك

---

(١) في ط، ر: «من».

(٢) انظر في ذلك شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٠، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٩-١٠، والتذييل والتكميل: ١/ ٥٠.

(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه في البغداديات: ٢٠٩-٢١٠، والعسكريات: ٨٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٥٠، وانظر أسرار العربية: ١٤.

(٤) انظر ما سلف: ١/ ٥١.

(٥) هو أحسن ما قيل في تعريف الحرف عند أبي حيان والمرادي، انظر التذييل والتكميل: ١/ ٥٠، والارتشاف: ٢٣٦٣، والجنى الداني: ٢٠-٢١.

(٦) انظر المقتصد: ٨٤-٨٥.

بين هذه الأسماءِ والحروفِ، فإن هذه الأسماءَ وإن دلَّتْ على معنى في غيرها من الجهة المذكورة فقد تكونُ أحدَ جزأَي الجملة، ألا ترى أنَّ أينَ وكيفَ يكونُ كلُّ واحد منهما جزءَ الجملة من نحوِ أين زيدٌ، وكيف عمرو؟ فزيدٌ مبتدأٌ، وأين الخبرُ، وكذلك عمرو مبتدأٌ، وكيفَ الخبرُ، وتقولُ: مَنْ عندك؟ فيكونُ مَن مبتدأً، وعندَك الخبرُ، فهذه الأشياءُ قد تكونُ أحدَ جزأَي الجملة، أي متبدأً أو خبرَ مبتدأ.

وليس كذلك الحروفُ، فإنه لا يُخبَرُ بها ولا عنها، لا تقولُ: إلى قائمٌ على أن يكونَ «إلى» مبتدأً، وقائمٌ الخبرَ كما تقول: زيدٌ قائمٌ، ولا عن ذاهبٌ كما تقولُ: زيدٌ ذاهبٌ، وقد صرَّحَ ابنُ السرَّاج بهذا المعنى في تحديد الحرف، فقال: «هو الذي لا يجوزُ أن يُخبَرَ عنه ولا يكونُ خبراً»[١]، قال أبو علي الفارسيُّ: «مَن زعمَ أن الحرفَ ما دلَّ على معنى في غيره[٢] فإنه ينبغي أن تكونَ أسماءُ الأحداث كلُّها حروفاً، لأنها تدلُّ على معانٍ في غيرها.

فإن قال: فإن القيامَ يُتوهَّمُ منفرداً مِن القائم قيل له: فإن الإلصاقَ والتعريفَ الذي يدلُّ عليهما باءُ الجرِّ ولامُ المعرفةِ قد يُتوهَّمان منفردَين عن الاسمَين، ولو كان هذا كما قال لوجبَ أن يكونَ «هو» الذي للفصل حرفاً لأنه يدلُّ على معنىً في غيره، ألا ترى أنها[٣] تجيءُ لتدلَّ على أن الخبرَ معرفةٌ أو قريبٌ من المعرفة، أو لتؤْذِنَ أن الاسمَ الذي بعدها ليس بوصفٍ لمَا قبلها.

ويلزمُ أن تكونَ أسماءُ التأكيد حروفاً لأنها تدلُّ على تشديد[٤] المؤكَّد وتبيينِه، ألا ترى أنَّ منها ما لا يتقدَّمُ على ما قبله، مثلُ أَكْتعينَ أَبصعين؟ وينبغي أن تكونَ الصفاتُ كذلك أيضاً لأنها تدلُّ على معانٍ في غيرها، وينبغي أن تكونَ «كم» في الخبر في نحو كم رجلٍ حرفاً لأنها تدلُّ على تكثير في غيرها، وهو تكثيرُ الرجال، وينبغي أن تكونَ «مِثلُ» حرفاً

---

(١) وهو قول الفارسي أيضاً: انظر الأصول: ١/ ٣٧، والعسكريات: ١٠٣، والبغداديات: ٢١٠.

(٢) نقله المرادي في الجنى الداني: ٢٢ عن الفارسي.

(٣) لعله أعاد الضمير على الجمع، أي على ضمائر الفصل.

(٤) كذا في د، ط، ر، ولعل الأصوب: «تسديد».

لأنها تدلُّ على تشبيه في غيرها، وينبغي أن لا تكونَ «ما» حرفاً في قولهم: إنك ما وخيراً[١]، لأنها لا تدلُّ على معنى في غيرها، وكذلك[٢]:

ما حاجِبَيْه..........

وأن لا تكونَ «ما» في قوله: «إمَّا لا»[٣] حرفاً لأنها لا تدلُّ على معنى في غيرها، وإنما تدلُّ على الفعل المحذوف، وكذلك أمَّا أنتَ منطلقٌ انطلقتُ[٤]، وكذلك قولُ مَن قال: إنه الذي لا يجوزُ أن يكونَ خبراً ولا مُخبِراً عنه فاسدٌ، لأن الأسماءَ المضمَرةَ المجرورةَ والأَسماءَ المضمَرةَ المنصوبةَ والمنفصلةَ لا تكونُ أَخباراً ولا مخبَراً عنها، وكذلك الفصلُ نحوَ «هو»، لا يكونُ خبراً ولا مخبَراً عنه» انتهى كلام أبي عليٍّ[٥].

---

(١) انظر في هذا الكتاب: ١/ ٣٠٢، ٢/ ١٠٧، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٧٧، والبغداديات: ٣١٧، والشيرازيات: ٥٠٧، ٥٦٠، والحلبيات: ١٥٠، والنكت: ٣٦٤.

(٢) وردت هاتان الكلمتان في بيت هو:

فكأنه لَهَقُ السَّراةِ كأنه ما حاجِبَيْه معيّن بسوادِ

وسلف: ٣/ ١٢١- ١٢٢.

(٣) انظر في ذلك الكتاب: ١/ ٢٩٤، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٦٥-٦٦، والبغداديات: ٣٠٩، والنكت: ٣٥٧.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٢٩٣-٢٩٤، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٦٦-٦٧، والبغداديات: ٣٠٣، ٣٠٧، والنكت: ٣٥٦، وما سلف: ٢/ ٩٨-٩٩ [منيرية].

(٥) صرح الفارسي بأن الحرف يدل على معنى في غيره، انظر العسكريات: ١٠٣، والبغداديات: ٢١٠.

ومذهب جمهور النحويين أن الحرف يدل على معنى في غيره، وخالف بهاء الدين النحاس ورأى أنه يدل على معنى في نفسه، وذهب الشريف الجرجاني إلى أنه لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره، انظر الإيضاح في علل النحو: ٥٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٥٢، والنكت: ١٠٢، ونتائج الفكر: ٧٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٥٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٩، ٢/ ١٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٠١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٩-١٠، والتذييل والتكميل: ١/ ٥٠، والجنى الداني: ٢٠-٢١، وشرح اللمحة البدرية: ١/ ١٦٤، والأشباه والنظائر: ٣/ ٣-٦.

قال الشارح: كأنَّ أبا عليٍّ أوردَ هذه التشكيكاتِ للبحث، وإذا أُنعمَ النظرُ كانت غيرَ لازمةٍ، أما أسماءُ الأحداثِ فكلُّها أسماءٌ يُخبَر عنها كما يُخبَرُ عن الأعيان، نحوُ قولك: العِلمُ حسنٌ، والجهلُ قبيحٌ، لأن العلمَ والجهلَ ونحوَهما سِماتٌ على مسميَّات معقولةٍ متوهَّمةٍ منفصلةٍ عن محالِّها، وإن كانت لا تنفصلُ بالوجود [٢٥٥/ أ] من حيث كانت أعراضاً، والعَرَضُ لا يقومُ بنفسه.

وأما قولُه: «إن الباءَ تدلُّ على الإلصاق واللامَ تدلُّ على التعريف، والإلصاقُ والتعريفُ يُتوهمَّان منفرِدين» فالقولُ في ذلك أن [٨/ ٤] الإلصاقَ والتعريفَ اسمان يُتوهَّمان منفرِدين، لا فرقَ بينهما وبين غيرِهما من الأحداث، ولا كلامَ فيهما إنما الكلامُ في الباء نفسِها، فإنها لا تدلُّ على الإلصاق حتى تضافَ إلى الاسم الذي بعدها، لا أنه يَتحصَّلُ منها منفردةً، وكذلك القولُ في لام التعريف ونحوِها من حروف المعاني.

وأما الأسماءُ المضمَرةُ التي تكونُ فصلاً من نحو كنتُ أنا القائمَ، وكنَّا نحن القائمين وقولِه تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ﴾[1] فهي أسماءٌ قد سُلبتْ دلالتُها على الاسميَّة، وسُلكَ بها مذهبُ الحروفِ بأنْ أُلغيتْ، ومعنى إلغاءِ الكلمةِ أن تأتيَ لا موضعَ لها من الإعراب، وأنها متى أُسقطتْ من الكلام لم يَختلَّ الكلامُ، ولم يتغيَّرْ معناه، وتصيرُ كالحروف الملغاةِ من نحو «ما» في قوله تعالى: ﴿مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ﴾[2]، والمرادُ مثلاً بعوضة،وقولِه تعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾[3]، فلولا إلغاءُ «ما» لم يَتخطَّ الخافضُ، وعملَ فيما بعدها، فلِجْري[4] هذه الأسماءِ مَجْرى الحروف وكونِها قد صارت في مَذهبها لم يُخبَرْ عنها كما لم يُخبَرْ عن سائر الحروف، فاعرفْه.

وأما أسماءُ التأكيدِ فإنها أسماءٌ دالَّةٌ على معانٍ في أنفسها، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني

---

(١) المائدة: ٥/ ١١٧.

(٢) البقرة: ٢/ ٢٦، انظر ما سلف: ٤/ ٦.

(٣) آل عمران: ٣/ ١٥٩.

(٤) في ط، ر: «فتجري» تحريف.

زيدٌ نفسُه فالنفسُ دلَّتْ على ما دلَّ عليه زيدٌ؟ فصار ذلك كتكرار اللفظِ نحوَ قولك: زيدٌ زيدٌ، فزيدٌ الثاني لم يدلَّ على أكثرَ ممَّا دلَّ عليه الأولُ، والتأكيدُ والتشديدُ معنىً حصلَ من مجموع الاسمَين لا من أحدهما.

وأما الصفاتُ من نحوِ جاء زيدٌ العاقلُ فإن الصفةَ التي هي العاقلُ لم تدلَّ على معنىً في الموصوفِ، وإنما دلَّتْ على معنىً في نفسها، نحوُ العاقل، فإنه دَلَّ على ذاتٍ باعتبار العقل، فإذا جمعتَ بين الصفة والموصوفِ نحوَ قولك: زيدٌ العاقلُ حصلَ البيانُ والتعريفُ من مجموع الصفة والموصوف لا من أحدِهما، فبانَ لك أن الصفةَ لم تدلَّ على معنىً في غيرها، وإنما دلَّتْ على معنى تحتَها.

وأما «مِثْلُ» فأمرُها كأمر الصفةِ لأنها بمعنى مُشابِهٍ ومُماثِلٍ، وذلك معنى معقولٌ في نفس الاسم، وأما كونُها تقتضي مُماثِلاً فليس ذلك بذاتيٍّ لها ولا من مقوِّماتها، وإنما ذلك من لوازمها.

وأما «كم» في الخبر فهي اسمٌ بمعنى العدد الكثير[١]، وأما كونُها تدلُّ على كثرةِ الرجال مثلاً إذا قلت: كم رجلٍ فإن الكثرةَ لم تُفِدْها «كم» في الرجال، وإنما «كم» لعدد مبهمٍ يقعُ على القليل منه والكثير، فإذا أُضيفتْ إلى ما بعدها تبيَّنَ[٢] أن المرادَ الكثيرُ، فجرى مَجْرى الألفاظِ المجمَلةِ المتردِّدةِ بين أشياءَ، وبيَّنها غيرُها من قرينةِ حالٍ أو لفظٍ، ولا يُخرِجُها ذلك عن أن تكونَ دالَّةً على ذلك الشيءِ.

وأما الحروفُ الزائدة فإنها وإن لم تُفِدْ معنىً زائداً فإنها تفيدُ فضْلَ تأكيدٍ وبيانٍ بسبب تكثيرِ اللفظِ بها، وقُوةُ اللَّفظِ مؤْذِنةٌ بقُوة المعنى، وهذا معنىً لا يتحصَّلُ إلا مع كلام.

وأما إفسادُهم قولَ مَن عرَّفَ الحرفَ بأنه الذي لا يجوزُ أن يكونَ خبراً ولا مخبراً عنه بالأسماء المضمَرة المجرورةِ والأسماءِ المضمرة المنصوبةِ المتصلة والمنفصِلةِ فالقولُ: إن امتناعَ الإخبار عن هذه الأسماءِ وبها لم يكن لأمر راجع إلى معنى الاسم، وإنما ذلك لأنها

---

(١) في طر، ر: «والكثير».

(٢) في ط، ر: «بيّن».

صيغٌ موضوعةٌ بإزاء اسمٍ مخفوضٍ أو منصوبٍ، فلو أُخبرَ عنها وجبَ أن ينفصلَ الضميرُ المجرورُ، ويصيرَ عوضَه ضميرٌ مرفوعُ الموضعِ، نحوُ أنت وشبهِه، وكذلك الضميرُ المنصوبُ لو أُخبرَ به أو عنه لتَغيَّرَ إعرابُه، ووجبَ تغييرُ صيغةِ الإعراب، فامتناعُ الإخبارِ عن هذه الأشياءِ لم يكن إلا من جهة الإعراب.

قال الزمخشري: «**لو كان الحرفُ يدلُّ على معنى في نفسه لم يُفصَلْ بين ضربَ زيدٌ وما ضربَ زيدٌ، لأنه كان يبقى معنى النفي في نفسه**».

وقولُه: «**ومِن ثَمَّ لا ينفكُّ من اسم أو فعل يَصحبُه**» يريدُ ولكونِه لا يدلُّ على معنى إلا في غيره افتقرَ إلى ما يكونُ معه ليفيدَ معناه فيه.

وجملةُ الأمر أنه دخلَ الكلامَ على ثلاثة أضربٍ(١) لإفادة معنى فيما يدخلُ عليه، ولتعليقِ لفظٍ بلفظ آخَرَ وربطِه به، ولزيادةِ ضربٍ من التأكيد، فالأولُ ثلاثةُ [٨/ ٥] مواضعَ:

أحدُها: أن يدخلَ على الاسم نحوَ الرجل والغلام، فالألفُ واللامُ أفادتْ معنى التعريف فيهما، لأنهما كانا نكرتَين.

الثاني: أنه يدخلُ الفعلَ نحوَ قد والسينِ وسوفَ، نحوُ قد قامَ، وسيقومُ، وسوف يقوم، فهذه الحروفُ أحدثَتْ بدخولها على الفعل معنىً لم يكنْ قبلُ، فقد قرَّبتْه من الحاضر، والسينُ وسوفَ مختصَّةٌ بالاستقبال، وخلَّصتْه له بعد أن كان شائعاً في الحال والاستقبالِ، فهذه الحروفُ في الأفعال نظيرةُ الألف واللام في الأسماء.

الثالثُ: أن يدخلَ على الكلام التامِّ والجملةِ المفيدةِ نحوَ قولك: أَزيدٌ عندك؟ وما قامَ خالدٌ، فلمَّا دخلتْ الهمزةُ أحدثَتْ فيه معنى الاستفهام، وقد كان خبراً، وكذلك «ما» أحدثَتْ معنى النفي، وقد كان موجَباً.

وأما الضربُ الثاني من القِسمة الأُولى فهو في أربعة مواضع:

---

(١) ذكرها ابن السراج والسيرافي وأبو حيان، انظر الأصول: ١/ ٤٢-٤٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٦٠، والتذييل والتكميل: ١/ ٥٠.

أحدُها: أن يدخلَ لربطِ اسمٍ باسم، وهو معنى العطف، نحوُ قولك: جاء زيدٌ وعمرو [٢٥٥/ ب].

الثاني: أن يدخلَ لربطِ فعلٍ بفعل، نحوُ قام زيدٌ وقعدَ.

الثالثُ: أن يدخلَ لربط فعلٍ باسمٍ، نحوُ قولك: نظرتُ إلى زيدٍ، وانصرفتُ عن جعفر، وهو معنى التعدية.

الرابعُ: أن يدخلَ لربطِ جملة بجملة نحوَ قولك: إنْ تُعْطِني أشكرْكَ، وكان الأصلُ تُعطيني أشكرُكَ، وليس بين الفعلَين اتصالٌ ولا تعلُّقٌ، فلمّا دخلت «إنْ» علّقتْ إحدى الجملتَين بالأُخرى، وجعلتْ الأُولى شرطاً والثانيةَ جزاءً.

وأما الضربُ الثالثُ وهو[1] أن يدخل زائداً لضرب من التأكيد، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[2]، ونحوُ قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[3]، ألا ترى أنَّ «ما» لو كان لها موضعٌ من الإعراب لـمَا تخطَّاها الباءُ وعملَ فيما بعدها؟ وكذلك «لا» من قولهم: ما قام زيدٌ ولا عمرو، الواو هي العاطفةُ، و«لا» لغوٌ، كأنهم شبَّهوها بها فزادوها، ومن ذلك «إنْ» الخفيفةُ المكسورةُ في نحو قوله[4]:

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ

والمرادُ فما طِبُّنا، وكذلك المفتوحةُ في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[5]، فهذه الحروفُ ونحوُها لا موضعَ لها من الإعراب ولا معنى لها سِوى التأكيدِ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (إلا في مواضعَ مخصوصةٍ حُذفَ فيها الفعلُ واقتُصرَ على الحرف، فجرَى مَجْرى النائبِ، نحوُ قولك: نَعمْ وبَلى وإِيْ وإنَّه، ويا زيدُ، وقدْ في قوله:

---

(١) الصواب: «فهو».

(٢) آل عمران: ٣/ ١٥٩.

(٣) النساء: ٤/ ١٥٥.

(٤) سلف البيت: ٥/ ٢١٤.

(٥) يوسف: ١٢/ ٩٦.

.... وكَأَنْ قَدِ [١])

قال الشارح: لَمَّا اشتُرِطَ في الحرف أن يكونَ مصحوباً بغيره إذْ لا معنى له في نفسه استثنَى منه حروفاً قد حُذِفَ الفعلُ منها، وبقي الحرفُ وحدَه مفيداً معنىً، فربَّما ظنَّ ظانٌّ أنَّ تلك الفائدةَ من الحرف نفسِه، والفائدةُ إنما حصلتْ بتقدير المحذوف، وتلك الحروفُ التي يجابُ بها، وهي نَعمْ وبَلَى وإِيْ وإنَّهْ بمعنى نَعمْ من قوله[٢]:

بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبُو حِ يَلُمْنَني وأَلومُهنَّهْ

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلَا كَ وقد كَبِرْتَ وقلتُ إنَّهْ

أي نَعمْ[٣] قد عَلاني الشَّيبُ، فهذه الأشياءُ قد يُكتفَى بها في الجواب، فيقالُ: أقامَ زيدٌ؟ فيقالُ في جوابه: نَعمْ، أي نعم، قد قام، فنَعَمْ قد أفادتْ إيجابَ الجملةِ بعدها، إلا أنها قد حُذفتْ لدلالة الجملةِ المستفهَمِ عنها قبلها، واللَّفظُ إذا حُذفَ وكان عليه دليلٌ وهو مرادٌ كان في حكم الملفوظ[٤]، وكذلك سائرُها، ألا ترى أنه قد ساغتْ الإمالةُ [٨/ ٧] في بَلى ولا لوقوع الكنايةِ بها في الجواب بنيابتها عن الجمل المحذوفة؟ فكذلك «يا» في النداء مِن نحو يا زيدُ، فيا قد نابتْ هنا مَنابَ أدعو وأُنادي.

وقد ذهب بعضُهم إلى أنها قد دخلت لمعنى التنبيه، والفعلُ مرادٌ بعدَها، والعملُ في الاسم بعدها إنما هو لذلك الفعل لا لها.

وقال آخرون: إنما العملُ لها بالنيابة، ولذلك ساغتْ فيها الإمالة[٥]، والذي يدلُّ أن العملَ لها دون الفعل المحذوفِ أنَّ ما حُذفَ فيه الفعلُ إذا ظهرَ الفعلُ لم يتغيَّرْ المعنى،

---

(١) سيأتي البيت: ٨/ ٢٠٢.

(٢) سلف البيتان: ٣/ ٢٣٥.

(٣) انظر ما سلف: ٣/ ٢٣٥.

(٤) انظر الخصائص: ١/ ٢٨٤-٢٩٣.

(٥) انظر هذه الأقوال فيما سلف: ١/ ٣٠٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢١٧، وزد حاشية الكتاب: ٢/ ١٨٢، والشيرازيات: ٤٧٤، والنكت: ٥٤٠، والمقتصد: ٧٥٣-٧٥٤.

وأنت لو أظهرتَ أدعو وأُنادي لَتغيَّرَ المعنى، وصار خبراً والنداءُ ليس بخبر[١].

الأمرُ الثاني[٢]: أن العربَ قد أوصلتْ حروفَ النداء إلى المنادَى تارةً بأنفُسها وأُخرى بحرف الجرِّ، وذلك نحوُ يا زيدُ، ويا لَزيد، ويا بكرُ، ويا لَبكر، فجَرَى ذلك مَجْرى جئتُ زيداً، وجئتُ إليه، وسُمِّيتُ زيداً وسُميِّتُ بزيد، ويؤكِّدُ ذلك جوازُ الإمالةِ فيه، كما جاز في بَلَى ولا، وهو في بَلَى أَسهلُ لتمام اللفظِ، ومَجيئها على عِدَّة الأسماء، وضعفِ يا ولا لنقص لفظِها.

فإن قيل: ولمَ جِيءَ بالحروف، وما كانت الحاجةُ إليها؟ فالجوابُ أن حروفَ المعاني جُمَعَ جيءَ بها نائبةً[٣] عن الجمل ومفيدةً معناها من الإيجاز والاختصارِ، فحروفُ العطف جيءَ بها عوضاً عن أَعطفُ، وحروفُ الاستفهام جيءَ بها عوضاً عن أَستفهمُ، وحروفُ النفي إنما جاءتْ عوضاً عن أَنفي، وحروفُ الاستثناءِ جاءتْ عوضاً عن أَستثني، أَوْ لا أعني، وكذلك لامُ التعريف نابتْ عن أَعرفُ، والتنوينُ ناب عن خفَّ، وحروفُ الجرِّ جاءتْ نائبةً عن الأفعال التي هي بمعناها، فالباءُ نابتْ عن أُلصقُ، والكافُ نابتْ عن أُشبِّهُ، وكذلك سائرُ الحروف، ولذلك من المعنى لا يحسنُ حذفُ حروف المعاني كحروف الجرِّ ونحوِها لأن الغرضَ منها الاختصارُ، واختصارُ المختصَر إجحافٌ[٤].

فإن قيل: فإذا كانت هذه الحروفُ نائبةً عن الأفعال على ما زعمتُم، والأفعالُ معناها في نفسها فلِمَ[٥] كانت الحروفُ معناها في غيرها، والخَلَفُ لا يخالفُ الأصلَ في حقِّ الحكم فالجوابُ أن كلَّ فعلٍ متعدٍّ بنفسه وبواسطة فإنما هو عبارةٌ ولفظٌ دالٌّ على فعلٍ

---

(١) هو تعليل الفارسي في العسكريات: ١١٠، وابن جني في الخصائص: ١/ ١٨٦.

(٢) ذكره الفارسي في العسكريات: ١١١، وابن جني في الخصائص، ٢/ ٢٧٨.

(٣) في ط، ر: «نيابة».

(٤) هو مجمل ما قاله ابن جني في الخصائص: ٢/ ٢٧٣-٢٧٤، وسر الصناعة: ٢٦٩.

(٥) في ط، ر: «ولم» تحريف.

واصلٍ إلى المفعول، فإذا قلت: أدعو غلامَ زيد فأدعو ليس واصلاً بنفسه إلى غلام زيد، وإنما هو دالٌّ على الدعاء الواصلِ إلى الغلام، فحروفُ أَدعو عبارةٌ عن حروف الدعاء، وليس كذلك قولُك: يا غلامَ زيدٍ، فإن إضافةَ «يا» إلى ما بعدها فُهِمَ منها معنى الدعاءِ الدالِّ عليه أَدعو، فأَنت إذا قلت: يا غلامَ زيدٍ فهو نفسُ الدعاء، وإذا قلت: أَدعو كان إخباراً عن وقوع الدعاء[1]، وكذلك إذا قلت: أستفهمُ كان عبارةً عن طلبِ الفهمِ، وإذا قلت: أَقامَ زيدٌ كان نفسَ الطلب، فلـمَّا افترقَ معناهما افترقَ حكمُهما، فافْهمه، ففيه لطفٌ.

---

(١) هو مضمون كلام ابن جني في الخصائص: ٢/ ١٧٧.

ومن أصناف الحرفِ حروفُ الإضافة

(فصل) قال صاحب الكتاب: (سُميتْ بذلك لأن وضْعَها على أن تُفضيَ بمعاني الأفعال إلى الأسماء، وهي فَوْضَى في ذلك، وإِنْ اختلفتْ بها وجوهُ الإفضاء).

قال الشارح: اعلمْ أن هذه الحروفَ تسمَّى حروفَ الإضافة [٢٥٦/ أ] لأنها تُضيفُ معانيَ الأفعال قبلَها إلى الأسماء بعدَها، وتسمَّى حروفَ الجرِّ لأنها تجرُّ ما بعدَها من الأسماء أي تخفضُها، وقد يسمِّيها الكوفيون حروفَ الصفات[١] لأنها تقعُ صفاتٍ لَما قبلها من النكرات، وهي متساويةٌ في إيصال الأفعال إلى ما بعدها وعملِ الخفض، وإن اختلفتْ معانيها في أنفُسها، ولذلك قال: «**هي فَوْضَى في ذلك**» أي متساويةٌ، يقالُ: قومٌ فَوْضَى، أي متساوُون لا رئيسَ لهم[٢]، قال الشاعر[٣]: [٨/ ٨]

لا يَصْلُحُ الناسُ فَوْضَى لا سَرَاةَ لَهُمْ ولا سَرَاةَ إذا جُهَّالُهُمْ سادُوا

فلمَّا كانت هذه الحروفُ عاملةً للجرِّ من قِبَلِ أن الأفعالَ التي قبلها ضَعُفتْ عن وصولها وإِفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يُفْضي غيرُها من الأفعال القويَّةِ الواصلة إلى المفعولينَ بلا واسطة حرفِ الإضافة، ألا تراكَ تقولُ: ضربتُ عمرواً، فيُفْضي الفعلُ بعد الفاعل إلى المفعول، فينصِبُه[٤] لأن في الفعل قُوةً أَفضتْ إلى مباشرة الاسم؟ ومن الأفعال أفعالٌ ضَعُفتْ عن تجاوُزِ الفاعل إلى المفعول فاحتاجتْ إلى أشياءَ تستعينُ بها على تناوُلِه والوصولِ إليه، وذلك نحوُ عجِبتُ ومررتُ وذهبتُ، لو قلت: عجبتُ زيداً، أو مررتُ جعفراً، أو ذهبتُ محمداً لم يَجُزْ ذلك لضعفِ هذه الأفعالِ في العُرفِ والاستعمالِ عن إفضائِها إلى هذه الأسماء.

---

(١) انظر ما سلف: ٤/ ١١٧، وزد العلل في النحو: ٨٥.

(٢) كذا في اللسان (فوض).

(٣) هو الأفوه الأَوْدي، والبيت في ديوانه [الطرائف الأدبية]: ١٠.

(٤) في ط، ر: «فينصب».

على أن ابنَ الأعرابي قد حكى عنهم مررتُ زيداً[1]، كأنه أعملَه بحسَب اقتضائه ولم ينظرْ إلى الضعف، وهو قليلٌ شاذٌّ، وأنشدوا[2]:

تَمـــرُّونَ الــدِّيارَ ولمْ تَعُوجُــوا كلامُكُــمُ عــلَيَّ إذاً حَــرامُ

فلمّا[3] ضَعُفتْ هذه الأفعالُ عن الوصول إلى الأسماء رُفِدتْ بحروف الإضافة، فجُعلتْ مُوصِلةً لها إليها، فقالوا: عجِبتُ من زيدٍ، ونظرتُ إلى عمرو، وخُصَّ كلُّ قَبيلٍ من هذه الأفعالِ بقَبيلٍ من هذه الحروف، وقد تتداخَلُ[4]، فيشاركُ بعضُها بعضاً في هذه الحروف المُوصلةِ، وجُعلت تلك الحروفُ جارَّةً، ولم تُفْضِ إلى الأسماء النصبَ من الأفعال قبلَها لأنهم أرادوا الفصلَ بين الفعل الواصلِ بنفسه وبين الفعل الواصلِ بغيره ليمتازَ السببُ الأَقوى من السبب الأضعفِ، وجُعلتْ هذه الحروفُ جارَّةً ليُخالِفَ لفظُ ما بعدَها لفظَ ما بعد الفعل [٨/ ٩] القويِّ، ولمَّا امتنعَ النصبُ لِمَا ذكرناه لم يَبْقَ إلا الجرُّ، لأن الرفعَ قد استبدَّ به الفاعلُ واستولَى عليه، فلذلك عدَلوا إلى الجرِّ لأن الجرَّ أقربُ إلى النصب من الرفع لأن الجرِّ من مَخْرج الياء، والنصبُ من مَخرج الألف، والألفُ أقربُ إليها من الواو[5].

فإن قيل: فإذا قلتُم: إن هذه الحروفَ إنما أُتيَ بها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء فما بالُهم يقولون: زيدٌ في الدار، والمالُ لخالدٍ، فجِيءَ بهذه الحروف[6] ولا فعلَ قبلها؟

---

(١) انظر ما حكاه ابن الأعرابي في اللسان (مرر)، ولم يجزه المبرد في الكامل: ١/ ٣٤، وعقب ابن جني على هذه الحكاية بقوله: «وهو شاذ»، سر الصناعة: ١٢٤، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣١١.

(٢) البيت لجرير، وهو في ديوانه: ٢٧٨، والكامل للمبرد: ١/ ٣٤، وضرائر الشعر: ١٤٦، والخزانة: ٣/ ٦٧١.

(٣) قوله: «فلما» بدل من قوله: «فلما كانت هذه ...».

(٤) في ط، ر: «تداخلت».

(٥) انظر تعليل عمل هذه الحروف الجر في العلل في النحو: ٨٥، وأسرار العربية: ٢٥٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٥٢.

(٦) في ط، ر: «الحرف» تحريف.

فالجوابُ أنه ليس في الكلام حرفُ جرٍّ إلا وهو متعلِّقٌ بفعل، أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير، أما اللَّفظُ فقولُك: انصرفتُ عن زيد، وذهبتُ إلى بَكر، فالحرفُ الذي هو «إلى» متعلِّقٌ بالفعل الذي قبله.

وأما تعلُّقهُ بالفعل في المعنى فنحو قولك: المالُ لزيدٍ، تقديرُه المالُ حاصلٌ لزيد، وكذلك زيدٌ في الدار، تقديرُه زيدٌ مستقرٌّ في الدار، أو يستقرُّ في الدار، فثبتَ بما ذكرناه أن هذه الحروفَ إنما جيءَ بها مقوِّيةً ومُوصِلةً لَما قبلها من الأفعال، أو ما هو في معنى الفعل إلى ما بعدها من الأسماء[1].

فإن قيل[2]: فما لَهم لا يَخفضون بالواو في المفعول معه نحوَ استَوى الماءُ والخشبةَ، وجاءَ البردُ والطَّيالسةَ، وبإلا في الاستثناء نحوَ قام القومُ إلا زيداً، وكلٌّ واحد منهما إنما دخلَ مقوِّياً للفعل قبلَه ومُوصِلاً له إلى ما بعده كما كانت حروفُ الجرِّ كذلك، وفي عدم اعتبار ذلك دليلٌ على فساد العِلَّة؟

فالجوابُ أن حروفَ الجرِّ إنما عملتْ لشَبهها بالأفعال واختصاصِها بالأسماء، واختصَّتْ بعمل الجرِّ دون غيرِها لَما ذكرناه من العِلَّة.

فأما واوُ المفعول معه وإلَّا في الاستثناء فلم يستحقَّا أصلَ العملِ لعدَم اختصاصِهما، فلم يَعملا جرّاً ولا غيرَه، وأما الواوُ فلأنَّ أصلَها العطفُ، وحرفُ العطف لا عملَ له لعدم اختصاصِه بالأسماء دون الأفعال، والذي يدلُّ على ذلك أنها لا تُستعملُ بمعنى «مع» إلا في الموضع الذي يجوزُ أن تكونَ فيه عاطفةً، نحوُ قولك: قمتُ وزيداً، أي معَ زيدٍ لأنه يجوزُ أن تقولَ: قمتُ وزيدٌ[3]، فتَرفعَ زيداً بالعطف على موضع التاء، وكذلك

---

(١) من قوله «من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت» إلى قوله" «الأسماء» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٢٣-١٢٥ ببعض خلاف.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٢٦-١٢٨ ببعض خلاف.

(٣) عطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل ولا تأكيد، انظر هذه المسألة: ٣/ ١٣٨، وأيضاً الخصائص: ١/ ٣١٣، وانظر بحث المفعول معه فيما سلف.

«لو تُركتْ الناقةُ وفصيلَها» بمعنى مع فصيلِها، فإنه قد كان يجوزُ أن تقولَ: وفصيلُها بالرفع بالعطف على الناقة، ولو قلت: ماتَ زيدٌ والشمسَ، أي مع الشمس لم يصحَّ لأنه لا يصحُّ عطفُ الشمس على زيدٍ المسنَدِ إليه الموتُ، إذ لا يصحُّ فيها الموتُ، وكذلك لو قلت: انتظرتُكَ[1] وطلوعَ الشمس لم يصحَّ لأنك لو رفعتَ بالعطف على الفاعل لم يَجُزْ لأن الشمسَ لا يصحُّ منها الانتظارُ.

هذا مع أن أبا الحسن الأخفشَ كان يذهبُ إلى أن انتصابَ المفعولِ معه انتصابُ الظرف، والظرفُ يعملُ فيه روائحُ الأفعال، فلا يحتاجُ إلى مُقوٍّ للفعل.

وأما «إلا» في الاستثناء فكذلك لا اختصاصَ لها بالأسماء، ولا يصحُّ إعمالُها فيما بعدها، ألا تراك تقول: ما جاء زيدٌ قَطُّ إلا يضحك، وما مررتُ به إلا يصلِّي، ولا رأيتُه قطُّ إلا في المسجد؟ فلمَّا كانت تدخلُ على الأفعال والحروفِ على حدّ دخولها [٢٥٦/ ب] على الأسماء لم يكنْ لها عملٌ لا جرٌّ ولا غيرُه.

كيف وأبو العباس المبرِّدُ كان يذهب إلى أن الناصبَ للمستثنى فعلٌ دلَّ عليه فَحْوى[2] الكلام، تقديرُه أستثني أوْ لا[3] أعني[4] ونحوُه، فلا تكونُ إلا مقوِّيةً، فافترقَ حالُ هذين الحرفَين، أعني الواوَ وإلَّا وحالُ حروف الجرِّ.

واعلمْ أن حرفَ الجرِّ إذا دخلَ على الاسم المجرور فيكونُ موضعُ الحرف الجارِّ والاسمِ المجرور نصباً بالفعل المتقدِّمِ، يدلُّ على ذلك أمران:

أحدُهما: أن عِبرةَ الفعل المتعدِّي بحرف الجرِّ عِبرةُ ما يتعدَّى بنفسه إذا كان في معناه،

---

(١) في د، ط، ر: «لانتظرتك»، تحريف، وما أثبت عن سر الصناعة: ١٢٧، والخصائص: ١/ ٣١٣.

(٢) في ط، ر: «مجرى»، وفي سر الصناعة: ١٢٩ «معقود».

(٣) في ط، ر: «ولا» تحريف.

(٤) من قوله: «هذا مع أن أبا الحسن ... » إلى قوله: «أعني» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٢٨- ١٢٩، وسلف الكلام على العامل في المستثنى: ٢/ ١٨٦.

ألا ترى أن قولك: مررتُ بزيدٍ معناه كمعنى جُزْتُ زيداً، وانصرفتُ عن خالد كقولك: جاوزتُ خالداً؟ فكما أن ما بعدَ الأفعال المتعدِّيةِ بأنفُسها منصوبٌ فكذلك ما كان في معناها ممَّا يتعدَّى بحرف الجرِّ لأن الاقتضاءَ واحدٌ، إلا أن هذه الأفعالَ ضَعُفتْ [٨/ ١٠] في الاستعمال فافتقرتْ إلى مُقوٍّ.

والأمرُ الآخرُ من جهة اللَّفظ، فإنك قد تنصبُ ما عطفتَه على الجارِّ والمجرور، نحوُ قولك: مررتُ بزيدٍ وعَمراً، وإن شئتَ وعمرو بالخفض على اللَّفظ، والنصبُ على الموضع[١]، وكذلك الصفةُ، نحوُ مررتُ بزيدٍ الظريفَ بالنصب والظريفِ بالخفض، فهذا يؤْذِنُ بأن الجارَّ والمجرورَ في موضع نصب، ولذلك قال سيبويه: «إنك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ فكأنك قلت: مررتُ زيداً»[٢]، يريد أنه لو كان ممَّا يجوزُ أن يُستعملَ بغير حرف جرٍّ لَكان منصوباً[٣].

وجملةُ الأمرِ أَن حرفَ الجرِّ يتنزَّلُ منزلةَ جزءٍ من الاسم من حيث كان وما بعدَه[٤] في موضعِ نصبٍ وبمنزلة جزءٍ من الفعل من حيث تَعدَّى به، فصار حرفُ الجرِّ بمنزلة الهمزة والتضعيفِ من نحوِ أذهبتُ زيداً وفرَّحتُه، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وهي على ثلاثة أضرُبٍ: ضربٌ لازمٌ للحرفيَّةِ، وضربٌ كائنٌ اسماً وحرفاً، وضربٌ كائنٌ حرفاً وفعلاً، فالأولُ تسعةُ أحرفٍ مِن وإلى وحتى وفي والباءُ واللامُ ورُبَّ وواوُ القَسَمِ وتاؤه، والثاني: خمسةُ أَحرفٍ على وعن والكافُ ومُذْ ومنذُ، والثالثُ ثلاثةُ أحرف حاشا وعَدَا وخَلا).

قال الشارح: قد قسَّمَ حروفَ الجرِّ إلى هذه ثلاثةِ الأقسام، قسمٌ استعملتْه العربُ

---

(١) انظر في ذلك المقتضب: ٤/ ١٥٣، والخصائص: ١/ ١٠٢، ١/ ١٠٦.

(٢) الكتاب: ١/ ٩٣، وانظر شرحه للسيرافي: ٣/ ١٣٥، والنكت: ٢٢٦.

(٣) من قوله: «واعلم أن حرف الجر إذا دخل ....» إلى قوله «منصوباً» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٣٠-١٣١ ببعض خلاف.

(٤) الأفصح: «كان هو وما بعده ... »، انظر ما سلف: ٣/ ١٣٨.

حرفاً فقط، ولم تُشْركْه في لفظ الاسم والفعل، ولم يُجْروه في موضعٍ من المواضع مُجْرى الأسماءِ ولا مُجْرى الأفعال، وقسمٌ آخرُ يكونُ اسماً وحرفاً، وقسمٌ ثالثٌ، وهو ما يُستعملُ حرفاً وفعلاً، والمرادُ بذلك أن يكونَ اللَّفظُ مشترَكاً، لا أن الحرفَ بنفسه يكونُ اسماً أو فعلاً، هذا مُحالٌ.

فأما القسم الأولُ وهو الحروفُ التي استُعملتْ حروفاً فقط، وهي تسعةٌ مِنْ وإلى وحتى وفي والباءُ واللامُ ورُبَّ وواوُ القَسَم وتاؤه، فهذه لا تكونُ إلا حروفاً لأنها تقعُ في الصِّلات وقوعاً مطَّرداً من غير قُبحٍ، نحوُ قولك: جاءني الذي مِن الكرام، ورأيتُ الذي في الدار، وكذلك سائرُها، ولو كانت أسماءً لم يَجزْ وقوعُها هنا في الصِّلات لأن الصِّلةَ لا تكونُ بالمفرد، ولأنها لا تقعُ موقعَ الأسماء فاعلةً ومفعولةً، ولا يدخلُ على شيء منها حرفُ الجرِّ، ولا تكونُ أَفعالاً لأنها تقعُ مضافةً إلى ما بعدها، والأفعالُ لا تضافُ، وسيأتي الكلامُ على كلِّ حرفٍ منها مفصَّلاً.

وأما القسمُ الثاني، وهو ما استُعمل حرفاً واسماً، وهي خمسةٌ على وعن والكافُ ومُذْ ومنذُ، فهذه تكونُ حروفاً، وقد تشاركُها في لفظها الأسماءُ على ما سيأتي بيانُه مشروحاً، وكذلك القسمُ الثالثُ يكونُ حروفاً وأفعالاً، وهي ثلاثةٌ حاشا وعَدَا وخَلا، وسيأتي الكلامُ عليها إن شاء الله.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (فمِنْ معناها ابتداءُ الغاية كقولك: سِرتُ من البصرة، وكونُها مُبعِّضةً في نحو أخذتُ من الدراهم، ومُبيِّنةً في نحو ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾، ومَزيدةً في نحو ما جاءني من أحدٍ راجعٌ إلى هذا، ولا تزادُ عند سيبويه إلا في النفي، والأخفشُ يجوِّزُ الزيادةَ في الواجب، ويستشهدُ بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾).

قال الشارح: قد صدَّرَ صاحبُ الكتاب كلامَه وابتدأه بمِنْ، وهي حَرِيَّةٌ بالتقديم لكثرة دَورِها في الكلام وسَعةِ تصرُّفِها، ومعانيها، وإن تعدَّدت فمتلاحِمةٌ.

فمن ذلك كونُها لابتداء الغاية مُناظِرةً لإلى في دلالتها على انتهاء الغاية، لأن كلَّ فاعلٍ

أخذَ في فعلٍ فلِفعلِه ابتداءٌ منه يأخذُ وانتهاءٌ إليه ينقطعُ، فالمبتدأ تُباشرُه «مِنْ»، والانتهاءُ تُباشرُه «إلى»، والغالبُ على استعمال «مِن في هذا المعنى، ولا تكون «مِنْ» عند سيبويه إلا في المكان[١]، وأبو العباس المبرِّدُ يجعلُها ابتداءَ كلِّ غايةٍ، وإليه يذهبُ ابنُ دُرُسْتَويه وغيرُه من البصريين[٢]، فتقولُ: خرجتُ من [٨/ ٢١] الكوفة، وعجِبتُ مِن فلان، وفي الكتاب: مِنْ فلان إلى فلان، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾[٣]، أي مِن دارِ أهلك، وقال تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾[٤]، وقال: ﴿نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[٥]، فمِنْ في الشجرة والشاطئ لابتداء غايةِ النِّداء.

وقد أجازَ الكوفيون استعمالَهَا في الزمان، وهو رأيُ أبي العباس المبرِّدِ وابن دُرُسْتَويه من أصحابنا، كمُذْ ومُنذُ، واحتجُّوا بقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[٦] وبقول الشاعر[٧]:

لِمَنْ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

ومَنْ لا يَرَى استعمالها [٢٥٧/ أ] في الزمان يَتأوَّلُ الآيةَ بأن ثَمَّ مضافاً محذوفاً تقديرُه مِن تأسيسِ أولِ يومٍ، ومِن مَرِّ حِجَجٍ ومَرِّ دَهرٍ، فهذا فيه دلالةٌ على استعمالها في غير المكان لأن التأسيسَ والمَرَّ مصدران وليسا بزمانَين [٨/ ١٢] وإن كانتْ المصادرُ تضارعُ الأزمنةَ من حيث هي منقضيةٌ مثلَها.

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٢٢٤، والأصول: ١/ ٤٠٩، والنكت: ١١٢٨-١١٢٩.
(٢) انظر ما ذهبا إليه في المقتضب: ٤/ ١٣٦، والأصول: ١/ ٤٠٩، والارتشاف: ١٧١٨، والجنى الداني: ٣٠٩.
(٣) آل عمران: ٣/ ١٢١.
(٤) مريم: ١٩/ ٥٢.
(٥) القصص: ٢٨/ ٣٠.
(٦) التوبة: ٩/ ١٠٨.
(٧) سلف البيت: ٤/ ١٤٦، وانظر مذهبي الكوفيين والبصريين في هذا الموضع.

وأما كونُها للتبعيض فنحوُ قولك: أخذتُ درهماً من المال، فدلَّتْ «مِن» على أن الذي أخذتَ بعضُ المالِ، وفيه معنى الابتداء أيضاً، لأن مَبْدأَ أخذِكَ المالُ، قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾[1]، أي بعضَها، ومنه ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾[2]، قال أبو العباس المبرِّدُ: وليس هو كما قال سيبويه عندي لأن قولَه: أخذتُ مِن مالِه إنما جُعلَ مالُه ابتداءَ غايةِ ما أخذَ[3]، فدلَّ على التبعيض من حيث صار ما بقيَ انتهاءً له، والأَصلُ واحدٌ.

وكونُها لتبيينِ الجنسِ كقولك: ثوبٌ مِن صوف، وخاتمٌ من حديد، وربَّما أَوهمَ هذا الضربُ التبعيضَ، ولهذا قلنا: إن مَرجِعَها إلى شيءٍ واحدٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[4]، وذلك أن سائرَ الأرجاسِ يجبُ أن تُجتنَبَ، وبيَّنَ المقصودَ بالاجتناب مِن أيِّ الأرجاس، واعتبارُه أن يكونَ صفةً لِما قبله، وأن يقعَ موقعَه «الذي»، ألا ترى أن معناه فاجْتنِبوا الرِّجسَ الذي هو وثنٌ[5].

وقد حمَلَ بعضُهم الآية على القلب، أي الأوثان من الرِّجس، وفيه تعسُّفٌ من جهة اللفظ، والمعنى واحدٌ[6].

وقد قيل في قول سيبويه: «هذا بابُ عِلْمِ ما الكَلِمُ مِن العربية»[7]: إنه من هذا الباب

---

(١) التوبة: ٩/ ١٠٣.

(٢) الأنعام: ٦/ ١٤١.

(٣) هو معنى كلام المبرد في المقتضب: ١/ ٤٤، وانظر المقتضب: ٤/ ١٣٧، وأيضاً الكتاب: ٤/ ٢٢٥.

(٤) الحج: ٢٢/ ٣٠.

(٥) ذهب الأخفش إلى أن «من» في الآية للتبعيض، وقال أبو جعفر النحاس معقباً: «وهو قول غريب حسن»، إعراب القرآن: ٣/ ٩٦، وردَّه القرطبي: ١٤/ ٣٨٦، وانظر الأزهية: ٢٢٥، والمقتصد: ٨٢٣، وأمالي ابن الحاجب: ٧٧٥، والجنى الداني: ٣١٠، والمغني: ٣٥٤، وأيضاً شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٥٠.

(٦) وهو تكلف عند ابن هشام في المغني: ٣٥٤، وانظر البرهان: ٣/ ١٧٩.

(٧) الكتاب: ١/ ١٢، وانظر الأوجه الجائزة في كلام سيبويه في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٥١،=

لأن الكَلَمَ قد تكونُ عربيةً وغيرَ عربيةٍ، فبيَّنَ جنسَ الكَلِم بأنها عربيةٌ[(١)].

وتكونُ «مِنْ» زائدةً كقوله[(٢)]:

وما بالرَّبْع مِنْ أَحَدِ

وإنما تزادُ في النفي مخلِّصةً للجنسِ مؤكِّدةً معنى العمومِ، وقد اشترطَ سيبويه لزيادتها ثلاثَ[(٣)] شرائطَ: [٨/ ١٣] أن تكونَ مع النكرة، والثاني: أن تكونَ عامةً، والثالثُ: أن تكونَ في غير المُوجَب[(٤)]، وذلك نحوُ ما جاءني من أَحدٍ، أَلا ترى أَنه لا فرقَ بين قولك: ما جاءني مِن أحدٍ وبين قولك: ما جاءني أحدٌ لأن أحداً يكونُ للعموم؟

فأما قولُك: ما جاءني مِن رجلٍ فقال الأكثرُ: لا تكونُ زائدةً على حدِّ زيادتها مع أحد، لأنها قد أَفادتْ استغراقَ الجنسِ، إذ قد يقالُ: ما جاءني رجلٌ ويرادُ به نفيُ رجل واحدٍ من هذا النوع، وإذا قال: مِن رجلٍ استغرقَ الجميعَ[(٥)].

وعندي يجوزُ أن يقالَ: ما جاءني مِن رجلٍ على زيادة «مِنْ» كما يكونُ كذلك في ما جاءني مِنْ أحدٍ، وذلك أنه كما يجوزُ أن يقالَ: ما جاءني رجلٌ ويرادَ به نفيُ واحدٍ من النوعِ كذلك يجوزُ أن يقالَ: ما جاءني رجلٌ ويرادَ به نفيُ الجنس كما تنفيه بقولك: ما جاءني أحدٌ، فإذا أُدخلَ «مِنْ» فإنما تُدخلُها توكيداً لأن المعنى واحدٌ.

=والبغداديات: ٣٦٥.

(١) ممن ذهب إلى هذا المبرد فيما نقله عنه ابن السراج، والجرجاني والأعلم، انظر الأصول: ١/ ٤١٠، والمقتصد: ٨٢٣، والنكت: ١٠١، وانظر أيضاً الإيضاح في علل النحو: ٤١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٥٠، والبغداديات: ٣٦٥.

(٢) سلف البيت: ٢/ ١٩٦ - ١٩٧.

(٣) في ط، ر: «ثلاثة» تحريف.

(٤) انظر الكتاب: ٢/ ٣١٥-٣١٦، ٤/ ٢٢٥، والمقتضب: ١/ ٤٥، ٤/ ١٣٧، والأصول: ١/ ٤١٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ١٧٩.

(٥) انظر هذه المسألة في الكتاب: ٤/ ٢٢٥، والمقتضب: ٤/ ٤٢٠، والمقتصد: ٨٢٤، وأمالي الشجري: ٢/ ٣٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٣٧، والجنى الداني: ٣١٦، والارتشاف: ١٧٢٥.

وإنما يزادُ «مِنْ» لأن فيه تناوُلَ البعضِ، كأنه ينفي كلَّ بعضٍ للجنس الذي نفاه مفرداً، كأنه قال: ما جاءني زيدٌ ولا بكرٌ ولا غيرُهما مِن أبعاض هذا الجنسِ، فالنفيُ بمِنْ مفصَّلاً، وبغير مِنْ مُجملاً[1]، فإذا قلت: ما جاءني رجلٌ وأردتَ الاستغراقَ ثم قلت: ما جاءني مِنْ رجلٍ كانت «مِنْ» زائدةً، فأما إذا قلت: ما جاءني من أحدٍ، فمِنْ زائدةٌ لا مَحالةَ للتأكيد، لأن «مِنْ» لم تُفِدْ الاستغراقَ، لأن ذلك كان حاصلاً من قولك: ما جاءني أحدٌ، ولذلك لا يرى سيبويه زيادةَ «مِنْ» في الواجب، لا تقولُ: جاءني مِنْ رجلٍ كما لا تقولُ: جاءني مِنْ أحدٍ لأنَ استغراقَ الجنس في الواجب مُحالٌ، إذ لا يُتصوَّرُ مجيءُ جميع الناس، ويُتصوَّر ذلك في طرَف النفي.

وقد أجازَ الأخفش[2] زيادَتها في الواجب، فيقول: جاءني مِن رجلٍ، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ[3] عَلَيۡكُمۡ﴾[4]، والمرادُ ما أمسَكْنَ عليكم وبقوله تعالى: إن ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾[5] والمعنى سيئاتكم، يدلُّ على ذلك قولُه تعالى: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾[6].

والجواب عمَّا تعلَّقَ به، أما قولُه تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ﴾ فمِنْ هنا غيرُ زائدةٍ، بل هي للتبعيض، أي كُلوا منه اللَّحمَ دونَ الفَرْثِ والدَّمِ، فإنه محرَّمٌ عليكم، وأما قولُه تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ فإن «مِنْ» للتبعيض أيضاً لأن اللهَ عزَّ وجلَّ وعدَ على عملٍ ليس فيه التوبةُ ولا اجتنابُ الكبائرِ تكفيرَ بعضِ السَّيئات، وعلى عملٍ فيه توبةٌ واجتنابُ الكبائرِ تمحيصَ جميع السَّيئات، يدلُّ على ذلك قولُه تعالى

---

(١) لعله نصب قوله: مفصلاً.. مجملاً على الحال.

(٢) والكسائي وابن جني وابن مالك، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٣٥، وزد البغداديات: ٢٤٢، والتمام لابن جني: ١٤٩، والمقتصد: ٨٢٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٨.

(٣) في ط: «أمسكنا» تحريف.

(٤) المائدة: ٥/ ٤.

(٥) البقرة: ٢/ ٢٧١.

(٦) النساء: ٤/ ٣١.

في الآيـة الأخـرى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[١]، فجـيءَ بمِـنْ ههنـا، وفي قولـه: ﴿إِن[٢] تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ لم يـأتِ بمِـنْ لأنـه سـبحانه وعـدَ باجتناب الكبائر تكفيرَ جميع السَّيئات، ووعـدَ بإخراج الصَّـدقةِ على ما حَدَّ فيها تكفيرَ بعـض السَّيئات، فاعرفْه.

وقـولُ صـاحب الكتـاب: «**وكونُهـا مُبعِّضـةً وزائـدةً راجـعٌ إلى هـذا المعنـى**» أي[٣] إلى ابتداء الغاية[٤]، فإن ابتـداءَ الغايـة لا يفارقُهـا في جميـع ضُروبها، فـإذا قلـت: أخـذتُ مِـن الدراهم درهماً فإنـك ابتـدأتَ بالـدرهم، ولم تَنْتـهِ إلى آخـرِ الـدراهم[٥]، فالـدرهمُ ابتـداءُ الأَخذِ إلى أنْ لا يبقَى منه شيءٌ، ففي كلِّ تبعيضٍ معنى الابتداء، فـالبعضُ الـذي انتهاؤه الكُلُّ.

وأما التي للتبيين فهـي تخصيصُ الجملـةِ التي قبلهـا كـما أنهـا في التبعيض تخصيصُ [٢٥٧/ ب] الجملةِ التي بعدَها، فكان فيها ابتداءُ غايةِ تخصيصٍ كما كان في التبعيض.

وأما زيادتُها لاستغراق الجنس في قولـك: مـا جـاءني مـن رجـلٍ فـإنما جعلـتَ الرجـلَ ابتداءَ غايةِ نفيِ المجيءِ إلى آخِرِ الرجال، ومن ههنا دخلَها معنى استغراق الجنس.

وقد أضافَ بعضُهم إلى أقسامها قسماً آخرَ، وهـو أن تكـونَ لانتهـاء الغايـة[٦]، وذلـك بأنْ تقعَ مع المفعول نحوَ نظرتُ مـن داري الهـلالَ مِـنْ خَلـل السـحاب، وشَـمِمتُ مـن

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٧١.

(٢) في ط: «وإن» تحريف، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٣٦.

(٣) سقط من ط، ر: «أي» خطأ.

(٤) قاله المبرد في المقتضب: ١/ ٤٤.

(٥) انظر الأصول: ١/ ٤٠٩.

(٦) في كلام سيبويه ما يشير إلى هذا المعنى، قال: «وتقول: رأيته من ذلـك الموضـع، فجعلتـه غايـة رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى»، الكتـاب: ٤/ ٢٢٥، وانظـر الأصـول: ١/ ٤١١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٣٦، والجنى الداني: ٣١٢، والمغني: ٣٥٧.

داري الرَّيحانَ من الطريق، فمِن الأُولى لابتداء الغاية، والثانيةُ لانتهاء الغاية، قال ابن السَّراج:: «وهذا خلطُ معنى مِنْ بمعنى إلى»[١]، والجيِّدُ أن تكونَ «مِن» [٨/ ١٤] الثانيةُ لابتداء الغاية في الظهور وبدلاً من[٢] الأُولى.

فإن قلت: فقولُه تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[٣] فقد تكررَّتْ «مِنْ» في ثلاثة مواضعَ، فما معناها في كلِّ موضع منها؟

قيل: إن الأُولى لابتداء الغاية، والثانيةُ يجوزُ فيها وجهان:

أحدُهما التبعيض على أن الجبالَ بَرَدٌ تكثيراً له، فيُنزلُ بعضَها.

والآخر: على أن المعنى من أمثال الجبال من الغَيم، فيكونُ هذا المعنى لابتداء الغاية، كقولك: خرجتُ من بغدادَ مِن داري إلى الكوفة.

وأما الثالثةُ فتكونُ على وجهين، التبعيضُ والتبيينُ، أما التبعيضُ فعلى معنى يُنزل مِن السماء بعضَ البَرَد، وأما التبيينُ فعلى أن الجبالَ مِن بَرَد.

وهذا على رأي سيبويه ومَن لا يَرى زيادةَ مِن في الواجب، وأما على رأي أبي الحسن ومَن يَرى رأيَه فيَحتملُ ثلاثةَ أوجُه:

أحدُها: أن تكونَ «مِن» الأُولى لابتداء الغاية، وموضعُها نصبٌ على أنه ظرفٌ، والثانيةُ زائدةٌ على أنه مفعولٌ به، فتكونُ الجبالُ على هذا تعظيماً لِمَا ينزِّلُ مِن السماء من البَرد والمطر، و«فيها» من صفةِ الجبال، وفيه ضميرٌ من الموصوف، و«مِن» الثالثةُ لبيان الجنس، كأنه بيَّنَ مِن أيِّ شيءٍ هو المكثَّرُ، كما تقولُ: عندي جبالٌ من مالٍ، فتُكثِّرُ ما منه عندَك، ثم تُبيِّنُ المكثَّرَ بقولك: مِن المال، ويجوزُ أن تكونَ «مِن» الثالثةُ زائدةً، وموضعُها رفعٌ بالظرف الذي هو فيها، ولا يكونُ فيه ضميرٌ على هذا لأنه قد رَفعَ ظاهراً، وذلك في قول سيبويه والأخفش جميعاً، لأن سيبويه لا يُعملُ الظرفَ حتى يعتمدَ على كلام قبلَه،

---

(١) الأصول: ١/ ٤١١، وانظر ١/ ٤١٢ منه.

(٢) قاله المرادي في الجنى الداني: ٣١٢.

(٣) النور: ٢٤/ ٤٣.

وههنا قد اعتمدَ على الموصوف، والأخفشُ يُعملُه معتمِداً وغيرَ معتمِدٍ، ويكونُ التقديرُ ويُنزلُ مِن السماءِ جبالاً، أي أمثالَ الجبالِ فيها بَرَدٌ، ويجوزُ أن يكونَ بَردٌ مبتدأً و«فيها» الخبرُ، والجملةُ في موضعِ الصفة(١).

وأما الوجهُ الثاني فأن يكونَ موضعُ «مِن» الثانية نصباً على الظرف، وتكونَ الثالثةُ زائدةً في موضعِ نصبٍ على المفعول به، أي ويُنزلُ مِن السماءِ مِن جبالٍ فيها بَرداً.

والوجهُ الثالثُ أن تكونَ «مِن» الأُولى لابتداء الغاية، والثانيةُ نصباً على الظرف، والثالثةُ لبيان الجنس، وفي ذلك دلالةٌ على أن في السماء جبالَ بَرَدٍ، وكأنه على هذا التأويلِ ذكَرَ المكانَ الذي يُنزِّلُ منه، ولم يذكر المنزَّلَ للدلالة عليه ووضوحِ الأمر فيه، فاعرفْه(٢).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (و«إلى» معارِضةٌ لِمِنْ دالَّةٌ على انتهاء الغاية، كقولك: سِرتُ مِن البَصرة إلى بغدادَ، وكونُها بمعنى المصاحَبةِ في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ راجعٌ إلى معنى الانتهاء).

قال الشارح: اعلمْ أن «إلى» تدلُّ على انتهاء الغاية كما دلَّت «مِن» على ابتدائِها، فهي نقيضتُها لأنها طرفٌ بإزاء طرفِ «مِن»، ولذلك قال: «**إنها معارِضةُ مِن**»(٣) أي مجانِبةٌ ومضادَّةٌ لها، ولا تختصُّ بالمكان كما اختصَّتْ «مِنْ» به، كقولك: خرجتُ من الكوفة إلى البصرة، فإلى دلَّتْ أن منتهَى خروجِك البصرةُ، وكذلك إذا قلت: رغبتُ إلى الله دللْتَ به على أن منتهَى رغبتِك اللهُ عزَّ وجلَّ، وإذا كتبتَ فقلتَ: مِن فلان إلى فلانٍ فهو النهايةُ، فمِن للابتداء، وإلى للانتهاء.

وجائزٌ أن تقولَ: سرتُ إلى الكوفة، وقد دخلتَ الكوفةَ، وجائزٌ أن تكونَ قد بلغتَها ولم تدخلْها لأن «إلى» نهايةٌ، فجائزٌ أن تقعَ على أَول الحدِّ، وجائزٌ أن تتوغَّلَ في المكان،

---

(١) انظر ما سلف: ٦/ ١١٧-١١٨، وما سيأتي: ٨/ ٢١٠.

(٢) كلامه على الآية السالفة قاله الفارسي بمجمله في البغداديات: ٢٤١-٢٤٤، وانظر معاني القرآن للأخفش: ٤٦٤-٤٦٥، والإغفال: ٢/ ٤٩٥.

(٣) سلفت: «لمن».

ولكنْ تمنعُ من مجاوَزته لأَن النهايةِ غايةٌ، وما كان بعدَه شيءٌ لم يُسمَّ غايةً.

وتحقيقُ ذلك أنها لانتهاءِ غايةِ العملِ كما أن «مِن» لابتداء غاية العمل، إلا أنه قد يُلابِسُ الابتداءُ موضعاً من المواضع، فيكونُ من أجل تلك الملابَسةِ ابتداءً للغاية، وقد يُلابِسُ انتهاءُ الغايةِ موضعاً من المواضع، فيكونُ من أجل تلك الملابسةِ انتهاءً للغاية، وذلك نحوُ [٨/ ١٥] خرجتُ مِن بغدادَ إلى الكوفة، فعلى هذا تكونُ المَرافقُ داخلةً في الغَسْل من قول الله عز وجل: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[1] ولا يُعدَلُ عن هذا الأصلِ إلا بدليل، وإذا قلت: كتابي إلى فلان فمعناه أنه غايةُ الكتابة، إذ لا مطلوبَ بعدَه، ، وليس هناك عملٌ يتصلُّ إلى فلان كما يتَّصلُ عملُ السَّيرِ والخروج وما أشبَهه من النزول وغيرِه، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾[2] وقولُه: ﴿فَلَمَّا رَجَعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيهِمْ﴾[3]، وقولُه: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾[4] و﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[5] فالثَّمرُ غايةٌ للنظَر، والأبُ غايةٌ للرجوع، واللهُ تعالى غايةٌ لصعود الكَلِمِ ينتهي عندَه، وليس في ذلك عملٌ يتصلُ بالغاية.

فأما قولُ مَن جعلَها بمعنى «مع»[6] وبمعنى غيرِها من الحروف فيحتجُّ بقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[7] وقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[8]، ويَحملُ عليه قولَه تعالى: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾.

---

(١) المائدة: ٥/ ٦.

(٢) الأنعام: ٦/ ٩٩.

(٣) يوسف: ١٢/ ٦٣.

(٤) الشورى: ٤٢/ ٥٣.

(٥) فاطر: ٣٥/ ١٠.

(٦) ذهب بعضهم إلى أن «إلى» في آية المائدة بمعنى «مع»، ومنهم السيوطي، ودفع الزجاج هذا القول، انظر الطبري: ٦/ ١٢٤، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٥٣، وكشف المشكلات: ٣٣٩، والقرطبي: ٦/ ٢١، ٧/ ٣٣٣-٣٣٤، والجلالين: ١/ ٣٦٣.

(٧) الصف: ٦١/ ١٤.

(٨) النساء: ٤/ ٢.=

قالوا: لأنه لا يقالُ: نَصرتُ إلى فلان بمعنى نصرتُه، ولا أكلتُ إلى مال فلانٍ بمعنى أكلتُه، وإنما المعنى يقودُ[١] إلى أن يكونَ بمعنى «مع»، ولذلك دخلتْ المرافقُ في الغَسل.

والتحقيقُ في ذلك أن الفعلَ إذا كان بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدُهما يصلُ إلى معموله بحرف، والآخرُ يصلُ بآخرَ، فإن العربَ قد تتَّسعُ فتُوقعُ أحدَ الحرفَين موقعَ صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل [٢٥٨/ أ] في معنى ذلك الآخر، وذلك كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[٢]، وأنت لا تقول: رفَثتُ إلى المرأة، إنما يقال: رفَثتُ بها[٣]، لكنَّه لَمَّا كان الرَّفثُ هنا في معنى الإفضاء، وكنتَ تُعدِّي أفضيتُ بإلى جئتَ بإلى إيذاناً بأنه في معناه.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ لَمَّا كان معناه مَن يُضافُ في نصري إلى الله جازَ لذلك أن تأتيَ بإلى ههنا[٤].

وكذلك قولُه عزَّ اسمُه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ لَمَّا كان معنى الأكل ههنا الضمَّ والجمعَ لا حقيقةَ المضْغِ والبَلعِ عدَّاه بإلى، إذ المعنى لا تجمعوا أموالَهم إلى أموالكم.

فأما قولُه تعالى: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾. فقد ذكرنا الوجهَ في دخول المرافق في الغَسْلِ، وفيه وجهٌ ثانٍ أن «إلى» هنا غايةٌ في الإسقاط، وذلك أنه لَمَّا قال: اغسِلوا وجوهَكم

=وممن ذهب إلى أن «إلى» بمعنى «مع» في الآيتين الفراء وابن فارس والهروي وابن الشجري والباقولي وابن مالك، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٢١٨، والصاحبي: ١٧٩، والأزهية: ٢٧٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٦٠٨، وكشف المشكلات: ٢٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤١، والجنى الداني: ٣٨٥-٣٨٦، والمغني: ٧٨.

(١) في ط، ر: «يعود» لها وجه.

(٢) البقرة: ٢/ ١٨٧.

(٣) ومعها، انظر الصحاح واللسان (رفث).

(٤) من قوله: «الفعل إذا كان بمعنى ...» إلى قوله: «ههنا» قاله ابن جني في الخصائص: ٢/ ٣٠٨-٣٠٩.

وأيديَكم تَناولَ جميعَ اليَدِ كما تَناولَ جميعَ الوجه، واليدُ اسمٌ للجارحة من رأس الأنامل إلى الإِبِط، فلمّا قال: إلى المرافقِ فصار إسقاطاً إلى المرافق، فالمرافقُ غايةٌ في الإسقاط، فلم تَدخلْ في الإسقاط، وبقيتْ واجبةَ الغَسلِ، ولو كانت «إلى» بمعنى مع لساغَ استعمالُها في كلِّ موضع بمعنى «مع»، وأنت لو قلت: سرتُ إلى زيد تريدُ مع زيد لم يَجُزْ إذ لم يكن معروفاً في الاستعمال[1]، ولذلك قال صاحب الكتاب: «**وكونها بمعنى المصاحبة راجعٌ إلى معنى الانتهاء**»، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (و«حتّى» في معناها، إلا أَنها تفارقُها في أَن مجرورَها يجبُ أن يكونَ آخرَ جزءٍ من الشيء، أو ما يلاقي آخرَ جزءٍ منه، لأنَ الفعلَ المعدَّى بها الغرضُ فيه أن يتقضَّى ما تعلَّقَ به شيئاً فشيئاً حتى يأتيَ عليه، وذلك قولُك: أكلتُ السمكةَ حتى رأْسِها، ونمتُ البارحةَ حتى الصباحِ، ولا تقولُ: حتى نصفِها أو ثُلثِها كما تقولُ: إلى نصفِها وإلى ثُلثِها، ومن حقِّها أَن يدخلَ ما بعدَها فيما قبلها، ففي مسألتَي السمكة والبارحة قد أُكلَ الرأسُ ونِيمَ الصباحُ، ولا تدخلُ على مضمَرٍ فتقولَ: حتّاه كما تقولُ: إليه، وتكونُ عاطفةً ومبتدأً ما بعدَها في نحو قول امرئ القيس:

وحتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ

ويجوزُ في مسألة السمكة الوجوهُ الثلاثةُ).

قال الشارح: اعلمْ أن «حتّى» من عوامل الأسماءِ الخافضةِ، وهي حرفٌ[2] كاللام، لا تكونُ إلا حرفاً، ومعناها [٨/ ١٦] مُنتهَى ابتداءِ الغايةِ بمنزلة إلى، ولذلك ذكرَها بعدَها، إلا أن «حتى» تُدخِلُ الثاني فيما دخلَ فيه الأولُ من المعنى، ويكونُ ما بعدَها جزءاً ممَّا قبلها ينتهي الأمرُ به، فهي إذا خَفضتْ كمعناها إذا نُسِقَ بها، فحتى تخالفُ «إلى» من هذه الجهةِ، وذلك قولُك: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ، ودخلتُ البلادَ حتى الكوفةِ، وأكلتُ السمكةَ حتى رأْسِها، فزيدٌ مضروبٌ كالقوم، والكوفةُ مدخولةٌ كالبلاد،

---

(١) هو مضمون كلام ابن جني في الخصائص: ٣/ ٢٦٣.

(٢) في ط، ر: «حروف» تحريف.

والسمكةُ مأكولةٌ جميعاً، أَي لم أُبْقِ منها شيئاً[١]، وهذا معنى قوله: «**أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، ونمتُ البارحةَ حتى الصباح قد أُكلَ الرأسُ ونيمَ الصباحُ**».

وإنما وجبَ أن يكونَ ما بعدَها جزءاً ممَّا قبلَها مِن قِبلِ أن معناها أن تُستعملَ لاختصاصِ ما تقعُ عليه إما لرِفعتِه أو دناءتِه، كقولك: ضربتُ القومَ، فالقومُ عندَ مَنْ تخاطبُه معروفون، وفيهم رفيعٌ ودنيءٌ، فإذا قلت: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ فلا بدَّ من أن يكونَ زيدٌ إما أَرفعَهم أَو أَدناهم لتدلَّ بذكرِهِ أن الضربَ قد انتهى إلى الرُّفَعاء أو الوُضَعاء، فإن لم يكن زيدٌ هذه صفتُه لم يكنْ لذِكرِهِ فائدةٌ، إذ كان قولُك: ضربتُ القومَ يشتملُ على زيدٍ وغيرِه.

فلمَّا كان ذِكرُ زيدٍ يفيدُ ما ذكرناه وجبَ أن يكونَ داخلاً في حكمِ ما قبله، وأن يكونَ بعضاً ممَّا قبلَه، فيُستدلَّ بذِكره أن الفعلَ قد عمَّ الجميعَ، ولذلك لا تقولُ: ضربتُ الرجالَ حتى النساءِ، لأن النساءَ لَسْنَ[٢] من جنس الرجال، فلا يُتوهَّمُ دخولُهنَّ مع الرجال، وإنما يُذكَرُ بعد «حتى» ما يَشتملُ عليه لفظُ الأولِ، ويجوزُ أن لا يقعَ فيه الفعلُ لرِفعتِه أو دناءتِه، فيُنبَّهَ بحتى أنه قد انتهى الأمرُ إليه.

وربَّما استُعملتْ غايةً ينتهي الأمرُ عندها كما تكونُ «إلى» كذلك، وذلك نحوُ قولك: إن فلاناً ليَصومُ الأيامَ حتى يومِ الفطرِ، والمرادُ أنه يصومُ الأيامَ إلى يوم الفِطر، ولا يجوزُ فيه على هذا إلا الجرُّ، لأن معنى العطفِ قد زالَ لاستعمالها استعمالَ «إلى»، و«إلى» لا تكون عاطفةً، فلا يجوز أن ينتصبَ يومُ الفطرِ لأنه لم يصُمْه، فلا يعملُ الفعلُ فيما لم يفعلْه.

وكذلك إذا خالفَ الاسمُ الذي بعدَها ما قبلَها، نحوُ قولك: قامَ القومُ حتى الليلِ، والتأويلُ قامَ القومُ اليومَ حتى الليلِ[٣]، فعلى هذا إذا قلت: نمتُ البارحةَ حتى الصباح لم

---

(١) من قوله: «حتى من عوامل ..» إلى قوله: «شيئاً» قاله المبرد في المقتضب: ٢/ ٣٨ بخلاف يسير.

(٢) في ط، ر: «ليست».

(٣) من قوله: «إن فلاناً ...» إلى قوله: «الليل» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٤٢٦.

يلزمْه نومُ[١] الصباح لأنه ليس من جنسه ولا جزءاً[٢] منه.

قال: «**ولا تَدخلُ على مضمَر**»، فلا[٣] تقولُ: حتَّاه ولا حتَّاك، قال سيبويه: «استغنَوا عن الإضمار في «حتى» بقولهم: دَعْه حتى ذاك، وبالإضمار في «إلى» كقولهم: دَعْه إليه لأن المعنى واحدٌ[٤]» يريد إلى ذلك، فذلك اسمٌ مبهمٌ، وإنما يُذكَرُ مثلُ ذلك إذا ظنَّ المتكلِّمُ أن المخاطَبَ قد عرفَ مَن يَعني كما يكونُ المضمرُ كذلك، ولذلك لا يرى سيبويه الإضمارَ مع كاف التشبيه ولا مع مُذْ ولا يُجيزُ كَهْ ولا كِي، قال: «استغنَوا عن ذلك بمِثْلِه ومِثْلي وعن مُذْهُ بِمُذْ ذاك»[٥]، هذا رأيُ سيبويه، وكان أبو العباس المبرِّدُ يرى إضافة ما منعَ سيبويه إضافتَه إلى المضمر في هذا الباب، ولا يمنعُ منها، ويقولُ: إذا كان ما بعدَ حتى منصوباً: حتى[٦] إيَّاه، وإذا كان مرفوعاً: حتى هو، وإذا كان مجروراً: حتَّاه وحتَّاك[٧]، ويقولُ في مُنذُ ذلك إذا كان ما بعدها مرفوعاً: مُذ هو، وإذا كان مجروراً: مُذْه ومُذْكَ.

والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه لموافقَته كلامَ العرب[٨] وربَّما جاء في الشعر بعضُ ذلك مضمراً نحوَ قوله[٩]:

---

(١) في ط: «يوم» تصحيف.

(٢) في ط، ر: «جزء» تحريف.

(٣) في ط، ر: «ولا».

(٤) الكتاب: ٢/ ٣٨٣.

(٥) الكتاب: ٢/ ٣٨٣، وانظر: ٤/ ٢٣١ منه، والأصول: ١/ ٤٢٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٠١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٦٨.

(٦) سقط من ط، ر: «حتى» خطأ.

(٧) ونسب هذا القول إلى الكوفيين، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٢٦، والارتشاف: ١٧٥٥، والجنى الداني: ٥٤٣-٥٤٤، والمغني: ١٣١، ولم ينسب في الأصول: ١/ ٤٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٦٨.

(٨) من قوله: «وكان أبو العباس ..» إلى قوله: «العرب» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٠١، والأعلم في النكت: ٦٧٠، وانظر الكتاب: ٢/ ٣٨٣، والأصول: ١/ ٤٣٩.

(٩) هو العجاج، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٥٠، وزد الأصول:=

وأُمَّ أَوْعــــالٍ كَهــــا أَوْ أَقْرَبــــا

أنشدَه سيبويه للعجَّاج، وهو [٨/ ١٧] ضرورةٌ.

واعلمْ أنهم قد اختلفوا في الخافض لِمَا بعد حتى في الغاية، فذهبَ الخليلُ وسيبويه إلى أن الخفضَ بحتى، وهي عندهما حرفٌ من حروف الجرِّ بمنزلة اللام(١)، وذهب الكسائيُّ إلى أن خفضَ ما بعدها بإضمار «إلى» لأنها نفسَها، نصَّ على ذلك في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾(٢) فقال: إن الخفضَ بإلى المضمَرةِ، وقال الفرَّاءُ: «حتى» من عوامل الأفعال، مجْراها مجْرى كي وأَنْ، وليس عملُها لازماً في الأفعال، ألا تراك تقولُ: سِرتُ حتى أدخلُها [٢٥٨/ ب]، ودُفعتُ(٣) حتى وصلتُ إلى كذا، فلا تعملُ ههنا شيئاً، ثم لَمَّا نابتْ عن إلى» خَفضتْ الأسماءَ لنيابتها وقيامِها مَقامَ «إلى»(٤)، وهو قولٌ واهٍ فيه بعدٌ، لأنه يؤدِّي إلى إبطال معنى «حتى»، وذلك أن بابَ «حتى» في الأسماء أن يكونَ الاسمُ الذي بعدَها من جملة ما قبلَها وداخلاً في حكمِه ممَّا يُستبعَدُ وجودُه في العادة، كقولنا: قاتلتُ السِّباعَ حتى الأُسودِ، فقتالُه الأسدَ أبعدُ من قتاله لغيره، وكذلك اجترأَ على الناس حتى الصِّبيانِ لأن اجتراء الصِّبيان أبعدُ في النفوس من اجتراء غيرِهم، ولو جَعلْنا مكانَ حتى إلى لَمَا أدَّى هذا المعنى.

فإن قيل: ولمَ قلتُم: إن «حتى» هي الخافضةُ بنفسِها قيل: لظهور الخفضِ بعدَها في نحو ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾(٥)، ولم تَقمْ الدلالةُ على تقدير عاملٍ غيرِها، فكانت هي

=٢/ ١٢٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٠٢، والنكت: ١٥٠، ٦٧٠، وضرائر الشعر: ٣٠٨.

(١) في ط: «اللازم» تحريف، انظر الكتاب: ٣/ ١٧-١٨، وشرحه للسيرافي: ٩/ ١٩٨، والنكت: ٧٠٠.

(٢) القدر: ٩٧/ ٥.

(٣) في د: «ووقفت»، وفي ط، ر: «ووقعت» وكلاهما تحريف، وما أثبت عن شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٩٨.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ١٣٧.

(٥) بهذا استدل السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٢٠٠.

العاملةَ، وممَّا يؤيِّدُ ذلك قولُهم: حتَّامَ[١].

وأما كونُها عاطفةً فنحوُ قولك: قامَ القومُ حتى زيدٌ، أي وزيدٌ، ورأيتُ القومَ حتى زيداً، ومررتُ بالقوم حتى زيدٍ، أجرَوها في ذلك مُجْرى الواو.

فإن قيل: ولِمَ قلتُم: إن أصلَها الغايةُ وإنها في العطف محمولةٌ على الواو فالجوابُ[٢] إنما قلنا:إن أصلَها الجرُّ لأنها لَمَّا كانت عاطفةً لم تخرجْ عن معنى الغاية، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني القومُ حتى زيدٍ بالخفض فزيدٌ بعضُ القوم؟ ولو جُعلتْ «حتى» عاطفةً لم يَجز أن يكونَ الذي بعدَها إلا بعضاً للذي قبلها، وهذا الحكمُ تقتضيه «حتى» من حيث كانت غايةً على ما تقدَّمَ بيانُه، ولو كان أصلُها العطفَ لجازَ أن يكونَ الذي بعدها من غير نوعِ ما قبلها، كما تكونُ الواوُ [٨/ ١٨] كذلك، ألا ترى أنه يجوزُ أن تقولَ: جاءني زيدٌ وعمرو، ولا يجوزُ أن تقولَ: جاءني زيدٌ حتى عمرو كما لا يجوزُ ذلك في الخفض؟ فدلَّ ما ذكرناه على أن أصلَها الغايةُ.

فإن قيل[٣]: فمِن أين أشبهتْ «حتى» الواوَ حتى حُملتْ عليها؟

قيل: لأن أصلَ «حتى» إذا كانت غايةً أن يكونَ ما بعدَها داخلاً في حُكم ما قبلها، كقولك: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ، فزيدٌ مضروبٌ مع القوم، كما يكونُ ذلك في قولك: ضربتُ القومَ وزيداً، فلمّا اشترَكا فيما ذكرنا حُملتْ على الواو.

وأما القسمُ الثالثُ فأن تكونَ حرفاً من حروف الابتداء، يُستأنفُ[٤] بعدَها الكلامُ ويُقطعُ عمَّا قبلَه كما يُستأنفُ بعد أمَّا وإذا التي للمفاجأة وإنما وكأنَّما ونحوِها من حروف

---

(١) كلام الشارح على مذهبي الكسائي والفراء والردِّ عليهما قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٩٨-١٩٩ بخلاف يسير، وانظر مذهبيهما في شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٢٤، والارتشاف: ١٧٥٢، والجنى الداني: ٥٤٢، وما سيأتي: ٨/ ١٧٥.

(٢) قاله الوراق في العلل في النحو: ١٨١، بخلاف يسير، وانظر أسرار العربية: ٢٦٦.

(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه قالهما الوراق وابن الأنباري، انظر العلل في النحو: ١٨١، وأسرار العربية: ٢٦٦.

(٤) في ط، ر: «ليستأنف» تحريف.

الابتداء، فيقعُ بعدها المبتدأ والخبرُ والفعلُ والفاعلُ من نحو قولك: سرَّحتُ القومَ حتى زيدٌ مُسرَّحٌ، وأجلستُ القومَ حتى زيدٌ جالسٌ، قال جرير[1]:

فما زالتْ القَتْلَى تَمُجُّ دِماءَها ... بدِجْلةَ حتَّى ماءُ دِجْلةَ أَشْكَلُ

فقولُه: ماءُ رُفِعَ بالابتداء، وأشْكلُ الخبرُ، وقال الفرزدق[2]:

فيا عَجَباً حتَّى كُلَيْبٌ تَسبُّني ... كأنَّ أَباها نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

[٨/ ١٩] والمرادُ يَسبُّني الناسُ حتى كُليبٌ تَسبُّني، فوقعَ بعدها المبتدأُ والخبرُ، وأما البيتُ الذي أنشدَه[3]، وهو[4]:

سَرَيْتُ بِهِمْ حتَّى يَكِلَّ مَطِيُّهم ... وحتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ

البيتُ لامرئِ القيس، والشاهدُ فيه قولُه: وحتى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرسانٍ، فحتَّى حرفُ ابتداءٍ، ألا ترى أنها ليستْ حرفَ خفضٍ لوقوع المرفوع بعدَها، وليستْ حرفَ عطفٍ لدخول حرف العطف عليها، وهو الواو؟ فكانت قسماً ثالثاً، ولذلك وقعَ بعدها المبتدأُ والخبرُ، ولم تَعملْ فيما بعدها.

والمعنى أنه يَسْري بأصحابه حتى يَكِلَّ المَطيُّ وينقطعَ الخيلُ وتُجهدَ، فلا تحتاجَ إلى أَرسان.

فحتى هذه يقعُ بعدها الجملةُ من المبتدأ والخبرِ والفعلِ والفاعل، فأما المبتدأُ والخبرُ فقد ذُكرَ، وأما الفعلُ فقد يكونُ مرفوعاً ومنصوباً، فإذا نصبتَه كانت حرفَ جرٍّ بمنزلة إلى، وانتصابُ الفعل بعدَها بإضمار أنْ، فإذا قلت: سِرتُ حتى أدخلَها فالتقديرُ حتى أنْ

---

(١) البيت في ديوانه: ١٤٣، والأزهية: ٢١٦، والخزانة ٤/ ١٤٢، وبلا نسبة في أسرار العربية: ٢٦٦-٢٦٧.

(٢) البيت في ديوانه: ١/ ٤١٩، والكتاب: ٣/ ١٨، والأصول: ١/ ٤٢٥، والنكت: ٧٠٢، والخزانة: ٤/ ١٤١، وبلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٤١.

(٣) أي الزمخشري.

(٤) سلف البيت: ٧/ ٥٧.

أدخلَها، فأَدخلَها منصوبٌ بتقدير «أنْ» المضمرةِ، و«أنْ» والفعلُ في تأويل المصدر، والمعنى حتى دخولِها، فحتى وما بعدها في موضع نصبٍ بالفعل المتقدِّمِ، وإذا ارتفعَ ما بعدَها كانت حرفَ ابتداءٍ، تَقطعُ ما بعدها عمَّا قبلها على ما تقدَّمَ، وقد أنشدوا بيتاً جَمعوا فيه البابَ أَجمعَ، وهو[1]:

أَلْقَى الصَّحيفةَ كيْ يُخفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتَّى نَعْلَه أَلْقاها

يُروى برفع النَّعل ونصبِها وجرِّها[2]، فمَنْ جرَّها جعلَها غايةً، وكان «أَلقاها» تأْكيداً لأن ما بعد «حتى» يكونُ داخلاً فيما قبلها، فيصيرُ «أَلقاها» حينئذٍ تأْكيداً، لأنه مُستغنًى عنه، وأَما مَن رفعَ النَّعلَ فبالابتداء، و«أَلقاها» الخبرُ، فهو معتمَدُ الفائدةِ، وأَما مَنْ نصبَ النَّعلَ فعلى وجهين:

أَحدُهما: أَن تكونَ «حتى» حرفَ عطفٍ بمعنى الواو، عَطفَ النَّعلَ على الزَّاد، وكان «أَلقاها» أَيضاً توكيداً مستغنًى عنه.

والآخرُ أَن تكونَ «حتى» أَيضاً حرفَ ابتداءٍ تَقطعُ الكلامَ عمَّا قبله، وتنصبُ الفعلَ بإضمارِ فعلٍ دلَّ عليه «أَلقاها»، كأَنه قال: حتى أَلقَى نَعْلَه أَلقاها على حدِّ زيداً ضربتُه.

ومثلُه مسأَلةُ السَّمكةِ إذا قلت: أَكلتُ السمكةَ حتى رأسها جازَ في الرأس ثلاثةُ الأَوجُه، الجرُّ على الغاية، والنصبُ على العطف، والرفعُ على الابتداء، وفي الأوجهِ الثلاثةِ الرأْسُ

---

(١) هو ابن مروان النحوي كما في الكتاب: ١/ ٩٧ [هارون]، ١/ ٥٠ [بولاق] وشرحه للسيرافي: ٣/ ١٤٩،

ونسب البيت إلى مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة في معجم الأدباء: ٢٦٩٨، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٨٤، وهو من أصحاب الخليل على ما ذكر السيوطي في البغية.

ونسب في الخزانة: ١/ ٤٤٦ إلى أبي مروان النحوي، وهو في ديوان المتلمس: ٣٢٧ فيما نسب إليه

وورد بلا نسبة في الأصول: ١/ ٤٢٥، والبصريات: ٦٨٢، والإغفال: ٢/ ٧٢، والنكت: ٢٢٨، وشرح اللمع لابن برهان: ١٨٦، والارتشاف: ١٩٩٩.

(٢) انظر هذه الأوجه في الأصول: ١/ ٤٢٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٥٠، والبصريات: ٦٨٢، واختار الأعلم النصب، انظر النكت: ٢٢٩.

مأْكولٌ، أَمَّا في الجرِّ فلأَن ما بعدَ «حتى» في الغاية يكونُ داخلاً في حكم الأَول، وأَما النصبُ فلأَنه معطوفٌ على السمكة، وهي مأكولةٌ، فكان مأكولاً مثلَها، وأَما الرفعُ فعلى الابتداء، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ رأْسُها مأكولٌ، وساغَ حذفُه لدلالة «أَكلتُ» عليه.

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: («وفي» معناها الظرفيَّةُ [٢٥٩/ أ] كقولك: زيدٌ في أرضه، والركضُ في الميدان، ومنه نظرَ في الكتاب، وسعَى في الحاجة، وقولُهم في قول الله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾: إنها بمعنى «على» عملٌ على الظاهر، والحقيقةُ أَنها على أَصلها لتمكُّنِ المصلوبِ في الجِذع تمكُّنَ الكائنِ في الظرف فيه).

قال الشارح: أَما «في» فمعناها الظرفيةُ والوِعاءُ، نحوُ قولك: الماءُ في الكأس، وفلانٌ في البيت، إنما المرادُ أن البيتَ قد حَواه، وكذلك الكأسُ، وكذلك زيدٌ في أَرضه، والركضُ في الميدان، هذا هو الأَصلُ فيها، وقد يُتَّسعُ فيها فيقالُ: في فلانٍ عيبٌ، وفي يَدي دارٌ، جعلتَ الرجلَ مكاناً للعيب يَحتويه مجازاً أَو تشبيهاً، أَلا ترى أَن الرجلَ ليس مكاناً للعيبِ في الحقيقة، ولا اليدُ مكاناً للدار؟ وتقولُ: أَتيتُه في عُنفوانِ شبابِه، وفي أَمرِه ونَهيِه، فهو تشبيهٌ وتمثيلٌ، أَي هذه الأُمورُ قد أَحاطتْ به، وكذلك نَظَرَ في الكتاب، وسعَى في الحاجة، جُعلَ الكتابُ مكاناً لنظَره، والحاجةُ مكاناً لسَعيِه، إذ كان مختصَّاً بها.

ومن ذلك قولُهم: في هذا الأَمرِ شكٌّ، جُعلَ الأَمرُ كالمكان لاشتماله على الشكِّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[١]، راجعٌ إلى ما ذكرنا، أَي شكٌّ مختصٌّ به، وإنما [٨/ ٢١] أُخرجَ على طريق البلاغةِ هذا المُخْرَجَ، فكأنه قيل: أَفي صفاتِه شكٌّ؟ ثم أُلغيتْ الصفاتُ للإيجاز، وإنما قلنا هذا لأنه لا يجوزُ عليه سبحانه تشبيهٌ لا حقيقةً ولا بلاغةً، ولهذا كان على تقدير أفي صفاتِه الدالَّةِ عليه شكٌّ[٢].

---

(١) إبراهيم: ١٤/ ١٠.

(٢) وقيل في الآية أقوال أخرى، انظر الطبري: ١٣/ ١٩٠، والمحرر الوجيز: ٨/ ٢٦٠-٢٦١، والقرطبي: ١٢/ ١١٣-١١٤، والبحر: ٦/ ٤١٤.

وأما قولُه تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[(١)] فليستْ «في» بمعنى[(٢)] «على» على ما يظنُّه مَن لا تحقيقَ عنده[(٣)]، وإنما[(٤)] لَمَّا[(٥)] كان الصَّلبُ بمعنى الاستقرار والتمكُّنِ عُديَ بفي كما يعدَّى الاستقرارُ، فكما يقال: تَمكَّنَ في الشجرة كذلك ما هو في معناه نحوَ قول الشاعر[(٦)]:

بَطَلٌ كأَنَّ ثيابَه في سَرحةٍ يُحْذَى نِعالَ السِّبْتِ ليس بتَوْأَمِ

لأنه قد عُلم أَن الشجرةَ لا تُشقُّ وتُستودَعُ الثيابَ، وإنما المرادُ استقرارُها في سَرحة، فهو من قَبيلِ الفعلَين أَحدُهما في معنى الآخر[(٧)]، والسَّرحةُ واحدةُ السَّرْح، وهو الشجرُ العظامُ الطوالُ، ومثلُه قولُ امرأةٍ من العرب[(٨)]:

---

(١) طه: ٢٠/ ٧١.

(٢) في ط، ر: «معنى».

(٣) مجيء «في» بمعنى «على» في الآية قال به الفراء والمبرد والزجاج والهروي وابن الشجري وابن مالك، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٨٦، والمقتضب: ٢/ ٣١٩، والكامل للمبرد: ٣/ ٩٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٦٨، والأزهية: ٢٦٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٦٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٥٧، والقرطبي: ١٤/ ١٠٣.
ووجه كل من الفراء والزجاج مجيء «في» في الآية، وكلام ابن يعيش مستوحىً من كلام ابن جني في الخصائص: ٢/ ٣٠٧-٣٠٨، وممن رأى رأي ابن يعيش في الآية أبو حيان فيما نقله عنه البغدادي في شرح أبيات المغني: ٤/ ٦٢.

(٤) سقط من ط: «وإنما».

(٥) في ط: «ولما»، وسقط من ر: «لما».

(٦) هو عنترة، والبيت في ديوانه: ٢١٢، وأدب الكاتب: ٥٠٦، والأزهية: ٢٦٧، والاقتضاب: ٤٣١، وورد بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٣١٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٥٧.

(٧) قاله ابن جني في الخصائص: ٢/ ٣١٢-٣١٣، يُحْذَى نِعَالَ السِّبْت: يلبس النعال السبتية، وهي المدبوغة بالقرظ، والسبت بكسر السين: جلود البقر المدبوغة.
الصحاح (سبت)، والاقتضاب.

(٨) البيت بهذه النسبة في الخصائص: ٢/ ٣١٣، ونسب إلى سويد بن أبي كاهل في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٦٠٦، والقرطبي: ١٤/ ١٠٣، واللسان (عبد)، ونسب إلى قُراد بن حنش الصارديّ في الحماسة البصرية: ١/ ٨٠، وجاء بلا نسبة في الكامل للمبرد: ٣/ ٩٧-٩٨،=

ونحـنُ صـلَبْنا النـاسَ في جِـذْعِ نَخْلـةٍ ولا عَطَسَــتْ شَــيْبانُ إِلّا بأَجْـدَعا

[٨/ ٢٢] (فصل) قال صاحب الكتاب: (والباءُ معناها الإلصاقُ كقولك: به داءٌ، أَي التصقَ به وخامرَه، ومررتُ به واردٌ على الاتِّساع، والمعنى التصقَ مُروري بموضعٍ يَقْرُبُ منه، ويدخلُها معنى الاستعانةِ في نحو كتبتُ بالقلم، ونَجَرتُ بالقَدُوم، وبتوفيق الله حَجَجْتُ، وبفلانٍ أَصبتُ الغرضَ، ومعنى المصاحَبةِ في نحو خرجَ بعَشيرته، ودخلَ عليه بثيابِ السفر، واشترى الفرسَ بسَرْجه ولجامِه).

قال الشارح: اعلمْ أن الباءَ أيضاً من حروف الجرِّ، نحو مررتُ بزيد، وظَفِرتُ بخالدٍ، وهي مكسورةٌ، وكان حقُّها الفتحَ لأن كلَّ حرفٍ مفردٍ يقعُ في أَول الكلمة حقُّه أن يكونَ مفتوحاً إِذ الفتحةُ أَخفُّ الحركاتِ، نحوُ واوِ العطف وفائه، إِلا أَنهم كسَروا باءَ الجرِّ حملاً لها على لام الجرِّ لاجتماعهما في عملِ الجرِّ ولزومِ كلِّ واحدٍ منهما الحرفيَّةَ بخلاف ما يكونُ حرفاً واسماً وكونِهما من حروف الذَّلاقة[١].

ويسمُّونها مرةً حرفَ إلصاقٍ ومرةً حرفَ استعانةٍ ومرة حرفَ إضافةٍ، فأما الإلصاقُ فنحوُ قولك: أَمسكتُ زيداً، فيَحتملُ[٢] أن تكونَ باشرْتَه نفسَه، ويَحتملُ أن تكونَ منعتَه من التصرُّف من غير مباشَرةٍ له، فإذا قلت: أَمسكتُ بزيدٍ فقد أَعلمتَ أنك باشرْتَه بنفسك.

وأما الاستعانةُ فنحوُ قولك: ضربتُه بالسيف، وكتبتُ بالقلم، ونَجَرتُ بالقَدُوم، وبتوفيق الله حَجَجْتُ، استعنتَ بهذه الأشياءِ على هذه الأفعالِ.

=والمقتضب: ٢/ ٣١٩، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٦٨.
ورواية البيت في د، ط، ر: «ولا عطبت شيبان إلا بأجدع»
وما أثبت عن المصادر السالفة، وهو الصواب، والعطب: الهلاك.

(١) هذا تعليل ابن جني ولفظه، انظر سر الصناعة: ١٤٤، وانظر أيضاً شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٦٠، والعلل في النحو: ٨٨.

(٢) في ط، ر: «ويحتمل».

وأما الإضافةُ فنحوُ قولك: مررتُ بزيدٍ، أضفتَ مرورَكَ إلى زيد بالباء، كما أنك إذا قلت: عجبتُ مِن بكر أَضفتَ عجبَك منه إليه بمِن[١].

واللازمُ لمعناها الإلصاقُ[٢]، وهو تعليقُ الشيءِ بالشيء، فإذا قلت: مررتُ بزيد فقد علَّقتَ المرورَ به، فزيدٌ متعلَّقُ المرور، وذلك على ثلاثة أوجه[٣]: اختصاصُ الشيء بالشيء، وعملُ الشيء بالشيءِ، واتصالُ الشيء بالشيء، فتعليقُ الذِّكْرِ بالمذكور الغائبِ تعليقُ اختصاصٍ، وتعليقُ الفعل بالقُدرة أَو الآلةِ تعليقُ عملٍ وُصلَ إليه بذلك الشيءِ، فعلى هذا يجري أَمرُ الباب.

فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾[٤]،فالمعنى مَنْ يُرِدْ أمراً من الأُمور بإِلحادٍ، أَي بمَيلٍ عنه، ثم قال: «بظُلمٍ»، فبيَّن أن ذلك الإلحادَ الذي قد يكونُ بظُلمٍ وغيرِ ظُلمٍ إذا وقع فهذا حكمُه، فالباءُ الأُولى على تقدير عملِ الشيءِ بالشيء، والثانيةُ على تقدير تخصيصِ الشيءِ بالشيء.

وإنما قلنا: إن الأُولى على تقدير عملِ الشيءِ بالشيء من أَجلِ أَن الإلحادَ فيه هو العملُ الذي دلَّ على النهي عنه، إلا أَنه أُخرجَ مُخْرجَ ما أُضيفَ إليه ممَّا هو غيرُه من أَجلِ أنه على خلافِ معناه.

وأَما كونُها بمعنى المصاحَبةِ ففي قولهم: خرجَ بعشيرته، ودخل عليه بثيابِ السفر، واشترَى الفرسَ بسَرْجه ولجامِه، والتقديرُ خرجَ وعشيرتُه معه، فهي جملةٌ من مبتدأ

---

(١) من قوله: «ويسمونها مرة ... » إلى قوله : «بمن» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٢٢-١٢٣.

(٢) الباء عند سيبويه للإلصاق والاختلاط، وما ذكر غير هذا من معانيها فهو اتساع، انظر الكتاب: ٤/ ٢١٧، والمقتضب: ٤/ ١٤٢، والأصول: ١/ ٤١٢-٤١٣، والنكت: ١١٢٦، والمقتصد: ٨٢٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٤٠، والارتشاف: ١٦٩٥.

(٣) ذكرها ابن سيده في المخصص: ١٤/ ٥١.

(٤) الحج: ٢٢/ ٢٥، وانظر معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٤٢١، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٩٤، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٢٢-٢٢٣، والقرطبي: ١٤/ ٣٥٧-٣٥٨، والمغني: ١١٥، والجنى الداني: ٥١.

وخبرٍ في موضعِ الحال، والمعنى مُصاحِباً عشيرتَه، فلمَّا كان المعنى يعودُ إلى ذلك لقَّبوا الباءَ بالمصاحِبة، وكذلك دخلَ بثيابِ السفرِ، واشترى الفرسَ بسَرْجه ولجامِه، أي وثيابُ السفر عليه، والسَّرجُ واللجامُ معه.

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾[١] في قول المحقِّقينَ من أَصحابنا، وتأويلُه تُنبِتُ ما تُنبتُه والدُّهنُ فيه، فهو كقولك: خرجَ بثيابه، ونحوُه قولُ الشاعر، أنشدَه الأصمعيُّ[٢]:

[٨/ ٢٣] ومُسْتَنَّةٍ كاسْتِنانِ الخَرُو ... فِ قدْ قَطَعَ الحبْلَ بالمِرْوَدِ

أي ومِرْودُه فيه[٣]، والخروفُ: المهرُ له ستةُ أَشهرٍ أَو سبعةٌ.

قال صاحب الكتاب: (وتكونُ مَزيدةً في المنصوب كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾، وقولِه: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ وقولِه[٤]:

سُودُ المحَاجِرِ لا يَقْرأنَ بالسُّوَرِ

وفي المرفوع كقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾، وبحَسْبِك زيدٌ، وقولِ امرئ القيس:

أَلَا هلْ أَتاها والحوادِثُ جَمَّةٌ ... بأَنَّ امرأَ القيسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا)

---

(١) المؤمنون: ٢٣/ ٢٠، وانظر ما سلف: ٢/ ٢٥٤ [حسان] وما سيأتي: ٨/ ٢٥.

(٢) البيت من إنشاد الزيادي عن الأصمعي عن خلف في شرح أشعار الهذليين: ٨٤-٨٥، ونسب إلى رجل من بني الحارث في الصحاح واللسان (خرف)، وورد بلا نسبة في الإغفال: ٢/ ١٠٤، والمخصص: ٦/ ١٣٧، ٩/ ١٤٢.

المرود: الوتد.

(٣) من قوله: «ومن ذلك قوله تعالى: تنبت ...» إلى قوله: «فيه» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٣٣-١٣٤.

(٤) صدر البيت:

هُنَّ الحرائرُ لا رَبَّاتُ أَحْمِرةٍ

ونسب إلى الراعي والقتال الكلابي، انظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٤١.

قال الشارح: قد تزادُ الباءُ في الكلام، والمرادُ بقولنا: تزادُ أنها تجيءُ توكيداً، ولم تُحدِثْ معنىً من المعاني المذكورةِ كما أن «ما» في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[1] و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[2] و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾[3] كذلك، وتقديرُه فبنَقْضِهم، وعن قليلٍ، ومِن خطيئاتِهم[4].

وجملةُ الأمرِ أن الباءَ قد زِيدتْ في مواضعَ مخصوصةٍ، وذلك مع المبتدأ والخبر، ومع الفاعل والمفعول، وفي خبر ليس وما الحجازيَّةِ، فأَما زيادتُها مع المبتدأ [٢٥٩/ ب] ففي موضع واحدٍ، وهو قولُهم: بحَسْبِك أَن تفعلَ الخيرَ[5]، معناه حَسْبُك فعلُ الخيرِ، فالجارُّ والمجرورُ في موضعِ رفعٍ بالابتداء، قال الشاعر[6]:

بحَسْبِكَ في القومِ أنْ يَعلموا ... بأَنَّكَ فيهمْ غَنيٌّ مُضِرّ

فقولُه[7]: بحَسْبِك في موضعِ رفعٍ بالابتداء، و«أن يَعلموا» خبرُه، كأنه قال: حَسْبُكَ عِلمُهم، ولا يُعلَمُ مبتدأٌ دخلَ عليه حرفُ جرٍّ في الإيجاب غيرُ هذا الحرف[8].

فأما في غير الإيجاب فقد جاء غيرُ الباء، قالوا: هل مِن رجلٍ في الدار؟ وهل لك مِن حاجةٍ؟ قال الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[9] فالجارُّ والمجرورُ في موضع رفعٍ بالابتداء.

وأَما زيادتُها مع الخبر ففي موضع واحدٍ أيضاً في قول أَبي الحسن الأَخفشِ، وهو قولُه

(١) النساء: ٤/ ١٥٥.
(٢) المؤمنون: ٢٣/ ٤٠.
(٣) نوح: ٧١/ ٢٥، وفي د، ط، ر: «خطاياهم» خطأ.
(٤) في د، ط، : «خطاياهم» خطأ.
(٥) من قوله: «تزاد أنها تجيء ...» إلى قوله «الخير» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٣٣، ١٣٧.
(٦) سلف البيت: ٢/ ٢٦٦.
(٧) في ط، ر: «فقولك»، تحريف.
(٨) من قوله: «ولا يعلم ...» إلى قوله: «الحرف» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٣٨.
(٩) فاطر: ٣٥/ ٣.

تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[١]، زعم أن المعنى جزاءُ سيِّئةٍ مِثلُها، ودلَّ على ذلك قولُه تعالى في موضع آخرَ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ بِمِثْلِهَا﴾[٢]، ولا يَبعدُ ذلك لأن ما يدخلُ على المبتدأ قد يدخلُ على الخبر، نحوُ لامِ الابتداء في قول بعضهم: إن زيداً وجهُه لَحسنٌ، وقد جاء في الشعر، قال[٣]:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعجُوزٌ شَهْرَبَهْ

وزيادةُ الباءِ في الخبر أقوى قياساً من زيادتها في المبتدأ نفسِه، وذلك أن خبرَ المبتدأ يُشبهُ الفاعلَ من حيث كان مستقلّاً بالمبتدأ كما كان الفاعلُ مستقلّاً بالفعل[٤]، والباءُ [٨/ ٢٤] تزادُ مع الفاعل على ما سنذكر، وكذلك يجوزُ دخولُها على الخبر، وأما زيادتُها مع الفاعل ففي موضعَين: أحدُهما: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٥]، والآخر: «أَحسِنْ به» في التعجُّب، قال الله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾، وقال الشاعر[٦]:

كَفَى الشَّيبُ والإسلامُ للمَرْءِ ناهِيا

لَمَّا لم يأتِ بالباء رفَعَ، وقد زِيدتْ في التعجُّب، نحوُ قولك: أَحسِنْ بزيدٍ، وقولِه تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٧] وقد تقدَّمتْ الدلالةُ على زيادتها فيه في فصل التعجُّب، وأما قولُ امرئ القيس[٨]:

---

(١) يونس: ١٠/ ٢٧.

(٢) الشورى: ٤٢/ ٤٠.

انظر قول الأخفش فيما سلف: ٢/ ٢٦٦، وزد العسكريات: ١٢٩.

(٣) سلف الرجز: ٧/ ١٠١.

(٤) قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٤٣ بمجمله.

(٥) النساء: ٤/ ٧٩.

(٦) سلف البيت: ٧/ ٢٦٦.

(٧) مريم: ١٩/ ٣٨.

(٨) سلف البيت تاماً، وهو في ديوانه: ٢٩٢، والخصائص: ١/ ٣٣٥، والمنصف: ١/ ٨٤، والتنبيه لابن جني: ١٦٣، والخزانة: ٤/ ١٦١، وورد بلا نسبة في الحلبيات: ١٤٥، ٢٥٧، والتنبيه=

أَلَا هـــــلْ أَتاهـــــا إلـــــخ

فالشاهدُ فيه زيادةُ الباءِ مع الفاعلِ المرفوعِ المحلِّ، والمرادُ أَن امرأَ القيس بَيْقَرَ، يقال: بَيْقَرَ الرجلُ إذا أَقام بالحضَر وتركَ قومَه، وقيل: إذا ذهبَ إلى الشام[١]، والمعنى أَلَا هل أَتاها ذهابُ امرئِ القيس بنِ تَملكَ، ومنه قولُ الآخر[٢]:

أَلَمْ يأْتيـــكَ والأَنبـــاءُ تَنْمِـــي بـــما لاقَـــتْ لَبُـــونُ بنـــي زيـــادِ

الباءُ زائدةٌ[٣]، والمرادُ ما لاقَتْ لَبُونُ بني زياد، ويجوزُ أن يكونَ الفاعلُ في النيَّة، والمرادُ أَلا هل أَتاها الأنباءُ، فعلى هذا تكونُ الباءُ مزيدةً مع المفعول.

وأَما زيادتُها مع خبر «ليس» مؤكِّدةً للنفي فنحوُ قولك: ليس زيدٌ بقائمٍ، وفي التنزيل: ﴿لَّيۡسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾[٤] فالباءُ الأُولى متعلِّقةٌ باسم الفاعل، والثانيةُ التي تَصحبُ «ليس».

وأَما زيادتُها في خبر «ما» الحجازيَّةِ فنحوُ قولك: ما عمرو بخارجٍ، قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُم مِّنۡهَا بِمُخۡرَجِينَ﴾[٥]، ﴿وَمَا هُمۡ عَنۡهَا بِغَآئِبِينَ﴾[٦]، والمعنى مُخْرَجينَ وغائبينَ، وليست متعلِّقةً بشيء.

وأَما زيادتُها مع المفعول ـ وهو الأَكثرُ ـ فقولُه تعالى: [٨/ ٢٥] ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى

=لابن جني: ٤٢٨، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٥٨، وتملك: بعض أُمهاته.

(١) انظر المنصف: ١/ ٨٤، والصحاح واللسان (بقر).

(٢) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٧١، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١١٨.

(٣) أجاز ابن جني دخول الباء على التضمين لأن معنى «بما لاقت» ألم تسمع بما لاقت، وممن أجاز دخولها في غير الضرورة الأعلم وابن الشجري، وحمل ابن عصفور ذلك على الضرورة، انظر المحتسب: ١/ ٢٣٥، وتحصيل عين الذهب: ١/ ١٥، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٣٠، وضرائر الشعر: ٤٥، ٦٣، والخزانة: ٣/ ٥٣٥، وشرح أبيات المغني: ٢/ ٣٥٤.

(٤) الأنعام: ٦/ ٨٩.

(٥) الحجر: ١٥/ ٤٨.

(٦) الانفطار: ٨٢/ ١٦.

﴿ٱلتَّهْلُكَةِ﴾(١)، فالباءُ فيه زائدةٌ، والمعنى لا تُلْقوا أَيديَكم، والذي يدلُّ على زيادتها هنا قولُه تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾(٢)، وقال سبحانه: ﴿وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾(٣) أَلا ترى أن الفعلَ قد تعدَّى بنفسه من غير وساطةِ الباءِ؟ ومن ذلك ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾(٤)، الباءُ زائدةٌ لقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾(٥) من غير باءٍ.

ويجوزُ أن تكونَ الباءُ في قوله تعالى: ﴿تَنبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾(٦) زائدةً، والمعنى تُنْبِتُ الدُّهنَ، فيكونَ الدُّهنُ المفعولَ، والباءُ على هذا زائدةٌ(٧)، ومَن جعلَها في موضع الحالِ فلا تكونُ زائدةً لأنها أَحدثَتْ معنىً، فيكونُ المفعولُ محذوفاً، والتقدير(٨) تُنْبِتُ ما تُنْبِتُه، أو ثمرةً ودُهنُها فيها(٩)، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (والَّلامُ للاختصاص كقولك: المالُ لِزيدٍ، والسَّرجُ للدَّابةِ، وجاءني أَخٌ له وابنٌ له، وقد تقعُ مزيدةً، قال الله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾).

قال الشارح: اعلمْ أن اللامَ من الحروف الجارَّةِ، لا تكونُ إلا كذلك، وذلك نحوُ

---

(١) البقرة: ٢/ ١٩٥، وانظر ما سلف: ٢/ ٢٦٤، ٧/ ١٥٦، ٧/ ٢٦٧.

(٢) النحل: ١٦/ ١٥.

(٣) الحجر: ١٥/ ١٩، وهذا استدلال الفارسي في الحجة: ٥/ ٢٩١.

(٤) العلق: ٩٦/ ١٤.

(٥) النور: ٢٤/ ٢٥.

(٦) المؤمنون: ٢٣/ ٢٠.

(٧) هذا على قراءة «تُنْبِتْ» بضم التاء الأولى وكسر الباء، وانظر التعليق على هذه القراءة ما سلف: ٢/ ٢٦٥.

(٨) في ط، ر: «والمعنى».

(٩) هو تقدير الفارسي وابن جني، وأجاز هذا الوجه الزجاج والسيرافي والأعلم، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٤٤، والحجة للفارسي: ٥/ ٢٩٢، والمحتسب: ٢/ ٨٩، وسر الصناعة: ١٣٤، والنكت: ٢٥٥، وما سلف: ٢/ ٢٦٥.

قولك: المالُ لِزيدٍ، والغلامُ لعمرو، وموضعُها في الكلام الإضافةُ، ولها في الإضافة معنيان المُلكُ والاستحقاقُ[١].

وإنما قلنا: المُلكُ والاستحقاقُ لأَنها قد تدخلُ على ما لا يُملَكُ وما يُملَكُ، وذلك نحوُ قولك: الدارُ لزيدٍ، فالمرادُ أَنه يَملكُ الدارَ، وكذلك الغلامُ لِعمرو لأنهما ممَّا يُملكُ، وتقولُ: السَّرجُ للدَّابة، والأخُ لعمرو، فالمرادُ أَنه بذلك الاستحقاقُ بطريق الملابَسة، والمعنيُّ بالاستحقاق اختصاصُه بذلك، أَلا ترى أَن السَّرجَ مختصٌّ بالدَّابة، وكذلك الأَخُ مختصٌّ بعمرو؟ إذ لا يصحُّ مُلكُه.

وقيل: أَصلُ ذلك الاختصاصُ[٢]، واستعمالُها في المُلك لَما فيه من الاختصاص، لأَن كلَّ مالكٍ مختصٌّ بالمال، وقال بعضُهم: معنى اللام المُلكُ[٣] خاصَّةً في الأسماء وما ضارَعَ الملكَ في الأسماء وغيرِ الأسماء.

واللامُ [٨/ ٢٦] أَصلُ حروفِ الإِضافة لأَن أَخْلصَ الإضافاتِ وأَصحَّها إضافةُ المُلكِ إلى المالك، وسائرُ الإضافاتِ تُضارِعُ إضافةَ المُلكِ، فالمُلك نحوُ المالُ لزيدٍ، وما ضارَعَ المُلكَ مثلُ قولك: اللِّجامُ للدَّابة، والرأيُ لزيدٍ، والبياضُ للثَّلجِ، وقولُك في الفعل: أَكرمتُكَ لزيدٍ، فالمعنى أَنكَ ملَّكتَه الإكرامَ[٤] واعتقدتَ أنه مَلكَ ذلك منك.

فأما اللامُ الداخلةُ على الأَفعال الناصبةِ لها نحوَ جئتُ لأُكرمَك وقولِه تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾[٥] [٢٦٠/ أ] ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[٦] فإنها حرفُ الجرِّ، وليستْ من خصائصِ الأَفعال كلامِ الأَمرِ وغيرِها ممَّا هو مختصٌّ

---

(١) من قوله: «المال لزيد، والغلام ...» إلى قوله: «والاستحقاق» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٢٥ بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٤/ ٢١٧، والنكت: ١١٢٦.

(٢) هو ما استظهره المرادي في الجنى الداني: ٩٦، وانظر اللامات للزجاجي: ٤٧-٥٢.

(٣) جعله بعضهم أصل معانيها، الجنى الداني: ٩٦، وانظر المغني: ٢٢٩.

(٤) انظر اللامات للزجاجي: ١٦٣- ١٦٤، والجنى الداني: ٩٦، والمغني: ٢٢٩.

(٥) الفتح: ٤٨/ ١-٢.

(٦) الأنفال: ٨/ ٣٣.

بالأَفعال.

وحقيقةُ نصبِ الفعلِ بعدَها إنما هو بأنْ مضمَرةً، والتقديرُ جئتُك لِأَنْ أُكرمَك، وأنْ والفعلُ مصدرٌ[1]، وذلك المصدرُ في موضع خفضٍ باللام، والجارُّ والمجرورُ في موضع نصبٍ بالفعل، ومعناها الاختصاصُ، والمرادُ أن مَجيئه مختصٌّ بالإكرام، إِذ كان سببَه.

واعلمْ أَن أَصلَ هذه اللامِ أن تكونَ مفتوحةً مع المُظهَرِ لأَنها حرفٌ يُضطرُّ المتكلِّمُ إلى تحريكه، إِذْ لا يمكنُ الابتداءُ به ساكناً، فحُركَ بالفتح لأنه أَخفُّ الحركات، وبه يحصلُ الغرضُ، ولم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلُّف ما هو أَثقلُ منه.

وإنما كُسِرتْ مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء، أَلا تراك تقول: إنَّ هذا لَزيدٌ إذا أَردتَ أَنه هو، وإنَّ هذا لِزيدٍ[2] إذا أردتَ أنه يَملكُه؟

فإن قيل[3]: الإعرابُ يَفصلُ بينهما إذ بخفضِ ما بعد لامِ المُلكِ يُعلَمُ أَنه مملوكٌ، وبرفعِ ما بعد لام التأكيد يُعلَمُ أنه هو.

قيل: الإعرابُ لا اعتدادَ بفصلِه، فإنه قد يزولُ في الوقف، فيبقَى الإلباسُ إلى حين الوصل، فأَرادوا الفصلَ بينهما في جميع الأَحوالِ مع أَن في الأَسماء ما هو غيرُ مُعرَبٍ، غيرَ أنه يتعذَّرُ ظهورُ الإعرابِ في لامِه لاعتلاله، وذلك قولُك: إن زيداً لهذا، فهذا مبنيٌّ لا إعرابَ فيه، فلولا كسرُ اللامِ وفتحُها لَما عُرفَ الغرضُ ولالْتبَس[4] فيما لا يظهرُ فيه الإعرابُ، ولذلك تقولُ: إن الغلامَ لَعيسى إذا أَردتَ أَنه هو، وإن الغلامَ لِعيسى إذا أَردتَ أنه يَملكُه، فهذه اللامُ مكسورةٌ مع الظاهر أبداً لِمَا ذكرناه من إرادةِ الفرقِ، فأَما مع المضمَر فلا تكونُ إلا مفتوحةً، نحوُ قولك: المالُ لَكَ ولَه، جاؤوا بها على الأصلِ ومقتضَى القياس، وذلك لأَمرَين:

---

(١) من آية سورة الفتح إلى قوله: «مصدر» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٢١-٣٢٢، بخلاف يسير، وانظر ما سلف: ٧/ ١٩.

(٢) بهذا علل السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٦٠-١٦١.

(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٦١.

(٤) في ط، ر: «فلالتبس».

أحدُهما[١]: زوالُ اللَّبْس مع المضمَر لأن صيغةَ المضمَر المرفوعِ غيرُ صيغةِ المضمَر المجرورِ، ألا ترى أنك إذا أردت المُلكَ قلت: هذا لَك، وإذا أردتَ التأكيد قلت: إنَّ هذا لَأَنتَ؟ فلمّا كان لفظُ المجرورِ غيرَ لفظِ المرفوعِ اكتفَوا في الفصل بنفْس الصيغة.

الثاني: أن الإضمار ممَّا يَردُّ الأشياءَ إلى أُصولها في أكثرِ الأحوال، فلمّا كان الأصلُ في هذه اللامِ أن تكونَ مفتوحةً تُركتْ هذه اللامُ الجارَّةُ مع المضمرَ مفتوحةً[٢].

وقد شبَّهَ بعضُهم المظهَرَ بالمضمَر ففتحَ معه لامَ الجرِّ فقال: المالُ لَزيدٍ، وقد قرأ سعيدُ بن جُبير ﴿وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ﴾[٣] بفتح اللام[٤]، كأنه[٥] يردُّها إلى أصلها، وهو الفتحُ، وحكَى الكسائيُّ عن أَبي حِزام[٦] العكليِّ: ما كنتُ لَآتيكَ بفتح اللام[٧].

وربَّما كسَروها مع المضمَر تشبيهاً للمضمَر بالمظهَر، والأولُ أَقْيَسُ لأن فيه ردّاً إلى الأصل، وفي الثاني ردُّ أصلٍ إلى فرعٍ، وربَّما شُبهتْ الباءُ باللام فقيل: بَهُ[٨] وبَكَ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ورُبَّ للتقليل، ومن خصائصها أَن لا تدخلَ إلَّا على

---

(١) قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ١٦١.

(٢) من قوله: «واعلم أن أصل ...» إلى قوله: «مفتوحة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٢٥-٣٢٨ بخلاف يسير وزيادة.
وانظر تعليل كسر اللام مع الظاهر وفتحها مع المضمر في الكتاب: ٢/ ٣٧٦-٣٧٧، والمقتضب: ٢/ ٢٥٤-٢٥٥، ٤/ ٢٥٤-٢٥٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨/ ٩٧-٩٨.

(٣) إبراهيم: ١٤/ ٤٦.

(٤) بفتح اللام الأولى والثانية، انظر المحتسب/ ٢/ ٣١٤، وسر الصناعة: ٣٢٨، ٣٩٠، والجنى الداني: ١٨٤، ومعجم القراءات: ٤/ ٥١٦، وانظر أيضاً اللامات للزجاجي: ١٧٩-١٨٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٦١.

(٥) في ط، ر: «كان» تحريف.

(٦) في ط، ر: «حزم» تحريف.

(٧) من قوله: «وقد شبه ...» إلى قوله: «اللام» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٢٨-٣٢٩ بخلاف يسير، وانظر اللامات للزجاجي: ١٨٠.

(٨) هي لغة لقضاعة حكاها الكسائي، انظر الخصائص: ١/ ٣٩٠، ٢/ ١٠، وسر الصناعة: ٣٣٠.

نكرة ظاهرةٍ أَو مضمَرةٍ، فالظاهرةُ يَلزمُها أَن تكونَ موصوفةً بمفرد أَو جملةٍ، كقولك: رُبَّ رجلٍ جوادٍ، ورُبَّ رجلٍ جاءني، ورُبَّ رجلٍ أَبوه كريمٌ).

قال الشارح: «رُبَّ» حرفٌ من حروف الخفضِ، ومعناه تقليلُ الشيءِ الذي يدخلُ عليه، وهو نقيضُ «كم» [٨/ ٢٧] في الخبر، لأَن «كم» الخبريَّةَ للتكثير، و«رُبَّ» للتقليل[١]، تقول: رُبَّ رجلٍ لقيتُه، أي ذلك قليلٌ، وهي تقعُ في جواب مَن قال أو قدَّرتَ أنه قال: ما لقيتُ رجلاً، فقلت في جوابه: رُبَّ رجلٍ لقيتَه، قال أبو العباس المبرِّدُ: «رُبَّ» تُنْبِئُ[٢] عمَّا أَوقعتَها عليه أنه قد كان، وليس بالكثير، ولذلك لا تقعُ إِلا على نكرة[٣]، إِلا أن الفرقَ بين «رُبَّ» وبين «كم» في الخبر أنَّ «كم» اسمٌ، و«رُبَّ» حرفٌ، والذي يدلُّ على ذلك أُمورٌ:

منها أنَّ «كم» يُخبَرُ عنها، يقالُ: كم رجلٍ أَفضلُ منك، فيكونُ أفضلُ خبراً عن «كم» كما يكونُ خبراً عن زيد إذا قلت: زيدٌ أَفضلُ منك، حكَى ذلك يونسُ وأبو عمرو عن العرب في رواية سيبويه عنهما[٤]، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في «رُبَّ»، لا تقولُ: رُبَّ رجلٍ

---

(١) ظاهر كلام سيبويه أنها للتكثير، وهو ما نسب إلى الخليل، وصححه ابن مالك، انظر الكتاب: ٢/ ١٧١، والنكت: ٥٣٣، وشرح التسهيل: لابن مالك: ٣/ ١٧٦، والارتشاف: ١٧٣٧، والمساعد: ٢/ ٢٨٥.

وصرح ابن السراج والزجاج والسيرافي والفارسي وابن جني وابن الشجري أنها للتقليل، وهو مذهب الكوفيين، انظر الأصول: ١/ ٤١٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٧٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٣٨، والبغداديات: ٢٩٣، واللمع: ١٥٧، والمقتصد: ٨٢٨، واختار أبو حيان أنها لم توضع لتكثير ولا لتقليل، انظر الارتشاف: ١٧٣٨، وأقوالاً أخرى في الجنى الداني: ٤٤٠، والمساعد: ٢/ ٢٨٥.

(٢) في ط، ر: «تبيين»، وما أثبت موافق للأصول: ١/ ٤١٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٧٥.

(٣) هو ما نقله عنه ابن السراج بلفظه في الأصول: ١/ ٤١٦-٤١٧، وهو معنى كلامه في المقتضب: ٤/ ١٣٩، ٤/ ١٥٠، ٤/ ٢٨٩.

(٤) انظر الكتاب: ٢/ ١٦١، والأصول: ١/ ٤١٦، والنكت: ٥٢٨.

أَفضلُ منك على أن تَجعلَ أَفضلَ خبراً لرُبَّ كما يكونُ خبراً لِكَم، أَلا تراك تقولُ: كم غلامٍ لك ذاهبٌ، وكم منهم شاهدٌ؟ فذاهبٌ وشاهدٌ خبران لِكَم، ولو نصبتَ ذاهباً وشاهداً فقلتَ: كم غلامٍ لك ذاهباً لم يتمَّ الكلامُ، وكنتَ تفتقرُ إلى خبر، ولا يجوزُ في «رُبَّ» ذلك، لا تقولُ: رُبَّ غلامٍ لك ذاهبٌ، ولا رُبَّ رجلٍ قائمٌ.

و«رُبَّ» حرفٌ، والذي يدلُّ على ذلك أَن «رُبَّ» معناه في غيره، كما أن معنى «مِنْ» في غيرها، فكما أَنك إِذا قلت: خرجتُ مِن بغدادَ فقد دلَّتْ «مِن» على أَن بغدادَ ابتداءُ غايةِ الخروجِ، فكذاك إِذا قلت: رُبَّ رجلٍ يقولُ دلَّتْ «رُبَّ» على معنى التقليل في الرجل الذي يقول ذلك.

وليستْ«كم» كذلك، لأنها قد دلَّتْ على معنىً في نفسها، وهو العددُ.

ومنها أن «كم» يُخبَرُ عنها، تقولُ: كم رجلٍ أَفضلُ منك، فيكونُ أَفضلُ خبراً عن «كم»، كما يكون خبراً عن زيد إذا قلت: زيدٌ أَفضلُ منك[1].

ومنها أنَّ «كم» يدخلُ عليها حرفُ الجرِّ، فتقولُ: بكم رجلٍ مررتَ، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في «رُبَّ».

ويلي «كم» الفعلُ، ولا يَلي[2] «رُبَّ»، فتقولُ: كم بلغَ عطاؤك أَخاك؟ وكم جاءك رجلٌ؟ ولا يجوزُ مثلُ ذلك في «رُبَّ».

ومن الدليل على كون «رُبَّ» حرفاً أَنها تُوصِلُ معنى الفعل إِلى ما بعدَها إيصالَ غيرِها من حروف الجرِّ، فتقولُ: رُبَّ رجلٍ عالمٍ أَدركتُ، فرُبَّ أَوصلَتْ معنى الإدراك إلى الرجل كما أَوصلَتْ الباءُ الزائدةُ معنى المرور إلى زيد في قولك: مررتُ بزيدٍ، قال سيبويه: «إذا قلت: رُبَّ رجلٍ يقولُ ذاك فقد أَضفتَ القولَ إلى الرجل برُبَّ[3]»، وإذا قال: رُبَّ رجلٍ ظريفٍ فقد أَضافَ الظَّرْفَ إلى الرجل برُبَّ، وهذا فيه نظرٌ لأن اتصالَ

---

(١) كذا في الأصول: ١/ ٤١٦، وهو تكرير لما سلف في الأمر الأول.

(٢) في د: «يوليها»، وفي ط، ر: «يليه»، وكلاهما تحريف، والصواب ما أثبت.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٢١، وانظر شرحه للسيرافي: ٦/ ٤٩.

الصفة بالموصوف [٢٦٠/ ب] يُغني عن الإضافة[1]، وحروفُ الجرِّ إنما تُوصِلُ معاني الأفعال إلى معمولها لا معنى الصفةِ إلى الموصوف.

وقد ذهب الكسائيُّ ومَن تابعَه من الكوفيين إلى أن «رُبَّ» اسمٌ مثلُ «كم»، واعتلُّوا بما حكَوه عن بعض العرب أَنهم يقولون: رُبَّ رجلٍ ظريفٌ برفْع ظريف على أنه خبرٌ عن «رُبَّ»[2]، وقالوا: إنها لا تكونُ إلا صَدراً، وحروفُ الجرِّ إنما تقعُ متوسِّطةً لأنها لإيصال معاني الأفعالِ إلى الأسماء، والصوابُ ما بدأنا به - وهو مذهب البصريين - لِمَا ذكرناه من الأدلة.

وأَما ما تعلَّقوا به من قول بعض العرب: رُبَّ رجلٍ ظريفٌ برفع ظريف فهو شاذٌّ، قال ابن السرَّاج: «هو من قَبيل الغلَط والتشبيه»[3] يريدُ التشبيهَ بكَمْ.

وأَما كونُها تقعُ أَولاً في صدر الكلام فلِمَا نذكره بعدُ إن شاء الله.

وممَّا يؤَيِّدُ كونَها حرفاً أنها وقعتْ مبنيَّةً من غير عارضٍ عَرَض، ولو كانت اسماً لكانت معرَبةً، وكانت من قَبيل حُبَّ ودُرَّ في الإعراب[4].

وأَما كونُها لا تدخلُ إلَّا على نكرة فلأَنها تدخلُ على واحد يدلُّ على أَكثرَ منه[5]، فجرَى مَجْرى التمييز[6]، أَلا ترى أَن معنى قولك: رُبَّ رجلٍ يقولُ ذلك قَلَّ مَن يقولُ ذلك من الرجال؟ فلذلك اختصَّتْ بالنكرة دون غيرها، ولأَنها نظيرةُ «كم» على ما سبق

---

(١) من قوله: «قال سيبويه ...» إلى قوله: «الإضافة» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٤١٨.

(٢) حكاه الكسائي كما في الأصول: ١/ ٤١٨، وممن ذهب مذهب الكوفيين الأخفش في أحد قوليه، وابن الطراوة، انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٠، والارتشاف: ١٧٣٧، والجنى الداني: ٤٣٩، والمساعد: ٢/ ٢٨٤.

(٣) الأصول: ١/ ٤١٨ بتصرف.

(٤) انظر حجج الفريقين في الإنصاف: ٨٣٢-٨٣٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٦٣-٣٦٤.

(٥) هو لفظ المبرد في المقتضب: ٤/ ١٣٩-١٤٠.

(٦) هو لفظ ابن السراج في الأصول: ١/ ٤١٧.

إِذ كانت «كم» للتكثير، و«رُبَّ» للتقليل، والتكثيرُ والتقليلُ لا يُتصوَّران في المعارف.

واعلمْ أَن هذه النكرةَ المخفوضةَ برُبَّ إِما أَن تكونَ اسماً [٨/ ٢٨] ظاهراً أَو مضمَراً، فالظاهرُ نحوُ ما ذكرناه، وتَلزمُه الصفةُ[1]، وهذه الصفةُ تكونُ بالمفرَد، نحوُ رُبَّ رجلٍ جوادٍ، ورُبَّ رجلٍ عالمٍ، وبالجملة، فالجملةُ إِما فعلٌ وفاعلٌ، وإِما مبتدأٌ وخبرٌ، فالجملةُ من الفعل والفاعل نحوُ قولك: رُبَّ رجلٍ لقيتُه، فقولُك: لقيتُه جملةٌ من فعل وفاعل في موضعِ خفضٍ على الصفة لرجل، وأما الجملةُ من المبتدأ والخبر فقولُك: رُبَّ رجلٍ أَبوه قائمٌ، فأَبوه قائمٌ مبتدأٌ وخبرٌ في موضع جرٍّ على النعت لرجل.

وإِنما لزمَ المجرورَ هنا الوصفُ لأَن المرادَ التقليلُ، وكونُ النكرةِ هنا موصوفةً أَبلَغُ في التقليل، أَلا ترى أَن رجلاً جواداً أَقلُّ من رجل وحْدَه[2]؟

فلذلك من المعنى لزمتْ الصفةُ مجرورَها، ولأَنهم لَمَّا حذَفوا العاملَ فكثُرَ ذلك عنهم أَلزَمُوها الصفةَ لتكونَ الصفةُ كالعوض من حذفِ العامل.

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: **(والمضمَرةُ حقُّها أن تُفسَّرَ بمنصوب، كقولك: رُبَّه رجلاً، ومنها أَن الفعلَ الذي تُسلِّطَه على الاسم يجبُ تأَخُّرُه عنها، وأَنه يجيءُ محذوفاً في الأَكثر كما حُذفَ مع الباء في «بسم الله»، قال الأَعشى:**

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُه ذلك اليَوْ ... مَ وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتالِ

فهَرقْتُه و«مِن مَعشرٍ» صفتان لرِفْدٍ وأَسْرَى، والفعلُ محذوفٌ).

---

(١) لزوم وصف مجرور «رب» صرح به ابن السراج والفارسي، ونسب إِلى البصريين، وظاهر كلام سيبويه عدم اللزوم، وإِليه ذهب الفراء والأخفش وابن خروف، وصحَّحه ابن مالك وأبو حيان، انظر الكتاب: ١/ ٤٢، ٢/ ٥٦، والأصول: ١/ ٤١٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٤٠، وكتاب الشعر: ٩٣، والشيرازيات: ٦٠٥، والمقتصد: ٨٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٨١-١٨٤، والارتشاف: ١٧٤١، والتذييل والتكميل: ١/ ١١٤، والجنى الداني: ٤٥٠، والمساعد: ٢/ ٢٨٦.

(٢) هو تعليل ابن السراج ولفظه، انظر الأصول: ١/ ٤١٧.

قال الشارح: اعلمْ أَنهم قد يُدخلون «رُبَّ» على المضمَر، وإذا فعلوا ذلك جاؤوا بعده بنكرة منصوبةٍ تُفسِّرُ ذلك المضمَرَ، فيقولون: رُبَّه رجلاً، فالمضمَرُ هنا يُشبَّهُ بالمضمَر في نِعْمَ وبِئسَ، نحوُ قولك: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، وبِئسَ غلاماً عبدُ الله، إلا أَن الفرقَ بينهما أَن المضمَرَ في نِعْمَ مرفوعٌ لا يظهرُ لأَنه فاعلٌ، والفاعلُ المضمَرُ إذا كان واحداً يَستكنُّ في الفعل، ولا تظهرُ له صورةٌ، والمضمَرُ مع «رُبَّ» مجرورٌ، وتظهرُ صورتُه، وهذا إنما يفعلونه عند إرادة تعظيمِ الأَمرِ وتفخيمِه، فيُكْنون عن الاسم قبل جَرْيِ ذِكرِه، ثُم يفسِّرونه بظاهرٍ بعد البيان، وليس ذلك بمطَّردٍ في الكلام، وإنما يخصُّون به بعضاً دون بعض، وهذه الهاءُ على لفظ واحدٍ، وإن[1] وَلِيَها المذكَّرُ أَو المؤنَّثُ أَو اثنان أَو جماعةٌ، فهي موحَّدةٌ على كلِّ حال[2].

ويسمِّي الكوفيون هذا الضميرَ المجهولَ[3] لكونه لا يعودُ إلى مذكور قبلَه، وقد أَطلقَ عليه صاحبُ هذا الكتابِ التنكيرَ، وغيرُه لا يرى ذلك من حيث كان مضمَراً[4]، والمضمراتُ لا تنفكُّ من التعريف، ولذلك لا يوصَفُ كما لا يوصَفُ سائرُ المضمَراتِ، وإنما هو في حكم المنكور، إذ كان المعنى يؤولُ إلى النكرة، وليس بمضمَرٍ مذكورٍ تقصدُه، ولذلك ساغَ دخولُ «رُبَّ» عليه، و«رُبَّ» مختصَّةٌ بالنكرات.

وإنما وجبَ لرُبَّ أن تتقدَّم[5] الفعلَ العاملَ، وحقُّها أَن تتأَخَّرَ عنه من حيث كانت حرفَ جرٍّ، وحقُّ حرفِ الجرِّ أَن يكونَ بعد الفعل، لأَنه إنما جيءَ به لإيصال الفعلِ إلى المجرور به، نحوُ مررتُ بزيد، ودخلتُ إلى عمرو، ولكن لـمَّا كان معناها التقليلَ كانت

---

(١) في ط، ر: «وإنما» تحريف، وما أثبت موافق للأصول: ١/ ٤١٩.

(٢) من قوله: «اعلم أنهم ...» إلى قوله: «حال» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٤١٩ بخلاف يسير.

(٣) انظر ما سلف: ٣/ ٢٠٦.

(٤) انظر ما سلف: ٣/ ١٥٤.

(٥) في ط، ر: «يتقدم».

لا تعملُ إلا في نكرة، وصارت مقابِلَة «كم» الخبريَّةِ[١]، و«كم» الخبريَّةُ يجبُ تصدُّرُها لشَركتِها «كم» الاستفهاميةَ.

وقيل: إنها لَمَّا دخلتْ على مفرد منكورٍ، ويرادُ به أكثرُ من ذلك، وكان معناها التقليلَ، والتقليلُ نفيُ الكثرةِ، فضارعَتْ حرفَ النفي إذ كان حرفُ النفي يَليه الواحدُ المنكورُ ويرادُ به الجماعةُ، فجُعِلَ صدراً كما كان حرفُ النفي كذلك[٢].

ولا بدَّ له من فعلٍ يتعلَّقُ به كالباء وغيرِها من حروف الجرِّ، تقولُ: رُبَّ رجلٍ يقولُ ذلك لقيتُ، أَو أَدركتُ، فموضعُ «رُبَّ» وما انجرَّ به نصبٌ كما يكونُ الجارُّ والمجرورُ في موضع نصبٍ في قولك: بزيدٍ مررتُ، و«يقولُ ذلك» صفةٌ لرجل.

ولا يكاد البصريون يُظهرون الفعلَ العاملَ، حتى إن [٨/ ٢٩] بعضَهم قال: لا يجوزُ إظهارُه إلا في ضرورة الشِّعر[٣]، وإنما حُذفَ الفعلُ العاملُ فيها كثيراً لأنها جوابٌ لِمَنْ قال لك: ما لقيتَ رجلاً عالماً، أو قدَّرتَ أنه يقولُ، فتقولُ في جوابه: رُبَّ رجلٍ عالمٍ، أي قد[٤] لقيتُ، فساغَ حذفُ العامل، إذ قد عُلِمَ المحذوفُ من السؤال، فاستُغْنيَ عن ذِكرِه بذلك، وحذفُه[٥] ههنا كحذف الفعلِ العاملِ في الباء من «بسم الله»، والمرادُ أَبدأُ بسم الله، أو بدأتُ بسم الله، فتُرِكَ ذِكرُه لدلالة الحال عليه، فأَما قولُه[٦]:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُه إلخ

---

(١) هو تعليل ابن السراج ولفظه بخلاف يسير، انظر الأصول: ١/ ٤١٦.

(٢) ممن قال بذلك ابن الشجري في الأمالي: ٣/ ٤٦، والعكبري في اللباب: ١/ ٣٦٧.

(٣) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ١٠٣-١٠٤، والأصول: ١/ ٤١٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٣٨، والشيرازيات: ٦٠٨، والنكت: ٧٥٣-٧٥٤، وتحصيل عين الذهب: ١/ ٤٥٤، وشرح شواهد الإيضاح: ٢١٦، والجنى الداني: ٤٥٣-٤٥٤، والمساعد: ٢/ ٢٨٦-٢٨٧.

(٤) في ط، ر: «لقد».

(٥) في ط، ر: «وحذف»، وما أثبت أحسن.

(٦) سلف البيت تاماً، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٤٥، وزد الشيرازيات: ٦٠٨، وشرح شواهد الإيضاح: ٢١٥.

فإن البيتَ للأعشى، والشاهدُ فيه لزومُ الصفةِ للنكرة، فالرفْدُ بالفتح: القَدحُ العظيمُ، ويُروى بالكسر، وهو مَثَلٌ، ولم يُرِدْ في الحقيقة [٢٦١/ أ] رفداً[١]، والأَسْرَى جمعُ أَسِير، والأَقتالُ جمع قِتْلٍ، وهو العدُّو، وقولُه: هَرقْتُهُ في موضع الصفةِ لرفْد المخفوضِ برُبَّ، والذي يتعلَّقُ به «رُبَّ» محذوفٌ تقديرُه سَبيتُ أَو مَلكتُ، وقولُه: مِنْ مَعشرٍ أَقْتالِ في موضعِ الصفةِ لأَسْرَى، فيتعلَّقُ الجارُّ والمجرورُ بمحذوف، ولا يتعلَّقُ بنفس أَسْرى لأَن المخفوضَ برُبَّ لا بدَّ له من الصفة.

قال صاحب الكتاب: (ومنها أَن فعلَها يجبُ أَن يكونَ ماضياً، تقولُ: رُبَّ رجلٍ كريمٍ قد لقيتُ، ولا يجوزُ سأَلقَى أَو لَأَلقينَّ، وتُكَفُّ بمَا، فتدخلُ حينئذٍ على الاسم والفعل، كقولك: ربَّما قامَ زيدٌ، وربَّما زيدٌ في الدار، قال أبو دُوَاد:

رُبَّما الجامِلُ المؤَبَّلُ فيهمْ وعَناجِيجُ بَينهنَّ المِهَارُ

وفيها لغاتٌ، رُبَ، الراءُ مضمومةٌ والباءُ مخفَّفةٌ مفتوحةٌ، أَو مضمومةٌ، أَو مسكَّنةٌ، ورَبّ الراءُ مفتوحةٌ والباءُ مشدَّدةٌ أَو مخفَّفةٌ، ورُبتَ بالتاء، والباءُ مشدَّدةٌ أَو مخفَّفةٌ).

قال الشارح: حكمُ «رُبَّ» أَن يكونَ الفعلُ العاملُ فيها ماضياً، نحوُ قولك: رُبَّ رجلٍ كريمٍ قد لقيتُ، ورُبَّ رجلٍ عالمٍ رأَيتُ لأَنها موضوعةٌ للتقليل، فأَوْلَوها الماضي لأَنه قد يُحقِّقُ قِلتَها، فلذلك لا يجوزُ رُبَّ رجلٍ عالمٍ سأَلقَى أَو لَأَلقينَّ لأَن السينَ تفيدُ الاستقبالَ، والنونُ تفيدُ التأكيدَ وتَصرِفُ الفعلَ إلى الاستقبال[٢]، وقد [٨/ ٣٠] تدخلُ

---

(١) قال ابن بري: «ولم يرد في الحقيقة رفداً ولا رفداً»، شرح شواهد الإيضاح: ٢١٥، وقال البغدادي: «قال شارح ديوان الأعشى: معناه رب رجل كانت له إبل يحلبها، فاستقْتُها، فذهب ما كان يحلبه في الرفد، وهو القدح»، الخزانة: ٤/ ١٧٧، وانظر الدرر: ١/ ٥.

(٢) ظاهر ما مثل به سيبويه والمبرد والسيرافي جوازُ دخول «رب» المكفوفة بما على المضارع، انظر الكتاب: ٣/ ١١٥، والمقتضب: ٢/ ٤٨، ٢/ ٥٥، والكامل للمبرد: ١/ ٣٤٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٥٥، وحقُّها عند الفراء وابن السراج وابن الشجري أن يكون الفعل بعدها ماضياً، فإذا كان مضارعاً أُضمرت «كان» بعدها، وهو مذهب الفارسي، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٨٢، والأصول: ١/ ٤١٩، والحجة للفارسي: ٥/ ٣٨-٣٩، والمقتصد:=

«ما» في رُبَّ على وجهَين أَحدُهما: أن تكونَ كافَّةً.

والآخَرُ: أن تكونَ مُلغاةً، فأَما دخولُها كافَّةً فلأَنها من عوامل الأَسماءِ، ومعناها يصحُّ في الفعل وفي الجملة، فإذا دخلتْ عليها «ما» كفَّتْها عن العمل كما تكفُّ «إنَّ» في قولك: إنَّما، ثم يُذكَرُ بعدها الفعلُ والجملةُ من المبتدأ والخبر، نحوُ قولك: إنَّما ذهب زيدٌ، وإنما زيدٌ ذاهب، فكذلك: «رُبَّ»، إذا كُفتْ بها عن العمل صارت كحرف الابتداء، يقعُ بعدها الجملةُ من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبرِ، قال الشاعر[١]:

رُبَّما تَجْزعُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقَالِ

فأَوقعَ بعدها جملةً من الفعل والفاعل كما ترى، فأَما قولُه[٢]:

رُبَّما الجامِلُ المؤَبَّلُ إلخ

فالبيتُ لأبي دُوَاد الإيادي، والشاهدُ فيه وقوعُ المبتدأ والخبر بعدَها حيث كُفَّتْ بها، فالجاملُ مبتدأٌ، والمؤبَّلُ نعتُه، و«فيهم» الخبرُ، والجاملُ: القَطيعُ من الإبل مع رُعاتها، والمؤبَّلُ: المُعَدُّ للقِنْية، يقال: إبلٌ مؤَبَّلةٌ إذا كانت للقِنْيَة[٣]، والعَناجِيجُ: جِيادُ الخَيل، والمِهَارُ جمعُ مُهْرٍ، يريدُ أنهم ذوو يَسَارٍ عندهم الإبلُ والخيلُ وبينَها أَولادُها.

وأَما المُلغاة فمؤكِّدةٌ كتأكيدِ «ما»[٤] في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ

=٨٣٣-٨٣٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٦٤-٥٦٥، ٣/ ٤٨-٤٩، وانظر أيضاً معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٧٢-١٧٣، والأزهية: ٩١-٩٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٣، والجنى الداني: ٤٥٦-٤٥٧، والمغني: ١٤٦.

(١) هو أمية بن أبي الصلت، وتخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٦٥، وزد الأصول: ٢/ ١٦٩، ٢/ ٣٢٥، وكتاب الشعر: ٢٦٣، ٤٠٩، والشيرازيات: ٤٨٤، والأزهية: ٨٢، ٩٥.

(٢) سلف البيت تاماً، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٤٦، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٣٧، والأزهية: ٩٤، ٢٦٦.

(٣) انظر الصحاح واللسان (أبل).

(٤) في ط، ر: «كتأكيدها»، تحريف.

لَهُمْ﴾[١] و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[٢]، فتقولُ على هذا: ربَّما رجلٍ عندكَ، [٨/ ٣١] ويكونُ دخولُها كخروجها.

وفيها لغاتٌ، قالوا: رُبَّ، الراءُ مضمومةٌ، والباءُ مشدَّدةٌ، وهو الأَصلُ فيها، إذ لو كان أَصلُها التخفيفَ لم يَجزْ التشديدُ فيها إلا في الوقف أَو ضرورةِ الشِّعر، نحوُ قوله[٣]:

مِثْلَ الحَريقِ صادَفَ القَصبَّا

وليس الأَمرُ في «رُبَّ» كذلك، فإنها تُستعملُ مشدَّدةً في حال الاختيار وسَعةِ الكلام وفي الوصل والوقفِ، وقالوا: رُبَ بضمِّ الراءِ وفتحِ الباء خفيفةً[٤]، ويَحتملُ ذلك وجوهاً:

أَحدُها: أَنهم حذفوا إِحدى الباءَين تخفيفاً كراهيةَ التضعيفِ، وكان القياسُ إذا خُففتْ تسكينَ آخرِها لأَنه لم يَلتقِ فيها ساكنان كما فعلوا بأَنَّ ونظائرِها حين خفَّفوها، إلا أَن المسموعَ رُبَ بالفتح، نحوُ قول الشاعر[٥]:

أَزُهَيرُ إنْ يَشِبْ القَذَالُ فإنَّه رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بهَيْضَلِ

كأَنهم أَبقَوا الفتحةَ مع التخفيف دلالةً وأَمارةً على أَنها كانت مثقَّلةً مفتوحةً، ومثلُه قولُهم: أُفَ، لَمَّا خفَّفوها أَبقَوا الفتحةَ دلالةً وتنبيهاً على الأصل.

ومثلُه قولُهم: لا أُكلِّمُه[٦] حَيْرِيْ[٧] دهرٍ ساكنةَ الياءِ في موضع النصب في غير الشِّعر

---

(١) آل عمران: ٣/ ١٥٩.

(٢) النساء: ٤/ ١٥٥.

(٣) سلف البيت: ٣/ ٢٥٢.

(٤) «التخفيف لغة أهل الحجاز، والتثقيل لغة تميم وقيس بكر»، إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٣٧٥.

(٥) سلف البيت: ٥/ ٢١٤.

(٦) في ط، ر: «أُكلم» تحريف، وما أثبت موافق لشرح الملوكي: ٤٢٩.

(٧) في ط، ر: «جري» تحريف، وما أثبت موافق لشرح الملوكي: ٤٢٩.

لأَنهم أَرادوا التشديدَ في حَيريٍّ[١]، فكما أنه لو أُدغمَ الياءُ الأُولى في الثانية لم تكن الأُولى إلا ساكنةً، فكذلك إِذا حُذفتْ الثانيةُ تَبقَى الأُولى على سكونها دلالةً وتنبيهاً على إرادة الإِدغامِ.

ويمكنُ أَن يكونَ إِنما فُتحَ الآخرُ من «رُبَ» لأنه لَمَّا لحِقَه الحذفُ وتاءُ التأنيثِ أَشبهتْ الأفعالَ الماضيةَ، ففُتحتْ كفتحِها.

وقيل: إِنهم لَمَّا استثقَلوا التضعيفَ حذفوا الحرفَ الساكنَ لضعفِه بالسكون.

وقد قالوا: رُبْ بالتخفيف وسكون الباءِ على القياس، حذفوا المتحرِّكَ لأنه أَبلغُ في التخفيف ولتطرُّفِه، وأَبقَوا الساكنَ على حاله، وقالوا: رُبَّتَ، فأَلحَقوه تاءَ التأنيث كما قالوا: ثُمتْ، قال الشاعر[٢]:

مــاوِيَّ يـــا رُبَّـــتَما غـــارةٍ   شَـــعْواءَ كاللَّذْعَـــةِ بالمِيْسَـــمِ

[٨/ ٣٢] وقال الآخرُ[٣]:

يـــا صـــاحِبَا رُبَّـــتَ إِنســـانٍ

وهذه التاءُ تلحقُ «رُبَّ» ساكنةً كما تلحقُ الأَفعالَ، ومتحرِّكةً كما تَلحقُ الأَسماءَ، فتقولُ: رُبَّتْ بالسكون، ورُبَّتَ بالفتح، فقياسُ مَن أَسكنَها أَن يقفَ عليها بالتاء كما يقفُ على ضربَتْ، وقياسُ مَن حرَّكَها أن يقفَ عليها بالهاء كما يقفُ على كَيَّة وذَيَّةَ[٤]، ورُبَّما

---

(١) في ط، ر: «جري» تحريف، وما أثبت موافق لشرح الملوكي: ٤٢٩.

(٢) هو ضمرة بن ضمرة النهشلي كما في نوادر أبي زيد: ٢٥٣، والأزهية: ٢٦٢، والخزانة: ٤/ ١٠٤، ٤/ ٤٧٩، والبيت بلا نسبة في المخصص: ١٦/ ١١٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤١٣.

(٣) البيت بتمامه:

يا صاحِبا رُبَّتَ إنسانٍ حَسَنْ

وهو بلا نسبة في نوادر أبي زيد: ٣٤٣، والأزهية: ٢٦٢، والخزانة: ٣/ ٣٢٣، ٤/ ١٠٥.

يا صاحبا: يا صاحبي.

(٤) من قوله: «وكان القياس إذا خففت ..... » إلى قوله: «ذية» قاله في شرح الملوكي: ٤٢٩- ٤٣٠.

قالوا: رُبُّ بضمِّ الراءِ والباءِ، كأنهم أتبَعوا الضمَّ الضمَّ، ورُبَّما قالوا: رَبَّ[١] ففتَحوا الراءَ إتباعاً لفتحة الباءِ كما قالوا: الحمدِ لله، فأَتبَعوا الكسرَ الكسرَ، والباءُ[٢] مخفَّفةٌ ومشدَّدةٌ على ما تقدَّمَ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وواوُ القَسم مبدَلةٌ عن الباء الإلصاقيَّةِ في أَقسمتُ بالله، أُبدلتْ عنها عند حذفِ الفعل، ثُمَّ التاءُ مبدَلةٌ عن الواو في تَالله خاصَّةً، وقد روَى الأخفشُ تَربِّ الكعبةِ، فالباءُ لأَصالتِها تدخلُ على المظهَر والمضمَر، فتقولُ: بالله وبكَ لَأَفعلنَّ، والواوُ لا تدخلُ إلا على المظهَر لنقصانها عن الباء، والتاءُ لا تدخلُ مِن المظهَر إلا على واحد لنقصانها عن الواو).

قال الشارح: أَصلُ حروفِ القَسم الباءُ، والواوُ مبدَلةٌ منها، وإنما قلنا ذلك لأنها حرفُ الجرِّ الذي يضافُ به فعلُ الحَلفِ إلى المحلوف، وذلك الفعلُ أَحلفُ أَو أُقْسمُ أَو نحوُهما، لكنَّه لَمَّا كان الفعلُ غيرَ متعدٍّ وصَلُوه بالباء المعدِّيةِ، فصار اللفظُ أَحلفُ بالله، أو أُقْسمُ بالله، قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ﴾[٣] وقال الشاعر[٤]:

أُقْسِمُ بالله وآلائِهِ ... والمرءُ عمَّا قال مَسْؤولُ

وقال[٥]: [٨/ ٣٣]

فأَقْسمْتُ بالبيتِ الذي طافَ حَوْلَهُ ... رِجالٌ بنَوْه مِنْ قُريْشٍ وجُرْهُمِ

وإنما خصُّوا الباءَ بذلك دون غيرِها من حروف الجرِّ لأَمرَين[٦]:

---

(١) حكاها أبو حاتم، انظر اللغات في «رُب» في الأصول: ١/ ٤١٨، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٧١-١٧٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٧٥، والحجة للفارسي: ٥/ ٣٥-٣٦، والجنى الداني: ٤٤٧-٤٤٨، والمغني: ١٤٧.

(٢) سقط من ط، ر «والباء»، انظر ما سلف: ٧/ ٢٣١.

(٣) الأنعام: ٦/ ١٠٩.

(٤) هو السيد الحميري كما في الأغاني: ٧/ ٢٦٧، ونصرة الثائر على المثل السائر: ٢٢٩.

(٥) هو زهير بن أبي سلمى، والبيت في ديوانه: ٢٣.

(٦) ذكرهما ابن الأنباري في أسرار العربية: ٢٧٥، والعكبري في اللباب: ١/ ٣٧٤-٣٧٥،=

أحدُهما: أَنها الأَصلُ في التعدية[1].

والثاني: أَن الباءَ معناها الإِلصاقُ، والمرادُ إِيصالُ معنى الحَلفِ إلى المحلوف، فلذلك كانت أَولَى [٢٦١/ ب] إذ كانت مفيدةً هذا المعنى.

والذي يؤَيِّدُ عندك أَن الباءَ الأَصلُ في حروف القَسم أَنها تدخلُ على المضمَر كما تدخلُ على المظهَر، فتقولُ: باللهِ لَأَقومنَّ، وبه لَأَفعلنَّ، والواوُ لا تدخلُ إلا على المظهَر ألبتَّةَ، تقولُ: واللهِ لَأَقومنَّ، ولو أَضمرتَ لقلتَ: به لَأَفعلنَّ، ولا تقولُ: وَهُ ولا وَكَ، فرجوعُكَ مع الإِضمار إلى الباء يدلُّ أنها هي الأَصلُ[2] لأَن الإِضمارَ يَردُّ الأَشياءَ [٨/ ٣٤] إلى أُصولها، قال الشاعر[3]:

رَأَى بَرْقاً فأَوْضَعَ فوقَ بَكْرٍ ... فَلا بِكَ ما أَسَالَ ولا أَغَاما

وقال الآخر[4]:

أَلَا نادَتْ أُمَامَةُ باحْتِمالِ ... لِتَحْزُنَني فلا بِكِ ما أُبالي

لَمَّا كَنَّى عن المُقسَم به عادَ إلى الباء، ولَمَّا كثُرَ استعمالُ ذلك في الحَلِف آثَروا التخفيفَ، فحذَفوا الفعلَ من اللفظ وهو مرادٌ ليعلَّقَ حرفُ الجرِّ به، ثُمَّ أَبدَلوا الواوَ من الباء توسُّعاً في اللغة، ولأَنها أَخفُّ لأَن الواوَ أَخفُّ من الباء، وحركتُها أَخفُّ من حركة الباء، وإنما

=وانظر المقتضب: ١/ ٤٠، ٢/ ٣١٩، وسر الصناعة ١٤٣، والعلل في النحو: ٨٩-٩٠.

(١) انظر تفسير التعدية في سر الصناعة: ١٤٣.

(٢) من قوله: «تدخل على المضمر ...»، إلى قوله «الأصل» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٤٣.

(٣) هو عمر بن يربوع بن حنظلة كما في نوادر أبي زيد: ٤٢٢، وجمهرة اللغة: ٩٦٣، وسمط اللآلي: ٧٠٣.

والبيت بلا نسبة في العسكريات: ١٠١، والإغفال: ١/ ٢١٣-٢١٤، وسر الصناعة: ١٠٤، ١٤٣-١٤٤، والخصائص: ٢/ ١٩، والمخصص: ١٤/ ٥٢، ورصف المباني: ٢٢٤.

والإيضاع: ضرب من السير.

(٤) هو غويَّة بن سُلْميّ كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ١٠٠١، والبيت بلا نسبة في العسكريات: ١٠٠، والإغفال: ١/ ٢١٤، وسر الصناعة: ١٠٤، ١٤٤، والخصائص: ٢/ ١٩، ورصف المباني: ٢٢٤.

خصُّوا الواوَ بذلك لأَمرَين[١]:

أحدُهما[٢]: أنها من مَخْرجها من الشَّفَتين.

والآخرُ من جهة المعنى، وذلك أن الباءَ معناها الإلصاقُ، والواوُ معناها الاجتماعُ، والشيءُ إذا لاصَقَ الشيءَ فقد جاء مَعَه[٣].

وأما التاءُ فمبدَلةٌ من الواو لأنه قد كثُرَ إبدالُها منها في نحو تُكأَة وتُراث وتَوْراة وتُخْمة لشَبَهها بها من جهة اتِّساعِ المَخْرج، وهي من الحروف المهموسة، فناسَبَ همسُها لِينَ حروفِ اللِّينِ، ولَمَّا كانت الواوُ بدلاً من الباء، والبدلُ ينحطُّ عن درجة الأصل فلذلك لا تدخلُ إلا على كلِّ ظاهرٍ، ولا تدخلُ على المضمَر لانحطاطِ الفَرع عن درجة الأصل، لأنه من المرتبة الثانية، والتاءُ لَمَّا كانت بدلاً من الواو وكانت من المرتبة الثالثةِ انحطَّتْ عن درجة الواو، فاختصَّتْ باسم الله تعالى لكثرةِ الحَلفِ به، وإلى هذا يشيرُ صاحبُ هذا الكتاب، وهو مذهبُ أكثرِ أصحابِنا[٤].

ومنهم مَن يقولُ: إن البدلَ يجري مَجْرى المبدَلِ منه في جميع أحكامه، ولا يتقاصرُ عن الأَصل لقُربه منه، أَلا تراهم يقولون: صرفتُ وجوهَ القوم وأُجوهَ القوم، فيُبدِلون الهمزةَ من الواو، ويُوقِعونها في جميع مواقِعها قبل البدل؟ وقالوا أيضاً: وِسادة وإِسادة ووِعاء وإِعاء، وقرأ سعيدُ بن جبير: ﴿ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ﴾[٥]، فكلُّ واحدٍ من هذا يَجري في البدل مَجْرى صاحِبه، ولا يلزمُ انحطاطُه عن درجة الأصل.

---

(١) قالها ابن جني في سر الصناعة: ١٤٤، وابن الأنباري في أسرار العربية: ٢٧٦ بخلاف يسير، وانظر العلل في النحو: ٩١، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٧٥.

(٢) قاله المبرد في المقتضب: ١/ ٤٠.

(٣) في سر الصناعة: ١٤٤: «اجتمع معه».

(٤) هو مضمون كلام ابن جني في سر الصناعة: ١٠٢، ١٠٥.

(٥) يوسف: ١٢/ ٧٦، بإبدال الواو في وعاء همزة مكسورة، وهي قراءة عيسى أيضاً، انظر شواذ ابن خالويه: ٦٥، والمحتسب: ١/ ٣٤٨، وسر الصناعة: ١٠٢، والمنصف: ١/ ٢٣٠، و«إعاء» لغة هذيل، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٣٩، والقلب والإبدال لابن السكيت: ٥٧.

فأما إذا كان بدلاً من بدَل فقد تَباعَد عن الأَصل، وصار في المرتبة الثالثة، فوجبَ انحطاطُه عن درجة الأَصل وأَنْ لا يساويَه، فلذلك اختصَّت التاءُ باسم الله، ولم تدخلْ على غيره مِمَّا يُحلَفُ به[1].

فإن قلت[2]: فأَنت تزعمُ أَن الواوَ في «والله» بدلٌ من الباء في «بالله»، ولذلك لا تقعُ في جميع مَواقِعِها، أَلا ترى أَنها لا تدخلُ على المضمَر، فلا[3] تقولُ: وَهُ ولا وَكَ كما تقولُ: بِكَ لَأَفعلنَّ، وبه لأَفعلنَّ، فقد تقاصَرَ الفرعُ عن درجة الأَصل كما ترى.

فالجوابُ أَن الواوَ لم يمتنعْ دخولُها على المضمَر لانحطاطها عن درجة الباء، إنما ذلك من قِبَل أَن الإضمارَ يَردُّ الأشياءَ إلى أُصولها، ألا ترى أن مَن يقولُ: أَعطيتُكم درهماً، فحذَفَ الواوَ وأَسكنَ[4] الميمَ تخفيفاً فإنه إذا أَضمَر المفعولَ قال: أعطيتُكُموه، ويَردُّ الواوَ لأجلِ اتصال الفعل بالمضمر؟ فلذلك جازَ أن تقولَ: بِه لأَفعلنَّ وبِكَ لأَفعلنَّ، ولم يَجُزْ شيءٌ من ذلك في الواو.

وقد حكَى أبو الحسن تَربِّ الكعبةِ لَأَفعلنَّ[5]، يريدون ورَبِّ الكعبةِ، وهو قليلٌ شاذٌّ، كأنهم جعلوا الواوَ أَصلاً لكثرة استعمالها وغَلبتِها على الباء، فالتاءُ تدخلُ على طريق الاختصاصِ بالاسم الذي يكونُ القَسمُ به أَكثرَ، وقد يكونُ فيها معنى التعجُّب، [٨/ ٣٥] قال الله تعالى: ﴿قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[6] على طريق

---

(١) من قوله: «ومنهم من يقول ...» إلى قوله: «به» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٠١-١٠٣ بخلاف يسير.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٠٣-١٠٤ بخلاف يسير، وانظر العلل في النحو: ٩٢، وأسرار العربية: ٢٧٦.

(٣) في ط، ر: «ولا».

(٤) في ط، ر: «وسكن».

(٥) ما حكاه الأخفش في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٤٨، وزد شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٣٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٤، والارتشاف: ١٧١٧.

(٦) يوسف: ١٢/ ٨٥.

التعجُّب[1]، وقال الله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[2]، فاعرفْ ذلك.

قال صاحب الكتاب: (وقولهم: مِ الله أَصلُه مِنَ الله لقولهم: مِنْ ربِّي إنَّكَ لَأَشِرٌ، فحُذفَ النونُ لكثرة الاستعمال، وقيل: أصلُه أَيْمٌ، ومن ثَمّ قال: مُن ربِّي بالضمِّ، ورأى بعضُهم أن تكونَ الميمُ بدلاً من الواو لقُرب المخارج).

قال الشارح: وقد قالوا في القسم مِ الله لأفعلنَّ، فقال بعضُهم: أرادوا مِنَ الله[3]، فحذفَ[4] النونَ تخفيفاً لأن النونَ الساكنةَ تُشَبَّهُ بحروفِ العِلّة، فتُحذفُ تارةً لالتقاء الساكنين، نحوُ قوله[5]:

أَبْلِغْ أَبا دُخْتَنُوشَ مَأْلُكَةً غيرَ الذي قد يقالُ مِ الْكَذِبِ

يريدُ مِنْ فحذفَ النونَ لالتقاء الساكنين، وقال الآخر[6]:

كأَنَّهما مِ الآنَ لم يتغيَّرا وقد مَرَّ للدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنا عَصْرُ

أَراد مِنَ الآن فحَذفَ، والقياسُ التحريكُ لالتقاء الساكنين، وقد حذفوها لا لالتقاء الساكنين، بل لضربٍ من التخفيف، قال[7]:

---

(١) كذا في الكتاب: ٣/ ٤٩٧، والمقتضب: ٢/ ٣٢٤، والأصول: ١/ ٤٣٠.

(٢) الأنبياء: ٢١/ ٥٧.

(٣) هو ظاهر كلام المبرد، وقول الزمخشري، ودفعه ابن مالك، انظر المقتضب: ٢/ ٣٣١، والنكت: ١١٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٠٣، والارتشاف: ١٧٧٢، والمساعد: ٢/ ٣١٢.

(٤) في ط، ر: «بحذف».

(٥) البيت بلا نسبة في سر الصناعة: ٥٣٩، والخصائص: ١/ ٣١١، ٣/ ٢٧٥، وأمالي الشجري: ١/ ١٤٥، ٢/ ١٦٨، وضرائر الشعر: ١١٤، واللسان (ألك).
«ودختنوس بالفارسية دختنوش، وهي بنت لقيط بن زرارة، سماها أبوها باسم بنت كسرى، فقلبت الشين سيناً لَمَّا عُرِّبَ»، المعرب: ١٤٢، وانظر: ٥٦ منه، وجمهرة اللغة: ١٣٢٦.

(٦) هو أبو صخر الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ٩٥٦، وسر الصناعة: ٥٣٩، وضرائر الشعر: ١١٤-١١٥، وورد بلا نسبة في الخصائص: ١/ ٣١٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٦٨.

(٧) سلف البيت: ٤/ ١٦٠.

مِـــــنْ لَـــــدُ شَـــــوْلاً وإلى إِتْلائِهـــــا

فحذفَ نونَ لَدُنْ تخفيفاً، واستدَلُّوا على أَن أَصلَها «مِنْ» بقول العرب: مِنْ رَبِّي لَأَفعلنَّ، ولا يُدخِلون «مِن» في القَسم إلا على ربِّي، فلا يقولون: مِنَ الله، كأَنهم اختصُّوا بعضَ الأسماءِ ببعض الحروف، وذلك لكثرة القَسم تصرَّفوا فيه هذا التصرُّفَ.

ومن العرب مَن يقول: مُن رَبِّي بضمِّ الميم، ولا يستعملون «مُن» بضمِّ الميم إلا في القَسم، وذلك أَنهم جعلوا ضمَّها دلالةً على القَسم كما جعلوا الواوَ مكانَ الباء دلالةً على القَسم.

ومنهم مَنْ يجعلُ «مُن» من قولك: مُن رَبِّي لَأَفعلنَّ مخفَّفةً مِن ايْمُن[1]، وايْمُن عند سيبويه اسمٌ مفردٌ وُضعَ للقَسم مشتقٌّ من اليَمين، وهو البَرَكةُ[2]، وأَلِفُ ايْمُن وصلٌ[3]، ولم يجئ في الأسماء أَلفُ وصلٍ مفتوحةٌ إلا هذا الحرفُ، قال الشاعر[4]:

---

(١) نسب أبو حيان هذا القول إلى سيبويه، وهو ظاهرُ كلامه، ومذهبُ الفارسي، ونسبه الرضي إلى الكوفيين، وجزم به ابن مالك على ما ذكر السيوطي، وردَّه ابن عصفور بأمرين، وجزم المبرد أن «مُنْ» ليست بقية «ايمن».
انظر الكتاب: ٤/ ٢٢٩، والمقتضب: ٢/ ٣٣١، والبغداديات: ١٦١، ٥٤١، والنكت: ١١٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٣٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٣٤، والارتشاف: ١٧٧٢، والهمع: ٢/ ٤٠.

(٢) هو كذلك في الصحاح (يمن)، والنكت: ٩٥٦، ولا يفيد كلام سيبويه ما نسبه إليه الشارح، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٢٤.

(٣) هي همزة وصل عند سيبويه والمبرد والسيرافي والفارسي وابن جني، انظر الكتاب: ٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨، والمقتضب: ١/ ٢٢٨، ٢/ ٣٣٠، والسيرافي: ٣٦٦-٣٦٧، والتكملة: ١٨، والمنصف: ١/ ٦١، وسر الصناعة: ١١٥، والارتشاف: ١٧٧٠، والمساعد: ٢/ ٣٠٩-٣١٠.
ونسب أبو حيان وابن عقيل والسيوطي إلى الزجاج والرماني القول بحرفية «ايمن» غير أن الرماني صرح بحرفيتها واسميتها، انظر الارتشاف: ١٧٧٠، والمغني: ١٠٥، والمساعد: ٢/ ٣١٠، والهمع: ٢/ ٣١٠، والرماني النحوي: ٣٣٣.

(٤) هو نصيب، والبيت في ديوانه: ٩٤، والأزهية: ٢٠-٢١، وورد بلا نسبة في الكتاب:=

فقالَ فَريقُ القومِ لمَّا نَشَدْتُهمْ   نَعَمْ وفَريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْرِي

[٨/ ٣٦] فحذفَ الهمزةَ حين استغنَى عنها باللام المؤكِّدةِ، وهو مرفوعٌ [٢٦٢/ أ] بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ، والتقديرُ لَا يْمُنُ الله ما أُقسِمُ به(١)، وكَثُرَ استعمالُه في القَسم فتصرَّفوا فيه بأنواعِ التخفيف، فحذَفوا نونَه تارةً، وقالوا: ايْمُ(٢) الله، ومنهم مَن يَكسرُ الهمزةَ(٣) حملاً لها على نظائرها من همزات الوصل، ومنهم مَن يحذفُ الياءَ ويقولُ: اِمُ(٤) الله لَأَفعلنَّ، ومنهم مَن يُبقي الميمَ وحدَها، فيقولُ: مُ الله، ومنهم مَن يَكسرُ الميمَ(٥)، لأنها لَمَّا صارت على حرفٍ واحدٍ شبَّهها بالباء، فكسَرها لأنها قسمٌ يعملُ الجرَّ(٦)، فأَجراها مُجراها.

وذهب قومٌ من الكوفيين إلى أن أَيْمُن جمعُ يَمين(٧)، وعليه ابنُ كَيْسان وابنُ دُرُسْتويه، وأجازَ السيرافيُّ أن يكونَ كذلك، والألفُ على هذا عندهم قطعٌ(٨)، وإنما حُذفتْ في

=٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨، والمقتضب: ١/ ٢٢٨، ٢/ ٩٠، ٢/ ٣٣٠، والأصول: ١/ ٤٣٤، والسيرافي: ٣٦٦، وسر الصناعة: ١٠٦، ١١٥، ٣٨٣، والمنصف: ١/ ٥٨، والنكت: ٩٥٦، والإنصاف: ٤٠٧.

(١) انظر الأصول: ١/ ٤٣٤.

(٢) بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون لغة لتميم.

(٣) حكى يونس «اِيم الله»، انظر حكايته في الكتاب: ٤/ ١٤٩، والسيرافي: ٣٦٧، وسر الصناعة: ١١٧، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٦٥، وهي لغة لبني سُليم، انظر ما سيأتي.

(٤) بكسر الهمزة والميم، وفتح الهمزة وضم الميم، وفتح الهمزة وكسر الميم.

(٥) حكاهما الكسائي، انظر اللغات السالفة في الكتاب: ٣/ ٣٢٤-٣٢٥، ٣/ ٥٠٢-٥٠٣، ٤/ ١٤٨-١٤٩، ٤/ ٢٢٩، والمقتضب: ١/ ٢٢٨، ٢/ ٩٠، ٢/ ٣٣٠-٣٣١، والأصول: ١/ ٤٣٤، والسيرافي: ٣٦٧، وسر الصناعة: ١١٧، والمنصف: ١/ ٦١، والارتشاف: ١٧٧١-١٧٧٢، والجنى الداني: ٥٤١، والمساعد: ٢/ ٣١١.

(٦) في ط، ر: «يعمل في الجر» مقحمة.

(٧) دفعه المبرد في المقتضب: ٢/ ٣٣٠.

(٨) وهو قول الزجاج وأبي البركات الأنباري، وظاهر كلام ابن جني، وكلام السيرافي لا يشي بما نسبه إليه الشارح، انظر الكتاب: ٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨-١٤٩، والسيرافي: ٣٦٧، ٦٥٧،=

الوصل لكثرة الاستعمال[١]، قالوا: جَمَعوا يَميناً على أَيْمُن كما جَمَعوا عليه في غير القَسم، كما قالوا[٢]:

يَسْرِي لهـا مِـنْ أَيْمُـنٍ وأَشْـمُلِ

وقال زهيرٌ[٣]:

فتُجْمَـعُ أَيْمُـنٌ مِنَّـا ومِـنْكُمْ بِمُقْسَـمةٍ تَمُـورُ بهـا الـدِّماءُ

وكانوا يَحْتَلفون باليمين، قال امرؤ القيس[٤]:

[٨/ ٣٧] فقلتُ يَمِينَ اللهِ أَبْرحُ قاعِداً ولـو قَطَعـوا رأْسي لَـدَيْكِ وأَوْصـالي

ثُم احْتَلَفوا بالجمع كما يَحْتَلفون بالمفرد، فقالوا: أَيْمُنُ الله لا أَفعلُ، ويؤيِّدُ هذا غرابةُ البناءِ لأنه ليس في الأسماء الآحادِ ما هو على أَفْعُلُ، إلا آنُك، وهو الرَّصاصُ، وأَسْنُمة[٥]، إلا أنه يضعُفُ من جهة[٦] كثرة الحذف وبقائه على حرف واحدٍ، ولم يُعتمدْ نحوُ ذلك في الجموع، وقد ذهب قومٌ إلى أن الميمَ في مُ الله بدلٌ من الواو[٧]، وقالوا: لأنها

=وحاشية الكتاب: ٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨-١٤٩، والمنصف: ١/ ٦٢، والأزهية: ٢١-٢٢، والصحاح (يمن)، والمخصص: ١٣/ ١١٥، والنكت: ٩٥٦، وأسرار العربية: ٤٠٠، والإنصاف: ٤٠٤-٤٠٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٨٠، والارتشاف: ١٧٥٦، والجنى الداني: ٥٣٨-٥٣٩.

(١) قاله السيرافي كما في حاشية الكتاب: ٣/ ٥٠٣، وانظر النكت: ٩٥٦.

(٢) سلف البيت: ٥/ ٧٥.

(٣) البيت في ديوانه: ٦٩، والأزهية: ٢١، والإنصاف: ٤٠٥.

(٤) سلف البيت: ٧/ ١٩٨.

(٥) في ط، ر: «أَشُدّ»، انظر ما سلف: ٥/ ٧٥- ٧٦.

وأَسْنُمة: جبل، انظر أدب الكاتب: ٤٣٠، والحلبيات: ٣٣٤، ٣٦٩، ٣٧٤، والإنصاف: ٤٠٨، ومعجم البلدان (أسنمة)، والممتع: ٧٥.

(٦) سقط من ط، ر: «جهة».

(٧) حكاه أبو حيان عن بعضهم، ودفعه ابن مالك وابن عقيل والسيوطي، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٠٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٤٩، والارتشاف: ١٧٧٢،=

من مَخْرجها، وهو الشَّفةُ، وقد أُبدلتْ منها في فَم، فافهمْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (و«على» للاستعلاء، تقول: عليه دَينٌ، وفلانٌ علينا أميرٌ، وقال الله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾، وتقولُ على الاتساع: مررتُ عليه، إذا جُزْتُه، وهو اسمٌ في نحو قوله:

غَـدَتْ مِـنْ عَلَيْـه بعـدَ مـا تَـمَّ ظِمْؤُهـا

أي مِنْ فَوقِه).

قال الشارح: هذا من الضرب الثاني، وهو ما يكونُ حرفاً واسماً، وهو(1) خمسةٌ على ما ذكرنا، على وعَنْ والكافُ ومُذْ ومُنْذُ.

فأما «على» فكان أبو العباس يقولُ: إنها مشتركَةٌ بين الاسم والفعل والحرف(2)، لا أنَ الاسمَ هو الفعلُ والحرفُ، ولكن يتفقُ الاسمُ والفعلُ والحرفُ في اللَّفظ، فإذا كانت حرفاً دلَّتْ على معنى الاستعلاءِ فيما دخلت عليه، كقولك: زيدٌ على الفرس، فزيدٌ هو المستعلي على الفرس، و«على» أفادتْ هذا المعنى فيه، ومن ذلك على زيدٍ دَينٌ، كأنه شيءٌ قد عَلاه، فالمستعلَى عليه زيدٌ، وكذلك فلانٌ علينا أميرٌ لاستعلائه مِن جهة الأَمرِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾(3)، وقولُه تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى [٨/ ٣٨] ٱلْفُلْكِ﴾(4)، المرادُ الركوبُ عليه والاستِواءُ فوقَه.

فأما قولُهم: مررتُ عليه فاتِّساعٌ، وليس فيه استِعلاءٌ حقيقةً، إنما جرَى كالمَثل(5)، ويجوزُ أن يكونَ المرادُ مرورَه على مكانه، فيكونَ فيه استعلاءٌ، فأما قولُهم: أَمررْتُ

=والمساعد: ٢/ ٣١١، والهمع: ٢/ ٤٠.

(١) في ط، ر: «وهي» تحريف.

(٢) انظر المقتضب: ١/ ٤٦، ٣/ ٥٣، ٤/ ٤٢٦، والأصول: ٢/ ٢١٦، والعضديات: ٨٨، والشيرازيات: ١٠٨.

(٣) الزخرف: ٤٣/ ٣٢.

(٤) المؤمنون: ٢٣/ ٢٨.

(٥) كذا في الكتاب: ٤/ ٢٣١، والأصول: ٢/ ٢١٦، والعضديات: ٨٨.

يَدي[١] عليه ففيه استعلاءٌ لأن المرادَ فوقَه.

وأما إذا كانت اسماً فتكونُ ظرفَ مكانٍ بمعنى الجهةِ، ويدخلُ عليها حرفُ الجرِّ كما يدخلُ على غيرها من الجِهات[٢]، نحوُ قول بعض العرب: نهضتُ مِنْ عليه[٣]، أي مِن فوقِه، كقول الشاعر[٤]:

غَـدَتْ مِـنْ علَيـهِ تَـنْفُضُ الطَّـلَّ بعـدَما رأَتْ حاجِـبَ الشَّـمسِ اسْتَوَى فتَرَفَّعـا

فأما البيتُ الذي أنشدَه صاحب الكتاب[٥]، وهو[٦]:

غَـدَتْ مِـن علَيـه بعـدَ مـا تَـمَّ ظِمْؤُهـا تَصِـلُّ وعَـنْ قَـيْضٍ بزِيْـزاءَ مَجْهَـلِ

---

(١) كذا في الأصول: ٢/ ٢١٦، والعضديات: ٨٨.

(٢) مذهب الفراء ومن قال بقوله من الكوفيين أن «على» إذا دخل عليها «من» حرف، ومذهب جماعة من البصريين منهم ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وأبو الحجاج أنها اسم دائماً، والمشهور من مذهب البصريين أنها حرف إلا إذا جُرت بـ«من» فإنها اسم، وهو ظاهر كلام سيبويه وابن السراج والفارسي، وخالف ابن عصفور، وجعله ضرورة.
انظر الكتاب: ٤/ ٢٣١، وأدب الكاتب: ٥٠٤، والأصول: ٢/ ٢١٦، ومعاني الحروف المنسوب إلى الرماني: ١٠٧، والعضديات: ٨٩، والشيرازيات: ١٠٨، وكتاب الشعر: ٦، ١٨١، والنكت: ١١٣٣، وضرائر الشعر: ٣٠٥، والارتشاف: ١٧٣٢-١٧٣٣، والجنى الداني: ٢٤٣، ٤٧٢-٤٧٣، والمغني: ١٥٢-١٥٥، والمساعد: ٢/ ٢٦٩، والخزانة: ٤/ ٢٥٤.

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٢٣١، والأصول: ٢/ ٢١٦، والعضديات: ٨٩، ١٠٨.

(٤) هو يزيد بن الطثرية، والبيت في ديوانه: ٨٧، ونوادر أبي زيد: ٤٥٣، والكامل للمبرد: ٣/ ٩٨، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٥٣، والشيرازيات: ١٠٨، والعلل في النحو: ٨٦، والأزهية: ١٩٣-١٩٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٣٧، وأسرار العربية: ٢٥٦.

(٥) أي الزمخشري.

(٦) البيت لمزاحم العقيلي كما سيذكر الشارح، وهو في ديوانه: ١٢٠، ونوادر أبي زيد: ٤٥٤، وأدب الكاتب: ٥٠٤، والخزانة: ٤/ ٢٥٣، ونسبه الأعلم في النكت: ١١٣٣ إلى كعب بن زهير، وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ٢٣١، والمقتضب: ٣/ ٥٣، والكامل للمبرد: ٣/ ٩٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٦، والشيرازيات: ١٠٨، والعضديات: ٨٩، ٢٧٧، والمقتصد: ٨٤٥.

البيتُ لُمزاحِم بنِ الحارث العُقيلي، وقبله[١]: [٨/ ٣٩]

قطَعْـتُ بشَوْشـاءٍ كـأنَّ قُتودَهـا … عـلى خاضِـبٍ يَعْلُـو الأَمـاعِزَ مُجْفِـلِ

أذلـك أَمْ كُدْرِيَّـةٌ ظَـلَّ فَرْخُهـا … لَقَـىً بِشَرَوْرَى كـاليَتيمِ المُعَيَّـلِ

فالشَّوشاء: الخفيفةُ، والخاضِبُ: ذَكَرُ النعام، والأَمْعَز[٢]: أرضٌ غليظةٌ، ومُجْفِلٌ: سريعُ الذهاب، وقولُه: أَذلك إشارةٌ إلى الظَّليم، أي أذلك الظَّليمُ يُشبهُ[٣] ناقتي في خِفَّتها وسُرعتِها أم كُدْرِيَّةٌ؟ يعني قطاةً هذه صفتُها، وشَرَوْرَى: جبلٌ معروفٌ[٤]، والمُعَيَّل: المُهمَلُ والظِّمْءُ: ما بين الشَّربتَين، وتَصِلُّ: تُصوِّتُ، وإنما يُصوِّتُ حَشَاها من يُبْس[٥] العَطش، فنقلَ الفعلَ إليها لأنها إذا صوَّتَ حَشَاها فقد صوَّتَتْ، وإنما يقالُ لصوتِ جناحها: الحفيفُ[٦].

ويُروَى «خِمْسُها»[٧]، وهو الذي يَرِدُ الماءَ في خامس يوم، سُميَّ بيومِ الوُرود، والقَيْض: قِشْرُ البيض الأعلى الخالي عن الفرخ، والزِّيزاء: الأرضُ الغليظةُ المستويةُ التي لا شجرَ فيها، واحدتُها زِيزاءة، وقيل: هي المَفَازة التي لا أعلامَ فيها[٨]، وهمزتُه للإلحاق بنحوِ حِمْلاق[٩] وسِرْداح[١٠]، وهي في الحقيقة منقلبةٌ عن ألف منقلبةٍ عن ياء، يدلُّ على

(١) البيتان في ديوانه: ١٢٠، والخزانة: ٤/ ٢٥٥.

(٢) الأماعز جمع الأَمْعَز، انظر اللسان (معز).

(٣) في ط، ر: «تشبه» تصحيف.

(٤) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٥٧.

(٥) في ط، ر: «بين» تحريف، انظر الكامل للمبرد: ٣/ ١٠٠، وتحصيل عين الذهب: ٢/ ٣١٠، والخزانة: ٤/ ٢٥٦.

(٦) من قوله: «وتصل ... » إلى قوله: «الحفيف» قاله الجوهري في الصحاح (صلل)، وانظر الخزانة: ٤/ ٢٥٦.

(٧) هي رواية نوادر أبي زيد، والنكت: والكتاب والمقتضب، والكامل، والعضديات.

(٨) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٣٨.

(٩) هو ما يظهر من العين إذا فتح عينه، سفر السعادة: ٢٣١، واللسان (حملق).

(١٠) هي الناقة العظيمة، الصحاح (سردح)، وسفر السعادة: ٢٩٩.

ذلك ظهورُها في دِرْحايـة[1]، لَمَّا بُنِيتْ على التأنيث عادتْ إلى الأصل[2]، ولغةُ هُذَيل زَيْزاء بفتح الزاء[3] كالقَلْقال، وهمزتُه على هذا منقلبةٌ عن ياء، ووزنُه فَعْلال، والأولُ فِعْلاء، وقولُهم: في الجمع: زَيَازٍ دليلٌ على أن العينَ ياءٌ.

ورَوَى سيبويه «بِبِيْداء»[4]، وهي الأكَمةُ ذاتُ الحجارة، والجمعُ بِيْدٌ، والمَجْهلُ: القفرُ الذي لا علامةَ فيه، وهي صفةٌ لبَيداء، ومن روَى زِيزاء أضافَه إلى المَجْهَل، وقدَّرَ حذفَ الموصوفِ، أي مكانٍ مَجْهلٍ، والشاهدُ فيه قولُه: مِنْ علَيه، أي مِن على الفَرخ، فـ«على» هنا اسمٌ بمعنى فوق لدخول «مِنْ» عليه.

والفرقُ بينها إذا كانت اسماً وإذا كانت حرفاً أنها إذا كانت حرفاً دلَّتْ على معنىً في غيرها، وتُوصِلُ الثاني بالأول على جهة أن معنى الثاني اتصلَ بالأول بمُوصِلٍ بينهما من غير أن يكونَ له معنىً في نفسه، وهذا شرطُ حرفِ الإضافة.

وأما إذا كانت اسماً فإنها تدلُّ على معنىً في نفسها، وهو معنى الظَّرفية كما يدلُّ «فوق» على ذلك.

وأما إذا كانت فعلاً فهي تدلُّ على حدَث [٢٦٢/ ب] وزمانٍ معيَّنٍ، وتُصرَّفُ، كقولك: علا يَعْلو، فهذا يدلُّ على العُلوِّ في زمن ماضٍ أو غيرِه، وتَكثرُ في بابها، وليستْ منهما في شيء أكثرَ من الاشتراك اللفظيِّ.

فأما التي هي اسمٌ فمختلَفٌ فيها، فذهب أبو العباس وجماعةٌ أنها على الاشتراك

---

(١) هو عظيم البطن مع السمن، انظر سفر السعادة: ٢٦٩.

(٢) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ٣٩٤، ونوادر أبي زيد: ٥٩١، والمنصف: ٢/ ١٨٠، ٣/ ٨١، والمخصص: ١٦/ ٦٥-٦٦، وسفر السعادة: ٢٨٨، ٤٣٠.

(٣) نسبت إلى بعض العرب في تهذيب اللغة: ١٣/ ٢٧٩، واللسان والتاج (زيز)، وانظر الخزانة: ٤/ ٢٥٧.

(٤) وهي أيضاً رواية نوادر أبي زيد، وأدب الكاتب، والمقتضب، والشيرازيات، والعضديات، والمقتصد.

اللفظيِّ[1] فقط، لأن الحرفَ لا يُشتقُّ ولا يُشْتَقُّ منه، فكلُّ واحدٍ من الثلاثة مباينٌ لصاحبِه إلا من جهة اللفظ.

وقال[2] قومٌ: إن الأصلَ أن تكونَ حرفاً، وإنما كثُرَ استعمالُها، فشُبِّهتْ في بعض الأحوال بالاسم، فأُجريتْ مُجْراه، وأُدخلَ عليها حرفُ الجرِّ كما يُشبَّه الاسمُ بالحرف، ويَجري مَجراه مِن نحوكم وكيف.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (و«عن» للبُعد والمجاوَزةِ كقولك: رَمَى عن القوس، لأنه يَقذِفُ عنها [٨/ ٤٠] بالسَّهم ويُبْعِدُه، وأطْعمَه عن الجوع، وكَساه عن العُرْي، لأنه يَجعلُ الجوعَ والعُرْيَ متباعِدَين عنه، وجَلسَ عن يَمينه، أي مُتراخِياً عن بَدَنِه في المكان الذي بِحيال يَمينه، وقال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[3]، وهو اسمٌ في نحو قولهم: جلستُ مِن عن يَمينه، أي مِن جانبها).

قال الشارح: وأما «عن» فمشترَكةٌ بين الحرف والاسم، فأَما الحرفُ فنحوُ قولك: انصرفتُ عن زيد، وأَخذتُ عن خالد، فعَنْ حرفٌ لأَنها أَوصلَتْ معنى الفعل قبلَها إلى الاسم الذي بعدَها، قال أبو العباس: إذا قلت: على زيدٍ نزلتُ، وعن عمرو أَخذتُ فهما حرفان، يُعرَفُ ذلك من حيث إنهما أَوصَلا الفعلَ إلى زيد كما تقولُ: بزيدٍ مررتُ، وفي الدار نزلتُ، وإليك جئتُ[4]، ومعناها المجاوَزةُ، وما عدا الشيءَ.

وأما كونُها اسماً فيكونُ بمعنى الجِهة والناحيةِ، فتقولُ: جلستُ من عَنْ يَمينه، أي من ناحية يَمينه، وتَبيَّنُ ذلك بدخول حرف الجرِّ عليه لأن حرفَ الجرِّ لا يدخلُ على حرف

---

(١) انظر ما سلف: ٨/ ٦٨.

(٢) في ط، ر: «قال»، وانظر ما سلف: ٨/ ٣٧.

(٣) النور: ٢٤/ ٦٣.

(٤) من قوله: «قال أبو العباس ...» إلى قوله: «جئت» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٤٣٧، ولم أجده في المقتضب والكامل.

مثلِه(١)، قال الشاعر(٢):

فلَقَـــدْ أراني للرِّمـــاحِ دَرِيئَـــةً مِـــنْ عَـــنْ يَمينـــيْ تـــارةً وأمـــامِي

وقال الآخر(٣):

وقلـتُ اجْعَـلي ضَـوْءَ الفَراقِـدِ كلِّهـا يَميناً ومَهْـوَى الـنَّجْمِ مِـنْ عَـنْ شِـمالِكِ

[٨/ ٤١] أي مِن ناحية الشِّمال، وكذلك قال الآخرُ ـ هو القَطاميُّ(٤):

فقلْـتُ للرَّكْـبِ لَمَّـا أَنْ عَـلا بِهِـمُ مِـنْ عَـنْ يَمـينِ الحُبَيَّـا نَظْـرةٌ قَبَـلُ

الحُبَيَّا موضعٌ(٥)، جَعلَ «عَنْ» اسماً، ولذلك أَدخلَ حرفَ الجرِّ عليه، والفرقُ بينها إذا كانت اسماً وإذا كانت حرفاً أنه متى اعتُقِدَ فيها الاسميَّةُ فأُدخِلَ عليها حرفُ الجرِّ وقيلَ: جلستُ مِنْ عَنْ يَمينه كانت بمعنى الناحية، ودلَّتْ على معنىً في نفسها، وهو المكانُ، كأنك قلت: جلستُ مِن ناحية يَمينه ومكانِه، وإذا لم تُدخلْ عليها «مِنْ» فإنما تفيدُ أَن اليمينَ موضعٌ لجلوسك على شرطِ الحرفِ، وإذا كانت اسماً كانت هي الموضعَ، وتقولُ: أَطعمَه مِن جوع وعن جوع، فإذا جئتَ بمِنْ كانت لابتداءِ الغايةِ، لأن الجوعَ ابتداءُ الإطعام، وإذا جئتَ بعَنْ فالمعنى [٨/ ٤٢] أن الإطعامَ صَرفُ الجوعِ لأن «عن» لِما عَدَا الشيءَ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والكافُ للتشبيه كقولك: الذي كزيدٍ أخوك، وهو اسمٌ في نحو قوله:

---

(١) مذهب الفراء ومن تبعه من الكوفيين أن «عن» باقية على حرفيتها إذا دخلت عليها «من»، انظر ما سلف: ٨/ ٦٩، وضرائر الشعر: ٣٠٧.

(٢) هو قطري بن الفجاءة، والبيت له في شعر الخوارج: ٤٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٣٧، ٢/ ٥٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٩٣، وضرائر الشعر: ٣٠٧، والخزانة: ٤/ ٢٥٨.

(٣) هو ذو الرمة، والبيت في شرح ديوانه: ١٧٤٣، وورد بلا نسبة في الأصول: ١/ ٤٣٧، والعلل في النحو: ٨٥، وأسرار العربية: ٢٥٤.

(٤) البيت في ديوانه: ٢٨، وأدب الكاتب: ٥٠٤، والاقتضاب: ٤٢٧، والعيني: ٣/ ٢٩٧.

(٥) انظر معجم البلدان (الحبيا).

يَضْحَكْنَ عَن كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ

ولا تدخلُ على الضمير استغناءً عنها بمِثْل، وقد شذَّ نحوُ قوله:

وأُمَّ أَوْعالٍ كَهـا أَوْ أَقْرَبا)

قال الشارح: أَما الكافُ الجارَّةُ فمعناها التشبيهُ، وهي أَيضاً تكونُ حرفاً من الحروف الجارَّةِ، وتكونُ اسماً بمعنى مِثْل، وذلك قولُك: أَنت كزيدٍ، الكافُ حرفُ جرٍّ عند سيبويه وجماعةٍ من[1] البصريين، والذي يدلُّ على ذلك أَنها لا تقعُ موقعَ الأَسماءِ، وذلك في الصِّلات، نحوُ قولك: مررتُ بالذي كزيدٍ، فالكافُ هنا حرفٌ لا مَحالةَ، ولذلك مثَّلَ به صاحبُ الكتاب[2]، لأن ذلك ليس من مواضعِ المفردات.

فإن قلت: فتكونُ الكافُ اسماً في موضعِ رفعِ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ بالذي هو كزيدٍ على حدِّ قولهم: ما أَنا بالذي قائلٌ لك شيئاً، والمرادُ بالذي هو قائلٌ.

قيلَ: لا يَحسنُ حملُه عليه إذ كان ذلك موضعَ قُبحٍ لحذفِ العائد المرفوعِ، فلمَّا ساغَ أن تقولَ: مررتُ بالذي كزيدٍ من غير قُبحٍ، وأَجمعَوا على استحسانه واستقباحِهم مررتُ بالذي مِثْلُ زيدٍ، أو مررتُ بالذي شِبهُ جعفرٍ دلَّ على أن الكافَ حرفُ جرٍّ بمنزلته في قولك: مررتُ بالذي في الدار، وضربتُ الذي من الكرام، بذلك استَدلَّ سيبويه[3].

وأَما التي في تأويل الاسم فالتي تقعُ موقعَ الاسم المفردِ كقول الشاعر[4]:

وصالِياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ

---

(١) سقط من ط، ر: «من».

(٢) أي الزمخشري.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٤٠٨-٤٠٩، والأصول: ١/ ٣٤٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٣٢-٣٣، والبغداديات: ٣٩٩، والنكت: ٤٢٤.

(٤) هو خِطام المجاشعي كما في الكتاب: ١/ ٢٢، ١/ ٤٠٨، ٤/ ٢٧٩، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٢٥٤، والنكت: ١٥٩، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٩٧، ٤/ ١٤٠، ٤/ ٣٥٠، والأصول: ١/ ٤٣٨، ٣/ ١١٥، والبغداديات ٣٩٨، والمحتسب: ١/ ١٨٦، والمنصف: ١/ ١٩٢، ٢/ ١٨٤، ٣/ ٨٢.

فدخولُ الكافِ الأُولى على الثانية دليلُ أنها اسمٌ[١]، وأنَّ المعنى كمِثْلِ [٨/ ٤٣] ما يُؤْثْفَيْنْ، جمعَ بين الكاف ومِثْلٍ، وإن كان معناهما واحداً مبالَغةً في التشبيه، وعُلِمَ بدخول الأُولى على الثانية أَنها ليستْ حرفاً، لأَن حروفَ الجرِّ لا تدخلُ إلا على الأسماء.

فإن قيل: فما تصنعُ بقوله[٢]:

فَـــلا واللهِ لا يُلْفَـــى لِمَـــا بِيْ ولا لِلِـــما بِهِـــمْ أَبَـــداً دَوَاءُ

فقد أَدخلَ اللامَ على لامٍ مثلِها، ومع هذا لم يَقُلْ أَحدٌ: إن اللامَ الثانيةَ اسمٌ كما كانت مع الكاف فالجوابُ أنه لم يَثبتْ في موضعٍ سوى هذا أَن اللامَ اسمٌ كما ثبتَ أن الكافَ اسمٌ، وإذا كان ذلك كذلك فإِحدى اللامَين زائدةٌ، مؤكِّدةٌ، والقياسُ أَن تكونَ الزائدةُ الثانيةَ دون الأُولى، لأَن حكمَ الزائدِ أَن لا يُبتدأ به، وليستْ الكافُ كذلك، فإنه قد ثبتَ أَنها اسمٌ في مواضعَ منها قولُ الأَعشى[٣]:

هَـلْ تَنْتَهُـونَ ولَـنْ يَنْهَـى ذَوِي شَـطَطٍ كَـالطَّعْنِ يَهْلِـكُ فيـهِ الزَّيـتُ والفُتُـلُ

فالكافُ هنا اسمٌ بمنزلة مِثلٍ لأنها فاعلُ «يَنْهى»، ولا يصحُّ أن يكونَ الفاعلُ حرفاً.

وقد قيل: إن الفاعلَ ههنا موصوفٌ محذوفٌ، والتقديرُ ولـن يَنْهى ذَوِي شَطَطٍ شيءٌ كالطَّعن، ثُم حُذفَ الموصوفُ، وذلك ضعيفٌ لأنه لا يصلُحُ حذفُ الموصوفِ إلا حيثُ يجوزُ إِقامةُ الصفةِ مُقامَه بحيث يعملُ فيه عاملُ الموصوف، والموصوفُ ههنا فاعلٌ،

---

(١) مجيء الكاف اسماً بمعنى «مثل» ضرورة عند سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي، وعلى سبيل الاختيار عند الأخفش وابن جني وابن مالك.
انظر مصادر الحاشية السالفة، وزد الأصول: ١/ ٤٣٧، والبصريات: ٥٣٧-٥٣٨، والعضديات: ٢٧٦، وسر الصناعة: ٢٨٣، ٢٨٧، والخصائص: ٢/ ٣٦٨-٣٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٧٠-١٧١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٤٣، والارتشاف: ١٧١٣، والجنى الداني: ٧٩.

(٢) سلف البيت: ٧/ ٣٥.

(٣) البيت في ديوانه: ٦٣، والأصول: ١/ ٤٣٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٦٥، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ١٤١، والبغداديات: ٣٩٦، ٥٦٧.

والصفةُ جملةٌ، فلا يصحُّ حذفُ الموصوفِ فيها وإسنادُ الفعلِ إلى الجملة لأن الفاعلَ لا يكونُ[١] [٢٦٣/ أ] إلا اسماً محْضاً.

فإن قيل: فما تَصنعُ بقوله[٢]:

فحُقَّ لِمثْلي يا بُثينةُ يَجْزَعُ

فإن الفعلَ فيه مسنَدٌ إلى فعلٍ مَحْضٍ، وهو[٣] يَجْزعُ.

قيل: المرادُ أن يَجْزعَ، وأنْ والفعلُ مصدرٌ، وهو الذي أُسندَ الفعلُ إليه، لا إلى الفعل نفسِه، فأما قولُه[٤]: [٨/ ٤٤]

يَضْحكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

فالشاهد[٥] فيه قولُه: عن كالبَرَدِ، فإدخالُ حرفِ الجرِّ على الكاف دليلٌ على اسميَّتها، والمُنهمُّ: المُذابُ، يصفُ نِسوةً بصفاء الثَّغرِ، وأنَّ أَسنانَهنَّ كالبَرَد الذائبِ لصفائها ورِقَّتها.

وذهب سيبويهِ أنَّ[٦] هذه الكافَ لا تدخلُ على مضمَر، تقولُ: رأيتُ كزيدٍ، ولم يُجزْ رأيتُ كَه، وقال: استغنَوا عنه: بِمثلٍ وشِبْهٍ، فتقولُ: رأيتُ مِثلَ زيد ومِثلَه، والمعنى فيهما واحدٌ، ومثلُ ذلك في حتى ومُذ، قال أبو العباس محمدُ بنُ يزيدَ: وقد خُولِفَ في الكاف وحتى، فأَجازَه قومٌ، وقد احتجَّ أَبو بكر لامتناع الإضمار في هذه الحروف بضعفِ تَمَكُّنِها في بابها لأن الكافَ تكونُ اسماً، وتكونُ حرفاً، ولا تُضيفُها إلى مضمَر لبُعدِ تمكُّنها

---

(١) ذكر السيرافي القولين في شرح الكتاب: ١/ ١٥٠، واستجاد الأول.

(٢) من قوله: «لا تقع موقع الأسماء ... » إلى هذا البيت، قاله ابن جني في سر الصناعة ٢٨١-٢٨٥، وتوسَّع فيه، وسلف البيت: ٤/ ٤٠.

(٣) في ط، ر: «فهو» وما أثبت أحسن.

(٤) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٥٠، وزد المخصص: ٩/ ١١٩، والخزانة: ٤/ ٢٦٢، وشرح أبيات المغني: ٤/ ١٣٥.

(٥) أقحم قبلها في ط، ر: «البيت».

(٦) حذف حرف الجر هنا مطرد.

وضعفِ المضمَر[١]، فأما قولُه[٢]:

نَحَّى الذِّنَاباتِ شَمالاً كَثَبَا ... وأُمَّ أَوْعالٍ كَها أَوْ أَقْرَبَا

فالبيتُ للعجَّاج، والشاهدُ فيه إدخالُ الكافِ على المضمَر، وهو عندنا من قَبيلِ ضرورةِ الشعر، وحملُها في ذلك على مِثْلٍ لأنها في معناها، والذنابات: موضعٌ بعَينه[٣]، وأُمُّ أَوْعال: هضبةٌ، ففي «نَحَّى» ضميرٌ يعودُ إلى حِمار وحشيٍّ ذَكَره، ومعنى نَحَّى مضَى في عَدوه ناحيةً من الذِّنابات، فكأنه نَحَّاها عن طريقه [وهي عن][٤] شماله بالقربِ من الموضع الذي عَدَا فيه، وقولُه: كَها أي كالذِّنابات أَو أَقربُ إليه منها، وإنْ مالَ إلى أُمِّ أَوعال صارتْ أَقربَ إليه من الذِّنابات، وأُمُّ أَوْعال رفعٌ بالابتداء، وكَها الخبرُ، والمحفوظُ وأُمَّ أَوْعال بالنصب[٥].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومُذْ ومُنذُ لابتداءِ الغايةِ في الزمان، كقولك: ما رأيتُه منذُ يوم الجمعة، ومُذ يوم السبت، وكونُهما اسمَين ذُكرَ في الأسماء المبنيَّةِ).

قال الشارح: وأما مُذْ ومُنذُ فيكونان اسمَين، ويكونان حرفَين، والفرقُ بينهما إذا

---

(١) من قوله: من قوله: وذهب سيبويه ...» إلى قوله: «المضمر» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٤٣٩، وانظر الكتاب: ٢/ ٣٨٣، وشرحه للسيرافي: ٩/ ١٠١، وما سلف: ٨/ ٣٣.

(٢) سلف البيت الثاني: ٨/ ٣٣- ٣٤.

(٣) قال البغدادي معقباً: «لم أره في المعجم لأبي عبيد البكري، ولا في معجم البلدان لياقوت الحموي ولا في كتب اللغة المدونة»، الخزانة: ٤/ ٢٧٨، ونقل عن الأندلسي أن الذنابات جمع ذنابة بكسر الذال، وهي آخر الوادي، انظر اللسان (ذنب)، والخزانة: ٤/ ٢٧٨، ولعل ابن يعيش تابع للسيرافي في هذا التفسير الذي ذكره، قال السيرافي: «نحى الحمار الذنابات، وهي في موضع صار هو وأُتُنه منها ناحية ...» شرح الكتاب: ٩/ ١٠٢، وفي بعض النسخ «موضع» وسقطت «في».

«والذنابة مفردة موضع باليمن» ، معجم البلدان (الذنابة).

«والذِّناب: وادٍ لبني مرة»، معجم البلدان (الذناب).

(٤) زيادة عن شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٩٦، والخزانة: ٤/ ٢٧٨.

(٥) انظر مصدري الحاشية السالفة.

كانت اسماً وبينها إذا كانت حرفاً من جِهة اللفظ أنها إذا كانت اسماً رَفعتْ ما بعدَها، وإذا كانت حرفاً جَرَّتْ ما بعدَها.

وجهٌ ثانٍ [٨/ ٤٥] من الفرق بينهما أنها إذا كانت حرفاً كانت متعلِّقةً بما قبلَها، وكان الكلامُ بها جملةً واحدةً، وإذا كانت اسماً رُفعَ ما بعدَها، نحوُ قولك: ما رأيتُه مُذْ يومان، كان الكلامُ جملتَين، الجملةُ الأُولى فعليَّةٌ، والثانيةُ اسميَّةٌ يصحُّ أن تُصدَّقَ في إحداهما، وتُكذَّبَ في الأُخرى، فهذا المعنى مستحيلٌ فيها إذ كانت حرفاً، لأنها تكونُ حرفَ إضافةٍ، نحوُ زيدٌ قائمٌ في الدار، فهذا لا يجوزُ أن تُصدَّقَ في أنه قائمٌ، وتُكذَّبَ في أنه في الدار لأنه خبرٌ واحدٌ.

وأما الفرقُ بينهما[1] من جهة المعنى فإن «مُذْ» إذا كانت حرفاً دلَّتْ على أن المعنى الكائن فيما دخلتْ عليه لا فيها نفسِها، نحوُ قولك: زيدٌ عندنا مُذ شهرٍ على اعتقاد أنها حرفٌ، وخُفضَ ما بعدها، فالشهرُ هو الذي حَصلَ فيه الاستقرارُ في ذلك المكانِ بدلالة «مُذْ» على ذلك.

وأما إذا كانت اسماً ورفعتَ ما بعدَها دلَّتْ على المعنى الكائنِ في نفسِها، نحوُ قولك: ما رأيتُه مُذْ يومُ الجمعة، فالرؤيةُ متضمَّنةٌ «مُذْ»، وهو الوقتُ الذي حصلتْ فيه الرؤيةُ، وهو يومُ الجمعة، كأنك قلت: الوقتُ الذي حصلتْ فيه الرؤيةُ يومُ الجمعة.

وقد ذهبَ قومٌ من أصحابنا إلى أنهما لا يكونان إلا اسمَين على كلِّ حال، فإذا رَفعَا[2] ما بعدَهما كان التقديرُ على ما مرَّ، وإذا خَفضَا[3] ما بعدَهما كانا في تقدير اسمَين مضافَين، وإن كانا مبنيَّين، كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[4]، ألا ترى أن «لَدُنْ» مضافٌ إلى حكيم عليم وإنْ كان مبنيّاً[5].

---

(١) ثناهما باعتبار معنييهما.

(٢) الأَصوب: «رُفِعَ».

(٣) الأَصوب: «خُفِضَ».

(٤) النمل: ٢٧/ ٦.

(٥) انظر هذه المسألة ما سلف: ٤/ ١٤٩.

و«منذُ» مركَّبةٌ عند الكوفيين، قال قومٌ منهم: إنها مركَّبةٌ مِن مِنْ وإذْ[1]، وإنما غُيِّرا عمَّا كانا عليه في الإفراد بأنْ حُذفتْ الهمزةُ ووُصلت «مِنْ» بالذال، وضُمتْ الميمُ، فصارتْ مُنذُ، وفرَّقوا بذلك بين حال الإفراد والتركيب، والذي حملَهم على ذلك قولُ بعض العرب في مُنذُ: مِنذُ[2]، قالوا[3]: فكسرُ[4] الميم يدلُّ أن الأصلَ «مِن» وذهب الفراء منهم إلى أنها مركَّبةٌ مِن مِنْ وذُو التي بمعنى الذي، وهي لغة طيِّئ[5]، نحوُ قول الشاعر[6]:

فــإِنَّ المــاءَ مــاءُ أَبي وجَــدِّي ... وبِئْــري ذُو حَفَــرتُ وذُو طَوَيــتُ

ثم حُذفَ الواو تخفيفاً وبقيتْ الضمَّةُ تدلُّ عليها.

والصوابُ ما ذكرناه من أنها مفردةٌ غيرُ مركَّبةٍ عملاً بالظاهر، ونحن إذا شاهدْنا ظاهراً يكونُ مثلُه أَصلاً قضَينا بالشاهد، وإن احتملَ غيرَ ذلك إذا لم تَقمْ بيِّنةٌ على خِلافِه، ألا ترى أن سيبويهِ حكمَ على الياء في سِيْد وهو الذئبُ بأنها أصلٌ وجعلَها من بابِ فِيْل ودِيْك ولم يجعلْها من باب رِيْح وعِيْد مع أنه ليس لنا كلمةٌ مركَّبةٌ مِن س ي د عملاً بالظاهر[7]؟ فلا يجوزُ تركُ حاضرٍ متيقَّنٍ له وجهٌ من القياس إلى أمر محتمَلٍ مشكوكٍ فيه لا دليلَ عليه[8].

فأما كسرُ الميم من «منذُ» فلا دليلَ فيه لأنه لغةٌ كالضمِّ، وإن كان الضمُّ أشهرَ.

وممَّا يُبطلُ قولَ الفرَّاء: إن ذُو بمعنى «الذي» أَنـها يستعملها بنو طيِّئ لا غيرُ، و«منذُ» يستعملُها جميعُ العرب، فكيف يُركِّبون كلمةً يستعملُها جميعُهم من كلمة مختلَفٍ فيها بينهم؟

---

(١) انظر هذا القول فيما سلف: ٤/ ١٤٩- ١٥٠.

(٢) هي لغة بني سليم، انظر ما سلف: ٤/ ١٥١.

(٣) سقط من ط، ر: «قالوا».

(٤) في ط، ر: «بكسر» تحريف.

(٥) انظرها ومذهب الفراء فيما سلف: ٤/ ١٤٩- ١٥٠.

(٦) سلف الرجز: ٣/ ٢٦٧.

(٧) انظر الكتاب: ٣/ ٤٨١.

(٨) كلامه على مذهب سيبويه قاله ابن جني في الخصائص: ١/ ٢٥١-٢٥٣، وتوسَّع فيه.

واعلمْ أنهم قد اختلفوا في ارتفاع الاسم الواقعِ بعد منذُ ومُذْ، فذهب قومٌ من الكوفيين إلى أن الاسمَ [٢٦٣/ ب] يرتفعُ بعدَهما بإضمار فعلٍ[١]، قالوا: لأن «منذُ» مركَّبةٌ مِن «مِنْ» و«إذْ»، و«إذ» تُضافُ إلى الفعل والفاعل كثيراً نحو قولك: إذ قام زيدٌ، وإذ قعدَ بكرٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾[٢]، وقولُه: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[٣]، وقولُه: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾[٤]، فلذلك كان الاسمُ المرتفعُ بعدها بتقدير فعلٍ، والمرادُ مُذ مضَى يومان، ومُذْ مَضَتْ ليلتان، قالوا: ولذلك يُستعملُ الفعلُ بعدَها، فتقولُ: ما رأيتُه مُذ وُجدَ، ومُذ كان كذا وكذا باعتبار إذْ.

والخفضُ باعتبار «مِنْ»، قالوا: ولذلك كان الخفضُ بمنذُ أكثرَ منه بمُذْ لظهور [٨/ ٤٦] نونِ «مِنْ» وذلك ضعيفٌ لأن «منذُ» لابتداء الغاية في الزمان، فلا يقعُ بعدَها إلا الزمانُ، فإذا وقعَ بعدَها فعلٌ فإنما هو على تقديرِ زمانٍ محذوفٍ مضافٍ إلى الفعل، فإذا قلت: ما رأيتُه مُذْ كان كذا فالتقديرُ مُذْ زمانِ كان كذا، فحُذفَ المضافُ وأُقيمَ الفعلُ مُقامَه خبراً، ولذلك قال سيبويه: «ومِمَّا يضافُ إلى الفعل قولُه منذُ كان كذا»[٥]، وليس مرادُه أنَّ «مذْ» مضافةٌ إلى الفعل لأن الفعلَ لا يضافُ إليه إلا الزمانُ، فلو كانت «إذْ» مضافةً إلى الفعل لكانت اسماً، و«مذْ» إذا كانت اسماً لم تكنْ إلَّا مبتدأً، ولذلك لم يُجزْ أبو عثمانَ الإخبارَ عن «مُذْ» لأن الإخبارَ عنها يجعلُها خبراً، و«مذْ» لا تكون إلا مبتدأً[٦].

---

(١) اختاره ابن مضاء والسهيلي وصححه ابن مالك، انظر الإنصاف: ٣٨٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢١٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١١٨، والارتشاف: ١٤١٨، والتذييل والتكميل: ٧/ ٣٣٨.

(٢) البقرة: ٢/ ٦٣، وفي ط، ر: «ميثاقهم»، وليس في القرآن آية على هذا النحو.

(٣) البقرة: ٢/ ٣٤.

(٤) المائدة: ٥/ ١١٦.

(٥) الكتاب: ٣/ ١١٧.

(٦) أجاز المبرد وابن السراج هذا الوجه، وأجازا أيضاً خفض ما بعد مُذ، انظر المقتضب: ٣/ ٣٠، والأصول: ٢/ ١٣٧.

وقال الفرَّاء: الاسمُ يرتفعُ بعد «مُذْ» بأنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ[١]، قال: لأن «منذُ» مركَّبةٌ كما قدَّمناه مِن مِنْ وذُو التي بمعنى الذي، و«الذي» تُوصَلُ بالمبتدأ والخبرِ، وقد يُحذفُ[٢] المبتدأ العائدُ، والتقديرُ ما رأيتُه مُذ هو يومان على نحو قولهم: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً، والمرادُ بالذي هو قائلٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[٣] في قراءة مَنْ رفعَ أحسنُ[٤]، وقولُه تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[٥]، أي التي هي بعوضةٌ، وهذان قولان بُنيا على أَصل فاسدٍ، وهو القولُ بالتركيب، وقد أَبطلْناه مع أَنَّ «إذْ» تضافُ إلى المبتدأ كما تضافُ إلى الفعل والفاعل، فليس تقديرُ المحذوف فِعلاً بأَولَى من أن يكونَ اسماً مبتدأً.

وأما قولُهم: إنه يُستعملُ بعدَها الفعلُ كثيراً نحوَ ما رأَيتُه مُذْ قَدِمَ، ونحوَ ذلك فهو عندنا على حذف مضافٍ.

وذُو في لغة طيِّئ تُوصَلُ بالفعل والفاعل كما تُوصَلُ بالمبتدأ والخبر، فليس تقديرُ المحذوفِ مبتدأً بأَولَى من أَن يكونَ فعلاً، فتعيينُ الصِّلةِ مبتدأً وخبراً دون الفعل تحكُّمٌ مع أَن حذْفَ المبتدأ إذا كان صِلةً وهو العائدُ قبيحٌ، إنما جاز منه أَلفاظٌ شاذَّةٌ تُسمعُ ولا يُحملُ عليها ما وُجدَ عنه مندوحةٌ.

والصوابُ ما ذهب إليه البصريون من أَن ارتفاعَه بأَنه خبرٌ، والمبتدأُ منذُ ومذْ، فإذا قلت: ما رأَيتُه مُذْ يومان كأَنك قلت: ما رأَيتُه مُذْ ذلك يومان، فهما جملتان على ما تقدَّمَ، وإنما قلنا: إن «مُذ» في موضعِ مرفوعٍ بالابتداء لأنه مقدَّرٌ بالأَمَد، والأَمَدُ لو ظهرَ لم يكن

---

(١) قوله في الإنصاف: ٣٨٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٨، ونسب إلى الكوفيين في اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٧٠، وإلى بعضهم في الارتشاف: ١٤١٨، والتذييل والتكميل: ٧/ ٣٣٩.

(٢) أقحم بعدها في ط، ر: «في».

(٣) الأنعام: ٦/ ١٥٤.

(٤) انظر ما سلف: ٧/ ١٦١.

(٥) البقرة: ٢/ ٢٦، وسلفت القراءة: ٣/ ٢٧٥، وهي برفع بعوضة.

إلا مرفوعاً بالابتداء، فكذلك ما كان في معناه[١].

وذهب الزجاجيُّ إلى أَن «مُذْ» الخبرُ، وما بعدَه المبتدأُ[٢]، واحتجَّ بأَن معنى «مُذْ» هنا معنى الظرفِ، فإِذا قلت: ما رأَيتُه مُذْ يومان كان المعنى بيني وبين لقائه يومان، فكما أَن الظرفَ خبرٌ فكذلك ما كان في معناه.

وله في الرفع معنيان[٣]:

تعريفُ ابتداءِ المدَّةِ من غير تعرُّضٍ إلى الانتهاء.

والآخرُ: تعريفُ المدَّة كلِّها، فإذا وقعَ الاسمُ بعدَهما معرفةً نحوَ قولك: ما رأيتُه مذ يومِ الجمعة ونحوِه كان المقصودُ به ابتداءَ غايةِ الزمانِ الذي انقطعتْ فيه الرؤيةُ وتعريفَه، والانتهاءُ مسكوتٌ عنه، كأنك قلت: وإلى الآن، ويكونُ في تقدير جواب «متَى».

وإذا وقع بعدَه نكرةٌ نحوَ ما رأيتُه مُذ يومان ونحوَ ذلك كان المرادُ منه انتظامَ المدَّةِ كلِّها من أَولها إلى آخرها وانقطاعَ الرؤيةِ فيها كلِّها، فإن خفضتَ ما بعدَهما معرفةً كان أو نكرةً كان المرادُ الزمانَ الحاضرَ، ولم تكن الرؤيةُ وقعتْ في شيءٍ منه.

والغالبُ على «مُنذُ» الحرفيَّةُ والخفضُ بها، والغالبُ على «مُذْ» الاسميَّةُ[٤] للنقص الذي دخلَها إذ الأَصلُ مُنذُ، و«مُذْ» مخففَّةٌ منها بحذفِ عينها، والحذفُ ضربٌ من التصرُّفِ، وبابُه الأسماءُ والأفعالُ لتمكُّنها ولحاقِ التنوينِ بها، ولم يأْتِ في الحروف إلا فيما كان مضاعَفاً من نحو إنَّ ورُبَّ.

وإنما قلنا: إن «مُذْ» مخففَّةٌ مِن «مُنذُ» لأنها في معناها، ولفظُها واحدٌ، ولذلك قال

---

(١) انظر في ذلك المقتضب: ٣/ ٣٠، والأصول: ٢/ ١٣٧، والمقتصد: ٨٦١، والإنصاف: ٣٨٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٧٠.

(٢) سلف هذا المذهب: ٤/ ١٤٩.

(٣) انظرهما في المقتصد: ٨٥٦-٨٥٧، وانظر ما سلف: ٤/ ١٤٨- ١٤٩.

(٤) انظر ما سلف: ٤/ ١٤٨.

سيبويه: لو سمَّيتَ بمُذْ ثم صغَّرتَها لقلت مُنَيْذ[1]، تَردُّ المحذوفَ، وكذلك لو كسَّرتَ لقلت: أَمْناذ.

وهما مبنيَّان حرفَيْن، ويكونان اسمَين، فإذا كانا حرفَين فلا مَقالَ في بنائهما لأن الحروفَ كلَّها مبنيَّةٌ، وإذا كانا اسمَين فهما في معنى الحرف، وينوبان عنه فيُبنيان كبنائه، [٨/ ٤٧] وحقُّهما السكونُ لأن أصلَ البناء أن يكونَ على السكون.

فأَما «مُذْ» فجاءتْ على الأصل، ولم يُوجدْ فيها ما يُخرجُها عن الأَصل، وأَما «منذُ» فحقُّها أَيضاً أَن تكون ساكنةَ الآخرِ، إلا أَنه التقَى في آخِرها ساكنان النونُ والذالُ، فوجَبَ التحريكُ لالتقاء الساكنَين، وخُصَّتْ بالضمِّ إِتْباعاً لضمَّة الميم، ولم يُعتدَّ بالنون حاجزاً لسكونه، فإن لقيَ «مُذْ» ساكنٌ من كلمةٍ بعدَها ضُمَّتْ، نحوُ قولك: لم أَرَه مُذُ الليلةِ ومُذُ الساعة، وذلك إتْباعاً لضمَّة الميم[2]، وإذا ساغَ لهم الإِتْباعُ مع الحاجز فَلأَنْ يجوزَ مع عدم الحائل كان أَوْلَى.

فإن شئتَ أَن تقولَ: إنَّا لمَّا اضطُرْنا إلى التحريك لالتقاء الساكَنين حُركَ بالحركة التي كانت له في الأَصل، ولكونهما يكونان اسمَين ذُكرا في الأسماء المبنيَّةِ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وحاشَا معناها التَّنزيهُ، قال:

حاشَا أَبي ثَوْبانَ إنَّ بِهِ ... ضِنّاً عن المَلْحَاةِ والشَّتْمِ

وهو عند المبرِّد يكونُ فعلاً في نحو قولك: هجمَ القومُ حاشا زيداً بمعنى جانَبَ بعضُهم زيداً، فاعَلَ[3] من الحَشَا، وهو الجانبُ، وحكَى أبو عمرو الشيبانيُّ عن بعض العرب «اللَّهمَّ اغفرْ لي ولِمَنْ سمعَ حاشَا الشيطانَ وابنَ الأَصْبغ» بالنصب، وقولُه تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ بمعنى براءةً لله من السُّوء).

---

(١) الكتاب: ٣/ ٤٥٠.

(٢) هو تعليل ابن جني في الخصائص: ٢/ ٣٤٢، وانظر ما سلف: ٤/ ١٥١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٦٦-١٦٧.

(٣) في المفصل: ٢٩٠ «أي فاعَل».

قال الشارح: اعلمْ أن «حاشا» عند سيبويه حرفٌ يَجُرُّ ما بعده كما يَجُرُّ «حتى» ما بعده، وفيه معنى الاستثناء، فهو من حروف الإضافة يدخلُ [٢٦٤/ أ] في باب الاستثناء لمضارَعةِ «إلا» بما فيه من معنى النفي، إذ كان معناه التنزيهَ والبراءةَ[١]، ألا ترى أنك إذا قلت: قامَ القومُ حاشا زيدٍ فالمرادُ أن زيداً لم يَقُمْ؟ فأُدخلَ حرفُ الجرِّ هنا في باب الاستثناء إذ كان معناه النفيَ كما أُدخلَ ليس ولا يكونُ وخَلا وعَدا لِمَا فيها من معنى النفي، فتقولُ: أتاني القومُ حاشا زيدٍ بمعنى إلا زيداً، فموضعُ حاشا هنا نصبٌ بما قبلَه من الفعل، يدلُّ على ذلك أنه لو وقعَ موقعَه اسمٌ كان منصوباً، نحوُ غيرٍ.

والفرقُ بينها إذا كانت استثناءً وبينها إذا كانت حرفَ إضافةٍ غيرَ استثناءٍ أنها إذا كانت استثناءً متضمَّنةٌ بجملة[٢] تُخرجُ منها بعضَها[٣]، وإذا كانت حرفَ إضافةٍ فليستْ كذلك، تقولُ: حاشا زيدٍ أن ينالَه السوءُ، كأنك قلت: حاشاه نَيلُ السُّوء ومَسُّ السُّوء، وفيه معنى الاستقرار على طريق النفي، كأنه قال: حاشاه أن يستقرَّ له مَسُّ السُّوء، إلا أنه لكثرة الاستعمالِ كالمَثَل الذي لا يغيَّرُ عن وجهه، فأما البيتُ الذي أنشدَه، وهو[٤]:

حاشَا أبي ثَوْبانَ إلخ

هكذا أنشدَه أبو العباس المبرِّدُ والسيرافيُّ وغيرُهما من البصريين[٥]، وفيه تخليطٌ من جهة الراوية، وذلك أنه ركَّبَ صدرَه على عَجُز غيرِه، وهذا البيتُ للجُميح، وهو مُنقِذُ

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠٩، ٢/ ٣٤٩، وما سلف: ٢/ ٢٠٥، والظاهر أن مذهب سيبويه في حرفية «حاشا» في الاستثناء خاصة، لا في الكلام عامة، إذ لا ينكر استخدامها فعلاً في غير الاستثناء، انظر الانتصار: ١٦٩-١٧٠، والتذييل والتكميل: ٨/ ٣١٤، والارتشاف: ١٥٣٣.

(٢) في ط، ر: «لجملة» تحريف.

(٣) في ط، ر: «بعضا» تحريف.

(٤) سلف البيت: ٢/ ٢٠٥

(٥) لم ينشد المبرد البيت في المقتضب والكامل، وإنما أنشده السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٩، على هذا النحو.

ابن الطَّمَّاح بن قيس بن طريف، أوردَه المفَضَّلُ الضبِّيُّ في مُفضليَّاته، وأَولُها[1]:

يا جارَ نَضْلَةَ قد أنى لَكَ أنْ ... تَسْعَى بجارِكَ في بَني هِدْمِ

مُتَنظِّمينَ جِوارَ نَضْلَةَ يا ... شاهَ الوُجوهُ لِذلك النَّظْمِ

وبَنُو رَواحةَ ينظرونَ إذا ... نظَرَ النَّدِيُّ بآنُفٍ خُثْمِ [٨/ ٤٨]

حاشَا أَبي ثَوْبانَ إنَّ أَبا ... قابُوسَ[2] ليس ببُكْمةٍ فَدْمِ

عمرو بنَ عبدِ الله إنَّ بهِ ... ضِنّاً عنِ المَلْحاةِ والشَّتْمِ

الشاهدُ فيه جَرُّ أَبي ثَوْبان بحاشَا، وسببُ هذه الأبياتِ أن نَضلةَ بنَ الأشتر كان جاراً لبَني هِدْمِ بنِ عوف، فقَتلوه غدراً، فنعَى عليهم جُميحٌ ذلك[3].

شاهَت قَبُحتْ، والشَّوْهُ: قُبحُ الخِلْقة، وقولُه: متنظِّمين أي في سِلْك واحدٍ، وبنو رَواحةَ فخذٌ من بني عَبس، والنادي والنَّدِيُّ المَجْلس، والمرادُ أهلُ النَّدِيِّ، والآنُف[4] الخُثْم[5]: العِراضُ، ليستْ بشُمٍّ، وقولُه: إن به ضِنّاً، أي يَضِنُّ بنفسه عن المَلْحاة والشَّتم، والمَلْحاةُ المَفْعَلة من لَحَوْتُ الرجلَ إذا أَلحَحْتُ عليه باللائمة، وعمرو بن عبد الله بَدلٌ من «أبا قابوس»، ومُنِعَ قابوسُ من الصَّرف ضرورةً لِمَا فيه من التعريف.

ولم يَحْكِ سيبويه في «حاشا» إلا الجرَّ، ولم يُجِزْ النصبَ بها[6]، وقد خالفَه جماعةٌ من الفريقَين في ذلك، فذهب أبو العباس المبرِّدُ ـ وهو قولُ أبي عمر[7] الجرميُّ والأخفشُ ـ

---

(١) في ط، ر: «وأوله» تحريف، والصواب «في مفضلية من مفضلياته، وأولها».
والأبيات في المفضليات: ٣٦٦-٣٦٧.

(٢) في المفضليات: ٣٦٧، «ثوبان» وهو الصواب.

(٣) انظر الخزانة: ٢/ ١٥٠.

(٤) جمع الأنف.

(٥) جمع الأخثم.

(٦) في الاستثناء خاصة.

(٧) في د، ط، ر: «عمرو» تحريف، وانظر المقتضب: ٤/ ٣٩١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٩-٢٠، والنكت: ٦٥٠، والارتشاف: ١٥٣٣، والتذييل والتكميل: ٨/ ٣١٤، والجنى الداني:=

إلى أنها تكونُ حرفَ خفضٍ كما ذكرَ سيبويه، نحوُ قولك: أتاني القومُ حاشا زيدٍ لأن المعنى سوى زيدٍ، وقد تكونُ فعلاً من حاشَيتُ، فتنصبُ ما بعدها بمنزلة خَلا وعَدَا، لأنك إذا قلت: أتاني القومُ وقعَ في نفس السامع أن زيداً فيهم، فأردتَ أن تُخرجَ ذلك من نفسه فقلتَ: حاشا زيداً، أي جاوزَ مَنْ أتاني زيداً فيكونُ في «حاشا» ضميرٌ فاعلٌ لا يثنَّى ولا يُجمعُ ولا يؤنَّثُ، وزيدٌ لم يأتِكَ لأنه استثناءٌ من مُوجَبٍ، وكذلك إذا قلت: لقيتُ القومَ حاشا خالداً، فخالدٌ لم تَلْقَه، وإذا قلت: ما مررتُ بالقوم حاشا خالداً، فخالدٌ ممرورٌ به لأنه استثناءٌ من مَنفيٍّ، والحُجةُ للقول بأنها فعلٌ أنها تتصرَّفُ تصرُّفَ الأفعال، فتقولُ: حاشَيتُ أُحاشِي كما تقول: رامَيتُ أُرامي، قال النابغة[1]:

ولا أَرَى فاعِلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحاشِي مِن الأَقوامِ مِنْ أَحَدِ

هذا استدلالُ أبي العباس[2]، قال: فإذا قلتَ حاشا لزيدٍ فلا يكونُ حاشا إلا فعلاً لأنه لو كان حرفاً لم يدخلْ على حرف مِثلِه، وكذلك حاشا لله، فإذا استُعملَ بغير لامٍ جازَ أن يكونَ فعلاً فيَنصبَ، وجازَ أن يكونَ حرفَ خفضٍ، قالوا: وممَّا يؤَيِّدُ كونَه[3] فعلاً قولُهم: حاشَ بغير أَلفٍ، نحوُ قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[4] في قراءة الجماعة ما عدا أبا عمرو[5]، والحذفُ لا يكونُ في الحروف إلا فيما كان مضاعَفاً، نحوُ أنَّ ورُبَّ، وقد جاء في الأفعال كثيراً وفي الأسماء، نحوُ غَدٍ ويَدٍ، والذي حسَّنَه هنا كونُ الألفِ منقلبةً عن الياء، والياءُ ممَّا يَسوغُ حذفُه.

=٥٦٢، والمغني: ١٣٠، والمساعد: ١/ ٥٨٥.

(١) سلف البيت: ٢/ ١٩٦- ١٩٧.

(٢) انظر استدلاله في الأصول: ١/ ٢٨٩، والانتصار: ١٦٩-١٧٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٩-٢٠، والنكت: ٦٥٠.

(٣) في ط، ر: «كونها» تحريف.

(٤) يوسف: ١٢/ ٣١.

(٥) قرأ أبو عمرو «حاشا» بألف، انظر ما سلف: ٣/ ٢٣٨.

وممَّا يؤَيِّدُ ذلك ما حكاه أبو عمرو[١] وغيرُه أن العربَ تخفضُ بها وتَنصبُ، حكَى عنهم اللَّهمَّ اغفرْ لي ولِمَنْ سمع حاشا الشيطانَ وابنَ الأَصْبغ[٢]، وهذا نصٌّ، وابنُ الأَصْبغ بالصاد غير المعجَمة والغينِ المعجَمةِ كان يُستَيْطِعُ.

وقال الزجاجُ: ﴿حاشا لله﴾ في معنى براءةً لله، وهي من قولهم: كنتُ في حَشَى فلان، أي في ناحية فلان[٣]، قال الشاعر[٤]:

بأَيِّ الحَشَا أَمسَى الخَليطُ المُباينُ

فإذا قال: حاشَى لفلان فكأنه قال: تنحَّى زيدٌ من هذا المكانِ وتباعَدَ، كما أنك إذا قلت: تنحَّى من هذا المكان فمعناه صار في ناحية منه أُخرى[٥].

والصوابُ ما ذهب إليه سيبويه، وذلك أنها لو كانت فعلاً بمنزلة خَلا وعَدَا لجازَ أن تقعَ في صلةِ «ما»، فتقولَ: أتاني القومُ ما حاشَى زيداً [٨/ ٤٩] كما تقولُ: ما خَلا زيداً وما عدَا عمرواً، فلمَّا لم يَجزْ ذلك دلَّ أنها حرفٌ، وأما قولُه:

ومَا أُحاشِي مِن الأَقوامِ مِنْ أَحدِ

فيجوزُ أن يكونَ تصريفَ فعلٍ من لفظِ «حاشا» الذي هو حرفٌ يُستثنَى به، ولا يقعُ الاستثناءُ بحاشَى يُحاشِي، فنزَلَ حاشَى يُحاشِي منزلةَ هلَّلَ من لا إله إلا اللهُ، وسَبْحَلَ من سُبحانَ الله، وحَمْدلَ من الحمدُ لله، فيكونُ المرادُ أنه لفظَ [٢٦٤/ ب] بلا إلهَ إلا الله، وسُبحانَ الله، والحمدُ لله[٦]، وكذلك يكونُ التصرُّفُ في قوله: أُحاشِي أي لا أَستثني بحاشا أحداً.

---

(١) الشيباني، انظر ما سلف: ٢/ ٢٠٦.

(٢) سلف هذا القول: ٢/ ٢٠٦.

(٣) سلف قول الزجاج: ٢/ ٢٠٧، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٨٧.

(٤) سلف البيت: ٢/ ٢٠٧، وزد المقصور والممدود لابن ولاد: ٨٧.

(٥) من قوله: «وقال الزجاج ...» إلى قوله: «أخرى» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٢٠-٢١.

(٦) من قوله: «فيجوز أن يكون ...» إلى قوله: «لله» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٢٠ بخلاف يسير، وانظر النكت: ٦٤٩-٦٥٠، والإنصاف: ٢٨٢.

وأما دخولُ لامِ الجرِّ فعلى سبيل الزيادة والعوضِ من لام الفعل، وأما حذفُ الآخِرِ منه فلضربٍ من التخفيف وطُولِ الكلمة.

وكان الفرَّاءُ من الكوفيين يزعمُ أن حاشَا فعلٌ لا فاعلَ له، فإذا قلت: حاشا لله فاللامُ مُوصِلةٌ لمعنى الفعل، والخفضُ بها، فإذا قلت: حاشا الله بحذف اللام فاللامُ مرادةٌ، والخفضُ على إرادتها، وهذا ضعيفٌ عجيبٌ أن يكونَ فعلٌ بلا فاعل، وأما قولُه بأن الخفضَ بها وبتقديرها[1] فضعيفٌ لأن حرفَ الجرِّ إذا حُذفَ لا يبقَى عملُه إلا على نُدرةٍ[2]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وعَدَا وخَلا مَرَّ الكلامُ فيهما في الاستثناء).

قال الشارح: قد تقدَّمَ الكلامُ فيهما، ولا بدَّ من تنبيهٍ عليهما جُملةً[3]، وذلك أنهما يكونان فعلَين فيَنصبان ما بعدَهما، ويُضمَرُ الفاعلُ فيهما، ويَجريان مَجْرى ليس ولا يكونُ في الاستثناء، فتقولُ: أتاني القومُ خَلا زيداً على تقدير خَلا بعضُهم زيداً، وما أتاني القومُ عَدا بكراً على معنى عَدا بعضُهم بكراً، كأنك قلت: جاوزَ بعضُهم زيداً.

فإذا دخلتْ «ما» عليهما كانا فعلَين لا مَحالة[4]، وكانت مع ما بعدَها مصدراً في موضع الحال، كأنك قلت مُجاوَزتهم زيداً، أي مُجاوِزينَ زيداً وخالِين من زيد، وتكونُ من قَبيل «رجعَ عَوْدَه على بَدْئه»[5]، ونظائرِه[6].

---

(١) في ط، ر: «وتقديرها» خطأ.

(٢) انظر المذاهب السالفة في «حاشا» منسوبة إلى أصحابها في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٩-٢٢، والنكت: ٦٤٩-٦٥٠، وانظر أيضاً الإنصاف: ٢٧٨-٢٨٧، وما سلف: ٢/ ٢٠٦- ٢٠٧.

(٣) في ط، ر: «تبنية جملة عليهما» خطأ.

(٤) أجاز الكسائي والجرمي والفارسي جرَّ الاسم الواقع بعد «ما خلا» و«ما عدا» على أن «ما» زائدة، انظر كتاب الشعر: ٢٥، والبصريات: ٨٤٧، والتذييل والتكميل: ٨/ ٣١٧.

(٥) انظر مجمع الأمثال: ١/ ٢٩٥.

(٦) كلامه من أول الفقرة قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ١٧-١٨. ببعض تقديم وتأخير، وانظر التذييل والتكميل: ٨/ ٣١٦.

ويكونان حرفَين فيجرَّان ما بعدهما، نحوُ قولك: أتاني القومُ خَلا زيدٍ، ولا خلافَ بين البصريين والكوفيين في جواز الخفض بخَلا، ولم يذكرْ أحدٌ من النحويين الخفضَ بعَدَا إلا أبو الحسن الأخفش[1]، فإنه قَرنَها مع خَلا في الجرِّ[2]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وكَيْ في قولهم: كَيْمهْ من حروف الجرِّ بمعنى لِمَهْ).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ في «كي» بما أَغنَى عن إعادته غيرَ أَنَّا نذكرُ هاهنا لُمعةً[3] تختصُّ بهذا الفصلِ، وذلك أنَّ «كي» حرفٌ يقارِبُ معناه معنى اللام، لأنها تدلُّ على العِلَّة والغرضِ، ولذلك تقعُ في جواب لِمَهْ، فيقولُ القائلُ: لمَ فعلتَ كذا؟ فتقولُ: ليكونَ كذا[4]، وهذا المعنى قريبٌ من قولك: فعلتُ ذلك كَي يكونَ كذا[5] لدلالتها على العِلَّة، إلا أَنها تُستعملُ ناصبةً للفعل كأَنْ، فلذلك تدخلُ عليها اللامُ، فتقولُ جئتُ لِكي تقومَ كما تقولُ لِأَنْ تقومَ.

وقد تُستعملُ استعمالَ حرفِ الجرِّ، فيُدخلونها على الاسم، قالوا كَيمَهْ، والأصلُ «ما» الاستفهاميةُ، فأَدخَلوا عليها «كي» كما يُدخلون اللام، ثم حذفوا الألفَ وأَتَوا بهاءِ السكتِ في الوقف، فقالوا كَيْمَهْ كما قالوا: لِمَهْ، فقال بعضُهم: إنها حرفٌ مشتَرَكٌ تكونُ حرفاً ناصباً للفعل كأنْ، وتكونُ حرفاً جارّاً، فإذا قلت: جئتُ لِكي تقومَ كانت الناصبةَ للفعل لدخول اللام، لأنَّ حرف الجرِّ لا يدخلُ على مثلِه، وإذا قلت: كَيمَهْ كانت الجارَّةَ لدخولها على الاسم، فإذا قلت: جئتُ كي تقومَ من غير قرينةٍ جازَ أن تكونَ الناصبةَ للفعل، وجازَ أن تكونَ الجارَّةَ، ويكونُ النصبُ بتقدير «أنْ» كما يكونُ كذلك مع اللام،

---

(١) انظر قوله فيما سلف: ٢/ ١٩٠، وزد البصريات: ٣٢٨، والتذييل والتكميل: ٨/ ٣١٧-٣١٨.

(٢) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٢.

(٣) في ط، ر: «لغة» تحريف، وانظر ما سلف: ٧/ ٣٤.

(٤) أقحم بعدها في ط: «فتقول».

(٥) كذا في الأصول: ٢/ ١٤٧.

قال ابن السَّراج: ويجوزُ أن تكون «كي» حرفاً ناصباً على كلِّ حال، وأما دخولُها على «ما» فلِشَبهها باللام لتقارُبِ معنيَيهما[1]، فاعرفْه. [٨/ ٥٠]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتُحذفُ حروفُ الجرِّ، فيتعدَّى الفعلُ بنفسه كقوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾، وقولِه:

مِنَّا الذي اخْتِيرَ الرِّجالَ سَماحةً

وقولِه:

أَمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ به

وتقولُ: أَستغفرُ اللهَ ذَنْبي، ومنه «دخلتُ الدار»، وتُحذفُ مع أنْ وأنَّ كثيراً مُستمرّاً).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إن الأفعالَ المقتضِيةَ للمفعول على ضربَين[2]:

فعلٌ يصلُ إلى مفعول بنفسه، نحوُ ضربتُ زيداً، فالفعلُ هنا أَفضَى بنفسه بعدَ الفاعل إلى المفعول الذي هو زيدٌ، فنصبَه لأن في الفعل قُوةً أَفضتْ إلى مباشَرةِ الاسمِ.

وفعلٌ ضَعُفَ عن تَجاوُز الفاعلِ إلى المفعول، فاحتاجَ إلى ما يستعينُ به على تناوُلِه والوصولِ إليه، وذلك نَحوُ مررتُ وعَجِبتُ وذهبتُ، لو قلت: عجِبتُ زيداً، ومررتُ جعفراً لم يَجزْ ذلك لضعفِ هذه الأَفعالِ في العُرف والاستعمال عن الإفضاءِ إلى هذه الأسماءِ، فلمّا ضعُفتْ اقتضَى القياسُ تقويتَها لتصلَ إلى ما تقتضيه من المفاعيل، فرَفَدوها بالحروف، وجعلوها مُوصِلةً لها إليها، فقالوا: مررتُ بزيدٍ، وعجِبتُ من خالدٍ، وذهبتُ إلى محمَّد، وخُصَّ كلُّ قَبيلٍ من هذه الأفعال بقَبيل من هذه الحروف، هذا هو القياسُ.

إلا أنهم قد يَحذفون هذه الحروفَ في بعض الاستعمال تخفيفاً في بعض كلامهم[3]، فيصلُ الفعلُ بنفسه فيَعملُ، قالوا: مِن ذلك اخترتُ الرجالَ زيداً، واستغفرتُ اللهَ ذنباً،

---

(١) انظر الأصول: ٢/ ١٤٧، وما سلف: ٧/ ٣٤.

(٢) انظر ما سلف: ٨/ ١٦.

(٣) انظر كتاب الشعر: ٤٢، فإن كلام الشارح مماثل لكلام الفارسي.

وأَمرتُ زيداً الخيرَ، قال الله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾[١]، فقولُهم: اخترتُ الرجالَ زيداً أَصلُه مِن الرجال، لأن «اختارَ» فعلٌ يتعدَّى إلى مفعول واحدٍ بغير حرفِ الجرِّ وإلى الثاني به، والمقدَّمُ في الرُّتبة هو المنصوبُ بغير حرفِ جرٍّ، فإن قدَّمتَ المجرورَ فلضربٍ من العناية للبيان، والنِّيةُ به التأخيرُ، قال الشاعر[٢]:

أَمرْتُكَ الخَيرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ بِه ... فقدْ تَركْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

[٨/ ٥١] والمرادُ بالخير، فحُذِفَ حرفُ الجرِّ، وقال الآخر[٣]:

أَستغفِرُ اللهَ ذَنْباً لسْتُ مُحْصِيَه ... رَبَّ العبادِ إلَيْه الوَجْهُ في[٤] العملِ

والمرادُ مِن ذَنبٍ، وهو في البيت الأَول أَسهلُ منه ههنا لأن الخيرَ مصدرٌ، والمصدرُ مقدَّرٌ بأنْ والفعلِ، وحرفُ الجرِّ يُحذفُ كثيراً مع «أنْ»، فساغَ مع ما كان مقدَّراً به، وأما قولُه[٥]:

ومِنَّا الذي اخْتِيرَ الرِّجالَ سَماحةً ... وَجُوداً إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ

فالبيتُ للفرزدق، والشاهدُ فيه حذفُ «مِنْ»، والمرادُ مِن الرجال، فحُذِفَ وعُدِّي الفعلُ بنفسه، وفي تقديم المفعولِ على المجرور بمِنْ دلالةٌ على أنه مفعولٌ ثانٍ، وليس ببدَلٍ، إذ البدلُ لا يَسوغُ تقديمُه.

يصفُ قومَه بالجُود والكرم عند اشتدادِ الزمانِ وهبوبِ الرِّياح، وهي الزَّعازعُ، وإنما أرادَ زمنَ الشتاء لأنه مَظنَّةُ الجَدْبِ.

وهذا الحذفُ وإن كان ليس بقياس[٦] [٢٦٥/ أ] لكنْ لا بدَّ من قَبوله لأنك إنما تنطقُ

---

(١) الأعراف: ٧/ ١٥٥، وانظر ما سلف: ٧/ ١١٣.

(٢) سلف البيت: ٧/ ١٢٠.

(٣) سلف البيت: ٧/ ١١٣.

(٤) في ط، ر: «في العمل»، وسلف «والعمل».

(٥) سلف البيت: ٥/ ٢١٩- ٢٢٠.

(٦) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣١٠-٣١١.

بلغتهم، وتَحتذي في جميع ذلك أَمثلتَهم، ولا تقيسُ عليه، فلا تقولُ في مررتُ بزيد: مررت زيداً، على أنه قد حكَى ابنُ الأعرابيِّ عنهم: مررتُ زيداً، وهو شاذٌّ[١]، ومن ذلك دخلتُ الدارَ، فالمرادُ في الدار لأنه فعلٌ لازمٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه قبلُ[٢].

وقد كثُرَ حذفُها مع «أنْ» الناصبةِ للفعل و«أنَّ» المشدَّدةِ الناصبةِ للاسم، نحوُ أَنا راغبٌ في أَنْ أَلقاك، ولو قلت: أَنْ أَلقاك من غيرِ حرفِ جَرٍّ جازَ، وكذلك تقول في المشدَّدة: أنا حريصٌ في[٣] أَنَّك تُحسنُ إليَّ، ولو قلت: أَنَّك تُحسنُ إليَّ من غير حرفِ جرٍّ جازَ، ولو صرَّحتَ بالمصدر فقلت: أنا راغبٌ في لقائك وحريصٌ في إحسانك إليَّ لم يجزْ حذفُ حرفِ الجرِّ كما جازَ مع أنْ وأنَّ، لأن «أنْ» وما بعدَها من الفعل وما يتعلَّقُ به والاسمَ والخبرَ ومتعلَّقاتِه بمعنى المصدر، فطالَ فجوَّزوا معه حذفَ حرفِ الجرِّ تخفيفاً كما حذَفوا الضميرَ المنصوبَ من الصِّلة نحوَ قوله تعالى: [٨/ ٥٢] ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[٤]، ولم يُجوِّزوا مع المصدر المَحضِ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتُضمَرُ قليلاً، ومِمَّا جاء من ذلك إضمارُ «رُبَّ» والباءِ في القَسم، وفي قول رؤبة: خيرٍ إذا قيل له: كيف أَصبحتَ؟ واللامِ في لاهِ أَبوكَ).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ على حروف الجرِّ، وأنَّها قد تُحذفُ في اللَّفظ اختصاراً واستخفافاً إذا كان في اللَّفظ ما يدلُّ عليها[٥]، فتَجري لقُوةِ الدلالةِ عليها مَجْرى الثابتِ الملفوظِ به، وتكونُ مرادةً في المحذوف منه، ولذلك لا يُبنَى الاسمُ المحذوفُ منه، وهي في ذلك على ضربَين:

أَحدُهما ما يُحذفُ، ثُم يوصَلُ الفعلُ إلى الاسم فينصبُه كالظروف، إذا قلت: قمتُ

---

(١) انظر ما سلف: ٨/ ١٧.

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ١١٢.

(٣) كذا، والصواب «على»، انظر اللسان (حرص).

(٤) الفرقان: ٢٥/ ٤١.

(٥) انظر ما سلف: ٨/ ٩٠.

اليومَ وأنت تريدُ في اليوم، ونحوُ اخترتُ الرجالَ زيداً، واستغفرتُ الله ذَنْبي، ونظائرُه.

والثاني ما يُحذفُ، ولا يُوصَلُ الفعلُ، فيكونُ الحرفُ المحذوفُ كالمثبَتِ في اللَّفظ، فيَجرُّون به الاسمَ كما يَجرُّون به وهو مثبَتٌ ملفوظٌ به، وهو نظيرُ حذفِ المضافِ وتَبْقيةِ عملِه، نحوُ ما كلُّ سوداءَ تَمْرةً ولا بيضاءَ شَحْمةً[1] وكقوله[2]:

أكُلَّ امْرِئٍ تَحْسبينَ امْرأً ونارٍ توقَّدُ باللَّيلِ نارا

على إرادة «كلّ»، ومن ذلك قولُ الآخر[3]:

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

أَرادَ رُبَّ رَسْم دارٍ، ثُمَّ حَذفَ لكثرة استعمالها، ومن ذلك قوله[4]:

وبَلَدٍ بآلِهِ مُؤَزَّرِ

وقولُه[5]:

وبَلْدَةٍ ليس بها أَنِيسُ إِلَّا اليَعافِيرُ وإِلَّا العِيْسُ

[٨/ ٥٣] كلُّ ذلك مخفوضٌ بإضمار «رُبَّ»، وذلك أنه لا يخلو الانجرارُ من أن يكونَ بالحرف الجارِّ، أو بحرفِ العطف، إذ قد صار بَدلاً منه، فلا يكونُ بحرف العطفِ لأنه قد انْجرَّ حيث لا حرفَ عطفٍ، وذلك فيما تقدَّمَ وفي قول الآخر[6]:

---

(١) انظر ما سلف: ٣/ ٤٥.

(٢) سلف البيت: ٥/ ٢٥٨.

ومن قوله: «فتجري لقوة الدلالة ...» إلى البيت قاله الفارسي في كتاب الشعر: ٤٢-٤٤ بخلاف يسير.

(٣) سلف البيت: ٣/ ١٤٣.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٩١، وكتاب الشعر: ٤٣، ٤٩، وانظر الخزانة: ٣/ ٢٢٥.

(٥) سلف البيتان: ٢/ ١٩٦.

(٦) هو المتنخِّل الهذلي، والبيتان في شرح أشعار الهذليين: ١٢٦٧، وهما بلا نسبة في كتاب الشعر: ٤٩-٥٠، وسلف البيت الثاني: ٢/ ٢٧١.

فإمَّـــا تُعْرِضِـــنَّ أُمَـــيْمَ عَنِّـــي وَيَنْزِغُـــكِ الوُشَـــاةُ أُولُـــو النِّبَـــاطِ

فَحُـــورٍ قـــد لَهَـــوْتُ بِهِـــنَّ عِـــينٍ نَـــواعِمَ في المُـــروطِ وفي الرِّيَـــاطِ

ألا ترى أن الفاءَ هنا ليستْ حرفَ عطفٍ؟ وإنما هي جوابُ الشرطِ، وإذا كانت الفاءُ جوابَ «إنْ» الشرطيةِ حصَلَ الجرُّ بإضمار الحرفِ لا محالَة.

ومن ذلك قولُهم في القَسم في الخبر لا الاستفهامِ فيما حكاه سيبويه: اللهِ لَأَقومَنَّ[1]، يريدُ باللهِ ثُم حذَفَ، وحكَى أبو العباس أن رؤبةَ قيل له: كيف أصبحتَ؟ فقال: خَيرٍ عافاك اللهُ، أي بخيرٍ[2]، فحذفَ الباءَ لوضوح المعنى.

ومن ذلك ما ذهب إليه بعضُ متقدِّمي البصريين في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ﴾[3] على تقدير «في»[4] لِئَلَّا يلزمَ منه العطفُ على عاملَين، وعليه حمَلَ بعضُهم قراءةَ حمزةَ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾[5] على تقدير وبالأرحامِ، لأن العطفَ على المَكنيِّ المخفوضِ لا يَسوغُ إلا بإعادة الخافض[6]، ومن ذلك قولُهم: لاهِ أبوكَ يريدون للهِ أبوك، قال الشاعر[7]:

---

(١) حكاه عن بعض العرب، انظر الكتاب: ٣/ ٤٩٨.

(٢) حكاه في الكامل: ٢/ ٩٢، وانظر ما سلف: ٣/ ٤٧.

(٣) آل عمران: ٣/ ١٩٠، وليس في هذه الآية كلام على العطف على عاملين، إنما الآية التي تتعلق بهذه المسألة قوله تعالى: {واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٌ لقوم يعقلون} الجاثية: ٤٥/ ٥.
قرأ بكسر التاء في »آيات» الكسائي وحمزة ويعقوب، والباقون بضمها، انظر السبعة: ٥٩٤، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٩٩.

(٤) نقله الفارسي عن بعض متقدمي البصريين أيضاً، انظر كتاب الشعر: ٤٤، وعن بعض الناس في العسكريات: ١٦٤، وانظر أيضاً الأصول: ٢/ ٧٣-٧٥، والبصريات: ٦٣٥، ٦٧٣، والحجة للفارسي: ٦/ ١٧٢، وانظر ما سلف: ٣/ ٤٦.

(٥) النساء: ٤/ ١.

(٦) انظر ما سلف: ٢/ ١٢٤.

(٧) هو ذو الإصبع العَدْواني، والبيت له في المفضليات: ١٦٠، وأدب الكاتب: ٥١٢-٥١٣،=

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ ... عَنَّا ولا أَنتَ دَيَّاني فَتخْزوني

والمرادُ لله ابنُ عمِّك، و«عن» هنا بمعنى «على»، وتَخْزوني من قولهم: خَزَوْتُه، أي سُسْتُه[1]، فاللامُ المحذوفةُ لامُ الجرِّ، والباقيةُ فاءُ الفعل، يدلُّ على ذلك فتحُ اللامِ، ولو كانت الجارَّة لكانت مكسورةً.

وقد قالوا: لَهْيَ أَبوكَ، فقلَبوا العينَ إلى موضع اللام، وبُنيَ على الفتح لتضمُّنِه لامَ التعريف كنا بُنيتْ أمسِ[2]، كذلك يدلُّكَ أن الثانيةَ فاءُ الكلمة وليستْ الجارَّة فتحُها، وليس بعدَها ألفٌ ولامٌ، ولامُ الجرِّ مع الظاهر مكسورةٌ في اللغة الفاشية المعمولِ بها[3].

=والخزانة: ٣/ ٢٢٢، ٤/ ٢٤٣، وشرح أبيات المغني: ٣/ ٢٨٥، ونسب في الأزهية: ٩٧ إلى كعب الغنوي، وورد بلا نسبة في كتاب الشعر: ٤١، والخصائص: ٢/ ٢٨٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٩٤-١٩٥، ٢/ ٦١١، وانظر المفضليات: ١٥٩.

(١) انظر الصحاح (خزا).

(٢) في ط، ر: «آمين» تحريف، انظر كتاب الشعر: ٤٢، والخزانة: ٣/ ٢٢٤.

(٣) ذهب سيبويه إلى أن المحذوف من (لاه) لام الجر ولام التعريف، ورأى المبرد أن اللام المبقاة هي لام الجر، وأن المحذوف اللام الأصلية ولام التعريف، وصوَّب السيرافي رأي سيبويه، ودفع الفارسي رأي المبرد دون أن ينسبه إليه.
انظر الكتاب: ٢/ ١١٥، وشرحه للسيرافي: ٧/ ٤٥-٤٦، وكتاب الشعر: ٤٥-٤٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٥٥.
وما استدل به الشارح قول السيرافي والفارسي.

ومن أصناف الحرفِ الحروفُ المشبَّهةُ بالفعل

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ وليتَ ولعلَّ، وتلحقُها «ما» الكافَّةُ فتَعزلُها عن العمل، ويُبتدأُ بعدَها الكلامُ، قال الله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، وقال: ﴿إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ﴾، وقال ابن كُراع:

تَحَلَّلْ وعالِجْ ذاتَ نَفْسِكَ وانْظُرَنْ ... أَبا جُعَلٍ لَعَلَّما أَنْتَ حالِمُ

وقال:

أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعلَّما ... أَضاءَتْ لكَ النَّارُ الحِمارَ المُقيَّدا

ومنهم مَن يجعلُ «ما» مزيدةً ويُعملُها، إلا أن الإعمالَ في كأنَّما ولَعلَّما ولَيتما أكثرُ منه في إنَّما وأنَّما ولكنَّما، ورُويَ بيتُ النابغة:

أَلا ليْتَما هذا الحَمامَ لنا

على الوجهين).

قال الشارح: قد تقدَّمَ الكلامُ على هذه الحروفِ قبلُ مفصَّلاً[1]، ونحن نشيرُ إلى طرفٍ منه مُجمَلاً، فنقولُ: هذه الحروفُ تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ لشَبهِها بالفعل، وذلك من وجهَين[2]: أحدُهما من جهةِ اللَّفظ، والآخرُ من جهة المعنى.

فأَما الذي من جهةِ اللَّفظِ فبناؤها على الفتح كالأفعال الماضيةِ، وأما الذي من جهة المعنى فمن قِبلِ أن هذه الحروفَ تطلبُ الأسماءَ، وتختصُّ بها، فهي تدخلُ على المبتدأ والخبر، فتنصبُ المبتدأَ وترفعُ الخبرَ لِمَا ذكرناه من شَبه الفعل، إذ كان الفعلُ يرفعُ الفاعلَ وينصبُ المفعولَ، وشُبِّهتْ من الأفعال بما تقدَّمَ مفعولُه على فاعله، فإذا قلت: إنَّ زيداً قائمٌ كان بمنزلة ضربَ زيداً عمرو.

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ٢٣٦.

(٢) ذكرهما ابن كيسان، انظر التذييل والتكميل: ٥/ ٢٥، وانظر شبه هذه الأحرف بالأفعال ما سلف: ١/ ٢٣٦، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٤-٢٥.

وقد تدخلُ «ما» على هذه الحروفِ فتكفُّها عن العمل، وتصيرُ بدخول «ما» عليها حروفَ ابتداءٍ تقعُ الجملةُ الابتدائيةُ والفعليةُ بعدَها، ويزولُ عنها الاختصاصُ بالأسماء، ولذلك يَبطُلُ عملُها فيما بعدها، وذلك نحوُ قولك: إنَّما وأنَّما وكأنَّما ولَيتَما ولعلَّما.

فأما [٨/ ٥٥] إنَّما وأنَّما فحكمُهما حكمُ إنَّ، تفتحُهما[١] في الموضع الذي تفتحُ فيه «أنَّ» وتكسِرُهما[٢] في الموضع الذي تَكسرُ فيه إنَّ، فتقولُ: حسِبتُك إنَّما أنتَ عالمٌ، ولا تكونُ «إنَّما» ههنا إلا مكسورةً لأنه موضعُ جملةٍ، ولا تقعُ المفتوحةُ ههنا لأن المفتوحةَ مصدرٌ، والمفعولُ الثاني من مفعولي هذه الأفعالِ ينبغي أن يكونَ هو الأولَ إذا كان مفرداً، وليس المصدرُ بالكافِ في حسِبتُكَ لأن الكافَ ضميرُ المخاطَبِ، و«أنَّما» [٢٦٥/ ب] المفتوحةُ مصدرٌ، فهو غيرُ المخاطَب، ومن ذلك قولُ كُثيرٍ[٣]:

أَرَاني ولا كُفْرانَ لله إنَّما أُوَاخِي مِن الإِخوانِ كلَّ بَخيلِ

فإنَّما هنا لا تكونُ إلا المكسورةَ لأنها في موضعِ المفعول الثاني لِأَرى، ولو فتحَ «إنَّما» ههنا لم يستقم لِمَا ذكرناه، وأما قولُه تعالى في قراءة ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ[٤] لِّأَنفُسِهِمْ﴾[٥] بفتح أنَّما فضعيفةٌ ممتنعةٌ[٦] على قياس مذهب سيبويه[٧]، وقد

---

(١) في ط، ر: «تفتحها».

(٢) في ط، ر: «وتكسرها».

(٣) البيت في ديوانه: ٥٠٨، والكتاب: ٣/ ١٣١، والنكت: ٧٧٢، والمسائل المنثورة: ١٨٠، وهو بلا نسبة في الشيرازيات: ٦٢٣، والخصائص: ١/ ٣٣٨.

(٤) في ط: «خيراً» تحريف.

(٥) آل عمران: ٣/ ١٧٨، قرأ حمزة وحده «تحسبن» بالتاء، وسائر السبعة بالياء، انظر السبعة: ٢٢٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٦٥-٣٦٦، والنشر: ٢/ ٢٤٤.

(٦) هي عند أبي حاتم وجماعة لحنٌ لا يجوز، انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٢١، والقرطبي: ٥/ ٤٣٣.

(٧) في أن المفعول الثاني يجب أن يكون جملة، انظر الكتاب: ٣/ ١٣٠-١٣١، والنكت: ٧٧٢.

أجازَها الأخفش[١] على البدل على حدِّ قوله[٢]:

فـما كـانَ قَـيْسٌ هُلْكُـه هُلْـكَ واحِـدٍ

فأما «إنَّما» المكسورةُ فتقديرُها تقديرُ الجُملِ كما كانت «إنَّ» كذلك، [٨/ ٥٦] و«ما» كافَّةٌ لها عن العمل، ويقع بعدَها الجملةُ من المبتدأ والخبر والفعلِ والفاعلِ، وهي مكفوفةُ العملِ على ما ذكرنا، ومعناها التقليلُ، فإذا قلت: إنَّما زيدٌ بزَّازٌ فأنتَ تُقَلِّلُ أمرَه، وذلك أنك تَسلبُه ما يدَّعي له[٣] غيرَ البَزِّ[٤]، ولذلك قال سيبويه في إنَّما سِرتُ حتى أدخلها: «إنك تُقلِّلُ»[٥]، وذلك أنَّ «إنَّما» زادتْ «إنَّ» تأكيداً على تأكيدها، فصار فيها معنى الحصرِ، وهو إثباتُ الحكمِ للشيء المذكورِ دون غيرِه، فإنَّ معنى ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٦] أي ما الله إلا إلهٌ واحدٌ، نحوُ لا إله إلا اللهُ، وكذلك ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾[٧] أي ما أنتَ إلا مُنذِرٌ، ومن ههنا قال أبو عليٍّ في قوله[٨]:

.... وإنَّـما يُـدافِعُ عـن أَحْسابِهِمْ أَنـا أَوْ مِـثْلي

إنَّ المرادَ[٩] ما يُدافعُ عن أحسابهم إلا أنا[١٠]، فأنا ههنا في محلِّ رفعٍ بأنه فاعلُ «يدافع»

---

(١) وهو قول الفراء والزجاج والفارسي أيضاً، واختاره ابن مالك، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٤٨، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٢٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٩١، والحجة للفارسي: ٣/ ١٠٧-١٠٩، والإغفال: ٢/ ١٤٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٦٧، والمغني: ١٦٣.

(٢) سلف البيت: ٣/ ١١٩.

(٣) في ط، ر: «عليه» ولها وجه، وما أثبت موافق لشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٤.

(٤) هو أَمتعة البَزَّاز، الصحاح (بزز).

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٢١، وشرحه للسيرافي: ١٠/ ١٤، وكتاب الشعر: ٢٠٠، والنكت: ٧٠٥.

(٦) النساء: ٤/ ١٧١.

(٧) الرعد: ١٣/ ٧.

(٨) سلف البيت: ٢/ ٢٢٦.

(٩) في ط، ر: «والمراد» تحريف.

(١٠) قوله في كتاب الشعر: ١٩٩-٢٠٠، والشيرازيات: ٤٨، ٢٥٣، ٣٩٨.

لا تأكيدُ الضميرِ في الفعل.

ويجوزُ أن تُجعلَ «ما» زائدةً مؤكِّدةً على حدِّ زيادتها في قوله تعالى: ﴿مَثلاً ما بَعوضةً﴾[١]، و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[٢]، فلا يَبطُلُ عملُها، فتقولُ: إنَّما زيداً قائمٌ[٣] كما تقولُ: إنَّ زيداً قائمٌ.

وأما المفتوحةُ فهي تقدَّرُ تقديرَ المفرداتِ، وهي وما بعدَها في تأويل المصدر كما كانت «أنَّ» كذلك، فتفتحُها في كلِّ موضعٍ يختصُّ بالمفرد، نحوُ قوله تعالى: ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٤]، فتفتحُ «أنَّما» ههنا لأنها في موضعِ رفعٍ[٥] مفعولِ ما لم يُسمَّ فاعلُه، ومن ذلك قولُ الشاعر[٦]:

أَبْلِغْ الحارِثَ بنَ ظالِمٍ المُو ... عِدَ والناذِرَ النُّذورَ عَلَيَّا

أَنَّما تَقْتُلُ النِّيامَ ولا تَقْـ ... ـتُلُ يَقْظانَ ذا السِّلاحِ كَمِيَّا

[٨/ ٥٧] لا تكونُ «أنَّما» ههنا أيضاً إلا مفتوحةً لأنها في موضعِ المفعولِ الثاني لأَبْلغْ، فهي في موضع المصدر، لأن المرادَ أبلِغْه هذا القولَ.

والفرقُ بين أنَّ وأنَّما وإنْ كان كلُّ واحدٍ منهما مع ما بعده مصدراً أنَّ «أنَّ» عاملةٌ فيما بعدها، و«أنَّما» غيرُ عاملةٍ، فقد كفَّتْها «ما» عن العمل، وصار يَليها كلُّ كلامٍ بعد أنْ كان يَليها كلامٌ مخصوصٌ.

والفرقُ بيت إنَّما وأنَّما أنَّ «إنَّ» المكسورةَ إذا كُفَّتْ بها كانت بمنزلة فعلٍ مُلغَىً لأنها

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٦.

(٢) آل عمران: ٣/ ١٥٩.

(٣) حكاه الكسائي والأخفش والرماني، انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٧، وزد شرح اللمع لابن برهان: ٧٥، والتذييل والتكميل: ٦/ ١٤٩.

(٤) الكهف: ١٨/ ١١٠.

(٥) سقط من ط، ر: «رفع».

(٦) هو عمرو بن الإطنابة كما في الكتاب: ٣/ ١٢٩، والأصول: ١/ ٢٧٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ١٩١، والنكت: ٧٧١، والبيتان بلا نسبة في المسائل المنثورة: ١٧٩.

بمنزلة الفعل، فإذا كُفَّتْ بما لم يَبقَ لها اسمٌ منصوبٌ، فصارت بمنزلة الفعل المُلغَى، نحوُ زيدٌ ظننتُ منطلقٌ، وأَشهدُ لَزيدٌ قائمٌ، و«أنَّ» المفتوحةُ إذا كُفَّتْ كانت بمنزلة الاسم، ويجوزُ أن تكونَ «ما» زائدةً مؤكِّدةً، فتنصبُ ما بعدَها على ما ذكرناه في «إنَّما» المكسورةِ، وكذلك سائرُ الحروف، نحوُ لكنَّما وكأنَّما ولَيْتما ولعلَّما، تقولُ: لكنَّما زيدٌ قائمٌ، قال الشاعر[(١)]:

ولكنَّما أَهْلي بِوادٍ أَنِيسُه ... ذِئابٌ تَبغَّى الناسَ مَثْنَىً ومَوْحَدُ

فأَوْلاها[(٢)] المبتدأَ والخبرَ حين كفَّها عن العمل، وإن شئْتَ قلت: لكنَّما قال زيدٌ، فيَليها الفعلُ والفاعلُ، قال امرؤ القيس[(٣)]:

ولكنَّما أَسْعَى لمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ

وكذلك «كأنَّما»، قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[(٤)]، وكذلك «لعلَّ»، تقولُ: لعلَّما زيدٌ قائمٌ، وإن شئت: لعلَّما قامَ زيدٌ، وأَنشدَ[(٥)]:

أَعِدْ نَظَراً يا عبْدَ قَيسٍ لعلَّما إلخ

البيتُ للفرزدق، والشاهدُ فيه قولُه: لعلَّما أَضاءتْ، لَمَّا كَفَّها بما [٨/ ٥٨] عن العمل أَوْلاها الفعلَ الذي لم يَلِها قبلُ، ولا تكونُ «ما» ههنا بمعنى الذي لأن القوافي منصوبةٌ، ولا يجوزُ أن تكونَ «لعلَّ» بمعنى الشأن وتكونَ «ما» نافيةً، والحمارُ اسمَها، و«أَضاءتْ» الخبرَ، لأن «ما» لا يتقدَّمُ خبرُها على اسمها، والمعنى أنهم أهلُ ذِلَّة وضعفٍ، لا يأْمنون مَن يَطرقُهم ليلاً، فلذلك قيَّدوا حمارَهم وأَطفأوا نارَهم، وعكسُ هذا المعنى قولُ الآخر[(٦)]:

---

(١) سلف البيت: ١/ ١٤٥.

(٢) في ط، ر: «وأولاها».

(٣) سلف البيت: ١/ ١٨٥.

(٤) الأنفال: ٨/ ٦.

(٥) سلف البيت قبلُ، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٥٦، وزد المقتصد: ٤٦٧- ٤٦٨، وشرح شواهد الإيضاح: ١١٦، وشرح أبيات المغني: ٥/ ١٦٩، ٥/ ١٨٠.

(٦) هو الأخنس بن شهاب التغلبي، انظر شعر تغلب: ١٢٦، والمفضليات: ٢٠٨، ونسب إلى=

وكُلُّ أُنـاسٍ قـارَبُوا قَيْـدَ فَحْلِهِـمْ ونحـنُ خَلَعْنـا قَيْـدَه فَهْـوَ سـارِبُ

وأما البيتُ الآخرُ الذي أنشدَه، وهو[١]:

تَحَلَّـــل وعـــالِجْ إلـــخ

فهو لسُوَيْد بنِ كُرَاع العُكْلِيَ، والشاهدُ فيه قولُه: لعلَّما أنتَ حالمٌ، فإنه أَوْلَى «لعلَّما» المبتدأَ والخبرَ، ولم يُعملْها فيهما لزَوال الاختصاصِ، وجعلَها من حروف الابتداء، كأنه يهزأُ برجُل أَوْعدَه وتَهدَّدَه[٢]، أي أنك كالحالم في وَعيدِك ويَمينِك في مَضَرَّتي، قال: تَحَلَّلْ أي استَثْنِ وعالجْ ذاتَ نفْسِك من ذهاب عقلِك بتعاطِيك ما ليس في وُسْعك[٣].

ومن ذلك «لَيتما»، الإلغاءُ فيها حسنٌ، والإعمالُ أَحسنُ لقُوةِ معنى الفعل فيها وعدمِ تغيُّرِ معناها، ألا ترى أن الاستدراكَ والتشبيهَ والتمنِّي والترجِّي على حاله في لكنَّما وكأَنَّما ولَيتما ولعلَّما، ولم يتغيَّرْ كما يتغيَّرُ في إنَّما؟ فأَما قولُه[٤]:

قالـتْ أَلَا لَيـتَما هـذا الحـمامَ لنـا إلى حَمـامَتِنـا ونِصْـفَه فَقَـدِ

البيتُ للنابغة الذبياني، والشاهدُ فيه قولُه: ألا لَيتما هذا الحمامَ لنا، وأَنه قد رُوي على وجهين، بالنصب والرفع، فالنصبُ من وجهَين:

=التغلبي في إصلاح المنطق: ٢٠١، وورد بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦٣٤، ٢/ ٧، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٥٦.

(١) سلف البيت تاماً: ٨/ ٩٦، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٥٦، وزد الأصول: ١/ ٢٣٣، والبغداديات: ٢٨٧، ٣٨٩، والشيرازيات: ٤٩٧، ٥٠٦، والنكت: ٥١٦، والأزهية: ٨٨-٨٩.

ونسب البيت ني شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٥٧٠، وفرحة الأديب: ١٢٤، إلى دجاجة بن عبد القيس.

(٢) في ط، ر: «ويهدده» تصحيف.

(٣) كذا في تحصيل عين الذهب: ١/ ٢٨٣.

(٤) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٥٧، وزد الأصول: ١/ ٢٣٣، والشيرازيات: ٤٩٧، ٥٠٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٩٧.

أحدُهما على إعمال «ليت» على ما وصفْنا لبقاء معناها.

والآخرُ أن تكونَ «ما» زائدةً مؤكِّدةً على ما ذكرناه، وقد كان رؤبةُ يُنشدُه مرفوعاً[1]، ورفعُه من وجهين[2]:

أحدُهما أن تكونَ «ما» موصولةً بمعنى الذي، وما بعدَها صِلةٌ، والتقديرُ ألا ليتَ الذي هو الحمامُ على حدِّ ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً.

والآخرُ على إلغاء «ليت» وكفِّها عن العمل، يصفُ زَرقاءَ اليمامة بحِدَّة البَصر [٢٦٦/ أ] وأنها رأتْ حماماً طائراً، فأَحصَتْ عِدَّتها في حال طَيرانها[3]. [٨/ ٥٩]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (إنَّ وأنَّ هما تؤكِّدان مضمونَ الجملة وتُحقِّقانه، إلا أَن المكسورةَ الجملةُ معَها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحةُ تَقلبُها إلى حكم المفرد، تقولُ: إنَّ زيداً منطلقٌ وتسكتُ كما سكتَّ على زيدٌ منطلقٌ، وتقولُ: بلغَني أنَّ زيداً منطلقٌ، وحَقٌّ أنَّ زيداً منطلقٌ، فلا تجدُ بُدّاً من هذا الضَّميمِ كما لا تجدُه مع الانطلاق ونحوِه،

---

(١) انظر إنشاد رؤبة في الكتاب: ٢/ ١٣٧، والأصول: ١/ ٢٣٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٦١.

(٢) ذكرهما سيبويه: ٢/ ١٣٨، وابن الشجري في الأمالي: ٢/ ٥٦١.

(٣) في إعراب الأحرف المشبهة بالفعل إذا اتصلت بها «ما» غير الموصولة أربعة مذاهب:

١- أن تُكف عن العمل إلا «ليت»، فإنها يجوز إعمالها وإهمالها، وإعمالها عند سيبويه حسنٌ، وجوازه نسب إلى الأخفش والفراء، وصحَّحه البصريون.

٢- أنها يجوز إعمالها كلها وإهمالها كلها، ونسب هذا القول إلى ابن السراج، وهو مذهب الزجاجي.

٣- إلغاء عمل إن وأن ولكن إذا اتصلت بهن «ما»، ولا يجوز إعمالهن، وهذا القول نسب إلى الأخفش وابن السراج والزجاج، واختاره ابن أبي الربيع.

وجواز إلغاء ليت ولعل وكأن وإعمالهنَّ.

٤- يجب إعمال ليت ولعلَّ إذا اتصلت بهما «ما»، وهذا منسوب إلى الفراء.

انظر الكتاب: ٢/ ١٣٧-١٣٨، والمقتضب: ٢/ ٣٦٣، والأصول: ١/ ٢٣٢، والبغداديات: ٢٨٦-٢٨٧، والعلل في النحو: ٩٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٦١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٤١-٤٤٢، والارتشاف: ١٢٨٥، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٤٦-١٤٧.

وتُعاملُها معامَلةَ المصدرِ حيث تُوقعُها فاعلةً ومفعولةً ومضافاً إليها في قولك: بلغَني أنَّ زيداً منطلقٌ، وسمعتُ أن عَمراً خارجٌ، وعجِبتُ من طُولِ أنَّ بَكراً واقفٌ، ولا تُصدِّرُ بها الجملةَ كما تُصدِّرُ بأُختِها، بل إذا وقعتْ في موقع المبتدأ التُزِمَ تقديمُ الخبرِ عليها، فلا يقال: أَنَّ زيداً قائمٌ حَقٌّ).

قال الشارح: يشيرُ في هذا الفصلِ إلى فائدةِ إنَّ وأنَّ وطَرَفٍ من الفرق بينهما[1]، فأما فائدتُها فالتأكيدُ لمضمون الجملة، فإن قولَ القائل: إنَّ زيداً قائمٌ نابَ منابَ تكريرِ الجملة مرَّتين، إلا أن قولَك: إن زيداً قائمٌ أَوْجَزُ من قولك: زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ مع حصولِ الغرض من التأكيد، فإن أَدخلتَ اللامَ وقلت: إن زيداً لقائمٌ ازدادَ معنى التأكيد، وكأنه بمنزلة تكرارِ اللفظِ ثلاثَ مرَّاتٍ.

وكذلك «أنَّ» المفتوحةُ، تفيدُ معنى التأكيد كالمكسورة، إلا أن المكسورةَ الجملةُ معَها على استقلالها بفائدتها، ولذلك يَحسنُ السكوتُ عليها، لأن الجملةَ عبارةٌ عن كلِّ كلامٍ تامٍّ قائمٍ بنفسه مفيدٍ لمعناه، فلا فرقَ بين قولك: إن زيداً قائمٌ وبين قولك: زيدٌ قائمٌ إلا معنى التأكيد.

ويؤَيِّدُ عندك أن الجملةَ بعد دخول «إنَّ» عليها على استقلالها بفائدتها أنها تقعُ في الصِّلة كما كانت كذلك قبلُ، نحوُ قولك: جاءني الذي إنَّه عالمٌ، قال الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾[2]، وليستْ «أنَّ» المفتوحةُ كذلك، بل تَقلبُ معنى الجملة إلى الإفراد، وتصيرُ في مذهب المصدر المؤكِّدِ، ولولا إرادةُ التأكيد لَكان المصدرُ أَحقَّ بالموضع، وكنتَ تقولُ مكانَ بلغَني أنَّ زيداً قائمٌ: بلَغني قيامُ زيدٍ.

والذي يدلُّ على أَنَّ المفتوحةَ في معنى المصدر وأَنها تقعُ موقعَ المفرداتِ أَنها تفتقرُ في انعقادها جملةً إلى شيءٍ يكونُ معَها، ويُضمُّ إليها لأنها معَ ما بعدها من منصوبها

---

(١) انظر الفرق بينهما في المقتصد: ٤٧٢-٤٧٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٢٣، والجنى الداني: ٤٠٣-٤٠٤، والأشباه والنظائر: ٢/ ٤٢١-٤٢٢.

(٢) القصص: ٢٨/ ٧٦، وانظر المقتصد: ٤٧٥.

ومرفوعِها بمنزلة الاسم الموصولِ، فلا يكونُ كلاماً مع الصِّلة إلا بشيءٍ آخرَ من خبر يؤتَى[١] به أو نحوِ ذلك، فكذلك «أنَّ» المفتوحةُ لأنها في مذهب الموصول، إلا أنها نفسَها ليستْ اسماً كما كانت «الذي» كذلك، ألا ترى أنها لا تفتقرُ في صِلتها إلى عائد كما تفتقرُ[٢] في الأسماء الموصولات إلى ذلك[٣].

وإذا ثبتَ أنها في مذهبِ المفردِ فهي تقعُ فاعلةً ومفعولةً ومبتدأةً ومجرورةً، مثالُ كونِها فاعلةً قولُك: بلَغني أَنَّ زيداً قائمٌ، فموضعُ «أَنَّ» وما بعدها رفعٌ بأنه فاعلٌ، كأنك قلت: بلَغني قيامُ زيدٍ، ومثالُ كونِها مفعولةً قولُك: كَرهتُ أَنَّك خارجٌ، أي خروجَك، ومثالُ كونِها مبتدأةً قولُك: عندي أَنَّك خارجٌ، أي عندي خروجُك، كما تقولُ: عندي غلامُك، وتقولُ في المجرورة: عجِبتُ من أَنَّك قادمٌ، أي من قُدومك، فلذلك قال: «**تُعاملُها معامَلَةَ المصدرِ حيثُ تُوقِعُها فاعلةً ومفعولةً ومضافاً إليها**».

وقولُه: «**لا تُصدِّرُ بها الجملةَ**» يريدُ أنها إذا وقعت مبتدأةً فلا بدَّ من تقديم الخبر عليها، ولا تُصدِّرُ بالمبتدأة على قاعدة المبتدآت، فلا تقولُ: أَنَّك منطلقٌ عندي[٤]، وكذلك لو كانت مفعولةً، فإنك لا تقدِّمُها، لا تقولُ: أَنَّك منطلقٌ عرفتُ، تريدُ عرفتُ أَنَّك منطلقٌ، وإن كان يجوزُ انطلاقَك عرفتُ[٥]، وإنما لم تصدِّرْ بها الجملةَ لأمرين[٦]:

أحدُهما لأن «إنَّ» المكسورةَ و«أنَّ» المفتوحةَ مَجْراهما في التأكيد واحدٌ، إلا أن المفتوحةَ

---

(١) في د، ط، ر: «يأتي» تحريف.

(٢) أي الصلة.

(٣) انظر شرح هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٥٧.

(٤) أجازه الأخفش والفراء وأبو حاتم، ومنعه سيبويه والجمهور، انظر الكتاب: ٣/ ١١٩-١٢٠، ٣/ ١٢٨-١٢٩، والنكت: ٧٦٤، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٩٤، ٣/ ١٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠١-٣٠٢، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٩٩، والتذييل والتكميل: ٣/ ٣٥٠، والجنى الداني: ٤٠٨، والمغني: ٦٥٢، والمساعد: ١/ ٢٢٣.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ١٢٤.

(٦) ذكرهما الأعلم في النكت: ٧٦٤-٧٦٥.

تكونُ عاملةً ومعمولاً فيها، فأُخِّرتْ [٨/ ٦٠] للإيذان بتعلُّقِها بما قبلها ومفارَقتِها المكسورةَ التي هي عاملةٌ غيرُ معمولٍ فيها، وجوَّزوا تقديمَ المكسورةِ لأنها تتنزَّلُ عندهم منزلةَ الفعل الملغَى، نحوُ أَشهدُ لَزيدٌ قائمٌ، وأَعلمُ لَمحمدٌ منطلقٌ.

والأمرُ الآخرُ أنها إذا تقدَّمتْ كانت مبتدأةً، والمبتدأُ معرَّضٌ لدخول «إنَّ» عليه، وكان يلزمُ أن تقول: إنَّ أنَّ زيداً قائمٌ بلغَني، فتجمعَ بين حرفَين مؤكِّدينِ، وإذا كانوا منَعوا من الجمع بين اللام وإنَّ لكونهما بمعنىً واحدٍ، وإن اختلفَ لفظُهما فأَنْ يمنعوا الجمعَ بين إنَّ وأنَّ وهما بلفظ واحدٍ كان ذلك أَولَى[١].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والذي يُميِّزُ بين موقعَيهما أنَّ ما كان مَظنَّةً للجملة وقعتْ فيه المكسورةُ كقولك مُفتتِحاً: إن زيداً منطلقٌ، وبعدَ «قال» لأن الجُملَ تُحكَى بعده، وبعد الموصول لأن الصِّلةَ لا تكونُ إلا جملةً.

وما كان مَظنَّةً للمفرد وقعتْ فيه المفتوحةُ، نحوُ مكانِ الفاعل والمجرور، وما بعدَ «لولا»، لأن المفردَ مُلتزَمٌ فيه في الاستعمال، وما بعدَ «لو» لأنَّ تقديرَ لو أنك منطلقٌ لَانطلقتُ لو وقعَ أنك منطلقٌ، أي لو وقعَ انطلاقُك، وكذلك ظننتُ أنك ذاهبٌ على حذف ثاني[٢] المفعولَين، والأصلُ ظننتُ ذهابَك حاصلاً).

قال الشارح: «لَمَّا كان معنى «إنَّ» المكسورةِ مخالِفاً لمعنى «أنَّ» المفتوحةِ إذ كانت المفتوحةُ تؤدِّي معنى الاسم، والمكسورةُ لا تؤدِّي ذلك، وكانت عواملُ الأَسماءِ تَعملُ في موضعِ المفتوحةِ إذ كانت في تأويل الاسم، ولا تعملُ في موضع المكسورة لأنها في تأويل الجملة، وكان الخطأُ يكثُرُ في وقوع كلِّ واحدٍ منهما موقعَ الآخَر، لم يكن بُدٌّ من ضابطٍ يُميزُ موضعَ كلِّ واحدٍ منهما، فقال: «**ما كان مَظنَّةً للجملة وقعتْ فيه المكسورةُ**».

وذلك بأن يتعاقَبَ في الموضع الابتداءُ والفعلُ، فإن وقعتْ في موضعٍ لا يكونُ فيه إلا أحدُهما كانت المفتوحةُ، ولم يَجزْ أن تقع فيه المكسورةُ، لأن المكسورةَ لا يعملُ فيها عاملٌ،

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ١٢٤، وما سيأتي: ٨/ ١٢٦.

(٢) في ط: «ثان» تحريف.

ولا تكونُ إلا مبتدأةً، ومتى تعاقَبَ على الموضع الاسمُ والفعلُ لم يكن معمولاً لعامل لأن العاملَ ينبغي أن يكونَ له اختصاصٌ بالمعمول، فإذا اختصَّ المكانُ بأحد القبيلَين كان مبنيّاً على ما قبله، وكان معمولاً له أو في حكم المعمول، فلذلك يجبُ أن تكونَ المفتوحةُ لأنها معمولةٌ لِمَا قبلها إذ كانت في حكم المصدر.

فإذا وقعتْ «أنَّ» بعد «لولا» كانت المفتوحةَ من نحوِ قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾[1]، وذلك أن الموضعَ وإن كان جملةً من حيث كان مبتدأً وخبراً فإن الخبرَ لَمَّا لم يظهرْ عند سيبويه صار كأنَّ الموضعَ للمفرد من جهة اللفظِ والاستعمالِ، وإن كان في الحكم والتقدير جملةً، لأن «أنَّ» واسمَها وخبرَها اسمٌ مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، كما كان الاسمُ بعد «لولا» من نحو لولا زيدٌ لَأَتيتُك، والمرادُ لولا زيدٌ عندَك أو نحوُ ذلك لَأَتيتُك[2]، وأما على مذهب مَن يرى أنه مرفوعٌ بتقدير فعلٍ فالأمرُ ظاهرٌ من حيث كان مفرداً معمولاً.

وأما إذا وقعتْ بعد «لو» [٢٦٦/ ب] فتكونُ مفتوحةً أيضاً، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟﴾[3]، وقولِه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾[4]، فعلى مذهب أبي العباس محمد بن يَزيد فإنها فاعلةٌ في موضعٍ مرفوعٍ بفعل محذوفٍ[5]، فإذا قال: لو أنَّ زيداً جاء لَأَكرمتُه فتقديرُه لو وقعَ مجيءُ زيدٍ لأَكرمتُه، وهو رأيُ صاحب هذا الكتاب لأن الموضعَ للفعل، فإذا وقع فيه اسمٌ أو ما هو في حكم الاسم كان على إضمار فعلٍ وتقديرِه، وكان السيرافيُّ يقولُ: لا حاجةَ هنا إلى تقدير فعلٍ، ويجعلُها مبتدأً، وقد نابتْ عن الفعل[6]، إذ كان خبرُها فعلاً، وأجازَ لو أنَّ زيداً جاءني، ومنعَ لو أنَّ زيداً جاءٍ.

---

(١) الصافات: ٣٧/ ١٤٣.
(٢) انظر الكتاب: ٣/ ١٢٠-١٢١، وما سلف ١/ ٢٢١.
(٣) البقرة: ٢/ ١٠٣.
(٤) الحجرات: ٤٩/ ٥.
(٥) انظر المقتضب: ٣/ ٧٧، والكامل للمبرد: ١/ ٢٧٩.
(٦) هكذا نقل الرضي عنه، غير أنه صرح أن «أنَّ قد وقع عليها فعل مضمر بعد لو على الأصل=

وكذلك إذا وقعتْ بعد «ظننتُ» تكونُ مفتوحةً لأنها في موضع المفعول، فسيبويهِ يقول: إن «أنَّ» واسمَها وخبرَها سدَّتْ مَسدَّ مفعولَي ظننتُ[١]، والأخفشُ يقول: إن «أنَّ» وما بعدها في موضع المفعول [٨/ ٦١] الأول، والمفعولُ الثاني محذوفٌ، فإذا قلت: ظننت أنك قائمٌ فالتقديرُ ظننتُ انطلاقَك[٢] كائناً أو حاضراً[٣].

(فصل) قال صاحب الكتاب: **(ومن المواضع ما يَحتملُ المفردَ والجملةَ، فيجوزُ فيه إيقاعُ أيتِّهما شئتَ، نحوُ قولك: أَولُ ما أقولُ أنِّي أَحمدُ اللهَ، إن جعلتَها خبراً للمبتدأ فتحتَ، كأنك قلت: أَولُ مَقولِي حمدُ الله، وإن قدَّرتَ الخبرَ محذوفاً كسَرتَ حاكياً، ومنه قولُه:**

وكنتُ أُرَى زيداً كَما قِيلَ سَيِّداً إذا إنَّه عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ

تَكسرُ لتوفِّرَ على ما بعد إذا ما يقتضيه من الجملة، وتَفتحُ على تأويل حذفِ الخبر، أي فإذا العبُوديةُ، و«حاصِلةٌ» محذوفةٌ).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إن كلَّ موضعٍ يتعاقبُ فيه الاسمُ والفعلُ تكونُ «إنَّ» فيه مكسورةً، وكلُّ موضع يختصُّ بأحدهما تكونُ مفتوحةً، فإذا ساغَ في موضعِ المكسورةُ

=الذي قدمناه، والفعل الذي هو خبر أنَّ تفسير له، كأنا قلنا: لو صحَّ أنْ زيداً قام، أو لو عُرف»، شرح الكتاب: ٥/ ٣١، وانظر: ٣/ ١٩١-١٩٢ منه، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٩٠-٣٩١، وما سلف: ١/ ١٩٤.

(١) انظر الكتاب: ١/ ١٢٥-١٢٦، ٣/ ١٢٠-١٢١، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢٥٠، والشيرازيات: ٤٠٥.

(٢) كذا في د، ط، ر، والصواب: «قيامك».

(٣) قول الأخفش في شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٨٦، والتذييل والتكميل: ٦/ ١١٦، ونسبه السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٢٥٠ إلى بعض البصريين، وورد بلا نسبة في الإغفال: ١/ ٢٦١-٢٦٢، وانظر الإغفال أيضاً: ٢/ ٤١٤-٤١٥.

ونسبه أبو حيان والسيوطي والصبان إلى المبرد، إلا أن كلامه يشير إلى أنه على مذهب سيبويه في هذه المسألة، قال: «فإذا قلت: ظننت أن زيداً منطلق لم تحتج إلى مفعول ثان، لأَنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة لأن المعنى: ظننت انطلاقاً من زيد، فلذلك استغنيت»، المقتضب: ٢/ ٣٤١، وانظر التذييل والتكميل: ٦/ ١١٦، والهمع: ١/ ١٥٢، وحاشية الصبان: ٢/ ١٨.

والمفتوحةُ كان ذلك على تأويلَين مختلفَين، فمن ذلك قولُك: أَولُ ما أقولُ أَنِّي أحمدُ اللهَ[1]، إِن شئتَ فتحتَ أَلَفَ أَنِّي، وإن شئتَ كسَرتَ، فإن فتحتَ كان الكلامُ تامًّا غيرَ مفتقِرٍ إلى تقديرِ محذوفٍ، فالكلامُ مبتدأٌ وخبرٌ، فالمبتدأ أولُ، وما بعدَه إلى «أقولُ» من تمامه، وهو حدثٌ، لأن أَفْعلَ بعضُ ما يضافُ إليه، وقد أُضيفَ إلى المصدر، فكان في حكم المصدر، و«أنَّ» المفتوحةُ واسمُها وخبرُها في حكم الحدَث، إذ هي واسمُها وخبرُها في تأويل مصدرٍ من لفظِ خبرِها مضافٍ إلى اسمِها، فكأنك قلت: أَولُ قولي الحمدُ لله.

وإذا كسرتَ كان الخبرُ محذوفاً، ويكونُ «أولُ» مبتدأً، وما بعدَه إلى قوله: «اللهَ» من تمامه، لأن قولَه: «إنِّي أَحمدُ اللهَ» جملةٌ محكيةٌ بالقول، فهي في موضع نصبٍ به، فيكونُ من تمام الكلام الأولِ، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ أولُ قولي: كذا ثابتٌ أو حاضرٌ[2]، والقولُ يعني المَقولَ، والمرادُ أولُ مَقالي.

ومن ذلك مررتُ به فإذا أنَّه عبدٌ بالفتح والكسرِ، فإذا فتحتَ أردتَ المصدرَ، كأنك قلت: فإذا العُبوديةُ واللُّؤمُ[3]، كأنه رأى فِعلَ العبيد[4]، وإذا كَسرَ كان قد رآه نفسَه عبداً، ويكونُ بمعنى الجملة، كأنه قال: فإذا هو عبدٌ، قال الشاعر[5]:

وكنـــــتُ أُرَى زيـــــداً إلـــــخ

رَوى هذا البيتَ سيبويه بالفتح والكسر[6] على ما تقدَّمَ، فالكسرُ على نِيَّة الجملةِ من

---

(١) انظر هذا القول وتخريجه في الكتاب: ٣/ ١٤٣، والأصول: ١/ ٢٧٢، والإيضاح للفارسي: ١٣٠، والمسائل المنثورة: ٢٣٥، والشيرازيات: ٥٣١، والمقتصد: ٤٧٩-٤٨٠، والتذييل والتكميل: ٥/ ٧٨.

(٢) ذكر الفارسي هذين الوجهين، وانتقد ابن الحاجب وأبو حيان وابن هشام الوجه الثاني، انظر كتاب الشعر: ٣٣١-٣٣٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٦٥، والتذييل والتكميل: ٥/ ٨٠-٨٣، والمغني: ٤٦٣.

(٣) كذا في الكتاب: ٣/ ١٤٤، والأصول: ١/ ٢٧٢.

(٤) في ط، ر: «رأى نوى العبد» والنَّوى: الحاجة، والوجه الذي تقصده، اللسان (نوى).

(٥) سلف البيت: ٤/ ١٥٦.

(٦) انظر الكتاب: ٣/ ١٤٤.

المبتدأ والخبر، لأن «إذا» هذه يقعُ بعدها المبتدأُ والخبرُ، والتقديرُ فإذا هو عبدُ القفا.

فإن قيل: فقد قرَّرتُم أنَّ «إنَّ» إنما تُكسَرُ في كلِّ موضعٍ يتعاقبُ فيه الاسمُ والفعلُ، وههنا لا يقعُ الفعل، إنما يقع الاسمُ المبتدأُ لا غيرُ.

قيل: «إذا» ظرفُ مكانٍ في الأصل، دخلَه معنى المفاجأَةِ، فالدليلُ يقتضي إضافتَها إلى الجملة من المبتدأ والخبر، أو من الفعل والفاعل كما كانت «حيث» كذلك، إلا أنه لَمَّا دخَلَها معنى المفاجأة مُنعتْ من وقوع الفعل بعدها، وذلك أمرٌ عارضٌ، فإذا وقعتْ «إنَّ» كانت المكسورةَ عملاً بالأصل.

وأما الفتحُ في «أنَّ» بعد «إذا» في [٨/ ٦٢] البيت فعلى تأويل المصدرِ المبتدأ، والخبرُ عنه «إذا» كما تقولُ: أمَّا في القتال فتِلْقائي العُبوديةُ، ويجوزُ أن يكونَ في موضعِ المبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ فإذا العُبوديةُ شأنُه، ويكونُ «إذا» حرفاً دالاً على معنى المفاجأة، وإذا كانت كذلك لم تكنْ خبراً.

ومعنى قولِه: عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ يعني إذا نظرتَ إلى قَفاه ولَهازِمِه تبيَّنتَ عُبوديتَه ولؤْمَه لأنهما عُضوان يَصونُهما الأحرارُ، ويبذلُهما العبيدُ والأَرذالُ، فهما موضعُ الصَّفْعِ واللَّكْزِ، واللِّهْزِمة: مَضِيغةٌ في أَصل الحنَكِ الأسفلِ[1].

وقولُه: «**تُكسَرُ لتوفُّرَ على ما بعدَ «إذا» ما يقتضيه من الجملة**» يريدُ أن «إذا» المكانيَّةَ تكون على ضربَين:

أحدُهما: أن تكون ظرفاً مبهماً كحيثُ، إلا أن «حيثُ» يقعُ بعدها الجملةُ من المبتدأ والخبرِ والفعلِ والفاعل، وهذه لا يقعُ بعدها إلا المبتدأُ والخبرُ لمكانِ المفاجأةِ إذ لا تصحُّ مفاجأَةُ الأفعال.

والثاني: أن تكونَ حرفَ ابتداءٍ معناه المفاجأةُ، فيقعُ بعدَها أيضاً المبتدأُ والخبرُ، فعلى

---

(١) من قوله: فعلى تأويل المصدر المبتدأ ... »إلى قوله: «الأسفل» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٢/ ٤٧٢، وانظر الصحاح (لهزم).

هذا إذا كسَرتَ «إنَّ» بعدَها فقد وفَّرتَ عليها ما تقتضيه من الجملة، وإذا فتحتَ «أنَّ» كانت مفردةً في موضعِ رفعٍ بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ على ما ذكرنا.

وقد يجعلُها بعضُهم بمعنى الحَضْرة والمكانِ، فلا تقتضي جملةً، فإذا وقعَ بعدها مفردٌ كان مبتدأً، وكانت «إذا» الخبرَ، نحوُ خرجتُ فإذا زيدٌ، أي بحَضْرتي زيدٌ، فإذا وقعَ بعدها الجملةُ كانت «إذا» من متعلَّقات الخبر، نحوُ خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ، أي بحَضْرتي زيدٌ قائمٌ، فالظرفُ يتعلَّقُ بقائم[١]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتكسرُها بعد «حتى» التي يُبتدأُ بعدَها الكلامُ، فتقولُ: قد قال القومُ ذلك حتى إنَّ زيداً يقولُه، وإن كانت العاطفةَ أو الجارَّة فتحتَ فقلتَ: قد عرفتُ أمورَك حتى أنَّك صالحٌ).

قال الشارح: «حتى» تكونُ على ثلاثة أَضرُب: تكونُ جارَّةً بمعنى الغاية، نحوُ قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[٢]، وتكونُ عاطفةً بمعنى الواو، نحوُ قولك: قامَ القومُ حتى زيدٌ، أي وزيدٌ، ويكونُ إعرابُ ما بعدَها كإعراب ما قبلَها، وتكونُ حرفَ ابتداءٍ يُستأْنفُ بعدَها الكلامُ، فتقعُ بعدَها الجملةُ من المبتدأ والخبر والفعلِ والفاعلِ، نحوُ قوله[٣]:

فيا عَجَباً حتَّى كُلَيْبٌ تَسبُّني ... كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

فأَوْلاها الجملةَ من المبتدأ والخبر، وتقولُ: مرضَ حتى لا يَرجونَه، فتَدخلُ على الفعل، فإن وقعتْ «إنَّ» بعد «حتى» فإن كانت الجارَّةَ أو العاطفةَ لم تكن إلا المفتوحةَ، نحوُ ما مثَّلَه من قوله: عرفتُ أُمورَك حتى أنَّك صالحٌ، أي حتى صلاحَك، لأن «حتى» في العطف لا يكونُ ما بعدَها إلا من جنس ما قبلَها، والصلاحُ من جُملة الأُمورِ، وتقولُ

---

(١) من قوله: «وقد يجعلها بعضهم ... » إلى قوله: «بقائم» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٩٣ بخلاف يسير، وانظر ما سلف: ٤/ ١٥٦- ١٥٧.

(٢) القدر: ٩٧/ ٥.

(٣) سلف البيت: ٨/ ٣٦.

في الجارَّة: عجِبتُ من أحوالك [٢٦٧/ أ] حتى أنَّك تُفاخرُني، أي حتى المفاخَرةِ، أي إلى هذه الحالِ، وإن وقعتْ بعد التي للابتداء لم تكن إلا مكسورةً، لأَنه موضعٌ تَعاقَبَ عليه الاسمُ والفعلُ على ما ذكرنا، فهو موضعُ جملةٍ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولكَونِ المكسورةِ للابتداء لم تُجامِعْ لامُه إِلا إيَّاها، وقولُه:

ولكنَّنـــي مِـــنْ حُبِّهـــا لَعمِيـــدُ

على أَن الأَصلَ ولكنْ إنَّني، كما أن أَصلَ قولِه تعالى: ﴿لكنَّا هو اللهُ ربِّي﴾ لكنْ أَنا).

قال الشارح: اعلمْ أنه قد تدخلُ لامُ الابتداءِ في خبر «إنَّ» مؤكِّدةً دون سائرِ أخواتها، نحوُ قولك: إنَّ [٨/ ٦٣] زيداً لَقائمٌ، وإنَّ عَمراً لَأَخوك، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[1]، وحقُّ هذه اللامِ أن تقعَ أولاً من حيث كانت لامَ الابتداءِ، ولامُ الابتداء لها صدرُ الكلام، نحوُ قولك: لَزيدٌ قائمٌ، ونحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[2]، وقولِه: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[3].

وكان القياسُ أن تقدَّمَ اللامُ فتقولَ: لَإِنَّ زيداً قائمٌ في إنَّ زيداً لَقائمٌ، وإنما كرهوا الجمعَ بينهما لأنهما بمعنىً واحدٍ، وهو التأكيدُ[4]، وهم يكرهون الجمعَ بين حرفَين بمعنىً واحدٍ، وذلك أن هذه الحروفَ إنما أُتي بها نائبةً عن الأفعال اختصاراً، والجمعُ بين حرفَين بمعنىً واحدٍ يناقضُ هذا الغرضَ، وإنما وجبَ أن[5] تكونَ متقدِّمةً على «إنَّ» ومَجْراهما في التأكيد واحدٌ لأمرين:

---

(١) العاديات: ١٠٠/ ١١.

(٢) الشورى: ٤٢/ ٤٣.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٢١.

(٤) انظر سر الصناعة: ٣٧٠.

(٥) في ط، ر: «وجب اللام أن ...».

أحدُهما: أنَّ «إنَّ» عاملةٌ، وحقُّ العامل أن يَلِيَ معمولَه، واللامُ ليست عاملةً.

والثاني: أن العربَ قد نطقتْ بها نُطقاً، وذلك مع إبدال الهمزةِ هاءً في نحو قولك: لَهِنَّك قائمٌ، إنما أَصلُه لَإنَّك قائمٌ، لكنَّهم أَبدَلوا الهمزةَ هاءً كما أَبدَلوها في نحو هَرَقْتُ الماءَ، وهَنَرتُ الثوبَ، فلمّا زالَ لفظُ الهمزةِ دخلتْ مكانَها الهاءُ، وبتغيُّرِ لفظِ «إنَّ» صارت كأنها حرفٌ آخرُ، فسَهُلَ الجمعُ بينهما، قال[1]:

أَلا يا سَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عليَّ كَرِيمُ

وهذه اللامُ لا تدخلُ إلا في خبرِ المكسورةِ لأنها أُختُها في المعنى، وذلك من جهتَين[2]:

إحداهما: أنَّ «إنَّ» تكونُ جواباً للقَسَم، واللامُ يُتلقَّى بها القَسَمُ.

والجهةُ الثانيةُ أنَّ «إنَّ» للتأكيد، واللامُ للتأكيد، فلمّا اشتَركا فيما ذكرنا ساغَ الجمعُ بينهما لاتفاقِ معنيَيْهما.

فإن قيل[3]: فقد قرَّرتُم أنهم لا يجمعون بين حرفَين بمعنىً واحدٍ، فكيف جازَ الجمعُ بينهما ههنا، وما الداعي إلى ذلك؟

قيل: إنما جَمعوا بينهما مبالَغةً في إرادة التأكيد، وذلك أنّا إذا قلنا: زيدٌ قائمٌ فقد أَخبرْنا

---

(١) نسب البيت إلى غلام من بني كلاب في مجالس ثعلب: ٩٣، وإلى فتى من بني نُمير في أمالي القالي: ١/ ٢٢٠، وإلى محمد بن سلمة في اللسان (لهن)، (قذي)، ولعل مردَّ هذه النسبة ابن بري، إذ نسب البيت في حاشية الصحاح إلى محمد بن سلمة، وهذا غير سديد، فابن سلمة هذا راوٍ للبيت كما في الخصائص: ١/ ٣١٥، وسر الصناعة: ٣٧١، والخزانة: ٤/ ٣٣٩-٤٤٠، والبيت بلا نسبة في العسكريات: ٢٥٧، والخصائص: ٢/ ١٩٥، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٢٣-١٢٤.

ومن قوله: «اعلم أنه ...» إلى البيت قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٧٠-٣٧٢، والخصائص: ١/ ٣١٤ بخلاف يسير.

(٢) ذكرهما ابن جني في سر الصناعة: ٣٧٦، وانظر: سر الصناعة أَيضاً: ٣٨٣.

(٣) انظر سر الصناعة: ٣٧٢-٣٧٣، والخصائص: ١/ ٣١٤-٣١٥.

بأنه قائمٌ لا غيرُ، وإذا قلنا: إنَّ زيداً قائمٌ، فقد أَخبرْنا عنه بالقيام مؤكَّداً، كأنه في حكم المكرَّر نحوَ زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ، فإن أَتيتَ باللام كان المكرَّرُ ثلاثاً، فحصَلوا على ما أرادوا من المبالغة في التأكيد وإصلاحِ [٨/ ٦٤] اللَّفظِ بتأخيرها إلى الخبر.

ولا تدخلُ هذه اللَّامُ في سائر أخواتها مِن كأنَّ ولعلَّ ولكنَّ، فلا تقولُ: كأنَّ زيداً لَقائمٌ، ولا لعلَّ بكراً لَقادمٌ، ولا لكنَّ خالداً لكريمٌ، لأن هذه الحروفَ قد غيَّرتْ معنى الابتداء، ونقلَتْه إلى التشبيه والترجِّي والاستدراكِ، وهذه اللامُ لامُ الابتداءِ، فلا تدخلُ إلا عليه، أو ما كان في معناه.

وقد ذهب الكوفيون إلى جواز دخولِ[1] هذه اللام في خبر «لكنَّ»، واستدلُّوا على جوازه بقول الشاعر ـ أنشدَه أحمدُ[2] بن يحيى[3]:

ولكنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ

ويقولون: لكنَّ أصلُها إنَّ زِيدتْ عليها اللامُ والكافُ[4]، وذلك ضعيفٌ، لأنَّا[5] إنما جوَّزْنا دخولَ اللام في خبر «إنَّ» لاتفاقهما في المعنى، وهو التأكيدُ، وأنَّها لم تُغيِّرْ معنى الابتداء، فجاز دخولُ اللام عليها كما يجوزُ مع الابتداء المحْضِ في نحو لَزيدٌ قائمٌ، وأما «لكنَّ» فقد أَحدثتْ استدراكاً، وليس ذلك في اللام، والتأكيدُ وَفْقُ المؤكَّدِ، فهي تخالفُه بزيادةٍ أو نقصٍ خرج عن التأكيد.

---

(١) سقط من ط، ر، «دخول»، خطأ.

(٢) في ط، ر: «حميد» تحريف.

(٣) سلف البيت قبل قليل، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٥٦، وزد سر الصناعة: ٣٨٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢١٧، وشرح أبيات المغني: ٤/ ٣٥٩، ٥/ ٢٠٢، والتذييل والتكميل: ٥/ ١١٦.

(٤) هو ما صرح به الفراء في معاني القرآن: ١/ ٤٦٥، ومذهب سائر الكوفيين أنها مركبة من إنَّ زيدت عليها لا والكاف، انظر الإنصاف: ٢٠٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢١٧، والارتشاف: ١٢٣٨، والجنى الداني: ٦١٧، والمغني: ٣٢٣.

(٥) في ط، ر: «وذلك لأنا».

وأما القولُ بأنها مركَّبةٌ فليس ذلك بالسَّهل، ولا دليلَ عليه، وأما البيتُ الذي أنشدوه[١] فشاذٌّ قليلٌ، وصحَّةُ مَحملِه على أنه أرادَ لكنْ الخفيفةَ، فأتى بإنَّ بعدَها، والتقديرُ ولكنْ إنَّني، فحُذفتْ الهمزةُ تخفيفاً، وأُدغمتْ النونُ في النون، فقيل: ولكنَّني على حدِّ قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ﴾[٢]، والأصلُ لكنْ أنا هو اللهُ، فحَذفَ وأدغَمَ، ويجوزُ أن تكونَ اللامُ هنا زائدةً مثلَ إنشادِ بعضِهم[٣]:

مَرُّوا عُجَالَى فقالوا كيفَ صاحِبُكمْ قالَ الذي سَألوا أَمْسَى لَمَجْهودا

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾[٤] بفتح «أنَّ» في قراءة سعيدِ بنِ جُبير[٥]، فاللامُ ههنا زائدةٌ بمنزلة الباء مع الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾[٦]، وقولِه: ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾[٧]، فاعرفْه. [٨/ ٦٥]

قال صاحب الكتاب: (ولها إذا جامعَتْها ثلاثةُ مَداخلَ، تدخلُ على الاسمِ إن فُصلَ بينه وبين «إنَّ»، كقولك: إنَّ في الدار لَزيداً، وقولِه تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾،

---

(١) في ط: «أنشده».

(٢) الكهف: ١٨/ ٣٨.

قرأ ابن عامر ونافع في رواية المسيّبي بإثبات الألف في الوصل، انظر السبعة: ٣٩١، وإيضاح الوقف والابتداء: ٤٠٨-٤٠٩، والحجة للفارسي: ٥/ ١٤٥-١٤٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٦٨.

(٣) البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١٢٩، والعضديات: ٧٠، وكتاب الشعر: ٧٤، والخصائص: ١/ ٣١٥-٣١٦، ٢/ ٢٨٣، وسر الصناعة: ٣٧٩، وضرائر الشعر: ٥٨، والعيني: ٢/ ٣١٠، والخزانة: ٤/ ٣٣٠.

(٤) الفرقان: ٢٥/ ٢٠.

(٥) قراءته في الأصول: ١/ ٢٧٤، وكتاب الشعر: ٧٤، وانظر الكتاب: ٣/ ١٤٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٥٥-١٥٦، والمسائل المنثورة/ ٢٣٦، والخصائص: ٢/ ٢٨٣، والقرطبي: ١٥/ ٣٨٢.

(٦) الفرقان: ٢٥/ ٣١.

(٧) الأنبياء: ٢١/ ٤٧.

وعلى الخبر كقولك: إنَّ زيداً لَقائمٌ، وقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ﴾، وعلى ما يتعلَّقُ بالخبر إذا تقدَّمَه، كقولك: إنَّ زيداً لَطعامَك آكِلٌ، وإنَّ عمرواً لَفي الدار جالسٌ، وقولِه تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾، وقولِ الشاعر:

إنَّ امْــرأً خصَّــني عَمْــداً مَودَّتَــه ... عــلى التَّنــائي لَعِنــديْ غــيرُ مَكْفــورِ

ولو أَخَّرتَ فقلت: آكلٌ لَطعامَك، أو غيرُ مكفورٍ لَعِندي لم يَجزْ لأَن اللَّامَ لا تتأخَّرُ عن الاسم والخبرِ).

قال الشارح: قولُه: «**ولها إذا جامَعْتها ثلاثةُ مَداخِل**» يعني إذا جامَعتْ اللامُ «إنَّ»، أي اجتَمعا في كلام واحدٍ، ومَداخِلُ جمعُ مَدْخَل، وهو المكانُ الذي يُدخَلُ فيه، وذلك في الخبر والاسم وفضلةِ الخبرِ، فمثالُ كونِها في الخبر إنَّ زيداً لَقائمٌ، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾[2]، وحقُّها الصدرُ، إلا أنهم كرهوا الجمعَ بين حرفَين بمعنىً واحدٍ، ففرَّقوا بينهما بأن خَلَّفوا[3] اللامَ إلى الخبر.

والثاني أن تدخلَ على الاسم إذا فُصلَ بينه وبين «إنَّ» بأنْ يكونَ الخبرُ ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، ثُمَّ يقدَّمَ على الاسم، فحينئذٍ يجوزُ دخولُها على الاسم، وذلك نحوُ قولك: إنَّ في الدار لَزيداً، وفي التنزيل ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[4]، و﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾[5]، و﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾[6]، و﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ﴾[7]، و﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾[8] لأن الغرضَ قد حصلَ، وهو الفصلُ بينهما بتقديم الخبر.

---

(١) النحل: ١٦/ ١٨.

(٢) الحج: ٢٢/ ٧٤.

(٣) أي أخَّروا، انظر اللسان (خلف).

(٤) آل عمران: ٣/ ١٣.

(٥) الحجر: ١٥/ ٧٧.

(٦) الأعراف: ٧/ ١١٣.

(٧) الليل: ٩٢/ ١٣.

(٨) ص: ٣٨/ ٤٩.

الموضعُ الثالث: أن تدخلَ على معمول الخبر، وذلك إذا تقدَّمَ بعد الاسم، نحوُ قولك: إنَّ زيداً لَطعامَك آكِلٌ(١)، فالطعامُ معمولُ الخبرِ الذي هو آكِلٌ، ولَمَّا تقدَّمَ عليه وقع موقعَ الخبر، فجاز دخولُ اللام عليه، لأنه وقع موقعَ ما في مَظَنَّتِها، وهو الخبرُ، فأما قولُ الشاعر(٢):

إنَّ امْـــــرأً خصَّـــــني إلـــــخ

هذا البيتُ أَنشده سيبويه لأبي زُبيدٍ الطائيِّ، والشاهدُ فيه دخولُ اللام على الظرف الذي هو «عندي»، والظرفُ يتعلَّقُ بمكفور، لكنَّه لَمَّا تقدَّمَ عليه حَسُنَ دخولُ اللام عليه، والمعنى على التَّنائي لَغيرُ مكفورٍ عندي، والمرادُ لا أَجحدُ مودَّةَ مَن ودَّني غائباً، وذلك أن هذا الشاعرَ يمدحُ الوليدَ بنَ عُقبةَ، وصفَ نعمةً اختصَّه بها مودَّةً على تَنائيه وبُعدِه عنه(٣)، ومن هذا المعنى قولُ الآخر(٤):

فليسَ أَخي مَنْ وَدَّني رَأْيَ عَيْنِه ولكنْ أَخي مَن ودَّنيْ وهْوَ غائبُ

فإن قيل: الظرفُ منصوبٌ بمكفورٍ مخفوضٍ بإضافةِ غيرٍ إليه، ومعمولُ المضاف إليه لا يتقدَّمُ على المضاف [٨/ ٦٦] فالجوابُ عنه من وجهَين:

أحدُهما: أنه ظرفٌ، والظروفُ قد اتُّسعَ فيها ما لم يُتَّسعْ في غيرها، حتى أجازوا

---

(١) انظر سر الصناعة: ٣٧٥.

(٢) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٦٩، وزد الأصول: ١/ ٢٤٥، والنكت: ٥١٣.

(٣) كلامه على الشاهد قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٢٨١.

(٤) هو عبد الله بن مُخارق - النابغة الشيباني، والبيت في ملحق ديوانه: ٢٧٣، والحماسة البصرية: ٢/ ٤٣، ونسب إلى العتابي في العقد الفريد: ٢/ ٣٠٧، والعَتَّابي كلثوم بن عمرو التغلبي، وليس البيت في شعر تغلب، وانظر الشعر والشعراء: ٨٦٣، ونسب أيضاً في سمط اللآلي: ٢٧١ إلى بشار، وليس في ديوانه، ونسب في حماسة البحتري: ١٧٦-١٧٧ إلى صالح بن عبد القدوس، وورد بلا نسبة في أمالي القالي: ١/ ٨٣.

الفصلَ بها بين المضاف والمضاف إليه، نحوُ[١]:

لِلَّـــــهِ دَرُّ اليـــــومَ مَـــــنْ لامَـــــها

والمرادُ مَنْ لامَها اليومَ.

والوجهُ الثاني أنه إنما جاز ذلك لأن غيراً في معنى «لا» النافيةِ[٢]، فكأنه قال: على التنائي لَعندي لا مكفورٌ، وما بعد لا ولن ولم مِن حروف النفي يجوزُ تقديمُ معمول مَنفيِّها عليها، وعلى هذا أجازوا أنت زيداً غيرُ ضاربٍ، ولم يُجيزوا أنت زيداً مثلُ ضاربٍ[٣].

قال[٤]: **«ولو أخَّرتَ الفضلةَ فقلت: آكلٌ لَطعامَك، أو إنَّ زيداً قائمٌ لَفي الدار لم يجزْ»** لأن الفضلةَ تأخَّرتْ عن الجملة، وموضعُ اللَّامِ صدرُ الجملة، وإنما أُخِّرتْ إلى الخبر وما يقعُ موقعَ الخبر، فلا تؤخَّرُ عن جميع الجملة رأْساً، فيكونَ بمنزلة اطِّراحِها، ولو قلت: إن زيداً في الدار لَقائمٌ جاز لأن اللامَ لم تتأخرْ عن الجملة لأنها داخلةٌ على الخبر، ومثلُه ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾[٥]، فدخلتْ اللامُ الخبرَ مع تأخيرها عن معمولها، وهو الجارُّ والمجرور والظرفُ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقولُ: علمتُ أن زيداً قائمٌ، فإذا جئتَ باللام كسرتَ وعلَّقتَ الفعلَ، قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾، وممَّا يُحكى من جُرأة الحجَّاج على الله أن لسانَه سبقَ به في مَقطعِ «والعادياتِ» إلى فتحةِ[٦] «أنَّ» فأَسقطَ الَّلامَ).

---

(١) سلف البيت: ٣/ ١٤٢.

(٢) انظر شرح الحماسة للمرزوقي: ٢٧٩، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٠٣-١٠٤.

(٣) انظر الأصول: ٢/ ٢٢٧، والبغداديات: ٢١٤، والمغني: ٧٥٢.

(٤) تصرف بكلام الزمخشري ونقل معناه.

(٥) العاديات: ١٠٠/ ١١.

(٦) رأى ابن الحاجب أن تقرأ هذه الكلمة «فتحه»، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٧١.

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إن حقَّ هذه اللامِ أن تقعَ صَدرَ الجملةِ، وإنما أُخرتْ لضربٍ من الاستحسان[١]، وهو إرادةُ الفصلِ بينها وبين «إنَّ» لاتفاقهما في المعنى، وهم يكرهون الجمعَ بين حرفَين بمعنىً واحدٍ، فأُخرتْ اللامُ إلى الخبر لفظاً، وهي في الحكم والنِّيةِ مقدَّمةٌ، والموجودُ حكماً كالموجود لفظاً، فلذلك تُعلِّقُ العاملَ مؤَخَّرةً كما تُعلِّقُه إذا كانت مصدَّرةً، فتقولُ: قد علمتُ أن زيداً قائمٌ، فتفتحُ «أنَّ» لتعلُّقِها بما قبلها، فإذا أَدخلتَ اللامَ علَّقتَ العاملَ، وأَبطلتَ عملَه في اللفظِ، وأَتيتَ بالمكسورة، نحوُ قولك: قد علمتُ إنَّ[٢] زيداً لَقائمٌ، قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ۝٩ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ۝١٠ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌۢ﴾[٣] ومن ذلك ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[٤]، فعُلِّقَ العاملُ في ثلاثة مواضعَ، والتعليقُ ضربٌ من الإلغاء، لأنه إبطالُ عملِ العامل لفظاً لا مَحلاً، والإلغاءُ إبطالُ عملِه بالكُليَّة، فكلُّ تعليقٍ إلغاءٌ، وليس كلُّ إلغاءٍ تعليقاً.

ويُحكَى أن الحجَّاجَ بنَ يوسفَ قرأ: ﴿أَنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ﴾[٥]، بفتح «أنَّ» نظراً إلى العامل، فلمَّا وصلَ إلى الخبر وجدَ اللامَ فأَسقطَها تعمُّداً ليقالَ: إنه غالطٌ، ولم يَلحَنْ لأن أَمرَ اللَّحنِ عندَهم أَشدُّ من الغلط، وإن كان في ذلك إقدامٌ على كلام الله تعالى، وتُحكَى هذه الحكايةُ عن بعض العرب، وقيل: إنه ابنُ أخي ذي الرمَّة، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولأنَّ محلَّ المكسورةِ وما عملتْ فيه الرفعُ جازَ في

---

(١) في ط، ر: «استحسان».

(٢) في ط: «أن» تحريف.

(٣) العاديات: ١٠٠/ ٩-١١.

(٤) المنافقون: ٦٣/ ١.

(٥) وقرأ بها أبو السمال، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٧١، وانظر حكاية الحجاج في القرطبي: ٢٢/ ٤٤١-٤٤٢، وانظر أيضاً تفسير الرازي: ١١/ ٢٦٤، والبحر المحيط: ١٠/ ٥٣١، ومعجم القراءات: ١٠/ ٥٤٦.

قولك: إن زيداً ظريفٌ وعمرواً، وإن بِشراً راكبٌ لا سعيداً، أو بل سعيداً أن ترفعَ المعطوفَ حملاً على المحلِّ، قال جرير:

إنَّ الخِلافةَ والنُّبوَّةَ فيهمُ والمَكْرُماتُ وسَادةٌ أَطْهارُ)

[٨/ ٦٧] قال الشارح: تقول: إنَّ زيداً ظريفٌ وعمرواً، فتعطفُ بالواو على لفظ زيد، فجمعتَ بين الثاني والأولِ في عمل العامل، والمرادُ وإنَّ عمرواً ظريفٌ، فحذفتَ خبرَ الثاني لدلالة خبرِ الأولِ عليه، وحكمُ المعطوفِ أن يجوزَ حذفُ خبره إذا وافقَ خبرَ الأول، فإن خالفَه لم يَجزْ الحذفُ لأنه لا يدلُّ عليه كما يدلُّ على مُوافِقه، إذ الموافِقُ له واحدٌ، والمخالِفُ أَشياءُ كثيرةٌ، فلا تصحُّ دلالتُه على واحد بعَينه كما تصحُّ دلالته على ما وافقَه، ولا فرقَ بين أن يكونَ حرفُ العطف مُوجِباً للثاني معنى الأول كالواو والفاء وثُم، وغيرَ مُوجِبٍ كلا وبل ونحوِهما.

فإذا قلت: قامَ زيدٌ لا عمرو فقد نفيتَ عنه القيامَ الذي أَثْبَتَّه للأول، ولو أردتَ أن تنفيَ عن الثاني القيامَ لم يَجزْ إلا أن تَذكرَه، وكذلك العطفُ ببلْ إذا قلت: إنَّ بِشراً راكبٌ بل سعيداً فقد أثبتَّ الركوبَ لسعيدٍ، ويكونُ المرادُ الإخبارَ بذلك عن الثاني، وجرَى الأولُ كالغَلط.

ويجوزُ الرفعُ بالعطف على موضع «إنَّ»[1] لأنها في موضعِ ابتداءٍ، وتحقيقُ ذلك أنها لَمَّا دخلتْ على المبتدأ والخبر لتحقيقِ مؤدَّاه وتأكيدِه من غير أن تغيِّرَ معنى الابتداء صار المبتدأُ كالملفوظ به، وصار إنَّ زيداً قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ في المعنى واحداً، فجاز لذلك الأمران النصبُ والرفعُ، فالنصبُ على اللفظ، والرفع على المعنى.

وقولُ صاحب الكتاب: «**ولأنَّ محلَّ المكسورةِ وما عملت فيه الرفعُ جاز في قولك: إن زيداً ظريفٌ وعمرواً أن ترفع المعطوفَ**» ليس بسديدٍ لأن «إنَّ» وما عملت فيه ليس للجميع موضعٌ من الإعراب لأنه لم يقعْ موقعَ مفردٍ، وإنما المرادُ موضعُ «إنَّ» قبلَ

---

(١) أي اسم إِنَّ، انظر الأصول: ١/ ٢٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢١٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٢-٣٥٣.

دخولها على تقدير سقوطِ «إنَّ» وارتفاع ما بعدها بالابتداء[١]، وهو شبيهٌ بقوله[٢]:

ولا ناعِبٍ إلا بِبَينٍ غرابُها

على توهُّم دخولِ الباء في المعطوف عليه، إذ كان تقعُ فيه كثيراً كما تُوهِّمَ سقوطُ «إنَّ» ههنا، فأما قولُه[٣]:

إنَّ الخلافةَ إلخ

البيتُ [٢٦٨/ أ] لجرير، والشاهدُ فيه رفعُ المكرماتِ حملاً على موضع «إنَّ» لأنها بمنزلة الابتداء لأنها لم تغيِّرْ معناه، فقدَّرها محذوفةً، كأنه قال: الخلافةُ والنُّبوةُ فيهم والمكرماتُ وسادةٌ أَطهارُ، والنصبُ جائزٌ على اللفظ.

قال صاحب الكتاب: (وفيه وجهٌ آخرُ، وهو عطفُه على ما في الخبر من الضمير).

قال الشارح: يريدُ أن العطفَ على الضمير المرفوع من غير تأكيدِه ضعيفٌ قبيحٌ، وقد تقدَّمتْ قاعدةُ ذلك[٤].

قال صاحب الكتاب: («ولكنَّ» تُشايعُ «إنَّ» في ذلك دون سائر أَخواتِها، وقد أَجرَى الزَّجاجُ الصفةَ مُجرى المعطوف، وحملَ عليه قولَه: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ وأَباه غيرُه، وإنما يصحُّ الحملُ على المحلِّ بعد مُضيِّ الجملة، فإن لم تَمضِ لزمَك أن تقولَ: إنَّ زيداً وعمرواً قائمان بنصب عمرو لا غيرُ[٥]).

قال الشارح: ويجوزُ العطفُ على موضع «لكنَّ»[٦] بالرفع كما جاز في «إنَّ»، تقولُ:

---

(١) انظر تفسير ابن الحاجب لهذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٧٢.

(٢) سلف البيت: ٧/ ١٠٠.

(٣) سلف البيت، وقائله جرير كما سيذكر الشارح، وهو له في الكتاب: ٢/ ١٤٥، والنكت: ٥١٨، وتحصيل عين الذهب: ١/ ٢٩٠ وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في التذييل والتكميل: ٥/ ١٩١.

(٤) انظر ما سلف: ٣/ ١٣٨- ١٣٩.

(٥) في ط: «غيره»، وما أثبت موافق للمفصل: ٢٩٦.

(٦) أي على موضع اسم لكن.

لكنَّ زيداً قائمٌ وعمرو، و«لكنَّ» لا تغيِّرُ معنى الابتداء، فهي رَسيلةُ[١] «إنَّ» في ذلك، أَكثرُ ما[٢] في الأَمر أَن فيها معنى الاستدراكِ، والاستدراكُ [٨/ ٦٨] لا يُزيلُ معنى الابتداءِ والاستئنافِ، فجازَ أَن يُعطفَ على موضعها كإنَّ[٣]، لأنَّ «إنَّ» إنما جاز أن يُعطفَ على موضعها دون سائر أَخواتِها لأنها لم تُغيِّرْ معنى الابتداء بخلاف كأَنَّ وليت ولعلَّ.

ومن النحويين مَنْ لم يُجِزْ العطفَ على موضع لكنَّ، ويدَّعي زوالَ معنى الابتداءِ لإفادةِ معنى الاستدراك فيها[٤]، والمذهبُ الأولُ لأن الاستدراكَ ليس معنىً يرجعُ إلى الخبر، وإنما هو رجوعٌ عن معنى الكلام الأولِ إلى كلام آخرَ وتدارُكُه، وذلك أمرٌ لا يتعلَّقُ بالخبر.

وقولُه: «**ولكنَّ تُشايعُ إنَّ في ذلك**» يريدُ تُصاحبُها في ذلك وتُتابعُها، وهو من قولهم: حَيَّاكم اللهُ وأَشاعَكم السلامَ، أي أَصْحبَكم وأَتبعَكم[٥].

وقولُه: «**وقد أَجرَى الزَّجاجُ الصفةَ مُجْرى المعطوفِ**» يريدُ صفةَ الاسم المنصوبِ بإنَّ[٦]، وذلك أن سيبويه ومَن يرَى رأْيَه كان يجوِّزُ العطفَ على موضعه بالرفع، ولا يجوِّزُ ذلك في الصفة، لو قلت: إنَّ زيداً العاقلُ في الدار لم يَجزْ عنده[٧]، وتقول: لا رجلَ ظريفٌ

---

(١) في ط، ر: «وسيلة» تحريف، والرسيلة: الموافقة، اللسان (رسل).

(٢) في ط، ر: «أكثرها» تحريف.

(٣) في ط: «كأنَّ» تحريف.

(٤) هو قول أكثر المحققين كما في اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢١٥، وانظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٤، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٩٩، والجواز مذهب سيبويه والمبرد، انظر الكتاب: ٢/ ١٤٤-١٤٦، والمقتضب: ٤/ ١١١، والنكت: ٥١٩، وانظر أيضاً المسائل المنثورة: ٦٨-٦٩.

(٥) «وجعله صاحباً لكم» اللسان (شيع).

(٦) انظر مذهب الزجاج والردَّ عليه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٧٣-١٧٤، وزد القرطبي: ١٧/ ٣٣١، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٠٨.

(٧) انظر الكتاب: ٢/ ١٤٤-١٤٧، والأصول: ٢/ ٦٧، والصحاح (شيع).

في الدار، فتصفُ المنفيَّ على الموضع.

والفرقُ بينهما أن «لا» مع الاسم الذي دخلتْ عليه بمنزلة شيء واحدٍ، إذ قد بُنيا معاً كبناء خمسةَ عشرَ في تركيبِ أحدِهما مع الآخرَ، وليس كذلك اسمُ «إنَّ» لأنه منفصِلٌ يدلُّ على ذلك جوازُ تقديمِ الخبرِ إذا كان ظرفاً كقولك: إنَّ في الدار زيداً، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في «لا رجلَ» للبناء.

فأما جوازُ العطف على الموضع فلأنَّ المعطوفَ منفصلٌ من المعطوف عليه، إذ ليس من اسمه، وقد فصلَه حرفُ العطف منه، والصفةُ من اسم الموصوف لأنهما يَرجعان إلى شيءٍ واحد.

وقد أجازَ ذلك الزَّجاجُ وغيرُه من النحويين[١] وقاسَه على العطف، وحملَ عليه قولَه تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[٢].

والمذهبُ الأولُ، فأما قولُه تعالى: ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ فهو محمولٌ على البدل من المضمَر في «يقذف»، أو على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي هو عَلَّامُ الغُيوبِ، أو خبرٌ بعد خبر، ويجوزُ نصبُه على أن يكونَ حالاً من المضمَر في الظرف[٣]، والنِّيةُ في الإضافة الانفصالُ، والمرادُ به الحالُ.

وقولُه: «**إنما يصحُّ الحملُ على المحلِّ بعد مُضيِّ الجملةِ**» فالمرادُ أن العطفَ على الموضع لا يجوزُ قبل تمام الكلام لأنه حملٌ على التأويل، ولا يصحُّ تأويلُ الكلام إلا بعد تمامه، فعلى هذا تقول: إنَّ زيداً وعمرواً منطلقان، ولا يجوزُ الرفعُ في عمرو بالعطف على الموضع لأن الكلامَ لم يتمَّ، إذ الخبرُ متأخِّرٌ عن الاسم المعطوف، ولكنْ لو قلت: إنَّ زيداً وعمرو منطلقٌ على التقديم والتأخير جازَ، كأنك قلت: إن زيداً منطلقٌ وعمرو، قال

---

(١) كالفراء والجرمي، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٦٤، والمصادر السالفة في المسألة.

(٢) سبأ: ٣٤/ ٤٨.

(٣) قرأ بالنصب ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣٥٤، وشواذ اين خالويه: ١٢٢، والقرطبي: ١٧/ ٣٣١.

ضابئُ بنُ الحارث البُرجُميُّ[١]:

فمَنْ يَكُ أَمْسَى في المدينةِ رَحْلُهُ فإنِّي وقَيَّارٌ بها لَغريبُ

[٨/ ٦٩] والمرادُ فإني لَغريبٌ بها وقَيارٌ أيضاً، فإنك لو عطفتَ على الموضع قبل التَّمام لاستحالَ، إذ الخبرُ قد يكونُ خبراً عن منصوب ومرفوعٍ قد عملَ فيهما عاملان مختلفان، فيَجيءُ من ذلك أن يعملَ في الخبر عاملان مختلفان، وهذا محالٌ، وقد أجازَ ذلك الكوفيون[٢]، فأما أبو الحسن من أصحابنا والكسائيُّ فأجازاه مطلقاً على كلِّ حال[٣]، سَواءٌ كان يظهرُ فيه عملُ العامل أو لم يظهرْ، نحوُ قولك: إن زيداً وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان، وذهب الفرَّاء[٤] من الكوفيين إلى أن ذلك إنما يجوزُ إذا لم يظهرْ عملٌ، نحوُ قولك: إنك وزيدٌ ذاهبان، واحتجُّوا لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾[٥]، فالصابئون رُفعَ بالعطف على موضع «إنَّ» ولم يأتِ بالخبر الذي هو ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ ورُوي عن بعض العرب «إنك وزيدٌ ذاهبان»[٦]، وهذا نصٌّ على ما ذهبوا إليه.

قال صاحب الكتب: (وزعمَ سيبويه «أن ناساً من العرب يَغلَطون فيقولون: إنَّهم أَجمعونَ ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيُرَى أنه قال: هم كما قال:

---

(١) سلف البيت: ١/ ٢١٦.

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ٤٦ - ٤٧.

(٣) انظر قوليهما في معاني القرآن للفراء: ١/ ٣١١، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٧٣-٤٧٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٣٢٣، والأصول: ١/ ٢٥٧، والإنصاف: ١٨٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢١٢، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٩٤.

(٤) انظر مذهبه في معاني القرآن له: ١/ ٣١١، والأصول: ١/ ٢٥٦، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٩٥، وانظر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٧٤.

(٥) المائدة: ٥/ ٦٩، وانظر معاني القرآن للأخفش: ٤٧٣-٤٧٤.

(٦) حكاه سيبويه عن بعض العرب، انظر الكتاب: ٢/ ١٥٥.

ولا سابقٍ شيئاً

قال: وأما قولُه: «والصابِئون» فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ والصابئون بعد ما مضى الخبر[١]، وأنشدَ

وإِلَّا فاعْلَموا أَنَّا وأَنتمْ بُغَاةٌ ما بَقِينا في شِقَاقِ)

قال الشارح: كأنه أَخذ في الجواب عن شُبَهٍ تعلَّقَ بها الخصمُ، فأما قولُهم: إنَّهم أجمعون ذاهبون فشاهدٌ للزَّجاج في جواز حملِ النعت على موضع «إنَّ» لأن التأكيدَ والنعتَ مَجْراهما واحدٌ، وقولُهم: إنَّك وزيدٌ ذاهبان فشاهدٌ لمذهب الكوفيين في جواز حملِ العطف على موضع «إنَّ» قبل الخبر، وكذلك الآيةُ.

فحملَ سيبويه قولَهم: إنَّهم أجمعون ذاهبون على أنه غلطٌ من العرب، فقال: «واعلمْ أَن ناساً من العرب يَغلطون فيقولون: إنَّهم أَجمعون ذاهبون، وإنكَ وزيدٌ ذاهبان»[٢]، ووجهُ الغلطِ أَنهم رأَوا أَن معنى إنَّهم ذاهبون هم ذاهبون[٣]، فاعتُقدَ سقوطُ «إنَّ» من اللفظ، ثم عُطفَ عليه بالرفع كما غلطَ الآخرُ في قوله[٤]:

ولا ناعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غرابُها

فقدَّرَ ثبوتَ الباء في الأول، إذ كانت الباءُ تدخلُ في خبر «ليس» كثيراً، ومثلُ الأَولِ قولُه تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٥] [٢٦٨/ ب]، كأنه اعتَقد سقوطَ الفاء، فعَطفَ عليه بالجزم لأنه لولا الفاءُ لكان مجزوماً.

---

(١) انتهى كلام سيبويه: ٢/ ١٥٥.
(٢) الكتاب: ٢/ ١٥٥، وانظر الأصول: ١/ ٢٥٢.
(٣) انظر تفسير قول سيبويه «يغلطون» والخلاف بين ابن مالك وأبي حيان وصاحب البسيط في ذلك في شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٥١-٥٢، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٩٧، وزد البسيط لابن أبي الربيع: ٨١٠، والمساعد: ١/ ٣٣٨.
(٤) سلف البيت: ٨/ ١٢٠
(٥) المنافقون/ ٦٣/ ١٠، وانظر ما سلف: ٢/ ٢٥٦، ٧/ ٩٩.

وقال بعضُهم: إن وجهَ الغلط أن لفظَ «هم» المتصلَ من «إنَّهم» المنصوبَ الموضعِ قد يكونُ منفصلاً مرفوعَ الموضعِ، فجعلَ «إِنَّهم» في تقدير «هُم أجمعون»[1]، وكذلك اعتقدَ سقوطَ «إنَّ» في قولك: إنك وزيدٌ ذاهبان لأن معناهما واحدٌ.

فأما قولُه تعالى: ﴿وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ فيَحتمل أموراً[2]:

أحدُها: أن يكونَ المرادُ التقديمَ والتأخيرَ، ويكونَ المعنى الذين آمنوا والذين هادُوا مَن آمنَ بالله واليومِ الآخرِ منهم فلا خوفٌ عليهم ولا هم يَحزنون، والصابئون والنَّصارى مبتدأٌ، وخبرُه هذا الظاهرُ، ويجوزُ أن يكونَ الظاهرُ خبرَ «إنَّ»، يكونُ في النِّية مقدَّماً، ويكونُ الصابئون والنَّصارى رفعاً بالابتداء، كأنه كلامٌ مستأنَفٌ، والمرادُ والصابئون والنَّصارى كذلك على حدِّ قوله[3]:

غَداةَ أَحلَّتْ لابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ   حُصَيْنٍ عَبِيْطاتِ السَّدائفِ والخَمْرُ

أي والخمرُ كذلك، وهو كثيرٌ، فأما قولُ الشاعر[4]:

وإلا فاعلَمُوا إلخ

البيتُ لِبِشْر بن أبي خازم، والشاهدُ فيه رفعُ بُغاة على أنه[5] خبرُ أنَّ، والنِّيةُ به التقديمُ، ويكونُ «أنتم» ابتداءً مستأنَفاً، وخبرُه محذوفٌ دلَّ عليه خبرُ «أنَّ»، ويجوزُ أن يكونَ خبرُ «أنَّ» هو المحذوفَ، وبُغاةٌ الظاهرُ خبرُ أنتم، وساغ حذفُ الأَولِ لدلالةِ الثاني عليه.

---

(١) انظر التذييل والتكميل: ٥/ ١٩٧-١٩٨.

(٢) انظر الأوجه في إعراب هذه الآية في الكتاب: ٢/ ١٥٥، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٣١٠-٣١١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣١-٣٢، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٣٧-٢٣٨، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٧٦-١٧٨.

(٣) سلف البيت: ١/ ٧٣.

(٤) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٧٧، وزد الأصول: ١/ ٢٥٣، والنكت: ٥٢٥.

(٥) سقط من ط، ر: «أنه».

والبُغاةُ جمعُ باغٍ، وهو الباغي[1] بالفساد، وأَراه مِن بَغَى الجُرحُ إذا وَرِمَ وتَرامى إلى فساد[2]، والشِّقاقُ: الخلافُ، وأَصلُه من المَشَقَّة، كأَن كلَّ واحدٍ منهما يأتي بما يشقُّ على الآخر، أو من الشِّقِّ، وهو الجانبُ، كأن كلَّ واحدٍ يكونُ في شِقٍّ غيرِ شِقِّ الآخر[3].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولا يجوزُ إدخالُ «إنَّ» على «أنَّ» فيقالَ[4]: إنَّ أنَّ زيداً في الدار إلا إذا فُصلَ بينهما، كقولك: إنَّ عندنا أنَّ زيداً في الدار). [٨/ ٧١]

قال الشارح: قد تقدَّمَ الكلامُ على «أنَّ» المفتوحةِ وأنها لا تقعُ أولاً، ولا تكونُ إلا مبنيَّةً على كلام، ولا تدخلُ «إنَّ» المكسورةُ عليها، وإن كانت في تقدير اسم مفردٍ لاتفاقهما في المعنى[5]، وهم لا يَجمعون بين حرفَي معنىً بمعنىً واحدٍ، فإذا أُريدَ ذلك فصَلوا بينهما، فقالوا: إنَّ عندنا أنَّ زيداً في الدار، فأنَّ واسمُها وخبرُها في تأويل اسمِ «إنَّ»، والظرفُ خبرٌ.

وإذا كانوا امتنَعوا من الجمع بين اللام و«إنَّ» مع تبايُنِ لفظَيهما فلَأنْ لا يَجمعوا بين «إنَّ» المكسورةِ والمفتوحةِ مع اتحادِ اللفظِ والمعنى كان ذلك أَولَى.

وربَّما أَوهمَ اجتماعُ «إنَّ» المكسورةِ والمفتوحةِ تقصيرَ إحداهما عن تفخيم المعنى، وليس الأمرُ كذلك، إذ اللامُ تفخِّمُ المعنى إذا قلت: لَزيدٌ خيرٌ منك كما تفخِّمُ «إنَّ» في قولك: إنَّ زيداً خيرٌ منك، فسبيلُ اجتماعِهما في الكلام سبيلُ اجتماع «إنَّ» واللامِ، وليس

---

(١) في تحصيل عين الذهب: ١/ ٢٩٢ «الساعي»، وهو أَحسن.

(٢) كذا في اللسان (بغى).

(٣) كلامه على البيت قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٢٩٢ بخلاف يسير، وانظر الصحاح (شقق).

(٤) في ط: «يقال».

(٥) انظر ما سلف: ٨/ ١٠٤، أجاز الفراء وهشام دخول إنَّ على أنَّ، ومنعه سيبويه والمبرد، انظر الكتاب: ٣/ ١٢٤، والمقتضب: ٢/ ٣٤٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٣٩-٤٠، والنكت: ٧٦٦، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٥٥، والجنى الداني: ٤٠٩، وانظر أيضاً معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤١، ٢/ ٢١٣.

كذلك التأكيدُ لتمكينِ المعنى، نحوُ زيدٌ زيدٌ، ولإزالة الغلطِ في التأويل، نحوُ أتاني القومُ كلُّهم أَجمعون.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتُخفَّفان فيَبطُلُ عملُهما، ومن العرب مَن يُعملُهما، والمكسورةُ أَكثرُ إعمالاً، ويقعُ بعدَهما الاسمُ والفعلُ، والفعلُ الواقعُ بعد المكسورة يجبُ أَن يكونَ من الأَفعال الداخلةِ على المبتدأ والخبرِ، وجوَّزَ الكوفيون غيرَه، وتلزمُ المكسورةَ اللامُ في خبرها، والمفتوحةُ يعوَّضُ عمّا ذهب منها أَحدُ الأَحرفِ الأَربعة حرفُ النفي وقدْ وسوفَ والسينُ، تقولُ: إنْ زيدٌ لَمنطلقٌ، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾، وقُرِئَ ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ على الإعمال، وأَنشدوا:

فلَو أَنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سأَلْتِني ... فِراقَكِ لم أَبخَلْ وأَنتِ صَديقُ

وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾، وقال: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾، وقال: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾، وأنشد الكوفيون:

باللهِ رَبِّكَ إنْ قَتلْتَ لَمُسْلِماً ... وجبَتْ عليكَ عُقوبةُ المُتعمِّدِ

وروَوا إنْ تَزينُكَ لَنفسُكَ وإن تَشِينُكَ لَهِيَهْ، وتقولُ: علمتُ أنْ زيدٌ منطلقٌ، والتقديرُ أَنّه زيدٌ منطلقٌ، وقال تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وقال:

في فِتيةٍ كسُيوفِ الهِندِ قد عَلِموا ... أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَن يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

وعلمتُ أنْ لا يخرجُ زيدٌ، وأنْ قد خرجَ، وأنْ سوفَ يخرجُ، وأنْ سيخرجُ، قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾، وقال: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾).

قال الشارح: اعلمْ أن الحذفَ والتغييرَ في الحروف ممّا يأباه القياسُ[1]، وقد جاء ذلك قليلاً، وأَكثرُه فيما كان مضاعَفاً من نحوِ إنَّ وأَخواتِها ورُبَّ، ولم يأتِ في «ثُمَّ» لأنه إنما ساغَ فيما ذكرْنا لِثقل التضعيفِ مع شَبهِها بالأفعال من جهة اختصاصها بالأسماءِ، وليس ذلك في

(١) انظر تعليل ذلك في سر الصناعة: ٢٦٩.

«ثُمَّ»، فأما «إنَّ» فهي على ضربَين، مكسورةٌ ومفتوحةٌ، وقد جاء التخفيفُ فيهما جميعاً.

فأما المكسورةُ إذا خُففتْ فلك فيها وجهان الإعمالُ والإلغاءُ، والإلغاءُ فيها أكثرُ، وذلك لأنها وإن كانت تَعملُ بلفظِها وفتحِ آخرِها فهي إذا خُففتْ زالَ اللفظُ[١]، ولا يلزمُ مثلُ ذلك في الفعل إذا خُففَ بحذف شيءٍ منه، لأن الفعلَ لم يكنْ عملُه للفظِه، بل لمعناه، فإذا أُلغيتْ صارت كحرف من حروف الابتداء يَليها الاسمُ والفعلُ، ويلزمُها اللامُ فصلاً بينها وبين «إنْ» النافيةِ إذ لو قلت: إنْ زيدٌ قائمٌ لالْتَبس[٢] [٨/ ٧٢] الإيجابُ بالنفي، فمثالُ الاسمِ قولُك: إنْ زيدٌ لقائمٌ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٣]، والمعنى لَعليها حافظٌ[٤]، و«ما» زائدةٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[٥]، أي لَجميعٌ لدينا مُحضَرون.

ومثالُ دخولِها على الفعل قولُه تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[٦]، وقال ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[٧]، ولا تكونُ هذه الأفعالُ الواقعةُ بعدَها إلا من الأفعال الداخلةِ على المبتدأ والخبر، لأن «إنَّ» مختصَّةٌ بالمبتدأ والخبرِ، فلمّا أُلغيتْ ووَلِيَها فعلٌ كان من الأفعال الداخلةِ على المبتدأ والخبر، لأنها وإن كانت أفعالاً فهي في حكم المبتدأ والخبرِ، لأنها إنما دخلتْ لتعيينِ ذلك الخبرِ أَو الشكِّ فيه لا لإبطال معناه.

---

(١) كذا في أمالي ابن الشجري: ٣/ ٤٦.

(٢) في ط: «لا التبس» تحريف، وانظر سر الصناعة: ٣٧٧.

(٣) الطارق: ٨٦/ ٤، قرأ بتخفيف الميم في «لما» ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، والباقون بتشديدها، انظر السبعة: ٦٧٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٣٦٩، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٦٩.

(٤) أي على زيادة «ما»، انظر الكتاب: ٢/ ١٣٩.

(٥) يس: ٣٦/ ٣٢، قرأ ابن كثير ونافع «لَما» بتخفيف الميم، والباقون بتشديدها، انظر السبعة: ٣٣٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٢١٥، والنشر: ٢/ ٢٩١.

(٦) الأعراف: ٧/ ١٠٢.

(٧) الشعراء: ٢٦/ ١٨٦.

وقد أَجازَ الكوفيون وقوعَ أَيِّ الأفعالِ شئتَ بعدها، وأَنشدوا[١]:

بــــالله ربِّـــكَ إنْ قتلْــــتَ إلـــخ

وذلك شاذٌ قليلٌ.

وأَما إعمالُها مع التخفيف فنحوُ إنْ زيداً منطلقٌ، حكَى سيبويه ذلك في كتابه، قال: حدَّثنا مَن نَثِقُ به أنه سمعَ من العرب وقُرَّاءِ أهلِ المدينة[٢] ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾، يُجرونها على أصلها، ويشبِّهونها بفعلٍ حُذفَ بعضُ حروفِه، وبقي عملُه، نحوُ لم يكُ زيدٌ منطلقاً، ولم أُبَلْ زيداً[٣].

والأكثرُ في المكسورة الإلغاءُ، قال سيبويه: «وأَمَّا أَكثرُهم فأَدخَلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخَلوها في حروف الابتداء حين ضَمُّوا إليها ما[٤] في قولك: إنَّما زيدٌ أخوك، وإذا أُعملتْ لم تلزمْها اللامُ لأن الغرضَ من اللام الفصلُ بين «إنْ» النافيةِ وبين التي للإيجاب، وبالإعمالِ يحصُلُ الفرقُ، وإنْ شئتَ أَدخلتَ اللامَ مع الإعمال، فقلتَ: إنْ زيداً لقائمٌ.

وأَهلُ الكوفةِ يذهبون إلى جواز[٥] إعمال «إنْ» المخفَّفةِ ويَرون أنها في قولهم: إنْ زيداً لقائمٌ بمعنى النفي وإنْ، واللامُ[٦] بمعنى «إلَّا»، فالمعنى ما زيدٌ إلَّا قائمٌ.

---

(١) سلف البيت تاماً، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٨٣، وزد معاني القرآن للأخفش: ٦٤٠، والبغداديات: ١٧٨، والمحتسب: ٢/ ٢٥٥، وسر الصناعة: ٥٤٨-٥٥٠. وانظر مذهب الكوفيين في المصادر السالفة.

(٢) عبارة سيبويه «...... أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرواً لَمنطلقٌ، وأهل المدينة يقرؤون ...»، الكتاب: ٢/ ١٤٠.

(٣) الكتاب: ٢/ ١٤٠ بتصرف، وانظر الكتاب أيضاً: ٣/ ١٥٢، والبغداديات: ١٧٥، ١٨٠.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٤٠، وانظر العضديات: ٧١.

(٥) الصواب «إلى عدم جواز»، انظر ما سيأتي ١٣٢، والعضديات: ٧٠-٧١، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٤٧، والإنصاف: ١٩٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٨، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٣٢، والجنى الداني: ٢٠٩، والمغني: ٢٠.

(٦) الأصح «وأن اللامَ..» انظر أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٤٧، والجنى الداني: ١٣٤، والمغني: ٢٥٦.

والصوابُ مذهبُ البصريين، لأَنه وإِنْ ساعَدَهم المعنى فإنه لا عهدَ لنا باللام تكونُ بمعنى إِلَّا، ولو ساغَ ذلك ههنا لجازَ أن يقالَ: قام القومُ لَزيداً على معنى إلا زيداً، وذلك غيرُ صحيح، فالَّلامُ هنا المؤكِّدةُ دخلتْ لمعنى التأكيد[١]، ولزمتْ للفصل بينها وبين «إنْ» التي للجَحد، والذي يدلُّ على ذلك أنها تدخلُ مع الإعمال في نحو إنْ زيداً لَقائمٌ، وإن لم يكن ثَمَّ لَبسٌ[٢].

وأما المفتوحةُ فإذا خُففتْ لم تُلْغَ عن العمل بالكُليَّة، ولا تصيرُ بالتخفيف حرفَ ابتداءٍ، إنما ذلك في المكسورة، بل يكونُ فيها ضميرُ الشأن والحديثِ، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[٣]، وقولِه: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[٤]، والمرادُ أَنَّه، أي أنَّ الأمرَ والشأنَ، وهو الجيِّدُ [٨/ ٧٣] الكثيرُ، فإن لم يكنْ فيه ضميرٌ أَعملتَه فيما بعدَه[٥] نحوَ قوله[٦]:

---

(١) اختُلف في هذه اللام، أهي التي تتصل مع «إنَّ» المشدَّدة أم هي غيرها؟ نسب إلى سيبويه والأخفشَين الأوسطِ والأصغرِ وجماعةٍ أنها التي مع المشدَّدة، ونقله ابن مالك عن الأخفش الأوسط نصاً، وصحَّحه، إلا أن ظاهر كلام سيبويه لا يشير إلى ذلك، وكذلك كلام ابن السراج.
وذهب المبرد والفارسي وابن جني والهروي والشلوبين وابن أبي الربيع إلى أَنها التي للفرق بين إن النافية وإن المخففة.
انظر الكتاب: ٢/ ١٣٩، ٤/ ٢٣٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٩١، والمقتضب: ١/ ٥٠-٥١، والأصول: ١/ ٢٣٧، والمحتسب: ١/ ٣٦٦، وسر الصناعة: ٣٧٧، والأزهية: ٥٠، والمقتصد: ٤٩٠-٤٩١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٦، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٣٥، ٥/ ١٣٧، والجنى الداني: ١٣٤، والمغني: ٢٥٦، والمساعد: ١/ ٣٢٧.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ١٤٠، ٣/ ١٥٢، والأصول: ١/ ٢٣٧، والبغداديات: ١٧٥-١٨٠، والإنصاف: ١٩٥.

(٣) طه: ٢٠/ ٨٩.

(٤) المزمل: ٧٣/ ٢٠.

(٥) الأصح: «فيها ضمير أعملتها فيما بعدها».

(٦) سلف البيت تاماً، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٨٠، وزد معاني القرآن=

فلـــو أنْـــكِ في يَـــومِ الرَّخـــاءِ إلـــخ

فالكافُ في موضعِ نصبٍ اسمَ «أنْ»، قال سيبويه: وليس هذا بالجيِّد ولا بالكثير[١] كالمكسورة، يعني إعمالَها ظاهراً فيما بعدَها.

وإنما أَجازوا في «أنْ» الإضمارَ[٢] من قِبلِ أن اتصالَ المكسورةِ باسمها وخبرِها اتصالٌ واحدٌ، واتصالُ المفتوحةِ بما بعدَها اتِّصالان، لأَن أَحدَهما اتصالُ العامل بالمعمول، والآخرُ اتصالُ الصِّلة بالموصول، أَلا ترى أَن ما بعد المفتوحة صِلةٌ لها؟ فلمَّا قَويَ مع الفتح اتصالُ «أنْ» بما بعدها لم يكنْ بدٌّ من اسم مقدَّرٍ محذوفٍ تعملُ فيه، ولمَّا ضَعُفَ اتصالُ المكسورة بما بعدها جاز إذا خُففتْ أن تُفارِقَ العملَ، وتَخلُصَ حرفَ ابتداءٍ.

ووجهٌ ثانٍ أنها إِذا كانت مفتوحةً لم تقعْ أَولاً في موضع الابتداء، فيُجعلَ ما يَليها مبتدأ، وتُلغَى هي كإنْ إذا كسَرتَها وخَففتَ، لأن المكسورةَ تدخلُ على المبتدأ، وتؤكِّدُه ومعنى الجملة باقٍ، فإذا أُلغِيتْ ولم تعملْ فيما بعدها فالمبتدأُ واقعٌ موقعَه، وليس كذلك المفتوحةُ لأنها وإن كانت تدخلُ على المبتدأ إلا أنها تُحِيلُ معنى الجملة إلى الإفراد، وتكونُ مبنيَّةً على ما قبلها، فلو أُلغِيتْ لوقعَ بعدها الجملةُ، وليس ذلك من مواضعِ الجُمل.

ثُم نعودُ إلى تفسير هذا الفصلِ من كلامه حرفاً حرفاً، وإنْ كنَّا قد بيَّنا قولَه: «**وتُخفَّفان فيَبطُلُ عملُهما**» يريدُ ظاهراً، إلا أن المفتوحةَ لا يَبطُلُ عليه جملةُ عملُها بالكُليَّة، فإذا أُلغيَ عملُها في الظاهر كانت مُعمَلةً في الحكم والتقدير لِمَا ذكرناه من الفرق بين المكسورة والمفتوحة.

قولُه: «**ومِن العربِ مَنْ يُعمِلُها**» يريدُ في الظاهر، نحوُ قوله[٣]: [٨/ ٧٤]

=للفراء: ٢/ ٩٠، والأزهية: ٦١-٦٢، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٦٠.

(١) انظر الكتاب: ٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤، ٣/ ١٦٤، ٣/ ١٦٧، والإغفال: ١/ ٦٨، والشارح ذكر مذهب سيبويه لا بلفظه.

(٢) انظر تعليل ذلك في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٨٠-١٨١، وانظر أيضاً النكت: ٥١٦.

(٣) سلف البيت قبل قليل.

فلـــو أَنْـــكِ في يـــومِ الرَّخـــاءِ إلـــخ

إنما ذلك في «إنْ» المكسورةِ على ما ذكرنا.

على أن الكوفيين قد ذهبوا إلى أنه لا يجوزُ إعمالُ «إنْ» الخفيفةِ النصبَ في الاسم بعدَها. واحتجُّوا بأنه قد زالت المشابَهةُ بينها وبين الفعل بنقصِ لفظِها، وما ذكرناه من النصوص يَشهدُ عليهم[1].

وقولُه: «**وتَلزمُ المكسورةَ اللامُ في خبرها**» قد ذكرنا أن هذه اللامَ هي لامُ التأكيد التي تأتي في خبر المشدَّدةِ، وليستْ لاماً غيرَها، أُتيَ بها للفصل، يدلُّ على ذلك دخولُها مع الإعمال في إنْ زيداً لَقائمٌ، ولو كانت غيرَ مؤكِّدةٍ لم تدخلْ [٢٦٩/ أ] إلا عند الحاجة إليها، وهو الفصلُ، فدخولُ اللامِ كان للتأكيد[2]، وأَما لزومُها الخبرَ فكان للفصل، فاعرفْه.

قولُه: «**والمفتوحةُ يعوَّضُ عمّا ذهبَ منها أَحدُ الأَحرفِ الأَربعةِ، حرفُ النفي وقدْ وسوفَ والسينُ**» فإنه أطلقَ اللفظَ وفيه تفصيلٌ، وذلك أنه لا يَخلو بعد التخفيف من أن يَليهَا اسمٌ أو فعلٌ، فإن وَليهَا اسمٌ لم تَحتجْ إلى العِوض، لأنها جاءت على مُقتضَى القياس فيها، وذلك نحوُ قوله[3]:

في فِتْيـــةٍ كسُـــيوفِ الهِنْـــدِ إلـــخ

والمرادُ أنه هالِكٌ، فالهاءُ مضمَرةٌ مرادةٌ، وهالِكٌ مرفوعٌ لأنه خبرٌ مقدَّمٌ، والتقديرُ كلُّ مَن يَحْفَى ويَنتعِلُ هالكٌ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[4]،

---

(١) انظر ما سلف: ٨/ ١٣٢.

(٢) انظر ما سلف: ٨/ ١٢٩.

(٣) سلف البيت تاماً، وهو بصورته تلك ملفق من بيتين، انظر تخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٨١، وزد المقتضب: ٣/ ١٠، والأصول: ١/ ٢٣٩، والمسائل المنثورة: ٢٢٨، والنكت: ٥١٥-٥١٦، والأزهية: ٦٣-٦٤.

(٤) النور: ٢٤/ ٩، قرأ نافع بتخفيف نون «أن»، و«غضب» على صيغة الفعل الماضي، وقرأ=

﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَتُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾[1] فيمَن قرأَ بتخفيف النون والرفعِ، والمرادُ أنه غَضِبَ اللهُ عليها، ولا يجوزُ أن تكونَ «أنْ» بمعنى أَي كالتي في قوله تعالى: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾[2]، قال سيبويه: «لأنها لا تأتي إلا بعدَ كلامٍ تامٍّ»[3]، وليس الخامسةُ وحدَها بكلام تامٍّ فتكونَ بمعنى أيْ.

فأما إذا وَلِيَها فعلٌ أُتِيَ بالعِوض، كأنهم استقبحوا أن يَليَ[4] «أنْ» المخفَّفةَ الفعلُ إذا حُذفتْ الهاءُ وأنتَ تريدُها، كأنهم كرهوا أن يَجمعوا على الحرف الحذفَ، وأَنْ يليَه ما لم يكنْ يَليه وهو مثقَّلٌ، فأتَوا بشيءٍ يكون عِوضاً من الاسم، نحوُ لا وقد والسينِ وسوفَ، نحوُ قولك: قد عرفتُ أنْ لا يقومُ زيدٌ، وأنْ سيقومُ زيدٌ، وأنْ قد قامَ زيدٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[5]، وقولُه: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[6]، فمِنهم مَن يجعلُ هذه الأشياءَ عِوضاً من الاسم[7]، ومِنهم مَن يجعلُها عِوضاً عن تَوهينِها [٨/ ٧٥] بالحذف[8] وإيلائها ما لم يكنْ يَليها من الأفعال قبلُ.

=سائر السبعة «أن» مشددة، و«غضب» بفتح الضاد. انظر السبعة: ٤٥٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١٣٤، والنشر: ٢/ ٣٣٠-٣٣١.

(١) النور: ٢٤/ ٧، قرأ نافع ويعقوب نون«أن» مخففة، و«لعنة» مرفوعة، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٢) ص: ٣٨/ ٦.

(٣) عبارة سيبويه: «لأن أي إنما تجيء بعد كلام مستغنٍ»، الكتاب ٣/ ١٦٣.

(٤) في ط، ر: «تلي» تصحيف.

(٥) المزمل: ٧٣/ ٢٠.

(٦) طه: ٢٠/ ٨٩.

(٧) أي من الضمير المحذوف، وهو ما صرح به ابن السراج في الأصول: ١/ ٢٣٩، وهو ظاهر كلام سيبويه والمبرد، انظر الكتاب: ٣/ ١٦٨-١٦٩، والمقتضب: ٢/ ٣١، ودفعه أبو حيان حكاية عن بعض البصريين، انظر التذييل والتكميل: ٥/ ١٥٩-١٦٠.

(٨) هو ما صرح به الرضي في شرح الكافية: ٢/ ٢٣٣، وتلك الأشياء [قد والسين وسوف ولا] عوض عن ضمير الشأن وكالعوض من النون المحذوفة عند ابن جني، وعوض عنهما عند=

والآياتُ التي أَوردَها شواهدُ على الأحكام التي ذكرَها، فأما قولُه تعالى في يس: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[١] فكلٌّ رفعٌ بالابتداء، لا أعلمُ في ذلك خلافاً، وأما التي في سورة هود فقد قُرئ «وإنْ كلٌّ»[٢] بالرفع[٣]، «وإنْ كلاًّ» بالنصب[٤]، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها[٥]، وقد قُرئَ «لَمَّا» بالتشديد[٦]، ويَحتملُ أن تكونَ «لَمّا» بمعنى «إِلَّا» للاستثناء، نحوُ قولهم: عَزمتُ عليكَ لَمَّا ضربتَ كاتِبَك، يريدُ إِلَّا ضربتَ كاتبَك، و«إنْ» نافيةٌ، والتقديرُ وما كلٌّ إِلَّا ليُوفينَّهم، ويجوزُ أن تكونَ «إنْ» المخفَّفةَ من الثقيلة، ولَمّا بمعنى إِلَّا، وهي زائدةٌ[٧] لأن «إِلَّا» تُستعملُ زائدةً نحوَ قول الشاعر[٨]:

أَرَى الدَّهرَ إِلَّا مَنْجَنُوناً بأَهْلِهِ وما صاحِبُ الحاجاتِ إِلَّا مُعذَّبا

=المبرد في أحد قوليه، وعند السيرافي والهروي، وعند ابن الشجري في ظاهر قوله، انظر المقتضب: ٣/ ٥، وحاشية الكتاب: ٣/ ١٦٨، وسر الصناعة: ٨٦٢، والأزهية: ٦٥، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٥٦.

(١) يس: ٣٦/ ٣٢، انظر ما سلف: ٨/ ١٢٨.

(٢) هود: ١١/ ١١١.

(٣)قرأ ابن مسعود والأعمش «إنْ كلٌّ إلا» بتخفيف إنْ ورفع كل، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٠٥، وشواذ ابن خالويه: ٦١، والمحتسب: ١/ ٣٢٨، والقرطبي: ١١/ ٢٢٣.

(٤)هي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم، انظر السبعة: ٣٣٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٥٣٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٧٧، وأمالي ابن الحاجب: ١٦٤.

(٥) تقدم الكلام على آية سورة يس: ٨/ ١٢٨.

(٦) قرأ عاصم في رواية أُبَيٍّ وحمزة وابن عامر لَمَّا مشددة الميم، انظر السبعة: ٣٣٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٥٣٦-٥٣٧.

(٧) هو قول الزجاج وابن جني وابن الحاجب، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٨١، والمحتسب: ١/ ٣٢٩، وأمالي ابن الحاجب: ١٦٧، ودفعه أبو حيان في التذييل والتكميل: ٤/ ٢٠٠، وأجاز سيبويه مجيء لَمَّا بمعنى إلا، انظر الكتاب: ٣/ ١٠٥-١٠٦، والنكت: ٧٥٥.
وهذيل تجعل إلا مع «إنْ» المخففة «لَمَّا»، معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٥٤.

(٨) البيت بلا نسبة في المحتسب: ١/ ٣٢٨، وضرائر الشعر: ٧٥، والتذييل والتكميل: ٤/ ٢٠١، والخزانة: ٢/ ١٢٩، وشرح أبيات المغني: ٢/ ١١٦.

وأما قولُ الشاعر[(١)]:

فلـــو أنْـــكِ في ســـومِ الرَّخـــاءِ إلـــخ

البيتُ ذكرَه محمدُ بن القاسم الأنباريُّ عن الفرَّاء[(٢)]، الشاهدُ فيه إعمالُ «أنْ» المخفَّفةِ في الظاهر لأن الكافَ في موضعِ نصبٍ، وقد حكَى بعضُ أهلِ اللغة أَظنُّ أنْك قائمٌ، وأحسَبُ أنْه ذاهبٌ[(٣)]، وقال الشاعر[(٤)]:

بأَنْـــكَ رَبيـــعٌ وغَيْـــثٌ مَرِيْـــعٌ   وأَنْـــكَ هنـــاكَ تكـــونُ الـــثِّمالا

[٨/ ٧٦] وهو قليلٌ شاذٌّ، وأما قولُه[(٥)]:

بـــاللهِ ربِّـــكَ إنْ قَتلْـــتَ إلـــخ

فأَنشدَه الكوفيون شاهداً على إيلاء «إنْ» المكسورةِ فعلاً من غير الأفعالِ الداخلةِ على المبتدأ والخبر، وقد أنشدَه ابنُ جنيٍّ في «سرِّ الصِّناعة»[(٦)]:

شَـــلَّتْ يَمِينُـــكَ إنْ قَتلْـــتَ لَـــمُسلِماً

ومثلُه ما حُكيَ عن بعض العرب إنْ تَزينُكَ لَنَفْسُكَ وإن تَشينُكَ لَهِيَهْ[(٧)]، والبيتُ شاذٌّ

(١) سلف البيت: ٨/ ١٣١.

(٢) أنشد أبو بكر الأنباري البيت عن الفراء في المذكر والمؤنث: ١/ ٢٨٨.

(٣) حكى الرضي هذين المثالين عن أهل اللغة وقال: «وهذه رواية شاذة غير معروفة» شرح الكافية: ٢/ ٣٥٩.

(٤) البيت لعَمْرة أُخت عمرو ذي الكلب كما في شرح أشعار الهذليين: ٥٨٥، والحماسة الشجرية: ٣٠٩، والخزانة: ٤/ ٣٥٣، وانظر مصادر أخرى في حواشي الحماسة.
ونسبه الهروي في الأزهية: ٦٢، وابن الشجري في الأمالي: ٣/ ١٥٣ إلى كعب بن زهير، وليس في ديوانه.
الثمال: الغيث.

(٥) سلف البيت: ٨/ ١٣٠- ١٣١.

(٦) انظر سر الصناعة: ٥٤٨-٥٥٠، والمحتسب: ٢/ ٢٥٥.

(٧) انظر هذا القول في الأصول: ١/ ٢٦٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٧، والارتشاف: ١٢٧٤، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٣٦، ٥/ ١٤١، والمساعد: ١/ ٣٢٨.

نادرٌ، وهو من أبيات لعاتِكةَ، وقبلَه[١]:

يــا عَمــرو لــو نَبَّهتَــهُ[٢] لَوجَدْتَــه   لا طائشــاً رَعِــشَ الجنَــانِ ولا اليَــدِ

وكذلك الحكايةُ، وقال الفرَّاء[٣]: هو كالنادر لأن العربَ لا تكادُ تَستعملُ مثلَ هـذا إلا مع فعلٍ ماضٍ، وذلك أنَّ «إنْ» المخفَّفةَ لَمَّا كانتْ[٤] تُشاكِلُ التي للجزاء استوحَشوا أن يأتوا بها مع المضارع ولا يُعمِلوها فيه، فأَتَوا بها مع لفظِ الماضي لأنها لا عملَ لها فيه، فلذلك كانت هنا كالنادر.

ثُم أَعلمَك أنَّ «أنْ» إذا وَلِيَها الاسمُ وأُلغِيتْ عن العمل ظاهراً لا يـأتون بعِوضٍ، نحوُ علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ، والتقديرُ أنه زيدٌ قـائمٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[٥]، أي أنَّه، فأنْ وما بعدها في موضعِ رفعٍ بأنه خبرُ المبتدأ الذي هو آخِرُ دَعْواهُم، فلا تكونُ «أنْ» ههنا بمعنى أيْ للعبارة لأنـه يبقَى المبتدأُ بلا خبر، ونحوُه قولُه[٦]:

في فِتْيَــــةٍ كسُــــيوفِ الهِنْــــدِ إلـــخ

فأما إذا وَلِيَها الفعلُ فلا بدَّ من العِوض على ما ذكرنا، نحوُ علمتُ أنْ لا يخرجُ زيدٌ، وأن قد خرجَ، قال أبو صَخْر الهذلي[٧]:

فتَعلَّمِــي أنْ قَــدْ كَلِفْــتُ بِكُــمْ   ثُــمَّ افْعَــلي مــا شــئْتِ عــنْ عِلْــمِ

[٨/ ٧٧] وأنْ سوف يخرجُ وأنْ سيَخرجُ، قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ

---

(١) انظر مصادر البيت الشاهد.

(٢) في ر: «نهيته».

(٣) الظاهر أنه نقل معنى كلام الفراء، انظر قول الفراء -بمعناه- في الأصول: ١/ ٢٦٠.

(٤) سقط من ط، ر «كانت».

(٥) يونس: ١٠/ ١٠.

(٦) سلف البيت: ٨/ ١٣٢.

(٧) البيت له في شرح أشعار الهذليين: ٩٧٥، والإنصاف: ٢٠٤-٢٠٥.

أَحَدٌ﴾[(١)]، وقال: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[(٢)]، فعُوضتْ مع الفعل، ولم تُعوَّض مع الاسم، لأنه مع الاسم لِحَقَها ضربٌ واحدٌ من التغيير، وهو الحذفُ، ومع الفعل ضربان الحذفُ ووقوعُ الفعل بعدَها، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والفعلُ الذي يدخلُ على المفتوحة مشدَّدةً أو مخفَّفةً يجبُ أن يُشاكلَها في التحقيق كقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾، وقولِه: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾، فإن لم يكن كذلك نحوَ أَطمعُ وأَرجو وأَخافُ فليَدخلْ على أَنْ الناصبةِ للفعل كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي﴾، وكقولك: أَرجُو أَنْ تُحسنَ إليَّ، وأَخافُ أَنْ تُسيءَ إليَّ.

وما فيه وجهان كظننتُ وحسِبتُ وخِلتُ فهو داخلٌ عليهما جميعاً، تقولُ: ظننتُ أنْ تَخرجَ، وأنَّك تخرجُ، وأَن ستخرجُ، وقُرئَ قولُه تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ بالرفع والنصب).

قال الشارح: قد تقدَّمَ أنَّ «أنَّ» المفتوحةَ معمولةٌ لِمَا قبلها، وأنَّ معناها التأكيدُ والتحقيقُ، مجْراها في ذلك مجْرى المكسورة، فيجبُ لذلك أن يكونَ الفعلُ الذي تُبنَى عليه مطابِقاً لها في المعنى بأن يكونَ من أفعال العِلم واليقين ونحوِهما ممَّا معناه الثبوتُ والاستقرارُ ليطَّابقَ معنَيا العامل والمعمول ولا يتناقضا.

وحكمُ المخفَّفةِ من الثقيلة في التأكيد والتحقيقِ حكمُ الثقيلةِ، لأن الحذفَ إنما كان لضربٍ من التخفيف، فهي لذلك في حُكم المثقَّلة، فلذلك لا يدخلُ عليها من الأفعال إلا ما يدخلُ على المثقَّلة، فتقولُ: تيقَّنتُ أنْ لا تفعلُ ذاك، كأنك قلت: أنَّك لا تفعلُ ذاك، قال الله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[(٣)] [٢٦٩/ ب]، وقال: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ

---

(١) البلد: ٩٠/ ٧.

(٢) المزمل: ٧٣/ ٢٠.

(٣) سلفت الآية قبل قليل.

هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ﴾[١]، وقال: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[٢]، وهو من رُؤْية القلب بمعنى العِلم، «فأنْ» ههنا المخففَّةُ من الثقيلة، واسمُها منوِيٌّ معها.

ولا يقعُ قبلها شيءٌ من أَفعال الطَّمع والإشفاق، نحوُ اشتهيتُ وأَردتُ وأَخافُ لأن هذه الأفعالَ يجوزُ فيها أَنْ يوجَدَ ما بعدها وأَنْ لا يوجَدَ، فلذلك لا يقعُ بعدها إِلا «أَنْ» الخفيفةُ الناصبةُ للأَفعال، لأَنه لا تأَكيدَ فيها ولا مضارَعةَ لِمَا فيه تأكيدٌ، فتقولُ: أرجو أنْ تُحسنَ إليَّ، وأخافُ أن تُسيءَ إليَّ، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى ﴾[٣]، فهذا كلُّه منصوبٌ لا يجوزُ رفعُه، وإذا قلت: علمتُ أنْ سيقومُ فإنه مرفوعٌ لا يجوزُ نصبُه لأن ذلك ليس من مواضع الشكِّ.

ومن الأَفعال ما قد يقعُ بعدها «أَنْ» المشدَّدةُ والمخفَّفةُ منها بمعناها، ويقعُ بعدها أيضاً الخفيفةُ الناصبةُ للأفعال المستقبَلة، وهي أفعالُ الظنِّ والمُحْسَبةِ، نحو ظننتُ وحسِبتُ وخِلْتُ[٤]، فهذه الأفعالُ أَصلُها الظنُّ، ومعنى الظنِّ أن يَتعارَضَ دليلان ويَترجَّحَ أحدُهما على الآخَر، وقد يَقوَى المرجِّحُ، فيُستعملُ بمعنى العِلم واليقينِ، نحوُ قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾[٥]، وربَّما ضَعُفَ فصار ما بعدها مشكوكاً في وجوده، يَحتملُ أن لا يكونَ كأفعال الخوف والرجاء، فعلى هذا تقولُ إذا أُريدَ العِلمُ: ظننتُ أنَّ زيداً قائمٌ، وأظنُّ أنْ سيقومُ زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾[٦]،

---

(١) النور: ٢٤/ ٢٥.

(٢) طه: ٢٠/ ٨٩.

(٣) الشعراء: ٢٦/ ٨٢.

(٤) انظر النكت: ٧٩٤-٧٩٥، فإن كلام الشارح مماثل لما فيها، وانظر أيضاً المقتضب: ٣/ ٧-٨، والأصول: ٢/ ٢٠٩-٢١٠.

(٥) البقرة: ٢/ ٤٦، مجيء الظن بمعنى اليقين في الآية قول الجمهور، انظر القرطبي: ٢/ ٧٢، والمحرر الوجيز: ١/ ١٣٨.

(٦) الكهف: ١٨/ ٥٣.

وقال: ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾[١]، والمرادُ بالظنِّ هنا العِلمُ لأنه وقتُ رفعِ الشُّكوك، وقد قُرئَ ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[٢] رفعاً ونصباً[٣]، فالرفعُ على أن الحِسْبان بمعنى العِلم، و«أنْ» المخفَّفةُ من الثقيلة العاملةُ في الأسماء، ولا عِوَضَ من الذاهب، والتقديرُ وحَسِبوا أنَّه لا تكونُ فتنةٌ، والنصبُ على الشكِّ بإجرائه مُجْرى الخوف، و«أنْ» العاملةُ في الفعل النصبَ. [٨/ ٧٨]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتَخرجُ «إنَّ» المكسورةُ إلى معنى أَجَلْ، قال:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قدْ عَلا ... كَ وقدْ كَبِرْتَ فقُلتُ إنَّهْ

وفي حديث عن عبدِ الله بنِ الزُّبير: «إنَّ وراكِبَها»، وتخرجُ المفتوحةُ إلى معنى لَعلَّ، كقولهم: إِيْتِ السوقَ أنَّكَ تشتري لحماً، وتُبدِلُ قيسٌ وتميمٌ همزتَها عيناً فتقولُ: أشهدُ عنَّ محمداً رسولُ الله).

قال الشارح: وقد تُستعملُ «إنَّ» في الجواب بمعنى أَجَلْ، فتقولُ في جواب مَن قال: أجاءكَ زيدٌ: إنَّهْ، أي نَعم[٤] قد جاءني، والهاءُ للسكت، أُتيَ بها لبيان الحركةِ، وليستْ ضميراً، إنَّما تريدُ «إنَّ»، إلا أنك أَلحقتَها الهاءَ في الوقف، والمعنى معنى[٥] أَجَلْ، والذي يدلُّ على ذلك أنها لو كانت للإضمار لَثبتتْ في الوصل كما تثبتُ في الوقف، وأنت إنما تقولُ: إنَّ يا فَتَى كما تقولُ: أَجَلْ يا فتى، فأما قولُه:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ إلخ

وقبلَه[٦]:

---

(١) القيامة: ٧٥/ ٢٥.

(٢) المائدة: ٥/ ٧١.

(٣) الرفع قراءة الكسائي وحمزة وأبي عمرو، والنصب قراءة سائر السبعة، انظر السبعة: ٢٤٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤١٦، والنشر: ٢/ ٢٥٥.

(٤) انظر الخلاف في مجيء إنَّ بمعنى نعم ما سلف: ٣/ ٢٣٥.

(٥) في ط، ر: «بمعنى».

(٦) سلف البيتان: ٣/ ٢٣٥.

بَكَـــرَ العَـــواذِلُ في الصَّـــبُو ... حِ يَلُمْنَنَـــــي وأَلُومُهنَّـــــهْ

ويُروَى[١]:

بَكَـــرتْ عَـــليَّ عَـــواذِلِي ... يَلْحَيْنَنَـــــي وأَلُومُهنَّـــــهْ

فالشعر لقيس الرُّقيَّات، والشاهدُ فيه قولُه: إنَّهْ بإلحاق الهاءِ محافَظةً على الحركة لئلَّا يُذهبَها الوقفُ، فيجتمعَ ساكنان، إذ كانوا لا يقفون إلا على ساكن.

بَكَرَ العواذلُ أي أخذَ العواذلُ في اللَّومِ في هذا الوقت الذي هو بُكْرةٌ، وإنما كَثُرَ ذلك حتى يقالَ: وإنْ بَكَّرْتُم بُكْرةً، والصَّبُوحُ: الشربُ صباحاً، أي يَلُمْنني على ذلك بعدَ المَشيبِ، فقلتُ: نَعَمْ هو كذلك.

وإنما خرجتْ «إنَّ» إلى معنى «أَجَلْ» لأنها تحقيقُ معنى الكلام الذي تدخلُ عليه في قولك: إنَّ زيداً راكبٌ، فلمَّا كانت تُحققُ هذا المعنى خَرجتْ إلى تحقيق معنى الكلام الذي يتكلَّمُ به المخاطَبُ القائلُ كما كانت تُحققُ معنى كلام المتكلِّم، فصارت تارةً تُحققُ كلامَ المتكلِّم وتارةً تُحققُ معنى كلام غيرِه، وأما حديثُ عبد الله بن الزُّبير فقد ذكَرْناه في فصل المنصوب بلا[٢].

وقد تُستعملُ «أنَّ» المفتوحةُ بمعنى لَعلَّ، يقال: اِيتِ السوقَ أنَّك تشتري لنا كذا[٣]، أي لعلَّك، وقيل: وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٤] على لعلَّها، ويؤيِّدُ ذلك قراءةُ أُبيٍّ «لعلَّها»[٥]، كأنه أَبهمَ أَمرَهم، فلم يُخبِرْ عنهم بالإيمان ولا

---

(١) هي رواية ديوان عبيد، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٦٥.

(٢) انظر ما سلف: ٢/ ٢٤٣- ٢٤٤.

(٣) انظر ذلك في الكتاب: ٣/ ١٢٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٠١، والأصول: ١/ ٢٧١، واللامات للزجاجي: ١٤٩، والمسائل المنثورة: ١٧٥، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٧٨.

(٤) الأنعام: ٦/ ١٠٩، وانظر اللامات للزجاجي: ١٤٨-١٤٩.

(٥) قراءته في معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٥٠، والقرطبي: ٨/ ٤٩٧.

وفسرت «أن» في الآية على أنها بمعنى «لعل» في الكتاب: ٣/ ١٢٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٠١، والأصول لابن السراج: ١/ ٢٧١، والمسائل المنثورة: ١٧٥، والنكت: ٧٦٦.

غيرِه، ولا يَحسنُ تعليقُ «أنَّ» بيُشْعِرُكم لأنه يصيرُ كالعُذرِ لهم[١]، قال حُطائطُ بن يَعْفُرَ[٢]:

أَرِيني جَوَاداً ماتَ هُزْلاً لأَنَّني ... أَرَى ما تَرَيْنَ أَوْ بَخيلاً مُخَلَّدا

[٨/ ٧٩] قال المرزوقيُّ: هو بمعنى لَعلَّ، وقد رُويَ: «لَعلَّني أَرَى ما تَرَيْنَ[٣]»، ومنه بيتُ أبي النجم[٤]:

واغْدُ لِأَنَّا في الرِّهانِ نُرْسِلُهْ

ويُروَى لَعنَّا[٥]، وهي لغةٌ في لعلَّ[٦]، وقال امرؤ القيس[٧]:

عُوجُوا على الرَّبْعِ المُحِيلِ لأَنَّنا ... نَبْكي الدِّيارَ كما بكَى ابنُ حَذامِ

وقُرِئَ «إنَّها»[٨] بالكسر[٩] على الاستئناف، كأنه أَخبرَ أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون،

---

(١) هو قول سيبويه: ٣/ ١٢٣، وابن السراج في الأصول: ١/ ٢٧١، وانظر الإغفال: ٢/ ٢٠٣، والنكت: ٧٦٦.

(٢) البيت له في القلب والإبدال لابن السكيت: ٢٣، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٥٥٧، والأغاني: ١٣/ ٣٠، والحجة للفارسي: ٢/ ٢٢٥، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٧٣٣، والخزانة: ١/ ١٩٥، إلا أن هذا البيت اختلط عند البغدادي ببيتين لحاتم، ونسب إليه في العيني: ١/ ٣٦٩-٣٧٠، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ١١١، وهو في ديوانه: ٤٠.
ونسبه صاحب اللسان (أنن) إلى حُطائط بن يعفر، ثم قال: «ويقال: هو لدُريد»، وليس في ديوانه.
والبيت بلا نسبة في أمالي القالي: ٢/ ٧٩، والحجة للفارسي: ٣/ ٣٧٩، وسر الصناعة: ٢٣٦.

(٣) هي رواية الخزانة، وشرح التصريح، وانظر شرح الحماسة للمرزوقي: ١٧٣٣.

(٤) البيت في ديوانه: ٣١٧، وانظر تخريجه فيه، وزد القلب والإبدال لابن السكيت: ٦.

(٥) هي رواية الديوان، والقلب والإبدال.

(٦) انظر القلب والإبدال لابن السكيت: ٦، والإبدال والمعاقبة والنظائر: ٩٥، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٣٩١.

(٧) البيت في ديوانه: ١١٤، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٧٨، والخزانة: ٢/ ٢٣٤.

(٨) من آية سورة الأنعام السالفة.

(٩) قرأ بالكسر ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ بالفتح نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة=

ويكونُ الكلامُ قد تَمَّ قبلَها، أَي وما يُشْعِرُكم ما يكونُ منهم.

وقد تُبدَل همزةُ «أنَّ» عيناً، فتقولُ أشهدُ عَنَّ[١] محمداً رسولُ الله، ويُروى بيت[٢] ذي الرمَّة وهو[٣]:

أَأَنْ تَرَسَّمْتَ مِن خَرْقاءَ مَنْزِلةً

«أَعَنْ تَرَسَّمْتَ»[٤]، ومنه قولُ الآخر[٥]:

فعَيْناكِ عَيْناها وجِيْدُكِ جِيْدُها ... سِوَى عَنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْكِ دَقيقُ

وهي عَنْعنةُ بني تميم، وقد استوفيتُ هذا الموضعَ في شرح الملوكيِّ[٦].

(فصل) قال صاحب الكتاب: («لكنَّ» هي للاستدراك، تُوسِّطُها بين كلامَين متغايرَين نفياً، وإيجاباً، فتَستدركُ بها النفيَ بالإيجاب [٢٧٠/ أ] والإيجابَ بالنفي، وذلك

=والكسائي، وذكر سيبويه أن أهل المدينة يفتحون الهمزة، انظر الكتاب: ٣/ ١٢٣، وكتاب السبعة: ٢٦٥، والتيسير: ١٠٦، والنشر: ٢/ ٢٦١.

(١) هي لغة في تميم وقيس كثيرة، انظر القلب والإبدال لابن السكيت: ٢٤، ومجالس ثعلب: ٨٠-٨١، والبصريات: ٣٦٣، والعسكريات: ٢٢١، وسر الصناعة: ٢٢٩-٢٣٠، والخصائص: ٢/ ١١، والصاحبي: ٣٤، والمزهر: ١/ ٢٢٢.

(٢) في ط، ر: «ويروى في بيت» مقحمة.

(٣) عجز البيت:

ماءُ الصَّبابةِ من عينيكَ مسجومُ

وهو في شرح ديوانه: ٣٧١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٩٤، وسر الصناعة: ٢٢٩، والخصائص: ٢/ ١١، والصاحبي: ٣٥، والنكت: ١٤٨، والخزانة: ٤/ ٤٩٥، وشرح شواهد الشافية: ٤٢٧، وورد بلا نسبة في جمهرة اللغة: ٢٩٢، وشرح الملوكي: ٢١٦.

ترسمت: تَثَبتَّ، مسجوم: سائل مُهراق.

(٤) هي رواية المصادر السالفة إلا شرح الديوان.

(٥) هو المجنون: والبيت في ديوانه: ٢٠٦، وجمهرة اللغة: ٤٣، وسر الصناعة: ٢٠٦، والخزانة: ٤/ ٥٩٥، وورد بلا نسبة في الكامل للمبرد: ٣/ ١٣٣، وجمهرة اللغة: ٢٩٢، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٢٣١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٩٤، والخصائص: ٢/ ٤٦٠، والنكت: ١٤٨، وانظر ما سيأتي: ٩/ ٤٧، ورواية الديوان «أن عظم...».

(٦) انظر ص: ٢١٦ منه.

قولُك: ما جاءني زيدٌ لكنَّ عَمراً جاءني، وجاءني زيدٌ لكنَّ عمرواً لم يَجِئْ).

قال الشارح: أما «لكنَّ» فحرفٌ نادرُ البناءِ، لا مِثالَ له في الأسماء والأفعالِ، وألِفُه أصلٌ لأنَّا لا نعلمُ أحداً يؤخَذُ بقوله ذهبَ إلى أن الألِفاتِ في الحروف زائدةٌ[١]، فلو سمِّيتَ به لصار اسماً، وكانت ألِفُه زائدةً، ويكونُ وزنُه[٢] فاعِلاً لأن الألف لا تكونُ أصلاً في ذوات الأربعة من الأفعال والأسماء[٣].

وذهب الكوفيون إلى أنها مركَّبةٌ، وأَصلُها إنَّ زِيدتْ عليها «لا» والكافُ، وهو قولٌ حسنٌ لنُدرةِ البناء وعدمِ النظير، ويؤيِّدهُ دخولُ اللامِ في خبره كما تدخلُ في خبر إنَّ على مذهبهم[٤]، ومنه[٥]:

ولكنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ

والمذهبُ الأولُ [٨/ ٨٠] لضعفِ تركيب ثلاثةِ أشياءَ وجعلِها حرفاً واحداً.

ومعناها الاستدراك[٦]، كأنك لَمَّا أخبرتَ عن الأول بخبرٍ خِفتَ أن يُتوهَّمَ من الثاني مثلُ ذلك، فتداركتَ بخبرِه إنْ سلباً أو إيجاباً[٧]، ولا بدَّ أن يكونَ خبرُ الثاني مخالِفاً لخبر الأولِ لتحقيقِ معنى الاستدراك، ولذلك لا تقعُ إلا بين كلامَين متغايرَيْن في النفي والإيجاب، فهي شبيهةٌ بأنَّ المفتوحةِ في كونها لا تقعُ أولاً، إلا أنَّ «أنَّ» في تقدير مفردٍ، و«لكنَّ» في تقدير جملة، ولهذا يُعطفُ على موضعها بالرفع كما يُعطفُ على موضع «إنَّ» المكسورةِ، فاعرفْه.

---

(١) قاله الفارسي في الحجة: ٢/ ١٧٠، وفيها «الألفاظ» بدل «الألفات» تحريف.

(٢) قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٦٤ بخلاف يسير.

(٣) من قوله: «حرف نادر ...» إلى قوله: «والأسماء» نقله المرادي عن ابن يعيش، انظر الجنى الداني: ٦١٧.

(٤) كان الشارح قد ضعَّفَ هذا القول فيما سلف: ٨/ ١١٣.

(٥) سلف البيت: ٨/ ١١٣.

(٦) وزاد ابنا خروف وعصفور أنها تجيء للتوكيد، انظر المقرب: ١/ ١٠٦، والارتشاف: ١٢٣٧، والتذييل والتكميل: ٥/ ٩، والجنى الداني: ٦١٥، والمغني: ٣٢٢.

(٧) انظر الجنى الداني: ٦١٥، فإن كلام المرادي مماثل لما قاله الشارح.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والتغايُرُ في المعنى بمنزلته في اللَّفظ، كقولك: فارقَني زيدٌ لكنَّ عمرواً حاضرٌ، وجاءني زيدٌ لكنَّ عَمراً غائبٌ، وقولُه تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾ على معنى النفي وتضمُّنِ ما أَراكَهم كثيراً).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إن لكنَّ المشدَّدةَ والخفيفةَ سِيَّانِ في الاستدراك، وأَنَّ ما بعدَهما يكونُ مخالِفاً لِمَا قبلَهما، فالخفيفةُ يُوجَبُ بها بعدَ نفيْ، ويُشرَكُ الثاني والأَولُ في عمل العامل لأنها عاطفةٌ مفرداً على مفرد، كقولك: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرو، فتُشرِكُ بينهما في الإعراب الذي أَوجبَه العاملُ.

وليس كذلك المشدَّدةُ، فإنها تدخلُ على جملة تَصرِفُها إلى الاستئناف، ولشَبهِها بالخفيفة لا يكونُ ما بعدها إلا مخالفاً لِمَا قبلها مغايِراً له، وتقعُ بعد النفي والإثبات، فإن كان ما قبلَها مُوجَباً كان ما بعدَها منفيَّاً، وإن كان ما قبلها منفيَّاً كان ما بعدها مُوجَباً، لأن ما بعدها كلامٌ مُستغنٍ، فمعناه يُنبئُ عن المغايَرة، ولا حاجةَ إلى الأداة النافية، بل إن كان فحسنٌ، وإلا فلا ضرورةَ إليه، قال الله تعالى في النفي: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[١]، وقال: ﴿وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾[٢]، وقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٣]، وتقولُ: فارقَني زيدٌ لكنَّ عمرواً حاضرٌ، فكلُّ واحدةٍ من الجملتَين إيجابٌ، إلا أن معناهما متغايرٌ، فاكتُفي بمعنى الخبر الثاني عن تقدُّم النافي، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾[٤] فيحتملُ أمرين:

أحدُهما: ما ذكَره، وهو أن قولَه تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾ في معنى ما أراكَهم

---

(١) الأنفال: ٨/ ١٧.

(٢) الحج: ٢٢/ ٢.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٥١.

(٤) الأنفال: ٨/ ٤٣.

كثيراً لوجود السلامة ممَّا ذُكِر.

والثاني: أنه أَتى به مُوجَباً لأن الأولَ منفيٌّ، لأن ما بعد «لو» يكون منفيَّاً، فصار المعنى ما أراكَهم كثيراً[(١)] وما فشِلتُم ولا تنازعْتُم، ولكن الله سَلَّمَ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتُخفَّفُ فيبطُلُ عملُها كما يَبطُلُ عملُ إنَّ وأنَّ، وتقعُ في حروف العطف على ما سيجيءُ بيانُها[(٢)] إن شاء الله).

قال الشارح: اعلمْ أنهم قد يُخفِّفون «لكنَّ» بالحذف لأَجل التضعيف كما يُخفِّفون إنَّ وأنَّ، فيُسكِّنُ آخرُها كما يُسكنُ آخرُهما لأن الحركةَ إنما كانت لالتقاء الساكنَين، وقد زال أحدُهما، فبقي الحرفُ الأولُ على سكونه.

ولا نعلمُها أُعملتْ مخفَّفةً كما أُعملتْ «إنْ»، وذلك أن شَبهَها بالأفعال بزيادة لفظِها على لفظ الفعل، فلذلك لَمَّا خُففتْ وأُسكنَ آخرُها بَطَلَ عملُها، إلا أن معنى الاستدراك باقٍ على حاله، ولذلك دخلتْ في باب العطف، إذ كان حكمُها أن تقعَ بين كلامَين متغايرَين، وهي في العطف كذلك.

قال أبو حاتم: إذا كانت «لكنَّ» بغير واوٍ في أَولها فالتخفيفُ فيها هو الوجه[(٣)]، نحوُ ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾[(٤)] ونحوِه، لأنها بمنزلة بَلْ من جهة أنها لا تدخلُ عليها الواوُ لأنها من حروف العطف، وإذا كانت الواو في أولها فالتشديدُ فيها هو الوجهُ، وإن كان الوجهان [٨/ ٨١] جائزَين فيها.

وكان يونس يذهبُ إلى أنها إذا خُفِّفتْ لا يَبطُلُ عملُها، ولا تكونُ حرفَ عطفٍ، بل

---

(١) انظر الأمرين السالفين في القرطبي: ١٠/ ٣٧، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٠، والجنى الداني: ٦١٧، والمغني: ٢٨٤.

(٢) الصواب «بيانه».

(٣) وهو اختيار الكسائي والفراء، انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٦٥، وتهذيب اللغة: ١٠/ ٢٤٨، والجنى الداني: ٥٨٧، واللسان (لكن).

(٤) النساء: ٤/ ١٦٢.

تكونُ عنده مثلَ إنَّ وأنَّ[١]، فكما أنهما بالتخفيف لم يَخرجا عمَّا كانا عليه قبل التخفيف فكذلك: «لكنَّ»، فإذا قلتَ: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرو فعمرو مرتفعٌ، بلكنْ، والاسمُ مضمَرٌ محذوفٌ كما في قوله[٢]:

ولكــنَّ زِنْجــيٌّ عَظــيمُ المَشَــافِرِ

وإذا قلت: ما ضربتُ زيداً لكنْ عمرواً ففيها ضميرُ القصَّة، «وعمرواً» منصوبٌ بفعل مضمر[٣]، وإذا قال: ما مررتُ بزيدٍ لكنْ عمرو فعمرو مخفوضٌ بباء محذوفةٍ، وفي «لكنْ» ضميرُ القصَّة أيضاً، والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بفعل محذوف دلَّ عليه الظاهرُ، كأنه قال: لكنَّه مررتُ بعمرو، والمذهبُ الأولُ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (كأنَّ هي للتشبيه، رُكبتْ الكافُ مع إنَّ كما رُكبتْ مع ذا وأيٍّ في كذا وكأيِّن، وأَصلُ قولِك: كأَنَّ زيداً الأَسدُ إنَّ زيداً كالأسد، فلمَّا قُدمتْ الكافُ فُتحتْ لها الهمزةُ لفظاً، والمعنى على الكسر، والفصلُ بينه وبين الأصل أنك ههنا بانٍ كلامَك على التشبيه مِن أَولِ الأَمر، وثَمَّ بعدَ مُضيِّ صدرِه على الإثبات).

---

(١) حكى أبو عمر مذهب يونس، وقال به الأخفش، وقوَّاه الفارسي، ووجَّهه وضعَّفه ابن مالك، انظر كتاب الشعر: ٧٣، والمسائل المنثورة: ١٥٤، والحجة للفارسي: ٢/ ١٧٧، ونتائج الفكر: ٢٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٦٠، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٤٦، والارتشاف: ١٩٧٥، والجنى الداني: ٥٨٦، والمغني: ٣٢٣، والهمع: ١/ ١٤٣.

(٢) صدر البيت:

فلو كنتُ ضبِّيّاً عرفتَ قَرابتي

وقائله الفرزدق، وهو في ديوانه: ٤٨١، والكتاب: ٢/ ١٣٥-١٣٦، والأصول: ١/ ٢٤٧، والأغاني ٢١/ ٣٣٤، والنكت: ٥١٤، والخزانة: ٤/ ٣٧٨.

والبيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١٠٥، والمنصف: ٣/ ١٢٩، والإنصاف: ١٨٢.

والمشافر: جمع مِشْفَر، وهي شفة البعير.

(٣) من قوله: «وكان يونس ... » إلى قوله: «مضمر» قاله الفارسي في كتاب الشعر: ٧٣ بخلاف يسير.

قال الشارح: وأما «كأنَّ» فحرفٌ معناه التشبيهُ، وهو مركَّبٌ من كاف التشبيه وإنَّ[١]، فأَصلُ قولك: كأَنَّ زيداً الأسدُ إنَّ زيداً كالأسد، فالكافُ هنا تشبيهٌ صريحٌ، وهي في موضع الخبر، تتعلَّقُ بمحذوف تقديرُه إنَّ زيداً كائنٌ كالأسد، ثُم إنَّهم أرادوا الاهتمامَ بالتشبيه الذي عقَدوا عليه الجملةَ، فأَزالوا الكافَ من وسط الجملة، وقدَّموها إلى أَولها لإفراطِ عنايتهم بالتشبيه، فلمَّا أَدخَلوها على «إنَّ» وجبَ فتحُها لأن المكسورةَ لا يقعُ عليها حروفُ الجرِّ، ولا تكونُ إلا أَولاً، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها متأخِّرةً، فصار اللفظُ كأَنَّ زيداً أسدٌ، إلا أن الكافَ لا تتعلَّقُ الآنَ بفعل ولا معنى فِعلٍ، لأنها أُزيلتْ عن الموضع الذي كان يمكنُ أن تتعلَّقَ فيه بمحذوف، وقُدمتْ إلى أول الجملة فزال [٢٧٠/ ب] ما كان لها من التعلُّق بخبرِ «إنَّ» المحذوفِ، وليستْ الكافُ هنا زائدةً[٢] على حدِّ زيادتها في كذا وكأيٍّ.

فأما قولُه: «**رُكبتْ الكافُ مع إنَّ كما رُكبتْ مع ذا وأَيٍّ**» فإن المرادَ الامتزاجُ وصيرْورتُهما كالشيء الواحدِ، لا أنها زائدةٌ على حدِّ زيادتها فيهما، ألا ترى أن التشبيهَ في «كأنَّ» باقٍ ولا معنى للتشبيه[٣] في كذا وكأيٍّ.

فإن قيل: فإذا لم تكنْ الكافُ زائدةً فهل لها عملٌ هنا فالجوابُ أن القياسَ أن تكونَ أنَّ من كأنَّ في موضع جرٍّ بالكاف[٤].

---

(١) هو قول الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء، وذهب بعض البصريين إلى أنها بسيطة، واستدل ابن الحاجب على بساطتها بثلاثة أمور، انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٨٩، وزد سر الصناعة: ٣٠٣-٣٠٤، ورصف المباني ٢٨٤، والارتشاف: ١٢٣٨.

(٢) من قوله: «فالكاف هنا ... » إلى قوله: «زائدة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٠٤، وانظر البغداديات: ٤٠٣-٤٠٤.

(٣) في د، ط، ر: «التشبيه» تحريف، قال ابن جني: «ومن زيادة الكاف أيضاً قولنا: لي عليه كذا وكذا، فالكاف هنا زائدة، لأنه لا معنى للتشبيه في هذا الكلام»، سر الصناعة: ٣٠٣.

(٤) قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٠٥.

فإن قيل[1]: الكافُ هنا ليستْ متعلِّقةً بفعل قيل: لا يمنعُ ذلك عملَها، ألا ترَى إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[2] فإن الكافَ غيرُ متعلِّقةٍ بشيءٍ، وهي مع ذلك جارَّةٌ، وكذلك هل مِن أحدٍ عندك؟ فمِنْ جارَّةٌ، وليستْ متعلِّقةً بفعلٍ ولا غيرِه، وكذلك قولُك: بحَسْبِك زيدٌ، الباءُ خافضةٌ، وإن لم تتعلَّقْ بفعل[3].

ويؤيِّدُ عندك أَنها في موضعِ مجرورٍ فتحُها عند دخول الكاف عليها كما تُفتحُ مع غيرها من العوامل الخافضةِ وغيرِها من نحو عَجِبتُ مِن أَنك منطلقٌ، وأَعطيتُك لأنك مستحِقٌ، وأَظنُّ [٨/ ٨٢] أنك منطلقٌ، وبلَغَني أنك كريمٌ، فكما فُتحتْ «أنَّ» لوقوعها في هذه الأماكن بعد عاملٍ قبلها كذلك فُتحتْ بعد الكاف لأنها عاملةٌ.

فإن قيل: فما الفرقُ بين الأصل والفرع في «كأنَّ» قيل: التشبيهُ في الفرع أَقعَدُ منه في الأصل، وذلك إذا قلت: زيدٌ كالأسد فقد بنَيتَ كلامَك على اليقين، ثم طرأَ التشبيهُ بعدُ، فسَرى من الآخِرِ إلى الأول، وليس كذلك في الفرع الذي هو قولُك: كأنَّ زيداً أسدٌ، لأنك بنَيتَ كلامَك من أوله على التشبيه، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتُخفَّفُ فيَبطُلُ عملُها، قال:

ونَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ

ومنهم مَن يُعملُها، قال:

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشاآ خُلْبِ

وفي قوله:

كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى ناضِرِ السَّلَمْ

ثلاثةُ أوجُهٍ، الرفعُ والنصبُ، والجرُّ على زيادة «أنْ»).

قال الشارح: حكمُ «كأنْ» كحكم «أنْ» المفتوحةِ إذا خُففتْ، ففيها وجهان: أجودُهما

---

(١) هذا الاعتراض والجواب عليه قالهما ابن جني في سر الصناعة: ٣٠٥.

(٢) الشورى: ٤٢/ ١١.

(٣) انظر البغداديات: ٤٠٤-٤٠٥.

إبطالُ عملِها ظاهراً، وذلك لنقصِ لفظِها بالتخفيف، فتقولُ: كأنْ زيدٌ أسدٌ، والمرادُ كأنَّهُ زيدٌ أسدٌ، أي الشأنُ والحديثُ.

وقولُه: «يَبطُلُ عملُها» يريدُ ظاهراً، فأما قولُه[1]:

ونَحْـــرٍ مُشْرِقِ اللَّـــوْنِ إلـــخ

فالشاهدُ فيه رفعُ ثَدْياه، وثَدْياه رُفعَ بالابتداء، وحُقَّان الخبرُ، والجملةُ خبرُ «كأنْ»، والضميرُ في ثَدْياه يعودُ إلى النَّحر أو الوجهِ، والمرادُ به صاحبُه، ويجوزُ إعمالُه، فيقالُ: كأنْ ثَديَيه، وقد رُويَ كذلك[2]، قال الخليل: وهذا يُشْبهُ قولَ الفرزدق[3]:

فلـو كُنـتُ ضَـبِّيّاً عرفـتَ قَرابَتـي ولكـنَّ زِنْجـيٌّ عَظـيمُ المشَـافِرِ

والمرادُ ولكنَّه زِنجيٌّ لا يَعرفُ قَرابتي، قال[4]: والنصبُ في هذا كلِّه أكثرُ، قال السيرافيُّ[5]: مَن نصبَ جعلَه الاسمَ [٤/ ٨٣] وأَضمرَ الخبرَ، كأنه قال: ولكنَّ زنجيّاً، ومن رَفعَ أضمرَ الاسمَ، وكان الظاهرُ الخبرَ، تقديرُه ولكنَّك زِنجيٌّ، وأما قولُه ـ أَنشدَه سيبويه[6]:

---

(١) سلف البيت تاماً، وهو بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ١٣٥، ٢/ ١٤٠، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٦٥، والأصول: ١/ ٢٤٦، والمنصف: ٣/ ١٢٨، والنكت: ٥١٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٦٢، ٢/ ١٧٨، ٢/ ٥٦٤، والخزانة: ٤/ ٣٥٨.
الحُقُّ: وعاء.

(٢) هي رواية الكتاب: ٢/ ١٤٠، والمنصف، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٧٨، ٢/ ٥٦٤، وذكرها الأخفش في معاني القرآن والأعلم في النكت والبغدادي في الخزانة.

(٣) سلف البيت: ٨/ ١٤٦.

(٤) أي الخليل، انظر الكتاب: ٢/ ١٣٥-١٣٦، والمنصف: ٣/ ١٢٩.

(٥) قوله قاله الأعلم في النكت: ٥١٤.

(٦) هو رؤبة كما في العيني: ٢/ ٢٩٩، والبيت في ملحقات ديوانه: ١٦٩، وحكى البغدادي في الخزانة/ ٤/ ٣٥٨ هذه النسبة عن العيني، وورد البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ١٦٤-١٦٥، والأصول: ١/ ٢٣٨، والنكت: ٧٩٣، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٧١-١٧٢.
والرواية في المصادر السالفة «رشاء» بالإفراد، إلا في الخزانة، فإنها بالتثنية.

كـــــأَنْ وَرِيدَيْـــــهِ رِشَــــاآ خُلْـــــبِ

البيتُ، فالشاهدُ فيه نصبُ وَرِيدَيه على إعمالها مخفَّفةً، والوريدان: حَبْلا العُنُقِ من مُقدَّمه، والرِّشاء: الحبْلُ، والخُلْبُ: اللِّيفُ، وأما قولُ الآخر ـ وهو ابن صَرِيم اليَشْكريُّ[1]:

ويَومــــاً تُوافِينــــا بوَجْــــهٍ مُقَسَّــــمٍ كـــأنْ ظَبْيـــةٍ تَعْطُـــو إلى وارِقِ السَّـــلَمْ

فيُروَى على ثلاثة أَوجهٍ، الرفعُ والنصبُ والجرُّ، فمَن رفعَ فعلى الخبر، واسمُها محذوفٌ مقدَّرٌ، والمعنى كأنها ظبيةٌ تعطو، ومَن نصبَ فعلى أنه اسمُها، والخبرُ محذوفٌ منويٌّ، كأنه قال: كأنْ ظبيةً هذه المرأةُ، فهذه المرأةُ الخبرُ، وأما الجرُّ فعلى إعمال حرف الجرِّ، وهو الكافُ، و«أنْ» مَزيدةٌ، والمعنى كظَبيةٍ، وصفَ امرأةً حسنةَ الوجهِ، فشبَّهها بظبية مُخْضَبةٍ[2]، والعاطيةُ: التي تتناولُ أَطرافَ الشجر مُرتَعِيةً، والوارِقُ: المُورِقُ، يقال: وَرَقَتْ الشجرةُ وأَورَقَتْ، وأَوْرقَتْ أكثرُ[3]، ويجوزُ أن يكونَ المرادُ وارِق الشجرِ من الخُضْرة والنَّضْرة من الوَرَاق، وهي الأرضُ الخَضِرة المُخْصِبة[4]، فليس من لفظ الوَرَق، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: («ليت» هي للتمنِّي كقوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾، ويجوزُ عند الفرَّاء أن تُجْرَى [٨/ ٨٤]مُجْرَى أَتمنَّى، فيقالَ: ليت زيداً قائماً كما يقالُ: أَتمنَّى زيداً قائماً، والكسائيُّ يُجيز ذلك على إضمار «كان»، والذي غرَّهما منها قولُ الشاعر:

يــــا ليـــتَ أَيَّـــامَ الصِّـــبَا رَوَاجِعـــا

---

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٩٠، وزد الأصمعيات: ١٥٧، والبصريات: ٦٥٣، والنكت: ٥١٣.

(٢) في ط: «مخصبة»، لها وجه، انظر اللسان (خصب)، (خضب).

(٣) كذا في الصحاح واللسان (ورق).

(٤) في ر: «المخضبة» تصحيف، وانظر اللسان (ورق).

وقد ذكرتُ ما هو علَّتُه[١] عند البصريين).

قال الشارح: «ليتَ» حرفٌ ثلاثيُّ البناءِ مثلُ إنَّ وأنَّ، وحقُّه أن يكونَ موقوفَ الآخِر، إلا أنه حُركَ لالتقاء الساكنَين، وفُتحَ طلباً للخِفَّة، كأنهم استثقَلوا الكسرةَ بعد الياء كما فَعلوا ذلك في أينَ وكيفَ.

ومعناها أَتمنَّى، وتعملُ عمَلَ أخواتِها من نصبِ الاسم ورفعِ الخبر، نحوُ قولك: ليتَ زيداً قائمٌ، قال الله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾[٢]، فالنونُ والألفُ في موضعِ منصوبٍ بأنه اسمُ ليت، و«نُرَدُّ» في موضعِ الخبر، وتقديرُه مَردودون، وقال سبحانه: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾[٣]، فالنونُ والياءُ في موضع نصبٍ[٤]، و«مِتُّ» في موضع رفعٍ، أي مَيتٌ.

وقد أجازَ الفَرَّاءُ أن تَنصبَ بها الاسمَين جميعاً، فقال: «ليت زيداً قائماً» على معنى «ليت»، فكأَنه قال: أَتمنَّى زيداً قائماً، أَو تمَنَّيتُ زيداً قائماً، كأَنه يَلمحُ الفعلَ الذي نابَ الحرفُ عنه، فيُعملُه[٥].

وأجازَ الكسائيُّ نصبَ الاسمَين معاً، لكنْ على غير هذا التقديرِ، وإنما يُضمرُ «كان»، والتقديرُ عنده ليتَ زيداً كان قائماً، قال: لأن «كان» تُستعملُ هنا كثيراً[٦]، نحوُ قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[٨]، واعتمادُهم على قوله[٩]:

---

(١) في المفصل: ٣٠٢ «عليه».

(٢) الأنعام: ٦/ ٢٧.

(٣) مريم: ١٩/ ٢٣.

(٤) قوله: «والنون والياء» تسمُّحٌ.

(٥) سلف مذهب الفراء: ١/ ٢٤٢، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٩٠-١٩١.

(٦) مذهبه في الأصول: ١/ ٢٤٨-٢٤٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٨١.

(٧) الحاقة: ٦٩/ ٢٧.

(٨) النساء: ٤/ ٧٣.

(٩) سلف البيت: ١/ ٢٤٢، وزد البصريات: ٣٦٩، ٧٢١.

يـــا ليـــتَ أَيّـــامَ الصِّـــبَا رَوَاجِعـــا

فليس على ما تَوهَّموه، إنما هو على حذف الخبر، والتقديرُ يا ليت أَيّامَ الصِّبَا رَواجعاً لنا، أَو أَقبلتْ رَواجعا[1]، وذلك لأنه لم يُرِدْ معنى الخبر، وإنما هو في حال تَمَنٍّ لنفْسِه، أَو لَمَن حَلَّ عنده هذا المحَلَّ، فلذلك ساغَ الحذفُ لدلالةِ هذا المعنى على «لَنا» في هذا الكلامُ كما دلَّتْ حالُ الافتخار في قوله[2]:

إنَّ مَحَـــــــلاً وإنَّ مُـــــــــــرْتَحَلاً

على معنى «لَنا»، فاعرفْه. [٨/ ٨٥]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقولُ: ليتَ أنَّ زيداً خارجٌ، وتسكتُ كما سكتَّ على ظننتُ أنَّ زيداً خارجٌ).

قال الشارح: تقولُ: ليتَ أنَّ زيداً خارجٌ، وتكتفي بأنَّ مع صِلتها عن أن تأتيَ بخبر «ليتَ»، لأنها تدلُّ [٢٧١/ أ] على معنى الاسم والخبر لدخولها على المبتدأ والخبرِ كما كانت «ظننتُ» وأخواتُها كذلك، فجاز أن تقولَ: ليتَ أنَّ زيداً خارجٌ[3] كما تقولُ: ظننتُ أنَّ زيداً خارجٌ، ولا تحتاجُ إلى خبر لأن الصِّلةَ قد تضمَّنتْ الاسمَ والخبرَ، كما لم تَحتجْ إلى ذِكرِ المفعولِ الثاني، لأنك قد أتيتَ بذِكر ذلك في الصِّلة، إذِ المعنى ظننتُ انطلاقاً من زيدٍ.

وقياسُ مَذهبِ الأخفش[4] وتقديرُه مفعولاً ثانياً مِن «ظننتُ» أن تقدِّرَ في «ليت» خبراً، ولا يجوزُ ليت أنْ يقومَ زيدٌ وتسكتَ حتى تأتيَ بخبر، فتقولَ: ليتَ أنْ يقومَ زيدٌ خيرٌ له، لأنها إنما تدخلُ على الفعل وتَعملُ فيه، ولا تدخلُ على المبتدأ والخبر، ولذلك لم

---

(١) هذا تقدير سيبويه وابن السراج، انظر الكتاب: ٢/ ١٤٢، والأصول: ١/ ٢٤٨، والنكت: ٥١٧.

(٢) سلف البيت: ١/ ٢٤١.

(٣) تخريج هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٩١.

(٤) سلف مذهبه: ٨/ ١٠٧.

تَنُبْ عنهما بخلاف «أنَّ» المشدَّدةِ، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: («لعلَّ» هي لتوقُّعِ مَرْجوٍّ أو مَخوفٍ، وقولُه تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾، ﴿وَلَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ترجٍّ للعباد، وكذلك قولُه: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ معناه اذْهبا أنتُما على رجائكما ذلك من فرعون).

قال الشارح: لعلَّ تَرجٍّ، قال سيبويه: «لعلَّ وعسى طمعٌ وإشفاقٌ»[(١)]، وهي تَنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر كإنَّ، إلا أن خبرَها مشكوكٌ فيه، وخبرُ «إنَّ» يقينٌ، تقولُ في الترجِّي: لعلَّ زيداً يقومُ، وفي الإشفاق: لعلَّ بكراً يضربُ، وهذا معناها ومقتضَى لفظِها لغةً.

إلا أنها إذا وردتْ في التنزيل كان اللفظُ على ما يتعارفُه الناسُ، والمعنى على [٨/ ٨٦] الإيجاب بمعنى كَي، لاستحالة الشكِّ في أَخبار القديمِ سبحانه، فمِن ذلك قولُه تعالى: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[(٢)]، أي كَي تَتَّقوا[(٣)]، هكذا جاء في التفسير، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[(٤)]، والمعنى على أن اللهَ أَمرَ

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٣٣، وانظر ما سلف: ٧/ ٢١٠.

(٢) البقرة: ٢/ ٢١، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٠٤.

(٣) هذا أحد ثلاثة أقوال وُجه بها معنى «لعلَّ» في الآية وما كان مثلها في كتاب الله، وممن ذهب إلى هذا المعنى الكسائي والأخفش وأبو جعفر النحاس والسيرافي.
والقول الثاني أن تكون في معنى الترجي والتوقع، أي افعلوا ذلك على الرجاء منكم والطمع، وهو ما ذهب إليه سيبويه والمبرد والزجاج، والقول الثالث أن تكون للتعرض للشيء، أي افعلوا ذلك متعرِّضين.
انظر الكتاب: ١/ ٣٣١، ومعاني القرآن للأخفش: ٦٣١، والمقتضب: ٤/ ١٨٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٥٧، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٠٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٠٥، والشيرازيات: ١٥٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٧١-٧٢، والقرطبي: ١/ ٣٤٢-٣٤٣، والارتشاف: ١٢٤٠، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٣، والجنى الداني: ٥٨٠، والمغني: ٣١٨-٣١٩.

(٤) الشورى: ٤٢/ ١٧.

بالعدل والعملِ بالشرائع قبلَ أن يفاجِئَ اليومُ الذي لا ريبَ في حصوله، فلعلَّ ههنا إشفاقٌ.

فأما تذكيرُ «قَريبٌ»[1] وإن كان خبراً عن مؤنَّث فإن الساعةَ في معنى البَعْثِ والنُّشورِ، وكلاهما مذكَّرٌ، وعلى إرادةِ حذفِ مضافٍ، أي مَجيءُ الساعة، وكذلك قولُه تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ۝٤٣ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[2]، أي اذْهبا على رجائكما وطمعِكما[3] من فرعونَ، فالرجاءُ لهما، أي باشِروا[4] أمرَه مباشرةَ مَن يرجو ويطمعُ في إيمانه مع العلم بأن فرعونَ لا يؤمنُ، لكنْ لإلزامِ الحجَّةِ وقطعِ المَعذرةِ، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[5] معناه كي تُفْلحوا[6]، أي مَنْ عَملَ بالطاعة وانتهى إلى أوامر الله كان الفلاحُ مَرجوّاً له، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وقد لَمَحَ فيها معنى التمنِّي مَن قرأَ «فأَطَّلِعَ» بالنصب، وهي في حرف عاصم).

قال الشارح: قد قُرِئتْ هذه الآيةُ «فأَطَّلعُ»[7] بالرفع عطفاً على «أَبلغُ»، وبالنصب[8]،

---

(١) قيل في تذكير «قريب» في آية الشورى، والأعراف: ٥٦ أقوال انظرها في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٨٨-٥٩٠، والقرطبي: ٩/ ٢٥٠-٢٥١، ١٨/ ٤٥٨، والأشباه والنظائر: ٣/ ٢٣٤-٢٨٢.

(٢) طه: ٢٠/ ٤٣-٤٤.

(٣) كذا في الكتاب: ١/ ٣٣١، والمقتضب: ٤/ ١٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٠٥، والإغفال: ٢/ ١٩٨.

(٤) التفت إلى معنى الجمع بعد التثنية.

(٥) الحج: ٢٢/ ٧٧.

(٦) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١٠٥، وانظر مصادر الحاشية قبل السالفة.

(٧) غافر: ٤٠/ ٣٦-٣٧، ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ...﴾.

(٨) قرأ عاصم في رواية حفص بالنصب، وقرأ سائر السبعة وأبو بكر عن عاصم بالرفع، انظر=

كأنه جوابُ «لعلَّ»، إذ كانت في معنى التمنِّي، كأنه شَبَّه الترجِّي بالتمنِّي، إذ كان كلُّ واحدٍ منهما مطلوبَ الحصولِ مع الشكِّ فيه، والفرقُ بينهما أن الترجِّي توقُّعُ أمرٍ مشكوكٍ فيه أو مظنونٍ، والتمنِّي طلبُ أمرٍ مَوهومِ الحصولِ، وربَّما كان مستحيلَ الحصولِ، نحوُ قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ﴾[1]، و﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾[2] وهذا طلبُ مستحيلٍ، إذ كان الواقعُ بخِلافه، ويجوزُ أن يكونَ النصبُ في قوله «فأَطَّلعَ» لأنه جوابُ الأمر، أي ابْنِ لي فأَطَّلِعَ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد أجازَ الأخفشُ لعلَّ أنَّ زيداً قائمٌ، قاسَها على «ليتَ»، وقد جاء في الشعر:

لعلَّكَ يوماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عليكَ مِن اللَّائي يَدعْنَكَ أَجْدَعَا

قياساً على عَسَى).

قال الشارح: لا يَحسنُ وقوعُ «أنَّ» المشدَّدةِ بعد «لعلَّ»، إذ كانت طمعاً وإشفاقاً، وذلك أمرٌ مشكوكٌ في وقوعه، و«أنَّ» المشدَّدةُ للتحقيق واليقين، فلا تقعُ إلا بعد العِلم واليقينِ، نحوُ علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ، وتيقَّنتُ أنَّ الأميرَ عادلٌ.

وقد أجاز الأخفش[3] ذلك على التشبيه بليتَ، إذ كان الترجِّي والتمنِّي يتقاربان على ما ذكرناه آنفاً، فأما قول الشاعر[4]:

لعلَّكَ يوماً إلخ

=السبعة: ٥٧٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٢٤٤، والنشر: ٢/ ٣٦٥.

(١) الحاقة: ٦٩/ ٢٧.

(٢) مريم: ١٩/ ٢٣.

(٣) انظر تضعيف ما أجازه الأخفش وتوجيهه في الحلبيات: ٢٥١-٢٥٢، والمسائل المنثورة: ١٨٨، ٢٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٤٧، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٥٦-١٥٧.

(٤) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٩٣.

فالبيتُ لمتمِّم بنِ نُوَيْرة اليَربوعيِّ يَرثي أخاه مالكاً، وفيه بعدٌ [٨/ ٨٧] من حيث إنَّ «لعلَّ» داخلةٌ على المبتدأ والخبر، والخبرُ إذا كان مفرداً كان هو المبتدأَ في المعنى، والاسمُ هنها جُثَّةٌ لأنه ضميرُ المخاطَب، و«أنَّ» والفعلُ حَدثٌ، فلا يصحُّ أن تكونَ خبراً عنه، وإنما ساغَ ههنا لأنها بمعنى «عَسَى»، إذ كان معناهما الطمعَ والإشفاقَ، فلذلك جاز دخولُ «أنَّ» في خبرها.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وفيها لغاتٌ لعلَّ وعَلَّ وعَنَّ وأَنَّ ولَأَنَّ ولَعَنَّ ولغَنَّ[١]، وعند أبي العباس أنَّ أصلَها علَّ زِيدتْ عليها لامُ الابتداء).

قال الشارح: اعلمْ أن العربَ قد تَلعَّبتْ بهذا الحرفِ كثيراً لكثرتِه في كلامهم لأن معناه الطمعُ، ولا يخلو إنسانٌ من ذلك، فقالوا: لَعلَّ وعلَّ، وقد اختلفوا فيها، فذهب أبو العباس المبرِّدُ وجماعةٌ من البصريين إلى أن الأصلَ عَلَّ، واللامُ في «لَعلَّ» زيادةٌ[٢] على حدِّ زيادتها في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[٣] في قراءة مَنْ فتحَ، وهي قراءةُ سعيد بن جُبير[٤]، وعلى حدِّ قول الشاعر[٥]:

مَرُّوا عُجَالَى فقالوا: كيف صاحِبُكُمْ ... قال الذي سَأَلوا أَمْسَى لَمَجْهودا

واحتجُّوا لزيادة اللام بأنها قد حُذفتْ كثيراً، قال الشاعر[٦]:

---

(١) في ط: «ولعن» تصحيف.

(٢) هو مذهب سيبويه والفارسي وابن جني وعامة البصريين، ومذهب الكوفيين أنها أصلية، انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٢، والمقتضب: ٣/ ٧٣، واللامات للزجاجي: ١٤٦، وكتاب الشعر: ٧٤، وسر الصناعة: ٤٠٦، والإنصاف: ٢١٨، ورصف المباني: ٣٢٢، ٤٣٥، والجنى الداني: ٥٧٩، والمغني: ٣١٧، وعَلَّ لغة بني تيم الله من ربيعة، انظر التذييل والتكميل: ٥/ ١٧٦.

(٣) الفرقان: ٢٥/ ٢٠.

(٤) سلفت قراءته: ٨/ ١١٤.

(٥) سلف البيت: ٨/ ١١٤.

(٦) هو جرير، والبيت في ديوانه: ١٢٦، وكتاب الشعر: ٧٤.

عَـلَّ الهَـوى مِـن بَعيـدٍ أَنْ يُقرِّبَـه أُمُّ النُّجـوم ومَـرُّ[1] القـومِ بـالعِيْسِ

وقال الآخر[2]:

يـا أبتـا علَّـكَ أو عَسـاكا

وقال الآخر[3]:

ولسْـتُ بلَـوَّامٍ عـلى الأمـرِ بعـدَ مـا يَفـوتُ ولكـنْ عَـلَّ أنْ يتَقَـدَّما

[٨/ ٨٨] وهو كثيرٌ، فلمَّا كانت ممَّا تسقطُ في بعض الاستعمال كانت زائدةً.

والكوفيون يزعمون أنَّ اللامَ أصلٌ وأنَّهما لغتان، وأنَّ الذي يقولُ: لعلَّ غيرُ الذي يقولُ: علَّ، وحجَّتُهم أنَّ الزيادةَ نوعُ تصرُّفٍ، وهو بعيدٌ في الحروف، وهذا القولُ قد جنحَ إليه جماعةٌ من متأخِّري البصريين، وهو قولٌ سديدٌ لولا نُدرةُ البناءِ في الحروف وعدمُ النظير[4].

وقد قالوا أيضاً: لَعنَّ وعَنَّ، كأنهم أبدَلوا من اللام الأخيرةِ[5] نوناً لأن النونَ أَخفُّ من اللام، وهي أَقربُ إِلى حروفِ المدِّ واللِّينِ، واللامُ أَبعدُ [٢٧١/ ب] ولذلك استضعفَ الجرميُّ أن تكونَ من حروف الزيادة[6].

---

(١) في ط، ر: «ومنُّ» تحريف.

(٢) سلف الرجز: ٧/ ٢٢١.

(٣) هو نافع بن سعد الغنوي كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ١١٦٢، والإنصاف: ٢١٩، واللسان (لعل)، والرواية في الإنصاف واللسان (أتقدما).

(٤) ممن قال بقول الكوفيين السهيلي وأبو حيان، انظر التذييل والتكميل: ٥/ ١٧٦-١٧٧، وما سلف: ٨/ ١٥٦.

(٥) في ط، ر: «الآخرة»، وانظر القلب والإبدال لابن السكيت: ٣٣، واللامات للزجاجي: ١٤٧، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٣٩١، وسر الصناعة: ٤٤٢-٤٤٣، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٧٧-١٧٨.

(٦) ظاهر كلام سيبويه أن اللام لا تزاد إلا في عبدل ونحوِه من أسماء الإشارة، ونقل عنه ابن منظور أنه لا يَعرف اللام زائدة إلا في عبدل، وردَّ ابن يعيش والرضي مذهب الجرمي، انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٧، وسر الصناعة: ٣٢١-٣٢٣، والمنصف: ١/ ١٦٦، والنكت:=

وقد قالوا: لغَّنَّ بالغين المعجَمة، كأنهم أبدَلوا العينَ غيناً لأنها تَقْرُبُ منها في الحلق[1]، ليس بينهما إلا الحاءُ، وهي أَخفُّ من العين لأن العينَ أَدْخَلُ في الحلق، وكلَّما اسْتَفَلَ الحرفُ كان أثقلَ.

وقالوا أيضاً: أَنَّ ولَأَنَّ بمعنى عَنَّ ولَعنَّ، كأنهم أبدَلوا من العين همزةً كما أبدَلوا من الهمزة عيناً، وقالوا: أَشهدُ عَنَّ محمداً رسولُ الله، وقد تقدَّمَ نحوُ ذلك[2]، ولا يفعلون ذلك إلا في الهمزة المفتوحةِ دون المكسورةِ، فلا يقولون: عَنَّ زيداً قائمٌ في إنَّ زيداً قائمٌ، ولم يأتِ في التنزيل العزيز من لغاتها إلا لَعلَّ، وهذا الحرفُ أعني ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[3]، فاعرفْه.

=١١٣٥، وشرح الملوكي: ٢١٠، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٩٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨١، واللسان (فحج).

(١) اختلف في إبدال الغين من العين هنا، فقد أوجبه ابن جني، ونسبه ابن منظور إلى ابن السكيت، إلا أنه عدّه لغة، ودفعه المالقي وأبو حيان، انظر القلب والإبدال لابن السكيت: ٣٣، والإبدال والمعاقبة والنظائر: ٦٣، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٢٩٦، وأمالي القالي: ١/ ١٠٨، وسر الصناعة: ٢٤٣، واللسان (رمعل)، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٧٨-١٧٩، وانظر اللغات في «لعل» في مصادر الحواشي السالفة.

(٢) انظر ما سلف: ٨/ ١٤٢.

(٣) الأنعام: ٦/ ١٠٩، وانظر ما سلف: ٨/ ١٤٠.

ومن أصناف الحرفِ حروفُ العطفِ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (العطفُ على ضربَين: عطفُ مفردٍ على مفرد، وعطفُ جملةٍ على جملة، وله عشرةُ أحرُفٍ، فالواوُ والفاءُ وثُمَّ وحتَّى أربعتُها على جمعِ المعطوفِ والمعطوف عليه في حُكم، تقولُ: جاءني زيدٌ وعمروٌ، وزيدٌ يقومُ ويقعدُ، وبكرٌ قاعدٌ وأخوه قائمٌ، وأَقامَ بِشرٌ، وسافرَ خالدٌ، فتجمعُ بين الرجلين في المجيء وبين الفعلَين في إسنادهما إلى زيد، وبين مضمونَي الجملتَين في الحصول، وكذلك ضربتُ زيداً فعمرواً، وذهب عبدُ الله ثُمَّ أخوه، ورأيتُ القومَ حتى زيداً، ثُم إنها تَفترقُ بعد ذلك).

قال الشارح: يقال حروفُ العطفِ وحروفُ النَّسَقِ، فالعطفُ من عبارات البصريين، وهو مصدرُ عطَفتُ الشيءَ على الشيء إذا أَمَلتُه إليه، يقالُ: عطَفَ فلانٌ على فلان، وعطَفتُ زِمامَ الناقةِ إلى كذا، وعطفَ الفارسُ عِنانَه، أي ثَنَاه وأَمالَه، وسُمِّي هذا القَبيلُ عطفاً لأن الثاني مَثْنيٌّ إلى الأول ومحمولٌ عليه في إعرابه.

والنَّسَقُ من عبارات الكوفيين[1]، وهو من قولهم: ثَغْرٌ نَسقٌ إذا كانت أسنانُه مُستوِيةً، وكلامٌ نَسَقٌ إذا كان على نظام واحدٍ، فلمَّا شاركَ الثاني الأولَ وساوَاه في إعرابه سُمِّي نَسَقاً[2].

وهو من التوابع، فالأولُ المتبوعُ المعطوفُ عليه، والثاني التابعُ المعطوفُ، وهذا الضربُ من التوابع يُخالفُ سائرَ التوابع، لأنها تَتْبعُ بغير واسطةٍ، والمعطوفُ لا يتبعُ إلا بواسطة، وإنما كان كذلك لأن الثاني فيه غيرُ الأولِ، ويأتي بعد أن يَستوفيَ العاملُ عملَه، فلم يتَّصلْ إلا بحرفٍ بخلاف ما الثاني فيه الأولُ كالنعت وعطفِ البيان والتأكيدِ والبدلِ، وإنْ كان يأتي في البدل ما الثاني فيه غيرُ الأول، إلا أنه بعضُه أو معنىً يَشتملُ عليه، فكأنه هُو هو، فلذلك لم يَحتجْ إلى واسطةِ حرفٍ.

---

(١) انظر ما سلف: ٣/ ١٣٥.

(٢) انظر ما سلف: ٣/ ١٣٥.

فإن قيل: فإذا كان العطفُ إنما هو اشتراكُ الثاني في إعراب الأَولِ فيَلزمُ من هذا أن تُسمَّى سائرُ التوابعِ عطفاً لمشارَكتها الأولَ في الإعراب.

قيل: لَعمري لقد كان يلزمُ ذلك، إلا أنهم خصُّوا هذا البابَ بهذا الاسمِ للفرق كما قالوا خابِئة لأَنه يُخبأُ فيها، ولم يُقَلْ ذلك لغيرها ممَّا يُخْبأُ فيه، وكما قيل لإناء الزُّجاج: قارورةٌ لأن الشيءَ يَقَرُّ فيها، ولا يقالُ لكلِّ ما استقرَّ فيه شيءٌ قارورةٌ.

واعلمْ أنهم قد اختلفوا في العامل في المعطوف، فذهب سيبويه وجماعةٌ من البصريين إلى أن العاملَ فيه العاملُ في الأول[١]، فإذا قلت: [٨/ ٨٩] ضربتُ زيداً وعمرواً، فزيدٌ وعمرو جميعاً انتصَبا بضربتُ، والحرفُ العاطفُ دخلَ بمعناه، وشَرَّكَ بينهما، ويؤَيِّدُ هذا القولَ اختلافُ العمل لاختلاف العاملِ الموجودِ، ولو كان العملُ للحرف لم يختلفْ عملُه، لأن العاملَ إنما يعملُ عملاً واحداً، إما رفعاً وإما نصباً وإما خفضاً وإما جزماً.

وذهب قومٌ إلى أن العاملَ في الأول الفعلُ المذكورُ، والعاملُ في المعطوف حرفُ العطف، لأن حرفَ العطف إنما وُضعَ لينوبَ عن العامل، ويُغنيَ عن إعادته، فإذا قلت: قامَ زيدٌ وعمرو فالواوُ أَغنتْ عن إعادة «قام» مرَّةً أُخرى، فصارتْ تَرفعُ كما تَرفعُ «قام»، وكذلك إذا عطفتَ بها على منصوب، نحوُ قولك: إنَّ زيداً وعمرواً منطلقان فالواوُ تَنصبُ كما تَنصبُ «إن»، وكذلك في الخفض إذا قلت: مررتُ بزيدٍ وعمرو فالواوُ جَرَّتْ كما جرَّتْ الباءُ[٢]، وهو رأيُ ابن السرَّاج، وقد تقدَّمَ وجهُ ضعفِه[٣] مع أن العاملَ ينبغي أن يكونَ له اختصاصٌ بالمعمول، وحرفُ العطف لا اختصاصَ له، لأنه يدخلُ على الاسم والفعل، فلم يَصحَّ عملُه في واحد منهما.

وذهب قومٌ آخرون إلى أن العاملَ الفعلُ المحذوفُ بعدَ الواوِ، لأَن الأَصلَ في قولك: ضربتُ زيداً وعَمراً ضربتُ زيداً وضربتُ عَمرواً، فحُذفَ الفعلُ بعد الواوِ لدلالة

---

(١) انظر هذا المذهب فيما سلف: ٣/ ١٣٦.

(٢) من قوله: «حرف العطف إنما ..» إلى قوله «الباء» قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٦٩.

(٣) انظر هذا المذهب فيما سلف: ٣/ ١٣٧.

الأولِ عليه، واحتجَّ هؤلاء بأنه يجوزُ إظهارُه، فكما أنه إذا ظَهرَ كان هو العاملَ، فكذلك يكونُ هو العاملَ إذا كان محذوفاً من اللفظ مُراداً من جهة المعنى، وهذا رأيُ أبي عليٍّ الفارسيِّ ورأيُ أبي الفتح عثمانَ بن جنِّي[1]، وإن كان ابنُ بَرْهان قد حكَى في شرحه أن العاملَ في المعطوف الحرفُ العاطفُ[2]، والذي نصَّ عليه أبو عليٍّ في الإيضاح الشعريِّ[3] وكذلك ابنُ جنِّي في سِرِّ الصناعة أن العاملَ في المعطوف ما نابَ عنه الحرفُ العاطفُ لا العاطفُ نفسُه[4].

وأَرَى ما ذهب إليه ابنُ جنِّي من القول بأن العاملَ في المعطوف الفعلُ المحذوفُ لا ينفكُّ عن ضعفٍ، وإن كان في الحُسن بعدَ الأول، لأن حذْفَه إنما كان لضربٍ من الإيجاز والاختصارِ، وإعمالُه يؤْذنُ بإرادته، وذلك نقضٌ للغرض من حذفه[5].

وحروفُ العطف عشرةٌ على ما ذكَر، وهي الواوُ والفاءُ وثُم وحتى وأوْ وأمْ وإمَّا مكسورةً مكرَّرةً وبلْ ولكنْ ولا، فالأربعةُ الأُوَلُ مُتواخيةٌ[6] لأنها تجمعُ بين المعطوف والمعطوفِ عليه في حُكم واحدٍ، وهو الاشتراكُ في الفعل، كقولك: قام زيدٌ وعمرو، وضربتُ زيداً وعمرواً، فالقيامُ قد وجبَ لهما، والضربُ قد وقعَ بهما، وكذلك الفاءُ وثُم وحتى، يجبُ بهنَّ مثلُ هذا المعنى، نحوُ ضربتُ زيداً فعمرواً، الفاءُ جمعتْ بينهما،

---

(١) هو ما نصَّ عليه ابن جني في الخصائص: ٢/ ٤٠٩، ٢/ ٤٢٦، ونسب الشارح إلى الفارسي أن العامل في المعطوف حرف العطف بحكم نيابته عن المحذوف، انظر ما سلف: ٣/ ١٣٧.

(٢) قال ابن برهان: «وقال أبو علي وأبو الفتح: نصب «زيدا» «ضربتُ» [من قولنا: ضربتُ زيداً وعَمراً]، ونصب «عمراً» الواو بحق النيابة عن «ضربتُ» وهذا قول أبي علي وغلامه علي بن عيسى الربعي». شرح اللمع: ٢٣٧.

(٣) هو كتاب الشعر، انظر مقدمته: ٢١.

(٤) انظر كتاب الشعر: ٥٣١-٥٣٣، وسر الصناعة: ٦٣٥-٦٣٦، والمقتصد: ٦٦٠، ونتائج الفكر: ٢٤٩-٢٥٠.

(٥) هو ما علل به الفارسي وابن جني، انظر كتاب الشعر: ٦٣، والخصائص: ٢/ ٢٧٤.

(٦) في ط: «متراخية» تحريف.

وأَوجبَتْ للثاني ما للأول[1] [٢٧٢/ أ] وكذلك «ثُم»، نحوُ ذهب عبدُ الله ثم أخوه، وكذلك «حتى»، نحوُ رأيتُ القومَ حتى زيداً، إلا أَنها تَفترقُ في معانٍ أُخَرَ من جهة الاتصالِ والتراخي والغايةِ على ما سيُذكَر من معنى كلِّ حرفٍ منفرداً إن شاء اللهُ.

والثلاثةُ التي تَليها في العِدَّة مُتواخيةٌ وهي أَو وأَم وإِمَّا من جهة أنها لأَحدِ الشيئَين أو الأَشياءِ، وإن انفصلتْ أيضاً من وجوه أُخَرَ، وبلْ ولكنْ متواخِيتان لأن الثاني فيهما على خلاف معنى الأولِ في النفي والإثبات، و«لا» مفرَدةٌ.

فأما حصرُها عشرةً فعليه أكثرُ الجماعة[2]، وقد ذهب قومٌ إلى أنها تسعةٌ، وأَسقَطوا منها «إِمَّا»، وهو رأيُ أبي عليٍّ[3]، قال: لأنها لا تخلو إما أن تكونَ العاطفةُ الأُولى أو الثانيةَ، ولا يجوزُ أن تكونَ الأُولى لأن العطفَ إما أن يكونَ مفرَداً على مفرَد، وإما جملةً على جملة، وليس الأمرُ فيها كذلك، ولا تكونُ الثانيةَ لأن الواوَ قد صحِبتْها ولا يجتمعُ حرفان بمعنىً واحدٍ[4].

وذهب آخرون إلى أنها ثمانيةٌ[5]، وأَسقَطوا منها «حتى»[6]، قالوا: لأنها غايةٌ، وذهب ابنُ دُرُسْتَويه إلى أن حروفَ العطف ثلاثةٌ لا غيرُ، الواوُ والفاءُ وثُم، قال: لأنها التي

---

(١) قوله: «الفاء جمعَتْ .... الأول» سقط من ط، ر.

(٢) هي كذلك في المقتضب: ١/ ١٠-١٢، والأصول: ٢/ ٥٥-٥٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٦٣، والأشباه والنظائر: ٢/ ٦٠١.

(٣) والرماني وابن كيسان وابن مالك وابن عصفور، ونقل عن يونس، انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٠٢، وزد المقتصد: ٩٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٢٦، والارتشاف: ١٩٧٦.

(٤) كلام أبي علي في المقتصد: ٩٤٣ عن الإيضاح العضدي.

(٥) هي كذلك في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٤٣، وشرحه للمرادي: ٨٠٦.

(٦) أنكر الأخفش والكوفيون مجيء «حتى» عاطفة، وأثبته البصريون، انظر الكتاب: ١/ ٩٦، والمقتضب: ١/ ١٢، ٢/ ٣٩، والأصول: ١/ ٤٢٤-٤٢٧، ٢/ ٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٤٥، والإغفال: ٢/ ٧٣، والبصريات: ٦٨٢، وشرح التسهيل للمرادي: ٨٠٦، والارتشاف: ١٩٧٨، والجنى الداني: ٥٤٦، والمغني: ١٣٧.

تُشرِكُ بين ما بعدها وما قبلها في معنى الحديثِ والإعرابِ، وليس كذلك البواقي لأنهنَّ يُخرِجنَ ما بعدهنَّ من قِصَّة ما قبلهنَّ.

والمذهبُ الأولُ لِمَا قدَّمناه من أن معنى [٨/ ٩٠] العطف حملُ الثاني على الأول في إعرابه وإشراكُه في عمل العامل، وإن لم يَشْرَكْه في معناه، وذلك موجودٌ في جميعها.

فأما اختلافُ المعاني فذلك أمرٌ خارجٌ عن معنى العطف، ألا ترى أن حروفَ الجرِّ تجتمعُ كلُّها في إيصال معاني الأفعالِ، وإن اختلفتْ معانيها من نحو ابتداءِ الغاية وانتهاءِ الغايةِ والإلصاقِ والمُلكِ وغيرِ ذلك.

واعلمْ أن العطفَ على ثلاثة أضرُبٍ، عطفُ اسم على اسم إذا اشترَكا في الحال، كقولك: قام زيدٌ وعمرو، ولو قيل: مات زيدٌ والشمسُ لم يصحَّ لأن الموتَ لا يكونُ من الشمس، وعطفُ فِعل على فِعل إذا اشترَكا في الزمان، كقولك: قامَ زيدٌ وقعدَ، ولو قلت: ويقعدُ لم يَجُزْ لاختلاف الزمانَين[1]، وعطفُ جملةٍ على جملة، نحوُ قامَ زيدٌ وخرجَ بكرٌ، وزيدٌ منطلِقٌ وعمرو ذاهبٌ.

والمرادُ من عطف الجملةِ على الجملة ربطُ إحدى الجملتَين بالأُخرى والإيذانُ بحصولِ مضمونِها لئلَّا يظنَّ المخاطَبُ أن المرادَ الجملةُ الثانيةُ وأنَّ ذِكرَ[2] الأُولى[3] كالغلط، كما تقولُ في بدل الغَلط: جاءني زيدٌ عمرو، ومررتُ برجلٍ ثَوبٍ، فكأنهم أَرادوا إزالةَ هذا التوهُّمِ بربطِ إحدى الجملتَين بالأُخرى بحرف العطف ليصيرَ الإخبارُ عنهما إخباراً واحداً.

وقولُه: «ثم تَفترِقُ بعد ذلك» يريدُ أنها تَشترِكُ في العطف، وهو الاتفاقُ في عمل

---

(١) انظر توجيه عطف المضارع على الماضي والماضي على المضارع في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٢٠-٢٢١، ٢/ ٣٠٠-٣٠١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٤٣٠، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٩٢-٩٣، ٣/ ٢٢٢، والإغفال: ١/ ٣٥٤، ٢/ ٤١٣-٤١٤، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٩٤، ٢/ ١٥٥، وكشف المشكلات: ٩٠١.

(٢) في ط، ر: «ذكرى» تحريف.

(٣) في ط، ر: «الأول» تحريف.

العامل، ثُم تفترقُ بعدُ في معانٍ أُخرَ على حسب اختلاف معاني العطف على ما سيأتي مفصَّلاً حرفاً حرفاً، إن شاء الله.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (فالواوُ للجمعِ المطلَقِ من غير أَن يكونَ المبدوءُ به داخلاً في الحكم قبلَ الآخَرِ، ولا أن يَجتمعا في وقتٍ واحدٍ، بل الأمران جائزان، وجائزٌ عكسُهما، نحوُ قولك: جاءني زيدٌ اليومَ وعمرو أَمسِ، واختصمَ بكرٌ وخالدٌ، وسِيَّانِ قعُودُك وقيامُك، قال الله تعالى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾، وقال: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾، والقصةُ واحدةٌ، قال سيبويه: «ولم تَجعل للرجل منزلةً بتقديمِك إيَّاه يكونُ أَولَى بها من الحمار، كأنك قلت: مررتُ بهما»).

قال الشارح: لمَّا ذَكر عِدَّةَ حروف العطف أخذَ في الكلام على معانيها وتفسيرِها مفصَّلةً، وإنما فُسرتْ معانيها ليتحصَّلَ حكمُها في العطف، ألا ترى أن قولَك: جاءني زيدٌ وعبدُ الله إذا أَردتَ القَسمَ لم يَجزْ العطفُ بها، فعلمتَ أنه لا بدَّ من مراعاة معاني هذه الحروفِ حتى يجبَ الحكمُ بالعطف، فلذلك ذُكرتْ معانيها في كتب النحو، وإن لم تكن كتبَ تفسيرِ غريبٍ.

فمن ذلك الواوُ، وهي أصلُ حروف العطف، والدليلُ على ذلك أنها لا تُوجِبُ إلا الاشتراكَ بين شيئَين فقط في حُكمٍ واحدٍ[1]، وسائرُ حروف العطف يُوجِبُ[2] زيادةَ حكمٍ على ما تُوجبُه الواوُ، ألا ترَى أن الفاءَ تُوجِبُ الترتيب، وأَو الشكَّ وغيرَه، وبَلْ الإضرابَ.

فلمَّا كانت هذه الحروفُ فيها زيادةُ معنىً على حكمِ الواوِ صارتْ الواوُ بمنزلة الشيءِ المفردِ، وباقي حروفِ العطف بمنزلة المركَّبِ مع المفردِ، فلهذا صارتْ الواوُ أَصلَ حروفِ العطفِ، فهي تدلُّ على الجمع المطلَقِ، إلا أن دلالتَها على الجمعِ أَعمُّ من دلالتها على العطف.

---

(١) انظر تعليل ذلك في شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٦٩-٧٠.

(٢) في د، ط، ر: «توجب» وما أثبت أحسن، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٧٠.

والذي يدلُّ على ذلك أَنّا لا نجدُها تَعْرَى من معنى الجمعِ، وقد تَعْرَى من معنى العطف، ألا ترى أن واوَ المفعول معه في قولك: استَوَى الماءُ والخشبةَ، وجاءَ البَرْدُ والطيَّالِسةَ قد نجدُها تفيدُ معنى الجمع لأنها نائبةٌ عن «مع» الموضوعةِ لمعنى الاجتماع؟ فكذلك واوُ القَسم ليستْ عاريةً من معنى الجمع لأنها نائبةٌ عن الباء، ومعنى الباء الإلصاقُ، والشيءُ إِذا لاصَقَ الشيءَ فقد جاء معه، وكذلك واوُ الحال في قولك: جاء زيدٌ ويدُه على رأسِه، ونحوِ قوله تعالى: ﴿وَطَآيِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [1] غيرُ عاريةٍ من معنى الجمع، أَلا ترى [٨/ ٩١] أن الحالَ مصاحِبةٌ لذي الحال، فقد أَفادتْ معنى الاجتماع[2]؟

ولا نعلمُ أحداً يُوثَقُ بعربيَّته يذهبُ إلى أن الواوَ تفيدُ الترتيبَ[3]، والذي يؤَيِّدُ ما قلنا أَن الواوَ في العطف نظيرُ التثنية والجمعِ، إذا اختلفتْ الأسماءُ احْتِيجَ إلى الواو، وإذا اتَّفقتْ جَرَتْ على التثنية والجمع، تقولُ: جاءني زيدٌ وعمرو لتعذُّر التثنيةِ، فإذا اتَّفقتْ قلت: جاءني الزيدان والعُمران، والواوُ الأصلُ، وإنما زادوا على الاسم الأولِ زيادةً تدلُّ على التثنية، وكان ذلك أَوْجزَ وأَخْصرَ من أن تَذكرَ الاسمَين، وتعطفَ أَحدَهما على

---

(١) آل عمران: ٣/ ١٥٤.

(٢) من قوله: «إلا أن دلالتها ...» إلى قوله: «الاجتماع» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦٣٩-٦٤٠، وهو تلخيص لما قاله الفارسي في الإغفال: ١/ ٢٤٥-٢٥٠.

(٣) جمهور النحاة على أنها لا تفيد الترتيب، وقد يقتصر بها على بعض الأزمنة الثلاثة ـ كما قال ابن جني ـ ونقل عن الكسائي وثعلب وغلامه والربعي وابن درستويه أنها تفيد الرتيب، ونسب هذا إلى الفراء، إلا أنه صرح أنها لا تفيده، وذهب بعض فقهاء الحنفية إلى أنها يمكن أن تأتي للمعية، وذكر ابن مالك أن المعطوف بالواو إذا عري من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً. انظر الكتاب: ٤/ ٢١٦، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٣٩٦، والمقتضب: ١/ ١٠، والأصول: ٢/ ٥٥، وسر الصناعة: ٦٣٢، ٦٣٩، والخصائص: ٣/ ٣٢٠، والتبصرة في أصول الفقه: ٢٣١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٤٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٩٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٦٤، والارتشاف: ١٨٩١، والجنى الداني: ١٥٨-١٦٠، والمغني: ٣٩١-٣٩٢.

الآخَر، فإذا اختلفَ الاسمان لم تُمكِنْ التثنيةُ، فاضطرُّوا إلى العطف بالواو، والذي يدلُّ على ذلك أن الشاعرَ إذا اضطُرَّ عاوَدَ الأصلَ [٢٧٢/ ب] فقال[١]:

كـأنَّ بَـيْنَ فَكِّهـا والفَـكِّ ... فـأْرَةَ مِسْـكٍ ذُبِحـتْ في سُـكِّ

وممَّا يدلُّ على ذلك أيضاً أنها تُستعملُ في مواضعَ لا يسوغُ فيها الترتيبُ، نحوُ قولك: اختصمَ زيدٌ وعمرو، وتَقاتلَ بكرٌ وخالدٌ، فالترتيبُ ههنا ممتنعٌ لأن الخصامَ والقتالَ لا يكونُ[٢] من واحد، ولذلك لا يقعُ هَهنا من حروف العطف إلا الواوُ، ولا يجوزُ اختصمَ زيدٌ فعمرو[٣]، ولا تَقاتلَ بكرٌ فخالدٌ لأنك إذا أَتيتَ بالفاء أوْ ثُم فقد اقتصرتَ على الاسم الأول، لأن الفاءَ تُوجبُ المُهلةَ بين الأول والثاني، وهذه الأفعالُ إنما تقعُ من الاثنين معاً، ومن ذلك قولُهم: سِيَّانِ قيامُكَ وقعودُكِ، فقولُك: سِيَّانِ أي مِثْلانِ، لأن الشيءَ المُمثَّلَ والمُماثِلَ لا يكونُ من واحد لأن الشيءَ لا يُماثِلُ نفسَه، فأما قولُ الشاعر[٤]:

وكـان سِـيَّانِ أَلَّا يَسْرَحُـوا نَعَـماً ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بهـا واغْـبَرَّتِ السُّـوحُ

وقولُ الآخَرُ[٥]:

فسِـيَّانِ حَـرْبٌ أَوْ تَبُـوؤوا بِمثْلِـه ... وقـد يَقْبَـلُ الضَّـيْمَ الـذَّليلُ المُسـيَّرُ

[٨/ ٩٢] فإنه استَعملَ «أوْ» ههنا بمعنى الواو، وهو من الشاذِّ الذي لا يُقاسُ عليه[٦]، والذي أَنَّسَه بذلك أنه رآها في الإباحة، نحوُ جالسْ الحسنَ أو ابنَ سِيرين، تُبيحُ

---

(١) سف الرجز: ٤/ ٢٢٥.

(٢) عاملَ المثنى معاملة الفرد.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٦٩، والإغفال: ١/ ٢٥٠، والخصائص: ٣/ ٣٢٠.

(٤) سلف البيت: ٢/ ٢٠٨.

(٥) هو لبيد، والبيت في ديوانه: ٢٢٦، وكتاب الشعر: ٣٢٢، وورد بلا نسبة في الخصائص: ١/ ٣٤٨، واللسان (سوا)، والرواية في ط، ر: «تبوء»، وهي كذلك في اللسان (سوا).

(٦) مجيء أو بمعنى الواو قال به قطرب وابن مالك، وعُزيَ إلى الأخفش والجرمي والكوفيين، ومذهب البصريين أنها لا تجيء بمعنى الواو، انظر معاني القرآن للأخفش: ٢٥٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤٤٣، ومجالس ثعلب: ١١٢، وسر الصناعة: ٤٠٦، والخصائص:=

مُجالَستَهما، فتَدرَّجَ إلى استعمالها[١] في مواضع الواو ألبتَّة.

وتقولُ: جمعتُ زيداً وعَمراً، والمالُ بين زيدٍ وعمرو[٢]، ولا يجوزُ بالفاء، وإذا ثبتَ أنها تُستعملُ في مواضعَ لا يكونُ فيها إلا الجمعُ المطلَقُ امتنعَ استعمالُها مُرتَّبةً لأن ذلك يُودي بالاشتراك، وهو على خلافِ الأَصلِ.

وممَّا يدلُّ أيضاً على أنها للجمع المطلَقِ من غير ترتيبٍ قولُك: جاءني زيدٌ وعمرو بعدَه، فلو كانت للترتيب لكان قولُك: بعده تكريراً، ولَكان إذا قلت: جاءني زيدٌ اليومَ وعمرو أمسِ متناقِضاً، لأن الواوَ قد دلَّتْ على خلاف ما دلَّتْ عليه «أمسِ» من قِبَلِ أَنَّ الواوَ تُرتِّبُ[٣] الثاني بعدَ الأول، و«أمسِ» تدلُّ على تقدُّمه، ومن ذلك قولُه تعالى في البقرة: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾[٤]، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾[٥]، والقصةُ واحدةٌ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[٦]، وشَرعُها يقدِّمُ الركوعَ على السجود، ومن ذلك قول أبي النَّجمِ[٧]:

تُعِلُّـــهُ مِـــنْ جانِـــبٍ وتُنْهِلُـــهْ

=٢/ ٤٦١، والأزهية: ١١٣، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٧٧، والإنصاف: ٤٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٦٤، والارتشاف: ١٩٨٩-١٩٩١، والجنى الداني: ٢٣٠، والمغني: ٦٥.

(١) انظر الخصائص: ١/ ٣٤٧-٣٤٨.

(٢) بهذا مثَّل الفارسي في الإغفال: ١/ ٢٥٠.

(٣) في ط، ر: «ترتيب» وما أثبت أحسن.

(٤) البقرة: ٢/ ٥٨.

(٥) الأعراف: ٧/ ١٦١.

(٦) آل عمران ٣/ ٤٣، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٧٠، وسر الصناعة: ٦٣٣.

(٧) البيت في ديوانه: ٣١٤، وهو بلا نسبة في الإبل للأصمعي: ١٣١.

والعَلَلُ لا يكونُ إلا بعد النَّهَل، يقال: نَهِلَ يَنْهَلُ إذا شربَ أَولَ شَرْبة[1]، قال الجعديُّ[2]:

وشَرِبْنا عَلَلاً بَعْدَ نَهَلْ

ومن ذلك أيضاً قولُ لبيد[3]:

أُغْلِي السِّبَاءَ بكُلِّ أَدْكَنَ عاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتَامُها

[٨/ ٩٣] والجَوْنَةُ: الخابئةُ المَطليَّةُ بالقَار، وقُدِحَتْ: غُرِفَتْ، وقيل: مُزِجَتْ، وقيل: بُزِلَتْ[4]، وفُضَّ خِتامُها أي كُسِرَ طِينُها، ومعلومٌ أنه لا يُقْدَحُ إلا بعد فَضِّ خِتَامِها مع أَنَّا نقولُ: إنها لو كانت الواوُ للترتيب لكانت كالفاء، فلو كانت كالفاء لَوقعت موقعَها[5] في الجزاء، وكان يجوزُ أن تقولَ: إنْ تُحسنْ إليَّ واللهُ يُجازيك كما تقولُ: فاللهُ يُجازِيك[6]، فلمّا لم يجزْ ذلك دلَّ على ما قلناه.

فأَما ما حكاه سيبويه وذلك أنه قد نَصَّ[7] في عِدَّة مواضعَ من كتابه، منها في هذا البابِ، قال: «تقولُ: مررتُ برجُلٍ وحمارٍ فالواوُ أَشركَتْ بينهما، فلم تَجعلْ للرجل منزلةً بتقديمكِ إِيَّاه على الحمار»[8]، إذ لم تُردْ التقديمَ في المعنى، وإنما هو شيءٌ في اللفظ كقولك:

---

(١) انظر الإبل للأصمعي: ٨٢، والصحاح واللسان (علل)، (نهل).

(٢) صدر البيت:

وشربْنا غيرَ شُربِ واغِلٍ

وهو في ديوانه: ٨٦.

(٣) البيت في ديوانه: ٣١٤، وشرح السبع الطوال: ٥٧٥، وسر الصناعة: ٦٣٢، وأسرار العربية: ٣٠٣.

(٤) هو قول ابن الأعرابي كما في شرح السبع الطوال: ٥٧٧، ومثله في ديوان لبيد: ٣١٤.

(٥) في ط: «موقها» تحريف.

(٦) بهذا اعتلَّ الفارسي في الإغفال: ١/ ٢٤٥-٢٤٦، وانظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٣.

(٧) في ط، ر: «منع». تحريف.

(٨) الكتاب: ١/ ٤٣٧، بتصرف.

مررتُ بهما، ولهذا قال: «وليس في هذا دليلٌ على أنه بدأ بشيء[1] قبل شيء»[2].

وقال قومٌ: إنها ترتِّبُ[3]، واستدلُّوا بما رُويَ عن ابن عباس أنه أمرَ بتقديم العُمرة، فقال الصحابةُ: لِمَ تأمُرنا بتقديم العُمرةِ وقد قدَّمَ اللهُ الحجَّ عليها في التنزيل[4]؟ فدلَّ إنكارُهم على ابن عباس أنهم فَهموا الترتيبَ من الواو، وكذلك لمَّا نَزل قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾[5] قال الصحابةُ: بِمَ نبدأُ يا رسولَ الله؟ فقال: ابدؤوا بما بدأ اللهُ بذِكره[6]، فدلَّ ذلك على الترتيب.

ورُوي أن بعضَ الأعراب قام خطيباً بين يَدَي النبيِّ ﷺ، فقال في خُطبته: من أطاعَ اللهَ ورسولَه فقد رَشَدَ، ومَن عَصاهما فقد غَوَى، فقال النبيُّ ﷺ: بِئسَ خطيبُ القومِ أنتَ، هلَّا قلت: ومَن عَصَى اللهَ ورسولَه[7]، قالوا: فلو كانت الواوُ للجمع المطلَق لَما افترقَ الحالُ بين ما علَّمه الرسولُ عليه الصلاةُ والسلامُ وبين ما قال، وتعلَّقوا أيضاً بما جاء في الأَثر أن سُحَيماً عبْدَ بني الحَسْحاس أنشدَ عندَ عمر بن الخطاب رضي الله عنه[8]:

عُمَيرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزتَ غادياً … كفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمرءِ ناهِيا

فقال عمرُ: لو كنتَ قدَّمتَ الإسلام على الشَّيب لَأَجزتُك[9]، فدلَّ إنكارُه على أن التأخيرَ في اللفظ يدلُّ على التأخير في المرتبة.

---

(١) في ط، ر: «شيء».

(٢) الكتاب: ١/ ٤٣٨، وانظر شرحه للسيرافي: ٦/ ٦٩-٧٠، وجواب «أما» محذوف.

(٣) في ط، ر: «ترتيب»، وما أثبت أحسن.

(٤) في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ...﴾: البقرة: ٢/ ١٩٦، وأجاب ابن عباس: «كما تقدم الدين على الوصية»، التبصرة في أصول الفقه: ٢٣٣، وانظر خبر ابن عباس في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ٦/ ٤٣٠.

(٥) البقرة: ٢/ ١٥٨.

(٦) الحديث في الطبري: ٢/ ٥٠، وانظر سر الصناعة: ٦٣٢.

(٧) انظر قول الرسول ﷺ للخطيب في المحرر الوجيز: ١٢/ ١١٠-١١١.

(٨) سلف البيت: ٨/ ٤٤.

(٩) خبر عمر رضي الله عنه في الكامل للمبرد: ٢/ ٢٢٥.

وما ذكَروه لا دلالةَ فيه قاطعةً، أما الآيةُ فنقولُ: إن إنكارَ الجماعة معارَضٌ بأمر ابن عباس، فإنه مع فضلِه أمرَ بتقديم العُمرة، ولو كانت الواوُ تُرتِّبُ لَمَا خالفَ، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ﴾ فإن النبيَّ ﷺ لم يأمرْ بتقديم الصَّفا لأن اللَّفظَ كان يقتضي ذلك، وإنما بيَّنَ عليه الصلاةُ والسلامُ المرادَ لِمَا في الواو من الإجمال، ويدلُّ على ذلك سؤالُ الجماعةِ، بِمَ نبدأُ؟ ولو كانت الواوُ للترتيب لَفَهموا ذلك من غير سؤالٍ، لأنهم كانوا عرباً فصحاءَ، وبلُغتِهم نزلَ القرآنُ، فدلَّ أنها للجمع من غيرِ ترتيبٍ.

وأما ردُّ النبي ﷺ على الخطيب فما كان إلا لأن فيه تركَ الأدبِ بتركِ إفرادِ اسم الله بالذِّكر، وكذلك إنكارُ عمرَ ﷺ لتركِ تقديم الإسلام [٢٧٣/ أ] في الذِّكر، وإن كان لا فرقَ بينهما.

واعلمْ أن البغداديين قد أَجازوا في الواو أن تكونَ زائدةً[١]، واحتجُّوا بأنها قد جاءت في مواضعَ كذلك، منها قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾[٢]، قالوا: معناه نادَيناه أنْ يا إبراهيمُ، والواوُ زائدةٌ.

ومنها قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا [٨/ ٩٤] وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾[٣]، تقديرُه حتى إذا جاؤوها فُتِحتْ[٤] أبوبُها، واحتجُّوا أيضاً بقول الشاعر[٥]:

---

(١) لا تزاد الواو عند الفراء وأبي بكر الأنباري إلا مع «حتى إذا» و«لـمّا»، وظاهر كلام ثعلب أنها تزاد مع »حتى إذا»، ونسب صاحب الإنصاف القول بزيادة الواو إلى الكوفيين والأخفش والمبرد وابن برهان من البصريين، إلا أن المبرد نسب زيادة الواو إلى قوم، ولم يُجزها، وهو بذلك مع البصريين، انظر الكتاب: ٣/ ١٠٣، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ١٠٧، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٠٦، والمقتضب: ٢/ ٨٠-٨١، ومجالس ثعلب: ٥٩، وشرح السبع الطوال: ٥٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٣٧، وشرح اللمع لابن برهان: ٢٤٥-٢٤٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٢٠-١٢١.

(٢) الصافات: ٣٧/ ١٠٣-١٠٥.

(٣) الزمر: ٣٩/ ٧٣.

(٤) انظر تقديرات أخرى في مصادر الحاشية (١).

(٥) هو الأسود بن يعفر، والبيتان في ديوانه: ١٩، وهما في مصادر الحاشية (١) بلا نسبة.

حتَّــــى إذا امْـــتَلأَتْ بُطــــونُكمُ ورأَيـــتُمْ أبنــــاءَكمْ شُـــبُّوا

وقلَبْتُمــوا ظَهْـرَ المِجَــنِّ لنــا إنَّ الغَــدُورَ الفــاحِشَ الخَــبُّ

قالوا: معناه قلَبتُم ظَهْرَ المِجَنِّ لنا[1].

وأَما أَصحابُنا فلا يَرون زيادةَ هذه الواوِ، ويتأَوَّلون جميعَ ما ذُكر وما كان مثلَه بأَنَّ أَجوبتَها محذوفةٌ لمكانِ العِلم بها، والمرادُ فلمّا أَسْلَما وتَلَّه للجَبينِ وناديْناه أنْ يا إبراهيمُ قد صدَّقتَ الرؤيا أَدركَ ثَوابَنا، ونال المنزلةَ الرفيعةَ لدينا، وكذلك قولُه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ تقديرُه صادَفوا الثوابَ الذي وُعِدُوه، ونحوُه، وكذلك قول الشاعر:

حتـــــى إذا امــــتلأتْ بطُــــونُكمُ

وكان كذا وكذا تحقَّقَ منكم الغدرُ، واستَحقَقْتم اللَّومَ، ونحوُ ذلك ممَّا يَصلُحُ أن يكونَ جواباً[2]، فاعرفْه إن شاءَ اللهُ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والفاءُ وثُمَّ وحتَّى تقتضي الترتيبَ، إلا أن الفاءَ تُوجبُ وجودَ الثاني بعدَ الأولِ بغير مُهلةٍ، و«ثُمَّ» تُوجبُه بمُهلة، ولذلك قال سيبويه: «مررتُ برجل ثُم امرأةٍ، فالمرورُ ههنا مروران»، ونحوُ قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾، وقولِه: ﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ محمولٌ على أنه لمَّا أَهلكَها حكَمَ بأن البأسَ قد جاءها، وعلى دَوام الاهتداءِ وثَباتِه).

قال الشارح: اعلمْ أن هذه الحروفَ الثلاثةَ تُوافقُ الواوَ من جهة، وتُفارقُها من جهة أُخرى، فأَما جهةُ [٨/ ٩٥] الموافَقةِ فاشتراكُهنَّ في الجمع بين شيئَين أو أشياءَ في الحكم، وأَما المخالَفةُ فمن جهة الترتيبِ، فالواوُ لا تُرتِّبُ، وهذه الثلاثةُ ترتِّبُ، وتُوجبُ أن

(١) هو تقدير السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ١٣٧.

(٢) من قوله: «واعلم أن البغداديين ... » إلى قوله: «جواباً» قاله ابن جني في سر الصناعة ٦٤٥-٦٤٦.

الثاني بعدَ الأول.

فمن ذلك الفاءُ، فإنها ترتِّبُ بغير مُهلةٍ ، يدلُّ على ذلك وقوعُها في الجواب وامتناعُ الواوِ وثُمَّ منه، فامتناعُ «ثُم» منه إنما هو لأنها تُرتِّبُ بمُهلة، فعُلمَ بما ذكرناه أن الفاءَ موضوعةٌ لدخولِ الثاني فيما دخلَ فيه الأولُ متَّصلاً.

وجملةُ الأمر أنها تدخلُ الكلامَ على ثلاثة أَضرُبٍ[1]: ضربٌ تكونُ فيه مُتبِعةً عاطفةً، وضربٌ تكونُ فيه مُتبِعةً مجرَّدةً من معنى العطف، وضربٌ تكونُ فيه زائدةً، دخولُها كخروجها، إلا أن المعنى الذي تختصُّ به، وتُنسَبُ إليه هو معنى الإتْباعِ، وما عدا ذلك فعارضٌ فيها.

فأما الأولُ فنحوُ قولك: مررتُ بزيد فعمرو، وضربتُ عمرواً فأَوجعتُه، ودخلتُ الكوفةَ فالبَصرةَ، أَخبرتَ أن مرورَ عمرو كان عَقِيبَ مرور زيد بلا مُهلةٍ.

ولذلك قال سيبويه: «فالمرورُ مروران»[2]، يريدُ أن مرورَه بزيدٍ غيرُ مرورِه بعمرو، وأن إيجاعَ زيدٍ كان عَقِيبَ الضرب، وأن البصرةَ داخلةٌ في الدخول كالكوفة على سبيل الاتصالِ، ومعنى ذلك أنه لم يَقطعْ سَيرَه الذي دخلَ به الكوفةَ حتى اتَّصلَ بالسَّير الذي دخلَ به البصرةَ من غير فُتورٍ ولا مُهلةٍ.

ولهذا من المعنى وقعَ ما قبلها علَّةً وسبباً لِمَا بعدها، نحوُ قولك: أعطيتُه فشَكرَ، وضربتُه فبكَى، فالإعطاءُ سببُ الشُّكر، والضربُ سببُ البكاء، والمسبَّبُ يقعُ ثانيَ السَّببِ وبعدَه متَّصلاً به، فلذلك اختاروا لهذا المعنى الفاءَ، فاعرفْه.

وأما الضربُ الثاني ـ وهو الذي يكونُ الفاءُ فيه للإتباع دون العطفِ ـ ففي كلِّ موضعٍ يكونُ فيه الأولُ عِلَّةً لوجود الآخَرِ، ولا يشارِكُ الأولَ في الإعراب، وهذا نحوُ جوابِ الشرطِ، كقولك: إنْ تُحسنْ إليَّ فاللهُ يُجازيك، فالفاءُ هنا للإتْباع دون العطف، ألا

---

(١) كلام الشارح على هذه الأضرب الثلاثة ملخَّصٌ ممَّا قاله ابن جني عنها في سر الصناعة: ٢٥١-٢٥٤، ٢٦٠.

(٢) الكتاب: ١/ ٤٣٨، وانظر شرحه للسيرافي: ٦/ ٧٠-٧١.

ترى أَنَّ الشرطَ فعلٌ مجزومٌ، والجوابُ بعد الفاء جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ لا يسوغُ فيها الجزمُ؟ وإنما أُتِيَ بالفاء ههنا توصُّلاً إلى المجازاة بالجُمل المركَّبةِ من المبتدأ والخبر، فإنه لولا الفاءُ لَمَا صحَّ أن تكونَ جواباً، فلمَّا كان الإتْباعُ لا يفارقُها، والعطفُ قد يفارقُها كان الإتْباعُ أَصلاً فيها.

وأما الضربُ الثالثُ ـ وهو زيادتُها ـ فاعلمْ أن الفاءَ قد تزادُ عند[1] جماعة من النحويين المتقدِّمين كأبي الحسن الأخفش وغيرِه، فإنه يجيزُ زيدٌ فقائمٌ على معنى زيدٌ قائمٌ، وحكَى زيدٌ فوُجِدَ، يريدُ[2] «وُجِدَ»[3]، وأجاز زيداً فاضرب، وعمرواً فاشكرْ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾[4]، أي كبِّرْ وطهِّرْ واهجُرْ[5]، ومن ذلك ما ذهب إليه أبو عثمان المازني في قولهم: خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ أنَّ الفاءَ زائدةٌ[6].

---

(١) في ط: «عن».

(٢) في ط، ر: «بزيد» تصحيف، انظر معاني القرآن للأخفش: ٣٠٦، والبغداديات: ٣٠٩، وسر الصناعة: ٢٦٠.

(٣) ظاهر كلام الأخفش وتقديرُه في البيت الذي سيرد ذكره يشيران إلى أنه لا خلاف بينه وبين سيبويه في زيادة الفاء، فقد صرح أنه لا يجوز «زيد فمنطلق» [في معاني القرآن له: ٢٥١ «فينطلق» تحريف، انظر الكتاب ١/ ١٣٨، والإغفال: ٢/ ٥٣١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٣٠]، وساق زيادة الفاء في «أخوك فوجد»، فقال: «وزعموا أنه [الصواب أنهم] يقولون: أخوك فوُجد، بل أخوك فجُهد، يريدون «أخوك وُجد» و«بل أخوك جُهد» فيزيدون الفاء»، معاني القرآن: ٣٠٦ فظاهر قوله: وزعموا أنه يحكي حكاية.
انظر الكتاب: ١/ ١٣٩، والمقتضب: ٣/ ١٩٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٢-١٨، والحلبيات: ٧٨، والبغداديات: ٣٠٩، وكتاب الشعر: ٣٢٦، وسر الصناعة: ٢٦٠، والمقتصد: ٣١٣، والنكت: ٢٦٦، والجنى الداني: ٧١، والمغني: ١٧٩.

(٤) المدثر: ٧٤/ ٣-٥.

(٥) قال ابن الشجري بزيادة الفاء في الآيات السالفة، انظر أماليه: ٣/ ٩٠.

(٦) ونسب أبو حيان والمرادي وابن هشام هذا القول إلى الفارسي، وذهب أبو إسحاق الزيادي إلى أن هذه الفاء دخلت على حدِّ دخولها في جواب الشرط، وذهب مبرمان إلى أنها عاطفة،=

ومن ذلك قول الشاعر(١):

وقائلـــةٍ خَـــوْلانُ فـــانْكِحْ فَتـــاتَهمْ وأُكْرومـــةُ الحَيَّـــيْنِ خِلْـــوٌ كـما هِيَـــا

[٨/ ٩٦] قالوا: الفاءُ فيه زائدةٌ لأنه في موضعِ الخبر، وسيبويه لا يَرى ذلك، ويتأَوَّلُ ما(٢) جاء من ذلك بما يردُّه إلى القياس(٣).

وأما «ثُمَّ» فهي كالفاء في أن الثاني بعدَ الأول، إلا أنها تفيدُ مُهلةً وتَراخياً عن الأول، فلذلك لا تقعُ مواقعَ الفاءِ في الجواب، فلا تقولُ: إنْ تُعطِني ثُم أنا أشكرُك، كما تقولُ: فأنا أشكرُك لأن الجزاءَ لا يتراخَى عن الشرط، فعلى هذا تقولُ: ضربتُ زيداً يومَ الجمعة ثُم عمروا بعدَ شهر، وبعثَ اللهُ آدمَ ثُم محمداً صلَّى الله عليهما وسلَّم، ولا تقولُ مثلَ ذلك في الفاء، لأنه لَّما تَراخَى لفظُها بكثرة حروفِها تَراخَى معناها، لأن قُوةَ اللفظ مؤْذِنةٌ بقُوةِ المعنى، والكوفيون أيضاً يرون زيادةَ «ثُم»(٤) كزيادة الفاءِ والواوِ عندَهم، قال زهير(٥):

أَراني إذا مـــا بِـــتُّ بِـــتُّ عـــلى هَـــوَىً فثُمَّ إذا أصبحتُ أصبحْتُ غادِيا [٢٧٣/ ب]

=ورجح ابن جني القول بأنها زائدة، انظر هذه الأقوال منسوبة إلى أصحابها في البغداديات: ٣٩٠، وسر الصناعة: ٢٦٠-٢٦١، والارتشاف: ١٩٨٧، والتذييل والتكميل: ٧/ ٣٢٥-٣٢٦، والجنى الداني: ٧٣، والمغني: ١٨٠.

(١) سلف البيت: ١/ ٢٣١.

(٢) في ط، ر: «مما».

(٣) انظر الكتاب: ١/ ١٣٨-١٣٩، وشرحه للسيرافي: ٤/ ١٢، والنكت: ٢٦٧-٢٦٨.

(٤) والأخفش، وانظر ما سيأتي.

(٥) البيت في ديوانه: ٢٠٧، والشيرازيات: ١٥١-١٥٢، وشرح اللمع لابن برهان: ٢٤٤، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٥٦، والأشباه والنظائر: ١/ ١٠٤، والخزانة: ٣/ ٥٨٨، وورد بلا نسبة في سر الصناعة: ٢٦٤، ٣٨٦، واستشهد به ابن جني وصاحب البسيط على زيادة الفاء، وابن الشجري على زيادة «ثم».

وانظر في زيادة «ثم» المصادر السالفة وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٦٩، والارتشاف: ١٩٨٩، والمغني: ١٢٤، والهمع: ٢/ ١٣١-١٣٢.

وعلى ذلك تأوَّلوا قولَه تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟﴾[1].

قال صاحب الكتاب: (و«حتى» الواجبُ فيها أن يكونَ ما يُعطَفُ بها جزءاً من المعطوف عليه، إما أَفْضَلَه، كقولك: مات الناسُ حتى الأنبياءُ، أَو أَدْونَه، كقولك: قَدِمَ الحاجُّ حتى المُشاةُ).

قال الشارح: اعلمْ أن «حتى» قد تكونُ عاطفةً[2]، تُدخِلُ ما بعدها في حُكم ما قبلها كالواو والفاء، وهو أَحدُ أقسامها، ولها في العطف شرائطُ:

أحدُها: أن يكونَ ما بعدها من جنس ما قبلَها، وأن يكونَ جزءاً له، وأن يكونَ فيه تحقيرٌ أَو تعظيمٌ، وذلك نحوُ قَدِمَ الحاجُّ حتى المُشاةُ، فهذا تحقيرٌ، ومات الناسُ حتى الأنبياءُ، وهذا تعظيمٌ، ولذلك قال: «**إما أفضلَه أو أدْوَنَه**»، ولو قلت: قَدِمَ الحاجُّ حتى الحمارُ لم يَجُزْ لأنه ليس من جنس المعطوفِ عليه، وكذلك لو قلت: قدمَ زيدٌ حتى عمرو لم يَجُزْ لأن الثاني وإنْ كان من جنس الأولِ فليس بعضاً له، وكذلك لو قلت: رأيتُ القومَ حتى زيداً وكان زيدٌ غيرَ معروفٍ بحقارةٍ أَو عِظَمٍ لم يَجُزْ أيضاً، وإنْ كان بعضاً له.

واعلمْ أن «حتى» إنما يتحقَّقُ العطفُ بها في حالة النصب لا غيرُ، نحوُ قولك: رأيتُ القومَ حتى زيداً، فالاسمُ بعد «حتى» داخلٌ في حكم ما قبلها، ولذلك تَبِعَه في الإعراب، فأما إذا قلت: قَدِمَ القومُ حتى زيدٌ فإنه لا يتحقَّقُ ههنا العطفُ لاحتمال أن تكونَ حرفَ ابتداءٍ، وهو أَحدُ وجوهها، وما بعدَها مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، وكذلك إذا خفضْتَ، ربَّما يُتوهَّمُ فيها الغايةُ على نحوِ قوله: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[3]، ولذلك لم يُمثِّلْ الفارسيُّ في العطف إلا بصورةِ النصبِ، [٨/ ٩٧] فقال: «نحو قولك: ضربتُ القومَ حتى

---

(١) التوبة: ٩/ ١١٨.

حكى الفارسي عن الأخفش زيادة «ثم» في الآية، ووافقه على ذلك، انظر الشيرازيات: ١٥١-١٥٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٦٩، والمساعد: ٢/ ٤٥١، والهمع: ٢/ ١٣٢.

(٢) أنكر الكوفيون مجيئها عاطفة، انظر ما سلف: ٨/ ٣٥، ٨/ ١٦٢.

(٣) القدر: ٩٧/ ٥.

زيداً»[١]، ثم عَضَدَ ذلك بالنقل لِئلَّا يَمنعَ المخالِفُ هذه الصورةَ، فقال: «وقد رواه سيبويه وأبو زيدٍ وغيرُهما»[٢]، وكذلك رَواه يونسُ.

وفي الجملة «حتى» غيرُ راسِخةِ القدمِ في باب العطفِ، ولا متمكِّنةٌ فيه، لأن الغرضَ من العطف إدخالُ الثاني في حكم الأول وإشراكُه في إعرابه إذا كان المعطوفُ غيرَ المعطوف عليه، فأما إذا كان الثاني جزءاً من الأول فهو داخلٌ في حكمه لأن اللَّفظَ يتناولُ الجميعَ من غير حرفِ إشراكٍ، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربتُ القومَ شَملَ هذا اللَّفظُ زيداً وغيرَه ممَّن يعقلُ؟ فلم يكنْ في العطف فائدةٌ سوى إرادةِ تفخيمٍ وتحقيرٍ، وذلك يحصُلُ بالخفض على الغاية.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وأَوْ وإمَّا وأَمْ ثلاثتُها لتعليق الحكمِ بأَحدِ المذكورَين، إلا أَن أَوْ وإِمَّا تقعان في الخبر والأمر والاستفهامِ، نحوُ قولك: جاءني زيدٌ أو عمرو، وجاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو، واضربْ رأسَه أَو ظهرَه، واضربْ إمَّا رأسَه وإمَّا ظهرَه، وأَلَقِيتَ عبدَ الله أو أخاه؟ وأَلَقِيتَ إمَّا عبدَ الله وإمَّا أخاه؟)

قال الشارح: يريدُ أن هذه الحروفَ الثلاثةَ تجتمعُ في أن الحكمَ المذكورَ مُسنَدٌ بها إلى أحد الاسمَين المذكورَين لا بعَيْنه، وأَوْ وإمَّا تقعان في الخبر والأمر والاستفهام، ولذلك يكونُ الجوابُ عن هذا الاستفهامِ نَعَمْ إن كان عندَه واحدٌ منهما، أَو «لا» إن لم يكنْ، إِذ المعنى أَلَقِيتَ أحدَهما؟ والذي يدلُّ أن أصلَهما أحدُ الشيئَين أنه إذا لم يكنْ معك في الكلام دليلٌ يُوجِبُ زيادةَ معنىً على هذا المعنى لم يُحمَلْ في التأويل إلا عليه.

قال صاحب الكتاب: «وأَمْ لا تَقعُ إلا في الاستفهام إِذا كانت متَّصلةً، والمنقطِعةُ تقعُ في الخبر أَيضاً، تقولُ في الاستفهام: أَزيدٌ أَم عمرو؟ وفي الخبرِ: إنها لَإِبلٌ أَم شاءٌ».

قال الشارح: و«أَمْ» فتكونُ على ضربَين: متصلةٌ، وهي المعادِلةُ لهمزة الاستفهام، ومنقطِعةٌ، فأَما المتصلةُ فتأتي على تقدير «أَيٍّ» لأنها لتفصيلِ ما أَجملتْه أَيٌّ، وذلك أن

---

(١) المقتصد: ٩٥٦، وانظرِ الأصول: ٢/ ٥٩.

(٢) المقتصد: ٩٥٦، وانظر الكتاب: ١/ ٩٦، وشرحه للسيرافي: ٣/ ١٤٥-١٤٦.

السؤالَ على أَربع مراتبَ في هذا الباب.

الأولُ السؤالُ بالألف منفرِدةً، كقولك: أعندَكَ شيءٌ ممَّا تحتاجُ إليه؟ فيقولُ: نَعمْ، فتقولُ: ما هو؟ فيقول: متاعٌ، فتقولُ: أيُّ المتاعِ؟ فيقولُ: بَرٌّ، فتقولُ: أكتَّانٌ هو أم مَرْويٌّ[1]؟ فيكونُ الجوابُ حينئذٍ التعيينَ[2].

فالجوابُ مرتَّبٌ على هذه المراتبِ المذكورةِ، فأشدُّها إبهاماً السؤالُ الأولُ، لأنه ليس فيه ادِّعاءُ شيءٍ عنده، ثُم الثاني لأن فيه ادِّعاءَ شيءٍ عنده إذا قلت: ما الشيءُ الذي عندك؟ ثُم السؤالُ الثالثُ، وهو بأيٍّ، و هو لتفصيل ما أجملتَه، ثُم السؤالُ الرابعُ بالألف مع «أَمْ»، وهو لتفصيل ما أجملَتْه أيٌّ، فتقولُ: أزيدٌ عندَك أَمْ عمرو؟ وأزيداً لقيتَ أَمْ بِشراً؟ فمعناه أيُّهما عندك؟ وأيَّهما لقيتَ؟ [٨/ ٩٨]

ولا تُعادَلُ «أَمْ» هذه إلا بالهمزة، وينبغي أن يجتمعَ في «أَمْ» هذه ثلاثُ شرائطَ حتى تكونَ متصِلةً:

أَحدُها: أن تُعادِلَ همزةَ الاستفهام.

والثاني: أن يكونَ السائلُ عندَه علمُ أَحدِهما.

والثالثُ: أن لا يكونَ بعدها جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ، نحوُ قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو عندك؟ فقولُك بعدَها: عمرو عندك يقتضي أن تكونَ منفصِلةً، ولو قلت: أم عمرو من غير خبرٍ كانت متصِلةً.

وتقولُ: أَأَعطيتَ زيداً أم حرَمتَه[3]؟ فتكونُ متصلةً أيضاً لأن الجملةَ بعدها إنما هي فعلٌ وفاعلٌ، وليستْ ابتداءً وخبراً، والجوابُ عن هذا السؤالِ إن كان قد فَعلَ واحداً

---

(١) الثوب ينسب إلى مَرْو مَرْوي، انظر معجم البلدان (مرو الشاهجان)، واللسان (مرو)، وفي د: «بردِيّ»، والبردي تمر، ونبت، وكلاهما غير ملائم للنص، انظر اللسان (برد).

(٢) في ط، ر: «اليقين» تحريف، والأصح بالتعيين، قال ابن الشجري: «وجواب هذا القول بالتعيين»، الأمالي: ٣/ ١٠٦.

(٣) انظر هذا في المقتضب: ٣/ ٢٨٦، والأصول: ٢/ ٥٧.

منهما التعيينُ لأن الكلامَ بمنزلةِ أَيُّهما وأَيُّهم، ولا يكونُ «لا» ولا «نَعَمْ»، لأن[١] المتكلِّمَ مُدَّعٍ أَن أَحدَ الأمرَين قد وقعَ، ولا يَدري أيُّ الأمرَين هو، ولا يعرفُه بعَينه، فهو يسألُ عنه مَن يعتقدُ أن عِلْمَ ذلك عندَه ليعرِّفَه إيَّاه عَيناً، فإن كان الأمرُ على غير دعواه كان الجوابُ لم أَفعلْ واحداً منهما[٢].

وقيل لها: متصِلةٌ لاتِّصال ما بعدَها بما قبلها، وكونِه كلاماً واحداً، وفي السؤال بها معادَلةٌ وتسويةٌ[٣].

فأَما المعادَلةُ فهي بين الاسمَين ، جعلتَ الاسمَ الثاني عَديلَ الأَول في وقوع الأَلفِ على الأَول و«أمْ» على الثاني، ومذهبُ السائل فيهما واحدٌ.

فأَما التسويةُ فهي أَن الاسمَين المسؤولِ عن تعيين أَحدِهما مستويان في عِلمِ السائل، [٢٧٤/ أ] أي الذي عندَه في أحدهما مثلُ الذي عنده في الآخر[٤]، فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾[٥]، فهذا على التقدير والتوضيح، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾[٦]، فهو من الناس استفهامٌ، ومن القديم سبحانه توقيفٌ وتوبيخٌ للمشركين، خرجَ مَخرَجَ الاستفهام[٧]، ولا خيرَ في واحدٍ منهم، إنما هو على ادِّعائهم أن هناك خيراً، فقرِّعوا بهذا على هذه الطريقة، فاعلمْ.

وأما الضربُ الثاني من ضَربَي «أَمْ» وهي المنقطِعة فإنما قيل لها: منقطِعةٌ لأنها انقطعتْ ممَّا قبلها خبراً كان أو استفهاماً[٨]، إذ كانت مقدَّرةً ببَلْ والهمزةِ على معنى بَلْ أَكذا،

---

(١) هو تعليل سيبويه والمبرد وابن السراج، انظر الكتاب: ٣/ ١٦٩، والمقتضب: ٣/ ٢٨٦، والأصول: ٢/ ٥٧.

(٢) قوله: «فإن كان .... منهما» قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٥٧.

(٣) انظر المقتصد ٩٤٩، والنكت: ٧٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٥٩.

(٤) من قوله: «فأما المعادلة ...» إلى قوله: « الآخر» قاله الأعلم في النكت ٧٩٧ بخلاف يسير.

(٥) النازعات: ٧٩/ ٢٧.

(٦) الدخان: ٤٤/ ٣٧.

(٧) كذا في المقتضب: ٣/ ٢٨٧، والأصول: ٢/ ٥٧، وانظر القرطبي: ١٩/ ١٢٦.

(٨) هو قول المبرد وابن السراج، انظر المقتضب: ٣/ ٢٨٨، والأصول: ٢/ ٥٨، وانظر أيضاً=

وذلك نحوُ قولك فيما كان خبراً: إن هذا لَزيدٌ أم عمرو، كأنك نظرتَ إلى شخص فتوهَّمتَه زيداً، فأخبرتَ على ما توهَّمتَ، ثُم أَدركَكَ الظنُّ أنه عمرو، فانصرفتَ عن الأَول، وقلتَ: أم عمرو مستفهِماً على جهة الإضراب عن الأول[١].

ومثلُ ذلك قولُ العرب: إنَّها لإبِلٌ أَم شاءٌ[٢]، أي بل أَهِيَ شاءٌ، فقولُه: إنَّها لإبلٌ إخبارٌ، وهو كلامٌ تامٌّ، وقولُه: أم شاءٌ استفهامٌ عن ظنٍّ وشكٍّ عَرضَ له بعد الإخبار، فلا بدَّ من إضمارِ «هي» لأنه لا يقعُ بعد «أم» هذه إلا الجملةُ، لأنه كلامٌ مستأنفٌ، إذ كانت «أم» في هذا الوجهِ إنما تَعطفُ جملةً على جملة، إلا أن فيها إبطالاً للأول وتراجُعاً عنه من حيث كانت مقدَّرةً ببَلْ والهمزةِ على ما تقدَّمَ، فبَلْ للإضراب عن الأول، والهمزةُ للاستفهام عن الثاني، وليس المرادُ أنها مقدَّرةٌ ببَلْ وحدَها ولا بالهمزة وحدَها، لأن ما بعدَ «بَلْ» متحقِّقٌ، وما بعد «أمْ» هذه مشكوكٌ فيه مظنونٌ[٣]، ولو كانت مقدَّرةً بالألف وحدَها لم يكنْ بين الأول والآخرِ عُلْقةٌ، والدليلُ على أنها ليستْ بمنزلة بَلْ مجرَّدةً من معنى الاستفهام[٤] قولُه تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾[٥]، وقولُه تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَـٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾[٦]، إذ يصيرُ ذلك متحقِّقاً، تعالى الله عن ذلك.

=الكتاب: ٣/ ١٧٢.

(١) من قوله: «وذلك نحو .... » إلى قوله: «الأول» قاله المبرد وابن السراج، انظر المقتضب: ٣/ ٢٨٨-٢٨٩، والأصول: ٢/ ٥٨.

(٢) انظر قولهم في الكتاب: ٣/ ١٧٢، والأصول: ٢/ ٢١٣، والمسائل المنثورة: ١٩٠، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٠٨.

(٣) كذا في المقتضب: ٣/ ٢٨٩، والأصول: ٢/ ٥٨، وانظر النكت: ٧٩٨.

(٤) أجاز الكوفيون مجيء أم بمعنى بل مجردة من الاستفهام، ووافقهم ابن مالك والرضي وابن هشام، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى بل إلا بتقدير همزة الاستفهام معها.
انظر كلام السيرافي في حاشية الكتاب:٣/ ١٧٢، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٠٨، وأسرار العربية: ٣٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٦٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٧٤، والارتشاف: ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والجنى الداني: ٢٠٥، والمغني: ٤٥، والمساعد:/ ٢/ ٤٥٦.

(٥) الزخرف: ٤٣/ ١٦، بهذه الآية استدل السيرافي كما في حاشية الكتاب: ٣/ ١٧٢.

(٦) الطور: ٥٢/ ٣٩.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والفصلُ بين أَو وأَم في قولك: أزيدٌ عندك أو عمرو، وأزيدٌ عندك أَم عمرو أَنك في الأَول لا تعلمُ كونَ أحدِهما عنده، فأنت تسأَلُ عنه، وفي الثاني تعلمُ أن أحدَهما عنده، إلا أنك لا تعلمُه بعَينه، فأنت تُطالبُه بالتعيين).

قال الشارح: قد تقدَّمَ الفصلُ بين أَو وأَم، وذلك أن أَو لأَحدِ الشيئين، فإذا قال: أزيدٌ عندك أَو عمرو؟ فالمرادُ أَحدُ هذين عندك، فأنت لا تعلمُ كونَ أحدِهما عندَه، فأنت تسأَله ليخبرَك، ولذلك يكونُ [٨/ ٩٩] الجوابُ «لا»، إن لم يكن عندَه واحدٌ منهما، أو نَعمْ إذا كان عندَه أَحدُهما، ولو قال في الجواب: زيدٌ أو عمرو لم يكن مُجيباً بما يُطابقُ السؤالَ صريحاً، بل حصلَ الجوابُ ضِمناً وتَبَعاً، لأنَّ في التعيين قد حصلَ أَيضاً علمُ ما سألَ عنه.

وأَما «أَم» إذا كانت متصلةً ـ وهي المعادَلةُ بهمزة الاستفهام ـ فمعناها معنى أيٍّ، فإذا قال: أزيدٌ عندك أم عمرو فالمرادُ أَيُّهما عند؟ فأنت تدري كونَ أحدِهما عنده بغير عَيْنه، فأنت تطلبُ تعيينَه، فيكونُ الجوابُ زيدٌ أَو عمرو، ولا تقولُ: نَعمْ ولا «لا»، لأنه لا يريدُ السائلُ هذا الجوابَ على ما عنده، فقد تبيَّنَ أن السؤالَ بأَو معناه أَأَحدُهما، وبأَمْ معناه أَيُّهما، فإذا قال: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ فأَجبتَ بنَعم عُلمَ أَن عنده أَحدَهما، وإِذا أَراد التعيينَ وَضعَ مكانَ أَوْ أَمْ، واستأْنفَ بها السؤالَ، وقال: أَزيدٌ عندك أَمْ عمرو؟ فيكونُ حينئذٍ الجوابُ زيدٌ أو عمرو[١]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويقالُ في أوْ وإمَّا في الخبر: إنهما للشكِّ، وفي الأمر: إنهما للتخيير والإباحةِ، فالتخييرُ كقولك: اضربْ زيداً أَو عَمراً، وخُذْ إمَّا هذا وإمَّا ذاك، والإباحةُ كقولك: جالسْ الحسنَ أو ابنَ سيرين، وتعلَّمْ إمَّا الفقهَ وإمَّا النحوَ).

قال الشارح: قد تقدَّم القولُ: إن البابَ في «أوْ» أن تكونَ لأَحدِ الشيئَين أو الأشياءِ في الخبر وغيرِه[٢]، تقولُ في الخبر: زيدٌ أو عمرو قام، والمرادُ أحدُهما، وتقولُ في الأمر: خُذْ

---

(١) كلام الشارح مشابه لفظ الفارسي، انظر المقتصد: ٩٤٨.

(٢) قاله الفارسي، انظر المقتصد: ٩٤٢، وما سلف: ٨/ ١٦٦ - ١٦٧.

ديناراً أو ثوباً، أي أحدَهما، ولا تَجمعُ بينهما، ولها في ذلك معانٍ ثلاثةٌ:

أحدُها: الشكُّ، وذلك يكونُ في الخبر، نحوُ قولك: ضربتُ زيداً أو عمرواً، وجاءني زيدٌ أو عمرو، تريدُ أنك ضربتَ أحدَهما، وأنَّ الذي جاءك أحدُهما، والأكثرُ في استعمال «أوْ» في الخبر أن يكونَ المتكلِّمُ شاكّاً لا يدري أيُّهما الجائي، ولا أيُّهما المضروبُ، والظاهرُ من السامع أن يَحملَ الكلامَ على شكِّ المتكلِّم، وقد يجوزُ أن يكونَ المتكلِّمُ غيرَ شاكٍّ، وإنما أرادَ تشكيكَ السامع بأمرٍ قصدَه، فأَبهمَ عليه وهو عالمٌ كقولك: كلَّمتُ أحدَ الرجلَين، واخترتُ أحدَ الأمرَين[1]، تقولُ وأنتَ عارفٌ به، ولا تُخْبِرُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[2]، وقولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[3]، ومنه قولُ لبيد[4]:

تَمَنَّى ابْنتايَ أنْ يَعيشَ أبوهُما ... وما أَنا إلَّا مِنْ رَبيعةَ أو مُضَرْ

[٨/ ١٠٠] وقد علم لبيدٌ أنه من مُضرَ، وليس من ربيعةَ، وإنما أرادَ مِن إحدى هاتَين القَبيلتين[5]، كأنه أَبهمَ عليهما، يُعزِّي ابنتَيه في نفسه بأنه من إحدى هاتَين القبيلتَين، وقد فَنَوا، ولا بدَّ أن يصيرَ إلى مَصيرهم، وإنما خصَّ القبيلتَين لعِظَمهما، ولو زاد في الإبهام لكان أَعظمَ في التعزية.

---

(١) من قوله: «والأكثر في استعمال ... » إلى قوله: «الأمرين» قاله السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ١٧٩، والنكت: ٨٠٣.

(٢) الصافات: ٣٧/ ١٤٧.

ممن قال بإفادة «أو» معنى الإبهام أبو جعفر النحاس وابن برهان والباقولي والسهيلي، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤٤٣، وشرح اللمع لابن برهان: ٢٥٠، وكشف المشكلات: ١١٣٢، ونتائج الفكر: ٢٥٣، ورصف المباني: ٢١١، والمغني: ٦٤.

(٣) النحل: ١٦/ ٧٧.

(٤) البيت في ديوانه: ٢١٣، والأزهية: ١١٧، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٧٥، والتذييل والتكميل: ٦/ ١٩٦، والخزانة: ٤/ ٤٢٤.

(٥) في ط، ر: «من إحداهما بين القبيلتين» تحريف.

والمعنى الثاني: أَن تكونَ للتخيير، نحوُ قولك: خُذْ ثوباً أَو ديناراً أَو عشرةَ دراهمَ، فقد خيَّرتَه أَحدَهما، وكان الآخَرُ غيرَ مُباحٍ لأنه لم يكن للمخاطَب أن يتناولَ شيئاً منهما قبلُ، بل كانا محظورَين عليه، ثم زالَ الحظرُ من أحدِهما بالأمر[1]، وبقي الآخَرُ على حظْره، قال الله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[2] فأَوجبَ أَحدَ هذه الثلاثةِ، وزِمامُ الخِيَرةِ بيَدِ المكلَّفِ، فأيَّهما فعلَ فقد كفَّرَ وخرجَ عن العُهدة، ولا يلزمُه الجمعُ بينهما[3].

وأما الثالثُ: فهو الإباحةُ [٢٧٤/ ب] ولفظُها كلفظ التخيير، وإنما الفرقُ[4] بينهما أن الإباحةَ تكونُ فيما ليس أَصلُه الحظرَ، نحوُ قولك: جالسْ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ، والبَسْ خَزّاً أو كتَّاناً، كأَنه نبَّه المخاطَبَ على فضْل أشياءَ من المُباحات، فقال: إن كنتَ لابساً فالبَسْ هذا الضربَ من الثياب المُباحةِ، وإن كنتَ مُجالِساً فجالسْ هذا الضربَ من الناس[5]، فإن جالَسَ أحدَهما فقد خرجَ عن العُهدة، لأن «أوْ» تقتضي أحدَ الشيئَين، وله مجالَستُهما معاً لا لأمرٍ راجعٍ إلى اللَّفظ، بل لأمر خارجٍ، وهو قرينةٌ انضمَّتْ إلى اللفظ، وذلك أنه قد علمَ أنه إنما رُغِّبَ في مجالَسةِ الحسن، لِمَا في ذلك من النفع والحظِّ، وهذا المعنى موجودٌ في ابن سيرين.

ويَجْري النهيُ في ذلك هذا المَجْرَى، نحوُ قولك لِلابِسٍ: لا تَلبَسْ حريراً أو مُذَهَّباً، المعنى لا تَلبَسْ حريراً ولا مُذهَّباً، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[6]،فهذه «أو» هي التي تقعُ في الإباحة لأن النهيَ قد وقعَ على الجمع والتفريقِ،

---

(١) سقط من ط، ر: «بالأمر».

(٢) المائدة: ٥/ ٨٩.

(٣) انظر الأزهية: ١١١، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٧٠، والقرطبي: ٨/ ١٤٠-١٤١.

(٤) في ط، ر: «وإنما كان الفرق».

(٥) انظر المقتضب: ٣/ ٣٠٥.

(٦) الإنسان: ٧٦/ ٢٤.

ظاهر كلام سيبويه أن «أو» في الآية بمعنى الواو، وهو مذهب الفارسي وابن جني، انظر=

ولا يجوزُ طاعةُ الآثِم على الانفراد، ولا طاعةُ الكَفور على الانفراد ولا جمعُهما في الطاعة، فهو ههنا في النهي بمنزلة الإيجاب، نحوُ جالِسْ الحسنَ أو ابنَ سيرين.

ومَجْرى «إمَّا» في الشكِّ والتخييرِ والإباحةِ بمنزلة «أو»، وذلك قولُك في الخَبر: جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو، أَي أَحدُهما، وكذلك وقوعُهما في التخيير، تقولُ: اضربْ إمَّا عمراً وإمَّا خالداً، فالآمِرُ لا يشكُّ، ولكنَّه خَيَّرَ المأمورَ كما كان ذلك في «أَوْ»، ونظيرُه قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[1]، وقولُه: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[2].

وتقولُ في الإباحة: تعلَّمْ إمَّا الفقهَ وإمَّا النحوَ، وجالسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سِيرين، حالُها في ذلك كلِّه كحال «أَوْ»، ولِمَا بينهما من المناسَبة جاءت في الشِّعر مُعادِلةً لأَوْ، نحوُ ضربتُ إمَّا زيداً أو عمرواً، فإن تقدَّمتْ «إمَّا» وتَبعتْها «أو» كان المعنى لإمَّا دونها لتقدُّمها، ولذلك يُبنى الكلامُ معهما على [٨/ ١٠١] الشكِّ مِن أولِه، بخلاف «أَوْ» إذا كانت منفردةً، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وبين أَوْ وإمَّا من الفصل أنك مع أَوْ يَمضي أولُ كلامِك على اليقين، ثُم يَعترضُه الشكُّ، ومع «إمَّا» كلامُك من أَولِه مَبنيٌّ على الشكِّ).

قال الشارح: لَمَّا كانت «إمَّا» كأَوْ في أنهما لأَحدِ الأمرَين، ورأى[3] شدَّةَ تناسُبِهما أخذَ

=الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٠١، وزد الخصائص: ١/ ٣٤٨، والنكت: ٨٠٦.

ومن قوله: «انضمت ... » إلى الآية قاله ابن جني في الخصائص: ١/ ٣٤٨ ببعض خلاف.

ومن أجل معاني «أو» انظر الأزهية: ١١١-١٢٣، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٧٠-٨٠، ورصف المباني: ٢١٠-٢١٣، والجنى الداني: ٢٢٧-٢٣٢، والمغني: ٦٤-٧٠.

(١) الإنسان: ٧٦/ ٣.

(٢) محمد: ٤٧/ ٤.

من قوله: «في الشك والتخيير ... » إلى الآية قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ٥٦ بخلاف يسير.

(٣) في ط، ر: «وبان».

في الفصل بينهما، وجُملةُ ذلك أن الفصلَ بينهما من جهة المعنى والذَّاتِ[(١)].

فأَمـا المعنـى فإنـك إذا قلـت: ضربـتُ زيـداً أَوْ اضربْ زيـداً جـازَ أن تكـونَ أخبرتَـه بضربِك زيداً فأنتَ متيقِّنٌ، أو أَمرتَه بضرْبه، أَو أَبحْتَه، ثـم أَدرَكَـك الشـكُّ بعـد مـا كنـتَ على يقين، و«إمَّا» في أول ذِكرها تُؤذِنُ بواحدٍ[(٢)] مـن أمـرَين، فـافترَقَ حالاهمـا مـن هـذا الوجه.

وأما الفصلُ من جهة الذاتِ، فإنَّ «أوْ» مفرَدةٌ، و«إمَّا» مركَّبـةٌ مـن «إنْ» و«مـا»، فعـلى هذا لو سمَّيتَ بأوْ أَعربتَ، ولو سمَّيتَ بإمَّا حكَيـتَ كـما تَحكـي إذا سَـمَّيتَ بـإنَّما وكـأنَّما، والذي يدلُّ على أَن أَصـلَ إمَّـا إنْ ضُـمتْ إليهـا «مـا»[(٣)] ولزمتْها للدلالـة عـلى المعنـى أن الشاعرَ لَمَّا اضطُرَّ إلى إلغاء «ما» منها عادتْ إلى أَصلها، وهو «إنْ» نحوَ قول الشاعر[(٤)]:

لقـــدْ كَـــذَبتْكَ نَفْسُـــكَ فاكْـــذِبَنْها ... فـــإنْ جَزَعـــاً وإنْ إجْمـــالَ صَـــبْرِ

فهذا على معنى فإمَّا جَزَعـاً وإمَّا إِجمـالَ صبْرٍ، لأن الجزاءَ لا معنـى لـه ههنـا، ولـيس كقوله[(٥)]:

إنْ حقَّـــــــــاً وإنْ كَـــــــــذِباً

(١) ذكر الجرجاني أن «أو» و«إما» تفترقان من وجهين: من طريق المعنى، ومن طريق الحكم، انظر المقتصد: ٩٤٤.

(٢) في ط، ر: «بأحد».

(٣) هو مذهب سيبويه، وما حمل عليه السيرافي والأعلم كلامه، وانتقد الفارسي نسبة هـذا القـول إلى سـيبويه، انظـر الكتـاب: ١/ ٢٦٦، ٣/ ٣٣١، وشرحـه للسـيرافي: ٥/ ٣٥، والبغـداديات: ٣٢٥، وكتاب الشعر: ٨٥-٨٦، والنكت: ٣٤٢.

(٤) هو دريد بن الصمة، والبيت في ديوانه: ٦٨، والأزهية: ٥٧، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٥٠، والخزانـة: ٤/ ٤٤٢، وورد بـلا نسـبة في الكتـاب: ١/ ٢٦٦، ٣/ ٣٣١-٣٣٢، والمقتضـب: ٣/ ٢٨، والكامل للمبرد: ١/ ٢٨٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣٤-٣٥، وكتـاب الشـعر: ٨٦، والبغداديات: ٣٢١-٣٢٢، والنكت: ٣٤٢.

(٥) في ط، ر: «كقولك»، وهي كذلك في الكتاب: ١/ ٢٦٦، والبغداديات ٣٢٢، وسلف البيـت: ٢/ ٢٣٢.

ولكنْ على حدِّ قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[(١)]، قال سيبويه: «ألا ترى أنك تُدْخِلُ الفاءَ»[(٢)]، فجعَلَ دخولَ الفاءِ على «إنْ»[(٣)] مانعاً من كونها للجزاء[(٤)].

ووجهُ ذلك أنها ههنا لو كانت للجزاء لاحتجْتَ لها إلى جواب، لأن ما تقدَّمَ لا يصحُّ أن يسدَّ مَسدَّ الجواب بعد دخول الفاء[(٥)]، لأن الشرطَ لا يتعقَّبُ الجزاءَ، إنما الجزاءُ هو الذي يتعقَّبُ الشرطَ، وليس كذلك:

إنْ حَقَّاً وإنْ كَذِباً

فإنه لا فاءَ فيه، فأما قولُ الآخَر ـ وهو النَّمِرُ بنُ تَوْلَب[(٦)]: [٨/ ١٠٢]

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خَريفٍ فلَنْ يَعْدَمَا

فقد حمَلَه سيبويه[(٧)] على إرادة إمَّا أيضاً، و«ما»[(٨)] فيه محذوفةٌ مِن إمَّا، يريدُ وإمَّا مِن خريفٍ، ولا يجوزُ طرحُ «ما» من «إمَّا» إلا في ضرورة، وقدَّرَ ذلك أبو العباس المبرِّدُ من الغلط، فقال: «ما» لا يجوزُ إلغاؤها إلا في غايةٍ من الضرورة، ولا يجوزُ أن يُحمَلَ الكلامُ على الضرورة ما وُجدَ عنه مندوحةٌ، مع أنَّ «إمَّا» يلزمُها أن تكونَ مكرَّرةً، وههنا جاءت

---

(١) محمد: ٤٧/ ٤.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٦٧.

(٣) من البيت: «لقد كذبتك نفسك ... ».

(٤) وافق المبرد والفارسي سيبويه في هذا، وقال غيرهما: إنْ شرطية، وجوابها محذوف، انظر مصادر البيت «لقد كذبتك ... ».

(٥) بهذا علل السيرافي والفارسي والأعلم وابن الشجري، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣٥، وكتاب الشعر: ٨٦، والبغداديات: ٣٢٣، والنكت: ٣٤٢، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٥٠.

(٦) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٧٨، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣٥، والبغداديات: ٣٢٣، ٣٢٩، وكتاب الشعر: ٨٥، والنكت: ٣٤٢، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٤٩.

(٧) انظر الكتاب: ١/ ٢٦٧، ٣/ ١٤١، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٣٥-٣٦، والنكت: ٣٤٢.

(٨) في د، ط، ر: «وإن»، تحريف، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣٦، وتحصيل عين الذهب: ١/ ١٣٥، وضرائر الشعر: ١٦٢.

مرةً واحدةً، قال أبو العباس: لو قلتَ: ضربتُ إمَّا زيداً[١] لم يَجُزْ لأن المعنى إما هـذا وإمَّـا هذا.

وصِحةُ مَحْملِه على ما ذهب إليه الأصمعيُّ أنَّهـا «إنْ» الجزائيـةُ، والمرادُ وإنْ سقَتْه مِـن خريفٍ فلن يَعدمَ الريَّ، ولم يَحتجْ إلى ذِكر «سَقَتْه» مرةً ثانيـةً لقولـه: سقَتْه الرَّاوِعِـدُ مـن صَيِّفٍ، كأنه اكتفَى بذِكره مرةً واحدةً[٢].

ولا يَبعُـدُ مـا قالـه سـيبويه وإنْ كـان الأولُ أَظهـرَ، فيكـونُ اكتفَـى بإمَّـا مـرةً واحـدةً، وحذفَ بعضَها، كأنه حملَها على «أو» ضرورةً، وتكونُ الفاءُ عاطفةً جملةً على جملة، وعلى القول الأول جوابَ الشرط، ونظيرُ استعمالِه «إمَّا» هنا من غير تكرير قولُ الفرزدق[٣]:

تُهَـاضُ بِـدارٍ قَـدْ تَقَـادَمَ عَهـدُها　　　وإمَّـا بـأَمْواتٍ أَلَمَّ خَيالُهـا

[٨/ ١٠٣] قال صاحب الكتاب: (ولم يَعدَّ الشيخُ أبو عليٍّ الفارسيُّ «إما» في حروف العطف لدخول العاطفِ عليها ووقوعِها قبل المعطوف عليه).

قال الشارح: قد كنَّا ذكرْنا أن أَبا عليٍّ لم يَعدَّ «إمَّا» في حروف العطف[٤]، وذلك لأمرَين:

أحدُهما: أنها مكرَّرةٌ، فلا تخلو العاطفةُ من أن تكونَ الأُولى أو الثانيةَ، فلا يجوزُ أن

---

(١) انظر المقتضب: ٣/ ٢٨، وعنه في البغداديات: ٣٢١، وانظر أيضاً الانتصار: ٩٣-٩٤.

(٢) من قوله: «وصحة محمله .... » إلى قوله: «واحدة» قاله ابن ولاد والفارسي وابن الشجري بخلاف يسير، انظر الانتصار: ٩٣-٩٤، وكتاب الشعر: ٨٥-٨٧، والبغداديات: ٣٢٩-٣٣٠، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٤٩-١٥٠، وانظر ما دفع به السيرافي والأعلم قول الأصمعي في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣٥-٣٦، والنكت: ٣٤٢-٣٤٣.

(٣) البيت في ديوانه: ١/ ٧٢، وكتاب الشعر: ٨٥-٨٦، والبغداديات: ٣٣١، والمنصف: ٣/ ١١٥، وضرائر الشعر: ١٦١-١٦٢، والخزانة: ٤/ ٤٢٧، ونسبه العيني: ٤/ ١٥١، إلى ذي الرمة، وهو في ملحقات ديوانه: ١٩٠٢، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٩٠، والأزهية: ١٤٢، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٢٧.

(٤) انظر ما سلف: ٨/ ١٦٢.

تكونَ الأُولى لأنها تُدخلُ الاسمَ الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، وليس قبلها ما تَعطفُه عليه، ولا تكونُ الثانيةُ هي العاطفةَ لدخول واو العطف عليها، وحرفُ العطف لا يدخلُ على مِثله.

قال ابنُ السرَّاج: ليس «إمَّا» بحرفِ عطفٍ[١]، لأن حروفَ العطف لا يدخلُ بعضُها على بعض، فإن وجدتَ شيئاً من ذلك في كلامهم فقد خرجَ أحدُهما من أن يكونَ حرفَ عطفٍ، نحوُ قولك: ما قام زيدٌ [٢٧٥/ أ] ولا عمرو، فـ«لا» في هذه المسألة ليستْ عاطفةً، إنما هي نافيةٌ، ونحن نجدُ «إمَّا» هذه لا يفارقُها حرفُ العطف، فقد خالفَتْ ما عليه حروفُ العطف.

والثاني: من الأمرين ابتداؤكَ بها من نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمۡ حُسۡنًا﴾[٢]، وذلك أن موضعَ «أنْ» في كلا الموضعَين رفعٌ بالابتداء، والتقديرُ إمَّا العذابُ شأنُك أَو أمرُك وإما اتِّخاذُ الحُسنِ، وحكَى سيبويه إمَّا أنْ يقومَ وإمَّا أنْ لا يقومَ[٣]، فموضعُ «أنْ» فيها رفعٌ، [٨/ ١٠٤] ومثلُ ذلك أجازَه سيبويه في البيت الذي أنشدَه، وهو[٤]:

لقد كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْها ... فإنْ جَزَعاً وإنْ إجْمالَ صَبْرِ

قال: «ولو رفعتَ فقلتَ: فإنْ جَزعٌ وإنْ إجْمالُ صبرٍ لكان جائزاً، كأنك قلت: فإمَّا أمري جَزعٌ وإمَّا إجمالُ صبرٍ»[٥]، وإذا جاز الابتداءُ بها لم تكن عاطفةً لأن حروفَ العطف لا تخلو من أن تَعطفَ مفرداً على مفرد أو جملةً على جملة، فكِلا الأمرَين لا يُبتدأُ به[٦].

---

(١) بل عدَّها في حروف العطف، انظر الأصول: ٢/ ٥٦.

(٢) الكهف: ١٨/ ٨٦.

(٣) كذا الحكاية عن سيبويه في البغداديات: ٣١٩، ولفظ الكتاب: ٣/ ٣٣١: «إما أن تفعل وإما أن لا تفعل».

(٤) سلف البيت: ٨/ ١٨٤.

(٥) الكتاب: ١/ ٢٦٧.

(٦) من قوله: «وذلك لأمرين» إلى قوله: «به» قاله الفارسي في البغداديات: ٣١٩-٣٢٢، وانظر=

وقولُـه[١]: «**لـدخول العـاطِف**» يريـدُ لـدخول الـواوِ عـلى «إمَّـا» الثانيـةِ، وقولُـه[٢]: «**لوقوعها قبلَ المعطوف عليـه**» يريـدُ أن الأُولى لا تكـونُ عاطفـةً لوقوعهـا أَولاً قبـل مـا عُطفَ عليه، وحرفُ العطف لا يتقدَّمُ عـلى مـا عُطـفَ عليـه، ولا تكـونُ الثانيـةُ عاطفـةً للزوم حرف العطف ـ وهو الواو ـ لها، وحرفُ العطف لا يدخلُ على مِثلِه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (**ولا وبَـلْ ولكِـنْ أَخـواتٌ في أن المعطـوفَ بهـا مخـالِفٌ للمعطوف عليه، فـ«لا» تنفي ما وجبَ لـلأول، كقولـك: جاءني زيـدٌ لا عمـرو، و«بَـلْ» للإضراب عن الأول منفيَّاً أو مُوجَباً، كقولك: جاءني زيدٌ بل عمرو، وما جاءني بكرٌ بـل خالـدٌ، و«لكـنْ» إذا عُطـفَ بهـا مفـردٌ عـلى مِثلـه كانـت للاسـتدراك بعـد النفـي خاصَّـةً، كقولك: ما رأيتُ زيداً لكنْ عمرواً، وأَما في عطف الجملتَين فنظيرةُ «بَلْ»، تقولُ: جاءني زيدٌ لكنْ عمرو لم يجِئْ، وما جاءني زيدٌ لكن عمرو قد جاءَ**).

قال الشارح: اعلَمْ أن هذه الأحرفَ الثلاثةَ مُتواخِيةٌ لتقارُبِ معانيها مـن حيث كـان ما بعدها مخالفاً لِما قبلها على ما سيوضَّحُ، وليس في حروف العطف ما يشاركُ ما بعدَه ما قبله في المعنى إلا الواوُ والفاءُ وثُمَّ وحتى.

فأما «لا» فتُخرِجُ الثاني ممَّا دخلَ فيه الأولُ، وذلـك قولُـك: ضربـتُ زيـداً لا عمـرواً، ومررتُ برجلٍ لا امرأةٍ، وجاءني زيدٌ لا عمرو، ولا تقعُ بعد نفي، فلا تقولُ: ما قـامَ زيـدٌ لا عمرو، لأنها لإخراج الثاني ممَّا دخلَ فيه الأولُ، والأولُ لم يَدخلْ في شيء، فـإذا قلـت: هذا زيدٌ لا عمرو فقد حققَّتَ الأولَ، وأَبطلتَ الثاني كما قال الثقفيُّ[٣]:

=المقتصد: ٩٤٤.

(١) أي الفارسي.

(٢) أي الفارسي.

(٣) هو أبو الصلت الثقفي كما في طبقات فحول الشعراء: ٢٦٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٦١، وذكر ابن الشجري أن البيت نسب إلى أُمية بـن أبي الصلـت، انظـر تخريجه في ديوانـه: ٤٥٩، ٥٩٠-٥٩١.

القعب: القدح الغليظ، شِيبا: خُلطا.

هــذِي المفَـاخِرُ لا قَعْبَـانِ مِـنْ لَـبَنٍ شِـيْبا بـماءٍ فعـادَا بَعْـدُ أَبْـوالا

واعلمْ أنها إذا خلَتْ من واو داخلةٍ عليها كانت عاطفةً نافيةً، كقولـك: جاء زيدٌ لا عمرو، فإذا دخلتْ عليها الـواوُ نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٖ وَلَا نَاصِرٖ﴾[1]، وقولِه سبحانه: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ۝١٠٠ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٖ﴾[2]، [٨/ ١٠٥] تجـرَّدتْ للنفـي، واستبدَّتْ الواوُ بالعطف، لأنها مشتركةٌ، تارةً تكونُ نفياً وتارةً تكونُ نهياً[3]، وتارةً مؤكِّدةً للنفي.

ووجهُ الحاجةِ إلى تأكيد النفي أنها قد تُوقِعُ إبهاماً بدخولها ربَّما[4] سَبقَ إلى النفس في قولك: ما جاء زيدٌ وعمرو من غير ذِكرِ «لا»، وذلك أنك دلَّلْتَ بها حين دخلتْ الكلامَ على انتفاء المجيءِ منهما على كلِّ حالٍ مُصطحبَينِ ومفترقَينِ، ومع عدَمِها كان الكلامُ يُوهِمُ أن المَجيءَ انتفَى عنهما مصطحبَين، فإنه يجوزُ أن يكونَ مجيئُهما وقعَ على غير حالِ الاجتماع، فالواوُ مستبِدَّةٌ بالعطف، لأنه لا يجوزُ دخولُ حرف العطف على مِثله، إذ من المُحال عطفُ العاطفِ[5].

فإن قيل: فهل يجوزُ العطفُ بليس لِمَا فيها من النفي كما جازَ بِلا، فتقولُ: ضربتُ زيداً ليس عمرواً[6].

قيل: لا يجوزُ ذلك على العطف لأنها فعلٌ، وإنما يُعطفُ بالحروف.

---

(١) الطارق: ٨٦/ ١٠.

(٢) الشعراء: ٢٦/ ١٠٠-١٠١.

(٣) سقط من ط، ر: «وتارة تكون نهياً».

(٤) في ط، ر: «لما» لها وجه.

(٥) انظر نتائج الفكر: ٢٥٨، والأشباه والنظائر: ٢/ ٢٣٣.

(٦) نسب ابن السراج جواز العطف بليس إلى قوم، وهو قول الكوفيين، انظر أمالي ثعلب: ٤٤٦، وفيها «مررت بزيد لا بعمرو»، وفي الخزانة: ٤/ ٤٧٧: «مررت بزيد ليس عمرو» عن أمالي ثعلب، والأزهية: ١٩٦، والارتشاف: ١٩٧٧، والجنى الداني: ٤٩٨، والمغني: ٣٢٧، والمساعد: ٢/ ٤٤٣.

فإن قيل: فهل يجوزُ بِمَا لأنها حرفٌ قيل: لا يجوزُ ذلك بالإجماع، فلا تقولُ: ضربتُ زيداً ما عمرواً، لأن «ما» لها صدرُ الكلام، إذ كان يُستأنفُ بها النفيُ كما يُستأنفُ بالهمزة الاستفهامُ، فلم يُعطفْ بها لأن لها صدرَ الكلام كالاستفهام، وحرفُ العطف لا يقعُ إلا تابعاً لشيءٍ قبله، فلذلك من المعنى لم يَجُزْ أن يعملَ ما قبلها فيما بعدها كما لم يَجُزْ ذلك في الاستفهام.

وأما «بَلْ» فللإضراب عن الأول وإثباتِ الحُكمِ للثاني، سَواءٌ كان ذلك الحكمُ إيجاباً أو سَلباً، تقولُ في الإيجاب: قام زيدٌ بل عمرو، وتقولُ في النفي: ما قام زيدٌ بل عمرو، كأنك أردتَ الإخبارَ عن عمرو، فغلطتَ وسبقَ لسانُك إلى ذِكر زيدٍ، فأتيتَ ببَلْ مُضرِباً عن زيد ومُثبِتاً ذلك الحكمَ لعمرو.

قال أبو العباس محمد بن يزيدَ المبرِّدُ: إذا قلتَ: ما رأيتُ زيداً بل عمرواً فالتقديرُ بل ما رأيتُ عمرواً[١]، لأنك أَضربْتَ عن مُوجَب إلى مُوجَب، وكذلك تُضْرِبُ عن مَنفيٍّ إلى مَنفيٍّ، وتحقيقُ ذلك أن الإضرابَ تارةً يكونُ عن المحدَّث عنه، فتأتي بعد «بَلْ» بمحدَّثٍ عنه، نحوُ ضربتُ زيداً بل عمرواً، وما ضربتُ زيداً بل عمرواً، وتارةً عن الحديث، فتأتي بعد «بَلْ» بالحديث المقصود إليه، نحوُ ضربتُ زيداً بل أكرمتُه، كأنك أردتَ أن تقولَ: أكرمتُ زيداً، فسبق لسانُك إلى «ضربتُ»، فأضربتَ عنه إلى المقصود، وهو «أكرمتُه»، وتارةً تُضرِبُ عن الجميع، وتأتي بعد «بَلْ» بالمقصود من الحديث والمحدَّث عنه، وذلك نحوُ ضربتُ زيداً بل أَكرمتُ خالداً، كأنك أَردتَ من الأول أن

---

(١) إذا نُفي ما قبل «بل» أو نُهي عنه فالجمهور على أنها لتقرير ما قبلها، وجعلِ ضدِّه لما بعدها، والمبرد وافق على هذا الحكم، وأجاز أن يكون ما بعدها منفياً أو منهياً عنه، ووافقه في ذلك أبو الحسين بن عبد الوارث، انظر: الكتاب: ١/ ٤٣٥، والمقتضب: ١/ ١٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٦٦-٦٧، والنكت: ٤٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٦٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٧٩، ورصف المعاني: ٢٣١، والارتشاف: ١٩٩٥، والمغني: ١٢٠، والمساعد: ٢/ ٤٦٣.

تقولَ: أكرمتُ خالداً، فسبقَ لسانُك إلى غيره، فأَضربتَ عنه ببَلْ، وأَتيتَ بعدها بالمقصود، هذا هو القياس.

وقولُ النحويين: إنك تُضرِبُ بعد النفي إلى الإيجاب فإنما ذلك بالحمل على «لكنْ» لا على ما تقتضيه حقيقةُ اللَّفظِ، ومَن قال من النحويين: إنْ «بَلْ» يُستدرَكُ بها بعد النفي كلكنْ واقتصرَ على ذلك فالاستعمالُ يشهدُ بخلافِه[1].

واعلمْ أن الإضرابَ له معنيان: أحدُهما: إبطالُ الأول والرجوعُ عنه إمَّا لغلطٍ أو نسيانٍ على ما ذكرْنا.

والآخَر: [٢٧٥/ ب] إبطالُه لانتهاء مُدَّةِ ذلك الحكمِ، وعلى ذلك يأتي في الكتاب العزيز، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾[2]، ثم قال: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[3]، كأنه انتهتْ هذه القصَّةُ الأُولى، فأخذَ في قصَّةٍ أُخرى، ولم يُرِدْ أن الأولَ لم يكنْ، وكذلك قولُه: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[4]، وهو كثيرٌ في القرآن والشِّعر، وذلك أن الشاعرَ إذا استَعملَ «بلْ» في شعر نحوَ قوله[5]:

بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجفَتْ

ونحوَ[6]:

بَلْ بَلدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ

فإنه لا يريدُ أنَّ ما تقدَّمَ [٨/ ١٠٦] من قوله باطلٌ، وإنما يريدُ أن ذلك الكلامَ انتهى،

---

(١) انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٢) الشعراء: ٢٦/ ١٦٥.

(٣) الشعراء: ٢٦/ ١٦٦.

(٤) يوسف: ١٢/ ٨٣.

(٥) سلف البيت: ٥/ ١٦٠.

(٦) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١٥٤-١٥٥، وزد كتاب الشعر: ٥٠، وشرح أبيات المغني: ٣/ ٣، ٤/ ٢٠.

الفجاج: جمع فجّ، وهو الطريق بين جبلين، والقتم: الغبار.

وأخذَ في غيره، كما يذكرُ الشاعرُ معانيَ كثيرةً، ثُم يقول: فعَدِّ عن ذا، ودَعْ ذا، وخُذْ في حديث غيرِه، فاعرفْه.

وأما «لكنْ» فحرفُ عطفٍ أيضاً، ومعناه الاستدراكُ، وإنما تَعطفُ عندهم بعد النفي، كقولك: ما جاء زيدٌ لكنْ عمرو، وما رأيتُ بكراً لكنْ بِشراً، وما مررتُ بمحمَّدٍ لكنْ عبدِ الله، فتُوجَبُ بها بعدَ النفيِ، ولا يجوزُ جاءني زيدٌ لكنْ عمرو، لأنه يجبُ أنَّ الثاني فيها على خِلاف معنى الأول من غير إضرابٍ عن الأول، فإذا قلت: جاءني زيدٌ فهو إيجابٌ، فإذا وصلتَه فقلت: لكنْ عمرو صار إيجاباً أيضاً، وفسدَ الكلامُ.

ولكنْ تقولُ في مثل هذا: جاءني زيدٌ لكنْ عمرو لم يأتِ حتى يصيرَ ما بعدها نفْياً والذي قبلَها إيجاباً لتحقيق الاستدراكِ، ولو قلت: في هذا: لكنْ لم يقُمْ زيدٌ، أو لكنْ ما قام عمرو لأَدَّيتَ المعنى، لكنْ الاستعمالُ له يَقلُّ لتنافُرِه، لأن الأولَ عطفُ جملةٍ على جملة في صورة عطفِ مفرد على مفرد، لأن الاسمَ الذي بعدها يَلي الاسمَ الذي قبلها.

ولو قلت: تكلَّمَ زيدٌ لكنْ عمرو سكَتَ جازَ لمخالَفة الثاني الأولَ في المعنى، فجرَى مَجْرى النفي بعد الإثبات، وذلك أنَّ «لكنْ» إنما تُستعمَلُ إذا قدَّرَ المتكلِّمُ أن المخاطَبَ يعتقدُ دخولَ ما بعد «لكنْ» في الخبر الذي قبلها، إمَّا لكونه تَبعَاً له، وإمَّا لمخالَطةِ مُوجِبِ ذلك، فتقولُ: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرو، فتُخرجُ الشكَّ من قلبِ المخاطَب، إذ جازَ أن يَعتقدَ أن عمرواً لم يأتِ مع ذلك، فإذا لم يكن بين عمرو وبين زيد عُلْقةٌ تُجوِّزُ المشارَكةَ لم يَجُزْ استعمالُ «لكنْ»، لأن الاستدراكَ إنما يقعُ فيما يُتوهَّمُ أنه داخلٌ في الخبر، فيَستدركُ المتكلِّمُ إخراجَ المستدرَكِ منه.

فإن قيل: فلِمَ لا يجوزُ جاءني زيدٌ لكنْ عمرو على معنى النفي قيل: لأن النفيَ لا يكونُ إلا بعلامةِ حرفِ النفي، وليس الإيجابُ كذلك، فاستغنَيتَ في الإيجاب عن الحرف، ولم تَستغْنِ في النفي عن الحرفِ لِمَا بيَّنَّا، وقياسُه كقياس زيدٌ في الدار، وما زيدٌ في الدار، فهو في النفي بحرف، وفي الإيجاب بغيرِ حرفٍ.

واعلمْ أن «لكنْ» قد وردتْ في الاستعمال على ثلاثة أَضرُب:

تكونُ للعطف والاستدراكِ، وذلك إذا لم تدخلْ عليها الواوُ، وكانت بعدَ نفي، فعطفتْ مفرداً عل مِثله.

ولمجرَّد الاستدراك، وذلك إذا دخلتْ عليها الواوُ.

وتكونُ حرفَ ابتداءٍ يُستأنفُ بعدَها الكلامُ، نحوُ إنَّما وكأنَّما ولَيتما، وذلك إذا دخلتْ على الجملة(١).

وكان يونس(٢) فيما حكاه عنه أبو عُمر(٣) يذهبُ إلى أنَّ «لكنْ» إذا خُففتْ كانت بمنزلة إنَّ وأنَّ، وكأنهما إذا خُفِّفا لم يَخرجا عمَّا كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك تكونُ «لكنْ» إذا خُفِّفت، فإذا قال: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرو كان الاسمُ(٤) مرتفعاً بلكنْ، والاسمُ(٥) مضمَرٌ، وإذا قال: ما ضربتُ زيداً لكنْ عَمراً كان في «لكنْ» ضميرُ القِصة، وانتصبَ [٨/ ١٠٧] «عمرو»(٦) بفعل مضمَرٍ(٧)، وإذا قال: ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ فطالحٌ مجرورٌ بباء محذوفة، والتقديرُ لكنْ الأمرُ مررتُ بطالحٍ، كأنه لَمَّا رأى لفظَ «لكنْ» المخفَّفةِ مُوافِقَ لفظِ الثقيلةِ ومعناهما واحدٌ في الاستدراك جعلَها منها، وقاسَها على(٨) أَخواتها من نحو إنَّ وكأنَّ إذا خُفِّفتا، وفيه بُعدٌ لاحتياجِه في ذلك إلى إضمار الشأنِ والحديثِ والقولِ: إنها محذوفةٌ منها، وليس البابُ في الحروف ذلك لأنه قَبيلٌ من التصرُّف.

---

(١) وتكون للتأكيد، انظر ما سلف: ٨/ ١٤٤.

(٢) سلف مذهبه: ٨/ ١٤٥.

(٣) في د، ط، ر: «أبو عمرو» والتصحيح من كتاب الشعر: ٧٣، والحجة للفارسي: ٢/ ١٧٧.

(٤) أي «عمرو» على أنه خبر «لكنْ»، انظر ما سلف: ٨/ ١٤٦.

(٥) في د، ط، ر: كتاب الشعر: ٧٣: «والخبر»، خطأ، وما أثبت هو الصواب، وهكذا ذكره الشارح فيما سلف: ٨/ ١٤٦.

(٦) في كتاب الشعر: ٧٣، د، ط، ر: «زيد»، خطأ، انظر ما سلف: ٨/ ١٤٦.

(٧) من قوله: «وكان يونس....» إلى قوله: «مضمر» قاله الفارسي في كتاب الشعر: ٧٣ بخلاف يسير.

(٨) في ط، ر: «في» تحريف.

والحقُّ أَنها أَصلٌ برأسه، فإنَّ الشيئَين قد يتقاربان في اللفظ والمعنى وليس أَحدُهما من الآخَر، كقولنا: سَبِطٌ وسِبَطْر ولُؤْلو ولأَّال[١] ودَمِثٌ ودِمَثْر.

وقولُ صاحب الكتاب[٢]: **«لكنْ إذا عُطفَ بها مفردٌ على مِثلِه[٣] كانت للاستدراك» فهو ظاهرٌ على ما تقدَّمَ، وقولُه: «وأمَّا في عطف الجملتَين فنظيرةُ بَلْ»** فالمرادُ أنها إذا عطفتَ بها مفرداً على مفرد كان معناها الاستدراكَ، وكانت مخالِفةً لِبَلْ، لأن «بَلْ» يُعطفُ بها بعد الإيجاب والنفي، و«لكنْ» لا يُعطفُ بها إلا[٤] بعد النفي على ما تقدَّمَ، وإذا عُطفَ بها جملةٌ تامَّةٌ على جملة تامَّة كانت نظيرةَ «بَلْ» في كونها يُعطَفُ بها بعد[٥] النفي والإثبات كبَلْ، وليس المرادُ أنهما في المعنى واحدٌ، إذ الفرقُ بينهما ظاهرٌ، وذلك أنَّ «لكنْ» لا بدَّ فيها من نفيٍ وإثباتٍ، إنْ كان قبلها نفيٌ كان ما بعدها مُثبَتاً، وإن كان قبلها إيجابٌ كان ما بعدها مَنفيّاً، وهذا الحكمُ لا يُراعَى في «بَلْ»، لأنه رجوعٌ عن الأول حتى يصيرَ بمنزلة ما لم يكنْ، وما لم يُخبَرْ عنه بنفي ولا إثباتٍ، فالعطفُ ببَلْ فيه إخبارٌ واحدٌ، وهو بما بعدها لا غيرُ، وما قبلها مُضْرَبٌ عنه، والعطفُ بلكنْ فيه إخباران بما قبلها، وهو نفيٌ، وبما بعدها، وهو إيجابٌ، فاعرفْه.

---

(١) في د، ط، ر: «لال» تحريف، وانظر جمهرة اللغة: ١١٠٣، والشيرازيات: ٥٢٧، والبغداديات: ٥٠٣، والمنصف: ١/ ١٥٢، وسر الصناعة: ١٢٢، ١٨١، ٧٣٠، واللسان (لألأ).

(٢) أي الزمخشري.

(٣) في ط، ر: «عطف بها على مفرد» وهو مخالف لكلام الزمخشري، انظر ما سلف: ٨/ ١٨٨.

(٤) سقط من ط، ر: «إلا» خطأ.

(٥) في ط، ر: «بها إلا بعد» مقحمة.

ومن أصناف الحرفِ حروفُ النفْيِ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي ما ولا ولم ولمَّا ولـنْ وإنْ، و«مـا» لنفـي الحـال في قولك: ما يفعلُ، وما زيدٌ منطلقٌ، أو منطلقاً على اللُّغتين، ولنفيِ الماضي المقرَّبِ من الحال في قولك: ما فعلَ، قال سيبويه: «أما «ما» فهي نفيٌ لقـول القائـل: هـو يفعـلُ إذا كـان في فعلِ حالٍ، وإذا قال: لقد فعلَ فإنَّ نفيَه ما فعلَ، فكأنه قيل: والله ما فعلَ).

قال الشارح: اعلمْ أن النفيَ إنما يكونُ على حسَب الإيجابِ، لأنه إكـذابٌ لـه، فينبغـي أن يكونَ على وَفْقِ لفظِه، لا فرقَ بينهما، إلا أن أحـدَهما نفـيٌ، والآخـرُ إيجـابٌ [٢٧٦/ أ] وحروفُ النفيِ ستَّةٌ، ما ولا ولم ولَّما ولنْ وإنْ.

فأما «ما» فإنها تنفي ما في الحال، فإذا قيل: هو يفعلُ، وتريـدُ الحـالَ فجوابُـه ونفيُـه مـا يفعلُ، وكذلك إذا قرَّبَه وقـال: لقـد فعـلَ، فجوابُـه ونفيُـه مـا فعـلَ، لأن قولَـه: لقـد فعـلَ جوابُ قسَمٍ، فإذا أَبطلتَه وأَقسمتَ قلتَ: ما فعلَ، لأَن «ما» يتلقَّـى بهـا القَسـمُ في النفـي، وتقديرُه والله ما فعلَ.

فإن قيل: فهلَّا كان جوابُه لا يفعلُ لأَن «لا» ممَّا يُتلقَّى به القَسمُ أيضاً في النفي.

قيل: «لا» حرفٌ موضوعٌ لنفي المستقبَل، فلا يُنفَى بها فعلُ الحال.

وتقولُ أيضاً: ما زيدٌ منطلقٌ، فيكـونُ جوابـاً ونفيـاً لقـولهم: زيـدٌ منطلـقٌ إذا أُريـدَ بـه الحالُ، وإن شئتَ أَعملـتَ عـلى لغـة أهـلِ الحجـاز، فقلـتَ: مـا زيـدٌ منطلقـاً، وقـد تقـدَّمَ الكلامُ على إعمال «ما»[١].

واعلـمْ أن «مـا» تكـونُ عـلى ضربَـين: اسـماً وحرفـاً[٢]، فـإذا كانـت اسـماً فلهـا أربعـةُ مواضعَ، تكونُ استفهاماً، كقولك: ما عنـدك؟ وكقولـه تعـالى: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٣]،

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ٢٥١.

(٢) كذا في د، ط، ر: والصواب رفعهما أو جرُّهما.

(٣) الشعراء: ٢٦/ ٢٣.

وتكونُ جزاءً[1] كقوله تعالى: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾[2]، وتكونُ موصولةً، نحوُ قوله سبحانه: [٨/ ١٠٨] ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾[3]، وتكونُ نكرةً موصوفةً، كقوله تعالى في أحد الوجهين: ﴿هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ﴾[4].

وإذا كانت حرفاً فلها خمسةُ مواضعَ، تكونُ نافيةً على ما شُرِحَ من أمرها، وتكونُ كافَّةً، نحوُ إنَّما وكأنَّما، فإنَّ «ما» كفَّتْ هذه الحروفَ عن العمل، وصرَفتْ معناها إلى الابتداء، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[5].

الثالثُ: أن تكونَ مُهيِّئةً، نحوُ حَيثُما وإذْ ما ورُبَّما، هيَّأَتْ «ما» «حيثُ» و«إذ» للجزاء، وهيَّأَتْ «رُبَّ» لِأَن تَليَها الأفعالُ بعد أنْ لم تكنْ كذلك.

الرابعُ: أن تكونَ مع الفعل في تأويل المصدر، وهذا مذهبُ سيبويه فيها، فإنه[6] يعتقدُ أنها حرفٌ كـ «أنْ»، إلا أنها لا تعملُ عملَ «أنْ»[7].

والفرقُ بينهما عنده أنَّ «أنْ» مختصَّةٌ بالأفعال، لا يَليها غيرُها، و«ما» إذا كانت مصدريَّةً فإنه يليها الفعلُ والاسمُ، فالفعلُ قولُك: يُعجبُني ما تصنعُ، أي يُعجبني صَنيعُك، والاسمُ قولُك: يُعجبني ما أنتَ صانعٌ، أي صَنيعُك، وكلُّ حرف يَليه الاسمُ مرةً والفعلُ أُخرى فإنه لا يعملُ في واحدٍ منهما.

وكان[8] الأخفشُ لا يُجيزُ أن تكونَ «ما» إلا اسماً[9]، وإذا كانت كذلك فإنْ كانت

---

(١) في ط، ر: «خبراً» تحريف.
(٢) فاطر: ٣٥/ ٢.
(٣) النحل: ١٦/ ٩٦.
(٤) ق: ٥٠/ ٢٣، وانظر ما سلف: ٤/ ٥.
(٥) النساء: ٤/ ١٧١.
(٦) في ط، ر: «كأنه»، وما أثبت أحسن.
(٧) انظر الكتاب: ٢/ ٣٢٦، ٢/ ٣٤٩، ٣/ ١١، وشرحه للسيرافي: ٨/ ٢٠٤، ٩/ ١٨٨.
(٨) في ط، ر: «فكان»، وما أثبت أحسن.
(٩) انظر مذهبه ومذهب سيبويه ومناقشتهما في المقتضب: ٣/ ٢٠٠، وكتاب الشعر: ٢٢٤،=

معرفةً فهي بمنزلةِ الذي، والفعلُ في صِلتها، كما يكونُ في صِلة الذي، وإن كانت نكرةً فهي في تقديرِ شيءٍ، ويكونُ ما بعدَها صفةً لها، ويرتفعُ ما بعدها كما يرتفعُ إذا كانت صفةً لشيءٍ، ولا تكونُ حرفاً عندَه.

الخامسُ: أن تكونَ صِلةً[1] مؤكِّدةً، لا تفيدُ إلا تمكينَ المعنى وتوفيرَه بتكثيرِ اللفظ، وذلك نحوُ قولك: غضبتُ من غير ما جُرمٍ، أي من غيرِ جُرم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[2]، فـ«ما» زائدةٌ، والمعنى فبرحمةٍ من الله، والجارُّ والمجرور متعلِّقٌ بلِنْتَ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[3]، و«ما» لغوٌ مؤكِّدةٌ، ومثلُه ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[4]، فبعوضةٌ منتصِبٌ على البدل من «مِثل»، و«ما» مؤكِّدةٌ[5]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (و«لا» لنفي المستقبَل في قولك: لا يَفعلُ، قال سيبويه: «وأما «لا» فتكونُ نفياً لقول القائل: هو يفعلُ، ولم يقع الفعلُ»، وقد نُفيَ بها الماضي في قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾، وقولِه:

فأَيُّ أمْرٍ سيِّئٍ لا فَعلَهْ

وتنفي[6] بها نفياً عامّاً في قولك: لا رجلَ في الدار، وغيرَ عامٍّ في قولك: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ، ولا زيدٌ في الدار ولا عمرو، ولنفْي الأمرِ في قولك: لا تفعلْ، ويسمَّى

=والشيرازيات: ٥٠٠، والبغداديات: ٢٧١-٢٧٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٥٨-٥٥٩، وانظر أيضاً معاني القرآن للأخفش: ١٩٦، وبقول الأخفش قال ثعلب، انظر الإغفال: ١/ ١٢١.

(١) من أجل هذا المصطلح انظر ما سيأتي: ٨/ ٢٣٤.

(٢) آل عمران: ٣/ ١٥٩.

(٣) النساء: ٤/ ١٥٥.

(٤) البقرة: ٢/ ٢٦.

(٥) انظر ما سلف: ٤/ ٦.

(٦) في ط، ر: «وينفي» تصحيف.

النَّهيَ والدعاءَ في قولك: لا رَعاكَ اللهُ».

قال الشارح: وأما «لا» فحرفٌ نافٍ أيضاً موضوعٌ لنفْي الفعلِ المستقبَلِ، قال سيبويه: «وإذا قال: هو يفعلُ ولم يكن الفعلُ واقعاً فنفيُه لا يفعلُ»(١)، فـ«لا» جوابُ هو يفعلُ إذا أُريدَ به المستقبَلُ، فإذا قال القائل: يقومُ زيدٌ غداً، وأُريدَ نفيُه قيل: لا يقومُ لأنَّ «لا» حرفٌ موضوعٌ لنفي المستقبَلِ، وكذلك إذا قال: لَيفْعلَنَّ، وأُريدَ النفيُ قيل: لا يفعلُ(٢) لأن النونَ تَصرفُ الفعلَ للاستقبال.

وربَّما نفَوا بها الماضي، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾(٣)، أي لم يصدِّقْ ولم يُصلِّ(٤)، ومنه قوله تعالى أيضاً: ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ﴾(٥)، أي لم يَقتحمْ(٦)، وكذلك قوله(٧):

فأَيُّ أمْرٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ

حَملوا «لا» في ذلك على «لم»، إلا أَنهم لم يغيِّروا لفظَ الفعل بعد «لا» كما [٨/ ١٠٩] غيَّروه بعد «لم» لأن «لا» غيرُ عاملةٍ، و«لم» عاملةٌ، فلذلك غيَّروا لفظَ الفعل إلى المضارع ليظهرَ فيه أَثرُ العمل.

وقد تدخل الأسماءَ فتَنفي(٨) بها نَفياً عامَّاً، نحوُ لا رجلَ في الدار، ولا غلامَ لك، وغيرَ عامٍّ، نحوُ قولك: لا رجلٌ عندك ولا امرأةٌ، ولا زيدٌ عندك ولا عمرو، كأَنه

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٢٢، بتصرف.

(٢) كذا في الكتاب: ٣/ ١١٧، والمقتضب: ١/ ٤٧، والأصول: ١/ ٤٠٠.

(٣) القيامة: ٧٥/ ٣١.

(٤) كذا في الأصول: ٢/ ٦٠، والأزهية: ١٥٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢١٨، ٢/ ٣٢٤، ٢/ ٥٣٦، والقرطبي: ٢١/ ٤٣٦.

(٥) البلد: ٩٠/ ١١.

(٦) هو قول الزجاج كما في كشف المشكلات: ١٤٥٤، ومجيء «لا» بمعنى «لم» في هذه الآية والتي قبلها قال به الأخفش والفارسي، انظر معاني القرآن للأخفش: ٧٣٩، والحجة للفارسي: ٦/ ٤١٤-٤١٥، والقرطبي: ٢٢/ ٢٩٧-٢٩٨.

(٧) سلف البيت: ١/ ٢٥٥.

(٨) في ط، ر: «فينفى» تصحيف.

جوابُ هل رجلٌ عندكَ أم امرأةٌ؟ وهل زيدٌ عندكَ أم عمرو؟ ولذلك لا يكونُ الرفعُ إلا مع التكرار، وقد شرحْنا ذلك فيما تقدَّمَ وخلافَ أبي العباس فيه بما أغنى عن إعادته[١].

وقد تكونُ نهياً فتَجزمُ الأفعالَ، نحوُ قولك: لا ينطلقْ بكرٌ، ولا يخرجْ عمرو[٢]، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[٣]، وقال: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[٤]، ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾[٥]، وهو كثيرٌ جدّاً.

وقولُه[٦]: «ولنفْي الأمرِ» يريدُ النهيَ لأنه بإِزاء الأمرِ في قولك: لِينطلقْ بكرٌ، ولْيَخرجْ عمرو، وذلك أن النهيَ عكسُ الأمر وضدُّهُ.

وقد تكونُ دعاءً في نحو قولك: لا رَعَاكَ اللهُ، ولا قامَ زيدٌ ولا قعدَ، يريدُ الدعاءَ عليه، وهو مجازٌ من قِبلِ وضعِ الماضي موضعَ المضارع، وحَقُّ هذا الكلامِ أن تكونَ نَفياً لقيامه وقعوده[٧].

وتكونُ زائدةً مؤكِّدةً كما كانت «ما» كذلك، قال الله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ﴾[٨]، إنما هو أُقسِمُ، وقولُه تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[٩]، إنما هو أُقسِمُ، والذي يدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[١٠]، وكذلك قال المفسِّرون في قوله: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[١١]، إنما هو

---

(١) انظر ما سلف: ١/ ٢٤٥-٢٤٦.
(٢) انظر المقتضب: ٤/ ٨٥، والأصول: ١/ ٤٠٠، والأزهية: ١٤٩، وما سلف: ٧/ ١٠٥-١٠٦.
(٣) لقمان: ٣١/ ١٨.
(٤) الإنسان: ٧٦/ ٢٤.
(٥) القلم: ٦٨/ ١٠.
(٦) أي الزمخشري.
(٧) من قوله: «لا قام زيد....» إلى قوله: «وقعوده» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٤٠٠.
(٨) المعارج: ٧٠/ ٤٠.
(٩) الواقعة: ٥٦/ ٧٥.
(١٠) الواقعة: ٥٦/ ٧٦.
(١١) القيامة: ٧٥/ ١.

أُقْسِمُ، والجواب: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾[١].

فإن قيل[٢]: الزيادةُ إنما تقعُ في أثناء الكلام وأَواخرِه، ولا تقعُ أَولاً قيل: القرآنُ كلُّه جملةٌ [٢٧٦/ ب] واحدةٌ كالسُّورة الواحدةِ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولمْ ولَمَّا لقلبِ معنى المضارع إلى الماضي ونفْيِه، إلا أن بينهما فرقاً، وهو أن «لم يفعلْ» نفيُ فَعَلَ، و«لَمَّا يفعلْ» نفيُ قد فَعَلَ، وهي «لَمْ» ضُمَّتْ إليها «ما»، فازدادتْ في معناها أنْ تضمَّنتْ معنى التوقُّعِ والانتظارِ، واستطالَ زمانُ فعلِها، ألا ترى أنك تقولُ: نَدمَ ولم ينفعْه الندمُ، أي عَقيبَ ندمِه، وإذا قلتَه بلمّا كان على أنْ لم ينفعْه إلى وقته، ويُسكَتُ عليها دون أُختِها في قولك: خرجتُ ولَمّا، أي ولَمّا تَخرجْ كما يُسكتُ على «قد» في:

.... كَأَنْ قَدِ)

قال الشارح: اعلمْ أن لمْ ولَمَّا أُختان لأنهما لنفي الماضي، ولذلك ذكَرهما معاً، فأما «لم» فقال سيبويه: «هو لنفي فَعَلَ»[٣]، يريدُ أنه موضوعٌ لنفيِ الماضي، فإذا قال القائل:: قامَ زيدٌ كان نفيُه لم يَقمْ، وهو [٨/ ١١٠] يدخلُ على لفظ المضارع ومعناه الماضي[٤]، قال

---

(١) القيامة: ٧٥/ ١٧.

ومن قوله: «وتكون زائدة مؤكدة ...» إلى الآية الكريمة قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٤٠١.

وزيادة «لا» في الآيات السالفة قول البصريين والكسائي وأكثر المفسرين، وذهب الفراء إلى أنها في أول الكلام رَدٌّ، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٠٧، ومجاز القرآن: ٢/ ٢٧٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٥١، والأضداد لأبي بكر الأنباري: ٢١٥-٢١٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٢٤، ٥/ ٧٧، والحلبيات: ١٤٧، والشيرازيات: ١٥٢، والأزهية: ١٥٣-١٥٤، والكشاف: ٤/ ٦١، ٤/ ١٦٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٤٣-١٤٤، ٢/ ٥٢٤-٥٢٧، والقرطبي: ٢١/ ٢١٢، ٢١/ ٤٠٥.

(٢) انظر الجواب عن هذا الاعتراض في البغداديات: ٣٤٦.

(٣) الكتاب: ٤/ ٢٢٠، وانظر شرحه للسيرافي: ١٠/ ١٥٩-١٦٠، وما سلف: ٧/ ٧٣.

(٤) هو قول ابن السراج في الأصول: ٢/ ١٥٧، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٨٤.

بعضُهم: إنَّ «لم» دخلتْ على لفظ الماضي ونقلتْه إلى المضارع، ليصحَّ عملُها فيه[١].

وقال آخرون: دخلتْ على لفظ المضارع ونقلتْ معناه إلى الماضي[٢]، وهو الأَظهرُ، لأن الغالبَ في الحروف تغييرُ المعاني لا الألفاظِ نفسِها، فقالوا: قلبتْ معناه إلى الماضي منفيًّا، ولذلك يصحُّ اقترانُ الزمانِ الماضي به، فتقولُ: لم يقمْ زيدٌ أمسِ كما تقولُ: ما قامَ زيدٌ أَمسِ، ولا يصحُّ أن تقولَ: لم يَقمْ غداً، إلا أن يدخلَ عليه «إنْ» الشرطيةُ، فتَقلبَه قلباً ثانياً، لأنها تردُّ المضارعَ إلى أَصلِ وضعِه من صلاحِيَة الاستقبالِ، فتقولُ: إنْ لم تَقمْ غداً لم أَقُمْ، وذلك من حيث كانت «لم» مختصَّةً بالفعل غيرَ داخلةٍ على غيره صارت كأحدِ حروفِه، ولذلك لم يَجزْ الفصلُ بينها وبين مجزومِها بشيء، وإن وقعَ ذلك كان من أَقبحِ الضرورة، ويؤيِّدُ شِدَّةَ اتصالِها بما بعدها أَنهم أَجازوا زيداً لم أَضربْ، كما يجوز زيداً أَضربُ، وقد عُلمَ أنه لا يجوزُ تقديمُ المعمول حيث لا يجوزُ تقديمُ العامل.

فإن قيل: فما الحاجةُ إلى «لم» في النفي؟ وهلَّا اكتُفيَ بـ«ما» من قولهم: ما قامَ زيدٌ.

قيل: فيها زيادةُ فائدةٍ ليستْ في «ما»، وذلك أن «ما» إذا نفَتْ الماضي كان المرادُ ما قَرُبَ من الحال، و«لم» تَنْفِ الماضي مطلقاً، فاعرفْ الفرقَ بينهما إن شاء الله تعالى.

وأما «لمَّا» فهي «لمْ» زِيدتْ عليها «ما»[٣]، فلم يتغيرْ عملُها الذي هو الجزمُ، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾[٤]، وتقعُ جواباً ونفياً لقولهم: قد فَعَلَ، وذلك أنك تقولُ: قامَ، فيَصلحُ ذلك لجميع ما تقدَّمَك من الأزمنة، ونفيُه لم يقمْ على ما تقدَّم، فإذا قلت: قد قامَ فيكونُ ذلك إثباتاً لقيامه في أَقرب الأزمنةِ الماضية إلى زمن

---

(١) ضعَّفَ ابن عمرون هذا القول، انظر الأشباه والنظائر: ١/ ٦٧٢.

(٢) هو قول ابن عمرون كما في الأشباه والنظائر: ١/ ٦٧٢، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونسب إلى المبرد، وصحَّحه ابن مالك، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٠٧، وزد أسرار العربية: ٣٣٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٤٧، ورصف المباني: ٣٥١، وما سلف: ٧/ ٧٣.

(٣) هو مذهب سيبويه وابن السراج والفارسي، انظر الكتاب: ٤/ ٢٢٣، والأصول: ٢/ ١٥٧، والبغداديات: ٣١٥-٣١٦.

(٤) آل عمران: ٣/ ١٤٢.

الوجودِ، ولذلك صَلَحَ أن يكونَ حالاً، فقالوا: جاء زيدٌ ضاحكاً، وجاء زيدٌ يضحكُ، وجاء زيدٌ قد ضحكَ، ونفيُ ذلك لَّما يقمْ، زدتَ على النافي وهو «لم» ما كما زدتَ في الواجب حرفاً، وهو «قد»، لأنهما للحال.

ولَّما فيه تطاولٌ، يقال: ركبَ زيدٌ وقد لَبِسَ خُفَّه، وركبَ زيدٌ ولَّما يلبَسْ خُفَّه، فالحالُ قد جمعَها، وكذلك تقولُ: ندمَ زيدٌ ولم ينفعْه ندمُه، أي عَقيبَ ندمِه انتفَى النفعُ، ولو قال: ولَّما ينفعْه ندمُه امتدَّ وتطاوَلَ[1]، لأن «ما» لَّما رُكبتْ مع «لم» حدَثَ لها معنىً بالتركيب لم يكنْ لها، وغيَّرتْ معناها كما غيَّرتْ معنى «لو» حين قلت: لو ما[2]، ومن ذلك أنهم قد يحذفون الفعلَ الواقعَ بعد لَّما، فيقولون: يريدُ زيدٌ أن يخرجَ ولَّما، أي ولَّما يخرجْ كما يحذفونه بعد«قد» في قول الشاعر[3]:

أفِدَ الترَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكَابَنا   لَّما تَزَلْ برِحالنا وكأنْ قَدِ

[٨/ ١١١] أي وكَأَنْ قد زالتْ، كأنهم اتَّسعوا في حذف الفعل بعد «قد» وبعد «لَّما»، لأنهما لتوقُّع فعلٍ، لأنك تقولُ: قد فعلَ لِمَنْ يتوقَّعُ ذلك الخبرَ، وتقولُ: فَعَلَ مبتدئاً من غير توقُّعِه، فساغَ حذفُ الفعل بعد «لَّما» و«قد» لتقدُّم ما قبلهما، ولم يَسُغْ ذلك في «لم» إذ لم يتقدَّمْ شيءٌ يدلُّ على المحذوف[4]، وربَّما شبَّهوا «لم» بـ«لَّما» وحذَفوا الفعلَ بعدها كما أنشَدوا[5]:

يا رُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي غَنَمْ   في كفِّهِ زَيْغٌ وفي فِيْهِ فَقَمْ

---

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٨٤.

(٢) هو قول سيبويه وابن السراج والفارسي، انظر الكتاب: ٤/ ٢٢٣، والأصول: ٢/ ١٥٧، والبغداديات: ٣١٦، وما سلف: ٧/ ٧٣- ٧٤.

(٣) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه: ٣٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٨٤، والنكت: ٦٩٦، وورد بلا نسبة في سر الصناعة: ٣٣٤، ٤٩٠.

(٤) انظر تعليل حذف الفعل بعد «لَّما» في شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ١٨٤، والبغداديات: ٣١٦.

(٥) الأبيات بلا نسبة في ضرائر الشعر: ١٨٣-١٨٤، والدرر ٢/ ٧٢، والخزانة: ٣/ ٦٢٨، والأول والثاني بلا نسبة أيضاً في شرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٦٥.

الزَّيغ: المَيل، والفقم: دخول الأسنان العليا إلى الفم، اللسان (فقم)، والجَلَج: ذهاب الشعر من مقدم الرأس، اللسان (جلح).

أَجْلَـــحَ لمْ يَشْـــمَطْ وقَـــدْ كــــادَ ولَمْ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (و«لن» لتأكيدِ ما تُعطيه «لا» من نفيِ المستقبَل، تقولُ: لا أبرحُ اليومَ مكاني، فإذا وكَّدتَ وشدَّدتَ قلتَ: لن أَبرحَ اليومَ مكاني، قال الله تعالى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾، وقال: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ وقال الخليلُ: «أَصلُها لا أَنْ، فخُفِّفتْ بالحذف»، وقال الفراءُ: «نونُها مُبْدَلةٌ من ألف «لا»، وهي عند سيبويه حرفٌ برأْسه، وهو الصحيحُ).

قال الشارح: اعلمْ أن «لن» معناها النفيُ، وهي موضوعةٌ لنفيِ المستقبَلِ، وهي أَبلغُ في نفيه من «لا»، لأن «لا» تنفي يَفعلُ إذا أُريدَ به المستقبَلُ، و«لن» تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السينُ وسوفَ، وتقعُ جواباً لقولِ [٨/ ١١٢] القائل: سيقومُ زيدٌ، وسوف يقومُ زيدٌ، والسينُ وسوفَ تفيدان التنفيسَ في الزمان، فلذلك يقعُ نفيُه على التأبيد وطولِ المدَّةِ، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾[1]، وكذلك قولُ الشاعر[2]:

ولَـــنْ يُراجِـــعَ قَلْبِـــيْ حُبُّهـــا أَبـــداً زَكِنْـتُ مِـنْ بُغْضِـهمْ مِثْـلَ الـذي زَكِنُـوا

فذكَرَ الأَبدَ بعد «لنْ» تأكيداً لِمَا تُعطيه «لن» من النفي الأَبديِّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَن تَرَانِي﴾[3]، ولم يلزمْ منه عدمُ الرؤية في الآخِرة، لأن المرادَ إنَّك لن تراني في الدنيا، لأن السؤالَ وقعَ في الدنيا، والنفيُ على حسَبِ الإثبات.

واعلمْ أنهم قد اختلفوا في لفظ «لن»، فذهب الخليلُ إلى أنها مركَّبةٌ من لا وأنْ الناصبةِ للفعل[4] المستقبَل لأنها[5] نافيةٌ كما أنَّ «لا» نافيةٌ، وناصبةٌ للفعل المستقبَل كما أنَّ

---

(١) البقرة: ٢/ ٩٥.

(٢) هو قَعْنَب بن أُم صاحب كما في أدب الكاتب: ٢٣-٢٤، والاقتضاب: ٢٩٢، واللسان: (زكن)، وعجز البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق: ٢٥٤.

(٣) الأعراف: ٧/ ١٤٣، وانظر القرطبي: ٩/ ٣٢٤.

(٤) هو أحد قولين للخليل في «لن»، انظر ما سلف: ٧/ ٣١.

(٥) سقط من ط، ر: «لأنها»ا خطأ.

«أنْ» كذلك، والمنفيُّ بها فعلٌ مستقبَلٌ كما أن المنصوبَ بأنْ مستقبَلٌ، فاجتمعَ في «لن» ما افترقَ فيهما، فقَضَى بأنها مركَّبةٌ منهما، إذ كان فيهما شيءٌ من حروفهما، والأصلُ عنده لا أنْ، فحُذفتْ الهمزةُ تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثُم حُذفتْ الألفُ لالتقاء الساكِنَين، وهما الألفُ والنونُ بعدها، فصار اللَّفظُ لَنْ.

وكان الفرَّاءُ يذهبُ إلى أنها «لا»، والنونُ فيها بدلٌ من الألف، وهو خلافُ الظاهر، ونوعٌ من علم الغيب.

وسيبويهِ يَرَى أنها مفرَدةٌ غيرُ مركَّبةٍ من شيءٍ عملاً بالظاهر[1]، إذ كان لها نظيرٌ في الحروف، نحوُ أنْ ولمْ وأَمْ، ونحن إذا شاهدْنا ظاهراً يكونُ مِثلُه أصلاً أَمضَينا الحكمَ على ما شاهدْنا من حاله، وإنْ أَمكنَ أن يكونَ الأَمرُ في باطنه على خلافه.

أَلا تَرَى أن سيبويه ذهبَ إلى أن الياءَ في السِّيْد الذي هو الذئبُ أَصلٌ، وإنْ أَمكنَ أَن تكونَ واواً انقلبتْ ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها على حدِّ قِيْلٍ[2] وعِيْدٍ، وجعلَه من قَبيل فِيْل ودِيك، وصغَّره على سُيَيْد[3] كدِيْك ودُيَيْك، وفِيْل وفُيَيْل [٢٧٧/ أ]، وإنْ كان لا عهدَ لنا بتركيب اسمٍ من س ي د عملاً بالظاهر على أنْ يوجَدَ ما يَستنزِلُنا عنه[4]؟

وقد أفسدَ سيبويه قولَ الخليل بأنَّ «أنْ» المصدريَّةَ لا يتقدَّمُ عليها ما كان في صِلتِها، ولو كان أَصلُ «لن» لا أنْ لم يَجُزْ زيداً لن أَضربَ، لأن «أَضربَ» من صِلة «أنْ» المركَّبةِ، وما أَحسنَه من قول! ويمكنُ أن يقالَ: إن الحرفَين إذا رُكِّبا حدَثَ لهما بالتركيب معنىً ثالثٌ لم يكنْ لكلِّ واحدٍ من بَسائطِ ذلك المركَّبِ، وذلك ظاهرٌ[5]، فاعرفْه.

---

(١) انظر المذاهب السالفة في «لن» منسوبة إلى أصحابها فيما سلف: ٧/ ٣٠- ٣٢.

(٢) في ط: «فيل».

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٤٨١، وما سلف: ٧/ ٣٠- ٣٢.

(٤) من قوله: «ونحن إذا شاهدنا ...» إلى قوله: «عنه» قاله ابن جني في الخصائص: ١/ ٢٥١ بخلاف يسير.

(٥) من قوله: «وقد أفسد ...» إلى قوله: «ظاهر» قاله الفارسي في الحلبيات: ٤٥-٤٦ بخلاف يسير في السياق.

(فصل) قال صاحب الكتاب: و«إنْ» بمنزلة «ما» في نفي الحال، وتدخلُ على الجملتَين الفعليةِ والاسميةِ، كقولك: إنْ يقومُ زيدٌ، وإنْ زيدٌ قائمٌ، قال الله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾، وقال: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، ولا يجوزُ إعمالُها عملَ ليس عند سيبويه، وأَجازَه المبرِّدُ).

قال الشارح: اعلمْ أنَّ «إنْ» المكسورةَ الخفيفةَ قد تكونُ نافيةً، ومَجْراها مَجْرى «ما» في نفي الحال، وتدخلُ على الجملتَين الفعليةِ والاسميةِ، نحوُ قولك: إنْ زيدٌ إلا قائمٌ، قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى [٨/ ١١٣] غُرُورٍ﴾[١]، وتقولُ في الفعل: إنْ قام زيدٌ، أي ما قام زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾[٢]، وتقولُ إن يقومُ زيدٌ، قال الله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[٤].

وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفعَ الخبرِ[٥]، لأنها حرفُ نفيٍ دخلَ على الابتداء والخبرِ والفعلِ والفاعلِ كما تدخلُ همزةُ الاستفهام، فلا تغيِّرُه، وذلك كمذهب بني تميم في «ما»، وغيرُه يُعْملُها عملَ «ليس» فيرفعُ بها الاسمَ، وينصبُ الخبرَ كما فعلَ ذلك في

---

(١) الملك: ٦٧/ ٢٠.

(٢) يس: ٣٦/ ٢٩.

(٣) النجم: ٥٣/ ٢٣.

(٤) الكهف: ١٨/ ٥.

(٥) نقل المبرد والهروي وابن الشجري عن سيبويه ذلك، ورأى ابن مالك أن كلامه مشعرٌ بأنه يُعملها عمل «ليس»، ودفع أبو حيان فهم ابن مالك كلامَ سيبويه، ورأى أن مذهبه فيها رفع الخبر، والظاهر أن أبا حيان عوَّل على تأويل كلام سيبويه، وأن ابن مالك تمسك بظاهر كلامه.
وأَجازَ إعمالها عمل «ليس» الكسائي وابن السراج وابن جني، ومنعه الفراء والفارسي.
انظر الكتاب: ٣/ ١٥٢، ٤/ ٢٢١، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ١٤٥، والمقتضب: ٢/ ٣٦٢، والأصول: ١/ ٢٣٥، والبصريات: ٦٤٧، والأزهية: ٤٥، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٧٥، والتذييل والتكميل: ٤/ ٢٧٧-٢٧٨، والجنى الداني: ٢٠٩.

«ما»، وقد أجازه أبو العباس المبرِّدُ، قال: «لأنه لا فصْلَ بينها وبين «ما»[1].

والمذهبُ الأولُ لأن الاعتمادَ في عمل «ما» على السماع، والقياسُ يأْباه[2]، ولم يوجَدْ في «إنْ» من السماعِ ما وُجدَ في «ما».

وجملةُ الأمر أنَّ «إنْ» لها أَربعةُ مواضعَ، فمن ذلك الجزاءُ، نحوُ قولك: إنْ تأتِني آتِكَ، وهي أَصلُ الجزاء كما أَن الأَلفَ أَصلُ الاستفهام.

الثاني: أن تكونَ نافيةً على ما تقدَّمَ.

الثالثُ: أن تكونَ مخفَّفةً من الثقيلة، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها.

الرابعُ: أن تدخلَ زائدةً مؤكِّدةً مع «ما»، فتَردَّها إلى المبتدأ والخبر، نحوُ قولك: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، ولا يكونُ الخبرُ إلا مرفوعاً، نحوُ قول الشاعر[3]:

فما إنْ طِبُّنا جُبُنٌ ولكنْ مَنايانا ودَوْلةُ آخَرِينا

فاعرفْه.

(١) المقتضب: ٢/ ٣٦٢.

ومن قوله: «وكان سيبويه ...» إلى قوله: «ما» قاله المبرد في المقتضب: ٢/ ٣٦٢.

(٢) انظر ما سلف: ١/ ٢٥١.

(٣) سلف البيت: ٨/ ١٢.

ومن أصناف الحروفِ حروفُ التَّنبيه

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي ها وألَا وأَمَا، تقولُ: ها إنَّ زيداً منطلقٌ، وها افعلْ كذا، وألَا إنَّ عَمراً بالبابِ، وأَمَا إنَّك خارجٌ، وألَا لا تفعلْ، وأَمَا واللهِ لَأَفعلنَّ، قال النابغة:

هــا إنَّ تَــا عِــذْرَةٌ إنْ لمْ تكــنْ نَفَعــتْ فإنَّ صاحِبَها قَدْ تاهَ في البَلَدِ[٨/ ١١٤]

وقال:

نحــنُ[١] اقْتَسَــمْنا المــالَ نِصــفَيْنِ بَيْننــا فقلــتُ لَهُــمْ هــذا لَهَــا هَــا وذَا لِيَــا

وقال:

أَلَا يــا اصْــبَحاني قَبــلَ غــارةِ سِــنْجالِ

وقال:

أَمَــا والــذي أَبْكَــى وأَضْــحَكَ والــذي أَمــاتَ وأَحْيَــا والــذي أَمْــرُه الأَمْــرُ)

قال الشارح: اعلمْ أن هـذه الحـروفَ معناهـا تنبيهُ المخاطَبِ على مـا تحدِّثُه بـه، فإذا قلت: هذا عبدُ الله منطلقاً فالتقديرُ انظرْ إليـه منطلقـاً، أو انتبـهْ لـه[٢] منطلقاً، فأنـتَ تُنبـهُ المخاطَبَ لعبدِ الله في حال انطلاقه، فلا بدَّ من ذِكر «منطلقاً» لأن الفائـدةَ بـه تنعقـدُ، ولم تُرِدْ[٣] أن تُعرفَه إيَّاه وهو يقدِّرُ أنه يجهلُه، كما تقولُ: هذا عبدُ الله، وتقولُ: هـا إن عبـدَ الله منطلقٌ، وها افعلْ كذا، كأنه تنبيهُ المخاطَبِ للمخبَرِ أو المأمورِ، وأما البيتُ الذي أَنشـدَه، وهو[٤]:

---

(١) في البيت خرم.

(٢) في ط، ر: «عليه».

(٣) في ط: «يرد».

(٤) البيت للنابغة الذبياني كما سيذكر الشارح، وهو في ديوانه: ٢٨، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٩٩، والجنى الداني: ٣٤٩، والخزانة: ٢/ ٢٧٨، وشرح شواهد الشافية: ٨٠، وورد بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٤٥.

هـــــا إنَّ تـــــا عِـــــذْرَةٌ إلـــــخ

ويُروَى «إنْ لم تكنْ قُبِلتْ»[1] وهو[2] للنابغة، الشاهدُ فيه إدخالُ «ها» التي للتنبيه على «إنَّ»، والعُذْرُ والمَعْذِرةُ والعُذْرى واحدٌ، والعِذْرَة بالكسرة كالرِّكْبة والجِلْسة[3] بمعنى الحالة، قال الشاعر[4]:

تَقَبّـــلَ عِـــذْرَتي وحَبَـــا بِـــدُهْمٍ يُصِـــمُّ حَنينُهـــا سَـــمْعَ المُنـــادي

وأما قولُ الآخَر[5]:

نحـــنُ اقْتَسَـــمْنا المـــالَ إلـــخ

فإن البيتَ للبيد، والشاهدُ فيه قولُه: «هذا لها [٨/ ١١٥] ها وذا لِيَا»، يريدُ وهذا لِيَا، وإنما جازَ تقديمُ «ها» على الواو لأنك إذا عطفتَ جملةً على أُخرى صارتْ الأُولى كالجزء من الثانية، فجازَ دخولُ حرفِ التنبيه عليها، نحوُ قولك: ألا وإنَّ زيداً قائمٌ، ألا وإنَّ عَمراً مقيمٌ[6].

وأما ألَا فحرفٌ معناه التنبيهُ أيضاً، نحوُ قولك: ألَا زيدٌ قائمٌ، وألَا إنَّ زيداً قائمٌ، قال

والرواية في الديوان وشرح التسهيل «مشارك النكد».

(١) هي رواية شرح شواهد الشافية: ٨٠.

(٢) الصواب «فهو».

(٣) كذا في الصحاح (عذر).

(٤) لم أقف على البيت.

(٥) هو لبيد كما سيذكر الشارح، والبيت في ديوانه: ٣٦٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٣٤ [عن الكتاب]، وتحصيل عين الذهب: ١/ ٣٧٩، وحكى البغدادي في الخزانة: ٢/ ٤٨٠، نسبة البيت إلى لبيد عن الأعلم والأندلسي، وأنه لم يرَه في ديوانه، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٣٥٤، والمقتضب: ٢/ ٣٢٣، وسر الصناعة: ٣٤٤، والنكت: ٦٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٤٥، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٩٩.

والرواية في هذه المصادر «ونحن» وبذا يخلو البيت من الخرم.

(٦) هو تعليل السيرافي ولفظه، انظر شرح الكتاب له: ٩/ ٤١.

الله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[١]، وهي مركَّبةٌ من الهمزة و«لا» النافيةِ مغيَّرةً عن معناها الأولِ إلى التنبيه، ولذلك جازَ أن يَليَها «لا» النافيةُ في قوله[٢]:

أَلَا لا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ علينا

وصار يَليها الاسمُ والفعلُ والحرفُ، نحوُ قولك: أَلَا زيدٌ منطلقٌ، وأَلَا قامَ زيدٌ، وأَلَا يقومَنَّ، فأما قوله[٣]:

أَلَا يا اصْبَحاني قَبلَ غارةِ سِنْجالِ

فالبيتُ للشمَّاخ وتمامُه:

وقَبلَ منايَا غادِياتٍ وآجَالِ

سِنجال بكسر السين غيرِ المعجمةِ والجيمِ: موضعٌ بعَينه بأَذْرَبيجان[٤].

وأما «أَمَا» فتنبيهٌ أيضاً وتحقيقٌ[٥] الكلامِ الذي بعدها، والفرقُ بينها وبين «أَلَا» أنَّ «أَمَا» للحال و«أَلَا» للاستقبال، فتقولُ: أَمَا إن زيداً عاقلٌ، تريدُ أنه عاقلٌ على الحقيقة لا على المجاز، فأما قولُه[٦]:

أَمَا والذي أَبْكَى إلخ

---

(١) يونس: ١٠/ ٦٢.

(٢) عجز البيت:

فنجهلَ فوقَ جَهْلِ الجاهِلينا

وقائله عمرو بن كلثوم، وهو في ديوانه ١٠١، وشرح السبع الطوال: ٤٢٦.

(٣) هذا صدر بيت سيذكر الشارح عجزه، وأنه للشماخ، وهو في ديوانه: ٤٥٦، والكتاب: ٤/ ٢٢٤، والنكت: ١١٢٨، ومعجم البلدان (سنجال)، وشرح أبيات المغني: ٦/ ١٦٨.

(٤) قال ياقوت: «سنجال: موضع بأرمينية، وقيل بأذربيجان» معجم البلدان (سنجال).

(٥) في ط، ر: «وتحقق»، وما أثبت أحسن.

(٦) سلف البيت تاماً، وقائله أبو صخر الهذلي كما سيذكر الشارح، وهو له في شرح أشعار الهذليين: ٩٥٧، والعيني: ٣/ ٦٨، وشرح أبيات المغني: ١/ ٣٣٨.

فإن البيتَ لأبي صَخْرٍ الهذليِّ، والشاهدُ فيه قولُه: أَمَا والذي أَبْكَى، وإدخالُه «أَمَا» على حرف القَسم، كأَنه يُنبهُ المخاطَب على استماعِ قَسَمِه وتحقيقِ المُقسَمِ عليه.

وقد تكونُ «أَمَا» بمعنى «حَقًّا» فتُفتحُ «إنَّ» بعدَها، تقولُ: أَمَا أَنَّه قائمٌ، ولا تكونُ ههنا حرفَ ابتداءٍ، ولكنَّها في تأويلِ الاسمِ، وذلك الاسمُ مقدَّرٌ تقديرَ[1] الظرفِ، أي أفي حقٍّ أَنك قائمٌ، وتكونُ «أنَّ» وما بعدها في موضع رفعٍ بالظرف عند أبي الحسن[2]، وعند سيبويه في موضع مبتدأ في هذا الموضع[3]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وأكثرُ ما تدخلُ [٢٧٧/ ب] «ها» على أَسماء الإِشارةِ والضمائرِ، كقولك: هذا وهذه [٨/ ١١٦] وها أنا ذا وها هو ذا وها أنت ذا وها هي ذِهِ، وما أَشبهَ ذلك).

قال الشارح: قد تقدَّمَ أنَّ «ها» لتنبيهِ المخاطَبِ على ما بعدها من الأسماء المبهمَةِ لينتبهَ لها، وتصيرَ عنده بمنزلة الأسماءِ الظاهرةِ، وذلك أنها مبهمَةٌ لوقوعها على كلِّ شيءٍ من حيوان وجَماد، فافتقرتْ إلى تنبيهِ المخاطَبِ لها كما افتقرتْ إلى الصفة، وقال الرمَّاني: إنما كثُرَ التنبيهُ في «هذا» ونحوِه من حيث كان يصلُحُ لكلِّ حاضِرٍ، والمرادُ واحدٌ بعَينه، فقُوِيَ بالتنبيه لتحريك النفْسِ على طلبِه بعَينه، إذ لم تكن علامةُ تعريفٍ في لفظه، وليس كذلك «أنتَ»، لأنه للمخاطَب خاصَّةً لاشتماله على حرف الخطاب.

فإن قيل: فأنت قد تقولُ: ها هو ذا، وليس فيه علامةُ تعريفٍ.

---

(١) في ط، ر: «وتقدر»، ما أثبت أحسن.

(٢) الأخفش، والكوفيون أجازوا رفع الاسم بالظرف والجار والمجرور إذا تقدَّما عليه، ومنع البصريون ذلك.
انظر الكتاب: ٢/ ٨٨-٨٩، ٢/ ١٢٦-١٢٧، والمقتضب: ٢/ ٣٥٣، ٣/ ٩، والأصول: ١/ ٢٧٠، ١/ ٢٨١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٧٥-١٧٦، ٧/ ٦٦، والنكت: ٧٦٥، والإنصاف: ٥١ فما بعدها، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٣-٢٤، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٩٤، والتذييل والتكميل: ٥/ ٨٦-٨٨، والمغني: ٤٩٥.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ١٢٢، ومصادر الحاشية السالفة.

قيل: تقدُّمُ الظاهرِ الذي يعودُ إليه هذا الضميرُ بمنزلة أَداةِ التعريفِ، فلذلك تقولُ: «هذا» فيها تنبيهٌ، أي انظرْ وانتبهْ، وهي تُستعملُ للقريب، و«ذا» إشارةٌ إلى مذكَّر، و«ذِهِ» إشارةٌ إلى مؤنَّث، وليستْ الهاءُ في ذِهِ بمنزلة الهاء في طلحةَ وقائمةٍ، وإنما هي بدلٌ من ياء هذي، والذي يدلُّ أن الياءَ أصلٌ قولُك في تصغير «ذا» الذي للمذكَّر: ذَيَّا، وذِي تأنيثُ «ذا» من لفظه، فكما أن الهاءَ لا حظَّ لها في المذكَّر، فكذلك هي في المؤَّنث[١].

وإنما دخلتْ هاءُ التنبيهِ على المضمَر لِمَا بينهما من المشابَهة، وذلك أن كلَّ واحد منهما ليس باسمٍ للمسمَى لازمٍ له، وإنما هو على سبيل الكناية.

على أن أبا العباس المبرِّد قال: علاماتُ الإضمارِ كلُّها مبهَمةٌ[٢] إذ كانت واقعةً على كلِّ شيء، والمبهَمُ على ضربَين: فمنه ما يقعُ مضمَراً، ومنه ما يقعُ غيرَ مضمَرٍ.

وقال عليُّ بنُ عيسى[٣]: المبهَمُ من الأسماءِ ما افتقَرَ في البيان عن معناه إلى غيره، فتقولُ: ها أنا ذا، فها داخلةٌ عند سيبويه على المضمَر الذي هو أنا لِمَا ذكرناه من شَبهِهِ بالمبهَم.

وعند الخليل أنه داخلٌ على المبهَم تقديراً[٤]، والتقديرُ ها ذا أنا، فأَوقَعوا «أنا» بين التنبيه والمبهَم، وهذا إنما يقولُه المتكلِّمُ إذا قدَّرَ أن المخاطَبَ يعتقدُه غائباً، فيقولُ: ها أنا ذا، أي حاضرٌ غيرُ غائبٍ، وكذلك ها هو ذا، فسيبويه يرى أن دخولَها على المضمَر كدخولها على المبهَم، والخليلُ يعتقد دخولَها على المبهَم، وإنما قدَّموا التنبيهَ، والتقديرُ هذا هو، ونحوُه ها أنت ذا، وها هي ذِهِ، فاعرفْه.

---

(١) من قوله: «وليست الهاء في ذه ...» إلى قوله: «المؤنث» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٥٦ بخلاف يسير، وانظر ما سلف: ٣/ ٢٣٦، والأصول: ٢/ ١٢٧.

(٢) انظر المقتضب: ٣/ ١٨٦، ٤/ ٢٨١.

(٣) الظاهر أنه أبو الحسن علي بن عيسى الربعي.

(٤) انظر الكتاب: ٢/ ٣٥٣-٣٥٤، ٣/ ٤٩٩-٥٠٠، وشرحه للسيرافي: ٩/ ٣٨، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٩٨-٢٠٠.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويَحذفون الألفَ عن[1] «أمَا»، فيقولون: أَمَ والله، وفي كلام هِجْرِس بنِ كُلَيب: «أَمَ وسَيْفي وزِرِّيْهِ، ورُمْحي ونَصلَيْه، وفَرَسي وأُذُنَيهِ لا يدعُ الرجلُ قاتِلَ أبيه وهو ينظرُ إليه»، ويُبدِلُ بعضُهم عن[2] همزته هاءً، فيقول: هَمَا والله، وهَمَ والله، وبعضُهم عيناً، فيقولُ: عَمَا والله، وعَمَ والله).

قال الشارح: حكَى محمدُ بنُ الحسن عن العرب أمَ والله لَأَفعلنَّ[3]، يريدون أَمَا والله، فحَذفوا الألفَ تخفيفاً، وذلك شاذٌّ قياساً واستعمالاً، أمَّا شذوذُه في الاستعمال فما أَقلَّه! وأمَّا القياسُ فمن جهتَين:

إحداهما: أن الألفَ خفيفةٌ غيرُ مستثقَلةٍ، ألا ترى أن مَن قال: ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[4]، و﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[5] فحذفَ الياءَ تخفيفاً في الوقف لم يَحذفْ الألفَ في قوله: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾[6] لخفَّتها.

---

(١) في المفصل: ٣٠٩ «من».

(٢) في المفصل: ٣٠٩ «من».

(٣) الظاهر أنه ابن دريد، ولم أصب هذه الحكاية في جمهرة اللغة، وممن تسمَّوا بهذا الاسم محمد بن الحسن، أبو بكر العطار، ت ٣٥٤هـ، كان نحوياً كوفياً عالماً بالقراءات (انظر نزهة الألباء: ٣٨٨)، وهذه الحكاية عن محمد بن الحسن في المحتسب: ٢/ ٢٧٧، ووردت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٩٦-٢٩٧، وانظر القلب والإبدال لابن السكيت: ٢٥، والإبدال والمعاقبة والنظائر: ٣٦، ٦٣، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٥٠٠، ٢/ ٥٥٩، ٢/ ٥٧٠.

(٤) الكهف: ١٨/ ٦٤، قوله تعالى «نبغ» وصَلَه بياء ووقفَ بغير ياء أبو عمرو ونافع والكسائي، ووصله ابن كثير بياء، ووقف بياء، ووصله عاصم وابن عامر وحمزة بغير ياء، انظر السبعة: ٤٠٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٨٣.

(٥) الفجر: ٨٩/ ٤، قرأ ابن كثير «يَسْر» بالياء وصَلَ أو وقفَ، وقرأ نافع «يَسْر» بياء في الوصل، وبغير ياء في الوقف، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي «يَسْر» بغير ياء في وصل ولا وقف، انظر السبعة: ٦٨٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٣٧٤.

(٦) الليل: ٩٢/ ١-٢.

كلام الشارح على الآيات وتنظيره قاله الفارسي في العسكريات: ٢٠٤، والبغداديات: ٥٠٧، والبصريات: ٨٧٧، وانظر الكتاب: ٤/ ١٨٥، وسر الصناعة: ٤٧١، وأمالي ابن=

والجهةُ الثانيةُ: أن الحذفَ في الحروف بعيدٌ جدًّا، لأنه نوعٌ من التصرُّف، والحروفُ لا تصرُّفَ لها لعدم اشتقاقِها، والأمرُ الآخَرُ[١] أن هذه الحروفَ وُضعتْ اختصاراً نائبةً عن الأفعال دالَّةً على معانيها، فهمزةُ الاستفهام أَغْنَتْ عن أَستفهمُ، و«ما» النافيةُ أَغْنَتْ عن أَنفي[٢]، فلو اختصرتَ هذه الحروفَ، وحذفتَ منها شيئاً لكان اختصاراً لمختصَرٍ، وذلك إجحافٌ، فلذلك بَعِدَ الحذفُ فيها، ووجبَ إقرارُها على ما هي عليه لعدم الدلالةِ على المحذوف.

والذي حسَّنه قليلاً هنا بقاءُ الفتحة [٨/ ١١٧] قبلَها دلالةً على الألفِ المحذوفةِ، إذ لو لم يكنْ ثَمَّ محذوفٌ لكانت الميمُ ساكنةً، نحوُ أَمْ في العطف وهَلْ وبَلْ، فلمَّا تحرَّكتْ من غير عِلَّةٍ عُلمَ أنَّ ثَمَّ محذوفاً مراداً[٣]، هذا مع ما في حذفها من التخفيف، فإن الأَلفَ وإن كانت خفيفةً فلا إشكالَ في كونِ حذفِها أَخفَّ من وجودها، هذا مع ما في القَسَم بعدها من الدلالة عليها إذ كانا يتصاحبان كثيراً.

وقد حَمَلَ أبو الفتحِ بنُ جنِّي قولَه تعالى في قراءة عليٍّ وزيدٍ: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٤] على أن المراد ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ على حد قراءة الجماعة[٥]، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾[٦] بفتح التاءِ في أَحد الوجهَين أن يكون المرادُ يا أبتا بالألف،

=الشجري: ٢/ ١٥١، ٢/ ٢٩٠.

(١) الأمر الأول قوله: «لأنه نوع....».

(٢) انظر سر الصناعة: ٢٦٩.

(٣) في ط، ر: «فيراد» وما أثبت أحسن.

(٤) الأنفال: ٨/ ٢٥، وهي قراءة أبي جعفر محمد بن علي، والربيع بن أنس وأبي العالية وابن جمَّاز، انظر شواذ ابن خالويه: ٤٩، والقرطبي: ٩/ ٤٨٩، والقراءةُ «لَتُصيبَنَّ».

(٥) انظر المحتسب: ١/ ٢٧٧.

(٦) يوسف: ١٢/ ٤، ١٠٠، وفي غير ما سورة.

قرأ بفتح التاء ابن عامر، وسائر السبعة قرأوا بكسرها، انظر السبعة: ٣٤٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٣، والنشر: ٢/ ٢٩٣.

ثُم حُذفتْ تخفيفاً، وبَقيتْ الفتحةُ دلالةً على الألف المحذوفة[1]، وذلك قليلٌ.

وأما الحكايةُ[2] عن هِجْرِس بنِ كُليب فإنه كانت جليلةُ أُخْتُ جَسَّاس بن مُرَّةَ تحت كُليْب، فَقتلَ أخوها زوجَها وهي حُبلى بِهجْرِس بنِ كُليْب، فلمّا شَبَّ قال:

أَصَابَ أَبِي خَالِي ومَا أَنَا بالذي ... أُمَيِّلُ أَمرِيْ بيْنَ خَالي ووالِدي

وأُوْرِثُ جَسَّاسَ بْنَ مُرَّةَ غُصَّةً ... إذا ما اعْتَرَتْني حَرُّها غَيْرُ بارِدِ

ثم قال:

يا لَلرِّجالِ لِقَلْبٍ ما لَه آسِ ... كيفَ العَزَاءُ وثأْرِيْ عنْدَ جَسَّاسِ

ثم قال[3]: «أَمَ وسَيْفي وزِرَّيْهِ، ورُمْحي ونَصلَيْه، وفَرَسي وأُذنَيهِ، لا يدعُ الرجلُ قاتِلَ أبيه وهو ينظرُ إليه»، ثم طعنه فقتلَه، وقال:

ألمْ تَرني ثأَرتُ أَبي كُلَيْباً ... وقدْ يُرْجَى المُرَشَّحُ للذُّحُولِ[4]

غَسَلْتُ العارَ عن جُشَمِ بْنِ بَكْرٍ ... بجَسَّاسِ بنِ مُرَّةَ ذِي التُّبُولِ[5]

جَدَعْتَ بقَتْلِه بَكْراً وأَهلٌ ... لَعَمْرُ اللهِ لِلجَدْعِ الأَصِيلِ

---

(١) هو قول الأخفش والمازني والزجاج والفارسي، انظر معاني القرآن للأخفش: ٧٢، والأصول: ١/ ٣٤١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٩٠، والبغداديات: ٥٠٥-٥٠٦، والحجة للفارسي: ٣/ ١٣٥، والمحتسب: ١/ ٢٧٧، والخصائص: ٣/ ١٣٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٣.

(٢) انظر خبر هجرس في الأغاني: ٥/ ٦٥-٦٨.

(٣) قوله في جمهرة اللغة: ١٢٠، والرواية فيها «أَما»، والأساس (زرر).

(٤) الذحول، مفرده ذَحْل، وهو الثأر.

(٥) التبول، مفرده تَبْل، وهو العداوة.

ومن أصناف الحرف حروفُ النداء

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي يا وأَيَا وهَيَا وأَيْ والهمزةُ ووَا، [٢٧٨/ أ] فالثلاثةُ الأُوَلُ لنداء البعيدِ، أَو مَن هو بمنزلته من نائم أَو ساهٍ، وإذا نُودِيَ بها مَن عَدَاهم فلحِرْص المنادي على إقبالِ المدعوِّ عليه ومُفاطَنَتِهِ لِمَا يَدعوهُ له، وأَيْ والهمزةُ للقريب، ووَا للنُّدبة خاصَّةً).

قال الشارح: قد تقدَّمَ أن النداءَ التصويتُ بالمنادَى[١] ليعطفَ على المنادِي[٢]، والنداءُ مصدرٌ يُمدُّ ويُقصَرُ، وتُضمُّ نونُه وتُكسَرُ[٣]، فمَن مَدَّ جعلَه من قَبيل الأصواتِ كالصُّراخِ والبُكاءِ والدُّعاءِ والرُّغاءِ، وكذلك مَن ضَمَّ، لأن غالبَ الأصواتِ مضمومٌ، ومَن قَصَرَه جعلَه كالصوت، والصوتُ غيرُ ممدودٍ، ومَن كَسَرَ النونَ ومَدَّ جعلَه مصدرَ نادَى كالعِدَاء والشِّراء مصدرِ عادَى وشارَى.

وهو مشتقٌّ من قولهم: نَدَا القومُ يَنْدُون[٤] إذا اجتمَعوا، فتَشاوَروا، أو تحدَّثوا، ومنه قيل للموضع الذي يُفعلُ فيه ذلك: نَدِيٌّ ونادٍ، وجمعُه أَنْدِية، وبذلك سُميتْ دارُ النَّدوة بمكَّةَ.

وحروفُ النداء ستةٌ، وهي يا وأَيَا وهَيَا وأَيْ والهمزةُ ووَا، والخمسةُ ينبَّهُ بها المدعوُّ، فالثلاثةُ الأُوَلُ يستعملونها إذا أرادوا أن يَمدُّوا أصواتَهم للمتراخِي عنهم، أو الإنسانِ المُعْرِضِ أو النائمِ المستثقَلِ[٥].

وأَيْ والهمزةُ تُستعمَلان إذا كان صاحبُك قريباً، وإنما كان كذلك من قِبل أن البعيدَ

---

(١) في ط: «بالمنادي» تصحيف.

(٢) انظر ما سلف: ١/ ٣٠٠.

(٣) انظر إصلاح المنطق: ١٥٥، وأدب الكاتب: ٥٤٥، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٢٦٦، ٣٠٤، والصحاح واللسان (ندا).

(٤) في ط، ر: «بندو» تصحيف.

(٥) كذا في الكتاب: ٢/ ٢٢٩-٢٣٠، والمقتضب: ٤/ ٢٣٥، والأصول: ١/ ٣٢٩.

والمتراخِي والنائمَ المستثقَلَ والساهي يُفتقَرُ في دعائهم إلى رفع صوتٍ ومدِّه، وهذه الأحرفُ الثلاثةُ التي هي يا وأَيا وهَيَا أواخِرُهنَّ ألفاتٌ، والألفُ ملازِمةٌ للمدِّ، فاستُعملتْ في دعائهم لإمكان امتدادِ الصوت ورفعِه بها.

وليستْ الياءُ هنا في «أَيْ» كذلك لأنها ليست مدَّةً من حيث كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك لا يكونُ مدَّةً إلا إذا سَكنتْ، وكانت[1] حركةُ ما قبلها من جنسها، والهمزةُ ليستْ من حروفِ المدِّ، فاستُعملتْ للقريب.

وقد يستعملون الحروفَ الموضوعةَ للمدِّ موضعَ «أَيْ» والهمزةِ، أعني للقريب، ولِمَنْ كان مُقبِلاً عليك توكيداً، ولا يستعملون الهمزةَ وأَيْ في مواضعِ الثلاثة الأُوَلِ، أعني للبعيد.

وأصلُ حروف النداء «يا» لأنها دائرةٌ في جميع وجوهِه، لأنها تُستعملُ للقريب والبعيد والمستيقِظِ والنائمِ والغافلِ والمُقبِلِ، ويكونُ[2] في الاستغاثة والتعجُّب، وقد تدخلُ في النُّدبة بدلاً من «وا»، فلمَّا كانت تدورُ فيه هذا الدَّوَرَانَ كانت لأجل ذلك أُمَّ البابِ والأصلَ في حروف النداء، فإذاً أَيَا وهَيَا أُختان لأنهما للبعيد ولكلِّ ما أُريدَ مَدُّ الصوتِ به.

وقد اختلفَ العلماءُ في أَيَا وهَيَا، فقال الأكثرُ: هما أصلان، وليس أحدُهما بدلاً من الآخَر، وذهب ابنُ السِّكِّيت إلى أن الأصلَ في هَيَا أَيَا، والهاءُ بدلٌ من الهمزة على حدِّ قولهم في إيَّاك: هِيَّاكَ[3]، قال الشاعر[4]:

---

(١) في ط ، ر: «وكان».

(٢) كذا في د، ط، ر، وقد تكرر هذا من الشارح، تارة يعامل الحرف معاملة المذكر، وتارة يعامله معاملة المؤنث.

(٣) انظر القلب والإبدال لابن السكيت: ٢٥، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٥٦٩، وسر الصناعة: ٥٥٤.

(٤) هو طفيل الغنوي، والبيت في ديوانه: ١٠٢، وقال محقق الديوان: «ويروى لمضرِّس بن رِبْعي»، وحكى البغدادي عن أبي تمام نسبته إلى مضرِّس وطفيل، انظر شرح شواهد الشافية:=

فهِيَّـاكَ والأَمْـرَ الـذي إنْ تَوسَّـعَتْ مَـوارِدُهُ ضـاقَتْ عليـكَ مصـادِرُهْ

[٨/ ١١٩] وقولُ الآخَر(١):

فانْصرَفَـتْ وهْـيَ حَصَـانٌ مُغْضَـبَهْ ورَفَعَـتْ بصَـوتِها هَيَـا أَبَـهْ

أنشدَهما ابن السِّكيت وقال: أرادَ أَيَا أَبَهْ(٢)، وإنما أَبدلَ من الهمزة هاءً، ولا يَبعُدُ ما قاله، لأن أَيَا أَكثرُ استعمالاً من هَيَا(٣)، فجازَ أن يُعتقدَ أنها أصلٌ.

وقال آخرون: هي «يا» أُدخلَ عليها هاءُ التنبيهِ مبالَغةً كما قال الشاعر(٤):

ألا يا صَبَا نَجْدٍ متَى هِجْتِ مِن نَجْدِ لقـد زادَني مَسْرَاكِ وَجْـداً عـلى وَجْـدِ

[٨/ ١٢٠] فجمعَ بين «أَلَا» و«يا» وكِلاهما للتنبيه.

وأما «وا» فمختصٌّ به النُّدبةُ، لأن النُّدبةَ تفجُّعٌ وحُزنٌ، والمرادُ رفعُ الصوتِ ومدُّه لاستماع(٥) جميع الحاضرينَ، والمدُّ الكائنُ في الواو والألفِ أكثرُ من المدِّ الكائنِ في الياء والألفِ، وأصلُ النداءِ تنبيهُ المدعوِّ ليُقبِلَ عليك، وتؤثِّرَ فيه النُّدبةُ والاستغاثةُ والتعجُّبُ.

=٤٧٦، وهو لمضرس في ديوان بني أسد: ٢٦٨، وورد بلا نسبة في السيرافي: ٥٦٧، وسر الصناعة: ٥٥١، والمحتسب: ١/ ٤٠، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١١٥٢، وشرح الملوكي: ٢٨٣، ٣٠٤، ٣٠٦، والممتع: ٣٩٧، والرواية في شرح شواهد الشافية: «المصادر».

(١) هو الأغلب العجلي كما في شعراء أمويون: ١٤٨-١٤٩، والبيتان بلا نسبة في القلب والإبدال لابن السكيت: ٢٥، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٥٦٩، وأمالي القالي: ٢/ ٦٨، وسر الصناعة: ٥٥٣-٥٥٤، وانظر الفاخر: ٢٥٣، ومجمع الأمثال: ٢/ ١٣٤، والمستقصى: ٢/ ٢٢٨، والخزانة: ١/ ٣٣٢.

(٢) انظر القلب والإبدال لابن السكيت: ٢٥.

(٣) قاله ابن جني في سر الصناعة: ٥٥٤.

(٤) هو ابن الدمينة، والبيت في ديوانه: ٨٥، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٢٩٨، وورد بلا نسبة في المنصف: ٣/ ١١٧.

(٥) كذا في د، ط، ر، والصواب «لإسماع».

وهذه الحروفُ لتنبيهِ المدعوِّ، والمدعوُّ مفعولٌ في الحقيقة، أَلا ترى أنك إذا قلت: يا فلانُ فقيلَ لك: ماذا صنعتَ به فقلتَ[1]: دعوتُه أو ناديتُ؟ وكان الأصلُ أن تقولَ فيه: يا أدعوكَ أو أُناديكَ[2]، فيؤتَى بالفعل وعلامةِ الضمير، لأن النِّداءَ حالُ خطابٍ.

والمخاطَبُ لا يحدَّثُ عن اسمه الظاهرِ، لئلا يُتوهَّمَ أن الحديثَ عن غيره، ولأن حضورَه يُغني عن اسمه، ولكنَّهم جعَلوا في أول الكلام حرفَ النداء، وهو قولُهم: يا ليَفصِلوا بين الخطاب الذي ليس بنداءٍ وبينه، ويُخاطِبوا بذلك القريبَ والبعيدَ، وكان ذلك بحرف لينٍ ليمتدَّ به الصوتُ.

وعُرِفَ بالنداء حتى استُغنيَ عن ذكرِ الفعل، وحُذفَ اختصاراً مع أَمنِ اللَّبسِ، فقالوا: يا فلانُ، ولم يقولوا: يا أدعو فلاناً، وكان حقُّه أن يقولوا: يا أدعوك، إلا أن الفعلَ حُذِفَ لِـمَا ذكرنا، ووُضعَ الاسمُ الظاهرُ موضعَ المضمَرِ لئلَّا يظنَّ كلُّ سامعٍ النداءَ أَنه هو المنادَى والمعْنيُّ بعلامة الإضمارِ، واختصَّ باسمه الظاهرِ دونَ كلِّ مَن يَسمعُه، وجَرى ذلك له إذا كان وحدَه كما يَجري عليه إذا كان في جماعة لئلَّا يختلفَ فيَلتبسَ، كما لزم ذلك الفاعلَ في إعرابه، ألا تَرى أنك ترفعُ الفاعلَ للفرق بينه وبين المفعول؟ ومع هذا فإنك ترفعُه حيث لا مفعولَ، نحو قامَ زيدٌ، وظَرُفَ خالدٌ[3].

واعلمْ أنهم فد اختلفوا في العامل في المنادَى، فذهب قومٌ إلى أنه منصوبٌ بالفعل المحذوف لا بهذه الحروفِ، قال[4]: وذلك من قِبلِ أن هذه الحروفَ إنما هي تنبيهُ المدعوِّ، وهي غيرُ مختصَّةٍ، بل تدخلُ تارةً على الجملة الاسمية نحوَ قول الشاعر[5]:

يــا لعنـــةُ اللهِ والأقـــوامِ كُلِّهـــمُ ... والصــالحينَ عــلى سَـمعانَ مِـن جـارِ

---

(١) لعل الصواب «قلت».

(٢) في ط، ر: «وأناديك».

(٣) انظر كلام السيرافي في حاشية الكتاب: ٢/ ١٨٢، والنكت: ٥٤٠.

(٤) كذا في د، ط، ر، والصواب «قالوا».

(٥) سلف البيت: ٢/ ٥٨.

وتارةً على الجملة الفعلية نحوَ قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾[١]، وما هذا سبيلُه فإنه لا يعملُ، ولا يقالُ بأنه عَملَ بطريق النيابةِ عن الفعل الذي هو أدْعو، لأنَّا نقولُ: نيابتُها عن الأفعال لا تُوجِبُ لها العملَ، لأن عامَّةَ [٢٧٨/ ب][٨/ ١٢١] حروفِ المعاني إنما أُتِيَ بها عوضاً من الأفعال لضربٍ من الإيجاز والاختصار، فالواوُ في جاء زيدٌ وعمرو نابَتْ عن أَعطفُ، و«هل» نابَتْ عن أَستفهمُ، و«ما» نابَتْ[٢] عن أَنفي، ومع ذلك فإنه لا يجوزُ إعمالُها، ولا تعلُّقُ الظرفِ بها ولا الحالِ، لأن ذلك يكونُ تراجُعاً عمَّا اعتَزموه من الإيجاز وعَوْداً إلى ما وقعَ الفرارُ منه، لأَن الفعلَ يكونُ ملحوظاً مراداً، فيصيرُ كالثابت، وإذا كان كذلك فلا يجوزُ لهذه الحروفِ أن تعملَ، وإذا لم تكنْ عاملةً كان العملُ للفعل المحذوفِ.

وذهب الأكثرون إلى أن هذه الحروفَ هي العاملةُ أَنفسُها دون الفعل المحذوفِ لنيابتها عن الفعل الذي هو أُنادي أو أَدعو[٣]، ولذلك تصلُ تارةً بأنفسِها وتارةً بحرف الجرِّ، نحوُ قولك: يا زيدُ، ويا لَزيدٍ، ويا بكرُ ويا لَبكرٍ، وجَرتْ مَجْرى الفعل الذي يتعدَّى تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجرِّ، نحوُ جئتُ زيداً، وجئتُ إلى زيدٍ، وسمَّيتُه بكراً وسمَّيته ببكرٍ.

والفرقُ بينها وبين سائر حروف المعاني أن حروفَ المعاني غيرُ حروفِ النداء، وذلك أن حروفَ المعاني نائبةٌ عن أَفعالٍ هي عبارةٌ عن غيرِها، نحوُ ضربتُ زيداً، وقتلتُه، وأَكرمتُه، فهذه الألفاظُ غيرُ الأفعال المؤثِّرة الواصلةِ منك إلى زيدٍ، وليس كذلك حروفُ النداء، لأن حقيقةَ فِعلِك في النداء إنما هو نفسُ قولك: يا زيدُ هذه التي تلفظُ بها، ولا

---

(١) النمل: ٢٧/ ٢٥، والاستشهاد بالآية على قراءة تخفيف اللام في «ألا»، انظر ما سلف: ٢/ ٥٩.

(٢) في ط، ر: «نائب» في المواضع الثلاثة السالفة، وما أثبت مناسب لقول الشارح فيما سيأتي: «إعمالها».

(٣) انظر القولين في العامل في المنادى ما سلف: ٢/ ٣٠٠- ٣٠١.

فرقَ بين قولك: أَدعو وبين قولك: يا، كما أَنَّ بين لفظِك بضربتُ وبين نفسِ ذلك الفعلِ الذي هو الضربُ في الحقيقة فَرقاً، فجرتْ «يا» نفسُها في العمل مَجْرى أدعو، كما جرى أُنادي مَجْراه، وصار «يا» وأدعو وأُنادي من قَبيل الألفاظ المترادِفةِ، ولم تكن «يا» عبارةً عمَّا وصلَ إليه كما جرتْ «ضربتُ» ونحوُها عبارةً عن الأثر والملاصَقةِ.

فلمَّا اختصَّت[1] «يا» من بين حروف المعاني بما وصفْنا، وجرتْ مَجْرى أدعو وأُنادي في المعنى تَولَّتْ بنفسها نصبَ المنادَى كما لو ظهرَ أحدُ الفعلَين هنا لَتولَّى بنفسه النصبَ، ويؤيِّدُ ما ذكرناه من جَرْيها مَجْرى الفعلِ جوازُ إمالتِها مع الامتناع من إمالة الحروف من نحو ما ولا وحتى وكَلَّا.

وقد حمَلَ بعضُهم[2] ما رأَى من قُوة جَرْيِ هذه الحروفِ مَجْرى الأفعالِ ونصبِها لِمَا بعدها، وتعلُّقِ حروفِ الجرِّ بها، وجوازِ إمالتِها إلى أن قال: إنها من أسماء الأفعال من نحو صَهْ ومَهْ، والحقُّ أنها حروفٌ، لأنها لا تدلُّ على معنىً في أنفسِها، ولا تدلُّ على معنىً إلا في غيرِها، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقولُ الداعي: يا ربِّ ويا اللهُ استقصارٌ منه لنفسِه وهضمٌ لها واستبعادٌ عن مَظانِّ القَبولِ والاستماعِ وإظهارٌ للرغبة في الاستجابة بالجُؤَار).

قال الشارح: أما قولُهم: يا اللهُ أَو يا مالِكَ الملكِ، أَو يا رَبِّ اغفرْ لي فإن هذا لا يجوزُ أن يقالَ: إنه تنبيهٌ للمدعوِّ كما تقدَّمَ، ولكنَّه أُخرجَ مُخْرَجَ التنبيه، ومعناه الدعاءُ لِلَّهِ عزَّ وجلَّ ليُقْبِلَ عليك بالخير الذي تطلبُه منه، والذي حسَّنَ إخراجَه مُخْرَجَ التنبيهِ البيانُ عن حاجة الداعي إلى إقبال المدعوِّ عليه بما يطلبُه، فقد وقفَ في ذلك موقفَ مَن كأنه مغفولٌ عنه، وإنْ لم يكن المدعوُّ غافلاً، ألا ترى أَنك تقول: يا زيدُ اقْضِ حاجتي مع العلم أنه مُقْبِلٌ عليك؟ وذلك لإظهارِ الرغبةِ والحاجةِ، وأنهَّ قد صارت منزلتُه منزلةَ مَن غُفِلَ عنه.

---

(١) في ط، ر: «اختص»، وما أثبت موافق للسياق.

(٢) من هؤلاء أبو علي الفارسي، انظر ما سلف: ١/ ٣٠٠.

ومن أصناف الحرف حروفُ التَّصديقِ والإيجاب

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي نَعَمْ وبَلَى وأَجَلْ وجَيْرِ وإِيْ وإِنَّ، فأما نَعَمْ فمصدِّقةٌ لِمَا سَبقَها [٨/ ١٢٢] من كلامٍ منفيٍّ أَو مُثبَتٍ، تقولُ: إذا قال: قام زيدٌ أَو لم يقُمْ: نَعَمْ تصديقاً لقوله، وكذلك إِذا وقعَ الكلامان بعد حرف الاستفهام، إِذا قال: أَقامَ زيدٌ أَو أَلم يَقُمْ زيدٌ فقلت: نَعمْ فقد حقَّقتَ ما بعد الهمزة، وبَلَى إيجابٌ لِمَا بعدَ النفي، تقول لِمَن قال: لم يقُمْ زيدٌ أَو أَلم يقُمْ زيدٌ: بَلَى، أي قد قام، قال الله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾، أي نجمعُها، وأَجَلْ لا يصدَّقُ بها إلا في الخبر خاصَّةً، يقول القائلُ: قد أتاك زيدٌ، فتقول: أَجَلْ، ولا تُستعملُ في جواب الاستفهام، وجَيْرِ نحوُها بكسْر الراء، وقد تُفتَحُ قال:

وقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ أَجَلْ جَيْرِ إنْ كانتْ أُبيحَتْ دَعَاثِرُهْ

ويُقال: جَيْرِ لَأَفعلَنَّ بمعنى حَقّاً، وإنَّ كذلك، قال:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وقدْ كَبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ

[٨/ ١٢٣] وإِيْ لا تُستعملُ إِلا مع القَسم، إذا قال لك المُسْتخبِرُ: هل كان كذا؟ قلتَ: إِيْ واللهِ، وإِيْ اللهِ، وإِيْ لَعَمْري، وإِيْ ها اللهِ ذا).

قال الشارح: اعلمْ أن هذه الحروفَ التي يُجابُ بها، فمنها نَعَمْ وبَلَى، وفي الفرق بينهما نوعُ إشكالٍ، ولذلك يكثُرُ الغلطُ فيهما، فتُوضعُ إحداهما موضعَ الأُخرى، وجملةُ القولِ في الفرق بينهما أنَّ «نَعَمْ» عِدَةٌ وتصديقٌ كما قال سيبويه[١]، فإذا وقعتْ بعد طلبٍ كانت عِدَةً، وإذا وقعتْ بعد خبرٍ كانت تصديقاً نفياً كان أَو إيجاباً.

وأَما بَلَى فيوجَبُ بها بعد النفي[٢]، فهي ترفعُ النفيَ وتُبْطِلُه، وإذا رفعتْه فقد أَوجبتْ نقيضَه، وهي أَبداً توجِبُ نقيضَ ذلك المنفيِّ المتقدِّمِ، ولا يصحُّ أن تُوجِبَ إلا بعدَ رفعِ النفي وإبطالِه.

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٤.

(٢) هي عبارة سيبويه: ٤/ ٢٣٤.

وأما «نَعَمْ» فإنها تُبقِي الكلامَ على إيجابه ونفِيه، لأنها وُضِعتْ لتصديقِ ما تقدَّمَ من إيجابٍ أو نفيٍ، من غير أن ترفعَ ذلك وتُبطلُه، مثالُه إذا قال القائل: أخَرَجَ زيدٌ؟ وكان قد خرجَ فإنك تقولُ في الجواب: نَعَمْ، أي نَعَمْ قد خرجَ، فإن لم يكن خرجَ قلتَ في الجواب: لا، أَي لم يخرجْ، فإن قال: أَمَا خرجَ زيدٌ، وكان لم يخرجْ فإنك تقولُ له في الجواب: نَعَم، أي نَعَمْ ما خرَجَ، فصدَّقتَ الكلام على نفْيِه[1] باطِّراح حرفِ الاستفهام، كما صدَّقته على إيجابه، ولم تَرفعْ النفيَ وتُبْطلْه، بخلاف بَلَى.

وإن كان قد خرجَ قلتَ في الجواب: بَلَى، أي بَلَى قد خرجَ، فرفعتَ ذلك النفيَ، وحدَثَ في بعضه إثباتُ نقيضِه، بخلاف «نَعَمْ» التي تُبقي الكلامَ على حاله ولا ترفعُه، قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾[2]، أي بَلَى نجمعُها قادرين[3]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ﴾[4]، ولو قال: نعم لكان كُفراً[5]، هذا قولُ النحويين المتقدِّمين من البصريين.

وقد ذهب بعض المتأَخِّرين إلى أنه يجوزُ أن يقعَ «نَعَمْ» موقع «بَلَى»، وهو خلافُ نصِّ سيبويه، وأَحسنُ ما يُحملُ عليه كلامُ هذا المتأخِّرِ أنَّ «نَعَمْ» إذا وقعتْ بعد نفيٍ قد دخلَ عليه الاستفهامُ كانت بمنزلة «بَلَى» بعد النفي[6]، أعني للإثبات، لأن النفيَ إذا دخلَ

---

(١) في ط، ر: «نفسه» تحريف.

(٢) القيامة: ٧٥/ ٣-٤.

(٣) هو تقدير سيبويه والأخفش، انظر الكتاب: ١/ ٣٤٦، ومعاني القرآن للأخفش: ٧٢٠، وأجاز الفراء هذا المعنى، وأن يقدر «أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه، بلى فليحسبنا قادرين»، شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ١١٨، وانظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٠٨، وشرح كَلا وبلى ونعم: ١٠٣.

(٤) البقرة: ٢/ ٢٦٠.

(٥) انظر شرح كلا، بلى، نعم: ٧٤، والقرطبي: ٢/ ٢٢٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٨٢.

(٦) جاءت «نعم» بعد النفي المسبوق باستفهام في كلام سيبويه، ولحّنه ابن الطراوة، ورد عليه الرضي، وحكى عن بعضهم جواز وقوع «نعم» موقع «بلى»، ووجهه على أن همزة الاستفهام للإنكار، دخلت على النفي، فأفادت الثبوت، وأجاز السهيلي وابن مالك وقوع «نعم» موقع=

عليه الاستفهامُ رُدَّ إلى التقرير، وصار إيجاباً، ألا ترى إلى قوله[1]:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا ... وأَنْدَى العالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

[٨/ ١٢٤] فإنه أخرجه مُخْرَجَ المدح، ويقال: إن الممدوحَ [٢٧٩/ أ] اهتزَّ لذلك[2]، فعلى ذلك لا يقعُ «نَعَمْ» في جواب ما كان من ذلك إلا تصديقاً لفَحْواه كما يقعُ في جواب الإيجاب، فاعرفْه.

وأَما «أَجَلْ» فأَمرُها كأمر «نَعَمْ» في التصديق، قال الأَخفشُ: إلا أَنَّ استعمالَ «أَجَلْ» مع غيرِ الاستفهامِ أَفضلُ[3].

وأَما «جَيْرِ» فحرفٌ معناه أَجَلْ ونَعَمْ، وربَّما جُمِعَ بينهما للتأكيد، قال الشاعر - أنشدَه الجوهريُّ[4]:

=«بلى» في جواب الاستفهام المتلو بالنفي، ووقع ذلك في بعض كلام الرسول ﷺ.

انظر الكتاب: ٢/ ١٩، وغريب الحديث لأبي عبيد: ٢/ ٢٧١، وشرح كلا وبلى ونعم: ٧٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٦٤، وأمالي السهيلي: ٤٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٨٢، والجنى الداني: ٤٢٢-٤٢٣، والمغني: ١٢١، والمساعد: ٣/ ٢٣١-٢٣٢، والخزانة: ٤/ ٤٨٠.

(١) هو جرير، والبيت في ديوانه: ١٠٥٣، والخصائص: ٣/ ٢٦٩، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤٠٥، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ٣٨٣، والخصائص: ٢/ ٤٦٣، وشرح أبيات المغني: ٢/ ٢٩٧.

(٢) في ط، ر: «بذلك».

والممدوح عبد الملك بن مران، انظر ديوان جرير الموضع السالف.

(٣) جوَّزَ الأخفش مجيء «أجل» في الاستفهام، إلا أنه رأى أن «نَعم» أحسن من «أجَل» فيه، و«أجل» أحسن من «نعم» في الخبر، انظر الصحاح (أجل)، (نعم)، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢١٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٨٣، والارتشاف: ٢٣٦٨، والجنى الداني: ٣٦١، والمغني: ١٥، والمساعد: ٣/ ٢٣١.

(٤) في الصحاح (دعثر)، وسلف البيت تاماً: ٨/ ٢٢١، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢١٤-٢٤٥، وزد ديوان بني أسد: ٢٧٢، والبيت في ديوان الطفيل الغنوي: ٨٤، وله رواية أُخرى هي «أسافله».

وقُلْـــــنَ عـــــلى الفِـــــرْدَوسِ إلـــــخ

الفِردَوس: البُستانُ، والدَّعاثِرُ جمعُ دُعْثُور[١]، وهو الحَوضُ المُتثلِّمُ، وأكثرُ ما يُستعملُ مع القَسَم، يقال: جَيْرِ لا أَفعلنَّ، أي نَعَمْ واللهِ، وهو مكسورُ الآخِرِ، وربَّما فُتِحَ[٢]، وحقُّه الإسكانُ كأَجَلْ ونَعَمْ، وإنما حُرِّكَ آخرُه لالتقاء الساكنَين الراءِ والياءِ[٣]، كأينَ وكيفَ وليتَ، والكسرُ فيه على أصل التقاء الساكنَين، والفتحُ طلباً للخفَّة لثِقلِ الكسرةِ بعد الياء.

فإن قيل: فما بالُهم فتَحوا في أين وكيف وليتَ وكسَروا جَيْرِ وفيها من الثِّقل ما في ليتَ وأخواتِه؟

قيل: على مقدار كثرةِ استعمالِ الحرفِ يُختارُ تخفيفُه، فلمَّا كَثُرَ استعمالُ أينَ وكيفَ وليتَ[٤] مع العِلَّة التي ذكرناها من اجتماع الكسرةِ والياءِ آثَروا الفتحةَ لذلك، ولمَّا قلَّ استعمالُ «جَيْرِ» لم يَحفِلوا بالثقل، وأَتَوا فيه بالكسر الذي هو الأَصلُ، فاعرفْه.

وأما «إِيْ» فحرفٌ يُجابُ به كنَعَمْ وجَيْرِ، ولا يُستعملُ إلا في القَسَم، تقولُ لِمَنْ قال: أقامَ زيدٌ؟: إيْ واللهِ، وإيْ وربِّي، وإِيْ لَعَمْري، قال الله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾[٥]، وهمزتُها مكسورةٌ، والياءُ فيها ساكنةٌ إذ لم يَلتقِ في آخرِها ساكنان، فبقيتْ ساكنةً على ما يقتضيه البناءُ.

---

(١) في د، ط، ر: «دعثرة» تحريف، وما أثبت موافق للتفسير الذي سيذكره الشارح، انظر الصحاح واللسان (دعثر).

(٢) والكسر أشهر، انظر الكتاب: ٣/ ٢٨٦، ومعاني الحروف المنسوب إلى الرماني: ١٠٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢١٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٤١، والجنى الداني: ٤٣٣، والمغني ١٢٨.

(٣) هو قول سيبويه: ٣/ ٢٨٦.

(٤) انظر في ذلك الإغفال: ١/ ٩٥.

(٥) التغابن: ٦٤/ ٧.

وفي د، ط، ر: ﴿قل إي وربي لتبعثن﴾، وليس في القرآن الكريم آية بهذا اللفظ، والصواب أن يستشهد الشارح بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ...﴾، [يونس: ١٠/ ٥٣].

فأما «إنَّ» فيكونُ جواباً بمعنى أَجَلْ، فإذا قال: قد أتاك زيدٌ فتقولُ: إنَّهْ، أي أَجَلْ، والهاءُ للسَّكت، والمرادُ «إنَّ»، إلا أنك ألحقتَها الهاءَ في الوقف، والمعنى معنى أَجَلْ، ولو كانت الهاءُ هاءَ الإضمار لثبتَتْ في الوصل كما تثبتُ في الوقف، وليس الأمرُ كذلك، إنما تقولُ في الوصل: إنَّ يا فتى بحذف الهاء، قال الشاعر[1]:

بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِي وأَلُومُهُنَّهْ
وَيقُلْنَ شَيْبٌ قدْ عَلا ... كَ وقدْ كَبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ

وإنما ألحقَوا الهاءَ كراهيةَ أن يجمعوا في الوقف بين ساكنَين لو قالوا: إنّْ، فألحقوها الهاءَ لبيان الحركةِ التي تكونُ في الوصل، إذ كانوا لا يقفون إلا على ساكن.

وأما خروجُ «إنَّ» إلى معنى «أَجَلْ» فإنها لَمَّا كانت تُحقِّقُ معنى الكلامِ الذي تدخلُ عليه في قولك: إنَّ زيداً لراكبٌ، فتحقِّقُ كلامَ المتكلِّمِ حُقِّقَ بها كلامُ السائل، إذ كان معناها التحقيقَ، فحصلَ من أمرها أنها تحقِّقُ تارةً كلامَ المتكلِّم، وتارةً كلامَ غيرِه على سبيل الجواب[2]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وكِنانةُ تكسِرُ العينَ من «نَعَمْ» وفي قراءة عمر بنِ الخطاب وابنِ مسعود رضي الله عنهما «قالوا نَعِمْ»، وحُكيَ أن عمرَ سأل قوماً عن شيء، فقالوا: نَعمْ بالفتح، فقال عمرُ: إنَّمَا النَّعَمُ الإبلُ، فقولوا: نَعِمْ، وعن النَّضر بن شُمَيل أن نَحَمْ بالحاء لغةُ ناسٍ من العرب).

قال الشارح: الفتحُ في «نَعَمْ» والكسرُ لغتان فصيحتان، إلا أن الفتحَ أشهرُ في كلام العرب، وقد جاء الكسرُ في كلام النبي ﷺ[3] وجماعةٍ من الصحابة، منهم عمرُ وعليٌّ

---

(١) سلف البيتان: ٨/ ١٣٨ - ١٣٩.

(٢) من أجل مجيء «إنَّ» بمعنى «أجل» انظر ما سلف: ٣/ ٢٣٥، ٨/ ١٣، ٨/ ١٤٠.

(٣) من ذلك حديث قتادة أنه قال للنبي ﷺ: أنت الذي تزعم أنك نبيٌّ؟ فقال: نعِم، وكسر العين. انظر النهاية لابن الأثير: ٢/ ٧٦٦.

والزبيرُ وابن مسعود(١)، رضي الله تعالى عنهم، وذكَر الكسائيُّ(٢) أن أشياخَ قُريش يتكلَّمون بها مكسورةً، وحُكي عن أَبي عمرو، قال: لغةُ كِنانةَ نَعِمْ بالكسر(٣)، وربَّما أَبدَلوا الحاءَ من العين، فقالوا: نَحَم، في نَعَم لأنها تليها في المَخْرج، وهي أَخفُّ من العين، لأنها أَقربُ إلى حروف الفَم، حكَى ذلك النضرُ بنُ شُمَيْل(٤)، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وفي إِيْ اللهَ ثلاثةُ أوجُه، فتحُ الياء، وتسكينُها والجمعُ بين ساكنَين، هي ولام التعريفِ المدغَمةِ، وحذفُها).

قال الشارح: قد ذكرنا أن الياءَ من «إيْ» ساكنةٌ كالميم من نَعمْ واللامِ من أَجَلْ، وإذا لقيَها لامُ المعرفة من نحو إي اللهَ فإن لك فيه ثلاثةَ أوجُهٍ(٥):

---

(١) ومن ذلك أيضاً حديث أبي عثمان النَّهدي: «أمرنا أمير المؤمنين عمرُ بأمرٍ فقلنا: نَعَم، فقال: لا تقولوا: نَعَم، وقولوا: نَعِمْ، وكسرَ العين»، النهاية لابن الأثير: ٢/ ٧٦٦، وانظر الحديثين السالفين في إعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ١٨١، وشرح كلا وبلى ونعم: ١٠٨.

(٢) ما حكاه عن الكسائي ذُكر عنه في شرح كلا، بلى، نعم: ١٠٧، والمساعد: ٣/ ٢٢٩.

قرأ الكسائي نعم بفتح النون وكسر العين في القرآن كله، وقرأ سائر السبعة نعم بفتح النون والعين في القرآن كله، انظر السبعة: ٢٨١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٢٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٦٢-٤٦٣، والنشر: ٢/ ٢٦٩.

قال ابن دريد عن اللغة التي قرأ بها الكسائي: «أحسبُها لغة هذيل»، جمهرة اللغة: ٩٥٣.

(٣) انظر هذه اللغة في شرح كلا وبلى ونعم: ١٠٧، ومن قوله: «الفتح في نعم ....» إلى قوله: «بالكسر» قاله ابن عقيل في المساعد: ٣/ ٢٢٩، وحكى الكسائي هذه اللغة دون نسبة، انظر الصحاح (نعم).

(٤) ما حكاه النضر عنه في الارتشاف: ٢٣٦٨، والجنى الداني: ٥٠٦، والمغني: ٣٨١، والمساعد: ٣/ ٢٢٩.

قال ابن جني: «ولا تكون الحاء بدلاً ولا زائدة إلا فيما شذ عنهم»، سر الصناعة ١٧٩، وانظر الإبدال لأبي الطيب: ١/ ٣٠٢، والارتشاف: ٣٢٨، والتاج (نعم)، وقرأ ابن مسعود «نحم»، انظر بصائر ذوي التمييز (نعم)، ومعجم القراءات: ٣/ ٥٧.

(٥) انظر هذه الأوجه الثلاثة في حاشية الكتاب عن السيرافي: ٣/ ٥٠٠-٥٠١، والمخصص: ١٣/ ١١٤، وانظر أيضاً الكتاب: ٣/ ٥٠٠-٥٠١، والمقتضب: ٢/ ٣٣١.

فتحُ الياء، تقولُ: إيَ اللهَ، وهو أَعلاها، فتفتحُ لالتقاء الساكنَين كما تفتحُ نونَ «مِنْ» في قولك: مِنَ الرجل، ولم يَكسروها استثقالاً للكسرة بعد كسرةِ الهمزة، وإذا كانوا قد استثقَلوا الكسرةَ على النون للكسرة قبلها مع أن النونَ حرفٌ صحيحٌ فَلأَنْ يستثقلوها على الياء المكسورِ ما قبلها كان ذلك أَحْرَى وأَوْلَى.

ومنهم[1] مَن يقولُ: إِيْ اللهَ فيُشبعُ مدَّةَ الياء، ويجمعُ بين الساكنَين لوجود شرطَي الجمع بين ساكنَين، وهما أن يكونَ الساكنُ الأَولُ حرفَ مدٍّ ولينٍ، والثاني مُدغماً كدابَّة وشابَّة.

والثالثُ ـ وهو أَقلُّها ـ أن يقولوا: إللهَ، فيَحذفوا الياءَ لالتقاء الساكنَين، لأن همزةَ الوصل محذوفةٌ للوصل، فبقي اللفظُ إِللهَ بكسر الهمزة، ولا يكونُ في «إِللهَ» من قولك: إِي اللهَ إلا النصبُ.

ولو قلت: ها الله لخفضتَ، لأن «إِيْ» ليست عِوضاً عن حروف القَسم، إنما هي جوابٌ لِمَنْ سألَ عن الخبر، فقلت: إِيْ واللهِ لقد كان كذا بخلافِ «ها»، فإنه عوضٌ عن الواو ولذلك يجامعُها.

---

(١) هو الوجه الثاني.

ومن أصناف الحرفِ حروفُ الاستثناءِ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي إِلَّا وحاشَا وعَدَا وخَلا في بعض اللغات).

قال الشارح: قد تقدَّمَ الكلامُ على الاستثناء وحروفِه في فصل الاسم بما أغنَى عن إعادتِه[1].

(١) انظر بحث الاستثناء.

ومن أصنافِ الحرفِ حَرْفا الخطابِ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهما الكافُ والتاءُ اللاحِقتان علامةً للخطاب في نحو ذاكَ وذلكَ وأولئكَ وهناكَ وهاكَ وحَيَّهلَكَ والنَّجاءكَ ورُوَيْدَك وأَرأَيتَكَ وإيَّاكَ وفي أنتَ وأنتِ).

قال الشارح: اعلمْ أن هذين الحرفين يدلّان على الخطاب، وهما في ذلك على ضربَين، يكونان اسمَين، ويكونان حرفَين مجرَّدين من معنى الاسميَّةِ.

فمن ذلك الكافُ، فإنها تكونُ اسماً لخطابِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، فكافُ المذكَّر مفتوحةٌ، نحوُ ضربتُكَ يا رجلُ، وكافُ المؤنَّث مكسورةٌ، نحوُ ضربتُكِ يا امرأةُ، فالكافُ هنا اسمٌ، وإن أفادتْ الخطابَ، يدلُّ على ذلك دخولُ حرفِ الجرِّ عليها من نحوِ بِكَ وبِكِ.

وأما التي هي حرفٌ مجرَّدٌ من معنى الاسميَّةِ [٢٧٩/ ب] فجميعُ ما ذكَرَه، فمنه أسماءُ الإشارة نحوَ ذلكَ وذاكَ وتلكَ وأُولئك، فالكافُ معها حرفٌ لا محالةَ، وذلك لأنه لو كان اسماً لكان له موضعٌ من الإعراب من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ، ولا يجوزُ أن يكونَ موضعُه رفعاً لأن الكافَ ليستْ من ضمائر المرفوع، ولا يجوزُ أن تكونَ منصوبةً لأنك إذا قلت: ذلك [زيدٌ][1] فلا ناصبَ هنا للكاف، ولا يجوزُ أن تكونَ مجرورةً لأن الجرَّ إنما يكونُ بحرفِ جَرٍّ، أو بإضافةِ [اسمٍ][2]، ولا حرفَ جرٍّ ههنا، فبقي أن تكونَ مجرورةً بالإضافة، ولا تصحُّ إضافةُ أَسماءِ الإِشارةِ لأنها معارفُ، ولا يفارقُها تعريفُ الإشارةِ، ولا يَسوغُ تعريفُ الاسمِ إلا بعدَ تنكيره، ولا يجوزُ تنكيرُ هذه الأَسماءِ ألبتَّةَ، فلا يجوزُ إضافتُها، وكذلك لا يجوزُ إضافةُ الأسماءِ المضمَرةِ[3].

ويؤَيِّدُ عندك أن ذلك ليس مضافاً إلى الكاف أنك تقولُ في التثنية: ذانِكَ، ولو كان

---

(١) زيادة عن سر الصناعة: ٣٠٩.

(٢) زيادة عن سر الصناعة: ٣٠٩.

(٣) من قوله: «وأما التي هي حرف مجرد ...» إلى قوله: «المضمرة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٣٠٩ بخلاف يسير.

مضافاً لَحُذفتْ النونُ لإضافة الكافِ، وكذلك الكافُ في هاكَ، فإنها حرفٌ مجرَّدٌ من معنى الاسميَّةِ، وهو من أسماء الأفعال، نحوُ خُذْ وتَناولْ.

والذي يدلُّ على أن الكافُ فيه حرفٌ أنهم يستعملون موضعَ الكافِ للخطاب الهمزةَ، فيقولون: هاءَ للمذكَّر بفتح الهمزة، وهاءِ للمؤنَّث، فلمَّا وقعَ موقعَ الكاف ما لا يكونُ إلا حرفاً عُلِمَ أنها حرفٌ، وربَّما قالوا: هاءَكَ بفتح الهمزةِ والكافِ، وهاءكِ بكسر الكاف، كأنهم جَمعوا بينهما تأكيداً للخطاب، فالكافُ ههنا حرفٌ لأنها من أسماء الأفعال، وأسماءُ الأفعال لا تضافُ، وكذلك حَيَّهلَكَ، الكافُ فيه حرفٌ، وحكمُها ههنا حكمُ هاءكَ[١].

وأما النَّجاءكَ[٢] فهو بمعنى أَنْجُ مع أنه لا يَسوغُ إضافةُ ما فيه الألفُ واللامُ[٣]، وكذلك رُوَيدَكَ، الكافُ للخطاب لأنه من أسماء الأفعال، تقولُ: رُوَيْدكَ زيداً، ولو كانت الكافُ منصوبةً لَمَا تعدَّى إلى زيدٍ[٤].

وقالوا: أَرأَيتَكَ، فالكافُ حرفٌ لأنه بمعنى النَّظَرِ، ولا يتعدَّى إلَّا إلى مفعول واحدٍ، لأن هذا الفعلَ لا يتعدَّى ضميرَ الفاعل إلى ضميره، قال الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[٥].

ومثلُه أَنْظُرْكَ زيداً[٦] لأنك لا تقولُ: اضربْكَ زيداً، وكذلك إيَّاك، الكافُ حرفٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها في فصل الأسماء[٧].

وأما التاءُ فقد تكونُ اسماً وحرفاً للخطاب، فالاسمُ نحوُ ضربتُ وقَتلتُ، والحرفُ

---

(١) انظر ما سلف: ٤/ ٦٧.

(٢) في ط، ر: «النجاك» تحريف.

(٣) انظر ما سلف: ٣/ ١٦٥.

(٤) انظر ما سلف: ٤/ ٦٠.

(٥) الإسراء: ١٧/ ٦٢، وانظر ما سلف: ٣/ ٢٤١.

(٦) انظر ما سلف: ٣/ ٢٤١.

(٧) انظر ما سلف: ٣/ ١٨٠.

نحوُ أنتَ، وليستْ التاءُ في أنتَ كالتاء في أَكلتَ كما أن الكافَ في ذلك ليستْ كالكاف في مالِكَ، لأنه قد ثبتَ في قولك: أنا فعلتُ أن الاسمَ هو أَنَ، [٨/ ١٢٧] والأَلفُ مزيدةٌ للوقف بدليل حذفِها في الوصل[١]، كذلك هو في أنتَ، التاءُ حرفٌ للخطاب مجرَّدٌ من معنى الاسميَّةِ، لا موضعَ له من الإعراب[٢]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتَلحقُها التثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتأنيثُ كما تلحقُ الضمائرَ، قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾، وقال: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وقال: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾، وقال: ﴿أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾، وقال: ﴿فأُولئكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ﴾، وقال: ﴿وكَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ﴾، وتقولُ: أنتُما وأَنتُم وأنتُنَّ).

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إن الخطابَ يكونُ بأسماءٍ وحروفٍ، فالأَسماءُ الكافُ في لَكَ وضربَكَ، والتاءُ في قمتَ وأَكلتِ، والحروفُ في جميع ما تقدَّمَ من ذلكَ وذاكَ وتلكَ وتِيكَ وأُولئكَ ونحوِهنَّ، وتختلفُ هذه الحروفُ بحسَبِ أحوالِ المخاطَبينِ كما تختلفُ الأسماءُ، فكما تقولُ: ضربتُكَ وضربتُكِ وضربتُكُما وضربتُكُم وضربتُكُنَّ، فكذلك تختلفُ هذه الحروفُ.

فإذا كان المخاطَبُ مذكَّراً فتحتَ، نحوُ قولك: كيفَ ذلكَ الرجلُ يا رجلُ، ذكَّرتَ اسمَ الإشارة بقولك: ذا،وفتحتَ الكافَ حيث كان المخاطَبُ مذكَّراً، قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[٣]، وقال: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[٤]، فإنْ خاطبتَ امرأةً كسَرتَ الكافَ، فقلتَ: كيف ذلكِ الرجلُ يا امرأةُ؟ ذكَّرتَ «ذا» لأنه إشارةٌ إلى الرجل، وكسَرتَ الكافَ لأن المخاطَبَ مؤنَّثٌ، قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ﴾[٥].

---

(١) انظر ما سلف: ٣/ ١٦٨- ١٦٩.
(٢) انظر ما سلف: ٣/ ١٧١- ١٧٢.
(٣) البقرة: ٢/ ٢، وفي ط: «الكتاف» تحريف.
(٤) الكهف: ١٨/ ٦٤.
(٥) مريم: ١٩/ ٢١.

فإنْ خاطبتَ اثنَين أَلحقتَ الكافَ علامةَ التثنيةِ مذكَّراً كان أو مؤنَّثاً، كما تفعلُ إذا كانت اسماً، نحوُ ضربتُكما، فتقولُ: كيف ذلكُما الرجلُ يا رجلان؟ أَفردتَ «ذا» لأن المسؤولَ عنه واحدٌ، وثَنَّيتَ الكافَ لأن الخطابَ مع اثنَين، قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾[1] لأن الخطابَ مع صاحبَي يوسفَ، ولو كان المسؤولُ عنه مؤنَّثاً لَأَنْثْتَ الإشارةَ، فكنتَ تقولُ: كيفَ تِلكُما المرأةُ يا رجُلان؟ قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾[2]، أَنَّثَ الإشارةَ لتأنيثِ المشارِ إليه، وثنَّى الخطابَ إذ كان المخاطَبَ آدمُ وحَواءُ، عليهما السلام.

فإن كان المخاطَبُ جَمعاً إن كانوا مذكَّرينَ ذكَّرتَ وجمعتَ، وإن كُنَّ مؤنَّثاتٍ أَنَّثت وجمعتَ، تقولُ: كيف ذلكُمُ الرجلُ يا رجالُ؟ قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[3]، فإن كان المشارُ إليه أيضاً جمعاً قلتَ: كيف أُولئكُم الرجالُ يا رجالُ؟ قال الله تعالى: ﴿وَأُولَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾[4]، وتقولُ: كيف ذلكُنَّ الرجلُ يا نِسوةُ؟ إذا كُنَّ جمعاً، قال الله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[5].

فاعرفْ ذلك، وقِسْ عليه ما يأتي منه، فاجعلْ الأولَ للأول والآخِرَ للأخِر، وعاملْ كلَّ واحدٍ من المشار إليه والمخاطَبِ من التثنية والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ بحسَبِ حاله على ما وصفتُ لك، وكذلك حكمُ التاء في «أنت»، تكسرُها مع المؤنث، وتفتحُها مع المذكَّر، وتُثنِّي مع المثنَّى، وتَجمعُ مع الجمعِ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: ونظيرُ الكافِ الهاءُ والياءُ، وتثنيتُهما وجمعُهما في إيَّاهُ وإيَّاي على مذهب أبي الحسن).

---

(١) يوسف: ١٢/ ٣٧.

(٢) الأعراف: ٧/ ٢٢.

(٣) العنكبوت: ٢٩/ ١٦.

(٤) النساء: ٤/ ٩١، وفي د، ط، ر: «فأولئكم» خطأ مخالف للمصحف.

(٥) يوسف: ١٢/ ٣٢.

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ على إيَّاكَ وما فيه من الخلاف في فصل المبنيَّات من الأسماء بما أغنَى عن إعادته، والذي عليه الاعتمادُ منه قولُ أبي الحسن: إن «أيَّا» اسمٌ مبهَمٌ، كُنِّي به عن المنصوب، وجُعلتْ الكافُ والهاءُ والياءُ بياناً عن المقصود ليُعلمَ المخاطَبُ من الغائبِ والمتكلِّمِ، فهي حروفٌ لا موضعَ لها من الإعراب[١]، وهذا[٢] معنى قوله[٣]: و«**نظيرُ الكافِ الهاءُ والياءُ**».

يريدُ أنهما لا موضعَ لهما من الإعراب، وقيَّدَه بقوله: «**على مذهب أبي الحسن**» تحرُّزاً من مَذهب غيرِهِ، وذلك [٢٨٠/ أ] أن الخليلَ يذهبُ إلى أن الكافَ والهاءَ والياءَ في موضع خفضٍ [١٢٨/٨] بإضافة «إيَّا» إليها، و«إيا» مع ذلك عنده اسمٌ مضمرٌ، وحُكي عن المازنيِّ مثلُ ذلك، وقد أجازَه السيرافيُّ، وقال الخليلُ: «لو قال قائلٌ: إيَّاكَ نفسَك لم أُعنِّفْه»[٤]، يريدُ تأكيدَ الكافِ، فاعرفْ ذلك.

---

(١) من قوله: «وجعلت الكاف» إلى قوله: «الإعراب» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩/ ٥٣.

(٢) في ط، ر: «هذا».

(٣) أي الزمخشري.

(٤) انظر هذه المسألة والآراء فيها منسوبة إلى قائليها ما سلف: ٣/ ١٨٠- ١٨١.

ومن أصنافِ الحرفِ حروفُ الصِّلَة

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي إِنْ وأَنْ وما ولا ومِنْ والباءُ في نحو قولك: ما إِنْ رأيتُ زيداً، الأصلُ ما رأيتُ، ودخولُ «إِنْ» صِلةً أكَّدتْ معنى النفي، قال دُرَيد:

مــا إِنْ رأيــتُ ولا سَــمعْتُ بــهِ كــاليومِ هــانِئَ أَيْنُــقٍ جُــرُبِ

وعند الفرَّاء أَنهما حرفا نفْيٍ تَرادَفا كترادُفِ حرفَي التوكيدِ في إنَّ زيداً لقائمٌ، وقد يقالُ: انتظرْني ما إِنْ جلسَ القاضي، أي ما جلسَ، بمعنى مدَّةَ جلوسِه).

قال الشارح: يريدُ بالصِّلة أَنها زائدةٌ، ويعني بالزائد أَن يكونَ دخولُه كخُروجه من غير إحداثِ معنىً، والصِّلةُ والحَشْوُ من عبارات الكوفيين، والزيادةُ والإلغاءُ من عبارات البصريين[1].

وجملةُ الحروفِ التي تزادُ هي هذه الستَّةُ التي ذكرَها، إنْ مكسورةَ الهمزةِ، وأنْ مفتوحةَ الهمزةِ، وما ولا ومِنْ والباءُ.

وقد أَنكرَ بعضُهم وقوعَ هذه الأحرفِ زوائدَ لغيرِ معنىً، إذ ذلك يكونُ كالعَبَث، والتنزيلُ منزَّهٌ عن مِثلِ ذلك[2]، وليس يخلو إنكارُهم لذلك من أَنهم لم يجدوه في اللغة،

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء: ١/ ٨، ١/ ٢٤٤-٢٤٥، ٤/ ٢٢٢، وشرح السبع الطوال: ٣٥٣، والزيادة واللغو من مصطلحات البصريين، وقد استعمل بعض البصريين مصطلح الكوفيين، كما استعمل بعض الكوفيين مصطلح البصريين، انظر الكتاب: ٢/ ١٠٥، ٤/ ٢٢١، والمقتضب: ١/ ٤٨، وشرح السبع الطوال: ١٦٤، ٤٥٩، والبغداديات: ٢٦١، والشيرازيات: ٥٠٥-٥٠٧، وسر الصناعة: ٣٣، ٢٦١-٢٦٢، ٢٩٩، والأزهية: ٧٩، والنكت: ٧٨٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٦٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٢٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٨٤، والأشباه والنظائر: ١/ ٤٥٣-٤٥٨.

(٢) يرى بعضهم أنه يجب تجنُّب لفظ «الزائد» في إعراب القرآن الكريم، لأن الزائد عندهم لا معنى له، ومن هؤلاء داود الظاهري، انظر البرهان في علوم القرآن: ٢/ ١١٤.
وجمهور النحويين لا يرون بأساً باستخدام لفظ الزائد في إعراب القرآن الكريم، انظر الكتاب: ٣/ ٧٦، ٤/ ٢٢١، ومعاني القرآن للأخفش: ٢١٥، ٤٢٩، والمقتضب: ١/ ٤٨، ٤/ ١٣٧، والأصول: ١/ ٤٣، ٢/ ٢٥٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٩٣، والشيرازيات: ٥٠٥،=

أو لِمَا ذكَروه من المعنى(١).

فإن كان الأولُ فقد جاء منه في التنزيل والشِّعر ما لا يُحصَى على ما سنذكره في كلِّ حرفٍ منها، وإن كان الثاني فليس كما ظنُّوا لأن قولَنا: زائدٌ [٨/ ١٢٩] ليسَ المرادُ أنه دخلَ لغير معنىً ألبتَّةَ، بل زِيدَ(٢) لضربٍ من التأكيد، والتأكيدُ معنىً صحيحٌ، قال سيبويه عقيبَ ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾(٣) ونظائِره: «فهو(٤) لَغْوٌ من حيثُ إنها لم تُحدِثْ شيئاً لم يكن قبلَ أن تَجيءَ من المعنى(٥) سوى تأكيدِ الكلام».

فمن الحروف المزيدةِ «إنْ» المكسورةُ، فإنها تقعُ زائدةً، والغالبُ عليها أن تقعَ بعدَ «ما» وهي في ذلك على ضربَين: مؤكِّدةٌ وكافَّةٌ، وأما المؤكِّدةُ ففي قولهم: ما إنْ رأيتُه، والمرادُ ما رأيتُه، و«إنْ» لَغوٌ، لم يُحدِثْ دخولُها شيئاً لم يكن قبلُ، وأما قوله(٦):

ما إنْ رأيتُ ولا سَمعْتُ به إلخ

فإن البيتَ لدُريد بن الصمَّة، وبعدَه(٧):

=وسر الصناعة: ١٣٣.

وفسر السيرافي معنى اللغو عند سيبويه، وبيَّنَ أن معنى اللغو في الحرف التأكيد، انظر شرح الكتاب له: ٤/ ٧٦، والنكت: ١١٢٦، والأشباه والنظائر: ١/ ٤٥٤، وانظر أيضاً شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٨٤، والإتقان: ٨٤٥.

وقد أفسد الفارسي قول من أنكر وقوع الحروف الزوائد في القرآن الكريم، انظر البغداديات: ٣٤٣-٣٤٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٤٣-١٤٤، ٢/ ٥٢٤-٥٢٧.

(١) من قوله: «وقد أنكر ...» إلى قوله: «المعنى» قاله الفارسي في البغداديات: ٣٤٣-٣٤٤ بخلاف يسير.

(٢) في ط، ر: «يزيد» تحريف.

(٣) النساء: ٤/ ١٥٥.

(٤) في الكتاب: ٤/ ٢٢١«وهي».

(٥) في الكتاب: ٤/ ٢٢١: «العمل»، وانظر سر الصناعة: ١٣٣.

(٦) سلف البيت: ٥/ ١٤٥.

(٧) انظر ديوان دريد: ٣٤.

مُتَبَذِّلاً تَبْدُو مَحاسِنُهُ يَضَعُ الهِنَاءَ مَواضِعَ النُّقْبِ

الشاهدُ فيه زيادةُ «إنْ» بعد «ما»، والمرادُ ما رأيتُ، والأَيْنُقُ جمعُ ناقةٍ، وأَصلُها أَنْوُق، فاستثقَلوا الضمَّة على الواو، فقدَّموها إلى موضعِ الفاءِ لتَسكنَ، فصار أَوْنُقاً، وربَّما تكلَّمتْ به العربُ، حكَى ذلك ابنُ السِّكيت عن بعض الطائيين[1]، ثم قلَبوها ياءً تخفيفاً، فصار أَيْنُقاً، والهِنَاءُ: القَطِران، يقال: هَنأْتُ البعيرَ أَهنئُه إذا طلَيْتَه بالهِناءِ[2]، وإبلٌ مهنوءةٌ أي مَطليَّةٌ، والنُّقْبُ جمعُ نُقْبة، وهو أَولُ ما يبدو من الجرَبِ قِطعاً متفرِّقةً، وقال الكميت[3]:

فما إنْ طِبُّنا جُبُنٌ ولكنْ مَنايانا ودَوْلةُ آخَرِينا

فالطِّبُّ: العادةُ ههنا، يقولُ: ما لنا بالجُبن عادةٌ، ولكن حضرتْ منيَّتُنا ودولةُ آخَرينَ حتى نالَ الأَعداءُ منَّا، وهذه «إنْ» إذا دخلتْ على «ما» النافيةِ نحوَ ما إنْ زيدٌ قائمٌ، فهي في لغةِ بني تميم مؤكِّدةٌ لأنهم لا يُعملونَ «ما»، وفي لغة أهل الحجاز تكونُ زائدةً كافَّةً لها عن العمل[4]، ويكونُ ما بعدَها مبتدأً وخبراً كما كانت «ما» كافَّة لإنَّ عن العمل في قولك: إنَّما زيدٌ قائمٌ، وقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[5].

وقد ذهب الفرَّاءُ إلى أنَّ ما وإنْ جميعاً للنفي، كأنهما تَرادَفا ههنا[6] على النفي مبالَغةً في النفي وتأكيداً له، كما تزادُ اللامُ تأكيداً للإيجاب في قولك: إن زيداً لَقائمٌ، وغالَى في ذلك

---

(١) حكاه في إصلاح المنطق: ١٤٤، وانظر الكتاب: ٢/ ٢١١، ٤/ ٢٨٥، وأدب الكاتب: ٦٠٢، والإغفال: ١/ ٥٨-٥٩، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٢.

(٢) انظر الصحاح (هنأ).

(٣) سلف البيت: ٨/ ١٢.

(٤) انظر ما سلف: ٢/ ٢٦٤.

(٥) النساء: ٤/ ١٧١.

(٦) في ط، ر: «كأنها تزاد ما ههنا»، وما أثبت أحسن، وهو عبارة ابن الحاجب في الإيضاح: ٢/ ٢٢٠.

حتى قال: يجوزُ أن يقالَ: لا إنْ ما، فيكونَ الثلاثةُ للنفي، وأَنشدَ[1]:

إِلَّا الأَوارِيَّ لا إنْ مــا أُبَيِّنُهــا والنُّـؤْيَ كـالحَوْضِ بالمَظْلومـةِ الجَلَـدِ

[٨/ ١٣٠] والصوابُ ما ذهبَ إليه الجماعةُ من أنَّ «إنْ» بعد «ما» زائدةٌ، و«ما» وحدَها للنفي، إذ لو كانت «إنْ» أيضاً للنفي لانْعَكَسَ المعنى إلى الإيجاب، لأن النفيَ إذا دخلَ على النفي صار إيجاباً[2].

وقد تُزادُ «إنْ» المكسورةُ المؤكِّدةُ مع «ما» المصدريَّةِ بمعنى الحين والزمانِ، فيقالُ: انتظِرْنا ما إنْ جلسَ القاضي، يريدُ زمانَ جلوسِه[3]، ومثلُه أَقِمْ ما أَقمتُ، ولا أُكلِّمُك ما اختلفَ الليلُ والنهارُ، قال الله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾[4].

وحقيقتُه أنَّ «ما» مع الفعل بتأويل المصدرِ، والمصدرُ يُستعملُ بمعنى الحِينِ، نحوُ خُفوقَ النَّجمِ، ومَقْدَمَ الحاجِّ، والظرفُ في الحقيقة هو الاسمُ المحذوفُ الذي أُقيمَ المصدرُ مُقامَه، فإذا قال: اجلسْ ما جلستَ فقد قال: اجلسْ جلوسَك، أي وقتَ جلوسِك، فحُذِفَ اسمُ الزمان، وأُقيمَ المصدرُ مُقامَه[5]، قال الشاعر[6]:

ورَجِّ الفَتَـى للخَيـرِ مـا إنْ رأيتَـه علـى السِّـنِّ خَيْراً مـا يـزالُ يَزيـدُ

---

(١) سلف البيت: ٢/ ١٩٦- ١٩٧.

وانظر قول الفراء بنصه في معاني القرآن له: ١/ ٤٨٠، والنكت: ١١٢٦، وشرح أبيات المغني: ١/ ١٠٩، والخزانة: ٣/ ٥٦٨.

(٢) بهذا دفع الأعلم قول الفراء، انظر النكت: ١١٢٦.

(٣) هو تمثيل السيرافي كما في شرح أبيات المغني: ١/ ١١٢.

(٤) المائدة: ٥/ ١١٧.

(٥) من قوله: «ومثله أقم ...» إلى قوله: «مقامه» قاله الفارسي في البغداديات: ٢٧٦-٢٧٧.

(٦) هو المَعْلوط بن بَدَل القُريعي كما في النكت: ١١٢٧، والعيني: ٢/ ٢٢، وشرح أبيات المغني: ١/ ١١٢-١١٤.

والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ٢٢٢، والأصول: ٢/ ٢٠٦، والشيرازيات: ٥٦٥، والبغداديات: ٢٨٠، والحلبيات: ٢٨٦، وسر الصناعة: ٣٧٨، والخصائص: ١/ ١١٠، وتحصيل عين الذهب: ٢/ ٣٠٦، والخزانة: ٣/ ٥٦٨ [عرضاً].

أَي رَجِّ الخيرَ له إذا رأيتَه يزدادُ على السنِّ والكِبَر خيراً، و«خيراً» نُصبَ على التمييز.

قال صاحب الكتاب: (**وتقولُ في زيادة «أَنْ»: لَمَّا أَنْ جاء أكرمتُه، وأَمَا واللهِ أَنْ لو قُمتَ لَقُمتُ**).

قال الشارح: وقد تزادُ «أَنْ» المفتوحةُ أَيضاً توكيداً للكلام، وذلك بعد لـمَّا - في قولك: لـمَّا أَنْ جاء زيدٌ قمتُ، والمرادُ لَمَّا جاء زيدٌ قُمتُ قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾[1]، فأَنْ فيه [٨/ ١٣١] مؤكِّدةٌ بدليل قوله تعالى في سورة هود: ﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾[2]، والقِصةُ واحدةٌ، وقالوا: أَمَا واللهِ أَنْ لو فعلتَ لَفعلتُ، وذلك في القَسَم إذا أُقسِمَ على شيء في أوله فيقعُ في جوابِ القَسم، ولا يقعُ جواباً له في غير ذلك، فاعرفْه.

(**فصل**) **قال صاحب الكتاب: (وغضِبتُ من غيرِ ما جُرْمٍ، وجئتُ لأمرٍ ما، وإنَّما زيداً منطلقٌ، وأيْنما تَجلسْ أَجلْس، وبعَينٍ ما أَرينَّكَ، وقال الله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾، وقال: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾، وقال: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ﴾، وقال: ﴿أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ﴾، وقال: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ﴾، وقال: ﴿مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾)**.

قال الشارح: قد زِيدَتْ «ما» في الكلام على ضربَين: كافَّةٌ وغيرُ كافَّةٍ، ومعنى الكافَّةِ أَن تَكفَّ ما تدخلُ عليه عمَّا كان يَحدثُ فيه قبلَ دخولها من العمل، وقد دخلتْ كافَّةً على الكَلِم الثلاثِ الحرفِ والاسمِ والفعلِ.

أَما دخولُها على الحرف للكفِّ فعلى[3] ضربَين:

أَحدُهما: [٢٨٠/ ب] أن تدخلَ عليه فتمنعَه العملَ الذي كان له قبلُ، وتدخلَ على ما

---

(١) العنكبوت: ٢٩/ ٣٣.

(٢) هود: ١١/ ٧٧.

(٣) في ط، ر: «على» تحريف.

كان دخلَ عليه قبلَ الكفِّ غيرَ عاملٍ فيه، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[١]، و﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾[٢]، وكأنّما زيدٌ أسدٌ، و[٣]:

لَعلَّما أنتَ حالِمُ

والآخرُ: أن تدخلَ على الحرف فتكفَّه[٤] عن عملِه، وتهيِّئَه للدخول على ما لم يكنْ يدخلُ عليه قبلَ الكفِّ، وذلك نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[٥]، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ﴾[٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٧]، ألا ترى أنه قد وَلِيَ «رُبَّ» بعد دخول «ما» من الفعل ما لم يكنْ يَليها قبلُ؟

وأما دخولُها على الاسم فنحوُ قولِه[٨]:

.... بَعْدَمَا ... أَفْنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخْلَسِ

وقولِه[٩]:

---

(١) النساء: ٤/ ١٧١.

(٢) النازعات: ٧٩/ ٤٥.

(٣) سلف البيت: ٨/ ١٠٠.

(٤) في ط، ر: «وتكفه».

(٥) فاطر: ٣٥/ ٢٨.

(٦) الأنفال: ٨/ ٦.

(٧) الحجر: ١٥/ ٢، ومن قوله: «أما دخولها على الحرف ...» إلى الآية قاله الفارسي في البغداديات: ٢٨٦-٢٨٩.

(٨) صدر البيت بتمامه:

أَعَلاقةً أُمَّ الوليدِ بَعدَما

وقائله المرار الأسدي كما في الكتاب: ١/ ١١٦، ٢/ ١٣٨-١٣٩، وإصلاح المنطق: ٤٥، والأصول: ١/ ٢٣٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٢٢، والنكت: ٢٥٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٦١، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٥٤، والأصول: ٢/ ٢٥٨، والشيرازيات: ٤٦٥، والبغداديات: ٢٩٢.

(٩) هو كُثير كما في معجم البلدان (بلاكث)، والبيت في ملحقات ديوانه: ٥٣٨، ونسبه ابن قتيبة في الشعر والشعراء: ٥٦٤ إلى أبي بكر عبد الرحمن بن المِسْوَر، ونسب في اللسان (بين) إلى ابن=

بَيْـنـما نحـن بالبَلاكِـثِ فالْقـا ع سِرَاعـاً والعِـيْسُ تَهـوِي هُوِيّـا

[٨/ ١٣٢] ألا ترى أنَّ «بعدَ» و«بينَ» حقُّهما أَن يُضافا إِلى ما بعدَهما من الأَسماء ويَجُرَّاه، وحين دخلت عليهما «ما» كفَّتْهما عن ذلك، ووقع بعدهما الجملةُ الابتدائيةُ؟

وأما دخولُها على الفعل فإنها تدخلُ عليه فتجعلُه يَلِي ما لم يكن يَليه قبلُ، ألا ترى أنها تُدخِلُ الفعلَ على الفعل نحوَ قلَّما سِرْتُ، وقلَّما تقومُ، ولم يكنْ الفعلُ قبلَ دخولها يَلي الفعلَ؟ فقلَّ فعلٌ حقُّه أن يليَه الاسمُ لأنه فعلٌ، فلمَّا دخلت عليه «ما» كفَّتْه عن اقتضائه الفاعلَ، وأَلحَقتْه بالحروف، وهيَّأَتْه للدخول على الفعل كما تُهيِّئُ «رُبَّ» للدخول على الفعل، وأَخلَصوها له، فأما قولُه[١]:

صَـدَدْتِ فأَطْولْـتِ الصُّـدودَ وقَلَّـما وِصـالٌ عـلى طُـولِ الصُّـدودِ يَـدُومُ

فلا يجوزُ رفعُ وصالٍ بيَدومُ وقد تأَخَّرَ عن الاسم، ولكنْ يرتفعُ بفعل مقدَّرٍ يفسِّرُه «يدومُ»، وتقديرُه[٢] قلَّما يَبقى وصالٌ ونحوُه ممَّا يفسِّرُه «يدومُ»، ولا يرتفعُ بالابتداء لأنه موضعُ فعلٍ، وارتفاعُه هنا على حدِّ ارتفاع الاسم بعد «هَلَّا» التي للتحضيض، و«إِنْ» التي للجزاء، و«إذا» الزمانيةِ.

وَقد أَجرَوا «كثُرَ ما يقولون ذلك» مُجْرَى «قلَّما» إذ كان خلافَه كما قالوا: صَدْيانُ ورَيَّانُ وغَرْثانُ وشَبْعانُ، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ[٣].

=هرمة، وهو في ديوانه: ٢٨٤، وانظر تخريجه فيه، ونسب في شرح الحماسة للمرزوقي: ١٢٤٥، واللسان والتاج (بلكث) إلى بعض القرشيين، وورد بلا نسبة في الإغفال: ١/ ٢٧٤، والبغداديات: ٢٩٢، ومقاييس اللغة: ٢/ ١٩٩-٢٠٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٠٤.

(١) سلف البيت: ٧/ ٢١٢.

(٢) في ط، ر: «وتفسيره»، وما أثبت أحسن، وقد تحمل ما على الزيادة، ويرفع الاسم بعدها بـ«قلّ»، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٥٥.

(٣) من قوله: «وأما دخولها على الفعل ...» إلى قوله «كثيرة» قاله الفارسي في البغداديات: ٢٩٥-٢٩٦، ٣٠٠.

وانظر الشيرازيات: ٢٥٨-٢٥٩، ٤٠٧، ٤٩٦.

الثاني: استعمالُها زائدةً مؤكِّدةً غيرَ كافَّةٍ، وذلك على ضربَين:

أحدُهما أَن تكونَ عِوضاً من محذوف.

والآخرُ أَن تكونَ مؤكِّدةً لا غيرُ، فالأَولُ قولُهم: أَمَّا أَنتَ منطلقاً انطلقتُ معك، وأَمَّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معه، ومنه قولُ الشاعر[1]:

أَبـا خُرَاشَـةَ أَمَّـا أَنـتَ ذا نَفَـرٍ فـإِنَّ قَـومِيَ لمْ تـأْكُلْهمُ الضَّبُعُ

[٨/ ١٣٣] قال سيبويه: «إنما هي «أنْ» ضُمتْ إليها «ما» للتوكيد، ولزمتْ عِوضاً من ذهاب الفعل»[2]، والأصلُ أنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك، أي لَأَن كنتَ، فموضعُ «أنْ» نصبٌ بانطلقتُ[3]، لَمَّا سَقطتْ اللامُ وصلَ الفعلُ، فنُصبَ.

وأما «أنْ» في البيت فموضعُها أيضاً نصبٌ بفعل مضمَر يدلُّ[4] عليه «فإن قوميَ لم تأكلْهم الضَّبعُ» ويفسِّره، ولا يكونُ منصوباً بـ«لم تأكُلْهم الضَّبعُ» لأن ما بعد «إنَّ» لا يعملُ فيما قبلها[5].

وأما الضربُ الثاني ـ وهو أن تُزادَ لمجرَّد التأكيدِ غيرَ لازمةٍ للكلمةِ ـ فهو كثيرٌ في التنزيل والشِّعرِ وسائرِ الكلام، ومن ذلك قولُهم: غضبتَ من غيرِ ما جُرْمٍ، فما زائدةٌ، والمرادُ من غيرِ جُرْمٍ، وتقولُ: جئتُ لأمرٍ ما، فما زائدةٌ، والمعنى على النفي، والمرادُ ما جئتُ إلا لأمرٍ، وهو شبيهٌ بقولهم: شَرٌّ أَهرَّ ذا نابٍ[6]، أي ما أَهرَّه إِلَّا شَرٌّ، كأَن شخصاً جاءَ في غير المعتادِ، فقيل له ذلك.

---

(١) سلف البيت: ٤/ ٧٧.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٩٣ بتصرف.

(٣) هذا تقدير البصريين، والكوفيون يقولون: أنْ المفتوحة بمعنى إنْ الشرطية، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٦٥، والبغداديات: ٣٠٧-٣٠٨، والنكت: ٣٥٦-٣٥٧.

(٤) في د، ط، ر: «دلَّ» وما أثبت عن البغداديات: ٣٠٥، وهو أحسن.

(٥) من قوله: «فالأول قولهم: أما أنت ....» إلى قوله: «قبلها» قاله الفارسي في البغداديات: ٣٠٤-٣٠٥، ٣٠٧، وانظر الكتاب ١/ ٣٩٣، والإغفال: ١/ ٢٧٦.

(٦) سلف المثل: ٧/ ٢٦٢.

وقالوا[1]: إِنَّما زيداً منطلقٌ[2]، فيجوزُ في «إِنَّ» الإعمالُ والإلغاءُ، فمَن أَلغى ورفعَ وقال: إنما زيدٌ منطلقٌ كانت «ما» كافَّةً من قَبيل الضرب الأولِ، ولم تكنْ من هذا الضربِ، ومَن أَعملَها وقال: إنما زيداً منطلقٌ كانت ملغاةً، والمرادُ بها التأكيدُ، ولذلك ذكرَها هنا.

وقالوا: أَيْنما تَجلسْ أَجلسْ، ومَتى ما تَقُمْ أَقُمْ، فـ«ما» فيهما زائدةٌ مؤكِّدةٌ، وذلك أن أينَ ومتى يجوزُ المجازاةُ بهما من غير زيادةِ «ما» فيهما، وذلك أنهما ظرفان، فأينَ من ظروف المكان، وهو مشتمِلٌ على جميع الأمكنةِ مبهَمٌ فيها، و«متى» مبهَمٌ في جميع الأزمنة، فلمَّا كانا مبهمَين ضارَعاً حروفَ المجازاة، لأن الشرطَ إبهامٌ، فلذلك جازتْ المجازاةُ بهما لِمَا فيهما من الإبهام، وليسا مضافَين إلى ما بعدهما، فتمتنعَ المجازاةُ بهما، وإذا كانت المجازاةُ بهما من غير «ما» جائزةً كان إلحاقُ «ما» بهما لَغْواً على سبيل التأكيدِ، فلذلك عُدَّ «أينما» في هذا الضرب.

والذي يدلُّ على صحَّةِ ما ذكرناه أَن «حيثُ» و«إذْ» إذا كانا مضافَين إلى ما بعدهما من الجمل لم يَجُزْ المجازاةُ بهما إلا بعدَ دخولِ «ما» عليهما، نحوُ قولك: حيثُما تجلسْ أَجلسْ، وذلك من قِبلِ أن «حيثُ» اسمٌ، وقد كان يضافُ إلى ما بعده كما يضافُ «بعدَ» إلى ما بعدَه، فلمَّا أُريدتْ المجازاةُ بهما أُزيلتْ الإضافةُ عنهما بأنْ كُفَّتْ عنهما بما، فعَمِلا حينئذٍ في الفعل الواقع بعدهما الجزمَ.

والدليلُ على أنها كافَّةٌ هنا وليستْ المؤكِّدةَ لزومُها في الجزاء كما لَزمتْ في الاسم لَمَّا صُرِفَ ما بعدَها إلى الابتداء، وذلك أَن «حيثُ» ظرفُ مكانٍ مشبَّهٌ بحِينَ من ظروف الزمان، وكما أن «حِينَ» مضافٌ إلى الجملة كذلك أُضيفَ «حيثُ» إلى الجملة، وإذا أُضيفتْ إلى الجملة صار موضعُ الجملة جرَّاً بالإضافة، فإذا وقعَ الفعلُ المضارعُ بعدَها وقعَ موقعَ اسمٍ مجرورٍ، والفعلُ متى وقعَ موقعَ اسمٍ لم يَجُزْ فيه إلا الرفعُ، فلو [٨/ ١٣٤]

---

(١) في ط، ر: «وقيل».

(٢) انظر ما سلف: ٨/ ٩٩.

جُوزِي بحيثُ، ولم ينضمَّ إليها «ما» لم يَجُزْ، لأنك إذا جازيتَ بها جَزمتَ، وهذا موضعٌ لا يكونُ الفعلُ فيه إلا مرتفِعاً لوقوعه موقعَ الاسم.

وكذلك «إذْ» لا يُجازَى بها حتى تُكفَّ بـ«ما»، وإذا امتنعتْ المجازاةُ بها ضُمَّ إليها «ما» الكافَّةُ، فمنعتْها الإضافةَ، كما أنك لَّما ضممتَها إلى الحروف والأسماء منعتَها الإضافةَ والجرَّ في قوله(١):

.... بعدَما أَفْنانُ رأسِكَ ...

وقولِه تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾(٢)، فلذلك ذكَر «ما» من «أيْنما» أنها صِلةٌ مؤكِّدةٌ، ولم يذكُرْ «حيثُما»، فاعرفْه.

وقالوا: بعَينٍ ما أَرَينَّكَ، فما مؤكِّدةٌ، والمرادُ بعَين [٢٨١/ أ] أَرينَّكَ، وهو مَثَلٌ يُضربُ في استعجال الرسولِ(٣)، قال الغَوْريُّ(٤): أي اعجَلْ، وكُن كأني أَنظرُ إليك، قال ابن كيسان: «ما» لا موضعَ لها من الإعراب هنا(٥)، يريدُ أنها حرفٌ زائدٌ مؤكِّدٌ، وفي التنزيل منه كثيرٌ، فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾(٦)، و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(٧)، فيعودُ الجارُّ إلى ما بعد «ما»، وعملُه فيه دليلٌ على أنها ملغاةٌ زائدةٌ،

---

(١) سلف البيت: ٨/ ٢٣٩.

(٢) الحجر: ١٥/ ٢.

ومن قوله: «والدليل على أنها كافة» إلى الآية قاله الفارسي في البغداديات: ٢٩٤-٢٩٥ بخلاف يسير.

(٣) انظره في الكتاب: ٣/ ٥١٧، والمقتضب: ٣/ ١٥، والإغفال: ١/ ١٢٩، وجمهرة الأمثال: ١/ ٢٣٦، والنكت: ٩٥٩، ومجمع الأمثال: ١/ ١٠٠، والمستقصى: ٢/ ١١.

(٤) كذا نقل عن الغوري كلٌّ من صدر الأفاضل في التخمير: ٤/ ١١٥، والرازي في شرح أبيات المفصل: ١١٠٢، وسلفت ترجمة الغوري: ٦/ ٢٢٨.

(٥) قول ابن كيسان في التخمير: ٤/ ١١٥، وشرح أبيات المفصل للرازي: ١١٠٢.

(٦) النساء: ٤/ ١٥٥.

(٧) آل عمران: ٣/ ١٥٩.

والمعنى على فبنقْضِهم ميثاقَهم، وفبِرحمةٍ من الله، إذ لا يسوغُ حملُها على ظاهر النفي، إذ يصيرُ المعنى أنك لِنْتَ لهم لا برحمة من الله، وكذلك بقيَّةُ الآي من قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[١]، وقولِه تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[٢]،والمعنى عن قليلٍ، وأيَّ الأجلَين قضيتُ، فأَما قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾[٣] فإن «ما» معها[٤] زائدةٌ لأن الحكمَ بعد دخول «ما» على ما كان قبلُ، وذلك أنه لا يُجازَى بها إلا في ضرورةِ شاعرٍ، هذا مذهبُ أهل البصرةِ، وذلك لأنها لوقتٍ معلومٍ، والذاكِرُ لها كالمعترِف بأنها كائنةٌ لا مَحالةَ، وأَصلُ الجزاءِ أَن لا يكونَ معلوماً[٥]، وقد جُوزي بهما[٦] في الشعر، نحوُ قول الفرزدق[٧]:

فقامَ أبو لَيْلَى إليه ابنُ ظالِمٍ وكان إذا ما يَسْلُلْ السَّيفَ يَضْربِ

وهو قليلٌ، قال سيبويه: «والجيِّدُ ما قال كعبُ بن زهير[٨]:

وإذا ما تشاءُ تَبْعثُ مِنْها مَغْرِبَ الشَّمسِ ناشِطاً مَذْعُورا[٩]»

إلا أن المجازاةَ للضرورة مع «ما» أحسنُ.

---

(١) المؤمنون: ٢٣/ ٤٠.

(٢) القصص: ٢٨/ ٢٨.

(٣) التوبة: ٩/ ١٢٤، وفي ط، ر: «إذا» خطأ.

(٤) أي مع «إذا».

(٥) هو تعليل السيرافي: ولفظه، انظر شرح الكتاب له: ١٠/ ٧٤، وانظر أَيضاً الكتاب: ٣/ ٦٠، والمقتضب: ٢/ ٥٥، والأصول: ٢/ ١٦٠، والنكت: ٧٢٩.

(٦) أي بإذا وما.

(٧) والبيت في ديوانه: ١/ ٢١، والخزانة: ٣/ ١٨٥، وأشار البغدادي إلى رواية أخرى للبيت هي «متى ما ...».

(٨) البيت في ديوانه: ٣٣، والمقتضب: ٢/ ٥٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٦٥، والنكت: ٧٣١، والخزانة: ٣/ ١٦٣، والناشط: الثور الوحشي، نبعث: نثيره من مربضه، النكت: ٧٣١.

(٩) الكتاب: ٣/ ٦٢.

قال أبو عليٍّ: «وكان القياسُ يُوجبُ عندي على الشاعر إذا اضطُرَّ فجازَى بإذا أن يكفَّها عن الإضافة بما[١] كَفَّ حيثُ وإذْ لمَّا جُوزي بهما، إلا أن الشاعرَ إذا ارتكبَ الضرورةَ استجازَ كثيراً ممَّا لا يجوزُ في الكلام»[٢].

وإنما جازتْ المجازاةُ بها في الشِّعر لأنها قد شارَكتْ «إنْ» في الاستبهام، إذ كان وقتُها غيرَ معلوم، فأَشبهتْ بجهالةِ وقتِها ما لا يُدرَى أيكونُ أم لا[٣]، فاعرفْه.

وأما قولُه تعالى: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ نَنطِقُونَ﴾[٤]، فقد قرأ حمزةُ والكسائيُّ «مثلُ» بالرفع على الصفة لحقٍّ، ونصبَ الباقون[٥]، ويَحتملُ النصبُ غيرَ وجهٍ:

أحدُها أن يكونَ مبنيَّاً لإضافته إلى غير متمكِّنٍ، وهو «أَنَّكم»، و«ما» زائدةٌ للتوكيد[٦]، ولو كانت «ما» لغيرِ لَغْوٍ لَمَا جازَ الرفعُ[٧]، لأن ما كان مبنيَّاً مع غيره على الفتح لا يرتفعُ، نحوُ لا رجلَ في الدار، وقال أبو عثمان المازنيُّ: « بَنَى «ما» مع مِثل، فجعلَهما بمنزلة خمسةَ عشرَ، قال: وإن كانت «ما» زائدةً، وأنشدَ أبو عثمان[٨]:

---

(١) في البغداديات: ٢٩٥: «كما».

(٢) البغداديات: ٢٩٥، وانظر الخزانة: ٣/ ١٨٥.

(٣) من قوله: «وإنما جازت ... » إلى قوله: «لا» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٧٤.

(٤) الذاريات: ٥١/ ٢٣.

(٥) انظر هاتين القراءتين فيما سلف: ٣/ ١٤٧.

(٦) بناء «مثل» لإضافته إلى غير متمكن هو ما نسبه الفارسي إلى سيبويه، انظر المسائل المنثورة: ٦٥، قال سيبويه: «وإن نصبت «مثل» فما أيضاً لغو، لأنك تقول: مثل ما أنك ها هنا، وإن جاءت «ما» مسقطة في الشعر جاز»، الكتاب: ٣/ ١٤٠.

وحكى ابن السراج عن المازني أن سيبويه قال: «والنحويون يقولون: إنما بناه -يعني مثل- لأنه أضافه إلى غير متمكن، وهو قوله «أنكم»....»، الأصول: ١/ ٢٧٥، وما نقله ابن السراج عن سيبويه هو ما فهم من كلامه وظاهره، وممن نسب إلى سيبويه ذلك أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن: ٤/ ٢٤١.

(٧) هو قول سيبويه والفارسي، انظر الكتاب: ٣/ ١٤٠، والبغداديات: ٣٣٤.

(٨) البيت للنابغة الجعدي، وهو في شعره: ٨٧، وورد بلا نسبة في الأصول: ١/ ٢٧٥،=

وتَـــداعَى مَنْخِـــرَاهُ بِـــدَمٍ   مَثْـلَ مـــا أَثْمــرَ حُمَّـــاضُ الجَبَـــلْ

قال أبو عثمان: سيبويه والنحويون يقولون: إنما بُني مِثلُ لأنه أُضيفَ إلى غيرِ معرَبٍ، وهو «أنَّكم»، وقال أبو عمر الجرْميُّ: هو حالٌ من النكرة، وهو حقٌّ.

والمذهبُ الأولُ، وهو رأيُ سيبويه، وما ذهب إليه الجرميُّ صحيحٌ، إلا أنه لا ينفكُّ من ضعفٍ، لأن الحالَ من النكرة ضعيفٌ[1].

وقال المبرِّد: لا اختلافَ في جواز ما قال ـ يعني الجرميُّ ـ وما قال أبو عثمان فضعيفٌ أيضاً لِقلَّةِ بناء الحرف مع الاسم[2].

فأما لا رجلَ في الدار فليس ممَّا نحن فيه[3]، لأن «لا» عاملةٌ غيرُ زائدةٍ، و«ما» في ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ نَنطِقُونَ﴾ فيمَن ذهب إلى بنائها زائدةٌ، ولا يكونُ فيه حُجةٌ.

ويؤَيِّدُ مذهبَ سيبويه في أن البناءَ ليس لتركيب «ما» مع مِثل أنك لو حذفتَ «ما» لبقيَ البناءُ بحاله، نحوُ مِثلَ أنَّكم لإضافته إلى غير متمكِّنٍ، ألا ترى إلى قوله[4]:

لمْ يَمْنَـعْ الشُّرْبَ مِنْهـا غـيرَ أنْ نَطقَـتْ   حمامـــةٌ في غُصـــونٍ ذاتِ أَوْقـــالِ

[٨/ ١٣٦] وقولِه[5]:

علـى حِينَ عاتَبْتُ المَشِيْبَ علـى الصِّبَا   وقلـتُ أَلـمَّا أَصْـحُ والشَّـيْبُ وازِعُ

ونحوِ ذلك من الأسماء التي بُنيتْ لإضافتها إلى غيرِ متمكِّنٍ في الاسميَّة، فاعرفْه.

=والشيرازيات: ٥٥٥، ٥٦٢، والمسائل المنثورة: ٦٥-٦٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٦٠٤.

(١) انظر ما سلف قبل قليل.

(٢) من قوله: «وقال أبو عثمان ....» إلى قوله: «الاسم»، قاله الفارسي في البغداديات: ٣٣٩ بخلاف يسير.

وانظر الأقوال السالفة منسوبة إلى أصحابها في مصادر الحاشية السالفة.

(٣) انظر البغداديات: ٣٣٦-٣٣٧.

(٤) سلف البيت: ٣/ ١٤٧- ١٤٨.

(٥) سلف البيت: ٤/ ١٤٤.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقال الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾، أي لِيعلَمَ، وقال: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾، وقال العجَّاجُ:

في بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ

ومنه ما جاءني زيدٌ ولا عمرو، قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ﴾، وقال: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾).

قال الشارح: وقد تزادُ «لا» مؤكِّدةً مُلغاةً كما كانت «ما» كذلك، لأنها أُختُها في النفي، كِلاهما يعملُ عمَلَ «ليس»، قال الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾[1]، فـ«لا» زائدةٌ مؤكِّدةٌ، والمعنى لِيعلمَ، أَلا ترى أنه لولا ذلك لانعكَسَ المعنى؟

وقولُه تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾[2]، و﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾[3] إنما هو فأُقسِمُ، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[4]،ولذلك قال المفسِّرون في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[5]: إن «لا» زائدةٌ مؤكِّدةٌ، والمرادُ ـ والله أَعلمُ ـ أُقسمُ.

وقد استَبعدَ بعضُهم زيادةَ «لا» هنا، وأَنكَرَ أن يقعَ الحرفُ مَزيداً للتأكيد أوّلاً واستقبحَه، قال: لأن حُكمَ التأكيدِ ينبغي أن يكونَ بعد المؤكَّد، ومنعَ من جَوازه ثعلبٌ، وجعلَ «لا» ردّاً لكلامٍ قبلها[6]، وعلى هذا يقفُ عليها، ويبتدئُ أُقْسمُ بيوم القيامة،

---

(١) الحديد: ٥٧/ ٢٩.

(٢) الواقعة: ٥٦/ ٧٥.

(٣) المعارج: ٧٠/ ٤٠، وفي ط، ر: «لا» خطأ.

(٤) الواقعة: ٥٦/ ٧٦.

(٥) القيامة:٧٥/ ١، وانظر الأصول: ١/ ٤٠١، والقرطبي: ٢١/ ٤٠٤-٤٠٥.

(٦) وهو قول الفراء أيضاً، انظر معاني القرآن له: ٣/ ٢٠٧، والأضداد لأبي بكر الأنباري: ٢١٥-٢١٦، وقول ثعلب في البغداديات: ٣٤٦، وانظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٢٦-٥٢٧، وانظر=

والمعنى على زيادتها.

وأما كونُها أَوَّلاً فِلأَن القرآنَ كالجملة الواحدة، نَزَلَ دُفعةً واحدةً إلى السماء الدنيا، ثُم نَزلَ بعد ذلك على النبي ﷺ في نَيِّفٍ وعشرين سنةً[1].

قال أبو العباس: فقيل: إن الزائدَ من هذا الضربِ إنما يقعُ بين كلامَين أو بعد كلام، فكان من جوابهم أن مَجازَ القرآن كلَّه مَجازٌ واحدٌ بعد ابتدائه وأن بعضَه يتصلُ ببعض[2].

فإنما جازَ أن تكونَ حروفُ النفي صِلةً على طريق التأكيد، لأنه بمنزلة نفيِ النقيض في نحو قولك: ما جاءني إلا زيدٌ، فهو إثباتٌ قد نُفيَ فيه النقيضُ، وحُقِّقَ المجيءُ لزيد، فكأنه قيل: لا أُقْسِمُ إلا بيوم القيامة، ولا يمتنعُ القَسمُ بيوم القيامة، وكذلك ما كان في معناه، ومن ذلك قولُ العجَّاج[3]:

في بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ

المرادُ في بئرِ حُورٍ و«لا» مزيدةٌ، هكذا فسَّره أبو عبيدة[4]، والحُور: [٨/ ١٣٧] الهَلَكَة[5]، أي في بئرِ هَلَكَةٍ سَرَى وما شَعَرَ، فالجارُّ متعلِّقٌ بسَرَى، وقالوا: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو، قالوا: وهي التي جمعتْ بين الثاني والأول في نفي المجيء، و«لا» حقَّقتْ المنفيَّ وأكَّدتْه، أَلَا ترى أنك لو أَسقطتَ «لا» فقلت: ما جاءني زيدٌ وعمرو [٢٨١/ ب] لم يختلفْ المعنى؟

=ما سلف: ٨/ ٢٠٠.

(١) من قوله: «فلأن القرآن ....» إلى قوله: «سنة» قاله مكّي في مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٢٨.

(٢) من قوله: «قال أبو العباس ... » إلى قوله: «ببعض» قاله ابن السراج في الأصول: ١/ ٤٠١، وانظر الشيرازيات: ١٥٢.

(٣) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٢٣، وزد مجاز القرآن: ١/ ٢٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٤١-٥٤٢.

(٤) انظر مجاز القرآن: ١/ ٢٥، والصحاح (حور).

(٥) أي هلاك، انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٤٢، والصحاح واللسان (هلك).

وذهب الرمانيُّ في «شرح الأُصول»(١) إلى أنك إذا قلت: ما جاءني زيدٌ وعمرو احتَملَ أن تكونَ إنما نَفيتَ أن يكونا اجتمعًا في المجيء، فهذا الفرقُ بين المحقِّقةِ والصِّلةِ، فالمحقِّقةُ تفتقرُ إلى تقدُّم نفْيٍ، والصِّلةُ لا تفتقرُ إلى ذلك، فمثالُ الأول قولُه تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ﴾(٢)، و«لا» ههنا المحقِّقةُ، وقال: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾(٣) فـ«لا»(٤) فيه المؤكِّدةُ، والمعنى لا تَستوي الحسنةُ والسَّيئةُ، لأن «استَوَى» من الأفعال التي لا تكتفي بفاعل واحد، كقولنا: اختصَم واصْطَلح، وفي الجملة لا تزادُ إلا في موضع لا لَبْسَ فيه(٥)، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتزادُ «مِنْ» عند سيبويه في النفي خاصَّةً لتأكيده وعُمومِه، وذلك نحوُ قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾، والاستفهامُ كالنفي، قال تعالى: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾، وقال: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾، وعن الأخفش زيادتُه(٦) في الإيجاب).

قال الشارح: اعلمْ أن «مِنْ» قد تزادُ مؤكِّدةً، وهو أَحدُ وجوهِها، وإن كان عملُها باقياً، والمرادُ بقولنا: زائدةٌ أنها لا تُحْدثُ معنىً لم يكن قبلَ دخولها، وذلك نحوُ قولك: ما جاءني مِنْ أحدٍ، فإنه لا فرقَ بين قولك: ما جاءني مِن أحدٍ وبين قولك: ما جاءني أحدٌ، وذلك أن أحداً يفيدُ العمومَ كديَّار وعَرِيْب، و«مِنْ» كذلك، فإذا أُدخلتْ عليها صارت بمنزلة تكرارِ الاسمِ، نحوُ أَحدٌ أَحدٌ.

---

(١) هو شرح كتاب الأصول لابن السراج: انظر إنباه الرواة: ٢/ ٢٩٥.

(٢) النساء: ٤/ ١٣٧.

(٣) فصلت: ٤١/ ٣٤.

(٤) في ط، ر: «ولا».

(٥) من قوله: «فإنما جاز أن تكون حروف ...» إلى قوله: «فيه» نقله السيوطي في الأشباه والنظائر: ١/ ٤٥٨-٤٥٩ عن ابن يعيش.

(٦) أعاد الضمير على الحرف.

فأما قولُك: ما جاءني من رجلٍ فذهب سيبويه إلى أن «مِنْ» تكونُ فيه زائدةً مؤكِّدةً، قال: «ألا ترى أنك إذا أخرجتَ «مِنْ» كان الكلامُ حَسناً، ولكنَّه أُكدَ بمِنْ، لأن هذا موضعُ تبعيضٍ، فأرادَ أنه لم يأتِ بعضُ الرجال»[١].

وقد ردَّ ذلك أبو العباس فقال: إذا قلنا: ما جاءني رجلٌ احتملَ أن يكونَ واحداً، وأن يكونَ الجنسَ، فإذا دخلتْ «مِنْ» صارت للجنس لا غيرُ[٢]، وهذا لا يلزمُ لأنه إذا قال: ما جاءني رجلٌ جازَ أن يَنفيَ الجنسَ بهذا اللفظِ كما ينفي في قولك: ما جاءني أحدٌ، فإذا أَدخلَ «مِنْ» لم تُحْدِثْ ما لم يكن، وإنما تأتي توكيداً.

واعلمْ أن ابن السَّراج قال: «حقُّ الملغَى عندي أن لا يكونَ عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلغَى من الجميع، ويكونَ دخولُه كخروجه، لا يُحْدِثُ معنىً غيرَ التوكيدِ[٣]»، واستغربَ أن تكونَ هذه الخوافضُ زائدةً لأنها عاملةٌ، قال: «ودخلتْ لمعانٍ غيرِ التأكيدِ»[٤].

وفي الجملة الإلغاءُ على ثلاثة أوجهٍ: إلغاءٌ في المعنى فقط، وإلغاءٌ في الإعمال فقط، وإلغاءٌ فيهما جميعاً، فالإلغاءُ في المعنى نحوُ حروفِ الجرِّ، كقولك: ما زيدٌ بقائمٍ، وما جاءني مِنْ أحدٍ، وأَما ما أُلغيَ في العمل فنحوُ زيدٌ منطلقٌ ظننتُ، وما كان أَحسنَ زيداً، وأَما الإلغاءُ في المعنى واللفظ فنحوُ ما ولا وإنْ.

واعلمْ أن سيبويه لا يجيزُ زيادةَ «مِنْ» إلا مع النفي على ما تقدَّمَ من قولنا: ما جاءني مِن أحدٍ، و﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾[٥]، ألا ترى أن المعنى على[٦] زيادتها إذ ليس

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٢٥ بتصرف.
(٢) المقتضب: ٤/ ٤٢٠ بتصرف، وانظر المقتضب أيضاً: ١/ ٤٥.
(٣) الأصول: ٢/ ٢٥٩.
(٤) الأصول: ٢/ ٢٥٩، وانظر ما نقله السيوطي عن ابن يعيش في الأشباه والنظائر: ١/ ٤٥٩.
(٥) المائدة: ٥/ ١٩.
(٦) سقط من ط، ر: «على» خطأ.

المقصودُ نفيَ بشيرٍ واحدٍ ولا نذيرٍ واحدٍ، وإنما المرادُ الجنسُ، وكذلك الاستفهامُ نحوَ قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[1]، إذ ليس المرادُ جوازَ [٨/ ١٣٨] التقرير[2] على خالقٍ واحدٍ، والجامعُ بين الاستفهام والنفي أنهما غيرُ واجِبينِ.

وذهب أبو الحسن الأخفشُ إلى جواز زيادتِها في الواجِب، وقد تقدَّمَ الكلامُ على ذلك مستوفىً في فصل حروف الإضافة[3].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وزيادةُ الباءِ لتأكيد النفيِ في نحو ما زيدٌ بقائمٍ، وقالوا: بحَسْبِكَ زيدٌ، وكفَى بالله).

قال الشارح: قد زِيدتْ الباءُ في أَماكنَ، ومعنى قولِنا: زِيدتْ أَي أَنها دخلتْ لمجرَّد التأكيدِ من غير إحداثِ معنىً، كما كانت ما وإنْ ونحوُهما كذلك في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[4]، وقولِه[5]:

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ

وزيادتُها قد جاءت في موضعَين:

أَحدُهما: أن تُزادَ مع الفضلة، وأَعني بالفضلة المفعولَ وما أَشبَهه، وهو الغالبُ عليها.

والآخَرُ: أَن تُزاد مع أَحدِ جزأَي الجملة التي لا تنعقدُ مستقلَّةً إلا به.

فأما زيادتُها مع المفعول فنحوُ قولُه تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[6]، والمرادُ أيديكم، ألا ترى أن الفعلَ متعدٍّ بنفسِه؟ يدلُّ على ذلك قولُ تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ

---

(١) فاطر: ٣٥/ ٣.

(٢) في ط، ر: «التقدير».

(٣) انظر مذهبي سيبويه والأخفش: ٨/ ٢٥.

(٤) آل عمران: ٣/ ١٥٩.

(٥) سلف البيت: ٨/ ٢٣٦.

(٦) البقرة: ٢/ ١٩٥، وانظر ما سلف: ٨/ ٤٦.

رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾[١]، و﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾[٢]، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾[٣]، والمرادُ ألم يعلمْ أن الله يرَى، يدلُّ على ذلك قولُه تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾[٤]، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿تَنبُتُ بِالدُّهْنِ﴾[٥]، والمرادُ تُنبتُ الدُّهْنَ، ألا ترى أنه من «أنبتَ» فالهمزةُ فيه للنقل؟ وإذا كانت كذلك فلا يُجمَعُ بينها وبين الباء، فإنه لا يجوزُ أن يقالَ: أَذهبتُ بزيدٍ، لأن أحدَهما يُغني عن الآخر.

وقد ذهب قومٌ إلى أن الباءَ هنا ليستْ زائدةً، وأنها في موضع الحال، والمفعولُ محذوفٌ، والمعنى تُنْبِتُ ما تُنبتُه ودُهنُه فيه، كما يقالُ: خرجَ زيدٌ بثيابه، أي وثيابُه عليه، وركبَ بسَيفِه[٦]، ومنه قولُ الشاعر[٧]:

ومُسْتَنَّةٍ كاسْتِنانِ الخَرُو ... فِ قَدْ قَطَعَ الحبْلَ بالمِرْوَدِ

أَي ومِرْوَدُه فيه.

وأَما المشابِهُ للمفعول فقد زِيدتْ في خبر ليس وما لتأكيدِ النفي، قالوا: ليس زيدٌ بقائمٍ، أي قائماً، قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[٨]، أي كافياً عبدَه، وقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[٩]، أي ربَّكم، وقال: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[١٠]، أي طاردَ

---

(١) النحل: ١٦/ ١٥.
(٢) آل عمران: ٣/ ١٥١.
(٣) العلق: ٩٦/ ١٤.
(٤) النور: ٢٤/ ٢٥.
(٥) المؤمنون: ٢٣/ ٢٠.
(٦) انظر الأقوال في الآية وقراءتها: ٢/ ٢٦٥، ٨/ ٤٢، ٨/ ٤٦.
(٧) سلف البيت: ٨/ ٤٢.
(٨) الزمر: ٣٩/ ٣٦.
(٩) الأعراف: ٧/ ١٧٢.
(١٠) الشعراء: ٢٦/ ١١٤.

المؤمنين، وقال: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[١]، أي مؤمناً لنا.

وأما زيادتُها مع أَحد جزأَي الجملة ففي ثلاثة مواضعَ:

أَحدُها مع الفاعل، قالوا[٢]: كفَى بالله، فالباءُ وما عملتْ فيه في موضعِ مرفوعٍ بفعلِه على حدِّ ما جاءني من أحدٍ، والمرادُ كفَى اللهُ، قال الله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٣]، ﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾[٤]، والمرادُ كفَى اللهُ وكفَينا، قال الشاعر[٥]:

كفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمرءِ ناهِيا

لَمَّا حَذفَ الباءَ رفَعَ، وقالوا في التعجُّب: أَكرِمْ بزيدٍ، وأَحْسِنْ ببكرٍ، قال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٦]، فالباءُ ههنا زائدةٌ [٢٨٢/ أ] وما بعدَها في موضعِ مرفوعٍ بفعله، ولا ضميرَ في الفعل، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه في التعجُّب[٧]. [٨/ ١٣٩]

الثاني: زيادتُها مع المبتدأ، وذلك في موضع واحدٍ، قالوا: بحَسْبِكَ زيدٌ أن تفعلَ، والمرادُ حَسْبُكَ، قال الشاعر[٨]:

بحَسْبِكَ في القومِ أنْ يَعلَموا ... بأنَّكَ فِيهمْ غَنِيٌّ مُضِرّ

ولا يُعلمُ مبتدأٌ دخلَ عليه حرفُ الجرِّ في الإيجاب إلا هذا[٩].

فأما في غير الإيجابِ فقد دخل عليه الخافضُ غيرُ الباء، قالوا: هل مِنْ رجلٍ عندك؟

---

(١) يوسف: ١٢/ ١٧.

(٢) في ط، ر: «قال».

(٣) النساء: ٤/ ٧٩، وفي غير ما سورة.

(٤) الأنبياء: ٢١/ ٤٧.

(٥) سلف البيت: ٨/ ١٦٩.

(٦) مريم: ١٩/ ٣٨.

(٧) انظر ما سلف: ٧/ ٢٦٥.

(٨) سلف البيت: ٨/ ٤٣.

(٩) من قوله: «قد زيد الباء في أماكن .... » إلى قوله: «هذا» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٣٣-١٣٨، وتصرف الشارح بكلامه تقديماً وتأخيراً وتلخيصاً.

فموضعُ المجرورِ رفعٌ بأنه فاعلٌ، قال الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾[2]، فموضعُ المجرور رفعٌ بالابتداء، وقد زادوها في خبر لكنَّ تشبيهاً له بالفاعل، قال الشاعر[3]:

ولكنَّ أَجْراً لَوْ فعلْتَ بهَيِّنٍ وهلْ يُنْكَرُ المعروفُ في النَّاسِ والأَجْرُ

وأما الثالثُ فقد زادوها مع خبر المبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾[4]، قال أبو الحسن: الباءُ زائدةٌ، وتقديرُها جَزاءُ سَيئةٍ مِثْلُها[5]، فاعرفه.

---

(١) فاطر: ٣٥/ ٣.

(٢) الأعراف: ٧/ ٥٣، وفي د، ط، ر: «هل» خطأ.

(٣) البيت بلا نسبة في سر الصناعة: ١٤١، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣١٤، واللسان (كفى)، والعيني: ٢/ ١٣٤، والخزانة: ٤/ ١٦٠.

(٤) يونس: ١٠/ ٢٧.

(٥) انظر قول الأخفش: ٢/ ٢٦٦، ٨/ ٤٤، وما زال كلام الشارح مقولَ ابن جني في سر الصناعة: ١٣٧، ١٣٨.

ومن أصناف الحرف حَرفا التفسير

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهما أَيْ وأَنْ، تقولُ في نحوَ قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾: أَي مِن قومِه، كأنك قلت: تفسيرُه مِن قومِه، ومعناه مِن قومه، قال الشاعر: [٨/ ١٤٠]

وتَرْمِيْنَنــي بــالطَّرْفِ أَيْ أَنــتَ مُــذْنِبٌ   وتَقْلِينَنــي لكــنَّ إيَّــاكِ لا أَقْــلي)

قال الشارح: من الحروف حرفا التفسير، ويقال لهما: حرفا العِبارة[١]، فأَما أَيْ فتكونُ تفسيراً لِمَا قبلها وعبارةً عنه، وشرطُها أن يكونَ ما قبلَها جملةً تامَّةً مُستغنِيةً بنفسها، يقعُ بعدها جملةٌ أُخرى تامَّةٌ أيضاً، تكونُ الثانيةُ هي الأُولى في المعنى مفسِّرةً لها، فتقعُ «أَي» بين جملتَين، وذلك قولُك: ركبَ بسَيْفه أَي وسيفُه معَه، وخرجَ بثيابِه أَي وثيابُه عليه، فقولك: وسَيفُه معه هو في المعنى بسَيْفه، وكذلك خَرجَ بثيابه هو في المعنى وثيابُه عليه، لا بدَّ أَن تكونَ الجملةُ الثانيةُ في معنى[٢] الأُولى، وإلَّا فلا تكونُ تفسيراً لها، وتقولُ: رمَيتُه مِن يَدي، أَي أَلقيتُه، فقولُك: أَلقَيتُه بمعنى رمَيتُه من يَدي، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[٣]، أي مِن قَومِه، فحصَلتْ الجملةُ الثانيةُ مفسِّرةً للأُولى، والمخالَفةُ بينهما من حيث إنَّ في الثانية «مِنْ»، وهي مرادةٌ في الأُولى، وليستْ في لفظها، ولذلك صحَّ أن تكونَ تفسيراً لها.

وقد ذهب قومٌ إلى أن «أَيْ» هنا اسمٌ من أَسماء الأفعال، ومسمَّاه عُوا وافهمُوا، كصَهْ ومَهْ[٤]، وليس الأمرُ على ما ظنَّ هؤلاء لأن صَهْ ومَهْ يَدلانِ على معنىً في أَنفُسهما إذا

---

(١) والتفسير، انظر مصطلح العبارة في المقتضب: ١/ ٤٩، ٢/ ٣٦١، والأصول: ١/ ٢٣٧، والنكت: ٧٩٣، والمحتسب: ٢/ ١٠٣، وسر الصناعة: ٦٨٤، والأزهية: ٦٩، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٥٩، ورصف المباني: ٢١٤، وشرحه ابن جني فقال: «لأنها [أي أنْ] تأتي ليعبَّر بها وبما بعدها عن معنى الفعل الذي قبلها» سر الصناعة: ٦٨٥.

(٢) في ط، ر: «المعنى».

(٣) الأعراف: ٧/ ١٥٥.

(٤) كذا قال المرادي في الجنى الداني: ٢٣٣.

أُفرِدا، ، وهو اسكُتْ واكفُفْ، وليس كذلك «أيْ» لأنها لا يُفهم لها معنىً حتى تضافَ إلى ما بعدها، فأما قولُه[١]:

وتَرْمِينَنــــي بـــالطَّرْفِ إلـــخ

الشاهدُ[٢] فيه قولُه: أيْ أنتَ مُذنبٌ

جعلَه تفسيراً لقوله: تَرمينَني بالطَّرفِ، إذ كان معنى تَرمينَني بالطَّرفِ أي تنظرُ إليَّ نظَرَ مُغضَبٍ، ولا يكونُ ذلك إلا عن ذنبٍ، فلذلك قال: أيْ أنتَ مُذنِبٌ، والقِلَى: البُغْضُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[٣]، وقولُه: ﴿لكنَّ إيَّاكِ﴾ «لكنَّ» بمعنى الشأن والحديثِ، والهاءُ منويَّةٌ، و«إيَّاكِ» مفعولُ «أَقلي» قُدِّمَ عليه، والمرادُ لكنَّه أي لكنَّ الأمرَ والشأنَ لا أقليكِ، فلمَّا قدَّمَ[٤] الكافَ أتى بالضمير المنفصل، وقولُه: وتَرمينَني الياءُ [٨/ ١٤١] هي الفاعلةُ، والنونُ الأُولى علامةُ الرفعِ لا تُحذَفُ إلَّا في الجزم والنصب، والثانيةُ وقايةٌ كالتي في ضربَني وخاطَبَني، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وأما «أَنْ» المفسِّرةُ فلا تأتي إلَّا بعد فعلٍ في معنى القول، كقولك: ناديتُه أَنْ قُمْ، وأَمرتُه أَنْ اقعدْ، وكتبتُ إليه أَنْ ارجعْ، وبذلك فُسرَ قولُه تعالى: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾، وقولُه: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ﴾).

قال الشارح: وقد تكونُ «أَنْ» بمعنى أَيْ للعبارة والتفسيرِ، وذلك أَحدُ أَقسامِها، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾[٥]، معناه أي امشُوا، لأَن انطلاقَهم قامَ مَقامَ قولهم: امشُوا، ولهذا فُسرَ به، وقد اختلفوا في معنى المشي في الآية، فقال قومٌ: المرادُ

---

(١) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٤٤، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٢٠٧، والجنى الداني: ٢٣٣، والمغني: ٨٠، ٤٤٧، ٤٦١، والهمع: ٢/ ٧١، والخزانة: ٤/ ٤٩٠، وشرح أبيات المغني: ٢/ ١٤١.

(٢) كثر هذا من الشارح أن يخلو جواب «أما» من الفاء.

(٣) الضحى: ٩٣/ ٣.

(٤) في ط، ر: «تقدم».

(٥) ص: ٣٨/ ٦.

بالمشي النَّماءُ والكثرةُ[1]، كما قال الحطيئة[2]:

فـما مَـنْ وَسْـطَهُمْ ويُقـيمُ فـيهمْ ويُـمْشِي إنْ أُريـدَ بـهِ المَشَـاءُ

والذي عليه الأكثرُ أن المرادَ بالمشي الحركةُ السريعةُ[3] لِئَلَّا يسمعوا القرآن وكلامَ النبي ﷺ، ويُعاينوا براهينَه، والذي يدلُّ على ذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا﴾[4]، [٨/ ١٤٢] وكذلك قولُه تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾[5]، فأَنْ بمعنى أَيْ، وهو تفسيرُ «ما أمرتَني به» لأن الأمرَ في معنى القول[6]، ولـ«أنْ» هذه إذا كانت تفسيراً ثلاثُ شرائطَ:

أولُها: أن يكونَ الفعلُ الذي تفسِّرُه وتعبِّرُ عنه فيه معنى القول، وليس بقولٍ[7].

الثاني: أن لا يتصلَ بأنْ شيءٌ من صِلة الفعل الذي تفسِّرُه، لأنه إذا اتصلَ بها شيءٌ من ذلك صارتْ من جُملته، ولم تكن تفسيراً له، وذلك نحوُ قولك: أَوعزتُ إليه بأَنْ قُمْ، وكتبتُ إليه بأَنْ قُمْ، لأَن الباءَ ههنا متعلِّقةٌ بالفعل، وإذا كانت متعلِّقةً به صارت من جُملته، والتفسيرُ إنما يكونُ بجملةٍ غيرِ الأُولى.

والثالثُ: أن يكونَ ما قبلها كلاماً تامًّا لِمَا ذكرناه من أنها وما بعدَها جملةٌ مفسِّرةٌ جملةً

(١) هو قول الزمخشري في الكشاف: ٣/ ٣١٧.

(٢) البيت في ديوانه: ٨٦، والمقصور والممدود للقالي: ٣٦١.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٣٢١، والمحرر الوجيز: ١٢/ ٤٢٣-٤٢٤، والقرطبي: ١٨/ ١٣٤، والبحر: ٩/ ١٣٨، والدر المصون: ٩/ ٣٥٨.

(٤) الإسراء: ١٧/ ٤٦.

(٥) المائدة: ٥/ ١١٧.

(٦) ويجوز أن تكون «أنْ» مصدرية والمصدر المؤول في موضع بدل من الهاء في «به»، وأن تكون في موضع نصب، أي ما ذكرت لهم إلا عبادة الله، وأن تكون الناصبة للفعل.
انظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٥٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٢٢٣، والعضديات: ٣٣، وكتاب الشعر: ٨٠-٨١، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٥٢-١٥٣، وكشف المشكلات: ٣٨٠.

(٧) أجاز ابن عصفور وقوع «أنْ» المفسِّرة بعد صريح القول، انظر شرح الجمل له: ٢/ ١٧٦، والمغني: ٣٠.

قبلَها[١]. ولذلك قالوا: في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٢]: إنَّ «أنْ» فيه مخفَّفةٌ من الثقيلة، والمعنى أنَّه الحمدُ لله، ولا تكونُ تفسيراً لأنه ليس قبلَها جملةٌ تامَّةٌ[٣]، أَلا ترى أنَّك لو وقفتَ على قوله: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾[٤]، لم يكن كلاماً؟ وأما قولُه: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[٥] «أنْ» فيه بمعنى أيْ لأن النداءَ قولٌ، و﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾ كلامٌ تامٌّ.

---

(١) من قوله: «ثلاث شرائط ...» إلى قوله: «قبلها» قاله الأعلم في النكت: ٧٩٣ بخلاف يسير.

(٢) يونس: ١٠/ ١٠.

(٣) قال سيبويه: «ولا تكون «أي» لأن «أيْ» إنما تجيء بعد كلام مستغنٍ»، الكتاب: ٣/ ١٦٣، وانظر المقتضب: ٢/ ٣٦١، والأصول: ١/ ٢٣٨، ٢/ ٢٠٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٤٦، والأزهية: ٦٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٧٧، ٣/ ١٥٥.

(٤) يونس: ١٠/ ١٠.

(٥) الصافات: ٣٧/ ١٠٤.

ومن أصناف الحرفِ الحرفانِ المصدريَّان

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهما ما وأَنْ في قولك: أَعجبَني ما صنعتَ وما تصنعُ، أَي صَنيعُكَ، وقال الله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾، أي برَحْبِها، وقد فُسرَ به قولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾، وقال الشاعر:

يَسُرُّ المرْءَ ما ذهبَ اللَّيالي ... وكانَ ذَهابُهنَّ لهُ ذَهابا

وتقولُ: بلغَني أَنْ جاء عمرو، وأُريدُ أَن تفعلَ، وإنه أَهلُ أنْ يفعلَ، وقال الله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾).

قال الشارح: ومن الحروف حرفان يكونُ كلُّ واحدٍ منهما وما بعدَه مصدراً يُحكَمُ على محلِّه بالإعراب، ويقعُ فاعلاً ومفعولاً ومجروراً، وهما ما وأَنْ [٢٨٢/ ب].

فأما «ما» إذا كانت والفعلَ مصدراً ففيها خلافٌ بين أصحابنا، فسيبويهِ كان يقولُ: إنها حرفٌ كأَنْ[1]، إلا أنها لا تعملُ عملَها، فيقولُ في أَعجبَني ما صنعتَ: إنه بمنزلة أَعجبَني أنْ قمتَ، ويَلزمُه على هذا أن يقولَ: أَعجبَني ما ضربتَ زيداً، كما تقولُ: أنْ ضربتَ زيداً، قال المبرِّدُ: «وكان يقولُه»[2].

والأخفشُ كان يَرى أنها في هذه المواضعِ لا تكونُ إلا اسماً، فإن كانت معرفةً فهي بمنزلة الذي عندَه، والفعلُ في صِلتها كما يكونُ في صِلة الذي، ويرتفعُ كما يرتفعُ الفعلُ إذا كان في صِلة الذي، وتكونُ نكرةً في تقدير شيءٍ، ويكونُ الفعلُ بعدها صفةً لها، وفي كِلا الحالَين لا بدَّ من عائد يعودُ عنده إليها، فيُجيزُ أعجبَني ما صنعتَ، والمعنى صنعتَه، لأن الفعلَ متعدٍّ، فجازَ أن تقدِّرَ ضميراً يكونُ مفعولاً، ولا يجوزُ عنده أعجبَني ما

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٣٢٦، ٣/ ١١، ٣/ ١٠٢، ٣/ ١٥٦، وشرحه للسيرافي: ٩/ ١٨٨، ١٠/ ١٣٤، والنكت: ٦٩٧.

(٢) المقتضب: ٢/ ٢٠٠، ومن قول الشارح «فسيبويه ....» إلى قوله عن المبرد: «يقوله» قاله المبرد في الموضع السالف من المقتضب، والفارسي في البغداديات: ٢٧١.

قمتَ[١]، لأن الفعلَ غيرُ متعدٍّ، فلا يصحُّ تقديرُ ضميرٍ فيه، ولذلك لا يجوزُ عنده أعجبَني ما ضربتَ زيداً، لأن الفعلَ قد استوفَى مفعولَه، ولا يصحُّ فيه تقديرُ ضميرِ مفعولٍ آخرَ[٢].

ومِمَّا يؤَيِّدُ مذهبَ سيبويه قولُه تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[٣]، فلو كانت «ما» هنا اسماً لَلزمَ أن يكونَ في الجملة بعدَها ضميرٌ، ولا ضميرَ فيها، ولا يصحُّ تقديرُ ضميرٍ لأن الفعلَ قد استوفَى مفعولَه[٤].

فإن قيل: فأنت تقولُ: أَعجبَني ما صنعتَ، وسرَّني [٨/ ١٤٣] ما لَبِستَ، ويكونُ ثَمَّ عائدٌ على معنى صنعتَه ولَبِسْتَه، ولا يعودُ الضميرُ إلا إلى اسمٍ.

قيل: متى اعتقدتَ عودَ الضمير إلى «ما» كانت اسماً لا محالةَ، ومتى لم تعتقدْ ذلك فهي حرفٌ.

فأما قولُه تعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[٥] ففيه أَيضاً دلالةٌ على أَن «ما» حرفٌ، وليستْ اسماً، لأنه ليس في صِلتها عائدٌ، والفعلُ لازمٌ، ولا يتعدَّى، ولا يصحُّ تقديرُ إلحاقِ الضميرِ به.

وقولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾[٦] ففيه قولان[٧]:

أحدُهما: أَنَّ «ما» فيه بمعنى مَن، والمرادُ والسماءِ ومَنْ بَناها[٨].

---

(١) قاله الفارسي في البغداديات: ٢٧١.

(٢) انظر مذهبي سيبويه والأخفش مشروحين في المقتضب: ٢/ ٢٠٠، والبغداديات: ٢٧١.

(٣) البقرة: ٢/ ٣.

(٤) هذا استدلال الفارسي في البغداديات: ٢٧٢، ٢٧٥.

(٥) التوبة: ٩/ ١١٨.

(٦) الشمس: ٩١/ ٥.

(٧) ذكرهما المبرد، ورجَّح القول الثاني، وذكرهما ابن السراج دون ترجيح، انظر المقتضب: ٢/ ٥٢، والأصول: ٢/ ١٣٦.

(٨) هو قول الحسن وأبي عبيدة ومجاهد، واختاره الطبري، وأجازه الفارسي، انظر مجاز القرآن،=

والقولُ الثاني: أنَّ «ما» مع الفعل بمعنى المصدر، والمرادُ وبنائها[1]، فالقَسمُ إذاً بالسماء وبنائها، أَقسمَ اللهُ تعالى بهما تفخيماً لأَمرهما، وعليه أَكثرُ المفسِّرين، ومثلُه قولُ الشاعر[2]:

يَسُرُّ المــــــرْءَ إلــــــخ

فالشاهدُ فيه قولُه: ما ذهبَ اللَّيالي، وذلك أَنه جعلَ «ما» مع ما بعدَها من الفعل في موضعِ المصدرِ المرفوعِ بأنه فاعلٌ، ولا عائدَ في اللفظ ولا مقدَّرَ، لأن الفعلَ لازمٌ، والمرادُ يَسرُّ المرءَ ذهابُ اللَّيالي، إما لتناوُلِ[3] وظيفةٍ[4]، وإما رجاءَ تبدُّلِ حالٍ، وهو في الحقيقة من عُمره يُحسَبُ.

وأَما «أَنْ» فهي حرفٌ بلا خلافٍ، وهي تدخلُ على الفعل الماضي والمضارع، فإذا وقعَ بعدها المضارعُ خلَّصتْه للاستقبال كالسِّين وسوفَ، وتصيرُ «أَنْ» في تأويل مصدرٍ لا يقعُ في الحال، إنما تكونُ لِمَا لم يقعْ كما كان المضارعُ بعدها كذلك، وللماضي[5] إن وقعتْ على ماضٍ.

والفرقُ بينه وبين «ما» أَنَّ «ما» تدخلُ على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، و«أَنْ» مختصَّةٌ بالفعل، ولذلك كانت عاملةً فيه، ولعدَم اختصاصِ «ما» لم تعملْ شيئاً، وذلك قولُك في الفعل: يُعجبُني ما تصنعُ، أي صَنيعُك، ودخولُها على الاسم قولُك: يُعجبُني

=٢/ ٣٠٠، والطبري: ٣٠/ ٢٠٩، والبغداديات: ٢٦٥، وزاد المسير: ٨/ ٢٥٧، والقرطبي: ٢٢/ ٣١٠، والبحر: ١٠/ ٤٨٦.

(١) لم يذكر الزجاج وأبو جعفر النحاس غير هذا الوجه، ودفعه الزمخشري، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٣٣٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٢٣٦، والأزهية: ٨٤، والكشاف: ٤/ ٢١٥، ونتائج الفكر: ١٨٢، والقرطبي: ٢٢/ ٣١٠، والبحر: ١٠/ ٤٨٦.

(٢) سلف البيت: ١/ ٢٢٦، وزد الأشباه والنظائر: ٢/ ٤٢-٤٣.

(٣) في ط، ر: «ليتناول»، ما أثبت مناسب للسياق.

(٤) في ط، ر: «وظيفته»، ما أثبت مناسب للسياق.

(٥) في ط، ر: «والماضي» تحريف.

ما أنتَ صانعٌ، أي صَنيعُك، وتقولُ بلغَني أَنْ جاء زيدٌ، أَي مجيئُه، فيكونُ المصدرُ بمعنى الماضي، لأَن «أَنْ» دخلتْ على فعل ماضٍ، وتقولُ: أُريدُ أَن تفعلَ، أي فِعلَك، فيكونُ المصدرُ لِمَا لم يقعْ لأَن «أَنْ» دخلت على فعل مستقبَلٍ.

وقولُه تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾[1]، يُروى برفع الجواب ونصبِه[2]، فمَن رفعَه كان الخبرُ أَنْ والفعلَ على تقدير فما كان جوابُ قومِه إلا قولَهم، ومنَ نصبَه كان خبراً مقدَّماً، و«أَنْ قالوا» في موضع الاسم.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وبعضُ العرب يرفعُ الفعلَ بعد «أَنْ» تشبيهاً بـ«ما»، قال:

أَنْ تَقْرآنِ على أَسْماءَ وَيْحَكُما مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرا أَحَدا

وعن مجاهد: ﴿أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[3] بالرفع).

قال الشارح: قال ابنُ جِنِّي: قرأتُ على محمد بنِ الحسن عن أحمدَ بن يحيى قولَ الشاعر[4]:

يا صاحِبيَّ فَدَتْ نَفسيْ نُفوسَكما وحَيثُما كُنتُما لاقَيْتُما رَشَدَا

أَنْ تَحْمِلا حاجةً لِيْ خَفَّ مَحْمَلُها وتَصْنعَا نِعْمةً عِنْدِيْ بها ويَدَا

أَنْ تَقْرآنِ على أَسْماءَ وَيْحَكُما مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرا أَحَدَا

---

(١) النمل: ٢٧/ ٥٦، العنكبوت: ٢٩/ ٢٤، ٢٩.

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ١٧٦.

(٣) البقرة: ٢/ ٢٣٣، انظر هذه القراءة فيما سلف: ٧/ ٧١- ٧٢، ٨٨.

(٤) أنشد ابن جني البيتين الأول والثاني بهذه الحكاية في الخصائص: ١/ ٣٨٩-٣٩٠، وأنشد الثالث في سر الصناعة: ٥٤٩.

والأبيات بلا نسبة في الأضداد لأبي بكر الأنباري: ١٢٣، ومجالس ثعلب: ٣٢٢، والمنصف: ١/ ٢٧٨، والإنصاف: ٥٦٣، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٦٦، والعيني: ٤/ ٣٨٠، والخزانة: ٣/ ٥٥٩-٥٦٠.

وسلف تخريج البيت الثالث: ٧/ ٣٠.

فقال في تفسير «أَن تَقْرآن»: «وعِلَّةُ رفعِه أَنه شبَّهَ أَنْ بـ«ما»، فلم يُعمِلْها في صِلتها[1]، ومثلُه الآيةُ، وهو رأيُ السيرافيِّ، ولعلَّ صاحبَ الكتابِ نقلَه من الشَّرح[2].

وقولُه: «أن تَحمِلا حاجةً» في موضع نصبٍ بفعل [٨/ ١٤٤] مضمَرٍ دلَّ عليه ما تضمَّنَه البيتُ الأَولُ من النداء والدعاءِ، والمعنى أَسألُكما أَن تَحملا، وهو رأي البغداديين، ولا يراه البصريون[3].

وصحَّةُ مَحْملِ البيتِ عندهم على أَنها المخفَّفةُ من الثقيلة، أَي أَنَّكما تقرآن، و«أَنْ» وما بعدها في موضعِ البدلِ من قوله: حاجةً، لأَن حاجتَه قراءةُ السلام عليها، وقد استبعَدوا تشبيهَ «أَنْ» بما لأَن «ما» مصدرٌ معناه الحالُ، و«أَنْ» وما بعدها مصدرٌ إما ماضٍ، وإما مستقبَلٌ على حسب الفعل الواقعِ بعدها، فلذلك لا يصحُّ حملُ إحداهما على الأُخرى[4]، فاعرفْه.

---

(١) سر الصناعة: ٥٤٩، وانظر مجالس ثعلب: ٣٢٢.

(٢) لعله شرح الكتاب للسيرافي.

(٣) انظر مذهبي البصريين والكوفيين فيما سلف: ٧/ ١٨، ٧/ ٣٠.

(٤) نقل البغدادي كلام ابن يعيش على البيت السالف في الخزانة: ٣/ ٥٦٠.

ومن أصنافِ الحرفِ حروفُ التَّحضيض[1]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي لَولا ولَوْ ما وهَلَّا وأَلَّا، تقولُ: لو لا فعلتَ كذا، ولَو ما ضربتَ زيداً، وهَلَّا مررتَ به، وأَلَّا قُمتَ، تريدُ استبطاءه وحثَّه على الفعل، ولا تدخلُ إلا على فعلٍ ماضٍ أَو مستقبَلٍ، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾، وقال: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾، وقال: ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ﴾.

وإن وقعَ بعدها اسمٌ منصوبٌ أَو مرفوعٌ كان بإضمارِ رافعٍ أَو ناصبٍ، كقولك لِمَنْ ضربَ قوماً: لولا زيداً، أي لولا ضربتَه، قال سيبويه: «وتقولُ لولا خيراً من ذلك، وهَلَّا خيراً من ذلك، أَي هَلَّا تفعلُ خيراً قال: ويجوزُ رفعُه على معنى هَلَّا كان مِنْك خيرٌ من ذلك»، قال جرير:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيْبِ أَفضلَ مَجْدِكمْ   بَني ضَوْطَرَى لو لا الكَمِيَّ المُقَنَّعا)

قال الشارح: اعلمْ أن هذه الحروفَ مركَّبةٌ، تدلُّ مفرداتُها على معنىً، وبالضمِّ والتركيبِ تدلُّ على معنىً آخرَ لم يكنْ لها قبلَ التركيب، وهو التَّحضيضُ، والتَّحضيضُ: الحثُّ على الشيء، يقال: [٢٨٣/ أ] حضَضْتُه على فعله إذا حَثَثْتُه عليه، والاسمُ الحِضِّيْضى[2].

فـ«لولا» التي للتحضيض مركَّبةٌ من لوْ ولا، فـ«لو» معناها امتناعُ الشيءِ لامتناع غيرِه، ومعنى «لا» النفيُ، والتحضيضُ ليس واحداً منهما، وكذلك «لَوْما» مركَّبةٌ من لَوْ وما، و«هَلَّا» مركَّبةٌ من هَلْ ولا، و«أَلَّا» في معناها مركَّبةٌ من أَنْ ولا[3]، ومعناها كلِّها التحضيضُ والحثُّ.

---

(١) هذه تسمية أهل البصرة، «ومن الناس من يقول: إنها استفهام، فإذا قلت: هلا فعلت كذا وكذا فكأنك قلت: لِمَ لمْ تفعل ...»، شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣٦.
(٢) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٩٣.
(٣) انظر الكتاب: ١/ ٢٦٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٤٣، ورصف المباني: ١٧٠.

وإذا وَليهنَّ المستقبَلُ كُنَّ تحضيضاً، وإذا وَليهنَّ الماضي كُنَّ لَوْماً وتوبيخاً فيما تركَه المخاطَبُ، أَو يقدَّرُ فيه التركُ[١]، نحوُ قول القائل: أَكرمتُ زيداً، فتقولُ: هَلَّا خالداً، كأنك تَصرفُه إلى إكرام خالدٍ، وتحثُّه عليه، أو تَلومُه على تركِ إكرامِه، وحيث حصلَ فيها معنى التحضيض ـ وهو الحثُّ على إيجاد الفعل وطَلَبُه ـ جَرتْ مَجْرى حروف الشرط في اقتضائها الأفعالَ، فلا يقعُ بعدها مبتدأٌ ولا غيرُه من الأسماء، ولذلك قال: «**لا تدخلُ إلا على فعل ماضٍ أو مستقبَلٍ**».

فأما قولُه تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[٢] فقد وَليَه الماضي، إلا أَن الماضي هنا في تأويل المستقبَل كما يكونُ بعد حرفِ الشرطِ كذلك، لأنه في معناه، والتقديرُ إِن أَخَّرْتَني أَصَّدقْ، ولذلك جُزمَ «وأكُنْ» بالعطف على موضع فأَصَّدقَ[٣].

قولُه: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[٤] فشاهدٌ على إيلائه الفعلَ المستقبَل، والمرادُ ائْتِنا بها، وقولُه: ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۝٨٦ تَرْجِعُونَهَآ﴾[٥] وَليَه الجملةُ الشرطيةُ، وهي في معنى الفعل إذ[٦] كانت مختصَّةً بالأفعال، ولا يقعُ بعدها الاسمُ، فإن وقعَ بعدها اسمٌ كان في نيَّة التأخيرِ، نحوُ قولك: هَلَّا زيداً ضربتَ، والمرادُ هَلَّا ضربتَ زيداً، أو على تقدير فعلٍ محذوفٍ، نحوُ قولك لفاعلِ الإكرام: هَلَّا زيداً، أي هَلَّا أكرمتَ زيداً، ولذلك قال: «**إذا وقعَ بعدَها اسمٌ مرفوعٌ أو منصوبٌ كان بإضمار رافعٍ أو ناصبٍ**» أي [٨/ ١٤٥] من الأفعال، قال سيبويه: «تقول: لو لا خيراً مِن ذلك، وهَلَّا خيراً مِن ذلك[٧]»، والمرادُ هَلَّا تفعلُ خيراً من ذلك، ولو رفعَه على تقديرِ هَلَّا كان منك خيرٌ من

---

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٥٣.

(٢) المنافقون: ٦٣/ ١٠.

(٣) انظر ما سلف: ٢/ ٢٥٦، ٧/ ٩٩، ٨/ ١٢٤.

(٤) الحجر: ١٥/ ٧.

(٥) الواقعة: ٥٦/ ٨٦-٨٧.

(٦) في ط، ر: «إذا» تحريف.

(٧) انظر الكتاب: ١/ ٢٦٨، وشرحه للسيرافي: ٥/ ٣٦-٣٧.

ذلك لجازَ، ومنه البيتُ الذي أَنشدَه[1]:

تَعُـــدُّونَ عَقْــرَ النِّيْـــبِ إلـــخ

البيتُ لجرير، وقيل: للأَشْهب بنِ رُمَيْلة، والشاهدُ فيه أَنه أَضمرَ فعلاً نَصبَ الكَمِيَّ المقنَّعا، ومعناه أنَّ هؤلاء بَني ضَوْطَرَى - والضَّوْطَرَى: الضّخمُ الذي لا غناءَ عنده - يمنُّون[2] بالإِطعام والضِّيافةِ، ويجعلون الكرمَ أكبرَ مجدِهم، فقال: تَعدُّون عَقْرَ النِّيب - وهو جمعُ نابٍ، وهي المُسِنَّةُ من الإِبل ونحوُها للأضياف - أَكبرَ مجدِكم يا بَنِي ضَوْطَرَى، لولا الكَميَّ المقنَّعَ، والكَمِيُّ: الشجاعُ المُتكمِّي في سلاحه، أَي المُستتِرُ، والمقنَّعُ: الذي عليه البيْضةُ، كأَنه ينسبُهم إلى الفشل وعدمِ الشجاعةِ.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولِلَولا ولَوْما معنىً آخرُ، وهو امتناعُ الشيءِ لوجود غيرِه، وهما في هذا الوجهِ داخلتان على اسمٍ مبتدأ، كقولك: لولا عليٌّ لَهَلَكَ عمرُ).

قال الشارح: جملةُ الأَمرِ أَن لَوْلا ولَوْما على وجهَين: أَحدُهما هذا، والثاني: أَن تكونا لامتناع الشيءِ لوجودِ غيرِه، ويقعُ بعدهما المبتدأُ، وتختصَّان بذلك، ويكونُ جوابُهما سادًّا مَسدَّ خبرِ المبتدأ لطُولِه، وذلك نحوُ قولك: لولا زيدٌ لأكرمتُك، ولَوْما خالدٌ لَزرتُك، فقد امتنعَ الإكرامُ والزيارةُ لوجود زيدٍ وخالدٍ، فقد صارا في هذا الوجهِ يدخلان على جملتَين ابتدائيَّةٍ وفعليَّةٍ لربطِ الجملةِ الثانيةِ بالأُولى، فالجملةُ الابتدائيةُ هي التي تَليها، والجملةُ الفعليةُ هي الجوابُ، فقولُك: لولا زيدٌ لَأَكرمتُك معناه لولا زيدٌ مانعٌ لَأَكرمتُك، والأَصلُ [٨/ ١٤٦] قبلَ دخول الحرفِ زيدٌ مانعٌ أَكرمتُكَ[3]، ولا يكونُ حينئذٍ لإحدى الجملتَين تعلُّقٌ بالأُخرى، فإذا دخلتْ لولا أَو لَوْ ما ربطتْ إحداهما بالأُخرى، وصيَّرتْ الأُولى شرطاً، والثانيةَ جزاءً.

---

(١) سلف البيت: ٢/ ٢٤١.

(٢) في ط، ر: «يمشون» تحريف.

(٣) في ط، ر: «لأكرمتك» خطأ، انظر الكتاب: ٢/ ١٢٩، والمقتضب: ٣/ ٧٦.

وقد ذهب الكوفيون إلى أَن الاسمَ مرتفعٌ بعدها بها نفسِها لنيابتها عن الفعل[1]، وذلك أَنَّا إذا قلْنا: لولا زيدٌ لَأَكرمتُك قالوا: معناه لولا مَنعَ زيدٌ لَأكرمتُك[2]، فحُذِفَ الفعلُ، ونابَ عنه الحرفُ، وقد استُضعفَ بأَن العاملَ ينبغي أن يكونَ له اختصاصٌ بما يعملُ فيه، وهذا الحرفُ لا يختصُّ بالاسم لأَنه قد دخلَ على الفعل، قال الشاعر[3]:

لَـوْلا حُـدِدْتُ ولا عُـذْرَى لِمَحدودِ

وقال الآخر[4]:

أَلَا زَعَمَتْ أَسْماءُ أَنْ لا أُحِبُّها ... فقلتُ بَلَى لَوْ لا يُنازِعُني شُغْلي

فإذاً قد صار هذان الحرفان من قَبيل المشترَك، إذ يُستعملان في التحضيض والامتناعِ لأَن اللَّفظَ متفِقٌ، والمعنى مختلِفٌ متعدِّدٌ، ولم يَمتنعْ ذلك منهما كما كان ذلك في الحروف المفرَدةِ، نحوُ همزة الاستفهام وهمزةِ النداء واللامِ في لِزيدٍ، واللامِ في لِيضربْ زيدٌ، و«هلْ» التي في قولك: هل زيدٌ منطلقٌ، و«هلْ» التي بمعنى «قد»، فكما اتفقتْ [٨/ ١٤٧] ألفاظُ الحروف المفرَدةِ، واختلفتْ معانيها كذلك هذه الحروفُ المركَّبةُ[5]، فاعرفْه.

---

(١) انظر مذهبهم فيما سلف: ١/ ٢٢٢.

(٢) سقط من ط، ر: «لأكرمتك».

(٣) سلف البيت: ١/ ٢٢٢.

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ٨٨، والخزانة: ٤/ ٤٩٨، وشرح أبيات المغني: ٥/ ١٢٧.

(٥) من قوله: «كما كان ذلك في ...» إلى قوله: «المركبة» قاله الفارسي في كتاب الشعر: ٨٨-٨٩.

ومن أصنافِ الحرفِ حرفُ التَّقْريبِ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهو «قد» يُقرِّبُ الماضي من الحال، إذا قلت: قد فعلَ، ومنه قولُ المؤذِّن: قد قامَتْ الصلاةُ، ولا بُدَّ فيه من معنَى التوقُّع، قال سيبويه: «وأَما «قد» فجوابُ هل فعلَ» وقال أَيضاً: فجوابُ لـمَّا يفعلْ، وقال الخليل: هذا الكلامُ لِقومٍ ينتظرون الخبرَ).

قال الشارح: «قد» حرفٌ معناه التقريبُ، وذلك أنك تقولُ: قامَ زيدٌ، فتُخْبرُ بقيامه فيما مضى من الزمن، إلا أَن ذلك الزمانَ قد يكونُ بعيداً، وقد يكونُ قريباً من الزمان الذي أَنتَ فيه، فإذا قرَّبتَه بقد فقد قرَّبتَه ممَّا أَنتَ فيه، ولذلك قال المؤذِّنُ: قد قامتْ الصلاةُ، أَي قد حانَ وقتُها في هذا الزمانِ، ولذلك يَحسنُ وقوعُ الماضي موضعَ[1] الحال إذا كان معه «قد»[2]، نحوُ قولِك: رأَيتُ زيداً قد عَزمَ على الخروج، أَي عازِماً.

و«**فيها معنى التوقُّع**»، يعني[3] لا يقالُ: قد فعلَ إلا لِـمَنْ ينتظرُ الفعلَ، أَو يَسأَلُ عنه، ولذلك قال سيبويه: «وأَما «قد» فجوابُ هلْ فَعلَ»[4]، لأن السائلَ ينتظرُ الجوابَ، وقال أيضاً: [٢٨٣/ ب] «وأما قد فجوابٌ لقوله: لَمَّا يَفعلْ فتقولُ: قد فعلَ»[5]، وذلك أن المُخبِرَ إذا أَرادَ أَن ينفيَ والمحدَّثُ ينتظرُ الجوابَ قال: لَمَّا يفعلْ، وجوابُه في طرَف الإِثبات قد فَعلَ، لأَنه إِيجابٌ لِمَا نَفاه، وقولُ الخليلِ: «هذا الكلامُ لقومٍ ينتظرون الخبرَ»[6] يريدُ أَن الإِنسان إِذا سأَلَ عن فعلٍ أَو عُلمَ أَنه متوقَّعٌ أَن يُخْبرَ به قيل: قد فعلَ، وإِذا كان

(١) في ط، ر: «بموضع».

(٢) سقط من ط، ر: «قد» خطأ.

(٣) أي الزمخشري، وتصرَّف الشارح بكلامه.

(٤) الكتاب: ٣/ ١١٤، وما نقله الشارح موافق لنسخة من نسخ الكتاب، وانظر شرحه للسيرافي: ١٠/ ١٥٣-١٥٤، والنكت: ٧٥٩.

(٥) الكتاب: ٤/ ٢٢٣.

(٦) الكتاب: ٤/ ٢٢٣، وانظر الأصول: ٢/ ٢١١-٢١٢.

المُخبِرُ مبتدئاً قال: فعلَ كذا[1] وكذا، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويكونُ للتقليل بمنزلة «رُبَّما» إذا دخلَ على المضارع، كقولهم: إن الكَذوبَ قد يَصْدُقُ).

قال الشارح: قد تُستعملُ «قد» للتقليل[2] مع المضارع، فهي لتقليلِ المضارعِ وتقريبِ الماضي، فهي تَجْري مع المضارع مَجْرى «رُبَّما»، تقولُ: قد يَصْدُقُ الكَذوبُ، وقد يَعثُرُ الجوادُ، تريدُ أن ذلك قد يكونُ منه على قِلَّة ونُدرةٍ، كما تقولُ: ربَّما صدقَ الكذوبُ وعَثَرَ الجوادُ، وذلك لِمَا بين التقليل والتقريبِ من المناسَبة، وذلك أن كلَّ تقريبٍ تقليلٌ لأن فيه تقليلَ المسافةِ، قال الهذليُّ[3]:

---

(١) من قوله: «يريد أن الإنسان ...» إلى قوله: «كذا» قاله السيرافي كما في حاشية الكتاب: ٤/ ٢٢٣.

(٢) في ط: «للتقيل» خطأ طباعي.

(٣) نسب البيت إلى الهذلي أيضاً في الكتاب: ٤/ ٢٢٤، والمخصص: ١٤/ ٥٥، والنكت: ١١٢٨، والجنى الداني: ٢٥٩، ونسبه الأعلم في تحصيل عين الذهب: ٢/ ٣٠٧ إلى شماس الهذلي، ولم يرد هذا الاسم مع شعراء هذيل في شرح أشعار الهذليين، وذكر البغدادي أنه لم يَرَ البيت في شرح أَشعار الهذليين للسكري، وصحَّح نسبته إلى عبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه: ٤٩، وانظر الخزانة: ٤/ ٥٠٢، وشرح أبيات المغني: ٤/ ١٠٣.
والبيت بلا نسبة في المقتضب: ١/ ٤٣، وكتاب الشعر: ٣٩١، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٢٤.
القرن: النِّدُّ، والفرصاد: التوت.
استشهد الفارسي وابن هشام بالبيت على أن «قد» فيه للتكثير، وهي عند ابن مالك والمالقي للتقليل، وخالف أبو حيان ابن مالك وذهب إلى أنها للتكثير، ومردُّ هذه الخلافِ الخلافُ في فهم قول سيبويه: «وأما قد فجواب لقوله: لَمَّا يفعل، فتقول: قد فعل» [الكتاب: ٤/ ٢٢٣]، وقوله أيضاً: «وتكون «قد» بمنزلة ربَّما» [الكتاب: ٤/ ٢٢٤].
قال البغدادي: «ولم يشرح هذه العبارة السيرافي ولا أبو علي في شرحيهما»، شرح أبيات المغني: ٤/ ١٠٣.
وانظر كتاب الشعر: ٣٩١، والمغني: ١٨٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٩، والتذييل والتكميل: ١/ ١٠٧، والخزانة: ٤/ ٥٠٢، وشرح أبيات المغني: ٤/ ١٠٣-١١٠.

قَــد أَتْــرُكُ القِــرْنَ مُصْــفَرّاً أنامِلُــهُ كَــأنَّ أَثْوابَــه سُــجَّتْ بِفرْصــادِ

[٨/ ١٤٨] (فصل) قال صاحب الكتاب: ويجوزُ الفصلُ بينه وبين الفعل بالقَسَم، كقولك: قد ـ والله ـ أَحسنتَ، وقد ـ لَعمري ـ بتُّ ساهراً، ويجوزُ طرحُ الفعل بعدها إذا فُهِمَ، كقوله:

أَفِــدَ التَّرَحُّــلُ غــيرَ أَنَّ رِكَابَنــا لَمَّــا تَــزَلْ برِحالِنــا وكــأَنْ قَــدِ

قال الشارح: اعلمْ أن «قد» من الحروف المختصَّةِ بالأفعال، ولا يَحسنُ إيلاءُ الاسمِ إيَّاه، وهو في ذلك كالسِّين وسوفَ، ومنزلةُ هذه الحروفِ من الفعل منزلةُ الألف واللامِ من الاسم، لأن السِّينَ وسوفَ يَقصُران الفعلَ على زمانٍ دون زمانٍ، وهي بمنزلة الألف واللامِ التي للتعريف، و«قد» تُوجِبُ أن يكونَ الفعلُ متوقَّعاً، وهو يُشْبهُ التعريفَ أيضاً، فكما أن الأَلفَ واللامَ اللَّتين للتعريف لا يُفصلُ بينهما وبين المعرَّف[١] أيضاً كان هذا مثله[٢]، إلا أَن «قد» اتَّسعتْ العربُ فيها لأنها لتوقُّعِ فعلٍ.

وهي منفصِلةٌ ممَّا بعدها، فيجوزُ الفصلُ بينها وبين الفعل بالقَسَم، لأن القَسَم لا يفيدُ معنىً زائداً، وإنما هو لتأكيد معنى الجملة، فكان كأَحد حروفها.

وقال: «**قد ـ والله ـ أَحسنتَ، وقد ـ لَعمري ـ بِتُّ ساهراً**» هكذا الروايةُ أَحسنتَ بفتح التاء، وبتُّ بضمِّ التاء[٣]، فأَما قولُه[٤]:

أَفِــدَ التَّرَحُّــلُ إلــخ

فالبيتُ للنابغة، والشاهدُ فيه طرحُ الفعلِ بعد «قد» لدلالةِ ما تقدَّمَ عليه، ومثلُه «لَمَّا» في جواز الاكتفاءِ بها، وقد تقدَّمَ قبلُ[٥]، فاعرفْه.

---

(١) في د، ط، ر: «التعريف»، تحريف، وما أثبت عن شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٥٣.

(٢) من قوله: «ومنزلة هذه الحروف..» إلى قوله: «مثله» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ١٥٢.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ١٥٤.

(٤) سلف البيت: ٨/ ٢٠٢.

(٥) انظر ما سلف: ٨/ ٢٠٢.

ومن أصناف الحرف حروفُ الاستقبال

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي سوفَ والسِّينُ وأَنْ ولا ولن، قال الخليل: «إنَّ سيفعلُ جوابُ لن يفعلَ»، كما أنَّ لَيفعلنَّ جوابُ لا يفعلُ لِمَا في لا يفعلُ من اقتضاءِ القَسَم،وفي «سوف» دلالةٌ على زيادةِ تنفيسٍ، ومنه سوَّفْتُه كما قيل من آمِين: أَمَّنَ، ويقال: سَفْ أَفعلُ، و«أَنْ» تدخلُ على المضارع والماضي، فيكونان معه في تأويل المصدر، وإذا دخلَ على المضارع لم يكن إلا مستقبَلاً، كقولك: أُريدُ أَن يخرجَ، ومن ثَمَّ لم يكن منها بدٌّ في خبر عسَى، ولمَّا انحرفَ الشاعر في قوله:

عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طيِّئٍ بعْدَ هذه ... سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الكُلَى والجَوانِحِ

عمَّا عليه الاستعمالُ جاء بالسِّين التي هي نظيرةُ «أَنْ»).

قال الشارح: هذه الحروفُ موضوعةٌ للاستقبال، أَي أَنها تفيدُ الاستقبالَ، وتَقْصُرُ الفعلَ بعدها عليه[1]، فمن ذلك السِّينُ وسوفَ، ومعناهما التنفيسُ في الزمان، فإذا دخَلا على فعلٍ مضارعٍ خلَّصاه للاستقبال، وأَزالا عنه الشِّياعَ الذي كان فيه، كما يفعلُ الأَلفُ واللَّامُ بالاسم، إلا أَن «سوفَ» أَشدُّ تَراخِياً في الاستقبال من السِّين وأَبلغُ تنفيساً.

وقد ذهبَ قومٌ إلى أَن السِّينَ مُنتقَصةٌ من سوفَ، حذَفوا الواوَ والفاءَ منها لكثرة الاستعمال، وهو رأيُ الكوفيين، وحكَوا فيها لغاتٍ، قالوا: سَوْ أَفعلُ بحذف الفاءِ وحدَها، وقالوا: سَفْ أَفعلُ بحذف الواو وحدَها[2].

والذي عليه أصحابُنا أَنهما كلمتان مختلفتا الأَصلِ، وإنْ توافَقَا في بعض حروفهما[3]،

---

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٥٢.

(٢) حكاهما الفراء في معاني القرآن: ٣/ ٢٧٤، وثعلب في مجالسه: ٣١٥، وزاد الفارسي في البصريات: ٤١٧ «سَيْ» وهي أغربُهنَّ على ما قال ابن مالك في شرح التسهيل: ١/ ٢٥، ونقل المرادي عن الكسائي أنه نقل عن أهل الحجاز «سَوْ أفعل» واستظهر أنها لغة لأنها في غير ضرورة، انظر الجنى الداني: ٤٥٨، وذهب بعضهم أن هذا الحذف جاء في الشعر، وليس بلغة، انظر ضرائر الشعر: ١٤١، والتذييل والتكميل: ١/ ٩٨-١٠٠، واللسان (سوف).

(٣) انظر الإنصاف: ٦٤٦-٦٤٧، ورصف المباني: ٤٦٠، والجنى الداني: ٥٩-٦٠، والمغني:=

ولذلك تختلفُ [٨/ ١٤٩] دلالتُهما، فـ«سوف» أكثرُ تنفيساً من السِّين[١]، ولذلك يقال: سوَّفتُه[٢] إذا أطلتَ الميعادَ، كأنك اشتقَقْتَ من لفظ سوفَ فعلاً كما اشتقَقْتَ من لفظ آمِين فعلاً، فقلت: أمَّنتُ على دعائه، ولو كان أصلُهما واحداً لكان معناهما واحداً، مع أن القياسَ يأبى الحذفَ في الحروف.

وأما سَوْ أفعلُ وسَفْ أفعلُ فحكايةٌ تفرَّدَ[٣] بها بعض الكوفيين[٤] مع قلّتها، ومن ذلك «لا»، وهي مختصَّةٌ بنفي المستقبَل، فهي تنفي[٥] يفعلُ إذا أُريدَ به الاستقبالُ.

وقولُه[٦]: «**لَيفعلَنَّ جوابُ لا يفعلُ**» يريدُ أن «لا يَفعلُ» يُتلقَّى به القَسمُ في النفي إذا أُريدَ المستقبَلُ كما أنك تتلقَّى القَسَمَ في طرفِ الإيجاب بقولك: لَيَفعلنَّ، لأن النونَ تؤكِّدُ[٧] وتَصرِفُ الفعلَ إلى المستقبَل كَلَا.

وأما «لن» فتَنفي المستقبَلَ أيضاً، وهي أبلغُ من «لا»، وهي جوابُ سيفعلُ[٨].

وأما «أنْ» فإذا دخلتْ على الأفعال المضارِعةِ خلَّصتْها للاستقبال، وعملتْ فيها النصبَ، ولذلك اختصَّتْ بالدخول في خبر «عسى»، لأن معناها الطمعُ والرجاءُ، وذلك إنما يكونُ فيما يُستقبَلُ من الزمان، ولـمَّا لمْ يُمكِنْ الشاعرَ أن يأتيَ بأنْ في خبرها

=١٤٧-١٤٨، ومصادر الحاشية السالفة.

(١) هو قول البصريين كما في الإنصاف: ٦٤٧، والجنى الداني: ٤٥٩، والمغني: ١٤٧، وهو بلا نسبة في المرتجل: ١٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٦، ورصف المباني: ٤٦١، والأشباه والنظائر: ٢/ ٥٠٠.

(٢) انظره في الكتاب: ٤/ ٢٣٣، والخصائص: ٢/ ٣٤، والصحاح (سوف).

(٣) في ط، ر: «يفرد» تصحيف.

(٤) حكاها الكسائي عن أهل الحجاز، انظر التذييل والتكميل: ١/ ٩٨، والجنى الداني/ ٤٥٨، وما سلف: ٨/ ٢٧٣.

(٥) في ط، ر: «نفي».

(٦) أي الزمخشري.

(٧) في ط، ر: «توكيد» تحريف.

(٨) انظر ما سلف: ٨/ ٢٠٣.

عَدَلَ إلى نظيراتها، وهي السِّين، فقال[1]:

عَسَى طَيِّئٌ إلخ

والمعنى عسَى طيِّئٌ تَقْتصُّ من طيِّئٍ، أي بعضُهم يَقتصُّ من بعض، فتبردُ غُلَّاتُ الكُلَى، أَي حَرُّ غُلَّاتِ الحِقدِ والغيظِ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على ذلك كلِّه[2]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي مع فعلها ماضياً أَو مضارِعاً بمنزلة «أَنَّ» مع ما في حيِّزها).

قال الشارح: يريدُ أَنَّ «أَنْ» الخفيفةَ يَنسبكُ منها ومن الفعل الذي بعدها مصدرٌ، فيكونُ في موضعِ رفعٍ بأَنه فاعلٌ أَو مبتدأٌ، أَو في موضعِ نصبٍ بأَنه مفعولٌ، أَو في موضعِ مجرورٍ بالإِضافة، فمثالُ كونِها فاعلةً قولُك: أَعجبَني أَنْ قمتَ، والمرادُ قيامُك، وزمانُ ذلك المصدرِ المضيُّ، لأَن فعلَه الذي انْسبكَ منه كان ماضياً، وكذلك لو كان فعلُه مضارعاً، نحوُ قولك: يسرُّني أَنْ تُحسنَ، والمرادُ إِحسانُك، فهو مصدرٌ زمانُه المستقبَلُ أَو الحالُ كما كان الفعلُ كذلك، وتقولُ في المفعول: كرهتُ أَنْ قمتَ، أَي قيامَك، وأَكرهُ أَنْ تقومَ، وتقول: في المجرور: عجِبتُ [٢٨٤/ أ] من أَنْ قمتَ، ومن أَنْ تقومَ.

ومَجْرى «أَنْ» في ذلك مَجْرى «أَنَّ» المشدَّدةِ، إِذ كانت «أَنَّ» مع اسمِها وخبرِها في تأويل مصدرٍ مُشتَقٍّ من لفظِ خبرِها، وتجري بوجوه الإِعراب على ما ذكرْنا في «أَنْ» المخفَّفةِ، نحوُ قولك: أَعجبَني أَنْ تُحسنَ، أَي إِحسانُك وقولُه: **«أَنْ وما في حيِّزها»** يريدُ ما هو بعدَها من تمامها، مأخوذٌ من حَيِّز الدار، وهو ما يتعلَّقُ بها من الحقوق والمَرافقِ[3]، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتميمٌ وأَسدٌ يُحوِّلون همزتَها عَيْناً، فيُنشِدون بيت ذي الرمة:

أَأَنْ ترسَّمْتَ مِنْ خَرْقاءَ مَنْزِلةً

(١) سلف البيت: ٧/ ٢١٤.

(٢) انظر ما سلف: ٧/ ٣٠- ٣١، ٧/ ٢١٤.

(٣) انظر الصحاح واللسان (حوز).

أَعَنْ تَرسَّمْتَ.

وهي عَنْعنةُ بني تميم، وقد مرَّ الكلامُ في لا ولن).

قال الشارح: هذه لغةٌ لتميم وأَسدٍ، يُبدِلون من الهمزة المفتوحة عَيْناً، وذلك في أَنَّ وأنْ خاصَّةً إِيثاراً للتخفيف لكثرة استعمالِهما وطولِهما بالصلة، قالوا: أَشهدُ عَنَّ محمداً رسولُ الله[١]، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في المكسورة، وأنشَدوا بيتَ ذي الرمة[٢]:

أعَــــنْ تَرسَّــــمْتَ إلـــخ

والمرادُ «أَنْ»، وأُبدلتْ عيْناً، وذلك لقُربِها منها، [٨/ ١٥٠] وهي أَخفُّ منها لارتفاعها إلى وسَط الحلقِ، يقالُ: تَرسَّمْتُ الدارَ والمنزلَ إذا تأَملتُ رسْمَها[٣]، وخَرْقاءُ: صاحبةُ ذي الرمَّة، وهي من بني عامر بن ربيعةَ بن صَعْصَعة، والصَّبَابةُ: رِقَّةُ الشوق، ومَسْجومٌ: مصبوبٌ، يقالُ سَجَمَ الدمعُ، وسَجَمَتْ العينُ دمعَها، فهو مسجومٌ[٤]، وأَنشَدوا أَيضاً في إِبدال الهمزةِ عَيناً[٥]:

أَعَــنْ تَغنَّــتْ عــلى ســاقٍ مُطَوَّقــةٌ وَرْقــاءُ تَــدْعُو هَــدِيلاً فــوقَ أَعْــوادِ

وحُكيَ عن الأصمعي قال: ارتفعتْ قريشٌ عن عَنْعنة تميمٍ وكَشْكَشة ربيعةَ[٦]، وقد تقدَّمَ ذلك[٧]، وإنما أَعذْناه هنا حيث عَرَّضَ به.

---

(١) سلف هذا: ٨/ ١٤٢.

(٢) سلف البيت: ٨/ ١٤٢.

(٣) كذا في اللسان (رسم).

(٤) انظر الصحاح واللسان (سجم).

(٥) هو إبراهيم بن هرمة، والبيت في ديوانه: ١٠٧، ومجالس ثعلب: ٨١، وسر الصناعة: ٢٣٠، والخصائص: ٢/ ١١.

(٦) انظر حكاية الأصمعي منسوبة إليه في سر الصناعة: ٢٢٩، وحكاها ثعلب في مجالسه: ٨٠-٨١، وحكاها عنه ابن جني في الخصائص: ٢/ ١١.

(٧) انظر ما سلف: ٨/ ١٤٢.

ومن أصناف الحرفِ حَرفا الاستفهامِ

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهما الهمزةُ و«هل» في نحو قولك: أَزيدٌ قائمٌ، وأَقامَ زيدٌ، وهل عمرو خارجٌ، وهل خرجَ عمرو، والهمزةُ أَعمُّ تصرُّفاً في بابها من أُختها، تقولُ: أَزيدٌ عندَك أَم عمرو؟ وأَزيداً ضربتَ؟ وأَتضربُ زيداً وهو أخوك؟ وتقول لِمَن قال لك: مررتُ بزيد: أَبزيدٍ؟ وتُوقِعُها قبل الواو والفاء وثُمَّ، قال الله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾، وقال: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾، وقال: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾، ولا يقعُ «هل» في هذه المواقع).

قال الشارح: الاستفهامُ والاستِعلامُ والاستِخبارُ بمعنىً واحدٍ، فالاستفهامُ مصدرُ استفهمتُ، أَي طلبتُ الفهمَ، وهذه السِّينُ تفيدُ الطلبَ، وكذلك الاستِعلامُ والاستِخبارُ مصدرا استعلمتُ واستخبرتُ، ولَمَّا كان الاستفهامُ معنىً من المعاني لم يكنْ بدٌّ من أَدواتٍ تدلُّ عليه، إِذ الحروفُ هي الموضوعةُ لإفادة المعاني.

وحروفُه ثلاثةٌ: الهمزةُ وهَلْ وأَمْ، ولم يذكر الشيخُ «أَمْ» هنا لأنه قد تقدَّمَ ذِكرُها في حروف العطف، لأنها لا تَخْلُصُ للاستفهام، إِذ كانت عاطفةً مع ما فيها من الاستفهام، فلذلك اقْتَصَرَ على الهمزة وهَلْ.

وهذان الحرفان يدخلان تارةً على الأسماء وتارةً على الأفعال، وذلك قولُك في الاسم: أَزيدٌ قائمٌ؟ وفي الفعل: أَقامَ زيدٌ؟ وتقولُ في «هل»: هلْ زيدٌ قائمٌ؟ وهل قام زيدٌ، ولدخولهما على الأَسماء والأَفعال وعدمِ اختصاصِهما [٨/ ١٥١] بأَحدهما لم يَجُزْ أَن يَعملا في لفظِ أَحدِ القَبيلينِ، بل إذا دخَلا على جملة خبريَّةٍ غيَّرا معناها إلى الاستفهام، ونَقلاها عن الخبر.

فالهمزةُ أُمُّ هذا البابِ والغالبةُ عليه، وقد يَشتركُ الحرفان، ويكونُ أَحدُهما أَقْوى في ذلك المعنى وأَكثرَ تصرُّفاً من الآخَر، فلذلك قال في الهمزة: «**والهمزةُ أَعمُّ تصرُّفاً في بابها من أُختها**»، وذلك إِذ كانت يَلزمُها الاستفهامُ، وتقعُ مواقعَ لا تقعُ أُختها فيها، أَلا ترى

أنك تقولُ: أَزيدٌ عندك أَم عمرو؟ والمرادُ أَيُّها عندك؟ فأَمْ ههنا معادِلةٌ لهمزة الاستفهام، ولا تُعادَلُ «أَمْ» في هذا الموضع بغير الهمزة على ما سبقَ[(١)].

ولا يقالُ في هذا المعنى: هل زيدٌ عندك أَم عمرو؟ وتقولُ: أَزيداً ضربتَ؟ فتقدِّمُ المفعولَ، وتفصِلُ به بين همزة الاستفهام والفعل، ولا يجوزُ ذلك في غيرها ممَّا تَستفهمُ به، فلا تقولُ: هل زيداً ضربتَ؟ ولا متى زيداً ضربتَ[(٢)]؟ وقد تقدَّمَ ذكرُ ذلك.

وتقرِّرُ بالهمزة، فتقولُ: أتضربُ زيداً وهو أَخوك؟ فهذا تقريرٌ على سبيل الإنكار، ولا يُستعملُ غيرُ الهمزة في هذا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[(٣)]، وقولُه: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[(٤)]، وكذلك إذا قيل لك: رأَيتُ زيداً، وأَردتَ أَن تَستثبتَ ذلك قلتَ: أزيْدَنِيْه؟ أَو أَزيداً؟ وكذلك لو قال: مررتُ بزيد قلتَ مُستثبِتاً: أَزيْدَنيه، أَو أَبزيدٍ؟ فتَحكي الكلامَ، ولا يجوزُ مثلُ ذلك بهلْ ونحوِها ممَّا يُستفهمُ به.

ولقُوتها وغَلَبتِها وعمومِ تصرُّفها جازَ دخولُها على الواو والفاءِ وثُمَّ من حروف العطف، فالواوُ نحوُ قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾[(٥)]، والفاءُ نحوُ قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا﴾[(٦)]، وقولِه: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ﴾[(٧)]، وقولِه: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[(٨)]، و«ثُمَّ» نحوُ قولِه:

---

(١) انظر ما سلف: ٨/ ١٧٧ - ١٧٨.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٩٩-١٠١، والمقتضب: ٢/ ٧٤-٧٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٥١-١٥٢.

(٣) الأعراف: ٧/ ١٧٢.

(٤) المائدة: ٥/ ١١٦.

(٥) البقرة: ٢/ ١٠٠.

(٦) الأعراف: ٧/ ٩٧.

(٧) البقرة: ٢/ ٨٥.

(٨) هود: ١١/ ١٧.

﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾(١)، ولا يتقدَّمُ شيءٌ من حروف الاستفهامِ وأسمائه غيرُ الهمزةِ على حروف العطف، بل حروفُ العطف تدخلُ عليهنَّ، كقولك: وهل زيدٌ قائمٌ، وقولِه تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾(٢)، وقال الشاعر(٣):

ليتَ شِعْري هَلْ ثُمَّ هلْ آتِينَّهمْ أوْ يَحُولَنَّ دونَ ذاك حِمامِي

وقد احتجَّ السيرافيُّ لذلك بأن(٤) هذه الحروفَ العاطفةَ كبعضِ(٥) الجملةِ المعطوفِ عليها(٦)، لأنها تربطُ ما بعدها بما قبلها، والهمزةُ قد تدخلُ على الكلام، وينقطعُ بها بعضُ الجملة(٧)، نحوُ قوله في الاستِثبات لِمَن قال: مررتُ [٨/ ١٥٢] بزيدٍ: أَبزيدٍ؟ فيُدخِلُها على الجارِّ والمجرور وهو بعضُ الجملةِ، وتقولُ: كم غِلمانُك أثلاثةٌ أَم أَربعةٌ؟ فتُبدِلُ من «كم» وحدَها، وتقولُ: أَمُقيماً وقد رَحلَ الناسُ؟ ولا يكونُ مثلُ ذلك في «هلْ» ولا غيرِها، وإذا كانت كذلك جازَ أَن تَدخلَ على حروف العطف، لأَنها كبعض ما قبلها.

---

(١) يونس: ١٠/ ٥١.

(٢) هود: ١١/ ١٤.

(٣) هو الكميت، والبيت في ديوانه: ٢/ ١٧٩ - الهاشميات، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٠٢، والدرر: ٢/ ٦١، وشرح أبيات المغني: ٦/ ٦٣.

(٤) في ط، ر: «أن».

(٥) في ط، ر: «لبعض» تحريف.

(٦) هو معنى كلام الأعلم في النكت: ٨٠٨-٨٠٩.

(٧) مذهب سيبويه والمبرد والجمهور أن الهمزة في الآيات السالفة قُدمت على حرف العطف لأن لها الصدارة، وأن الواو والفاء حرفا عطف، وذهب الأخفش إلى أنهما زائدان، وخالف جماعة منهم الزمخشري -في أحد قوليه- إلى أن الهمزة لم تُقدَّم، وإنما هي في موضعها الأصلي، وقدروا معطوفاً عليه محذوفاً بعدها، وذهب الكسائي إلى أن الهمزة والواوَ حرفٌ هو أو، وحُركت الواو فيه، انظر الكتاب: ٣/ ١٨٨-١٨٩، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٢٦، والمقتضب: ٣/ ٣٠٧-٣٠٨، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٥٢، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٦٣-٦٤، والكشاف: ١/ ٨٥، ٢/ ٧٧-٧٨، والقرطبي: ٢/ ٢٦٧، والارتشاف: ١٨٦٢، والجنى الداني: ٣١، والمغني: ٩.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وعند سيبويه أَنَّ «هلْ» بمعنى «قد»، إلا أَنهم تَركوا الأَلفَ قبلها لأَنها لا تقعُ إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولُها عليها في قوله:

سائلْ فَوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنا أَهَلْ رأَوْنا بسَفْحِ القَاعِ ذي الأَكَمِ).

قال الشارح: هذا هو الظاهرُ من كلام سيبويه، وذلك أنه قال عَقيبَ الكلام [٢٨٤/ ب] على مَنْ ومتى وما: «وكذلك «هل» إنما هي بمنزلة «قد»، ولكنَّهم تَركوا الألفَ إذ كانت «هل» إنما تقعُ في الاستفهام»[١]، كأنه يريدُ أَن أَصلَ «هل» أَن تكونَ بمعنى «قد»، والاستفهامُ فيها بتقدير ألفِ الاستفهام، كما كان كذلك في مَنْ ومتى وما، الأصلُ أَمَنْ وأَمتَى وأَمَا، ولمَّا كثُر استعمالُها في الاستفهام حُذفتْ الأَلفُ للعِلم بمكانها، قال السيرافيُّ: «وأَما «هل» فإنها حرفٌ دخلتْ لاستقبالِ الاستفهام، ومُنعتْ بعضَ ما يجوزُ في الألف، وهو اقتطاعُها بعضَ الجملةِ، وجوازُ التعديلِ والمساواةِ بها، فلمَّا دخلتْ مانعةً لشيءٍ ومُجيزةً لشيءٍ صارتْ كأنها ليستْ للاستفهام المطلَقِ، فقال لذلك سيبويه: إنها بمعنى قد»[٢]، والذي يؤَيِّدُ أَنها للاستفهام بطريقِ الأصالةَ أَنه لا يجوزُ أَن تَدخلَ عليها همزةُ الاستفهام، إذ من المُحال اجتماعُ حرفَين لمعنىً[٣] واحدٍ[٤].

فإن قيل: فقد تدخلُ عليها «أمْ» وهي استفهامٌ نحوَ قوله[٥]:

[٨/ ١٥٣]أَمْ هلْ كبيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَه إِثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكُومُ

ونحوَ قوله[٦]:

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٨٩ ببعض خلاف، وانظر الكتاب أيضاً: ١/ ١٠٠.

(٢) لم أصب كلام السيرافي.

(٣) في ط، ر: «بمعنى».

(٤) هذه عبارة ابن جني في الخصائص: ٢/ ٤٦٣، وانتقد البغدادي ابن يعيش بعد أن ساق كلامه، انظر الخزانة: ٤/ ٥١٦-٥١٧، والمسألة في أصلها لأبي علي الفارسي في المسائل المنثورة: ١٩٣-١٩٤، وتابعه ابن جني في الخصائص: ٢/ ١٨٤، ٢/ ٤٦٣.

(٥) سلف البيت: ٤/ ٢٦.

(٦) صدر البيت:=

أمْ هَـــلْ عرَفْـــتَ الـــدارَ بعـــدَ تَـــوهُّمِ

قيل: «أَمْ» فيها معنيان، أحدُهما الاستفهامُ، والآخرُ العطفُ، فلمّا احتِيجَ إلى معنى العطفِ فيها مع «هل» خُلِعَ منها دلالةُ الاستفهام، وبقي العطفُ بمعنى «بل» للترك، ولذلك قال سيبويه: إِن «أَمْ» تَجيءُ بمنزلة لا بلْ للتحويل من شيء إلى شيء[1]، وليس كذلك الهمزةُ، لأنه ليس فيها إلا دلالةٌ واحدةٌ، وقد أَجازَ المبرِّدُ دخولَ همزةِ الاستفهام على «هل» وعلى سائر أَسماء الاستفهام، وأَنشد[2]:

سَـــائِلْ فَـــوارِسَ يَرْبُـــوعٍ إلـــخ

وهو قليلٌ لا يُقاس عليه، ووجهُ ذلك أنه جعلَ «هل» بمنزلة «قد» من [٨/ ١٥٤] قوله: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾[3]، و﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَـٰشِيَةِ﴾[4]، فالروايةُ بشَدَّتنا بفتح الشين، والشَّدَّةُ: الحملةُ الواحدةُ، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتُحذفُ الهمزةُ إذا دلَّ عليها الدليلُ، قال:

لَعَمْـــرُكَ مـــا أَدْري وإنْ كنـــتُ دارِيـــاً بِسَـــبْعٍ رَمَـــيْنَ الجَمْـــرَ أَمْ بـــثَمانِ)

قال الشارح: يجوزُ حذفُ همزةِ الاستفهامِ في ضرورة الشِّعر، وذلك إذا كان في اللَّفظ ما يدلُّ عليه، ومنه قولُ عمرَ بن أبي ربيعة[5]:

= هل غادرَ الشعراءُ مِن مُتَرَدَّمِ

وقائله عنترة، وهو في ديوانه: ١٨٢، وشرح السبع الطوال: ٢٩٤.

(١) الكتاب: ٣/ ١٧٢-١٧٣، بتصرف.

(٢) سلف البيت تاماً، وقائله زيد الخيل، وتخريجه في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٣٥، وزد شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٥٥-١٥٦، والشيرازيات: ١٨٣-١٨٤، وانظر ما أجازه المبرد في المقتضب: ٣/ ٢٩٠-٢٩١.

(٣) الإنسان: ٧٦/ ١، انظر معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢١٣، ومجاز القرآن: ٢/ ٢٧٩، والقرطبي: ٢١/ ٤٤٤.

(٤) الغاشية: ٨٨/ ١.

(٥) الأبيات في ديوانه: ٢/ ٣٢٧، والثالث في الكتاب: ٣/ ١٧٥، والمقتضب: ٣/ ٢٩٤،=

بَـدَا ليَ مِنْهـا مِعْصَـمٌ يَـومَ جَمَّـرتْ ... وكَـفٌّ خَضِـيبٌ زُيِّنَـتْ بِبَنَـانِ

فلـمَّا التقَيْنـا بالثَّنِيَّـةِ سَـلَّمَتْ ... ونـازَعَني البَغْـلُ اللَّعِـينُ عِنَـاني

فـواللهِ مـا أَدْري وإنْ كنـتُ دارِيـا ... بسَـبْعٍ رَمَـيْنَ الجَمْـرَ أَمْ بـثَمانِ

[٨/ ١٥٥] والمرادُ أَبسَبعٍ، دلَّ على ذلك قولُه: أَمْ بثمانٍ، و«أَمْ» عَديلةُ الهمزة، ولم يُرِدْ المنقطِعةَ لأن المعنى على ما أدري أيُّهما كان منها، فاعرفْه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وللاستفهامِ صدْرُ الكلامِ، لا يجوزُ تقديمُ شيءٍ ممَّا في حيِّزه عليه، لا تقولُ: ضربتُ أَزيداً، وما أَشبهَ ذلك).

قال الشارح: قد تقدَّمَ أن الاستفهامَ له صدرُ الكلامِ من قِبلِ أنه حرفٌ دخلَ على جملةٍ تامَّةٍ خبريَّةٍ، فنقلَها من الخبر إلى الاستخبار[١]، فوجبَ أن يكونَ متقدِّماً عليها ليُفيدَ ذلك المعنى فيها، كما كانت «ما» النافيةُ كذلك حيث دخلتْ على جملة إيجابيَّةٍ، فنقلتْ معناها إلى السَّلبِ، فكما لا يتقدَّمُ على «ما» ما كان من جملة المنفيِّ كذلك لا يتقدَّمُ على الهمزة شيءٌ من الجملة المستفهَم عنها، فلا تقولُ: ضربتُ أَزيداً، هكذا مثَّله صاحبُ الكتاب[٢]، والجيِّدُ أَن تقولَ: زيداً أَضربتَ، فتقدِّمَ المعمولَ على الهمزة، لأنك إذا قدَّمتَ شيئاً من الجملة خرجَ عن حكم الاستفهام ومن تمام الجملة.

وقولُه: «**ما كان في حيِّزها**» يريدُ ما كان متعلِّقاً بالاستفهام ومن تمام الجملة، ومنه قولُه: حيِّزُ الدارِ، وهو ما يُضمُّ إليها من مَرافِقها[٣]، فاعرفْه.

=والنكت: ٨٠٠، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٠٩، والعيني: ٤/ ١٢٤، والخزانة: ٤/ ٤٤٧، وورد بلا نسبة في المحتسب: ١/ ٥٠، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤٠٦-٤٠٧.

(١) انظر ما سلف: ٨/ ٢٧٥- ٢٧٧.

(٢) أي الزمخشري.

(٣) انظر اللسان(حوز).

ومن أصناف الحرف حَرفا الشَّرط

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهما إنْ ولَوْ، تدخلان على جملتَين، فتجعلان الأُولى شرطاً والثانيةَ جزاءً، كقولك: إنْ تَضربْني أَضربْك، ولو جِئتَني لَأَكرمتُك، خلا أنَّ «إنْ» تجعلُ الفعلَ للاستقبال، وإنْ كان ماضياً، و«لو» تجعلهُ للمضيِّ، وإنْ كان مستقبَلاً، كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾، وزعمَ الفرَّاءُ أن «لو» تُستعملُ في الاستقبال كإنْ).

قال الشارح: سيبويه رحمَه الله إنما ذَكَر إنْ وإذْ ما، وعدَّ «إذْ ما» في حيِّز الحروف[1]، ولم يذكرْ «لو» لأن «لو» معناها المضيُّ[2]، والشرطُ إنما يكونُ بالمستقبَل، لأَن معنى تعليقِ الشيءِ على شرطٍ إنما هو وقوفُ دخولِه في الوجود على دخول غيرِه في الوجود، ولا يكونُ هذا المعنى فيما مضَى، وإنما يَذكرُها مَن يَذكرُها في حروف الشرط لأنها كانت شرطاً فيما مضَى، إذ كان وجودُ الثاني موقوفاً على وجود الأول.

وقد فرَّقَ سيبويه بين إذْ ما وحَيثما، لأن «إذ ما» تقعُ موقعَ «إنْ»، ولم يَقمْ دليلٌ على اسميَّتها، أَلا ترى أَنه لا يعودُ من الجزاء بعدَها إِليها ضميرٌ كما يكونُ ذلك مع «حيثُ» إذا قلتَ: حيثما تكنْ أَكنْ فيه؟ والفُرقانُ بينهما أنَّ «إِذْ» ظرفُ زمانٍ معناه الماضي، فلمَّا

---

(١) انظر ما سلف: ٤/ ١٤٥.

(٢) ولم يذكرها المبرد أيضاً، انظر الكتاب: ٣/ ٥٦، ٤/ ٢٢٤، والمقتضب: ٢/ ٤٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٣١، ١٠/ ٦٣.
ومن عدَّها شرطية ابن الحاجب وابن مالك والمالقي والرضي والمرادي وابن هشام، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٩٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٨٩، ورصف المباني: ٣٦٠، والجنى الداني: ٢٨٣-٢٨٤، والمغني: ٢٨٣.
ونسب أبو حيان والمرادي وابن هشام إلى ابن الشجري إجازته الجزم بها في الشعر، ولم يجزه، بل أخبر أنها جزمت في بيت، انظر أمالي ابن الشجري: ١/ ٢٨٨، ٢/ ٨٣، والارتشاف: ١٨٩٩، والجنى الداني: ٢٨٦، والمغني: ٣٠٠، وما قاله البغدادي في الخزانة: ٤/ ٥٢٢، والمرحوم د. الطناحي في حاشية الأمالي.

ضُمتْ إليها «ما» ورُكبتْ معها وجُوزيَ بها خرجتْ عن معنى المضيِّ إلى الاستقبال، والشيئان إذا رُكِّبا قد يَحدثُ لهما بالجمع والتركيبِ معنىً ثالثٌ، ويخرجان عن حكمِ ما لكلِّ واحدٍ منهما إلى معنىً مفرَدٍ كما قلْنا في لو لا وهَلَّا[1]، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ، وليستْ «حَيثما» كذلك، بل هي للمكان، ولم تَزُلْ [٨/ ١٥٦] عن معناها بدخول «ما» عليها، وليستْ «ما» في حَيثما وإذْما لغواً على حدِّها في أَينما ومتَى ما، وإنما هي كافَّةٌ لهما عن الإضافة بمنزلة إنَّما وكأَنَّما[2].

واعلمْ أنَّ «إنْ» أُمُّ هذا البابِ للزومها هذا المعنى وعدمِ خروجِها عنه إلى غيره، ولذلك اتُّسعَ فيها وفُصِلَ بينها وبين مجزومها بالاسم، نحوُ قولهم: إن اللهُ أَمكَنَني من فلان فعلتُ، وقد يُقتصَرُ عليها، ويُوقَفُ عندها، نحوُ قولك: صَلِّ خلفَ فلانٍ وإنْ، أي وإن كان فاسقاً[3]، ولا يكونُ مثلُ ذلك في غيرِها ممَّا يُجازَى به.

وتدخلُ على جملتَين لتَربطَ إحداهما بالأُخرى، وتُصيِّرَهما كالجملة، نحوُ قولك: إنْ تأتِني آتِكَ، والأصلُ [٢٨٥/ أ] تأتيني آتيك، فلمَّا دخلتْ «إن» عقَدتْ إحداهما بالأُخرى، حتى لو قلتَ: إنْ تأتِني وسكتَّ لا يكونُ كلاماً حتى تأتيَ بالجملة الأُخرى، فهو نظيرُ المبتدأ الذي لا بدَّ له من الخبر[4]، ولا يفيدُ أحدُهما إلا مع الآخَر، فالجملةُ الأُولى كالمبتدأ، والجملةُ الثانيةُ كالخبر، فهو من التامِّ الذي لا يزادُ عليه، فيصيرَ ناقصاً، نحوُ قام زيدٌ، فهذا كلامٌ تامٌّ، فإذا زدتَ عليه «إنْ»، وقلت: إن قامَ زيدٌ صار ناقصاً لا يتمُّ إلا بجواب، ومثلُه المبتدأُ والخبرُ، نحو قولك: زيدٌ قائمٌ، فإذا زدتَ عليه «أنَّ»

---

(١) من قوله: «وقد فرق سيبويه ... » إلى قوله: «وهلا» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٦٩-٧٠ بخلاف يسير، وانظر ما سلف: ٧/ ٨٢- ٨٣.

(٢) انظر ما سلف: ٨/ ٢٤٢.

(٣) من قوله: « «إنْ» أُم .... » إلى قوله: «فاسقاً» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٧٦ بخلاف يسير.

(٤) هو تنظير ابن السراج في الأصول: ٢/ ١٥٨.

المفتوحةَ، وقلتَ: أنَّ زيداً قائمٌ استحالَ الكلامُ إلى معنى الإفرادِ بعد أن كان جملةً، ولا ينعقدُ كلاماً إلا بضميمةٍ إليه، نحوُ قولك: بلَغني أنَّ زيداً قائمٌ، فبضميمةِ «بلَغني» إليه صار كلاماً.

وحقُّ «إنْ» الجزائيةِ أن يَليَها المستقبَلُ من الأفعال، لأنك تَشترطُ فيما يأتي أن يقعَ شيءٌ لوقوع غيرِه، فإن وَليَها فعلٌ ماضٍ أَحالَتْ معناه إلى الاستقبال، وذلك قولُك: إن قمتَ قمتُ، والمرادُ إن تَقمْ أَقُمْ[1].

فإن قيل: فإنهم يقولون: إنْ كنتَ زرْتَني أَمسِ أَكرمتُكَ اليومَ، وقد وقع بعد «إنْ» الفعلُ، ومعناه المضيُّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[2].

قيل: قد أَجابَ عن ذلك المبرِّدُ وقال: إنما ساغَ ذلك في «كان» لقُوةِ دلالتِها على المضيِّ، وأَنَّها أَصلُ الأَفعالِ وعبارتُها، فجاز لذلك أن تَغلبَ[3] في الدلالة «إنْ»، ولذلك لا يقعُ شيءٌ من الأفعال غيرُ «كان» بعد «إن» إلا ومعناه المضارِعُ[4]، وقال ابنُ السرَّاج: هو على تأويل إنْ أَكنْ كنتُ قلتُه[5]، وكذلك ما كان مثلَه.

وأَما «لَو» فمعناها الشرطُ أيضاً لأن الثاني توقَّفَ[6] وجودُه على وجود الأول، فالأولُ سببٌ وعِلَّةٌ للثاني، كما كان كذلك في «إنْ» إلا أن الفُرقانَ بينهما أنَّ «لو» توقَّفَ[7] وجودُ الثاني بها على وجود الأول، ولم يُوجَدْ الشرطُ ولا المشروطُ، فكأنه امتنعَ وجودُ الثاني لعدم وجود الأول، فالممتنعُ لامتناع غيرِه هو الثاني، امتنعَ لامتناع وجودِ الأول.

---

(١) من قوله: «وحقُّ «إن» ....» إلى قوله «أقم» قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ١٥٨.

(٢) المائدة: ٥/ ١١٦.

(٣) في ط، ر: الأصول: ٢/ ١٩٠: «تقلب»، تحريف.

(٤) من قوله: «إن كنت زرتني ....» إلى قوله: «المضارع» قاله ابن السراج في الأصول: ٢/ ١٩٠، وفيه «الاستقبال» موضع «المضارع»، وهو أحسن، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٠/ ٧٩.

(٥) الأصول: ٢/ ١٩١.

(٦) في ط، ر: «يوقف».

(٧) في ط، ر: «يوقف».

و«إنْ» يتوقَّفُ بها وجودُ الثاني على وجود الأَولِ، ولم يتحقَّقْ الامتناعُ ولا الوجودُ، فـ«إنْ» إذا وقعَ بعدَها الماضي أَحالَتْ معناه إلى الاستقبال، و«لو» إذا وقع بعدها المستقبَلُ أَحالتْ معناه إلى المضيِّ، نحوُ قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[1]، أي لو أطاعَكم، فهي خلافُ «إنْ» في الزمان، وإنْ كانت مثلَها من جهة كونِ الأولِ شرطاً للثاني.

ولذلك قال صاحب الكتاب فيهما: «**إنهما يدخلان على جملتَين فيجعلان الأُولى شرطاً، والثانيةَ جزاءً، كقولك: إِنْ تضربْني أَضربْك، ولو جئتَني لأَكرمتُك**»، فيتوقَّفُ وجودُ الضربِ الثاني على وجود الضربِ الأولِ كما يتوقَّفُ الإكرامُ على وجود المَجيء، وزعم الفرَّاءُ أَنَّ «لو» قد تُستعملُ للاستقبال بمعنى «إنْ»[2].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولا يخلو الفعلان في باب «إنْ» من أن يكونا مضارِعَين أو ماضيَين، أَو أَحدُهما مضارِعاً، والآخَرُ ماضياً، فإذا كانا مضارِعَين فليس فيهما إلا الجزمُ، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً، فإذا وقع جزاءً ففيه الجزمُ والرفعُ، قال زهير:

[٨/ ١٥٧] وإِنْ أَتاهُ خَليلٌ يومَ مَسْأَلةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ)

قال الشارح: قد تقدَّمَ القولُ: إنَّ «إنْ» الشرطيةَ تدخلُ على جملتَين فعليَّتين، فتعلِّقُ إحداهما بالأُخرى، وتربطُ كلَّ واحدةٍ منهما بصاحبتها حتى لا تنفردَ إحداهما عن الأُخرى، وإنما وجبَ أن تكونَ الجملتان فعليَّتين من قِبلِ أن الشرطَ إنما يكونُ بما ليس في الوجود، ويَحتملُ أن يُوجَدَ وأن لا يُوجَدَ، والأسماءُ ثابتةٌ موجودةٌ، لا يصحُّ تعليقُ وجودِ

---

(١) الحجرات: ٤٩/ ٧.

(٢) قوله في معاني القرآن له: ١/ ٨٤، ١/ ١٤٣، ١/ ١٧٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٩٠، وممن ذهب مذهبه ابن مالك وابن عصفور، ومنعه ابن الحاج وابن الناظم، انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٥٤، والمقرب: ٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٩٦، والارتشاف: ١٨٩٨، والجنى الداني: ٢٨٥، والمغني: ٢٩٣، وشرح أبيات المغني: ٥/ ٤٥.

غيرِها على وجودِها.

ولا يخلو هذان الفعلان من أن يكونا مضارِعَين، أَو ماضيَين، أَو أَحدُهما ماضياً، والآخرُ مضارعاً، فإن كانا مضارِعَين كانا مجزومَين، وظهرَ الجزمُ فيهما، كقولك: إن تَقُمْ أَقمْ، وإنْ كانا ماضيَين كانا مبْنيَّين[1] على حالهما، وكان الجزمُ فيهما مقدَّراً، نحوُ قولك: إنْ قمتَ قمتُ، والمعنى إنْ تَقُمْ أَقُمْ، فإن كان الأولُ ماضياً، والثاني مضارعاً فيكونُ الأَولُ في موضعِ مجزومٍ، والثاني مُعرَباً، نحوُ قولك: إن قمتَ أَقمْ، ولا يَحسنُ عكسُ هذا الوجهِ بأَن يكونَ الأَولُ مضارِعاً معرَباً والثاني ماضياً مبنيًّا، نحوُ قولك: إن تَقمْ قمتُ، وذلك لأمرين:

أحدُهما: أن الشرطَ إذا كان مجزوماً لزمَ أن يكونَ جوابُه كذلك، لأنك إذا أَعملتَه في الأول كنتَ قد أَرهفْتَه للعمل غايةَ الإرهافِ، فتركُ إعمالِه في الثاني تراجعٌ عمَّا اعتزموه، وصار بمنزلة زيدٌ قائمٌ ظننتُ ظنًّا، لأن تأكيدَ الفعل إرهافٌ وعنايةٌ بالفعل، وإلغاءه إهمالٌ واطِّراحٌ، وذانك معنيان متدافِعان.

الثاني: أنَّ «إنْ» إذا جَزمتْ اقتضتْ مجزوماً بعدَها لأنها بجزمها ما بعدها يظهرُ أنها تجزمُ، وجزمُها يتعلَّقُ بفعلَين، وإذا لم يَظهرْ جزمُها صارت بمنزلة حرفٍ جازمٍ لا يُؤْتَى له بمجزوم.

فأما قولُه تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[2] فإنَّ جزمَ ﴿تَغْفِرْ لَنَا﴾[3] بلمْ لا بإنْ[4]، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[5] لَمَّا كانت «إنْ» هي الجازمةَ لتغفرْ[6] لي جُزمَ الجوابُ؟ وقد يُجزمُ

---

(١) في ط، ر: «مثبتين» تصحيف.

(٢) الأعراف: ٧/ ٢٣.

(٣) في د، ط، ر: «يغفر» خطأ.

(٤) انظر ما سلف: ٧/ ٢٦.

(٥) هود: ١١/ ٤٧.

(٦) في د، ط، ر: «ليغفر» خطأ.=

الجوابُ وإنْ كان الشرطُ غيرَ مجزوم، وأَحسنُ ذلك أن يكونَ الشرطُ بـ«كان» لقُوة «كان» في باب المجازاة[١].

وقولُ صاحب الكتاب[٢]: «وإذا وقعَ جزاءً» يعني المضارعَ «ففيه الجزمُ والرفعُ»[٣]، فأما قولُه[٤]:

وإنْ أَتَاه خليلٌ إلخ

فالشاهدُ [٨/ ١٥٨] فيه رفعُ «يقولُ»، وهو الجوابُ، أَما الجزمُ فصحيحٌ على ما ذكرناه، وأَما الرفعُ فقبيحٌ، والذي جاء منه في الشِّعر متأَوَّلٌ على سبيل[٥] الضرورة، فقولُه: «يقولُ لا غائبٌ ماليْ ولا حَرِمُ» فسيبويه يتأَوَّلُه على إرادة التقديم، كأن المعنى يقولُ إنْ أتاه خليلٌ[٦]، وقد استُضعفَ، والجيِّدُ أن يكونَ على إرادة الفاء[٧]، فكأنه قال: فيقولُ، والفاءُ قد تُحذفُ في الشِّعر، نحُو قوله[٨]:

=ومن قوله: «الثاني أن ...» إلى قوله: «تغفر لي» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٧٨.

(١) من قوله: «وقد يجزم ... » إلى قوله: «المجازاة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠/ ٧٩.

(٢) أي الزمخشري.

(٣) أجاز رفع جواب الشرط وجزمه إذا كان مضارعاً وفعل الشرط ماضياً الجرجاني وابن مالك والرضي والسيوطي، انظر المقتصد: ١١٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٧٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٦١، والهمع: ٢/ ٦٠، والدرر: ٢/ ٧٦-٧٧.

(٤) سلف البيت تاماً، وقائله زهير، وهو في ديوانه: ١٢٠، والكتاب: ٣/ ٦٦، والمقتضب: ٢/ ٧٠، والأصول: ٢/ ١٩٢، والمحتسب: ٢/ ٦٥، والإنصاف: ٦٢٨.

(٥) في ط، ر: «من قبيل».

(٦) انظر الكتاب: ٣/ ٦٦-٦٧، وشرحه للسيرافي: ٢/ ١٦٥-١٦٦.

(٧) هو قول المبرد، انظر المقتضب: ٢/ ٧٠، والأصول: ٢/ ١٩٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٦٦، والبغداديات: ٤٥٦.

(٨) عجز البيت:

والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلانِ

نسب في الكتاب (بولاق): ١/ ٤٣٥ إلى حسان بن ثابت، وهو في ملحقات ديوانه: ١/ ٥١٦، ونسب إلى عبد الرحمن بن حسان في نوادر أبي زيد: ٢٠٧، والمقتضب: ٢/ ٧٢، وأمالي ابن=

مَـــنْ يَفعـــلِ الحَســـناتِ اللهُ يَشـــكرُها

ومثلُه قولُه(١):

يـــا أَقْــرَعُ بـــنَ حـــابِسٍ يـــا أَقْـــرَعُ   إِنَّـــــكَ إنْ يُصْرَعْ أَخـــــوكَ تُصْرَعُ

والمعنى إِنَّك تُصْرَعُ إن يُصْرَعْ أَخوك، أو على تقدير الفاء، ومثلُه قولُ الآخر(٢):

فقلتُ تَحمَّلْ [٢٨٥/ ب] فوقَ طَوْقِكَ أَنَّها   مُطَبَّعَــــةٌ مَــــنْ يأْتِهـــا لا يَضـــيرُها

فرفعَ على إرادة التقديمِ، أَو إِرادةِ الفاءِ، فاعرفْه.

=الشجري: ٢/ ٩، ٢/ ١٤٤، والمغني: ٥٨، وأشار البغدادي في الخزانة: ٣/ ٦٤٤، وشرح أبيات المغني: ١/ ٣٧١، إلى أنَّ البيت ينسب إلى عبد الرحمن بن حسان وكعب بن مالك، وهو في ديوان كعب: ٢٢٠، وليس في ديوان كعب بن زهير.

والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٧٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٦٥، والبغداديات: ٤٥٨، والخصائص: ٢/ ٢٨١، والمحتسب: ١/ ١٩٣، وسر الصناعة: ٢٦٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٢٤.

وللبيت رواية أخرى ذكرها الأصمعي تخرجه من الضرورة، وهي «من يفعل الخير فالرحمن يشكره»، انظر المصادر السالفة، والانتصار: ١٧٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٢٦٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٦٦.

(١) تخريج البيتين في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٤٠-٢٤١، وزد الأصول: ٢/ ١٩٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٦٤، والبغداديات: ٤٥٦، والنكت: ٧٣٢، وضرائر الشعر: ١٦٠.

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي، انظر شرح أشعار الهذليين: ٢٠٨، والعيني: ٤/ ٤٣١، والخزانة: ٣/ ٦٤٧، والبيت منسوب إلى الهذلي في الكتاب: ٣/ ٧٠، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٧٢، والأصول: ٢/ ١٩٣، ٣/ ٤٦٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٦٦، وكتاب الشعر: ٤٧١، ٥٠٦، وضرائر الشعر: ١٦٠.

تحملْ، الخطاب للبختي، طوقك: طاقتك، مطبَّعة: مملوءة.

شرح أشعار الهذليين.

محتويات الجزء الثامن

القسم الثالث: الحروف

الموضوع	الصفحة

حروفُ النداء

حروفُ التصديق والإِيجاب

حروفُ الاستثناء

حروف الخطاب

حروفُ الصِّلة

حرفا التفسير

الحرفان المصدريَّان